جامعة المنيا
كلية الدراسات العربية
قسم علم اللغة والدراسات السامية والشرقية

دلالة التراكيب عند الزمخشرى

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في اللغة العربية /علم اللغة

إشـــراف

أ.د/محمود فهمي حجازي
أستاذ علم اللغة – كلية الآداب – جامعة القاهرة

أ.د/رئيف جورج خوري
أستاذ ورئيس قسم الدراسات العربية – جامعة هايدلبرج (ألمانيا الاتحادية)

د/ عيسى شحاتة عيسى
مدرس علم اللغة – كلية الدراسات العربية – جامعة المنيا

إعداد

أشرف عبد البديع عبد الكريم

مدرس علم اللغة المساعد – كلية الدراسات العربية – جامعة المنيا

١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إهداء :

إلى زوجتي ... (شريكة الحياة)
اعترافا بفضلها ...
وشكرا لها ...
وكفى ،

أشرف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المقدمة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فهو المهتد ، ومن يضلله ، فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبد الله ورسوله ، وأستفتح بالذي هو خير ، ثم أما بعد ... .

فهذا الموضوع : دلالة التراكيب [1] عند الزمخشري [2] ، ويقصد به الباحث معالجة تلك القضايا اللغوية في مؤلفاته من الوجهة الدلالية ... وهذه الدراسة ليست إعادة شرح لمؤلفاته ، ولا حاشية جديدة تضاف إلى حواشي كتبه ، وإنما قراءة للتراث في ضوء ما توصلت إليه المعرفة الإنسانية في وقتها الراهن في مجال التركيب والدلالة ، والباحث في كل ذلك لا يقوم بدور الناقل ، وإنما يقوم بدور التنبيه والاحتكام ، كل حسب ظرفه التاريخي المختلف عن الآخر .

وقد كان وراء اختيار الباحث لهذا الموضوع دراسة تطبيقية عوامل عدة منها :

<u>أولا</u> : وهذا هو المهم ، أن هذه المادة اللغوية ـ على الرغم من كثرة الدراسات التي قامت حول الزمخشري ـ لم تكن موضوعا لدراسة أكاديمية سابقة ، تعنى بالجانب الدلالي للتراكيب اللغوية المختلفة في مؤلفاته .

---

(١) قدم المستشرقون الألمان أبحاثا ودراسات قيمة حول التراكيب اللغوية العربية في عصورها المختلفة ينظر:

Fuat Sezgin: Bibliographie der Deutschsprachigen Arabistik und Islamkunde von den Anfängen bis 1986 nebst Literatur über die Arabischenländer der Gegenwart. Dritter Band, Arabische Sprache, Philologie, S. 211 : 219.

(٢) هو محمود بن عمر بن القاسم ، ولد ـ في قرية زمخشر من قرى خوارزم ٤٦٤هـ ، قدم بغداد وسمع الحديث ورحل إلى مكة وجاور بها ، وتوفي في جرجانية ليلة عرفة ٨٣٥ هـ ، له مؤلفات عديدة في علوم مختلفة ، منها : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ، ويعد أهم مؤلفاته اللغوية والبلاغية علي الإطلاق ، نكت الأعراب في غريب الإعراب ، المفصل في علم العربية ، الأنموذج في النحو ، وهو اختصار للمفصل ، المحاجات النحوية ، الفائق في غريب الحديث ، الجبال والأمكنة ، أساس البلاغة ، معجم عربي فارسي ، ديوان شعر، مقدمة الأدب ، المقامات ،بإلخ ، ينظر ترجمته في كل من : ابن خلكان : وفيات الأعيان ١٦٨/٥:١٧٤. العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب ١١٨/٤ :١٢١. ياقوت الرومي: معجم الأدباء ١٤٧/٧:١٥١. ابن الأثير : الكامل في التاريخ ٩٧/١. ابن كثير: البداية والنهاية ٢١٩/١٢ . إسماعيل البغدادي : هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ٢ /٤٠٢،٤٠٣ . عمرو رضا كحالة : معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ١٨٦/١٢،١٨٧ .الأعلام للزركلي٩٧٨/٧ . السيوطي : بغية الوعاة ص٣٨٩ ، ٣٨٨ ، غير أن ثمة ملاحظة هنا ، أن السيوطي ذهب إلى أن الزمخشري ولد في سبع وتسعين وأربعمائة ، ويبدو أن هذا خطأ من ناحية تقارب الشكل بين ستين وتسعين ، ينظر: ص ٣٨٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيا : أن مؤلفات الزمخشري ، خاصة التفسير ، يفرض بطبيعة الحال أن يعالج النص اللغوي المتحقق في النص القرآني معالجة مباشرة ، وبالتالي نكون أمام مادة غزيرة لبحث دلالات التراكيب المختلفة مما تطرحه لغة النص القرآني .

ثالثا : قلة الدراسات العربية الحديثة التي تعالج الجانب الدلالي ، خاصة في مجال التراكيب ، حيث ما تزال الدراسات العربية محدودة وبكرا .

رابعا : يركز الزمخشري تركيزا لافتا للنظر من خلال تفسيره للقرآن الكريم على العلاقة القائمة بين المعنى النحوي والمعنى البلاغي .

أما المادة المعالجة هنا فهي حول آراء الزمخشري التي تخص التركيب والدلالة في سائر مؤلفاته ، مع الرجوع لمصادر المعتزلة كأمثال أبي الحسين البصري (ت ٤١٥هـ) في كتابه : المعتمد في أصول الفقه . وعلماء أصول الفقه على وجه العموم كأمثال الغزالي (ت ٥٠٥هـ) في كتابه : المستصفى في علم الأصول ، والآمدي (ت٦٣١هـ) في كتابه : الأحكام في أصول الإحكام ، وغيره.

أما المصادر التي اعتمدت عليها الدراسة من بين سائر مؤلفات الزمخشري فهي :

١-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل .

وقد اعتمد فيه الباحث على طبعتين مختلفتين [1] :

أ ــ طبعة دار عالم المعرفة ، (د . ت) ، وهي الطبعة الأكثر استعمالا في البحث ، ومن هنا عند ذكرها أشير إليها هكذا مثلا : ٤٥/٣ فقط .

ب ــ طبعة دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦ ، وهي الطبعة الأقل استخداما من (أ) وبالتالي عند ذكرها في أثناء البحث أشير إليها هكذا ٢(ب)/٣٦٥ ، واضعا هذا الرمز (ب) لتفرق عن طبعة عالم المعرفة .

٢-المفصل في علم العربية ، وقد اعتمدت فيه على طبعتين :

أ ــ الطبعة العربية : دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، د . ت ، ط٢ ، وقد أشرت إليها بالرمز (أ) .

ب - الطبقة الأوربية : فقد أشرت إليها بالرمز (ب) تحقيق: *J.P.Broch, Londini , MDccclxxix*

٣ - نكت الأعراب في غريب الإعراب ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٥١٠٢) ب

---

[1] ثمة عوامل دعت الباحث أن يعتمد على طبعتين مختلفتين ، إذ إن جزءا كبيرا قد أنجز في الخارج الأمر الذي حتم علي أن أعود لمصادر الزمخشري المتاحة ، ومن ثم أفضى في النهاية إلى استخدام طبعتين مختلفتين .

٣-أعجب العجب في شرح لامية العرب ، الطبعة الثانية ، ١٣٢٤هـ ، القاهرة .

٥ - المفرد والمؤلف [١] مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٥٩٢) نحو .

وهذه المصادر [٢] لدى الزمخشري هي التي عالجت القضايا التي تخص التراكيب والدلالة ، أو عالجت أجزاء منها ، وبالتالي فإن مصادر الزمخشري الأخرى تمثل صفرا بالنسبة لهذه الدراسة .

وقد وقع الاختيار على هذه المادة اللغوية لأسباب منها :

أولا : محاولة قراءة التراث بنظرة حديثة ، والاحتكام في ذلك كله بما توصل إليه علم اللغة الحديث ، لبيان جهود القدامى ، مع الأخذ في الاعتبار الفروق التاريخية والزمنية ، كل حسب ظرفه التاريخي الذي يختلف بدوره من آن لآخر .

ثانيا : الاهتمام الواضح لدى الزمخشري ــ في تفسيره ــ بمعالجة الجوانب الدلالية والجمالية في النص القرآني بصورة لافتة للنظر ، بحيث حفز هذا الباحث بمعالجة الجوانب الدلالية للتراكيب اللغوية المختلفة .

وثمة بعض المراجع الأساسية التي اعتمد عليها الباحث ، وكانت عاملا أساسيا وفعالا في مناقشة كثير من المواضع منها :

١ - حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف (مخطوط) .

٢- المحصل في كشف أسرار المفصل للعلوي (مخطوط) .

٣- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني .

٤ـ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، ويعد هذا التفسير مصدرا مهما في مناقشة آراء الزمخشري اللغوية والاعتزالية على السواء .

٥- شرح المفصل لابن يعيش ، ويعد أهم شروح [٣] المفصل المطبوعة على الإطلاق ، لما يحويه من آراء مختلفة .

•••

أما الدراسات التي قامت حول الزمخشري وحياته ، فهي كثيرة ومتنوعة .

---

(١) حققت د. بهيجة الحسني هذا الكتاب ، وقد صدر عن المجمع العلمي العراقي ، ١٩٦٧، وحين تعذر الحصول عليه استعان الباحث بالمخطوطة الموجودة بدار الكتب المصرية .

(٢) صحيح أن ثمة بعض مصادر الزمخشري الأخرى عالجت جوانب تركيبية ، غير أن ما يعنيه الباحث في هذا السياق بالمصادر الأساسية ؛ لأن ما ذكر في تلك المصادر قد أوضحته المصادر التي يعتمد عليها الباحث هنا ، ومن ثم فإن ذكر هذه المصادر تارة أخرى يؤدي إلى التكرار الذي نتجنب الوقوع فيه .

(٣) بلغت شروح المفصل للزمخشري أكثر من مائة شرح وحاشية حسب الإحصاء الذي قدمه محقق كتاب : شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي ٤٧/١ : ٥٩ .

أولا : الدراسات العربية [1] :

١- أولا الدراسات اللغوية والبلاغية عند الزمخشري :

أ – **د. مصطفى ناصف : البلاغة عند الزمخشري** ، رسالة دكتوراه ، مخطوطة ، كلية الآداب ، عين شمس ، ١٩٥٢.

وفى هذه الدراسة يعرض الباحث لقضايا بلاغية بحتة ، كالجناس ، والكناية ، والتشبيه والمجاز والاستعارة التصريحية والمكنية ، والتورية ...إلخ تلك القضايا البلاغية الخالصة ، من خلال مؤلفاته المختلفة .

ب – **مرتضى آيه الله زاده الشيرازي : الزمخشري اللغوي** ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٣ ، (مخطوط) .

وهذه الدراسة ذات شقين ، الأول : تحدث فيه عن عصر الزمخشري وثقافته وتناوله من الناحية السياسية والاجتماعية والعقلية والأدبية وحياة الزمخشري منذ طفولته حتى وفاته ، وآثاره وثقافته واعتزاله . القسم الثاني : تحدث فيه عن مواهبه المختلفة والاتجاهات اللغوية في بعض مؤلفاته ، وعلاقته بالسابقين له وإضافاته .

ج – **عبد الرحمن شاهين : جار الله الزمخشري وأثره في الدراسات النحوية** ، ماجستير ، مخطوط ، كلية دار العلوم ، القاهرة ، ١٩٦٩م .

وقسمت الدراسة إلى ثلاثة أبواب ، الأول : وتحدث فيه عن الزمخشري واسمه وكنيته ، والزمخشري والاعتزال ، و الزمخشري والمجتمع وتلاميذه ومؤلفاته ، وجاء الباب الثاني : وقصد معالجة نحو الزمخشري من خلال تفسيره ، ومقارنة بين الزمخشري وأبى حيان الأندلسي ، ومقارنة بين المفصل والكشاف ... ثم الباب الأخير : تناول جهود الزمخشري من خلال المفصل ومقارنة بين المفصل والكتاب لسيبويه.

د – **د . فاضل صالح السامرائي : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري** ، رسالة دكتوراه ، منشورة ، دار النذير ، بغداد ، ١٩٧٠م .

ويتناول حياته ونسبه ... إلخ في التمهيد ، أما في الدراسة فيعرض للتطور النحوي منذ سيبويه وحتى عصر الزمخشرى ، ومكانته ، وموقفه من الشواهد النحوية ، وأثر الاعتزال في أبحاثه ، والسمات البارزة في أسلوبه ، ويختم بالحديث عن مذهبه النحوي .

---

(١) سترتب الدراسات ترتيبا تاريخيا من الأقدم إلى الأحدث .

هــ- تامر سلوم : علاقة النحو بالبلاغة عند الزمخشري ، رسـالة ماجستير ، كليـة الآداب ، جامعة القاهرة ، مخطوطة ، ١٩٧٦م .

وتقع الدراسة في قسمين ، الأول : يخص علم البيان ، ويتناول فيه قضايا بلاغية قديمـة ، مثـل : التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير ، والحذف والذكر ، والفصـل والوصـل ، الالتفـات ، الإيجـاز والتكرار ، الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، أسلوب القصر .الثاني : علم البيان ويتناول فيه التشـبيه ، الاستعارة ، المجاز ، الكناية ، معالجا كل قضية من هذه القضايا بتحديد معناها في الموروث اللغـوي والبلاغي قبل الزمخشري ، ومناقشة جوانبها المختلفة .

و- **رمضان يوسف : الفكر اللغوي عند الزمخشري بين النقد والتقييم** ، ماجستير ، مخطوط ، كليـة اللغة العربية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

وقد جاءت الدراسة في بابين ، الأول : تناول فيه الزمخشـري وحياتـه ، وتقييـم الزمخشـري ، والمقاييس التي بنى عليها فكره اللغوي . الثاني : وتحدث فيه عن تقييم آراء الزمخشري وموقفـه مـن القراءات القرآنية والاستشهاد بالشعر المولد ، ثم يفرد الحديث عن مميزاته والمآخذ عليه ونماذج مـن هذه المآخذ ، ثم يعرض للقيمة اللغوية لكتابي: الفائق ... وأساس البلاغة .

ز- **المباحث الدلالية عند الزمخشري خلال تفسيره الكشاف** ، ماجستير، مخطـوط ، كليـة اللغـة العربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٩٩٢م ، إعداد : جابر على السيد أحمد .

ويعرض الباحث في التمهيد لحياته ونسبه ومولده .... ثم يتناول نشأة علم الدلالة ، وصور الدلالـة وتغيرها ، وعلاقة الألفاظ بالمعاني عند الزمخشري ، ومناسبة الألفاظ للمعاني ، تطور الدلالـة عنـد الزمخشري .

ح- **د.عبد الواحد توفيق حمزة الدريك : مصطلحات العلوم اللغويـة والبلاغيـة فـي مؤلفـات الزمخشري** ، دكتوراه ، مخطوطة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة، ١٩٩٣م .

وواضح من خلال العنوان أن الدراسة مادتها المصطلحات فقط ، وتقع في ثلاثة فصـول ، الأول : المصطلحات الصرفية ، وقد عالجها من حيث علاقتها بالحرف والكلمة . الثاني : المصطلحات النحوية ، تحدث عنها في القياس وحروف المعاني والتنوين ، والتعريف والتنكـير والمرفوعـات والمفـاعيل والمجرورات والتوابع . الثالث : المصطلحات البلاغية ، فقد ناقش مصطلحات علم البيان بأنواعـه ، وعلم المعاني وعلم البديع ، حيث ناقش قضايا كل علم من جوانبه المختلفة .

ق- **د. محمد محمد أبو موسى : البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها فـي الدراسـات البلاغية** ، دكتوراه ، منشورة ، دار الفكر العربي (د . ت) .

والدراسة تقع في قسمين ، الأول : البحث في نظام الجملة قبل الزمخشري ، ويعد هذا مدخلا طبيعيا لتناول نظام الجملة عند الزمخشري في الكشاف ، وقد عالج في نظام الجملة : أدوات الربط ، والتقديم والتأخير والتنكير والتعريف والاستفهام والأمر والنهى .. إلخ . والقسم الثاني : فقد عرض لتأثر البلاغيين اللاحقين له بما جاء في الكشاف ، أمثال العلوي ، والزركشي ... وغيرهم .

٢- التفسير والقراءات عند الزمخشري :

أ – د. **مصطفى الصاوي الجويني : منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه** ، رسالة دكتوراه ، دار المعارف ، ١٩٦٨، (منشورة) .

وقسمه الباحث إلي أبواب أربعة ، الأول : البيئة التي عاش فيها الزمخشري ونشأته ورحلاته ونشاطه العلمي . والباب الثاني : خصصه لمدرسة المعتزلة في التفسير ومنهج الزمخشري في تفسير القرآن الكريم . الباب الثالث : أفرده لقضية الإعجاز القرآني ومنهج الزمخشري ، ثم الباب الأخير : يتحدث فيه عن آثار الزمخشري ونشاطه العلمي والفكري .

ب – د . **أحمد عارف حجاري : القراءات القرآنية في أساس البلاغة للزمخشري دراسة دلالية** ، الناشر دار حراء للنشر والتوزيع ، المنيا ، ١٩٩٤.

وجاء البحث في ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة وفهرست ، وقد جاء الفصل الأول بعنوان : منهج الزمخشري في عرض الجذور . أما الفصل الثاني فقد تناول فيه : منهج الزمخشري في الاستشهاد بالقراءات القرآنية ، وتناول فيه تأصيل الدلالة : إسناد القراءة ، ذكر الكلمة وسياقها ، مقارنة القراءة بغيرها . وختم بالفصل الأخير : في تخريج القراءة ودراستها ، وناقش من خلاله القراءات الصحيحة ، القراءات الشاذة . ثم ختم بخاتمة عرض فيها لأهم ما توصلت إليه الدراسة .

٣- دراسات عامة :

د. أحمد الحوفي : الزمخشري ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٢ ، ١٩٨٠م .

وهي دراسة يعرض فيها المؤلف في التمهيد للبيئة الجغرافية لخوارزم والحياة السياسية والثقافية ، ثم يتناول في الدراسة حياته ، وعارضا لأساتذته ، وتلاميذه ، مؤلفاته ، وشخصية الزمخشري ، وتفسيره الكشاف ، ويحلل أصول المعتزلة الخمسة ، ثم يعالج كتبه بالتحليل والمناقشة ، مخصصا فصلا للمؤلفات النحوية وآخر للشعرية وثالث للنثرية .

٤- وهناك بعض الدراسات التي خصص أصحابها فصلا أو بابا لمعالجة قضايا تخص بالزمخشري .

أ – د. حسن عون : **تطور الدرس النحوي** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، والأدبية ، ١٩٧٠م .

خص فيه الزمخشري بباب كامل ، تناول فيه أثر الزمخشري في الدرس النحوي ، كذلك أثر مدرسة الزمخشري في البيئة العلمية وأثر كتاب الزمخشري في اللاحقين .

ب – د. شوقي ضيف : **البلاغة تطور وتاريخ** ، دار المعارف ، ط٨ ، ١٩٩٠م .

أفرد المؤلف جزءا خاصا بالزمخشري تناول فيه تأثره بالسابقين ، كالإمام عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) في دلائل الإعجاز ، وتطبيقه لكل هذه الأراء في كشافه ، وإضافات الزمخشري في علم المعاني وعلم البديع .

ويتضح من عرض الدراسات السابقة أن هذه الدراسة – دلالة التراكيب عند الزمخشري – تختلف في التناول والمعالجة للقضايا التركيبية والدلالية عن الدراسات السابقة لها .

•••

ثانيا : الدراسات الأجنبية :

1_ Ernst Trumpp : *Beiträge zur Erklärung des Mufaṣṣal : Sitzungsberichte der Philos. _ Philologischen Historischen Classe der K.b. Akademie der Wissenschaften zu München ,1878 . Heft III. Akademische Buchdruckerei von F. Straub ,1878 , in Commission bei G. Franz .*

قدم ترومب (*Trumpp*) هذا التقرير حسب تعبيره للأكاديمية اللغوية في ميونخ (*München*) سنة ١٨٧٨، وهو بعنوان : مساهمة في تحليل المفصل : بدأه في البداية بنظرة موجزة عن حياة الزمخشري الأولى (نشأته) ثم تناول كل من : المفصل ، الأنموذج ، المفرد والمؤلف في النحو، موضحا العلاقة القائمة بينها وأواصر القربى التي تجمع بين ثلاثتها ، كما أشار إلى ترجمة المفصل ذاته ، ثم بدأ يسرد أبواب المفصل بإيجاز محتزيا خط الزمخشري خطوة بخطوة ، ومن ثم يمكن أن نخلص إلى نتيجة مؤداها : اعتبار هذه المساهمة حسب تعبير ترومب ترجمة مختصرة للمفصل ، وهي تدل دلالة واضحة على مدى الاهتمام الذي لاقاه الزمخشري ليس من النحاة العرب وحدهم ، وإنما من قبل المستشرقين المتخصصين في علم العربية أيضا .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2- Gotthold Weil : *Die Behandlung des Hamza-Alif im arabischen besonders nach der Lehre von : Az- zamaḫšarī und Ibn Al-anbārī , Diss, Akademische Buchdruckeri von F. Straub, München ,1905 .*

وتقع هذه الدراسة في بحث مختصر لا يتجاوز (٦٣) صفحة ، منها ثماني صفحات ينقلها عن ابن الأنباري ، وبدأ بحثه بحديثه عن الزمخشري وحياته وإلقاء الضوء عليها وجيرته بمكة ، وحديثه عن كتابه الفائق وأساس البلاغة ، وكتاب المفصل باعتباره كتابا نحويا ، وتأثره بكتاب سيبويه في النحو ... وأنه معروف بكتابه .

وتناول أنواع الهمزة : همزة الوصل ، وهمزة القطع ، الهمزة الخالصة ، الهمزة اللينة ، ويتناول مخارج هذه الأصوات ، ودليله في هذا ما قاله الخليل بن أحمد مقارنا إياها ببعض اللغات السامية ، ثم يعرض للألف اللينة والمهموزة والتي بدونها ... ثم يعرض لأراء النحاة والقبائل العربية فيما يسمى بالتخفيف والتحقيق ، ويتناول بعض الكلمات التي اختلفت فيها لغة الحجاز عن لغة تميم ، ومن ثم يعرض لكلمة (رأس) ، (شاخ) ويذكر بعض الكلمات التي يمكن أن تنطق بالياء والهمزة مثل : ذيب وذئب ، سأل ، قائل ، تساؤل . ثم يعرض لشرح وتحليل فقرات من خلال تخفيف وتحقيق الهمزة عند الزمخشري كما في : الضالين والضألين ، ويتناول عمليات صرفية كإدغام الهمزة في الحرف الجار كما في مقرؤوة = مقروة ، خطيئة = خطية ... وهو في هذه المقارنات يحاول أن يرجح التحقيق أو التخفيف بناء على المقارنات التي يقيمها مع اللغات السامية . ثم يعرض لإدغام الهمزة عندما تتجاور همزتان كما في أأدم ← آدم ، ويستشهد في كل ذلك بالقراءات القرآنية لتوضيح رأيه .

3- Heinz ,Grotzfeld : *Zamaḫšarī's muqaddimat al-Adab , ein arabisch-persiches Lexikon ? . In : Der Islam , Zeitschrift für Geschichte und Kultur des Islamischen Orients ,Walter de Gruyter,Co , Berlin ,1968 , S.250 : 253 .*

ويعد هذا البحث في مجمله تحقيقا حول (مقدمة الأدب) هل هو معجم عربي خالص ، أم كان في الأصل معجما عربيا فارسيا ؟ وأن الذين ترجموه عن الزمخشري أبقوا على الجانب العربي، وتغاضوا وتركوا الحلقة الأخرى ، ويخلص (هاينز) في نهاية الأمر إلى أن مقدمة الأدب ، هي في الأصل معجم عربي فارسي .

4- Poppe , Nikolaus S. : *Eine viersprachige Zamaxšarī - Handschrift . In : Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft Band 101 , Kommissionsverlag Franz Steiner GMBH . Wiesbaden ,1951 , S.301 : 332 .*

5- Poppe, Nikolaus S.: Zur mittelmongolischenkausslehre Syntaktische Untersuchung . In : Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft , Band 103 , Wiesbaden ,1953 ,S .92 .

وخلاصة رأي الباحث في البحثين تناوله في بداية حديثه في البحث الثاني عن اللغـــة المنغوليـــة ، وذكر أن للزمخشرى معجما فارسيا عربيا ، والأخر لديه مخطوط .

6- Kraemer , Jörg : *Studien zur altarabischen Lexikographie . In : Oriens, Volume 6 , Leiden , E.J.Brill , 1953 . S . 201 : 234 .*

وقد تناول كرامير : *Kraemer* ، الزمخشرى من خلال مؤلفاته الآتية : الفائق في غريب الحديث ، أساس البلاغة ، مقدمة الأد ب ، وهو من خلال هذه المؤلفات يقدم وصفا عاما لكل كتاب على حدة وهو في مجمله بحث في المعاجم العربية .

7- Sabine , Schmidtke : *A mu̇tazilite Creed of Az-zamaḫšarī , (Al-Minhāǧ fi uṣūl ad-dīn) , Abhandlungen Für die Kunde des Morgenlandes, band : 51 , 4 , Stuttgart ,1997.*

ويقع البحث في قسمين ، القسم الأول هو ترجمة لكتاب : أصول الدين ، ولم تكتف الباحثة بالترجمة فقط ، وإنما حاولت في مواضع كثيرة أن تناقش الفكر الاعتزالي عند الزمخشري من خلال ما جـــاء في المتن ، وبالتالي فقد حاولت من خلال الترجمة أن تستخلص فكر الزمخشري الاعتزالي ، بناء علـى ما جاء في كتابه المذكور ، كما تلاحظ الباحثة أن فكره الاعتزالي يظهر بصورة جلية في هذا الكتاب . والقسم الآخر قدمت فيه الباحثة الترجمة العربية لنص كتاب : أصول الدين .

8_ Rescher,O. : *Beiträge zur maqāmen-Litteratur Die Maqāmen des Zamakḫšarī aus dem arabischen , Greifswald Buchdruckerei Hans Adler Inh : E : Panzig ,1913 .*

وهذه الترجمة هي لمقامات الزمخشرى ترجمها رشر (*Rescher*) وعلق على بعض نصوصـــها ، غير أن حواشيها ليست بالقدر الذي جاء عند زبينا في ترجمتها وتعليقها على كتاب (أصول الدين) .

والذي يمكن أن يلاحظ على هذه الترجمة ، أن المترجم لم يتدخل كثيرا بالتعليق والتحليل كما عنـــد زبينا ، ومن ثم نلاحظ أنه لا يعدو إلا أن يكون ترجمة للكتاب فقط .

9_ Lutpi Ibrahim : *The Questions Of The Superiority Of Angels And Prophets Between AZ_ Zamakhsharī and Al Bayḍāwī . In : Arabica Revue D'Études Arabes , E.J.Brill , Éditeurs , Leiden ,1981 .*

يتناول هذا البحث قضية تفضيل الملائكة على الأنبياء أو العكس ، عند كـــل مـــن الزمخشـــري والبيضاوي ، إذ تفضيل جميع الملائكة على الأنبياء يرجع أساسا إلى الطاعة والتواضع الذي يتحلـى به الملائكة عن سائر البشر، ذلك ما أشار إليه الزمخشري ، غير أن البيضاوي لم تعجبه تلك الفكرة ، رغم اعترافه بخواص الملائكة وتفضيلها على البشر ، الخلق بصفة عامة ، فقد استند البيضـــاوي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلى أنه طالما أن البشر خلقوا بدون أن تكون الطاعة شيئا أساسيا وجوهريا في خلقهم ، فيكون بالتالي من الصعب عليهم أن يفوا بالالتزامات والأوامر الدينية ، بناء على ذلك ، ومن ثم فإن أفعال الأنبياء لها تقدير عظيم وتستحق المكافأة العظمى .

وقد أعطى البيضاوي سببا آخر، أنه ليس من الضروري أن نفكر في تفضيل مجموعة من الملائكة على الأنبياء ، فإذا نظرنا نظرة عابرة على بعض من هؤلاء الأنبياء لوجدنا آدم مفضل على بعض الملائكة الذين سجدوا له ، بينما الرسول محمد (صلي الله عليه وسلم) والمسيح (عليه السلام) مفضلين على جميع الملائكة ، وبناء على ذلك اتخذ البيضاوي موقفا معتدلا ومحايدا بين المعتزلة والأشعرية .

ومن ثم نرى الزمخشري قد نال عناية كبيرة تمثلت في هذه الدراسات التي قامت حوله من خلال أبحاث المستشرقين ، ومتمثلة أيضا فيما جاء في اهتمامهم بتحقيق بعض مؤلفاته نحو :

١- كتاب الجبال والأمكنة والمياه وقد حققه : *T. G. J. Juynboll* ، وقد تمثل دوره في تعليقه الواضح في هامش كل صفحة وذلك زيادة إيضاح للقارئ الألماني - الهدف الأساسي - كما قدم معجما بمواضع الأسماء التي وردت في الكتاب ، وكذلك أسماء الأماكن والجبال . وبما أن المعجم يتناول الأمكنة فقد شغلت أسماء الأماكن حيزا كبيرا في نهاية المعجم ، كما قدم ترجمة موجزة عن حياة الزمخشري وموطنه خوارزم ... وقد طبع هذا الكتاب في *Lugduni Batarorum, Apud E. J. Brill , Academiae Typograpūm , Mdcccl VI .*

٢- كتاب أطواق الذهب في المواعظ والخطب ، فقد ترجمه المستشرق الفرنسي :

C. Barbier De Meynard

وقد كان عمله ذو شقين الأول : التحقيق ، والثاني : وضع النص العربي، ثم يليه تحته مباشرة النص الفرنسي ، وقد طبع في باريس *(Paris) Imprimérie Nationale MDccclxxv1*

٤-كتاب المفصل (*Al-Mufaṣṣal*) وقد عني بروخ: *J. P. Broch* بتحقيقه تحقيقا وافيا وتمثل عمله فيما يلي: التحقيق ، وبعد أن انتهى ، قدم فهارس ذات فائدة كبيرة متمثلة في :

١- فهارس أبواب الكتاب وأقسامه .

٢- فهرست يخص الأبيات والشواهد .

٣- فهرست أسماء الرجال والنساء والقبائل والكتب .

٤- فهرست اللغات والاصطلاحات .

وزيادة في الإيضاح للقارئ الإيطالي نقل هذه الفهارس إلى الإيطالية . وقد ترجمه تحت هذا العنوان. *Al Mufaṣṣal Opus De Grammatica Arabicum, Christiamiae, Libraria P. T Mallingii, MDccccxxlx Holmiae, Harniae, Lodini.*

•••

المنهج والأدوات :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي الإحصائي التحليلي ، الذي يعتمد على تحليل التراكيب اللغوية من الوجهة الدلالية ، كما تعتمد الدراسة على جوانب مختلفة في فهم التراكيب اللغوية، ولا تقدم هذه الدراسة نتائج مسبقة ، وإنما ترتكز في استخلاص نتائجها على الإحصاء المستخلص من مؤلفات الزمخشري وعقب مناقشة هذه النتائج ، يحاول الباحث أن يضع كلا في نصابه ، أي بموضوعية شديدة ، باعتبارها دراسة في علم اللغة .

ولعل الإحصاء في هذا البحث له إفادة من نواح منها ، **الأولى** : أن هذا يمثل مشروعا ، يمكن أن يقدمه كل باحث يختص ببحث الدلالة في تفسير من التفاسير القرآنية ، خاصة تلك التي تهتم بالناحية الدلالي ، ومن ثم تمثل هذه الإحصائيات في نهايتها مجموع الدلالات القرآنية التي تعرض لها المفسرون ، إضافة أنها تمثل مجمل ما جاء في مجلدات عدة ؛ ليوجز في صفحات معدودات ، يستطيع أي قارئ أن يطلع عليها في وقت وجيز، ثم إن هناك إمكانية أخرى ، أن تجمع كل هذه الإحصائيات في مجلد واحد ، وتمثل هذه الإحصائيات الدلالات القرآنية كافة ؛ ليتسنى لأي شخص أن يطلع عليها في وقت وجيز . **الثانية**: أن هذا يفيد البحث من جهة أنه يقف على إحصائيات وهذه الإحصائيات لكل باب على حدة ، فمثلا الدلالات التي تتعلق بضمير الفصل أكثر من خمس دلالات ، فلولا الإحصاء لما استطاع الباحث تبين الدلالات الأكثر ورودا فالتي تليها ، فالأقل ... وهكذا في سائر الدلالات . **الثالثة** : أن هذا الإحصاء يفيد في استخلاص النتائج ، أي تكون نتائج موضوعية .

وإذا كانت اللغات الإنسانية ، تحمل صفات تجمع بينها من ناحية الوظيفة مثلا ، فإن هذا يجعل بين هذه اللغات والشعوب أيضا قدرا مشتركا بناء على القاسم المشترك بين اللغات جميعا ، ولعل هذا يؤدي إلى توسيع دائرة البحث وتعميق النظر فيه .

وعلى الرغم من أن الدراسة تعتمد في أساسها على مقولات النحاة والبلاغيين القدامى ، فإن هذا لم يستدع أن يفضي بنا إلى إغفال معطيات علم اللغة الحديث والبلاغة...على اعتبار أن هذه المعطيات المختلفة مع تباينها في التناول تفضي في النهاية بنا إلى جلاء معنى التركيب ، ورغم كثافة الأبحاث – خاصة الأجنبية منها – إلا أن الباحث يحاول من خلال الاعتماد على المعطيات استخلاص الدلالة الموضوعية للتركيب ، بهذه الأدوات يقدم الباحث دراسته ، وقد ساعدت في تحليل وتحديد كثير من المواضع .

خطة البحث :

الباب الأول : المفاهيم والمصطلحات – الجملة البسيطة .

الفصل الأول : المفاهيم والمصطلحات :

أولاً : مفهوم الجملة والكلام في التراث النحوي :

١- مفهوم الجملة والكلام قبل الزمخشري .

٢- مفهوم الجملة والكلام عند الزمخشري .

٣- مفهوم الجملة والكلام بعد الزمخشري .

ثانيا : مفهوم الجملة والكلام عند اللغويين العرب المحدثين :

١- عند د. إبراهيم أنيس .

٢- عند د. عبد الرحمن أيوب .

٣- عند د. حجازي .

٤ـ عند د. مصطفى الساقي .

ثالثا : مفهوم الجملة والكلام عند اللغويين الأوربيين المتخصصين في العربية :

١ـ عند سوتسين (*Socin*)

٢ـ عند كسباري (*Caspari*)

٣-عند فيشر (*Fischer*)

٤ـ عند ركندورف (*Reckendorf*)

٥- وليم رايت (*W.Wright*)

٦- عند كارل بروكلمان (*Brockelmann*)

٧ـ عند برجشتراسر (*Bergsträsser*)

رابعا : الجملة والكلام عند اللغويين المحدثين

١- عند جون لايونز (*John Lyons*)

٢- عند ديتر (*Dieter*)

٣- موسكالسايا (*Moskalsaja*)

٥- عند تنيير (*Tesnière*)

٧-عند بالي (*Bally*)

٨- عند بُولْ (*Paul*)

الفصل الثاني : المركبات الأساسية (الجملة البسيطة) :

المبحث الأول : دلالة التركيب الاسمي .

المبحث الثاني : دلالة التركيب الفعلي .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد ود الباحث أن يعقد فصلا مستقلا عن السمات الأسلوبية عند الزمخشري ، بيد أن ما قدمه د . فاضل السامرائي بعنوان : السمات البارزة في أسلوبه ، قد كفاني مؤونة هذا العمل .

ولا شك أن موضوع التراكيب اللغوية واسع ومتشعب ، غير أن هذا التصور الذي أشار الباحث يرتكز على الإحصاء المستخلص من المصادر المشار إليها سابقا .

وثمة ملاحظة أخيرة في هذا السياق أنني أثبت الأنماط المستخلصة من مصادر الزمخشري المذكورة من قبل في نهاية الرسالة ، وهي مرتبة حسب ترتيب أبواب الرسالة ، بمعنى أن أنماط الباب الأول تأتي أولا ثم تليها أنماط الباب الثاني فالذي يليه وهكذا .

•••

ولعله لا يسع الباحث في نهاية هذه المقدمة إلا أن يتقدم بعظيم الشكر وخالص الامتنان إلى كل من قدم له يد العون والمساعدة .

وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور **محمود فهمي حجازي** ، أستاذ أجيال من اللغويين على ما قدمه للباحث من ملاحظات ذات فاعلية كبيرة ، كان لها أثر في أن يصير البحث إلى ما هو عليه ، ويعجز الباحث أن يوفيه بعض ماله عنده لقاء ما قدمه له .

أما البروفسور الدكتور **رئيف . جورج . خوري** ، أستاذ ورئيس قسم الدراسات العربية بجامعة هايدلبرج بألمانيا الاتحادية ، فقد تلقى الباحث منذ وصوله إلى ألمانيا بالرعاية والاهتمام وقدم له خدمات علمية جليلة أفادت البحث والباحث ويعجز الباحث أمامها أن يرد التحية بمثلها .

أما الدكتور **عيسى شحاتة عيسى** مدرس علم اللغة بكلية الدراسات العربية ، جامعة المنيا ، فقد قدم لي ملاحظات قيمة منذ اختيار الموضوع وحتى صار البحث إلى ما هو عليه فعسى الله أن يجزه خيرا لجميل صنعه هذا .

وتبقى كلمة أخيرة يتقدم فيها الباحث بالشكر إلى كل من الأستاذ : ياسر الباشا ، وائل الباشا ، محمد الباشا على ما قدموه للباحث من مساعدة أثناء طبع الرسالة .

وبعد ، فهذا جهد المقل ، فإن كنت قد وفقت فذلك من الله ، وإن كانت الأخرى فكفاني شرف المحاولة ، وتبقى عبارة الأصفهاني ماثلة في ذهني : إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر .

والله من وراء القصد ، الباحث

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الباب الأول

المفاهيم والمصطلحات – الجملة البسيطة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الأول : المفاهيم والمصطلحات

أولا : الجملة والكلام في التراث النحوي .

ثانيا : الجملة والكلام عند اللغويين العرب المحدثين .

ثالثا : الجملة والكلام عند الفلاسفة المسلمين .

رابعا : الجملة والكلام عند اللغويين الغربيين المحدثين .

خامسا : الجملة والكلام عند اللغويين الأوربيين المتخصصين في العربية .

الجملة والكلام بوجه عام :

تقوم هذه الدراسة في شخصية محددة ، وفي موضوع محدد أيضا ، فأما الشخصية فهي شخصية الزمخشري صاحب المؤلفات الكثيرة في علوم مختلفة منها : الشعر واللغة والأدب والمقامات والتفسير ... وأما الموضوع فهو دلالة التراكيب عنده .

وتفرض طبيعة الدراسة والمادة المعالجة أن ترتكز الدراسة على التفسير والمؤلفات اللغوية الأخرى التي تعالج كليات أوجزئيات تفيد الدراسة ، وقد حدد الباحث موضوعه رغبة منه في أن ينال قدرا كبيرا من التعمق في المعالجة .

وتعد هذه الجزئية ذات فائدة كبيرة بالنسبة لهذه الدراسة ، إذ تقوم أسسها في الواقع على العلاقة القائمة بين الشكل من جهة والمضمون من جهة أخرى ، متمثلة في : الجملة العربية باعتبارها نموذجا .

وليس من الجديد القول إن اللغة ــ أي لغة ــ مبنية على أساس نظام من القواعد أو القوانين ، يهتدي بها الباحث ، خاصة إذا ما كانت ثمة مساحة زمنية كبيرة ــ كما نحن عليه الآن ــ تستدعي لأن يحدث تغيير في بعض جوانب اللغة المختلفة ، ومن ثم كان حريا بالباحث أن يضع التصور الأساسي للعربية حول التراكيب أو الجملة ؛ ليتسنى له أن يعرض رؤية الزمخشري ، ومن ثم تتضح مدى المفارقة بين الرؤية العربية القديمة ، ممثلة فيما صنفه القدماء من النحاة ، أمثال: سيبويه ، وتصور الزمخشري ، ومن هنا أيضا تتكشف الصورة وتبدو واضحة للتغير الذي أصاب بعض جوانب اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية .

وتنطلق هذه الدراسة من قضية ــ مُسلم بها ــ ترى أن أي لغة تقوم بالدورالمنوط إليها في حياة الجماعة اللغوية ، لابد أن تكون في إطار تركيب الجملة ؛ لأن : الألفاظ المفردة هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ، ولكن لأن يضم بعضها في بعض ، فيعرف فيما بينها من الفوائد(١).

ولعل هذا وثيق الصلة بما ذكره الجرجاني في موضع آخر بأن : الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف ، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التراكيب والترتيب (٢) .

ولعل ما ذكره الجرجاني فيما يزيد على سبعة قرون يردده الغربيون المحدثون من علماء اللغة ، يقول (فردينان دو سوسير) إن : الزوائد من حروف الصرف قد لا يكون لها معنى في عنصر معين.... وإنما يتولد المعنى فقط من ترتيب الألفاظ والعبارات (٣) .

---

(١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص ٤١٥ .
(٢) عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ص٣ .
(٣) فردينان دو سوسير : محاضرات في علم اللغة العام ص١٧٦.

وقد عقد بعض الباحثين مقارنة بين ما جاء عند الجرجاني ، فيما أطلق عليه بنظرية النظم ، وما جاء عند دو سوسير في كتابة : محاضرات في علم اللسان (اللغة) العام ، خاصة فيما يطلق عليه بالثنائيات الدوسوسيرية ، إنما هي في الواقع مأخوذة من الفكر الدلالي العربي ... (١) .

ويرى بتر لوتسير : (*PeterLutzeier*) : أن هذه الأهمية تكمن في أنها تؤدي قيمة في الدلالة ، وهذه الدلالة تختلف عن دلالة الكلمات في المعاجم اللغوية ؛ لأن هذه الدلالة لا تستوعب الموضوع ؛ بمعنى لا يمكن أن تحدد المقصود من خلال الكلمات منفردة ، بل ذهب في محاولة لإيجاد علاقات أو صلة بين الكلمات بعضها ببعض داخل التركيب ، بحيث يجب من خلالها أن تستوعب الموضوع ومغزى ودلالة التركيب ، من خلال هذا نذهب إلى أن الكلمات من الطبيعي أن تكون داخل التركيب ؛ لكي يفهم مغزاها بالتحديد (٢) .

ويتبنى هذه النظرية كثير من الباحثين الغربيين المعاصرين في مجال التركيب ، يقول تنيير (*Tesnière*) في هذا الصدد : إن الكلام يؤدي دوره إذا قسم جملا ، هذه الجمل ليست منعزلة بعضها عن بعض ، مثل الكلمات المعجمية ، ويكون بين هذه الجمل علاقة اتصال واعية ، لا مجموعة شائعات تكون جملا (٣). وتذهب شفارتس (*Schwarz*) : إلى أن الأسس لفهم الجملة أننا لابد أن نفهم دلالة الكلمات منفردة ، ثم علاقة هذه الكلمات بعضها ببعض داخل الجملة(٤) .

ويرى ريفاتير (*Riffaterre*) في هذا الشأن : إن معنى الكلمة مهما يكن على مستوى اللغة يتغير في النص حتما بفعل ما يسبقها وما يلحقها (٥) . فالألفاظ لا تؤدي قيمة وحدها ، وإنما القيمة الحقيقية كامنة في التركيب ، وفي أهمية ما تؤديه في حياة الجماعة اللغوية (٦) .

وفي تصوري أن تناول التركيب بكل أشكاله ، بمعنى تحديد دلالته ، لا يمكن إلا بإقامة تلك الضفيرة المتداخلة بين مكونات التركيب الصغرى ، وانتهاء بالوحدات الكبرى للتركيب اللغوي ، على أن ما

---

(١) El Ferrane, M.:Die Maᶜnā Theorie bei ᶜAbdel Qaher Al Ǧurgānī , (gestorben 471.1079)
Versuch einer Analyse der Poetischen Sprache ,S.206 2.

(٢) Peter,Lutzeier : Linguistische Semantik ,S.52.
Peter, Polenz : Deutsche Satzsemantik ..., S.49 .
Dieter ,Wunderlich :Arbeitsbuch Semantik ,S.182.

(٣) Lucien,Tesnière:Grundzüge der Strukturalen Syntax ,S. 25 .

(٤) M. Schwarz .u.a : Semantik , S.18 .

(٥) Riffaterre, M. : Semiotics of poetry, P.125 .

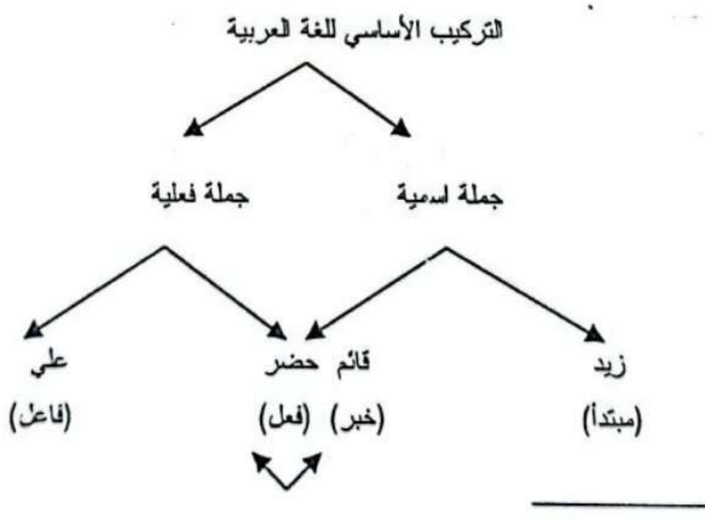
(٦) ينظر : د . محمد صلاح الدين مصطفى بكر: الإسناد النحوي ص٢، وكذلك : النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ٩/٢ ، للمؤلف ذاته .

يرتكز عليه هذا البحث هنا هو التركيب اللغوي ، وله جانبان [١] ، الأول : جانب وظيفي بحت : يختص به علم التركيب أو النحو . الثاني : جانب دلالي بحت : يختص به علم الدلالة أو المعنى .

ثم إن مهمة التركيب اللغوي بيان العلاقة بين مكوناته ، كالعلاقة بين الفعل والفاعل في الجملة الفعلية ، والمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية ، فإذا ما قام علم النحو ببيان تلك العلاقة الخارجية ، وبيان هيئة التركيب ، بدأت ــ بالتالي ــ مهمة علم الدلالة ، وهي بيان المعنى السياقي ، وإيضاح المعنى الدلالي الناتج عن المفارقات واختلاف السياقات ....إن مهمة علم النحو هو الإطارالخارجي ، ومهمة علم الدلالة العناية بالعلاقات الداخلية ــ المضمون ــ وفي هذا السياق يرى أحد الباحثين أن وظيفة التركيب : أن يقف على الاختلافات والمفارقات بين تقسيم أو نوع (الجملة)... هذا التقسيم للجملة مثل مغزى الاختلافات الوظيفية بين مجموعات الاختلافات ، وهو يقف كذلك على المفارقات بين الفاعل أو المبتدأ ــ بالنسبة للقارئ العربي ــ والمسند ، ويرتكز على السياق مع التعلم من التقسيم [٢] .

ومن ناحية أخرى يرى تنيير (Tesnière) في هذا الشأن : أن العلاقات التركيبية والدلالية ليست منفصلة بعضها عن بعض ، ومن جهة أخرى ، فإن هذا الاستقلال مقبول من الناحية الشكلية ، أما على المستوى العملي ، فإن الاثنين على مستوى متواز ؛ لأن مستوى التركيب واجب ، وفكر التعبير أفضل على المستوى الدلالي[٣] .

والتركيب الأساسي للجملة العربية يتكون في أساسه من ركنين ، هما : الجملة الاسمية ومشتملاتها ، والجملة الفعلية وما تضمه من أقسام جانبية ، وهذان القسمان يعدان هما الأساسيين ، وكل زيادة عليهما ترد في الغالب إلى أحد هذين الركنين ــ كما سيتضح ــ وبالتالي يمكن أن أضع التصور التالي للتركيب في العربية .



---

(١) السابق ص٦ .
(٢) Westliche , E. : Geschichte der Syntaxforschung , Band 9 , S. 164 .
(٣) Lucien , Tesnière : Grundzüge der Strukturalen Syntax , S. 25 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner



شكل توضيحي رقم (١) يوضح عناصر بناء التركيب في العربية

من خلال هذا الشكل تتضح المكونات الأساسية للعربية ، سواء أكانت اسمية أم فعليه ، فـإذا كـانت اسمية فالمكونات : مبتدأ + خبر ، أو مسند إليه + مسند ، حسب تعبير سيبويه ، أو فعليـة فـالتكوين كالتالي: فعل + فاعل ، على أن هاتين الصورتين في العربية هما النمطان الأكثر شيوعا ـ كما أسلفت ـ وثمة فروع أخرى مكملة لهاتين الصورتين ، وهي في الوقت لا غنى عنها في أداء المعنى .

وأما مصطلح (التركيب) فالمقصود به : ضم كلمة إلى أخرى ، بحيث يؤديان معنـى ، وأن يكـون بينهما إسناد معنوي ، أي علاقة قائمة بين المسند إليه والمسند في التركيب الخبري نحو: علي صـائم مثلا [١] .

ويقوم التركيب بدراسة وبيان دور الكلمة داخل إطار الجملة ، وهو ذلك النظام الذي تتبعه اللغة فـي ترتيب كلماتها داخل الجملة للوصول إلى المعنى ، وهي في ذلك تسير وفق القوانين العامـة ، ويـرى جون لايونز (*John Lyons*) : أن دلالة الجملة الحالية ـ الآنية ـ تنتج وتستمد دلالتها من المعجم ودلالة التركيب النحوي ، ويرى أن القواعد النحوية تعطي التركيب دلالة أوضح ، خاصة إذا ما كانت المقارنة بين جملتين أو تركيبين متشابهين متتاليين [٢] .

وبالتالي فإنه ليس المقصود بالتركيب اللغوي ما ذهب إليه الشريف الجرجاني : بأنه جمع الحـروف البسيطة ونظمها ليكون كلمة [٣] . وما ذهب إليه فيشر: *(Fischer)* : بأنه ما يهتم بالوحدات الصرفيمية [٤].

وأحسب أن رأي ابن يعيش والعلوي في أنواع التركيب بهذا المفهوم بأنه يقوم بدوره في بيان العلاقة بين مكوناته ، وهذا ما يطلق عليه الجرجاني بـ (معاني النحو) وتبلورت عنده هذه النظرية فيما أطلـق عليها نظرية النظم ، ويقترب هذا ـ كذلك ـ إن لم يكن هو ما يعنيه النحويون بالإسناد النحـوي مـن ناحية الوظيفة ، وهذه الرؤية تدعمها رؤية د . أيوب ـ بصورة ضمنية ـ حيث يرى أن الإسناد علاقـة نحوية لفظية تتمثل في موضع كلمة مكان أخرى أو في زيادة توجد علاقة علـى الإسـناد كعلامـات

---

(١) ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١/٢١، ٢٢ ، العلوي : المحصل في كشف أسرار المفصل ، ورقـة ١٦، وينظر: Peter , Matthews : Central Concept of Syntax , P. , 8 9.

(٢) John , Lyons : Die Sprache , S .147.

(٣) الجرجاني : التعريفات ص٥٨ .

(٤) J . B. J . Fischer : Satzstruktur und Satzbedeutung ,S.47 .

الإعراب ، أو وجود صيغة معينة كصيغة المبني للمعلوم مع الفاعل .... هذه كلها أمور لفظية تلـــتزم دائما التركيب الإسنادي[١] .

ويختلف الباحث مع ما ذهب إليه د. أيوب من أن الإسناد علاقة لفظية ؛ لأن دور الإسناد في الواقـــع معنوي ، بمعنى عندما نقول جملة مثل : محمد قائم ، فلكي تتم الفائدة لا بد أن تكون مكتملة الأركـــان قواعديا ، هذا من جهة أولى ، وهذا يمس جانب الشكل ، ومن ناحية أخرى لابد أن يكون ثمة روابـــط معنوية ــ إسنادية ــ تربط بين محمد وقيامه ، أي لابد أن يكون ثمة تناسق بين المسند إليه والمســند ، وهذا الانسجام هو الذي يؤدي إلى الاكتمال ، وبالتالي يؤدي التركيب دوره .

أما ما ارتآه د. أيوب فلا أرى له وجها عندي ، فمن خلال تضافر العنـــاصر النحويـــة والعنـــاصر الإسنادية ــ المعنوية ــ تنتج الدلالة ، إذ مهمتها الاهتمـــام بـــالمضمون ، أي أن يتحقـــق الشـــرطان الأوليان ، وهذا ما أطلق عليه د. أيوب (النسبة) ، والإسناد لا يعني بالضرورة أن يصدر الحدث مـــن المسند إليه ، أو أن تلزمه الصفة التي يعبر عنها بالمسند إليه ، إذ قد يكون المسند واقعا على الحـــدث كما في : انضرب محمد ، وضرب الإضافة ، وفي الإعراب إضافة إحدى الكلمتين ... ووقوع الحدث من المسند إليه أو وقوعه عليه ، ليس من عناصر الدلالة . ويدعم الخوارزمي هذه الرؤية بأن الإســـناد في اللغة هوإسناد إحداهما إلى الأخرى على وجه الإفادة ، والإفادة لا تكون إلا في الابتداء ، والفعـــل لإفادة الفاعل ، وهذا لأن الإفادة متى وقعت بين شيئين ، فأحد الشيئين يستحيل أن يكون حرفـــا ؛ لأن الحرف لإيقاع العلقة بين شيئين ...... [٢] .

مفهوم الكلام والجملة قبل الزمخشري :

ملاحظة أولية :

ثمة ملاحظة أود أن أشير إليها في مستهل سياق الحديث عن الجملة قبل الزمخشـــري أن الدراســـات اللغوية الأولى ، لا أقول لم تكن تهتم بقضية المفارقة بين الكلام والجملة ولم تكن تلقي لها بالا ، وإنمـــا جاءت إشارات منتثرة هنا وهناك ، غير أنها وجدت مجالا لدى المتأخرين .

لهذا لم نجد سيبويه (ت١٨٠) والمبرد (ت ٢٨١هـ) قد عقدا بابا تحدثا فيه عـــن الجملـــة والكـــلام مباشرة ، وإنما في مواضع منتثرة من مؤلف كل منهما ، ومن ثم يمكن أن نجد في هاتين الدراســـتين على وجه الخصوص مفارقة عن المؤلفات اللغوية والنحوية في الكتب اللاحقة لهما ، كما هي الحـــال عند كل من : الزجاج والجرجاني وابن جني والزمخشري على ما سنأتي عليه .

---

(١) د.عبد الرحمن أيوب : التحليل الدلالي للجملة العربية ، ص١٢٦.
(٢) الخوارزمي : شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ١/١٧٥، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ١/٦١ .

بمعنى أن الإشارات الأولى قد جاءت عند كل من : سيبويه والمبرد والزجاج ، غير أن المتأخرين أو اللاحقين من النحاة واللغويين قد أخذوا يفصلون القول في هذه الإشارات المنتثرة ، أي أن كل كتب المتأخرين على وجه العموم لم يكن يخلو منها كتاب يفرد بابا أو فصلا ، يعد مدخلا للدراسة النحوية عن الجملة.

سيبويه : ت ١٨١هـ :

لم يذكر سيبويه ضمن إطار أبواب كتابه حديثا مباشرا عن الكلام والجملة كما هي الحال عند متأخري النحاة ، وإنما جاء حديثه عنها – الجملة – في إطار حديثه في باب – المسند والمسند إليه.

ومن الملاحظ أن المسند والمسند إليه الذي يقصدهما سيبويه هنا تحت هذا العنوان هما الجملة أو الكلام بتعبير الزمخشري ، وذلك مستخلص من قوله حينما قدم تعريفا لهما بأنهما : مالا يستغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك قولك : يذهب زيد ، فلابد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء ، ومما يكون بمنزلة الابتداء بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده [١] .

وبالتالي الذي لا يستغني كل واحد منهما عن الآخر هما : المسند إليه – المبتدأ في الجملة الاسمية ، الفاعل في الجملة الفعلية والمسند – الخبر في الجملة الاسمية ، الفعل في الجملة الفعلية ، وبالتالي يمكننا القول بأن سيبويه حصرهما في هذا الإطار.

ومن ثم فإن ثمة دليلا آخر على أن سيبويه كان يقصد في حديثه عن المسند والمسند إليه الحديث عن الجملة والكلام ، وذلك من خلال عرضه لأنماط اسمية وفعلية ، وكأنه يشير من خلال هذا الصنيع إلى أن التركيب العربي يتكون في أساسه من هذين الركنين : الاسمي والفعلي ، وبالتالي فإن محاولة التوسيع الأخرى ، إن هي إلا تفريعات ناتجة عن هذين الركنين الأساسيين، بيد أن هاتين الصورتين هما الشكلان الأساسيان اللذان يمكن أن تندرج في إطارهما الجمل الثانوية الأخرى .

وهذا لا يعني أنه ليست ثمة تفريعات تتفرع عن هذا الإطار الأساسي ، وإنما هذا كائن ، ويؤكد هذا أن سيبويه في الموضع ذاته قد فصل ما قصده من عدم استغناء كل واحد منهما عن الآخر ، أنهما الجملة الاسمية والجملة الفعلية بقوله : فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك قولك : يذهب زيد ، فلابد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء [٢].

---

(١) سيبويه: الكتاب ١(ب)/٧ .
(٢) السابق : ٧/١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتعد رؤية سيبويه هذه منطلقا لدراسات عربية كثيرة ، ترى أن الجملة العربية في أساسها تتكون من قسمين أساسيين : الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، شريطة أن يكون بينهما إسناد أصلي ليخرج بذلك إسناد المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والظرف ، فإنهم مع ما أسندت إليه ليس بكلام .

المبرد ت ٢٨١هـ :

قدم أبو العباس تعريفا للجملة في باب الفاعل بقوله : وإنما كان الفاعل رافعا ؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب ، فالفاعل والفعل جملة يحسن عليها السكوت ، وتجب بها الفائدة للمخاطب ، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر ، إذا قلت : قام زيد ، بمنزلة : القائم زيد (١) .

ويلاحظ الباحث على تعريف أبي العباس عدة ملاحظات منها :

أولا : إنما جاء تعريفه في سياق باب الفاعل ، أي أنه جاء عرضا ولم يخصص له بابا ، وهذه الملاحظة تؤكد الملاحظة التي أشرت إليها في مستهل هذا الفصل .

ثانيا : نرى أن المبرد قد ضرب مثالين مختلفين ، بمعنى أنه جاء بمثال فعلي : قام زيد ، ومثال من اسم الفاعل : القائم زيد ، ومعنى هذا أن القاسم المشترك بينهما هو " الإسناد " الذي يجمع بين التركيب الفعلي والاسمي على السواء . ومن ثم نرى المفارقة بين رؤية سيبويه والمبرد في اعتبار الإسناد وعدم اعتباره .

بيد أن رؤية المبرد هذه – في ظني- لا ترضي الرضي اللاحق له الذي يرى أن الإسناد لابد أن يكون أصليا ؛ ليخرج : إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف ، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام ، وأما نحو : أقائم الزيدان ، فلكونه بمنزلة الفعل ، وبمعناه كما في أسماء الأفعال (٢) .

لهذا لا نلبث أن نرى المفارقة بين وضوح الرؤية عند كليهما ، فإذا كان الرضي يقترب من سيبويه في تحديد مفهوم الجملة ، أو موضحا هذا المفهوم المجمل الذي تعرض له سيبويه ، بأن كلا من سيبويه والرضي يشترطان أن يكون الإسناد أصليا ، فإن المبرد بناء على تمثيله الثاني- اسم الفاعل -لا يشترط أن يكون أصليا ، وإنما يشترط الإسناد فقط .

سيبويه	المبرد
في باب المسند والمسند إليه (مخالفة)	في باب الفاعل

(١) المبرد : المقتضب ٨/١ .
(٢) الرضي : شرح الكافية ٨/١ .

الجملة الفعلية (مقاربة)	الجملة الفعلية
الجملة الاسمية (الأصلية) مخالفة	الجملة الاسمية (اسم الفاعل)

بمعنى أن سيبويه والرضي يريان أن الإسناد لابد أن يكون أصيلا ، بناء على أمثلته ورؤيــة نـص الرضي السابقة ، وتمثيل المبرد في نصه السابق يتعارض مع رؤية سيبويه والرضـي ؛ لأنـه مثـل بالتركيب الفعلي وبتركيب اسم الفاعل ، ومن هنا فإنها ليست جملة اسمية أصيلة ، حسب تمثيل المبرد ؛ لأن إسنادها ليس أصليا كما ذهب الرضي .

إلا أن المبرد لا يعير هذه الناحية اهتماما يذكر ، أي لا يشترط أن يكون الإسناد أصليا أو غير أصلي ، بناء على تمثيله ، وإنما يشترط أن يكون ثمة إسناد فقط ، وربما يعد المبرد تراكيب كل مـن : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ... الخ في عداد الجملة الاسمية بناء على تمثيله ، والذي دل على ذلك أنه لم يمثل بتركيب اسمي أصيل ، أي جملة اسمية مصرح باسمية ركنيها صراحـة ، بنـاء على أن ثمة قاسما مشتركا يضم اسم الفاعل والاسم ، من حيث دلالته على الثبوت والدوام الذي يقـابل الحدوث والتجدد الذي تتميز به الجملة الفعلية .

ويبدو أن الجملة والكلام عنده بمعنى واحد ، ففي باب المسند والمسند إليه يقول : فالابتداء نحو قولـك : زيد ، فإذا ذكرته ، فإنما تذكره للسامع ؛ ليتوقع ما تخبره به عنه ، فإذا قلت : منطلق ، أو ما أشـبهه معنى الكلام ، وكانت الفائدة للسامع في الخبر [(١)] ومن ثم نرى البذرة الأولى في التسوية بيـن الجملـة والكلام كائنة عند المبرد .

وإذا كان سيبويه تحت باب (المسند والمسند إليه) قد تناول تكوين بناء الجملة ، فإنه تحت عنوان (هـذا باب علم ما الكلم من العربية) وهذا العنوان هو الذي يفتتح سيبويه به كتابه بوضع الإطار العام الـذي ينبغي أن يكون عليه الكلام ، وأن الكلام ينقسم إلى اسم وفعل وحرف ، يقول سيبويه : الكلم اسم وفعـل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، فالاسم رجل وفرس وحائط ، وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع ..[(٢)] وهذه الرؤية هي التـي عليها إجماع النحويين [(٣)] على حد قول الزجاج اللاحق لسيبويه .

ومن خلال عرض رؤية كل من سيبويه والمبرد يتضح للباحث أن هناك قدرا من المشـابهة بيـن رؤية الرجلين ؛ بمعنى أن كليهما قد حصر إطار الجملة العربية في الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

---

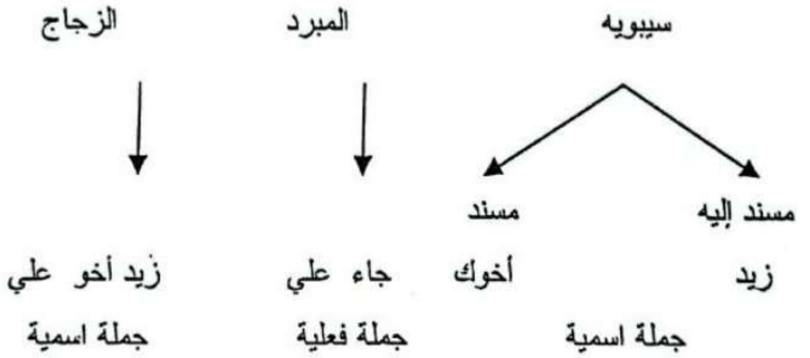
(١) المبرد : المقتضب ٤/١٢٦ .
(٢) (ب) ١/٢ .
(٣) الزجاج : الجمل في النحو ص٤١ .

غير أني احسب أن رؤية سيبويه أكثر دقة من رؤية المبرد لأسباب منها : أن سيبويه قد عرض رؤيته تحت عنوان (هذا باب المسند والمسند إليه) ، وهذا العنوان في ظني في غاية الدقة ، إذ يجمع المسند والمسند إليه ، المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية والفعل في الجملة الفعلية ، فيضاف إلى ذلك أن تمثيله قد جاء في إطار هذين القسمين .

الزجاج (ت ٣٤٠هـ) :

ونجد مناقشة أخرى لدى الزجاج في كتابه (الجمل) تحت باب الابتداء : أي المسند إليه في الجملة الاسمية ، فإذا كان سيبويه قد عرض لمناقشة هذه القضية تحت باب: المسند والمسند إليه ، فإن الزجاج قد عرضها تحت عنوان (الابتداء) وأزعم أن عنوان سيبويه أكثر دقة ، إذ يمثل مصطلحا : المسند والمسند إليه مصطلحين عامين ، بمعنى أنهما ينطبقان على الجملة الاسمية والفعلية ، ومصطلح (الابتداء) لا يؤدي هذا المعنى ، إذ لا ينطبق إلا على (المبتدأ) في الجملة الاسمية .

كما أن تعبير سيبويه أفضل من تعبير المبرد كما ذكر الباحث سلفا ، ويمكن أن نصور هذه الرؤية على النحو التالي :



شكل توضيحي رقم (٣) يوضح رؤية كل من سيبويه والمبرد والزجاج

وبالتالي فإن رؤية سيبويه تعد أشمل من رؤية كل من المبرد والزجاج على السواء ، إذ تشملهما جميعا . يقول الزجاج في باب الابتداء : اعلم أن الاسم المبتدأ مرفوع ، وخبره إذا كان اسما واحدا مثله فهو مرفوع أبدا ، وذلك قولك : زيد قائم ، فزيد مرفوع ، لأنه مبتدأ ، والابتداء معنى رفعه ، وهو مضارعته للفاعل ، وذلك أن المبتدأ لابد له من خبر ، ولابد للخبر من مبتدأ يسند إليه ، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه ، فلما ضارع المبتدأ الفاعل هذه المضارعة رفع نحو قولك : زيد قائم [١] .

---

(١) الزجاج : الجمل في النحو ص٣٦.

في هذا النص الموجز يتناول الزجاج القضايا المتعلقة بتكوين وبناء الجملة العربية ، إذ لم ير لها إلا قسمين اثنين ، كما ذهب كل من سيبويه والمبرد قبله ، إلا أن المفارقة بينه وبين سيبويه تكمن فيما ذكرته سلفا في العنوان ، أضف إلى ذلك أن تمثيل سيبويه بجملة اسمية صريحة ، وفعلية صريحة ، أي أن سيبويه لم يمثل بجملة اسمية فيها : اسم + اسم الفاعل ، كما فعل كل من المبرد والزجاج بعده ، ومن ثم فإن هذه الملاحظة تمثل مفارقة بين سيبويه والزجاج بقدر ما تمثل مقاربة بين الزجاج والمبرد ، على الأساس الذي ذكرته سلفا في موضعه ، ويقودنا هذا إلى القول بأن رؤية سيبويه هي أعم وأشمل ، لأنها أصل .

ابن جني (ت ٣٩٢هـ) :

أفرد ابن جني مساحة مكانية للحديث عن الكلام والقول والجملة والفرق بينهم ، وذلك في كتابيه : **الخصائص ، والجمل .**

ففي (الخصائص) تناول ابن جني المخالفة أو المفارقة بين الكلام والقول وشغلت هذه القضية منه مساحة مكانية طويلة في الجزء الأول من كتابه ، حيث شغلت ما يزيد على الثلاثين صفحة ، بادئ بتقليب مادة (قول) على كل الأوجه التي يقبلها الصرف العربي ولا يلفظها ، وفي هذا يرى ابن جني أن القضية ليست تقليب مادة " ق ول " فحسب ، وإنما الأمر يتجاوز ذلك[١] .

وبعد ما ينتهي من تقليب مادة " قول " يوضح معنى الكلام بأنه: كل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون الجمل ، نحو: زيد أخوك ، وقام محمد ، وضرب سعيد ، وفي الدار أبوك ، وصه ، ومه ، ورويدا ، وحاء وعاء في الأصوات وحس ولب وأف ، وأوه ، فكل لفظ استقل بنفسه ، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام[٢] .

وهكذا نجد رؤية صريحة وواضحة في التسوية بين الكلام والجملة ، وأحسب أن رؤية ابن جني هذه هي الأولى من نوعها في التسوية بين الكلام والجملة ، فسيبويه لم نجد لديه إشارات من هذا القبيل ، وجاءت إشارة عابرة لدى المبرد وانعدمت مرة أخرى لدى الزجاج السابق لابن جني .

وهكذا أيضا تعد رؤية ابن جني منطلقا أو مرحلة جديدة في تاريخ الدرس اللغوي العربي ، بمعنى أن : سيبويه ، المبرد ، الزجاج يمثلون طورا أوليا في الدراسات العربية المبكرة ، ومن ثم نجدهم يعالجون قضية الجملة ليس بالاسم مباشرة - كما هي الحال عند الزمخشري مثلا-وإنما يشيرون إليها في أبواب مختلفة ، كل حسب المعالجة ، كما رأينا .

---

(١) ينظرا بن جني: الخصائص ٥/١ .
(٢) السابق :١٨/١ .

وجاء ابن جني وخصص جزءا في كتابه ، بل سمى كتابا الجمل ، وهذا له دلالته- فيما أظن- على أهمية هذه القضية بالنسبة له ، وناقش مناقشة واضحة - كما أشرت - إلى المفارقات والمقاربات الكائنة بينهما .

وهكذا نرى أن ابن جني - كما سيأتي - والجرجاني والزمخشري يمثلون مرحلة ثانية في مناقشة قضايا الجملة ، إذ تكاد تكون المعالجة شبه متقاربة .

بيد أن ابن جني يطبع تعريفه أو رؤيته بطابعه الخاص ، الذي يتمشى ومذهبه الاعتزالي ، فإذا كان النحاة يرون أن الكلام لابد له من ائتلاف أو إسناد ، كما سيأتي ، فإن ابن جني لا يشترط ذلك ، أي لا يشترط الإسناد اللفظي ، بمعنى أن الإسناد عنصر معنوي أيضا [١] ، إذا توفر كان كلاما ، ويركز ابن جني على عنصر الإفادة ، حتى ولو كان لفظا واحدا.

وفي الواقع أن هذه الرؤية رؤية المعتزلة ، إذ يرون أن اللفظ الواحد ، إذا أفاد كان جملة أو كلاما ، بمعنى أن إنسانا عندما يأتي ويقول : أين محمد ؟ فالإجابة : في الدار ، مثلا ، فإن : في الدار ، هذه تعد من وجهة نظر المعتزلة جملة ، إذ تفيد معنى ، أي محمد في الدار ، أو في الدار محمد ، وبالتالي تعد جملة ، إذ حذف محمد لا يخل بالمعنى العام الكائن ، وقد أشار إلى ذلك كل من أبي الحسن البصري (ت ٤١٦هـ) في كتابه " أصول الفقه " والعلوي " ت ٤٧١هـ " صاحب كتاب (الطراز) و(المحصل في كشف أسرار المفصل) على ما سنأتي عليه في موضعه من هذا الفصل .

ويستمر ابن جني في تفريقه بين الكلام والقول ، فيرى أن الدليل على أن الكلام هو الجملة التي تدل على المعنى بعينه وتفيد دلالة : إجماع الناس على أن يقولوا : القرآن كلام الله ، ولا يقال: القرآن قول الله ... فعبر لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتا تامة ومفيدة [٢] .

عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) :

حينما تعرض الجرجاني لتناول كتاب في النحو أطلق عليه (الجمل في النحو) ، وهذا له دلالته ومغزاه ، وعلى الرغم من ذلك كان من المتوقع بناء على هذا العنوان أن يبدأ الجرجاني بدراسة الجملة وتعريفها ، غير أنه عدل عن ذلك ، وتناول في هذا الكتاب أقسام الكلام وعقد لكل قسم جزءا من كتابه ، وفي ذيل هذا الكتاب تناول عدة قضايا مختلفة ، أطلق عليها المحقق: **في أشياء منفردة** ، إذ إنها قضايا نحوية متنوعة ، منها باب المفرد والجملة ، الذي أوضح من خلاله رؤيته حول الجملة والكلام .

---

(١) د. عبد الرحمن أيوب : التحليل الدلالي للجملة العربية ص١٢٦.
(٢) ابن جني : الخصائص ١٩/١ .

يقول الجرجاني : اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة ، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو : خرج زيد يسمى كلاما ، ويسمى جملة (١) .

ونلاحظ هنا أن الجرجاني من أوائل النحاة الذين أشاروا إشارة صريحة ومباشرة إلى التسوية بين الكلام والجمل ، فإذا كان سيبويه والزجاج قد تعرضا إلى تناول القضية ذاتها ، إلا أننا لم نجد عندهما تسوية مباشرة أو تكاد ، كما هي الحال عند الجرجاني ، غير أن المبرد قد أشار إلى هذه التسوية ، وإن لم تكن بالصراحة التي عليها نص الجرجاني السابق .

ومن هنا يمكن القول إن رؤية الجرجاني رؤية جريئة وفريدة من نوعها في تاريخ الدرس اللغوي العربي ، إذ لم يسبق إليها – في حدود ما أعلم – اللهم إلا إشارة المبرد السابق له .

وتعد رؤية الجرجاني هذه – في ظني – مع رؤية ابن جني بداية مرحلة جديدة لمناقشة جوانب الجملة والتفريق بينها وبين القول والكلام ، إذ جاءت معالجة الجملة عند سيبويه والمبرد والزجاج في باب الابتداء والفاعل ، أما عند الجرجاني فقد جاءت تحت عنوان المفرد والجملة .

وإذا كان الجرجاني قد مثل في نصه السابق بأن الائتلاف بين الاسم والفعل: خرج زيد ، فإنه يكون كذلك بين الاسمين نحو : زيد منطلق ، وبين الحرف والاسم في النداء خاصة يا زيد(٢)، وبالتالي فإن الجرجاني يضيف ائتلافا آخر زيادة على ما جاء عند كل من سيبويه والمبرد والزجاج ، والحقيقة أن سيبويه قد أشار إلى هذا .

إلا أن المفارقة التي تكمن بين سيبويه والجرجاني تتمثل في أن الجرجاني قد عالجها أثناء تناوله بالحديث عن الجملة ، وسيبويه أشار إليها في موضع لاحق ، وهي مفارقة شكلية ، ربما تكون أملتها طبيعة المعالجة ، أو طبيعة التناول .

وتقودنا معالجة الجرجاني السابق للزمخشري إلى الانتقال لتناول قضايا الجملة كما جاءت في إطار معالجة الزمخشري لها في مؤلفاته اللغوية .

الكلام والجملة عند الزمخشري :

على الرغم من تعدد مؤلفات الزمخشري اللغوية ، إلا أن تناوله لتحديد مصطلح الجملة ، لم يأت إلا من خلال مؤلفاته النحوية الخالصة ، أقصد: المفصل ، الأنموذج ، المفرد والمؤلف ، ويمكن مناقشة ما جاء عند الزمخشري حول مفهوم الكلام أو الجملة بأنه : هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى

---

(١) عبد القاهر الجرجاني : الجمل في النحو ص١٠٧ .
(٢) ينظر السابق :الموضع ذاته .

الأخرى ، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين ، كقولك : زيد أخوك وبشر صاحبك ، أو في فعل واسم نحو قولك : ضرب زيد وانطلق بكر ، ويسمى الجملة (١) .

ويلاحظ على هذا التعريف عدة ملاحظات منها : أن هذا التعريف جاء موجزا ، أي مختصرا ، إذ لم يعرض فيه إلا لنمطين اثنين من أنماط الجملة العربية : الجملة الاسمية ، والفعلية ، وبالتالي لم تختلف رؤيته عن الرؤية التي قبله .

أضف إلى ذلك أنه قد سوى في هذا التعريف بين الكلام والجملة ، وهذه النظرة لا ترضي كثيرا من النحاة ، على نحو ما سيأتي في مناقشة النحاة المتأخرين ، ثم إن ثمة شيئا آخر في تعريف الزمخشري أنه أورد هذا التعريف للكلام ، ثم في نهايته استدرك بأنه يسمى جملة ، وهذا في ظني له فحواه ، إذ ربما دل على أن الكلام هو الأصل ، رغم إشارة الزمخشري صراحة إلى القول بالتسوية ، وكذلك رؤية النحاة اللاحقين له .

وإذا كان الزمخشري قد أجمل في هذا التقسيم للكلام -الجملة- فإنه فصله في موضع لاحق من الكتاب ذاته عند حديثه عن أقسام الجملة وأنواعها ، حيث قسمها إلى أربعة أقسام : والجملة على أربعة أضرب : فعلية واسمية وشرطية وظرفية ، ومثال ذلك : زيد ذهب أخوه ، وعمرو أبوه منطلق ، وبكر إن تعطه يشكرك ، وخالد في الدار (٢) .

ومن الواضح أن هذا التقسيم يوسع من دائرة تقسيم الجملة عن الموضع السابق ، من حيث تقسيم الكلام ، إلا أن الزمخشري لم يلبث أن ينتقد تقسيمه هذا بعدما انتهى من عرض نماذجه ، فإذا كان يرى أن : خالد في الدار ، في تقسيمه جملة قائمة بذاتها ، إلا أنه عاد ونقدها ، بأنه: في الدار ، أي مستقر فيها .

وبناء على هذا التقدير ، فإنها تكون في نطاق الجملة الفعلية ، وبالتالي يمكن رد تقسيم الزمخشري إلى الجملة الاسمية أو الفعلية ، ويؤكد على هذا العلوي بأن الشرطية والظرفية منهما في الحقيقة مندرجتان تحت الجملة الفعلية ، وقد جعلهما الشيخ ههنا على أربع صور ، وكان ينبغي ، أن يجعلهما قسمين :اسمية وفعلية ، وإما أن يجعلها خمسة : اسمية وفعلية وشرطية وظرفية وحرفية ، فإذا جاز أن تكون الحرفية مندرجة تحت الظرفية ، فالشرطية أيضا مندرجة تحت الفعلية من غير فرق ، فلنجعلهما أربع صور كما ذكر ... (٣) .

ويحمل نص العلوي عدة ملاحظات منها ، أولا: أنه رد رأي الزمخشري في تقسيمه إلى جملتين اثنتين : فعلية ، اسمية ، ثم اقترح تقسيما آخر ، إلا أنه قد خلص إلى نتيجة مؤداها ارتضاء كلام

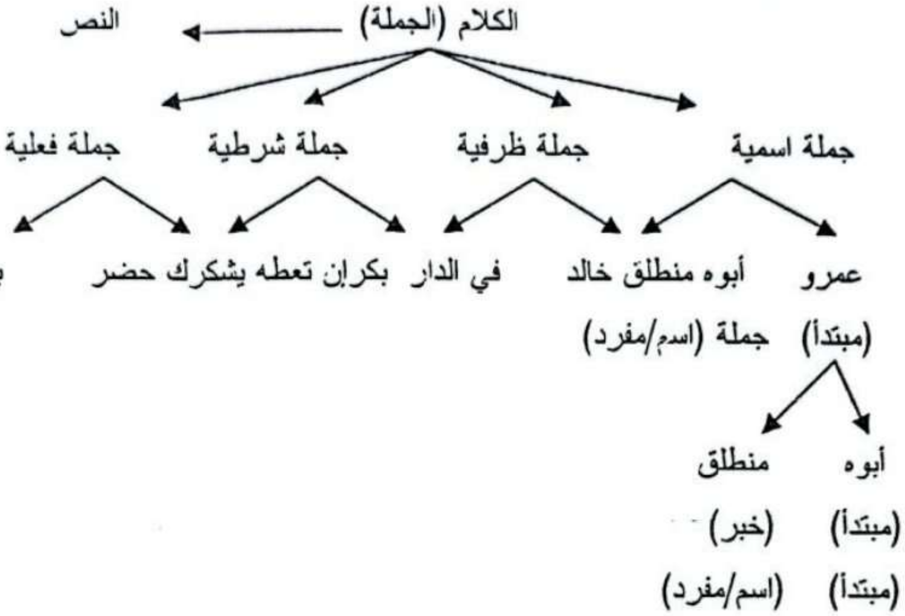
---

(١) المفصل (ب) ص٤ .
(٢) السابق ص١٣ .
(٣)العلوي : المحصل في كشف أسرار المفصل ،السفر الأول ورقة ١٣٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الزمخشري....وبالتالي فإن العلوي يدور في حلقة مفرغة لم يستطع الباحث أن يستخلص منــــه رؤيــــة واضحة ، ومن ثم نلاحظ أنه لم يستطع أن يتخلص من تأثره بهذه الرؤية الزمخشرية.

ومن خلال هذا الموضع يمكن أن نضع تصورا لتقسيم الكلام كما جاء عند الزمخشري في المفصــل ، وذلك بعد إدماج كلا الرأيين معا ووضعهما في إطار واحد ، على النحو التالي :



شكل توضيحي رقم(٤) بتشكلات بناء الجملة كما وردت عند الزمخشري في (المفصل)

وبناء على هذا ، فإن الكلام – النص– عند الزمخشري يتكون من مجموعة من التراكيب ، وهي مـــا يمكن أن نطلق عليها في عمومها بالنص ، أو الكلام – حسب تعبير الزمخشري – حيث إن الكـــلام أو النص ، لا يمكن أن يخرج من صورته بشكل عمومي عن هذا التقسيم الذي ذهب إليه الزمخشري أثناء تعريفه للكلام . وتقسيم الزمخشري هذا يتضح فيه تأثره بابن جني من ناحية تقسيمه للكلام ، أو فـــي تسويته بين الكلام والجملة [١].

ورؤية الزمخشري هنا في أساسها دعوة الجرجاني في الجمل يقول الجرجاني : اعلم أن الواحد مـــن الاسم والفعل والحرف يسمى كله ، فإذا ائتلف منها اثنان ، فأفادوا نحو : خرج زيد ، ســـمي كلامـــا ، وسمي جملة [٢].

وهذه الرؤية للجرجاني والزمخشري تفهم منها للوهلة الأولى أن مصطلحي الكلام والجملة مترادفان ، والحقيقة أن الزمخشري حين أكد أن الكلام سمي جملة ، انطلق في ذلك – كما فعل الجرجاني– من أن الأصل في الجملة أن تشتمل على الإسناد في بنيتها النحوية ، وعلى الفائدة في بنيتها البلاغية .

---

(١) ينظر: ابن جني: الخصائص ١٨/١ .
(٢)الجرجاني : الجمل ص١٠٧ .

وينبه الباحث على ملاحظة يسيرة في هذا السياق ، أن الزمخشري لم يكن يساير الجرجاني بقدر ما كان موافقا لمنهجه الاعتزالي ، إذ يرى المعتزلة أن الكلام لا يمكن إطلاقه إلا إذا كان مفيدا ، حتى ولو كان منفردا : واعلم أنا قد نصف الكلام بأنه مفيد ، ونعني أنه موضوع ، ونعني بذلك أنه يفيد اتصال المعاني بعضها ببعض ، وهذا لا يكون إلا في اللفظ المفرد ؛ لأنه لا يفيد [١] ، وقد تنبه العلوي فيما بعد إلى هذه الملاحظة وأشار إليها في سياقها [٢] .

وتقودنا ملاحظة المعتزلة – متمثلة في رأي أبي الحسن البصري – أن الكلام قد يكون في اللفظة المفردة ، إلا أننا ينبغي أن نعترف بناء على الواقع اللغوي بوجود جملة ذات طرف واحد ، وهي في الوقت ذاته مؤدية لمعناها ، اعتمادا على قرائن السياق والأحوال.

وربما يعتمد هذا الرأي عند المعتزلة –البصري– على أساس إمكانية اللفظ الواحد كلاما : لأن اللفظ الواحد عندهم أساس المسئولية الظاهرة ، بالإضافة إلى تقدير النية في الحكم على سلامة الغاية وحكم المتكلمين .... على شعار نحن نحكم بالظاهر والنية ، وإنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى [٣] .

وواضح أن رؤية المعتزلة هنا تختلف عن نظرة النحاة العرب ، إذ الشرط عندهم في إطلاق اسم الكلام هو تركيبه من جزأين على طريق الإسناد ....[٤] .

غير أن العلوي لا يكتفي بالعرض فقط ، وإنما يرجح رأي المعتزلة قائلا : والحق أن الكلام اللغوي هو ما يذكره المتكلمون ؛ لأن إطلاقه على الألفاظ المفردة المفيدة جائز في كلامهم كجريه على الألفاظ المركبة من غير فرق بينهما ، أما ما يذكره النحاة ، فذاك أمر عليه كاصطلاحهم على إطلاق الحال والتمييز وليس من الكلام اللغوي في شيء .

وأستدرك شيئا مهما لافتا للنظر فيما يخص تقسيم الزمخشري للجملة ، فإذا كان الزمخشري يرى هذه الرؤية في " المفصل " فإنه في موضع آخر ينقد ما ذهب إليه ، من أن جملة الشرط وجوابه تعدان جملة واحدة ، وإنما عملت إن الشرطية ؛ لأنها اقتضت فعلين كل فعل يلزم فاعله ، فصار الكلام جملتين ، ولا يتم بدونهما ، فإن الشرطية لغت الجملتين ، فصيرتهما كالجملة الواحدة [٥] .

وهذا النص في منتهى الخطورة بالنسبة لتوضيح رؤية الزمخشري في اعتبار أن جملة الشرط تحتوي على جملتين ، رغم كونها تضم فعلين ، ومن ثم فإن كلا منهما يحتاج إلى مسند إليه ، إلا أن (إن)

---

(١) أبو الحسين البصري: المعتمد في أصول الفقه ١/١٦ .
(٢) العلوي :المحصل في كشف أسرار المفصل ورقة ١٨ .
(٣) د. طنطاوي دراز: في أصول اللغة . ص٢٤٠ .
(٤) العلوي : المحصل في كشف أسرار المفصل ، السفر الأول ، ورقة ١٨ .

(٥) أعجب العجب في شرح لامية العرب ص١٠٤ .

الشرطية جعلتهما كالجملة الواحدة ، ومعنى هذا أن الجملة الأولى تحتاج إلى الثانيـــة ، أي أن معناهـــا يتوقف على معنى الجملة الثانية -جواب الشرط - وبمعنى آخر أن كلا منهما مترتب على الآخـر ، أو الأولى مترتبة على الثانية ، ومن ثم لا يتم المعنى إلا بهما معا ، لذا فهما في مقام الجملـــة الواحـدة ، وبما أن تركيبهما يحتوي على بناء فعلي ، وأنهما كالجملة الواحدة ، لذا فإن إدراجهما ضمـن الجملـة الفعلية أفضل ، ولا أدل على ذلك من أن الزمخشري قد عرض لها في المفصل وفصل في ذلـك فـي أعجب العجب .

ولعل تقسيم الزمخشري للجملة إلى أربعة أنواع رده صاحب شرح المفصل(١) لبيان تحليلـــه وتفنيـده لهذه الأنواع المختلفة ورده لأراء الزمخشري ، ربما هذه الرؤية لهذا الرجل قد ذكرها في ورقـة (٨) ، ثم عاد وفصل القول فيها عند حديثه عن تقسيم الجملة عند الزمخشري .

وينبغي أن نوضح أننا في هذا الإطار لم نجد الزمخشري يضع نماذج وأمثلة لتقسـيم الجملـة الـذي ارتضاه ، ومن ثم نجده يخالف تقسيمه للجملة ، وذلك حينما قدم نموذجين اثنين ، ولم يقدم الأشكال التي ارتضاها للجملة كافة .

والزمخشري في تعريفه " للكلام " قد وضع نموذجين في الإسناد: اسمي ، فعلي ، على أنه ينبغـي أن يلاحظ أنه لم يتعرض لصور كثيرة ، كصورة الفعل مع الفعل ، أو الحرف مع الحرف ، أو الحـرف مع الفعل ، إلا في صورة واحدة ، وهي صورة حرف النداء ، كما سيتضح .

على أن ابن يعيش كان أكثر إلماحا عندما لم يعرض لهذه الصورة كما فعل الزمخشري ، وأدرك أن ثمة موانع تمنع من ائتلاف تلك الأشكال التي مع بعضها البعض : إذ لا يتأتى من فعل وحرف ولا مـن حرف واسم ؛ لأن الحرف جاء لمعنى الاسم والفعل ، فهو كالجزء منهما ، وجزء الشيء لا يعقد مـع غيره كلاما ، ولم يفد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد وهو النداء خاصة وذلك لنيابة الحرف فيـه عن الفعل(٢) .

ومن خلال هذا تتضح الملاحظة التي قد أشار إليها الباحث سابقا ، أن كلا من ابن جني والجرجـاني والزمخشري يكادون يكونون متقاربين إلى حد ما ، ولهذا يمثلون مرحلة واحدة ، بناء علـى تقـارب الرؤية لديهم جميعا .

وعلى الرغم من ذلك يظل لكل منهم طابعه الخاص في تناوله وعرضه للقضية ، كما أوضحت هـذا عند أصحاب المرحلة الأولى .

---

(١)ابن يعيش: شرح المفصل(ب) ١/١٠٧.
(٢) ابن يعيش: شرح المفصل (أ) ١/٢١ .

فإذا كان الجرجاني قد عبر عن الإسناد بالائتلاف بين الاسمين أو الاسم والفعل ، فإن الزمخشري في المفصل لم يستخدم هذا المصطلح وعبر عنه بالتركيب ، غير أن الزمخشري قد أشار في موضع آخر من كتاب "المفرد والمؤلف" إلى مصطلح " الائتلاف " وربما كان مصطلح " التركيب " الذي أشار إليه في (المفصل) يناسب الدراسة النحوية الخالصة ، على الرغم من أن كتاب الجرجاني " الجمل " في النحو أيضا.

على أية حال تمثل هذه مفارقة إلى حد ما في تناول معالجة قضية الجملة ، وما عدا ذلك ، فالرجلان يلتقيان إلى حد بعيد ، هذا من ناحية ، ومن جهة أخرى فإن تعريف ابن جني للكلام يختلف قليلا أو كثيرا عن تعريف الجرجاني والزمخشري على السواء ، رغم أن مذهب ابن جني والزمخشري واحد ـ الاعتزال ـ .

فإذا اشترط كل من الجرجاني والزمخشري الائتلاف حتى يسمى كلاما أو جملة ، فإن تعريف ابن جني السابق لا يشترط ذلك ، إذ الكلام عنده قد يكون كلمة واحدة كما أشرت إلى ذلك من ذي قبل ، ولم يكتف ابن جني بهذا فقط ، وإنما وسع من دائرة الكلام إذ هو : كل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه ، وبالتالي فإن : جاء ، وعاء ، وحسب ، ولب ، وأف ... ألفاظ مستقلة تفيد معنى ، ومن هنا فهي كلام .

وتمثل هذه الرؤية مفارقة عن رؤية كل من الجرجاني والزمخشري في آن واحد ، إذ يشترط الائتلاف ، بتعبير الجرجاني ، أو الإسناد بتعبير الزمخشري ، حتى يسمي كلاما ، أما ابن جني فلا يشترط أن يكون الإسناد لفظا ، وإنما يكتفي أن يكون الإسناد معه ، إذ تكفي كلمة واحدة للتعبير عن التركيب .

الجملة الموسعة عند الزمخشري وأنماطها المختلفة :

لابد هنا من ذكر - ما قررناه سابقا - أن القول أعم من الكلام والجملة حسب قول ابن يعيش ، وما ذكره الزمخشري بطريقة ضمنية في " المفرد والمؤلف " حيث فصل القول فيها وأوضح أركانها وجوانبها ، وفي ظني أن تعريف ابن يعيش هو في الواقع مأخوذ من رؤية الزمخشري لمعنى القول - كما سيتضح- وإن لم يذكره صراحة .

على أنني سأوضح أشكال القول من خلال رؤية الزمخشري التي يمكن إيضاحها في شكل شجري يتضح من خلاله رؤية الزمخشري لمعنى القول ، وقد عرف أحد الباحثين الجملة الموسعة بأنها : التي لا يكتفي معناها بذكر ركنيها الأساسيين بمعنى آخر - تفيد في تخصيصه دلاليا-كالتأكيد والنفي و المشاركة (العطف) والبدلية والنعت والحالية والاستثناء والتمييز والدلالة الزمنية والمكانية ، فمعنى هذا النوع عما تكون عليه الجملة البسيطة ، وكل معنى ذكر فيها يخصص أحد ركنيها دلاليا [١] .

---

(١) د. إبراهيم بركات : الجملة العربية ٢١/١ .

وقد جاءت معالجة الزمخشري لمناقشة القضايا المتعلقة بالقول في كتابه "المفرد والمؤلف" بيد أنه يلاحظ أن الزمخشري في هذا الكتاب الصغير لم يعرض لرؤية نظرية ، وإنما جاء كتابه هذا عبارة عن تقسيم للمفرد وكذلك المؤلف ، والذي يهمنا في هذا السياق ما عرض له فيما يختص بـ " القول " حيث قسمه وفرعه ، بيد أنه لم يذكر له تعريفا صراحة ؛ إلا أنه من خلال هذا التقسيم يمكن فهم واستخلاص ما كان يدور بخلد الزمخشري ، ومن هنا فإن رؤية الزمخشري بالنسبة لتقسيمه للقول ، تتضح من خلال كتابه المفرد والمؤلف .

ويتضح من خلال ما جاء في " المفرد والمؤلف " أن الزمخشري لم يتعرض بتحديد القول مباشرة ، وإنما كل ما جاء له هو تقسيم له ، حيث عرض لجميع أنواعه ، سواء كان مرتبطا بالجملة الاسمية أو الفعلية .

ومن خلال تصور الزمخشري لجوانبه المختلفة يشتمل على جميع ما ينطق به اللسان تاما كان أو ناقصا ، ويبدو أن ابن يعيش قد استشعر ذلك من خلال مطالعته لمؤلفات الزمخشري ، فقال : القول أعم ... لأنه عبارة عن جميع ما ينطق به اللسان تاما كان أو ناقصا[١] .

وثمة ملاحظة هنا في هذا السياق في استخدام الزمخشري (المؤلف) بدلا من المركب أو التركيب ، إذ يقول : المؤلف على ضروب ، ولم يقل المركب ، ولم نر الزمخشري يستخدم مصطلح المركب أو الكلام أو الجملة ، كما هي الحال في " المفصل " إذ وجدنا الزمخشري يستخدم مصطلح الكلام ، الجملة ، المركب ، ولم نر لها في هذا الكتاب ذكرا .

وفي هذا السياق يقول د. حسن عون : ويمكن ملاحظة أن البحث في المفرد والمؤلف أو في التركيب اللغوي بحث لفظي يتناول عناصر هذا المؤلف أو أجزاء هذا التركيب تناولا وبعقلية تتمسك إلى حد بعيد بالأحكام اللفظية أو الشكلية ولا تتعرض للدلالة البيانية للجملة .

صحيح أن الزمخشري في معالجته للمؤلف يدخل في مفهوم الدرس النحوي الدلالة التركيبية أو المعاني الإسنادية بجانب الأشكال اللفظية أو الحركات الإعرابية التي أثرت على تفكير النحاة منذ القرن الثاني حتى القرن السادس للهجرة ، الأسلوبية أو البيانية ... وإنما قصر بحثه على طبيعة ونوعية الكلمات التي كونت هذا التركيب اللغوي متغاضيا عن الجانب الدلالي أو القيمة البيانية للجملة .

ومعنى هذا ببساطة أن الزمخشري قد حسم الموقف بصنيعه لا بتصريحه ، ودلنا على أنه يرى الفصل بين المبحث النحوي والمبحث البياني ، وذلك عكس ما رأيناه في المباحث النحوية السابقة التي كانت تمزج المباحث النحوية ببعضها ببعض وتوحي بأنها جميعا تصدر عن أصل واحد هو النص

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١/٢١ . وينظر: الأشموني : شرح الأشموني ١/٩ ، والسيوطي : الأشباه والنظائر ١/١٠٠ . أبو حيان التوحيدي : الإمتاع والمؤانسة ٢/١٣٨، ١٣٩، ١/٢١٣ . وكذلك الجزء الأول من كتاب : الإمتاع والمؤانسة ١/١٢١.

اللغوي وتهدف إلى غاية واحدة هي الفهم الدقيق لأسرار اللغة حتى يتمكن العلماء من إدراك النصوص واستنباط القوانين .

ويضاف إلى ذلك أيضا رأي حسمه الموقف بالعمل لا بالقول ، ما صنعه في كتابه ـ أساس البلاغة ـ حيث بحث فيه بشكل واضح قضية الدلالة البيانية ، ويدل على أنه عزل هذه القضية عن المبحث النحوي ، ورأى لها مكانا آخر ؛ يقوم ـ أساس البلاغة ـ على البحث عن أركان فن الأدب ، حيث يذكر فيه المجازات اللغوية والمزايا الأدبية وتعبيرات الأدباء البلغاء ، وهو يبحث في استعمال الألفاظ ومواضعها من الجمل [١] .

وأحسب أن هذه القضية قد نالت حظا وعناية كبيرين من الزمخشري ، وليس الأمر كما ذهب د. عون من أن الزمخشري قد فصل النحو عن الدلالة عملا لا قولا ، ضاربا المثل بكتابه : المفرد والمؤلف ، أقول إن كتابه هذا كتاب وضع في ظرف خاص كما يقول د.عون ، وهو وُضع لأهل مكة ، ثم إن مساحته لا تتسع للإسهاب والإضافة والتحليل الدقيق والمفارقة بين التراكيب بعضها البعض ، خاصة أنه يزيد عن خمس صفحات ، وهذا يجعله يضع الأطر العامة والأشكال الأساسية ، ثم يعود ويحلل هذه التراكيب في مؤلفات أخرى .

ثم أن د.عون عندما أصدر رأيه ، لم يذكر إلا كتاب المفرد والمؤلف وعمم الحكم على آراء الزمخشري كلها ، وكان الزمخشري لم يؤلف إلا هذا الكتاب .

وقد جانب د.عون الصواب حينما أغفل مؤلفات في غاية الأهمية للزمخشري مثل : الكشاف ، نكت الأعراب ، أعجب العجب ...

فإذا كان الزمخشري قد وضع الأسس والقواعد العامة للتراكيب في كتابه : المفرد والمؤلف ، فإنه قد بسط القول في مؤلفات أخرى كالكشاف ... ومن ثم فإن الباحث يرى أن الزمخشري نحوي بمعناه الواسع ، وهذا يعني أن عنايته فائقة بربط التركيب النحوي بالجانب الدلالي .

ومن ثم يخلص د.عون حول هذه القضية قائلا : إننا نعتقد أنها قضية نحوية ، وأن البحث النحوي ينبغي أن يمتد ليشمل الميادين البيانية بجانب الميادين الشكلية إعرابا وبناء ، ذلك لأن النحو في نشأته كان يشمل كل المباحث اللغوية ، وكان يطلق عليها جميعا ، وكان مرادفا لكل العلوم اللغوية ، كما كان القائمون على هذه المباحث اللغوية يعرفون بالنحاة ، على أن ذلك لم تنفرد به اللغة العربية ، بل كان هذا شأن النحو والنحاة بالنسبة للغات الإفريقية واللاتينية [٢] .

وهذا يؤكد أن الزمخشري كان نحويا ، أي كان يجمع بين سائر علوم اللغة والبلاغة ، بمعنى أنه كان نحويا ولغويا وبلاغيا ، وكان يحاول أن يضع أواصر الصلة التي بين هذه التراكيب المختلفة .

---

(١) د . حسن عون : تطور الدرس النحوي ص ٩٧، ٩٨ .
(٢) السابق :ص٩٤ .

وتقودنا هذه الملاحظة عند الزمخشري إلى قضية استخدام المصطلح عند النحاة واللغويين العرب فقد انقسموا حول ذلك إلى قسمين ، فريق عبر عن ذلك باستخدام مصطلح " تأليف " للتعبير عن التركيب كما فعل الأشموني [١] .

وفريق آخر استخدم (التركيب والإسناد) للتعبير عن المصطلح ذاته ، وعبر بعضهم عنه بالضم ، كما فعل عبد القاضي عبد الجبار المعتزلي[٢] ، على أن هذين المصطلحين لم يستمرا طويلا ، فقد استعاض عنها البلاغيون بمصطلح النظم ، ابتداء بالجاحظ وانتهاء بالجرجاني الذي أخذ المصطلح عنده شكلا متميزا .

ويلاحظ أن الزمخشري قد استخدم التركيب والإسناد للتعبير عما عبر به السيوطي والأشموني (بالتأليف) ومن ثم يفرق الزمخشري عنهما فقط في استخدام المصطلح ، حسب رؤيته في (المفصل) أما رؤيته في (المفرد والمؤلف) فتتفق مع ما جاء عند كل من السيوطي والأشموني على السواء .

ويلفت استخدام مصطلح (القول) عند الزمخشري للتعبير به عن أي تركيب إلى استعمال المصطلح ذاته في بيئة الفلاسفة ، إلا أنه يلاحظ توحيد المصطلح واختلاف دلالته ، يقول الفارابي: القول لفظ مركب دل على جملة معنى وجزؤه دال بذاته ، لا بالعرض على جزء ذلك المعنى ، وإنما قيل فيه : جزء دال على المعنى ليفصل بينه وبين اللفظ المركب الذي يدل على معنى مفرد ، كقولنا :عبد الملك ، الذي هو لقب لشخص ، فإن جزؤه لا يدل على جزء ذلك الشخص[٣]، وتجدر الإشارة إلى أن ثمة تعريفا آخر لابن سينا للقول يتفق وما ذهب إليه الفارابي[٤] .

وهذا المعنى للقول عند الفلاسفة – متمثلا في رأي الفارابي – يعني الكلام أو الجملة عند الزمخشري ودليلي على ذلك أن الفارابي قسم القول إلى أقسام : القول منه تام ، ومنه غير تام ، والقول أجناسه عند كثير من القدماء خمسة : جازم وأمر وتضرع وطلب ونداء ، والقول الجازم هو الذي يصدق أو يكذب ، وهو مركب من موضوع ومحمول[٥] .

وكلام الفارابي هذا يعني أن القول عنده هو ما يراد به الكلام عند البلاغيين العرب ، إذ الكلام عندهم إما خبري وإما إنشائي ، ولا ثالث لهما ، وتقسيم الفارابي هذا يقرب من تقسيم البلاغيين العرب ، بيد أن الفارق بينهما في استخدام المصطلحات ، وإن لم يشر إلى تقسيم البلاغيين صراحة ، وإنما يقرب في الواقع من تقسيم الفلاسفة المسلمين .

---

(١)الأشموني : شرح الأشموني ٩/١،السيوطي الأشباه والنظائر ١٠٠/١،أبو حيان التوحيدي:الإمتاع والمؤانسة٢/١٣٨،١٣٩،٢١٣/١، وكذلك ١٢١/١، من الكتاب ذاته .
(٢)القاضي عبد الجبار :المغني في أبواب العدل والتوحيد ٢١٤/١٦ .
(٣) الفارابي: العبارة ص١٦ .
(٤) ينظر ابن سينا : العبارة ص٣٠ .
(٥) الفارابي: العبارة ص١٧ .

وبالتالي فإنه يعني الكلام أو الجملة عند الزمخشري في " المفصل " أو القول في " المفرد والمؤلف "مع المغايرة بينهما في استخدام المنهج ، وهي مغايرة ليس بينه وبين الفارابي ، بقدر ما هي مفارقة بين منهج النحاة أو اللغويين ومنهج الفلاسفة ، ولاشك أن المفارقة بينهم واضحة في المعالجة .

ويؤكد ابن باجة هذه الرؤية ويذهب مذهبا ليس ببعيد عما ذهب إليه الفارابي – وأمثاله – بقوله: القول المؤلف نحو غرض مقصود طوله وقصره بحسب طول الغرض المقصود ، وهما قسمان: إما أن يفيد بالقائل غرضا مقصودا ، وإما أن يستفيد به القائل غرضا مقصودا (١).

فتعريف ابن باجة هنا يعني أن الكلام في ذاته لابد أن يؤدي غرضا ، فإذا انتهت هذه الصفة ، فإنه لا يسمى كلاما ، وهذا يعني أن الجملة التي تؤدي غرضا لا تسمى كلاما أو جماة ؛ لأن عنصر الإفادة سواء كانت من المتكلم ، أو عنصر الاستفادة من المستمع ، وعلى كل فالتعريف يحوي بصورة غير مباشرة أن الكلام لابد أن يؤدي غرضا ، وفى ظني أن هذا التعريف وهذه الرؤية تتفق وما ذكره ابن جني أن اللغة : أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم .

الجملة والكلام بعد الزمخشري :

وبعد الزمخشري كانت آراؤه مسار جدل طويل بين النحاة والبلاغيين ، خاصة أن كتابه " المفصل" كان ذا شهرة واسعة وشرح أكثر من مائة شرح وتعليق ، كما أشار إلى ذلك الباحث في مستهل الدراسة ، ومن ثم فإن آراء الزمخشري في المفصل والكشاف كانت عرضة للنقاش خاصة من أولئك الذين تناولوا الحديث عن الجملة والكلام أو الذين تعرضوا للمفصل بالشرح والتعليق .

ومن هنا نرى أن ابن يعيش صاحب أهم شروح المفصل وأكثرها انتشارا ينتقد تقسيم الزمخشري للجملة ، ويرى : أنها قسمة أبي علي ، وهى قسمة لفظية ، وهي في الحقيقة ضربان : فعلية ، واسمية ؛ لأن الشرطية في الحقيقة مركبة من جملتين فعليتين ، الشرط فعل وفاعل ، الجزاء فعل وفاعل ، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر ، وهو فعل وفاعل (٢) .

وبناء على هذا فإن رؤية ابن يعيش ، إن هي إلا تدعيم لرؤية الباحث السابقة ، وعلى الرغم من انتقاده في تقسيم الجملة إلا أنه يوافقه في التسوية بين الكلام والجملة .

ويحدد ابن يعيش ما أجمله الزمخشري في تعريفه للكلام بقوله : اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه (يلاحظ هنا تأثره بل نقله عن ابن جني دون أن يشير صراحة) مفيد إحداهما بالأخرى ... وقوله : من كلمتين ، فصل احترز به عما يأتلف من الحروف ، نحو الأسماء المفردة نحو: زيد وعمرو ونحوهما ، وقوله: أسندت إحداهما إلى الأخرى ، فصل ثان ، احترز به عن مثل:

(١) ابن باجة: تعليقات في كتاب باري أرمينياس ص ٢٠ .
(٢) ابن يعيش: شرح المفصل (ب) ١/١٠٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

معدي كرب ، وحضرموت ، وذلك أن التركيب تركيب إفراد وتركيب إسناد ، فتركيب الإفراد أن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة ، بازاء حقيقة واحدة ، بعد أن كانتا حقيقتين ، وهو من قبل النقل .... وتركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى[١] .

ومن ثم نرى ابن يعيش يشرح كلام الزمخشري من كافة جوانبه ، ومن هنا يخلص إلى بيان ماهية التركيب ، وما يهمنا في هذه الدراسة هو تركيب الإسناد الذي ترتكز عليه الدراسة.

وقد سوى الرضي فيما بعد بين الكلام والجملة -كما فعل الزمخشري وغيره - إذ إن الكلام عنده : الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم ، إلا أنه عاد في الصفحة التالية ، ورأى أن الكلام أعم من الجملة [٢] ، وإذا كان الرضي متذبذبا في أن يجزم بقرار معين حول مفهوم الجملة ، فإن الرازي قد جعلهما متساويين[٣] .

وإذا كان الزمخشري قد أجمل في تعريفه ووضع التصور الأساسي للعربية دون أن يذكر دواعي ذلك ، فإن ابن يعيش كان أكثر إلماحا عندما لم يعرض لهذه الصور وأدرك أن ثمة موانع تمنع من ائتلاف تلك الأشكال مع بعضها البعض ، يقول ابن يعيش : ولا يتأتى ذلك في فعلين ؛ لأن الفعل نفسه خبر ، ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه ، ولا يتأتى من فعل وحرف ، ولا يعقد مع غيره كلاما ... الحرف مع الاسم إلا في موضع واحد ، وهو النداء خاصة ، وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل[٤] .

وانتقد ابن هشام تعريف الزمخشري للكلام صراحة : إذ هو عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد ، والمبتدأ وخبره كزيد قائم ، وما كان بمنزلة أحدهما ، نحو : ضرب اللص ، وأقائم الزيدان ، وكان زيد قائما ، وبهذا يظهر لك أنهما ليس بمترادفين كما يتوهمه بعض الناس ، وهو ظاهر قول صاحب المفصل[٥] .

والحقيقة أن ثمة ملاحظة على رؤية النحاة حول التسوية أو التفرقة بين الكلام والجملة ، غير أن الذي يمكن قوله في هذا السياق إن الجملة ترتبط فيما أحسب بالشكل المتوارث أكثر من الكلام الذي لا يرتبط إلا بالأداء الآني ، أي اللغة في وقتها الراهن . ومن ثم فإن الجملة جملة نظام من القواعد المتعارف

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل (أ) ٢٠/١، وينظر كل من :العلوي: المحصل في كشف أسرار المفصل ورقة ١٦ من السفر الأول ، ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل ٦١/١، همع الهوامع ١١/١ .

(٢) الرضي: شرح الكافية في النحو ٨/١ ، ٩ . وينظر كل من: ابن يعيش: شرح المفصل (أ) ٢٠/١، العلوي: المحصل في كشف أسرار المفصل ورقة ١٦من السفر الأول ، ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل ٦١/١، همع الهوامع ١١/١ .

(٣) الرازي: المحصول في أصول الفقه ٥٧/١ .

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل (أ) ٢٠/١ .

(٥) ابن هشام : مغني اللبيب ٤٢/٢ .

عليها ، أما الكلام فأداء نشاطي طبقا لصورة صوتية ذهنية ، والكلام هو التطبيق الصوتي والحركي العضوي الذي للجملة (١) .

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن النحاة كانوا على وعي تام حينما قدموا تعريفات في بداية دراستهم تعني الجملة ، إذ إن الكلام هو مقصد الفائدة ، والجملة هي الوحدة الصغرى للكلام ، ولعلهم يستندون إلى أن الفائدة المرجوة من العقد والتركيب لا تكون في أغلب أحوالها إلا من جملة ، كلمات ، والكلام - بصفته - مصدر يصلح لما يصلح له الجنس ، ولا يختص بعدد دون غيره من الكلمات ، ولكنهم -على حد تعبيري- سموا ما كان من الألفاظ تاما مفيدا كلاما ، لأنه في غالب الأمر ، وأكثر الحال ، مضر بصاحبه وكالجارح له(٢) .

ومن خلال رؤية ابن هشام السابقة يتضح : أن الكلام عنده أعم من الجملة ؛ إذ شرط الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام(٣) .

ويمكن أن تشير الجزئية الأخيرة في نص ابن هشام أنه يرتأي رأي الزمخشري في أن جملة الشرط لا تؤدي دلالة منفردة بذاتها أو مبتورة عن جملة الجواب ، كما سيأتي .

كما يتضح من نص ابن هشام أن وجهة نظره قائمة على أساس قواعدي في التفريق بين الكلام والجملة ، والجملة هي نظام من التركيب يؤدي معنى ، إلا أن الجملة لها شروط : وجود طرفي الجملة : المسند إليه والمسند ، والإسناد ، وذلك بخلاف الكلام ، فإنه يشمل النص كله أو يعني الكلام الموجود كله ، وهذه الملاحظة في المفارقة بين الكلام والجملة تقودنا إلى ذلك الجدل الدائر في الدراسات الغربية الحديثة ، على ما سنأتي عليه في موضع لاحق .

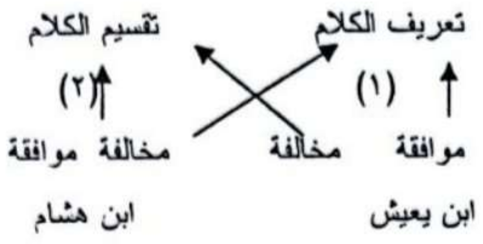
كما يمكن أن نستخلص شيئا آخر من خلال نصي ابن يعيش السابق وابن هشام ، أن كلا منهما ينقد رأي الزمخشري من ناحية ويوافقه بل ويتابعه من جهة أخرى .

بمعنى أن ابن هشام ينقد رأى الزمخشري من حيث تسويته بين الكلام والجملة فقط ، ولم يوجه إليه انتقادا من حيث التقسيم ، أما ابن يعيش فإنه على الرغم من موافقته للزمخشري من حيث تسويته بين الكلام والجملة ، إلا أنه نقد الزمخشري من حيث التقسيم ، ومن ثم نرى كلا من الرجلين يوجه انتقادا إلى رأي الزمخشري وتقسيمه من جهة تختلف عن الجهة التي نقدها الآخر .

الكلام (الجملة) عند الزمخشري

---

(١) ينظرد. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص٣١، ٤٣ .
(٢) ينظرد. محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص١٨.
(٣) ابن هشام : مغني اللبيب ٤٢/٢ .



ومن ثم فإن الزمخشري يلتقي مع الاثنين معا من ناحية ومن ناحية أخرى يختلف عن الاثنين ويفارقهما معا في النظر إلى النص ، فيلتقي وابن يعيش في التسوية بين الكلام والجملة ، ويختلفان من حيث إن تقسيم الزمخشري لا يرضي ابن يعيش ، ويتفق الزمخشري وابن هشام من حيث التقسيم ويفرق كل منهما عن الآخر في أن ابن هشام ينتقد تقسيم الزمخشري .

وبناء على هذا يمكن أن أسوي بين مفهوم الكلام والنص ، وأجعلهما مفارقين للجملة ، بناء على أن النص وحدة واحدة ، وكذلك الكلام ، إذ يقال للقرآن بأنه كلام الله بناء على ملاحظة ابن جني كما أشرت إليه في موضعه .

وأحسب أن ابن هشام قد جانبه الصواب في أساسه الذي أقام عليه هذه التفرقة ؛ لأن ما مثل له للجملة من نماذج ، في القواعد تؤدي معنى وتفيد دلالة ، إلا أنه يمكن القول أن الكلام يرتبط ـ فيما أحسب ـ بمفهوم النص كله ، بمعنى أنه يشمل كل الجمل الكائنة في النص ، بمعنى أن الكلام هو النص ، أيا كان نوعه ولغته ، وذلك بخلاف الجملة ، فإنها ترتبط بالقواعد والتراكيب النحوية أكثر من الكلام ، على أن العلاقة القائمة بينهما هي علاقة الإفادة في كلتا الحالتين ، أما المفارقة الكائنة فهي من جهة العموم والخصوص ، فالكلام أعم وأشمل والجملة أخص ، وفي هذه الرؤية فقط يتفق الباحث وما ذهب إليه ابن هشام .

ومن ناحية أخرى فإن ابن هشام ، في تدعيمه لرأيه أن جملة الشرط والصلة والجواب لا تفيد دلالة ، فإنه بهذه الرؤية يخالف رأي الزمخشري ؛ لأن رؤية الزمخشري قائمة في الأساس على أن جملة الشرط جملة قائمة بذاتها ، وبالتالي تفيد معنى - كما اتضح في تقسيمه السابق للكلام - ومن ثم فهي مستقلة بنفسها يقول في موضع من أعجب العجب : وإنما عملت إن الشرطية ؛ لأنها اقتضت فعلين ، كل فعل يلزم فاعله ، فصار الكلام جملتين ، ولا يتم بدونهما ، فإن الشرطية نعت الجملتين فصيرتهما كالجملة الواحدة[١] .

وبناء على هذا يعد الزمخشري جملة الشرط جملة قائمة بذاتها ، ومن هنا فهي تؤدي غرضا وإفادة ، رغم كونها قائمة على فعلين ، بيد أن هذا الاعتبار يزول - الفعلين - عند الزمخشري مع (إن) ، أو

---

(١) أعجب العجب في شرح لامية العرب ص١٤.

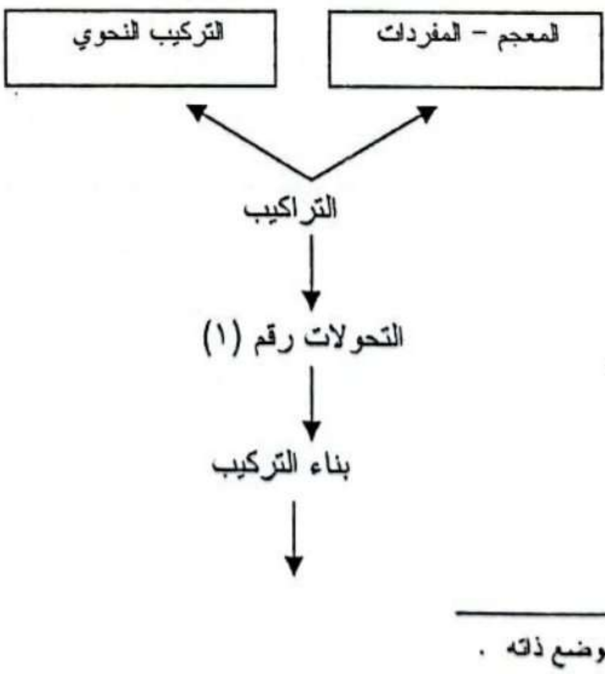
بتعبير آخر مع الشرط ، إذ أن كلا منهما متعلق بالآخر ، ومن ثم كانا في عداد الجملة الواحدة ؛ لأن كلا منهما مترتب على الأخر من جهة الحدث والمعنى(١) .

ومن ناحية ثانية فإن تقسيم ابن هشام قائم في الأصل على أن الجملة ثلاثة أنواع وليست أربعة ، كما ذكرها الزمخشري ، وينطلق في هذا الرأي مبدأ أن الجملة الشرطية هي في الأساس جملة فعلية ، وقد تابعه السيوطي في كل هذا .

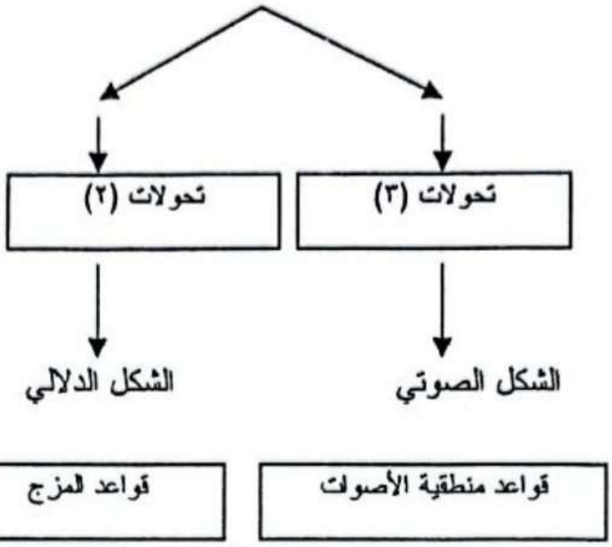
ومن الواضح أن أسس تقسيم الجملة عند النحاة العرب ، يمكن ردها إلى قسمين اثنين: الجملة الاسمية ، الجملة الفعلية ، وأي محاولة أخرى لإيجاد تفريعات أو أنواع أخرى من الجمل يمكن ردها بسهولة ويسر ، كما رُدت الجملة الظرفية إلى الاسمية أو الفعلية ، وذلك بحسب التقدير ، وكما رُدت جملة الشرط عند الزمخشري إلى الجملة الفعلية ، أما أقسام الجملة عند ابن هشام ، فهي ليست جملا بقدر ما هي إلا تفريعات مختلفة وثانوية منبثقة في الأساس عن الأصل .

وتقودنا ملاحظة المعتزلة السابقة – متمثلة فيما جاء عند البصري – حول اعتبار اللفظة الواحدة قد تؤدي معنى جملة ، وفي الواقع ينبغي أن نعترف بناء على الواقع اللغوي بوجود جملة ذات طرف واحد ، هي في الوقت ذاته مؤدية لمعناها ، اعتمادا على قرائن السياق والأحوال الذي يكون السياق – أي أنواعه – كبرى القرائن .

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن الكلام أو الجمل تقوم في الأساس على المفردات ، وتوضع هذه المفردات حسب ترتيب قواعدي أو نحوي ، شريطة أن يكون بينهما رابطة إسنادية ، وهي في الواقع روابط معنوية – تعمل على الشمل بين هذه الكلمات ، وبالتالي يمكن أن نتصور العلاقات التركيبية وبناءها النحوي على النحو التالي :



(١) ينظر السابق : الموضع ذاته .



شكل توضيحي رقم (٥) يوضح العلاقة القائمة بين الجانب المعجمي ممثلا في الجانب الصوتي والجانب الآخر النحوي ممثلا الإطار الخارجي

ويتضح من خلال هذا الشكل مدى المداخلة والعلاقة القائمة بين **الأول** : العلاقة بين المعجم والتركيب النحوي ، من حيث إن دلالة الكلمة تختلف داخل التركيب عنه حينما تكون منفردة . **الثاني**: العلاقة بين الجانب المعجمي وما يخص اللفظ والجانب الصوتي . **الثالث** : العلاقة بين التركيب النحوي والجانب الدلالي ، حيث لا تنضم الجوانب النحوية عن دراسة الجوانب الدلالية ، اللهم إلا انفصالا شكليا أو ظاهريا ، أي في الدرس اللساني كما يرى تنيير *(Tesnière)* إذ تحمل البنية المعنى وتؤديه ، وبين الاثنين علاقة متوازنة ، ويرى أنهما يشكلان بناءها الداخلي المميز أو بنيتهما العميقة [١] .

على أية حال فإن تلك العلاقات القائمة بين الجوانب الصوتيمية والمورفيمية والتركيبية والدلالية ، تتضافر جميعها في بناء الدلالة ، ويمكن تشبيه هذا – إن جاز التشبيه – بجسم الإنسان ، حيث إن كل عضو له وظيفة محددة ، لا يتعداها ، وهي وحدها منفردة لا يمكنها أن تقوم بدورها ، وتتضافر كل هذه الأجهزة تضافرا تاما ليؤدي الإنسان عمله ، فإذا ما حدث خلل في أي عضو من الأعضاء ، فإن هذا يعني أن ثمة خللا يصيب الإنسان بالتقصير في أداء وظيفته ، هذا بالضبط ما يمكن أن يمثله اللغوي ، فهو يتكون في الأساس من أصوات ، وبناء هذه الأصوات يكون كلمات ، وتكون الكلمات بناء التركيب ، كل هذا يتعانق بجانب عناصر لغوية أخرى لتوضيح المعنى .

ومن ثم فإن أي محاولة لفصل هذه الأجزاء بعضها عن بعض ، كأن يعالج الجانب الصوتي وحده ، وكذلك الجوانب الأخرى هو فصل نظري ، لمحاولة التعرف على خصائص هذه الأجزاء منفردة ،

---

(١) ينظر: Lucien Tesnière: Grundzüge der Strukturalen Syntax , S. 43 .

ليتسنى لنا أن نعرف ما مدى تأثيرها داخل البناء اللغوي ككل ، وما هذا الفصل في الدراسة إلا كالفصل في الدراسة النظرية في الطب ، يدرسون كل عضو على حدة ، لمحاولة التوصل إلى خصائصه وصفاته مع الأعضاء الأخرى مجتمعة ، ومدى أهميته بالنسبة للآخرين .

الجملة والكلام عند اللغويين العرب المحدثين :

إذا كانت الجملة والكلام قد شغلت حيزا مرموقا في الدراسات اللغوية قديما فإن اللغويين العرب المحدثين لم يكونوا أقل اهتماما بما دار حول هذه القضية ، وبالتالي نالت قدرا من دراستهم كما جاء عند كل من :

د. إبراهيم أنيس :

قدم د. أنيس في كتابه " من أسرار اللغة " قسما خاصا بالجملة : الجملة العربية أجزاؤها ونظامها ، وقد بدأه بمناقشة بناء الجملة والمفارقة بين تفسير اللغويين والمنطقيين في استخدام المصطلح (١) ، ويخلص بعد هذه المناقشة إلى أن ركني الجملة لا يمكن أن نطلق عليهما جملة في العربية ، وذلك بخلاف بعض اللغات الأوربية التي تشترط في الجملة لتمام فائدتها ، أن تشتمل على مسند ومسند إليه ، ثم على فعل من أفعال الكينونة يربط بينهما ، نرى الفصيلة السامية تكتفي بالمسند والمسند إليه (٢) .

ومن ثم خلص إلى تعريف الجملة : بأنها في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه ، سواء كان تركيب هذا القدر من جملة واحدة ، أو أكثر ، فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلا : من كان معك وقت ارتكاب الجريمة ؟ فأجاب : زيد ، فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة .

وهكذا نرى أن الدكتور أنيس يرى أن كل كلام يفيد معنى مستقلا يطلق عليه جملة حتى ولو كان كلمة واحدة ، كما جاء عنه في النص السابق ، وهذه الكلمة المستقلة في الحقيقة ، ليست مستقلة بذاتها كما جاء بالنص ؛ لأنها ترتبط في الواقع بما يسبقها وبما يلحقها ، أليس الحوار بين المتكلم السامع مرتبط الأجزاء يفسر بعضه بعضا ، ويعيش بعضه على فهم البعض الآخر؟ وألسنا نستمد الفهم من تجاربنا السابقة حينا ، ومن سياق الكلام حينا آخر ؟ فأين هذا الكلام المستقل بالفهم الذي نستعين فيه بكلام سبقه ولا بتجارب ماضية ، ولا بإشارات الأيدي وتعابير الوجوه في كثير من الأحيان(٣) .

---

(١) ينظر د. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة : ص٢٧٥ .
(٢) ينظر السابق :٢٧٦.
(٣) السابق: ص٢٦٠، ٢٦١ .

وفي إشارة الدكتور أنيس إلى أن الكلمة الواحدة قد تسمى جملة حينما تتحقق شروط قيامها بوظيفة جملة ، كما في مثال الدكتور أنيس السابق ، بمعنى أن هذه الكلمة التي تسمى جملة ، اشتقت وظيفتها في القيام بدور الجملة من خلال ارتباطها بسياقات لغوية ومقامية أعانت على أن تؤدي هذا الدور، أي أن هذه الكلمة إذا جاءت منفردة وبدون هذا السياق لا تؤدي هذه الوظيفة نتيجة افتقادها لهذه السياقات التي تعمل من خلالها . وهذه الرؤية في الواقع رؤية المعتزلة .

وقد انتقد الدكتور تقسيم النحاة للكلام ، وقدم تقسيما بديلا عما جاء عند النحاة : الاسم ، الضمير، الفعل ، الأداة . ويلاحظ أن هذه الرؤية البديلة ، أو الفرضية المبتغاة طريقا عن النظام النحوي القديم يشوبها قدر كبير من التأثر بالنظريات الغربية في تقسيم تركيب الكلام العربي ، ولا أدل على ذلك من أن المستشرقين الألمان المتخصصين في علم العربية [١] قد قدموا نحوا من هذا التقسيم في إطار الجملة البسيطة يقترب من هذا قليلا أو كثيرا ، وبالتالي فإن رؤية الدكتور أنيس – في ظني- تنطلق من وجهة نظر ترى محاولة تطبيق النظرية الغربية على المادة العربية ، بالضبط كما فعل المستشرقون الألمان .

غير أن الدكتور أنيس لم يقدم ما كان منتظرا ، إذ ما لبث أن عدل عن ذلك وشغل بقضية دراسة نظام الجملة ، واعتنى بوجه خاص بوضع المسند إليه في الجملة من حيث التقديم والتأخير وأثر ذلك على تغيير دلالة التركيب ، ثم انخرط في معالجة قضايا بلاغية أخرى كالفعل والوصل ... الخ من القضايا البلاغية الخالصة ، وبالتالي حرمنا من رؤية كان يمكن لو قدر لها أن تظهر إلى حيز الظهور أن تغير أو تصحح أفكار لا تزال غائمة وتحتاج إلى كثير من الإيضاح .

عبد الرحمن أيوب :

إذا كان النحاة العرب قد قسموا الجملة إلى اسمية وفعلية ، فإن د. أيوب يرى أن الجمل العربية نوعان : إسنادية وغير إسنادية ، والجمل الإسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والجمل الفعلية ، أما الجمل غير الإسنادية ، فهي جملة النداء ، وجملة نعم وبئس وجملة التعجب ، وهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية بمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية [٢] .

ويلاحظ الباحث أنه إذا كان برجشتراسر قد قسم الجملة إلى ثلاثة أنواع ، فإن د. أيوب قد ردها إلى قسمين اثنين ، وفي ظني أنهما يضمان الأقسام الثلاثة ، التي ذكرها برجشتراسر .

فالجملة الإسنادية عند د.أيوب تعني الجملة الكاملة والجملة الناقصة ، والجملة غير الإسنادية عند د.أيوب تقابل شبه الجملة عند برجشتراسر.

---

(١) ينظر ما جاء عند هؤلاء المستشرقين في هذا الموضع أمثال ركندورف وفيشر ...الخ في مؤلفاتهم التي تعرض لها الباحث في أثناء مناقشة آرائهم عن الجملة والكلام من هذا الفصل .

(٢) د .عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي ص ١٢٩.

وهكذا نجد التقارب في الفكر والمفارقة في استخدام المصطلحات عند كل من هذين العلميين ، وإذا كان د. أيوب قد وضع الإطار العام في النص لسابق ، فإنه قد عاد وفصل القول في هذه المصطلحات ، ومن ثم نجده يشرح معنى (الجملة الإسنادية) بقوله : هي الجملة التي يصفها اللغويين العرب بأنها تقرر ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه ، سواء كان هذا الثبوت أو النفي على وجه الإخبار أو الإنشاء [١] .

وعلى الرغم من أن د. أيوب يوضح بصريح القول بأنه : لا يرى رأي النحاة هذا ، في تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية .

وقد حاول الدكتور أيوب أن يحدد مفهوم الجملة من خلال تساؤل قد طرحه ليصل إلى مفهوم الجملة ، هل يقصد بها " الحدث اللغوي " أو "النموذج التركيبي " ؟ الذي تأتي على مثاله الأحداث اللغوية ، ورأى أن من المهم التفريق بين هذين الأمرين تفريقا كاملا حتى لا يحدث تخبط بين المثال والواقع إذ إن علم النحو هو علم النماذج التركيبية ، وجميع التأويلات النحوية تفسير لواقع الجملة ، أي للحدث اللغوي ، وهي بهذا لا تتصل بعلم النحو بل بعلم المعاني الذي هو تفسير لمعاني الأحداث اللغوية الواقعية من ناحية ، والنماذج التركيبية من ناحية أخرى .

وليست الجملة مجرد مجموعة من الكلمات بل هي إلى جانب هذا عدد من النماذج التركيبية المتداخلة . ففي الجملة الواحدة مثل " هل قال ؟ " نموذج لتركيب الكلمات هو (أداة استفهام + فعل ماض) ونموذج للنغم (*Tone Pattern*) هو (نغم متوسط + نغم مرتفع هابط) ونموذج للنبر (نبر خفيف + نبر شديد) الخ .

وتطبيق هذا العدد من النماذج بالإضافة إلى النطق بالكلمات هو ما يكون الجملة الواقعية التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها . وكلمة "محمد " يصح أن تنطق بحيث تفيد النداء ، كما يصح أن تنطق بشكل اخر يفيد الإخبار والتعجب أو الاستفهام ، والفرق بينهما في حالة وأخرى ينحصر في الفرق بين نماذج النبر أو النغم التي يستعملها المتكلم عند النطق بها ، ولابد لدراسة قواعد لغة من اللغات من دراسة هذه النماذج التركيبية المتداخلة لكل نوع من أنواع الجملة [٢] .

وفى الحقيقة أن تقسيم الدكتور أيوب للتركيب العربي جاء فيما يشبه إلى حد بعيد تقسيم المناطقة والفلاسفة والبلاغيين العرب ، غير أنه كان يستخدم ألفاظا تختلف عن مصطلحاتهم لاختلاف طبيعة بيئته وبيئتيهم ، إذ نجد الجملة عنده نوعين: إسادية وغير إسنادية والجمل الإسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والجمل الفعلية ، أما الجمل غير الإسنادية ، فهي جملة النداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب ، وهذه لا يمكن أن تعد من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية [٣].

---

(١) السابق : ص١٢٩ .
(٢) السابق : ص١٢٦، ١٢٧ .
(٣) السابق : ص١٢٧ .

ومن ثم نلاحظ أن الدكتور أيوب يستخدم مصطلحات البلاغيين العرب إلى حد بعيد : الإسناد ، وغير الإسناد ، جملة النداء ، جملة التعجب ، وهكذا نرى التشابه قائم بينه وبين البلاغيين العرب إلى حد بعيد .

د. محمود فهمي حجازي :

يناقش د.حجازي قضية على قدر كبير من الأهمية تتعلق بالمفارقة بين تناول الجملة عند القدماء والمحدثين ، ومن ثم يصل في النهاية إلى أن اختلاف طبيعة منهج كل منهما في البحث هي التي أدت إلى اختلاف النتائج .

ويوضح د.حجازي أن طبيعة منهج القدماء كان يرتكز أساسا على نظرية العامل ، أما النظرة الحديثة ، نظرة علم اللغة ، فتتجاوز ذلك بكثير ، إذ يدرس التركيب واصفا إياه ومحللا له في اللغة الواحدة ، أو مقارنا إياه في المجموعة اللغوية الواحدة [١] .

ومن ثم يخلص إلى أن اختلاف طبيعة المنهج هي التي تفضي إلى الاختلاف في استخدام الأدوات والوسائل الخاصة في التحليل .

د. فاضل الساقي :

قسم د. فاضل مصطفى الساقي الكلم إلى سبعة أقسام : الاسم ، الفعل ، الصفة ، الخالفة ، الضمير ، الظرف ، الأداة[٢] .

والحقيقة أن هذا الرأي خلاصة رأي النحاة القدامى فبعدما عرض لآراء النحاة القدامى ، استخلص من كل فريق ما يناسب فكره ، ومن ثم خلص في النهاية إلى هذه الأقسام السابقة ، والباحث في هذه الرؤية يأخذها من رأي أستاذه الدكتور تمام حسان [٣] .

الكلام والجملة عند الفلاسفة المسلمين :

أدلى الفلاسفة المسلمون دلوهم حول هذه القضية ، غير أن معالجتهم تختلف عن معالجة النحاة للتراكيب ، وربما نظرا لاختلاف طبيعة منهج كل منهما ، فما يسميه النحاة بالكلام أو الجملة يطلق عليه الفلاسفة "القول" يقول الفارابي : القول لفظ مركب دل على جملة معنى ، وجزؤه دالة بذاته ، لا بالعرض ، على جزء ذلك المعنى ، وإنما قيل فيه جزء دال على المعنى ، ليفصل بينه وبين اللفظ المركب الذي يدل على ذلك الشخص [٤] .

---

(١) د.محمود فهمي : مدخل إلى علم اللغة ص ٦٧.
(٢) د. فاضل السامرائي : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ص٧٨ .
(٣) د .تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٨٦ .
(٤) الفارابي : العبارة ، ص١٦، وينظر ابن سينا: العبارة ص٣٠ .

وهذا المعنى وغيره من الفلاسفة المسلمين بأن القول يعني الكلام أو الجملة عند النحاة ، خاصة أن الفارابي قسم القول إلى أقسام: القول منه تام ومنه غير تام ، والقول أجناسه عند كثير من القدماء خمسة : جازم وأمر وتضرع وطلب ونداء ، والقول الجازم هو الذي يصدق أو يكذب ، وهو مركب من موضوع أو محمول [١] .

ويشير نص الفارابي إلى المفارقة الواضحة من حيث تقسيم التركيب العربي ، فعند النحاة نجد تقسيما لغويا خالصا كالجملة الاسمية والفعلية ... الخ من التراكيب .

بيد أن الذي يمكن قوله في هذا السياق أن هذه المعالجة تتشابه إلى حد بعيد مع معالجة البلاغيين العرب ، وبالتالي فإن معالجة الفلاسفة المسلمين تقترب إلى حد بعيد من معالجة البلاغيين العرب ، والمفارقة التي تكمن من وجهة نظري في بعض التقسيمات واستخدام المصطلحات بمسميات أخرى.

ولا أدل على ذلك من أننا نجد في نص الفارابي الأخير اختلافا واضحا من حيث التقسيم التركيبي للجملة العربية ، حيث نجد النحاة يقسمونها أقسام نحوية خالصة ، متمثلة في الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، نجد عند الفلاسفة تقسيما آخر ، يرتكز في أساسه على التقسيم الدلالي .

وهذا التباين من جهة المعالجة عند النحاة عنه عند الفلاسفة ، هو ذاته الاختلاف بين القدماء والمحدثين في تناولهم لمعالجة الكلام أو الجملة ، وهو اختلاف جوهري ، يقول د. حجازي في هذا السياق : ولكن أهم فرق يميز البحث الحديث في بناء الجملة عن البحث العربي القديم يكمن في أن الجهد العربي دار حول محور نظرية " العامل " بينما يضع البحث الحديث هدفه دراسة التركيب الشكلي لعناصر الجملة وسيلة للتعبير عن " معنى " ومن ثم يعد المعنى عنصرا مهما في دراسة بناء الجملة [٢] ؛ لأنه العنصر المنطقي أو الإسناد المعنوي الذي يربط بين عناصر التركيب كما يرى تنير ، وبالتالي تلتقي الرؤية العربية والرؤية الغربية حول هذه الجزئية .

ولا يبتعد ابن باجة عما ذهب إليه الفارابي وغيره بأن القول : المؤلف نحو غرض مقصود طوله وقصره ، بحسب الغرض المقصود ، وهما قسمان : إما أن يفيد بالقائل غرضا مقصودا ، وإما أن يستفيد به القائل غرضا مقصودا [٣] .

ويحتوي تعريف ابن باجة على أن الكلام في ذاته لابد أن يؤدي غرضا بعينه ؛ لأن المقصود هو عنصر الإفادة ، سواء كان من المتكلم ، أو عنصر الاستفادة ، وبالتالي فإن ثمة اختلافا حول قضايا متفرقة تتعلق بالكلام ، إلا أن الجميع مجمعون على عنصر الإفادة ، بأنه الركيزة الأساسية والقاسم المشترك بينهم جميعا .

---

(١) الفارابي: العبارة ص ١٧.
(٢) د. حجازي: المدخل إلى علم اللغة ص٦٧ .
(٣)ابن باجة : تعليقات في كتاب باري أرمينياس ص ٢٠ .

الجملة والكلام عند علماء اللغة الغربيين :

شغلت قضية المفارقة بين الجملة والكلام الباحثين في الدراسات اللغوية الغربية كذلك ، ومن ثم فإن الباحث سيأخذ عددا من بعض الدارسين الغربيين ويتعرض لتعريفهم للجملة والكلام .

جون لايونز : (*John Lyons*)

يذهب لايونز إلى أن الجملة هي أكبر الوحدات التي تصف القواعد ، وتتكون هذه الوحدات القواعدية في الواقع من عدة مصطلحات يمكن إدراجها فيما يلي : الكلمة ، الجملة ، الصرفيمات ، التركيب ، الدلالة ، المعجم(١) .

وبناء على هذا فإن مصطلح الجملة أكبر المصطلحات اللغوية وأوسعها مضمونا ، بحيث يمكن أن تندرج في إطاره كافة المصطلحات اللغوية الأخرى الأقل مضمونا من حيث بناء عنصر في الجملة ، حيث تقوم الجملة بوصف كافة المصطلحات اللغوية الأقل منها وتوضيح المسند والمسند إليه ، الجملة الظرفية والجملة الحالية ... الخ . إذ وظيفة الجملة الوصف اللغوي للقواعد ، وهي أكبر الوحدات التي يبنى عليها الكلام ، ويؤدي معنى .

ويذهب مذهب لايونز **كرستوف شفارتس** : *Christoph Schwarze* (٢) . ويؤكد ديتر (*Dieter*) رأي لايونز أيضا : أن الجملة يتكون بناءها الدلالي من مجموعة عناصر ، تشترك فيما بينها لإخراج الشكل النهائي لها ومعناها المتعارف عليه ، وقد حددها " ديتر" في خمسة مستويات : المستوى الدلالي ، المستوى التركيبي ، المستوى الصرفي ، المستوى المعجمي ، المستوى الصوتي(٣) .

ومن ثم فإن خلاصة رأى ديتر هو التركيب أو المصطلح الذي يضم المصطلحات اللغوية كافة ، بناء على رأيه السابق ، والواضح أنه خلاصة رأى جون لايونز السابق .

ومن ثم فإن مصطلح الجملة عند كلاهما يشتمل على المصطلحات اللغوية التي تضم دراسة كافة جوانب اللغة : الصوتمية ، الصرفيمية ، التركيبية ، .. إلخ ، وهكذا فإن مصطلح الجملة يرتبط عند كل من لايونز، وديتر بالدراسة القواعدية ، أي فيما يرتبط بدراسة قواعد اللغة وهكذا.. وبالتالي فإنه مصطلح عام يندرج في إطاره المصطلحات اللغوية الأخرى .

---

(١) John ,Lyons : Einführung in die moderne Linguistik , S .176.

(٢) C.Scwarze : Einführung in die Sprachwissenschaft , S.68 , 69 .

The . Lewandowski : Linguistisches Wörterbuch , Band 3,S . 854 .

Johannes Engelkamp: Satz und Bedeutung, S. 8 , 9 .

(٣) Dieter Rehweger: Bedeutung und Struktur, , S. 513 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وحدد **تنيير** (*Tesnière*) الجملة بأنها : مجموعة منظمة عناصرها المكونة لها هي الكلمات ، ترتبط كل كلمة بالكلمات الأخرى ، وبالتالي تصبح غير معزولة عن الكلمات الأخرى الموجودة في الجملة ... لأن العقل يقوم بالربط (١) .

أما **موسكا لسايا** : (*Moskalsaja*) فقد ذهب إلى أن الجملة : هي كل وحدات اللغة والكلام التي تحمل وصف النظام اللغوي من خلال تراكيبها (٢) .

ويرى تنيير أن وجود الكلمات داخل جملة يعيد هذه الكلمات المبهمة - في حالة انفرادها - من خلال مجموعة من الروابط ، وفى الجملة يعتمد في المقام الأول على فهم هذه الروابط - بالدرجة الأولى - التي تجمع بين الكلمات المختلفة (٣).

فالجملة مثل : جاء محمد تتكون من ثلاثة عناصر : (١) جاء . (٢) محمد . (٣) عنصر الربط الذي يربط الكلمتين ، ومن دونه لن تكون هناك جملة ، والقول بأن جملة من هذا النوع....لا تحتوي إلا على عنصرين ، يعد تحليلا سطحيا ، وبذلك فعمل الأساس الذي هو الربط النحوي(٤) .

إذن عملية رص الكلمات بعضها جنبا إلى بعض ، ليست هي العلاقة الأساسية ، وإنما ثمة علاقة أخفى من ذلك ، علاقة الإسناد النحوي ، الذي يجمع عمل هذه الكلمات داخل إطار الجملة ، بحيث تمثل كل كلمة تكملة للكلمة الأخرى ، وبالتالي تظهر الكلمات الأخرى داخل التركيب كالبيان المرصوص ، تتآزر جميعا لإنتاج المعنى أو الدلالة . هذا ما عبر عنه سيبويه بالمستقيم الحسن .

غير أنه قد تكون هناك كلمات مرصوصة في إطار جملة ، وليس ثمة ترابط فيما بينها في المحتوى الدلالي لكل كلمة على حدة والكلمة التي تجاورها ، ومن ثم نرى اختفاء علاقة الإسناد المعنوي ، وبالتالي تبدو المفارقة بين الكلمات في الجملة (٥).

وإذا كان تنيير يرى أن الجملة تتكون في الأساس من ثلاثة عناصر ، فإن **لوثر هوفمن** (*Lother Hoffmanm*) له بعض الملاحظات المبدئية في حقل الجملة اللغوي ، وهي التي تعمل من خلالها ... وتبحث مع أي معدل أو متوسط لغوي منها : ١- الدقة ٢- الدقة والاعتبار ٣- الإيجاز والاقتضاب ؛ لأجل أن يكون للنص تكنيكا متميزا ، يحقق به بعض التقدم ، وهو فوق ذلك لا يكون جامدا (٦) .

---

(١) Lucien Tesnière: Grundzüge der strukturalen Syntax , S. 25 .
(٢) O. I. Moskalsaja: Probleme der Systemhaften , Beschreibung der Syntax, S. 26 .
(٣) Lucièn Tesnierie: Grundzüge der strukturalen Syntax , S. 25 .
(٤) Ebenda S. 25 .
(٥) Ebenda : S. 25.
(٦) Lother, H : Kommunikationsittel Fachsprache : Eine Einführung , S.209 .

ويقودنا الحديث عن الجملة إلى الحديث عن النص والمفارقة بينهما ويرى ليفاندوفسكي *Lewandowski* : أن الجملة أعلى نوعا من القواعد بالمعنى المتداول ، أما النص فهو قواعد اللغة التي هي مكونة من خلال فهم قواعد الاستعمال(١) .

ومن ثم بناء على رأي ليفاندوفسكي السابق أن الجملة ترتبط بالقواعد النحوية ، أما النص فهو مجموعة من القواعد ترتبط فيما بينها بعدة جمل تكون النص ، ومن ثم فإن رأي تيدورليفاندوفسكي في تعريف الجملة لا يختلف عن رأى لايونز كما أشرت سابقا . وتقودنا ملاحظة ليفاندوفسكي حول الجملة والنص إلى أن ثمة حدودا قائمة بينهما ، ينظر في ذلك ما جاء عند بعض الباحثين(٢) .

ويرى جابريلا جرافن (*Gabriele Graefen*) أن مصطلح النص*(Textus)* أخذ من اللغة اللاتينية وهي كلمة مشتقة من مادة النسيج ، أو تعني المادة المنسوجة ، وقد استخدمت في البلاغة الرومانية في نسج الصورة الاستعارية ، وقد كان هذا في منتصف العصور الوسطى القديمة ، وقد دخلت الكلمة إلى اللغة الألمانية في البداية عن طريق الكنائس من خلال الشروح والتفسيرات اللغوية والاختلافات اللاهوتية للعهد القديم والجديد في فترة متأخرة ، وقد نقل أو استعير هذا المصطلح إلى علم اللغة ليستخدم في التخصص ... وقد توسع استخدامه في النص القصصي ...(٣) .

وإذا كان جرافن قد أوضح أصل المصطلح من الناحية التاريخية فإن جلينتس : *(Glinz)* قد كشف النقاب في موضع آخر ، أن النص يعني الكتابة التي تكون النص ، وقد كان هذا تعريفا قويا لأجل عموم اللغة ، وكذلك لأجل تلقين علم الأدب ، النص فقط هو الذي قد عرف بهذا ... ويرى المؤلف أنه بالنسبة لمفهوم النص في علم اللغة ، فقد حدث فيه ابتكار وتقدم ... فالنص هو كل الفهم الأساسي للجملة والذي يتقدم به من اللغة في توضيح وإظهار الشكل تبعا لذلك ، نعم ؛ لأن النص أكد وأكثر إيضاحا لبيان استخدام جزئيات اللغة التي تكون ابتكار العلاقة اللغوية ، في أثناء هذا يمكن للمادة المكونة من خلال اللغة الممكنة أنها ستكون المادة (٤) .

---

(١) The. Lewandowski : Lingustisches Wörterbuch , Band 3, S. 552.

(٢) Tamara Silman : Probleme der Textlinguistik , S. 54 .
Klaus Heger : Momen , Wort und Satz , S. 222 .
Siggfried J. Schmidt : Texttheorie . S. 152 .
Echard Rolf : Die Funktionen der Gebrauchstextsorten, S ; 1: 19 .
Wolfgang Dressler : Textlinguistik , S. 4 , 5 .
Elsiabeth Gulich : Lingiustische Textmodell Grundlagen und Möglichkeit, S. 50 .

(٣) Gabriele Gaefen : Der wissenschaftbrhe Artikeltextart und Textorganisation, S. 21 .

(٤) Hans , Glinz :Textanalyse und Verstehenstheorie1, S .20 .

إذن النص مجموعة من الأحداث والعناصر المترابطة فيما بينها ، وهذه العناصر والروابط تقيم فيما بينها شبكة من العلاقات الداخلية تتألف لتكون الجملة ، التي هي عنصر أساسي ومهم في بناء نسيج النص ، فالعناصر : الصوتيمية ، الصرفيمية ، التركيبية ، السياقية ، سواء أكانت لغوية أم مقامية ، تعمل فيما بينها على مستو متواز في آن واحد ، وفق النظام النحوي ، لتؤدي الغرض من هذا النص ، ويمكن أن أمثل النص مثلا بالبناء ، إن جاز هذا التمثيل ، إذ تمثل كل لبنة فيه عنصرا فعالا في إقامة هذا البناء وإيضاح أركانه ، و وضع كل لبنة يساعد على تقدم وإبراز وإيضاح معالمها ، فكل مكون من مكوناته ، يمثل معلما أو نقطة (*Repere*) تتقدم بها الأحداث ، إن كانت حدثا ، وتتقدم بها الذوات إن كانت ذاتا ... الخ ، هي يمكن العودة إليها عن طريق الإحالة ، وبالقياس عليها يجري ترتيب عالم الخطاب ، وبناء النص بالاستتباع (١).

وبناء على هذا فإن هناك عناصر أساسية مكونة للنص – للغة – ثم إن اللغة تتكون في بناء خاص ، وهي تسلك في ذلك حسب طرقها المضادة ، أي القواعد النحوية ، بمعنى أنها تسلك مسلكا متعارفا عليه . بين أبنائها على الأقل ، وهو له قواعده ، إذن يتكون من خلال حروف وروابط تعمل على تماسك النص ، وعناصر إحالية تعمل على تناسق النص من ربط السابق باللاحق في النص أو العكس ، وهكذا يمثل النص وحدة أو قطعة لغوية متكاملة يمكن أن يمثل من خلالها تميزا عن سائر النصوص الأخرى .

وبناء على هذا يمكن أن أسوي بين مفهوم الكلام والنص وأجعلهما مفارقين للجملة ، بناء على أن النص وحدة واحدة ، وكذلك الكلام : إذ يقال للقرآن بأنه كلام الله ، بناء على ملاحظة ابن جني كما سيأتي في حينه .

وأستدرك شيئا بالنسبة لمعالجة تنيير وتقسيمه للجملة ، حيث نراه يقسمها إلى إثبات واستفهام ونفي ، جملة الإثبات في مقابل جملة الاستفهام والنفي ، أي جملة الخبر أو الأخبار ، أو جملة التقرير في مقابل جملة الاستفهام والنفي .

ولعل هذا وثيق الصلة بما جاء عند البلاغيين العرب ، إذ جملة الإثبات عند تنيير هي جملة الإخبار عند البلاغيين العرب ، وجملة الاستفهام والنفي هي الجملة الإنشائية ...وهكذا نجد الاختلاف ليس جوهريا على أن تقسيمات البلاغيين العرب للجملة من حيث خبريتها وإنشائيتها هي التقسيمات ذاتها في النحو الأوربي التقليدي ، إذ يرى جونتر : (*Gunther*)أن مفهوم الجملة الحديث (*Der Satzmodernsbegirff*) في القواعد التقليدية " التركيب النحوي " هي جملة الإخبار أو الخبرية ، جملة

(١)الأزهر الزناد: نسيج النص بحث فيما يكون به الملفوظ نصا ص٤٣ .

الاستفهام ، الجملة الطلبية ، جملة النداء ، على أنه فوق ذلك فصل [١] واضح في أن تخمين الفكرة وراء مفهوم الجملة مرتبط بالشكل والوظيفة الدلالية التي تقف على تخمين الظاهرة - الفكـــرة - الواضحـــة .هذا الخلط والمزج بين الشكل والوظيفة هو الخطأ الأساسي أو الرئيسي في معالجة القواعد التقليديـــة ، غير أنه للأسف ليس هذا فحسب ، إذ هي من الممكن أن تقف عند الشكوك الخارجية ، لكن من الممكن أن هذه الارتباطات الخارجية لا تعمم في الحكم بدون هذه العلاقة بين الشكل والوظيفة تتضـــح بعـــض الاختلافات [٢] .

بالي : *Bally*

عرف بالي الجملة : بأنها الشكل الأكثر بساطة للاتصال عن طريق الفكر ، والتفكـــير هـــو تحريـــك شعور يتضح بالإحساس أو بالنطق ، وبالتالي فهو الحكم على شيء موجود أو غير موجـــود...وفـــي الأخير نريد هذا الشيء أن يكون أو لا نريده[٣] .

ونلاحظ على تعريف **بالي** أنه يتسم بالمنطقية ، إذ يوضح الطرق المنطقية والفسيولوجية التي تعمـــل على تكوينها ، فهو يشرح دوافع إنتاجها وما يترتب على هذه الدوافع من علميات فـسيولوجية شـــعورية أو لا شعورية تحرك الفكر الذي يترجم إلى كلام منطوق[٤] .

وهكذا ربط **'بالي'** قيمة الجملة بمعناها أي أننا : لا نستطيع أن نعطي قيمة للجملة التي ننطق بـــها إذا لم نكشف عن معناها مهما كانت حقيقته ، وإذا كان الاسم الموجود في الجملة الحقيقية يختلف بـــاختلاف معانيها فالشيء نفسه يقال على الفعل الحقيقي ، فالحكم قائم على أية حال [٥] .

بُول: *Zumthor, Paul*

يرى بول أن الجملة بصفة عامة يمكن تعريفها : بأنها عملية اتصال تتحقق عن طريق وسائل اللغـــة (اللسانيات) [١] ، وفى هذا المجال يجب معرفة :

١-الشيء الذي نتكلم فيه (الموضوع) .

٢- فهم ماذا نقول (المعنى) ، أي أن الموضوع الذي نتكلم فيه موجود علــــى شـــكل معطيـــات ، ويوجد بذلك مبدئيا أكثر من عنصر أساسي مكون لكل اتصال وفى مجال كل جملة وهي :

---

(١) Gunther G. und D. Zoefferer: Semantische Grundlagen der Sprechakte, S.274 .
(٢) Ebenda , S. 274 .
(٣) Charles Bally : Linguistique Générle et Linguistque Française , P. 35 .
(٤) Le même dernier Livre ,P.36 .
(٥) Le même dernier Livre ,P.36 .
(٦) Paul , Z. : Precis de Syntaxe du Français Contemporain , P.15,16 .

١- الشيء المفكر فيه .

٢- وما نقول حول هذا الموضوع (١) .

ومن ثم نرى تحليلا لغويا يمتزج بالفلسفة ، أو إن شئت فقل تحليلا لغويا فلسفيا ، يقترب إلى حد ما من تحليل تنيير ، إلا أن تحليل تنيير يعد بالدرجة الأولى تحليلا لغويا خالصا ، أما تحليل بول فيعتمد على المنطق ، كما يتضح من خلال الاقتباسات السابقة .

ومن ثم يرى بول أن أي اتصال ، أو أي جملة تتكون مبدئيا من ثلاثة عناصر :

ـ الشيء المفكر فيه .

ـ أهمية تقنيم الموضوع الفكري .

ـ وماذا نقول حول هذا الموضوع ؟ (٢).

ومن ثم يصل بول إلى نتيجة مؤداها : أن الهدف من هذه العملية (نطق الجملة) وإعلانها بمناسبة موضوع ما ، الذي كان ضمنيا السبب في النطق بها ... هذه الجملة تقدم لنا موضوع فكري (٣) .

وإذا كان بول قد وضع تعريفا للجملة ، فإنه قد عاد وفصل القول في تطبيقات الجملة ، وخلاصة القول فيما جاء عنده أن الجملة تنقسم بصفة عامة إلى اسمية وفعلية ، وهذان الركنان هما الأساسيان ، ومن خلال هذين القسمين تتفرع عنهما تفريعات ثانوية (٤) .

ويلاحظ بول أن الجملة الاسمية تتميز بالبساطة والتقصير ، أي تكون قصيرة جدا ، بحيث يذكر فيها كلمة أو كلمتين مرات ، وغالبا ما تكون وصفية (٥) . ويرى بول أن هذه الجمل تختلف عن باقي الجمل المنطوقة .

---

(١) Le mème dernier Livre ,P.16 .
(٢) Le mème dernier Livre ,P.16 .
(٣) Le mème dernier Livre ,P.16 .
(٤) ينظر : Le mème dernier Livre,P.17:22 .
(٥) Le mème dernier Livre ,P20 , 21 .

الجملة والكلام عند المستشرقين :

نالت اللغة العربية واللغات السامية لأسباب عديدة [١] عناية فائقة من قبل المستشرقين الغربيين على السواء ، وسوف يركز الباحث على دراسة المستشرقين الألمان ، نظرا لتوفر المادة ، فيما يخص التركيب العربي ، بمعنى أن هذه الجزئية ترتكز على مناقشة وتوضيح جوانب التركيب العربي من منظور غربي ، في إطار النظرية العربية والغربية معا ، وأحاول أن أعرض لمؤلفاتهم على النحو التالي:

سوتسين:

Socin : Arabish Grammatik Paradigmen, Litteratur übungsstücke Glossar .

يبدأ سوتسين بمناقشة قضايا التركيب الفعلي (*Verbalsatz*) ويركز على استخدام زمنين مختلفين : الماضي التام أو الماضي القريب (*Perfekt*) أي الذي تم [٢] ويرى سوتسين أن الماضي التام تستخدم معه بعض الأدوات التي تدل على تحقق وقوعه وانتهائه كاستخدام " قد " [٣] .

ثم ينتقل إلى مناقشة جزئية أخرى تتعلق بالفعل المضارع وهى حالة إعرابية (*Modus*) ومن خلالها يعرض لأشكاله مع الحروف المختلفة ومدى تأثير هذه الأدوات على اختلاف أواخر الفعل ، وبالتالي تؤثر على حالته الإعرابية ، ومن هنا فقد عرض لـ : أن ، لن ، لا ، أن ، كي، اللام التي للتعليل ، حتى، الفاء ، واللام التي للأمر [٤] ، ولم ، كما في المواضع السابقة [٥] .

ثم يعرض لبعض التراكيب التي يتعلق خبرها بحرف الجر نتيجة تأثر الفعل ذاته بهذا الحرف أو ذاك . كما في : أنا قادم إليك ، وهو مغشيّ عليه ، وهي مغشيّ عليها ... [٦] . هذا عما جاء في الفصل الأول .

أما الفصل الثاني ، فقد عرض فيه للأفعال المتعدية (*Die Rection desVerbums*) فيعرض لبعض الأفعال المتعدية بذاتها والمتعدية بحروف الجر [٧] ، ويتناول أثناء ذلك أيضا بعض أفعال الرجاء والشروع [٨] .

---

(١) ينظر الأسباب التي قدمها د. إسماعيل عمايرة حول ذلك في المؤلفات التالية :المستشرقون وتاريخ صلتهم بالعربية ، بحث في الجذور التاريخية للظاهرة الاستشراقية من ص ٣٦٥ - ٣٦٨ . وينظر: المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية ص١٣ : ٣٢ ، المؤلف ذاته .

(٢) ينظر : S . 87, 88

(٣) ينظر : S. 88

(٤) ينظر : S . 91

(٥) ينظر: S.91

(٦) ينظر: S. 93

(٧) ينظر :94 : S . 93

(٨) ينظر :95 : S . 94

ثم يتعرض بالمناقشة للمنصوبات ، فيتناول كل من: التميـيز [١] والمفعـول المطلـق (Absoulute Objekt) [٢] ، ويعرض للتركيب الاسمي مع كان وأخواتها [٣] ، ثم يتناول النفي بـ: لا [٤] . ثم يعـود مرة أخرى لمناقشة الأفعال التي تتعدى بحروف الجر [٥] .

وفي الفصل الثالث : يناقش البناء الاسمي (Die Verbindung des Nomen) ، فيذكر فيها الظـروف التي بها الألف واللام " أل " والأسماء التي بها ألف ولام أيضا [٦] ، وفي ظني أنه يناقشها من منطلـق عربي بحت [٧] وفي ذلك يتناول " كل " عندما تكون منفردة ، وعندما تكون مضافة مثل : كل النـاس ، والناس كلهم [٨] .

ويعرض للصفة المقترنة بالألف واللام وعدمها مع ضمائر الإشارة [٩] ، ويعرض كذلـك للـتركيب الإضافي بكل أشكاله بأسلوب عربي واضح [١٠] .

وفي الفصل الرابع يناقش قضايا : الجملة البسيطة (Einfach Satz) ويبدأ بمناقشة القضايـا المتعلقـة بالتركيب الفعلي سواء أكـان فـي المـاضي [١١] ، أو فـي المضـارع [١٢] . والـتركيب الاسـمي (Nominalsatz) بأشكاله المختلفة ، سواء كانت مع حروف الجر: الرجل في الدار، أو نحو: زيد ضرب عليا [١٣] ، وحتى مع أدوات الاستفهام [١٤] أو مع الظروف [١٥] .

ويواصل بحثه في الجملة الاسمية فيتناول أدوات نفيها فيذكر: ما ، ليـس [١٦] . ويعـرض للجملـة الاسمية مع : إنّ ، أنّ [١٧] ، وهو من خلال ذلك يعرض لكل من : كأن ، لعل ، لكنّ [١٨] .

أما في الفصل الخامس والأخير فيتناول الجملة ذات الطرفين (Doppelsätze) ، ويبدأ بـالتراكيب ذات الطرفين أوالمزدوجة في حالة العطف (Copulative Sätze) [١٩] أوجملة الصلة (Relativsatz) [٢٠] وقد

---

(١) ينظر: S. 95
(٢) ينظر: S. 95
(٣) ينظر: S. 97
(٤) ينظر: S. 97
(٥) ينظر: S. 100
(٦) ينظر: S. 102 , 103
(٧) ينظر: S. 103
(٨) ينظر: S. 104
(٩) ينظر: S.104, 105
(١٠) ينظر: S. 106 , 111
(١١) ينظر: S. 112
(١٢) ينظر: S.113
(١٣) ينظر: S.115
(١٤) ينظر: S. 116
(١٥) ينظر: S. 116
(١٦) ينظر: S.117
(١٧) ينظر: S.118
(١٨) ينظر: S. 118
(١٩) ينظر: S.123 : 124
(٢٠) ينظر: S.124 : 127

شغلت مساحة مكانية كبيرة منه بالمقارنة بمثيلاتها ، والجملة الحالية (*Temporalsatz*) [١] والجملة الشرطية (*Bidingungssatz*) [٢] .

ويخلص الباحث في نهاية عرضه للتركيب العربي كما جاء عن سوتسين (*Socin*) إلى أنه يعالج أثناء تناوله لقضايا التركيب العربي من منطلق عربي خالص ، بمعنى أن مناقشته هي مناقشة اللغويين العرب ، أما تقسيم الأبواب عنده ، فهو يخالف النظرية العربية ، ويطبق النظرية الأوربية ، وبالتالي فإن رؤيته هذه تعد خطوة أو تمثل مرحلة مع مؤلفات استشراقية أخرى كما سنأتي عليه ، كما أن سوتسين في أثناء مناقشته للتركيب العربي لم يستطع أن يتخلص من النظرة المقارنة التي تغلب على بعض المستشرقين ، خاصة المتخصصين في علوم اللغة العربية ، بيد أن مقارناته جاءت في مواضع يسيرة وقليلة .

٢- كسباري: *Caspari : Arabische Grammatik*

يقسم كسباري كتابه إلى كتب ، وينتهي إلى القسم الثالث والأخير في كتابه بكتاب التركيب (*Syntax*) .

وقد تحدث فيه عن مكونات الجملة الفعلية من حيث دلالتها على الزمن (*DerTemporibus*) سواء أكان في الماضي(*Perfekt*)أم في المضارع المرفوع (*Indicative*) والمضارع المنصوب (*Subjunctiv*) والمجزوم (*Jussim*) وتأكيده (*Energicus*) .

وهو في كل ذلك يستخدم الأدوات التي تكون عاملا فعالا في جزم إلى أي زمن ينتمي هذا الفعل أو ذاك ودلالته ، فيستخدم حرف التوقع " قد " [٣] ، ويراوح في ذلك بين دلالة الفعل الماضي والمضارع مع " قد " ، وكذلك الحال مع " لما " [٤] وصيغة الماضي التام : كان ... قد [٥] ، وأيضا الفعل مع " إذا " و" حتى إذا " و" إذا ما " [٦] وكذلك مع : حيثما ، مهما ، متى ، أينما [٧] .

وهكذا نجد كسباري (*Caspari*) يستمر في معالجته للدلالة الزمنية للأفعال موضحا دور الأدوات في جزم إلى أي الدلالة الزمنية ينتمي هذا الفعل أو ذاك ، وفي معالجته لفعل المضارع المنصوب (*Subjunctivus*) ، تناول كافة أدوات النصب بكافة أشكالها [٨] . ثم تناول الفعل المجزوم (*Jussim*) وذلك من خلال لام الأمر [٩] .

---

(١) ينظر: S.129
(٢)ينظر: 132 : S.130
(٣) ينظر:195 : S.193
(٤) ينظر: S. 194
(٥) ينظر: S . 195
(٦) ينظر: S . 195
(٧) ينظر: S . 199
(٨) ينظر : 211 : S. 206
(٩) ينظر: S . 212

ولا التي للنهي [١] وإن الشرطية [٢] وبـ " لم ، لما ، لم يكن " [٣].

ثم عرض للأفعال المتقدمة بنفسها والمتقدمة بحروف الجر(*Rection*) بمعنى الأفعال التي تكون أخبارها ليس أصلها المبتدأ والخبر، وبالتالي تكون فضلة (*Complement*) ، والأفعال التي أصلها المبتدأ والخبر، وبالتالي تكون عمدة (*Constituens*) تناول من خلالها الأفعال المتقدمة بنفسها والمتقدمة بحروف الجر(*Präpostionen*) ، وفي الأفعال المتقدم عرضها لأفعال القلوب والشك واليقين [٤]، ثم أخذ يفصل القول في كل ذلك [٥].

ثم عالج جوانب مختلفة من المصدر والمفعول المطلق والتوكيد [٦]، وحالة المصدر المقترنة بـالـلام التي تفيد التخصيص [٧]وهي نظرة عربية خالصة . ويتناول التعدية بحروف الجر[٨]وصيغ المبالغة [٩] والمفعول المطلق [١٠]. والتحذير والإغراء وأسلوب المدح والذم والاختصاص[١١].

ثم خلص كسباري إلى نواصب الجملة الاسمية : إنّ ، لكن ، لأن ، كأن، ليت ، وأدوات النداء ، وحرف الندبة ، لا النافية للجنس ، وكان الناقصة وأخواتها ، والحال ، والتمييز [١٢].

وفى القسم "ب" يتناول معالجة الحروف (*Präpositionen*) ويقسمها كسباري إلى قسمين : قسم الحروف البسيطة(*Einfachpräpositionen*) والحروف القوية (*Schwurspräpositionen*) ، وفي الحروف البسيطة يتناول كل من : من ، على، إلى ،حتى ، اللام ، نحو ، في ، الباء ، مع ، عند ،لدى ،لدن ، بين ، على ، دون ، مذ ،منذ ، [١٣]. وفى الحروف القوية يتناول : الواو، التاء ، الكاف [١٤].

وفى القسم " ب " يتناول الاسم ويعرض فيه لاسم الفاعل واسم المفعول [١٥]والحال [١٦]والإضافة . (*Die Genitive*) وفي البداية يعرض لبعض وظائفها كالتخصيص (*Specification*) والتعريف(*Determination*) ، وهو في ذلك يعرض لكل الأشكال المختلفة التي يأتي عليها التركيب

---

(١) ينظر: S . 212

(٢) ينظر: S. 213, 214

(٣) ينظر : S . 214

(٤) ينظر : S .219

(٥) ينظر : S . 219 : 222

(٦) ينظر : S . 223 : 228

(٧) ينظر : S. 229 : 233

(٨) ينظر : S. 234 .

(٩) ينظر : S. 226 .

(١٠) ينظر : S. 237 : 238

(١١) ينظر : S. 239 : 240

(١٢) ينظر : S. 243 : 255

(١٣) ينظر : S . 256 : 285

(١٤) ينظر : S. 289 : 290

(١٥) ينظر S. 293 : 295

(١٦) ينظر : S. 296

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإضافي[١] ، وكذلك يعرض للتركيب العددي (*Numeralibus*) في كل أشكاله وأحوالـــه مـــن خـــلال التركيب العربي [٢] .

ثم يتناول الجملة بشكل عام ، أعني الاسمية والفعليـــة علـــى الســـواء ، فيعـــرض للمســـند (*Das Angelehnte*) ، والمسند إليه (*Das worenangelebnt*) ، ويتناول الجملة الاســـمية (*Em Nommalsatz*) [٣] ، في أشكالها المختلفة ، وبعدها يعرض لبعض الأفعال والجملة الفعلية (*Em Verbalsatz*) ، عندمـــا يتقدم الفعل عليه تكون اسمية ، وهى رؤية عربية خالصة [٤] .

ثم يواصل كسباري بحثه لأشكال الجملة الاسمية المختلفة ، كأن تكون مع " كان " ، أو تكون اســـمية خالصة ، أو ظرفية [٥] .

ثم يعرض للجملة الفعلية من حيث التعدي واللـــزوم [٦] ، ويلحـــق ذلـــك عـــرض للتراكيـــب (*Die Complement*) كالتمييز والتوابع والصفة والبدل وعطف البدل وعطف البيان ، وألفاظ التوكيد [٧] .

ويتناول الجملة حينما لا تكون ثمة مماثلة بين الفعل والفاعل ، وهي مفارقة شكلية ، كما فـــي قـــال نسوة [٨] . وفي نفي الجملة الفعلية(*Negative*) يتعرض لنفي كل من الماضي والمضـــارع ، وبالتـــالي يتعرض للأدوات التي تجزم كل منهما [٩] .

ويناقش جملة الاستفهام (*Frage Satz*) ومن ثم يعرض لأدوات الاستفهام كـــ : أو ، أم ، هـــل [١٠] ، وحروف التحضيض والعرض كـــ : لوما ، لولا ، هلا ، ألا ، ثم يعود مرة أخرى ليبحث بـــاقي أدوات الاستفهام مثل : من ، ما ، الهمزة ، أي ، والأسماء الموصولة (*Die Relativen sätze*) ، ثم الجمـــل ذات الطرفين (*Doppelsätze*) ، ويبدأ بالجملة التي يكون فيها عـــاطف (*Die Copulativeux Sätze*) ، وأدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة [١١] ويعرض لحرف الحصر (إنما) (*Die Restrictivpartikel*) ، ويختم كسباري تناوله لقضايا التراكيب بالحديث عن الاســـتثناء (*Die Ausnahme*) بأنواعـــه وأشـــكاله المختلفة [١٢] .

---

(١) ينظر: S : 297 : 318
(٢) ينظر : S : 318 : 330
(٣) ينظر : S : 331
(٤) ينظر : S : 232
(٥) ينظر : S : 332 : 343
(٦) ينظر : S : 343 , 348
(٧) ينظر : S : 348 : 358
(٨) ينظر : S : 353 : 366
(٩) ينظر : S. 366 : 370
(١٠) ينظر : S. 371 : 373
(١١) ينظر : S.393: 394
(١٢) ينظر : S. 395:398

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وخلاصة القول عند كسباري في معالجته لقضايا التراكيب أن ينطلق من رؤية غربية ، في معالجة الأطر أو الأشكال للتراكيب العربية ، وهو في هذا يتشابه مع سوتسين (*Socin*) في أن كلا منهما يطبق النظرية الغربية ، رغم أنه يعالج التراكيب العربية بروح عربية خالصة .

فيشر : *Fischer: Grammatik des Klassishen Arabischen*

يدل عنوان الكتاب منذ البداية دلالة واضحة على أن فيشر لم يهتم فقط بمعالجة الجوانب التركيبية ، وإنما بكافة القواعد ، أعني الجوانب الصوتية الصرفية والنحوية - التركيبية- ومن ثم فإن الباحث سيركز على الجانب التركيبي ، الذي يفيد هذه الدراسة .

وفى بداية عرض فيشر للتركيب النحوي ، قسم منذ البداية الجملة العربية إلى أقسام ثلاثة على النحو التالي :

١- الجملة الفعلية(*Verbalsatz*) .

٢- الجملة الاسمية(*Nominalsatz*) .

٣- جملة الوصل أوالعطف(*Kopulativsatz*) .

وإذا كان كل من المصطلح رقم (١) ، (٣) لا يمثلان أية إشكالية من ناحية توضيح كل منهما ، فإن المصطلح رقم (٢) هو الذي يحتاج إلى بعض الإيضاح أكثر ، وهذا- في ظني- هو الذي دفع فيشر إلى أن يعود مرة أخرى في الصفحة ذاتها ليوضح المقصود منها ، بعدما جاءت إشارته إليها موجزة وسريعة .

إذ يرى أن الجملة الاسمية هي التي تبدأ بالاسم ، هذا الاسم لابد أن يكون مرفوعا ، أي في حالة الرفع (*Nominative*) وقد يكون مصدرا أو ضميرا ، بيد أنه ليس من الصفات (*Adjektiv*) أو من الأعداد (*Numeralia*) [١] .

وبهذا الصنيع نرى فيشر قد أخرج من دائرة الجملة الاسمية - كما فعل النحاة العرب تماماً-الاسم المجرور؛ لأنه لا يصلح أن يكون مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع ، وكذلك الاسم المرفوع في الجملة الفعلية ؛ لأن الجملة لا تبدأ به ، وإنما تبدأ بالفعل ، وهكذا نجد تعريف فيشر لا يحيد قيد أنملة عما جاء عند النحاة العرب .

على أن محاولة فيشر يمكن أن يكون لها ما يبررها ، خاصة وأن محاولته تهدف إلى جمع التراكيب العربية كافة وتقديمها إلى القارئ الألماني ، ومن هنا وقع فيشر في منزلق التقسيمات العربية وأمثلتها إلى حد بعيد ، وذلك بغض النظر عن التفريعات الأخرى التي يستخدم فيها النظرية الغربية ، مطبقا إياها على المادة العربية ، ومن هنا يمكن تشبيه محاولة فيشر هذه لجمع التراكيب العربية كلها في

---

(١) ينظر: S. 163

مؤلف واحد ومختصر- إن جاز التشبيه- بمحاولة صاحب المفصل ، في محاولة كل منـــهما الدائبـــة لحصر وشرح أنماط التراكيب العربية ، مع اختلاف الأدوات المستخدمة عند كل منهما عن الآخر .

ثم يعود فيشر تارة أخرى لتحديد أكثر وتوضيح أدق لمفهوم الجمل الثلاث [١] . وثمة ملاحظة تخـص جملة الوصل أو الربط ، إذ في أثناء توضيح فيشر لمفهوم الربط (العطف) يبدو من خلال أمثلتــه أن مفهوم الربط لا يقتصر فقط على حروف العطف ، وإنما يوسع فيشر من مفهومه ، إذ قد يكون الرابـط عنصراً معنوياً ، بمعنى أنه يفهم من خلال السياق ، فجملة مثل : العـــاقل لا يصـــاحب الأشـــرار ، فالضمير في الفعل " يصاحب " مقدر يعود على العاقل ، والعاقل مذكور قبل الفعل ، ومن ثم فإن هـــذا الرابط معنوي ، أو كما في الرابط القائم بين المبتدأ أو الخبر نحو : علي قائم ، فالرابط بينهما عنصـــر معنوي لا يظهر في اللغة العربية ، وإنما يظهر بوضوح في اللغات الأوربية كالألمانية مثـلاً: *Aly ist stand* فالفعل (*ist*) يطلق عليه في الألمانية مصطلح الكينونة ـــ الرابط ـــ وهذا يعنـــي أنـــه يمثـل عنصراً رابطاً ، من خلال تحديد أعضاء الجملة (*Satzglied*) ، بيد أنه لا يظهر في العربية ، فإذا مـــا حاولنا أن نترجم هذا التركيب إلى العربية يكون على النحو التالي : علي قائم ، ولا يذكر الفعـــل (*ist*) وإلا تكون الترجمة ركيكة [٢].

ولم يقدم فيشر سوى هذا ، غير أن الباحث يجد في عرض محتوى تقسيمه للكتاب ربما إعانة علـــى إظهار المفارقة بين التقسيم العربي والغربي للتركيب .

وثمة ملاحظة أود أن أشير إليها تخص جملة الوصل أو الربط ،إذ في أثناء توضيح فيشـــر لمفـــهوم الربط من خلال أمثلته يبدو أن مفهوم الربط عنده ، لا يقتصر على استخدام حرف العطـــف فقـــط ، وإنما يوسع مفهومه فقد يكون الربط معنويا ، أي يفهم من خلال السياق مجملة مثل : العاقل لا يصاحب الأشرار ،فالضمير في الفعل (يصاحب) مقدر يعود على العاقل ، والعاقل مذكور قبل الفعل ،ومن ثـــم فإن هذا الربط معنوي ، وهذا ما أراد فيشر أن يوضح يوضحه من خلال الأمثلة [٣] .

ويبدأ فيشر بعد عرضه الموجز السابق ، في تقسيم الجملة العربية بتناول المنصوبات :

(*Fuktionen des Akkustive*) فيبدأ بالمفعول به في حالة النصب (*Objekts Akkustive*)[٤] .

وكذلك جملة التحذير والحال [٥]، والمفعـــول المطلـــق[٦] (*Absolutes Objekt*) والمفعـــول لأجلـــه (*Adverbialer Akkusativ*) [٧] .

---

(١) ينظر : 170 : 164 .S

(٢) ينظر : 176 : 171 . S

(٣) ينظر : 170 : 169 . S

(٤) ينظر : S.171 .

(٥) ينظر: S.171,172

(٦) ينظر: S .172

(٧) ينظر : 173 . S

ثم يتناول الحال (*Zustands Akkustiv*)[١] ، والتمييز (*Spezifizierende Akkusativ*) [٢].

وفي بناء التركيب الاسمي يتناول بناء المضاف والمضاف إليه (*Genitivverbindung*) بكافة أنواعه وأشكاله المختلفة التي يأتي عليها [٣] ، ثم يتناول التوابع (*Apposition*) فيعرف النعت (*Attribut*)[٤] والعطف (*Koordination*)[٥] ، وجملة الاستئناف (*Koordinierte Sätze*) [٦] ، والجملة الحالية (*Koordinierte Zustandssätze*).

ويناقش فيشر الفعل المضارع المنصوب ، غير أنه ليس مع أدوات نصبه ، وإنما نصبه يكون من خلال عطفه على فعل مضارع مثله سابق ، وقد جاء عرض فيشر لأداتين فقط من أدوات العطف : الفاء ، أو [٧].

ويلاحظ أن الفعل المضارع الأول لم يأت مع أداة مباشرة ، وإنما جاء مع أداة كأداة العرض والطلب برفق " ألا " أو مع جملة التمني [٨] . ثم يعرض لجملة الأمر" الطلب " حينما يكون فعلها مجزوما ، نحو: ارحم ترحم [٩].

ثم يناقش الفعل المضارع المنصوب (*Substantiv*) من خلال " أن " أن ، وهو في هذه الجزئية فيما أحسب يركز الحديث عن " أنّ" ، " أن " أكثر ، بمعنى أنه يحاول أن يخرج أو يوضح الجوانب المختلفة لكل منهما وحالات مجيئهما في التركيب [١٠].

ويعالج المصادر(*Substantiviertesätze*) مع جمل الصلة (*Substantivische Relativsätze*) [١١] أو الاسم الموصول الصفة (*Attributive Relativsätze*) [١٢].

والجملة الحالية (*Pradikative Zustandsätze*) عندما تكون خبرا [١٣]. والجملة الظرفية (*Adverbialsätze*) [١٤] ، والجملة الشرطية (*Konditionalsätze*) [١٥]، ثم يتناول الجملة الشرطية مع أزمنة مختلفة [١٦] .

---

(١) ينظر : S. 173 : 175

(٢) ينظر : S. 175:176

(٣) ينظر : S . 176 : 180

(٤) ينظر : S . 182

(٥) ينظر : . S. 182 : 183

(٦) ينظر : S . 183 : 185

(٧) ينظر : S . 186 : 187

(٨) ينظر : Ebenda :S.186:187

(٩) ينظر : S . 187

(١٠) ينظر : S. 188 : 190

(١١) ينظر : S. 191 , 193

(١٢) ينظر : S. 193, 194

(١٣) ينظر : S. 195 : 197

(١٤) ينظر : S . 201 : 205

(١٥) ينظر : S. 201 : 205

(١٦) ينظر : S. 205 : 209

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ركندورف : (*Reckendorf*)

وقد وضع ركندورف كتابين أساسيين في التركيب العربي ، ويعد هذان المؤلفان من أهم المؤلفات الاستشراقية في تناول قضايا التركيب العربي ومناقشتها ، ومما يلاحظ عليهما أن الكتابين في التركيب العربي وليسا في القواعد العربية ، كما جاء عند بعض المستشرقين .

ومن ثم فإن ركندورف لا يركز على الجوانب الصوتية والصرفية كما هي الحال عند كل من سوتسين *(Socin)* وهاردر *(Harder)* وفيشر *(Fisher)* وغيرهم ممن وضعوا كتبا في قواعد العربية ، وليس في التركيب العربي ، وبالتالي فإن ركندورف يتخطى كل هذا وينطلق مباشرة في دراسة الجوانب التركيبية .

١. التركيب العربي : *Arabische Syntax*

يقسّم ركندورف كتابه (التركيب العربي) إلى قسمين أساسيين ، كل قسم منهما يندرج في إطار أقسام مختلفة ومتفرعة ، القسم الأول بعنوان: الجملة البسيطة . القسم الثاني : القانون الذي يجمع الجمل .

وأبدأ بالعملية الوصفية لما جاء مندرجا في إطار القسم الأول : الجملة البسيطة ويقسمها إلى أقسام على النحو التالي :

١. الجملة الاسمية (*Nominalsatz*) فيقدم مدخلا عاما ، ثم يعرض للتركيب الاسمي الخالص ، وفي حالة كون الخبر اسما [١] (*Prädikat des Nominalsätze*) ، ثم يعرض لمفهوم المحتوى التركيبي بين المبتدأ والخبر (*Begriffsverhältniss Zwischen Subjekt und Prädikat*) ومن خلال هذا قدّم ركندورف وصفا كاملا لكل الإمكانات المختلفة التي يقبلها شكل المبتدأ والخبر .

ويتناول تركيب الكلمات (*Wortstellung*) داخل التركيب ، فذكر مقدم (*Voranstehend*) و مؤخر(*Nach stehend*) وتقديم وتأخير (*Inversion*) وتقديم الخبرعلى المبتدأ (*Speziell*) [٢] ، ثم يعطي ركندورف أمثلة لتوضح جانبا من هذه المصطلحات التي ذكرها .

٢-الجملة الفعلية : (*Verbalsatz*)

يبدأ ركندورف بتحديد بعض المصطلحات التي تتصل اتصالا مباشرا أو غير مباشر بالجملة الفعلية نحو: الذي يقوم مقام الفاعل : نائب الفاعل (*Passivsubjekt des verbals*) فعِلَ ... إلخ [٣] ، ثم يعرض

---

(١) ينظر : S. 1: 8 .
(٢) ينظر : S. 8 .
(٣) ينظر: S. 9

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لتركيب الكلمات داخل الجملة الفعلية [١] .

وهكذا يعد هذا مدخلاً لتناول الأزمنة المختلفة فيعرض للماضي [٢] والمضارع (*Imperfekt*) ، ويقصد به هنا المضارع المرفوع (*Imperfekt Indik . stehend*) [٣] ، ومن ثم عرض له في حالة النصب (*Subjunktiv*) [٤] ولفعل الأمر المجزوم (*Apokopatus*) [٥] ، وأفعال المدح والذم (*Formeln des lobes und Tadels*) [٦] .

٣- المبتدأ : (*Subjekt*)

٤- وبعدما يعرض ركندورف للمطابقة (*Kongruenz*) بين المبتدأ والخبر [٧] ، ينتقل بعد ذلك للمطابقة في الجملة الفعلية [٨] .

٥- يتناول ركندورف جملة الاستفهام (*Fragesatz*) فيتحدث عن أدوات الاستفهام [٩] .

٦- النفي (*Verneinung*) بكل أدواته [١٠] .

٧- النعت (*Attribut*) [١١] .

٨- المفاعيل (*Akkusativ*) [١٢] والمفعول المطلق والمفعول به (*Objektsakkusativ*) والمفعول المطلق (*Absolutes objekt*) والمفعول له (*Akkusativ des Grundes*) والجملة الفعلية ذات المفعولين (*Doppelter Akkusativ*) ، والمفعول فيه (*Akkusativ der zeit*) والتمييز (*Akk. der Spezialisierung*) والحال (*Zustandsausdruck*) [١٣] والأفعال المساعدة (*Hilfsverb*) مثل كان وأخواتها [١٤] وحالة النصب في الجملة الاسمية (*Akkusativ in Nominalsatz*) [١٥] . وجملة النداء (*Ausrufs*) والتحذير [١٦] ، والمدح (*Lob*) والتعجب [١٧] .

---

(١) ينظر : S . 10

(٢) ينظر : S . 10 : 12

(٣) ينظر : S. 12 : 14

(٤) ينظر : S . 15

(٥) ينظر : S . 15 , 16

(٦) ينظر : S . 16 : 21

(٧) ينظر : S . 23

(٨) ينظر : S . 24 , 28

(٩) ينظر : S . 36 : 42

(١٠) ينظر : S . 42 : 56

(١١) ينظر : S . 27 , 72

(١٢) ينظر : S . 74, 79

(١٣) ينظر : S . 74, 100

(١٤) ينظر : S . 101 , 105

(١٥) ينظر : S . 105 : 108

(١٦) ينظر : S . 108 : 114

(١٧) ينظر : S . 114 , 118

ثم يعرض للنفي بوجه عام (*Generelle Verneinung*) كالحال مع ليس ، لا [١] ، وأدوات النصب كان وان ولكن [٢] .

٨- المضاف والمضاف إليه (*Genitiv*)عقد له قسما خاصا ناقش فيه كل قضاياه [٣] ، ثم يتناول التعريف (*Determination*) ويفرع منه اسم العلم (*Eigenname*) أي بأنها معرفة ، وفي مقابل ذلك يتناول التنكير(*Indetermination*) [٤] .

٩ - والقسم الأخر هو أسماء العدد (*Zahlwörter*) [٥] .

١٠ - الحروف (*Präpositionen*) [٦] ، ويتناول الضمائر الشخصية (*Personalpronomen*) [٧] ، وضمائر الإشارة (*Demonstrativpronomen*) [٨] والتنكير ودلالته(*Indefinitum*) [٩] ، والخبر الفعلي (*Prädikatives verbum*) [١٠] وعرض لحروف العطف (*Beiordung*) [١١] ، ويتناول إذ، إذا، إذن، في كل حروف العطف الأشكال التي يحتملها كان يعطف على المبتدأ وعلى الخبر والعطف [١٢] ، واختلاف الحذف (*Verschiedene Ellipsen*) بمعنى ذكر كل ما يتعلق به [١٣] .

وفي تطوير لمعالجة أخرى يرى ركندورف الجملة الاسمية بدون مبتدأ (***Subjektslose*** *Nominalsätze*) أي مقدر المبتدأ [١٤] والعكس أي حينما يكون المبتدأ محذوف [١٥] (***Prädikatslose*** *Sätze*) [١٦] . والأمر(*Imperativ*).

القسم الثاني: يتناول فيه القوانين التي تحكم الجمل ذات الطرفين فيعرض للجملة الاسمية في حالة الرفع والجملة الخبرية وجملة الصفة وجملة المفعول به ، والجملة الفعلية التي تحتوى على مفعولين [١٧] ، والتركيب الإضافي [١٨] والجملة الاسمية مع " ما " المصدرية وأن المصدرية [١٩] ، واستخدام

---

(١) ينظر : 122 , S. 118
(٢) ينظر : 132 , S. 122
(٣) ينظر : 167 , S. 135
(٤) ينظر : S. 177 : 202
(٥)ينظر : S. 203 : 213
(٦) ينظر : S. 214 : 269
(٧) ينظر : S. 269 : 287
(٨) ينظر : S. 287 , 288
(٩) ينظر : S. 290 : 295
(١٠) ينظر : S. 295 , 304
(١١) ينظر : S. 304 , 307
(١٢) ينظر: S. 304 , 348
(١٣) ينظر : S. 352 , 349, 353
(١٤) ينظر : S. 353 , 357
(١٥) ينظر : S. 365 , 366
(١٦) ينظر : S. 356 : 362
(١٧) ينظر : S. 386 : 389
(١٨) ينظر : S. 389 , 392
(١٩) ينظر : S. 394 , 396

التركيب الظرفي مع أنْ [١]، والجملة الفعلية مع أنْ [٢]، وكذلك مع جملة الخبر (*Prädikatssätze*) [٣] جملة الصفة (*Attributssätze*) [٤].

ثم يتناول الجمل المصدر " بأن " و" ما " المصدريتين مثل عندما تكون مع الجملة الاسمية [٥]، والجملة الفعلية [٦]، والجملة الخبرية (*Prädiktssätze*) [٧]، وجملة الصفة (*Attributssätze*) [٨] ومع الجملة الفعلية التي تحتوى على أن المصدرية نحو : علم أنه سيكون منكم مرضى (*Akkusativsätze*) [٩]، ومع جملة الإضافة (*Genitivsätze*) [١٠]، ومثل بعض الحروف التي تأتى معها أن (*Präpositionale Sätze*) [١١].

ثم تناول في جزء أخر جملة الوصل (*Relativsätze*) والضمير العائد (*Das Rückweisende Personal Pr.*) [١٢]، وهو في كل هذه المساحة المكانية يعالج جوانب مختلفة من الاسم الموصول ، بمعنى أنه يجمع كافة القضايا المتعلقة بهذا التركيب في إطار واحد.

ويعرض للحال (*Zustandssätze*) بشكل عام ، ثم يتناول الجملة الحالية حينما يكون الجملة فعلية (*Verbales Prädikat*) وجملة اسمية (*Nominales Prädikat*) [١٣] ومع أدوات الحال (*Anknüpfung Mittels*) [١٤]، وثم ينتقل لمعالجة أدوات نصب الفعل كي ، أن ، اللام ، الفاء .. الخ [١٥]. ثم يعرض للحروف أو الأدوات الزمانية (*Zeitsätze*) ، التي تأتي في: الجمل الحروف الزمانية (*Zeitpartikel*) ، نحو: إذ ، إذا ما ، إذ لما ، حيث ، ... [١٦].

والجملة الشرطية (*Bedingungssätze*) [١٧]، ثم جملة الاستثناء (*Ausnahme*) [١٨]، ثم يعود ركندورف ليتحدث عن باقي أدوات الشرط [١٩].

---

(١) ينظر : S. 397 : 400
(٢) ينظر : S. 400
(٣) ينظر : S. 402 , 403
(٤) ينظر : S. 403 , 404
(٥) ينظر : S. 397 , 400
(٦) ينظر: S . 400
(٧) ينظر : S. 402 : 403
(٨) ينظر : S. 403 : 404
(٩) ينظر : S. 404 : 408
(١٠) ينظر : S. 408 , 409
(١١) ينظر : S. 412 : 413
(١٢) ينظر : S . 415 : 417
(١٣) ينظر : S. 447 : 452
(١٤) ينظر : S. 452 , 453
(١٥) ينظر : S. 452 : 463
(١٦) ينظر : S. 463 , 481
(١٧) ينظر : S. 483 , 512
(١٨) ينظر : S. 502 , 514
(١٩) ينظر : S. 514 , 515

ثم يختم ركندورف كتابه ببعض القوانين العامة التي تجمع نظام الجمل [١].

٢- الدلالات التركيبية :

Die Syntaktishen Verhältnisse

ويعرض في البداية للجملة البسيطة(*Einfacher Satz*) ويقسمها إلى قسمين ، القسم الأول يحتوي على ركنين محددين ، كما هي الحال في الخبر (*Prädikate*) والجملة الاسمية (*Nominalsatz*) والاسم (*Nomen*) والجملة الفعلية (*Verbalsatz*) فيتناول الأشكال المختلفة للأفعال كالماضي والمضارع وحالته الإعرابية وحالته في النصب والجزم وفعل الأمر والنهي [٢] ، ثم يعرض للتطابق القائم بين المبتدأ والخبر [٣].

ثم يعرض ركندورف لقضايا الاستفهام المختلفة مناقشاً إياها في صبر وأناة [٤]. والقسم الذي يلي الاستفهام النفي (*Verneinung*) ويعرض من خلاله للجملة المنفية (*Satzverneinung*) وأدوات وحروف النفي (*Wortverneinung*) وهكذا [٥].

ب- الجمل الجانبية (*Erweitersatz*) ويعرض من خلالها للنعت (*Attribut*)[٦] ، ثم يتناول المنصوبات (*Akkusativ*) ويعرض للأنواع المختلفة التي تندرج ضمن إطاره ومن خلال عرضه نرى ركندورف يقتصر على مناقشة التراكيب الاسمية [٧]، ثم يناقش المضاف والمضاف إليه(*Genitiv*) [٨].

ثم يعرض لمناقشة اسم الفعل (*Verbalnomina*) ويناقش من خلاله قضايا اسم الفاعل (*Partizip*) والمصدر(*Infinitive*)[٩]. ويتناول قضايا التعريف(*Determination*) مناقشا قضايا التعريف المختلفة مثل التعريف بالإضافة والتعريف بالأداة ... إلخ [١٠]. وتشغل حروف الجر (*Präpositionen*) مساحة مكانية كبيرة من ركندورف معالجا قضاياها المختلفة دفعة واحدة [١١] ، وفى الجزء الثاني يناقش الأرقام

---

(١) ينظر : S . 517 : 544
(٢) ينظر : S. 37 : 68
(٣) ينظر : S. 69 : 72
(٤) ينظر : S. 73 : 77
(٥) ينظر : S. 82 : 85
(٦) ينظر : S. 88 : 90
(٧) ينظر : S. 94 : 117
(٨) ينظر : S. 121 : 149
(٩) ينظر : S. 153 : 156
(١٠) ينظر : S. 159 : 189
(١١) ينظر : S. 191 : 261

العددية (*Zahlwörter*)(١) ، ثم يخصص ركندورف جزءا خاصا بالأفعال المساعدة (*Hilfsverben*) كان وأخواتها والأدوات الفعلية ومحتواها والتطابق بينها (٢) .

ولم يعرض ركندورف من الجملة الإنشائية الطلبية إلا للأمر وصيغة النداء (٣) ، ثم يعرض لأدوات النصب في الجملة الاسمية(*Akkusative in Nonimalsatz*) (٤) ، والنداء المنصوب (*Akkusative des Ausrufs*) (٥) ، والأسماء المنصوبة أو الجملة الاسمية عقب أدوات نصب التركيب الاسمي (*Akkusative nach Partikeln*) (٦) .

ويخصص ركندورف بعد ذلك جزءا للضمير(*Pronomen*) ويبدأ بالضمير الشخصي(*Personal Pronomen*) واستخداماته ودوره في التركيب في عملية الإسناد ، وهو عمل معنوي في النحو العربي ،وهي ما يطلق عليه في الدراسات الألمانية بمصطلح (*Kopula*) (٧) ، وكذلك الحال مع ضمائر الإشارة (*Demonstrativpornonen*) (٨) . كما يعرض لقضايا التمييز(*Indefinitum*) (٩) ، ثم يختتم ركندورف هذا القسم بحروف العطف التي تدل على الترتيب (*Beiordnung*) (١٠) .

وفى القسم الثاني من الكتاب يتناول ركندورف القوانين التي تحكم الجملة (*Zusamnengesetzersatz*) ويبدأ بترتيب الجملة ويبدأ بالجملة الجانبية بدون ترتيب ويتناول من خلالها جملة المسند إليه والخبر والصفة والجملة المنصوبة وجملة المضاف إليه ، إلى آخر ذلك من هذا القبيل (١١) ، ثم يحلل جملة الصلة التي بدون ضمائر الوصل

(*Relativsätze den Relativpronomen*) (١٢) ، ويعرض للظروف بدون أدواته ويتناول جملة الحال (*Zustandssätze*) (١٣) .

ويتناول ركندورف في قسم آخر الجمل الجانبية مع حروف العطف التي تفيد ترتيبا ، ويناقش من خلاله الاسم مع الحروف التي تفيد الترتيب ويعرض من خلال ذلك مع أن ، ما ،ثم يناقش جملة أن

---

(١) ينظر : S. 265 , 284
(٢) ينظر : S. 287 , 304
(٣) ينظر : S. 327 ·
(٤) ينظر : S. 331 ·
(٥) ينظر : S. 334 : 347
(٦) ينظر : S . 454 : 367
(٧) ينظر : S. 368 : 400
(٨) ينظر : S. 401 : 420
(٩) ينظر : S. 424 : 439
(١٠) ينظر: S. 424 :503
(١١) ينظر : S. 505 : 520
(١٢) ينظر : S. 523 : 545
(١٣) ينظر : S . 549 : 563

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مع المسند إليه والخبر والصفات والمنصوبات والإضافة وهكذا [١] . ثم جملة الصلة مع ضمائر الصلة [٢] . والجملة الزمنية (*Zeitsätze*) مع إذا من إذا ما ، إذ ، ما ، لما ..عندما، لدن ، حتى ، إلا أن ..إلخ [٣] . وجملة الشرط (*Bedingungssätze*) ويقسمها ركندورف إلى جملة الشرط بدون أداة (*Bedingungssätze ohne Bedigungspartikel*) وجملة الشرط المحولة ويقصد بها التي نحو لا تقترب من الأسد يأكلك [٤] . وجملة التمييز (*Absichtssätze*) [٥] ، ثم يناقش قضايا عامة تخص الجمل الجانبية [٦] .

وهكذا نجد ركندورف في هذا الكتاب يقسمه إلى قسمين الأول وهو ما يهتم بدراسة القواعد التي تعالج بناء الجملة البسيطة ، وهو ما يخيل إليّ من وجهة نظر بلاغية ودلالتها ، والقسم الأخر يناقش هذه القضايا من ناحية البناء النحوي وقواعده وقضاياه .

وهكذا نجد تناسقا وتناسبا بين العنوان وبناء موضوعات الكتاب ، وهو بالطبع يختلف عن كتابه الأخر من حيث بناء تكوين الموضوعات التي يشتمل عليها كل منهما على الرغم من أن موضوع كل منهما يكاد يكون واحدا ، إلا أن النظرة إلى الموضوع تختلف.

وليم رايت : *W. Wright : A Grammar of the Arabic language*

- ملاحظة أولية :

يختلف كتاب وليم رايت (*W.Wright*) عن كتب المستشرقين الألمان من حيث إنهم ، إذا ما وضعوا عنوانا (القواعد العربية) ، فإن هذا من منظورهم يعني تناول القواعد النحوية كافة ، من حيث الإشارات الأولية مثل الحديث عن: الهمزة والمد والجزم ..الخ ثم تناول الأبواب الصرفية ، ثم ينتقل إلى مناقشة القضايا التركيبية ، وهذا في حالة كون عنوان الكتاب القواعد العربية ، بوجه عام . أما إذا كان العنوان : التركيب العربي (*Arabische Syntax*) ، فإن المستشرقين يعرضون عن تلك المقدمات الأبواب الصرفية ، ويدخل إلى موضوعه مباشرة .

وكنا نتوقع من " رايت " أن يحذو حذو المستشرقين الألمان في مثل هذا الصنيع . غير أنه اختار طريقا آخر، بمعنى أنه على الرغم من أن عنوان الكتاب يشير إلى تناول القواعد بشكل عام . إلا أن المعالجة تؤكد أنه لم يعالج إلا البناء التركيبي.

---

(١) ينظر : S. 564 : 592
(٢) ينظر : S. 595:638
(٣) ينظر : S. 645 : 676
(٤) ينظر : S. 680 : 729
(٥) ينظر : S. 730 : 750
(٦) ينظر : S. 751 : 808

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولا أدل على ذلك من أنه قبل أن يقسم أبواب الكتاب وضع التركيب (*Syntax*) فوق كل العناوين الأخرى ، ومن خلال هذا العنوان جاء حديثه عن بناء الجملة ، ففي تناوله للبناء الفعلي عرض للفعل الماضي (*The perfect*) وتناوله مع الأدوات التي تدخل عليه وتؤدي دلالة على الزمن مثل " قد " (١). ولو ولولا (٢). ولو مع حروف أخرى نحو: لو لم ، لو قد (٣). والماضي مع " إذا " ومع إن (٤). وهكذا .

ويعرض "رايت" للمضارع ، ويبدأ بالمضارع المرفوع (*The Imperficative*) ودلالته على الحال والاستقبال من خلال الأدوات التي تدخل عليه مثل: السين وسوف ، وحينما تأتي جملة المضارع حالا نحو : رأيت محمدا يشرب ، ويطلق عليها " رايت " الحال المقارن (٥).

ومن ثم يخلص "رايت" إلى أن هذه الأدوات التي تدخل على المضارع إما أن تخلصه إلى الاستقبال أو الحال (٦).

والفعل المضارع المنصوب (*The subjunctive of the imperfect*) مع أدوات النصب ، والفعل المضارع المجزوم (*The jussive of the imperfect*) مع أدوات جزمه (٧) ، ثم يعود "رايت" مرة أخرى لتناول المضارع المنصوب وكذلك المجزوم (٨).

ثم يناقش المنصوبات (*The Accusative*) فيعرض للمصدر والمفعول المطلق والتحذير والإغراء والاختصاص ، كما يضيف الأدوات التي يأتي معها النصب كما هي الحال مع واو المعية . لعل . كأن . أن ، إن ، لأن (٩).

كما أن جملة النداء وكان وأخواتها وأفعال المقاربة ، والأدوات التي تدل على الزمن نالت منه عناية ليست قليلة (١٠).

وخصص "رايت" قسما كبيرا لدراسة الحروف بأنواعها المختلفة ، سواء أكانت بسيطة أو مركبة جارة أو ظرفية (١١).

---

(١) ينظر : P. 3 , 4

(٢) ينظر : P. 6 , 7

(٣) ينظر : P. 7 : 9

(٤) ينظر : P. 10 : 14

(٥) ينظر : P. 19 , 20

(٦) ينظر : P. 21

(٧) ينظر : P. 22 , 23

(٨) ينظر : P. 25 : 43

(٩) ينظر : P. 45 : 83

(١٠) ينظر : P. 85 : 128

(١١) ينظر : P. 129 : 193

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا عن القسم (أ) من المجموعة الأولى ، أما القسم (ب) (*The Noun*) فلم يعرض فيه لتناول حروف الإضافة : كغير وسوى وجميع وكل ...ثم يناقش الأعداد ووجودها في التركيب [١].

وفي القسم الثاني يعرض 'رايت ' لبعض المصطلحات مثل الجملة ، الجمل ، المسند ، الإسناد ، كما يوضح الفارق بين العمدة والفضلة ، وإلى أي فئة ينتمي المسند والمسند إليه في التركيب العربي .

ويوضح 'رايت ' هذه المفاهيم ببعض الأمثلة ، وأن الخبر في الجملة الاسمية (*A Nominal Sentence*) قد يكون مجرورا (*Attracting and Attracted*) نحو : زيد في المسجد ، والأدوات التي يؤدى معها المبتدأ كأن يكون مع أن المصدرية ، وأن المبتدأ قد يكون نكرة حينما تكون الجملة ظرفية (*A Local Sentence*) ويستمر 'رايت' في مناقشة جوانب مختلفة ومتنوعة تعني المسند والمسند إليه [٢].

ثم يناقش ضمير الفصل (*Pronoun of Separation*) ويطلق عليه ضمير التوكيد، ثم يخلص إلى معالجة التوابع (*Appositives*) كالنعت ، والتوكيد ، والبدل ، وعطف البيان [٣].

ويتناول 'رايت' الأدوات التي تنفي الجمل ، سواء كانت اسمية أو فعلية، ويعرض للأدوات التي تأتي مع حروف الجر مثل : الهمزة ، أو، أم ، هل ، لولا ، لوما ... [٤].

ثم يعرض لكل من الاسم الموصول(*Relative Sentences*) وحروف العطف (*Copulative Sentences*) ، وحروف العطف مع أدوات النفي وحرف أو أداة لحصر إنما ، وجملة الاستثناء والشرط والجملة الرئيسية [٥].

كارل بروكلمان :

Carl Brockelmann

Grundriss der Vergleichenden Grammtik der Semitischen Sprachen .

يتكون هذا الكتاب في الأساس من مجلدين ، أفرد المجلد الثاني للتركيب ، كان بروكلمان واضحا منذ البداية في تحديده، إذ يضع المجلد الثاني تحت (*Syntax*) ، وهذا له مغزاه ودلالته ، من حيث اشتمال بنية الكتاب وموضوعاته .

ومن ثم نرى أن ما يهم دائرة هذا البحث هو الجزء (الثاني) من حيث اشتماله على دراسة التراكيب في اللغات السامية ، التي تعد العربية واحدة منها، إن لم تكن أبرزها .

---

(١) ينظر : P . 198 : 248
(٢) ينظر : P . 250 : 264
(٣) ينظر : P . 265 : 287
(٤) ينظر : P . 299 :315
(٥) ينظر : P . 317 : 349

ويقسم بروكلمان القسم الثاني إلى مجموعة كتب ، حسب تعبيره ، فجاء الكتاب الأول من الجزء الثاني مشتملا على الجملة البسيطة .

وفي هذا الكتاب -الجملة البسيطة- يضع بروكلمان إطارا نظريا حول إطار الجملة ، ليس في العربية فحسب ، وإنما في كل اللغات السامية التي يتناولها الكتاب ، حسب الخطة التي وضعها لدراسة اللغات السامية .

فإذا كان بروكلمان قد وضع في الكتاب الأول تقسيما نظريا ، فنجده يقسم الجملة البسيطة - حسب تقديره - إلى (أ) جمل النداء ، ثم يقسم جملة النداء إلى :

أ- الجمل الانفعالية .

١- النداء بحروف النداء .

٢- النداء بدون حروف النداء .

٣- النداء بحروف النداء وبدونها .

٤- نداء التعجب ...الخ

ب- جمل التمني :

٥- أنواع جمل التمني .

٦- اسمية جمل الأمر .

٧- الأمر

٨- النهي .

٩- الترتيب .

١٠- الترتيب ذاته .

١١- اسمية جمل التمني .

١٢- فعلية جمل التمني .

١٣- أدوات جملة التمني .

١٤- جملة التمني في الاستفهام .

١٥- الملحق: النداء .

ج- التركيب الخبري .

١- الجمل الاسمية :

١٦- كيان التركيب الخبري .

١٧- وصف الجمل - التركيب - .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٨- العضو الثاني: في الجملة الاسمية :

أ- المعرفة واستخدام الجملة الاسمية .

١٩ــ المعرفة .

٢٠- الاستخدام .

٢١- زمن التركيب (العبارة) الاسمية .

٢٢- المبتدأ الاسمي .

٢٣- العضو الاسمي للجملة :

- النشأة .

- الضمير – أداة ربط المبتدأ والخبر .

- أداة الربط الفعلي .

٢٣- التأكيد والنفي في الجملة الاسمية .

- التأكيد بالحروف (الحرف) .

- النفي في العربية .

- النفي في الحبشية .

- النفي في العبرية ، الآرامية، الآشورية .

د ــ التركيب الفعلي :

٢٤- المعرفة واستخدام التركيب الفعلي .

٢٥- التفريق بين الاسم والفعل .

٢٦- الزمن وحالة الفعل .

٢٧- المبتدأ (التركيب الفعلي) .

٢٩ ــ المبتدأ (الضمير) .

٣٠- المبتدأ العام .

٣١- المبتدأ النكرة .

٣٢- .... بين المبتدأ والخبر .

٣٣- الخبر الفعلي :

- الأصل .

- المكثف .

- السوابق .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- النفي ٠

- الزمن ٠

- الإعراب ٠

٣٤- توضيحات في الجملة الفعلية .

٣٥- التطابق في الجملة الفعلية .

٣٦- الإيجاب والنفي في الجملة الفعلية .

ثم يعرض في القسم الأخير لمناقشة قضايا الاستفهام المختلفة والمتنوعة .

وخلاصة القول في هذا كله ما جاء في السفر الأول ما يختص بمعالجة قضايا الجملة البسيطة وقد قسمها إلى أقسام .

وخلاصة القول فيما جاء عند بروكلمان في السفر الأول فيما يختص بمعالجة قضايا الجملة البسيطة ، وهي تنقسم بدورها إلى ١- **جمل النداء وتشتمل على :**

- الجمل الانفعالية وتشتمل على حروف النداء بكل أنواعه وأشكاله ،وجملة التمني .

٢- الجملة الاسمية .

برجشتراسر : (ت١٩٣٣م) : التطور النحوي للغة العربية

عرض برجشتراسر أثناء تناوله لشبه الجملة لنحديث عن الكلام ، وذهب إلى أن أكثر الكلام جمل ، وهناك كلام ليس بجملة ، كما هي الحال في جملة النداء ، إذ هي كلمات مفردة ، أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطفية غير إسنادية مثال ذلك : النداء : فإن (يا حسن) ليس بجملة ولا قسم من جملة ، وهو مع ذلك كلام ، ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه لا يحتاج إلى غيره مظهرا كان أو مقدرا . بخلاف مثل قولي (أمس) جوابا عن السؤال : متى جئت ؟ ، فإن تقديره : جئت أمس ، فأمس وأمثالها جمل ناقصة ، والنداء وأمثاله نسميها أشباه الجملة (١).

ونخلص من نص برجشتراسر هذا من أن الجملة عنده تنقسم إلى أقسام ثلاثة : الجملة الكاملة ، وشبه الجملة، والجملة الناقصة، وبالتالي فإن الجمل عنده ثلاثة أنواع .

والجملة الفعلية هي الجملة الكاملة أو تساوي الجملة الكاملة بتعبير برجشتراسر وشبه الجملة اسم في أكثر الحالات (٢) . أما النوع الثالث : أشباه الجملة ، وهو كلام وليس بجملة ، ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه لا يحتاج إلى غيره مظهرا كان أو مقدرا (٣) .

---

(١) برجشتراسر: التطور النحوي ص ١٢٥ .

(٢) السابق ص ١٢٦ .

(٣) السابق ص ١٨١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويشترط برجشتراسر في الجملة أن تكون مشتملة على عناصر أساسية ، إذا تحققت تحقق ووصفت بأنها جملة ، فمثلا التركيب الأساسي يحوي ركنين : (١) المسند إليه .

(٢) المسند .

غير أنه يضيف عنصرا ثالثا وفعالا ، الإسناد ، وبالتالي فإن العناصر ثلاثة وليست اثنتين :

(١) المسند إليه .

(٢) المسند .

(٣) الإسناد .

وبدون العنصر الثالث لا تسمى العبارة جملة ، يقول برجشتراسر: والجملة مركبة من مسند ومسند إليه ، فإن كان كلاهما اسما أو بمنزلة الاسم فالجملة اسمية ، وإن كان المسند فعلا أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية [١] .

ويلاحظ أن تعريف برجشتراسر يتفق وتعريف النحاة العرب ويختلف عن النظرية الغربية في مناقشة قضايا التركيب ، ومن ثم يسوغ لنا القول هنا إن برجشتراسر كان ينطلق في معالجته لقضايا التركيب العربي من منظور غربي بحت .

ثم يواصل برجشتراسر توضيحه لمفهوم الجملة فيقول : ومن الكلام ما ليس بجملة ، بل هو كلمات مفردة أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطفية غير إسنادية ، مثال ذلك النداء ، فإن (يا حسن) ليس بجملة ، ولا قسم من جملة ، وهو مع ذلك كلام ، ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه لا يحتاج إلى غيره مظهرا كان أو مقدرا [٢] .

ويعد نص برجشتراسر هذا ذات أهمية بالغة في التفريق بين الكلام ، والجملة فيشير النص إلى أن الكلام أعم من الجملة ، إذ يمكن إطلاقه على التراكيب التي تشتمل على الإسناد أو التي بدونه ، ومن هنا يكتسب الكلام صفة العمومية ، أما الجملة فإنها تتحقق في ظل شروط معينة ، وقد أسلفت الحديث عنها سابقا .

وخلاصة الرأي فيما جاء عند برجشتراسر أن الجملة هي التي تتكون من العناصر الثلاثة الأساسية التي أشرت إليها منذ قليل ، أي تكون جملة أساسية ، إما اسمية وإما فعلية ، أو ما يندرج في إطارهما ، أما الجمل الأخرى فلا تسمى كلاما عنده نتيجة إما لعدم اندراجها في إطار الجملة الاسمية أو الفعلية ، وإما لعدم اشتمالها على العنصر الإسنادي ، وهو عنصر رابط معنوي ، يقدم دورا فعالا في الربط

---

(١) السابق ص١٢٥ .

(٢) السابق ذاته ص٨١ .

بين العناصر (١) ، (٢) ، وهكذا نرى برجشتراسر في هذه الجزئية يتفق وما ذهب إليه تنيير في اعتبار أن العناصر ثلاثة وليست اثنتين [١] .

وهكذا نرى برجشتراسر يقسم الجملة إلى ما يلي :

١- جملة اسمية ، إذا كان كل من المسند إليه والمسند اسما أو بمنزلة الاسم ، وهي عنده إما بسيطة أو مركبة والبسيطة التي يكون فيها المبتدأ أو الخبر مفردا ، أو مركبة وهي التي يكون خبرها جملة . ويشير إلى أن هذا النوع الأخير من الجملة الاسمية ذات أهمية كبيرة إذ : يُمكن الناطق من أن يقدم الكلمة التي يريد أن ينبه السابقين بغير تغيير لتركيب الكلمات [٢] . وهو ما يفيد العربية خفة واستعدادا لتأدية المعاني المتنوعة أكثر مما نجد في سائر اللغات السامية [٣] .

٢- جملة فعلية إذا كان المسند فيها فعلا أو بمنزلة الفعل ، ويذهب إلى أن الجملة الفعلية أبسط تركيبا من الجملة الاسمية [٤] .

٣- شبه الجملة ، وهو نوع من الكلام ليس بجملة ، بل هي كلمات مفردة ، أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطفية غير إسنادية وأسلوب النداء .

ورفض برجشتراسر التقدير في مثل هذا النوع ، ويرى أنه لا يكون إلا اسما في أكثر الحالات : ولا يمكن أن يكون فعلا ؛ لأن الفعل يساوي الجملة الكاملة ، فأكثر أشكاله مركبة من ضمير هو المسند إليه ومن مادة الفعل وهو المسند [٥] .

٤- الجمل الناقصة ، وهي التراكيب التي تفيد معنى كاملا ، وتكون مكونة من كلمة واحدة أحيانا . ولكنها- في رأيه- في حاجة إلى تقدير ، وقد مثّل لها قائلا: مثل قولي " أمس" جوابا عن السؤال "متى جئت ؟ " فإن تقديره : " جئت أمس " فأمس وأمثالها جمل ناقصة [٦] .

ويعلق أحد الباحثين على رأي برجشتراسر هذا بأن النقص كامن في أن جملة " أمس" جملة لا تحتوي على عناصر الإسناد في النطق [٧] .

غير أن رأيه يحتاج إلى إعادة نظر خاصة وأن برجشتراسر لم يحدد أن يكون الإسناد في النطق ، وإنما حدد إسنادا عاما ، وكيف لا يكون ثمة إسناد قائم في جملة: جئت أمس ، وهي تحتوي على مسند "جئت " ومسند إليه "التاء" في جئت = الفاعل في الجملة الفعلية وعنصر الإسناد الذي يربط بينهما .

---

(١) ينظر عرض تنيير لهذه القضية في موضعها من هذا الفصل .
(٢) برجشترا سر: التطور النحوي ص٩٠ .
(٣) السابق ص٩١ .
(٤) السابق ص٩١
(٥) السابق ص٨١ .
(٦) السابق ص٨٠ .
(٧) د. حماسة : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، ص٥١ .

وبالتالي فإن نقصان جملة : جئت أمس ، ليس لأنها لا تحتوي على عنصر الإسناد في النطق كما ذهب د. حماسة ، لأنه كامن في" الربط " وهي بين الفعل والفاعل .

ويمكن أن يكون النقصان كامن في وجود كلمة "أمس" التي يمكن أن تؤدي إجابة عن سؤال:متى جئت ؟ فيقال : أمس ، متى جئت أمس ، كما مثل لها بيرجشتراسر وهكذا نرى أن الاختلاف في الفهم يـؤدي إلى الاختلاف في النتائج .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الثاني

المركبات الأساسية (الجملة البسيطة)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

توطئة :

لقد اصطلح علماء المعاني على تقسيم الكلام إلى قسمين اثنين ، أحداهما خبري ، والأخر إنشائي ، وقد ذكروا تحديدات وتقسيمات داخلية يحتوي عليها كلاهما ، ومعنى كليهما في الواقع مأخوذ من المادة المعجمية والاصطلاحية ، فالتركيب الخبري مأخوذ من المادة : (خ . ب . ر) وكذلك الإنشائي من (أ. ن . ش .أ) .

ولعل هذه الرؤية لمعنى المصطلحين تفسر رؤية البلاغيين العرب ؛ لأن الخبر عندهم هو ما يمكن أن يحكم عليه بالصدق أو الكذب ؛ أي أن له واقعا خارجيا يمكن الاحتكام إليه ، وذلك بخلاف الإنشاء ؛ أي الذي ليس له واقعا خارجيا ، أي ينشأه المتكلم من ذاته ، وبالتالي لا يمكن الحكم عليه بالصدق أو الكذب .

ومن ثم يمكن القول بداية بأن تقسيمهم للكلام جاء ذا صبغة دلالية منطقية ، مع الأخذ في الاعتبار مراعاة الظروف والملابسات المصاحبة للسياق .

ويذهب أحد الباحثين إلى أن التسمية التي ذهب إليها البلاغيون ليست مأخوذة من المادة المعجمية لكليهما ، ويرى أنهم لو اشتقوا الدلالة (دلالة مصطلحي: الخبر،الإنشاء) من المادة المعجمية لكان أفضل ، ويرى أن النحاة ابتعدوا عن هذه التسمية ، وبذلك دخلوا في المجالات المنطقية التي لا تقدم جديدا (١).

والحقيقة أن البلاغيين والنحاة اعتمدوا في تحديد دلالة المصطلحين على المادة المعجمية ، وذلك بخلاف ما ذهب إليه هذا الباحث ، ونظرة متعمقة في العلاقة القائمة بين معنى المصطلحين من الناحية المعجمية والاصطلاحية لكل منهما تدل دلالة واضحة على ما أذهب إليه .

فالتركيب الخبري حسب وصف علماء المعاني ما يحتمل الصدق أو الكذب ، بمعنى أن الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو عليه أو به ، أما الكذب فهو لا يطابق الواقع الخارجي(٢) ، وذلك بخلاف التركيب الإنشائي المقابل ، أي أنه لا يمكن الحكم عليه ، ويتفق هذا ورأي المعتزلة بأن : الخبر هو الكلام الذي يدخله الصدق والكذب (٣).

وتقودنا ملاحظة السيوطي هذه إلى أن هذا الأمر قد لقي عناية كبيرة من قبل أصوليّ المعتزلة ، يقول أبو الحسين البصري : إن أهل اللغة حدوه بأنه كلام يدخله الصدق والكذب ، فإن قيل : أليس قول القائل : محمد ومسيلمة صادقان خبر ؟ ليس بصدق ولا كذب ! قيل ٠٠٠٠ كأن هذا الخطاب يعيد صدق أحدهما في حالة صدق الأخر ، وكأنه قال : أحدهما صادق في حالة صدق الأخر ، ولو قال

---

(١) د. أحمد عبد الستار الجواري : نحو المعاني ص ٨٧ .
(٢) ينظر التفتازاني : شروح التلخيص ١/١٧٥ وما بعدها ، وقد أفاض التفتازاني في تحليل قضية الصدق والكذب المتعلقة بالتركيب الخبري في مقابل التركيب الإنشائي .
(٣) ينظر السيوطي : الإتقان في علوم القرآن ٢ / ٧٦ .

ذلك ، كان قولة كذبا كذلك ، لذا قال : هما صادقان ، ولقائل أن يقول : إنه ليس ينبئ هذا الكلام عن صدق أحدهما في حالة صدق الآخر ، ولا أنه قبله ولا بعده ، ولا يكون ذلك معنى الكلام [١] ، وقيل صدق الخبر مطابقته باعتقاد المخبر ، ولو كان ذلك الاعتقاد غير مطابق للواقع ، وكذب الخبر عدمها ، أي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ، ولو كان خطأ ، فيقول القائل : السماء تحتنا ، معتقدا بذلك صدق ، وقوله : السماء فوقنا ، غير معتقد ذلك كذب ، والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح فيعم العلم الظن ، وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الواسطة ولا يتحقق الانحصار ، اللهم إلا أن يقال : إنه كاذب ، فإنه إذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقته الاعتقاد والكلام [٢]. ويطلق الفلاسفة على التركيب الخبري القول الجازم[٣] .

ويقسم الفلاسفة الكلام قسمين كذلك ، يقول الفارابي في هذا الشان : وكل مخاطبة وكل قول يخاطب به الإنسان غيره ، فهو إما يقتضي به شيئا ما ، وإما يعطيه به شيئا ما ، والذي يعطي به الإنسان غيره شيئا ، فهو قول جازم ، إما إيجاب وإما سلب ، حملي أو شرطي ، ومنه التعجب ، ومنه التمني ، ومنه سائر الأقاويل التي تأليفها أو شكلها يدل على انفعال آخر مقرون به ، إن كان في لسان سائر الألسنة تأليف أو بنية بقول يدل به على انفعال به ، وقوم من الناس يمارون في التعجب والتمني ، فبعضهم يجعلهما نوعا آخر من الأقاويل سوى الجازم ، وبعضهم يجعلهما من الجازم ، ويجعل ما قرن به وما يخبر به في تأليفه أو شكله جهة من الجهات [٤].

ويلاحظ على نص الفارابي عدة ملاحظات منها ، أنه قسم الكلام إلى قسمين : إما يقتضي به شيئا ما ، وإما يعطى به شيئا ما ، أو حسب تعبير البلاغيين العرب : إنشائي ، خبري ، ومن ثم نرى المفارقة في استخدام المصطلحات ؛ نظرا لاختلاف البيئة العلمية ، وكذلك ثمة ملاحظة أخرى ، أن الفارابي أدرج : التعجب والتمني ضمن القسم الخبري ، بل كل قول يدل على انفعال داخل في إطار هذه التراكيب .

وتختلف هذه النظرة بالطبع عن نظرة البلاغيين العرب ، إذ يدرجون التمني ضمن إطار التراكيب الإنشائية الطلبية والتعجب ضمن التراكيب الإنشائية غير الطلبية .

وقسّم باحث حديث القسم الإنشائي إلى أقسام ثلاثة : طلب ، شرط ، إفصاح ، وأدرج التعجب ضمن إطار التراكيب الإفصاحية ، بينما وضع التمني داخل التراكيب الطلبية [٥] .

---

(١) أبو الحسين البصري : المعتمد في أصول الفقه ٧٤/٢ .

(٢) الصبان : حاشية الصبان ١٧٧/١ ، وينظرالبصري : المعتمد في أصول الفقه ٢٧٦/٢ ، أبو منصور عبد القاهر : أصول الدين ص٢١٧.

(٣) ينظر تفصيل ذلك عند ابن سينا في : العبارة ص٣٢ وما بعدها .

(٤) الفارابي : الحروف ، ص١٦٢.

(٥) ينظر د. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص١٩٠.

ومن هنا فإن ثمة اختلافا بين رؤية التقسيم عند الرؤى الثلاث ، إذ لكل منهم نظـــرة تختلــف عــن الأخرى ، فإذا كان للبلاغيين العرب رؤيتهم الخاصة حول هذا التركيب أو ذاك ، فإن الفلاسفة بـــالطبع لهم نظرة تختلف اختلافا عن رؤية البلاغيين ، على أكثر من مستوى ، كما أن الرؤية الحديثة تحـــاول أن تمثل رؤية مستقلة متحررة من أسر الرؤية البلاغية القديمة ، وبعيدة عن رؤية الفلاسفة .

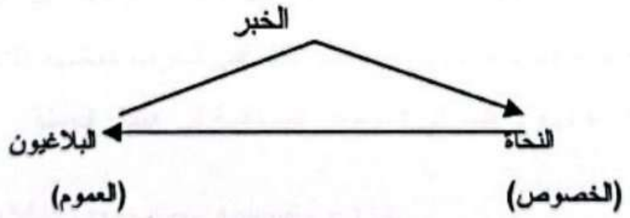
إلا أن أوجه التشابه قائمة بين رؤية البلاغيين من جهة والرؤية الحديثة من جهة أخرى مـــن ناحيـــة استخدام المصطلحات القديمة كـــ : التعجب ، المدح ، الذم ، العرض ، التحضيض .... وتمثل هذه الجزئية نقطة التقاء بين الرؤيتين ، ويختلفان من ناحية تقسيم التركيب الإنشائي .

وإذا كان التركيب الخبري في بيئة البلاغيين يعني أحد قسمي الكلام ، فإنه في بيئة النحاة يعني الجزء المتمم للتركيب الاسمي ، ويقودنا اختلاف دلالة المصطلح في كلتا البيئتين إلى مناقشة ربما تكـــون ذات إفادة في هذا الموضوع .

فإذا كان البلاغيون قد استخدموا المصطلح بمعناه العام ، أي وسعوا في معنى الخبر ، فإن الغرض من التركيب الخبري : عنصر الإفادة ، فإنه جاء من مادة (خ ، ب ، ر) التي تعني الإفادة ، ومن ثم وسعوا من دائرة المصطلح الذي يشمل كافة تراكيب هذا القسم .

وتقودنا هذه الملاحظة عن وظيفة الإفادة بالنسبة للتركيب الخبري إلى أنه المقصود مـــن الـــتركيب ؛ لأن الغرض منه الافادة ، والإفادة هذه لا تكون في شيئ معروف ، وإنما في شيئ مبهم ، ومن هنا فإن المبتدأ لابد أن يكون معرفة ، إذ يخبر من خلاله عن الخبر ، أي أن الخبر هو المقصود ، و به تكتمـــل الفائدة ؛ لأنه نكرة في حكم المستمع أو المتلقي ، وبالتالي يحتاج إلى إيضاح ، ومن ثم يمكن القول بأنـــه : العنصر الذي عليه يكون محور الكلام وارتكازه .

ومن هنا فإن المصطلح – خبر – في بيئة النحاة يعد أضيق من حيث دلالته على الخبر الذي هو قسيم المبتدأ ، أي أنه جاء ليمثل المعنى الضيق ، وبالتالي أحسب أن المصطلح استخدم في بيئة النحـــاة أولا ، ثم جاء البلاغيون ووسعوا معناه ، وبدلا من أن يدل على القسم الأخر المتمم للجملة الاسمية يدل علـــى التركيب كله ، ومن ثم فإن العلاقة قائمة بينهما بما يفيد العموم والخصوص ، وكذلـــك قائمـــة بعلاقـــة المرادفة والمداخلة .



فإذا كانت كلتا البيئتين قد استخدمت المصطلح ، فإن كل بيئة قد صبغته بصبغتها ، وعلى الرغم من الاختلاف في فهم واستخدام المصطلح في كلتا البيئتين ، إلا أنه يمكن القول إن عنصر الإفادة ، هو العنصر الرابط الذي يجمع بينهما .

ومن جهة أخرى فإن التركيب الخبري حسب علم التواصل ، يعني فعل كل متحدث ، إذ يكشف من خلال حديثه عن خبر لم يكن لدى المتلقي ، ومن هنا فإن الفعل أو الحدث له مكونات أو شروط لكي يتم به :

أولا : لابد أن يكون مكونا من جملة من القواعد أو ما يطلق عليه : علم النحو ، هذه القواعد هي التي تربط بين هذه الألفاظ وتؤلف بينها .

ثانيا : لابد أن تكون ثمة قناة اتصال بين المتحدث والمستمع ، وهذه القناة هي كل ما يحمل الرسالة الهوائية التي تحمل الكلام المنطوق أو أي وسيلة أخرى ، كالكتابة على الورق مثلا .

ثالثا : الذي يركب الرسالة قبل إرسالها ، هوالذي يملك ذلك النظام النحوي الذي يركب الرسالة وفقه ، وهو ينتقي ما يحتاجه ويركب منه رسالته وفق مقاصده ، وهو المتكلم وفق التواصل اللغوي .

رابعا : كذلك وجود المستقبل ، وهو الذي يفكك الرسالة وقد بلغته مركبة وفق ما تقتضيه قواعد اللغة والنحو .

فإذا ما توفرت هذه الشروط الأربعة ، حدث ما يمكن أن يطلق عليه التركيب الخبري أو الكلام على وجه العموم . ولعل هذه الرؤية حول التعريف الخبري حسب علوم التواصل تتفق وما ذهب إليه من : **براون** :(*G. Brown*) من أن الخبر ينقسم إلى قسمين :

أولا : الخبر الجديد : هو الذي يعتقده المتكلم أنه غير موجود لدى المخاطب .

ثانيا : الخبر القديم : هو الذي يعتقده المتكلم أنه معروف للمخاطب ؛ بمعنى أنه قد يكون موجودا فيزيائيا في السياق ، أو إنه قد ذكر من قبل في الخطاب [١].

ولقد لقي التركيب الخبري عناية منذ وقت مبكر في الدراسات الأوروبية ، حيث استهل علماء مدرسة **براغ** : (*Brag*) بدراسة التركيب الخبري في الموضوعات قبل الحرب العالمية الثانية ، فقد درسوا ما سموه بنظرية الكون بلغة القوى وتفاعلها في العناصر المساهمة في هيكل الجملة .

---

(١) G.Brown , George Yule : Discourse Analysis, p.154.

وقد أخذت هذه النظريات التي طورها علماء براغ بعين الاهتمام من قبل العلماء الغربيين متمثلين في (هاليداي) في مقال طبع له عام ١٩٦٧م ولقد طور (هاليداي) أراء مدرسة براغ التي تتفق مباشرة باهتمامه في بناء الموضوعات ، خاصة إن أفكار مدرسة براغ في الخبر كانت منطلقا له .

لقد واصل (هاليداي) إتباع أفكار مدرسة براغ في مساندة أن واحدا من وظائف الابتكار في اللغة الإنجليزية ، هو تفصيل الأخبار التي يتعامل المتكلم بها كأخبار جديدة وأخبار معطاة ، لقد اعتنى (هاليداي) بتخصيص تنظيم الخبر في اللغة الإنجليزية المنطوقة ، وأوجد علاقة لضبط هذا التنظيم إلى إدراك أو فهم الأصوات خاصة في التنظيم .

وفي الفترة الأخيرة زاد النقاش مع كثير من العلماء حول النقاش المتعلق بالخبر المعطى أو الخبر الجديد إلى نطاق التركيب الدلالي التي قامت بتحقيق هذه الأقسام في الخبر .

لقد أنتجت هذه النظرة توترا في معنى المصطلحات بسبب بسطهم القول خاصة في الخبر المعطى (المقدم) ، وهو أوسع بكثير – الآن – مما كان عليه عند هاليداي وما أراده أن تكون عليه ، هذا الخبر المعطى ليس له علاقة بالتنظيم الذي اعتنى هاليداي بشرحه [1].

ولعله يمكن أن يلاحظ من خلال تطور دراسة التركيب الخبري في الدراسات الأوروبية أنه بدأ تدريجيا ، إذ في البداية لم يكن ثمة ارتباط بين التركيب والدلالة ، أو بتعبير أخر بين النحو والدلالة ، وإنما جاءت دراسة التركيب منفردة ، ثم تطورت على يد (هاليداي) وعلى أيدي ممن جاءوا بعده ، ومن ثم نرى التشابه قائما بينهما وبين ما جاء عند (تشومسكي) ، حيث لم يعالج القضايا الدلالية في كتابه الأول : *Syntactic Structures* ،عام ١٩٥٧م ، وإنما عدله في كتابه (*Aspects of the Theory of syntax*) ، وربط فيه من خلال تحليلاته بين النحو والدلالة ، وهكذا تتضح أوجه التشبه من خلال مقارنته وموازنته ، ومن ثم نرى أحد الباحثين يحدد العلاقة القائمة بين التركيب والوظيفة في عدة نقاط :

١- استبطان الهدف النظري من الشكل الخارجي ، أو الصورة الخارجية العميقة لشكل الكلام .

٢- هو الذي يؤسس أنواعا بسهولة ، ماذا يخدم هذا الاسم ؟ وأي قيمة يؤديها عند إقامة البناء والوظيفة في إعطاء التركيب نطاقا معينا .

٣-هذا الدور للكلام يعمل بطريقة آلية عندما يكون هناك تفكير في التعبير ، نحن نسميها الوظيفة .

٤- أن الوظيفة تتحرك في ذلك لتقف على اختلاف العلاقات ، مع ربط البناء بالوظيفة عند استخدام الكلام .

---

(١) Ibid, P . 123, 124 .

٥- أن علاقة التركيب أو بناء الجملة ، يمكن أن تتحرك فقط ، مثل تقديم عنصر من عناصر بناء الجملة (التركيب) ، وهذا يؤثر على وظيفة الجملة .

٦- يمكن القول إن علاقة التركيب أكثر ما تكون في اختلاف أو اختلافات الوظيفة عند استخدام الكلام .

٧- تعطي الوظيفة كل المضامين (المغزى) التي يبنى عليها التضافر والتعاون لتقسيم الوظيفة (١).

وإذا كان التركيب الخبري هو كل ما يحتمل الصدق أو الكذب ، فمن الواضح إنه يعطي مساحة مكانية أكبر من تلك التي يضمها التركيب الإنشائي ، حيث يشمل أنماطا ، هي أقل في الواقع مما يناظرها في التركيب الخبري، ومن ثم تتدرج من وجهة نظري باقي التراكيب اللغوية تحت باب التركيب الخبري بطبيعة الحال ، وهذا يعطي مساحة شمولية وعمومية للتركيب الخبري .

وبالارتكاز على هذه المقدمات يمكننا القول بشمولية وعمومية التركيب الخبري ، وهذا يمنحه أهمية أساسية في بناء الجملة ، ومن ثم تعطيه هذه الخاصية أهمية أساسية في بناء اللغة بوجه عام ، وقد أكد التفتازاني هذه الرؤية بأنه : قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه ... ... (٢).

على أننا نجد كثيرا ما عبر عنه الخبر بتعبير أشمل وأعم ، يتناسب مع العمومية التي يتميز بها التركيب الخبري ، ويحلل ابن يعيش كلام الزمخشري بقوله:وإنما عبر بالإسناد ولم يعبر بالخبر ؛ لأن الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام فكل خبر مسند وليس كل مسند خبر ، وإنما كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى ، ألا ترى أن معنى قولنا : قم أطلب قيامك ، وكذا النهي والاستفهام فاعرفه (٣).

ويكشف نص ابن يعيش عن العلاقة الكامنة بين الخبر والإنشاء ، أو بتعبير آخر يلقي بظلاله حول قضية العلاقة بين المسند والمسند إليه ، أوعلاقة العموم والخصوص في المحتوى الدلالي لكليهما ، فالإسناد يفيد محتواه العموم ، وهو يضم قضايا الخبر والإنشاء على السواء .

إن استخدام ابن يعيش مصطلح – الإسناد – بدلا من الخبر ، يؤكد نتيجة سابقة مفادها العمومية والشمولية للتركيب الخبري بالمقارنة بالتركيب الإنشائي .

إلا أن ما يمكن أن يؤخذ على نص ابن يعيش السابق ــ من جهتي ــ أنه أفرط في تعريف التركيب الخبري ، وإن كان من الناحية الشكلية ، بحيث جعله يشمل الخبر والإنشاء على السواء ، وهو ليس بدعا فقد تنبه علماء العربية ، ومنهم الزمخشري ، حتى إنهم لاحظوا أن ما يقع في جواب الأفعال

---

(1) Lucien Tesnière : Grundzüge der Strukralen Syntax, S . 48,49.
(٢) التفتازاني : شروح التلخيص ١٩٢/١ .
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل (أ) ٢٠/١.

المضارعة التي تستحق الجزم يحكم بجزمها حين يؤتى بالخبر ويراد به معنى الإنشاء على ما سيأتي - إن شاء الله - في باب الإنشاء .

دلالة التركيب الخبري :

يرى **الزمخشري** أن التركيب الخبري يؤدي عدة وظائف من خلال وجوده في التركيب ، ، هذه الوظائف ليست سواء من حيث عدد الأنماط ، ومن ثم من حيث الأهمية .

والوظائف الدلالية التي يقوم بها التركيب الخبري في التركيب هي كالتالي حسب معالجة الزمخشري : الدلالة على الثبوت والاستمرار والدوام ، التوبيخ ، الإنكار ، تأكيد النفي ، التهديد والوعيد ، التقرير . وبالتالي فإنه يؤدي وظائف ست حسب ما جاء في معالجة الزمخشري ، وأضع هذه الدلالات في الشكل التالي لإيضاحها بصورة أفضل : -

م	الدلالات	عدد التردد	النسب	المصادر		ملاحظات
				الكشاف	نكت الأعراب	
١-	الثبوت والدوام	٨	٣٣,٣	٨	١	مجموع الأنماط (٢٤) نمطا
٢-	التوبيخ	٥	٢٠, ٨	٥	—	
٣-	الإنكار	٤	١٦ , ٧	٤	—	
٤-	تأكيد النفي	٣	١٢ , ٥	٣	—	
٥-	التهديد والوعيد	٢	٨ , ٣	٢	—	
٦-	التقرير	٢	٨ , ٣	٢	—	

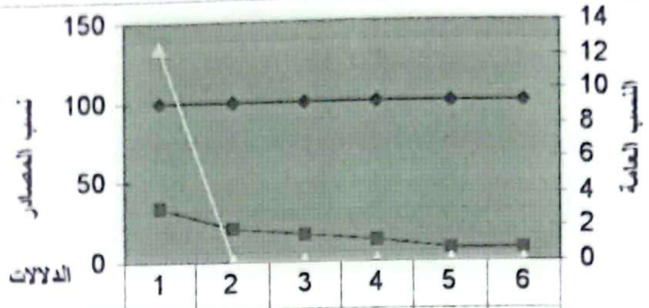
شكل توضيحي رقم (١) يوضح دلالات التركيب الخبري كما جاءت عند الزمخشري

كذلك يلاحظ من خلال شكل رقم (١) أن النسبة بين الدلالة رقم (١) ، والدلالات الأخرى تمثل مفارقة إلى حد ما ، أي أن الدلالة رقم (١) تمثل بعدا أو أهمية خاصة في هذا الموضع ، في التركيب الاسمي ، ومن جهة أخرى فإن المساحة المكانية بين الدلالات الأخرى لا تمثل فارقا كبيرا ، فإذا كانت الدلالة رقم (٢) تمثل خمسة أنماط ، فإن الدلالة رقم (٣) تمثلها أربعة أنماط ، والدلالة رقم (٤) تمثلها ثلاثة أنماط ، والدلالتان الأخيرتان تمثلها نمطان ، وبالتالي فإن التدرج في الأنماط تدرجا هرميا ، إذ الفارق نمط واحد بين كل دلالة وأخرى .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد جاءت كل هذه الأنماط في الكشاف فقط ، تكرر منها نمط واحد في الدلالة رقم (١) في نكت الأعراب ، وبالتالي فإن ما جاء في نكت الأعراب يمثل ١٢,٥% مما جاء في الكشاف .

وإذا كانت هذه تمثل ملاحظات عامة ، فإن الباحث يحاول هنا أن يوضح النسب الواردة في الشكل (١) ويتناول هذه الدلالات بالمناقشة حسب ما جاءت عند الزمخشري .



الدلالات	1	2	3	4	5	6
النسب	33.3	20.8	16.7	12.5	8.3	8.3
الكشاف	100	100	100	100	100	100
نكت الأعراب	12.5	0	0	0	0	0

رسم بياني توضيحي رقم (٢) يوضح نسب دلالات التركيب الخبري كما جاءت عند الزمخشري في الشكل (١)

وتقودنا جزئية دلالة الفعل أو التركيب الفعلي على التجدد والحدوث ، كما جاء في مناقشة الفعل المضارع خاصة ، إلى إثارة وجيزة في هذا السياق لدلالة التركيب الاسمي ، فإذا كان النحلة وبعض البلاغيين يرون أن : الاسم يفيد الاستمرارية ، والفعل يفيد التجدد والحدوث [١] .

ومن ثم فإن رؤية الزمخشري تتفق حول هذا المفهوم ، وبالتالي فإن ما جاء عنده ، إنما هو محاولة لتأكيد هذه الرؤية مرارا ، ففي مواضع مختلفة من الكشاف يؤكد أن الاسم يفيد الثبوت والدوام ، وأن الفعل يفيد التجدد والحدوث – الفعل المضارع – ، وأخص هذا الموضع بمناقشة دلالة الاسم ، تاركا دلالة الفعل لما سيأتي الحديث عنها في موضع لاحق من البحث .

ففي سورة الفاتحة /٢ (الحمد لله رب العالمين) قال الزمخشري : والعدل بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره ، ومنه قوله تعالى(فقالوا سلاما قال سلام)

---

(١) ينظر سيبويه : الكتاب ١٥/١ ، الزركشي : البرهان في علوم القرآن ٦٦/٤ ، نكت الأعراب ورقة ٦١، وينظر في هذا الموضع كذلك ما جاء عند البيضاوي في تفسيره ٨/١ ؛ ليتضح مدى الأخذ والنقل عن الزمخشري ، ولبيان قيمة آراءه اللغوية المنتشرة في تفسيره فيمن جاء بعده سواء من المفسرين كالبيضاوي والرازي أو من البلاغيين كالعلوي وابن الأثير ، والتفتازاني وغيرهم كثير ....

الذاريات/٢٥ ، رفع السلام الثاني للدلالة على أن إبراهيم عليه السلام حياهم بتحية أحسن من تحيتهم ؛ لأن الرفع دال على معنى ثبات السلام لهم دون تجدده وحدوثه ، والمعنى نحمد الله حمدا [١] ، وفي قوله تعالى (سَلَامٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ) الصافات آية /٧٩ ، قال الزمخشري : فإن قلت : فما معنى قوله : في العالمين ؟ معناه الدعاء بثبوت هذه التحية فيهم جميعا ، وأن لا يخلو أحد منهم منها ، كأنه قيل ثبت الله التسليم على نوح وأدامه في الملائكة ... يسلمون عليه عن آخرهم [٢] .

وثمة ملاحظة وجيزة حول رؤية الزمخشري حول هذه الآية ، وأحسب أنه يحتاج إلى نظر ؛ لأن الاستمرارية التي يكتسبها التركيب ليس من (في العالمين) ، أي ليس من الجار والمجرور ، وإنما من (سلام) ، وأنها جاءت على الرفع ، أي تقدير: أن التركيب اسمي ، وبناء على هذا ، فإن الدلالة المفادة ليست من الجار والمجرور بقدر إفادتها من الاسم المرفوع في حالة الدعاء ، وبناء على هذا فإن رؤيته صحيحة على أساس هذا الاعتبار فقط ، أي الرفع .

كذلك فإن نص الزمخشري السابق يكشف عن العلاقة القائمة بين النصب والرفع ، فالنصب على أساس التقدير: فعلي ، والرفع على أساس أن التقدير: اسمي ، وهكذا نجد الزمخشري يوظف الرؤى النظرية الموجودة قبله ويضيف إليها من خلال ما يعن له من سياقات مختلفة ويطبقها في تفسيره الكشاف ، ويؤكد ما ذهب إليه الباحث من أن الزمخشري يقيم علاقة بين الحركات الإعرابية والمعنى [٣] كما في قوله تعالى (بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدتُّم ... وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ) براءة / ١، ٣ ، قال الزمخشري : أي فرق بين معنى الجملة الأولى والثانية ؟ قلت : تلك إخبار بثبوت البراءة ، وهذه إخبار بوجوب الإعلام بما يثبت ... [٤] ، وهكذا يؤكد الزمخشري رؤية النحاة والبلاغيين قبله في هذا الموضع .

ويخرج إلى (التهكم والتوبيخ) ، كما في قوله تعالى (لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَىٰ مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسَاكِنِكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْأَلُونَ) الأنبياء/ ١٣ ، قال الزمخشري : تهكم وتوبيخ ، أي ارجعوا إلى نعيمكم ومساكنكم لعلكم تسئلون غدا عما جرى عليكم ونزل بأموالكم ... [٥] ، وفي الآية : ٦ من سورة المجادلة (يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ) ، قال الزمخشري : تخجيلا وتوبيخا وتشهيدا بحالهم يتمنون المسارعة بهم إلى النار لما يلحقهم من الخزي على رؤوس الأشهاد [٦] ، وإلى الدلالة على (الإنكار) كما في قوله تعالى (هَٰؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّوْلَا

---

(١) ٩/١ .
(٢) ٣٠٣/٣ .
(٣) سيخصص الباحث فصلا مستقلا عن الحركات الإعرابية وعلاقتها بالمعنى عند الزمخشري .
(٤) ١٣٨/٢ .
(٥) ٥/٣ .
(٦) ٧٣/٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَانٍ ...) الكهف/١٥ ، قال الزمخشري : جد وإخبار في معنى الأمر [١] ، وفي قولـه تعالى في سورة عبس الأية /٥ : ٩ (أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَىٰ.فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّىٰ ... وَأَمَّا مَن جَاءَكَ يَسْعَىٰ.وَهُوَ يَخْشَىٰ.فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ) ، قال الزمخشري : كان فيه اختصاصا ، قلت : نعم ، ومعناه إنكار التصدي والتلهي عليه [٢]، ويلاحظ اعتماد الزمخشري على السياق المقامي واللغوي معا في استخلاص الدلالة المناسبة ، أي أنه يراوح بين الاثنين لمحاولة التوفيق بينهما .

وإلى دلالة التاكيد : كما في قوله تعالى في سورة الجن / ٢٢ (قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ اللهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحَداً) [٣] ، وفي سورة المدثر (وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ...) آية /٣١ [٤] ، وإلى التهديد والوعيد : كما في قوله تعالى (وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ) الزمر/٤٨ [٥] ودلالة التقرير: كما في الآية ٧٥ من سورة يوسف : (قَالُوا جَزَاؤُهُ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ ، فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَٰلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ) [٦].

---

(١) ٣٨٢/٢ .
(٢) ١٨٥/٤ .
(٣) ١٤٩/٤ .
(٤) ١٦٠/٤ .
(٥) ٣٥٠/٣ .
(٦) ٢٦٨/٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

توطئة :

لم يضع الزمخشري تعريفا خاصا بالمبتدأ وآخر للخبر ، وإنما جاء تعريفه لهما في تعريف واحد : الاسمان المجردان للإسناد ، نحو قولك : زيد منطلق [١] .

وبناء على هذا فإن الزمخشري يرى أن ما ينطبق على المبتدأ ينطبق كذلك على الخبر، بمعنى آخر أن كليهما يحمل الصفات ذاتها ، غير أن رأي الزمخشري هذا فيه نظر؛ لأن حقيقة المبتدأ والخبر مختلفة ، وربما عرفهما الزمخشري بما اشتملا من الأمر العام ، وهو كونهما مجردين عن العوامل اللفظية للإسناد ، فلهذا جمعهما في حد واحد ، وينقد العلوي رأي الزمخشري حول هذا التعريف بقوله : هذا فاسد ، فإن اشتراكهما في أمر عام لا يوجب تعريف خصوصية حقيقة كل واحد منهما ، ألا ترى أن تعريف حقيقة الإنسان والفرس باعتبار كونهما حيوانين لا معنى له ، فهكذا تعريف حقيقة المبتدأ والخبر ، باعتبار كونهما مجردين للإسناد لا معنى له فظهر ضعف كلام الشيخ ... [٢].

ويعرّف النحاة خبر المبتدأ بأنه : هو الجزء الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاما تاما ، والذي يدل على ذلك أن يقع به التصديق والتكذيب ، ألا ترى أنك إذا قلت : عبد الله منطلق ، فالصدق والكذب ، إنما وقعا في انطلاق عبد الله ، لا في عبد الله ، وإنما ذكرت عبد الله ، وهو معروف عند السامع لتسند إليه الخبر ، وهو الانطلاق [٣].

ويتضح من هذا النص ما أشرت إليه في بداية التوطئة عند الحديث عن التركيب الخبري ، وعن العلاقة القائمة بين التركيب الخبري ومعنى الخبر ، ويستفيد من هذا أن الخبر جزء تتم به الفائدة للمبتدأ ، ويحدد ابن يعيش وظيفة الإخبار بقوله : وأصل الخبر يكون نكرة ، وذلك لأن الغرض في الإخبار إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر [٤] .

وترتكز رؤية ابن يعيش على أن الخبر يخبر به عن المبتدأ ، ولهذا فإنه يجوز أن يكون الخبر نكرة والمبتدأ معرفة ؛ لأن المبتدأ محكوم عليه ، ولا يمكن الحكم على نكرة ، لهذا لا يصح إلا أن يكون المبتدأ معرفة ، أما الخبر فجائز فيه الحالتان ؛ لأن الغرض في الإخبار إفادة المخاطب ما ليس عنده.

وينقد ابن يعيش رأيه السابق - في أصل الخبر أن يكون نكرة - في موضع آخر بقوله : وخبر المبتدأ على ضربين مفرد وجملة ، فإذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى أو منزلا منزلته ، فالأول نحو قولك : زيد منطلق ، ومحمد نبينا ، فالمنطلق هو زيد ، ومحمد هو النبي ــ صلى الله عليه وسلم -

---

(١) المفصل (ب) ص ١٢ .
(٢) العلوي : المحصل في كشف أسرار المفصل ، السفر الأول ، ورقة٢٦١ .
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١٠٥/١ .
(٤) السابق :١٠٣/١ .

ويؤيد عندك ههنا أن الخبر هو المبتدأ ، أنه يجوز أن تفسر كل واحد منهما بصاحبه ألا تراك لو (سئلت) عن (زيد) من قولك : زيد منطلق ، فقيل : من زيد هذا الذي ذكرته ؟ لقلت : هو المنطلق ، ولو قيل : من المنطلق ؟ لقلت : هو زيد ، فلما جاز تفسير كل واحد منهما بالآخر دل على أنه هو "(١).

ولعل هذه المساواة لابن يعيش بين المبتدأ و الخبر من الناحية الشكلية والدلالية لا ترضي كثيرا من الباحثين على ما سيأتي عليه فيما بعد من هذا الموضع ، كما أنها مأخوذة من رؤية الزمخشري كما سيأتي أيضا . وتحتاج رؤية كل من الزمخشري وابن يعيش إلى إعادة نظر في ضوء قرائن السياق المختلفة .

فأما (القرائن) فلا يمكن اعتبار (قائم) مبتدأ وخبرا في آن واحد ، أي أنها (قائم) تحتمل الاثنين معا كما جاء في نص ابن يعيش السابق ، والنكرة لا يحكم بها فكيف تكون مبتدأ ؟ أضف إلى ذلك أن (قائم) هي في الواقع صفة لـ (زيد) والصفة لا تسبق الموصوف بل تتبعه كما هو معلوم ، وبالتالي تذهب رؤية كل من الزمخشري وابن يعيش أمام هذه الحجج .

ويرى **روبرت بورسلي** : *(Robert D. Borsley)* : أن المبتدأ (*Subjekt*) ، أي مبتدأ ، إنما هو تعبير يرتبط بالخبر، أو هو التعبير الذي يرتبط بالخبر (٢).

وتوضح هذه الرؤية إلى حد كبير تحديد (الخبر) ، فإذا كان المبتدأ هو تعبير يرتبط بغيره (الخبر) ، فإنه على الاتجاه المقابل يمكن القول إن الخبر ، أي خبر إن هو إلا تعبير- كذلك - يرتبط بمبتدأ ؛ لأن كليهما يحتاج إلى الآخر - أيا كان نوعه وشكله - تتم به الفائدة ، والأمر كذلك بالنسبة للخبر ، إذ لابد أن يكون له مبتدأ يخبر عنه ، وإلا فعلى أي شيء يخبر المتحدث ؟ ، ومن هنا فإن بناء الجمل الاسمية يرتكز أساسا على هاتين الركيزتين : المبتدأ والخبر ، وكلاهما مرتبط بالآخر ارتباطا تأبيديا ، ولا تختلف هذه الرؤية الغربية في تعريف المبتدأ والخبر عما جاء عند النحاة العرب من تعريفهما ، إذ يرى أبو حيان في ارتشاف الضرب : أن الخبر هو التابع المحدث به عن الاسم المحكوم عليه على سبيل الإسناد (٣).

وهذا التداخل والارتباط بين المبتدأ والخبر واحتياج كل منهما إلى صاحبه ، هو الذي جعل الزمخشري وابن يعيش وبعض النحاة يرون أن كليهما (المبتدأ والخبر) لا انفصام بينهما ، وأن المقدم هو المبتدأ والمؤخر هو الخبر، أي الاعتداد بالرتبة فقط ، بناء على التطابق الجنسي القائم بينهما (٤).

---

(١) السابق :١/١٠٦ .

(٢) Robert R.Brosly : Syntax Theorie, S. 188 .

(٣) ٢/٢٨.

(٤) عن العلاقة القائمة بين المبتدأ والخبر ينظر ما قدمه بروسلي وغيره في هذا الشأن وينظر : =

وإذا كان المبتدأ – غالبا – يتكون من كلمة مفردة ، فإن الخبر في المقابل عادة يتكون من كلمة مفردة أو مجموعة كلمات ، أي جملة ، وقد تكون الجملة اسمية أو فعلية ... ويسند الخبر إلى المبتدأ ومنها تتألف الجملة الاسمية (١) .

ويرى **جون لايونز** :*(John Lyons)* أن المبتدأ : يكون شخصا أو شيئا من هذا القبيل ، أخبر من خلاله ، أما الخبر: فهو كل خبر من خلال هذا الشخص أو هذا الشيء ، المبتدأ ، غير أن هذا يكون في الشكل فقط ، مثل تحديد المبتدأ أو الخبر نحويا ، ويرى جون لايونز – في الموضع ذاته – : أن معرفة الموضع والسياق بحسبهما أن يكونا قادرين على تحديد التحليل المراد ، ويرى أن ثمة علاقة وطيدة بين الموضوع ودور استخدام الجملة ، ويعزو هذا إلى مدرسة براغ (٢).

ويلفت نص **للاندوفسكي** : *(Lewandowsiki)* إلى أن الخبر قد يكون مفرداوجملة ، أي أنه يمكن أن تكون مفردة عادية أو شبه جملة جار ومجرور على ما سيأتي إيضاحه .

ويقول **الزمخشري** : وقد يقع المبتدأ أو الخبر معرفتين معا كقولك : زيد المنطلق ، والله إلهنا ومحمد نبينا ٠٠ ولا يجوز تقديم الخبر هنا ، بل أيهما قدمت فهو الخبر (٣).

ولعل هذه المساواة بين المبتدأ والخبر – كما جاءت هنا وعند ابن يعيش في موضع سابق – لا ترضي نحاة الكوفة ، إذ لا يرون جواز تقديم خبر المبتدأ مفردا كان أو جملة ، نحو قولك : قائم زيد ، والجملة نحو قولك : أبوه منطلق زيد ، وحجتهم في ذلك أن في تقديم الخبر على المبتدأ يؤدي إلى إضمار قبل الذكر ؛ لأن في الخبر سواء أكان مفردا أو جملة ضمير يعود إلى المبتدأ ، وهذا حسب مذهبهم غير جائز، أما نحاة البصرة فذهبوا إلى جواز تقديمه مفردا كان أو جملة ، وإلى هذا مذهب الزمخشري وشراح مفصله (٤).

وينتقد الزمخشري رأيه السابق في قوله : ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك : تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك ... (٥) .

= Ebenda S.146 .
John Lyons : Einführung in die moderne Linguistik, S.340 ,341.

(١) The. Lewandowski : Linguistisches Wörterbuch , Band 2, S. 791.
Christoph Schwarze : Einführung in die Sprahwissenschaft S. 66 , 67 .

(٢) John Lyons : Einführung in die moderne Linguistik , S.341.
Semantik , Band 2 , S. 56 .

(٣) المفصل (ب) ص ١٤ .
(٤) العلوي : المحصل في كشف أسرار المفصل ، السفر الأول ، ورقة ٦٢.
(٥) المفصل (ب) ص ١٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإذا كان نحاة الكوفة قد قدموا رأيهم حول هذه القضية ، فإن الجرجاني يتفق معهم ، غير أنه ينظر إليها من زاوية أخرى ، زاوية المعنى : وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأ ؛ لأنه منطوق به أولا، ولا كان الخبر خبرا ؛ لأنه مذكور بعد المبتدأ ، بل كان المبتدأ مبتدأ ؛ لأنه مسند إليه ، ومثبت له المعنى ، والخبر (خبرا) ؛ لأنه مسند ومثبت به المعنى [١].

وبالتالي فإن الجرجاني والكوفيين يعالجون قضية واحدة ، إلا أن كليهما ينظر إليها من ناحية ما يقع في دائرة اهتمامه ،على أية حال فإن هذه المعالجة من زوايا مختلفة تثري القضية .

ومن هنا يتضح من نص الزمخشري — بناء على ما جاء عند الجرجاني — أنه يجوز تقديم الخبر في : تميمي أنا ، وعلم أنه مبتدأ (أنا) و(تميمي) خبر؛ لأن (أنا) المسند إليه في الحقيقة رغم تأخره ، وإذا علم كل من المسند والمسند إليه فلا خلاف ، أما إذا كانا معرفتين كما في نص الزمخشري السابق (محمد المنطلق) ، فإن هذه النوعية من التراكيب قد أثيرت حولها مناقشات أخذت مساحة كبيرة من البحث .

وأما مقارنة رؤية الزمخشري وابن يعيش في ضوء رؤية الجرجاني هذه يبدو أن (زيدا) هو المسند إليه في الواقع ، وأن (قائم) يتم به المعنى ؛ لأن المعنى هو إثبات القيام إلى (زيد) ، وبالتالي يكون زيد مسندا إليه و(قائم) خبر ، وكذلك الأمر بالنسبة لـ : محمد منطلق ، ولا يجوز اعتبار الرتبة أساس الحكم ؛ لأن ثمة اعتبارات إسنادية أخرى إضافة إلى الاعتبارات اللفظية ، فـ (زيد) محكوم عليه بأنه منطلق ، ولا يجوز العكس .

والحقيقة لو أننا أمعنا النظر إلى كل من (زيد) و(قائم) ، نجد أن الخبر صفة للمبتدأ أو بمعنى آخر أن قائما هو: صفة لقيام زيد ، و(منطلق) صفة لـ (محمد) ، ولا يجوز العكس؛ لأن الصفة تتبع الموصوف – كما ذكرت سابقا – ويؤيد هذه النظرة أن النحاة يرون أن من أسباب ضمير الفصل في العبارة – التركيب – : أن يفصل بين ما يمكن أن يقع فيه خلط بين ما هو خبر وما هو صفة ، أي أنه جاء ليدل على أن الاسم الوارد بعده خبر وليس صفة ، لما يمكن أن يعتبر صفة ، ولا شك أن الأمر واضح بين المقاربة الوظيفية هنا وبين الخبر والصفة على ما اعتبره النحاة .

ويؤكد العلوي رؤية الجرجاني على أن الخبر ، إنما هو الصفة التي تصف المبتدأ بقوله : فلا يغررك ما يقرع سمعك من كلام النحاة من أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين فأيهما قدمت فهو المبتدأ... فإن حقيقة الخبر هو المسند به ، وهو غير خارج عن هذه الماهية بتقديم ولا بتأخير ولا تعريف ولا تنكير ، وأيضا فإن الخبر عبارة عن الصفة والمبتدأ في نفسه عبارة عن الذات ، ولا شك أن الذات

---

(١)عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص ١٤٦ .

بالابتدائية والصفة بالخبرية أحق من العكس.. وإن المبتدأ هو المسند إليه بكل حال، والخبر مسند به بكل حال، فلا يضر هذه الماهية عروض من عارض [١].

ويتضح من نص العلوي عدة ملاحظات منها : أنه ينتقد رأي الزمخشري صراحة حين قال : فلا يغررك ما يقرع سمعك من كلام النحاة من أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين فأيهما قدمت فهو المبتدا، لا شك أن كلامه موجه إلى الزمخشري، وإن لم يشر إلى اسمه، وإنما أشار إلى نصه، وكذلك إلى من يحذو حذو الزمخشري، ومن جهة أخرى يؤكد العلوي مضمون رأي الجرجاني السابق.

وإذا كان العلوي يرفض رأي الزمخشري صراحة، فإنه يؤكد هذا الرفض في موضع آخر حين تعرض لرأي الزمخشري، إذ يرى : أنه إذا كان كل من المبتدأ والخبر متماثلين في اللفظ والتعريف، فإنه يجب تأخير الخبر وتقديم المبتدأ من أجل أمن اللبس، وهذه صورة من صورتين يرى العلوي وجوب تأخير الخبر فيها [٢]، ومن ثم نجد العلوي يؤكد على رأيه هذا، كلما أتيحت له الفرصة.

وتمثل وجهة نظر العلوي هذه رؤية جمهور البلاغيين العرب، بمعنى أن الخبر هو الصفة، ومن ثم نرى هذه الرؤية تتكرر عند الزركشي وغيره، وفي مواضع كثيرة من دراسات وأبحاث البلاغيين إياها.

ولا تختلف الرؤية الحديثة – ممثلة فيما جاء عند اللغويين الغربيين – عما جاء عند البلاغيين العرب، إذ يرى **كورل** (*Ch. Correl*) : أن الخبر هو الصفة، أو هو في الحقيقة الصفة، وكذلك يرى أحد الباحثين الأوربيين : أن الخبر هو تفسير وشرح لما قبله (المبتدأ)[٣].

وثمة ملاحظة عامة في هذا الشأن أن الدراسات الأوربية الحديثة والدراسات العربية القديمة تلتقيان حول مفهوم الخبر، بناء على المقارنات فيما جاء عند كل من الأوربيين والعرب على السواء، ومن ثم توضح هذه الاقتباسات مدى إسهام النحاة والبلاغيين العرب على السواء ليس في المشاركة في إقامة نظرية عربية حول هذه القضية أو تلك، وإنما هي مشاركة في بناء نظريات تخص الفكر الإنساني بعامة.

---

(١) العلوي : الطراز ٢/٢٤.
(٢) العلوي : المحصل في كشف أسرار المفصل، السفر الأول، ورقة ٦٢.
(٣) Chrisftoph ,Correl : Zur Prädiktaiv im Klassisch Arabischen , S. 8 .
Franz ,Schmidt: Logik der Syntax , S. 61 .
Gabriela, Koniuszaniec : Präpositionale Rektion und Valenz im Deutschen und Polnischen , Poznan , S. 152 .
Johannes, Erben : Abriss der Deutschen Grammatik , S.196 .
Wihelm ,Oppenrieder : von Subjekten , Sätzen und Subjekt Sätzen: Untersuchung Zur Syntax des Deutschen , S.13 .

على أية حال فإن الخبر - كما ذكرت - ينقسم إلى قسمين : مفرد وجملة أو شبه جملة (جار ومجرور) كما جاء عند النحاة ، وبالتالي عند الزمخشري في المفصل .

١ ـ الخبر المفرد :

يحتاج الخبر ــ دائما كما أشرت ــ إلى مبتدأ يعبر عنه من خلاله ، ويفسره ويلزم في غالب الأحيان أن يكون الخبر تاليا للمبتدأ ، وحتى لو قدم ، فإنه مؤخر في المعنى ، وثمة قرائن معينة تحكم على هذا بالخبر وذاك بالمبتدأ .

وعلى كل فإن أنماط دلالة تقديم الخبر المفرد - حسب الإحصاء - ورد لها عند الزمخشري نمطان ، ويمثل كل نمط دلالة قائمة بذاتها ، وهما دلالتا : الاهتمام ، الاختصاص (الإفراط في الشيء) وسنرى فيما بعد في القسم الثاني من الخبر (شبه الجملة) أن دلالة الاهتمام تتكرر تارة أخرى رغم اختلافات السياقات ، وبالتالي تختلف نوعية الاهتمام ، وهكذا تختلف نوعية الاهتمام باختلاف المقام ، وهذا ما يؤكد أن الاهتمام مصطلح يمكن أن يمثل وظيفة عامة يمكن أن يندرج في إطاره كثير من المصطلحات معه تؤكده وتفسره .

فأما النوع الأول فيمثله ما جاء في سورة مريم /٤٦ (أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَـآ إِبْرَاهِيمُ) ويعلل الزمخشري أسباب هذا التقديم بقوله : وقدم الخبر على المبتدأ لأنه كان أهم عنده وأعنى ٠٠ وفيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته ، وأن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحد[1].

وتدعم رؤية الزمخشري هنا ما ذهب إليه الباحث من أن (الاهتمام) يمكن أن يطلق عليه مصطلح عام ، أنه هنا متوجه إلى الإنكار والتعجب ، أي أنه خصص نوعية الاهتمام .

ويتضح من تحديد الزمخشري لدلالة المصطلح (الاهتمام) ، أنه قد استنتجها من خلال السياق ، ومن هنا يبدو بوضوح مدى إسهام الزمخشري وإضافته إلى رصيد من سبقه ، حيث نجد **سيبويه** يرى أن التقديم يكون للاهتمام بقوله : كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم وهم به أعنى ، وإن كانوا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم [2] .

ومن هنا نرى تخصيص الزمخشري للمصطلح العام ، ومن ثم نجد عبد القاهر الجرجاني حينما جاء انتقد رؤية سيبويه هذه ، بل وكل أولئك الذين يجعلون كل تقديم للاهتمام والعناية بقوله : وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال : إنه قدم للعناية ؛ ولأن ذكره أهم ، من غير أن يذكر من أين كانت تلك

---

(١) ٤١٣/٢ .
(٢) سيبويه : الكتاب ٣٥/١ .

العناية ؟ ولم كانت أهم ؟ ولتخيلهم ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم ، وهونوا الخطب فيه حتى أنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضربا من التكلف"[١]

وإذا كان الزمخشري في النمط القرآني السابق قد أوضح سبب التقديم وأنه للاهتمام ، ثم خصصه بأن هذا الاهتمام متوجه إلى الإنكار والتعجب ، فإن هذه الرؤية تتفق ورؤية الجرجاني السابقة ، بأن ليس كل تقديم للاهتمام ، ومن ثم نجد الجرجاني والزمخشري يمثلان رؤية واحدة ، أي تطويرا لما جاء عند سيبويه ، غير أن الزمخشري في موضع آخر لم يوضح سبب هذا التقديم [٢] ، وجاءت هذه الرؤية في كتاب نحوي (المفصل) ، وبالتالي فإن الزمخشري يلتقي من جهة أخرى مع رؤية سيبويه السابقة ، وكذلك يتضح أن تجويز الزمخشري ليس على إطلاقه ، وهذا يعني أنك تقدم إذا ما كانت ثمة ضرورة تقتضي هذا التقديم .

وربما يمكن القول إن إفادة الاهتمام لا يتعارض دلاليا مع ما ذهب إليه علماء المعاني من إفادة معنى التخصيص ، إذ الاهتمام تختلف صوره ، بمعنى أنه يمثل محورا دلاليا عاما ، يمكن أن يندرج ضمن إطاره كثير من المكونات الدلالية الأكثر خصوصية – إن جاز التعبير – .

وإذا كان التركيب يفيد (الاهتمام) والعناية فإنه من الملاحظ أن هذا التركيب بالذات مع الاستفهام عند الزمخشري يجمع بين دلالتي: الإنكار والتعجب ، وربما يمكن القول بأن هاتين الدلالتين لا تمثلان تناقضا من زاوية الفحوى الدلالية ، إذ يمكن أن تعضد كل واحدة منهما الأخرى .

جاء في (الإيضاح) : وأما تقديمه – يعني المسند – فأما لتخصيصه بالمسند إليه كقوله (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) وقوله (قائم هو) لمن يقول : زيد إما قائم أو قاعد ، فيردده بين القيام والقعود من غير أن يخصه بأحدهما ومنه قوله : تميمي أنا ، وعليه قوله تعالى (لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ) أي بخلاف خمور الدنيا ، فإنها تختال العقول ، ولهذا لم يقدم الظرف في قوله تعالى (لَا رَيْبَ فِيهِ) لئلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى"[٣].

ويتضح من نص القزويني أن جدلا قائما بينه وبين الزمخشري في فهم المكون الدلالي لبعض التراكيب خاصة وأن هذا النص يجمع فيه القزويني تراكيب مختلفة تحت مسمى دلالي واحد ، ويرى الزمخشري لها أكثر من دلالة .

فالقزويني يحدد بداية أن المسند يفيد في تقديمه الاختصاص ، ويجمع بين تراكيب مختلفة من الناحية الشكلية ، غير أنها متسقة دلاليا ومعنويا ، فكل التراكيب جاءت في تقديم المسند ، غير أنه جمع فيها أنواعا مختلفة ، فنرى عنده المسند إليه – المجرور – وغير المجرور كما اتضح . ففي : تميمي أنا ،

---

(١)عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ص ٨٥ .
(٢) المفصل (ب) ص ٣ .
(٣) القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة ١٠١/١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يعلق الزمخشري عليه[1] دون أن يذكر داعيا حقيقيا ، بينما نجد القزويني يرى أن فيه نوعا من إفـــادة التخصيص [2].

غير أنه يمكن القول بأن طبيعة المعالجة في كلا المؤلفين ، ربما هي التي فرضـت هـذه المعالجـة النحوية الموجزة من الزمخشري في المفصل ، أما (الإيضاح) فهو كتاب بلاغي ، أي يبحث في أسـباب بناء التراكيب وهيئاتها ، ومن ثم فالبسط من شيمته ، ويختلف باحث حديث حول مدلول التركيب ذاتـــه (تميمي أنا) إذ يفيد عنده الافتخار[3].

وهكذا نجد النية والإرادة تؤدي قيمة أو التذوق الفردي له دور بجانب العناصر اللغويـــة الأخـرى ، ويلفت الباحث النظر إلى أن الباحث السابق يذكر أن التركيب يمكن أن يفيد التخصيص ، وهكذا يتفـــق في نهاية الأمر وما ذهب إليه القزويني.

كما ألاحظ على نص **القزويني** أنه جمع نمطين مما جاء عند الزمخشري ومن هنا تظهر المفارقـــات الدلالية ، إذ عند القزويني مفادها التخصيص وعند الزمخشري لها أكثر من مغزى ، ومن هنا يتضـــح مدى استفادة الزمخشري من استغلال المادة والقرائن المتاحة وإقامته من خلالها التفريعات الدلاليـــة - إن جاز التعبير - ويمكن في هذا السياق أن أسجل ما جاء عن أحد الباحثين من أنه : ينبغي أن نعلم أن التعبير الواحد تختلف أغراضه بحسب المقام ، فيكون مرة للاختصاص ويكون مرة للفخر فقد يمكـن أن نقول : تميمي أنا ، بقصد التخصيص،كما يمكن أن تطلقه في مقام آخر بقصد الفخر،والذي يعين ذلـــك هو المقام [4].

ويعرض الخوارزمي وجهة نظر وجيهة حول : تميمي أنا ، يقول : فإن سألت : لِمَ لا يجوز أن يكون تميمي مبتدأ وأنا خبره ؟ لأجبت : لأن المبتدأ هو المحكوم عليه ، والخبر هو المحكوم به ، وههنا حكـم على تميمي بأنا ، والذي يتبين الصريح من الرغوة ، أنك لو ترجمت الكلام بغـــير العربيـــة وجـدت الرابطة ملحقة (بتميمي ولا بأنا) [5].

ونص كل من الزمخشري والقزويني يوضح اختلاف الرؤية حول التركيب الواحد ، وبالتالي يـــؤدي إلى الاختلاف الدلالي ، وعلى هذا الأساس اختلفت نظرة الزمخشري عن نظرة القزويني مع أن مقـــام الآية واحد .

---

(١) المفصل (ب) ص١٣.
(٢) القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة ١/ ١٠١ .
(٣) د. فاضل السامرائي : معاني النحو ١/ ١٦٤ .
(٤) السابق : ١/ ١٦٥ .
(٥) الخوارزمي : شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ١/ ٢٦٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأحاول هنا أن استدرك شيئا آخر لافتا للنظر عند الزمخشري أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتيـــن ، فإنه أيهما قدمت فهو المبتدأ ، وربما كانت رؤيته قائمة على أساس ألا يلتبس المبتدأ بالخبر بنظيرهمـا الفاعل والمفعول ، إذا كانا مما لا يظهر فيهما الإعراب (١) .

وهذا هو مذهب المتقدمين من المتأخرين كأبي جعفر بن مضاء وأبو بكر بن طاهر والأستاذ أبو علـي ... وهو ظاهر كلام سيبويه والفارسي(٢).

غير أن شراح الحواشي قالوا : إذا اجتمع معرفتان ، فإن كانت إحداهمـا قائمـة مقـام الأخـرى ، ومشبهة بها ، فالخبر ما تريد إثباته... وإن كانت المعرفة هي بنفسها والمخاطب يعرفـهما والنسـبة مجهولة ، جعلت أيهما شئت الاسم والآخر الخبر ، نحو : كان زيد أخا عمرو ، وكان أخو عمرو زيـدا ومعرفته إياها (٣) .

وهكذا نجد في نص أبي حيان إيضاحا لما جاء مجملا عند الزمخشري ، بمعنى أن رؤية الزمخشـوي تمثل في مجملها تصورا عاما للعلاقة بين المبتدأ والخبر ، فأيهما قدمت فهو المبتـدأ ، غـير أن هـذا مشروط كما أوضحه أبو حيان في نصه السابق ، وليس على إطلاقه (٤) .

فإذا اجتمعت معرفتان قد ذهب **أبو جعفر ابن مضاء وأبو بكر بن طاهر والأستاذ أبو علـي** ... أن المتكلم بالخيار في جعل أيهما شاء الاسم والآخر الخبر ، وهو ظاهر كلام سيبويه والفارسـي وتنـاول الشراح كليهما ، وقالوا : إذا اجتمع معرفتان فإن كانت إحداهما قائمة مقام الأخـرى ومشـبهة بـها ، فالخبر ما تريد إثباته نحو : كانت عقوبتك عزلتك وكان زيد زهيرا ، فالعزلة ثابتة لا العقوبة والتشـبيه بزهير ثابت ... وإن كانت المعرفة هي بنفسها والمخاطب يعرفهما والنسبة مجهولة جعلت أيهما شـئت الاسم والآخر الخبر نحو : كان زيد أخا عمرو ، وكان أخو عمرو زيدا ومعرفته إياها الواحد بالعيـان والآخر بالسماع هذا إذا استويا في رتبة التعريف إلا إن كان أحدهما (أن وإن) المصدريتان ، فالاختيـار جعلهما الاسم والآخر الخبر ، ولذلك قرأ أكثر القراء فما كان جواب قومه إلا أن قالوا (٥) .

وينتقد **ابن الحاجب** تعريف الزمخشري السابق بقوله : حد المبتدأ والخبر بحد واحـد بعـد ذكرهمـا بخصوصيات اسميهما ومثيل ذلك غير مستقيم ، إذ لا يستقيم أن يُحَدّ مختلفان بحقيقة واحدة فما يمنع أن يقال : الإنسان والفرس جسم متحرك ويقصد تحديدهما ، فكذلك هذا فإن زعم أنه حد باعتبار ما اشتملا عليه من الأمر العام ، وهو كون كل واحد منهما مجردا عن العوامل لم يستقم إلا على تقدير أن ينكرا

---

(١) السابق : ٢٧٥/١.
(٢) أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب من كلام العرب ٨٩/٢ .
(٣) السابق : الموضع ذاته . وينظر السيوطي : همع الهوامع ١١٨/١ ، ١١٩ .
(٤) ينظر ما قدمه السيوطي في همع الهوامع ١١٩/١ .
(٥) أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب ٨٩/٢ .

باسميهما من تلك الجهة العامة ، مثال ذلك أن تقول : الحيوان جسم متحرك ، فيدخل فيه الفرس ، الإنسان ، فإن إطلاق الأخص باعتبار مجرد الأعم خطأ ، كإطلاق الإنسان على الفرس باعتبار كونه حيوانا لأنها دلالة تضمن ، وهي غير مستعملة ويمكن هنا أن يقال : المرفوعان بالابتداء هما الاسمان المجردان للإسناد وإنما ارتكب ذلك لعلمه بما يرد عليه لو أفرد وذلك أنه لو أفرد المبتدأ وقد علم أن النحويين إنما يميزونه بكونه مسندا إليه لورد عليه : أقائم الزيدان ؟ فإنه اسم ليس مسندا إليه وهو مع ذلك مبتدأ عندهم ، فخرج عن الحد ما هو منه فلا ينعكس وكذلك إذا حد الخبر بكونه مسندا به ورد عليه أقائم الزيدان ؟ ؛ لأنه مسند به وليس بخبر، فلا يطرد ، فلما لم يمكنه إفرادهما لذلك لم يرد الخروج عند اصطلاحهم .. بحد واحد ، لئلا يرد عليه ذلك فيه وكان يمكنه أن يحده بكونه مسندا إليه (١).

صحيح أن هذا ممكن ، غير أنه نادر، بمعنى أنه يمكن أن يحدث ، إلا أنه في حالات نادرة جدا ؛ لأن الأساس أن يكون المبتدأ معلوما من ناحية البنية التحتية والفوقية على السواء . ويرى ابن يعيش أنه : قد يكون المبتدأ والخبر معا معرفتين نحو : زيد أخوك ، وعمرو المنطلق ، والله إلهنا ، ومحمد نبينا ، فإذا قلت : زيد أخوك ، وأنت تريد أخوة النسب ، فإنما يجوز مثل هذا ، إذا كان المخاطب يعرف زيدا على انفراده ولا يعلم أنه أخوه ، لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر أو يعلم أن له أخا ولا يدري أنه زيد هذا فتقول : زيد أخوك ، أي هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت قد علمته ، فتكون الفائدة في اجتماعهما ، وذلك الذي استفادة المخاطب فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة كانت الفائدة في مجموعها ، فإن كان يعرفهما مجتمعين لم يكن في الإخبار فائدة وكذلك إذا قلت : زيد المنطلق ، فالمخاطب يعرف زيدا ويعرف أن شخصا انطلق ولا يعلم أنه زيد ، فيقال : زيد المنطلق ، فزيد معروف بهذا الاسم منفردا ، والمنطلق معروف بهذا الاسم منفردا ، غير أن الذي عرفهما بهذين الاسمين منفردين قد يجوز أن يجهل أن أحدهما هو الآخر ، ألا ترى أنك لو سمعت بزيد وشهر أمره عندك من غير أن تراه لكنت عارفا به ذكرا وشهرة (٢) .

وترتكز محاولة **ابن يعيش** على واقع منطقي ، إذ يحاول أن يؤول أن الخبر إذا كان معرفة ، فهو شكلي ، بمعنى أنه في حقيقة الأمر نكرة ، ففي : زيد أخوك ، يرى أن زيدا معروف و(أخوك) خبر لـ (زيد) غير أن زيدا يعرف أن له أخا ، بيد أنه لا يعرف أنه أخوه لبعد بينهما مثلا ، وكذلك الأمر بالنسبة للنمط الآخر : زيد المنطلق ، كان المخاطب يعرف زيدا إلا أنه لا يعرف أنه هو المنطلق ،

---

(١) ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل ١/١٧٩، ١٨٠ .

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١/١٢٠ .

فتخبر أن زيدا المنطلق ويصل ابن يعيش إلى نتيجة مؤداها : أنه إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين أصلا ، فلا فائدة منهما وإنما يقعان إذا كانا يؤديان إلى فائدة تذكر .

ويشير نص ابن يعيش إلى تأثره بل نقله الصريح من الجرجاني دون أن يشير إلى ذلك (١) ، وقد حدد النحاة الشروط والقواعد التي على أساسها يمكن تحديد بنية المبتدأ (٢) والخبر ،ويرى الباحث أن فيها تحديدا ودقة أكثر مما هي عليه عند الزمخشري .

ويرى أحد الباحثين أن دلالة التقديم على الاختصاص غالبة ، وهذا هو رأي الجمهور يقول نقلا عن **القزويني** : والتخصيص لازم للتقديم غالبا ... (٣) .

وتتفق هذه الرؤية ورؤية أبي حيان الأندلسي التي لاحظها على التقديم عند الزمخشري ، وبالتالي تثبت هذه الدراسة عمليا أن (الاختصاص) هو الأهم عند الزمخشري كما هو عند الجمهور ، وثمة شيء آخر حول رأي أبي حيان الذي وضع الباحث إطاره العام في بداية مناقشة هذه الجزئية .

والاختصاص في كل هذا يعني : قصر المسند إليه على المسند ، وهذا هو المشهور في دلالة : تميمي أنا ، وقد لاحظ **التفتازاني** هذه الدلالة في حاشيته على الكشاف ، يقول الزمخشري في قوله تعالى (لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ) البقرة /١٤١ : والمعنى أن أحدا لا ينفعه كسب غيره متقدما كان أو متأخرا ، فكما أن أولئك لا ينفعهم إلا ما اكتسبوا ، فكذلك أنتم لا ينفعكم إلا ما اكتسبتم (٤). وهذا يشعر بأن في : لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ، قصر المسند على المسند إليه ، أي لها كسبها لا كسب غيرها ، ولكم كسبكم لا كسب غيركم ، وهذا كما قيل في : لكم دينكم ، أي لا ديني ، ولي ديني ، أي لا دينكم .

وجاء النمط الثاني لدلالة الاختصاص في سورة الحشر/٢ في قوله تعالى (وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللهِ ، فَأَتَاهُمُ اللهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ) قال الزمخشري : فإن قلت : أي فرق بين قولك : وظنوا أن حصونهم تمنعهم أو مانعتهم وبين النظم الذي جاءت عليه ؟ قلت : في تقديم الخبر على المبتدأ دليل على فرط وثوقهم بحصانتها ومنعها إياهم ، وفي تعبير ضميرهم (اسما) لـ (إن) وإسناد الجملة إليه دليل على اعتقادهم في أنفسهم أنهم في عزة ومنعة لا يبالي معها بأحد يتعرض لهم أو يطمع في معاودتهم وليس ذلك في قولك : وظنوا أن حصونهم تمنعهم (٥) .

---

(١) ينظر: عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ص ١٣٦ ، ليتضح مدى التأثير والتأثر ، وهذا واضح لا يحتاج إلى تعليق ؛ لأنه يخرجنا عن دائرة البحث هنا .
(٢) السيوطي : همع الهوامع ١/١٠٠ : ١٠٢ .
(٣) د. محمد محمد أبو موسى : البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ص٢٧٣ .
(٤) ١/٩٧ .
(٥) ٤/٧٩.

وينتقد أبو حيان الأندلسي رأي الزمخشري بأن هذا : يعني أن حصونهم هو المبتدأ ومانعتهم الخبر، ولا يتعين هذا ، بل الراجح أن يكون حصونهم فاعله بمانعتهم ، لأن في توجيهه تقديما وتأخيرا وفي إجازة مثله من نحو (قائم زيد) على الابتداء والخبر خلاف ومذهب أهل الكوفة منعه(١).

ويتضح من رأي أبي حيان أنه يرد رأي الزمخشري غير أن رأيه ليس قاطعا ، وإنما هو فيه خلاف بين البصريين والكوفيين ويتابع الزمخشري - بناء على هذا - رأي الجمهور إذ منعه الكوفيون ، ومن ثم نرى أبا حيان يحاول أن يناقش رأي الزمخشري من زوايا عدة ، على أية حال ، فإن رأي الزمخشري جائز ولا غبار عليه ، وربما في استغلال هذه الرؤية على اعتبار أنها خبر مقدم ، فيه إيضاح أكثر لدلالة التركيب ، أكثر من الوجه الآخر على أساس اعتبارها (حصونهم) فاطة لـ (مانعتهم) .

ولهذا نجد الباحثين في الإعجاز القرآني ينقلون نصوص الزمخشري كما هي في هذه المواضع ، فالنص السابق للزمخشري ، ونجد ابن الأثير في تعليقه على آية / ٢ من سورة الحشر ينقل نص الزمخشري كما هو ، وأثبت نص ابن الأثير هنا لإيضاح مدى نقل الباحثين في الإعجاز اللغوي لنصوص الزمخشري ، وبالتالي يتضح أثره في اللاحقين له ، يقول ابن الأثير تعليقا على الآية الكريمة : فإنه إنما قال ذلك ولم يقل : وظنوا أن حصونهم تمنعهم أو مانعتهم ؛ لأن في تقديم الخبر الذي هو (مانعتهم) على المبتدأ الذي هو(حصونهم) دليلا على فرط اعتقادهم في حصانتها وزيادة وثوقهم بمنعها إياهم ، وفي تصويب ضميرهم اسما لـ (إن) وإسناد الجملة إليه دليل على تقريرهم في أنفسهم أنهم في عزة وامتناع لا يبالي معها بقصد قاصد ولا تعرض متعرض وليس شيء من ذلك في قولك : وظنوا أن حصونهم مانعتهم من الله (٢) . وبالتالي تثبت هذه المقارنة عمليا مدى نقل الباحثين في الإعجاز اللغوي عن الزمخشري وقد أشار أحد الباحثين إلى هذه الجزئية(٣).

٢- تقديم الخبر شبه الجملة:الظرف والجار والمجرور:

ينقسم تقديم الظرف عند الزمخشري ـ حسب الإحصاء - إلى ثلاثة أقسام أو دلالات مختلفة ، حيث إن التركيب الطبيعي أن تبدأ الجملة بالمبتدأ يليه الخبر، أما إذا كان المبتدأ نكرة وجب الابتداء بالظرف أو الجار والمجرور نحو: في البيت رجل ، أما إذا كان التركيب : في الدار رجل ، وجب البحث في سبب هذا التقديم ، ومن ثم يحتاج التركيب إلى مناقشة القضايا المتعلقة به .

---

(١)أبو حيان :البحر المحيط ٢٤٣/٨ .
(٢)ابن الأثير : المثل السائر ٤٢/٢.
(٣)ينظر د. محمد محمد أبو موسى : البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية حول هذا الفصل الذي عقده الباحث بتأثر اللاحقين له خاصة من البلاغيين. وقد كفانا هذا العمل مؤونة تكرار كثير من مثل هذه المواضع .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن خلال الإحصاء الباحث الذي قام به ، كانت ثمة دلالات مختلفة ومتنوعة موزعة على هذا النوع ، وهي ليست سواء بالنسبة لترتيبها أو تناولها بالمعالجة في مؤلفات الزمخشري ، فقد مثل عند الزمخشري أربعة وظائف دلالية ، وترتيبها حسب المعالجة والأهمية كالتالي : التخصيص ، النفي ونفي الشيء وإثبات عكسه أنه صدق وحق ، التشديد والوعيد ، الاهتمام ، التوبيخ ، هذا من ناحية ترتيب المعالجة . أما من حيث أهمية المعالجة ، فقد جاءت وظيفة (الاختصاص) في المرتبة الأولى بستة أنماط ، وتليها وظيفة الاهتمام بنمطين ، وتتساوى الوظائف الدلالية الأخرى ، من حيث عدد الأنماط لكل منها ، وبالتالي تستوي من حيث الأهمية كذلك ، ويمكن إيضاح ترتيب الأهمية للدلالات وأنماطها بوضعها في الجدول التالي :

م	الدلالات	عدد التردد	المصادر		النسب	ملاحظات
			الكشاف	نكت الأعراب		
١	الاختصاص	١٨	١٨	—	٧٨, ٣	المجموع الكلي للأنماط (٢٣) نمطا، منها نمطان شعريان
٢	الاهتمام	٢	٢	١	٨ ,٧	
٣	التوبيخ	١	١	١	٤ ,٣	
٤	نفي الشيء وإثبات غيره	١	١	—	٤ , ٣	
٥	التشديد والوعيد	١	١	١	٤, ٣	

شكل توضيحي رقم (١) يوضح دلالات تقديم الخبر شبه الجملة كما وردت عند الزمخشري

وإذا كانت الدلالة رقم (١) جاءت إحد عشر نمطا ، أي ما يزيد على نسبة ٧٠% من الأنماط ، فإن الدلالة رقم (٢) مثلها نمطان ، أي بفارق كبير من الأنماط ، وتأتي الأنماط التالية للدلالات الباقية بنسب متساوية .

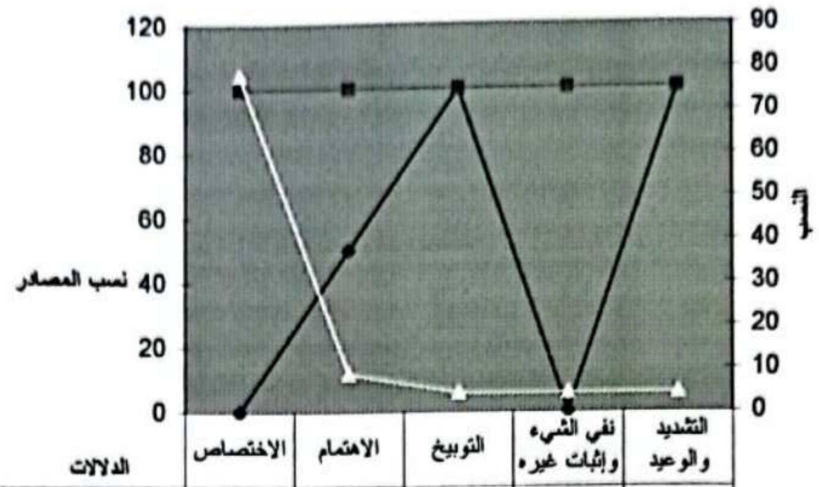
وبالتالي فإن الدلالات الواردة في هذا الموضع يمكن تقسيمها إلى مراحل ، **المرحلة الأولى** : وتمثلها الدلالة الأولى : الاختصاص ، وقد نالت هذه المرحلة عناية خاصة من الزمخشري ، حتى أنه يمكن القول بأنها الأساسية هنا ، إذ ورد لها وحدها ما يزيد على ثلاثة أضعاف الدلالات الأخرى منفردة في هذا الموضع ، وبالتالي فإنها الأساسية بلا منازع . **المرحلة الثانية** : وتمثلها دلالة الاهتمام ، إذ نجد

لها نمطين اثنين ، وتجعلها في المرحلة الثانية من بين الدلالات هنا ، ومن ثم فإن هذه الدلالة تكمن أهميتها في أنها تمثل مرحلة وسطا بين ما يمكن أن يطلق عليه دلالات القمة والدلالات الدنيا ، وعلى الرغم من هذا ، فإن قربها من دلالات الدنيا أقرب منها إلى الدلالات العليا . **المرحلة الثالثة** : وتمثلها الدلالات الثلاث الأخيرة ، ويمكن أن نطلق عليها جميعا الدلالات الثانوية ، بمعنى أن دلالتها ، ليست ذات أهمية قصوى بالمقارنة بالدلالة رقم (١) ، (٢) الواردتين في هذا الموضع .

وإذا كانت هذه النسب السابقة تمثل أهمية الدلالات ومعالجتها عند الزمخشري ، فإنها تحتاج في الواقع إلى إيضاح أكثر ، وبالتالي تحتاج لأن توضع في شكل يوضح هذه النسب ، وبالتالي يمكن وضعها في الشكل (٢) لبيان هذه الأهمية .

ويوضح الشكل البياني رقم (٢) أن تفاوتا كبيرا بين الدلالة رقم (١) والدلالات الأخرى من حيث المعالجة ، إذ يصل مجموع الدلالة رقم (١) إلى أكثر من ٥٠% كما هو في الشكل رقم (٢) ، وهذا له مغزاه ودلالته ، إذ يرى جمهور النحاة والبلاغيين أن التقديم يفيد الاختصاص ، ويلاحظ على رأي النحاة هذا بأنه لم يحدد بتقديم معين ، وبالتالي يمكن أن ينطبق على أية تقديم ، كما يلاحظ أن الأنماط جميعها وردت في الكشاف ، ويتكرر نمطان منه في نكت الأعراب في دلالة كل من : الاهتمام ، التوبيخ ، ومن هنا يمكن القول بأن الأنماط التي تكررت في هذه الدلالة في كتاب (نكت الأعراب ...) تمثل نسبة ١٨,٢% من نسبة الأنماط الواردة في الكشاف التي تمثل ١٠٠% من نسبة الأنماط الواردة هنا .

وثمة ملاحظة أخرى هنا وهي أنه إذا كانت كل من دلالة الاهتمام والتوبيخ تتساوى فيما بينها من حيث عدد الأنماط لكل منهما بالنسبة لكتاب : نكت الأعراب ... إذ يرد نمط واحد في كل منها ، بيد أن الدلالة رقم (٢) يأتي لها نمطان في الكشاف ، ويتكرر أحدهما في نكت الأعراب ... ، ومن هنا تأتي بأنماط أقل من حيث عدد الإحصاء مقارنة بما جاء في الدلالة الأولى ، إذ الثالثة (التوبيخ) يرد فيها نمط واحد ، ويتكرر هذا النمط في نكت الأعراب ، إلا أن المفارقة تبقى من حيث الإحصاء الإجمالي لكل منهما .



الدلالات	الاختصاص	الاهتمام	التوبيخ	نفي الشيء وإثبات غيره	التشديد والوعيد
الكشاف	100	100	100	100	100
نكت الأعراب	0	50	100	0	100
النسب	78.3	8.7	4.3	4.3	4.3

رسم بياني رقم (٢) يوضح نسب دلالات تقديم الخبر شبه الجملة كما وردت عند الزمخشري

وبالتالي فإن (نكت الأعراب) يشترك مع الكشاف في هاتين الدلالتين : الاهتمام ، التوبيخ ، غير أن النسبة بينهما ليست واحدة ، فإذا كانت الدلالة رقم (٢) تمثل (١) من (٢) ، أي يمثل ٥٠% من النسبة العامة ، فإن الدلالة رقم (٣) بالنسبة للدلالة رقم (٢) يمثل نكت الأعراب نسبة عالية جدا ، إذ ورد لها نمط واحد في الكشاف ، تكرر هذا النمط في نكت الأعراب ، وبالتالي فإن النسبة بين الكشاف ونكت الأعراب متساوية في هذه الدلالة رقم (٣) .

وأنتقل بعد ذلك إلى معالجة هذه الدلالات ، وأبدأ بالدلالة الأولى – الاختصاص ، إذ نجد الزمخشري يعرض لها في قوله تعالى (يوم تشقق الأرض عنهم سراعا ذلك حشر علينا يسير) ق/٤٤ ، قال الزمخشري : تقديم الظرف يدل على الاختصاص ، يعني لا يتيسر مثل ذلك الأمر العظيم ..[1] وكذلك في الآية الأولى من سورة التغابن (يسبح لله ما في السماوات وما في الأرض له الملك وله الحمد ..) قال الزمخشري : قدم الظرفين ؛ ليدل بتقديمهما على معنى اختصاص الملك والحمد لله عز وجل ؛ لأن الملك على الحقيقة له ؛ لأنه مبدي كل شيء ومبدعه ، والقائم به والمهيمن علي ...[2] . وفي قوله

(١)٢٦/٤

(٢)١٠٣/٤ ، وينظر العلوي :الطراز ٤٣/٢ .

تعالى (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ . إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ . وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ . تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ) القيامة / ٢٢ : ٢٥ ، قال الزمخشري : تنظر إلى ربها خاصة ، لا تنظر إلى غيره ، وهذا معنى تقديم المفعول ، الا ترى إلى قوله تعالى (إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ) القيامة / ١٢ (إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ) القيامة / ٣٠ ، (أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ) الشورى/ ٥٣ ، (وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ) آل عمران/ ٢٨ ، (إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) ، (عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) هود /٨٨ ، كيف دل التقديم على معنى الاختصاص ؟ ومعلوم أنهم لا ينظرون إلى أشياء لا يحيط بها الحصر ولا تدخل تحت العدد في محشر ، يجتمع فيه الخلائق كلهم فإن المؤمنيين نظارة ذلك اليوم (١) . وقد جاء في قوله تعالى (وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ..) الأنعام / ٥٩(٢) .

نجد تقديم الظرف (عنده) يفيد الحصر والقصر ، أي قصر مفاتح العلم على ذاته تعالى ، ومعنى هذا أن دلالته على الاختصاص واضحة – تقديم هذا الظرف – عنده – ويؤكد هذا المعنى الذي يذهب إليه الباحث أكثر من وجه أذكر منها :

أولا : أن الله سبحانه وتعالى قد ذكر في سورة طه/١٥ (إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ ..) بمعنى أكاد أخفي علمها على نفسي لشدة إفراطي في إخفاءها ، كما جاء في تفسير الزمخشري .

ثانيا : اشتمال الآية الكريمة ذاتها على هذه الدلالة (لا يعلمها إلا هو) هو دليل قوى ، يؤكد هذه الدلالة ، وهو دليل يؤكد على نفي أن أحدا من الخلق يعلمها ، كما أن التعبير جاء باستخدام صيغة المضارع (يعلم) الأصل ، الذي يفيد الاستمرار ، أي استمرار نفي علمها على أي أحد من الخلائق .

ثالثا : استخدام صيغة النفي بالإضافة إلى الاستثناء (لا + إلا) وهو ما ينتج عنه القصر والحصر ، الأمر الذي يؤكد الدلالة التي يذهب إليها الباحث ويؤكدها في هذا الموضع بالنسبة لهذه الآية الكريمة.

ومن هنا فإن رؤية الزمخشري على أن التقديم للاختصاص ، وجمع الزمخشري أنماطا قرآنية مختلفة عند معالجة هذا التركيب وصلت إلى ستة أنماط ، تفيد كلها الاختصاص .

وإذا كان الزمخشري قد عالج دلالة الاختصاص في أنماط ستة ، فإن هذه أنماط ستة أخرى يشير إلى الدلالة التي تجمع بينها ، الاختصاص ، وبالتالي فإن مجموع الأنماط التي عالج فيها الاختصاص ليس ستة وإنما اثنى عشر نمطا ، وتمثل هذه نسبة عالية جدا ، كما اتضح ، وكما سيكون لها دلالتها وفحواها على ما سيأتي كما يلاحظ الباحث أن الأنماط التي ذكرها الزمخشري أثناء معالجته لآيات سورة القيامة لم تتكرر في الأنماط التي عالج فيها الاختصاص منفردة ، وبالتالي يمكن القول إن الزمخشري لم يعرض لها أثناء

---

(١)٤(ب)/٦٦٢ .

(٢)١/١٩ .

التفسير على أساس عَرْضه لها في هذا الموضع ، حتى لا يكون تكرارا ، وبالتالي توضح رؤية الزمخشري هذه مدى التناسق والانسجام بين آرائه وتحليلاته أثناء تفسيره . كما يمكن أن يستخلص من الأنماط الواردة في النص السابق للزمخشري أن تقديم الظرف لا يقتصر على باب المبتدأ والخبر ، بل إن تقديمه يفيد ذلك في غير هذا الباب كما في الأنماط السابقة.

وإذا كان الزمخشري قد جعلها لدلالة الاختصاص ، فإن العلوي هنا يجعل لها أكثر من دلالة ، جاء في الطراز : تقديم الظرف على وجهين : أحدهما أن يكون واردا لدلالة الاختصاص ، وهذا كقوله تعالى (أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ) الشورى/٥٣ ؛ لأن المعنى : إن الله تعالى مختص بصيرورة الأمور إليه دون غيره ونحو قوله تعالى : (إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ. ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم) الغاشية /٢٥، ٢٦ ، وقوله تعالى : (له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) التغابن/١. وثانيهما : أن يكون تقديمه من أجل مراعاة المشاكلة لرؤوس الآيات في السجع ، وهذا كقوله تعالى (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ. إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) القيامة /٢٢،٢٣ ، ليطابق قوله (باسرة) و(فاقرة) نحو قوله (وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ. إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ) القيامة ٢٩،٣٠ [١].

ومن ثم نجد العلوي يضيف دلالة أخرى زيادة على ما جاء عند الزمخشري ، وأحسب هنا أن السياق يرجح الدلالتين معا ، ومن هنا أرى ما جاء عند العلوي وجيها في معناه ، ويرد باحث حديث ما جاء عند العلوي حول آية ٢٢،٢٣ من سورة القيامة بأن التقديم من باب الاختصاص[٢] ، والملاحظ عليه أنه هو رأي الزمخشري .

كما يلاحظ الباحث كذلك أن الزمخشري في نمط سورة القيامة (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ. إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) جاء في توضيحه بأنماط متنوعة ، إذ فيها أنماط شبه جملة وأنماط أخرى فعلية ، ومن ثم فإن رؤيته بناء على هذا قائمة على توحيد الدلالة ، بمعنى أن أي تقديم يفيد الاختصاص سواء أكان جملة اسمية أم جملة فعلية ، وبالتالي ينطبق على الزمخشري رأي السيوطي بقوله : كاد أهل البيان يطبقون على كل تقديم المعمول يفيد الحصر سواء كان مفعولا أو ظرفا أو مجرورا ولهذا قيل: في إياك نعبد وإياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي (لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ) معناه إليه لا إلى غيره ... [٣].

وهكذا نجد رؤية البيانيين هنا واضحة عند الزمخشري ، وفي محاولته لإثبات الاختصاص في الآية جاء بأنماط متنوعة تفيد كلها الاختصاص ، ويتضح هذا وبشكل أكثر من خلال هذا الموضع الخاص بدلالة تقديم المفعول به عند الزمخشري ، يتضح مدى التشابه ، ومدى محاولة الزمخشري لتطبيق الآراء النظرية وتمثله لها في تفسيره (الكشاف) .

---

(١) العلوي : الطراز ٢/٧٠،٧١ .
(٢) ينظر د. فاضل السامرائي : معاني النحو ١/١٦٧.
(٣) السيوطي : الإتقان في علوم القرآن ٢/٥١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبالتالي تؤكد هذه الدراسات وجاهة رؤية الزمخشري في رأيه ، وبالتالي أخذت أراءه حيزا مرموقا خاصة في البحث اللغوي للقرآن الكريم من حيث أهميتها ، وتؤكد دراسة حديثة رؤية الزمخشري بالنسبة لترتيب الوظائف الدلالية في تقديم الخبر (الظرف) ، إذ جعل الاختصاص هي الوظيفة الحقيقية ، وأهم أغراضه ، غير أن الفارق بين الرؤيتين – في الواقع – أن الزمخشري ذكر دلالة الاختصاص منفردة ، وأضاف الأخر الحصر بجانب التخصيص ، إلا أني أحسب أن الحصر الذي أضافه الباحث زيادة على ما جاء عند الزمخشري لم يقدم جديدا إلا توكيد معنى الاختصاص ، ليس أكثر ، وأظن أن إضافة الباحث هنا هي رأي الزمخشري مباشرة ، ولا أدل على ذلك من أن الباحث عرض لرأي الزمخشري في هذا المقام ، وعلق عليه بما لم يقدم إضافة جديدة [١] ، ولو قال : الملك له ، لكان إخبارا بأن الملك له دون نفيه عن غيره ، فتقديم الظرف أفاد حصره عليه واختصاصه به دون غيره[٢].

وفي سورة البقرة (ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) /٢ يعرض الزمخشري لجزئية وثيقة الصلة بقضية تقديم الخبر شبه الجملة ، غير أنه مع النفي ، بما جاء في موضع من سورة الصافات (لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ) / ٤٧ ، قال الزمخشري : فإن قلت : فهلا قدم الظرف على الريب كما قدم الغول في قوله تعالى (لا فيها غول) ؟ قلت : لأن القصد في إيلاء الريب حرف النفي نفي الريب عنه ، وإثبات أنه حق وصدق ، لا باطل وكذب ، كما كان المشركون يدعونه ، ولو أولى الظرف لقصد إلى ما يبق عن المراد ، وهو أن كتابا آخر فيه الريب ، لا فيه ، كما قصد في قوله : لا فيها غول ، تفضيل خمر الجنة على خمور الدنيا بأنها لا تغتال العقول كما تغتالها هي كأنه قيل : ليس فيها ما في غيرها من هذا العيب والنقيضة [٣] .

وينقل ابن الأثير هنا كذلك نص الزمخشري وأثبت النص لإيضاح مدى إفادة اللاحقين واقتباسهم من نصوص الزمخشري – على سبيل التمثيل لا الحصر – قال ابن الأثير معلقا على الآية ذاتها : تأخير الظرف وتقديمه في النفي حول قوله تعالى (الٓمٓ . ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) البقرة٢/١ ، وقوله (لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ) الصافات / ٤٧ ، فإنه إنما أخر الظرف في الأول ؛ لأن القصد في إيلاء حرف النفي نفي الريب عنه وإثبات أنه حق وصدق لا باطل وكذب ...كما قصد في قوله تعالى " لا فيها غول " فتأخير الظرف يقتضي النفي أصلا من غير تفضيل ، وتقديمه يقتضي المنفي عليه وهو خمر الجنة على غيرها من خمور الدنيا ، أي ليس فيها ما في غيرها من الغول [٤] .

---

(١) ينظر : فاضل صالح السامرائي ١/١٦٦ .
(٢) السابق : الموضع ذاته .
(٣) ١/٢٠ .
(٤) ابن الأثير: المثل السائر ٢/٢١٩ ، وينظر: الزركشي: البرهان في علوم القرآن ٢/٤١٤ ، العلوي : الطراز ٢/٦٨ : ٧١ . أثبت هنا وفي مواضع أخرى ما تسمح به الدراسة من نقل البلاغيين ؛ لأني لا أتتبعهم خطوة بخطوة ؛ لأن هذا يخرجني عن دائرة الخطة المرسومة لهذا البحث .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما أن ثمة ملاحظة أشير إليها في هذا السياق أن ثمة نصوصا كثيرة – ومنها هذا النص – ينقله علماء المعاني عن الزمخشري كاملا دون أي تغيير، ومن المفارقات أنني أجد صاحب كتاب (معاني النحو) يأخذ النص عن ابن الأثير أو العلوي أو الزركشي ، وثلاثتهم ينقلون عن الزمخشري في مواضع كثيرة ، بالإضافة أنه سابق وهم لاحقون ، ويذكر مؤلف الزمخشري بقوله ينظر ، مع أنه هو الأصل والأجدر والأولى أن يأخذ عنه مباشرة ثم يحيل إلى البلاغيين اللاحقين .

وبناءً على رأي الزمخشري فإن المغزى الدلالي للتركيب الواحد يختلف باختلاف التقديم والتأخير، ويذهب السامرائي مذهب الزمخشري ، وذلك من خلال عرضه لرأي الزمخشري السابق ثم يعلق عليه : والصواب ما أثبتناه ، وهو أن تأخير الظرف يفيد نفي الشيء عن المذكور وتقديمه يفيد النفي عن المذكور وإثباته لغيره ، لا يفيد دائما تفضيل المنفي عنه ، وإلا فقولك : لا عندك صواب ، ثم لا مدح[1] .

وبالتالي يتضح كذلك أن رأي السامرائي السابق هو فحوى رأي الزمخشري في تعليقه وتفسيره للآية /٢ من سورة البقرة ، ومن هنا فإن تعليقه لم يضف جديدا يذكر .

ويوضح الباحث جزئية تتعلق بتقديم الظرف ، إذ إنه إذا تقدم الظرف في الإثبات وكان الاسم المبتدأ نكرة ، لا يلتفت النحاة إلى سبب هذا التقديم ، نحو: في الدار رجل ؛ لأن الظرف الذي يسأل عن سبب تقديمه هو الذي يقع في حيز النفي ؛ إذ النفي من مسوغات الابتداء بالنكرة ، إذ يجوز أن يبتدأ بالنكرة المنفية نحو: ما رجل في الدار، وكما ورد في التراكيب السابقة .

وإذا كان الزمخشري قد ذكر تقديم الظرف يفيد الاختصاص في خمسة أنماط ، إلا أنه في موضع آخر يفيد التشديد والوعيد ، ففي سورة الغاشية (إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم) آية/ ٢٥ ، ٢٦ ، قال الزمخشري : فإن قلت : ما معنى تقديم الظرف ؟ قلت : معناه التشديد في الوعيد ، وأن إيابهم ليس إلا إلى الجبار المقتدر على الانتقام ، وأن حسابهم ليس بواجب إلا عليه ، وهو الذي يحاسب على النقير والقطمير ، ومعنى الوجوب وجوب في الحكمة[2] .

وهكذا يستخلص الزمخشري من خلال السياقات كلها ، والمقام في الآية الكريمة مقام الرجوع إلى الله تعالى ، وهذا متعلق بالحساب ، وهذا يعني أيضا إما الإثابة على أفعال الخير ... الخ ، أو على العقاب والجزاء على الأفعال الأخرى المقابلة للأولى ، وهذه الأفعال سواء أكانت الأولى أم الثانية ، يحاسب الله الناس عليها : لا يغادر منها شيئا (فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) الزلزلة / ٧ ، ٨ .

---

(١) د. فاضل السامرائي : معاني النحو ١٦٩/١ .
(٢) ٢٠٨/٤ ، نكت الأعراب : ورقة ٢١٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهكذا نجد التشديد على هذا اليوم الذي يرجع فيه الجميع إلى الله سبحانه والوعيد لكل من خالف أوامره ، وهكذا نجد الدلالة مفادة من سياقات التركيب ، وهذا يستدعي أن يكون الشخص ملما بالسياقات اللغوية وغير اللغوية ، الموقف ، ومن ثم يمكن أن نصف الزمخشري بعبارة برون (G.: Brwan) : أن المحلل يبحث دائما عن استعمال اللغة في السياق بواسطة المتكلم أو الكاتب ، وهو حريص على العلاقة بين المتكلم والقول في المناسبة الخاصة في الاستعمال بدلا ما يحرص على العلاقة المخصوصة بين جملة وأخرى ، بغض النظر عن استعمالهم [١] .

وهكذا نجد الزمخشري دائما يحرص على استخلاص الدلالة بناءً على السياق اللغوي والسياق غير اللغوي ، وبالتالي فإن ثمة أنماطا متشابهة تركيبيا ، غير أن الزمخشري تختلف رؤيته لها باختلاف السياق كما هي الحال في اختلاف دلالة تقديم الخبر الظرف ، من أن شكل المبنى للتركيب واحد .

وفي سورة يس (وَآيَةٌ لَّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ) آية / ٣٣ ، قال الزمخشري : تقديم الظرف للدلالة على أن الحب هو الشيء الذي يتعلق به معظم العيش ويقوم بالارتزاق منه صلاح الإنس ، وإذا جاء القحط وقع الضرر [٢] . وفي سورة النور (وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا) آية/ ١٦ ، قال الزمخشري : فإن قلت : فأي فائدة في تقديم الظرف حتى أوقع فاصلا التقديم ؟ قلت : الفائدة فيه بيان أنه كان الواجب عليهم أن يتفادوه أول ما سمعوا بالإفك عن التكلم ، فلما كان ذلك الوقت أهم وجب التقديم [٣] ، وفي قوله تعالى (وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ) الحجرات / ٧ ، قال الزمخشري : فإن قلت : ما فائدة تقديم خبر إن على اسمها ؟ قلت : القصد إلى توبيخ بعض المؤمنين على ما استهجن منهم من استتباع رأي رسول الله لآرائهم ، فوجب تقديمه لانصباب الغرض إليه [٤] ، وهكذا نجد هذا النمط يؤكد ملاحظة سجلتها في موضع سابق ، أن الاهتمام يمثل وظيفة دلالية عامة ، يمكن أن يندرج ضمن إطاره أكثر من وظيفة دلالية .

وهكذا نجد التنوعات الدلالية عند الزمخشري حول ما ينتمي في عمومه إلى الشكل التركيبي الواحد ، وإن جاءت الوظيفة الأساسية هي الاختصاص ...

وبناءً على هذه الوظيفة الدلالية للنمط الواحد تختلف من باحث إلى آخر نتيجة لاختلاف المرتكزات التي يرتكز عليها ، ونتيجة للطرق التي يسلكها في الوصول إلى التحليل ، وأحسب أن الزمخشري –

---

(١) Gillian Brawan, Geor Yule : Discurse analysis, p.27 .

(٢) ٢٨٥/٣ .

(٣) ٦٦/٣ ، النكت .. ورقة ١٥٢ . ، وينظر العلوي: الطراز ٧٠/٢ لتتضح هنا أكثر ما ينقله عن الزمخشري في هذا الموضع .

(٤) ٩/٤ ، نكت الأعراب ورقة ٢٠٢ .

- كما هو واضح - كان يعتمد على عدد من القرائن لاستخلاص الدلالة ، وقد حددها هيرنجر (*Heringer*) في : معرفة نوعية الجملة ، قراءة المتكلم للنص والتركيب وأداءه ، وكذلك نطقه ؛ والروابط الكلامية ، والوحدات الثابتة التي يتكون منها التركيب والسياق (١) .

ولا أحسب أن الزمخشري فقط كان يضع هذه الشروط نصب عينيه ، وإنما كل المفسرين والباحثين في الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم ؛ لأن ثمة شروطا أخرى قد اشترطوها في المفسر ، وهكذا نجد الالتقاء بين الرؤية القديمة والرؤية الحديثة في تحديد الشروط التي على أساسها ينبغي تحديد دلالة التركيب . وبالتالي يختلف الباحث مع من يذهب إلى : أن التركيب الدلالي للوحدة المعجمية هو الذي يحدد مناسبة ومطابقة البنية التركيبية ، من ذلك بناء المركب الدلالي الذي يقوم على وحدة المحتوى من الوحدات الأساسية للثابت والمتغير في التمثيل الدلالي .. لرؤيتنا كلها للثابت وعلاقته بالمتغير(٢) .

صحيح إن الوحدة المعجمية تحدد الدلالة ، غير أن هذا ليس على إطلاقه ، وإنما هو أيضا لابد من توفر شروط معينة ، غير أن باحثا آخر يرى رؤية أوسع أفقا ، إذ يرى أن دلالة الجملة الآنية (الحالية) تستمد من المعاجم ودلالة القواعد (التركيب النحوي) ، فتنشأ دلالتها من المعجم ودلالة القواعد التركيبية ...ويرى جون لايونز أن القواعد النحوية تعطي التركيب دلالة أوضح خاصة إذا كانت المقارنة بين جملتين متتاليتين ، ويعطي عدة تراكيب متقاربة من الناحية الشكلية ، غير أن رتبتها داخل التركيب النحوي تختلف :

١- الكلب عض ساعي البريد .

٢- ساعي البريد عض الكلب .

٣- الكلب عض الصحفي .

٤- ساعي البريد هدأ من روع الكلب .

ويرى أن الاختلاف التركيبي بين الجملتين فيما يخص الدلالة ، غير أن أي اختلافات معجمية لا تعرف إلا إذا وقفت على دلالتها .

هذه الاختلافات الدلالية بين (١) ، (٢) ستشرحها القواعد التقليدية ، بأن (١) الكلب فاعل *(Subjekt)* أما في الشكل رقم (٢) فإن القواعد وزعت الوظائف عكسيا ، هذه الاختلافات بين (١) ، (٢) اختلافات فوق مستوى الدلالة الوصفية .

٥ - عض الكلب ساعي البريد .

---

(١) H. J.Heringer : Prakticshe Semantik ,S.124 .

(٢) Kerstin Schwabe : Syntax Semantik , S. 112 .

وهذا يعني أن ثمة تشابها من جهة الدلالة ، لكن هنالك مستويات أخرى مختلفة ، ويعطي جون لايونز أمثلة من هذا النوع تصل إلى اثنتي عشرة جملة ، ويوضح من خلالهما الفروق الدلالية من جهة التركيب النحوي (١) .

ومن ثم فإن الأول جعل المعول الأساسي على الدلالة المعجمية ، بينما أضاف الثاني القواعد النحوية ، إلا أن الزمخشري يرى الدلالة المعجمية إضافة إلى القواعد النحوية مضافا إليها عاملا ثالثا ذا أهمية وفاعلية كبيرة هو دور السياق ، وهكذا يفصل السياق بين الدلالات ، بل يوجه دلالات التراكيب عند الزمخشري ، كما رأينا في الأنماط السابقة .

وإذا كان الزمخشري لم يذكر إلا الدلالات السابقة ، فإن ثمة باحثين آخرين في الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم قد ذهبوا إلى أن تقديم الخبر يؤدي دلالات أخرى غير ذلك (٢) .

---

(١) John , Lyons : Die Sprache , S. 147 , 148 .

(٢) ينظر القزويني : الإيضاح ١٠١/١ ، العلوي : الطراز ٦٨/٢ ، الزركشي: البرهان في علوم القرآن ٢٧٦/٢ ، ابن الأثير: المثل السائر ٤٢/٢ .

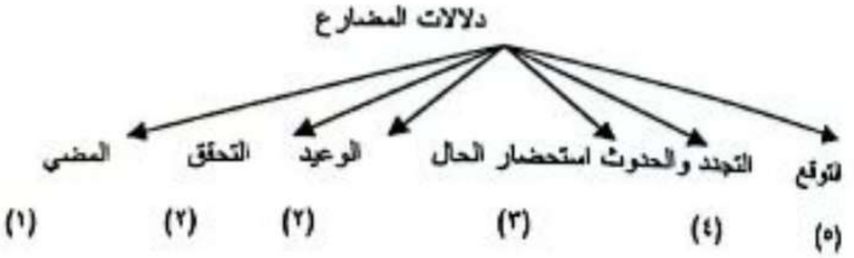
المبحث الثاني : دلالة التركيب الفعلي

١- دلالة المضارع .
٢- دلالة الماضي .
٣- دلالة أفعال المقاربة والرجاء والشروع .
٤- دلالة تقديم المسند إليه في الجملة الفعلية .
٥- دلالة تقديم المفعول به .

١ - دلالة المضارع (Die Funktion des Imperfektes) :

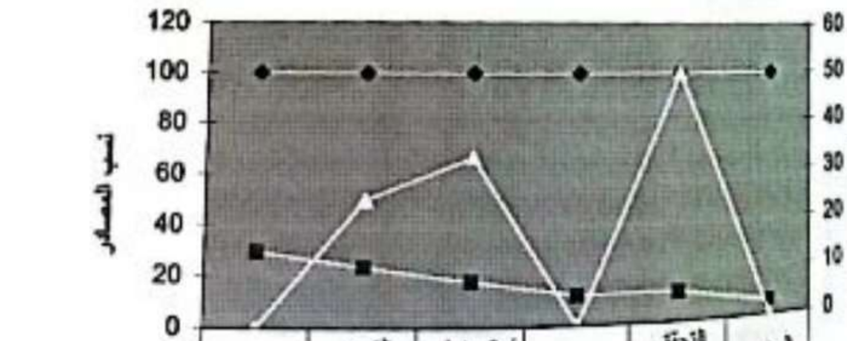
إذا كان الزمخشري قد عرض للفعل المضارع وأنواعه في المفصل ، فعلى الرغم من هذا فإن عرضه جاء مقتضبا ، بالمقارنة بما جاء من معالجته في الكشاف ، فإذا كان قد وضع إطاره النظري في (المفصل) ، فإن (الكشاف) هو التطبيق لذلك الجانب الموجود هناك ، وقد تكررت بعض أنماط (الكشاف) في نكت الأعراب ، وبالتالي فإن المعالجة اقتصرت على هذين الكتابين ، وبالتالي تخرج مصادره الأخرى من معالجة هذه الجزئية .

ويوضح الشكل رقم (١) التدرج الهرمي بشكل واضح ، إذ المقاربة بين الدلالات كائنة ، بمعنى أن الفارق في الأنماط لا يمثل بونا شاسعا ، كما حدث في أنماط أخرى سبقت ، إلا أن عدد الأنماط في هذا الموضع يوضح تقاربا في أنماط الدلالات الذي ربما يفضي إلى المقاربة في الأهمية .



شكل توضيحي رقم (١) بدلالات وعدد أنماط الفعل المضارع

ويوضح الشكل رقم (٢) النسب السابقة وهذا التدرج الهرمي من هذا الموضع .



الدلالات	التوقع	التجدد والحدوث	استحضار الحال	الوعيد	التحقق والتوكيد	المضي
■ النسب	29.4	23.5	17.6	11.8	11.8	5.9
◆ الكشاف100	100	100	100	100	100	100
نكت الأعراب	0	25	33.3	0	50	0

شكل توضيحي رقم (٢) بنسب دلالات الفعل المضارع كما جاءت في الشكل السابق

وإذا كانت هذه الملاحظات تمثل نظرة عامة ، فإن بعض أنماط الدلالات الواردة في هذا المقام تحتاج إلى نوع من المناقشة ، ويحاول الباحث هنا أن يناقش بعض أنماط الدلالات .

فيخرج الفعل المضارع إلى (التوقع) ، كما في قوله تعالى (أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم .....) البقرة آية : ٢١٤ ، [١] وفي قوله تعالى في سورة آل عمران (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) آية : ١٤٢ [٢] .

ويلاحظ على هذه الأنماط الواردة لهذه الدلالة أنها جميعا وردت مع أداة الجزم (لما) ، أي أن لما + المضارع ← معنى التوقع في خمسة أنماط أوردها الزمخشري في مقابل نمط واحد : لما + الفعل المضارع ← معنى المضي .

وبالتالي فإن الأساس في هذا البناء هو (التوقع) ، وإنما دلالة المضي هذه مكتسبة من واقع السياق غير اللغوي ، كما أنه يمكن استخلاص شيء ذي بال ، أن الزمخشري قد اعتمد في رأيه في استخلاص دلالة التوقع لهذه التراكيب من واقع السياق اللغوي الكائن مع (لما) التي إذا ارتبطت بالمضارع أدت هذه الدلالة التي استخلصها الزمخشري ، ومن هنا فإن الزمخشري في هذه الدلالة يتابع فيه جمهور النحاة . كما أن المضارع إذا ارتبط (بقد) دلّ على التقليل ، وهكذا يكتسب المضارع دلالته من خلال الأدوات التي تسبقه إذا ارتبط بها ، وهكذا أيضا تحسم هذه الأدوات دلالة المضارع إلى أي نوعية دلالية يرتبط .

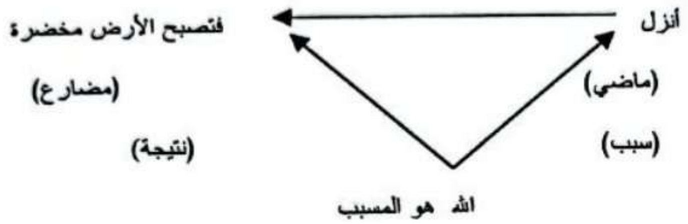
ثم تأتي دلالة (التجدد والحدوث) ، كما في قوله تعالى في آية / ٦٣ من سورة الحج (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ) ، قال الزمخشري : فإن قلت هلا قيل فأصبحت ، وَلِمَ حرف إلى لفظ المضارع ؟ قلت : لنكته بلاغية فيه وهي إفادة بقاء أثر الأرض مخضرة زمانا بعد زمان ، كما تقول : أنتم على فلان عام كذا ، فأروح وأغدو شاكرا له ، ولو قلت : فرحت وغدوت لم يقع ذلك الموقع [٣] . وفي آية / ١٥ من سورة البقرة (اللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) ، قال الزمخشري : فإن قلت : فهلا قيل : الله مستهزئ بهم ليكون طبقا لقوله : إنما

---

(١) ١٢٩/١ .
(٢) ٢٢٠/١ .
(٣) ٣/ ٨ ٢ ، النكت ورقة ١٤٦.

نحن مستهزؤن ؟ ، قلت : لأن يستهزئ يفيد حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت [١] . وهكذا نجد عمل الزمخشري ذا أثر كبير في أولئك الذين جاءوا من بعده .

وإذا كان الزمخشري يرى أن الفعل المضارع يفيد التجدد والحدوث ، فليس ذلك إلا لأن الفعل يدل في فحواه على هذه الدلالة ، ومفادها من السياق اللغوي وغير اللغوي ، ففي الآية الأولى جاء التعبير بالماضي (أنزل) ، وجاءت النتيجة بالمضارع (فتصبح) مرتبطا بالفاء التي تدل على التعقيب مع العطف والترتيب كذلك ، بمعنى أن الله أنزل فيما مضى الأمطار ، أو يرسل الأمطار ، ويعقب ذلك إخضرار الأرض كنتيجة طبيعية للفعل الأول ، وهو إنزال المطر ، وبالتالي يمكن القول إن الفعل الأول هو السبب لإقامة أو لوجود الفعل الثاني : فتصبح الأرض مخضرة ...... نتيجة ، والله سبحانه وتعالى فوق كل ذلك هو المسبب لكل هذه الأمور .



إن الإنزال بصيغة الماضي (أنزل) دلالة على حدوثه والنتيجة : فتصبح الأرض مخضرة ، باستخدام المضارع ، أي أن الإنزال انتهى (الماضي) والنتيجة (المضارع) : هي استمرار قدرة الله وعظمته في اخضرار الأرض وإنباتها .

أما قوله تعالى (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ...) وذكر الزمخشري أن التعبير بفعل المضارع (يستهزئ) يفيد التجدد والحدوث ، ويمكن إضافة شيء يسير إلى ما جاء عند الزمخشري ، أن الفعل المضارع يحمل دلالة أخرى وهي أن الاستهزاء بدأ منذ لحظة النطق بالفعل ، أو منذ نطق الحروف الأولى من الفعل (يستهزئ) ، وبالتالي فيه إشعار بالسرعة في توبيخهم ، ومثل هذا ما جاء في سورة يوسف حينما قال لإخوته (لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ) يوسف/٩٢ لأنه عليه السلام أراد أن يغفر الله لهم منذ لحظة بدأه [٢] الكلام بالفعل (يغفر).

أما التجدد والحدوث ، فهو في ظني مكتسب من دلالة تكوين الفعل (يستهزئ) ، إضافة إلى قرائن السياق المختلفة ، فالله سبحانه وتعالى يريد أن يوبخ هؤلاء المنافقين على فعلهم بسبب : إظهار الإيمان

---

(١) ٣٥/١ ، ينظر في هذا الموضع ما جاء عند كل من القزويني ، وما جاء عند البيضاوي ٢/ ٩٥، ليتضح أثر الزمخشري فيمن جاء بعده سواء من البلاغيين أو المفسرين على السواء .

(٢) ينظر السيوطي : الإتقان في علوم القرآن ٧٦/٢ .

في حالة كونهم مع الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، وإظهار الموالاة للمشركين في حالة كونهم معهم أيضا : إنما نحن مستهزؤن . وبسبب هذا الموقف أراد الله تعالى أن يستهزئ بهم فجاء بـ (يستهزئ) للدلالة على ما ذكرت .

وتوحي هذه الدلالة للفعل المضارع بمدى أخذ الزمخشري عن سابقيه وخاصة الجرجاني ، ففي تعليق الجرجاني على البيت :

أَوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيْلَةٌ   بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِّيفَهِمْ يَتَوَسَّمُ

وذلك لأن المعنى : توسم وتأمل ونظر يتجدد من العريف هناك حالا فحالا ، وتصفح منه للوجوه واحدا بعد واحد ، ولو قيل : بعثوا إلى عريفهم متوسمين لم يفد ذلك حق الإفادة [١] .

ويتضمن بداية نص الجرجاني مع نصوص الزمخشري مقاربة دلالية من حيث المعالجة والفكرة ، ومن هنا يتضح أن الزمخشري قد أفاد من نصوص سابقيه ، وحاول أن يوظفها توظيفا عمليا مع أخذه في هذا الموضع أو ذاك بقرائن السياق .

وأود أن أشير إلى ملاحظة حول بيت الجرجاني السالف ، أنه رأى أن الفعل المضارع (يتوسم) يفيد التجدد والحدوث مرة بعد أخرى ، ولم يزد على ذلك ، أقول إن ثمة قرائن أخرى سياقية لغوية أو غير ذلك تعضد هذه الرؤية ، وتوضح هذا المعنى الذي ذهب إليه الجرجاني ، كما نجد في (كلما) التي جاءت في صدر البيت ، التي تدل على التكرار ، فكلما جاءت سوق عكاظ (بعثوا) وهذا يتجدد منهم مرة تلو الأخرى ، إضافة إلى الفعل (يتوسم) وأحسب أن دلالة الفعل ـــ التجدد والحدوث – مكتسبة من (كلما) التي جاءت في صدر البيت ، والفعل (بعثوا) في بداية الشطرة الثانية من البيت . والذي يدعم هذه الدلالة أيضا أن حالة كون الشاعر مطلوب من القبيلة الأخرى ، وبالتالي لابد أن تتكرر المحاولات للوصول إليه المرة تلو الأخرى ، ومن أجل ذلك يرى الباحث أن الجرجاني ذكر قرينة واحدة ضمن قرائن عدة تتعلق بتحديد دلالة التركيب عامة ، وإن كانت هذه الرؤية العامة أدت الغرض ، غير أن القرائن السياقية الأخرى قد دعمتها وزكتها .

وفي آية / ١١من سورة الحجر (وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ) ، قال الزمخشري : لأن (ما) لا تدخل على مضارع إلا وهو في معنى الحال وعلى ماضي إلا وهو قريب من الحال [٢] .

---

(١) الجرجاني : دلائل الإعجاز ص١٦٣ .
(٢) ٣١١/٢ .

وهو الموضع الوحيد الذي تحدث فيه الزمخشري عن دلالة (ما) + الفعل المضارع ، والعلاقة الرابطة بينهما .

ويلاحظ أن اعتماد الزمخشري في استخلاص الدلالات مستقى من خلال الأدوات والسياق اللغوي ، ولا شك أن هذا الاعتماد لا يؤدي إلى تعارض بين السياقين : اللغوي وغير اللغوي (المقام) .

ويدل كذلك على الحال والاستحضار ، كما في قوله تعالى (وَاللَّهُ الَّذِيٓ أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ) فاطر : ٩ ، قال الزمخشري : إن التعبير بالمضارع فـ (تثير) ؛ لأن الله أراد أن يبعث ويصف الحال التي تقع عليها إثارة الرياح والسحاب وتستحضر تلك الصورة البديعة [1] . وفي سورة المائدة / ٧٠ (... وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًا كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ) [2] .

ويؤيد ما ذهب إليه الباحث حول البيت الذي أورده الجرجاني أن (كلما) تمثل قرينة مهمة في مساعدة الفعل (يتوسم) في أداء معناه الذي ذهب إليه الجرجاني ، وفي آية المائدة وردت : (كلما) + (يقتلون) ← لاستحضار الحال والتشنيع ، وهكذا نجد عناصر بناء التركيب اللغوي كله تتضافر فيما بينها لإظهار الدلالة .

ويمكن القول في هذا السياق إن (استحضار الحالة) هذه تمثل الرؤية عامة ، كما مثلت دلالات أخرى في مواضع من البحث وتفرعت عنها دلالات ثانوية – تتفرع منها الدلالة على : التعظيم ، التشنيع ، استحضار الصورة البديعة ، فسياق التقتيل يناسب استحضار حال القتل والتشنيع بهؤلاء القوم ، وسياق إنزال المطر يناسب استحضار الصورة البديعة لإخضرار الأرض بقدرة الله سبحانه وهكذا .

استحضار الحال والحكاية

استحضار حالة الصورة البديعة للأرض ← → استحضار صورة القتل والتشنيع

وهكذا نجد كما يقول فرانك : (*D. Franck*) إن السياق يرتبط ارتباطا وثيقا بالبرجماتية تماما ، مثلما تميز هذه القواعد المختلفة الدلالة والبرجماتية الواحد منها عن الآخر ، فهناك قواعد تميز بين الدلالة والبرجماتية ، وعلى أية حال ، فإن تضمين السياق للتحليل اللغوي والدلالي ... يؤدي إلى توسيع نظرية اللغة ، وكذلك خاصية التركيب التام لإمكانية تقييم الحقيقة لمقولة ما ، تنحرف إلى إمكانية

---

(١) ينظر : ٣/٢٦٩ .
(٢) ينظر : ١/٣٥٥ ، نكت الأعراب ورقة ٤٦ .

التوفيق في السياق الفعلي ، وتنحرف كذلك عن التركيب التام للتعبير وظروفه حسب الاستعمال والاستخدام [١] .

وهكذا نجد صدى هذه المقولة اللغوية ينطبق تماما على ما جاء عند الزمخشري في هذا الموضع في محاولته الدائبة للتوفيق بين السياق اللغوي والسياق غير اللغوي ، وقد وضح في هذا الموضع حينما وزع الزمخشري دلالة الاستحضار إلى الدلالة على إظهار الصورة البديعة ، ثم حينما أشار كذلك إلى أن الاستحضار إنما هو استحضار صورة القتل والتنكيل ، وهي فيها ما فيها من أشكال الصورة البشعة

كما أن هذه الملاحظة لا تنطبق على هذا الموضع ، وإنما ينطبق توظيف وعمل الملائمة والمناسبة واستخلاص الدلالة المقصودة من السياق اللغوي والسياق غير اللغوي ومحاولة التوفيق بينهما ، وهكذا نجد هذه سمة عامة لدى الزمخشري في معالجة وتحليل واستخلاص الدلالات المرادة في كل مناقشاته وتحليلاته .

ويدل المضارع على (الوعيد) ، وقد جاء في موضعين ، ففي قوله تعالى في سورة النحل / ٥٦ (تَاللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ) [٢] ، وفي آية / ٢٢٧ من سورة الشعراء (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ) [٣] .

ويلاحظ الباحث أن وجود المضارع في هذه الدلالة ، لا يأتي وحيدا ، وإنما يأتي مضافا إليه حرف من حروف السوابق : كالسين أو لام التوكيد أو سوف ... إلخ ، وربما ؛ لأن هذه الحروف فيها إلحاح وتوكيد على جانب معين ، ويبرز هذا الحرف أو ذاك هذه الدلالة بالإضافة إلى الفعل .

ويخرج الفعل المضارع للدلالة على (التحقق والتوكيد) كما في قوله تعالى (رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ) الحجر/٢ ، قال الزمخشري : فإن قلت : فلِمَ دخلت على المضارع وقد أبوا دخولها إلا على الماضي ؟ قلت : لأن المترقب في أخبار الله عز وجلّ بمنزلة الماضي المقطوع به في تحققه ، فكأنه قيل ربما ودّ ... [٤] ، وفي سورة مريم /٦٦ (أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا) [٥] .

وهكذا نجد الزمخشري يستخلص دلالة : ربما + الفعل المضارع ⟵ التوكيد والتحقق ، وبالتالي تمثل هذه مخالفة لرأى جمهور النحاة من أن : رب + الفعل المضارع تدل على التقليل ، غير

(١) Dorothea Franck:Kontext und Kontext,in:Sprachphilosophie,Band:7,2, S.335 .
(٢) ٣٣٢/٢ .
(٣) ١٣١/٣ .
(٤) ٢/ ٥٦٩ ، ٥٧٠ نكت الأعراب ورقة ١٢١ .
(٥) ٣١/٣، نكت الأعراب ١٣٧ .

أن السياق المقامي لا يحتمل أن تفيد : رب + الفعل المضارع التقليل ، وإنما سياق الآية أنهم كانوا في الدنيا يستهزؤن بكل المسلمين ، وحينما يأخذون جزاءهم في الأخرة ، فيكون مثواهم النار وهنالك يجدون بعض المسلمين الذين يقضون مدة عليهم في النار ، فيقولون : ما نفعكم إيمانكم ولا إسلامكم ، فحينئذ يقول الحق سبحانه وتعالى : لا أسوّي بين من آمن ومن أشرك ، أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان ، فحينئذ وفي هذا الوقت فقط ، يود الكافرون أن يكونوا مسلمين ، ويتحقق فيهم قوله تعالى : ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ، فالمقام لا يحتمل التقليل ، وإنما يحتمل التوكيد والتحقيق ، أي تحقق هذا القول منهم .

وهكذا تتحقق رؤية اشتاركا : *(I.Starke)* من أن : التوكيد الفعلي يستخدم في تفسير وشرح أجزاء التركيب الخبري (المسند) ٠٠٠ وتكون هذه التحديدات شاملة ، وهذا ضروري ليس للفعل ، خاصة الشكل القواعدي في الاستعمال ، بل في مقارنة أشكال التراكيب الخبرية الأخرى التي تظهر أو توضح هذه الخصوصية والانحراف المقابل يشكل بناء الجمل الأخرى ؛ لأنه لا يمكن أن تأتي قيمة ومفهوم التركيب الفعلي منفردة [١].

وبناء على هذا فإن ما ينسحب على التراكيب الفعلية ينسحب على مقابلها الاسمية ، وهذه الملاحظة يمكن الاستفادة منها من حيث علاقة التركيب بالنص كله ، ومن هنا يمكن القول : إن النص المعالج هنا نصا قرآنيا في الغالب ، وتنطلق معالجة المفسرين أساسا من أن النص وحدة لغوية واحدة ، لا يتجزأ جزء منه عن الآخر ، فثمة قرائن مختلفة وإحالات متشعبة تعمل على تماسك النص كله .

دلالة الفعل الماضي: (*Die Funktion des Perfekts*)

الفعل الماضي يدل على المضي ، ويمكن أن يقسم إلى قسمين حسب ما جاء عند الزمخشري للأفعال العادية هذا أولا ، وتأتي هذه الأفعال في عشرة أنماط ، وجاءت جميعها تدل على التحقق ، كما في قوله تعالى (وَبَرَزُواْ للهِ جَمِيعاً فَقَالَ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعاً ٠٠٠) إبراهيم/ ٢١ [٢] ، وفي قوله تعالى في سورة النحل/(أَتَىَ أَمْرُ اللهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ) [٣]،

(١) Ingrid Starke : Zu Syntax und Semantik Prädikativer Strukturen , S. 59 .
(٢) ٢٩٨/٢ .
(٣) ٣٢١/٢ .

وفي الآية /٨٧ من سورة النمل (وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ إِلاَّ مَن شَاءَ اللهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ) [١] .

بيد أن الشيء اللافت للنظر في هذا الموضع قوله تعالى في سورة التوبة (وَلاَ تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلاَ تَقُمْ عَلَىَ قَبْرِهِ ٠٠٠٠٠) آية /٨٤ [٢] ، حيث يرى الزمخشري أن الفعل (مات) دال على الاستقبال ، أقول بأن هذه الجزئية تحتاج إلى مناقشة وبسط ، فالفعل الماضي لا يدل على الاستقبال لذاته ، وإنما الذي يجعله يدل على الاستقبال النهي في بداية النمط القرآني : ولا تصل ٠٠٠٠ ، والنهي لا يكون إلا لآت ، لا لشيء مضى وانتهى ، **هذا شيء أوليّ** ، **والشيء الآخر** فيما أظن (أبدا) عقب الفعل (مات) التي تدل على الاستقبال ، ومن ثم يتضح أن الزمخشري وإن لم يذكر دلالة الفعل الأساسية ، إلا أنه لم يقدم التحليل الكافي ، وإن كان قد ذكر مجمل التحليل العام ، إذ ذكر الفعل (مات) دالا على الاستقبال دون أن يوضح القرآن اللغوية والسياقية التي توضح رأيه .

وثمة جزئية أود أن أشير إليها هنا ، وهي أن الأنماط الواردة عشرة أنماط ، تكرر منها ثلاثة أنماط في نكت الأعراب ، وبالتالي فإنه يمثل نسبة ٣٠ % مما جاء في الكشاف ، ومن ثم فإن هذين المؤلفين يقتصر عليهما معالجة هذا الموضع .

أما الجزء الآخر الخاص بكان وأخواتها ، فقد عالج كان التامة في خمسة أنماط ، وهي التي تدل على الحدث دون الزمن ، وعالج في نمطين : كان الناقصة ، وكأن الزمخشري لم يشأ أن يعالج كان الناقصة لتداولها وعالج الشق الآخر الأقل شيوعا ، ومن ثم فإن معالجة الزمخشري كانت ترتكز على (كان) التامة دون الناقصة ، وقد جاء من أنماطها نمط واحد في : نكت الأعراب ، ويستخدم الله سبحانه وتعالى الأفعال الماضية كلها : للمضي ، والمراد به للاستقبال ؛ لأن الله فاعله في المستقبل بمنزلة ما قد كان ووجد لتحققه[٣] .

أفعال المقاربة والرجاء والشروع :

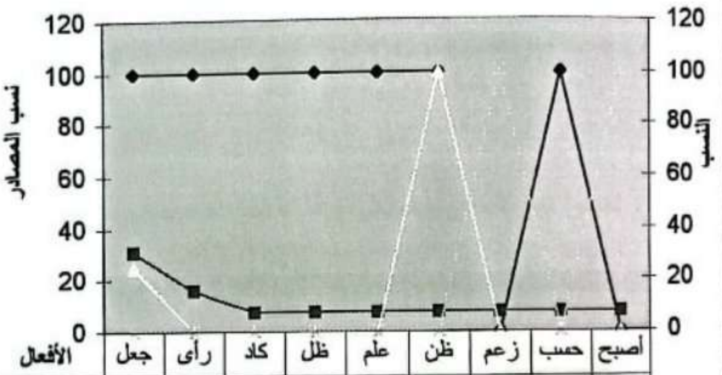
وهي متنوعة عنده ، فقد عالج أنماطا مختلفة ، تمثل تسعة أفعال مختلفة ، وهي حسب الترتيب كالتالي : **(جعل)** في أربعة أنماط تمثل نسبة ٣٠,٨ % من نسبة الأنماط الواردة التي عالجها الزمخشري ، ويأتي الفعل **(رأى)** في المرتبة الثانية بنمطين ، بنسبة ١٥,٤% من نسبة الأنماط ، وتأتي

---

(١) ٣ / ١٥٤ ، نكت الأعراب ورقة ١٩٤ .
(٢) ٢ / ١٦٦ .
(٣) نكت الأعراب ورقة ١٩٤.

: **كاد** ، **ظل** ، **علم** ، **ظن** ، **زعم** ، **حسب** ، **أصبح** ، ممثلة في نمط لكل منها يمثل نسبة ٧,٧% من نسبة الأنماط الواردة ، أي لكل فعل على حدة ، وهكذا فإن معالجة التراكيب اللغوية ليست واحدة ، أو ليست بنسب واحدة ، وهذا ما جعل الباحث يلجأ إلى فكرة الرسم البياني هنا لإيضاح هذه النسب في شكل (١) من هذا الموضع .

ويلاحظ على الشكل رقم (١) عدة ملاحظات منها أن أنماط الفعل **(جعل)** أربعة أنماط تكرر نمط واحد منها في : نكت الأعراب ، وبالتالي يمثل **نكت الأعراب** ٢٥% مما جاء في الكشاف بالنسبة لهذا الفعل ، ثم اختص **الكشاف** بنمطي الفعل **(رأى)** ، وكذلك أنماط : **كاد** ، **ظل** ، **علم** ، أما **أصبح** ، فقد جاءت في : **أعجب العجب** ، ولم تعالج في الكشاف ، وبالتالي في نكت الأعراب ، أما نمطا : **زعم** ، **حسب** ، فقد جاءا في **الكشاف** وتكرر نمطيهما في **نكت الأعراب** .



الأفعال	جعل	رأى	كاد	ظل	علم	ظن	زعم	حسب	أصبح
النسب	30.8	15.4	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7
الكشاف	100	100	100	100	100	100	0	100	0
نكت الأعراب	25	0	0	0	0	100	0	0	0
أعجب العجب	0	0	0	0	0	0	100	0	100

شكل توضيحي رقم (١) بنسب الأفعال التي جاءت عند الزمخشري

وبالتالي يكشف هذا الرسم البياني عن عدة ملاحظات مهمة منها : أن الأنماط الواردة ليست متساوية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يكشف أن ثمة أنماطا يستوي فيها الكشاف ونكت الأعراب ، وهي الأنماط التي تكررت في نكت الأعراب ، كما أن هناك شيئا مهما يكشفه الرسم السابق ، وهو أن (أصبح) جاءت معالجتها في موضع آخر ، ومن هنا فإن أعجب العجب يستوي مع الكشاف ونكت

الأعراب في استوائهم في معالجة الأفعال السبعة الأخيرة ، وهذه المفارقة ، تمثل شذوذا في هذا الموضع بالذات ، من حيث إن الكشاف دائما كان يحوي كافة الأنماط ، تتكرر بعض أنماطه ، أو كلها في نكت الأعراب ، أما هنا فقد استوت المصادر الثلاثة في الأنماط ، وبالتالي في النسب التي تفضي إلى الأهمية ، وإذا كانت هذه تمثل ملاحظات عامة ، فالباحث يعرض لمناقشة بعض أنماط الأفعال في الموضع التالي .

الفعل (جعل) ، وتترجح معالجة هذا الفعل ، وبالتالي تترجح دلالته للفعل ، بحيث إذا كانت دلالته الصيرورة عُدّي إلى مفعولين ، أو خلقنا . عدي إلى مفعول واحد ، كما في قوله تعالى في الآية / ١من سورة الأنعام (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ) (١) ، وهكذا تختلف الدلالة باختلاف النظرة إلى الفعل ، فقد يؤدي الفعل أكثر من دلالة نتيجة اختلاف النظرة ، وفي هذا الموضع يرى الزمخشري أن الفعل (جعل) يؤدي وظيفتين أو دلالتين مختلفتين ، لاختلاف النظرة إليه ، فإذا كان بمعنى أحدث وأنشأ تعدى إلى مفعول واحد ، كقوله تعالى (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ) وكقوله تعالى (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا) (٢)، ويحاول الزمخشري أن يلتمس المفارقة بين دلالة الخلق والجعل ؛ ليتسنى له أن يفارق بينهما دلاليا ، إذ : الفرق بين الخلق والجعل ، أن الخلق فيه معنى التقدير ، وفي الجعل معنى التضمين ، فإنشاء شيء من شيء ، أو تغيير شيء أو نقله من مكان إلى مكان ، ومن ذلك (وَجَعَلَ مِنْهَا أَزْوَاجاً ، وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ...) (٣) .

ويظهر النص جهد الزمخشري في محاولة إيجاد الفروق بين دلالات الفعل ، ليقيم من خلالها مفارقة دلالية كافية وراء تحليله أو رؤيته للنص القرآني .

أما الفعل (رأى) فقد جاءت معالجته بنمطين قرآنيين وثلاثة أبيات شعرية تابعين لهذين النمطين ، كما في قوله تعالى (قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا .....) البقرة /١٤٤، قال الزمخشري : (قد نرى) ربما نرى ومعناه كثرة الرؤية كقوله قد أترك القرن مصفرا أنامله (٤)، كما في قول الهزلي أوعبيد بن الأبرص :

قَدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرّاً أَنَامِلُهُ   كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ (٥)

---

(١) ٢/٢ .
(٢) ينظر : ٢/٢ .
(٣) ٢/٢ .
(٤) ٢٠٢/١ .
(٥) السابق : الموضع ذاته .

وهذا يجعل الباحث يسأل حول ما ذهب إليه الزمخشري من أن قد ← ربما ، بل الأكثر من ذلك أن قد + الفعل المضارع ← التقليل ، إلا انه يمكن القول بأن الزمخشري قد اعتمد على استخلاص هذه الدلالة (كثرة الرؤية) بناء على السياق المقامي ، وليس السياق اللغوي . وتأتي (قد) بمعنى (ربما) خاصة إذا كان الغرض التحقيق في جواب الشرط ، أي : أننا نجدك يا محمد كثيرا ما تقلب وجهك في السماء متشوقا إلى الاتجاه ناحية مكة ، والنتيجة تحقيق هذا المطلب ، وهو جواب الشرط (فلنولينك) الذي يأتي غالبا مقترنا بالفاء . وقد أكد الزمخشري هذه الرؤية في الآية/ ٦٤ من سورة النور (قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ ....) [١] .

وفي هذا رَدٌّ على ما جاء عند أحد الباحثين [٢] حينما رأى أن (ربما) بمعنى (قد) وخلص في النهاية أن هذه القضية لم يشر إليها أحد من النحاة ، وهي من النتائج التي توصل إليها على حد قوله .

ومن ثم فإن وجود هذه القضية في معالجة الزمخشري ينقض النتيجة التي ذهب إليها ، ومن ثم فإن رؤيته تحتاج إلى إعادة نظر .

وأما النمط الثاني للفعل (رأى) جاء في قوله تعالى (وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ) البقرة/١٢٨ ، يرى الزمخشري أن (أرنا) منقول من رأى بمعنى أبصر أوعرف ، ولذلك لم يتجاوز مفعولين ، أي وبصرنا متعبداتنا في الحج أو عرفناها وقيل مذابحنا [٣].

أما (كاد) فقد ناقشه الزمخشري في قوله تعالى (يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ) إبراهيم/١٧ ، يرى الزمخشري أن كاد للمبالغة [٤] ، أما (ظل) فقد وردت في قوله تعالى (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ) النحل :٥٨ ، وفيها يرى الزمخشري : أن ظل بمعنى صار ، كما يستعمل بات ، وأصبح ، وأمسى بمعنى الصيرورة ، ويجوز أن يجئ ظل ؛ لأن أكثر الوضع يتفق بالليل فيظل نهاره مغتما ...[٥] .

أما الفعل (علم) فقد جاءت معالجة في الآية : ٣ من سورة العنكبوت (فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ) ويرى الزمخشري : أن علم من الإعلام ، أي وليعرفنهم [٦]. وأما (زعم) فقد جاءت

---

(١) ٣(ب)/٢٦٠.
(٢) د.السيد يوسف شلبي: الجملة الشرطية البسيطة بين الخلافات النحوية والاستخدام النصي في ديوان المتنبي ص ٦٣٧ .
(٣) ٩٤/١.
(٤) ينظر:٢٩٧/٢.
(٥) ٢٣٢/٢ .
(٦) ينظر:١٨٣/٣ .

في قولة تعالى (قُلِ ادْعُواْ الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللهِ) سبأ/ ٢٢ [١] والفعل (حسب) في قوله تعـالى : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم) . البقرة اية :٢١٤ [٢] . و(أصبح) في بيت الشنفرى:

وَأَصْبَحَ عَنِّي بِالْغُمَيْصَاءِ جَالِسًا فَرِيقَانِ مَسْئُولٌ وَآخَرُ يَسْأَلُ [٣]

تقديم المسند إليه في الجملة الفعلية :

الأصل في الجملة الفعلية أن تبدأ بفعل ، فإن تقدمها /الاسم ، أي تقدم المسند إليه فيها ، لنظـــر فـــي سبب ذلك ، ففي قوله تعالى (اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا) الزمر /٢٣ ، قال الزمخشـــــرى : وإيقاع اسم الله مبتدأ ، وبناء نزّل عليه ، فيه تفخيم لأحسن الحديث وتأكيد لاستناده إلى الله ، وأنه مـــن عنده ، وأن مثله لا يجوز أن يصدر إلا عنه [٤] وفي قوله تعالى (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَـنزِيلاً) الإنسان /٢٣ ، قال الزمخشرى : (إنا نحن) تكرير الضمير بعد إيقاعه اسما ؛ لأنه تأكيد علـــى تـــأكيد لمعنى اختصاص الله بالتنزيل ؛ ليقرر في نفس رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ـــ أنه إذا كـــان هـــو المنزل لم يكن تنزيله على أي وجه نزل إلا حكمة وصوابا ، كأنه ما نزل عليك القرآن تـــنزيلا مفرقـــا منجما إلا أنا ...وقد عرفت حكيما فاعلا لكل ما أفعله بدواعي الحكمة[٥] .

وفي سورة الرعد/ آية ٢٦ (اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ) ، قال الزمخشري : أي الله وحـــده ويقدره دون غيره ... [٦]، وفي قوله تعالى (... قُلْ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللهَ وَلاَ أُشْرِكَ بِـــهِ إِلَيْـــهِ أَدْعُواْ وَإِلَيْهِ مَآبِ) الرعد آية : ٣٦ ، قال الزمخشرى : خصوصا لا أدعو إلى غيره [٧] .

على أية حال ، فإن النوع من هذه الأنماط يوجد بوفرة كثيرة في الأنماط القرآنية ، وبالتـــالي فـــإن محاولة إحصائها يؤدي إلى إعادة أنماط دون داع حقيـــق ، بيـــد أن الـــذي يمكـــن أن يســـتخلص أن الزمخشري يرى أن كل تقديم إنما هو للاختصاص ، كما اتضح في هذا الموضع بالنسبة لتقديم المســـند

(١)٣(ب)/٥٧٩ ، نكت الأعراب ورقة ١٩٢ .
(٢) ٢٥٦/١ ، نكت الأعراب ورقة ٤٧ .
(٣) أعجب العجب ص ٥٧ .
(٤)٩٥/٤.
(٥) ٣٩/٤ .
(٦)٢٨٧/٢ .
(٧)٢/ ٢٩٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إليه في التركيب الفعلي ، أو كان مفعولا به ، وقد أوضح الباحث هذا في موضعه من الدراسة[1] ، كما ظهر التقديم يفيد الاختصاص في تقديم الخبر على المبتدأ ، وفي مواضع كثيرة ومتفرقة أوضحت الدراسة أن الزمخشري يرى أن كل تقديم فيها إنما هو للاختصاص ، وهذا هو رأي جمهور البيانيين[2] .

غير أن الذي اختلف فيه الزمخشري عن جمهور البيانيين في أنه قد اضاف دلالات أخرى ، وإن جاءت بنسبة ضعيفة ، أي قليلة بالمقارنة بالأنماط التي عالجت الاختصاص ، وهذه الدلالات التي جاءت بجانب الاختصاص ، يمكن إطلاق عليها الدلالات الثانوية ، بجانب الدلالة الأساسية (الاختصاص) ويمكن القول إن الزمخشري كان يأخذ بقرائن السياق المختلفة أنه رجح أو استخلص هذه الدلالات الثانوية بناء على السياق ، ومن ثم نجد هذه رؤية أو طريقة يأخذ بها الزمخشري ويتميز بها في سائر معالجته ، حتى إنها تعد ميزة أو سمة من سمات معالجته للنص القرآني .

ويود الباحث أن يشير في هذا السياق إلى أن **البيضاوي** في تعليقه على آية الرعد السابقة ، قال : (إليه أدعو) لا إلى غيره وإليه مآب ، وإليه مرجعي للجزاء لا إلى غيره[3]. ويلاحظ النقل الواضح من الزمخشري من خلال مقارنة ما فوق الخط عند كل من الزمخشري البيضاوي .

وأثبت هنا أيضا ما يدعم ما أذهب إليه هنا وفي سائر البحث أن البيضاوي نقل نقلا مباشرا عما جاء عند الزمخشري في الكشاف ، وأن **مرجليوث** *(Margliouth)*: قدم ترجمة لسورة (آل عمران) من تفسير البيضاوي إلى الإنجليزية وفي المقدمة التي وضعها أثبت بعض من أخذ ونقل عنهم البيضاوي ، وقد ذكر منهم : الرازي ، شهاب الدين الكافي ، الزمخشري ..... وغيرهم ، وبما أن الزمخشري و الرازي صاحبا تفسيرين ، و الزمخشري سابق نقل عنه الرازي وكذلك البيضاوي ، فإن البيضاوي أخذ أولا من الزمخشري (الأصل) ، ويدعم هذه الرؤية أن مرجليوث ذكر في هامش (٣) أن ثمة كتابا يوضح هذا واسمه : الإتحاف بتمييز ما تبع فيه البيضاوي صاحب الكشاف[4].

وهكذا يتحقق نقل البيضاوي عمليا من خلال مقارنة النصوص ، وكذلك من خلال الأبحاث التي تؤكد على هذه الرؤية وتؤيدها .

---

(١) في موضع لاحق :المفعول به .
(٢) ينظر السيوطي : الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٥١.
(٣) البيضاوي : تفسير البيضاوي ٥٠٩/١.
(٤) M.A .Margoliouth, Chrestomathia Baidawi: The Commentary of El – Baidawi on sura III, London, 1894, p. 2: 4.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دلالة تقديم المفعول به :

نال المفعول به عناية من الزمخشري في الكشاف ، وهذه الأهمية لفتت نظر شراح المفصل والحواشي ، ومن جاء بعدهم من النحاة والمفسرين على السواء ، فأخذوا يتعرضون له سواء بالنقد أو القبول ، وإذا كان هذا التفصيل في الكشاف ، فإن (المفصل) قد حوى الإطار النظري والملامح العامة التي تعالج جوانب الموضوع بشكل عام .

ومن هنا فإن الزمخشري يعرف المفعول به بأنه : الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك : ضرب زيد عمرا ، وبلغت البلد ... (١) .

على أن ما يهمنا في هذه الجزئية ليس تعريفه للمفعول به بقدر استخلاص الدلالات ومناقشتها في إطار علم اللغة الحديث . ولا يختلف هذا عما قدمه ڤاتر (٢) . ومن ثم نجد المقاربة الفكرية بين الرؤية القديمة والحديثة .

ومن اللافت للنظر بالنسبة لقضية تقديم المفعول به عند الزمخشري مبدئيا مقولة أبي حيان الأندلسي في قوله : بأن كل تقديم عند الزمخشري للاختصاص (٣) . وربما تثبت مناقشة هذه الجزئية والإحصاء الوارد هنا ، مدى صحة مقولته ، إذ نجد أنماط الاختصاص نالت عناية كبيرة خلال تفسيره الكشاف ، كما أن ثمة قضية أخرى تضاف إلى الأولى ، وهي تعدي الفعل بالحروف المختلفة ، ومن ثم فإن هاتين القضيتين تمثلان محور الدراسة في معالجة المفعول به هنا ، كما أن ثمة جزئية ثالثة وهي حذف المفعول به ، خاصة مع الفعل (شاء) ومدى صحة مقولة الزمخشري . وأحاول أولا مناقشة القضايا المتعلقة بالدلالات التي يؤديها تقديم المفعول به عند الزمخشري ، وأثبت هنا الدلالات وأنماطها على النحو التالي:

---

(١) المفصل (ب) ص ١٨ .

(٢) Heinz Vater : Vp–Struktur und Verbalenz im Deutschen , S. 170 .

(٣) ينظر أبو حيان : البحر المحيط ٨ /٤٧٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

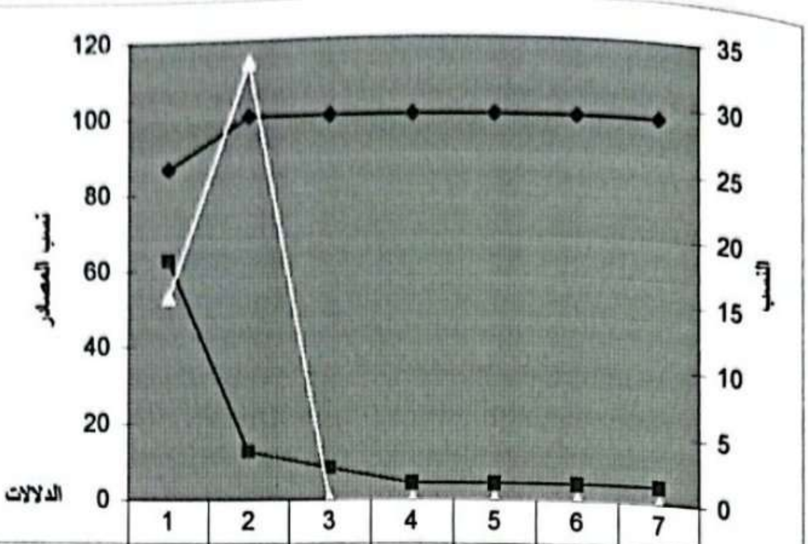
م	الدلالات	عدد التردد	المصادر		النسب	ملاحظة
			الكشاف	نكت الأعراب		
١-	الاختصاص	١٥	١٣	٢	٦٢,٥	المجموع الإجمالي للأنماط (٢٤) نمطا
٢-	الاهتمام والإنكار	٣	٣	١	١٢,٥	
٣-	بسبب اللام	٢	٢	—	٨,٣	
٤-	التعظيم	١	١	—	٤,٢	
٥-	الإعلام والبيان	١	١	—	٤,٢	
٦-	التحقيق	١	١	—	٤,٢	
٧-	بيان الإعجاز	١	١	—	٤,٢	

شكل توضيحي رقم (١) يوضح ترتيب الدلالات وأنماطها في تقديم المفعول عن الزمخشري

ويوضح الشكل (١) أن الزمخشري قد أولى عناية خاصة بالنسبة لتقديم المفعـول ، ويتضـح ذلك من خلال الدلالات التي وردت في الشكل السابق ، كما يلاحظ كذلك أن دلالة الاختصاص قد نالت أهمية خاصة ، وتعد هي الدلالة الأساسية بلا منازع ، بناء على الإحصاء ، وبالتـالي فـإن لهذا دلالته على ما ستأتي مناقشته .

كما أن ثمة ملاحظة أخرى تتعلق فيما يخص الدلالة رقم (١) أن أنماطها ليست جميعـها واردة في الكشاف ، وتكرر في نكت الأعراب ، وإنما ثمة نمطان وردا في نكت الأعراب ولم يتعـرض لهما الزمخشري في الكشاف ، وتمثل هذه الملاحظة مخالفة أو شذوذا للعلاقة القائمة بين الكشـاف ونكت الأعراب ، وبالتالي تمثل أيضا شذوذا في هذا الجانب .

وعلى الرغم من أن تقديم المفعول به عند الزمخشري يصل إلى سبع دلالات ، فـإن دلالـة الاختصاص وحدها تمثل ٦٢,٥ % من نسبة الأنماط المعالجة هنا ، وباقي الـدلالات الخمـس لا يصل المجموع النهائي للإحصاء الخاص بها إلى ٣٧,٥ % ، أي لا يمثل مـا يقـارب نصـف أنماط الاختصاص ، ومن هذه الملاحظة تتضح مدى أهمية مقولة أبي حيان : أن كل تقديم عنـد الزمخشري يفيد الاختصاص . ويوضح الشكل (٢) نسب الدلالات والمصادر الواردة في الشـكل (١) من المفعول به بإقامة رسما بيانيا .



	1	2	3	4	5	6	7
النسب	62.5	12.5	8.3	4.2	4.2	4.2	4.2
الكشاف	86.7	100	100	100	100	100	100
نكت الأعراب	15.4	33.3	0	0	0	0	0

شكل توضيحي رقم (٢) بالدلالات والنسب والمصادر التي عالجت تقديم المفعول

كما أن ثمة ملاحظة أخيرة في هذا الشأن ، وهي الأنماط الواردة كلها في الكشاف ، ولم يتكرر منها في : نكت الأعراب إلا في دلالتي : الاختصاص ، والاهتمام والإنكار ، وبالتالي فإنه بالنسبة للدلالات الأخرى يمثل الصفر ، وكذلك مصادر الزمخشري الأخرى تمثل الصفر بالنسبة لمعالجة هذه الجزئية .

فإذا كان تقديم المفعول به يفيد الاختصاص عند الجمهور[١] ، خلافا لابن الحاجب ، فإنه عنده : يفيد القصر [٢] ، وعند أبي حيان : يقدم للاهتمام والعناية [٣] ، ومن هنا يظهر اختلاف الرؤى حول أسباب التقديم ، ويوضح الجدول رقم (١) هنا أن الزمخشري يوافق رأي جمهور النحاة والبيانيين من جهة ، ويختلف عنهم من ناحية أخرى ، ويتفق كذلك مع رأي ابن الحاجب وأبي حيان من ناحية ، ويختلف معهم من زوايا أخرى .

(١) السيوطي : همع الهوامع ١/ ١٦٦ .
(٢) الرضي : الكافية في النحو ٢/١٦ .
(٣) أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط ٧ /١٧٧، وينظر ١/ ١١٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فيتفق الزمخشري مع الجمهور (النحاة والبيانيون) حول أن الاختصاص هي الدلالة الأساسية بالنسبة لتقديم المفعول ، وذلك بناء على الاحصاء ، غير أن الزمخشري لا يقتصر على هذه الدلالة الوحيدة ، بل يضيف إليها دلالات أخرى ، وتمثل هذه مفارقة بينه وبين جمهور النحاة والبيانيين على السواء .

إلا أن الوظائف الأخرى التي أضافها الزمخشري تمثل مرتبة أقل بالنسبة للدلالة الأولى (الاختصاص) ، فقد أضاف الزمخشري دلالة كل من : الاهتمام والإنكار ، التقديم بسبب اللام ، التعظيم ، الإعلام والبيان ، التحقيق .

وتعد وظيفة (الاهتمام والإنكار) هي الثانية من حيث ترتيب الوظائف الدلالية في تقديم المفعول به ، وبهذا يشترك الزمخشري مع أبي حيان في هذا الموضع ، إلا أن المفارقة بينهما ، أنها الدلالة الأولى والوحيدة عند أبي حيان ، وعند الزمخشري في المرتبة الثانية ، إذ يضيف إليها دلالات أخر ، لا تقل أهمية عنها ، وبالتالي تمثل دلالة الاهتمام نقطة التقاء وافتراق في أن واحد بين الزمخشري وأبي حيّان .

كما يُلاحظ أن مصطلح (القصر) الذي استخدمه ابن الحاجب في تقديم المفعول ، لم يرد له ذكر عند الزمخشري ، وبذلك يتضح التباين في استخدام المصطلحات ، فسيبويه يرى أن التقديم على أنهما بمعنى واحد ، كما يبدو في هذا السياق ، غير أن السيوطي يرى أن كليهما بمعنى مخالف للآخر ، إذ الحصر : نفي غير مذكور وإثبات المذكور،والاختصاص قصر الخاص من جهة خصوصيته ولبيان ذلك أن الاختصاص افتعال من الخصوص [1].

وبالتالي يتضح أن الرجلين ، ربما استخدما المصطلحين بناء على أساس أنهما بمعنى واحد ، إلا أن ذكر المصطلح لم يرد له حديثا عند الزمخشري .

على أية حال ، فإذا كان كل من : النحاة والبيانيين قد ذهبوا في تقديم المفعول دلالة واحدة ، سواء كان الجمهور أم أبو حيان أو ابن الحاجب ، فإن الزمخشري قد جمع من خلال معالجته كل من رؤية الجمهور والرؤى الخاصة لبعض النحاة الذين خرجوا على ما ذهب إليه الجمهور ، ليس هذا فحسب وإنما قدّم الزمخشري - كما في شكل رقم (١) من المفعول ــ ما فاق بكثير ما عرض له النحاة والبيانيون والبلاغيون على السواء .

فإذا كانوا جميعا قد قدموا له دلالتين على أكبر افتراض ، فإن ما قدمه الزمخشري قد زاد على ثلاثة أضعاف ما عرض له النحاة والبيانيون على السواء .

---

(١) السيوطي : الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٥٢ ، ٣/ ١٦٦ .

ومن ثم يتضح من خلال الجدول رقم (١) أن النحاة لم يعرضوا لدلالة كل من : التعظيم ، الإعلام ، البيان ، التحقيق ، بسبب اللام ، ومن ثم يمكن القول إن الزمخشري قد أضاف دلالات أربع زيادة على ما قدمه السابقون له ، ومن هنا يتضح مدى إسهام الزمخشري اللغوي من خلال مناقشته للقضايا اللغوية ، والمفعول بوجه خاص ، الذي يعالج في هذا الموضع .

وقد عالج الزمخشري قضايا تقديم المفعول التي تفيد الاختصاص بنسبة كبيرة ، كما اتضح من خلال الأنماط ، وكذلك من خلال النسب الواردة التي وضحها الشكل رقم (٢) في هذا الموضع ، ففي قوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) الفاتحة/ ٥ ، قال الزمخشري : وتقديم المفعول بقصد الاختصاص ، كقوله تعالى (قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ...) الأنعام / ١٦٤ ، قال الزمخشري : والمعنى نخصك بالعبادة ونخصك بطلب المعونة [١] .

وينتقد ابن الأثير رأي الزمخشري في هذا السياق بقوله : وليس كذلك ، فإنه لم يقدم المفعول به على الفعل للاختصاص ، وإنما قدم لمكان نظم الكلام ؛ لأنه لو قال : نعبدك ونستعينك ، وذلك مراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون ، ولو قال : نعبدك و نستعينك ، لذهبت تلك الطلاوة ، وزال ذلك الحسن [٢] .

ويمكن للباحث في هذا السياق أن يوائم بين رأي الزمخشري ورأي ابن الأثير ، بحيث يمكن القول إن التقديم هنا : يفيد الاختصاص إضافة إلى مراعاة السياق لحسن النظم ، على أن اجتماع هاتين الدلالتين لا يؤدي إلى تناقض بينهما ، بل يمكن أن يجتمعا في تركيب واحد ، ويمكن أن يقال قياسا على هذا بأن قوله تعالى (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ. وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ. وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) الضحى/ ٩ :١١ ، إن التقديم هنا جاء لمراعاة الفواصل القرآنية يضاف إليه الاهتمام والعناية ، وليس هناك مانع يمنع من اجتماع الدلالتين معا .

وبالتالي فإن رؤية ابن الأثير هنا تقدم دلالات أخرى لم يعرض لها النحاة فيما سبق ، وكذلك لم يعرض لها الزمخشري في الجدول رقم (١) من هذا الموضع ، وبالتالي تمثل رؤية جديدة يحتملها التركيب ويجيزها السياق .

ومن ثم فإن هذه الرؤية تختلف مع رؤية أبي حيان حول جعله التقديم هنا : للاهتمام والعناية ، ومن ثم فإن رؤية الزمخشري هنا ، إن هي إلا رؤية جمهور النحاة والبيانين في هذه الآية ، وبالتالي فإن

---

(١) ١/ ٩ ، ١٠ .
(٢) ابن الأثير: المثل السائر ٢/٢١٢ .

رؤية كل من أبي حيان وابن الأثير ، تمثلان رؤيتين خاصتين تغايران رؤيـــة الجمـهور فـــي هـذا الموضع .

ويرجح أحد الباحثين المحدثين (١) رأي الزمخشري مفضلا إياه على رأي أبي حيّـان : بأنـه يفيد العناية والاهتمام بالمفعول ، غير أن الباحث يلاحظ أن دلالة التخصيص والحصر ترتبـط بـالضمير المنفصل (أيا) ... وإذا كان هذا صحيحا وينطبق على ما ذكره ، فإن هذا لا يعني أن تقتصـر هـذه الدلالة على هذا الصنف ، وأنه لا مانع من أن أنماطا أخرى تؤدي هذه الدلالة – الاختصاص – كما في قوله تعالى في سورة الأعراف (إِنَّ الَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ) آية /٢٠٦. وفي آية :١٤ من سورة الزمر (قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُ دِينِي) ، وفي قوله تعالى من سـورة الملك/٢٩(قُلْ هُوَ الرَّحْمَٰنُ آمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) ، وغير ذلك كثـير من الأنماط القرآنية التي أوردها الزمخشري في تفسيره كلها : تفيد الاختصاص مـع أنـها لا تحمل الضمير المنفصل (أيا) ، وكل أنماط (أيا) كذلك عند الزمخشري تفيد الاختصـاص ، وهـذا هـو رأي الزمخشري الذي أخذ به الباحث في آية الفاتحة .

وفي قوله تعالى في سورة المطففين آية /٢ (الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ) ، قـال الزمخشري : ويقدم المفعول على الفعل لإفادة الخصوصية ، أي يستوفون على الناس خاصة(٢) . وفـي قوله تعالى (قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ...) الإسراء /١٠٠ ، قال فيها الزمخشري : فأما ما يقتضيه علم البيان ، فهو أن أنتم تملكون فيه : دلالة على الاختصاص ، وأن الناس هم المختصـون المتبالغ ونحوه ... وذلك أن الفعل لما سقط المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر (٣) .

ويوضح الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى في سورة القيامة (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) آية / ٢٢ ،٢٣ ، قال الزمخشري : تنظر إلى ربها خاصة لا تنظر إلى غيره ، وهذا معنـى تقديم المفعول .... (٤). ويأتي بنماذج كثيرة قُدمتْ فيها شبه الجملة للاختصاص .

وهكذا يحقق نص الزمخشري هذا أنه يحاول أن يطبق نظرية النحاة والبلاغيين (البيـانيون) علـى السواء من خلال تفسيره ، إذ كل تقديم عندهم للاختصاص (٥) ، والذي يوضح ذلك أن الزمخشري فـي معرض تفسيره لتركيب شبه جملة ، وأن التقديم فيه للاختصاص ، ثم ذكر أن هذا يكـون فـي تقديم

---

(١) د.فتحي ثابت: أثر السياق في مبنى التركيب ودلالته...ص١٥٤ .
(٢) ١٩٤/٤ .
(٣) ٣٧٦/٢ .
(٤) ٦٦٢/٤ .
(٥) ينظر العلوي:الطراز ٦٦/٢ .

المفعول به ، أي أنه ينطبق إلى المفعول به ، وهكذا يحقق الزمخشري في موضع واحد بصراحة ، وفي مواضع متفرقة من تفسيره رؤية كل من البيانيين والنحاة .

على أن العلوي في هذا الموضع ينتقد رأي البيانيين السابق ، بقوله : إن ذلك منتقد بقوله تعالى (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ) قريش : ٣ ، وقوله تعالى (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) النساء/٣٦ ، وإذا كان التقديم من أجل الاختصاص لوجب تقديمه في هذه الآيات ، ويعرض العلوي للمذهب الآخر بأن التقديم : من أجل المشاكلة ومراعاة الفواصل القرآنية ... ويرى أن الأول : لفظي ، والثاني : معنوي ... ويأخذ في نهاية الأمر بالرأيين معا [١].

والواقع أن العلوي هنا في رؤيته السابقة يرى أن التركيب في آية قريش ، وكذلك في آية النساء يفيد : الاختصاص ، لكن يلاحظ أن النمطين : الأول آية قريش مع الفعل : (فليعبدوا) ← الفاء + يعبدون ← يعطي معنى الأمر ، وكذلك في آية النساء : الفعل (اعبدوا) ← أمر مباشر ، أي أن الأول جاء بطريقة غير مباشرة ، وجاء الثاني بطريقة مباشرة ، والواقع أن الاختصاص المكتسب هو من فعل الأمر في التركيب : فليعبدوا ، اعبدوا ، فإذا كان فعل أمر يدل على محدد مخصوص بهذا الأمر ، فإنه كذلك لابد لهذا المأمور بهذا الفعل أن يكون تاليا بفعل الأمر ذاته ، وإلا فعلى أي شيء يقع الأمر ؟ ، وبالتالي نرى اختلافا بين هذه الأنماط في التقديم .

صحيح أن في هذه الأنماط تخصيص ، غير أن هذا مفاد من فعل الأمر الوارد الذي يدل على محدد ومعين ، وكذلك يجوز تقديمه هنا ؛ لأن فعل الأمر لابد أن يليه المأمور ، ومن ثم نجد أن رؤية العلوي هنا تحتاج إلى نظر .

ويدل تقديم المفعول على : الاهتمام والإنكار ، كما في سورة آل عمران /٨٣ (أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) ، قال الزمخشري : قدم المفعول الذي هو دين الله على فعله ؛ لأنه أهم من حيث الإنكار ... ومعنى الهمزة متوجه إلى المعبود بالباطل [٢].

ويلاحظ أن الزمخشري استخلص هذه الدلالة من السياق اللغوي ممثلا في أن الكلام متوجه إلى أولئك الذين يتخذون أديانا أخرى ، إنكارا عليهم لهذا الفعل ، وهو الذي له أسلم من في السماوات والأرض ، وقد أخذ الله عليهم العهد وهم في أصلاب آبائهم بقوله تعالى : ألست بربكم ؟ قالوا : بلى . وبالتالي فإن الإقرار كائن ، وفي قوله تعالى آية/ ٤٣ من سورة الفرقان (أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ

---

(١) ينظر: السابق : ٦٦/٢ ، ٦٧ .
(٢) ١٩٩/١ .

أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلاً) ، قال الزمخشري : لمَ أخر هو والأصل الهوى ؟ قلت : ما هـــو إلا تقديم المفعول الثاني على الأول للعناية ، كما تقول :علمت منطلقا زيدا لفضل عنايتك بالمنطلق (١).

وفي سورة الصافات / ٨٦ (أَئِفْكاً آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ) قال الزمخشري : أإفكا مفعـــول ، وقـــدم المفعول له على المفعول به ؛ لأنه كان الأهم عنده أن يكافئهم بأنهم على إفك وباطل فـــي شـــركهم ، ويجوز أن يكون (إفكا) مفعولا ، يعني أتريدون به إفكا ، ثم فسر الإفك : آلهة من دون الله ، على أنها إفك في أنفسها ، ويجوز أن يكون حالاً ، بمعنى أتريدون آلهة من دون الله آفكين (٢).

وللباحث على ما جاء عند الزمخشري ملاحظة عامة مع الأنماط كافة ، من حيث إن الدلالات التـي وردت للاهتمام والعناية جاءت جميعها مع حرف الاستفهام الرئيسي ـــ الهمزة ـــ ومن ثم يمكن القـول : إن هذه الهمزة هي التي سوغت تقديم المفعول به ، إضافة إلى ما ذهب إليه الزمخشري ، وبمـــا أن السياق يرجح أن تكون الهمزة للإنكار ، يمكن إضافة الإنكار على ما جاء عند الزمخشـــري ، فتكـــون الدلالة : الاهتمام والعناية والإنكار ، بزيادة الإنكار ، ولا تعارض بين مصطلحي : الاهتمام والإنكـــار، إذ تعضد كل واحدة منها الأخرى ، ويؤيد هذا أن الزمخشري قد ذكر المصطلحين (الاهتمام ـــ الإنكار) في آية آل عمران السابقة .

وتسوّغ اللام تقدم المفعول به على الفعل كما في الأعراف /١٥٤ (وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) ، قال الزمخشري : ودخلت اللام لتقدم المفعول به ؛ لأن تأخر الفعل عن مفعوله يكسب ضعفا نحو : إن كنتم للرؤيا تعبرون ، لك ضربـــت (٣) ، وكذلـــك في قوله تعالى في سورة البقرة آية / ١٤٨ (وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُواْ الْخَيْرَاتِ) (٤).

ويقدم المفعول به (للتعظيم) ، وذلك كما في قوله تعالى (وَجَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُواْ لَـــهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ) الأنعام / ١٠٠،قـــال الزمخشـــري: إن جعلـــت لله شركاء ، مفعول جعلوا منصوب نصب الجن بدلا من شركاء ، وإن جعلت لله لغوا . كان شركاء الجـــن مفعولين ، قدم ثانيهما على الأول ، فما فائدة التقديم ؟ قلت : فائدته استعظام أن تتخذ لله من كان ملكـــا جنيا أو أبنا أو غير ذلك قدم اسم الله على الشركاء (٥).

---

(١) ٩٦/٢ .
(٢) ٣٠٣/٣ ، ٣٠٤، وينظر كذلك البيضاوي ٢٩٧/٢ .
(٣) ١٠٢/١ .
(٤) ٣١/٢ .
(٥) ٣١/٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وينتقد التفتازاني رأي الزمخشري : وذلك ان حق الظرف اللغو أن يتأخر عن المفعول به ، وإنما قلنا ذلك على كونه لغوا ، إذ على تقدير: لله شركاء مفعول جعلوا ... يكون تقديم الخبر الظرف على المبتدأ الفكرة جاريا على الأصل غير معلل للاهتمام والاستعظام [١] .

ويعرض في مواضع أخرى لتقديم بعض المفاعيل ، ويرى أنها للإعلام والبيان ، كما في قوله تعالى (وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجاً سُبُلاً لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ) الأنبياء/ ٣١ ، قال الزمخشري : فإن قلت : في الفجاج معنى الوصف ، فلم قدمت على السبل ، ولم تؤخر كما في قوله تعالى (لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلاً فِجَاجاً) ؟ نوح/ ٢٠ ، قلت : لم تقدم وهي صفة ، ولكن جعلت حالا ، فإن قلت : ما الفرق بينهما من جهة المعنى ؟ قلت : **أحدهما** ، الإعلام ، فإنه جعلها جعل فيها واسعة . **الثاني** : بأنه حين خلقها عن تلك الصفة ، هو بيان لم أبهم ثمة محفوظة بالإمساك [٢]. كذلك يقدم المفعول به إذا كان خارقا للعادة كما ورد في سورة الأنبياء : ٧٩ [٣] .

وإذا كان الزمخشري في موضع سابق يرى أن تقديم المفعول به للاختصاص ، فإنه في قوله تعالى (بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ) الزمر/ ٦٦ ، يرى أنه قدم عوضا عن جواب الشرط الذي حذف عنه بتقديم المفعول [٤]، ولا يرى أبو حيان هذه الرؤية [٥] . وفي هذا النمط رد على ما جاء عند العلوي : من أنه لماذا يأتي التقديم في مثل هذه الآيات ؟ : فليعبدوا رب هذا البيت ، واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا . فإذا كانت هذه الآيات وأمثالها تفيد الاختصاص ، فإن تقديم المفعول على الفعل يرى الزمخشري أن الغرض حينئذ يختلف ، إذ يكون عوضا عن جواب الشرط المحذوف كما جاء في آية الزمر السابقة . ويذهب الباحث أن التقديم هنا يفيد الاهتمام والاختصاص ، وكذلك إضافة إلى ما ذكره الزمخشري وإلى هذه الرؤية ذهب أحد أصحاب الحواشي على الكشاف [٦] .

ويؤكد ما أذهب إليه أنه : يفيد الاختصاص ، أي تقديم المفعول ، أنه في الآية/ ٥٦ من سورة العنكبوت (يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ) ، قال الزمخشري تعليقا على هذه الآية : في المتكلم ، نحو : إياه ضربته ، في الغائب ، وإياك عفتك ، في المخاطب ، والتقدير ، فإياي فاعبدوا : فاعبدون . فإن قلت : ما معنى الفاء (فاعبدون) وتقديم المفعول ؟ قلت : الفاء جواب شرط

---

(١) التفتازاني حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف ورقة ١ .
(٢) ٣/ ١٠، وينظر البيضاوي : ٢/ ٦٩ .
(٣) ينظر: ٣/ ١٧.
(٤) ينظر: ٣/ ٣٥٥ .
(٥) أبو حيان : البحر المحيط ٧/ ٤٣٩ .
(٦) ٤/ ١٤٢ هامش (١) وينظر كذلك تفسير البيضاوي ٢/ ٣٣١ .

محذوف ؛ لأن المعنى : إن أرضي واسعة ، فإن لم تخلصوا العبادة لي في أرضي ، فأخلصوها في غيرها ، ثم حذف الشرط وعوض عن حذفه بتقديم المفعول ، مع إفادة تقديمه معنى الاختصاص والإخلاص [١] ، وبالتالي يمكن القول بأن آراء الزمخشري كلها تكمل كل منها الأخرى .

كذلك أن هذا النوع من الأنماط بناء على هذا يفيد الاختصاص إضافة إلى ما ذكره الزمخشري : تعويض عن الشرط المحذوف ، الاختصاص ، غير أن باحثا لا يرى هذا ، أو يرى أن التقديم في مثل هذه الأنماط للاعتناء والاهتمام ، كما في قوله تعالى (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ . وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ) المدثر / ٣: ٥ ، وقوله تعالى (بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ) الزمر / ٦٦ ، فتقديم المفعول فيه يدل على التخصيص ، في حين أن تقديم المفعول في قوله تعالى (قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُ دِينِي) الزمر/١٤، يدل على الاهتمام والاختصاص معا [٢] .

ومن ثم نرى الباحث قد فصل بين نوعيين من التراكيب ، **النوع الأول** : الذي يرتبط فيه الفعل بالفاء ، ويرى أن هذا الضرب يدل على الاختصاص . **النوع الثاني** : يدل على الاهتمام والاختصاص معا والحقيقة أنها رؤية الزمخشري ، إذ يرى في التركيبين : دلالة الاختصاص ، إلا أن النوع – الأول – المرتبط بالفاء ، يرى فيها زيادة دلالة وهي أن : التقديم عوضا عن الشرط المحذوف إضافة إلى الاختصاص .

وثمة قضية أخرى تتعلق بحذف المفعول به ، وللزمخشري في هذه القضية رأي خاص ، تناوله كثير ممن جاء بعده سواء أكان بالنقل عنه دون تغيير أم التعرض بالنقد والمناقشة . ويتعلق بوجه خاص حول حذف مفعول الفعل (شاء) ففي سورة البقرة آية /٢٠ ، (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ) ، قال الزمخشري : ومفعول شاء محذوف ، لأن الجواب يدل عليه ، والمعنى لو (شاء) و(أراد) ولا يكادون يبرزون المفعول إلا في الشيء المستغرب ، كنحو قولك : لو شئت أن أبكي دما لبكيته ، وقوله (لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا ..) [٣] ، وإذا كان الزمخشري قد عرض لهذا النمط ، فإنه في مواضع أخرى ، عندما كان يتعرض لنمط مشابه كان يقول بأنه : حذف ، كما في قوله تعالى (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ) [٤] . وينتقد أبو حيان رؤية الزمخشري هنا [٥] .
هذا إذا كان التركيب مع الفعل (شاء) ، أما إذا كان مع فعل آخر ، فإن لذلك دواعي أخر، كأن يكون الغرض : لا يتعلق به ، وقد ورد لذلك خمسة أنماط في الكشاف . وكلها تؤدي إلى نتيجة واحدة .

---

(١) ٤٦١/٣ ، نكت الأعراب ... ورقة ١٨٠ .
(٢) د. فتحي ثابت : السياق التركيب والدلالة دراسة من خلال القرآن الكريم ص ١٥٤ .
(٣) ٤٣/١ .
(٤) ٣٨٧/٣
(٥) ينظر: أبو حيان : البحر المحيط ٥٠٣/٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ففي قوله تعالى في سورة القصص (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ . قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ) آية / ٢٣ ، قال الزمخشري : فإن قلت : لِمَ ترك المفعول غير مذكور في : تذودان ولا نسقي ؟ قلت : لأن الغرض هو الفعل لا المفعول ، ألا ترى أنه إنما رحمهما ؛ لأنهما كانتا على الزيادة وهم على السقي ، ولم يرحمهما ؛ لأن مزودهما غنم ومسقيهم إبل مثلا ... [1] . وكذلك عند تفسيره لسورة الزلزلة آية : ٤ (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا) قال الزمخشري : فإن قلت : أين مفعولا تحدث ؟ قلت : قد حذف أولهما ، والثاني أخبارها ، وأصله : تحدث الخلق أخبارها ، إلى أن المقصود ذكر تحديثها الأخبار ، لا ذكر الخلق تعظيما لليوم [2] .

ويكشف نص الزمخشري الأخير صفة مهمة تتعلق بحذف المفعول به ، إذا كان الغرض لا يتعلق به ، فالفعل (تحدث) يتعدى في الأصل إلى مفعولين ،غير أنه في سياق الآية حذف الأول ؛ لأن الغرض الأساسي لا يتعلق إلا بالثاني (الأخبار) ، لا بالأول : (الخلق) ، حسب تقدير الزمخشري ، وهو لا يقدم إضافة جديدة إلى المعنى ، لهذا فإن حذفه أولى من ذكره ، وهكذا يحذف الفعل عند الزمخشري لسببين أساسيين :-

الأول : إذا كان الغرض لا يتعلق بالمفعول به ، بل يتعلق بالفعل ذاته ، كما في آيات القصص .

الثاني : إذا كان الغرض لا يتعلق بذكر المفعول الأول ، بل بالمفعول الثاني وذكر الأول لا يقدم جديدا ، كما في آية الزلزلة ، وإذا كان الزمخشري قد ذكر هذا ، فإن بعضهم قد أوصلها إلى ثماني دلالات [3] .

وإذا كان تقديم المفعول يفيد هذه الدلالات ، فإن تقديمه في الاشتغال : يفيد الاهتمام ، بالإضافة إلى الاختصاص ، أي الاهتمام والاختصاص ، كما في قوله تعالى في سورة يس/ ٣٣ (وَآيَةٌ لَّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ) ، وفي السورة ذاتها/ ٣٩ (وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ)،وفي آية ٤٧ : ٤٩ من سورة الذاريات (وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ . وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ . وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) إلى آخر تلك الآيات التي من هذا القبيل .

وإذا كانت هذه تمثل الوظائف الأساسية لتقديم المفعول به عند الزمخشري ، فإن تأخيره يؤدي إلى التعريض ، كما في قوله تعالى (قُلْ هُوَ الرَّحْمَٰنُ آمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ

(١) ١٦٢/٣ .
(٢) ٢٢٧/٤ .
(٣) ينظر السيوطي : همع الهوامع ١٦٧/١ .

) الملك /٢٩ ، قال الزمخشري : فإن قلت : لمَ أخر مفعول آمنا وقدّم مفعول توكلنا ؟ قيل : لوقوع آمنا تعريضاً للكافرين ، حين ورد عقيب ذكرهم ، كأنه قيل : آمنا ولم نكفر كما كفرت ، ثم قال : وعليه توكلنا خصوصا ، لم نتكل على ما أنتم متكلون عليه من رجالكم وأموالكم (١).

---

(١) ٤/ ٥٨٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الباب الثاني

الدلالة وأركان الجملة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الأول

دلالة النكرة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دار جدل بين النحاة حول النكرة والمعرفة ، في أيهما أصل للآخر ؟ ويتفق جمهور النحاة على أن النكرة : هي الأصل ، ويشير إلى ذلك ابن يعيش بقوله : اعلم أن النكرة هي الأصل والتعريف حادث ؛ لأن الاسم نكرة في أول أمره مبهم في جنسه ، ثم يدخل عليه ما يُفرد بالتعريف حتى يكون اللفظ الواحد دون سائر جنسه ، كقولك : رجل ، فيكون رجل هذا واحدا بعينه ، فالنكرة سابقة ؛ لأنها اسم الجنس الذي لكل واحد منه مثل سائر أمته وضعه الواضع للفصل بين الأجناس ، فلا تجد معرفة إلا وأصلها النكرة إلا اسم الله تعالى ... فالتعريف ثانٍ أتى به للحاجة إلى الحديث عن كل واحد من أشخاص ذلك الجنس [١] .

وتعتمد هذه النظرة في أساسها على معيار دلالي منطقي ، إذ كل شيء في بدايته يكون مبهما ، وهذا هو المقصود بالنكرة ، إذ المُفادُ منها العموم ، والشيء العام بخلاف الخاص ، والخاص من تخصيص الشيء إذا عرفته ، أما الشيء العام : فهو في حكم النكرة [٢] .

وبناءً على هذه الآراء ، فإن مجيء النكرة في البداية مقدمة على المعرفة ، أمر طبعي ، كما أن الدراسات السامية تؤكد رؤية النحاة والبلاغيين على السواء ، أن النكرة هي الأصل : فاللغة الأكادية فيها أداة للتنكير آخر الكلمة ، وتخلو من أداة للتعريف ، فأداة التنكير في الأكادية هي (التميم) ، وفي الأوجارتية التي تعود إلى ١٣٠٠ ق. م (التنوين) كالعربية ، وهنالك دليل آخر على حدوث التعريف في اللغات السامية ، أن اللغات السامية لا تتفق على مكان واحد لوضع أداة التعريف فبعضها تضعه في البداية كالعربية والعبرية ، وبعضها تضعه في النهاية كالسريانية ، كما أنها لم تتفق على أداة واحدة للتعريف ، فأداة التعريف في العربية (أل) و(أم) و(أن) و(هن) وغيرها ، أما في السريانية ، فهي ألف في آخر الكلمة نحو كتاب ... كتابا ، بيد أن التنوين في العربية أخذ يفقد مفهوم التنكير في بعض المواضع ، كدخوله على الأعلام وهي معارف وهذا أمر طبعي بفعل التغير اللغوي [٣] .

ولعل ما جاء في هذه التوطئة يثبت أن النكرة هي الأصل ، على اعتبار أنها الأساس ، إذ تأتي في البداية ، وكل شيء في البداية مبهما عاما ، ثم يعرف أي يخصص له اسم ، وذلك نحو ما نجد أن الإنسان عندما يولد يكون بلا اسم ، ويطلق عليه لفظ إنسان ، وهذا يعني أن اسمه عام ، ثم يعرف أي

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١/٩٨١ ، وينظر السيوطي : الأشباه والنظائر ،٢/٣٥ .
(٢) شرح الكافية ٢/١٤٥ ، وينظر : السيوطي : همع الهوامع١/٥٤ .
(٣) د. إسماعيل عمايرة : نظرة مقارنة على أدوات المعاني في ضوء اللغات السامية ص٥٧ .

يخصص ، بمعنى أن يسمى له اسم بمعنى أن يصير محمدا أو عليا ، يقول الزمخشري : النكرة ما شاع في أمته كقولك : جاءني رجل وركبت فرسا[١] .

وتعد إشارة الزمخشري في باب النكرة والمعرفة موجزة إلى حد بعيد ، بحيث يمكن القول بأن ثمة بونا شاسعا حول المعالجة في الكشاف والمفصل ، إذ لم تصل في المفصل ، في مجموعها إلى (سطور ستة) وهذا التناول لا يقارن بما جاء في الكشاف من عرض وتفصيل ، حيث قدم في الكشاف تحليلات نافذة ، فاقت ما قدمه السابقون عليه ، حتى إن عرضه جاء فريدا في عمومه ، وعلى الرغم من أن النحاة مجموعون على أن النكرة هي الأصل ، إلا أنهم مختلفون فيما بينهم من حيث العنوان فبعضهم كالرضي يتابع الزمخشري في عنوانه : المعرفة والنكرة [٢] ، ويختلف ابن مالك مع نفسه من حيث ذلك ، إذ وضع في (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) [٣] عنوانه : المعرفة والنكرة ، وفي شرح ابن عقيل وضع عنوانه : النكرة والمعرفة [٤] ، ولا أعتقد أن النحاة لم يكونوا مدركين للعلاقة بين العنوان والموضوع أو الموضوع والنص .

كما يلاحظ على هذه الجزئية أن الزمخشري لم يتناول النكرة في البداية باعتبارها الأصل ، وإنما جاءت المعرفة ، وكذلك أعطى للمعرفة مساحة مكانية أكبر وتفصيلا أكثر من النكرة التي جاء عرضه لها فيما لا يتجاوز أو لا يصل إلى السطر الواحد ، ويتضح ذلك أكثر من أنه وضع عنوانه : ليس النكرة والمعرفة ، وإنما : المعرفة والنكرة ، وهل لهذا مدلوله عند الزمخشري في المفصل ؟ وتمثل هذه الملاحظة نقطة خلاف بين الزمخشري والنحاة .

كما أن ثمة ملاحظة أخرى قائمة في معالجة الزمخشري إذ جاءت دراسته للنكرة والمعرفة في المفصل دراسة نظرية بحتة ، وجاءت في الكشاف عملية ، على أساس أن تناوله في المفصل جاء تناولا نحويا خالصا ، بخلاف الكشاف الذي جاءت محاولته فيه عملية ، إذ لم يعرض للنكرة والمعرفة وإنما جاء تناوله لهما من خلال النصوص التي تعرض لها ، ومن هنا فإن المفارقة بين المؤلفين ، إنما هي في طبيعة المادة المعالجة والموضوع الذي أدى بالتالي إلى المفارقة في المعالجة .

وعلى الرغم من ذلك فإن الباحث لم يجد نصا صريحا يقدم النكرة على المعرفة ، اللهم إلا في هذه الملاحظات الجزئية المتضمنة رؤيته للتراكيب ، أقول على الرغم من معالجته وتناوله الوافي في

---

(١) المفصل (ب) ص ٨٢ .
(٢) ١٢٨/٢ .
(٣) ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص٢٨ .
(٤) ابن مالك: شرح ابن عقيل ص٢٨.

مصادره الأخرى كما سيأتي في تالٍ ، إلا أن الباحث لم يجد نصا يعالج فيه العلاقة القائمة بين النكـــرة والمعرفة ، إلا أن شراح المفصل قد فصّلوا القول فيما أوجزه الزمخشري .

فالنكرة إذا أطلقت دلت على احتمالين : إرادة الجنس (العموم) ، فإرادة الوحدة كما في قوله تعالى فـي سورة يس / ٢٠ (وَجَآءَ مِنْ أَقْصَـا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ ...) ، أو إرادة الجنس كما في قوله تعـــالى (واللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاء) .

وإذا كانت ثمة بعض التراكيب التي يمكن أن تنص نصا صريحا على إفادة أحد الاحتمالين ، فإن ثمـة تراكيب أخرى تحتمل الاثنين معا ، ويتضح ذلك كما سنجد عند الزمخشري بصورة واضحة في أثنـــاء تفسيره للقرآن الكريم .

ويتفق جمهور النحاة حول الدلالة المفادة من النكرة : وهي العموم والشيوع بالقرائن المتاحـــة [١] ، أو بمعنى آخر الإبهام ، وتتفرع عن هذه الدلالة الأساسية جزئية أخرى مستقاة في الواقـــع منـــها : إفـادة التعظيم والتفخيم .

وإذا كانت النكرة حسب رؤية جمهور النحاة تفيد الإبهام والعموم ، فإنهم يتفقون كذلك حول إفادتـــها العموم في سياق النفي[٢] ، وذلك كما في قوله تعالى في سورة آل عمران (وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِّلْعَـالَمِينَ) آية / ١٠٨ ، وفي آخر سورة غافر آية /٣١ (وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِّلْعِبَادِ) ، ويؤكد التفتازاني رؤية النحـاة السابقة حول الآية الأولى بقوله : وأما دلالة التنكير فلأنه للتعليل بقرينة المقام ، فيدل في سياق النفـــي على أنه لا يريد شيئا من الظلم ، وأما دلالة العالمين فمبنية على الحكم المتعلق بالجمع المعرف بـــاللام متعلق بكل فرد من أفراد الآحاد لا بالمجموع ولا بكل جمع وأنه في سياق النفي أيضا قد يكون لعمـــوم النفي بقرينة المقام[٣] .

وإذا كانت النكرة ـــ حسب رؤية جمهور النحاة ـــ تفيد العموم والإبهام ، في سياق النفي ، فإن هـــذه الرؤية موجزة ، أو بتعبير آخر تحتاج إلى نوع من التفكيك والتفتيت ، فالنحاة ألزمـــوا أنفســهم بـــهذه القواعد ، ولم يحاولوا أن يخرجوا عليها ، وفي الجانب المقابل لم يلتزم المفسرون بما ألتزم به النحـــاة ، وإنما حاولوا أن يستخلصوا النتائج بناء على القرائن المتاحة ، ومن هنا نراهم يخرجون في أحـــايين

---

(١) الرضي : شرح الكافية ١٤٥/٢ .
(٢) الرضي : شرح الكافية ٢٥٦/١ ، ينظر : حاشية سعد الدين ورقة ٧٦ .
(٣) التفتازاني : حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف ...ورقة ١٣٥ .

كثيرة عما وضعه النحاة من قواعد ، وبهذا المنهج الذي التزم به المفسرون استطاعوا أن يقدموا من خلاله نظرات وإشارات صائبة يمكن أن تكون نبتا أو بداية لمنطلقات كثيرة .

ومن هنا نجد الزمخشري لا يلزم نفسه بما ألزم النحاة به أنفسهم ، ومن ثم فإن النكرة تخرج إلى دلالات مجازية مختلفة ، أو ما يمكن أن يطلق عليه بالتنوعات الدلالية ، وقد ذكر الزمخشري دلالات كثيرة ومختلفة ، يمكن أن تقسم إلى قسمين أساسيين **القسم الأول** أساسي : ويضم ثماني دلالات على النحو التالي : التعظيم والتفخيم ، التخصيص ، الإبهام ، التبعيض والتقليل ، النوع ، التكثير ، الكمال ، الاهتمام .

وإذا كانت هذه الدلالات هي الأساسية ، فإن ثمة دلالات أخرى ذكرها الزمخشري نحو : الدلالة على الجهة ، الشيوع والانتشار أو العموم ، الشدة في التفاقم ، تأكيد المعنى ، تصوير المكابرة بين شيئين غير متكافئين ، التحقير ، الاعتداد والارتضاء ، وبالتالي فإن هذه الدلالات يصل مجموعها إلى (سبع) دلالات ، غير أنه يمكن القول بأنها ثانوية ، إذ لم يمثل لها الزمخشري إلا بنمط لكل دلالة ، ومن هنا فإن هذه الدلالات ثانوية أو جزئية وتأتي في مرحلة أقل في الأهمية ، وذلك بالمقارنة بالدلالات الأخرى السابقة ، ويمكن أن أضع هذه الدلالات في الجدول التالي لإيضاح الأنماط والدلالات ونسبها التي تخرج إليها النكرة عند الزمخشري :

م	الدلالات	عدد التردد	المصادر		النسب	ملاحظات
			الكشاف	نكت الأعراب		
١	التعظيم والتفخيم	١٩	١٩	٢	٢٧, ١	١ـ بلغ عدد أنماط النكرة (٧٠). ٢ـ بلغ عدد الأبيات الشعرية خمسة أبيات .
٢	الاختصاص	١١	١١	—	١٥,٧	
٣	الإبهام	١٠	١٠	—	١٤, ٣	
٤	التقليل والتبعيض	١٠	١٠	١	١٤, ٣	
٥	النوع	٥	٥	١	٧, ١	
٦	التكثير	٤	٣	١	٥ ,٧	
٧	الكمال	٢	٢	—	٢,٩	
٨	الاهتمام	٢	٢	—	٢ , ٩	

٩	الدلالة على الجهة	١	١	—	١,٤	
١٠	الشيوع والعموم	١	١	—	١,٤	
١١	الشدة في التفاقم	١	١	—	١,٤	
١٢	توكيد المعنى	١	١	—	١,٤	
١٣	تصوير المكابرة بين شيئين	١	١	—	١,٤	
١٤	التحقير	١	١	—	١,٤	
١٥	الاعتداد والارتضاء	١	١	—	١,٤	

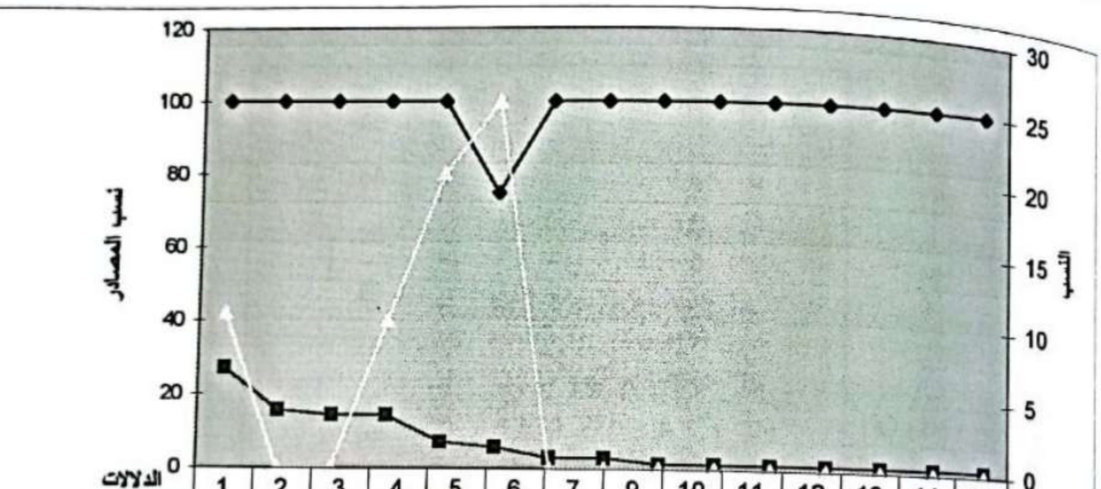
شكل توضيحي رقم (١) بعدد وأنماط ودلالات ونسب التنكير كما جاءت عند الزمخشري

وأول ما يلاحظ على الشكل (١) هو توزيع الأنماط في مصادر الزمخشري ، فمثلا نأخذ الدلالة رقم (١) كنموذج ، فإذا كان المجموع النهائي لأنماط هذه الدلالة يصل إلى تسعة عشر نمطا ، فإن الشيء اللافت للنظر في المصادر أنه جاء في الكشاف وحده تسعة عشر نمطا ، وفي نكت الأعراب نمطان ، وبالتالي فإن المجموع الكلي : واحد وعشرون نمطا ، والذي جاء في الإحصاء النهائي تسعة عشر نمطا ، وهذا يعني أن ثمة أنماطا مكررة ، أي أن نمطين اثنين قد كُررا ، وهما نمطا نكت الأعراب ، أي أن نمطين من تسعة عشر نمطا من الكشاف تكررا في نكت الأعراب ، أي أن نسبة نكت الأعراب تمثل ١٠,٥% من نسبة ما جاء في الكشاف ، الذي يمثل نسبة١٠٠% من نسبة الأنماط الواردة لهذه الدلالة .

وخلاصة هذا أن ما جاء في (نُكت الأعراب) ، إنما هو تكرار لما جاء في (الكشاف) ، ومن ثم نلاحظ مفارقة شكلية بين مجموع إجمالي الأنماط النهائية ، وبين عدد الأنماط الواردة في المصادر في كثير من الدلالات ، وهذه ملاحظة أولية ، يمكن أن تطبق على كل الدلالات الواردة في نكت الأعراب ، بمعنى أن القارئ سيجد في مواضع منتثرة من البحث هذه الملاحظة ، ومن ثم فإنها تمثل ملاحظة عامة ، وهي على قدر كبير من الأهمية ؛ لأنها تثبت إثباتا عمليا أن ما جاء في نكت الأعراب في الواقع ، ما هو إلا تكرار لما جاء في (الكشاف) بناء على الإحصاء والمقارنة .

وإذا كانت الدلالة (١) اشترك فيها (نكت الأعراب) فإن الدلالة رقم (٢) ، (٣) خـــلا منـــهما نكـــت الأعراب وعاد تارة أخرى للانضمام في كل من الدلالة : (٤) ، (٥) ، (٦) ممثلا بنمط لكل دلالـــة ، ثم يعود مرة ثانية للتلاشي في الدلالات الأخرى التالية .

وتقودنا ملاحظة عدم اشتراك (نكت الأعراب) في دلالات لا تقل أهمية عما جاء فيها ، أن الكشـــاف المصدر الأساسي والوحيد من ضمن مصادر الزمخشري الذي عالجت هذا الموضع ، وبالتـــالي فـــإن مصادر الزمخشري الأخرى تمثل الصفر في معالجة هذه الجزئية . كما يلاحظ على الجدول رقـــم (١) أن أنماط هذه الدلالات ليست واحدة ، بمعنى أن مجموع الدلالات التي وردت للنكرة عند الزمخشـــري هي تلك الأنماط التي وردت في الشكل (١) وهي ليست سواء في عدد الأنماط وبالتالي فـــي النســـب ، وأحاول هنا أن أضع تصورا بيانيا آخر ليوضح النسب التي وردت في الشكل رقم (١) .



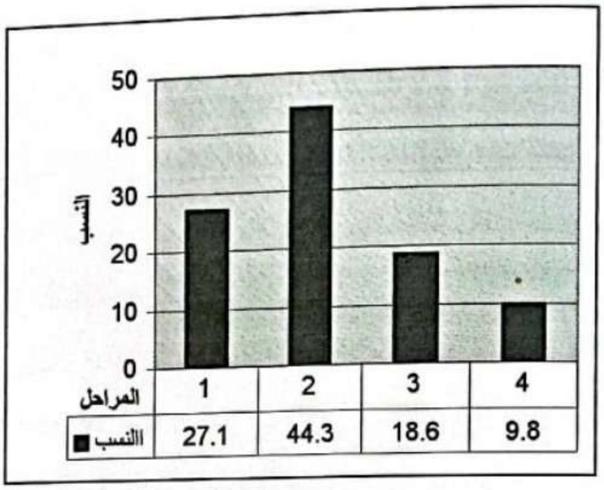
الدلالات	1	2	3	4	5	6	7	9	10	11	12	13	14	15
النسب	27.1	15.7	14.3	14.3	7.1	5.7	2.9	1.4	1.4	1.4	1.4	1.4	1.4	1.4
الكشاف	100	100	100	100	100	75	100	100	100	100	100	100	100	100
نكت الأعراب	10.5	0	0	10	20	25	0	0	0	0	0	0	0	0

شكل توضيحي رقم (٢) بنسب دلالات التنكير ومصادرها كما جاءت عند الزمخشري في الشكل (١)

فإذا كانت الدلالة الأولى قد جاءت بأعلى عدد أنماط لها ، فإن هذا يفضي بنا إلى زيـــادة النســـب ، فالعلاقة بين الأنماط والنسب علاقة موجبة ، وليست سالبة ، ومن هنا تمثل هذه الدلالة ــ فيما أظـــن ــ مرحلة قائمة بذاتها ، وهي القمة ، ثم تأتي دلالة كل من : الاختصاص ، الإبهام ، التقليل والتبعيض ،

تمثل كل منها مرحلة قائمة بذاتها ، بناء على التقارب الإحصائي الذي يفضي إلى الدلالات التاليـة : النوع ، التكثير، الكمال ، الاهتمام ، التي تمثل مرحلة ثالثة ، وفي النهاية إلى التقارب في النسب أيضـا ، وتأتي كل من الدلالات الأخرى الباقية لتمثل مرحلة رابعة .

وبالتالي فإن هذه الدلالات تمثل أربعة مراحل ، غير أن هذه المراحل ليست سواء في عدد أنماطـها ، فالمرحلة الأولى تضم دلالة (التعظيم والتفخيم) فقط ، ثم تزيد المرحلة الثانية بنسبة كبيرة عن الأولـى فتصل إلى ثلاث دلالات : الاختصاص ، الإبهام ، التقليل والتبعيض ، وتأتي المرحلة الثالثة ، بزيـادة ملحوظة عن السابقة لها ، إذ يصل مجموع دلالاتها إلى أربعة دلالات : النوع ، التكثـير ، الكمـال ، الاهتمام ، ثم تأتي المرحلة الرابعة لتضم ما يقارب من نصف دلالات التنكير عددا ، ويوضح الشـكل التالي نسب هذه المراحل كما يلي :



شكل توضيحي رقم (٣) يوضح نسب مراحل دلالات التنكير كما جاءت عند الزمخشري

ويلاحظ أن ترتيب الأنماط يبدأ قليلا ثم يزداد مع كل مرحلة ، بمعنى أن المرحلة الأولى جاءت فـي دلالة واحدة ، وازداد عدد هذه الدلالات مع المرحلة الثانية ، وزاد عدد الأنماط مع المرحلة الثالثة عـن المرحلة الثانية ، وازداد أكثر مع المرحلة الرابعة والأخيرة .

ويؤكد الشكل البياني الوارد في شكل (٢) ما ذكره الباحث سابقا ، كما يؤكد أيضـا أن تقسيم هـذه المراحل ليس عشوائيا ، وإنما بناء على الواقع الإحصائي .

وثمة ملاحظة وجيزة تتعلق بتلك الأشعار التي استشهد بها الزمخشري لتوضيح دلالات النكرة بلغـت جميعها خمسة أبيات شعرية ، منها ثلاثة جاءت في كل من دلالة : التعظيم والتفخيم ، الاختصـاص ،

الكمال ، والبيتان الآخران وردا لتحليل قضايا تتعلق بالنكرة ، كقضية وصف الجملة بالمعرفة ، وإن كان لا يوصف بها إلا النكرة ، كقول رجل من بني سلول :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي   فَمَضَيْتُ ثَمَّةَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي[(١)]

وكقضية إدخال اللام على تأويل النكرة كما في قوله تعالى في سورة الأنعام (وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ...) آية/٥٢ [(٢)] ، وكما في قول الشاعر (لم ينسب لقائل) :

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ   أَبُو جُنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ[(٣)]

ولم يدرج الباحث هذين النمطين الشعريين ضمن أنماط دلالات التنكير إذ إنهما لا يعالجان – كما ذكرت – قضايا دلالية ولكن قضايا تتعلق بتوضيح جوانب من قضية النكرة .وبالتالي فإنه إذا كان (الكشاف) قد خرج إلى خمس عشرة دلالة ، ومثل في كل دلالة ١٠٠% ، فإن نكت الأعراب لم يشترك إلا في أربع دلالات : التعظيم والتفخيم ، التقليل والتبعيض ، النوع ، التكثير ، وعلى الرغم من أن نكت الأعراب جاء في نمطين في دلالة : التعظيم ، إلا أن النسبة جاءت قليلة ، وذلك مقارنة بما جاء في أنماط ، ومثل (نكت الأعراب) الدلالات الثلاث الباقية بنمط لكل دلالة ، غير أن النسب في هذه الدلالات الثلاث ليست واحدة بناء على اختلاف الأنماط ، فأنماط (نكت الأعراب) واحدة ، أي ثابتة ، وأنماط الكشاف تختلف وتقل من دلالة إلى أخرى ، وبالتالي فإن نسب نكت الأعراب تزيد كلما قلت أنماط الكشاف ، ومن ثم فإن العلاقة عكسية كلما زادت الأنماط في الكشاف قلت نسبة نكت الأعراب ، وكلما قلت الأنماط في الكشاف وثبتت أنماط الكشاف ، أدى هذا بالتالي إلى تحسن وارتفاع نسبة ورصيد نكت الأعراب ، كما أن الدلالات الأربع التي اشترك فيها نكت الأعراب تجعله بالتالي يمثل أو يشترك في ٢٦,٧% من الدلالات التي خرجت إليها النكرة عند الزمخشري ، مع الأخذ في الاعتبار المخالفة في الأنماط .

وهكذا نجد (الكشاف) يحظى في كافة الدلالات على السواء بنسبة ١٠٠ % ، وحده ، تكرر بعض أنماطه في نكت الأعراب في أربع دلالات : الأولى ، الرابعة ، الخامسة ، السادسة ، على التوالي ، بنسب متساوية لكل من الدلالة رقم : ٤ ، ٥ ، ٦ ، وهكذا نجد الدلالة رقم : ٢ ، ٣ ، من الدلالات الأساسية للتنكير ، يخلو منها نكت الأعراب . وتأتي الدلالات السبع الأخيرة كلها في (الكشاف) كما هو واضح من خلال الشكل رقم (٣) ربما لقلة أنماطها الواردة ، التي تؤدي إلى القلة في الأهمية.

---

(١) ١(ب)/ ١٦ .
(٢) ١٧/٢ .
(٣) السابق : الموضع ذاته .

ويلاحظ أن الأنماط ، جاءت جميعها في كتاب (الكشاف) وتكرر في نكت الأعراب خمسة أنماط ، وبالتالي يمكن استخلاص نسبة أن ما تكرر في نكت الأعراب ٧,١ % ، وهكذا تظهر المفارقة بين المعالجة في كلا المؤلفين من حيث عدد الأنماط ، التي تفضي إلى أهمية المصدر في حد ذاته .

على أية حال فإنه يمكن القول بأن هذين المصدرين هما اللذان قد حويا معالجة الأنماط الدلالية للتنكير عند الزمخشري ، وبالتالي فإن المصادر الأخرى للزمخشري تمثل الصفر في هذا الموضع .

وأحاول في هذا الموضع أن أعالج الدلالات التنكيرية عند الزمخشري ، وأبدأ في الأول بالدلالات الأولى الأساسية .

إذ نجده يخرج التنكير — مجازا — إلى قصد التعظيم والتفخيم ، كما في قوله تعالى في سورة النحل آية ٩٤ (وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ دَخَلَۢا بَيۡنَكُمۡ فَتَزِلَّ قَدَمُۢ بَعۡدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُواْ ٱلسُّوٓءَ بِمَا صَدَدتُّمۡ) قال الزمخشري معلقا على هذه الآية : فإن قلت : لم وحدت القدم ونكرت ؟ ، قلت : لاستعظام أن تزل قدم واحدة عن طريق الحق بعد أن ثبتت عليه ، فكيف بأقدام كثيرة ؟!! (١) ، وفي الآية / ١٥ من سورة ق ، قال تعالى (أَفَعَيِينَا بِٱلۡخَلۡقِ ٱلۡأَوَّلِۚ بَلۡ هُمۡ فِي لَبۡسٖ مِّنۡ خَلۡقٖ جَدِيدٖ) قال الزمخشري : فإن قلت : لم نكر الخلق الجديد ، وهلا عرف كما عرف الخلق الأول ؟ قلت : قصد في تنكيره إلى خلق جديد له شأن عظيم وحال شديد حق من سمع به أن يهتدي به ويخاف ويبحث عنه ولا تعقد على لبس في مثله (٢) . وكما في قوله تعالى (إِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ) الأعراف / ١١٣ (٣) .

وإذا كانت هذه الأنماط السابقة ومثيلتها قد جاءت وكأنها قد خصصت تخصيصا لهذه الدلالة ، فإنها قد اشتركت مع دلالات أخرى في أنماط قرآنية كما في قوله تعالى في سورة النحل (يَخۡرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٞ لِّلنَّاسِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ) آية / ٦٩ ، قال الزمخشري : وتنكيره إما لتعظيم الشفاء الذي فيه ، أو لأن فيه بعض الشفاء محتمل (٤) .

وتفسير الزمخشري لهذا النمط القرآني يحتاج إلى إعادة نظر ، فقد ذكر له احتمالين ، أما الأول : فلا يحتاج إلى تعليق أو مناقشة ، وأما الثاني : فهو الذي ربما يحتاج إلى مناقشة ؛ لأن فيه بعض الشفاء محتمل كيف وكل قرائن السياق اللغوية وغيرها ترجح الرأي الأول له — التعظيم — وهو عندي أقوى وأرجح من رأيه الثاني .

---

(١) ٣٤٣/٢ ، نكت الأعراب ورقة ١٢٦ .
(٢) ٢٠/٤ .
(٣) ٨١/٢ .
(٤) ٣٣٦/٢ .

ويدعم ما أذهب إليه الحديث النبوي الشريف الذي رواه أبو سعيد الخدري ــ رضي الله عنه ــ أن رجلا جاء إلى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ فقال إن أخي استطلق بطنه ، فقال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ : اسقه عسلا فسقاه ، ثم جاءه فقال : إني سقيته عسلا فلم يزده إلا استطلاقا ، فقال له ثلاث مرات ، ثم جاء الرابعة ، فقال (ص) اسقه عسلا ، فقال : لقد سقيته فلم يزده إلا استطلاقا ، فقال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ : صدق الله وكذب بطن أخيك فسقاه فبرأ [١] .

وأجد في نفسي شيئا من القبول والموافقة لهذا الرأي ، لما فيه من إجلال وتعظيم لهذا المشروب المادي الروحي في آن واحد ، وهذا ــ فيما أحسب ــ يتناسب مع المراد من الآية الكريمة ، ويدعم هذا الرأي عندي أن (في) هنا ليست للبعضية ــ كما يرى الزمخشري ــ بناء على رأيه الثاني ؛ لأن في هذا إخلالا بمراد الآية ومعناها ؛ لأن هذه الرؤية تعني أن جزءا مفيدا وجزءا غير مفيد ، وهذا ممتنع ؛ لأنه يتعارض ومراد الآية ، لأن (في) في الآية تعني فيما أحسب الاحتواء ، أي احتواءه كله وليس جزءا منه ، وكله جزء لا يتجزأ من بعضه بعضا .

ويتابع البيضاوي الزمخشري في رأيه السابق تعليقا على الآية ذاتها (فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ) ، قال البيضاوي : ...مع أن التنكير فيه مشعر بالتبعيض ، ويجوز أن يكون للتعظيم [٢] .

وللباحث على نص البيضاوي ملاحظات منها : نقله نص ورأي الزمخشري كما هو واضح من الجزئية التي فوق الخط عند الزمخشري والبيضاوي ، والشيء الآخر هو أن البيضاوي يذكر أن التنكير مشعر بالتبعيض ، ثم يذكر الحديث الشريف الذي ذكرته سلفا ... فكيف يتفق ويتسق المعنى بين التبعيض ومعنى الحديث .

إنما الذي يؤيده الباحث أن الحديث والمعنى المرتضى هو: التعظيم ، ثم في النهاية يرى أن الضمير يعود على القرآن ، وهو فيما أظن عودته على (شراب) أفضل ، وبالتالي يكون ثمة ترابط في أداء المعنى .

وجاء في في قوله تعالى (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡتَنظُرۡ نَفۡسٌ مَّا قَدَّمَتۡ لِغَدٖۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ...) الحشر/١٨ ، قال الزمخشري : فإن قلت : ما معنى تنكير النفس والغد ؟ قلت : أما تنكير النفس فاستقلال الأنفس النواظر فيما قدمن للآخرة ، كأنه قال فلتنظر نفس واحدة في ذلك ، وأما تنكير الغد فلتعظيمه وإبهام أمره ، كأنه قيل : لغد لا يعرف كنهه لعظمه [٣] .

---

(١) مسلم : صحيح مسلم بشرح الإمام النووي ، المجلد السابع ٢٠٣/١٤ .
(٢) البيضاوي : تفسير البيضاوي ٥٥٠/١ .
(٣) ٨٤/٤ .

وينص الزمخشري في هذا النمط على أن (نفس) تفيد الوحدة ، مع أنها في الحقيقة تحتمـــل الوحـــدة على ما رأى الزمخشري ، وتحتمل الاستغراق احتمالا مرجوحا ، أي جنس تلك النفس ، على اعتبـــار أن النفس جنس ، وهو اعتبار تجيزه القرائن اللغوية ولا ترفضه ، فالمقصود هنا ليس الوحـــدة بقـــدر إرادة الجنس ، يقول الجرجاني : واعلم أنا لم نرد بما قلناه من أنه إنما حسن الابتداء بالنكرة في قولـــهم : ذا ناب ؛ لأنه أريد به الجنس ، إن معنى شر والشر سواء ، وإنما أردنا الغرض من الكلام أن نبيـــن أن الذي أهر ذا الناب ، هو من جنس الشر لا من جنس الخير ، كما أنا إذا قلنا في قولهم : أرجل أتـــاك أم امرأة ؟ أن السؤال عن الجنس ، لم نرد بذلك أنه بمنزلة أن يقال : الرجل أم المرأة أتـــاك ؟ ولكننـــا نعني أن المعنى أنك سألت عن الآتي أهو من جنس الرجال أم من جنس النساء [١] .

ويؤكد(التفتازاني) هذه الرؤية بقوله : اعلم أن النكرة في الإثبات للبعضية ويحتمل الاستغراق احتمالا مرجوحا ، كما في قوله تعالى (عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ) الانفطار/٥ ، أي كل نفس ، ولما كـــان قصدهم إلى جعل النفي والإثبات في طرفي النقيض جعلوا النكرة في النفي للاستغراق ، ويحتمل عدمـــه احتمالا مرجوحا كما في قولك : ما رجل في الدار بل رجلان ، بجعل النفي عائدا إلى وصف الفرديـــة خصوصا ، وأما إذا كانت مع من الاستغراقية لفظا نحو: ما من رجل في الدار تقديرا ، نحو: لا رجـــل في الدار، فهي نص في الاستغراق ، لا يحتمل عدمه لكونه لنفي الجنس بالكلية ، وبهذا يسقط ما يقال : إن مدلول النكرة مفرد مبهم ونفيه مع نفي الماهية متساويان [٢] .

أما تعظيم (الغد) كما ذهب الزمخشري ، فليس مأخوذا من المادة اللغوية ، وإنما اعتمـــد فيـــه علـــى قرائن معنوية في مواضع أخرى من القرآن الكريم .

وفي الآية /٢١ من سورة الطور (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَـــاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ) . قال الزمخشري معلقا : فإن قلت : ما معنى تنكير الإيمـــان ؟ قلـــت : معنـــاه الدلالة على أنه إيمان خالص عظيم المنزلة ، ويجوز أن يراد به إيمان الذرية الداني المحل ، كأنه قـــال بشيء من الإيمان لا يؤهلهم لدرجة الآباء ألحقنا هم به[٣] .

ومن هنا يمكن القول بأن التركيب الواحد يحتوي على أكثر من دلالة ، وفـــي هـــذه الدلالـــة نـــرى الزمخشري يذكر الدلالتين ولا يرجح دلالة على أخرى ، وهذا يعني ضمنيا أن الزمخشـــري يرتضـــي

---

(١) الجرجاني: دلائل الإعجاز ص١١٠ .
(٢) التفتازاني : حاشية سعد الدين ... على الكشاف ورقة : ٢٢ .
(٣)٤/ ٣٤، ٣٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدلالتين معا ، وتتكرر هذه السمة عند الزمخشري في مواضع كثيرة ومختلفة ؛ حتى كـدت أحسـبها لازمة من لوازمه في تفسيره للقرآن الكريم .

ويخرج إلى (الإبهام) ، ففي سورة البقرة/٥ (أُوْلَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُـونَ) قـال الزمخشري : ونكّر(هدى) ؛ ليفيد ضربا مبهما لا يبلغه كنهه ، ولا يغادر قدره ، كأنه قيل : علـى أي هدى ؟ كما تقول : لو أبصرت فلانا لأبصرت رجلا (١). وفي قوله تعالى (يَوْمَ يُكْشَـفُ عَـن سَـاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ) القلم آية /٤٢ ، قال الزمخشري : فإن قلت لمَ جاءت منكـرة — ساق — في التمثيل ؟ قلت : للدلالة على أنه أمر مبهم في الشدة ، منكر خارج المألوف ، كقوله تعـالى (فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ) القمر/ ٦ ، كأنه قيل : يوم يقع أمر فظيع هائل (٢) ، وفـي الآية ٣١من سورة الكهف (.... يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَـبٍ وَيَلْبَسُـونَ ثِيَابـا خُضْـرا) قـال الزمخشري : وتنكير (أساور) لإبهام أمرها في الحسن (٣) .

وربما يمكن القول هنا تعليقا على ما جاء عند الزمخشري بأن تنكير (أساور) قائم في أساسه الدلالـي ومحتواه على حرف الجر (من) وهي تدل — فيما أظن — على البعضية ، ومعنى هذا أن الأساور هـذه هي جزء وصنف من أصناف وأنواع أخرى ، ومن هنا اكتسبت الأساور الإبهام ، إضافة إلى ما ذكـره الزمخشري .

وإذا كان الزمخشري قد أفرد أنماطا لدلالتي : التعظيم ، والإبهام ، وعالج كل دلالة على حدة ، فـإن هذا لا يمنع من أنه يمكن إدماج هاتين الدلالتين مع بعضهما البعض ، إذ التعظيم فـي حقيقتـه تفخيـم الشيء وتكثيره ، والأمر كذلك بالنسبة للتهويل ، إلا أنه من زاوية أخرى ، ومن هنا فإن محاولة إدمـاج هاتين الدلالتين في دلالة واحدة ، يوجز في عدد الدلالات الواردة عند الزمخشري ، وهو إيجاز غـير مخل ، إذ يحتمل التركيب الدلالتين معا ، ففي سورة الروم آية / ١٥ (فَأَمَّـا الَّذِيـنَ آمَنُـواْ وَعَمِلُـواْ الصَّالِحَاتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ) قال الزمخشري : (في روضة) في بستان وهي الجنة ، والتنكير لإبهام أمرها وتفخيمه(٤) .

إن الزمخشري عندما يعرض للدلالات ، ولا يقدم دلالة على أخرى ، فربما يعني هذا أن الدلالتيـن لا تعارض بينهما من الناحية الوظيفية والدلالية ، وأن كلا منهما يحتمله السياق احتمالا مرجوحا .

---

(١) ٢٤/١ .
(٢) ١٣١/٤ .
(٣) ٢/ ٣٨٩ .
(٤) ١٩٦/٣ .

ويدل على (التخصيص) ففي الآية /٩٦ من سورة البقرة (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ) قال الزمخشري : فإن قلت : لم قيل : (على حياة) بالتنكير ؟ ؛ لأنه أراد حياة مخصوصة ، وهي الحياة المتطاولة ، ولذلك كانت القراءة بها أوقع من قراءة أبي – على الحياة – (١) . ويرجح الزمخشري التنكير لما فيه من مناسبة السياقات المختلفة وقرائن المقام ، عن العلاقة بين النكرة والسياق ينظر ما جاء عند هرينجر(٢) .

وفي قوله تعالى (لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) الجاثية / ١٤ قال الزمخشري : (قوما) ما وجه تنكيره ؟ ، وإنما أراد الذين آمنوا وهم معارف ، قلت : هو مدح لهم وثناء عليهم ، كأنه قيل : ليجزي أيما قوم وقوما مخصوصين لصبرهم وإغضائهم على أذى أعدائهم من الكفار وعلى ما كانوا يجرعونهم من القصص (٣) . وكذلك في آية/ ١٣ من سورة الفتح (وَمَن لَّمْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَعِيرًا) (٤)، وفي الآية /١٤ من سورة الليل (فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ) (٥) .

ويخرج إلى التقليل (*Verkleiner*) والتبعيض، ففي قوله تعالى (وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي) طه آية / ٢٧ . قال الزمخشري : وفي تنكير العقدة ، وإن لم يقل : عقدة لساني ، أنه طلب حل بعضها إرادة أن يُفهم عنه فهما جيدا ، ولم يطلب الفصاحة الكاملة (٦) . وفي الإسراء/١ (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ ...) ، قال الزمخشري : فإن قلت : الإسراء لا يكون إلا بالليل ، فما معنى ذكر الليل ؟ وأنه أسري به في بعض الليل من مكة إلى الشام سيرة أربعين ليلة ... (٧) .

ويدعم الزمخشري ما يذهب إليه في آية الإسراء ، بخلاف مواقفه في الوظائف الدلالية الأخرى : وذلك أن التنكير فيه معنى البعضية ، ويشهد لذلك قراءة : عبد الله وحذيفة : من الليل ، أي بعض الليل ، كقوله (وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً) ، يعني الأمر بالقيام في بعض الليل ... (٨) .

---

(١) ١/ ١٦٨.
(٢) Hans Heringer: Einführung Praktische Semantik ,S. 296 . وما بعدها
(٣) ٤٣٨/٣، نكت الأعراب ...ورقة ١٠.
(٤) ٦٤/٣ .
(٥) ٢١٥/٤ .
(٦) ٤٣٢/٢ .
(٧) ٣٥٠/٢ ، نكت الأعراب ...ورقة ١٢٦، ١٢٧ .
(٨) ٣٥٠/٢ .

وإذا كانت هذه الأنماط جاءت خالصة للتبعيض ، فإنها قد جاءت مشتركة في موضعين مع دلالتين مختلفتين ، إذ اشتركت مع دلالة التعظيم (١) ومع دلالة الإبهام (٢) في موضع آخر .

على أن هذا التنوعات الدلالية المختلفة ، إنما هي نتيجة لتداخل عوامل كثيرة متداخلة حينا ومتشابكة في أحايين أخرى ، ولذلك يصعب الفصل بينها في آن واحد ، ومن هنا فإن التركيب الواحد يحمل دلالتين في وقت واحد ، بل إن الكلمة الواحدة داخل إطار التركيب تحتمل دلالتين مختلفتين في آن واحد ، دون أن يكون ثمة تناقض بين الدلالتين ، بل في أحايين كثيرة تقوي كل دلالة الأخرى عند المفسرين .

ويدل التنكير على (النوع) ففي الآية /٧من سورة البقرة (خَتَمَ اللهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) «قال الزمخشري : ومعنى التنكير أن على أبصارهم نوعا من الأغطية غير ما يتعارفه الناس ، وهو غطاء التعامي عن آيات الله ، ولهم ...نوع عظيم لا يعلم كنهه إلا الله(٣) .

على أن الزمخشري – في ظني – استقى رأيه في هذه الدلالة ليس من التنكير فحسب ، بقدر ما أضاف إلى التنكير عوامل لغوية وغير لغوية ، تضافرت فيما بينها لإيضاح المعنى ، ومن ذلك في هذه الآية (على أبصارهم غشاوة) ربما تفيد أنها مغطاة بشيء ، والشيء المغطي مستور، وهذا الساتر لا يكون إلا بشيء مادي واضح ، حتى يستطيع أن يستر ما وراءه ، ومن هنا قال الزمخشري : بأنه نوع عظيم لا يعلم كنهه إلا الله ، ينضاف إلى ذلك وصف العذاب لهذا النوع بأنه : عظيم ، وهكذا يرتكز الزمخشري على سياقات كثيرة ومختلفة ومتداخلة لاستخلاص المعنى .

وفي قوله تعالى في سورة البقرة /١٩ (أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ .....) يرى الزمخشري: أن التنكير لإرادة نوع من المطر شديد هائل ... (٤) ، بيد أن التفتازاني لا يرتأي رأيه ، إذ يذهب إلى أنها للتبعيض أوالبعضية (٥).

---

(١) ٣٣٦/٢ .
(٢) ٤٥٨/٣ .
(٣) ٢٩/١ .
(٤) ٤١/١ .
(٥) ينظر التفتازاني : حاشية سعدالدين التفتازاني على الكشاف ورقة ٤٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهكذا نجد شراح المفصل أو الكشاف على السواء يوضحون عبارات الزمخشري ، وفي مواضع كثيرة يختلفون معه ولا يرتضون رأيه ، كما في هذا الموضع ، وكما كان مع ابن يعيش في نقده ومخالفته لرأي الزمخشري في تقسيم الجملة على سبيل المثال لا الحصر .

ويؤدي وظيفة (التكثير) ففي قوله تعالى (وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ...) البقرة / ٢٥ ، قال الزمخشري : أما تنكير الجنات ، أي مشتملة على جنات كثيرة مرتبة [١] .

وربما ارتكز الزمخشري على استقاء هذه الدلالة من سياقات كثيرة أخرى : كالجمع في (جنات) ، بالإضافة إلى التنكير ، ولم لا يدل تنكير (جنات) على الإبهام الذي يراد منه تعظيمها والتشويق إليها ؟ كما في سورة آل عمران / ١٨٤ (فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ) ، قال الزمخشري : فإن قلت : ما معنى التنكير في رسل ؟ قلت : معناه فقد كذبت رسل ، أي رسل ذوو عدد كثير وأولوا آيات ونذر ، وأصل أعمار طوال وأصحاب صبر وعزم وما لأشبه ذلك ، وهذا أسلى وأحث على المثابرة [٢] .

وأحسب أن الزمخشري اعتمد في استخلاص هذه الدلالة على الجمع الموجود في (رسل) ، والذي يدعم ذلك أن النمطين : الأول والآخر كلاهما (جمع) يجيز هذه الدلالة ، أي أنه ارتكز على السياق اللغوي (الجمع) في استخلاص الدلالة .

ومن هنا أيضا فإن الزمخشري ـ ضمنيا ـ يشرك دلالتين في آن واحد ، **الأولى** : أي رسل ذوو عدد كثير ، وهي تدل فيما تدل على التكثير ، حسب ورودها في الأنماط والدلالات . **الثانية** : أن هذه الآية تدل على التسلية والحث والمثابرة ، وربما كانت الدلالة الثانية مستقاة في الحقيقة من الدلالة الأولى ، فهي معضدة لها ومؤكدة ، ومن ثم فلا تعارض بين الدلالتين .

وثمة ملاحظة أود أن أشير إليها عقب كل من الدلالة رقم (٥) و(٦) ، فإذا كانت الدلالة رقم (٥) النوع تمثل خمسة أنماط ، والدلالة رقم (٦) ثلاثة أنماط ، فإن هذه الأنماط في الواقع بعيدة من الناحية الإحصائية إلى حد ما عن أنماط الدلالات السابقة لهما ، وبالتالي يمكن أن تمثل مرحلة مستقلة ، وهي المرحلة الثالثة ، أو الطور الثالث .

وبالتالي تنتهي الدلالات التي يمكن أن نعدها أساسية ـ حسب ورودها عند الزمخشري ـ ومن هنا فإن هذه الدلالات تمثل أطوارا ثلاثة ، الطور الأول : دلالة التعظيم . الطور الثاني : دلالة كل من :

---

(١) ٥٢/١ .
(٢) ٢٦٨/٣ ، نكت الأعراب ...ورقة ١٩٦ .

التخصيص ، الإبهام ، التقليل والتبعيض ، أي أن هذه المرحلة تمثلها أو تشترك فيها دلالات ثلاث ، أي في المرتبة الثانية من حيث ترتيب المراحل داخل مجموعة الدلالات الأساسية . **الطور الثالث:** دلالة كل من : النوع ، التكثير، الكمال ، الاهتمام ، أي زيادة عن الطور الثاني بدلالة واحدة .

وتمثل كل مرحلة أو طور من هذه المراحل الثلاث نوعا من التقارب من حيث عدد الأنماط ، وبالتالي من حيث النسب والأهمية ، أي أن كل مرحلة تمثل أهمية معينة .

وإذا كانت هذه الدلالات يمكن أن نطلق عليها أساسية مثلت مراحل معينة ، فإن الدلالات الست الباقية تعد فيما أظن ــ بناء على الإحصاء ــ دلالات ثانوية ، إذ ورد لكل دلالة نمط واحد من حيث المعالجة ، وبالتالي فإنها جميعا تمثل مرحلة واحدة ، ومن هنا فإن كل دلالات التنكير تمثل أربعة أطوار أو مجموعات .

وقبل أن أعرض للدلالات الثانوية أثبت ملاحظة في هذا السياق ، فإذا كان الزمخشري في قوله تعالى (وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ) جعل (نفس) للوحدة [(١)] مع أنها يمكن أن تحتمل الوحدة والاستغراق ، كما أشرت إلى ذلك سابقا ، فإنه في قوله تعالى في سورة الشمس آية /٧ ، ٨ (وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا۝فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ...) ، فإنه يرى فيها وجهين ، **الأول** : أن يريد نفسا خاصة من بين سائر النفوس . **الثاني** : أنه يريد كل نفس ، وينكر للتكثير على طريقة المذكور في قوله : علمت النفس[(٢)] .

ومن هنا فإن رؤية الزمخشري تختلف عن المواضع الأخرى ؛ لأنه حدد للأول وجها واحدا ، أما الثانية فجعل لها وجهين ، وهذه الملاحظة لا توجد كثيرا في مؤلفات الزمخشري ، إذ تعد آراءه كلها مكملة بعضها بعضا ، بحيث تمثل رؤية واحدة ، ويؤكد هذا أن قوله تعالى في سورة البقرة /٤٨ (وَاتَّقُوا يَوْماً لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلا هُمْ يُنْصَرُونَ) أن المقصود ليس نفسا بعينها أو واحدة ، وإنما المراد بها جنس النفس .

وفي قوله تعالى في سورة يوسف آية / ٢٦ (قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ) [(٣)] ، ويدعم الزمخشري رأيه بالقراءات القرآنية ، إذ يؤكد رأيه بقراءة (أبي إسحاق) أنه قرأ من قبل ومن دبر ، بالفتح ، كأنه جعلهما علمين للجهتين[(٤)] .

---

(١) ينظر: ٨٤/٤ .
(٢) ٢١٥/٤.
(٣) ٢٥٢/٢ .
(٤) السابق : الموضع ذاته .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وللدلالة على الشدة في التفاقم كما قوله تعالى (بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ) ص /٢، (١) ويدل — كذلك — على تصوير المكبرة بين شيئين غير متكافئين(٢) .

ويخرج إلى الشيوع والعموم ، كما في قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) الحجرات /٦ (٣) . كما يدل على التحقير كما في قوله تعالى في سورة عبس (قُتِلَ الْإِنسَانُ مَا أَكْفَرَهُ . مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ . مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ) ايه /١٧:١٩، (٤). وإلى تأكيد المعنى كما في قوله تعالى (مَّا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ) الأحزاب آية / ٤ (٥).

ومن ثم فإننا نلاحظ على معالجة الزمخشري أنه لم يقيد نفسه بما ألزم به النحاة أنفسهم ، ومن هنا فإن معالجته للتنكير أخذت اتجاهات مختلفة ومسارات متباينة أتاحها — فيما أظن — المنهج التفسيري للقرآن الكريم ، وبهذا المنهج قدم المفسرون إشارات وآراء نافذة ، تعدت فيما أعتقد حدود منهج النحاة الذي يعتمد على القواعد الصارمة ، ويمكن كذلك استخلاص شيء ذي فائدة في هذا السياق ، من خلال هذه الأنماط ، أن الكشاف — تفسير — قد حوى كل الأنماط الواردة في هذه الجزئية ، وأن ثمة أنماطا أخرى متكررة من هذه الأنماط في نكت الأعراب .

وتعكس هذه الملاحظة ملاحظة أخرى تستنتج في هذا السياق أن نكت الأعراب ... يعالج جزئيات مما جاء في الكشاف في التنكير ، أو بتعبير آخر: هو اختصار لتلك الأنماط الدلالية الواردة في الكشاف .

كما يمكن ملاحظة شيء آخر في أن الزمخشري يعرض في النمط الواحد أكثر من دلالة ، وذلك إذا كانت هذه الدلالات لا تعارض بينهما من الناحية الدلالية .

وتقودنا هذه الإحصاءات الواردة عند الزمخشري في شكل (١) و(٢) أن (الكشاف) هو المصدر الأساسي في دلالات التنكير، يليه (نكت الإعراب) ، على أن هذه الرؤية لأهمية المؤلفات بالنسبة لمؤلفات الزمخشري مثلها الشكل (٢) .

---

(١) ٣/٣١٦.
(٢) ٣/ ٤٥٥.
(٣) ٢/٨ .
(٤) ٤/٢١٩.
(٥) ٣/ ٢٢٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد أوضح الشكل رقم (٢) الدلالات التي تكررت من الكشاف في نكت الأعراب .... ويفيدنا هـــذا في شيء ذي فائدة ، أن هذين المصدرين هما اللذان قد حويا معالجة الزمخشري فــي بــاب التنكــير ، وبالتالي تخرج عن دائرة المعالجة هنا المصادر الأخرى .

على أنني أود أن أشير في جزئية أخيرة في هذا الموضع ، أن النكرة قد تنكر ، ورغم كونها نكــرة إلا أنها يمكن إدراجها ضمن إطار المعرفة ؛ بمعنى أن شكلها اللفظي نكرة ، غير أنها من ناحية المعنــــى معرفة ، إذ ثمة قرائن سياقية توضحها ، ونجد أنماطا قرآنية كثيرة من هذا القبيل كما في قوله تعـــالى (إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا) الإنسان /١٠ ، وفي آية /٩ من سورة المدثر (فَذَٰلِكَ يَوْمَئِـــذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ) وعلى الرغم من أن كليهما قد جاءا نكرة ، إلا أن قارئ النص يمكن معرفــــة المقصـــود بالنكرة هنا ، ففي قوله تعالى في سورة المزمل /١٧ (فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْماً يَجْعَلُ الْوِلْــدَانَ شِــيباً) . وفي البقرة (وَاتَّقُواْ يَوْماً لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً ...) آية / ١٢٣ ، وكما في سورة لقمــان (يَآ أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمْ وَاخْشَوْاْ يَوْماً لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِ شَــيْئاً ...) /٣٣ ، ومواضع كثيرة لا مجال هنا لحصرها ، وفي هذا السياق يرى التفتازاني أن : الامتناع أن يعــبر عن المعين بلفظ النكرة لعدم القصد إلى تعيينه وفي أن يتعين بعض من الجنس الشائع فيعبر عنه بلفـــظ المعرفة [1] .

(١) التفتازاني : حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف ورقة ٣٢ .

توطئة :

يتفق النحاة على أن المعرفة تأتي في مرحلة تالية ، من حيث التخصيص ؛ لأن المراد بالمعرفة : ما دلت على شيء بعينه (١).

وينضوي هذا التعريف على رؤية موجزة تحتاج إلى نوع من التحليل والتفصيل ، ومن ثم نجد ابن يعيش يوسّع من دائرته ، ويُلفت النظر إلى إشارة طيبة بأنه : ثانٍ أتي به للحاجة إلى الحديث عن كل واحد من أشخاص ذلك الجنس ، إذ لو حُدّث عن النكرة لما علم المخاطب عن من الحديث ، ويزيد ما ذكرناه عندك وضوحا أن الإنسان حين يُولد فيطلق عليه اسم رجل أو امرأة ، ثم يميز باللقب والاسم (٢).

وتقودنا رؤية ابن يعيش هذه إلى أن المعرفة تالية للمرحلة الأولى (النكرة) ، وإذا كانت المرحلة الأولى لا تصلح لئن تقوم بالغرض المطلوب ؛ لأن عنصر الإفادة فيها غير موجود ، ومن هنا احتيج إلى المرحلة الثانية ــ التعريف ــ ؛ لأن عنصر الإفادة فيها قائم ، وبالتالي فإن هذا العنصر ذا فعالية كبيرة من حيث الأهمية بالنسبة للغرض ، والإفادة تعني في ذاتها أنها يُحكم عليها .

وتقودنا هذه الجزئية إلى قضية الصدق والكذب ــ التركيب الخبري ــ والحكم لا يكون على شيء مجهول ، ومن ثمَّ فلا بد أن يكون معرفة ، والغرض من الصدق والكذب في التركيب الخبري ، ليس المسند إليه ؛ لأنه في الواقع معروف ، ولابد أن يكون معرفة ؛ لأنك تُخبر من خلاله عن العنصر المتمم له (الخبر) ، فالخبر إذاً هو المقصود وليس المبتدأ ، وإذا كان الخبر هو المقصود من الإخبار، فإن ذلك يعني أنه يمكن أن يقع معرفة أو نكرة ، وهو في الغالب يكون نكرة على الأقل بالنسبة للمتلقي.

وإذا كان التعريف يأتي في المرحلة الثانية ، فإن أقسام المعارف ليست سواء من حيث الرتبة ، إذ هي تتفاوت فيما بينها ، وقد اختلف النحاة فيما بينهم حول أعرف المعرف (٣)، ويرتأي الزمخشري ــ رأي جمهور النحاة ــ في ترتيب المعارف ، قال : وأعرفها المضمر ثم العلم ثم المبهم ثم الداخل عليه

---

(١) المفصل (ب) ص٨١ ، الطراز ٢/ ١١ .
(٢) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١/ ٨١ .
(٣) ينظر: ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١/٩٨٣ ، السيوطي : همع الهوامع ١/٥٥ ، الأشموني: شرح الأشموني ١/٩٧ ، أبو حيان الأندلسي :ارتشاف الضرب ١/٤٥٩: ٤٦٠ ، ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢١، الصبان : حاشية الصبان ١/١٠٧.

حرف التعريف ، وأما المضاف فيعتبر أمره بما يضاف إليه ... [١]، وربما يرتكز رأي الزمخشري هنا : بأن المضمر لا اشتراك فيه لتعينه بما يعود إليه ، ولذلك لا يُوصف ولا يُصف به ، وليس كذلك العلم ، فإنه يقع في الاشتراك ، ويميز بالصفة على حد قول ابن يعيش [٢] .

ويلتزم الباحث هنا ــ إن شاء الله ــ بالترتيب الوارد عند الزمخشري ، وبالتالي عند جمهور النحاة ، غير أن ثمة ملاحظة ، وهي أن المادة الإحصائية المستخلصة من مصادر الزمخشري لم تشر إلى أن الزمخشري قد عالج كل القضايا المتعلقة بالمعرفة ، وبالتالي ثمة قضايا نالت عناية منه ، وفي المقابل هناك قضايا أهملت أو كادت ؛ حتى إن المادة المستخلصة لا تكاد تمثل مادة غزيرة تحتاج إلى مناقشة.

ومن هنا فإن قضايا المعرفة التي عالجها الزمخشري تتمثل في المعرف بالألف واللام ، المعرف بالإضافة ، الضمائر، وقد ناقش من الضمائر ما يلي : الفصل ، الشأن والقصة ، الإشارة (المبهم).

فإذا كانت قضايا المعرفة تتفرع إلى أقسام ستة ،فإن الزمخشري لم يعالج منها إلا ثلاثة ، وبالتالي فإن القضايا التي لم تنل عناية كبيرة من الزمخشري لم يدرجها ضمن إطار المناقشة في إطار هذا السياق ، وبالتالي خرج من هذه الدائرة كل من : العلم ، الاسم الموصول ، بناء على الإحصاء المستخلص من مؤلفات الزمخشري التحليلية . وارتضاء هذا الترتيب ــ ترتيب الزمخشري والنحاة ــ يعني أن تُعالج قضايا المعرفة على النحو التالي : المعرف بالألف واللام ، المضاف والمضاف إليه ، الضمائر .

---

(١) المفصل (ب) ص٨٢ ، وينظر : شرح الأشموني ١/٩٧ ، الرضي : الكافية في النحو ١/ ٣١٢ ، ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١/٩٨٣ ، ٩٨٤.
(٢) ابن يعيش: شرح المفصل (ب) ١/ ٩٨٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دلالة المعرف (*Bestimmter Artikel*)

وهذه الجزئية يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسين ،**الأول** : المعـــرف بــــ (أل) . **الثـــاني** : المعـــرف بالإضافة ، ولعل الألف واللام التي تأتي مع الاسم لا تسوي بينهما من الناحية الدلالية ، فتختلف دلالـــة الألف واللام من الجهة الدلالية باختلاف السياق والقرائن الأخرى المصاحبة .

١ ـ المعرف بالألف واللام (أل):

يأتي هذا القسم ــ المعرف بالألف واللام ــ ضمن إطار خمسة أقسام ، كما جاء في المفصل [١] ، أما من حيث مرتبته ، فإنه يأتي في المرحلة ما قبل الأخيرة .

ويتفق جمهور النحاة ، بصريون وكوفيون ، حول ترتيب المعارف ، إذ يأتي عند الجميع في المرتبـــة الرابعة [٢] ، وبالتالي يتفق الزمخشري مع الرؤية العامة لجمهور النحاة حول ترتيب المعــــارف ، وقـــد أوضح ابن يعيش هذه الرؤية [٣] ، وقد أحصي الباحث للمعرف بـ (أل) عند الزمخشري وظائف دلاليـــة مختلفة ، قد وصل عددها إلى سبعة وظائف ، وترتيبها حسب الأهمية بالنسبة لمعالجـــة الزمخشـــري كالتالي في هذا الجدول :

م	الدلالات	عدد التردد	المصادر	النسب	ملاحظات
			الكشاف		
١	الجنس	٣٣	٣٣	٦٧٫٣	بلغ عدد الأنماط (٤٩) نمطا
٢	الجنس والعهد	٩	٩	١٨,٤	
٣	الجنس والإشارة	٣	٣	٦	
٤	العهد	٢	٢	٤	
٥	التحقيق والتوكيد	١	١	٢	
٦	الكمال	١	١	٢	

(١) المفصل(ب)٨١ .
(٢) ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل (ب)١/ ٩٨٣ .
(٣) ابن يعيش : السابق الموضع ذاته .

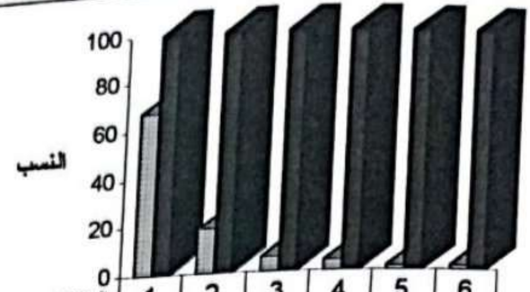
شكل توضيحي رقم (١) بترتيب دلالات التعريف وأنماطها ونسبها عند الزمخشري

ويكشف الجدول الإحصائي رقم (١) عن قضايا عديدة متمثلة في وضع الدلالات ودرجاتها ، وأهمية المصادر في معالجة هذه الجزئية ، فالكشاف هو المصدر التحليلي الوحيد الذي حوى معالجة هذا الموضع ، وبالتالي فإن مصادر الزمخشري الأخرى لا تمثل أهمية في هذا المقام ، نتيجة خلوها من الأنماط .

كما يكشف الجدول السابق عن أن (أل) التي للجنس هي التي نالت قدرا كبيرا من عناية الزمخشري ، ويؤيد ما أذهب إليه هذا الإحصاء المستخلص من الكشاف ، إذ عالجه الزمخشري في ثلاثة وثلاثين موضعا ، من نسبة الأنماط التي عالج فيها الزمخشري المعرف بـ (أل) ، وبالتالي فإن هذه الأنماط تمثل قدرا كبيرا من المعالجة ، إذ تمثل نسبة ٦٦% من النسبة العامة للأنماط الواردة في هذا الشأن ، وهذا يعني أهميتها في هذا الموضع ، ويدعم هذه الأهمية لـ (أل) التي للجنس عند الزمخشري ، أنها جاءت (الجنس) مشتركة مع الدلالة رقم (٢) والدلالة رقم (٣) ، وهذه الدلالات الأُوَل تمثل ـ فيما أحسب ـ بناء على هذا الإحصاء الدلالات الأساسية عند الزمخشري للمعرف بـ (أل) ، إذ تمثل الدلالات الثلاث الأُوَل خمسة وأربعون نمطا من خمسين نمطا عالج فيهم الزمخشري هذه الجزئية ، وبالتالي تمثل ٩٠% من النسبة المعالجة هنا في هذا الموضع ، وقد وردت هكذا : الجنس ، الجنس والعهد ، الجنس والإشارة .

وإذا كانت الدلالات الأربع الأُوَل تمثل حسب الإحصاء وظائف أساسية لـ (أل) التي للتعريف ، فإن الوظائف الثلاثة الأخيرة : التحقيق والتوكيد ، الكمال ، التعميم ، تمثل دلالات ثانوية ، بناء على الإحصاء الموجود ، وربما يمكن القول بداية إن الزمخشري استخلص دلالتها من خلال السياق ، وتحتاج النسب الواردة في الشكل السابق لـ(أل) التي للتعريف إلى إيضاح وذلك من خلال الشكل (٢).

وإذا كانت هذه هي الوظائف التي تخرج إليها (أل) كما جاءت عند الزمخشري ، فإن هذه الوظائف التي ذكرت ليست سواء ، كما يوضحها الشكل رقم (٢) أن ثمة فارقا كبيرا بين هذه الوظائف ، خاصة بين الوظيفة الأولى ـ الجنس ـ والوظائف الدلالية الأخرى الباقية ، إذ يُظهر الرسم السابق أن البون شاسع بينها وبين الدلالات الأخرى من جهة أخرى .



الدلالات	1	2	3	4	5	6
النسب	67.3	18.4	6	4	2	2
الكشاف	100	100	100	100	100	100

شكل توضيحي رقم (٢) بنسب دلالات التعريف عند الزمخشري الواردة في الشكل السابق

ومن هنا يمكن القول بأن هذه الوظائف جاءت عند الزمخشري على مراحل مختلفة ، تمثل وظيفة الجنس ل (أل) الاهتمام الأول بالنسبة للزمخشري ، وتمثل هذه الوظيفة مرحلة قائمة بذاتها ، وهي المرحلة الأولى ، وتمثل دلالة (أل) للجنس والعهد المرحلة الثانية ، إذ تمثل مرحلة وسط إلى حد ما بين الوظيفة الأولي ، والوظائف الأخرى التي تلي الجنس والعهد ، وعلى أية فإنه يمكن القول بأن وظيفة الجنس والعهد أقرب رحماً إلى الوظائف التالية لها منها إلى الوظيفة السابقة لها .

وتمثل الدلالات الباقية لــ (أل) التي للتعريف فيما أظن مرحلة قائمة بذاتها ، وبالتالي فإن المراحل أو أهمية الوظائف التي عالج بها الزمخشري (أل) ، جاءت وظيفة الجنس في وظيفة أساسية عنده ، ثم الجنس والعهد في مرحلة تالية ، ثم الوظائف الأخرى الباقية في مرحلة واحدة .

وإذا كان الباحث قد جمع بين الوظائف الخمس الأخيرة في مرحلة واحدة ، فإن هذا لا يمنع أن أهمية الدلالات ليست واحدة ، إذ بها دلالات أساسية ، إلا أن المقاربة من حيث الأنماط هي التي أملت على الباحث أن تضمهم مرحلة واحدة .

وإذا كانت هذه الملاحظات تمثل ملاحظات عامة ، ومهمة كذلك ، فإن ثمة معالجة في هذا الموضع لا تقل أهمية عن هذه الملاحظات ، وهي مناقشة الأنماط السابقة التي وردت عند الزمخشري في الشكل (١) من الموضع .

ففي مناقشة الزمخشري لــ (أل) التي تدل على الجنس ، إذ يعرض لذلك بالمناقشة أثناء تفسير قوله تعالى في سورة البقرة (وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات ..) آية/٢٥ ، ويحاول

الزمخشري أثناء توجيهه الإعرابي للمفارقة بين لام الجنس الداخلة على المفرد والداخلة على الجمع : إذا دخلت على المفرد كان صالحا ؛ لأن يراد به الجنس إلى أن يحاط به وأن يراد بعضه إلى الواحد منه ، وإذا دخلت على المجموع صلح أن يراد به جميع الجنس ، وأن يراد بعضه لا إلى الواحد منه ؛ لأن وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحداته[١] . ويوضح الزمخشري المراد بالمجموع بقوله : فما المراد بالمجموع مع اللام ؟ قلت : الجملة من الأعمال الصحيحة المستقيمة في الدين حسب حال المؤمن في مواجهة التكليف[٢]، فالمراد في هذه الآية الكريمة (وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ...) من هذا الجنس ، فالألف واللام في الذين و(الصالحات) لا يقصد بهما واحداً بعينه ، وإنما المراد بيان جنس الذين آمنوا وعملوا الصالحات .

وإذا كان هذا النمط يمثل (أل) التي للجنس ، وقد أفرد كثيراً من الأنماط لـ (أل) التي للجنس منفردة ، فإنه في مواضع أخري ثمة أنماط يجمع فيها الزمخشري بين أن تكون (أل) للجنس أو العهد ، كما في قوله تعالى في سورة المائدة آية /٩٣ (ثُمَّ اتَّقَواْ وَّآمَنُواْ ثُمَّ اتَّقَواْ وَّأَحْسَنُواْ وَاللّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) ، قال الزمخشري : يجوز أن تكون اللام للجنس ، فيتناول كل محسن ، ويدخل تحت هؤلاء المذكرون ، وأن تكون للعهد فتكون إشارة إلى هؤلاء [٣] . وكما في قوله تعالى (وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً) الفرقان :٢٧، قال الزمخشرى : واللام في الظالم يجوز أن يكون العهد يراد به عقبه خاصة ، ويجوز أن تكون للجنس فيتناول عقبة وغيره[٤] .

ولعل السياق الذي نزلت فيه هذه الآية حسب بعض الروايات يرجح أن تكون دلاله اللام للعهد أكثر منها للجنس ، إذ نزلت في عقبة بن ربيعة ، كما ورد عند ابن كثير: أنه سواء كان سبب نزولها في عُقبة بن أبي معيط ، أو في غيره من الأشقياء ، فإنها عامة في ظالم [٥] .

وبالتالي فإن رؤية ابن كثير تختلف عن رؤية الزمخشري ، إذ يجزم الثاني أن اللام دالة على الجنس ، أما الزمخشري فيرجح الدلالتين ، وترجيح الزمخشري للدلالتين يعد فيما أظن مذهبا له ، أو رؤية خاصة له تتمشى ومذهبه العقلي الذي يعتمد على الاستنباط ، ولما كان السياق يحتمل الاثنين معا، لم يتردد الزمخشري أن يرى أن التركيب يحتملهما معا ، وذلك بخلاف ابن كثير الذي يعتمد على التفسير

---

(١) ١/ ٥.
(٢) ١/ ٥١ .
(٣) ١/ ٢١٧ .
(٤) ٣/ ٩٥ .
(٥) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ٣/ ٣٤٩ .

بالمأثور ، ومن هنا يمكن القول إن اختلاف المنهج التفسيري يفضي في كثير من الأحيان إلى نتائج مغايرة ، كما رأينا في هذه الآية .

وإذا كان كل من الزمخشري وابن كثير يختلفان من حيث الرؤية إلى دلالة هـذا التركيب ، فإن الباحث كذلك يرى أن لها دلالة واحدة (العهد) ، حيث يرجح أنها نزلت في عقبة ابن أبي معيط ، ولا يمكن أن تكون آية واحدة نزلت في موقفين مختلفين ، وبالتالي تحتمل دلالتين ؛ لأن الآية الواحدة تنزل في موقف واحد ، وبالتالي أرجح أن تكون للعهد ، وتختلف هذه النظرة عن نظرة الزمخشري وابن كثير.

وتدل اللام (أل) عند الزمخشري على (العهد) كما في قوله تعالى (قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْيِ وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ) الأنبياء/ ٤٥ [(١)]. وكما في سورة آل عمران آية/ ٣٦ (وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ)[(٢)] ، وواضح أن المقصود بـ (أل) في الآية العهد ؛ لأن الذكر والأنثى معهودان لدى المخاطب ، ومن ثم كانت (أل) للعهد .

وتدل (أل) على الكمال في قوله تعالى في سورة البقرة (ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ) آية/٢ ، قال الزمخشري : ومعناه أن ذلك الكتاب هو الكتاب الكامل ، فإن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص ، وأنه يستأهل أن يسمي كتابا ، كما تقول هو الرجل الكامل ، أي الكامل في الرجولية ، الجامع لما يكون في الرجال من مرضيات الخصال [(٣)].

وإذا كان استخدام ضمير الإشارة (ذلك) للإشارة إلى (الكتاب) فإن هذا يعني أنه موجود ، بمعنى أنه كائن في الوقت ذاته ، أي أنه معهود ومعلوم ، غير أن الباحث يجد رأيا للتفتازاني يرى أنه : الكتاب الكامل ، بمعنى أن اللام للجنس لعدم العهد ومثله يفيد الحصر ، فحمل على الكمال... ثم بيَّنَ وجه التعبير عن حصر الكامل عليه بحصر الجنس ، بأن الناقص كأنه خارج عن الجنس بقوله : وأنه يستأهل أن يستحق أن يسمى كتابا ، ثم وضح ذلك زيادة إيضاح حيث وقع التقديم بكلية الجنس الكامل ....[(٤)] .

ولست أدري على أي أساس أقام التفتازاني رؤيته أنها للجنس ، وربما يمكن القول بأن إشارته إلى أي كتاب من هذا النوع ، أو أي الكتب التي هي من هذا القبيل ، فتكون اللام للجنس حسب مذهب

---

(١) ١٣/٣ .
(٢) ١٨٦/١ .
(٣) ١٩/١.
(٤) التفتازاني : حاشية سعد الدين على الكشاف ورقة ٢١.

التفتازاني ، على أية حال فإن هذا مذهب التفتازاني وليس مذهب الزمخشري ، وبما أن الزمخشري لم يشر إليها في سياق تحليله للآية ، فهي خارجة عن دائرة الأنماط المحصاة وعن الخطة الموضوعة لهذا البحث .

ويذهب الباحث إلى أن صفة الكمال المستفادة في التركيب هي في الواقع من (أل) الموجودة في الكتاب ، وينضاف إلى عنصر الإشارة (ذلك) الذي يدل على البعد في العلو والدرجة وهكذا تتحقق هذه الصفة كذلك مع (هذا ، هذه) ، أي يحدث بما يسمى التبادل الموقعي الوظيفي ، كما ارتأى النحاة لذلك ومن ثم نرى أن : هذا الرجل ، هذا رجل ، هذا كتاب ، هذا الكتاب ، التعريف في : هذا الرجل ، هذا الكتاب ، أي هذا هو الرجل الكامل في الرجولية ، وهذا الكتاب الكامل ، كأن ما عداه ليس كاملا ، ولاشك أن هذا المعنى ليس موجودا في التنكير في : هذا رجل ، هذا كتاب ، جاء في الدلائل : وبين ذلك أن تقول : لك في هذا غنى ، فتنكر إذا أردت أن تجعل ذلك من بعض ما يستغنى به ، فإن قلت : لك فيه الغنى ، كأن الظاهر انك جعلت كل غناه به [1] ، ولاشك أن (أل) تكسب التركيب قيمة لا تكون بغيرها ، أي في حالة التنكير .

وتخرج (أل) للدلالة على التوكيد والتحقيق ، كما في قوله تعالى (أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ) البقرة /٥ ، قال الزمخشري : للدلالة على أن المتقين هم الناس الذين بلغك أنهم يفلحون في الأخرة بتوبتهم ، أو على أنهم الذين حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هو وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم لا يعدون كما إذا بلغك أن إنسانا قد تاب من أهل بلدك ، فاستخبرت من هو؟ فقيل : زيد التائب ، أي هو الذي أخبرت تلك الحقيقة [2] .

ويلفت تمثيل الزمخشري : زيد التائب ، بنوع من القصر، أي توكيد قصر التوبة على زيد ، وكأن ما عداه ليس بتائب ، ويسمى القصر للمبالغة ، وتشترك هذه الرؤية مع ما جاء في النص القرآني (أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ) اي قصر هذه الصفة عليهم ، وأفاد الضمير (هم) توكيد هذه الصفة ، وكأن ما عداهم ليس بمفلح ، ويُلاحظُ على نص الزمخشري شيء آخر وهو أن النص القرآني ، (وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ) يطلق عليه القصر الحقيقي بقصد المبالغة ، وذلك بخلاف التمثيل الذي جاء به الزمخشري : زيد التائب.. ولاشك أن المفارقة واضحة بين النمطين ، إذ نمط آية البقرة حقيقة ، أما تمثيله فجوازا للمبالغة وكلاهما يشتركان في صفة المبالغة ، ويؤكد هذا أن الأنماط القرآنية التي وردت كلها ؛ لأن ما جاء فيه صدق وحق ، وأن الأمثال والأشعار كلها جاءت من النوع الثاني ، ففي القرآن الكريم (إِنَّهُۥ هُوَ

---

(١) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ص ٢٢٤.
(٢) ١/ ٢٥.

الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) و (إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ) البروج / ١٣ ، (ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ) الشورى /٢٢ ، (ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْعَظِيمُ) النساء/١٣ ، بخلاف زيد الشاعر ، وحاتم هو الجواد ، وما عدا محمدا ليس بشاعر ، وما عدا حاتما ليس بجواد .

ويحاول الزمخشري أن يعقد مقارنة بين كلمتين إحداهما معرفة والأخرى نكرة كما في قوله تعالى في سورة الأعراف (فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُ ...) آية /١٣١ ، قال الزمخشري : فإذا جاءتهم الحسنة بـ (إذا) وتعريف الحسنة ، وإن تصبهم سيئة بـ (إن) ، وتنكير السيئة ، قلت : لأن جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه ، وأما السيئة فلا تقع إلا في الندرة ، فلا يقع إلا شيئا منها(١) .

وبهذا يمكن القول بأن الزمخشري يرى بصورة ضمنية أن علاقة قائمة بين استخدام (إذا) والتعريف ، واستخدام (إن) والتنكير ، ولا ادري على أي أساس أقام الزمخشري رؤيته هذه ، وكيف رجح هذه الدلالة ، بيد أن الذي يمكن أن نقوله في هذا السياق ليست الحسنة لكثرتها ، فهي معروفة فجاءت معرفة والعكس مع السيئة ، غير أن الباحث يذهب على أن الحسنة جاءت معرفة ؛ لأن الإنسان مجلوب على فعل الخير ، وهذا هو الأصل ، ولما كان الأمر كذلك ، جاءت الحسنة بـ (أل) لمعرفتها ، وأما السيئة فهي شيء ثانوي وليست بأصل ، فلذلك هي معرفة فجاءت منكرة ؛ لأنها ليست الأصل .

وفي الآية ١: ٣ من سورة الفلق (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ.مِن شَرِّ مَا خَلَقَ . وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ) قال الزمخشري : فإن قلت من شر ما خلق تعميم في كل ما يستعاذ منه ، فما معنى الاستعاذة بعد الفسوق ؟.. وأنه يخلق الإنسان من حيث لا يعلم ، كأنما يغتال به ، وقالوا شر العداوة الذي يكيدك من حيث لا تشعر (٢) .

ويلاحظ أن دلالة التعميم التي ذهب إليها الزمخشري مستقاة من حرف (من + النكرة (شر) أي (من+ نكرة) ⟵ عموما ، والنكرة تفيد في حقيقتها العموم ، مما يدعم رأي الباحث .

وجنس الحسنة يشير إلى أن اللام لتعريف الجنس ، كما ذكر الحمد لله والإشارة إلى كل ما يعرفه كل أحد من معنى الجنسية ، وقد صرح بهذا التفتازاني إذ قال : واللام مثلها في قولك : الجل للفرس

---

(١)٢/٨٤ .
(٢)٤/٢٤٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والجنس لكثرة وقوعه واتساعه كالمقطوع بحصوله لتحققه في كل فرد ، فكذا عرفت تعريف الجنس وأوقعت في حيز (إذا) والماضي ولا كذلك ... انه يريد أن اللام لتعريف العهد الخارجي ...[١] .

ويرى الزمخشري أن (أل) تدل على الجنس والإشارة ، كما في قوله تعالى (وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ...) البقرة :٦٠ ، وفي يونس /٩٤ (لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ).

ففي **النمط الأول** (البقرة) قال الزمخشري معلقا عليه : واللام إما للعهد والإشارة إلى حجر معلوم ، فقد رُوي أنه حجر طوري حمله معه ، وكان حجرا مربعا له أربعة أوجه كانت تنبع من كل وجه ثلاثة أعين ... وإما للجنس ، أي اضرب الشيء الذي يقال له الحجر[٢]

وإذا كان الزمخشري يذهب إلى الاثنين ، فإن الباحث يرجح أن تكون (أل) في الحجر للعهد ؛ لأن المقصود به حجر معين معهود ، وأشار إليه ؛ لأن الله تعالى أمر موسى عليه السلام أن يضرب الحجر الموجود أمامه ، كما تذهب بعض التفاسير، ولهذا فإن ترجيح كونها للعهد والإشارة أولى من كونها للجنس ، وكما تشير آية يونس بقوله (الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ) فيه وجهان : أن تكون اللام للعهد والإشارة على الحق الذي عليه رسول الله ـ صلي الله عليه وسلم ـ أو إلى الذي في قوله (لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ) أي هذا الذي يكتمونه هو الحق ، وأن تكون للجنس ، على معنى الحق من الله ، لا من غيره ، يعني أن الحق ما ثبت أنه من الله كالذي أنت عليه ، وما لم يثبت من الله كالذي عليه أهل الكتاب هو الباطل[٣] .

وتنضوي رؤية الزمخشري على طرح دلالتين يحتملهما هذا النمط ، إحداهما : العهد ، والأخرى : الجنس ، غير أن الباحث يرجح الدلالة الأولى التي ذهب إليها الزمخشري : العهد والإشارة لماذا ؟ ؛ لأن المقصود بالحق ـ والله أعلم ـ هو ما جاء للرسول من عند الله ـ قرآن وسنة ـ والذي يدعم هذه الرؤية هو الجزء الأول من الآية الكريمة (فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ ...) فسواء كان المقصود أن ما جاء الرسول ، بمعنى أن ما ذكره جاء في الكتب السابقة ، وأن ما أنزل إليه هو تصديق لما جاء عنده ، ودليل ذلك : فسأل الذين يقرأون الكتاب من قبلك ، أو كان المقصود القرآن والسنة ، فإنها تشير في النهاية كذلك إلى العهد والإشارة .

---

(١)التفتازاني : حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف ورقة ٢٢٦ .
(٢)١/٧١.
(٣)١/١٠٢.

حدد النحاة المعارف ، وبالتالي الإضافة ، وقد جاءت الإضافة في المرتبة الأخيرة حسب وصف بعضهم ، وجاء عند البعض بأن أمرها متروك حسب ما تضاف إليه [١]. ومن هنا فإن تحديد دلالة المضاف إليه تتفاوت من تركيب إلى آخر بحسب القرائن المختلفة .

وحاولت هنا أن أجعل الإضافة قسما من المعرفة على أساسها الوظيفي ، بمعنى أن التعريف هو أحد وظائفها وخصائصها ، قال الزمخشري : وإضافة الاسم إلى الاسم على ضربين : معنوية ولفظية ، فالمعنوية ، ما أفاد تعريفا ، كقولك : دار عمرو أو تخصيصا كقولك : غلام رجل ، ولا تخلو في الأمر العام أن تكون بمعنى اللام ، كقولك : مالك زيد وأرضه وأبوه وسيده وعبده ، أو بمعنى من قولك : خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج [٢] .

ومن ثم فإن الإضافة على ضربين : لفظية *(Formale Genitiverbindung)* ومعنوية ، وما يفيدنا في هذا السياق هي الإضافة المعنوية التي تؤدي ــ حسب رؤية الزمخشري في المفصل ــ وظيفتين دلاليتين : التعريف والتخصيص ، وهذه الوظائف تمكن المضاف والمضاف إليه أن يكونا في مرتبة المعرفة أو المعرف ، وفي هذا السياق يرى ابن يعيش : أن الإضافة يبتغى بها التعريف أو التخصيص ؛ لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه تعريفه إن كان معرفة وتخصيصا إن كان نكرة[٣] .

ولعل هذا الرأي السابق للزمخشري وابن يعيش مفاده أن العلاقة القائمة بين المضاف والمضاف إليه تكسبه . . . تعريفا ، كما في قوله تعالى في سورة طه/٥٦ (وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ) ، قال الزمخشري : (آياتنا كلها) : وجهان أن يحذى بهذا التعريف الإضافي حذو التعريف باللام ، لو قيل الآيات كلها ، أعني أنها كانت لا تعطي إلا تعريف العهد ، والإشارة إلى الآيات المعلومة التي هي تسع آيات المختصة بموسى .... الثاني : أن يكون موسى قد أراه آياته وعدد عليه ما أوتيه غيره من الأنبياء[٤].

والذي تفيده هذه الجزئية هو الجزء الأول من هذا النص ، وهو اعتراف الزمخشري الصريح بالمساواة من الناحية الدلالية بين التعريف الإضافي والتعريف بالألف واللام .

---

(١) المفصل (ب) ٨٢ .
(٢) المفصل (ب) ص ٣٧ .
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ٣٠٧/١ .
(٤) ٤٣٧/٢ .

وقد أحصى الباحث عدة وظائف دلالية متنوعة وصلت إلى ثماني دلالات مختلفة في المفصل والكشاف على السواء كالتالي :

م	الدلالات	عدد التردد	المصادر		النسب	ملاحظات
			الكشاف	نكت الأعراب		مجموع الأنماط
١	البيان والإيضاح	١١	١١	٢	٢٩ , ٧	٣٧ نمطا
٢	التعظيم والتفخيم	١٠	١٠	—	٢٧, ٢	
٣	التخصيص	٧	٦	٢	١٨ , ٩	
٤	الاتساع	٣	٣	—	٨ , ١	
٥	الملابسة	٢	٢	—	٥ , ٤	
٦	التوبيخ والاستهزاء	٢	٢	—	٥ , ٤	
٧	الإضافة بمعنى (في)	١	١	—	٢, ٧	
٨	التخفيف	١	١	—	٢ , ٧	

شكل توضيحي رقم(١) يوضح دلالة الإضافة وعدد ترددها عند الزمخشري

ويلاحظ على الجدول رقم (١) أن وظيفة : البيان والإيضاح في المرتبة الأولى، جاءت جميع أنماطها في (الكشاف) تكرر نمطان منها في (نكت الأعراب) وبالتالي فإن (نكت الأعراب) يمثل مما جاء في (الكشاف) في هذه الوظيفة نسبة ١٨,٢% . وتأتى وظيفة التعظيم والتفخيم في المرتبة الثانية بعشرة أنماط ، ومن ثم فإن الفارق بينهما وبين دلالة البيان ليس كبيرا ، ومن هنا يمكن بناء على هذا أن تكون دلالة التعظيم لا تقل أهمية عند الزمخشري عن دلالة البيان ، بناء على هذا الإحصاء ، إلا أن الفارق بين الدلالة (١) ، والدلالة (٢) أن الدلالة (٢) جاءت جميعها في (الكشاف) ، ولم يتكرر منها أي نمط في (نكت الأعراب) وبالتالي تمثل هذه مفارقة بين الدلالتين . وجاءت دلالة التخصيص في المرتبة الثالثة بستة أنماط ، جاءت جميعا في (الكشاف) وتكرر منها نمطان

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

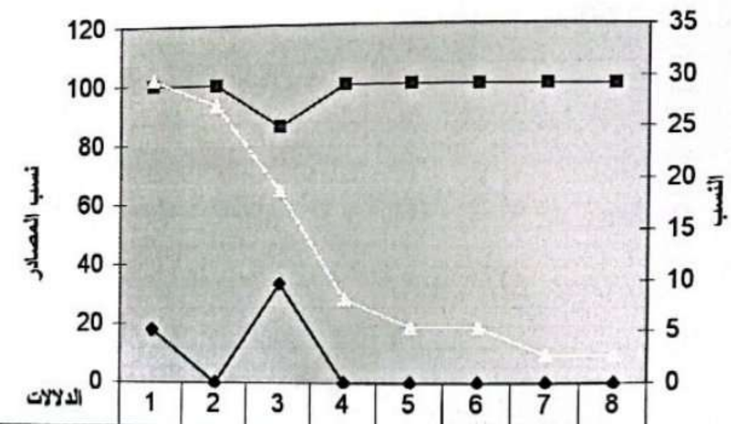
في (نكت الأعراب) ، وبالتالي فإن (نكت الأعراب) يمثل في هـذه الدلالـة مما جـاء فـي (الكشاف) نسبة ٣٣,٣% .

وتعد دلالة كل من : البيان Die *(Erläuterung)* والإيضاح ، والتخصيص هما الدلالتيـن اللتيـن تكررت بعض أنماطهما في (نكت الأعراب) وجاءت الدلالة في نكت الأعراب تمثل نصف مـا جاء في دلالة البيان والإيضاح بالنسبة للمجموع العام للأنماط .

وإذا كانت الدلالات قد وصلت إلى تسع دلالات ، فإن الدلالات التـي تكـررت فـي نكـت الأعراب ... دلالتان ، ومن ثم يمكن القول بأن (نكت الأعراب) قد حوى نسـبة ٢٢,٢% مـن نسبة الدلالات الواردة في (الكشاف) في هذا الموضع على وجه العموم.

ثم تأتي دلالة (الاتساع) في المرتبة الرابعة ، جاءت جميعها في (الكشاف)، تليها دلالة كل مـن : الملابسة والتوبيخ في المرتبة الخامسة ، جاءت جميعها في (الكشـاف) ثـم تـأتي الـدلالات الأخيرة بنسب متساوية ، وبالتالي في المرتبة السادسة .

وإذا كانت كل أنماط الدلالات قد وردت جميعها في الكشاف ، ولم يتكرر من هذه الأنمـاط إلا أنماط دلالتين في نكت الأعراب ، فإن نكت الأعراب في الدلالات الأخـرى يمثـل الصفـر، ويوضح في الشكل رقم (٢) نسب الدلالات الواردة في رقم (١) .



الدلالات	1	2	3	4	5	6	7	8
الكشاف	100	100	85.7	100	100	100	100	100
نكت الأعراب	18.2	0	33.3	0	0	0	0	0
النسب	29.7	27.2	18.9	8.1	5.4	5.4	2.7	2.7

شكل توضيحي رقم(٢) يوضح نسب دلالات الإضافة عند الزمخشري

وهكذا يمكن تقسيم دلالات الإضافة إلى مجموعات ، المجموعة الأولى : وتضم دلالتي : البيان والإيضاح ، التعظيم والتفخيم ، وتعد هاتان الدلالتان هما الأساسيتان والأكثر معالجة وورودا عند الزمخشري . المجموعة الثانية : وتضم الدلالة رقم (٣) التخصيص . والمجموعة الثالثة : وتضم دلالات : الاتساع ، الملابسة ، التوبيخ ، والاستهزاء . المجموعة الرابعة : الإضافة بمعنى (في) ، التخفيف .

ومن ثم فإن المرحلة الثالثة والرابعة تمثلان أكبر قدر من الدلالات على الرغم من قلة الأنماط الواردة فيهم . ومن هنا فإن ترتيب المراحل حسب عدد الدلالات كالتالي : المرحلة الثالثة ، الرابعة ، المرحلة الأولى ، المرحلة الثانية وهكذا نجد كل مرحلة تمثل طورا بعينه ، وتمثل كذلك تقاربا دلاليا من حيث أهمية المعالجة .

وثمة ملاحظة أخيرة في هذا المقام ، أن المجموعة الأولى تمثل مرحلة عالية من حيث عدد الأنماط تليها المرحلة الثانية ، غير أن المرحلة الأولى والثانية ، ليس ثمة تقارب بينهما من حيث الإحصاء ، فكل من دلالتي المجموعة الأولى : (١) ، (٢) تمثلان رقما كبيرا بالنسبة للمجموعة الثانية ، الدلالة رقم (٣) التخصيص ، فتمثل دلالتا المجموعة الأولى : الدلالة (١) البيان والتوضيح أحد عشر نمطا ، والدلالة الثانية : التعظيم والتفخيم عشرة أنماط ، وبالتالي فإن المجموع الكلي للمجموعة الأولى للأنماط يمثل نسبة ٥٦,٨ % من النسبة العامة للأنماط المعالجة هنا ، غير أن المجموعة الثانية لا تمثل فقط إلا نسبة ١٦,٢% من النسبة العامة الواردة هنا ، ومن ثم نجد الفارق كبيرا في النسب أو أن تقسيم هذه المجموعات ليس على أساس النسب ، وإنما على أساس التقارب في العدد الإحصائي لأنماط الدلالات .

وإذا كانت دلالات المجموعة الأولى والثانية ، لا تمثل تقاربا بينهما من حيث عدد الأنماط الذي يفضي في النهاية إلى الأهمية الدلالية لهذه الوظيفة أو تلك ، فإن النحاة يرون أن التخصيص وظيفة أساسية بالنسبة للإضافة ، إلا أنه ما يمكن قوله إن الزمخشري قدم دلالات أخرى على التخصيص ، أو عالج وظائف دلالية أخرى أكثر من دلالة التخصيص ، وعلى الرغم من ذلك فإنها وظيفة أساسية ، وربما تعكس الدراسة هنا مدى أهمية هذه الرؤية ، فإن دلالات المجموعة الثالثة والرابعة تمثلان مرحلتين متقاربتين من حيث عدد الإحصاء ، إذ وردت دلالات المجموعة الثالثة : الدلالة رقم (٤) الاتساع ثلاثة أنماط ، والدلالة رقم (٥) ← نمطان ، والدلالة رقم (٦) التوبيخ والاستهزاء ← نمطان ، و تأتى باقي الأنماط الدلالية ← يمثلها نمط لكل وظيفة دلالية ، وهكذا نجد المقاربة الإحصائية تؤدي إلى المقاربة من حيث المعالجة .

ويحتاج هذا العرض الموجز أو الرؤية العامة إلى نوع من الإيضاح ، والبسط لكل وظيفة على حدة ، فوظيفة البيان والإيضاح *(Genitivverbindung der Erklärung)* جاءت في المرتبة الأولى بـ أحد عشر نمطا ، ففي قوله تعالى (قُل لَّكُم مِّيعَادُ يَوْمٍ لَّا تَسْتَأْخِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلَا تَسْتَقْدِمُونَ) سبأ /٣٠ ، قال الزمخشري : فإن قلت : فما تأويل من إضافة إلى يوم أو نصف يوم ؟ قلت : أما الإضافة فإضافة تبيين ، كما تقول : سحق ثوب وبعير سائبة ، وأما نصف اليوم ، فعلى التعظيم ، بإضمار فعل تقديره لكم ميعاد ، أعني يوما أو أريد يوما من صفته كيت وكيت ، ويجوز أن يكون الرفع على هذا ، أعني التعظيم [(١)].

ويكشف هذا النص العلاقة القائمة بين الإضافة والتعريف بالألف واللام ، أو بعبارة أخرى يكشف جزئية مهمة من وظيفة الإضافة الدلالية ، وهذا التصريح في المكون الدلالي للإضافة يدعم المقاربة الوظيفية بين الإضافة والتعريف ، على أن كلا منهما يؤدي وظيفة أساسية - الإيضاح - بجانب الوظائف الجانبية الأخرى ، ويظن الباحث أن هذه الوظيفة هي الأساسية بالنسبة للإضافة .

كما يلاحظ الباحث على نص الزمخشري تسويته من الناحية الدلالية بين العلاقات الإعرابية ، إذ النصب والرفع يؤديان دلالة واحدة - التعظيم - ومن هنا نراه يسوي بينهما من جهة المعنى .

ويشير الزمخشري إلى هذا النوع وإن جاء ضمنيا في موضع آخر بقوله : أو بمعنى من قولك : خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج [(٢)].

ولم يذكر الزمخشري الوظيفة الدلالية لـ (من) وإن كانت تحتمل البعضية أوالبيان كما ذهب الزمخشري في الكشاف ، بمعنى أن الخاتم هو بعض من الفضة ، والسوار بعض من الذهب ، والباب بعض من الساج ، إذ ليس الخاتم هو كل الفضة ، والأمر كذلك بالنسبة للبواقي .

ويرى التفتازاني في هذا الموضع أن الإضافة بمعنى اللام كما في جزء الشيء دون من ، كما في خاتم حديد وقد يتوهم أن كل ما هو جزء من الشيء فإضافته إليه بمعنى (من)[(٣)] .

غير أن ابن يعيش لا يرتضي هذا الرأي ، ويذهب إلى أن (من) تعني : بيان النوع *(Die Erläuterung Artikel)* ، نحو قولك : ثوب خز ، وخاتم حديد ، سوار ذهب ، أي ثوب من خز ، وخاتم من حديد ، وسوار من ذهب ؛ لأن الخاتم قد يكون من الحديد وغيره ، والثوب من الخز وغيره ، والسوار يكون من الذهب وغيره ، فبين نوعه بقوله : من خز ، كما أن الإنسان من الحيوان حيوان ، وليس غلام زيد بزيد ، فعلى هذا ، إذا قلت : عين زيد ويد عمرو، كان مقدرا باللام

---

(١) ٣٦٠/٣ .
(٢) المفصل (ب)ص٣٧.
(٣) التفتازاني :حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف ص٦ .

، والمعنى عين له ويد له ؛ لأنه وإن كان الأول بعض الثاني ، فإنه لا يقع عليه اسم الثاني ، فعين زيد ليست زيدا ، ويد عمرو ليست عمرا ، فاعرف الفرق بينهما[١].

وأحسب أن التركيب يحتمل التفسيرين معا ويجيزهما ، بمعنى أنه يؤدي وظيفة البعضية ، و كذلك البيان ، أي أن الخاتم من حديد ، أي جزء منه ، والثوب من بعض الخز ، والسوار من بعض الذهب ، بيد أن ابن يعيش يأتي بأمثلة وهي : غلام زيد ، يد عمرو ، ويذكر أن الأول وإن كان بعض الثاني ، إلا أنه لا يقع عليه اسم الثاني ، فعين زيد ليست زيدا ، ويد عمرو ليست عمرا ، نعم هي ليست عين زيد ، وليست كذلك يد عمرو ، وإنما هما بعضهما ، أي بعض زيد وعمرو ، ومن هنا نصل إلى أن البعضية هي الدلالة الأساسية ، وإنما يذكرها ابن يعيش تحت دلالة النوع ، وحينما يعود ويحلل الأنماط يخالف رأيه في نهاية نصه ، والرأي الحقيقي ما أوضحه الزمخشري من أنها تدل على البيان أو البعضية ، أو لأنها كما يقول ابن يعيش إنها إذا كانت تدل على معنى (من) تدل على البيان .

ويؤكد الزمخشري رأيه السابق في أكثر من موضع ، ففي قوله تعالى (يَآ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوآ أَوْفُوا بِالعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ) المائدة :١ ، قال الزمخشري : وإضافتها إلى الأنعام (بهيمة الأنعام) للبيان ، وهى الإضافة التي بمعنى (من) كخاتم فضة ، ومعناه البهيمة من الأنعام [٢] .

ويؤكد هذا المعنى في قوله تعالى الآية /٦ من سورة لقمان (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ....) [٣] ، وهكذا نجد الزمخشري يؤكد على حقيقة المعنى الذي ذهب إليه في موضع آخر أن (من) ليست للبعضية ، وإنما هي للبيان والإيضاح ، كما يؤكد هذه في مواضع كثيرة من التفسير .

وتدل الإضافة على (التعظيم والتفخيم) ففي قوله تعالى (لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِندَ رَبِّهِمْ وَهُوَ وَلِيُّهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) الأنعام /١٢٧، قال الزمخشري : فإضافة دار – الجنة – إلى اسمه تعالى – السلام – تعظيما لها ، أو دار السلامة من كل آفة وكدر [٤] . وفى سورة ق /١٩(وَجَآءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ) ، قال الزمخشري : وإضافة السكرة إلى الموت تعظيما لشأنها وتهويل[٥].

(١) ابن يعيش : شرح المفصل(ب)١/٣٠٥ .
(٢) ١/٣٢٠ .
(٣) ينظر:٣/٢١٠ .
(٤) ٢/٣٨ .
(٥) ٤/٢١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهكذا تتحقق وظيفة التعظيم من خلال نمطين مختلفين ، الأول عن الجنة ، والثاني عن المــــوت ، وكلاهما (تعظيم) مع أن السياق في الآيتين مختلف ، وهكذا فإن تضمين الســـياق للتحليـل اللغـوي والدلالي والغرض يؤدي إلى توسيع نظرية اللغة حسب التعبير وظروفه ، وكذا حســب الاســتعمال والاستخدام .

وفي سورة البقرة / ٢٠٤ (وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ) إذ يرى الزمخشري أن دلالة الإضافة التعظيم[١]، إلا أن التفتازاني يذهب إلى أنــها للاختصاص[٢] ، وهكذا يتحقق من خلال السياق تطويع التركيب في التوفيق بيـــن المعنـــى المــراد وانحرافه عن التركيب الطبيعي حسب الظروف والمقامات .

ويخرج إلى الاختصاص (*Genitiv der Spezialisierung*) ، ففي سورة الفرقـــان / ٦٣ (وَعِبَـادُ الرَّحْمَٰنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَـالُوا سَـلَامًا) قـال الزمخشـري وأضاف الرحمن تخصيصا وتفضيلا[٣] ، وفي قوله تعالى (لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِـهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ وَمَا دُعَـاءُ الْكَـافِرِينَ إِلَّا فِـي ضَلَالٍ) الرعد/ ١٤ ، يقول الزمخشري : فيه وجهان ، أحدهما أن تضاف الدعوة إلى الحق الـــذي هو نقيض الباطل كما تضاف الكلمة إليه في قولك : كلمة الحق للدلالة على أن الدعوة ملابسة للحـق مختصة وأنها بمعزل من الباطل[٤] .

وهكذا نرى الزمخشري ينص على التخصيص نصا صريحا ، أما النوع الثاني : فإن الزمخشري لا ينص عليه نصا مباشرا ، وإنما يأتي ذلك ضمنيا ففي قوله تعالى (يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُـمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَىٰ أَنفُسِنَا..) الأنعام/ ١٣٠، قال الزمخشري : فإن قلت لم أضيفت إليهم ؟ قلت : أراد لقاء وقتكم ، وهو وقت دخولهم النار لا يوم القيامة ، وقد جاء استعمال اليـوم والأيـام مستفيضا في أوقات الشدة [٥] ، وهنا لا نجد إشارة واضحة من الزمخشري للدلالة على الاختصـاص، وإنما جاء رأيه ضمني في قوله: وهو وقت دخولهم النار لا يوم القيامة ، وفي الحقيقة أن هذا التحديـد لهذا الوقت بالذات ، إنما هو تخصيص كذلك ،وفي قوله تعالى من سورة الأنعام /٩٣ (الْيَوْمَ تُجْـزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ) قال الزمخشري : إن

---

(١) ١٢٧/١.
(٢) التفتازاني : حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف ورقة ٩٩ .
(٣) ١٠٣/٣ .
(٤) ٢٨٣/٢ .
(٥) ٣٥٧/٣ .

الإضافة مفيدة للاختصاص[١] ، ويذهب باحث آخر إلى أن العذاب مقرون بالهوان متصف به ، فإذا أضيف إليه دل على كمال التمكين فيه والاختصاص ، كأنه حقه وملكه [٢].

ويلاحظ أن إضافة التفتازاني لا تعدو أن تكون صياغة جديدة لما قدمه الزمخشري ، ومن ثم فإن إضافة التفتازاني لا تقدم جديدا إلا في الصياغة .

ويمكنني هنا أن أستدرك شيئا على نص الزمخشري السابق : وإضافة الاسم إلى الاسم على ضربين ، معنوية ، لفظية ، فالمعنوية ما أفاد تعريفا كقولك دار عمرو ، وتخصيصا كقولك : غلام رجل ، ولا يخلو في الأمر العام من أن تكون اللام كقولك : ما لزيد وأرضه وأبوه وابنه وسيده[٣] غير أن ثمة ملاحظة للباحث في هذا السياق على الأنماط التي أوردها الزمخشري ، دار عمرو للتعريف ، وغلام رجل للتخصيص ، هي في الواقع تؤدي دلالة الاختصاص ، فالإضافة في عمرو للتعريف صحيح ، غير أن التعريف هذا قد أكسبها دلالة جديدة أو أخرى بالإضافة إلى التعريف ، التخصيص ، ولا فارق بين هذا النمط والنمط الآخر : غلام رجل ، فإنه قد أكسبه تعريفا إضافة إلى الدلالة التي ذكرها الزمخشري صريحة .

غير أنه يذكر الإضافة تكون بمعنى اللام هي ذاتها للدلالة التي تفيد تخصيصا ، ويؤكد هذه الرؤية رؤية ابن يعيش : أن كل ملك اختصاص ، إذ كانت الإضافة بمعنى اللام التي كان معناها الملك والاختصاص ، وذلك قولك : مال زيد وأرضه أي مال له وأرض له ، أي يملكها وأبوه وابنه وسيده ، والمراد أب له وسيد له ، أي كل واحد مستحق مختص بذلك والغالب الاختصاص ؛ لأن كل ملك اختصاص[٤] ، فهذا ليس على إطلاقه ، وإنما إذا كانت الإضافة عقب (اللام) أفادت هذا المعنى .

وتدل الإضافة على (الاتساع) ، ففي سورة النساء/٣٥ (وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُواْ حَكَماً مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَاحاً يُوَفِّقِ اللهُ بَيْنَهُمَآ) قال الزمخشري : إن إضافة الشقاق إلى الظرف على طريق الاتساع ، كما ورد في قوله تعالى (بَلْ مَكْرُ الَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِاللهِ) سبأ/ ٣٣ ، يرى الزمخشري : أن مكرا في الليل والنهار[٥] ، وكما في قوله تعالى (اللهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ...) النور/٣٥ ، قال الزمخشري : إن الإضافة تدل على معنيين الأول : - وما يهمنا - الدلالة على سعة إشراقه وفشو

---

(١) ٢٨/٢ .
(٢) التفتازاني : حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف ورقة ٢١٠ .
(٣) المفصل (ب) ص٣٧.
(٤) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ٣٠٥/١ .
(٥) ٢٦٧/١.

إضاءته حتى تضيء السماوات والأرض [١]، يقول الزمخشري : وتقول في اللفظة مررت بزيد الحسن الوجه ، وبهند الجائلة الوشاح ، وهما الضاربا زيد وهم الضاربوا زيد ، قال الله تعالى (وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ) ولا تقول : الضارب زيد ؛ لأنك لا تفيد في حقه بالإضافة كما أفدتها في المثنى والمجموع [٢].

ومن هنا يرى الزمخشري أن ثمة حالتين للإضافة ، حالة تقع فيها الخفة ، وأخرى لا تمثل ذلك ، فالإضافة التي تقع فيها الخفة هي التي تكون مع الجمع أو التثنية في حالة الحذف ، هي فقط التي تمثل معها خفة . أما الحالة الثانية : نحو الضارب زيد ، فليس فيها خفة ، ومن هنا تتفق رؤية ابن يعيش مع رؤية الزمخشري حول هذه الجزئية : وأفادت الإضافة ههنا ضربا من التخفيف بحذف التنوين ، والنون في هذا ضارب زيد ، والضاربا زيد والضاربوا زيد [٣].

غير أن نص الزمخشري السابق يسترعي شيئا لافتا للنظر ، اجتماع الألف واللام (أل) مع الإضافة ، وربما يؤدي إلى الخلط والارتباك في فهم الوظيفة الدلالية لكل منهما ، فالإضافة من وظائفها – عند الزمخشري – عند النحاة : التعريف ، إلا أن هذه الأنماط تجتمع فيها الإضافة و(أل) فهل يعني هذا أن ثمة خطأ في فهم المعنى ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فإن هذه الجزئية تحتاج إلى مناقشة تثري هذا البحث في هذا الموضع ، ويشرح ابن يعيش تفصيل وتحليل لهذه المداخلة بقوله : فلما لم يقع التعريف بالإضافة كما يقع في (غلام زيد) وأريد تعريفه أدخلوا ما يقع به التعريف من الألف واللام ، وأفادت الإضافة ههنا ضربا من التخفيف ... فأما الضارب زيد ، فإنه يجوز ؛ لأن الألف واللام ، إذا لحقت اسم الفاعل كانت بمعنى الذي ، وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة له فيلزم إعماله فيما بعده ، ولا فرق بين الماضي في ذلك وغيره ، إذا كان التقدير في الضارب الذي ضرب فلذلك عمل عمله ، وإنما جازت الإضافة في قولك : هما الضاربا زيد... لم يحصل بالإضافة من التخفيف بحذف النون ، فأما إذا قلت : الضارب زيد فهو تغيير له عن مقتضاه من الأعمال من غير فائدة ؛ لأنه لم يحصل بالإضافة تخفيف ؛ لأنه لم يكن فيه تنوين ، ولا نون فيسقطا بالإضافة[٤].

ويعرض الزمخشري في قوله تعالى (هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ) الزمر : ٣٨ ، ويعرض الزمخشري لقراءتين بالتنوين في : كاشفات ، ممسكات ،

---

(١) ينظر:٣/٧٧ .
(٢) المفصل (ب)ص٣٧.
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١/٣٠٩ .
(٤) السابق :الموضع ذاته .

وبالإضافة في كلا اللفظين للتخفيف ([1]) . ومن ثم يجيز الزمخشري الاثنين ويرتضيهما معا ، فكلاهما جائز .

ويشرح ابن يعيش أسباب إجازته بعض الأمثلة ، ورفضه لأنماط أخرى بقوله : فأما قولهم الضارب الرجل ، فإنما ساغت إضافة ، وإن لم تستفد بالإضافة تعريفا ولا صفة ، أما التعريف إضافته لفظية لا تكسب المضاف تعريفا ، وأما الخفة فلم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالإضافة ...([2]) .

وهكذا نجد أن الألف واللام الموجودة مع الإضافة لا تفيد تعريفا، وإنما تعني الذي (أو التي) خاصة مع اسم الفاعل ، كما في النمط القرآني الذي أورده الزمخشري منذ قليل : والمقيمي الصلاة .

وتخرج الإضافة أيضا إلى (التوبيخ) كما في قوله تعالى (وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ) سورة الكهف/٥٢ ، قال الزمخشري : وإضافة الشركاء إليه على زعمهم توبيخا لهم وأراد الجن([3]) ، أما دلالة الملابسة ، كما في قوله تعالى (وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ) الأنعام / ٩٧ ، قال الزمخشري معلقا عليها : وأضافها إليهما لملابستها لهما أو شبه مشتبهات الطرق بالظلمات ([4]). ومن ثم يتضح أن الإضافة قد نالت عناية من الزمخشري وذلك من خلال هذه الأنماط الدلالية التي عرض لها الزمخشري ، وقد نالت مساحة مكانية كبيرة ، وهذا التنوع الدلالي ينم عن إدراك عميق من الزمخشري لما يحويه من التركيب الإضافي ولما يؤديه من دلالات ، تتضافر عدة عوامل لإبرازها ، ويتضح كذلك مدى إدراك الزمخشري العميق بين التعريف والإضافة .

وفى نهاية هذا الموضع أشير إلى حقيقة تكاد تكون اتضحت من خلال عرض الوظائف الدلالية المختلفة للإضافة ، أن الزمخشري قد عالج جوانب مختلفة منها في المفصل ووسع جوانب هذه المعالجة في الكشاف ، وعلق شراح المفصل بالتحليل والدراسة على ما أوجزه الزمخشري في المفصل ، ومن هنا فإن المعالجات المختلفة للقضية من كافة جوانبها تمثل معالجة متكاملة من حيث التحليل والتناول .

ويلاحظ كذلك أن ثمة قضايا تخص الإضافة لم يتعرض لها البحث هنا ، وإنما تتناول الدراسة الجزئيات التي تمثل ملمحا مهما وظاهرا في معالجة الزمخشري لها في كافة المؤلفات ، ومن ثم فإن ما جاء في (المفصل) لا يمثل معالجة أساسية ، وإنما تناول معالجة نظرية ؛ لأنه كتاب تعليمي يعالج

([1]) ينظر :٣٤٨/٣ .
([2]) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ٣٠٩/١ .
([3]) ٣٩٣/٢ .

([4]) ٣٠/٢ .

القضايا النحوية بإيجاز على نحو ما اتضح هنا - مثلا - وإنما وسع وعـــالج معالجـــة تحليليـــة فـــي (الكشاف) و (ونكت الأعراب) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الثالث

البنية الدلالية والإحالية للضمائر

توطئة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

توطئة:

اختلف النحاة حول رتبة الضمير ـ كما اختلفوا حول قضايا أخرى مرتبطة بها ـ بيد أن الترتيب هنا حسب رؤية الزمخشري ، وبالتالي حسب رؤية النحاة ، ومن ثمّ فإن هـذه النظـرة تمثـل رأي جمهور البصريين ، غير أن الكوفيين جعلوا العلم في مرتبة أولى ، يليه الضمير[١] .

وبالتالي فإن النظرتين مختلفتان من حيث الأساس الدلالي لكل منهما . وربما انطلقت وجهـة نظـر جمهور النحاة في هذا الشأن أن الضمير ليس كالاسم والصفة أو الفعل ، بمعنى أن دلالته لا تتحدد إلا بما يعود عليه ، وبما أنه ليس كالاسم والصفة والفعل ... الخ من الناحية الوظيفية ، ومن ثـم يتجـه معناه ويقترب أو يكاد يتشابه مع الحرف من جهة الوظيفة ، بمعنى أن كلا منهما لا يدل على معنـى في ذاته ، إذ يفتقر كل منهما إلى موضح ومفسر بالنسبة للضمير ، والمجرور بالنسبة لحرف الجر .

ولعله في هذا المقام يمكن إجمال المواضع التي تلتقي فيها الضمائر والحروف : ـ

١ـ أشبهت الضمائر الحروف ، أن الضمائر مبنية بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء فلا تثنـى ، بسبب كون أكثرها قد وضع على حرف واحد أو حرفين وحمل ما وضع أكثر من ذلك عليه .

٢ـ وجه آخر الشبه الجمودي ، وهو كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء ، فلا تثنـى ولا تصغر ، وأما نحو : هما ، وهم وهن وأنتما وأنتم وأنتن ، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه ، وليست علاقة المثنى والجمع طارئة عليها .

٣ـ أشبهت الضمائر الحروف ، وهي أنها مفتقرة في دلالتها على معناها البتة إلى شـيء ، وهـو المرجع في ضمير الغائب ، وقرينة التكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر .

٤ـ أشبهت الضمائر الحروف في أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عـن أن تعـرب... فأشـبه الحرف في عدم الحاجة إلى الإعراب ، وإن كان بسبب الحاجة مختلفا فيه[٢].

وإذا كان الضمير لابد له من عائد يعود عليه ، أو ما يطلق عليـه بـالضمير العـائد أو الإحالـة (*Rückweis Pronomen*) إذاً لا يمكن فهمه في ذاته ، أو منفردا إذ هو : ضرب من الكنـاية ، فكـل مضمر كناية ، وليس كل كناية مضمرا ، وإنما صارت المضمرات معارف ؛ لأنك لا تضمر الاسـم إلا وقد علم السامع على من يعود ...[٣] .

---

(١) ابن يعيش :شرح المفصل (ب)١/٩٨٣.
(٢) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص ٩٢ .
(٣) ابن يعيش:شرح المفصل (ب) /٩٨١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وسيشير الباحث في موضع لاحق عند الحديث عن ضمير الإشارة إلى المفارقة بين الضمير بوجه عام وضمير الإشارة بوجه خاص .

ويشير الضمير في أغلب الأحيان إلى اسم ظاهر (إحالة معجمية) ، محدد الدلالة ، ومن ثم فإن : تحديد دلالة هذا الظاهر قرينة لفظية تعين الإبهام الذي كان الضمير يشتمل عليه بالوضع ؛ لأن معنى الضمير وظيفي وهو الحاضر أو الغائب على إطلاقهما ، فلا يدل دلالة معجمية لا يضمه المرجع وبواسطة هذا المرجع يمكن أن يدل هذا الضمير على معين ... "(١) .

وبناء على هذا فإن الضمير على وجه العموم فارغ الدلالة ، بمعنى أن دلالته في المعجم تمثل صفرا ، وبالتالي لا يقوم بدوره إذا استخدم منفردا ، بل لابد له من تركيب يعمل من خلاله ، كالحرف الذي يحتاج إلى مجرور، فهو يحتاج إلى تراكيب يستطيع من خلالها أن يقوم بدوره .

وتتفق هذه الرؤية وما ذهب إليه ليز (*O. LEYS*) من أنه يمكن للضمير العائد أو الإحالة...أن يتعلق بمحتوى التعبير بين الخبر والمبتدأ ، وهو نموذج ناقص الدلالة في ذاته إلا إذا تعلق أو حدد من عناصر أخرى في النص ، وهو من خلال ذلك يكتسب دلالته(٢) .

ويؤكد **كلاوس هويزينجر**: (*Klaus ,Heusinger*) في تحديد مختصر له بالنسبة للضمائر : بأنها كلها يمكن وصفها بأنها نكرة في ذاتها ، أي تحتاج إلى غيرها ولابد من وجودها في تركيب ووصف هذا الضمير بأنه نكرة ، أي مفتقر إلى غيره ، أو إلى ما يوضحه ويزيل نكرته التي تعني إبهامه ، وهذا الافتقار في الضمير يشبه الافتقار في الحرف ، من حيث احتياج كل منهما إلى غيره (٣) .

أما إذا وجد منفردا فلا معنى له ، فإذا قلت : (هو) ولم يكن داخل إطار جملة ، فإن هذا لا يدل على شيء إذ لابد من إحالة إلى سابق أو إلى لاحق ، توضح من هو ؟ فإذا وضع داخل جملة دل على معنى ، كما في قوله تعالى (هُوَ اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) .

ومن هنا تلتقي الرؤية الغربية الحديثة ورؤية النحاة العرب حول افتقار الضمير وحده إلى تأدية الغرض ، لأنه نكرة والنكرة لا تفيد ، ومن ثم تشير هذه الملاحظة إلى مدى الالتقاء بين الفكر الإنساني من جهة ، ومن ناحية ثانية بين القدامى والمحدثين .

---

(١) د. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١١ .

(٢) Odo, Leys : Das Reflexivpronomen , Eine Variante des Personalpronomen, S.223.
Johannes, Erben :Abriss der Deutschen Grammatik ,S.198 .

(٣) Klaus , Heusinger : Salienz und Referenz.... , S.147 .

ويرتبط ضمير الإحالة أو عنصر الإحالة على وجه العموم بعملية النطــق الكائنــة فــي الســياق والعنصر الكتابي ، أو بحسب معرفته بطرق أخرى ، كما يذهب كلاوس [١] .

وإذا كانت الضمائر تلتقي مع الحرف في مواضع ، فبالتالي تختلف عن الأسماء ، ويختلف النظــام في الضمائر عن النظام في الأسماء في وجوه منها :

١ ــ تكون الضمائر نظاما مغلقا محدودا ، في حين تكون الأسماء الصريحة قسما مفتوحا .

٢ــ تتميز الضمائر ببعض السمات الصرفية التي تغيب من الأسماء ، من ذلــك انقسـامها حسـب الإعراب إلى ضمائر رفع وضمائر نصب ، وهذا أمر معدوم في الأسماء [٢] .

وتعد الضمائر قسما من أقسام الربط في اللغة العربية ، إذ تشترك مع روابط أخرى مثــل الربــط بالحروف أو إعادة اللفظ ، أو إعادة المعنى ، أو العهد ، وبالتالي تمثل الضمائر أحد الروابط الأساسية في بناء النص في الفصحى .

ويقتصر البحث في هذا الموضع على معالجة نوع واحد من أنواع هذه الروابــط ، وهــو الربــط بالضمير (الضمائر) ، وإذا كان التركيز على الضمائر في هذا الموضع ــ حسب معالجة الزمخشـري ــ فإن الزمخشري لم يعالج كل الضمائر ، وإنما عالج أقساما وأنواعا منها ، وبناء على هذا ستقتصر المعالجة على مناقشة الضمائر الآتية : ضمير الفصل ، ضمير الشأن ، ضمير الإشارة (المبهم) .

وينبه الباحث في هذا السياق أن الاقتصار على كل من ضمير : الفصل والشأن والإشارة لا يقلــل بحال من الأحوال من شأن وقيمة الروابط النصية الأخرى[٣] ، وإنما جــاء الاقتصــار علــى هــذه الروابط ؛ لأن الإحصاء المستخلص أثبت أن هذه الضمائر هي الأكــثر ورودا ، أي معالجــة عنـد الزمخشري ، ومن هنا فإن الزمخشري لم يعالج من الضمائر إلا ثلاثا : ضمــير الفصــل ، ضمــير الشأن ، ضمير الإشارة ، صحيح أنه قد عالج بعض الضمائر المتصلة (الفعلية) كما في قوله تعــالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) [٤] ، غير أن هذا النوع جاء في إطار التركيب الفعلي ، كما ســيأتي فــي الدراسة ، أما الضمائر الاسمية فلم يشر إلا لهؤلاء الثلاثة ؛ أي أنه عالج الضمائر المنفصلة ، والمبهم ليس غير ، ويمكن القول إجمالا بأن الزمخشري قد عالج من الضمائر : ضمــائر الرفــع وضمــائر الإشارة ، ولمحاولة إيضاح هذه الرؤية أضع الشكل التالي :

---

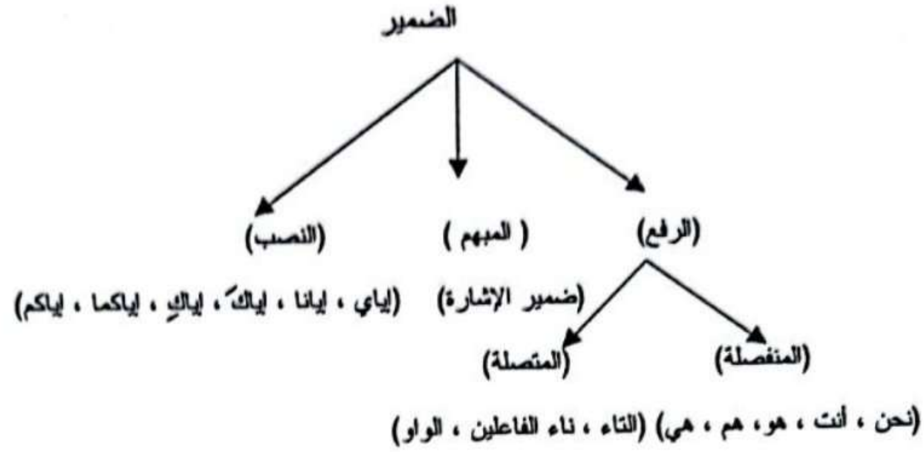
(١) Ebenda , S. 147 .

(٢) الأزهر الزناد : نسيج النص ، ص ١١٧ .

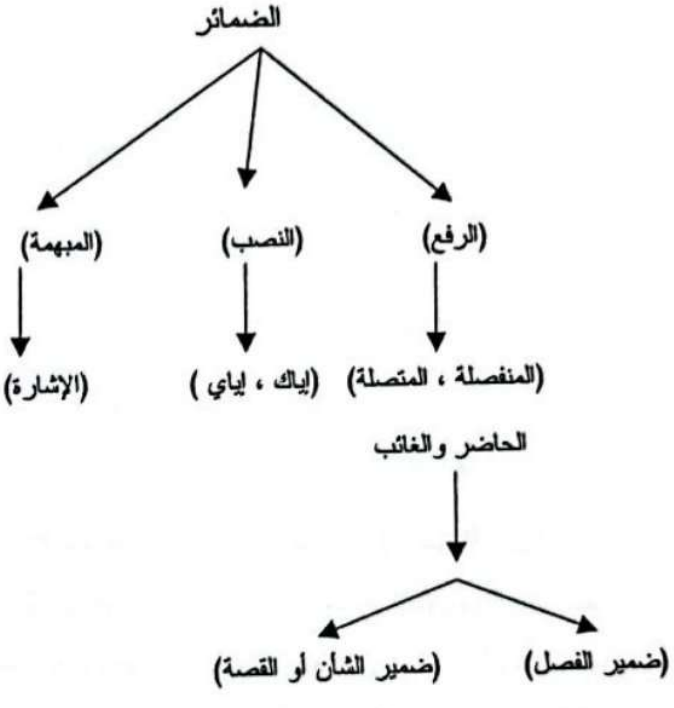
(٣) ساعالج الروابط بالحروف في فصل مستقل من هذه الدراسة.

(٤) ٩/١، ١٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner



شكل توضيحي رقم (١) يوضح تقسيم الضمائر كما وردت عند النحاة العرب



شكل توضيحي رقم (٢) يوضح أشكال الضمائر التي عالجها الزمخشري

وإذا كان الزمخشري قد عالج من الضمائر ضمائر الرفع المنفصلة ، واقتصر فيها على ضميري : الفصل ، والشأن ، فإن ضمائر الفصل في ذاتها كثيرة (هو ، هي ، أنت ، أنتم ، أنتما ...) وليس المقصود هذه الضمائر وإنما الغرض مما تؤديه هذه الضمائر ، ولا أحسب أن الزمخشري كان يركز على ضمير (هو) مثلا على أساس أهميته مقدما إياه على (أنت) مثلا ، وإنما الغرض الأساسي هو

الضمير في حد ذاته ، أي لما تؤديه دلالته ، وبالتالي فإن الزمخشري يعالج من الضمائر ما يعلي لـــه ، وأزعم أنه لم يكن في حسبانه الضمير ذاته ، بقدر ما كان يشغله الغرض والدلالة .

والأمر كذلك بالنسبة لضمائر النصب ، إذ لم يعالجها الزمخشري جميعا ، وإنما عالج منها ما عـــن له أثناء دراساته التي قام بها ، ومنها دراسته حول القرآن الكريم ــ الكشاف ــ ومن هنا يمكن القـــول بأن الشكل رقم (٢) يمثل تصورا عاما لمعالجة الزمخشري ، صحيح أن الزمخشري عـــالج قضايـــا الشكل (٢) إلا أن ثمة تفريعات أو ضمائر لم يشر إليها ، والأمر لا يعدو أن تكـــون طبيعـــة المـــادة المعالجة هي التي فرضت أو أملت عليه هذا .

من مقارنة الشكلين (١) ، (٢) يتضح أن الزمخشري لم يعالج من الضمائر إلا المنفصلة منها بـــدون استثناء ممثلة في ضميري : الفصل والشأن ، وفي مقابل ذلك عالج من ضمائر النصب (إيا) مضافـــا إليها ضمير المتكلم (ي) أو المخاطب للمذكر (ك) ...إلخ حسب ما ورد من الأنماط القرآنية ، ويعـــد (إياك) و(إياي) من أكثر أنماط الضمائر شيوعا في القرآن الكريم ــ بالنســـبة لضمـــائر النصـــب ــ وبالتالي فهي أكثر الأنماط معالجة عند الزمخشري ــ كما سيتضح كل في موضعه ــ كما ســـيتضح من خلال الشكل رقم (٢) أن الزمخشري لم يعالج من ضمائر الرفع المتصلـــة (تـــاء الفـــاعل ، نـــا الفاعلين) ربما في ظني على أساس أنها معارف ولا تحتاج إلى مناقشة حول قضاياها ، وقد أشـــرت في هذا السياق إلى ضمير الإشارة ، ووضعته جنبا إلى جنب مع الضمائر الأخرى المعالجة في هـــذا الموضع ؛ لما له من سمات يشترك فيها مع الضمائر ، أوضحها في موضعها من الدراسة .

ويمكن أن أشير هنا إلى ملاحظة يسيرة وعامة ، أن الضمائرــ عموما ــ في الـــتراكيب اللغويـــة والنصوص ، تؤدي وظائف مهمة منها :

الأولى: إن عنصر الإحالة (الضمير) يحدد العنصر المشار إليه تحديدا تاما ، سواء أكان ســـابقا أم لاحقا ، أم غير موجود في النص (خارج النص) ، وهذا التحديد يؤمن اللبس . وفي هذا السياق يـــرى جون لايونز (*John Lyons*) : أن مغزى ضمير الإحالة (أو العائد) هو تحديد وفهم موضع الكلمة في النظام في علاقاتها بالكلمات الأخرى المجاورة لها ــ سواء كانت سابقة أو لاحقة ــ ... وهذا التحديد يكون بالربط بين عناصر الكلمات داخل التركيب [١].

الثانية : إن وجود الضمير ، يعني أن ثمة نوعا من الإحالة ، أي أن وجوده يغني عن التكرار ، أي تكرار العنصر المشار إليه ، وهذا ما يطلق عليه الاقتصاد في اللغة (الإيجاز) [٢]، هذا التعويـــض أو

---

(١) John Lyons :Einführung in die moderne Linguistik , S. 4 37 .
(٢) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل١(ب)/٣٢٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاستعاضة (للضمائر) ترتكز على الوحدات السياقية ، نعم هذا أساسي بالنسبة للضمائر من حيث إنها تعمل على ربطها وتماسكها مع موضوع النص (أو عناصر النص) ، من هنا فإن تحديد النص كله من خلال الضمائر التي تعمل على تماسك وتشابك النص [١] .

<u>الثالثة</u> : إن وجود ضمير الفصل يعمل على توكيد محتوى السياق[٢] .

ويمكن أن تمثل الوظيفة الثالثة ــ حسب الإحصاء ــ وظيفة عامة ، أي تنطبق على سائر الضمائر المعالجة في هذا الموضع ، إلا أن الزمخشري أشار إلى هذه الوظيفة في معرض تحليله لأنماط ضمير [١] الفصل وضمير الإشارة ، أما ضمير الشأن فلم يشر الزمخشري إلى هذه الوظيفة من قريب أو بعيد ، بيد أن الجرجاني أشار إليها أثناء تناوله لضمير الشأن ، على أية حال سيتضح هذا أكثر من خلال معالجة هذا في موضعه من البحث .

وبالتالي فإن رؤية **لفاندوفسكي** : *(LEWANDOWSKI)* في مجملها تتفق ورؤية النحاة والبلاغيين العرب ، إلا أن المفارقة بين الرؤية الغربية الحديثة والرؤية العربية القديمة أن الرؤية الحديثة تمثل رؤية عامة تنطبق على كل الضمائر، أما رؤية النحاة العرب فقائمة على معالجة كل ضمير على حدة ، ومن ثم حددوا السمات الخاصة بكل ضمير، ثم استخلصوا من خلال ذلك الصفات المشتركة بين هذه الضمائر ، ومن خلال ذلك يستطيع المرء أن يستشف هذه الوظائف العامة التي تشترك فيها الضمائر، ومنها التأكيد ، الذي أشار إليه لفاندوفسكي .

والذي يمكن قوله في هذا السياق إن التوكيد هنا ، ليس توكيدا بأداة ، وإنما هو توكيد من نوع آخر، حيث تشترك الضمائر جميعها وتعمل على ربط أجزاء النص عن طريق الإحالة سواء إلى متقدم أو إلى لاحق ، ومن ثم فإن هذا الربط في ذاته يعمل على تشابك النص وتماسكه ، وتمثل هذه وظيفة في حد ذاتها ، وبالتالي تؤكد ترابط البنى الصغرى المكونة للتركيب (الكلمات ، الأدوات) بالبنى الكبرى المكونة لأجزاء النص وبنائه عن طريق الإحالة ، ومن هنا فإن هذه الوظيفة يمكن أن تنطبق على الضمائر كافة باختلاف أنواعها

ونتيجة لهذا فإن الروابط الإحالية ــ بوجه عام ــ تقوم بعملية ربط ليست بين أجزاء التركيب ، وإنما بين أجزاء النص المتباعدة ، على نحو ما سيتضح في النص القرآني .

---

(١) W.Heinemann ,u . A. :Textlinguistik , EineEinführung ,S.29 .

(٢) Th.Lewandowski : Linguistisches Wörterbuch , Band2 ,S.80 .
وينظر : Fünk , Kolleg : Sprache, Einführung in die moderne Linguistik , . Band 2 , S. 103

وفي إطار تحديد طبيعة الروابط الإحالية (الضمائر) ، لابد من الإشارة إلى العناصر التي تعوضها : وهي في الكلام وحدات معجمية (أسماء مفردة أو ما يضارعها من المركبات) يمكن أن نطلق عليها مصطلح العنصر الإشاري *(Deicticelement)* ؛ وتشمل كل ما يشير إلى ذات أو موقع أو زمن إشارة أولية لا تتعلق بإشارة أخرى سابقة أو لاحقة ؛ فيمثل العنصر الإشاري مَعْلما *(Index)* لذاته ، لا يقوم فهمه أو إدراكه على غيره ، وتمثل العناصر الإشارية فيه جملة الذوات التي تكون العناصر الأساسية الدنيا في عالم الخطاب ؛ وتتصل هذه الذوات مباشرة بالمقام دون توسط عناصر إحالية أخرى ؛ فهي لا ترتبط بالحقل الإشاري *Deictic field* ارتباطا آنيا محددا مباشرا لا يتجاوز ملابسات التلفظ التي يتقاسمها طرفا التواصل ، وهي في ذلك تقابل العناصر الإحالية التي ترتبط بالسابق وما يتعلق به من ملابسات . ويشمل العنصر الإشاري :

ــ لفظاً مفرداً دالاً على حدث أو ذات موقع ما في الزمان أو المكان .

ــ جزءاً من الملفوظ أو الملفوظ كاملاً [١] .

وما دام الحديث عن الضمائر ودلالتها التي لا تكتمل إلا بالعودة على شيء لاحق أو سابق ، وهو ما يسمى بالمرجع أو الإحالة : وتطلق تسمية العناصر الإحالية *(Anaphors)* على قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة ، بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب ، فشرط وجودها هو النص ، وهي تقوم على مبدأ التماثل بين ما سبق ذكره في مقام ما وبين ما هو مذكور بعد ذلك [٢] . وإذا كان هذا العنصر الإحالي يشير إلى ذات سواء كانت في النص أو في خارجه ، بناء على ذلك أنه لابد من وجود هذا العنصر المشار إليه في النص)

عنصر إحالة ← إحالة إلى ← عنصر إشارة

(لاحق) (مفسر)

عنصر إشاري → إحالة إلى → عنصر إشاري

(خارج النص) (متقدم) (خارج النص)

(مفسر) (مفسر)

---

(١) الأزهر الزناد : نسيج النص، ص١١٥، ١١٦ .

(٢) الأزهر الزناد : نسيج النص ، ص ١١٨ . وينظر : W.Kallmayer und Andre: Lektürekolleg zur Textlinguistik , Band 1: Einführung , S. 98 . 99 .

على أن هذه العناصر المشار إليها هي التي تفسر الضمير– هنا – أو ما يطلق عليها المعوضات في اللغة ، وهي : أن عنصر الإحالة يمكن أن يكون متقدم الرتبة أو متأخرها ، ويرى أحد الباحثين أن العناصر الإشارية التي تتوافر في عالم النص من جهة العمل قسمين : عامل وغير عامل :

١ – عنصر إشاري يذكر مرة واحدة في النص ولا يحال عليه ، فهو غير عامل ، إذ لا يحكم مكونا آخر بعده أو قبله باعتماد عامل الإحالة .

٢ – عنصر إشاري يذكر مرة أولى ثم يحال عليه بمضمر أو بلفظة مرة أو أكثر في غضون النص ، فهو عامل ، إذ يحكم مكونا أو عددا من المكونات ؛ لأنه يفسرها . والعنصر الإشاري مفرد دائما يرد في رأس الوحدة الإحالية التي يحكمها ، والتي يمكن أن تتكون من عدد غير محدود من العناصر الإحالية (١) .

وينقسم العنصر الإشاري إلى عنصر معجمي ، يتمثل في المفردات المعجمية ، وعنصر إشاري نصي ، يتمثل في جزء أو مقطع من نص يحال عليه بعنصر إحالي نصي ، فالعناصر الإشارية النصية هي مقاطع من الملفوظ ، قد تطول وقد تقصر، وقد تمثل جزءا من مقاطع تجري الإحالة عليها للاختصار واجتناب التكرار، وتتميز هذه العناصر الإشارية النصية عن العناصر الإشارية المعجمية بكونها أقل انتشارا ، بل لعل وجودها اختياري ، إذ لا تتوفر في جميع النصوص من ناحية ، ثم إن العناصر الإحالية النصية التي تقتضيها محدودة في الرصيد اللغوي من ناحية أخرى (٢)،

وتقسم الإحالة إلى قسمين :

١– إحالة داخل النص أو اللغة (*Endophora*) وهي إحالة على العناصر اللغوية الواردة في الملفوظ ، سابقة كانت أو لاحقة ، فهي إحالة نصية ...

٢– إحالة على ما هو خارج النص (*Exophora*) وهي إحالة عنصر لغوي إحالي على عنصر لغوي موجود في المقام الخارجي ، كأن يحيل ضمير المتكلم المفرد على ذات صاحبه ، حيث يرتبط عنصر لغوي إحالي بعنصر لغوي هو الذات المتكلم ، ويمكن أن يشير عنصر لغوي إلى المقام ذاته في تفاصيله أو مجملا ، إذ يمثل كائنا أو مرجعا أو موجودا مستقلا بنفسه " (٣) . ومن ثم فإن ثمة اختلافا بين الإحالة في النوع الأول والنوع الثاني ، ففي النوع الأول نجد إحالة من عنصر لغوي إلى عنصر لغوي آخر داخل النص الوجود ، ومن هنا تكون الإحالة بين :

---

(١) الأزهر الزناد : نسيج النص ص ١٢٨ .
(٢) السابق : ١٢٨: ١٣٠ .
(٣) السابق : ص ١١٨ ،١١٩.

عنصـــــر إحالــــــة(عنصـــــر لغـــــوي) ←——— عنصـــــر إشــــاري(لغـــــوي)

(مفسر)

أما النوع الثاني فإن الإحالة تكون بين إحالة لغوية إلى إحالة غير لغوية (مقام) :

عنصر إحالي (لغوي) ←——— عنصر إشاري غير لغوي (مقام)

(مفسر)

وبالتالي فإن بنية التكوين في النوعين مختلفة ، وأحسب أن الإحالة في **النوع الأول** أسهل منالا منـــها في النوع الثاني ، إذ في النوع الأول تكون كافة العناصر موجودة وكلها لغوية ، فتكون من الســـهولة بمكان التوصل إلى العنصر المشار إليه ، أما **النوع الثاني** فأزعم أنه أصعب منالا مــــن الأول إذ إن إحالته ليست إلى عناصر لغوية داخل النص ، وإنما إلى شيء خارج النص ، ومن ثم يحتـــاج إلـــى استخلاص هذا الشيء الخارجي بناء على الحصيلة الثقافية أو المعرفية المزود بها هـــذا الشـــخص ، وبالتالي فهي تختلف من شخص إلى آخر، أي أن عملية القياس فيها نسبي ، بناء على الكم الثقـــافي أو المعرفي المزود بها هذا الشخص أو ذاك.

وتقسم عناصر الإحالة إلى قسمين :

١ـــ عنصر إحالي معجمي (*Elementanaphorique Lexical*) يعود على مكون مفسر له يدل علـــى ذات أو مفهوم مجرد ، وعدد العناصر الإحالية المعجمية كبير في المعجم ، ونظامه محكم في عمله ، فإحصاء الضمائر وأسماء الإشارة وعلامات المطابقة والموصـــولات الاسـمية ، وكذلـــك الإحكـــام الموجود في نظام كل واحد منها وفي النظام الذي يجمعها في (اللغة) يثبتان ذلك ؛ فهي إذن عنـــاصر ضرورية في كل ملفوظ .

٢ـــ عنصر إحالي نصي (*Elementanaphorique Texte*) يعود على مكون مفسر له يمثل مقطعا من النص ، وعدده محدود في المعجم ، ثم إن اللغة لم تخصها بنظام تركيب يحكـــم اســـتعمالها ، وإنمـــا تجري جريان الأسماء الصريحة فيها ، ولكنها تتميز من حيث الدلالة عن الأسماء بفراغها ، وهي في ذلك توافق المضمرات فلا يتحدد محتواها إلا إذا ربطت بما يفســـرها ؛ فـــهي (مضمـــرات) ولكـــن مفسرها لا يكون إلا مقطعا من ملفوظ ، وهي في هذا أخص منها ، إذ يمكن أن يعـــود الضمـــير (أو أحد المضمرات) على مقطع من الملفوظ [1] .

---

(١)الأزهر الزناد : نسيج النص ص١٣٢.

ويكتفي الباحث بهذه التوطئة التي ربما تكون قد ألقت الضوء على جزء مهم في العلاقة القائمة بين الضمائر (الروابط) ودورها وقيمتها في تماسك النص نظريا . وأحاول الآن أن أناقش قضايا الضمائر الواردة عند الزمخشري حسب الإحصاء وأبدأ أولا بـ : ضمير الفصل .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الأول

البنية الدلالية والإحالية لضمير الفصل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حد الزمخشري ضمير الفصل بأنه : يتوسط بين المبتدأ وخبره قبل العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعا له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت ، وليفيد ضربا من التوكيد [١] .

وفائدة الفصل عند الجمهور التأكيد خلافا للسهيلي : الاختصاص ، فإذا قلت : كان زيد هو القائم ، كان إخبارا عن زيد بالقيام ، واحتمل أن يكون غيره قد شاركه فيه ، وإذا قلت : كان زيد هو القائم ، أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره [٢] .

هذه الرؤية لجمهور النحاة العرب هي التي جعلت كلا من كسباري(*Caspari*) وركندورف (*Reckendorf*) يطلقان عليه ضمير التأكيد (*Das Pronom der Verstärkung*) ، على أساس أنها الوظيفة الأساسية له [٣] .

وإذا كان كل من الجمهور والسهيلي يريان دلالة واحدة لضمير الفصل (التوكيد عند الجمهور، والاختصاص عند السهيلي) فإن الزمخشري قد حدد دلالتين له في المفصل : ليؤذن من أمره بأنه نعت لا صفة ، وليفيد ضربا من التوكيد [٤] ، مضيفا دلالة أخرى على رأي الجمهور (كما ورد عند أبي حيان) .

ويفيدنا نص الزمخشري في جزئية أخرى تتعلق بقيمة هذه الوظيفة وأهميتها بالنسبة لضمير الفصل ، إذ لا يرتأي أنها الوحيدة ، وإنما هو- التوكيد - نوع من أنواع كثيرة من الدلالات يؤديها ضمير الفصل : ليفيد ضربا من التوكيد .

والحقيقة أن رأي الزمخشري السابق هو رأي جمهور النحاة [٥] ، فإذا كان جمهور النحاة يرون أن الوظيفة الأساسية هي التوكيد ، فإن هذا لا يمنع من إضافة وظيفة أخرى أن : الوارد بعده خبر لا نعت ، وبالتالي يزول التعارض الذي قد يبدو ظاهرا بين نص أبي حيان الأندلسي وما عند الزمخشري .

---

(١)المفصل ص٥٣ (ب) .
(٢) أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب ٤٩٥/١ .
(٣) ينظر:
Caspari : Arabische Grammatik , S.342 .
H. Reckendorf : Arabische Syntax ,S.279, 280 .
W. Wright: A Grammar of the Arabic Language , P. 265.
(٤)المفصل ص٥٣ (ب) .
(٥)السيوطي:همع الهوامع٦٩/١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقبل أن أنتقل إلى مناقشة وظائف ضمير الفصل ـــ عند الزمخشري ـــ أناقش بعض الشروط التي وضعها النحاة لضمير الفصل ، يقول ابن يعيش في تحديده لشرائط ضمير الفصل الثلاثة ، **أحدهما**: أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع ، ويكون هو الأول في المعنى . **الثاني**: أن يكون بين المبتدأ وخبره أو ما هو داخل النص على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف . **الثالث**: أن يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات(١) .

ومن هنا يرى ابن يعيش ضمنيا أن التوكيد ليس لفظيا ، وإنما هو توكيد معنوي ، ويدعم هذه الرؤية عند ابن يعيش ما أورده الرضي حين قال : وإنما قلنا ضمير الفصل يفيد التوكيد ؛ لأن معنى زيد هو القائم ، زيد نفسه القائم (٢) .

ويستخلص من عبارة الرضي (نفسه) أنه لم يرد التوكيد اللفظي ، وإنما هو توكيد معنوي يقول ابن يعيش مؤكدا هذا ومؤكدا ـــ أيضا ـــ رأيه السابق : وإنما اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع ؛ لأن فيها ضربا من التوكيد ، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل ، نحو : قمت أنا و(اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) البقرة/٣٥ ، ولذلك من المعنى وجب أن يكون المضمر هو الأول في المعنى ؛ لأن التأكيد هو المؤكد في المعنى ، ولهذا يسميه سيبويه وصفا ، كما يسمى التأكيد المحض ، ولو قلت على هذا : كان زيد أنت خير منه ، أو ظننت زيدا أنت خيرا منه لم يجز ؛ لأن الفصل هاهنا ليس الأول ، فلا يكون فيه تأكيد له (٣) .

ويتفق هذا الرأي عند ابن يعيش مع رأي الزمخشري فيما جاء عنه في قوله : فإن قلت : ما محل هو ؟ قلت : الرفع على الابتداء والخبر الجملة ، فإن قلت في الجملة الواقعة خبر لابد فيها من راجع إلى الابتداء ، فأين الراجع ؟ ، قلت : حكم هذه الجملة حكم المفردة في قولك : زيد غلامك ، في أنه هو المبتدأ في المعنى ، وذلك أن قوله الله أحد هو الشأن ، الذي هو عبارة عنه ، وليس كذلك : زيد أبوه منطلق ، فإن زيدا والجملة يدلان على معنيين مختلفين ، فلابد مما يصل بينهما (٤) .

ويمكن إثارة مناقشة وجيزة هنا حول رأي الزمخشري السالف بأن الضمير يؤدي ضربا من التأكيد ، وكذلك حول ملاحظات ابن يعيش ، علها تثري هذا الموضع .

لقد لفت الزمخشري النظر حول أهمية ضمير الفصل ، كما أشرت ، إذ لم يذكر دلالة واحدة ، وإنما رأى له دلالتين ، أو وظيفتين يقوم بهما ، وهذه الرؤية ، يبدو أن ثمة اختلافا بينها وبين رؤية النحاة ، وهو اختلاف يبدو سطحيا لو أمعنا النظر في كلا الرأيين .

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل(ب)١/٣٣٠ .
(٢)الرضي : شرح الكافية في النحو ٢/٢٤.
(٣)ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١/ ٣٣٠ . (٤) نكت الأعراب ... ورقة ٢١٦ .

وربما تقودنا هذه الملاحظة إلى أن الزمخشري في عرضه للوظيفتين ــ في المفصل ــ التي يقوم بهما ضمير الفصل في التركيب ، أنه يمكن أن يكتسب معاني أخر، تتيحها له السياقات المتنوعة ، وربما كانت رؤية الزمخشري هنا ــ في المفصل ــ محددة ومقننة ، وأحسب أن طبيعة المادة الموجودة والمعالجة فيه هي التي أملت عليه ذلك ، فالمادة النحوية المعروضة لا تسمح بمزيد من الإيضاح والبسط ، بقدر ما تسمح بالإيجاز والاختصار .

غير أن الرؤية تكتمل عند الزمخشري حول وظيفة هذا الضمير (الفصل) من جهة المكونات الدلالية المتنوعة بما جاء في الكشاف ، وسيلاحظ أن الزمخشري يعرض لأنواع دلالات مختلفة ، فاقت بكثير ما قدمه النحاة .

فإذا كان ضمير الفصل يفيد (التوكيد)عند الجمهور و(الاختصاص) عند السهيلي ، فإن رؤية الزمخشري قائمة على الجمع بين الدلالتين ، بمعنى أنه يرى أن ضمير الفصل يقوم بأداء الوظيفتين ــ التوكيد ، الاختصاص ــ معا .

ولم يكتف الزمخشري بهذا ، وإنما أضاف في الواقع أنواعا دلالية أخرى في الكشاف ، لم يشر إليها النحاة جملة ، وإن جاءت في مواضع منتثرة في الحواشي والشروح ، وينبغي الوضع في الاعتبار أن هذه الوظائف الدلالية لضمير الفصل الواردة في شروح المفصل ، ليست إلا أفكار وإشارات الزمخشري ، طورها ونماها ووسع من دائرة الحديث فيها أصحاب الشروح ، وأرجأ الحديث عنها للاستفادة بها في موضعها .

وإذا كان النحاة قد قسموا الوظائف الدلالية لضمير الفصل ، فقد جاءت إحداها لفظية ، واثنتان معنوية ، وبالتالي بلغ المجموع الإحصائي دلالات ثلاث : الإعلام بأن ما بعده خبر لا صفة ، التوكيد ، التخصيص [١] . فإن الزمخشري قد جمع رؤية النحاة هذه كلها في نمط قرآني واحد في سورة البقرة /٥ (أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ)[٢] ، وقد أضاف وظائف أخرى لهذا الضمير في مواضع مختلفة من مؤلفاته .

إذا لقد عالج الزمخشري دلالات كثيرة ، مختلفة حينا ومتداخلة في أحايين كثيرة ، وقد أحصيت الدلالات ــ بشكل عام ــ الواردة في مؤلفات الزمخشري ، فأثبت الإحصاء أنها (سبع) وهي على الترتيب : الكمال ، التأكيد ، في المرتبة الأولى ، الاختصاص ، التأكيد والاختصاص ، التقرير والتوكيد ، وقوعه بين معرفتين ، التعريض ، أن الوارد بعده خبر لا صفة .

---

(١) ينظر: ابن هشام : مغني اللبيب ١٠٥/٢ .
(٢) ٢٥/١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فإذا كانت الوظائف الدلالية لضمير الفصل عند الزمخشري بلغت (سبع) دلالات ، فإن هذه الدلالات مثلت مراحل أربع كالتالي : **في المرتبة الأولى** : الكمال والتوكيد ، **في المرتبة الثانية** : الاختصاص . **في المرتبة الثالثة** : التأكيد والاختصاص . **في المرحلة الرابعة** : أن الوارد بعده خبر وليس صفة ، وقوعه بين معرفتين ، التعريض .

وبالتالي فإن المراحل الأربع ليست سواء من حيث عدد الوظائف ، فإذا كانت المرحلة الأولى والثالثة يمثلان توازنا من حيث عدد الأنماط لكل منهما ، وبالتالي يمكن تقسيم هذه المراحل إلى مجموعات ، **المجموعة الأولى** : وتضم : دلالة الكمال ، دلالة التأكيد ، دلالة التأكيد والاختصاص ، دلالة التقرير والتوكيد . **المجموعة الثانية** : وتضم دلالة الاختصاص منفردة . **المجموعة الثالثة** : وتضم كل من : التعريض ، وقوعه بين معرفتين ، أن الوارد بعده خبر لا صفة ويلفت الجدول رقم (٣) النظر إلى عدة ملاحظات أهمها : أن هذه الوظائف الدلالية لم تعالج بنسب متساوية ، أي ليست بعناية واحدة ، كما أن ورود هذه الدلالات كلها في الكشاف ، يعني شيئين ، **الأول**: أن نسب الأنماط في الكشاف وحده تمثل ١٠٠% . **الثاني** : أن مصادر الزمخشري الأخرى تمثل في معالجتها لضمير الفصل صفرا ، أعني مؤلفاته التي يمكن أن نطلق عليها المؤلفات التحليلية ، بخلاف كتابه (المفصل).

م	الدلالات	عدد التردد	النسب	المصادر الكشاف	ملاحظات
١	التأكيد	١٠	٣٢,٢	١٠	مجموع الأنماط (٣١) نمطا
٢	الكمال	٨	٢٥ , ٨	٨	
٣	الاختصاص	٥	١٦, ١	٥	
٤	التأكيد والاختصاص	٣	٩ , ٧	٣	
٥	التقرير والتوكيد	٣	٩ , ٧	٣	
٦	أن الواقع بعده خبر لا صفة	١	٣ ,٢	١	
٧	التعريض	١	٣ ,٢	١	

شكل توضيحي رقم (٣) بدلالات ضمير الفصل كما وردت عند الزمخشري

كما يلفت الشكل رقم (٣) النظر إلى ملاحظة تكاد تكون على قدر من الأهمية ، أنه إذا كان النحاة يرون أن الوظيفة الأساسية : لضمير الفصل التوكيد ، فإن السهيلي يرى رأيا مخالفا ، إذ يجعل الوظيفة الأساسية : الاختصاص . ونلحظ في الجدول السابق أن الزمخشري جعل التأكيد في أنماط مستقلة تارة وعالجه مع دلالات أخرى نحو: التأكيد والاختصاص ، التقرير والتأكيد ، كذلك فعل الشيء ذاته مع الاختصاص . وهي محاولة من الزمخشري – فيما أظن – للتوفيق بين جمهور النحاة وفيما ذهب إلى الرأي المقابل ، جمع في الدلالة رقم (٤) من حيث الترتيب : التأكيد والاختصاص وعالجهما في موضع واحد ، كما هي الحال هنا ، وقد تردد هذا النوع في (٣) أنماط مختلفة .وهكذا يسوي الزمخشري بين الدلالتين اللتين عالج فيهما الدلالة الثانية والثالثة من الشكل (٣) ، ومن ثم نرى التسوية الدلالية من حيث المعالجة بين معالجة الدلالة رقم (٤) و(٥) من الشكل (٣) ، أي التوفيق بين الرؤية العامة (الجمهور) والرؤية الخاصة (السهيلي) .

وبهذا الصنيع يخيّل إليّ أن الزمخشري لا يرى فارقا كبيرا بين الرؤيتين ، بل إن جمعه إياهما في دلالة واحدة يؤكد هذه الرؤية ، وكأنه يشير من طرف خفي إلى أنه يرتضي رأي الجمهور (التأكيد) ورأي السهيلي (الاختصاص) وهذا له دلالته على ما سيتضح فيما بعد .

فإذا كان الزمخشري يرى الرأيين ويرتضيهما ، فإن هذا لا يمنع أن للتأكيد مكانة لا تخفى بالنسبة لضمير الفصل ، وعلى الرغم من أن الإحصاء يظهر أن أنماط التوكيد وأنماط الكمال تكاد تكون شبه متساوية ، إلا أنه رغم ذلك (في ظني) تظل دلالة التوكيد ذات فعالية كبيرة في هذا الموضع .ويؤكد هذا أن دلالة التوكيد جاءت منفردة في أعلى نسبة أنماط (تسعة) وهكذا تفرق عن دلالة الكمال بنمط واحد ، غير أن الباحث يرى أنهما قد نالا قدرا متساويا من المعالجة من الزمخشري ، خاصة وأن هذا النمط الذي فرقت به دلالة التوكيد عن دلالة الكمال ، إنما هو نمط شعري استشهد به الزمخشري ليوضح النمط القرآني ، وليس بنمط قرآني قائم بذاته ، وبالتالي تتساوى دلالة الكمال مع دلالة التوكيد ، من حيث عدد الأنماط القرآنية ، أي أن كلا من دلالة التوكيد والكمال قد وردا كلٍ منهما ثمانية أنماط قرآنية ، ومن ثم فإن الباحث يرى أن معالجة الزمخشري لدلالة كل من : التوكيد والكمال تكاد تكون متقاربة إلى حد ما ؛ بناء على هذا الإحصاء .

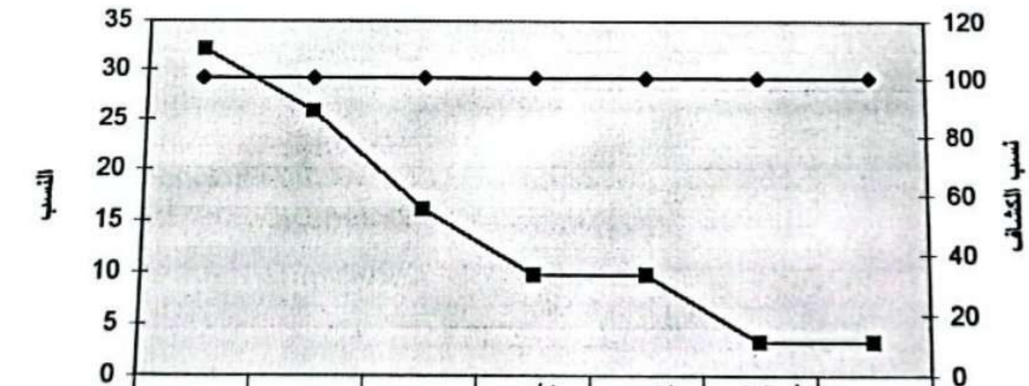
غير أن التوكيد يفرق عن الكمال في أن الزمخشري قد عالج معه دلالات أخرى : التأكيد والاختصاص ، التقرير والتوكيد ، وبالتالي فإن التوكيد قد عُولج في مواضع ثلاثة ، مرة منفردا ، وفي موضعين بالاشتراك مع كل من دلالتي : الاختصاص والتقرير .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتعكس هذه الملاحظات ملاحظة أخيرة في هذا الشأن حيث تؤكد الملاحظات السالفة أن الزمخشري قد عالج كل من دلالتي : التأكيد والاختصاص ، كل منهما منفردة في أنماط خاصة ، ثم جمع بينهما في أنماط منفردة : التأكيد والاختصاص ، وهاتان الدلالتان هما اللتان كررهما الزمخشري وجمع بينهما ، وربما كان فعل الزمخشري هذا قائما على أساس الأهمية بالنسبة لهاتين الدلالتين ، إذ تعدان هما الأساسيتين ــ حسب الرؤية العامة ــ إلا أن رؤية الزمخشري تضيف لهما دلالة أساسية أخرى : الكمال ، بالإضافة إلى دلالات أخرى لا تقل أهمية رغم قلة الأنماط الواردة لها ، ورغم هذا تظل دلالة (الاختصاص) في مرتبة أقل بالنسبة لدلالة التوكيد .

ومما يؤكد هذا في هذا الشأن أن دلالة التوكيد جاءت منفردة مرة ومشتركة مرتين ، مرة مع الاختصاص ومرة أخرى مع التقرير، وذلك بخلاف الاختصاص الذي ورد مرتين فقط مرة منفردا ، وتارة أخرى مع التوكيد .

وإذا كانت هذه الملاحظات ترتكز على الإحصاء الذي أجمله الباحث في الشكل رقم (٣) فإن الباحث يحاول في هذا الموضع أن يوضح نسب هذه الدلالات ، ومن ثم يمكن أن أمثل لها بالرسم البياني رقم (٤) .



الدلالات	التأكيد	الكمال	الاختصاص	التأكيد والاختصاص	التقرير والتوكيد	أن الواقع بعده خبر	التعريض
النسب	32.1	25.8	16.1	9.7	9.7	3.2	3.2
الكشاف	100	100	100	100	100	100	100

شكل توضيحي رقم (٤) بنسب دلالات ضمير الفصل عند الزمخشري كما وردت في الشكل (٣)

وبناء على هذا فإن رؤية الزمخشري لضمير الفصل قائمة على أساس الأخذ بما يوفره السياق من دلالات يتيحها ، وبالتالي فإن الزمخشري له رؤية خاصة ، صحيح هي لا تختلف من حيث محتواها العام ، إلا أنها مطبوعة بتأثير الزمخشري ، ومن هنا فإنه يتفق مع الجمهور من حيث أهمية دلالة التوكيد .

غير أنه يختلف مع الجمهور في أنه لا يرى أنها الدلالة الوحيدة أو الأساسية لهذا الضمير ، وإنما يشرك معها دلالة الكمال ، التوكيد ، إذ هما الدلالتان الأساسيتان أو التي ينبغي أن يُركز عليهما ، وبالتالي فإنه يضيف دلالة زيادة على ما جاء عند النحاة ــ الكمال ــ وتمثل هذه الملاحظة مفارقة بين الزمخشري وبين جمهور النحاة . كما يفارق الزمخشري السهيلي على اعتبار أن دلالة الاختصاص ، ليست الوحيدة ، وبالتالي بناء على الإحصاء فليست هي الأساسية ، ومن ثم نراها وردت عند الزمخشري في المرتبة الثالثة ، وأضاف دلالات أخرى بجانبها . وبهذا المنهج يخالف الزمخشري كل من : جمهور النحاة والسهيلي على السواء ، حيث أجمع كل منهما ، أن لضمير الفصل وظيفة أساسية واحدة ، التأكيد عند جمهور النحاة ، والاختصاص عند السهيلي ، ومن ثم نرى الزمخشري لم يتابع أحدا منهما .

ورؤية الزمخشري هذه في الواقع ليست سلبية ، بمعنى أن الزمخشري لم يرفض الدلالتين ، وإنما تكمن المفارقة بين الزمخشري وهذين الفريقين حول الأهمية بالنسبة لترتيب الدلالات بالنسبة للضمير وعلى الرغم من هذه المخالفة والرؤية الخاصة بالزمخشري القائمة على الجمع والتوفيق وعدم الرفض ، فإن رؤية الزمخشري تعد ــ فيما أحسب ــ أرحب أفقا وأوسع فهما ، من حيث توفيقه بين الرؤيتين ، وليس هذا فحسب ، بل أضاف إليها وظائف أخرى

وإذا كانت هذه الملاحظات تمثل ملاحظات عامة حول معالجة الزمخشري لضمير الفصل عامة ، فإن الوظائف الدلالية التي عالجها الزمخشري تحتاج إلى نوع من التحليل في ضوء الأنماط الواردة عند الزمخشري ، وبالتالي تثري المعالجة في هذا الموضع

ويرى الزمخشري ــ بناء على الإحصاء السابق ــ أن وظيفة الكمال تعد ذات أهمية كبيرة ، لا تقل أهميتها عن الوظيفة الأساسية عند جمهور النحاة والزمخشري ــ التوكيد ــ حيث يظهر الإحصاء أن لها ثمانية أنماط ، وبالتالي تأتي في المرتبة الثانية بعد وظيفة التوكيد .

ففي قوله تعالى في سورة النساء الآية /١٥١ (أُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا) قال الزمخشري : أي هم الكاملون في الكفر وحقا تأكيد لمضمون الجملة ، كقولك : هو عبد الله حقا أي حق ذلك حقا ، وهو كونهم كاملين في الكفر، و هو صفة لمصدر الكافرين ، أي هم الذين كفروا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حقاً ثابتا يقينا لا شك فيه[١] . وفي الآية /٦٥، من سورة الأنعام (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ) قال الزمخشري : هو الذي عرفتموه قادرا ، وهو الكامل القدرة [٢] .

وتعد هذه الوظيفة الدلالية ضمن وظائف أخرى لهذا الضمير، يقول ابن يعيش موضحاً هذه الوظيفة (والغرض من دخول الفصل في الكلام... من إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله...) [٣] .

وربما استقى الزمخشري هذه الوظيفة من مقولة البصريين في تسمية هذا الضمير فصلاً ووسعها ، يقول ابن يعيش : فالفصل من عبارات البصريين ، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه وإن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير [٤] .

ويمكن مناقشة مفهوم الكمال التي – ربما – تختلف عند جمهور النحاة عنها عند الزمخشري ، فإذا كان النحاة يرون أن الكمال مقصود به كمال التركيب وتمامه من حيث أداء المعنى ، فإن الزمخشري طور المصطلح – الكمال – ولم يقصد به الكمال في تمام التركيب ، بقدر ما عني به كمالا من نوع آخر، كالكمال في قدرة الله سبحانه ، عندما يتعرض لآية تدل على قدرة الله وعظمته ، وفي نمط آخر يعرض لكمال من نوع آخر كآية الكافرين ويرى أنهم كاملون فيه .

ومن هنا فإن الزمخشري يغير (يطور) مصطلح الكمال – إن جاز التعبير – من مفهوم تمام العبارة وكمالها عند جمهور النحاة إلى كمال من نوع آخر حسبما يقتضيه السياق ، وربما تقودنا هذه الملاحظة أن مصطلح الكمال ، عند الزمخشري مصطلح عام أو يمثل وظيفة عامة ، يمكن أن تطلق على أي كمال كما أوضحت في الفقرة السابقة ، تناسب كافة السياقات والقرائن ، ومن ثم نرى الزمخشري يخصص دلالة المصطلح ، حسب مقتضى السياق ، ومن ثم يبدو لنا بوضوح اختلاف استخدام المصطلح عند النحاة عنه عند الزمخشري ، وكذلك في طبيعة المعالجة ، الذي يفضي بطبيعة الحال إلى اختلاف النتائج المستخلصة .

ويؤدي ضمير الفصل دلالة التوكيد : *(Doppelsetzung)* ، وتشترك هذه الدلالة مع الدلالة السابقة في المرتبة الأولى من حيث عدد الأنماط عشرة أنماط ، وتتفق هذه الوظيفة الدلالية لضمير الفصل مع تسمية بعض الكوفيين : في تسميته دعامة ؛ لأنه يدعم به الكلام ، أي يقوى به ويؤكد ، والتأكيد من فوائد مجيئه ، وبعض المتقدمين سماه صفة ، قال أبو حيان ويعني به التأكيد [٥] .

---

(١) ٣٠٩/١.

(٢) ٢٠/٢ .

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ٣٣٠/١.

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل(أ) ١١٠/٣، السيوطي : همع الهوامع ١/ ٦٨ .

(٥) ابن يعيش : شرح المفصل (أ)١/ ١١٠، السيوطي : همع الهوامع ٦٧/١ .

وثمة ملاحظة تتعلق بهذا السياق ، وهي لماذا جاء التعبير بهذه الضمائر المنفصلة للتعبير عن هــذا المحتوى ويرى ابن يعيش : إنما اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضــــع ؛ لأن فيه ضربا من التأكيد والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل نحو : قمت أنا واسكن أنت وزوجــك ... وهذا المعنى يسميه البصريون وصفا كما يسمى التأكيد المحض(١) .

وينص ابن يعيش هنا نصا صريحا على رفض دعوة النحاة والسهيلي بأن الضمــير يخلـص فـي النهاية إلى التوكيد ، أو الاختصاص... وبهذه الرؤية يتابع ابن يعيش رأي الزمخشري كما سيتضح .

وتناول الزمخشري في قوله تعالى (أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ) البقرة /١٢ ، معالجـة هذه الوظيفة الدلالية لضمير الفصل ، قال الزمخشري : وحرف النفي لإعطاء معنــى التنبيــه علــى تحقق ما بعدها ، والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقا كقوله (أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ) سورة القيامة /٤٠ ، ولكونها في هذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقــع الجملــة بعدهــا إلا مصدرة (٢) .

وفي هذا النمط القرآني السابق نرى الزمخشري لم يتعرض فيــه إلا لدلالــة واحــدة التوكيـد ، أو التحقيق ، وقال فيهم أيضا (أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ) البقرة / ١٣، وهناك سفهاء آخـرون ، غير أنه قصد الإفساد والسفه عليهم مبالغة على معنى أنهم أولى ، كما في قوله تعالى (وَمَــن لَّـمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ) المائدة /٤٥ ، (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنــزَلَ ٱللَّهُ فَـأُو۟لَٰٓئِكَ هُـمُ ٱلْكَٰفِرُونَ) المائدة /٤٤ ، وإذا كان الزمخشري لم يشر إلى هذه الأنماط وأمثالها إلا أنها للتوكيــد أو التحقيق ، فإنه كذلك لم يشر إلى ما يخصص ذلك ، أي أن هذا التوكيد قد جاء على جهة المبالغة فــي هذا الأمر .

وفي قوله تعالى في / ٩ من سورة الحجر (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْــرَ وَإِنَّــا لَــهُۥ لَحَــٰفِظُونَ) يفســر الزمخشري تفسيره اللغوي بقوله : ...ولذلك قال إنا نحن ، فأكد عليهم أنه هو المنزل علــى القطــع والبتات وأنه هو الذي بعث جبريل إلى محمد (٣) .

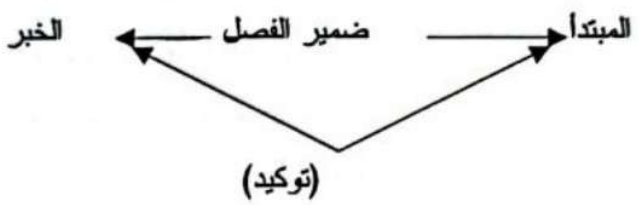
ويختلف هذا النمط القرآني عن سالفه من حيث إن دلالته توحي بالتوكيد ، كما ذهب الزمخشــري ، بيد أن ثمة كلمة هنا ، أنه يندرج ضمن إطار توكيد القصر الحقيقي ، لا على جهة المبالغة كما فــي النمط السابق ، وبالتالي يشترك النمطان في الدلالة على التوكيد ، إلا أن كليهما يختلف عن الآخر من حيث التقسيم والتفريع ، إذ تدل الأولى على التوكيد على جهة المبالغة ، ويدل الثاني على جهة القصر

(١) ابن يعيش: شرح المفصل (ب)١/٣٣٠ .
(٢) ١/٣٣ .
(٣) ٢/٣١١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحقيقي ، بمعنى أننا لو حذفنا (نحن) من النمط الثاني ؛ لبقي القصر موجودا ، إلا أن الضمير (نحـن) جاء لتوكيد معنى القصر على الله ــ سبحانه وتعالى ــ ، ومن ذلك ما ورد في سورة المؤمنين (فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) / ١٠٢ ، وفي / ٦٦ من سورة هود (إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ) . والأنماط من هذا النوع أكثر من أن تحصى وفي قوله تعالى في سورة النحل (وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ) آية /١٠٥ قال الزمخشري محللا : أي أولئك هم الكاذبون على الحقيقة الكاملون فـي الكـذب ؛ لأن تكذيب آيات الله أعظم الكذب ، وأولئك الذين عادتهم الكذب لا يبالون به في كل شيء لا تحجبهم عنـه مروءة ولا دين [١] .

وهكذا يمثل هذا النمط ملمحا ثالثا يختلف عن النمطين السابقين ، من حيث توكيده لمعنى الكمـال ، وبالتالي يختلف عن السابقين من جهة القصر أو توكيد شيء معين ، وإن جاءت الأنماط في عمومـها للدلالة على التوكيد .



وتعد هذه الوظيفة لضمير الفصل من أهم الدلالات الواردة له عند الزمخشري ، وهــي الدلالــة الأساسية له عند جمهور النحاة ، وأكدت الملاحظات العامة السابقة بالمناقشة مدى فعالية هذه الدلالة بالنسبة لهذا الضمير ، كما أن هذه الوظيفة لا تمثل خاصية هنا في هذا الموضع ، وإنمــا وظيفــة عامة للضمير على وجه العمــوم كمــا ســيأتي ، وكمــا أوضحــت ذلــك إشــارة لفاندوفسـكي *Lewandowski*: [٢] .

وإذا كان الزمخشري يرى في ضمير الفصل هنا دلالة على التوكيد ، فإن هذا التوكيد فــي الواقــع ليس من ضمير الفصل وحده ، وإنما هناك بعض الأدوات الأخرى التي أكدت هذه الدلالة ، ومن ذلك ما جاء في سورة الأنفال/٤ (أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيـمٌ) نراه يستخدم مؤكدا آخر بجانب ضمير الفصل في الآية الكريمة ــ حقا ــ وهذا المؤكد لا يقل أهميــة عما أداه ضمير الفصل ، ومن ثم نرى أكثر من مؤكد في سياق مضمون الآية إضافة إلى ما جــاء عند الزمخشري .

---

(١) ٣٤٥/٢ .

(٢) Th. Lewandowski: Linguistischs Wörterbuch, Band 2 , S . 809

وتمثل إشارته هذه فيما أحسب رؤية عامة لوظيفة الضمير ، إذ لم يحدد ضميرا بعينه ، بمعنى أنها يمكن أن يمثلها أي ضمير ويقوم بها ، بيد أن الضمائر المعالجة هنا : ضمير الفصل ، ضمير الشأن ، ضمير الإشارة ، ولم ترد هذه الوظيفة لأحد هذه الضمائر المعالجة عند الزمخشري إلا لضمير الفصل ، وإذا كان الزمخشري لم يشر إلى هذه الوظيفة إلا لضمير الفصل ، فإن ثمة أحد الباحثين في الإعجاز اللغوي للقرآن أشار إلى أن ضمير الشأن يحتمل هذه الدلالة ويؤديها ، كما سيوضح في موضعه من البحث ، وبالتالي فإن هذا يؤكد أن هذه وظيفة عامة للضمير كما ذهب لفاندوفسكي .

ومن ثم نرى الرؤية العربية القديمة تلتقي والرؤية الغربية الحديثة في معالجة قضايا اللغة والتي تمثل اهتمام كلا الجانبين في هذا الشأن ، وثمة ملاحظة هنا وهي أن هناك فرقا بين الفصل والتأكيد ، ويرى ابن يعيش أنه : إذا كان التأكيد ضميرا ، فلا يؤكد به إلا مضمر نحو: قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت ، والفصل ليس كذلك ، بل يقع بدل الظاهر والمضمر ، فإذا قلت : كان زيد القائم ، لم يكن هو هنا إلا فصلا لوقوعه بعد ظاهر ، ولو قلت : كنت أنت القائم ، جاز أن يكون فصلا ههنا وتأكيدا ، ومن الفصل بينهما أنك إذا جعلت الضمير تأكيدا فهو باق على اسميته ... "(١).

وتتفق هذه الرؤية ورؤية الزمخشري التي رأيناها عمليا من خلال الأنماط السابقة للتوكيد ، ويقع فصلا كذلك وهذا لا يمنع أن يؤدي الوظيفة ذاتها .

وتقودنا هذه الرؤية إلى أن ضمير الفصل يمكن أن يعرب مبتدأ ، أي أن وجوده في الكلام عمدة ، إذا أعرب ، إن لم يكن له محلا من الإعراب ، ثم أنه دائما ما يربط المبتدأ والخبر ، وفي هذه الحالة لا يكون له محل من الإعراب ، أي أنه فضلة ، وبناء على هذا فإنه لا يغير في شكل الجملة ، بخلاف إذا أعرب مبتدأ ، فإنه يربط عن طريق الإحالة ، وفي هذه الحالة الأخيرة يؤكد كذلك ، لكن عن طريق التكرار أو الإعادة (الضمير) .

ويود الباحث أن يلفت النظر إلى أن دلالتي : الكمال والتوكيد ، الواردتين في الكشاف تمثلان وظائف دلالية عامة ، بمعنى أنها يمكن أن تتفرع عنها دلالات جزئية منبثقة عنها ، ومن ثم تتيح لنا هذه الملاحظة استعارة بعض الأنماط الدلالية الواردة عند الزمخشري لدلالة الكمال والتوكيد ، واستعارة دلالة الكمال لوظيفة التوكيد ، فقد يرد النمط القرآني عند الزمخشري ظاهريا يعني دلالة الكمال ، وهو يدل في الواقع على توكيد هذا الكمال ، ومن ثم يحدث التبادل الموقعي للدلالات المختلفة ، وهذا يعني التداخل الحاصل بين هذه الوظائف الدلالية .

وإذا كانت كل من دلالتي : الكمال والتوكيد جاءتا في المرتبة الأولى من حيث اهتمام الزمخشري ، فإن

---

(١) ابن يعيش :١ (ب)/٣٣٣ .

دلالة الاختصاص قد جاءت في المرتبة الثانية من حيث عدد الأنماط ، غير أن الذي يلاحظ في هذا المقام أن الفارق بين الدلالتين السابقتين ودلالة الاختصاص من حيث عدد الأنماط يمثل فارقا كبيرا ، يصل إلى٥٠ % بين الدلالتين السابقتين ، وإذا كانت دلالتا : التوكيد والكمال تمثل كل منهما ثمانية أنماط ، فإن دلالة الاختصاص يمثلها أربعة أنماط ومن هنا نرى فارقا كبيرا في المعالجة .

على أية حال فإن وظيفة الاختصاص : (*Spezialisierung*) جاءت في المرتبة الثانية من حيث عدد الأنماط ، وبالتالي من حيث اهتمام الزمخشري . كذلك تتحدد المفارقة بين رؤية الزمخشري ورؤية السهيلي ؛ لأن **الأول** جعلها ضمن وظائف متعددة لهذا الضمير ، بيد أن **الثاني** جعلها هي الوحيدة ، ومن ثم يتضح التمايز بين الرجلين .

وثمة ملاحظة يسيرة أود أن أشير إليها قبل مناقشة بعض أنماط الاختصاص الواردة عند الزمخشري ، أن وظيفة الاختصاص التي ذهب إليها السهيلي لضمير الفصل ، إنما هي في الواقع رأي البيانيين ومن ثم ذهب مذهبهم ([1]) .

ومن ثم فإن هذا الرأي يكشف عن جزئية يمكن مناقشتها من أكثر من وجه لإثراء هذا الموضع ، **أولا** : يكشف هذا الرأي عن أن رأي السهيلي هذا ليس له ، وإنما هو مستقى من بيئة أخرى (بيئة البيانيين) ، ويكشف من جهة أخرى عن علاقة المداخلة بين العلوم العربية المختلفة في استعارة المصطلحات ، كما ستتضح المداخلة بين العلوم العربية في استخدام المصطلحات ، كما سيوضح في موضعه من الدراسة .

كما يلفت النظر إلى استخدام الزمخشري هذه المصطلحات العربية في بيئة المفسرين ، ومن هنا يعكس هذا مدى محاولة الزمخشري الاستفادة بقدر ما يمكن من الأدوات والوسائل التي تتاح له للكشف عن دلالات النص ، مع الوضع في الاعتبار أن الزمخشري يعد من البلاغيين المبرزين ، ومصادره تشهد على ذلك خير شاهد .

وفي مناقشة الزمخشري لبعض أنماط الاختصاص في قوله تعالى في سورة التوبة الآية / ٨٨ (لَكِنِ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ جَاهَدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ وَأُوْلَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) يقول الزمخشري : هم الأخصاء بالفلاح دون غيرهم([2]) .

وبناء على نص الزمخشري فإن الاختصاص : يعني القصر ، أي قصر الفلاح على هذه الفئة التي جاهدت بالمال والنفس ، وهم المختصون بصفة الفلاح ، وفي قوله تعالى (أَمِ اتَّخَذُواْ آلِهَةً مِّنَ الْأَرْضِ

(١) ينظر : السيوطي : همع الهوامع ١/ ٦٩.
(٢) ١/ ٢٠٨.

هُمْ يُنشِرُونَ) الأنبياء/ ٢١ قال الزمخشري : فإن قلت : لابد من نكته في قوله (هم) ، قلت : النكتة فيه إفادة معنى الخصوصية ، كأنه قيل : أم اتخذوا آلهة لا يقدر على الإنشار إلا هم وحدهم [١].

ويلفت الباحث النظر إلى جزئية مهمة في هذا الصدد ، أن الاختصاص بمعنى الحصر والقصر إلا أن الحصر والقصر مصطلح بياني ، أي يستخدم في بيئة البيانيين أكثر من مصطلح الاختصاص الذي يستخدم في بيئة البلاغيين ، أي أنهما بمعنى واحد ، وبالتالي فإن المفارقة بينهما تكمن في استخدام مصطلحات البيئة العلمية فقط ، وقد كان الزمخشري على وعي بهذه الملاحظة ، ففي قوله تعالى في سورة النمل /٣ (الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُم بِالْآخِرَةِ هُـمْ يُوقِنُـونَ) يرى الزمخشري أن ضمير الفصل يفيد الحصر والقصر[٢] ، أي الاختصاص بمصطلح البلاغيين .

ومن ثم نرى التبادل الموقعي الذي يمكن أن يتم بين الحصر والقصر والاختصاص ، مما يؤكد هذه الملاحظة في هذا الموضع ، وقد أشرت منذ قليل إلى هذه الملاحظة ، وبالتالي فإن هذا يؤكد ما جاء سابقا .

ويدل ضمير الفصل على (التأكيد والاختصاص) ، وجاءت في المرتبة الثالثة ، وإذا كان الزمخشري عالج كل دلالة من هاتين الدلالتين منفردة ، فإنه هنا قد جمعهما تحت مسمى دلالي واحد (التأكيد والاختصاص) ومن ثم نرى العلاقة القائمة بين الدلالتين على أساس عدم رفض كل منهما للآخر ، بمعنى أن التركيب يقبل الدلالتين دون أي تعارض يؤدي إلى المداخلة واللبس .

وإذا كان الأمر كذلك ، فهل تقودنا هذه الرؤية إلى أنه يمكن جمع الدلالتين رقم (١) تحت المسمى الذي نحن بصدده ، وبناء على هذا ، فإنه يمكن ولا تعارض ، غير أن ثمة شيئا لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار ، وهو السياق الذي حتم فيما أظن على الزمخشري أن يعالج كل دلالة على حده منفردة ، وأملى عليه في مواضع أخرى أن يدمجهما معا ، وبالتالي فإنه يمكن القول إذا كان هذا جائزا في بعض المواضع ، إلا أن هذا يصبح من الصعب بمكان في مواضع أخرى بين الجمع بينهما ؛ لأن هناك السياقات بأنواعها المختلفة هي التي تساعد في إمكانية الجمع بين طرفي الدلالتين في تركيب واحد ، أو عدمه ، وفي هذا الموضع ساعدت ــ فيما أظن ــ عوامل كثيرة في جمع هاتين الدلالتين ففي قوله تعالى في سورة التوبة آية / ١٠٤ (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ) ، قال الزمخشري معلقا : للتخصيص والتأكيد ، وأن الله من شأنه قبول توبة التائبين ، وقيل معنى التخصيص في هو أن ذلك ليس إلى رسول الله ــ صلى الله

---

(١) ينظر ٣/ ٧ .
(٢)١٣٢/٣.

عليه وسلم ــ إنما الله هو الذي يقبل التوبة ويردها فاقصدوه بها ... [١] ، وفي قوله تعالى في سورة هود (الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجاً وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ) الآية/١٩ ، قال الزمخشري : وهم الثانية لتأكيد كفرهم بالآخرة واختصاصهم به [٢].

وتلفت هذه الدلالة النظر من جهة عدم ورودها عند جمهور النحاة خلافا للسهيلي ، وبالتالي فإن عدها وظيفة أساسية لضمير الفصل ، ربما لا يتمشى بشكل مباشر مع رؤية النحاة ، بقدر مناسبتها للمنهج التفسيري .

ويمكن القول في هذا المقام إن التخصيص مفاد من تعريف المسند إليه والمسند (أل) في الآية الأولى ، وأن التخصيص في الآية الثانية للذين يضلون عن سبيل الله هم المختصون بالكفر بالآخرة .

وتقودنا هذه الملاحظة السابقة إلى ذلك الجدل الدائر في الفكر اللغوي الغربي حول هل الضمير يؤكد الاسم أو يؤكد الصرف (أل) مثلا ، ومن خلال هذا التساؤل يعرض رولاند هارفج (Roland: Harweg) لعدد من آراء الباحثين الذين يختلفون فيما بينهم ، فمنهم من يقول أنه يؤكد الاسم... ولا يخلص الباحث في النهاية إلى رأي خاص حول هذه القضية : لأن الاختلافات حادة ومختلفة تمام الاختلاف ، على حد قوله [٣] .

وهذه الملاحظة على قدر كبير من الأهمية ، خاصة أن المقصود منها تحديد الصرف الذي يؤكد هذا الضمير ، وإذا كان الزمخشري يرى أنه يؤدي وظيفة التوكيد ، غير أنه لم يشر من قريب أو من بعيد على أي جزء من الجملة يقع هذا التأكيد ، وبالتالي فإن هذه الملاحظة تمثل أهمية كبيرة في هذا الموضع .

ويدعم التفتازاني هذه الرؤية على النمط الأول للزمخشري بقوله : وهو أي كلمة هو للتخصيص ، بمعنى أن الله يقبل التوبة لا غيره والتأكيد بمعنى أنه يفعل ذلك ولا محالة لما سبق من أن ضمير الفصل يفيد ذلك ، والخبر المضارع من مواقعه ، وقيل التخصيص بالنسبة إلى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ ... بمعنى أن الله يقبل التوبة لا رسول الله لما أن كثر رجوعهم إلى رسول الله ... . لكن حق العبارة أن يقال : إنما الذي يقبل التوبة هو الله ، والله هو الذي يقبل التوبة بدون كلمة إنما ...[٤].

---

(١)٢/١٧١.
(٢)٢/٢١١.
(٣) ينظر : Roland Harweg : Pronomina und Textkonstitution ,S.14,20 .
(٤)التفتازاني : حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف ورقة ٢٤٥.

ويمكن في هذا السياق أن نلاحظ شيئا ذا بال هنا ، ليس على ما ورد في النص السابق للتفتازاني فحسب ، وإنما هي ملاحظة يمكن أن تكون عامة في معالجة التفتازاني لضمير الفصل في حاشيته على الكشاف ، فلا يكاد يخلو تركيب يعالج فيه ضمير الفصل إلا ويذكر أنه يقصر المسند على المسند إليه ؛ بمعنى أن دلالة القصر تعد أساسية بالنسبة له ، ولا أدل على ذلك من أنها تأتي عنده تارة مع التوكيد ؛ ومرة أخرى مع التخصيص ، وثالثة منفردة (١) .

ومن جهة أخرى تفيدنا هذه الملاحظة إلى العلاقة القائمة بين التخصيص والقصر ، إذ كل منهما يدعم الأخر ويقويه ، فالتخصيص هو قصر شيء على شيء أخر ، ومن هنا نرى التلازم والتقارب الدلالي بين معنى المصطلحين .

وربما كانت رؤية التفتازاني في ذكره القصر في الدلالات المختلفة ؛ لأنه ربما ارتبط هذا المصطلح ــ القصر ــ وشيوعه في عبارات البلاغيين ، أو شرح حواشي البلاغيين .

وتتضح العلاقة القائمة بين القصر والتوكيد في : زيد الحاضر ، وزيد هو الحاضر ، وزيد زيد الحاضر ، **فالأول** : إخبار بالمعرفة على معنى القصر ، **والثاني** : توكيد القصر ، **والثالث** : توكيد لمن شك في (زيد) أو ظن المتكلم أن المخاطب كان ساهيا ، فلم يسمع كلمة (زيد) أو ظن أنه انصرف ذهنه ، فكرر له زيدا ؛ لتزول هذه الاحتمالات . وأما الرابعة : فلغير ذلك ، إنها لتفخيم الأمر وتعظيمه ، والضمير هو في الجملة الرابعة غيره في الجملة الثانية ، وهو ليس زيدا... (٢) .

ويدل ضمير الفصل على (التقرير والتوكيد) بثلاثة أنماط ، في المرتبة الثالثة ، ففي قوله تعالى (قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ الْأَعْلَىٰ) سورة طه آية/ ٦٨ (٣) ، وفي قوله تعالى في سورة المائدة آية / ١١٦(تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ) (٤) .

وثمة ملاحظة يمكن أن أشير إليها في هذا السياق وهي أن مصطلحي : التقرير والتوكيد ، لا تعارض بينهما من الناحية الدلالية ، إذ التقرير في حقيقته إرادة حمل المخاطب على الإقرار بشيء هو عليه ، أي توكيده ، ومن ثم تتضح عبارة الكوفيين في أن ضمير الفصل يسمى دعامة ؛ لأنه يدعم به الكلام ، أي يقوى به ويؤكد (٥).

(١) ينظر : لإيضاح هذه الملاحظة التفتازاني : حاشيته على الكشاف ورقة : ٢٧ ، ٣٦ ، ١٨٨ ، ٢٢٠ ، ٢٤١ ، على سبيل المثال لا الحصر .
(٢) د. فاضل السامرائي : معاني النحو ١/ ٦٤ .
(٣)٢/٤٤٠ .
(٤)١/٣٧٣ .
(٥) ابن يعيش : شرح المفصل (ا) ٣/١١٠ ، السيوطي : همع الهوامع ١/٦٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن هنا يبدو بوضوح أهمية عبارة الكوفيين ومغزاها ، كما يظهر أن آراءهم ترتكز علـــى واقــع منطقي ، ومن هنا تتضح العلاقة القائمة بين استخدام المصطلحين في دلالة واحدة ، أو بتعبير أخــر بين المصطلح والمغزى الدلالي له .

وتقودنا هذه الملاحظة السابقة إلى ملاحظة أخرى ذات بال ، وهي استخدام الزمخشري للمصطلحين هنا ، بل وفي سائر دراساته استخدم في الدلالة الواحدة أكثر من مصطلـــح ، كمـا فـي الدلالتيـن السالفتين.

ويلمح الباحث ملمحا مهما ، وهو أن استخدام الزمخشري أكثر من مصطلح في دلالة واحدة ، ربمـا يحاول من خلال هذا الاستخدام أن يؤكد هذه الدلالة ويوضحها ، وذلك باستخدام أكثر من مصطلـــح ، وربما يشير استخدامه لأكثر من مصطلح في الدلالة الواحدة أنـــه لا تعـارض بيـن المصطلحيـن المستخدمين ، كما يلاحظ أن الزمخشري كثيرا ما يستخدم فـــي تفسـير القـرآن الكريـم عبـارات ومصطلحات بلاغية وهذا له دلالته على ما سيتضح .

ويمثل الزمخشري بنموذج واحد على أن ضمير الفصل يشير إلى أن الوارد بعده خـبر لا صفـة ، كما في قوله تعالى في سورة البقرة/ ٥ ﴿أُوْلَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [١] .

ويحلل ابن يعيش رأي الزمخشري بفلسفة تتمشى ومذهبه الاعتزالي بقوله : وإنما اشترط أن يكـون بين المبتدأ والخبر أو ما دخل عليهما مما يقتضي الخبر ، نحو قولك : زيد هو القائم ؛ لأن الذي بعـده معرفة يمكن أن يكون نعتا لما قبله ، فلما جئت به فاصلة بين أنك أردت الخبر ، وأن الكلام قـد تـم لفصلك بينهما ، إذ الفصل بين النعت والمنعوت قبيح [٢] .

وتقوم هذه الرؤية عند الزمخشري وغيره من النحاة والبلاغيين على أن الخبر في ذاته صفة للمبتـدأ الموجود ، ومن هنا رأى النحاة والبلاغيون ، أنه قد يختلط الأمر على القارئ فيقع في خلط وتداخل ، ومن ثم رأوا أن من وظائف هذا الضمير في التركيب تجنب التفسير الخاطئ للتركيب ، أو بتعبـير آخر ، فهم أن ما ورد بعد الضمير هو الخبر ، وسأفصل القول في هذه الجزئية في موضع آخر مـن الدراسة عند الحديث عن التركيب الخبري المقابل للمبتدأ .

---

(١) ٢٥/١ .
(٢) ابن يعيش : شرح ابن يعيش (ب) ٣٣١/١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويشير الزمخشري إلى أن ضمير الفصل يقع بين معرفتين وذلك في نمـــط واحـد ، فـي سـورة النازعات آية /٣٩ (فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ) ويختلف الضمير هنا عن المواضع السابقة إذ يحتمـــل رأيين : إما أن يكون فصلا أو مبتدأ [١] .

وفي هذا عدم تمييز بين عنصر جوهري (عمدة) إذا حذف اختلف المعنى ، وبين عنصر إضافي إذا حذف لا يختل معنى الجملة ، ويكون مجيئه لأداء وظيفة محددة ، فإذا اختير الفصل فـــلا تكـرار ، وإنما هي إحالة إلى متقدم ، ويكون التوكيد معنويا للركن الأول أو الثاني أو لكليهما معـــا ، أمـــا إذا اختير الابتداء ، فالمبتدأ الثاني تكرار للأول وفي ذلك توكيد لفظي للركن الأول من الجملة .

ويوضح ابن يعيش أسباب عدم وقوع ضمير الفصل إلا بين معرفتين : وإنما وجب أن يكـــون بعـــد معرفة ، لأن فيه ضربا من التأكيد ولفظه لفظ المعرفة ، فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة ؛ لأنه لا يكون ما بعده إلا ما يجوز أن يكون نعتا لما قبله ونعت المعرفة معرفـــة ، فلذلـــك وجـــب أن يكون بين معرفتين [٢] .

وبالتالي فإن ضمير الفصل لا يقع إلا بين معرفتين بصفة عامة ، غير أن الزمخشري يجد أنماطا لا تتوفر فيها هذه الشروط ، فيحاول جاهدا أن يؤوله ويجد له مخرجا ، كما في قوله تعالى في ســـورة غافر آية / ٢١ (... كَانُواْ هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَاراً فِي الْأَرْضِ ...) ، قال الزمخشري : قلت : أشد قـد ضارع المعرفة في أنه لا تدخله الألف واللام فأجرى مجراها [٣] .

ووضع الزمخشري الإطار النظري لهذه الرؤية في المفصل [٤] ، ومن ثم نجد الزمخشري يحـــاول أن يجد مخرجا لهذه الأنماط التي لا تتفق ظاهراً مع الشروط العامة التي وضعها النحاة .

وفي مناقشة قضية دخول اللام على ضمير الفصل موضحا العلاقة بينه وبين الخبر؛ لأن اللام تدخل على الخبر من باب المجاوزة ، وبالتالي فإن دخولها على الفصل أجوز لأنه أقرب إلى المبتـــدأ منـــه وأصلها أن تدخل على المبتدأ [٥] ، كما في قوله تعالى (إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِـــنْ إِلَـــٰهٍ إِلَّا اللَّهُ) آل عمران / ٦٢. على أنني أوضح جزئية مهمة تتعلق بضمير الفصل ، أشار إليها ابن يعيـــش : بأن هذا الضمير لا يتعلق له حكم في باب إن وأخواتها وباب المبتدأ والخبر ؛ لأن أخبارها مرفوعـــة

---

(١) ١١٨٣/٤ .
(٢)ابن يعيش : شرح المفصل (ب)٣٣١/١، ٣٣٢.
(٣)٣٦٦/٣ .
(٤)المفصل (ب)ص٥٣ .
(٥)١٩٣/١ .

... ولكن تحديد هذا الضمير لنية المتكلم وإرادته ولعل رأي ابن يعيش هذا يرجع فحواه إلى أن هــذا الضمير مع إن والمبتدأ أو الخبر ، و يكون اسم إن والخبر كلاهما مرفوع ، وبالتالي لا يعـرف أهو مبتدأ وما بعده خبر ؟ إلا بالنية التي يريدها المتكلم ، فلا يظهر الفرق معهما في اللفظ ، وإنما يظـهر مع الفعل ؛ لأن أخبارها منصوبة ، نحو : كان زيد هو القائم [١].

وينتقد ابن يعيش رأيه هذا في موضع لاحق بأن هذا الضمير يمتنع دخول الألف واللام عليــه ؛ لأن الألف واللام تعاقب من فلا تجامعهما فجرى مجرى العلم ، نحو: زيد وعمرو في امتناعه من الألــف واللام ، وليس بمضاف مع أن من تخصصه ؛ لأنها من صلته فطال الاسم بـهـا فصـارت كالصلـة للموصول [٢].

معنى هذا أن ضمير الفصل لا يفيد التوكيد فقط ؛ لأن : لام التأكيد تدخل على الفصــل ولا تدخـل على التأكيد والبدل ، فتقول : إن كان زيد لهو العاقل ، وإن كنا لنحن الصالحين ، ولا يجوز ذلك فــي التأكيد والبدل ؛ لأن اللام للفصل بين التأكيد والمؤكد والبدل والمبدل منه ، وهما من تمام الأول فــي البيان[٣].

وهذا يعني أن ضمير الفصل لا يأتي للتوكيد ، وقد رأينا دلالات مختلفة ، استطاع الزمخشــري أن يستغل كافة الوسائل والأدوات المتاحة له ، وبذلك قدم لهذا الضمير دلالات مختلفة من خلال الأنمـاط التي عالجه فيها ، ومن ثم اختلفت نظرته كثيرا أو قليلا عن نظرة النحاة والبلاغيين على السواء .

وإذا كانت معالجة الزمخشري قد جاءت في مواضع متفرقة من تفسيره ، فإن التفتازاني في حاشـيته على الكشاف قدم وظائف ثلاثا : **الأولى:** أن ما بعده خبر لا نعت ...**الثانية:** تأكيد الحكم لما فيه مــن زيادة الربط ، ...**الثالثة** : إفادة قصر المسند على المسند إليه بشهادة الاستعمال في مثل : إن الله هــو الرزاق ، وكنت أنت الرقيب عليهم ...[٤].

ومن هنا يلفت الباحث إلى جزئية مهمة في نهاية هذا المبحث بأنه لا قوة في أداء المعنــى بالنسـبة لضمير الفصل فيما يقوله بعض النحاة من أنه يفيد الابتداء ؛ لأنه بناء على هذه الاعتبارات المنتشـرة في هذا المبحث تكون قيمته لفظية أكثر منها معنوية ، أما على الاعتبار الثاني فتعد قيمته معنويـــة ، وبالتالي تكون قيمته أكبر وفعاليته في التركيب أسرى وأوضح .

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ١(ب) /٣٣١.
(٢) السابق : ١(ب) /٣٣٢ .
(٣) التفتازاني : حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف ورقة٢٧ .
(٤) محمد اليعلاوي : ملاحظات في لغة القرآن ص ٥٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وانتهى ابن يعيش من مبحث ضمير الفصل من رفض أن يكون ضمير الفصل من الاسم أو الصفة أو الفعل ، وبالتالي تقربه هذه الرؤية من الحرف ، التي أشرت إليها في التوطئة عن الضمير .

وإذا كان ضمير الفصل يمثل عنصرا إحاليا إلى المشار إليه ، وبالتالي فإن ضمير الربط يمثل عنصر الإحالة في التركيب ، والاسم المشار إليه يمثل العنصر الإشاري ، ولا يكتفي الضمير بالربط بين هذه الأجزاء ، بل يقوم بدور الربط بين ما هو بعده أو قبله ، أي دور التفسير والشرح والتحليل ، وتعد هذه الوظيفة وظيفة معنوية (١) .

وتقودنا الملاحظة السابقة إلى أن الزمخشري لم يشر صراحة إلى وظيفة الربط التي يؤديه الضمير على وجه العموم ، غير أن الذي يمكن قوله إن الزمخشري استخلص دلالات كثيرة لضمير الفصل : كالتوكيد ، الاختصاص... وهذه الدلالات في الواقع تعمل على ربط أجزاء الكلام عن طريق الإحالة ، فالضمير (هو) مثلا يؤكد شيئا يعود عليه ، ومن خلال العودة إلى السابق أو اللاحق يستطيع الضمير أن يؤكد أو يخصص ، يؤكد ويخصص ، يقرر ويؤكد ، يكمل .... كل هذه الوظائف يعمل الضمير من خلالها على ربط أجزاء النص عن طريق الإحالة .

وبالتالي فإن الباحث يختلف مع اليعلاوي حول رؤيته بأنه : لا يجري الفصل (ذلك) كمبتدأ وخبره على وتيرة واحدة ، فتارة يفصل بينهما الضمير (هو) ، وتارة يعتمد على المعنى وحده لإجراء هذا الفصل ، ففي مثل هذه الآية ﴿وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ النساء / ١٣ ، التي تكررت خمس عشرة مرة ، نجد ضمير الفصل مذكورا في سبع آيات ، ولا نجده في ثمان ، دون أن يكون لإثباته أو لتركه مرجح ، إذ يكفي السياق لمعرفة المعنى ، ولا سيما أن الكلمة الأخيرة ، نظرا لما فيها من نغم طويل ، لا تبقي شكا في انتهاء الآية ، فلا خوف أن يلتبس الخبر ببدل الإشارة ، فيقرأ قارئ ﴿وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ..﴾ وينتظر بقية ، أي خبرا للفوز المنعوت بالعظيم (٢) .

ورأي اليعلاوي هنا لا غبار عليه في عمومه ، بيد أن ثمة جزئية تسترعي الانتباه ، وهي : أن (ذلك) وردت خمس عشرة مرة ذكر ضمير الفصل في ثمان ، ولم يذكر في سبع آيات ، ويذكر أن إثبات الضمير أو حذفه دون مرجح ، وهذا محل نظر .

---

(١) ينظر: Peter , Polenz : Deutsche Satzsemantik : Grundbegriffe des zwischen den - Zeilen - Lesens, S. 223 .

(٢) محمد محمد اليعلاوي : ملاحظات في لغة القران ص٥٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأحاول مناقشة نص الآية التي أشار إليها اليعلاوي (وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) النساء/ ١٣ ، غير أنني أتناول فقط ما جاء في سورة التوبة ، إذ ورد هذا النمط القرآني أربع مرات فيها ، في الآية :٧٢، ٨٩، ١٠٠، ١١١، أي ما يمثل ٢٦,٧%مما جاء في القرآن بناء على إحصائيات اليعلاوي السابقة.

ونستعرض أولا سياق الآيتين اللتين وردا فيهما ضمير الفصل ، فنجد ذلك في الآية ٧٢ـ١١١ ، ففي الآية ٧٢ (وَعَدَ اللهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) وقبل هذه الآية ، الآية/ ٧١ من السورة ذاتها ، ذكر الله عز وجل صفات هؤلاء المؤمنين والمؤمنات (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللهُ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) .

ومن ثم فإن هذه الصفات التي يتصف بها المؤمن والمؤمنة لابد أن تكون جميعا مقترنة به ، ومن ثم لا يمكن أن تختل صفة من هذه الصفات ، وإلا يختل بالتالي رصيده الإيماني بناء على اختلال الصفات الواردة ، ومن ثم تأتي الآية التالية مباشرة ؛ لتقدم المقابل للتمسك بهذه الصفات ، ولما كانت صفات كثيرة والنفس تجنح إلى التفلت والسعي وراء الشهوات ، وضع الله تعالى نتيجة لمن يتمسك بهذه الصفات (جنات تجري من تحتها الأنهار ... ومساكن طيبة في جنات عدن ... ورضوان من الله أكبر) وختم الآية بالتأكيد والتعظيم وذلك من خلال استخدام ضمير الإشارة (ذلك) بالإضافة إلى وجود ضمير الفصل (هو) ومن ثم نجد أن السياق يحتاج إلى هذه المؤكدات ، ولم تأت عرضا .

فجاءت الصفات ⟵ النتيجة ⟵ توكيد هذه النتيجة ، ومن هنا فإن الترتيب طبيعي وذلك للتمسك بالصفات السابقة وحرصا على الفوز بالنتيجة .

أما الآية (١١١) من السورة ذاتها (إِنَّ اللهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْداً عَلَيْهِ حَقّاً فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللهِ فَاسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) .

ومن ثم نرى السياق سياق تضحية بالنفس في سبيل الله ... ولزيادة في الحث جاء توكيد النتيجة (بأن لهم الجنة)... وذلك هو الفوز العظيم ، باستخدام (ذلك) التي تدل على بعد مرتبة الشهيد والشهداء وعلوها ، وتوكيدها بضمير الفصل (هو) لما في التضحية بالنفس من شق على النفس .

وهكذا نجد في الآيتين السابقتين أن المؤمن والمؤمنة مطالب بعمل هذه الصفات وسواء أكان مما جاء في آية /٧٢ ، أو ما جاء في الآية/١١١ ؛ لأن ثمة بعض الناس (المؤمنون) قد يتكاسلون عن صفة من هذه الصفات ، ومن ثم جاء المقابل لمن يقوم بهذه الصفات في الآيتين وجاء معه التوكيد

لزيادة الحث والتمسك بها ، وذلك بخلاف الآية (٨٩) من السورة ذاتها ، (أَعَدَّ اللهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) . وذلك لأن الآية السابقة (لَكِنِ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ وَجَاهَدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ وَأُوْلَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) اية / ٨٨ من السورة ذاتها ، وبالتالي فإن التأكيد جاء في الآية : ٨٨ ، بضمير الفصل (هم) ، وهكذا جاءت الآية/ ٨٩ ، لا تحتاج إلى مؤكد ، بناء على وجوده في الآية السابقة ، وإنما جاء استخدام (ذلك) لمناسبة ذلك الفوز وعلو منزلته ، وهكذا فإن عدم وجود ضمير الفصل بناء على مقتضى سياقي تحتمه السياقات المختلفة ، وليس لإثباته أو تركه مرجح كما ذهب اليعلاوي .

أما الآية / ١٠٠ (وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ، ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) .

ففي آية ٨٩ نجد ...خالدين فيها ، وفي آية / ١٠٠ (خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ...) وهكذا نجد مؤكدا آخر فيما أحسب ــ أبدا ــ ، أي ليس باستخدام ضمير الفصل في هذه الآية ، وإنما باستخدام مؤكد من نوع آخر ــ أبدا ــ وهكذا نجد في كل آية سياق مختلف ، وباختلاف السياق ربما يختلف المؤكد ، ويختلف التركيب سواء بوجود (المؤكد) أم بعدم وجوده ، حسبما يقتضي السياق .

ومن ثم نجد وجود الضمير في النص لحيثية وعدم وجوده يتطلبه السياق ، وهكذا نجد رأي اليعلاوي السابق يحتاج إلى إعادة نظر في ضوء قرائن السياقات المختلفة .

ومن خلال ما سبق نتبين أن ضمير الفصل يشير إلى عنصر إشاري سابق ، سواء أكان داخل النص أم خارجه ، أو كانت هذه الإشارة إشارة معجمية ، أي إشارة إلى كلمة محددة ، أو إشارة نصية ، أي جزء من نص أو مقطع من الكلام .

(عنصر إحالة) إحالة إلى متقدم ← عنصر إشاري

(مفسر) (سابق) ضمير الفصل

ويمثل رأي لايونز السابق خلاصة القول ــ فيما أظن ــ فيما جاء عند الزمخشري حول الوظيفة الأساسية ؛ بمعنى أن هذه الدلالات الواردة عند الزمخشري على سبيل المثال تنضوي جميعها تحت هذه الوظيفة ، إذ تعمل كل دلالة منفردة ــ في الواقع ــ من خلال مبدأ الترابط بين عناصر النص المختلفة ، بداية بالبنى الصغرى ــ متمثلة في الصرفيمات ــ وانتهاء بالوحدات الكبرى ــ النص ــ .

المبحث الثاني

البنية الدلالية والإحالية لضمير الشأن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يرى النحاة أن ضمير الشأن ــ وكذلك الزمخشري ــ ضمير غائب ، مبهم ، مفرد ، يصدر الجملة ، يفسره ما يليه ، يقصد به التعظيم والتفخيم ، خلافا للفراء فإنه ــ عنده ــ يجوز أن يفسر بمفرد مؤول(١).

ويفسر الزمخشري إبهام الضمير في قوله تعالى من سورة البقرة آية/٨٥ (...وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ...) بقوله : هو ضمير الشأن ، ويجوز أن يكون مبهما تفسيره (إخراجهم) (٢) ، وفي هذه الآية نرى الزمخشري يطبق شروط النحاة في تفسيره لهذا الضمير، إذ فسره بلاحق ، وهو: (إخراجهم) الذي ورد عقب الضمير (هو) ، وبالتالي فإنه مفسر بما يليه ، وهذه هي الرؤية العامة لجمهور النحاة .

وفي قوله تعالى في الآية / ٣٧ من سورة المؤمنين (إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ) ، قال الزمخشري : هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه من بيانه وأصله : إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ، ثم وضع (هي) موضع الحياة ؛ لأن الخبر يدل عليها ويبينها ، ومنه : هي النفس تحمل ما حملت ، وهي العرب تقول ما شاءت ، والمعنى : لا حياة إلا هذه الحياة...(٣) ؛ لأن الإجمال ثم التفصيل بعده بقصد التفخيم بذكر الشيء أولا مبهما ثم تفسيره بعد ذلك ، فيكون شوق النفس إليه أشد وتطلعها إلى التفسير أقوى ؛ فيكون شوق النفس إليه أشد وتطلعها إلى التفسير أقوى ، فيكون إدراكه وفهمه أوضح بسبب ذكره مرتين ، مجملا فمفصلا أو مبهما فمفسرا (٤) .

وبالتالي فإن هذا الضمير مبهم كما وصفه الجمهور ، ولا يفسر إلا بما يليه ، وهكذا ورد عند الزمخشري في النصين السابقين له ، بيد أن المفارقة بين ضمير الفصل وهذا الضمير ، أن ضمير الفصل يحيل إلى سابق ، أي يمثل عنصرا إحاليا إلى سابق ، أما ضمير الشأن فيمثل عنصرا إلى لاحق أو إلى متأخر ، وبالتالي تمثل هذه مفارقة بين الإحالتين أو الضميرين :

•عنصر إحالة	إحالة إلى متأخر ←	•عنصر إشاري
(ضمير الإشارة)	(لاحق)	(مفسر)
(مبهم)		(الخبر)

(١) ينظر: المفصل (ب) ص٥٤ ، الرضي: الكافية في النحو٢/ ٢٨، ابن يعيش : شرح المفصل (ب)١/٣٣٤ ، السيوطي: همع الهوامع ٦٦/١.
(٢) ١٨٧/٣.
(٣)عباس حسن : النحو الوافي ١/ ٢٥٩.
(٤) ٢٩٢/٣ .

وفي قوله تعالى في سورة الفرقان (إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا) آية/٦٦ ، قال الزمخشري : وهذا الضمير في (ساءت) في حكم (بئست) وفيها ضمير مبهم يفسره مستقرا .. وهذا الضمير هو الذي ربط الجملة باسم إن وجعلها خبرا لها ... [١] .

وفي هذا النمط القرآني يمكن أن نستخلص أكثر من ملاحظة ذات أهمية بالنسبة لمعالجة هذا الضمير .

أولا: نجد الضمير في (ساءت) يفسر بما يليه ، أي أنه يمثل عنصرا إحاليا إلى متأخر ، وتمثل هذه رؤية جمهور النحاة ، بناء على أنه لا يفسر إلا بما يليه .

ثانيا: يشير الزمخشري في هذا النص إلى دلالة أساسية لهذا الضمير (الربط) ، وهذه الدلالة لا تقل أهمية عن الدلالة الأساسية ، أعني الوظيفة المباشرة ـــ التفخيم والتعظيم ـــ التي أشار إليها النحاة والزمخشري ، وإذا كان الزمخشري قد أشار إلى وظيفة الربط بطريقة مباشرة في مواضع يسيرة ومقننة ، فهذا من جهة يعني أن الزمخشري يضيف بصريح القول وظيفة أخرى زيادة على ما جاء عند النحاة [٢] .

وبالتالي فإن هذه الرؤية القديمة تلتقي مع الحديثة ، وتكمن المفارقة بينهما فيما أحسب أن الرؤية القديمة محددة ومقننة ، والرؤية الحديثة موسعة ، خاصة وأن ثمة كثيرا من الدراسات الأوربية قد أولت هذه الوظيفة ـــ الربط ـــ للضمير قدرا كبيرا من العناية والاهتمام بجانب الوظيفة التي أشار إليها النحاة .

ومن ثم فإن إحالة الضمير التي أشار إليها الزمخشري ، وقد ناقش الباحث جوانب منها أثناء مناقشة ضمير الفصل والتي سيشير إليها في موضع لاحق من معالجة هذا الضمير وأثناء معالجة ضمير الإشارة فيما يلي ، تمثل وظيفة أساسية وإن كانت بطريقة ضمنية .

بيد أن الزمخشري في مواطن كثيرة من تفسيره للقرآن الكريم يشير إلى عملية ربط الضمير عن طريق الإحالة سواء بالسابق أو باللاحق ، وهذه الإحالة هي التي تعمل على ربط السابق باللاحق ، أي على تماسك بنى النص وترابط العناصر المكونة له ، أي ربط المبتدأ بالخبر كما هي الحال في آية الفرقان السابقة .

---

(١) ١٠٤/٣ .

(٢) Heinz Vater :Einführung in die Textlinguistik ,S . 109,110 .

وإذا كان الزمخشري قد صرح في مواضع يسيرة بوظيفة ضمير الشان ، أن الشيء إذا أبهم ثم فسر أو وضح كان تفخيما لشأنه ، فإنه في مواضع أخرى لم يشر إلى الوظيفة بطريق مباشر ، وإنما يكتفي بأنه ضمير مبهم تفسره الجملة بعده ، وبالتالي بناء على تلك الأنماط التي أشار فيها الزمخشري إلى أنه مبهم يفسره بما يتلوه من جملة ، أن الغرض منه أيضا التفخيم والتعظيم ، قياسا على تلك الأنماط الأخرى ، أخذا بمبدأ القياس اللغوي .

وأحاول الآن أناقش بعض تلك الأنماط التي أشار فيها الزمخشري إلى هذا الملمح ، ففي قوله تعالى في الآية/ ٩٧ (وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ...) الأنبياء ، نجد الزمخشري يشير إلى أن (هي) ضمير مبهم توضحه الأبصار وتفسره..."[1] ، وفي قوله تعالى في سورة الحج/٤٦ (...فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) يذهب الزمخشري إلى أن الضمير إنما : هو ضمير الشأن والقصة يجيء مذكرا ومؤنثا ... ويجوز أن يكون مبهما يفسره (الأبصار) وفي تعمى ضمير راجع إليه..."[2] . وجاء في سورة الشعراء/١٩٧ (أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ...) ، قال الزمخشري : فقيل في (تكن) ضمير القصة و(آية أن يعلمه) جملة واقعة موقع الخبر ، ويجوز على هذا أن يكون (لهم آية) جملة الشأن و(أن يعلمه) بدلا عن آية ..."[3] .

ويلاحظ على هذه الأنماط التي عالج فيها الزمخشري ضمير الشأن هنا أنه لم يشر إلى وظيفته التي أشار إليها النحاة والتي أشار إليها هو في مواضع أخرى من القرآن الكريم ، وإنما اكتفى بأن هذا الضمير يعود إلى لاحق يفسره ويوضحه ، كما جاء في آية كل من : الأنبياء والحج والشعراء ، وهذه العودة إلى متأخر بالنسبة لضمير الشأن تمثل مجمل آراء النحاة بالنسبة لإحالة ضمير الشأن إلى متأخر (لاحق) .

وتتكشف دلالة هذه الأنماط أكثر وذلك بمقارنتها في إطار الأنماط الأخرى التي يرى فيها الزمخشري أن إضمار ما لم يسبق ذكره فيه فخامة لشأن صاحبه كما في الأنماط التالية : ففي قوله تعالى (قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ) البقرة/٩٧ ، نجد الزمخشري يعرض لوظيفة هذا الضمير بقوله : والضمير في (نزله) للقرآن ، ونحو هذا الإضمار ، أعني إضمار

(١) ٢١/٣.
(٢) ١٦٦/٣ .
(٣) ١٢٧/٣.

ما لم يسبق ذكره ــ فيه فخامة لشأن صاحبه ، حيث يجعل لفرط شهرته كأنه يدل عليه ، ويكتفي عن اسمه الصريح بذكر شيء من صفاته [١] .

وفي نص الزمخشري نجد الإحالة في الضمير (نزله) يحيل إلى إحالة محددة ــ القرآن ــ إلا أن الإحالة هنا ليست إلى سابق محدد أو إلى لاحق محدد ، وإنما هو مفهوم من السياق المقامي ؛ لأن الكلام يدل عليه كما في قوله تعالى في سورة البقرة آية /١٤٦(﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾) قال الزمخشري : وإن لم يسبق له ذكر ؛ لأن الكلام يدل عليه ولا يلتبس على السامع ، ومثل هذا الإضمار فيه تفخيم وإشعار بأنه لشهرته لكونه علما معلوما بغير إعلام ، وقيل الضمير للعلم أو للقرآن أو لتحويل القبلة ...[٢].

ويتفق هذا النص مع النص السابق للزمخشري في البنية الدلالية ، أعني أن الضمير فيهما يدل على التفخيم ، حسب ما ورد عند الزمخشري ، و تمثل هذه نقطة التقاء بين النصين ، أما النقطة الثانية فيما يخص الإحالة ، في النص الأول إحالة واحدة ومحددة ، أما النص الثاني فنجد الزمخشري لم يجزم بإحالة واحدة ، وإنما ذكر إحالات ثلاث : العلم ، القرآن ، تحويل القبلة .

أما إحالة الضمير إلى العلم فبالتالي نجد الضمير يحيل إلى سابق محدد في ذات الآية (الكتاب) ويفسر هذا بما جاء في قوله تعالى في ذات السورة من الآية : ١٤٤(﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ ...) ومن ثم فالذين أوتوا الكتاب هم أصحاب العلم الذين أشار إليهم الزمخشري ، و بالتالي فإن الإشارة إلى متقدم ، أما الإحالة إلى القرآن فلا أرى لذلك وجها ؛ بناء على أن الضمير يعود على الكتاب والمقصود به التوراة كما ورد في الإحالة الأولى ، وكما ورد في التفاسير أن الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ جلسوا يوما يتدارسون القرآن وكان كعب الأحبار حاضرا ــ وكان يهوديا ــ فلما بلغوا هذه الآية ، قال كعب رضي الله عنه والله كنا نعرفه ولا نشك فيه أكثر من أبنائنا ؛ لأن صفاته موجودة أمامنا لا نشك فيها ، أما أولادنا فيمكن أن تكون زوجاتنا قد خانتنا فيه ونحن لا نعرف ، فقام عمر فقبل رأسه ، وهذه الرواية تعضد أن الضمير يعود على الكتاب ــ التوراة ــ في ذات الآية .

وربما تحتمل أن المقصود ما جاء في قوله تعالى (...﴿مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ﴾) الآية /١٤٥من سورة البقرة ، وبالتالي فإن الإحالة إلى متأخر ، بناء على أن الآية (١٤٥) من السورة ، أي إلى متقدم في الآية ١٤٤.

---

(١) ١(ب)/١٦٩.
(٢) ١(ب)/٢٠٤ .

أما الإحالة الثالثة بتحويل القبلة فإنها تحيل إلى متقدم ، بيد أن الإحالة هنا تختلف عن الإحالة إلى (الكتاب) فكلاهما إلى متقدم ، إلا أن الإحالة في الكتاب في ذات الآية ، أما الإحالة في تحويل القبلة فإلى متقدم ليس في الآية ، بل في الآية السابقة لها ، وهنا تكمن المفارقة بين الإحالتين .

والموضع الثالث الذي أشار فيه الزمخشري إلى وظيفة هذا الضمير في قوله تعالى من الآية :١٢٧(وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) البقرة ، قال الزمخشري : قلت : في إبهام القواعد وتبيينها بعد الإبهام ما ليس في إضافتها لما في الإيضاح بعد الإبهام من تفخيم لشأن المبين[1] .

وفي هذه النصوص الثلاثة نجد الزمخشري يعرض للوظيفة الأساسية لضمير الشأن ، بل يلاحظ أن الزمخشري يؤكد هذه الوظيفة في كل نص على حدة ، وهذا ما يؤكد أن هذه وظيفة أساسية بالنسبة لهذا الضمير ، بل هي الوحيدة التي ارتأها النحاة ، وأكدها الزمخشري في كل نمط دلالة على أهميتها.

ونلاحظ على هذه الأنماط الثلاثة التي أشار فيها الزمخشري إلى الوظيفة الأساسية ــ عند جمهور النحاة ــ لضمير الشأن (أن الإيضاح بعد الإبهام فيه تفخيم لشأن المبين) ولم يحدد الزمخشري في الأنماط الثلاثة ضميرا بعينه ، وإنما جاءت عباراته في الأنماط المختلفة : أن الإيضاح بعد الإبهام فيه تفخيم لشأن المبين ، ومن ثم نراها رؤية عامة ــ بدليل ذكره الضميرــ بمعنى أن أي ضمير ، والمقصود به هنا ضمير الشأن الذي ينصب عليه الحديث في هذا الموضع ، إذا أبهم ، ثم فسر أدى بالتالي الدلالة المقصودة منه ، وبالتالي فإن الأنماط التي ذكر فيها الزمخشري أن هذا الضمير تفسره وتوضحه تلك الجملة التي تليه ، أي أن هذا الضمير مبهما ، ثم يوضح بما يخلفه من تركيب ، أي أنه يفيد التفخيم والتعظيم ، بطريقة ضمنية ، وإن لم يشر إلى ذلك بصريح العبارة .

وربما كان عدم ذكر الزمخشري لدلالة هذه الأنماط بناء على أن دلالتها لوضوحها وظهورها لا تحتاج إلى ذكر ، على أساس أنه قد أشار في أنماط أخرى إلى دلالة ضمير الشأن على وجه العموم (التفخيم) خاصة إذا أبهم ثم وضح .

كما يلاحظ على قول الله تعالى في آية الحج/ ٤٦ (...فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) (٢) أن الزمخشري قد لمح فيها كما لمح في آيات أخرى أن الضمير في الآية راجع إلى (تعمى) أي الضمير (فإنها) يمثل عنصرا رابطا بما يليه ، أي بالخبر ، ومن ثم يكون دوره واضحا في عملية الربط ، والتي تعد فيما أظن وظيفة لا تقل أهمية عما ذكره النحاة .

---

(١)١(ب)/١٨٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإذا كنا يمكن أن نستنتج من خلال ما سبق أن الزمخشري لم يذكر دلالة ضمير الشأن في كل الأنماط بناء على وضوحها وظهورها ، واكتفاء بأن ما جاء في مواضع أخرى يدل عليها تجنبا للتكرار ، فإنه كذلك لم يشر إلى وظيفة الربط في كل الأنماط ، وإنما أكتفى بذكر بعض الأنماط ، وفي أكثر الأنماط لم يشر إلا لعملية إحالة الضمير إلى سابق أو إلى لاحق وبالتالي إلى محدد ، ومن ثم تكون الإحالة نصية ، أو سواء كانت الإحالة ذهنية ، وسأرجئ الحديث عنها للاستفادة منها في موضعها .

وقد أحصى الباحث الأنماط التي أشار فيها الزمخشري إشارة صريحة إلى دلالة ضمير الشأن فوجدها تسعة أنماط ، ورغم قلة الأنماط التي يظهرها هذا الإحصاء ، إلا أنها تعكس رؤية حقيقية للزمخشري وتوضح ملمحا عاما لهذا الضمير ، ومن خلال تلك الأنماط يتضح أن الزمخشري قد أشار إلى وظيفتين اثنتين لضمير الشأن ، وهي : التفخيم والتعظيم في سبعة أنماط ، والربط في (نمطين) . والشيء الذي يجمع بين هذه الأنماط كلها أن الزمخشري يرى في كل نمط دلالة على حدة إلا أنه يؤكد عملية الربط ، أعني الإحالة في كل نمط ، وبالتالي يمكن القول ضمنيا إنه كان دائما ما يذكر الدلالتين في وقت واحد ، أي أن الربط وظيفة عامة تشترك فيها كافة الأنماط المتناولة .

ويرى الرماني أن قوله تعالى (إِنَّهُ أَنَا اللهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) النمل/٩ ، الهاء في أنه عماد ، ذكرت على شريطة التفسير ، وكذلك (يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ) وليست بضمير يرجع إلى مذكور متقدم ، وإنما هي متقدمة على شريطة التفسير لتفخيم الكلام[(١)] .

وبالتالي فإن رؤية الرماني ـ رغم كونه معتزليا ـ تختلف عن وجهة نظر الزمخشري حول هذا الضمير من وجوه : أن الزمخشري يعد (الهاء) ضميرا ، بناء على رأيه السابق ، والرماني لا يعده ضميرا ، بل إنه عماد ، ويلاحظ أن الاختلاف هنا إنما هو اختلاف شكلي في استخدام المصطلح ليس أكثر .

ويتفق الزمخشري والرماني في كون هذا الضمير يحيل إلى لاحق ، إلا أن هذا عند الزمخشري ليس على إطلاقه ؛ لأن ثمة بعض النصوص عنده تحيل إلى لاحق وإلى متقدم كما سيأتي .

ومن ثم فإن هذه الرؤية تمثل مفارقة عن الرماني وعن النحاة في آن واحد ، ومن هنا كذلك نجد الرماني يتفق مع النحاة والزمخشري في أن هذا الضمير يعود على لاحق ، أو قدم لإفادة التفخيم .

---

(١) الرماني : معاني الحروف ١٤٥ .

وبالتالي فإن هذا الضمير مبهم كما وصفه الجمهور ، لا يفسر إلا بما يليه ، وهكذا ورد عند الزمخشري في النصين السابقين له ، بيد أن المفارقة بين ضمير الفصل وهذا الضمير يحيل إلى سابق ، أي يمثل عنصرا إحاليا إلى سابق ، أما ضمير الشأن ، فيمثل عنصرا إحاليا إلى لاحق أو إلى متأخر ، وبالتالي تمثل هذه مفارقة بين إحالة الضميرين: -

وإذا كانت الإحالة تمثل مفارقة بينه وبين ضمير الفصل ، فإن ثمة مفارقة أخرى بينه وبين الضمائر عامة : أنه لا يحتاج إلى رابط به ، لا يعطف عليه ولا يؤكد ، ولا يبدل منه ، ولا يتقدم خبره عليه ، ولا يفسر بمفرد... [١]. فإذا كانت المفارقة بينه وبين ضمير الفصل يمكن أن نطلق عليها مفارقة خاصة ، فإن مخالفته عن الضمائر الأخرى تمثل مفارقة عامة ، وتعد هذه المفارقة العامة شروطا تحتاج إلى اختبار مدى موافقتها وموائمتها لما جاء عند الزمخشري من خلال هذا المبحث .

وإذا كان النحاة اشترطوا أن يفسر ضمير الشأن بما يتلوه ، فإن هذا ليس على إطلاقه وإنما لابد : أن تكون خبرية ، فلا يفسر بالإنشائية ، وأن يصرح بجزئيته ، فلا يجوز حذف جزء منها ، فإنه به لتأكيدها وتفخيم مدلولها ، والحذف مناف لذلك [٢] .

وتقودنا هذه الملاحظة الموجزة إلى الشروط المختصة به : أنه لا يقدم الخبر عليه لئلا يزول الإبهام المقصود منه ، ولا يؤكد لأنه أشد إيهاما من المنكر ، ولا تؤكد النكرات ، ولا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه ، إذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ، ولا يحذف المبتدأ ولا غيره إلا مع القرينة الدالة عليه [٣] .

وإذا كانت هذه الشروط قد عرضتها منذ قليل ، فإن ما جاء عند الرضي أكثر تفصيلا مما جاء عند السيوطي ، وبالتالي أردت أن أثبت ما جاء عند الرضي في هذا الموضع .

وإذا كان الزمخشري في آية كل من : البقرة /٨٥ ، والمؤمنين/ ٣٧ ، يرى الزمخشري : أن الضمير لا يفسر إلا بما يليه .... في خلاصة رأيه ، فإنه في قوله تعالى (...إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ..) سورة الأعراف آية :٢٧، قال الزمخشري : فإن قلت : علام عطف وقبيله ؟ قلت : على الضمير في يراكم المؤكد هو ، والضمير في أنه للشأن والحديث ، وقرأ اليزيدي بالنصب

---

(١) السيوطي : همع الهوامع ١ /٦٧ ، وينظرابن هشام : مغني اللبيب ١٠٣/٢ .
(٢) السابق٦٦/١ .
(٣)الرضي: شرح الكافية في النحو ٢ /٢٨. وينظر أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/ ٤٨٥ ، السيوطي : همع الهوامع ٦٧/١،ابن هشام : مغني اللبيب ١٠٣/٢ .

، وفيه وجهان : أن يعطفه على اسم إن ، وأن تكون الواو بمعنى (مع) ، وإذا عطفه على اسم إن وهو الضمير في أنه كان راجعا إلى إبليس[١] .

وتنضوي رؤية الزمخشري في عرضه لقراءة اليزيدي بالنصب أنه يرى فيها وجهين ، وتهمنا الملاحظة الأخيرة من رأيه : الضمير في أنه كان راجعا إلى الشيطان ، إن عرض احتمالية التركيب لهذا الوجه أو وجوه أخرى تؤكد موافقته للاحتمالين معا ، وبما أن الزمخشري عرض للاحتمالين معا ، فإن هذا يعني أن الضمير يحيل إلى لاحق وإلى سابق ، أي أن رؤيته قائمة على الموافقة ، وليس الرفض ، وبالتالي رؤيته هذه إلى عودة الضمير إلى (الشيطان) .

ومن هنا فإن إحالة الضمير ليست إلى متأخر ، وإنما إلى متقدم ؛ لأن الشيطان ورد ذكره في بداية الآية الكريمة ٢٧ من سورة الأعراف (يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَاتِهِمَا إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ..) وبالتالي فإن رؤية الزمخشري تختلف عن رؤيته في الموضعين السابقين ، هذا من جهة ، ومن ناحية أخرى تفارق رؤية النحاة .

وينتقد ابن هشام رؤية الزمخشري لأنه : ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع .... وإذا تقرر هذا علم أنه لا ينبغي الحمل عليه ، إذا أمكن غيره ، ومن ثم ضعف قول الزمخشري في آية (إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ) إن اسم ضمير الشأن ، والأولى كونه ضمير الشيطان ، ويؤيده أنه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشأن لا يعطف عليه [٢] . ، فالزمخشري خرق رؤية النحاة لأنه يعالج منهج يختلف عن رؤية النحاة ، أي يتقبل كل الأوجه ولا يقف عند واحد .

وفي قوله تعالى: (... وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ) يوسف: ٣ ، قال الزمخشري : والضمير في (قبله) راجع إلى قوله (مَا أَوْحَيْنَا) ، والمعنى : وإن والشأن والحديث من قبل إيحائنا إليك من الغافلين ، أي الجاهلين به...[٣] .

ومرة أخرى نجد مخالفة تؤكد النمط السابق ، وأن الضمير في (قبله) يحيل إلى (مَا أَوْحَيْنَا) ، بمعنى أن ضمير الشأن أو القصة يحيل إلى متقدم ، إذا ما وردت ما أوحينا في بداية الآية ذاتها (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ) يوسف/ ٣ ، ومن ثم فإن الضمير يمثل عنصرا إحاليا إلى متقدم ، وليس إلى متأخر كما ذهب جمهور النحاة : ـــ

---

(١)٥٩/٢ .
(٢)ابن هشام : مغني اللبيب ٩٥/٢ .
(٣)٢٤١/٢.

•عنصر إشاري	إحالة إلى متقدم ←	•عنصر إحالي
(مفسر)	(لاحق)	(ضمير الشان)

وبالتالي فإن هذه الرؤية تخرج على قيود (قيد) النحاة في أنه يشير إلى جملة متأخرة تفسره ، وتمثل هذه المفارقة خاصية أساسية في معالجة الزمخشري لهذا الضمير ، أو في معالجة الضمير على وجه العموم ، إذ أتاح لهم المنهج التفسيري والمادة المتناولة أن يقدموا مناقشة حول هذا الضمير في مواضع مختلفة ، تعددت حدود وقيود النحاة ، كما هي الحال عند الزمخشري . ويشترط النحاة ـ وكذلك الزمخشري ـ أن يعود الضمير على شيء محدد ، بمعنى أنه لابد أن يحيل إلى شيء محدد ومقصود ، أي لو أننا قلنا : زيد أخوه قائم ، لا يعد الضمير في (أخوه) ضمير الشان ؛ لأنه يحيل إلى (زيد) وإنما إلى أخيه ، وفي قوله تعالى (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ...) الصمد:١ ، قال الزمخشري : أن قوله (الله أحد) هو الشأن ، كقولك : هو زيد منطلق ، كأنه قيل : الشأن هذا ، وهو أن الله واحد لا ثاني له ... الذي هو عبارة عنه ، وليس كذلك : زيد أبوه منطلق ، فإن زيدا والجملة يدلان على معنيين مختلفين ، فلا بد مما يصل بينهما [١]. وبالتالي يجزم الزمخشري برفضه عودة الضمير على غيره ، فإذا عاد على شيء آخر فلا يعد من هذا الضمير أو من هذا القبيل .

وإذا كان الزمخشري قد اشترط أنه لابد أن يعود على محدد فما معنى قوله : هذا ضمير لا يعلم ما يعني به إلا بما يتله ... وفي ذلك خروج على قيد أوجبه البصريون ـ وهو كناية عن جملة ـ فليس ذلك المشار إليه من ضمير الشأن في شيء ؛ لأن مفسر الشأن لابد أن يكون مصرحا بجزئيتها [٢].

وبالتالي فإن الزمخشري بقيده السابق ينتقد رأيه حول ضمير الشأن ، كما نقضه من الإحالة.

ومن هنا فإن هذا الضمير يتفق مع بقية الضمائر في مواضع ، ويختلف معها في أشياء أخرى ، يتفق معها في الإحالة فقط عند جمهور النحاة ، حيث يحيل ضمير الفصل إلى سابق أو إلى متقدم ، ويحيل ضمير الشأن إلى لاحق أو متأخر عند جمهور النحاة .

وقد أورد السيوطي عشرة أوجه يفارق فيها ضمير الشأن الضمائر الأخرى :

بأنه لا يحتاج إلى ظاهر يعود إليه بخلاف ضمير الغائب ، فإنه لابد له من يعود عليه لفظا أو تقديرا ، وأنه لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل بخلاف غيره من الضمائر ، وسر هذه الأوجه أنه يوضحه ، والمقصود منه الإبهام ، وأنه لا يجوز تقديم خبره عليه وغيره من الضمائر يجوز تقديم خبره عليه ، وأنه لا يشترط عودة ضمير من الجملة إليه وغيره من الضمائر إذا كان خبره جملة لا بد فيها من

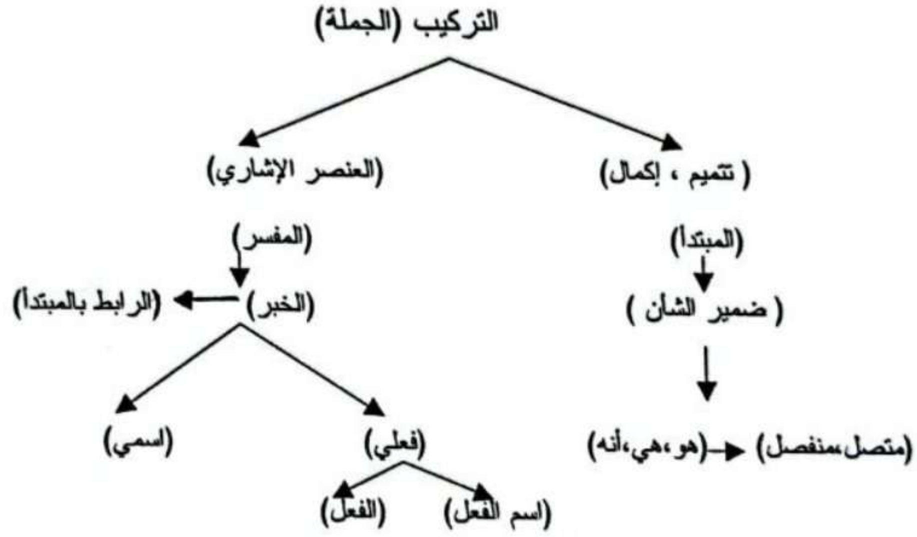
---

(١)٤/ ٢٤٢ .

(٢) السيوطي : همع الهوامع١/٦٧ .

ضمير يعود إليه ، وأنه لا يفسر إلا بجملة وغيره من الضمائر يفسر بالمفرد وأن الجملة بعده لها محل من الإعراب ، والجمل المفسرات لا يلزم أن يكون لها محل من الإعراب ، وأنه لا يقوم الظاهر مقامه وغيره من الضمائر يجوز إقامة الظاهر مقامه ، وأنه لا يكون إلا لغائب دون المتكلم والمخاطب لوجهين ، **الأول** : أن المقصود بوصفه الإبهام والغائب هو المبهم ؛ لأن المتكلم والمخاطب في نهاية الإيضاح . **الثاني** : أنه في المعنى عبارة عن الغائب ؛ لأنه عبارة عن الجملة التي بعده ، وهي موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلم [١] .

وربما تتفق هذه الرؤية مع ما جاء عند النحاة ، إلا أن ضمير الشأن عند الزمخشري يعد عنصرا إحاليا ذا ضفيرتين ، بمعنى أنه يحيل إلى متأخر ، وتمثل هذه الرؤية رؤية الجمهور ، والثانية تمثل وجهة نظر خاصة بالزمخشري ــ وبالمفسرين ــ يخرج فيها الزمخشري على قيد النحاة ، ولم يقيد نفسه نتيجة إقامته منهج تفسيري دلالي ، أتاح له أن يقدم ملاحظات قيمة تعدت حدود قيود النحاة ، ويمكن لو استغلت ووجدت من يطورها وينميها لأتاحت تواصل بحثي طيب .



شكل توضيحي رقم(٣) يوضح شكل الضمير الذي يأتي عليه ضمير الشأن والقصة وإحالته إلى سابق وإلى لاحق عند الزمخشري

ويلاحظ مبدئيا على نص الزمخشري السابق في عرضه لضمير الشأن أنه لم يعرض إلا للصفات التي تخص ضمير الشأن ونماذج متنوعة تضمه ، ولم يتناول الوظيفة الأساسية التي يقوم بها ، وتكمن هنا مفارقة أخرى ينماز بها ضمير الفصل عن ضمير الشأن ، إذ عرض له وظيفتين في

---

(١) السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو ٢/ ١٦٥ .

المفصل ، وضمير الشأن لم يعرض لوظائفه ، وإنما جاءت في مؤلفات أخرى ، على أن النحاة يتفقون جميعا حول وظيفة أساسية لهذا الضمير .

وقد ارتضى الزمخشري تسمية البصريين (الشأن والقصة والحديث) وابتعد عن تسمية الكوفيين (المجهول) ويعلل ابن يعيش لسبب التفرقة التي ارتضاها الكوفيون : لأنه لم يتقدمه ما يعود عليه[١] . وبالتالي فإن رؤية النحاة : بصريون وكوفيون ، تتفق حول إعادته إلى لاحق ، وتمثل هذه الرؤية العامة للنحاة العرب بناء على هذا الأساس .

وتناول الزمخشري المصطلح البصري في : ٢٤١/٢ ، ١٩٥/٢ ، ٤/ ٢٤٢ ، ٣٩٠/٢ ، ولم يعرض للمصطلح الكوفي في الكشاف ، إلا أنه في المفصل قد عرض له ، وهو كتاب نحوي .... وبناء على هذا فإن الزمخشري يرتضي مصطلح البصريين ، كما أنه يلاحظ أن المصطلح مستخدم في بيئة البلاغيين ، حيث أشار إليه الجرجاني باسم ضمير القصة [٢] ، وهذا يعكس أن هذا المصطلح كان متداولا في بيئة أخرى ، ويعكس أيضا مدى التداخل والعلاقة القائمة بين الدراسة النحوية من جهة والدراسات البلاغية من جهة ثانية .

وقد أحصى الباحث الأنماط الواردة لهذا الضمير فجاءت كثيرة ، إلا أن الأنماط التي أشار فيها إلى الدلالة مباشرة بلغت تسعة أنماط ، وتعد هذه الأنماط قليلة وضئيلة ، إذا ما قورنت بالأنماط الواردة لضمير الفصل . وإذا كان النحاة والبلاغيون يرون أن وظيفة ضمير الشأن التفخيم والتعظيم [٣] ، فهل هذا ينطبق على الأنماط الواردة عند الزمخشري ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فعلى أي شيء يعول سبب الاختلاف ؟ ، هل لأن ثمة سياقات لغوية وغير لغوية لم تتحها سياقات الجملة المحددة وطبيعة الاختلاف المنهجي في المعالجة ؟ فقد كشف المفسرون عنها ومن خلالها قدموا إشارات مستنيرة فاقت ، كما نجد عند الزمخشري ، قيود النحاة ونظرتهم إلى النص القرآني بوجه خاص ، على ما ستكشف عنه الدراسة إضافة إلى ما سبق .

على أن ثمة ملاحظة في هذا السياق ، وهي أن الأنماط المستخلصة عند الزمخشري لم تشر صراحة إلى الوظيفة الأساسية لهذا الضمير ، وإنما جاءت وظيفته بطريقة مباشرة في تسعة ، وجاءت الإشارة ضمنية في باقي الأنماط الأخرى ، على أن هذه الأنماط التي أشار فيها الزمخشري إلى وظيفة ضمير الشأن بطريقة مباشرة والأنماط التي جاء الحديث عنها غير مباشر ، بمعنى أنه

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل (ب)١/ ٣٣٣ .
(٢) الجرجاني : دلائل الإعجاز ص ١٠ .
(٣) الجرجاني : دلائل الإعجازص١٠٢ ، عباس حسن :النحو الوافي ١/ ٢٥٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أشار إلى جزئية تخص هذا الضمير تعالج جزئيات تتضافر وتتكاتف فيما بينها لإيضاح الصورة الكلية لضمير الشأن ، كما هي الحال بالنسبة لقضية الإحالة التي تعد ذات فعالية كبيرة نظرا ؛ لما تقوم به من عملية الربط .

وتقودنا هذه الملاحظة إلى ملاحظة أخرى تتعلق بالأولى ، أن هذه الأنماط ما دامت فيها تسعة أنماط — صراحة — على الوظيفتين الأساسية لضمير الشأن ، وباقي الأنماط بشكل ضمني ، فإن هذا يعفينا مبدئيا في هذا الموضع من عمل جدول إحصائي لهذه الأنماط ووظائفها ، وتعفينا — كذلك — ملاحظة ورود هذه الأنماط في الكشاف من إجراء رسم بياني لإيضاح أهمية المصادر عند الزمخشري بالنسبة لمعالجة ضمير الشأن ، ومن ثم فإن الكشاف هو الذي ينفرد من بين سائر مؤلفاته بالمعالجة العملية لهذا الضمير ، على أن الإطار النظري ورد في المفصل .

ومن هنا فإن وظيفتين اثنتين — التفخيم والتعظيم ، الربط — حسب ما ورد عند الزمخشري ، وكذلك وظيفتين — التفخيم والتعظيم ، التوكيد — حسب ما ورد عند الجرجاني ، ومن ثم فإن هذا الضمير يختلف عن ضمير الفصل من عدة مواضع يمكننا إجمال بعضها فيما يلي حسب معالجة الزمخشري :

__أولا:__ ضمير الفصل يحيل إلى متقدم (عنصر إشاري سابق) ، أما ضمير الشأن فإنه يحيل إلى جملة تالية محددة عند جمهور النحاة ، ويضيف الزمخشري زيادة على ما جاء عند النحاة بأنه يحيل إلى متقدم ، وبالتالي تمثل هذه مفارقة بين النحاة من جهة والزمخشري من جهة أخرى .

__ثانيا :__ ضمير الفصل وردت له عند الزمخشري وظائف مختلفة ، وصلت ثماني وظائف دلالية ، أما ضمير الشأن فلم ترد له إلا دلالة عند جمهور النحاة ، واثنتين عند الزمخشري والجرجاني مع المفارقة بينهما في هذه الوظائف .

__ثالثا :__ ونخلص من رقم (١) إلى أن معالجة الزمخشري لضمير الفصل كانت أكثر اتساعا من ضمير الشأن ، وربما اختلاف طبيعة الضميرين هي التي فرضت المعالجة ، أو أملت أن تكون المعالجة على هذا النحو .

كما يلاحظ أن الأنماط المستخلصة من مؤلفات الزمخشري — الكشاف — لا تعالج وظائف بعينها بقدر ما تتضافر وتتكاتف فيما بينها لإيجاد نوع من الضفيرة المتشابكة من الوظائف نصيا ، ومن ثم فإن الأنماط تعالج جزئيات تتشابك كل جزئية مع جزئية أخرى لتوضح من خلالها جوانب أخرى مختلفة ومتنوعة لهذا الضمير ، وتعمل جميعها بقدر متساو لإبراز السمات العامة وجوانبها المختلفة ، ومن هنا تبدو المفارقة بين تناول هذه الجزئية بالمقارنة بمواضع أخرى من البحث .

وإذا كانت هذه تمثل ملاحظات عامة ومنتثرة ، فإن ثمة معالجة لهذا الضمير ناقشها الزمخشري عمليا أثناء تناوله القرآن الكريم بالتفسير ، وتعد هذه الجزئية في هذا الموضع أساسية هنا ، إذ ينصب في أساسها على الوظائف الدلالية لضمير الشأن .

وفي مناقشة الزمخشري لضمير الفصل يعرض بالتحليل له في قوله تعالى في سورة البقرة آية ١٦٢: (...خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَاهُمْ يُنظَرُونَ) قال الزمخشري : (خَالِدِينَ فِيهَا) في اللعنة ، وقيل في النار، إلا أنها أضمرت تفخيما لشأنها وتهويلا [١]. وفي قوله تعالى (وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِن قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا) سورة يونس/٦١ ، قال الزمخشري: (منه) للشأن ؛ لأن تلاوة القرآن شأن من شأن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بل هو معظم شأنه أو للتنزيل ، فإنه قيل : وما تتلوا من التنزيل من قرآن ... والإضمار قبل الذكر تفخيم له أو لله عز وجل [٢] .

ويرجع الضمير في الآية الأولى إلى شيئين مختلفين ، **الأول** : اللعنة . **الثاني** : النار . أما الأول في إحالة ضمير الشأن هنا إلى (اللعنة) إذ يمثل عنصرا إحاليا إلى متقدم ، بناء على رأى الزمخشري الأول ، وقد وردت (اللعنة) في الآية / ١٦١من سورة البقرة (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ) وبالتالي فإن الإحالة إلى متقدم ، خاصة وأن (اللعنة) واردة في الآية السابقة ١٦١، والآية التي ورد فيها ضمير الشأن هي رقم : ١٦٢ ، ومن هنا فإن ضمير الشأن يحيل إلى متقدم وليس إلى لاحق ، ومن ثم فإن الزمخشري يخرج على قيود النحاة في هذا الموضع .

أما الإحالة الثانية في هذه الآية فإن ضمير الشأن (خالدين فيها) يحيل إلى النار ، بناء على رأي الزمخشري الثاني ، وبما أن ذكر (النار) لم يرد في هذا السياق ، فإن الضمير هنا يحيل إلى عنصر خارج النص ، وهو عنصر معجمي ، ويمكننا أن نستخلص الإحالة الثانية (النار) من السياق اللغوي والمقامي الذي تتحدث عنه الآيات ، إذ الحديث عن الكفار الذين ماتوا على الشرك (عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ...) وبما أن الكفر يرتبط عقابه في الآخرة بالجزاء (النار) فإن هؤلاء الكفار خالدين فيها (النار) لا محالة .... إذا فالإحالة الثانية إحالة تتيحها قرائن المقام ، ويؤكد الإحالة الثانية

---

(١) ١/١٠٥ .
(٢) ٢/ ١٩٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ما جاء في الآية ذاتها (لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ) وبالتالي فإن الإحالة إلى لاحق بناء على أن العذاب ــ النار ــ الوارد في الآية وارد عقب ضمير الشأن ، وهذه الإحالة كما جاءت في قوله تعالى (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ...) القيامة : ٢٦، يرى الزمخشري أن الضمير يعود للنفس وإن لم يجر ذكرها ؛ لأن الكلام دال عليه كقول حاتم :

أَمَاوِيَّ مَا يُغْنِي الثَّرَاءُ عَنِ الْفَتَى   إِذَا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ[1]

وبالتالي إذا كان السياق يدل عليها ويخصصها فلا ضير خاصة إذا كانت معروفة كما هي الحال في الأنماط السابقة وبيت حاتم ، كذلك يمكن القول بأن الزمخشري أفاد من رؤية النحاة لوظيفة هذا الضمير ، الإضمار قصدا لتفخيم شأنها وتهويلا له ، وواضح أن هذه الرؤية نحوية خالصة ، هذا من ناحية الوظيفة ، أما من جهة الإحالة فإنه يحيل إحالتين مختلفتين ، **الأولى :** إحالة معجمية إلى متقدم محدد ــ اللعنة ــ . **الثانية :** وهي مستخلصة من السياق المقامي ، ويمكن القول فيها زيادة على ما سبق بأنها إحالة ذهنية ، أو نصية جاء ذكرها في موضع آخر من القرآن ، وبالتالي فإن الإحالة ليست إلى عنصر معجمي كما في الإحالة الأولى ، وإنما إلى عنصر إشاري يكمن في النص في موضع آخر منه ، حيث إن المفسرين ينطلقون من منطلق معالجة القرآن الكريم كله كوحدة واحدة ، باعتباره نصا واحدا ، فإن ذكر مكان الخلود في القرآن جاء في موضعين ، إما الجنة ، وإما النار ، وبما أن الآية تتحدث عن عذاب الكفار .... فإن ترجيح الإحالة إلى (النار) هو الوارد هنا لينسجم السياق اللغوي والمقامي ، وبالتالي فإن الإحالتين اللتين يراهما الزمخشري ممكنتين من الوجهة الدلالية ، ومن منطلق علم اللغة النصي .

ويعلل الزمخشري بأن الإضمار في الآية الكريمة : تفخيما لشأنها وتهويلا ، وربما تمثل هذه الرؤية عند النحاة وظيفة أساسية أو عامة تنطبق على ضمير الشأن ؛ لأنه يستشف من كلام الزمخشري الضمير أو الضمائر عامة ، ويحدد السياق هذه الوظيفة بشكل أساسي ، ففي قوله تعالى (فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . يَا مُوسَىٰ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) النمل:٨، ٩، ومقارنة ذلك بما جاء في قوله تعالى (فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ... إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي) سورة طه آية / ١١ : ١٤ ، وفي سورة القصص (فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِن شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَن يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ...) الآية /٣٠ ، ٣١ ، وجاءت الآيتان : الثانية والثالثة بلفظ ضمير المتكلم ، وفي النمط الأول جاء بضمير الشأن (إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ

(١)٤(ب)/٦٦٣ .

﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ ويستفاد التفخيم في هذه الآية من السياق الوارد في الآية ، أو من الجزء الأول من الآية الكريمة (﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾) مما يناسب الوظيفة الدلالية التي ارتأها النحاة لضمير الشأن والقصة .

أما في النمط الثاني الذي عرض له الزمخشري ، يحيل ضمير الشأن فيه إلى : رسول الله – صلي الله عليه وسلم – أو إلى التنزيل... وبالتالي فإن الإحالة الأولى تمثل إحالة إلى عنصر يقع خارج النص القرآني ، بمعنى أن وجوده ليس كائنا داخل النص ، ومن هنا فإن الإحالة في هذا الموضع إحالة ذهنية ، أي تدرك به ، كما في الإحالة الثانية في النمط الأول ، إلا أن المفارقة بينهما أن الأولى تحيل إلى عنصر إشاري ليس داخل النص ، وإنما إحالة إلى موضع آخر من النص القرآني ، أما الإحالة هنا ، فهي إحالة ذهنية ، يمكن أن نطلق عليها الإحالة الذهنية الخالصة . أما الإحالة الثانية التي يراها الزمخشري ، فإنه – الضمير – يحيل إلى متأخر ، وتمثل هذه رؤية طبيعية تتمشى وتتوافق مع رؤية النحاة .

وبالتالي تتضح من خلال معالجة الزمخشري لهذين النمطين والأنماط التي جاءت أثناء الملاحظات الأولية حول المعالجة الزمخشرية لهذا الموضوع ، أن الزمخشري يعالج كل نمط بطريقة يختلف اختلافا كليا أو جزئيا عن النمط الآخر ويمكن أن تمثل هذه الطريقة ملمحا مهما ، إذ تعكس معالجة الأنماط كافة رؤية واضحة حول الضمير واختلاف المعالجة تفرضه فيما أزعم طبيعة التفسير التي تحتاج إلى مراعاة الظروف المقامية واللغوية على السواء لاستخلاص الآخر الذي يحتاج الدلالة ، وبالتالي فإن كل نمط يختلف سياقه عن الآخر ، الأمر أن يتكيف المفسر مع هذه الاختلافات المختلفة للوصول إلى مغزى التركيب وهدفه .

وإذا كان الزمخشري في الآية الأولى يعلل أسباب الإضمار ، ويعكس بالتالي من جهة أخرى نظرة الوظيفة التي يمكن أن تكون أساسية ، فإنه في الآية الثانية الوظيفة لضمير الشأن : والإضمار قبل الذكر تفخيم له أو لله عز وجل ، وتتفق رؤية الزمخشري هنا ورؤية جمهور النحاة .

غير أنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن الزمخشري إذ يرى أن وظيفة ضمير الشأن التفخيم والتعظيم ، خاصة إذا كانت الإحالة إلى عنصر إشاري متأخر ، وبالتالي تظهر هذه الملاحظة مفارقة أخرى لدى معالجته لهذا الضمير ، لكن في حالة اعتباره عنصرا إحاليا إلى متقدم ، ولم نر إشارة لدى الزمخشري إلى وظيفة الضمير في هذا الموضع .

وربما تبصرنا الوظائف الدلالية في الآيات السابقة أنه في الأولى يعرض لوظيفة ضمير الشأن المتفق عليه لدى جمهور النحاة ، ومن ثم فإن الأولى تمثل وظيفة عامة ، والثانية تمثل وظيفة خاصة

، وبما أن الأولى وظيفة عامة للضمير ، فيمكن أن تنطبق على ضمير الشأن المحيل إلى سابق ، وهذا مستفاد من الدلالة في الآية الأولى .

وإذا كان الزمخشري من خلال ما سبق لم يشر إلا إلى وظيفتين اثنين ، فإن الجرجاني قد أضاف عنصرا وظيفيا آخر ـ التوكيد ـ بجانب الدلالة الأساسية ـ التفخيم والتعظيم ـ وبالتالي يمثل الجرجاني اتجاها يختلف مع اتجاه النحاة من حيث الوسائل والأدوات المستخدمة لكلا الرجلين .

وفي الحقيقة أن هذا المنهج ليس اختلافا بين منهج الجرجاني والنحاة ، بقدر ما هو اختلاف حول منهج البلاغيين والمفسرين من جهة وبين اتجاه النحاة من ناحية أخرى ، ويمثل الجرجاني رؤية أوضح وأعمق من حيث التناول والمعالجة ممثلا فيما أظن المنهج البلاغي التفسيري للنص ، ومن هنا فإن ضمير الشأن له وظيفتان ، إذ يعالجون النص القرآني أو النص عموما كوحدة واحدة ، بعكس منهج النحاة الذي يعالج جملا منعزلة حينا ومصطنعة في أحايين أخرى ، أدى بهم إلى رفض كثير من الاستعمالات اللغوية ؛ لأنهم ربطوا أنفسهم بالوقوف ليس عند حدود النص ، وإنما عند حدود الجملة .

ومن ثم فإن إضافة الجرجاني عنصرا وظيفيا آخر ، لم يشر له الزمخشري ، وبالتالي تتفق رؤية الزمخشري والنحاة من ناحية الوظيفة ـ التفخيم والتعظيم ـ بالنسبة لضمير الشأن ، على أن ثمة اختلافات أخرى من حيث التناول ، أشار إليها الباحث في موضعها ، وتقترب إلى حد ما من معالجة الجرجاني في الوسائل المستخدمة والطرق المسلوكة ، إلا أن الفارق بين رؤية الرجلين تكمن في الوظائف الدلالية لضمير الشأن عندهما إلا أن العدد واحد .

وعلى الرغم من هذا الاختلاف من ناحية الوظائف لهذا الضمير ، فإن هذه الوظائف يمكن إجمالها وإدماجها تحت مسميين دلاليين : التوكيد والتفخيم ، أو توكيد التفخيم ، الربط ، ويمثل الزمخشري الاتجاه الاعتزالي باعتباره معتزليا ، وتقربه هذه الرؤية من دراسة البلاغيين العرب ، والقاسم المشترك الذي يجمع الطرفين هو أن كلا منهما يناقش قضايا تتعلق بالإعجاز اللغوي للقرآن الكريم .

ومن هنا فإن الباحث يتناول ما جاء عند الزركشي ـ ممثلا لآراء البلاغيين ـ حول مناقشة الضمير ، وبالتالي تبدو بوضوح المقاربات والمفارقات الدلالية من جهة ؛ وليكون هذا إيضاحا للقضية عند الزمخشري من ناحية أخرى ، يقول الزركشي : ضمير البيان للمذكر والقصة للمؤنث ، ويقدمونه قبل الجملة ؛ نظرا لدلالته على تعظيم الأمر في نفسه والإطناب فيه ، ومن ثم قيل له : الشأن والقصة ، وعاداتهم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة قد يقدمون قبلها ضميرا يكون كناية عن تلك الجملة ، وتكون

الجملة خبرا عنه ومفسرة له ، ويفعلون ذلك في مواضع التفخيم ، والغرض أن يتطلع السامع للكشف عنه وطلب تفسيره [١] .

ويكشف نص الزركشي بوضوح القاسم المشترك بين بيئات الدرس اللغوي متمثلة في : بيئة النحاة ، بيئة البلاغيين ، بيئة المفسرين ، وأن هناك خيطا مشتركا تلتقي فيه البيئات المختلفة ، خاصة وأن المادة المعالجة تدور حول قضايا الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم ، ومن خلال معالجة هؤلاء جميعا والزمخشري لضمير الشأن يكشف ما يلي :

إن معالجة النحاة ويمثلها الزمخشري في المفصل ، تمثل رؤية محددة ومقننة ، لا تسمح في كثير من الأحيان بتغليب عناصر تتفاعل وتتضافر لإيضاح جوانب أخرى من هذا الضمير ـ مثلا ـ وتمثل رؤية النحاة ملمحا موجزا ومختصرا ، ومن هنا فإن البلاغيين كانوا أكثر نفاذا عندما نظروا إلى التراكيب المتشابهة في مواضع مختلفة ، ومن ثم أتاحت لهم هذه النظرة والمقارنة إلى أن يستخلصوا نتائج صائبة في كثير من المواضع ، بيد أن بيئة المفسرين . . . . . كانت أكثر إلماحا فيما أظن ، وربما تكون طبيعة المادة المعالجة هي التي أتاحت لهم هذا ، خاصة في تعرضهم لكل نمط على حدة ، ومعالجة هذا النمط في إطار القرائن المتاحة له ، على أن كل هذا في إطار وحدة النص القرآني ــ كما ذكرت منذ قليل ــ ومن ثم أتاحت أهم هذه النظرة أن يقدموا نظرات تمثل ــ فيما يبدو ــ كل جزئية معلما مهما في معالجة جزئية من جزئياته في هذا الإطار.

ويتناول الزركشي في نصه السابق جزئية لم يعرض لها الزمخشري ولا ابن يعيش ، على الرغم من كونها على قدر من الأهمية ، وهي تسمية ضمير الشأن والقصة وبين المحتوى الوظيفي له ، هي في ذاتها دلالة على التعظيم والتفخيم ، ونجد إضافة أخرى لهذا الضمير ، الإيجاز، وهذه صفات أشرت إليها سابقا ، حيث تمثل وظيفة عامة للضمائر كافة ، بمعنى أنها تمثل وظيفة أساسية ، على الرغم من اعتبارها وظيفة عامة ، وربما لم يتناول هذه الجزئية كما لم يعرض لها النحاة كذلك ، وأشار إليها الزركشي ممثلا لرأي البلاغيين ، ومن هنا نرى الزمخشري يقترب من النحاة في هذه الجزئية .

وبالتالي فإن جملة رؤية الباحثين في الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم لوظائف ضمير الشأن أو القصة هي: التفخيم والتعظيم ، التوكيد ، الإيجاز، الربط عن طريق الإحالة إلى لاحق ــ حسب رؤية النحاة ــ وإلى السابق واللاحق كما جاء عند الزمخشري .

---

(١) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ٢/٤١٠ .

ومن هنا فإن الزمخشري لم يشر إلا إلى وظيفة واحدة ــ التفخيم والتعظيم ــ من الوظائف التي يقدمها ضمير الشأن ، وإذا كانت هذه الوظيفة أساسية فلأنها جاءت في البيئات المختلفة ، وبالتالي فإنهم جميعا يتفقون عليها ، ومن ثم تمثل وظيفة أساسية ، أما الوظائف الأخرى الثلاث ، فإنه يمكن القول إن بعضها أشاروا له وبعضها يُكْتَشفُ من خلال السياق .

وبالتالي فإن الوظائف السابقة كالتالي : التفخيم والتعظيم ، وهي الوظيفة الأساسية ، ويأتي التوكيد كوظيفة جانبية لدى الجرجاني ، وهي تعد من وجهة نظر الباحث ثانوية بالمقارنة بالأولى ، أما الوظيفة الثالثة ــ الإيجاز ــ والرابعة ــ الربط ــ فإنهما يمثلان وظائف عامة ، يشترك فيها ضمير الشأن مع الضمائر الأخرى .

غير أن ابن يعيش قد أشار عند حديثه عن هذا الضمير : وتكون الجملة خبرا عن ذلك الضمير وتفسيرا [١] ، والمقارنة واضحة بين نص الزركشي السابق وبين الجزئيات المعالجة هنا عند الزمخشري ، ويتضح من خلالها مدى التشابه والاختلاف القائم في هذا النص ، وبملاحظة بسيطة يعد نص الزركشي موجزا وجامعا ، أو جامعا مانعا ، حيث عالج فيه الجزئيات المتعلقة بضمير الشأن .

ويلاحظ على نص الزركشي رؤية مخالفة في نهايته تحتاج إلى نظر عما جاء في أوله ، ففي أول النص : يطلق عليه ضمير البيان والقصة ، وهو بهذا يخالف مصطلح الجمهور ، وبهذا تخالف تسميته تسمية الزمخشري التي ارتضاها ، ثم نجد الزركشي بعد ذلك يعدل في النص ذاته ويكشف عن العلاقة القائمة بين المعنى الوظيفي للضمير ومصطلح الجمهور الذي عدل عنه ، ولم يذكره في نصه ويشعر بنوعه إلا للتوضيح ، مع أن المصطلح الذي ارتضاه الزركشي ــ البيان ــ يكشف من التفسير ؛ لأن ضمير الشأن تليه الجملة المفسرة والمبينة له ، أي البيان ، وهذا المصطلح غير متداول في بيئة النحاة ولا في بيئة المفسرين ، بيد أنه مستخدم في بيئة البلاغيين ، ومن هنا جاء استخدامه عند الزركشي ، وربما لم يقارن الزركشي إلا بالمصطلح المستخدم لدى الجمهور ؛ لأنه الأكثر تداولا وألفة ، والآخر يعد في مرتبة ثانية بالنسبة للمصطلح الأول ، ومن جهة أخرى تكمن مفارقة ثانية عند الزركشي عنه عند الزمخشري من حيث التسمية المرتضاة بالنسبة للمصطلح .

على أية حال فإن العلوي قد جمع القضايا المتعلقة بهذا الضمير، جاء في الطراز : إن ضمير الشأن والقصة على اختلاف أحواله ، إنما يراد على جهة المبالغة في تعظيم تلك القصة وتفخيم شأنها ،

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ١(ب)/٣٣٣ .

وتحصيل البلاغة فيه من إضماره **أولا** وتفسيره **ثانيا** ؛ لأن الشيء إذا كان مبهما ، فالنفوس متطلعة إلى فهمه ، ولها تشوق إليه (١) .

وتنضوي رؤية العلوي على مقاربة دلالية واضحة من خلال مناقشة رؤية الزمخشري لضمير الشأن ، ومن هنا يمكن القول إن هذه الرؤية في هذا النص تمثل إيجازا ، وتمثل صورة عامة لكل القضايا المتنوعة المتناولة في هذا الموضع من البحث ، ومن هنا يكمن أثر الزمخشري فيمن جاء بعده من البلاغيين ، وكما ستكشف عنه الدراسة في مواضع متفرقة من هذه الدراسة ، خاصة العلوي والزركشي وأصحاب الشروح والحواشي .

ومن هذا فإن السياقات القرآنية ، ربما تملي على هذا الضمير دلالة لازمة غالبا بإشارته إلى ذاته العلية أو أفعاله الخاصة ، ولكن السياقات القرآنية تقدم دلالات مختلفة قد لا تتفق مع قيد النحاة ، ومن هنا فإن الأنماط الواردة لضمير الشأن عند الزمخشري يشير أغلبها إما إلى إحالة داخل النص أو إلى إحالة ذهنية ، أي أن وجودها يرتكز ليس على وجودها في ذات الموضع ، وإنما على وجودها في موضع آخر في النص القرآني أو على كونها معروفة من السياق ، كذلك يحيل إلى عنصر إشاري متأخر أو لاحق ، وأما ما يختلف فيه الزمخشري عن الجمهور هي أنه جعل ضمير الشأن يحيل إلى متقدم عليه ، ومن ثم فإن إحالته مزدوجة عند الزمخشري ، بمعنى أنه يحيل إلى متأخر(لاحق) كما يمثل عنصرا إحاليا إلى عنصر إشاري (مفسر) متقدم ، وتختلف هذه الرؤية مع رؤية الجمهور ، وكذلك مع الباحثين في الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم .

وإذا كان ضمير الشأن يمثل عنصرا إحاليا إلى متقدم وإلى متأخر ، فإن هذه الرؤية تختلف مع رؤية النحاة الذين يتفقون حول إحالته إلى لاحق ، ولم يقل به أحد من الباحثين في الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم ، وبالتالي تختلف مع دراسة حديثة أكدت ما ذهب إليه جمهور الدارسين في الإعجاز القرآني بقوله : ولا خلاف أن الإحالة في بنية ضمير الشأن هي إحالة إلى متأخر لاحق ، ولكن يلاحظ أنها تتضمن الإحالة إلى عنصر إشاري خارج النص القرآني ، وهو الذات العلية ، حين لا يذكر صراحة في الجملة المفسرة التالية (٢) .

وبالتالي فإن هذه الرؤية لم تقدم جديدا زيادة على ما قدمه ، أضف إلى أن ملاحظته حول الإحالة إلى عنصر إشاري خارج النص ، ليس في كل الحالات ، كما أن هذا النوع لم يرد عند الزمخشري

---

(١) العلوي : الطراز ١٤٢/٢، الجرجاني : دلائل الإعجاز ص ١٠٢، الزركشي : البرهان في علوم القرآن ٢/ ٤١٠ ، الرضي : الكافية في النحو ٧٦/١ .

(٢) د. سعيد حسن بحيري : من أشكال الربط في القرآن الكريم ، ص ١٧٥.

في إشارته إلى الذات العلية ، ولكن ثمة إحالات ليس من الموضع ذاته ، وإنما إحالة إلى موضع آخر من القرآن .

وثمة قضية موجزة أود أن أشير إليها قبل أن أنهي معالجة القضايا المتعلقة بضمير الشأن ، إشارة الزمخشري المتكررة إلى حذف ضمير الشأن ، ففي مواضع مختلفة من القرآن الكريم نرى الزمخشري يشير إلى حذف الضمير دون أن يذكر أسباب هذا الحذف كما في قوله تعالى (...أن الحمد لله رب العالمين...) قال الزمخشري : على أن الضمير للشأن حذف كما حذف في قول الأعشى ميمون بن قيس :

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا   أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَىٰ وَيَنْتَعِلُ [1]

وفي موضع آخر يرى الزمخشري أن ضمير الشأن قد حذف كما في قول الباعث بن صريم اليشكري :

فَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُوا إِلَىٰ وَارِقِ السَّلَمِ [2]

ولم يشر الزمخشري في هذه الأنماط إلى الهدف الذي أدى إلى حذف الضمير؛لأن هذا الحذف لابد أن يكون مسببا ، وإلا فإن هذا الحذف لم يأت اعتباطا ، غير أنه في قوله تعالى (كأن لم يدعنا) قال الزمخشري : فخفف وحذف ضمير الشأن كما في قول الشاعر:

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ [3]

وبالتالي فإن الزمخشري يكشف في نصه الأخير عن مغزى وهدف هذا الحذف ، ومن ثم فإنه بناء على هذا يمكن اعتبار أن هذه دلالة يمكن تعميمها على باقي الأنماط الأخرى التي لم يذكر فيها الزمخشري مغزى ذلك الحذف ، وربما كان عدم ذكر الزمخشري لذلك المغزى في تلك الأنماط بناء على ذكرها في مواضع أخرى وشهرتها .

ومن ثم فإن ضمير الشأن عند الزمخشري يحيل إلى ما يلي :

١ـ يحيل إلى لاحق ، أي يمثل عنصرا إحاليا إلى لاحق ، وهو غالبا ما يكون نصا أو جزءا أو مقطعا من النص ، أي هو الخبر ، أو يحيل إلى لاحق ليس كائنا في النص ، وإنما يستشف من النص ، وهي تمثل إحالة معنوية .

---

(١)٢(ب)/٣٣١ .
(٢)٤ /٢٨٦ .
(٣)٢/٣٣٣ .

٢ ــ يحيل إلى سابق ، أي يمثل عنصرا إحاليا إلى سابق ، سواء أكان داخل النص مباشـــرة ، أي يسبقه مباشرة كما جاء في معالجة الزمخشري ، أو إحالة إلى سابق ليس كائنا في النص وإنما ســـابق في موضع آخر من النص القرآني .

٣ ــ تمثل وظيفة : التفخيم والتعظيم ، الوظيفة الأساسية التي اتفق عليها جميع النحـــاة والبلاغييـــن والمفسرين ، وتعد هي الوظيفة المباشرة ، بالإضافة إلى وظائف دلالية أخرى كالربط الذي أشار إليها الزمخشري أثناء تناوله للضمير بشكل عام .

وإذا كانت هذه هي أهم القضايا الأساسية التي أشار إليها الزمخشري بالمناقشة والمعالجة ، فإن ثمـة بعض المناقشات المنتثرة المتعلقة بضمير الشأن قد أشار إليها في سياقات مصادره ، غـــير أن هـــذه المناقشات في مجملها لا تمثل أهمية بالنسبة للشكل العام لضمير الشأن المعالج هنا أو لا تمثـــل فـــي واقعها محورا رئيسيا ، يؤثر بشكل أو بآخر على مناقشة القضايا المنتثرة المتعلقة بضمير الشأن كمـــا تناولها الزمخشري ، وبما أنها قضايا جزئية أو ثانوية ليس لها علاقة من قريب أو من بعيد بموضوع الدلالة والتركيب ، فإن الباحث قد ارتأى أن غض الطرف عنها لا يؤدي إلى خلل بـــــالمجمل العـــام لضمير الشأن المناقش في هذا الموضع .

يشترك ضمير الإشارة والضمائر الأخرى في أنه : مبهم ، يحتاج إلى مفسر لاحق يوضحه ، وبالتالي فإنه لا يمكن أن يقوم بوظيفته منفردا ، أي لا يمكن أن يعمل إلا من خلال وجوده في نص أو على الأقل داخل تركيب ؛ ليتسنى له أن يوجد ما يوضحه ويزيل إبهامه .

وأحسب أن ضمائر الإشارة تتكون من بعض الصرفيمات المتشابهة تتميز فيما بينها من خلال تغيير في صدرها أوفي عجزها ، كما هي الحال بالنسبة لضمير الإشارة المذكر (هـذا) للمفرد المذكر القريب ، و(هذه) للمفرد المؤنث القريب ، ونحو: (ذلك) للمفرد المذكر البعيد ، و(تلك) للمفرد المؤنث البعيد ، والاختلافات القائمة بين هذه الضمائر في الصرفيمات فقط ، ففي المذكر والمؤنث القريب في الصوت الأخير ، الألف في (هذا) والهاء في (هذه) ، وفي البعيد في الصوت الأول ، الذال المذكر ، والتاء للمؤنث بالنسبة للبعيد ، و(هم) لجماعة الذكور ، و(هن) لجماعة الإناث ــ وهذا التغيير على قدر من الأهمية ، إذ بناء عليه تتحدد وظيفة وهوية كل ضمير على حدة .

وربما تشير تسميته (إشارة) إلى إبهامه واحتياجه إلى مفسر يوضحه (مشار إليه) ومن خلال هذا التوضيح والإحالة ، يعمل على ربط أطراف النص المتباعدة من خلال العودة إلى سابق أو إلى لاحق ، وهكذا تتحقق العلاقة بين ضمير الإشارة والضمائر الأخرى ، وقد أشار الزمخشري إلى هذه الملاحظة في معرض تفسيره لقوله تعالى (...هَلْ مِن شُرَكَائِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيْءٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ) الروم/٤٠ : أن (ذلكم) هي التي ربطت الجملة بالمبتدأ [١] .

وبدون هذا الرابط (ذلكم) يحدث ما يسمى بخلل يصيب بناء النص أوالتركيب من حيث الفهم ، بناء على عدم ترابط وتماسك أجزاءه ؛ نتيجة لافتقاده الرابط (الضمير) ، ومن ثم فإنه يقوم بدور مهم ، لا يقل أهمية عن تلك الوظائف الدلالية التي أشار إليها الزمخشري ، على الرغم من قلة الأنماط التي تعرض فيها للإشارة المباشرة لهذه الوظيفة التي تمثل وظيفة عامة تنطبق على سائر الضمائر ، كما أشار الزمخشري إلى التبادل الموقعي الذي يمكن أن يتم بين ضمير الإشارة والضمائر الأخرى ، ففي معرض تفسيره لقوله تعالى في سورة البقرة (لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ...) آية / ٦٨ ، قال الزمخشري : ... وقد يجري الضمير مجرى اسم الإشارة في هذا...[٢] . وفي أثناء تفسير الزمخشري لهذه الآية استشهد بقول رؤبة بن العجاج :

---

(١)(ب)٣/٤٨٢ .
(٢)١/١٤٩ نكت الأعراب ...ورقة ٩ .

فِيْهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقْ   كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوْلِيعُ الْبَهَقْ

وطرفة بن العبد :

أَلَا يَا هَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضِرِ الْوَغَى   وَأَنْ أَشْهَدِ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنتَ مُخَلِّدِي[١] .

وأظن أن الزمخشري قد قصد بذلك استخدام الهاء في (كأنه) بدلا من استعمال (كأن ذلك) للإيجاز مثلا ، ومن ثم أعفي من استخدام ضمير الإشارة المقدر ، كما جاء في آية البقرة السابقة ، وكذلك كما حدث التبادل في بيت طرفة بين ضمير الإشارة (هذا) في صدر البيت وضمير الفصل (أنت) في عجز البيت ، ويؤكد هذا ما جاء في آية البقرة / ٨٥ (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقا منكم من ديارهم تظاهرون عليهم بالإثم والعدوان...) [٢] .

ولي ملاحظة على نص الزمخشري على أساس أن (هؤلاء) إشارة إلى الجمع القريب ، أما إضافة اللام فتعني البعيد ، فهؤلاء هنا للإشارة إلى القريب ، بيد أن الزمخشري قال : ثم أنتم هؤلاء استبعاد لما أسند إليهم . وهذا يتنافى مع دلالة القرب التي تشير إليها (هؤلاء) وقد لمح الزمخشري هذا المعنى من خلال نصه ، حينما أشار بأن : ثم أنتم بعد ذلك هؤلاء المشاهدون ، وهذا يعني أنها للقريب .

ومن ثم فإن للزمخشري رأيين حول دلالة ضمير الإشارة (هؤلاء) : الاستبعاد ، القرب ، ويمكن التوفيق بين الدلالتين اللتين أشار إليهما ، بأن معنى الاستبعاد الذي أشار إليه ليس من دلالة ضمير الإشارة بقدر استفادته من السياق الموجود : قتل النفس ، وإخراج بعض الناس بغير حق في مقابل الآية ٨٤ (وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون أنفسكم من دياركم ثم أقررتم وأنتم تشهدون) وهكذا نجد ضمير الإشارة يعقد الصلة بين أحداث متقدمة وأخرى لاحقة للربط والمقارنة ، أما إشارته الثانية فهي مأخوذة من معناها اللغوي .

وكنت أحسب أن هذا البعد ناتج من استخدام (ثم) في السياق ، غير أن هذا يزول حينما نجد أن (هؤلاء) تفسر بمعنى ذلك التي تدل على البعد ، وقد لحظ البيضاوي ذلك المعنى وفسره بعملية التبادل الموقعي الذي يمكن أن يحدث بين الضمائر ، يقول البيضاوي : وأنتم مبتدأ ، وهؤلاء خبره على معنى : أنتم بعد ذلك هؤلاء (الناقصون) ، كقولك : أنت الرجل الذي فعل ، كذا تدل على تغير الصفة منزلة تغير الذات [٣] .

---

(١) السابق: الموضع ذاته.
(٢) ٢٥٥/١ .
(٣) البيضاوي: تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٧٣/١ .

وبالتالي فإنه يمكن أن يحدث التبادل الموقعي بينهما ؛ نتيجة للتشابه في ظروف عودة كــل منــهما سواء على سابق أوعلى لاحق ، التي تعمل على ربط النص .

وتعد هذه الوظيفة وظيفة عامة تشترك فيها سائر الضمائر على وجه العمــوم ، ويوضــح **هوفمان** (*Ute Hoffmann*) ذلك بقوله : إن ضمائر الإشارة هي بعض الصرفيمات التي يمكن من خلالها ربط أجزاء الكلام والمحافظة عليه من هذه الناحية ــ الربط ــ ويحدد ويعين البحث في ضمائر الإشــارة البحث في الضمائر الشخصية في أن كلا منهما يوضح ترتيب الاختلافات في قاعدة الضمائر ويحافظ ويبقي على الربط القائم في النص (١) .

وهكذا يتحقق من خلال هذا النص العلاقة التي تجمع بين الضمير المبــهم (الإشــارة) والضمــائر الأخرى ، وإذا كان هذا النص قد أوضح القاسم المشترك الذي يجمع بين هــذا الضمــير والضمــائر الأخرى ، فإن ابن يعيش يوضح الفارق بين ضمير الإشارة والضمائر الأخرى بقوله : إن المضمــر في الغائب يبين بما قبله ، وهو المظهر الذي يعود عليه المضمر، نحو قولك : زيــد مــررت بــه ، والمبهم الذي هو اسم الإشارة يفسر بما بعده ، وهو اسم الجنس ، كقولك : هذا الرجل والثوب (٢) .

ويوضح نص ابن يعيش الصفة المشتركة ــ أيضا ــ التي تجمع بين ضمــير الإشــارة والضمــائر الأخرى ، وهي الإحالة ، أي أن كلا منهما يحيل ، بيد أن تمثيل ابن يعيش السابق يشير إلى أنه مثــل بضمير الفصل الذي يشير إلى عنصر إشاري سابق ، حسب رؤية جمهور النحاة ، ولم يشــر إلــى ضمير الشأن الذي يحيل إلى لاحق (متأخر) حسب الرؤية العامة للنحاة أيضا .

فإذا كان ضمير الفصل يشير إلى متقدم ، فإن ضمير الإشارة يشير إلى لاحق حسب ما جــاء عنــد ابن يعيش . ويوضح التفتازاني مفارقة بين ضمير الإشارة والضمائر الأخرى : وذلــك أن ضمــير الإشارة إشارة إلى الذات بملاحظة تلك الصفات ، كأنه قيل : ذلك المشار إليه المتميز بتلك الصفــات بخلاف مجرد الضمير العائد إلى ما يشار إليه ، فإنه كناية عن ذات الموصــوف ، وإن كــان مــع الصفات ذهنا .... ولهذا كان في إياك نعبد بالعدول إلى الخطاب المشعر بالتمييز ما لم يكن في إيــاه (٣) .

---

(١) Ute,Hoffmann:Untersuchung zur Topologie im Mittelfeld: Pronominale und Nominale Satzglieder ,S.164 .

وينظر John Lyons : Semantik, Band 2 ,S.258.

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١/ ٩٨١، ٩٨٢ .

(٣) التفتازاني : حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف ورقة ٢٦.

ومن ثم فإن نص التفتازاني يلفت النظر إلى أن إحالة ضمير الإشارة إحالة ذهنية محددة ، أي يشير إلى شيء محدد ، بخلاف الضمائر الأخرى التي تحيل من خلال الكناية .

ويلفت الباحث النظر مبدئيا وبصورة أولية إلى أن تناول الزمخشري لضمير الإشارة لم يكن في المفصل بالقدر الذي عالج به وظيفة ضميري : الفصل والشأن ، وإنما جاءت إشارته مختصرة في المفصل عموما ، أي أنها نحوية ، وجاء إيضاحه لها في مواضع أخرى من مؤلفاته .

ولعل اللافت للنظر في معالجة الزمخشري لضمائر الإشارة أنه أشار إلى عدة وظائف دلالية متنوعة يحيل إليها ، على الرغم من أن إشارته جاءت في عمومها موجزة ، غير أنه يمكن القول إنها تمثل في عمومها رؤية عامة ، تغطي فيما أحسب قدرا كبيرا من القضايا المتعلقة بهذا الضمير .

وقد جاء هذا الإيضاح والتفصيل للقضايا المتعلقة بضمير الإشارة في الكشاف ، و تكرر بعض منها في نكت الأعراب ، وبالتالي فإن هذه الميزة للكشاف تكسبه أهمية بالغة في معالجة هذه الجزئية من هذا البحث ، وكذلك يعني هذا أن مصادر الزمخشري الأخرى لم تعرض لهذه الجزئية ، وتعفينا في الواقع هذه النتيجة من إجراء رسم بياني لبيان أهمية المصادر التي عالجت ضمير الإشارة ، كما أعفانا هذا في مواضع خاصة بالنسبة لضميري : الفصل ، والشأن والقصة .

وإذا كانت هذه الوظائف والمناقشة السابقة تمثل رؤية عامة ، بمعنى أنها تحتاج إلى اختبار مدى فعاليتها فيما جاء عند الزمخشري في مناقشة القضايا المتعلقة بهذا الضمير، وبالتالي يتضح هل أفاد الزمخشري مما جاء عند أسلافه ، وهل أضاف أم أن معالجته جاءت ترديدا لما سبق ؟.

وأنتقل بعد ذلك لمناقشة وظائف البنية الدلالية والإحالية لضمير الإشارة ، وهذه الجزئية تعد فيما أظن بؤرة القضية في تناول العناصر التي يحيل إليها ضمير الإشارة ، وحسب الإحصاء المستخلص ، فإن الوظائف الدلالية لضمير الإشارة بلغت تسع دلالات على النحو التالي : التعظيم والتفخيم ، الكمال والبعد ، الوصف والتفصيل ، التوكيد ، الإعلام ، الإيجاز ، الاختصاص ، الاستحضار ، الوجوب ، ويمكن أن أضع هذه الدلالات في الشكل التالي لإيضاح عددها ونسبها ومواضع ورودها في مصادر الزمخشري على النحو التالي :

م	الدلالات	عدد التردد	المصادر		النسب	ملاحظات
			الكشاف	نكت الأعراب		
١	التعظيم والتفخيم	٧	٧	—	٢٩ , ٢	بلغ عدد الأنماط ضمير الإشارة (٢٤) نمطا ، منها ثلاثة أبيات شعرية
٢	الكمال والبعد	٥	٥	—	٢٠, ٨	
٣	الوصف والتوكيد	٥	٥	—	٢٠ , ٨	
٤	التوكيد	٢	٢	—	٨ , ٣	
٥	الإعلام	١	١	—	٤ ,٢	
٦	الإيجاز	١	١	١	٤ , ٢	
٧	الاختصاص	١	١	١	٤ , ٢	
٨	الاستحضار	١	١	—	٤ , ٢	
٩	الوجوب	١	١	—	٤ , ٢	

شكل توضيحي رقم (١) بدلالات ضمير الإشارة وأنماطه ونسبه كما جاءت في معالجة الزمخشري

ويلاحظ على الشكل رقم (١) أن مجموع الأنماط المعالجة عند الزمخشري بلغت أربعة وعشرين نمطا ، وبالتالي فإن هذه الإحصائية تمثل قدرا متقاربا إلى حد ما مع الأنماط التي عالجت ضمير الفصل من الأنماط بالنسبة لضمير الإشارة ، كما سيأتي توضيحه .

وإذا كانت الوظيفة الدلالية رقم (١) تعد أساسية بناء على إحصاء الشكل (١) ، فإن هذا يجعلها أساسية بالنسبة للدلالات الأخرى ، وقد جاءت الأنماط جميعها في الكشاف تكرر منها شيء في نكت الأعراب ، وبناء على هذا فإن الكشاف هو المصدر الوحيد الذي حوى معالجة الدلالة رقم (١) من الشكل (١) .

ثم جاءت دلالة كل من : الكمال والبعد ، الوصف والتفصيل في المرحلة الثانية ، ممثلا كل منهما في خمسة أنماط ، وبالتالي تمثلان مرحلة قائمة بذاتها من حيث الأنماط والأهمية ، وجاء التوكيد في نمطين اثنين ، ثم جاءت الوظائف الدلالية الأخرى بنمط لكل دلالة على حده ، ومن ثم فإن هذه

الدلالات الست الأخيرة جميعا في مرتبة ثالثة ، أو تمثل مرحلة أخرى ، وبناء على هذا فـــإن دلالات ضمير الإشارة عند الزمخشري يمكن تقسيمها إلى مراحل ثلاث ، **المرحلة الأولى** : وتضـــم الدلالـــة (١) . **المرحلة الثانية** : تضم الدلالة (٢) و (٣) . **المرحلة الثالثة** : تضم الدلالات الباقية من الشكل (١) .

وثمة ملاحظة أخرى في هذا الشأن ، وهي أنه إذا كانت الدلالات الخمس الأولـــى جـــاءت فـــي (الكشاف) ولم يتكرر شيء منها في نكت الأعراب ... فإن الدلالة رقم (٦) ، (٧) قد تكرر نمطيهمـــا في نكت الأعراب ، وبالتالي فإن هذين النمطين يمثلان مفارقة عن الأنماط الأخرى من جهة التكـــرار ، كما أن الكشاف ونكت الأعراب يتساويان في النسبة والأهمية في هذا الموضع .

وإذا كان الزمخشري قد أشار إلى هذه الوظائف لضمير الإشارة ، فإن وظيفة أخرى أشار إليـــها ، وأكدها **إربن** : *(Johannes Erben)* : أن ضمير الإشارة يؤكد ، غير أن توكيده يختلف حسب السياق ، فقد يؤكد المفرد الذي يحيل إليه ، وبالتالي يجعله واضحا ومحددا ... ومن خلال هذا يدرك المـــرء أن لهما ارتباطا وعلاقة معا تؤكد الأداة [١] .

وإذا كان الزمخشري قد أشار إلى هذه الوظيفة فإنها يمكن أن تمثل وظيفة عامة مـــن جهـــة ، أي يمكن أن تنطبق على الضمائر كافة هذا من جهة ، ومن ناحية أخرى فإن هذه الرؤية تؤكـــد رؤيـــة **لفاندوفسكي**: *(Th . Lewandowski)* السابقة التي عرضت لها في بداية التوطئة عن الضمائر بشـــكل عام ، وهكذا تتحقق وظيفة ضمير الإشارة ــ التوكيد ــ على وجه الخصوص باعتباره يشير مباشـــرة ويحدد المشار إليه (العنصر الإشاري) المفسر ، ومن خلال هذا التحديد يؤكد المحتوى من خلال هـــذه الإشارة ، وهذه سمة تميزه عن بقية الضمائر كما جاء عند التفتازاني في النص السابق .

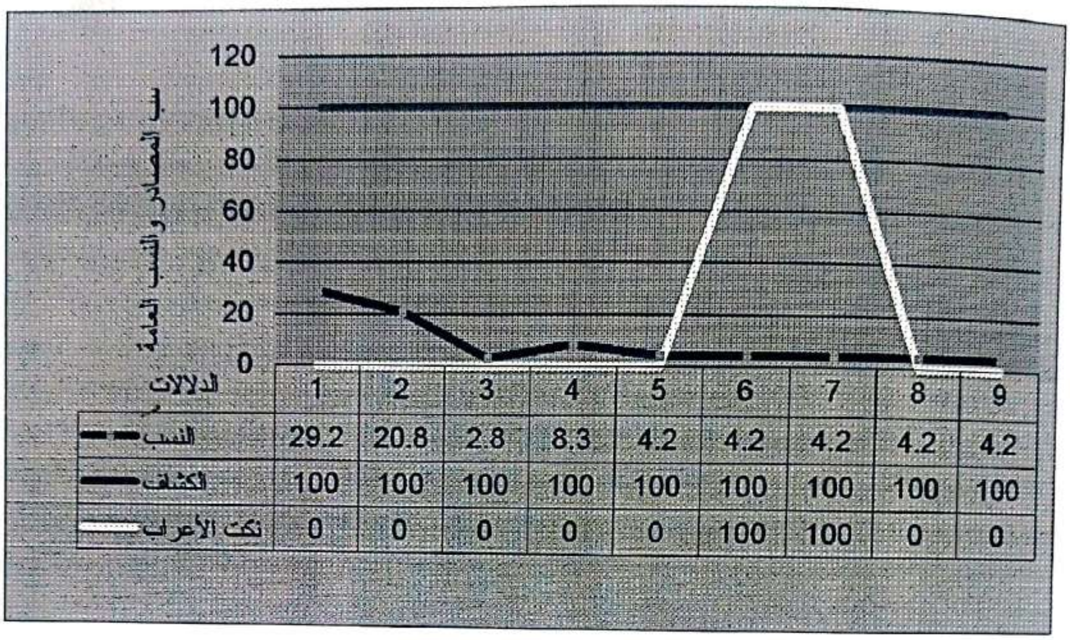
وإذا كانت الدلالات السابقة لا تمثل نسبا متساوية ، فإن هذا في الواقع يعني أنها ليست ســـواء مـــن حيث الأهمية ، ويوضح ذلك الشكل (٢) من هذا المبحث .

وإذا كانت الدلالة رقم (١) تمثل مرحلة قائما بذاتها ، فإن الدلالات (٢) ، (٣) تمثلان قســـما آخـــر والدلالات الأخيرة قسما ثالثا ، ويلاحظ من خلال الشكل رقم (٢) أن ثمة فارقا فـــي النســـبة بيـــن الدلالة (١) من جهة ، والدلالة (٢) و(٣) أو القسم الأول والقسم الثـــاني ، فـــإذا كـــانت الـــدلالات

---

(١) ينظر كل من : Johanne, Erben:Abriss der Deutschen Grammatik, S. 209 .
Hans, Heringer und Andre : Einführung in die Praktische Semantik, S .110 . وما بعدها

الأخيرة تمثل مقاربة في النسب التي تفضي إلى الأهمية ، فإنهم يمثلون رؤيـــة الزمخشـــري المتقاربـــة حول هذه الدلالات من جهة ثانية .



الدلالات	1	2	3	4	5	6	7	8	9
النسب	29.2	20.8	2.8	8.3	4.2	4.2	4.2	4.2	4.2
الكشاف	100	100	100	100	100	100	100	100	100
نكت الأعراب	0	0	0	0	0	100	100	0	0

شكل توضيحي رقم (٢) بنسب دلالات ضمير الإشارة عند الزمخشري كما ورد في الشكل (١) من هذا الموضع

وإذا كان (الكشاف) يمثل من ناحية الإحصاء ١٠٠% من عدد الأنماط الواردة أربعـــة وعشــرون نمطا ، فإن كتاب نكت الأعراب يمثل نمطين متكررين في الكشاف في الدلالتيـــن : (٦) ، (٧) ، أي أن ما تكرر من الكشاف في أنماط ضمير الإشارة يمثل ٣, ٨% مما جاء في الكشاف من أنماط ، ويوضـح هذا الشكل (٣) من هذا المبحث .

ويتضح من خلال الشكل رقم (١) تساوي النسب في الدلالات الخمس الأخيرة ، إلا أن الدلالتيـــن (٦) ، (٧) يتكرر فيهما نمطان في نكت الأعراب ، وهكذا تمثل هذه الملاحظة مخالفة بينهما وبيـــن الـــدلالات الأخرى اللتين ينتميان إلى ذات المجموعة .

ويتضح أيضا من خلال الأشكال (١) ، (٢) ، (٣) السابقـــة أن الوظـــائف الدلالية لضمير الإشـــارة ليست سواء ، من حيث ترتيب أجزائها ، فقد جاءت الإحالـــة والإشارة إلى أمـــر عظـــيم وجلـــل فـــي سياقات مختلفة أكثر من الأنماط الدلالية الأخرى ، فهل لهذا دلالته ؟ وهذا مـــا تحـــاول المناقشـــة أن تكشـــف النقاب عنه ، وعلى الرغم من أن الأنماط المستخلصة ـ بناء على الإحصاء ـ بالمقارنة

بأنماط ضمير الفصل تكاد تكون متقاربة ، فإن تنوع هذه الوظائف الدلالية ، يعطي المعالجة ــ رغم قلة الأنماط ــ شمولية من ناحية التناول .

والذي يدعم هذه الملاحظة أن الأنماط المستخلصة من مؤلفات الزمخشري في معالجة ضمير الإشارة أربعة وعشرون نمطا ، جاءت الإحالة فيهم في سبعة أنماط إلى أمر عظيم ، ويدعم هذا دراسة حديثة تؤكد في مجملها هذه النتيجة المستقاة من هذا الإحصاء (من أشكال الربط في القرآن الكريم) ، ولا شك أن هذه الملاحظات المجملة تحتاج إلى نوع من التفسير والتحليل في ضوء هذه النظرة الموجزة .

فالإشارة إلى أمر عظيم وحدث جلل كما في قوله تعالى في سورة القصص آية : ٨٣ (تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوّاً فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَاداً وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ) وفي سورة الأعراف (يَا بَنِيَ آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ) آية ٢٦ : ، وفي الآية : ٣ من قوله تعالى في سورة يونس (ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ) وفي الشعراء آية :١٥٨(فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ) .

وتمثل هذه الآيات رؤية واضحة عند الزمخشري في الإحالة إلى أمر عظيم وجلل كبير ، ويحتاج هذا العرض لهذه الأنماط المعالجة عند الزمخشري إلى نوع من التفصيل لجوانبها في إطار الإحالة إلى متقدم (سابق) أو إلى متأخر (لاحق) على النحو التالي :

ففي آية القصص (تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوّاً فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَاداً وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ) ، قال الزمخشري : تعظيم لها وتفخيم لشأنها ، يعني الذي سمعت بذكرها وبلغك وصفها[(١)] .

ومن ثم فإن الإحالة تتجه في بنية ضمير الإشارة (تلك) إلى الشيء المهم والمركز عليه (الدار الآخرة) ، وهو أمر عظيم ، يحتاج إلى أن كل إنسان لابد أن يعمل ويضعه نصب عينيه لماذا ؟ لأنها الحياة الباقية ، وهي خير وأبقى ، كما جاء وصفها في القرآن الكريم ، ولما أراد الله أن يشير إليها استخدم الضمير الإشاري (تلك) لما فيها من نعيم مقيم : ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، كما ورد في الحديث (الدار الآخرة) وجاء الوصف بهذا ؛ لأن الإنسان يبقى خالدا فيها ، وهي الدار الحقيقية ، وهي خير وأبقى ، كما أنه يمكن القول زيادة على ما جاء عند الزمخشري بأن التفخيم ليس من ضمير الإشارة وحده ، وإنما ينضاف إليه أداة التعريف (أل) الواردة في البدل (الدار) والصفة (الآخرة) ، إذ لو كانت : تلك دار آخره ، لكان ثمة اختلاف في الدلالة ،

---

(١) ١٨٠/٣ .

أضف على ما جاء في وصفها في مواضع مختلفة من القرآن الكريم والحديث الشريف تحبيبا وترغيبا للعمل من أجل دخولها .

على أن ثمة شيئا آخر هنا بالنسبة للإحالة إذ نجده يحيل إلى عنصر إشاري (مفسر) ليس إلى متقدم أو إلى متأخر ، وإنما إحالة داخل النص القرآني ، أي إلى مواضع منتشرة من القرآن الكريم ، على أساس أن القرآن والسنة يفصل ويوضح كل منهما الآخر ، فإن ما أجمل في موضع من القرآن تناولته السنة بالتفصيل ، وبالتالي فإن هذا الضمير (مبهم) تفسره الإحالة سواء كانت معجمية (كلمة مفردة) أو جزءامن نص ، بمعنى أنه عنصر ذو طابع خاص ، إذ إحالته ليست إلى النص ذاته .

عنصر إشاري * إحالة إلى متقدم *عنصر إحالي

(مفسر) (لاحق) (ضمير الإشارة)

خارج نطاق السورة

أما في آية الأعراف (يَا بَنِيٓ آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ) ، قال الزمخشري : ولا تخلو الإشارة من أن يراد بها تعظيم لباس التقوى ، أو أن يكون إشارة إلى اللباس المواري للسوءة ؛ لأن مواراة السوءة من التقوى تفضيلا له على لباس الزينة[1] .

ويختلف هذا النمط الإحالي عن سابقه من حيث الإحالة ، إذ يحيل نمط القصص إلى خارج نطاق السورة ، أي إلى موضع آخر من النص القرآني ، أما عنصر الإحالة هنا فإنه يمثل عنصرا إشاريا إلى متقدم ، داخل نطاق السورة ، فإذا كان ضمير الإشارة (ذلك) في الآية (٢٦) ، فإنه بناء على ما جاء عند الزمخشري يحيل إلى الآية (٢٢) ، أي إلى متقدم من السورة ذاتها (فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ...) ، ومن هنا فإن عنصر الإحالة (ذلك) يشير إلى هذا الأمر العظيم ، وهو ظهور السوءة ، أو العورة التي كان الشيطان عاملا فعالا في إظهارها ، ولذا جاء التعبير بضمير الإشارة (ذلك) الذي يدل أو يشير إلى جلل الأمر وعظمته ، وفي الوقت ذاته يشير إلى أن لباس التقوى خير من لباس الزينة (الدنيا) المادي ، ومن هنا فإن إحالة ضمير الإشارة هنا إلى عنصري إشارة متقدمين داخل نطاق السورة : ـ

<u>الأول</u> : الإحالة إلى ظهور السوءة أو العورة ، وهي تمثل إحالة معجمية .

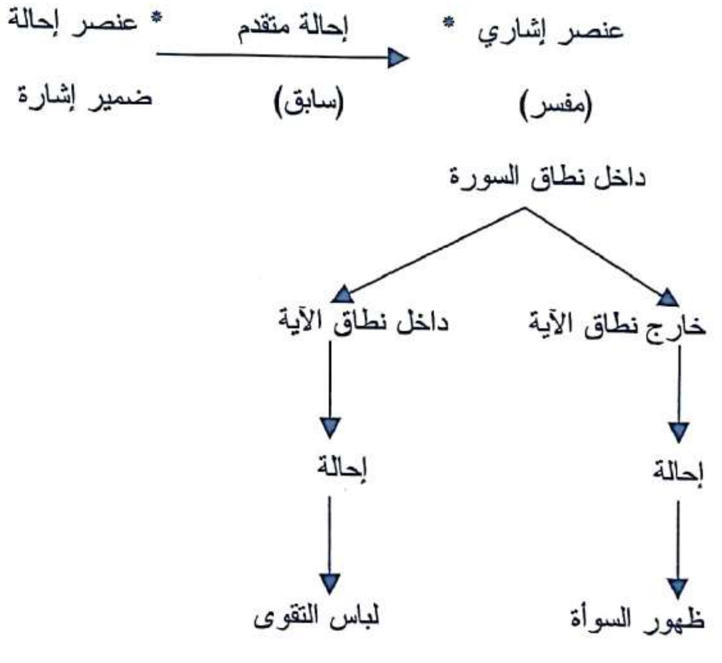
<u>الثاني</u> : الإحالة إلى عظمة لباس التقوى وتفضيلهما على اللباس المادي ، وهي إحالة معجمية أيضا .

---

(١) ٢/ ٥٨، ٥٩ .

غير أن الإحالة في **الأول** إحالة إلى متقدم داخل نطاق السورة ، أما **الثانية** فـهي متقدمـة وداخـل نطاق السورة ، بل وداخل نطاق الآية كذلك . وبالتالي فإن إحالته هنا ذات شقين ، ويمثل هذا النمـط القرآني نمطا فريدا في الأنماط الإحالية لضمير الإشارة كافة ، إذ المعتاد أن الإحالة إلى شيء بعينـه يفسر المبهم (ضمير الإشارة) ويوضحه ، إلا أنه هنا جاء ليحيل إلى موضعين .

وينبه الباحث هنا أنه حينما يمثل ضمير الإشارة إحالة إلى أكثر من موضع ، فإن هذا لا يمنع أنـه في كلتا الحالتين يحدد المشار إليه ، ويرجح السياق هاتين الإحالتين ، إذ ليس ثمة تعارض بينـهما ، وبالتالي فإن كل واحدة منهما توضح جانبا وتظهر جزئية ، وتكشف النقاب عن علاقات داخل إطـار النص ، ومن هنا يمكننا أن نتصوره على النحو التالي :



وجاء النمط الثالث من سورة يونس (ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ) ومـن ثـم فـإن هـذا الضمير (الإشارة) يمثل عنصرا إحاليا كذلك إلى متقدم عليه ، غير أن هذه الإحالة داخل الآية ذاتها ، فبداية الآية (إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَـرْشِ يُدَبِّـرُ الْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِن بَعْدِ إِذْنِهِ...) ، ومن ثم فإن ضمير الإشارة (ذلكم) ــ سأعود إلى معالجـة هذا النمط في ضوء المخالفة بين الإحالة والمحيل إليه في موضع لاحق هنا ــ إشارة إلـى المعلـوم بتلك العظمة ، أي ذلك العظيم الموصوف بما وصف به هو ربكم[1] .

(١) ١٨١/٢

ومن هنا فإن عنصر الإحالة الإشاري يحيل إلى متقدم ، بيد أن إحالته إلى الشق الأول مـــن بدايـــة الآية الكريمة :

عنصر إشاري * ← إحالة إلى متقدم *عنصر إحالي

(مفسر) (سابق) ضمير إشارة

(داخل نطاق الآية) (ذلكم)

أما نمط سورة الشعراء (فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ) والحديث قبـل هذه الآية عن ناقة صالح عليه السلام ومعجزتها ، وأن لعاقرها عذابا أليما ، ومن هنا فـــإن ضمـــير إشارة (ذلك) يحيل إلى متقدم من هذه القصة ، وبالتحديد إلى قوله تعالى (وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَـــأْخُذَكُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ فَعَقَرُوهَا فَأَصْبَحُوا نَادِمِينَ) الآية : ١٥٦ ، ١٥٧. ولما كان القوم قـــد عقروهـــا (فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ) ، وجاء التعبير بصيغة الماضي (فأخذهم) للدلالة على تحقق ذلك الفعل ، مضافا إليـــه الفاء التي تدل على التعقيب مع المسارعة ، أي أنهم حين عقروا الناقة ، أرسل الله ســـبحانه عليـــهم عذابه مباشرة ، جزاء وفاقا ، وعلى الرغم من هذا (وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ) لذلك الأمـــر العظيـــم الذي جاءت الإحالة إليه بضمير الإشارة (ذلك) لمناسبة الحدث والمقام : ـــ

عنصر إشاري * ← إحالة إلى متقدم * عنصر إحالة

(مفسر) (سابق) ضمير إشارة

داخل نطاق السورة (ذلك)

↓

(عدد من الأحداث : فعل +أفعال)

ويلاحظ الباحث أن هذه الأنماط الأربعة المتناولة بالمعالجة هنا ، جاءت جميعها بـــ (ذلك) في ثلاثة أنماط ، سواء بالإفراد أو الجمع ، وجاء النمط الرابع بضمير الإشارة أو الإحالة (تلك)على أن هـــذه الملاحظة تلفت النظر بمراجعة ما أورده النحاة .

بمعنى أن هذه الرؤية العملية يمكن إيضاحها في ضوء قيود النحاة النظرية ، وبالتالي يمكن اختبـــار مدى جدوى وفاعلية القيد النحوي في مقابل الجانب العملي ، بمعنى أن هذه الرؤية المستخلصة فـــي ضوء وجهة نظر الزمخشري على وجه العموم يمكن إيضاحها في ضوء شـــروط النحـــاة وقيودهـــم النظرية .

وفي ضوء الرؤية السابقة لضمير الإشارة (ذلك) كانت فاعلية ونتيجة ذلك أن يعبر بها عن أمر عظيم ، يقول ابن يعيش : فإذا قلت : لك أو إليك ، فقد خاطبته باسمه كناية ، وإذا قلت : ذاك أو ذلك ، فقد خاطبته بغير اسمه ، ولذلك لا يحسن أن يقال للمعظم من الناس هذا لك ولا إليك ، ويحسن أن يقال : قد كان ذلك أو كذلك[١] .

ويشير الزمخشري إلى الفرق بين : ذا ، وذاك ، ذلك ، فقيل الأول للقريب ، والثاني للمتوسط والثالث للبعيد [٢] . وتحتاج رؤية الزمخشري عرضا عمليا أو تفصيليا ، ونجد ذلك واضحا عند ابن يعيش في تفصيل : ذلك الاسم فيه ذا والكاف للخطاب ، وزيدت اللام لتدل على بعد المشار إليه ... فذا إشارة إلى القريب بتجردها من قرينه تدل على البعد ، فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه ؛ لأن حقيقة الإشارة الإيماء إلى حاضر ، فإذا أرادوا الإشارة إلى متنح متباعد زادوا كاف الخطاب وجعلوه علاقة لتباعد المشار إليه ، فقالوا : ذاك ، فإن زاد بعد المشار أتوا باللام مع الكاف ، فقالوا ذلك واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد ، لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى [٣] .

وتشير عبارة ابن يعيش : قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى ، أن الإيجاز في عناصر البنية التركيبية ، يؤدي إلى نتيجة حتمية ← الإحالة إلى عنصر إشاري (قريب) ، أي قصير قصر المادة المعجمية ، ويمكن أن يكون رأي ابن يعيش هذا مفادا من أن (الذال) ذات مقطع قصير ، تليها الألف ذات المقطع الطويل ، ورغم كونها تنتهي بمقطع طويل (الألف) ، إلا أن بنية المبنى لا يحوي عددا كبيرا من المقاطع ، وهكذا تنتهي سريعا ، وبالتالي فإن الإيجاز في المبنى ، يؤدي بالتالي إلى الإيجاز في المعنى ، أو قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى ، بعبارة ابن يعيش .

وكأن ثمة علاقة قائمة بين قلة الأصوات في (ذا) والإحالة إلى عنصر إشاري قريب ، فقلة الأصوات (المبنى) تجعل (ذا) تحيل إلى عنصر إشاري قريب ، وكأنه لقلة حروفها ليس لها قوة بأن توصل إلى مسافة أبعد ، أما الإحالة إلى بعيد (أو متنح بعبارة ابن يعيش) بإضافة (كاف) للدلالة على البعد في المكان ، فإذا أرادوا الإشارة إلى أبعد أضافوا لاما : (ذلك) ، فكل زيادة في المبنى تعطي زيادة في المعنى وبالتالي تظهر بوضوح دقة عبارة ابن يعيش (أن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى) .

ويلاحظ الباحث أن الأنماط المستخلصة هنا لضمير الإشارة تحيل جميعها إلى أمر عظيم وجليل ، كما أن هذه الإحالة إلى هذا الأمر تعد هي الوظيفة الإحالية الأساسية حسب الإحصاء الوارد عند الزمخشري ، وكذلك عند النحاة .

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ٣٥٢/١ .
(٢) المفصل (ب) ص ٥٩ .
(٣) ابن يعيش :شرح المفصل (ب) ٣٥٢/١ .

وإذا كان النحاة فيما سبق متمثلين فيما جاء عند ابن يعيش يرون أن ضمير الإشارة يحيل ويشير إلى لاحق ، فإن الزمخشري لا يخالف هذه الرؤية ، غير أنه يضيف عنصرا آخر في الإحالة إلى لاحق ، ويحيل عنده إلى سابق سواء أكان مباشرا ، أي إحالة داخل الآية أو السورة ، أو إحالة داخل النص القرآني عموما ، أو إحالة ذهنية ، و بالتالي فإن الزمخشري يخالف رؤية جمهور النحاة في إحالة ضمير الإشارة وهي إحالة ليست سلبية بقدر ما هي إيجابية ، أعني إضافته زيادة على ما جاء عند جمهور النحاة ، وقد وضح بشكل كبير في الأنماط السابقة المعالجة .

وتبقى قضية أخرى في هذا المقام ، أن الإحالة إلى أمر عظيم ، سواء كان متقدما أو لاحقا ، أو خارج النص عند الزمخشري ، جاءت الأنماط كلها بضمير الإشارة (ذلك) ومشتقاته ، سواء بصيغة المفرد المذكر (ذلك) أو المؤنث (تلك) أوالجمع (ذلكم) ، و(ذلك) هذه كما ذهب جمهور النحاة أنها تدل على بعد المشار إليه ، والبعد هذا قد يعني علوا في المرتبة والمكان ، كما في قوله تعالى (ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين) البقرة /٢ ، ومن ثم فإن استخدام هذه الصيغة (ذلك) لمناسبة السياقات المختلفة . أو بعدا في الضلال ، كما في قوله تعالى (...ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ) سورة إبراهيم :١٨ ، قال الزمخشري : إشارة إلى بعد ضلالهم عن طريق الحق والثواب [١] .

ومن ثم نرى أن البعد يتغير بتغير السياق اللغوي ، فعندما كان الحديث في آية البقرة السابقة عن الكتاب بين الزمخشري أن الإشارة إلى بعد الكتاب وعلو مرتبته ، أما آية إبراهيم فقد جاء ضمير الإشارة بعد وصف الله تعالى لأعمال الذين كفروا وتشبيهها بالرماد ، أي لا شيء ، ومن ثم عقب الله سبحانه بوصف هذا بأنه البعد الحقيقي في الضلال ، ومن هنا نرى البعد يطوعه الزمخشري حسبما يقتضي السياق .

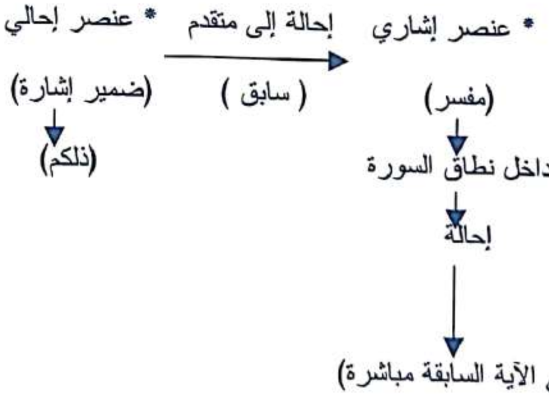
وتقودنا ملاحظة استخدام (ذلكم) مع الإفراد ، إلي قضية المطابقة بين عنصر الإحالة (ضمير الإشارة) وبين العنصر الإشاري (المفسر) ، على أن ثمة أنماطا خرجت على قيود النحاة ، وبالتالي خرجت على القياس والشيوع ، ويرى أحد الباحثين : أن ضمير الإشارة قد انتقل من خلال تلك الاستعمالات إلى الحرفية ، وصار رابطا من الروابط التي تعقد الصلة بين أحداث متقدمة ونتيجة لاحقة ، فإذا كان النظر إلى المخاطب أو المخاطبين الموجه إليهم الخطاب فتراعى المطابقة ، وإذا كان التركيز على الخطاب ذاته فتتوارى تلك المطابقة [٢] .

---

(١) ٢ (ب) / ٥٤٧ .
(٢) د. سعيد حسن بحيري : من أشكال الربط في القرآن الكريم ص ١٩٣ .

وإذا كانت هذه نتيجة ، فلست داريا على أي أساس أقام رؤيته هذه ؟ وعلى الرغم من أنه قال إنـــه سيدرس أنماط هذه الرؤية فيما يلي لم يقدم شيئا مما وعد به ، وإنما ذكر مجمــــل آراء النحـــاة فـــي العلاقة بين المشير (ضمير الإشارة) والمشار إليه (العنصر الإشاري المفســـر) فـــي الاســتعمالات القياسية على حد قوله [١] ، كما يلاحظ الباحث أن الأنماط التي تقع فيها المخالفة بين عنصر الإحالـــة (ضمير الإشارة) وبين عنصر الإشارة (المفسر) لها حالتان :

__الأولى :__ إما أن تكون مفسرة ومقارنة ، أو ما يمكن أن نطلق عليه عنصرا رابطـــا مثـــل (بـــل) ، بمعنى أنه عندما يأتي ذكر (النار) — مثلا — يكون التعبير بـــ (ذلكم) ويعرض بعدها إلى ذكر الجنـــة وتفضيلها على العنصر الإشاري (المفسر) ، ومن ثم مقابلة في المعنى بين ما قبل (ذلكم) وما بعـــده ، ومن هنا نرى أن ما بعده توضيحا وتفسيرا وتفصيلا ، ففي قوله تعالى في سورة آل عمـــران (قُـلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْـهَارُ خَـالِدِينَ فِيـهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ) آية/١٥ ، ويعد ضمير الإشارة هنـــا عنصـــرا رابطـــا (حرفيا) ، بمعنى أنه يربط بين الأحداث المتقدمة عليه في الآية (١٤) (زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِـنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَٰلِكَ مَتَـــاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ) وأحداث لاحقة له في الآية (١٥) ، ومن هنا يمثل ضمير الإشارة (ذلكـــم) عنصـــــرا إحاليـــا إلـــى متقـــدم مـــن هـــذه الآيـــة (١٤) :



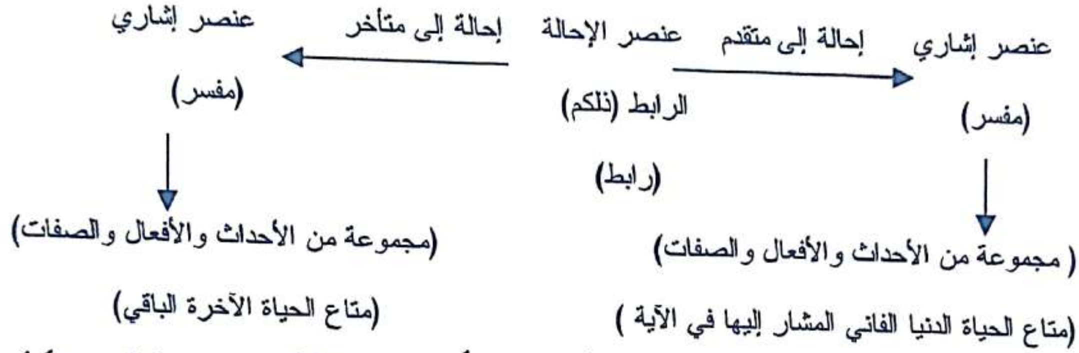
بيد أنه يلاحظ عدم المطابقة بين ضمير الإشارة (ذلكم) والعنصر الإشاري في الآية المتقدمة عليـــه مباشرة ، والقياس يوجب الإحالة باستخدام ضمير الإشارة (ذلك) للعناصر التفسيرية من لذات الدنيـــا المختلفة والمتفاوتة لماذا ؟ لأنه في الآية ذاتها ، جاءت الإحالة إليها بـــ (ذلـك) ، إلا أن التعبـير القرآني ما لبث أن عدل عن (ذلك) إلى (ذلكم) في الآية اللاحقة (آية /١٥) وهذا فـــي رأي النحـــاة خروج على القياس والشيوع ، بيد أن ضمير الإشارة هنا ينتقل إلى كونه عنصـــرا إحاليـــا حرفيـــا ،

---

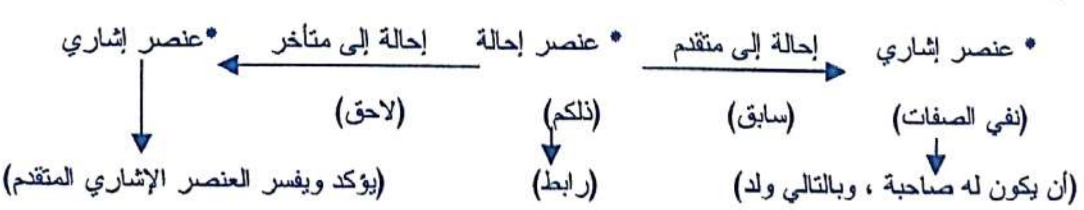
(١) ينظر: السابق ص ١٩٣ .

بمعنى أنه يعقد صلة أو مقارنه بين أحداث متقدمة وأخرى لاحقة ، مفضلا في غالب الأحيان اللاحق على السابق ، أو ما بعد عنصر الإحالة على ما قبله ، ومن ثم يمكن القول : بأن (ذلكم) تتشابه هنا بعنصر الربط الحرفي (بل) إذ تعقد الصلة بين أحداث جملتين مختلفتين دلاليا ، يذكر الأولى ثم ما يلبث أن يعرض عنها إلى رأي آخر مقابل ، أي نفي ما قبلها عما بعدها باستخدام (بل) .

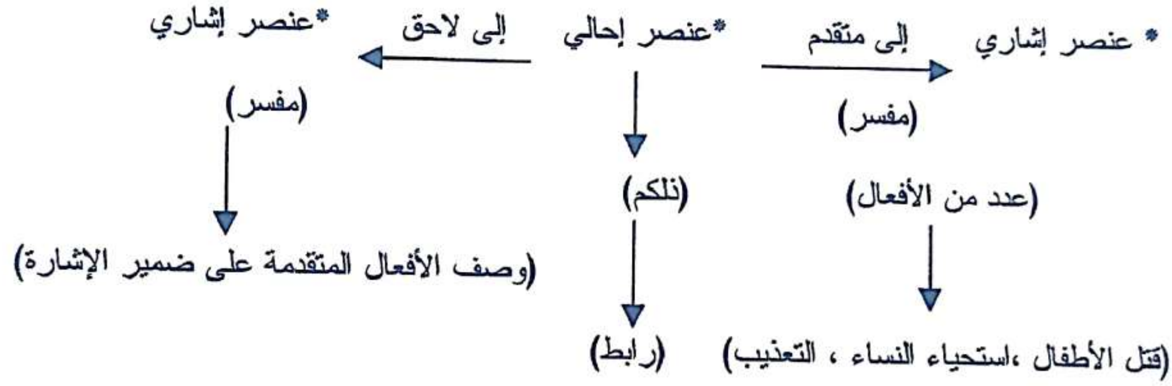
ففي الآية (١٥) وعقب عنصر الإحالة (ذلكم) يدور الحديث عن تقوى الله والجنات التي تجري من تحتها الأنهار والأزواج المطهرة ورضا الله ، هذا عن الآخرة في مقابل ما جاء في الآية (١٤) من لذات الحياة الدنيا ومتاعها الفاني ، وهكذا يعقد عنصر الإحالة (ذلكم) صلة أو مقارنة بين شيئين متقابلين : ـــ



وفي سورة الأنعام آية : ١٠٢:١٠٣ (ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ. لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) إحالة (ذلكم) إلى الذات العلية في الآية السابقة لها مباشرة آية /١٠١ (بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) نجد في الآية/ ١٠٢ ، يؤكد معنى ويفصل ما جاء في آية /١٠١ ، وفي آية : ١٠٢ ،١٠٣ (لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ، لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ) هذه الصفات تؤكد ما جاء في الآية (١٠١) من أنه بديع السماوات والأرض ، وأنه سبحانه ليس له ولد وليس له صاحبة ، وخلق كل شيء وهو بكل شيء عليم ، فهذه الصفات تؤكد المعنى في الآية الأولى ، والمعنى وإن كانت هذه هي صفاته ، فكيف تكون له صاحبة أو يكون له ولد ، والتركيز هنا على المخاطب ــ الذات العلية ــ ورغم ذلك لم تراع المطابقة كما ذكر الباحث .



ويتكرر هذا أيضا في سورة الأعراف آية ١٤١ (وَإِذْ أَنجَيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوَءَ الْعَذَابِ يُقَتِّلُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُم بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ) غير أنه يختلف عن سابقه في أنه لا يعقد مقارنة بين أحداث سابقة وأخرى لاحقة ، بقدر ما يكون عنصرا رابطا للأحداث المتقدمة عليه بوصفها فيما يلحقه ، وهكذا يمثل هذا النمط مفارقة من ناحية التفسير ، ففي الآية الكريمة نجد وصفا لما فعله فرعون وقومه في بني إسرائيل من إذاقتهم أنواع شتى من العذاب : من قتل الأبناء ، واستحياء النساء ، ولما كان في هذا كله أمر عظيم وجلل لما يفعله بهم ، فجاء التعبير بـ (ذلك) للمناسبة ، غير أنه عدل إلى (ذلكم) في محاولة لوصف هذه الأعمال التي فعلت في بني إسرائيل : بلاء من ربكم عظيم . وهكذا يتحقق مع عدم المطابقة شيء لا يتحقق بدونها : —



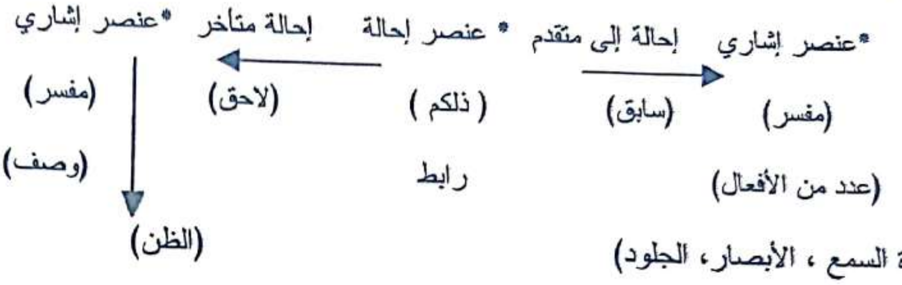
وهكذا نجد المناسبة بين استخدام (ذلكم) للدلالة على شناعة هذه الأفعال ، وأنها عمل ليس بهين ، وبين الوصف التالي لـ (ذلكم) بأنه : بلاء من ربكم عظيم ، وهكذا يتحقق الانسجام بين استخدام الأداة — ضمير الإشارة — وبين الأفعال التي قام بها فرعون في بني إسرائيل من التقتيل واستحياء النساء ... الخ ، والوصف التالي لضمير الإشارة (ذلكم) بأنها أعمال عظيمة . وهكذا تتحقق العلاقة بين ضمير الإحالة والسياق والموضوع (١) .

وفي سورة فصلت : ٢٣ (وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ الْخَاسِرِينَ) ، جاءت الإشارة بـ (ذلكم) إلى ما في هذه الآية السابقة مباشرة : (وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيراً مِّمَّا تَعْمَلُونَ) الآية /٢٢ من ذات

---

(١) Max , Miller : Kontext und Sprachliche Referenz auf Objekte, S.110:115.

السورة ، وكان قياس النحاة أن تأتي الإحالة بضمير الإشارة (ذلك) بدلا من (ذلكم) ، ولكني أحسب أن التعبير القرآني عدل إلى استخدام صيغة (ذلكم) ؛ لإرادة توكيد ما جاء في آية (٢٢) ، بمعنى ما كنتم تتوقعون أن تشهد عليكم سائر أعضاءكم ، وهذا الظن كان بربكم كذلك ، فأراد أن يؤكد ويفسر المعنى في الآية (٢٢) بما جاء عقب ضمير الإشارة (ذلكم) :



على أن ثمة ملاحظة في هذا السياق في القرآن الكريم أنه حين تتوارى المطابقة بين عنصر الإحالة ــ ضمير الإشارة ــ وبين العنصر الإشاري المفسر لهذا الضمير، أن ضمير الإشارة يأتي بعده ما يفسره ويوضح ما قبله ويؤكده ... بمعنى أن عنصر الإحالة لا يشير إلى متقدم أو لاحق فقط ، وإنما يشير إلى الاثنين معا في آن واحد ، وبالتالي يمثل رابطا بين الإحالة إلى متقدم وإلى لاحق متأخر ، وهكذا تحقق عدم المطابقة ميزة لا تقدمها الأنماط القياسية .

وإذا كانت كل التراكيب التي تأتي فيها (ذلك) ومشتقاتها ، تشترك في إشارتها إلى أمر عظيم ، فإنها في الواقع تختلف من حيث وضع المشار إليه : خارج النص في الموضع السابق عليه ، في موضع آخر نطاق السورة ، أو يشير إلى لاحق ، وهل هذا اللاحق أم لا ؟ ... وبالتالي تختلف الأنماط بالنسبة لموضع العنصر المشار إليه أو المفسر ، غير أنها جميعا تتفق في وظيفتها في الإحالة إلى حدث كبير وجلل .

وإذا كان ضمير الإشارة (ذلك) يحيل إلى أمر عظيم وجليل ، فإن ضمير الإشارة (هذا) يحقق هذه الوظيفة ، ففي آية : ٩ من سورة الإسراء (إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم) الإحالة هنا إلى لاحق ، هذا لاحق القرآن ، ومن هنا فإن هذا النمط يختلف عن الأنماط السالفة للزمخشري في أن ضمير الإشارة كان يحيل إلى أمر عظيم سابق (متقدم) ، وجاءت الأنماط الأخرى في المخالفة بين ضمير الإشارة والعنصر الذي يشير إليه ، في أن ضمير الإشارة يمثل عنصرا رابطا بين أحداث متقدمة وأخرى لاحقة عن طريق التركيز على هذه الصفات الواردة قبل ضمير الإشارة إلى ما يليه ، والإحالة إلى متأخر، كما في سورة هود آية /٧٢ (إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ) الإشارة إلى متقدم سابق في

ذات الآية ، وهو نبأ الإشارة بالحمل : ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَىٰ أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ، إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ .

وبالتالي فإن الإحالة إلى متقدم داخل نطاق السورة ، بل داخل نطاق الآية ، وسواء كانت الإشارة إلى لاحق أم إلى متقدم ، فإنه يحقق هذه الوظيفة كما في قوله تعالى (هَٰذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ) الرحمن /٤٣ ، هذه الوظيفة التي قال عنها بات (*G. Bhatt*) : بأن هذا التحديد الدلالي للضمائر من المحتمل أن يختار تكميل وتتميم المعاني مع بعضها البعض قابلة نوعا – ما – أن تحمل هذا الاستخدام [1].

وبالتالي فإن الإحالة سواء إلى متقدم أو إلى متأخر لا تسبب عائقا في القيام بهذه الوظيفة التي هي منوطة به ، الربط عن طريق الإشارة إلى ذلك الحدث الجلل ، وبالتالي يمكن القول إن الضمائر مهما اختلفت نوعية الإحالة تظل وظيفتها العامة ثابتة ، كما ثبت ذلك عند الزمخشري [2] .

ولا يبتعد عن هذا ما قاله (برونميلر) : (*K.Braunmüller*)إن القواعد المرجعية تعمل على الإيضاح للسامع من خلال المتكلم نفسه مع تعبيرات جديدة في النص ذاته ، وهو يعمل على ربط العلاقة الكائنة وضبطها بين المتكلم والآخرين[3] .

ويعرض أحد الباحثين من خلال التبادل الموقعي بين (هذه) و (تلك) ويرى في ذلك خروجا لما قعد له النحاة ، ويعرض أنماطا متماثلة لكلا الضميرين في القرآن الكريم[4] .

على أن هذه الملاحظة التي أشار إليها الباحث للتبادل الموقعي بين (ذلك) و(هذا ، هذه) هي في الواقع مأخوذة من رؤية النحاة ، حيث عرض لها أبو حيان الأندلسي ، وقد ردها إلى صاحبها ، ابن مالك ، ويرى أن هذه الرؤية هي مذهب الجرجاني وطائفة معه ، بيد أن السهيلي خالفهم في ذلك وأبطل حججهم [5]، ولم يشر الباحث إلى أصل الفكرة .

بيد أن هذا وإن كانت تجيزه بعض السياقات ، فإنه غير جائز على وجه العموم ، بمعنى أن ثمة فارقا بين (ذلك) وبين (هذا ، هذه) أي أن (ذلك) وظيفتها الأساسية الإشارة إلى حدث جلل ، وذلك بخلاف : هذا ، هذه ، فإنهما يقومان بالوظيفة لكن في ظل شروط بعينها تتحقق بتحقق عدد من

---

(١) C. Bhatt : Die Syntaktische Struktur Nominalphrase im Deutsch, S .155
(٢) كما ثبت من خلال معالجة الباحث لضمائر الفصل والشأن والإشارة التي تناولها بالمناقشة في هذا الموضع.
(٣) K.Braunmüller : Referenz Pronominalisierung , zu den Deiktika und Proformen des Deuschen S.58 .
(٤) د. سعيد حسن بحيري: من أشكال الربط في القرآن الكريم ص ١٩٩.
(٥) أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب ٥١٠/١ .

القرائن تتكاتف فيما بينها لإيضاح المعنى العام ، ولا أدل على ذلك أن : هذا ، هذه ، في سياقات كثيرة لا تحقق هذه الوظيفة .

فـ (هذا ، هذه) في الآيات السابقة نجد السياقات تستدعي هذا الأمر ـ الإشارة إلى أمر عظيم وحدث جليل ـ ففي آية هود نجد الأمر غير عادي ، أي حدث كبير يستدعي هذه الوظيفة الدلالية لمناسبة السياق والمقام ، وفي آية الرحمن كذلك تهويلا لها ولشأنها ، ومن هنا جاء وصف حالهم في الآية التالية لها (يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ آنٍ) الرحمن /٤٤ ، تعظيما لها ولحالها ، وكذلك في آية/ ٢١من سورة الحشر (لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعاً مُّتَصَدِّعاً مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ...) تعظيما لشأن القرآن وتفخيما له ، وهكذا تتضافر السياقات اللغوية وغير اللغوية لإيضاح هذا المعنى وإبرازه ، وبالتالي فإن (هذا ، هذه) الواردة في السياقات لا تتوفر فيها هذه الشروط وبالتالي لا تقدم هذه الوظيفة .

على أية حال فإن الإشارة إلى حدث جلل ليس على إطلاقه مع : هذا ، هذه ، أي أن وظيفته الأساسية هي الإحالة إلى القريب ، وهي مأخوذة من (ذا ، ذه) ينضاف إليها (ها) التنبيه ، و(ذا) للإشارة ، والمراد تنبه أيها المخاطب لمن أشير إليه [1]. ومعنى هذا أنه يريد أن ينبهك إلى المشار إليه وعظمة الأمر بالنسبة لضمير الإشارة (ذلك) ، ومن هنا تتضح نقاط الالتقاء بينهما ، وتعد هذه سمة مشتركة بين الضميرين معا .

وفي آية/ ٣٢ من سورة يوسف (فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ) ، قال الزمخشري : ولم تقل فهذا وهو حاضر رفعا لمنزلته في الحسن واستحقاق أن يحب ويفتتن به ، وربئا بحاله واستبعادا لمحله [2]، فرأينه وأكبرنه ، بصيغة البعيد ؟ فيقال : بأن استعمال صيغة البعيد عوضا عن (هذا) يؤكد جمال يوسف وعفته ، أي بعد مناله .

ويرى في هذا السياق محمد اليعلاوي أن هذا يمكن أن يرد على هذا التأويل بأن التعظيم حاصل بـ (كن) أي بتصريف حرف الخطاب ، فلو أراد القائل أن يحافظ على الإشارة القريبة ــ ويوسف كان أمامهن ــ مع تعظيم شأن يوسف ، لوجب عليه أن يقول(فذاكن) الذي لمتنني فيه [3] .

غير أن الباحث يختلف مع رأي اليعلاوي السابق وذلك من نواحي منها : أن التعظيم حاصل من استخدام ضمير إشارة (ذلكن) في الآية وليس من حرف الخطاب ، ويدلك على ذلك استخدام (ذلك)

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل (ب)١/٣٥٣.
(٢) ٢(ب)/٤٦٦ .
(٣) محمد اليعلاوي : ملاحظات على لغة القرآن ص٦٣.

للبعيد عند جمهور النحاة ، ومن هنا انتقل المعنى الحسي إلى البعد المعنوي ، الذي يتناسب ومقام يوسف عليه السلام ، وهذا ما أشار إليه الزمخشري في الموضع ذاته : ولم تقل فهذا وهو حاضر رفعا لمنزلته في الحسن ... وربئا بحاله واستبعادا لمحله [١] .

الشيء الآخر وهو يؤكد الرأي الأول بأن الله عز وجل قد أشار في الآية /٣١ من السورة ذاتها ، أي قبل الآية السابقة والموضوع يتعلق بيوسف عليه السلام أيضا ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ فاستخدام (هذا) في سياق الآية يؤدي معنى (ذلك) رغم كون الموقف ليس عاديا ، إلا أنها تؤدي الدلالة المطلوبة ، وفي الآية التالية لهما ما كان (هذا ، ذلك) يؤديان المعنى ويتبادلان الموقع كما جاء عند جمهور النحاة ، جاءت الآية التالية باستخدام (ذلك) وإضافة حرف الخطاب (كن) وذلك لأن المقام مقام خطاب نسوة ، وليس للتعظيم كما ذهب اليعلاوي ، وهكذا نجد التبادل بين (هذا) ، (ذلك) في الدلالة ، إضافة إلى السياقات المختلفة .

كما أن التبادل الذي حدث في الآيتين يمكن أن يكون نوعا من التنويع في الأسلوب والبلاغة ، ما دام لا يؤثر على الدلالة المبتغاة من الآية الكريمة .

وبالتالي لا أرى وجها لما ذهب إليه اليعلاوي من : أن الميز بين القريب والبعيد لم يكن خاضعا لقاعدة راسخة ، وكذلك التعظيم والتفخيم ، فقد رأينا حرية التصرف في شأنهما وكذلك تعدد السامعين والمخاطبين [٢] .

كيف يطلق على هذا وهو أمام نص قرآني ؟ أي أن نصوصه محكمة ، بمعنى أن الاستقراء القرآني يجيز التبادل الموقعي ، خاصة بين هذين الحرفين : هذا ، ذلك ، غير أن الذي غاب عن ذهن اليعلاوي أنه أرجع كل شيء إلى السياق اللغوي دون أن تكون ثمة عناصر أخرى غير لغوية متممة للمعنى كالسياق الثقافي والديني والتاريخي ... وهكذا نجد هذه العناصر لا تقل أهمية عن العنصر اللغوي ، ومن ثم نجد خطورة الاعتماد على السياق اللغوي في كثير من الأحيان ، إذ نجد أنماطا قرآنية لا تتكشف دلالتها إلا بإتاحة الفرصة أمام سياقات متنوعة .

ويشرح الطبري ذلك في قوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ البقرة/٢ ، التبادل الموقعي بين هذا وذلك قائلا : فإن قال قائل : وكيف يجوز أن يكون (ذلك) بمعنى هذا ؟ و(هذا) لا شك إشارة إلى حاضر ومعاين ، و(ذلك) إلى غائب غير حاضر ولا معاين ؟ قيل : جاز ذلك لأن كل ما يقتضي

---

(١) ٢(ب)/٤٦٦ .
(٢) اليعلاوي : ملاحظات على لغة القرآن ص٦٣.

قرب تقتضيه من الأخبار ، فهو وإن صار بمعنى الحاضر فكالحاضر عند المخاطب ، وذلك كالرجل يحدث الرجل الحديث فيقول السامع : إن ذلك والله كما قلت ، وهو والله كما ذكرت ، فيخبر عنه مرة بمعنى الغائب ، إذا كان قد تقضى ومضى ، ومرة بمعنى الحاضر لقرب جوابه من كلام مخبره ، كأنه غير منقض ، فكذلك (ذلك) في قوله تعالى (...ذلك الكتاب) ... ولذلك حسن وضع ذلك في مكان هذا ؛ لأنه أشير إلى الخبر عما تضمنه قوله تعالى (آلم) من المعنى بعد تقضي الخبر عنه (آلم) فصار لقرب الخبر عنه من تقضيه كالحاضر المشار إليه ، فأخبر عنه بذلك لانقضائه ، ومصير الخبر كالخبر عن الغائب ....[1].

وتأتي الإشارة إلى أمر عظيم (هذا ، هذه) مرة مع (أن) وتارة أخرى بدون (إن) ، ولم يؤثر على أداء الوظيفة ، وبالتالي يمكن القول إن (هذا ، هذه) أو إن وحدها أو التركيب وموضوع الكلام .... الخ من عناصر كلها ينبني بعضها على بعض ويتضافر لإيضاح المعنى الأساسي والوظيفة الرئيسية ، وليس عنصرا واحدا وحده كافيا ــ كما ذهب الباحث ــ وهو في محاولته هذه يحاول أن يتخطى قيود النحاة ، صحيح أن ثمة أنماطا ، بيد أن هذا مرهون بسياقات وعناصر متشابكة حينا ومتداخلة أحيانا ، تؤدي في نهاية الأمر جميعا إلى القيام بهذه الوظيفة .

وأشير في هذا الموضع ــ إضافة إلى ما ذكره الزمخشري ــ إلى بعض الأنماط التي تؤكد الرؤية العامة التي جاءت عند النحاة لتمثل ملمحا عاما في القرآن الكريم ، ففي سورة البقرة آية ٨٥ (... فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) جاءت الإشارة إلى عدد من الأحداث في بداية الآية (قتل النفس ، إخراج البعض من ديارهم ، افتداء الأسرى) ولما كانت هذه أحداثا عظيمة ؛ لأنها بغير حق ، كان ذلك أمرا عظيما عند الله جزاءه (خزي في الحياة الدنيا) ، أما يوم القيامة فمآله إلى (أشد العذاب) ، وجاء التعبير في الآية باستخدام صورة القصر (ما + إلا) للدلالة على توكيد نتيجة فعل ذلك العمل الشنيع الذي تحيل إليه (ذلك) ، وبالتالي فإن ضمير الإشارة (ذلك) يمثل عنصرا رابطا بما تقدم عليه من أحداث وبما يليه من أحداث كنتيجة لفعل الأحداث الأولى ، ويمكن تصور ذلك على النحو التالي :

*عنصر إشاري ← إحالة إلى متقدم ← *عنصر إحالة ← إحالة إلى متأخر ← *نتيجة

(مفسر) (سابق) (ذلك) (لاحق) (للأفعال الأولى)

(فعل+أفعال) (للعنصر الإشاري)

وفي سورة فصلت آية /٢٨ (ذَلِكَ جَزَآءُ أَعْدَاءِ اللهِ النَّارُ لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ جَزَآءً بِمَا كَـانُواْ بِآيَاتِنَـا يَجْحَدُونَ) ، وفي هذه الآية تحيل (ذلك) إلي عدد من الأحداث قبلها ، وهي أمور عظيمة فعلها الكفار كعدم سماع القرآن ، واللغو فيه ، ونتيجة لذلك (فَلَنُذِيقَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا عَذَابًا شَدِيدًا وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَسوأ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ) /٢٧ من السورة ذاتها ، ولما كان الكفر هكذا كانت نتيجته السالفة هي الأمور العظيمـة ، كانت الإحالة بـــ (ذلك) طبيعي ، وذلك لأنهم (أَعْدَاءُ اللهِ لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلدِ) لقاء ما قدموا ، وهكـذا يتحقق دائما مع (ذلك) إحالة إلى أمر عظيم وجليل ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر .

ويخرج ضمير الإشارة إلى الدلالة على (الكمال والبعد) كما جاء في قوله تعالى (ذَلِـكَ الْكِتَـابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ) البقرة/٢ ، قال الزمخشري : ... ومعناه ذلك الكتاب هو الكتاب الكامل ، كأن ما عداه مـن الكتب في مقابلته ناقص ، وأنه يستأهل أن يسمى كتابا ، كما تقول هـو الرجـل ، أي الكـامل فـي الرجولية الجامع لما يكون من مرضيات الخصال [1] . ويرى أبو حيان الأندلسي : أن هذا النمط مـن باب عظمة المشار إليه أو المشير[2] ، وبالتالي يأخذ برأي النحاة في باب (ذلك) .

وتدل (ذلك) في هذا النمط ــ كما جاء عند الزمخشري ــ وبالتالي فإن وظيفتها تختلف عن وظـائف (ذلك) ، وهي الإشارة إلى حدث جلل ، بيد أن الباحث يختلف مع رؤية الزمخشـري حـول وظيفـة (ذلك) هنا ، ويذهب إلى أن الكمال المفاد في هذا السياق ليس من ضمير الإشارة (ذلك) ، بقدر ما هو من (أل) الموجودة في بداية (كتاب) ، بمعنى لو أن إنسانا قال : هذا هو كتاب ؛ لأدى التركيب وظيفة الكمال ، أي أن هذا الكتاب هو الكامل ، وما عداه ناقص ، رغم وجود (ذلك) في التركيب ، بخـلاف هذا هو كتاب ، فلا يؤدي المعنى ، ويدعم هذه الرؤية أكثر أن ورود (ذلك) في أنماط ليس فيـها (أل) لا تؤدي هذه الوظيفة ، ففي قوله تعالى في سورة المائدة (ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ) / ٨٩ . وفـي سورة الكهف/ ١٠٦ (ذَلِكَ جَزَآؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُواْ وَاتَّخَذُواْ آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُواً) ولم يقل أحـد مـن الباحثين في الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم ، أن هذا الصنف من التراكيب يؤدي وظيفة الكمال .

وذلك بخلاف الضمائر العامة : ضمير الفصل ، ضمير الشأن ، ضمير الإشارة ، بالإضافـة إلـى الاسم (ضمير + أل + اسم) يعطي معنى الكمال ، هذا هو الرجل ، أي الكامل في الرجولية ، وهـذا هو الشاعر ، كأن ما عداه ليس بشاعر ... وهذا ينطبق على باقي الضمائر، ومنه في القرآن الكريـم في قوله تعالى (ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللهِ وَكَفَىٰ بِاللهِ عَلِيماً) النساء :٧٠ ، وفي سورة التوبة كذلك (... ذَلِـكَ

---

(١) ١٩/١ .

(٢) أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب ٣٣/١ .

الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلاَ تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ وَقَاتِلُواْ الْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَآفَّةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ) آية : ٣٦ .

وفي ذات السورة/٦٣ (أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِداً فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ) ولا يختلف الأمر مع ضمير الغيبة (الفصل) كما في قوله تعالى (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللهُ وَإِنَّ اللهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) سورة آل عمران/ ٦٢ ، وكما في قوله تعالى (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) الصافات :٦٠ ، وفي آية/ ١٠٦ من السورة ذاتها (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ) ولا شك أن الدلالة واضحة ، وتعد هذه سمة عامة في التعبير القرآني دائما الذي يدل على الكمال في مقابل النقصان .

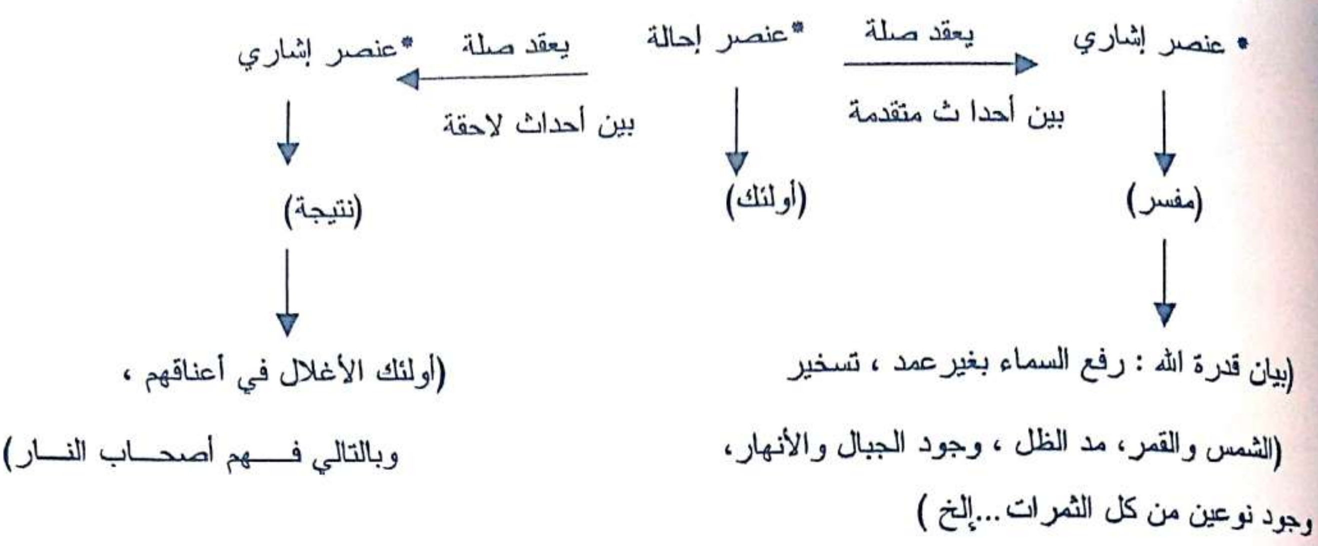
وكذلك في سورة الجاثية/١١ (هَذَا هُدًى وَالَّذِينَ كَفَرُواْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِن رِّجْزٍ أَلِيمٌ) قال الزمخشري : إشارة إلى القرآن الكريم ، يدل عليه قوله تعالى (وَالَّذِينَ كَفَرُواْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ) ؛ لأن آيات ربهم هي القرآن ، أي هذا القرآن كامل في الهداية ، كما تقول : زيد رجل ، تريد كامل في الرجولية ، وأيما رجل ... [(١)] .

والسياق كما في آية البقرة السابقة يدعم رأي الزمخشري ، إذ المراد في كليهما (القرآن) ، وهو الكتاب الكامل الشامل : (مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ) وفي قوله تعالى (مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا) .

كما أن الزمخشري أشار إلى أن ضمير الإشارة يدل على الوصف والتفصيل كما في قوله تعالى (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ) المنافقون/٣ ، قال الزمخشري : (ذلك) إشارة إلى قوله (سَآءَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ) أي إلى الآية السابقة ... أو إلى ما وصف من حالهم في النفاق والكذب والاستهجان بالإيمان [(٢)] ، أي إلى ما تقدم في الآية الأولى من السورة ، وفي قوله تعالى (... أُوْلَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ وَأُوْلَئِكَ الْأَغْلَالُ فِيٓ أَعْنَاقِهِمْ وَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) الرعد/٥ ، ذهب الزمخشري إلى أن في الإشارة وصف لحال الكافرين [(٣)] . وتعد هذه إشارة موجزة تحتاج إلى نوع من التحليل على النحو التالي :

---

(١) ٢٨٧/٤ .
(٢) (ب)٥٣٩/٤ .
(٣) ينظر: (ب)٥١٣/٢ .



ومن ثم نرى ضمير الإشارة يمثل عنصرا رابطا ، إذ نجد ضمير الإشارة (أولئك) في آية الرعـــد يعقد صلة بين أحداث متقدمة وأحداث لاحقة ، ويمكن الجمع بينهما بعلاقة المقابلة ، إذ نجد في الآيـــة الأولى الحديث عن الكتاب ، وأنه من عند الله ورغم ذلك أكثر الناس لا يؤمنون به ، ومن ثم نـــرى الله سبحانه يسوق الآيات البينات التي تدل دلالة واضحة على أنه من عند الله : رفع السماء بغير عمد ، وتسخير الشمس والقمر، كما أنه مد الأرض وجعل فيها جبالا كما جعل فيها أنهارا ، وأخرج مـــن هذه الأرض ثمرا مختلفا ألوانه وطعمه ... الخ .

وبالتالي فإن هذه الدلائل والآيات الواضحة كفيلة بأن تجعل ــ من كان له قلب سليم ــ يؤمن ويوقن يقينا ما بعده يقين في أن الله هو الذي أنزل الكتاب ، وأنه هو الذي خلق كل شيء ، وبمـــا أن كفـــار مكة لم يؤمنوا فجاء وصفهم بـــ (أُوْلَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ وَأُوْلَئِكَ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ) ، وقد أكـــد الحـــق هذا الوصف مرة أخرى في سياق الآية ذاتها باستخدام العطف (الواو) وتكرير ضمير الإشارة ، وفـــي كل مرة يذكر صفة من صفاتهم ، وفي الصفة الأخيرة : وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون . نجد الله قبل أن ينهي هذه الآية يستخدم مؤكدا آخر ــ ضمير الفصل (هم) ــ قبل نهاية الآية ، وهكذا نجـد الله سبحانه يريد أن يؤكد أن الذين يرون آياته واضحة ولا يؤمنون يستحقون هذه الصفات ، بل (هُـــمْ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) .

وهكذا نجد ضمير الإشارة يعقد صلة بين صفات متقدمة وأخرى لاحقة ، والعلاقة القائمـــة بينـــهما علاقة المقابلة ، ومن خلال هذه الصلة بين السابق واللاحق نجد عملية الربط التي يقوم بها الضمـــير بشكل عام . كما يلاحظ أن عقب ضمير الإشارة جاءت صفات الذين كفروا فـــي مقـــابل آيـــات الله البينات .

وفي الآية/٤ من سورة الأنفال (أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ) نجد الزمخشري : يرى أنهم الكاملون في الإيمان من صفتهم كيت وكيت [١].

ومن هنا نرى الزمخشري لم يشر إلي أن صفة الكمال من أي بنية لغوية اكتسبت ، أمن ضمير الإشارة (أولئك) ؟ أم من ضمير الفصل (هم) ؟ أم من (أل) الكائنة في المؤمنين ؟ ، أم من كلمة (حقا) ؟ ، وبالتركيز على السياق اللغوي للآية نجدها تتشابه إلى حد بعيد مع آية الرعد السابقة من حيث إن كلا من ضمير الإشارة في الآيتين يتعلق بوصف ،غير أنه في آية الرعد جاء الوصف عقب ضمير الإشارة (أولئك) وفي آية الأنفال جاء الوصف قبل ضمير الإشارة (أولئك) ، وهكذا نجد ضمير الإشارة – خاصة أولئك – يرتبط ارتباطا مباشرا بعملية الوصف حسبما جاء في القرآن الكريم .

وفي آية الأنفال نجد قبل ضمير الإشارة (أولئك) يأتي عقب ذكر صفات المؤمنين ، ثم يشير الله باستخدام ضمير الإشارة (أولئك) للإشارة إلى صفات المؤمنين ، ويؤكد هذا باستخدام ضمير الفصل – هم – والتعريف (أل) وحقا في الآية الكريمة ، ومن ثم قال الزمخشري أنهم الكاملون ، بناء على الوصف الذي جاء لهم في الآيات السابقة .

ويدل على (الإعلام) ، جاء في قوله تعالى في سورة ص /١٣ (وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ أُوْلَئِكَ الْأَحْزَابُ) إشارة إلى (قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ) آية/ ١٢، وهكذا نجد إشارة إلى الآية السابقة والآية ذاتها ، قال الزمخشري : قصد بهذه الإشارة الإعلام بأن الأحزاب الذين جعلوا الجند المهزوم منهم هم وأنهم هم الذين وجد منهم التكذيب [٢].

كما يشير إلى الحضور كما في سورة (ص) أيضا في قوله (وَمَا يَنظُرُ هَؤُلَاء إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ) آية /١٥، (هؤلاء) هنا ضمير إشارة للجمع ، وهو في هذا السياق يشير إلى ما جاء في الآيات السابقة عليه ، وهو يدل على الحضور .

ويخرج إلى (الاختصار) كما في قوله تعالى في الآية/٦٨البقرة (قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ) ، قال الزمخشري : فإن قلت : كيف جاز أن يشار بذلك إلى مؤنثين ، وإنما هو للإشارة إلى واحد مذكر؟ قلت : جاز ذلك على تأويل ما ذكر وما تقدم

---

(١) ١١٣/٢ .
(٢) ٣١٨/٣ .

للاختصار في الكلام ... كما تقول للرجل نعم ما فعلت ، وقد ذكر لك أفعالا كثيرة وقصة طويلة [١] ، ويدل أيضا (ضمير الإشارة) على الاختصاص كما في قوله تعالى في سورة الكهف (قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا) آية /٧٨ ، قال الزمخشري : فأشار إليه فجعله مبتدأ ، وأخبر عنه كما تقول : هذا أخوك ، فلا يكون هذا إشارة إلى غير الأخ ، ويجوز أن يكون إشارة إلى السؤال الثالث ، أي هذا الاعتراض سبب الفراق[٢] .

ومن ثم نرى الزمخشري يجعل ضمير الإشارة عضوا أساسيا في الجملة (عمدة) ، ومن هنا تختلف وظيفته إذا كان عنصرا مؤكدا مثلا ، فاعتباره عمدة (مبتدأ بتعبير الزمخشري) يتوافق مع وظيفة الاختصاص ، وبالتالي يكون له محل من الإعراب ، أما اعتباره ليس أساسيا ، أي ليس له محل من الإعراب ، وفي هذه الحالة تكون وظيفة التوكيد الذي يؤديها هذا الضمير أرجح من الوظيفة الأولى .

وأنتقل بعد ذلك إلى معالجة ضمير الإشارة في إطار مقارنته بأنماط إحالية وغير إحالية (كالضمير والاسم والفعل والإبهام) ، ويشير النحاة إلى أنه مبهم ، أي يفتقر إلى مفسر أو موضح ، وبالتالي يشترك مع الضمائر في هذه الجزئية ... إلخ ، وتتيح له هذه العناصر المختلفة اشتراكه مع أكثر من نوع ، وبالتالي تزيده فاعلية وقوة ينماز بها عن غيره .

ويربط النحاة بين ضمير الإشارة والإبهام ، يقول ابن يعيش : ويقال لهذه الأسماء مبهمات ؛ لأنها تشير إلى مبهمات كل ما بحضرتك ، وقد يكون بحضرتك أشياء فتلبس على المخاطب ، فلم يدر أيها تشير فكانت مبهمة لذلك [٣]، وهكذا يرتبط ضمير الإشارة بالضمير العائد (الإحالة) في أنه يحيل إلى مرجع قد يكون سابقا وقد يكون لاحقا ؛ لأن كليهما مفتقد بنفسه إلى غيره (عنصر إشاري مفسر) وبالتالي فإنه لا يؤدي دلالة بنفسه لهذا الافتقار ـ الإبهام ـ .

ويشترك ضمير الإشارة مع الحرف كذلك ، ويعزو ابن يعيش ذلك إلى أنه : إنما كانت مبنية لتضمنها معنى حرف الإشارة ، وذلك أن الإشارة معنى ، والموضوع لإفادة المعاني إنما هي الحروف ، فلما استفيد من هذه الأسماء الإشارة ، علم أن للإشارة حرفا تضمنه هذا الاسم ، وإن لم ينطق به فبني كما تبنى من ، كم ونحوهما [٤] .

---

(١) ١٤٩/١ ، نكت الأعراب ورقة ٩ .

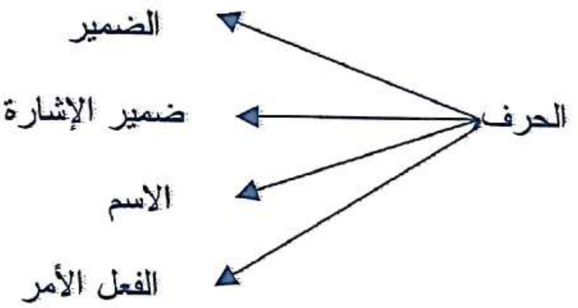
(٢) ٤٧٠/٢ ، نكت الأعراب ... ورقة ١٣٦ .

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل (ب)/١ /٣٣٣ .

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل (ب)/١ /٣٣٤ .

ويشترك ضمير الإشارة مع الضمائر الأخرى : وذلك لأنك تشير به إلى ما بحضرتك ما دام حاضرا ، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم والأسماء موضوعة للزوم مسمياتها ، ولما كان هذا غير لازم لما وضع له صار بمنزلة المضمر وجب بناء المبهم (١) .

ويزعم الباحث أن ضمير الإشارة يشترك مع ضمير (الضمائر) من حيث البناء ، أي أنه بناء لفظي ، أو اشتراك شكلي ... وثمة اشتراك آخر مع الضمير من حيث الإحالة ، إذ كل منهما مفتقر إلى غيره ــ كما ذكرت منذ قليل ــ لأن كليهما مبهم ، أي يحتاج إلى عنصر إشاري (مفسر) ، وفي القاسم المشترك بين ضمير الإشارة أن : ذا اسم منفصل قائم بنفسه قد غلب عليه أحكام الأسماء الظاهرة نحو وصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره فلما غلب عليه شبه الأسماء المتمكنة حكم عليه بأنه ثلاثي كالأسماء المتمكنة (٢) . وبهذه المشاركة لضمير الإشارة للعناصر اللغوية المختلفة ، يمثل عنصرا متميزا فاعلا ، كالاسم والفعل والحرف والضمير ، وتتيح له هذه الخصائص صفات وميزات معينة يمكن أن يؤدي من خلالها وظائف بعينها ، ويمكن أن نتصور ذلك على النحو التالي :



وبالتالي تبدو بوضوح السمات والخصائص المشتركة بين ضمير الإشارة والعناصر اللغوية الأخرى ، ويمكننا أن نوجز نقاط الالتقاء بين ضمير الإشارة وهذه العناصر فيما يلي : ــ

١ ــ يرتبط ضمير الإشارة بالضمائر من حيث البناء ، وفي افتقار كل منهما إلى غيره ، وكذلك من حيث الإبهام ، أي افتقار ضمير الإشارة إلى موضح (مفسر) .

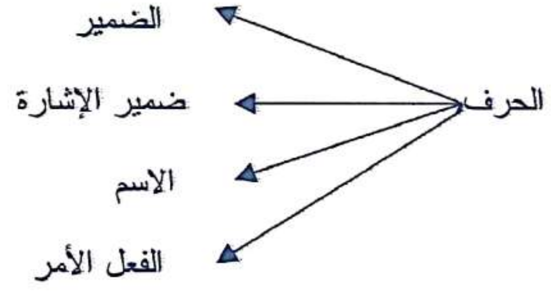
ومن الفرق بين المضمر والمبهم أن المضمر في الغائب يبين بما قبله ، وهو الظاهر الذي يعود عليه المضمر ، نحو قولك : زيد مررت به ، والمبهم الذي هو بعده يفسره بما بعده ، وهو اسم الجنس كقولك : هذا الرجل والثوب ونحوه ، وقد مضى الكلام على أسماء الإشارة بما فيه كفاية

---

(١) السابق : الموضع ذاته .
(٢) السابق : الموضع ذاته .

ويشترك ضمير الإشارة مع الضمائر الأخرى : وذلك لأنك تشير به إلى ما بحضرتك ما دام حاضرا ، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم والأسماء موضوعة للزوم مسمياتها ، ولما كان هذا غير لازم لما وضع له صار بمنزلة المضمر وجب بناء المبهم (١).

ويزعم الباحث أن ضمير الإشارة يشترك مع ضمير (الضمائر) من حيث البناء ، أي أنه بناء لفظي ، أو اشتراك شكلي ... وثمة اشتراك آخر مع الضمير من حيث الإحالة ، إذ كل منهما مفتقر إلى غيره ــ كما ذكرت منذ قليل ــ لأن كليهما مبهم ، أي يحتاج إلى عنصر إشاري (مفسر) ، وفي القاسم المشترك بين ضمير الإشارة أن : ذا اسم منفصل قائم بنفسه قد غلب عليه أحكام الأسماء الظاهرة نحو وصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره فلما غلب عليه شبه الأسماء المتمكنة حكم عليه بأنه ثلاثي كالأسماء المتمكنة (٢) . وبهذه المشاركة لضمير الإشارة للعناصر اللغوية المختلفة ، يمثل عنصرا متميزا فاعلا ، كالاسم والفعل والحرف والضمير ، وتتيح له هذه الخصائص صفات وميزات معينة يمكن أن يؤدي من خلالها وظائف بعينها ، ويمكن أن نتصور ذلك على النحو التالي :



وبالتالي تبدو بوضوح السمات والخصائص المشتركة بين ضمير الإشارة والعناصر اللغوية الأخرى ، ويمكننا أن نوجز نقاط الالتقاء بين ضمير الإشارة وهذه العناصر فيما يلي : ــ

١ ــ يرتبط ضمير الإشارة بالضمائر من حيث البناء ، وفي افتقار كل منهما إلى غيره ، وكذلك من حيث الإبهام ، أي افتقار ضمير الإشارة إلى موضح (مفسر) .

ومن الفرق بين المضمر والمبهم أن المضمر في الغائب يبين بما قبله ، وهو الظاهر الذي يعود عليه المضمر ، نحو قولك : زيد مررت به ، والمبهم الذي هو بعده يفسره بما بعده ، وهو اسم الجنس كقولك : هذا الرجل والثوب ونحوه ، وقد مضى الكلام على أسماء الإشارة بما فيه كفاية

(١) السابق : الموضع ذاته .
(٢)السابق : الموضع ذاته .

والمعنى بالإبهام وقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرهما ولا تختص بمسمى دون مسمى ، هذا معنى الإبهام فيها ؛ لأن المراد به التنكير [١] .

وتفريق ابن يعيش في المفارقة بين المضمر والمبهم فيه ملمح ومقاربة في أن كليهما يحيل ، بيد أن إحالة الضمير إلى متقدم (سابق) ، وإحالة المبهم إلى متأخر (لاحق) وتحتاج هذه الرؤية إلى إعادة نظر في ضوء ما جاء عند الزمخشري ، إذ يحيل الضمير عنده إلى سابق وإلى لاحق ، ومن ثم تمثل رؤيته مخالفة لما جاء عند جمهور النحاة ، واتضح ذلك من خلال معالجة الضمائر المعالجة في هذا الموضع : ضمير الفصل ، ضمير الشأن ، ضمير الإشارة .

٢ــ يشترك ضمير الإشارة مع الحرف من حيث البناء ، وفي افتقار كليهما إلى موضح ، بيد أن افتقار ضمير الإشارة قد يكون سابقا أو لاحقا ، أما افتقار الحرف فإلى ما يليه ؛ لأنه لا يؤدي وظيفة إلا به .

٣ ــ تقوم العلاقة بين ضمير الإشارة والضمائر الأخرى من حيث الوصف والتحقير والتثنية لكل منها .

٤ ــ ثمة علاقة قائمة بين ضمير الإشارة والفعل ــ الأمر ، المضارع في بعض حالاته ــ من حيث البناء لكل منهما ، ويلاحظ أن التشابه شكلي في حد ذاته تنبه إليه النحاة .

وثمة ملاحظة أود أن أشير إليها هنا ، وربما تختلف مع رؤية الزمخشري ورأي بعض الباحثين فيها ، ففي قوله تعالى (أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ) البقرة/٥ ، قال الزمخشري : إن ضمير الإشارة يفيد توكيد استحقاق المبتدأ للخبر ، إذا تقدمه تعديد صفات المبتدأ كل صفة منه ترشحه لاستحقاق هذا الخبر[٢] .

وربما ينتقد رأي الزمخشري هنا بأن تعليقه على هذه الآية ذاتها بأن التوكيد المفاد ، إنما هو في الواقع من ضمير الفصل (هم) ، وليس من ضمير الإشارة (أولئك) ، كما أضاف الزمخشري وظائف دلالية أخرى لضمير الفصل في هذا السياق ، أشرت إليها في موضعها .

وإذا كان الزمخشري استنتج هذه الملاحظة فربما استخلصها من نتيجة مفادها أنه حاول أن يستخلص الآيات الواردة في النص القرآني ، وتحمل (وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ) ، وحاول أن يستخلص الصفات التي تجمع بينها ، فوجدها تكررت في القرآن مرات ثلاث ، ففي سورة البقرة آية /٥١ ، سورة لقمان (٥) ، سورة آل عمران آية (١٠٤) .

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل (ب) ٩٨١/١ ، ٩٨٢ .
(٢) ينظر: ٢٥/١.

وفي كل هذه الأنماط يأتي الحديث فيها عن المؤمنيين وفي كل يذكر صفة من صفاتهم ، ومن خلال هذه الأنماط تعطي صورة كلية لخصال المؤمنين ، ويؤكد ما أذهب إليه من أن الزمخشري كان يقارن بين الأنماط القرآنية المتشابهة من حيث البناء ، محللا ومفسرا شيئين ، **الأول** : ما جاء في تحليل الزمخشري في الكشاف ونكت الأعراب من مناقشة مثل ما نحن بصدده . **الثاني** : جاءت مقارنته بين أنماط قرآنية متشابهة إلى حد بعيد ، غير أن ثمة فروقا دلالية تميز كل منهما عن الآخر ، وجاء ذلك في كتابه : الدر الدائر المنتخب في كنايات واستعارات وتشبيهات العرب [1].

ومن هنا يمكن القول بأن ضمير الإشارة يفيد الاختصاص ، أي أولئك الذين هذه صفتهم ، أي الاختصاص ، والتوكيد مفاد من ضمير الفصل ، كما ذكرت لا من ضمائر الإشارة المختلفة .

على أية حال ، فإن هذا لا يمنع من أداء ضمير الإشارة لوظيفة التوكيد ، ومن هنا فإن هذه الرؤية تؤكد ما ذهب إليه **إربن** : (*Erben*) من أنه يفيد التوكيد ، ومن ثم فإنه ليست هناك مفارقة بين الرؤية القديمة ممثلة في رؤية (الزمخشري) والحديثة ممثلة في رؤية (إربن) ، ومن ثم نجد الالتقاء الفكري كائنا .

ومن ثم فإن ضمير الإشارة حسب رؤية الزمخشري يمثل عنصرا رابطا على النحو التالي :

١ــ يكون كحرف التعليل ، بمعنى أن اللاحق نتيجة للسابق .

٢ــ يكون ما بعده تفسيرا لما قبله وتوضيحا له.

٣ــ ما بعده يكون وصفا لما قبله.

٤ــ يقوم بدور العنصر الرابط الذي يعمل على تماسك بنى النص من خلال الإحالة .

وتعد هذه النقاط خلاصة رؤية الزمخشري حول التراكيب التي تخص ضمير الإشارة ، وتمثل هذه النقاط ملاحظات عامة .

وثمة ملاحظة أخيرة في هذا الشأن ، وهي عودة الضمير ، أي في إطار تأنيث الضمير وتذكيره ، فإن الزمخشري يرى أن السياق أو الرؤية الفردية في تفسيره للقرآن بالتذكير أو التأنيث ، ومن هنا فإن قوله تعالى في سورة فاطر/٢ (مَّا يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) ، قال الزمخشري : فإن قلت : لم أنث الضمير أولا ثم ذكر آخر ، وهو راجع في الحالتين إلى الاسم ، وذكر على أن لفظ المرجوع إليه لا تأنيث فيه ؛ ولأن الأول

---

(١) الدر الدائر المنتخب في كنايات واستعارات وتشبيهات العرب ورقة ١٠ .

فسر بالرحمة فحسن ، إتباع الضمير التفسير ، ولم يفسر الثاني ، فترك أصل التذكير وقرئ فلا مرسل لها ؛ فإن قلت : لابد للثاني من تفسير فما تفسيره ؟ ، قلت : يحتمل أن يكون تفسيره مثل تفسير الأول ، ولكنه ترك لدلالته عليه ، وأن يكون مطلقا في كل ما يمسكه من غضبه ورحمته ، وإنما فسر الأول دون الثاني لدلالته على أن رحمته سبقت غضبه(١) .

وتمثل عودة الضمير في حد ذاته مشكلة عويصة ، إذ تحتاج إلى معرفة على من يعود ؟ وهل هي إحالة معجمية أو إحالة نصية إلى جزء من نص ؟ وهل الإحالة داخل النص أو إلى خارجه ؟ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تمثل المطابقة بين المضمر والمشار إليه أهمية خاصة في الانسجام والتناسق القائم بين السابق أواللاحق (العنصر المفسر) وبين عنصر الإحالة ، فإذا كان عنصر الإحالة مذكرا، فلابد أن يحيل إلى عنصر إشاري يطابقه في النوع والتذكير ....إلخ ، ليحدث ما يسمى بالانسجام التام بين عناصر النص .

غير أن ثمة عناصر إحالية تحيل في كثير من الأحيان إلى عناصر إشارية ليست بينهما هذه المطابقة ، ومن ثم فلابد من البحث في الواقع عن البديل أو المعنى الذي يمكن أن يحمله أو يؤديه هذا اللفظ المشار إليه (العنصر الإشاري) ، وبالتالي لابد أن يحمل على معنى آخر ، كما جاء في آية فاطر ، فالضمير يحيل مرتين ، في المرة الأولى يحيل إلى (فلا ممسك لها) فالضمير (لها) يعود على الرحمة ، وبالتالي لا يمثل أية إشكالية ، أما الإحالة الثانية (وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ) ، وبالتالي فإن ثمة عدم مطابقة بين الإحالة والمحيل إليه (المفسر) ومن هنا نجد الزمخشري يحاول أن يفسر ذلك بعدة تفسيرات :

ـ إنه قرئ في بعض القراءات بـ : فلا مرسل لها ، وبالتالي يحصل التوازن والتكافؤ بين عناصر النص ، من حيث تأنيث عنصر الإحالة ـ لها ـ والعنصر الإشاري المفسر ـ الرحمة ـ .

ـ يحتمل أن يكون تفسيره مثل تفسير الأول ، غير أنه ترك لدلالة الأول عليه لوضوحه وظهوره ...

ويشير إلى ملاحظة لماذا فسر الأول : فلا ممسك لها ، دون : فلا مرسل له ، يقول : لدلالته على أن رحمته سبقت غضبه .

وتمثل هذه الملاحظة ملاحظة عامة في سائر معالجة الضمائر ، يمكن أن تنطبق على أية ضمير ، وعلى أية حال فإن الضمير يحدث نوعا من التوازن والتكافؤ والانسجام بين عناصر النص من خلال الإحالة التي تعمل على ربط بنى النص وتراكيبه من خلال العودة إلى سابق أو إلى لاحق .

---

(١)٣/٢٦٧ .

ومن هنا يمكن القول بأن الزمخشري قد عالج كلا من ضمير: الفصل ، الشأن ، الإشـــارة ، إلا أن معالجته لهذه الضمائر لم تأت بنسب متساوية ، وإنما عالج الزمخشـــري ضمـــير الفصـــل وضمـــير الإشارة بنسب تكاد تكون متقاربة إلي حد ما ، إذ جاء ضمير الفصل بواحد وثلاثين نمطا في المرتبـــة الأولى من حيث معالجة الضمائر ، ويأتي ضمير الإشارة بأربعة وعشرين نمطا في المرتبة الثانيـــة ، ثم يأتي ضمير الشأن بتسعة أنماط في المرتبة الثالثة ، وتعد هذه الضمائر الثلاثة هي أهم الضمـــائر التي نالت عناية من الزمخشري .

وعلى الرغم أن الأنماط المستخلصة أو المعالجة هنا تكاد تكون ضئيلة ومحدودة ، فإن الزمخشـــري قدم من خلالها صورة تكاد تكون لوحة متكاملة أبعادها ، بحيث يمكن القول إن الزمخشـــري عـــالج جوانب مختلفة من القضايا المتعلقة بهذا الضمير أو ذاك ، وبالتالي فإن رؤيتـــه فـــي معالجـــة هـــذه الضمائر الثلاثة تمثل محورا مهما في رؤيته ، لما قدمه من خلالها من رؤية خاصة ، أشرت إليـــها في موضعها ، وكذلك بالنسبة لهذه الدراسة .

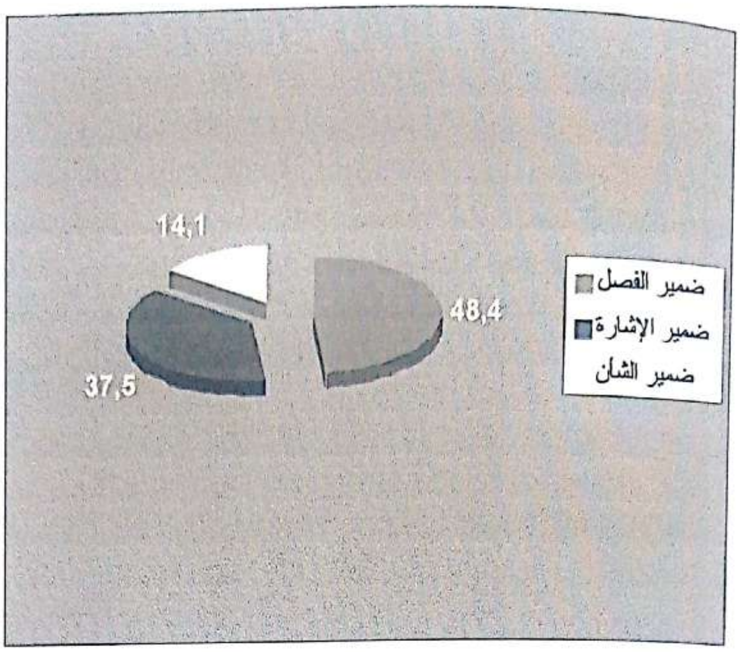
م	الضمائر	عدد التردد	النسب	ملاحظات
١	الفصل	٣١	٤٨,٤	مجموع الأنماط
٢	الإشارة	٢٤	٣٧,٥	(٦٤) نمطا
٣	الشأن	٩	١٤ , ١	

شكل توضيحي رقم(٣) يوضح ترتيب الضمائر التي عالجها الزمخشري ونسبها

ومن خلال الجدول (٣) نجد أن ضمير الفصل قد نال اهتماما كبيرا من الزمخشري ، يليه الإشـــارة ثم الشأن ، ويوضح الباحث النسب الواردة في الشكل (٣) في الشكل (٤) من هذا المبحث .

وإذا كان يمكن القول بأن هذه الضمائر الثلاثة قد نالت عناية خاصة ــ بناء على الإحصاء والنسب السابقة ــ من الزمخشري ، فإن هذه الأهمية تجعلنا نقول بأن الضمائر لا تمثل مرحلة واحدة فـــي معالجته لها ، فإذا كانت نسب ضمير كل من : الفصل والإشارة تكاد تكون متقاربـــة بنـــاء علـــى الإحصاء والنسب ، وذلك بالمقارنة بأنماط ضمير الشأن الواردة هنا ، وبالتـــالي يمكـــن أن تمثـــل مرحلة واحدة ، والقسم الآخر يمثله : ضمير الشأن ، غير أنه يلاحظ أن ضمير الإشـــارة وضمـــير الشأن رغم كونهما في مرحلتين مختلفتين إلا أن أنماطهما ٦ ,٥١% معا ، أي مـــا يقـــارب نســـبة ضمير الفصل وهذا يفضي بنا إلى أنهما يمثلان إلى حد ما ذلك القدر الذي نالـــه ضمـــير الفصـــل

منفردا ، ويؤكد هذه الرؤية أنهما يمثلان نسبة واحدة تكاد تكون متقاربة بالمقارنة بنسبة ضمير الشأن .



شكل توضيحي رقم (٤) بنسب الضمائر التي عالجها الزمخشري

وثمة قضايا أخرى تخص الضمائر عامة وهي قضية عودة الضمير ، وهي قضية نالت حيزا مرموقا من الزمخشري ، إذ خلاصة الأنماط التي أشار فيها إلى عودة الضمير يمكن جعلها على النحو التالي :

١ـ أنماط أشار فيها الزمخشري إلى عودة الضمير على متقدم (سابق) وهذا يمكن أن نفرعه إلى ما يلي حسب رؤية الزمخشري :

أـ إحالة إلى متقدم داخل ذات الآية .

ب ـ إحالة إلى متقدم داخل نطاق السورة .

٢ـ أنماط أشار فيها الزمخشري إلى عودة الضمير إلى لاحق (متأخر) وينبثق عنه ما يلي :

أـ إحالة إلى متأخر داخل ذات الآية .

ب ـ إحالة إلى متأخر داخل نطاق السورة .

٣ـ إحالة إلى شيء معروف ، وبالتالي لم يذكر؛ لأن السياق يدل عليه ، وبالتالي تمثل هذه إحالة ذهنية .

٤ــ إحالة إلى متقدم وإلى لاحق في آن واحد :

أ ــ داخل الآية . ب ــ داخل السورة .

٥ــ إحالة إلى شيء محدد سواء كان سابقا أم لاحقا على النحو التالي:

أ ــ إلى قصة أو حدث . ب ــ إلى كلمة محددة (إحالة معجمية) .

سواء إلى سابق داخل النص أو داخل الآية أو داخل نطاق السورة وبالتالي تمثل عودة الضمير هنا على سابق (متقدم) داخل نطاق السورة أو داخل الآية ، ومن هنا يمثل عودة الضمير على لاحق (متأخر) ، ويمكن أن يحيل الضمير إلى موضع آخر من القرآن الكريم ذكر في موضع آخر .

وتعكس هذه الملاحظة لإحالة الضمائر كما وردت عند الزمخشري ملاحظة أخيرة ومهمة في هذا السياق ، أن الضمائر جميعها تعمل على ربط عناصر النص السابقة باللاحقة عن طريق الإحالة ، سواء أكانت الإحالة داخل النص (محدد) أم خارجه (إحالة ذهنية) وهذا العنصر الإشاري هو الذي يفسر الضمير (المبهم) والذي يحتاج إلى ما يوضحه ، وبدون هذه الإحالة ، فإن هذا الضمير يظل معناه مطمورا (مبهما) ويحتاج إلى ما يعود عليه ويوضحه ، وبالتالي فإنه ناقص الدلالة بذاته ، أو أن دلالته ناقصة ، أي أنه عاجز عن أن يقوم بدوره منفردا ، وبالتالي يحتاج إلى عناصر تركيبية يعمل ويقوم بدوره من خلالها ــ الربط ــ إذ أن دوره هذا في أنه يحيل سواء أكان إلى سابق أو لاحق فإنه يحقق بهذا ربطا محكما وتوازنا من خلال تشابك الوحدات المكونة لبنية النص ، وهو بدوره يعمل على إيجاد توازنا وتناسقا بين عناصر النص .

الباب الثالث

الجملة الموسعة والمركبة

توطئة

توطئة :

من المتفق عليه لدى علماء المعاني والباحثين أن التراكيب الإنشائية ذات شقين : الأول الإنشاء الطلبي ويشمل : الاستفهام ، الأمر ، النهي ، العرض ، التخصيص ، والتمني ، الترجي ، الدعاء ، والنداء . أما الشق الثاني : الإنشاء غير الطلبي فيتناول : القسم ، الالتزام ، التعجب ، المدح ، والذم والإحالة والصوت حسب تقسيم الدكتور تمام حسان [١] ، وهو يطلق علية التراكيب الإفصاحية ، وهي جزء من التراكيب الإنشائية .

أما ما يخصنا في هذا السياق ، فهو الشق الأول ، أعني الإنشاء الطلبي حسب عناية الزمخشري ، حيث شغل هذا القسم مساحة مكانية كبيرة منه في تفسيره- الكشاف ــ على الرغم من أن الزمخشري لم يتناول كل أقسامه ، وإنما أشار إلى بعضها ، ولهذا أثر على الأقسام الطلبية الأخرى .

على أن هذه الصيغ الثلاث : الاستفهام ، الأمر ، النهي ، قد اتضحت عناية الزمخشري بها من خلال إحصاء كامل لأنماط التراكيب الإنشائية في مؤلفاته ؛ لأنه لم يقدم كتبا بلاغية تخص هذا الجانب ، وإن قدم فإن كتب البلاغة ، لا يستطيع الدارس أن يقدم من خلالها إحصاء يقيم من خلاله نتائج وتبنى عليها آراء ومحصلات . وإنما الإحصاء القائم هنا من خلال تفسيره الكشاف ومؤلفاته التي يمكن أن نسميها بالمؤلفات التحليلية ، إن جاز التعبير ، أي أنها منتثرة في مواضع مختلفة ومتفرقة من مصادره .

ومن ثم نلحظ – أيضا – أنه لم يعر الشق الثاني – الإنشاء غير الطلبي – اهتماما يذكر بالنسبة للتراكيب الإنشائية الطلبية ، اللهم إلا في القسم ، وهو القسم الوحيد الذي نال عناية خاصة ، وينبغي أن يلاحظ مبدئيا ، أن الباحث لم يدرج القسم ضمن إطار التراكيب الإنشائية ، وإنما وضعه ضمن إطار معالجة الحروف ، حسب الترتيب عند الزمخشري ، إذ أدرجها في إطار معالجته للحروف ، ومن ثم لم أجد بدا في مخالفة البلاغيين وموافقة الزمخشري .

وإذا كان الزمخشري قد ركز اهتمامه حول هذه الجوانب الثلاثة – الاستفهام ، الأمر ، النهي ــ ، فربما ؛ لأن هذه الأبواب رأس هذا الباب وأصدقها دلالة عليه [٢] ، وإذا كان الدكتور الجواري يذكر هذا الرأي ، فإن هذا لا يجد قبولا في بيئة اللغويين والبلاغيين ، وإنما يجد هذا الرأي قبولا وموافقة عند الأصوليين ، ونظرة في كتب علماء أصول الفقه تدل دلالة واضحة على مدى اهتمامهم بقضية الأمر والنهي ، ومدى دراستهم المستفيضة لها من جوانبها كافة .

(١) د.تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٤٤ .
(٢) د. أحمد عبد الستار الجواري نحو المعاني ص٥ .

ولا أدل على ذلك من أن الزمخشري ، هو من اللغويين والبلاغين والمفسرين في آن واحد ، نجده يجعل الاستفهام والأمر والنهي لهما الأولوية من ناحية المعالجة ، ولو كان الأمر كما يقول الدكتور الجواري في بيئته اللغويين والبيانيين ، لم نجد لذلك معالجة عند اللغويين والبلاغيين ، كما فعل صاحب (الإيضاح) و(الإشارات والتنبيهات) وصاحب (المفتاح) ...... إلخ .

إن تركيز الزمخشري على الاستفهام والأمر والنهي ، لابد أنه يحمل نوعا من الدلالة العميقة التي لابد من الإشارة إليها ، فإذا كان الدكتور الجواري قد دمج الأمر والنهي في إطار واحد ، وقد أخرج الاستفهام ، فإن ذلك له دلالته أيضا ، فالاستفهام يتشارك مع الأمر والنهي في الدلالة على الطلب ، ويتفارقان من حيث إن الاستفهام لطلب حصول في الذهن ، أما الأمر والنهي : فلطلب حصول في الخارج ، وأجد في محاولة السكاكي لتحليل ذلك أمرا جديرا بالعرض هنا ، يقول : والفرق بين الطلب في الاستفهام وبين الطلب في الأمر والنداء واضح ، فإنك في الاستفهام تطلب ما هو خارج ليحصل في ذهنك نقش له مطابق ، ونقش الذهن في الأول تابع ، وفي الثاني متبوع[١] .

غير أن التمني والاستفهام والأمر والنهي يشترك كل منها في الإعانة على تقدير الشرط بعدها كقولك في التمني : ليت لي مالا أنفقه ، على معنى أرزقه نفقة ، وقولك في الاستفهام : أين بيتك أزرك ، على معنى إن أعرفه أزرك .. [٢] .

ويتناول الفلاسفة كذلك تقسيم الكلام ، فيعرفون التركيب الإنشائي : بأنه القول الذي يقضي به فعل شيء ما ، فمنه نداء ومنه تضرع وطلبة ، وإذن ، ومنع ، ومنه حث ، وكف وأمر ونهي [٣].

ويجمع هذه التراكيب التي يقتضي بها فعل شيء ما – حسب تعبير الفارابي- أنها تشترك في الجواب : وكل مخاطبة يقضي بها شيء ما ، فلها جواب ، فجواب النداء إقبال أو عرض ، وجواب التضرع والطلبة بذل أو منع ، وجواب الأمر والنهي وما شاكله طاعة أو معصية ، وجواب السؤال عن الشيء إيجاب أو سلب [٤] .

ويلفت نص الفارابي النظر إلى أن سمة الجواب تشرك وتجمع التراكيب الإنشائية الطلبية – حسب وصفه للتراكيب –وبالتالي يخرج التراكيب غير الطلبية من هذه الصفة ، كما أن تقسيمه للتراكيب الطلبية ليس سواء ، وإنما أدرج النداء في إطار وحده ولم يدرج معه تراكيب أخرى ، وضم التضرع والطلبة في إطار واحد ، ربما على أساس أن كليهما من الأدنى إلى الأعلى ، ومن ثم يشتركان في الرتبة ، وأشرك الأمر والنهي في إطار ثالث ، وبناء على هذا ، فإن هذا له مغزاه ، وجاء الاستفهام في مرتبة خاصة كالنداء منفردا ، ومن هنا فإن تقسيمه رباعي من ناحية الرتبة ، فإذا كان كل من :

---

(١) السكاكي :مفتاح العلوم ص ١٧٠ .
(٢) السابق : ص١٥٣ .
(٣) الفارابي :الحروف ص ١٦٣.
(٤) السابق ص١٦٣ ،١٦٤ .

التضرع والطلبة من الأدنى إلى الأعلى ، فإن الأمر والنهي – بناء على جمعهما في إطـــار واحـد – يمثلان الجانب المقابل ، أي من الأعلى إلى الأدنى .

وبالتالي تقودنا هذه القضية إلى ملاحظة ذات صلة وثيقة بالعلاقة بين الأمر والنهي ، هل هما مـــن الأعلى إلى الأدنى أو العكس (١) ؟ ، وبناء على رأي الفارابي السابق أن كليهما من الأعلى إلى الأدنـــى ، بناء على أن جوابيهما إما طاعة وإما معصية ، والطاعة لا تكون إلا لمن هو أعلى مرتبة أو درجة ، ولا يطلق هذا على من هو مثلك أو دونك .

وفي تقسيم الفارابي للكلام يرى أن : كل مخاطبة وكل قول يخاطب به الإنسان غيره ، فـــهو إمـــا يقتضي به شيئا ما فهو قول جازم ، إما إيجاب ، أو سلب ، حملي أو شرطي ، ومنه التعجب ، ومنـــه التمني ومنه سائر الأقاويل التي تأليفها أو شكلها يدل على انفعال آخر مقرون به ، أنه كان في لســـان من الألسنة تأليف أو بنية لقول يدل به على انفعال به ، وقوم من الناس يمارون في التعجب والتمنـــي ، فبعضهم يجعلهما نوعا آخر من الأقاويل سوى الجازم ، وبعضهم يجعلهما من الجازم ، ويجعل ما قـــون به وما يخبر به في تأليفه أو شكله جهة من الجهات (٢) .

ويختلف تقسيم الفارابي للتراكيب أو للكلام هنا عما جاء له في كتابه (العبارة) فهو في العبارة يـــرى أن القول الذي يعطي به الإنسان غيره شيئا ما فهو قول جازم ...... (٣) .

وبالتالي لا يرى الباحث أية إشكالية فيما جاء عنده هنا ، وما جاء لديه في موضع سابق ، أما الـــذي أوقع الباحث في حيرة فهو تكملة النص السابق وهو بهذا يدخلنا في إطار تقسيم الـــتركيب الإنشـــائي ، وهو الفارابي – لا يزال يتحدث عن الخبر ، ومن هنا يلاحظ على هذا النص عدة ملاحظات منـــها : أن الفارابي قسم الكلام إلى قسمين : إما يقتضي به شيئا ما ، وإما يعطي به شيئا ما ، أو حســـب تعبـــير البلاغيين : إنشائي وخبري ، ومن ثم نرى التباين في استخدام المصطلحات ؛ نظرا لاختلاف البيئتين ، كما أن الفارابي أدرج التعجب والتمني ضمن القسم الخبري ، بل إن كل قول يدل على انفعال داخل في هذا الإطار ـ حسب تعبير الفارابي .

وتختلف هذه النظرة بالطبع عن نظرة البلاغيين ،إذ أدرج كل مـــن : الإذن ، الرجـــاء ، التمنـــي ، التعجب ، ضمن إطار التراكيب الإنشائية غير الطلبية ، وقسم باحث حديث القسم الإنشائي إلى ثلاثـــة أقسام : طلب ، شرط ، إفصاح ، وقد أدرج التعجب ضمن صيغ التراكيب الطلبية (٤) .

---

(١) ستناقش هذه الملاحظة فيما يلي عند الحديث عن كل من : الأمر والنهي .
(٢) الفارابي : الحروف ٦٢ .
(٣) الفارابي : العبارة ص١٦ .
(٤) د. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩ .

ومن هنا فإن ثمة اختلافا بين رؤية التقسيم هذه وبين الرؤى الثلاث ، إذ لكل منهم نظرة تختلف عن النظرة الأخرى ، فإذا كان للبلاغيين رؤيتهم الخاصة حول هذا التركيب أو ذاك ، فإن الفلاسفة بالطبع لهم نظرة تختلف اختلافا بعيدا عن رؤية البلاغيين على الأقل من حيث استخدام المصطلح ، كما أن الرؤية الحديثة تحاول أن تمثل رؤية مستقلة ومتحررة من أسر الرؤى البلاغية القديمة وبعيدة عن رؤية الفلاسفة كذلك .

إلا أن أوجه الشبة قائمة بين رؤية البلاغيين من جهة والرؤية الحديثة من ناحية أخرى في استخدام المصطلحات القديمة كـ : التعجب ، المدح ، الذم ، العرض ، التخصيص ... إلخ ، وتمثل هذه الجزئية نقطة التقاء بين الرؤيتين ـ القديمة والحديثة ـ ويختلفان من ناحية تقسيم التركيب الإنشائي ، فإذا كان تقسيم البلاغيين ثنائي ، أي طلبي وغير طلبي ، وكذا الرؤية الحديثة تستخدم مصطلح (الطلب) فإنه يمكن القول بأنه المصطلح الوحيد الذي التقت فيه الرؤية الحديثة مع الرؤية القديمة من جهة المصطلحات .

وبالتالي فإنه قد أضاف قسما جديدا للتركيب الإنشائي – الشرطي – مصطلحا جديدا أيضا ، وهو (الإفصاح) وهوعند البلاغيين (غير الطلبي) ومن ثم يختلف عن البلاغيين في استخدامه مصطلحا مغايرا عما جاء عندهم – الإفصاح – وأضاف قسما ثالثا غير موجود في استخدام البلاغيين العرب ، والحق أن إضافة الباحث التركيب الشرطي ضمن التراكيب الإنشائية ليس هو أول من أشار إليها ، إذ نجد السيوطي قد أشار إلى إدراج التراكيب الشرطية ضمن إطار التركيب الإنشائي(١) .

والحقيقة أن هذه الرؤية الحديثة ورؤية السيوطي تختلف عن تقسيم الزمخشري للكلام إذ جعل الزمخشري الكلام قسما قائما بذاته ، ومن ثم تمثل رؤية الزمخشري هنا شيئا خاصا به .

على أية حال فإن الدراسة في هذا القسم ستتركز حسب معالجة الزمخشري على أقسام ثلاثة : الاستفهام ، الأمر ، النهي ، وهو ما يطلق علية الإنشاء الطلبي ، وهو الذي يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب (٢) .

و يمكن للباحث الآن محاولة تحليل هذه التراكيب مرتبة بادئ بالاستفهام فالأمر ثم النهي ، مضيفا التركيب الشرطي وبعض التراكيب اللغوية الأخرى .

---

(١) ينظر: السيوطي : الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٨٣ .
(٢) القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة ٢/ ٢٢٧ .

الفصل الأول

دلالة التركيب الاستفهامي

لم يحدد الزمخشري للاستفهام تعريفا بعينه من خلال مؤلفاته ، غير أن ابن يعيش تعـرض لمعنـاه أثناء شرحه لكلام الزمخشري ، قال ابن يعيش : الاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد ، فالاستفهام مصدر استفهمت ، أي طلبت الفهم ، وهذه الصيغة تفيد الطلب ، وكذلك الاستعلام والاستخبار مصدرا استعلمت واستخبرت (١) .

ولا يرتضي ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) هذا التعريف ، إذ يرى رؤية أخرى مخالفة لما جاء عند ابن يعيش ؛ لأن : الاستخبار طلب ما ليس عند المستخبر ، وهوالاستفهام ، وذكر ناس أن بين الاستخبار والاستفهام أدنى فرق ، قالوا : وذلك أن أولى الحالتين الاستخبار ؛ لأنك تستخبر فتجاب بشيء ، فربما فهمته ، وربما لم تفهمه ، فإذا سألت ثانية ، فأنت مستفهم تقول : أفهمت ما قلته ، قالوا : والدليل على ذلك أن الباري جل ثناؤه يوصف بالخبر ولا يوصف بالفهم (٢) .

وأحسب أن رأي ابن يعيش فيه نظر ، وأن رأي ابن فارس كان أكثر دقة في تعريفه ، خاصة في عرضه للرأي الثاني ، ففي تعريف ابن فارس نجد حسا لغويا يعتمد على التذوق اللغوي والإحساس المبهم الذي يخفي وراءه الكثير من الدلالات ، ينضاف إلى ذلك أن مراعاته هنا حفاظا على الأساليب القرآنية ، ويرى أحد الباحثين في هذا الشأن : أن ابن فارس قد ميّز الاستخبار عن الاستفهام ؛ ليفرق ما بين ما ورد من هذه الأساليب في القرآن وما ورد في غير القرآن من شعر ونثر ، وقد أفاد ذلك البحث اللغوي والبلاغي ، فليس كل استفهام طلبا للفهم ، وليس كل طلب للفهم استفهاما (٣) .

ويقرر الدرس اللغوي الحديث الرؤية العربية القديمة في تعريف الاستفهام متمثلة في رأي ابن فارس ، حيث يرى لفاندوفسكي :(*Th .Lewandowski*) أن الاستفهام : هو القول الذي يسمع وينبغي أن يكون سببا لدراية وفهم شيء غير معروف يصحح ويعتمد عليه فيما بعد (٤) .

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل (أ) ٩/١٥٠
(٢) الصاحبي في فقه اللغة ص٢٩٢ .
(٣) د. حسني عبد الجليل يوسف : أساليب الاستفهام في الشعر الجاهلي ،التركيب ،الموقف ،الدلالة ص ٥ .
(٤) Th .Lewandowski : Lingiustik Wörterbuch.Band1,S. 31. ومابعدها
وينظر كل من : Rudi Corrad : Studien zur Syntax , Semantik , Frage und Antwort..., S.17.
Helmut, Glück : Metzier Sprache Lexikon , S ..192,193 .
Rudi,Corrad und Andre : Kleines Wörterbuch Sprachwissenschaft Termini ,S.85,86 .
H.Bußmann : Lexikon der Sprachewissenschaft , S.251,253 .

ويخيل إلى أن ثمة فرقا بين الاستخبار والاستفهام ، فإذا كان كل من الاستخبار والاستفهام يستوي ويشترك كل منهما في عنصر الإفادة ، وهو طلب الفهم ، إلا أن الاستخبار يمكن أن يقع وأن يطلب من الشخص الخبر ذاته ، ولا أدل على ذلك من أننا يمكننا أن نسمع الأخبار عبر الأثير دون أدنى رغبة منّا في أن نعرف هذا الخبر أو ذاك ، بل أنه يُفرض على الشخص فرضا ، فربما لا تريد شيئا بعينه ، غير أن سماعك الأخبار مصادفة ، يجعلك تسمعه ، وهذا بخلاف الاستفهام الذي يؤدي خبرا ، غير أن وقوعه مرتبط بالإرادة ، أي بالطلب ، فإذا لم تفصح عن مرادك في شكل استفهام ، ربما لا تستطيع أن تحصل على الفهم ، على أن الاستخبار يمكن أن يقع أيضا بناء على الاستفهام ، وبالتالي فإن الإجابة تكون بالخبر ، ومن هنا يشترك كل من الاستخبار والاستفهام في أن الإجابة لكل منهما خبر .

على أن ثمة ملاحظة يسيرة في هذا السياق ينبغي التنبه إليها ، أن الاستفهام طلب ، ومن هنا تثار قضية المشاركة بين كل من : الاستفهام ، الأمر ، النهى ، أي التركيب الإنشائي مع مراعاة السياق والقارئ ، اللذين يحددان نوعية الصيغة والتركيب كما سيتضح .

إن الطلب المكتسب من : الألف والسين والتاء ، إنما هو محاولة لمعرفة حقيقة الشيء ، وقد ذكر الزمخشري ذلك بطريقة ضمنية في قوله : من جزع من الاستبهام فزع إلى الاستفهام [١] .

ويمكن الإفادة من هذا التعريف الموجز أن الاستفهام يعني طلب المعرفة ، وهو عكس الإبهام ، فإذا كان الإبهام يعني عدم المعرفة وعدم وضوح الرؤية أو وضوح الشيء ، فإن الاستفهام يعني طلب المعرفة والتحقق والتثبت من هذا الشيء .

ومن هنا يمكن القول إن الاستفهام : هو صيغ معينة مبهمة ، تستخدم حينما يقع شك في شيء ما ، أو هو محاولة معرفة كنهة الشيء ، وهي صيغ ليست لها معنى في نفسها ، أي أنها فارغة الدلالة ، بمعنى أن محتواها الدلالي يمثل الصفر ، أي أنها حينما تؤدي قيمة دلالية ، لابد أن تكون في تركيب ، ولا تستخدم منعزلة ، فإذا استخدمت منعزلة فإن محتواها الدلالي ناقص ؛ لأنها لا تؤدي قيمة بنفسها .

وتقودنا هذه الملاحظة السابقة عن مصطلحي : الاستبهام والاستفهام ، والعلاقة بينهما ، أن الاستبهام نقيض الاستفهام الذي يعمل على تحريك نوع من التداعي يؤدي إلي المعرفة ، وهذا النوع من التداعي أو محاولة المعرفة هو الاستفهام ، ومن هنا يمكن القول إن الاستبهام مرحلة تسبق الاستفهام وتؤدي للوصول إلى مرحلة اليقين والتثبت ، وهي تساوي المعرفة .

الاستبهام ← الاستفهام ← اليقين (المعرفة)

(١) (٢) (٣)

---

(١) أساس البلاغة ٢/ ٢٢ .

وبالتالي فإن جملة الاستفهام وجملة الجواب ، لا تمر في الواقع بمرحلتين ، وإنما تمر بمراحل ثلاث ، وكل مرحلة تؤدي إلى التي تليها ، ومن هنا يقودنا هذا إلى عبارة الزمخشري : من جزع من الاستبهام فزع إلى الاستفهام ، أي أن الغموض يكون داعيا إلى محاولة التثبت والمعرفة : الاستفهام ؛ إذن الاستفهام مرحلة قائمة بين الغموض ومحاولة المعرفة أو الوصول إليها من جهة ، أي بين الاستبهام والجواب ؛ لأن الجواب بناء على السؤال ، ولابد أن يكون الجواب من جملة السؤال ، أو يحمل بعض سماته ، ومن هنا فإن مرحلة الاستفهام تمثل ــ في ظني ــ مرحلة وسطى بين الاستبهام من جهة واليقين والمعرفة من ناحية أخرى .

وبالتالي فإن جملة الاستفهام تمثل الرابط الحقيقي بين المرحلة الأولى (الاستبهام) باعتبارها داعيا ومؤديا إلى الاستفهام ، وكذلك بين الاستفهام والجواب على اعتبار أن كليهما مترتب على الآخر .

ومن ناحية أخرى يفرق **هووبر** :*(Huber)* بين جملة الاستفهام وجملة القول العادية ، ويرى أنهما ليستا مترادفتين ، كما أن اختلافا كائنا بينهما في طريقة الكلام ، على الرغم من أن جملة الاستفهام مشتقة من جملة القول العادية ، ويضرب لذلك أمثلة توضيحية كثيرة [١] .

ولعل الملاحظ أن المساواة بين التراكيب الإنشائية من ناحية الطلب ــ الاستفهام ــ الأمر ــ النهي ــ تلفت النظر إلى فرضية المساواة في الوظيفة الدلالية لكل منهم ، وقد أشار أحد أئمة الفكر الأصولي المعتزلي إلى تلك العلاقة الخفية بين مكونات التركيب الإنشائي ، بمعنى أنهم ظاهريا يؤدوا معنى واحدا [٢] ، وقد نقل صاحب (البرهان في علوم القرآن) رأي كل من ابن يعيش وابن فارس السابقين[٣] .

وتنضوي أهمية نص الزركشي على رأيين ، **<u>الأول</u>** هو رأي ابن يعيش ، الذي ذهب فيه إلى أن الاستفهام هو طلب الفهم ، وبالتالي فإنه ليس ثمة فارق بين الاستخبار والاستفهام ــ حسب رأى ابن يعيش ــ . **<u>الثاني</u>**: هو فحوى رأي ابن فارس الذي يرى رأيا مخالفا لرأى ابن يعيش ، ومن هنا فإن نص الزركشي تنضوي أهميته في أنه جمع رأيين مختلفين في نص واحد .

ومن هنا يظهر بوضوح عدم تعريف الزمخشري للاستفهام في مؤلفاته ، اللهم إلا الجزئية التي أشار فيها ضمنيا إلى معنى الاستفهام ، هذا من ناحية تحديد المصطلح .

أما من ناحية الأدوات ، فلم يحدد الزمخشري في المفصل إلا أداتين : الهمزة ، هل ، بقوله : وهما الهمزة وهل ، في نحو قولك : أزيد قائم ، وأقائم زيد ، وهل عمرو خارج ، وهل خرج عمرو ؟ ، والهمزة أعم تصرفا في بابها من أختها تقول : أزيد عندك أم عمرو ؟ و أزيدا ضربت ؟ و أتضرب

---

(١) Huber, Kummer: TransformationelleSyntax des Deutschen Sprache S.71 وما بعدها

(٢) ينظر: أبو الحسين البصري المعتمد في أصول الفقه ١/١٦.

(٣) ينظر الزركشي : البرهان في علوم القرآن ٢/٣٢٦ .

زيدا ؟ ، وهو أخوك ، وتقول لمن قال لك مررت بزيد ، أزيد ؟ ، وتوقعها قبل الواو والفاء وثم ... ولا تقع هذه المواقع [١] .

وعلى أساس أهمية الهمزة هذه ؛ لأنها يمكنها أن تتخذ مواقع وأماكن لا يمكن لغيرها من أدوات الاستفهام أن تأخذها ؛ لأنها أم الباب ، ويبدو أن هذا الإغفال لأدوات الاستفهام الأخرى في المفصل ، لم يكن الزمخشري أول من تحدث فيه ، فقد نقل السيوطي عن ابن مالك ما نصه : أن الهمزة هي الأصل ، وماعدا الهمزة نائب عنها ، ولكونها طلب ارتسام صورة ما في الخارج في الذهن لزم أن لا يكون حقيقة إلا إذا صدر من شاكلهم يصدق بإمكان الإعلام ، فإن غير الشاك إذا استفهم يلزم منه تحصيل الحاصل ، وإذا لم يصدق بإمكان الإعلام انتفت عنه فائدة الاستفهام [٢]. وجاء في (شرح ابن يعيش) : أن الهمزة أم الباب وأعم تصرفا وأقواها في باب الاستفهام ؛ لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلها وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعا ويختص به وينتقل عنه إلى غير الاستفهام ... وإذا كانت الهمزة أعم تصرفا وأقوى في باب الاستفهام توسعوا فيها أكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام ، فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ والخبر فعلا واستقبح ذلك في حروف الاستفهام لقلة تصرفها [٣] .

ويبدو من هذه الآراء السابقة تأثرهم جميعا برأي سيبويه ذلك : لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره ، وإنما تركوا الألف في من ، متى ، وهل ونحوهن ، حيث أمنوا الالتباس ، ألا ترى أنك تدخلها على من ، إذا تمت بصلتها ، كقول الله عز وجل (أَمَّن يُلْقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيَ آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) فصلت/٤٠ ، وتقول : أم هل ، فإنما هي بمنزلة قد ، ولكنهم تركوا الألف استغناء ، إذا كان هذا الكلام لا يقع إلا في الاستفهام [٤] .

ومن خلال كل الآراء السابقة تمثل الهمزة الأداة الأساسية في باب الاستفهام ، وعكس الزمخشري هذه الرؤية في المفصل من خلال عرضه للهمزة وهل فقط دون أدوات الاستفهام الأخرى ، وعلى هذا الأساس ، فإن الهمزة أم الباب ورأسه ، وبالتالي فإنها تخرج إلى دلالات وتقع في مواقع لا تقع فيها أدوات الاستفهام الأخرى ، وقد أوصل بعضهم [٥] المعاني التي تخرج إليها الهمزة إلى ثماني دلالات : الإنكار ، التسوية ، التوبيخ ، التقرير ، التهكم ، التعجب ، الأمر ، الاستبطاء .

---

(١) المفصل (أ) ص ٣١٩ .
(٢) السيوطي : الإتقان في علوم القرآن ٧٩/٢ ، وينظر علي الجرجاني : الإشارات والتنبيهات ص١٠٣.
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ١(أ)/٩٨.
(٤) سيبويه ٥١/١.
(٥) السيوطي: همع الهوامع ٦٩/٢ .

وإذا كان الزمخشري لم يذكر إلا الهمزة وهل في (المفصل) ، فإنه قد أضاف أدوات أخرى في كتبه التحليلية ، وحسب رؤية الزمخشري والنحاة أن لهاتين الأداتين ميزات ليست متوفرة في أدوات الاستفهام الأخرى .

وقد أكد هذه الرؤية أحد الباحثين ـ أهمية الهمزة ـ بناء على الإحصاء الذي أثبت أن الهمزة أكثر أدوات الاستفهام في القرآن الكريم ورودا [١].

والسؤال الآن : لماذا جمع الزمخشري والنحاة بين هاتين الأداتين بالذات ؟ ألا كان من الممكن أن تكون أداتان أخريتان ؟ بالطبع فإن الإجابة تحتمل النفي والإثبات وهو ما ستكشف عنه المناقشة .

وتثبت الدراسات اللغوية المقارنة أن هاتين الأداتين تنحدران تاريخيا من أصل واحد ، وهو حرف (هل) ثم تبادلت الهاء والهمزة ... وقد حذفت اللام في العربية مع الأحرف الشمسية نطقا ، وبقيت كتابة تدل على الأصل ، ولم تحذف مع الأحرف القمرية ، وقد ترتب على ذلك تشديد الحرف الشمسي ، أما في العبرية فقد آلت اللام إلى الحذف في الحروف الشمسية والقمرية ، وكذلك في العربية البائدة (التمورية) [٢] .

وهذان الحرفان : الهمزة ، هل ، أصبحا في العربية يتمايزان شكلا ومعنى ، وبالتالي فإن العربية استطاعت أن تشكل من الحرف الواحد حرفين مختلفين ، يتمايز كل منهما عن الآخر شكلا ومعنى ، كما يلاحظ أن هاتين الأداتين هما المختصتان أصلا بالاستفهام ، وباقي أدوات الاستفهام لها وظيفة أساسية ووظيفة الاستفهام طارئة عليها .

وهكذا نجد الدراسات السامية المقارنة تستطيع أن تفسر لنا الظواهر النحوية ، التي لا يوجد لها تفسير لدى النحاة ، أو تكون من الظواهر الموغلة في القدم ، أو تستعصي على الحل ، وتأبى إلا الانغلاق على نفسها .

وتأكيدا لأهمية الهمزة في باب الاستفهام وتقديمها على هل ـ الهمزة ـ أنها تقع مواقع هل ، ولا تقع هل مواقعها ، وبالتالي تمثل هذه ميزة تمتاز بها (الهمزة) على (هل) كقولنا : (أزيد قائم أم ليس بقائم) ، أو(أو يقوم زيد أم ليس يقوم زيد) ، وربما كان السؤال عن هذا لا بحرف يقرن بالمسؤول عنه أصلا ، كقولنا : زيد يمشي أم لا يمشي[٣] .

(١)عبد العليم السيد فودة :أساليب الاستفهام في القرآن ص٩ .
(٢) د. إسماعيل عمايرة : نظرة مقارنة على بعض أدوات المعاني في ضوء اللغات السامية ص ٢٥٦ ، وينظر كذلك :
Gotthelf , Bergsträsser : Verneinungs und Fragepartikeln und Verwandtes im Koran , S. 87 .

(٣)الفارابي : العبارة ص ٢٠٢ .

ويقول الفارابي : وحرف (هل) إنما يقرن بمتقابلين علم أن إحداهما لا على التحصيل صادقة أو معروف بها عند المجيب ، ويطلب به أن تعلم تلك الواحدة منهما على التحصيل ، فإنه يطلب أيهما على التحصيل هي الصادقة أو المعروف بها عند المجيب ، فالجواب عن هذا السؤال هو بإحدى المتقابلين على التحصيل ، إذا كان السائل قد صرح بهما جميعا ، وأما إذا أضمر أحدهما فللمجيب ، إما أن يجيب بالمصرح ، وإما بالمضمر ... [١] .

وإذا كان الفارابي ذكر معاني (هل) في التركيب ، فإنه قد تناوله من حيث استخدامه ، قال : وهذا الحرف هو يستعمل في السؤال عما ليس يدري السائل بأيهما يجيب المجيب وعن ما لا يبالي السائل بأيهما أجاب المجيب ، وقد يستعمل فيما يدري السائل بأيهما يجيب المجيب ، ولكن يلتمس به إظهار اعتراف المجيب عند نفسه أوعند باقي الناس الحضور ، وأما إذا كان السؤال سؤال من إنما يريد أن يتسلم إحدى المتقابلين دون الأخرى ، فإنه يستعمل فيه حرف (أليس) ويقرنه بالذي يلتمس تسلمه فقط ، وليس يجوز أن يذكر معه مقابلة ، وذلك في مثل قولنا : أليس الإنسان حيوانا ؟ أليس الإنسان بطائر ؟ وللمجيب عن هذا السؤال أن يجيب أيضا بالذي سأل عن السائل إذا أراد المجيب أن يجيب بحسب ما وضع السائل في نفسه وأن يجيب بمقابلة الذي (لم) يسأل عنه إذا أراد أن يكذب السائل فيما وصفه [٢].

وإذا كان النحاة قد أوصلوها إلى ثماني دلالات ، فإنها قد بلغت عند الزمخشري إحدى عشرة دلالة تخرج إليها : الإنكار ، التوبيخ ، الإنكار والتعجب ، التسوية ، الإنكار والاستبعاد ، الإنكار والاستهزاء ، التبكيت ، الوعيد ، التعجب ، السخرية والاستهزاء ، التحقير ، وهذه الدلالات تمثل في مجموعها إحدى عشرة دلالة ، تزيد على دلالات النحاة السابقة متمثلة في رأي السيوطي السابق .

ومن ثم فإن (هل) تأتي في مرحلة تالية للهمزة بناء على المناقشة السابقة ، ويؤكدها باحث حديث بناء على الإحصاء الذي قام به [٣] .

ويلاحظ الباحث أن ثمة قاسما مشتركا بين الدلالات التي ذهب إليها النحاة ، متمثلة فيما جاء عند السيوطي ، وما جاء عند الزمخشري ، وتتمثل هذه الدلالات فيما يلي : الإنكار، التعجب ، التسوية ، التقدير ، التوبيخ ، التحقير والسخرية حسب عبارة الزمخشري ، أو التهكم بعبارة السيوطي ، ومن ثم فإن الدلالات ست ، هي التي تمثل قاسما مشتركا بين آراء النحاة من ناحية وآراء الزمخشري من ناحية أخرى .

---

(١)الفارابي الحروف ص ٢٠١
(٢)الفارابي :العبارة ص ٢٠١، ٢٠٢ .
(٣)عبد العليم السيد فودة : أساليب الاستفهام في القرآن ص١٠١ .

وإذا كان كل من الزمخشري والنحاة قد اتفقوا حول دلالات بعينها ، فإن هذا لا يمنع من وجود اختلاف في بعض الدلالات عند كل من الزمخشري والنحاة ، وبالتالي فإن دلالة : الأمر ، في نحو: أسلمتم ، أي : اسلموا ، والاستبطاء ، كما في قوله تعالى (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللهِ) لم ترد هاتان الدلالتان عند الزمخشرى .

بيد أن الزمخشري كذلك قد أورد دلالات ليست موجودة أو متمثلة فيما جاء سابقا عند النحاة نحو : الوعيد ، التبكيت ، الإنكار والاستهزاء ، الإنكار والتعجب ، والإنكار والاستبعاد .

ومن هنا يمكن القول بأن النحاة إذا كانوا قد ذكروا دلالتين لم يوردهما الزمخشري ، فإن الزمخشري قد أورد دلالات لم يوردها النحاة ، بل بالمقارنة بما جاء عند النحاة ، فإن الزمخشري قد زاد عليهم ثلاث دلالات ، زيادة على ما جاء عند النحاة .

ومن ثم يتضح أنه إذا كان الزمخشري لم يذكر كل من دلالتي : الأمر والاستبطاء _ كما ذهب النحاة _ فإنه قد أضاف أكثر من دلالة (خمس دلالات) لم يتعرض لها النحاة ، ومن هنا فإن النسبة بين النحاة والزمخشري تمثل ٥ : ٢ للزمخشري ، وعلى هذا الأساس يظهر بوضوح مدى محاولة الزمخشري الدائبة ، لإضافة دلالات جديدة ، أو قل مراعاته للسياق الذي من خلاله يذكر الدلالة _ كما يتضح _ ومن هنا يبدو لي مفارقته للمستوى النحوي في هذا الشأن .

وثمة ملاحظة في هذا السياق لابد من الإشارة إليها ، أن الزمخشري قد ذكر كل من دلالة : الإنكار والاستهزاء ، والإنكار والتعجب ، والإنكار والاستبعاد ، وبالتالي يبدو ظاهريا تشابههم من الناحية الشكلية ، والقاسم المشترك بين هذه الدلالات الثلاث ، دلالة الإنكار ، فترد مع كل دلالة .

وبالتالي فإن هذا يوضح مدى أهمية دلالة الإنكار، بناء على هذا ، وسيتضح من خلال الإحصاء مدى أهمية هذه الدلالة في هذا الباب ، كما سيأتي في موضعه من هذا الفصل .

ويفارق الزمخشري رأي النحاة السابق من جهة أخرى ، فإذا كانت الهمزة تخرج إلى هذه الدلالات المختلفة ، كما جوز ذلك النحاة والزمخشري على السواء ، وتمثل هذه نقطة لقاء بين الطرفين ، فإن هذا لا يمنع عند الزمخشري ، وبالتالي عند النحاة من أن ثمة بعض أدوات الاستفهام تخرج إلى هذه الدلالات ، كما سيأتي في التحليل الدلالي في هذا الفصل .

على أية حال فإن ثمة دلالات تخرج إليها أدوات استفهام ، ولا تخرج إليها الهمزة عند الزمخشري مثل : التعظيم والتفخيم ، العرض ، التوقع ، وبالتالي فإن هذه الدلالات لم تشارك فيها أو تخرج إليها الهمزة عند الزمخشري ، وبالتالي عند النحاة ، ومن هنا يثبت الإحصاء عملية الالتقاء بين الزمخشوي من جهة والنحاة من ناحية أخرى في هذا الموضع .

وإذا كانت الهمزة تفارق أدوات الاستفهام في أنها لم تشترك معها في هذه الدلالات ، فإن هذا لا يمنع من أن القاسم الأكبر من الدلالات تشترك فيه الهمزة مع أدوات الاستفهام الأخرى ، وربما ترجع عملية المفارقة بين الهمزة والأدوات الاستفهامية الأخرى إلى الخصوصية التي يمتاز بها كل حرف عن الآخر .

ويعرض أحد الباحثين للاستفهام في القرآن الكريم وقد ذكر في هامش الكتاب ثلاث أدوات : هل ، الهمزة ، أم ، ويلاحظ على عرضه ملاحظات منها : أنه قدم (هل)على(الهمزة) والأفضل أن تقدم الهمزة ــ حسب رأي الجمهور ــ لأسباب عدة منها ، **أولا** : أن الهمزة أعم تصرفا من هل ، حسب رأي الزمخشري [١]. **ثانيا** : تفيد التصديق والتصور بخلاف (هل) التي يطلب بها التصديق ، حسب رأي الجرجاني [٢] .

وبالتالي فإن رؤية الجرجاني تتجه في عمومها في تميز الهمزة عن (هل) ، ومن ثم يتفقان في أهمية الهمزة ووضعها في مرتبة أولى من (هل) ، ومن هنا تختلف عن نظرة **جوتهلف برجشتراسر** في تقديمه(هل)على الهمزة ، وهى تختلف في عمومها عن نظرة النحاة العرب ، وتؤكد الدراسة الإحصائية للاستفهام في هذا الموضع أن الهمزة قد نالت عناية كبيرة ، من الزمخشري أثناء تفسيره للقرآن ــ كما سيتضح ــ ، فقد وصل عدد الأنماط للهمزة وحدها سبعة وخمسين نمطا من أربعة وخمسين نمطا تفيد جميعها الإنكار[٣] ، وبالتالي يظهر أنه لا مجال للمقارنة بين الهمزة وهل من جهة الأنماط ، وبالتالي من حيث الأهمية .

وإذا كان الزمخشري في المفصل جاء عرضه لحرفي الاستفهام ، مقتضبا ، فإن عرضه جاء موسعا في الكشاف ، حيث أضاف أدوات أخرى لم يعرض لها الزمخشري في المفصل ، وبالتالي فإن دائرة البحث جاءت أوسع عند الزمخشري عما جاءت عنها عند جوتهلف برجشتراسر.

ومن هنا تقودنا هذه الملاحظة إلى شيء ذي بال ، أن كلا من الزمخشري وبرجشتراسر يتناول قضية واحدة في القرآن الكريم (الاستفهام) ، إلا أن التباين بين الرجلين في استخدام الأدوات ، فإذا كان الزمخشري قد استخدم الهمزة ، هل ، في المفصل فلأنهما الأصل أو الأساس ، أو أن الهمزة (أ) أم الباب حسب ما اصطلح عليه ، فإنه قد أضاف أدوات أخرى للاستفهام : أم ، من ، كيف ، أنى ، ما ، كم ، فيما ، ماذا ، أين ، أيان ، أي ، السؤال بلفظ السؤال ذاته ، وبالتالي فإنه قد أضاف إحدى عشرة دلالة في مؤلفاته الأخرى بالإضافة إلى الهمزة ، هل ، ومن هنا يصل مجموع أدوات الاستفهام التي استخدمها الزمخشري في مؤلفاته حسب الإحصاء بلغت ثلاث عشرة أداة وصيغة .

---

(١) المفصل (ب) ص ١٤٨ .
(٢) الجرجاني :الدلائل ص ١٤٩.
(٣) ينظر : معجم الأنماط الواردة في نهاية الدراسة .

وإذا كان برجشتراسر لم يضع في الهامش إلا الأدوات الأساسية : الهمزة ، هل أم فإنه أثناء التحليل قد أضاف أدوات أخرى : من ، ما ، كيف ، أنى ، أين [1] .

ومقارنة ما جاء عند الزمخشري بما جاء عند برجشتراسر ، نجد المجموع الكلي للأدوات التي استخدمها الزمخشري بلغت أربع عشرة أداة ، ومجموع الأدوات التي استخدمها برجشتراسر بلغت ثماني أدوات ، ومن ثم فإن الزمخشرى قد زاد ست أدوات على ما ذكره برجشتراسر وهي : ما ، ماذا ، كم ، أيان ، أي ، السؤال بلفظ السؤال ذاته ، ومن هنا نجد معالجة الزمخشري أكثر عمقا .

إلا أن ثمة ملاحظة عامة أود أن أشير إليها أن استخدام هذه الأدوات لم يكن بنسب واحدة ، أو متساوية ، وإنما جاءت بنسب متفاوتة ، على ما سيتضح من خلال التحليل الدلالي والإحصائي .

إلا أنه يمكن القول مسبقا حسب الملاحظة العامة للأنماط إن النسب الأولى للإحصاء تشير إلى تقدم ملحوظ للهمزة ، إذ تحظى بنسبة عالية سواء من حيث الدلالات التي تخرج إليها ، أو من حيث عدد ورودها ، فقد وردت بنسبة كبيرة في كل الأنماط الدلالية إلا قليلا ، وسأوضح نسب تردد أدوات الاستفهام عند الزمخشرى في كل دلالة في أثناء التحليل .

وتقودنا ملاحظة كل من الزمخشري في عرضه لأدوات الاستفهام الأخرى في مؤلفاته (الكشاف) وكذلك عدم وضع برجشتراسر هذه الأدوات في فهرست بحثه إلى أنها ثانوية أما الأدوات الأساسية ، فقد جعل لها عناوين ، ومن هنا يمكن القول إن التقاء كل من الزمخشري وبرجشتراسر حول أهمية أدوات الاستفهام ، إلا أن براجشتراسر قد زاد أداة ووضعها في الهامش . بجانب الهمزة ، وهل ، وتمثل هذه نقطة مفارقة بين برجشتراسر والزمخشري ، وإن كانت شكلية ، على ما سيأتي من رأي ابن يعيش .

يؤكد هذه الرؤية أن عرض برجشتراسر جاء سريعا مع هذه الأدوات : ما ، كيف ، أنى ، أين ...، حيث عرض لست أدوات في مساحة مكانية : صفحة وبعض السطور ، وبالمقارنة بالهمزة وهل ، أم ، حيث شغلت مساحة مكانية كبيرة ، ومن هنا فإن برجشتراسر يتابع في ذلك رأي جمهور النحاة العرب في أهمية هذه الأدوات .

على أنني استدرك شيئا لافتا للنظر ، وهو أن الزمخشري لم يذكر من أدوات الاستفهام إلا أداتين فقط ـ الهمزة ، هل ـ في المفصل ، إلا أن ابن يعيش ، يذكر أن الأساس ثلاثة ، إذ يضيف إليهما (أم) والزمخشري لم يضع (أم) بجانب الهمزة وهل في المفصل ، ويحاول ابن يعيش أن يبرر صنيع

---

(١) Gotthelf Bergsträsser : Verneinungs und Fragepartikeln und Verwandtes im Koran , S. 87 .

الزمخشرى بقوله : لأن أم قد ذكرها في باب حروف العطف ؛ لأنها لا تخلص للاستفهام ، إذ كانت عاطفة مع ما فيها من الاستفهام ، فلذلك أقتصر على الهمزة ، هل [١] .

وتنضوي رؤية ابن يعيش على مفارقة لمعنى الأداة (أم) ، أي يمكن أن تكون عاطفة ، ويمكن أن تكون استفهامية ، والمرجع في هذه الدلالة أو تلك هو السياق بكافة أنواعه ، وطابق ابن يعيش رؤية أو كلام الزمخشري ، حسب الإحصاء كما سيأتي .

وتؤكد الدراسة الإحصائية – في هذا الفصل – مدى صدق رؤية ابن يعيش ، إذ يظهر الإحصاء أن (أم) تأتي عاطفة ، وتأتى استفهامية كما سيتضح في هذا الفصل في القسم الثاني منه ، خروج الاستفهام إلى المعاني المجازية عند الزمخشري – كما يظهر كذلك أنها عاطفة كما في الفصل الخلص بحروف المعاني ، والحديث عن الاستفهام في هذا الفصل يدور حول محورين أساسين :

أولا : علاقة الاسم الذي يلي حرف الاستفهام سواء كان مقدما أم غير مقدم:

ويحاول الباحث – مبدئيا – أن يلفت النظر أن رؤية الزمخشري في هذه الجزئية لا تختلف كثيرا عن رؤية البلاغيين العرب ، بل يمكن القول إن أَخْذَ الزمخشري هذا الجانب من سابقيه كانت شبه تامة ، ولمحاولة إظهار تأثره بالجرجاني من خلال هذا النص ، يقول الجرجاني : ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة ، فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت : أفعلت ؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه ..... وإذا قلت : أأنت فعلت ؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل نفسه ... وكان التردد فيه ، ومثال ذلك أنك تقول : أبنيت الدار؟ التي كنت على أن تبنيها ؟ أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ؟ أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟ تبدأ في هذا بالفعل ؟ لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه ... [٢] .

وواقع النصوص يكشف أن هذه الرؤية ليس الجرجاني أول من تحدث عنها ، وإنما هو مسبوق فيها بما جاء عند الهروي ، وفي إثبات نص الهروي إفادة ، يقول في معرض حديثه عن (أم) : ومثله : أزيد في الدار أم عمرو أم خالد ؟ بمعنى: أيهم في الدار ؟ وإذ ا كان السؤال عن الاسم فتقديمه أحسن ، كقولك : أزيدا لقيت أم عمرا ؟ تقديم الاسم أحسن ؛ لأنك عنه تسأل ، ويجوز تقديم الفعل ، وإذا قلت : أضربت زيدا أم شتمته ، كان تقديم الفعل أحسن ، لأنك عنه تسأل [٣] .

ويدل هذا النص دلالة واضحة على مدى التواصل البحثي عند القدماء ، وأن النص الذي عده الجميع للجرجاني ، هو في الواقع مأخوذ من رؤية الهروي كما جاءت في كتابه الحروف .

---

(١)ابن يعيش: شرح المفصل (٢) ٨/ ١٥٠ .
(٢)عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ص ٨٧ .
(٣)الهروي : الأزهية في علم الحروف ص ١٢٤ .

وقد أخذ الزمخشري الفكرة ذاتها ، وطبقها في (الكشاف) ففي قوله تعالى في سورة يونس/٤٢ ،٤٣ (وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُواْ لاَ يَعْقِلُونَ.وَمِنهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ ، أَفَأَنتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُواْ لاَ يُبْصِرُونَ) ، يقول الزمخشري : (أفأنت) دلالة على أنه لا يقدر على إسماعهم وهدايتهم إلا الله عز وجل بالقسر والإلجاء ، كما لا يقدر على رد الأصم والأعمى المسلوبي العقل حديدي السمع والبصر[1] .

وواضح من خلال النص أن تقديم الفاعل (أنت) إضافة إلى الاستفهام (الهمزة) لإنكار قدرة أحد على إسماع الأصم وهداية الأعمى إلا الله ، وكما في قوله تعالى (قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِياًّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ) الأنعام /١٤ ، يقول الزمخشري : أولى (غير الله) همزة الاستفهام دون الفعل الذي هو اتخذ ؛ لأن الإنكار في اتخاذ غيرالله وليا ، لا في اتخاذ الولي ، فكان أولى بالتقديم ، ونحو : (قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ...) الزمر/٦٤ [2] ، ومن هنا نرى الشك في المفعول ، وكذلك في قوله في الآية/ ٩٩ من سورة يونس (... أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ) [3] .

والمواضع التي استشهد بها الزمخشري في تحليل هذا النوع من التراكيب كثيرة جدا ، ومن خلال نص الجرجاني السابق ونصوص الزمخشري يتضح مدى تأثر الزمخشري بسلفه أو بأسلافه ، ومدى نقله عنهم ، وقد ذكر باحث حديث حديثا مفصلا عن تطبيقات الزمخشري في الكشاف وتأثره بعبد القاهر الجرجاني [4] ، وقد وقف د. شوقي ضيف على تلك التطبيقات في كتابه : البلاغة تطور وتاريخ [5] .

وإذا كان الجرجاني ذهب إلى أن الاسم أو الفعل الوارد بعد أداة الاستفهام هو المقصود بالاستفهام ؛ لأن في تقديمه اهتماما وعناية ، فإن هذه الرؤية تحتاج إلى نظر ، خاصة وأن الاستفهام يعني طلب معرفة شيء ومعرفة هذا الشيء يحتاج أن يقدم ، لا أن يأتي متأخرا ، مثلا ، في نهاية الجملة ، أو في وسطها ، ومن ثم فإن تقديمه لغرض التركيز على العنصر المراد والمقصود ولأن الاستفهام ـ دائما ـ يقع على الشيء الآتي خلفه ، ومن هنا وجب تقديم العنصر المراد ، سواء أكان اسميا أم فعليا .

ولهذا فإنه في هذا الموضع يرى دارسوا البلاغة كعبد القاهر ومحمد بن علي الجرجاني والسكاكي والقزويني [6] ، أن المسئول عن الهمزة هو ما يليها ، غير أن أحد الباحثين يرى أن الشك يقع على الفاعل في : ألنت فعلت هذا ؟ ، ولكن هذا الشك لم يأت من مجرد تقديم الضمير ، وإنما من وجود

---

(١) ١٩٢/٢ .
(٢) ٦/٢
(٣) ٢٠٤/٢ .
(٤) ينظر : عبد الرحمن شهاب أحمد : أثر عبد القاهر الجرجاني في البلاغة العربية حتى عهد الخطيب القزويني ص ٢٢٧ : ٢٣٥ .
(٥) ينظرد. شوقي ضيف : البلاغة تطور وتاريخ ص ٢١٩ : ٢٣٤ .
(٦) ينظر القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة ٢٢٨/١ ، والإشارات والتنبيهات ... ص ١٠٤ .

الضمير المنفصل نفسه ، فلو قلنا : أفعلت أنت هذا ؟ أو أهذا فعلته أنت ؟ لبقي الشك في الفاعل ، وقد تقل درجة الشك نتيجة تأخير الضمير وتزيد لتقديمه ، ولكن الشك يبقى في الفاعل في كل الأحوال ؛ لأن الفاعل ضمير منفصل في كل الأحوال ، له نظير متصل أو مستتر، فإن السياق هو الفيصل في التعرف على الدلالة ... فقد تقول : أضربت أنت زيدا نفسه ؟ فتقديم الفعل يجعل الشك يمتد إليهما أيضا ، وقد تقول بأن التقديم يجعل درجة الشك أكبر ، وقد نقول إن التوكيد اللفظي يجعل درجة الشك في الفاعل أكثر من المفعول المؤكد تأكيدا معنويا [١] .

وفي ظني أن هذه الرؤية فيها إيضاح لما جاء عند البلاغيين ، بمعنى أن رؤية البلاغيين جاءت في إطار عام ، أو ما يشبه أن تكون أحكاما عامة ، وإنما فصل الباحث جوانبها إلى حد بعيد ، ومن هنا فإن تضافر كل من التقديم والعناصر المتممة الأخرى سواء أكانت لغوية أو مقامية ، هي التي تحسم على أي شيء يقع الاستفهام .

وإذا كان تقديم المفعول يدل على أنه المراد في التركيب كما كان في قوله تعالى (قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ...) فإنه كذلك إيلاءها الجار والمجرور والظرف ، ويعلق الزمخشري على قوله تعالى في سورة مريم (أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا) /٦٦ ، يقول الزمخشري : وتقديم الظرف وإيلاءه حرف الإنكار من قبل أن ما بعد الموت هو وقت كون الحياة منكرة ، ومنه جاء إنكارهم ، فهو كقولك للمسيء ، وإلى المحسن ، أحين تمت عليك نعمة فلان أسأت إليه ؟ [٢] .

وهنا تعن للباحث قضية التقديم مع الاستفهام ، وهي تشغل حيزا مرموقا في تفسير وتحليل البلاغيين إياها ، ويمكن إثارتها ومناقشتها ؛ لأنها يمكن أن تثري هذا الموضع وتفيده ، ومن خلالها ــ أيضا ــ يطرح السؤال التالي : هل التقديم مع الاستفهام يؤدي الدلالة ذاتها بدونه ؟ .

وللإجابة عن هذا التساؤل يمكن أن تأخذ القضية مناقشة جادة ، فإذا كان الكلام مثبتا أو منفيا ، أي بدون الاستفهام ، كان التقديم في عمومه يؤدي بالمقدم ، يقول سيبويه : كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم وهم به أعنى ، وأنه كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم [٣]. وجاء الجرجاني بعد سيبويه وناح باللائمة على أولئك الذين يجعلون كل تقديم للاهتمام إذ قد يكون التقديم للاختصاص ــ مثلا ــ مراعيا في ذلك السياق اللغوي والمعاني ، وعاب كذلك على أولئك الذين ينظرون إلى التركيب بمعزل عن السياق والنص ، ومن هنا ثار عبد القاهر على القواعد الموجودة قبله ، ومن هنا أيضا رأى أن التقديم مع الاستفهام يختلف عنه بدونه ، وقد أخذ الزمخشري هذه الفكرة ، إلا أننا نجد عند الزمخشري أن التقديم مع الاستفهام يفيد الاختصاص ، وذلك كما في قوله تعالى (أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ) الأنعام

---

(١) د. حسني عبد الجليل يوسف : أساليب الاستفهام في الشعر الجاهلي ... ص ١٧.
(٢) ٤/٣ .
(٣) سيبويه : الكتاب ٣٤/١ ، الرضي :الكافية في النحو ١٦/٢.

/ ٤٠ ، قال الزمخشري : بمعنى أتخصون آلهتكم بالدعوة فيما هو عادتكم ، إذا أصابكم خير أم تدعــون الله دونها [١] . كما أن معنى الاختصاص واضح فيما أثبته في تحليل الزمخشري فـــي قولـــه تعـــالى (أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُواْ لاَ يَعْقِلُونَ) والزمخشري في كل ذلك يكون مراعيا للظــروف والأحــوال التي تكون خاصة بالتركيب في كل أحواله ، ففي قوله تعالى في سورة آل عمران/ ٨٣ (أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ ...) قال الزمخشري : وقدم المفعول الذي هو : غير دين الله ، على فعله ؛ لأنه أهم من حيـــث إن الإنكار الذي هو معنى الهمزة متوجه إلى المعبود بالباطل [٢] .

وخلاصة القول إن الزمخشري يرى أن التقديم مع الاستفهام يؤدي دلالات أكثر مما إرتأه ســيبويه ، فقد جاءت رؤية سيبويه عامة ، ومن هنا فإن من جاءوا بعده حاولوا أن يفصلوا القول في ذلك ، أمثــال عبد القاهر الجرجاني ، أما من حيث إن التقديم مع الاستفهام يختلف عنه بدونـــه ، يــرى فــي ذلــك الزمخشري أن تقديم المسند إليه يفيد الاختصاص والاهتمام[٣] .

وبالتالي فإن لكل تركيب موقفه وسياقه ، ولا يقطع الزمخشري برأي ، وإنما يرجح الدلالة بناء على الظروف والمواقف الملابسة للتركيب ؛ لأنه يمكن أن يكون التركيب استفهاما بدون أي أداة من أدواتــه ، فجملة : جاء محمد ، يمكن أن تحتمل أكثر من معنى ، فيمكن أن تكون استفهامية ، كمــا يمكــن أن تكون خبرية ، والفيصل في كل ذلك هو التنغيم ، ومن هنا يمثل التنغيم عنصرا فعالا في القطع إلى أي نوع ينتمي التركيب ، إذ يمكن أن يغير نوع التركيب من خبرية إلى إنشائية (استفهامي) ، ومــن هنــا تكمن خطورته ، وبالتالي فإن جملة : جاء محمد ، يمكن أن تمثل تركيبين مختلفين لشكل نحوي واحد:

١ـــ جملة خبرية ، بدون استخدام التنغيم .

٢ـــ جملة إنشائية (استفهام) باستخدام التنغيم .

ومن هنا يمكن القول إن الاستفهام يتحدد من خلال عنصرين أساسيين :

الأول : أدوات الاستفهام ، وتعد هذه عناصر مباشرة للاستفهام .

الثاني : استخدام التنغيم ، وهو عنصر فاعل ، وأحسب أنه عنصر غير مباشر دائما ؛ لأن دلالتــه على الاستفهام بطريقة ضمنية ، أي من فحوى الكلام .

وثمة ملاحظة أخيرة في هذا السياق ، أن هذا الجزئية ، لم نر فيها العمليـــة الإحصائيـــة ؛ لأنـــها معالجة لرؤية عامة ، وليست خاصة بالزمخشري ، ومن هنا فإن الأنماط التي حللها الزمخشري هـــي في الواقع مأخوذة من القسم الثاني (المعاني المجازية) ، وفي هذا القسم عمليـــات إحصائيـــة لأنمـــاط الاستفهام التي عالجها الزمخشري .

---

(١) ١٣/٢.
(٢) ١٩٩/١.
(٣) ينظر: الجزء الخاص بهذا المبحث من هذه الدراسة .

وفي ظني أن هذا القسم من هذا الفصل يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية الإعراب ، أو بالحالة الإعرابية ، فالمعول الأساسي الذي عول عليه البلاغيون الذي يلي أداة الاستفهام ، وبالتالي فإن حالته تختلف إذا كان فاعلا عنه إذا كان مفعولا ، أو مسندا أو مسندا إليه ، وكل حالة من هذه الحالات لها حالة إعرابية تختلف عن الحالة الأخرى ، وبالتالي لها دلالة مغايرة ، ومن ثم فإن ذلك يرد إلى الاختلاف الشكلي (الإعرابي) الذي يفضي إلى الاختلاف الدلالي .

وإذا كانت كل حالة من هذه الحالات لها حالة إعرابية تختلف ، أي حالة تركيبية ودلالية تختلف عن الأخرى ، وتختلف بالطبع هذه الحالات من وقت لآخر ؛ نظرا لطبيعة التغير الذي يصيب اللغة في جوانبها المختلفة نظرا للتغير الزمني ، وهكذا نجد العربية الكلاسيكية تختلف عن العربية المعاصرة أو الحديثة في هذا الشأن ، وقد قدم بعض الباحثين دراسات مشابهة ومقارنة في هذا الشأن بين العربية والنبطية ولغات سامية أخرى [(١)] .

ويود الباحث في هذا السياق أن يشير أولا إلى الدلالات العامة التي عالجها الزمخشري في باب الاستفهام :

م	الدلالات	عدد التردد	المصادر: الكشاف	المصادر: نكت الأعراب	النسب	ملاحظات
١	الإنكار	٧٥	٧٥	--	٣٩,٧	مجموع الأنماط المعالجة في هذا الفصل (١٨٩) ، ورد ثلاثة أنماط شعرية للتقرير، أثناء، وللإنكار واحد وهذا له دلالته
٢	التقرير	٢٦	٢٦	--	١٣,٨	
٣	التوبيخ	١٩	١٩	--	١٠,٠	
٤	الإنكار والاستبعاد	١٣	١٣	--	٦,٩	
٥	التعجب	٩	٩	--	٤,٨	
٦	الإنكار والتعجب	٨	٨	--	٤,٢	
٧	الإبهام والعموم	٨	٨	--	٤,٢	
٨	التعظيم	٨	٨	--	٤,٢	
٩	التسوية	٦	٦	--	٣,١	
١٠	التبكيت	٥	٥	--	٢,٦	
١١	الوعيد	٣	٣	--	١,٦	

(١) ينظر: Werner Diem:Die Nabatäischen Inschriften und die Frage der Kasusflexion im Altarabischen , S. 227 : 237 .

١٢	الإنكار والاستهزاء	٢	٢	—	١,٠	
١٣	السخرية	٢	٢	—	١,٠	
١٤	الاستهزاء	٢	٢	—	١,٠	
١٥	العرض	١	١	—	٠,٥	
١٦	التوقع	١	١	—	٠,٥	
١٧	التنبيه	١	١	—	٠,٥	

جدول إحصائي رقم(١) بدلالات الاستفهام التي جاءت عند الزمخشري وعدد أنماطها ونسبها ومواضع ورودها في مؤلفاته

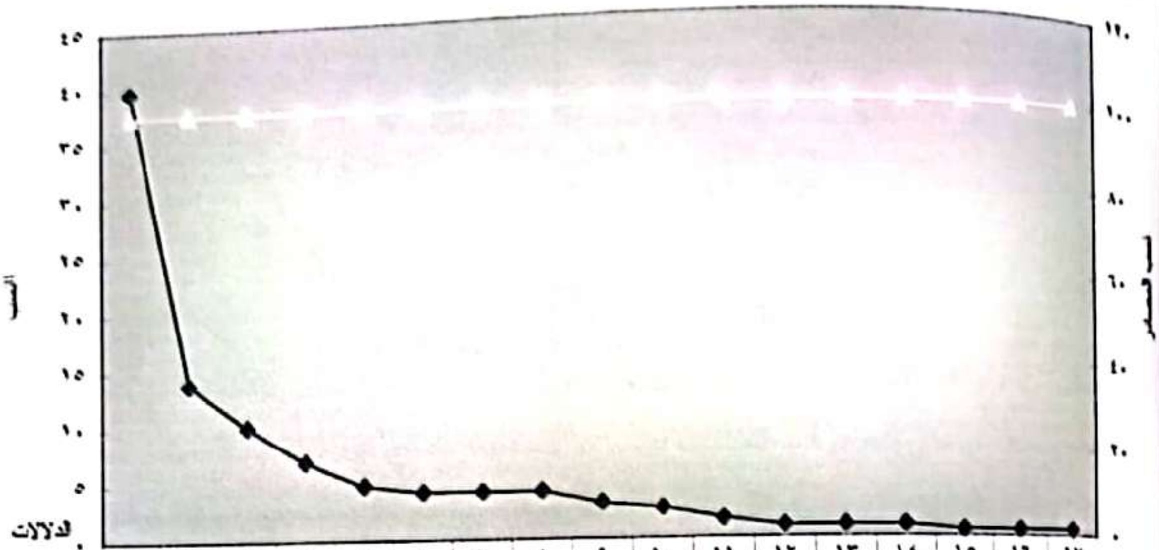
يوضح هذا الشكل بإيجاز الدلالات التي تؤديها أدوات الاستفهام ، كما وردت في مؤلفات الزمخشري ، كما يلاحظ الباحث أن الكشاف هو المصدر الزمخشري الوحيد الذي حوى معالجة كاملة للاستفهام ، وبالتالي فإن المصادر الأخرى تمثل الصفر .

كما يلاحظ أيضا أن الدلالة رقم (١) قد شغلت حيزا كبيرا من بين دلالات الاستفهام كما جاءت عند الزمخشري ، وأنها هي الدلالة الأساسية بنسبة ٣٩,٨% من نسبة الأنماط التي عالج الزمخشري من خلالها أنماط الاستفهام ، كما يلاحظ ــ أيضا ــ أن ثمة تفاوتا في عدد الأنماط الواردة ، يؤدي بالتالي إلى مفارقة في النسبة ، ومن هنا يمكن أن تقسم هذه الدلالات الواردة في الشكل السابق إلى مجموعات على أساس المقاربة النمطية التي قد تفضي في نهاية الأمر إلى المقاربة من حيث الأهمية .

وبناء على هذا الأساس فإن الدلالة (١) تأتي في مجموعة أولى خاصة بها وحدها ، إذ لا تدانيها في الرتبة والأهمية أي من الدلالات الأخرى . والدلالة (٢) ، (٣) ، يمكن أن تمثلا المجموعة الثانية ، بناء على التقارب الإحصائي الوارد بينهما ، أما المجموعة الثالثة ، فتمثلها الدلالة رقم (٤) ، والمجموعة الرابعة تضم كل من الدلالة رقم (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) ، (٩) ، (١٠) ، أما المجموعة الخامسة فتضم الدلالة رقم : (١١) ، (١٢) ، (١٣) ، (١٤) ، (١٥) ، (١٦) ، (١٧) .

وإذا كانت المجموعات التي شملت خمس مجموعات ، فإن عدد الدلالات التي تضمها كل مجموعة ليست سواء ، فالترتيب عكسي هنا ، إذ ضمت المجموعة رقم (٥) سبع دلالات ، وبالتالي تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد الدلالات التي تضمها ، رغم قلة الأنماط الواردة لكل دلالة .

تليها من حيث ترتيب الدلالات المجموعة رقم (٤) ، إذ تضم خمس دلالات ، وبالتالي تأتي في المرتبة الثانية من حيث ترتيب المجموعات من حيث عدد الأنماط ، ثم تليها في الترتيب المجموعة رقم (٢) ، إذ وردت لها دلالتان ، ثم تأتي المجموعة رقم (٣) ورقم (١) متساويتان من حيث الترتيب ، إذ دلالة لكل مجموعة ، وهكذا نرى ترتيبا عكسيا ، أو تصاعديا يبدأ من الأسفل ثم يتنامى شيئا فشيئا ، وأحاول هنا أن أوضح النسب الواردة في الشكل السابق على النحو التالي :



	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
النسب	٣٩,٧	١٣,٨	١٠	٦,٩	٤,٨	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٣,١	٢,٦	١,٦	١	١	١	٠,٥	٠,٥	٠,٥
الكشاف	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

شكل توضيحي رقم (٢) بنسب دلالات الاستفهام عند الزمخشري

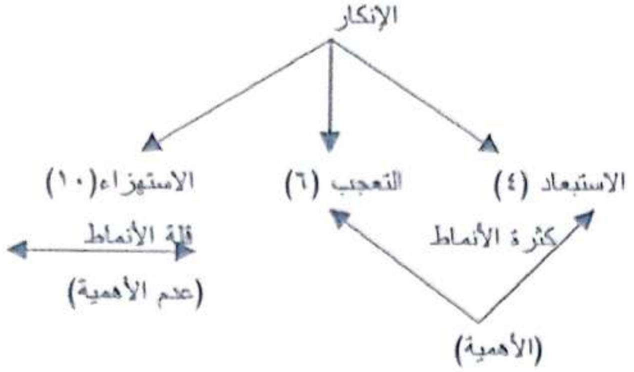
ثانيا : خروج الاستفهام إلى المعاني المجازية

وتسمى بالجهات الدلالية ، وقد حصرها بعضهم في عشر جهات دلالية : الاستبطاء ، التعجب ، التنبيه ، الوعيد ، التقرير ، الإنكار ، التهكم ، التحقير ، التهويل ، الاستبعاد[(١)] .

ونحن كثيرا ما نجد الزمخشري يذكر هذه الدلالات على ذلك النحو الذي ذكره صاحب شرح التلخيص ، إلا أن ثمة مفارقة بين كلتا الرؤيتين ، إذ رؤية التفتازاني محددة ومقننة ، أي إنها في موضع واحد ، ومعالجة الزمخشري جاءت في مواضع منتثرة في تفسيره ، كما أن الزمخشري قد أضاف دلالات لم يعرض لها صاحب شرح التلخيص .

على أية حال فإن الجدول (١) يظهر ترتيب الدلالات وأهميتها ــ حسب الإحصاء ــ على أنه يلاحظ أن دلالة الإنكار قد تكررت مع دلالة كل من : الاستبعاد ، التعجب ، الاستهزاء .

(١) التفتازاني : شروح التلخيص ٢٩٠/١ وما بعدها .



على أن هذه الدلالات المختلفة التي تشترك معها دلالة الإنكار ، لا يمكن إرجاعها إلى دلالة الإنكار وحدها ، أعني إدماج هذه الدلالات فيها ؛ لأن محاولة إدماج هذه الدلالات المختلفة مع دلالة الإنكار ، يعني أننا لابد أن نشرك كل دلالة : الإنكار والتعجب مع دلالة التعجب ، وهذا يوقع القارئ في خلط ، أهي مع دلالة الإنكار أم مع دلالة التعجب ؟ وتجنبا للخلط والمداخلة آثرت أن أجعل الدلالات ــ هنا ــ كما هي دون محاولة إدماج أو اختصار ، والأمر كذلك بالنسبة لدلالة : الإنكار والاستهزاء ، أيمكن أن تكون مع الإنكار أم مع دلالة السخرية والاستهزاء ؟ ، وهكذا فإن الإبقاء على الواقع الدلالي كما هو أمر يفرضه البحث تجنبا من الوقوع في الخلط وإنشادا لتسهيل تحليل الفكر عند الزمخشري الذي ينشده هذا البحث .

وإذا كان يمكن القول بأن : الإنكار ، الاستبعاد ، التعجب ، الاستهزاء ، قد وردت جميعا عند الزمخشري لتمثل كل واحدة منها دلالة قائمة بذاتها ، فإنه في المقابل يلاحظ أن الزمخشري قد اشتق من كل دلالتين دلالة واحدة ، والدلالة المشتركة بينها (الإنكار) .

وهذه الدلالات ليست سواء من حيث عدد الأنماط ، ومن حيث ترتيبها بين الدلالات ، فإذا كانت دلالة الإنكار والاستبعاد ، قد جاءت في المرتبة الرابعة ، فإن دلالة : الإنكار والتعجب ، قد وردت في المرتبة السادسة ، بدلالة واحدة تفرق بينها وبين قسيمتها ، ومن ثم فالفارق النمطي بينهما ليس كبيرا ، وبالتالي الأهمية الدلالية لكليهما ليست كبيرة ، إلا أن الفارق والبون شاسع بينهما وبين دلالة : الإنكار والاستهزاء ، إذ جاءت في المرتبة العاشرة ، ومن هنا يظهر الفارق بينها بوضوح ، فتمثل كل من دلالتي : الإنكار والاستبعاد ، الإنكار والتعجب قسما قائما بذاته ، وتمثل دلالة : الإنكار والاستهزاء قسما آخر ، إذ الفارق بينهما كبير من حيث الإحصاء الذي يفضي بنا إلى الأهمية في النسب التي تدل على أهمية الدلالة .

وهكذا يمكن تقسيم الدلالات الواردة عند الزمخشري إلى شقين : أساسية ، ثانوية ، فأما الدلالات الأساسية فهي : الإنكار ، التقرير ، التوبيخ ، الإنكار والاستبعاد ، التعجب ، الإنكار والتعجب ، التعظيم ، التسوية ، التبكيت ، أي الدلالات التسع الأول ، بناء على كثرة أنماطها ، ثم تأتي الدلالات

الثانوية كـ : الإبهام والعموم ، الوعيد ، التحقير ، الإنكار والاستهزاء ، السخرية والاستهزاء ، التوقع ، العرض ، التنبيه .

ويلاحظ على هذا التقسيم أنه يرمي إلى بيان أهمية الدلالات بالاعتماد على الناحية الإحصائية بالدرجة الأولى ، ومن هنا فإن هذا ليس له علاقة فيما جاء عند النحاة العرب من أهمية هذه الدلالة أو تلك ، على الرغم مما يخيل إلى من أهمية هذه الدلالات الثانوية كـ : التحقير ، الوعيد ، الإنكار والاستهزاء ، والسخرية والاستهزاء ، في إفادتها أو تعبيرها عن الغرض المراد أو المقصود .

كما أن أهمية هذه الدلالات عند الزمخشري قد تتفق مع رؤية النحاة في دلالات كثيرة وتختلف معها أحيانا ، وتختفي دلالات وتظهر دلالات عند كل من النحاة والزمخشري ، وعلى الرغم من أن شخصية الزمخشري من خلال كل هذا تبدو واضحة ، إلا أنه اشترك مع النحاة في دلالات كثيرة ، وهذا أمر يقتضيه التواصل المعرفي .

ومن خلال إحصاء تلك الدلالات ومقارنتها بمثيلاتها عند صاحب شرح التلخيص ، نجد الزمخشري قد زاد على تلك الدلالات التي ذكرها ، وذلك أن الزمخشري قد زاد في المجموع الكلي عما ورد عند صاحب شرح التلخيص : ست دلالات ؛ لأن دلالات الزمخشري ست عشرة دلالة مقابل عشر دلالات عند التفتازاني ، ومن هنا نجد الزمخشري قد أضاف دلالة : الإنكار والاستبعاد ، الإنكار والتعجب ، التفخيم والتعظيم ، العرض ، التوقع ، التسوية ، وهي لم تأت عند التفتازاني ، أما الدلالات الأخرى ، فقد اشترك فيها كل من الزمخشري والتفتازاني غالبا .

على كل فقد جاء هذا العرض لمحاولة إيضاح أن رؤية الزمخشرى كانت شاملة وآفاقه متسعة ، وإلمامه بعلوم البلاغة كان أكثر مما جعله ينفذ ببصيرة ثاقبة ، وبعين الناقد الملم بأسرار اللغة ودروبها.

وإنه لمن نافلة القول بأن هذا الفصل يعالج قضية تركيبية دلالية من خلال مؤلفات الزمخشري ، ويعتمد عليها في استخلاص النتائج ، إلا أن ثمة فارقا يكمن في المفارقة بين معالجة الزمخشري وبالتالي معالجة النحاة في أنهم يعالجون كل حرف على حدة ، ويعرضون لصفاته ودلالته التي يخرج إليها ، أعني أنهم يتناولون كل حرف حتى إذا ما انتهوا منه تناولوا حرفا آخر ، ومن هنا تكمن المفارقة في أن هذه الدراسة تعتمد على الدلالات المستخلصة من مؤلفات الزمخشري ، بغض النظر عن الأدوات ، أعني ليس المقصود الحروف في ذاتها وإنما الدلالات ، ومن هنا يمكن القول إن الأدوات وسيلة للوصول من خلالها إلى الدلالات ، ومن ثم فإنها في مرتبة تالية بالنسبة للدلالات .

وسوف أعالج ـ إن شاء الله ـ هذه الدلالات التي يخرج إليها الاستفهام ، حسب عدد الأنماط ، بمعنى أن الدلالات الأكثر ورودا تأتي في المرتبة الأولى ، ثم التي تليها وهكذا دواليك . فحسب

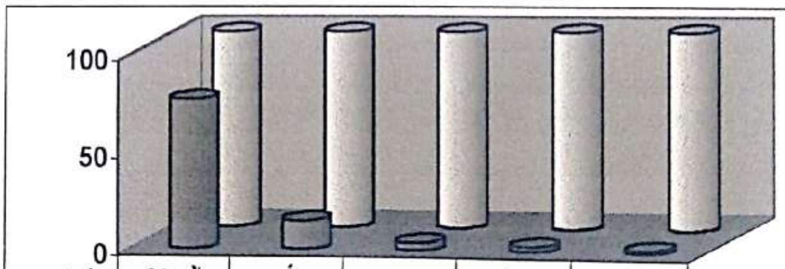
الإحصاء ، يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى دلالة الإنكار ، وتسمية الاستفهام إنكار من أنكر إذا جحد وهو بمعنى (لم يكن)[1] .

وقد أحصيت لها أربعة وسبعين نمطا ، وتشترك هذه الأنماط في خمس أدوات للاستفهام فيما بينها : الهمزة ، أم ، من ، ما ، كيف ، وهذه الأدوات ليست سواء من حيث الإحصاء ، الذي يترتب عليه حيثية الأهمية ، ويمكن وضع هذه الأدوات والأنماط في الجدول التالي :

م	الأداة	عدد التردد	الكشاف	النسب	ملاحظات
١	الهمزة	٥٧	٥٧	٧٧	يلاحظ أن الأنماط الواردة جميعها كلها في الكشاف ، ولم ترد في أي مؤلف آخر للزمخشري
٢	أم	١١	١١	١٤,٩	
٣	من	٣	٣	٤	
٤	ما	٢	٢	٢,٧	
٥	كيف	١	١	١,٤	

شكل توضيحي رقم (٣) يوضح الأدوات وعدد أنماطها ومواطنها في دلالة الإنكار عند الزمخشري

وإذا كان الشكل رقم (٣) أظهر الأدوات وعدد ترددها ونسبها ومواضع ورودها عند الزمخشري في دلالة الإنكار ، فإن النسب الواردة في هذا الشكل تحتاج إلى إيضاح آخر أكثر ، وبالتالي أضعها في الشكل (٤) .



الأدوات	الهمزة	أم	من	ما	كيف
النسب	77	14.9	4	2.7	1.4
الكشاف	100	100	100	100	100

شكل توضيحي رقم(٤) بنسب أدوات الاستفهام التي تخرج إلى الإنكار

(١) الزركشي:البرهان في علوم القرآن ٢/٣٣١ .

وإذا كان الشكل رقم (١) يوضح أهمية الهمزة في هذه الدلالة ، ويظـــهر كذلـك مـدى عنايـة الزمخشري بها ، بعكس بعض الأدوات التي يذكرها في موضع ، فإذا ما تكررت مـــرة أخـرى لا يعرض لها ، غير أن الأمر مع (الهمزة) يختلف ، إذ نجده بناء على شكل رقم (٣) ، (٤) يعـرض لها كلما تعن له في أثناء التفسير ، ومن هنا يظهر أيضا أن الزمخشري كان يعلم قيمتها وأهميتـــها في هذا الباب ، ومن ثم كان لا يدع نمطا ــ غالبا ــ تعن له فيه إلا ويتعرض لها باعتبارهـــا أمـا لباب الاستفهام ، وهي ــ حسب الإحصاء ــ تمثل نسبة ومكانة لا تقارن فيها بـــأي أداة أخـرى ، وهذه الرؤية أكدتها دراسة حديثة[1] .

وإذا كانت هذه الرؤية تمثل رؤية الزمخشري ، وهي رؤية تقترب كثيرا من رؤية النحاة العـــرب ، فإن الأمر الآن يختلف ، إذ يخلص **فرانتس براتوريوس** :(*Franz Praetoruis*) فـي نهايـة مقالتــه القصيرة إلى القول : بأننا إزاء اقتفاء حرف الإنكار الذي تحدثوا عنه كثيرا قديما وحديثا هنا وهنـــاك ، إننا نبدي رأينا... عندما استشهد النحاة بشروط غير صحيحه وغير حقيقيـــة ، إذ إنـــها بنيـت علـى ملاحظات غير كاملة (ناقصة) ، أي غير ناضجة ، مثل عدم مراعاة اختلاف الزمان والمكان ، نحـــو قول النحاة : إن حرف الإنكار من حقه وحده أن يستخدم في الربط مع همزة الاســتفهام ، ويجـب أن تزول من هذه الشروط الآن من تلقاء نفسها ، خاصة أن العمانية لا تستخدم الهمزة بكثرة ...[2] .

وينبغي أن يراعى أن النحاة العرب حينما وضعوا قواعد النحو العربي لم يأخذوا بعيـــن الاعتبـار مكانا دون آخر ، بقدر ما كانوا يعتمدون على الشواهد ، فوجود هذا النمط وعدم وجوده في مكان آخـر ، ليس داعيا لئن يعدل عنه ، وأن تغير الأحكام من أجل عدم وجوده في مكان ، فإذا كانت الـــهمزة لا ترد كثيرا عند العمانيين ، فليس هذا داعيا حقيقيا لأن يعدل عنها ، وأن تزحزح عن مكانتـــها ، وإنمـا الذي يؤخذ به أكثر هو مدى ورود الشواهد عليها ، وبالتالي تبين أهميتها ، ويمكن القول أيضا إنه ربما يكون حدث تغيير في بعض جوانب اللغة ، إلا أني أحسب حتى ولو كان هذا صحيحا ، فـــإن الــهمزة على الرغم من ذلك تحتفظ بمكانتها وصدارتها لأدوات الاستفهام بمعنى لو أن الهمزة في الإنكار قـــد وردت بنسبة ٧٧,٣%، تليها (أم)١٤,٩%، حتى لو حدث تغيير، فـــإن الطبيعـــي أن تقـل الأنمـاط ،

[1] عبد العليم السيد فودة : أساليب الاستفهام في القرآن ص٢٠٣ ، حيث أكد الباحث عمليا وحسب الإحصاء أن الهمزة أكثر أدوات الاستفهام دلالة على الإنكار .

[2] Franz, Praetouius :حرف الإنكار, S: 617 .

وبالتالي النسبة والأهمية ، فهل ستقل مثلا إلى ٥٠% من ٧٧,٣% أوأقل ، ورغم هذا ستظل محتفظة بمكانتها .

وقد خرجت الهمزة للإنكار ، كما في قوله تعالى في سورة آل عمران/ ١٢٤ (إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ ...) ، يقول الزمخشري : (ألن يكفيكم) إنكار أن لا يكفيهم الإمداد بثلاثة آلآف من الملائكة ، وإنما جيء بـ (لن) الذي هو لتأكيد النفي للإشعار بأنهم كانوا لقلتهم وضعفهم وكثرة عددهم كالآيسين من النصر[١] .

وأحاول أن ألفت النظر إلى جزئية مهمة ، أن الزمخشري يرى أن الاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقا ، كما في الآية السابقة ، وفي قوله تعالى (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) وفي قوله تعالى في سورة البقرة /١٢ (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ) ، وتشترك هذه الأنماط جميعا في المشاركة بحرف الاستفهام يليه حرف النفي ، أو أن الاستفهام وارد فيها جميعا مع النفي ، وتشترك جميعا في أنها تفيد التحقيق ، وتختلف بالطبع أدوات النفي المشاركة مع الاستفهام ، فهمزة الاستفهام (الهمزة) + (ألف) ، ومرة أخرى الاستفهام (الهمزة) + ليس ، ومرة ثالثة الاستفهام (الهمزة) + لا ، واختلاف أداة النفي ، يؤثر بالطبع على نوعية التحقيق والتأكيد ، ففي آية آل عمران/١٢٤ ، نجد الزمخشري يرى أن (الألف) لتأكيد النفي ، ويلاحظ أن هذه الرؤية مأخوذة من دلالة (الألف) اللغوية ، ومع دلالة (لا) نرى الزمخشري حينما عرض لآية البقرة/ ١٢، يقول الزمخشري : (ألا) مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي لإعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها ، والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقا كقوله تعالى (أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ) [٢] ، والتنبيه أو دلالة التنبيه استخلاص الزمخشري لها هنا مفاده في ظني من التركيب كله (ألا) وليس من حرف النفي وحده ، كما ذهب الزمخشري .

ويؤكد هذا رأي التفتازاني في قوله تعليقا على الآية الكريمة : وألا مركبة ، يريد أن الهمزة للاستفهام بطريق الإنكار ولا للنفي وإنكار النفي في قوة تحقيق الإثبات ، لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه فدخلت على مالا يدخل عليه كلمة لا ، مثل إلا أن زيدا قائم .... والأكثرون على أنهما حرفان موضوعان لا تركيب بينهما [٣] .

ونخلص من نص التفتازاني بعدة ملاحظات منها : أنه يلتقي مع الزمخشري في أن التركيب مع (ألا) يدل على معنى التنبيه ، غير أنه يختلف معه في أن الزمخشري من خلال نصه يعد أن (لا) هي التي أعطت معنى النفي ، وبناء على هذا ، فإن هذا يمثل نقطة خلاف ، لأن معنى التنبيه مستفاد من

---

(١) ٢١٥/١ .
(٢) ٦٢/١ .
(٣) التفتازاني : حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف ورقة ٣٦ .

الهمزة التي تدل على الإنكار ، ولا التي للنفي وإنكار النفي في قوة تحقيــق الإثبــات حســب تعبــير التفتازاني .

وإذا كانت آية /١٢٤ من آل عمران تفيد دلالة الإنكار ، فإن آية /١٢من البقرة تفيد دلالة التنبيــه أو معنى التنبيه ــ حسب تعبير الزمخشري ــ ومن هنا فإن اختلاف دلالة كل نمط عن الآخر تمثل نقطــة خلاف بين النمطين .

ونلاحظ أن الزمخشري لم يعرض لنمط يفيد معنى التنبيه ، إلا هذا النمط ، ويعد هو النمط الوحيد ، على الرغم من تكرار الأنماط المماثلة ، فلم يعرض لها رغم ورودها ، كما أضاف أنماطـــا أخـــرى مشابهة لنمط آل عمران لدلالة الإنكار .

وبناء على هذا يمكن القول بأن بناء التركيب من الاستفهام + النفي ، ليس له علاقة بالدلالـــة فـــي عمومها ، بقدر ماله صلة بتحقق هذا التركيب ؛ لأن الاستفهام إذا دخل علي النفي أفاد تحقيقا ، وبالتالي فإن الأنماط جميعا تشترك في التحقيق ، غير أنهم يختلفون في الدلالة على التحقيق ، بـــاختلاف الأداة الواردة ، وكذلك في قوله تعالى (وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ) الأحقاف/٥ ، يقول الزمخشري : معنى الاستفهام فيه إنكار أن يكون في الضلال كلهم أبلغ ضلالا مـــن عبدة الأصنام ، حيث يتركون دعاء السميع [١] .

وفي قوله تعالى (أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي) البقرة/١٣٣ ، قال الزمخشري : الهمزة فيها للإنكار ... [٢] .

ويعلق التفتازاني على هذه الآية بقوله : ومعنى الهمزة الإنكار ، بمعنى لم يكن أي ما كنتم حاضرين ذلك ، وما شاهدتم تلك الأحوال ولا سمعتم ذلك المقال ، وإنما حصل لكم العلم به عن طريق الوحـــي ، فالخطاب للمؤمنين ، وقيل الخطاب لليهود حيث زعموا أنه ما مات نبي إلا على اليهوديـــة .. وقـــالوا للنبي (صلى الله عليه وسلم) ألم تعلم أن يعقوب يوم مات وصى بنيه باليهودية ...[٣] .

وكذلك مما جاء على هذه الشاكلة قوله تعالى في سورة الأنعام (وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُـــوا أَهَٰؤُلَاءِ مَنَّ اللهُ عَلَيْهِم مِّنْ بَيْنِنَا ، أَلَيْسَ اللهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ) آية /٥٣ ، يقول الزمخشري : (أهؤلاء) وهـــم العبيد والفقراء إنكارا ؛ لأن يكون أمثالهم على الحق وممنونا عليهم من بينهم بالخيرة ، ونحوه : ألقـــي الذكر عليه من بيننا ، لو كان خيرا ما سبقونا إليه [٤] .

---

(١)٣/ ٤٤١ .
(٢)١/١٩٢ .
(٣) حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف ورقة ٨١ .
(٤)٢/١٧ .

وهكذا نجد دلالة الإنكار تحظى بنصيب وافر في الأنماط الواردة في الاستفهام ، وهذا يؤكد أهميتها ، وأحسب أن هذه الدلالة ترتبط كثيرا بأداة الهمزة ؛ لأنها فيما أظن أقدر أداة تستطيع أن تعبر عن هذه الدلالة ، بالإضافة إلى أنها أم الباب وأعم تصرفا ، وفي قوله تعالى (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ..) البقرة/ ٢٨ ، قال الزمخشري : إن معنى الاستفهام في (كيف) الإنكار ، وأن إنكار الحال متضمن لإنكار الذات على سبيل الكناية ، فكأنه قيل : ما أعجب كفركم مع علمكم بحالكم هذه [١] .

وقد جعل الفراء السابق للزمخشري : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً ...)البقرة/٢٨ ، الاستفهام على وجه التعجب والتوبيخ لا على الاستفهام المحض ، أي ويحكم ، كيف تكفرون [٢] .

وإذا كان الزمخشري جعل الاستفهام للإنكار ، فإن الرؤيتين قائمتان على اختلاف الرؤية عند الرجلين ، غير أن الباحث يرجح دلالة الإنكار ، كما أرتأها الزمخشري ، وما فهمه الفراء من الاستفهام صحيح ، بيد أنه غير وافٍ ؛ لأن دلالة الاستفهام في الآية الكريمة على الإنكار واضحة ، ويكون التوبيخ الذي نص عليه الطبري من توابع الإنكار وروادفه ، علي أن المراد بالإنكار إنكار الموقع ، أو المتوقع لإنكار الوقوع الذي هو نفي وتكذيب ، والفرق كبير بين نفي غير الواقع الذي هو نفي محض وبين إنكار الواقع الذي كان ينبغي ألا يكون ، وهو الإنكار المحض .

ويخرج الاستفهام ــ عند الزمخشري ــ إلى التقرير ، وتشترك في هذه الدلالة خمس أدوات استفهام ، ينضاف إليها نمط آخر بلفظ السؤال (سلهم) ، وبالتالي فإن المجموع الكلي لتلك الأدوات ست أدوات.

كذلك يلاحظ أن ثمة أدوات مثلت قاسما مشتركا بين دلالتي : الإنكار والتقرير : كالهمزة ، كيف ، أم ، واختفت في التقرير(ما) وظهرت مكانها (هل) ، إلا أن الفارق بينهما من حيث الإحصاء ، فقد وردت (ما) للإنكار مرتين ، في حين وردت (هل) للتقرير مرة واحدة ، وتمثل هذه علامة فارقة ، كما ظهر نمط جديد ، وهو ورود الاستفهام بلفظ السؤال .

ومن هنا فإن هذه الأدوات ليست سواء من حيث المعالجة ، وأضع أنماطها ونسب أدواتها في الشكل التالي لإيضاحها بصورة أفضل :

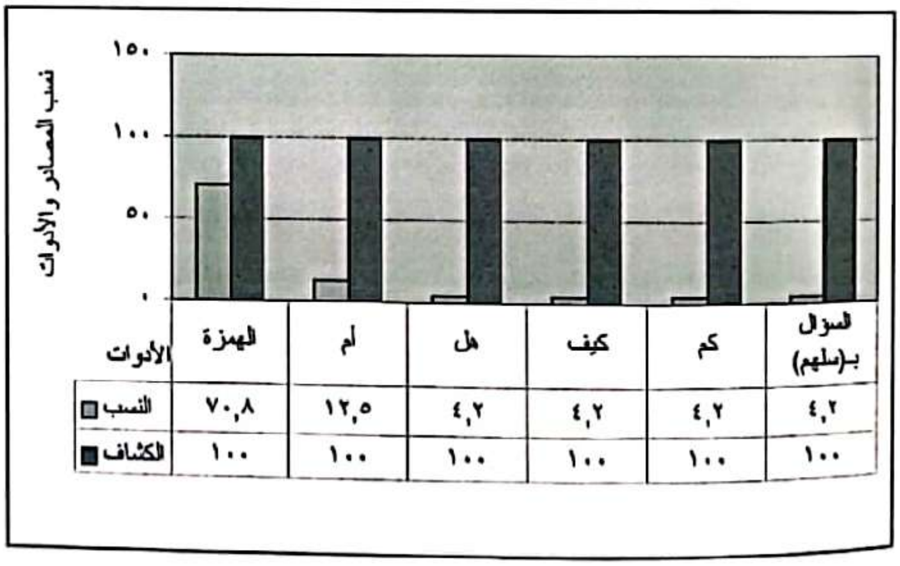
---

(١) ١/٦٠ .
(٢)الفراء : معاني القرآن ص ٥٢ .

م	الأداة	عدد التردد	المصادر	النسب	ملاحظات
١	الهمزة	١٧	الكشاف	٧٠,٨	يلاحظ أن الأنماط وردت كلها في الكشاف فقط دون أي مصدر آخر
٢	أم	٣	الكشاف	١٢,٥	
٣	هل	١	الكشاف	٤,٢	
٤	كيف	١	الكشاف	٤,٢	
٥	كم	١	الكشاف	٤,٢	
٦	السؤال بلفظ السؤال (سلهم)	١	الكشاف	٤,٢	

شكل توضيحي رقم (٥) بأدوات الاستفهام وعدد أنماطها الواردة في دلالة التقرير عند الزمخشري

وإذا كان الشكل رقم (٥) أوضح الأدوات وأنماطها عند الزمخشري ، فإن نسب هـــذه الأدوات تحتاج فيما أحسب إلى إيضاح آخر يمكن أن يوضحه شكل (٦) من هذا الفصل .



شكل توضيحي (٦) بنسب أدوات الاستفهام التي تخرج إلى التقريرعند الزمخشري

ويمكننا أن نستخلص من خلال الشكل رقم (٦) ما يلي : أنه ليست ثمة مقارنة بيـــن معالجتـــه للهمزة ومعالجته للأدوات الاستفهامية الأخرى ، فإذا كان الشكل رقم (٦) يوضح ارتفاع الخـــط مع الهمزة فإنه مع(أم) ، إلا أن (أم) في الواقع يقل كثيرا بنسبة كبيرة أو رقما قياســـيا بالنســـبة لكل من : هل ، كيف ، كم ، لفظ السؤال (سلهم) .

كما أن ثمة شيئا آخر يلاحظ في هذا الشأن أن الهمزة للإنكار تلتها (أم) ، وكذلك في التقرير ، غير أنهما في الإنكار لم يكن الفارق بينهما كبيرا ، وفي التقرير الفارق النمطي كبير ، وتمثل هـــذه نقطـــة مخالفة ، كما مثل تكرار الهمزة يليها (أم) في الدلالتين نقطة التقاء .

كما يوضح شكل (٦) تساوي الأدوات : هل ، كيف ، كم ، لفظ الســؤال (ســلهم) فــي الأنمــاط ، وبالتالي في النسب ، الذي يعكس مدى التساوي في الأهمية لهم جميعا ، كمـــا يعكــس الإحصــاء أن الأدوات الأربعة الأخيرة تأتي رتبتهم في مرتبة أقل بالمقارنة بالهمزة وأم ، الأدوات الأربعة الأخـــيرة تأتي رتبتهم في مرتبة اقل بالمقارنة بالهمزة وأم .

وهكذا يمكن تقسيم أدوات الاستفهام إلى مجموعات ثلاث ، **الأولى**: مجموعة الهمزة وتمثل مرحلـــة عليا ، لا تدانيها أية أداة أخرى . **الثانية** : وتمثلها الأداة (أم) ، وهي وإن كانت تمثل مرحلة وســـطى بين الهمزة والأدوات الأخرى ، إلا أنها في الواقع أقرب إلى المجموعة الثالثة منــها إلــى المجموعــة الأولى : الهمزة . **الثالثة** : وتمثلها هل ، كيف ، كم ، لفظ السؤال (ســلهم) وهكــذا تتســاوى الأدوات الأربعة الأخيرة ويمثلون مرحلة دنيا بالنسبة للمرحلة الأولى (الهمزة) .

وعلق الزمخشري على قوله تعالى (أولم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذيـــن مــن قبلهم) الروم/٩ ، يقول الزمخشري : تقرير لسيرهم في البلاد ونظرهم إلى آثار المذكريــن مــن عــاد وثمود وغيرهم من الأمم العاتية [1] . وكما في قوله تعالى في سورة العنكبوت/٦٨ (...أَلَيْسَ فِي جَــهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ) ، يقول الزمخشري : وحقيقة الهمزة للإنكار ، دخلت على النفي فرجــع إلــى معنــى التقرير، فهما وجهان ...) [2] ، وكذلك قوله تعالى في البقرة /٢٤٦ (هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَــالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا) ، يقول الزمخشري : وأراد بالاستفهام التقرير وتثبيت أن المتوقع كائن ، وأنه صائب فـــي توقعه ، كقوله تعالى (هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ) الإنسان /١، معناه التقرير[3] .

وقد علق صاحب (مغني اللبيب) على رأي الزمخشري حول الآية الكريمة بقوله : ما وجـــه حمــل الزمخشري الهمزة في قوله تعالى (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) البقرة / ١٠٦، على التقريــر ؟ قلت : قد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما سبق النفي ، لا التقرير بالنفي ، والأولى أن تحمــل الآيــة على الإنكار التوبيخي أوالإبطالي ، أي ألم تعلم أيها المنكر للنسخ [4] .

غير أن الباحث لم يعثر على الآية الكريمة ضمن أنماط التقرير عند الزمخشري ، وإن كــان مــن أمر ، فإن الهمزة مع النفي تؤدي دلالة التقرير ، وهذا واضح من خلال معالجته الأنماط التي جـــاءت

---

(١) ١٩٩/٣ .
(٢) ١٩٦/٣ .
(٣) ١٤٨/١ .
(٤) ابن هشام :مغني اللبيب ١٧/١ .

للتقرير، ومن ثم فإن الجزء الأول من رأي ابن هشام ، ليس فيه جديد إفادة ، أما الجزئية الأخيرة من رأيه ، فهو حمل التركيب ــ الهمزة ــ على الإنكار التوبيخي أو الإبطالي ، فإن هذا الرأي يرجع لدى الباحث إلى ترجيح دلالات أخرى ، ومن ثم فإنه يمكن أن يكون التركيب مفعم ومحمل بالدلالات المختلفة ، كما هو واضح من خلال الآية الكريمة .

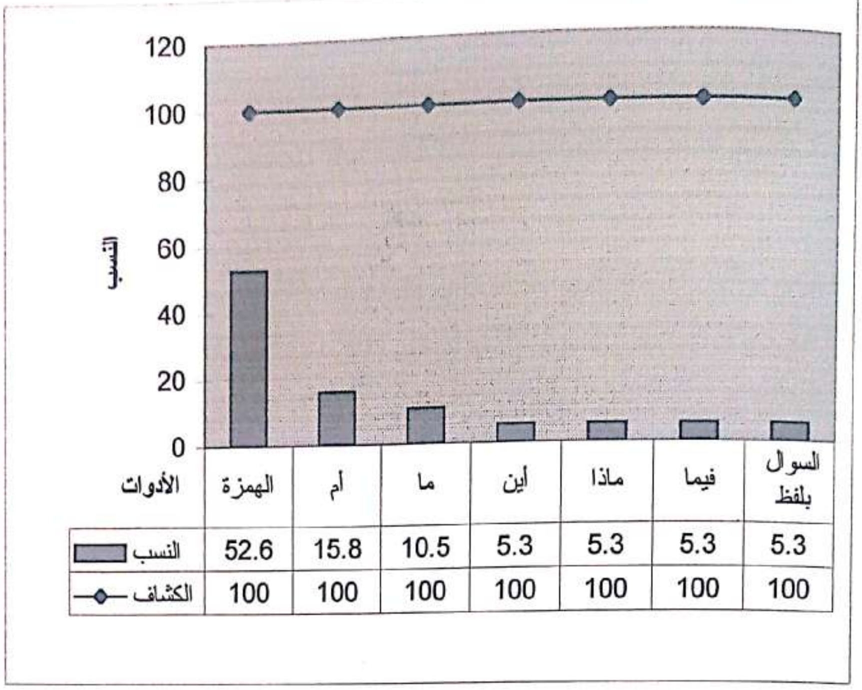
وكما يخرج الاستفهام إلى الإنكار والتقرير يخرج كذلك إلى (التوبيخ) وتأتي هذه الدلالة في المرتبة الثالثة عند الزمخشري من بين الدلالات من حيث عدد الإحصاء ، حيث ورد عند الزمخشري لهذه الدلالة تسعة عشر نمطا ، تشترك فيها سبع أدوات استفهام ، وهي : الهمزة ، أم ، ما ، أين ، ماذا ، فيما ، السؤال بلفظ السؤال (لنسئلن) ، وبالتالي فإن الأدوات في دلالة التوبيخ أكثر مما كانت عليه في الدلالة السابقة التقرير .

ومن ثم نرى ظهور(ما) تارة أخرى في هذه الدلالة بعد أن اختفت عن دلالة التقرير، كذلك ظهرت أدوات جديدة : ماذا ، أين ، وهما لم يردا على الإطلاق في الدلالتين السابقتين . كذلك اختفت (كيف) بعدما وردت في الإنكار والتقرير على السواء ، وهكذا نجد في كل دلالة جديدة أدوات تظهر وأخرى تختفي ، وأدوات أخرى تحتفظ بمكانتها : كـ (الهمزة ، أم) ، فهاتان الأداتان ، هما حتى الآن الأداتان اللتان وردتا في الدلالات الثلاث ، ليس هذا فحسب ، وإنما تمثل (الهمزة) مكانة مرموقة ، تعد ــ حتى الآن ــ الأداة الأولى حسب الإحصاء و(أم) في المرتبة الثانية ، مع اختلاف النسب ، وعلى الرغم من هذا ، إلا انهما يحتفظان بالصدارة حتى الآن . وأحاول أن أضع هذه الأنماط والأدوات في جدول لإيضاح أكثر:-

م	الأداة	عدد التردد	المصادر	ملاحظات
١	الهمزة	١٠	الكشاف	يلاحظ من مواضع
٢	أم	٣	الكشاف	الورود أن كل
٣	ما	٢	الكشاف	الأنماط الواردة
٤	أين	١	الكشاف	عند الزمخشري
٥	ماذا	١	الكشاف	كلها في الكشاف،
٦	فيما	١	الكشاف	وبالتالي فإن المؤلفات الأخرى
٧	السؤال بلفظ السؤال	١	الكشاف	تمثل الصفر بالنسبة لهذه الدلالات

شكل توضيحي رقم (٧) بأدوات الاستفهام وأنماطها الواردة في دلالة التوبيخ عند الزمخشري

وهذه النسب وهذا الإحصاء يكون أفضل وأكثر إيضاحا وذلك بوضعها في رسم بياني يوضحـــها و يعكس مدى أهمية الأداة ، ومدى قدرتها على التعبير عن هذه الدلالة أو تلك ، ومـــن هنـا يمكــن أن يوضحها الرسم البياني رقم (٨) .



الأدوات	الهمزة	أم	ما	أين	ماذا	فيما	السوال بلفظ
النسب	52.6	15.8	10.5	5.3	5.3	5.3	5.3
الكشاف	100	100	100	100	100	100	100

شكل توضيحي رقم (٨) بنسب أدوات الاستفهام في دلالة التوبيخ عند الزمخشري

وإذا كانت الهمزة في الدلالتين السالفتين تمثل تميزا عن باقي أدوات الاستفهام فـــي أنـــها تواصـــل تقدمها وأهميتها في هذه الدلالة كذلك ، وأيضا جاءت (أم) محتفظة بمكانتها في المرتبة الثانية من بيـــن أدوات الاستفهام ، كما يلاحظ أن الأنماط الخاصة بالهمزة بـــدأت تقـــل وذلـــك بالمقارنـــة بالأنمـــاط الأخرى في الدلالات السابقة ، فإذا كانت دلالتا : الإنكار والتقرير تمثلان الدلالتين الأوليتين من حيـــث عدد الإحصاء ، وبالتالي الأهمية ، فمن هنا فإن هذا أمر طبيعي في أن تأتي الأنماط أكـــثر ، وبالتـــالي كانت الأنماط مع الهمزة والأدوات الاستفهامية الأخرى ، ثم أنه كلما قلت الدلالة قلـــت الأنمـــاط التـــي يترتب عليها قلة الأهمية :

* قلة الأنماط ⟵ * قلة الأهمية

وهكذا فكلما نتناول دلالة في مرتبة متأخرة تقل الأنماط وتقل بالتالي الأهمية ، إلا أن الهمزة تحتفـــظ بمكانتها وكذلك (أم) كما ورد هنا .

ويحاول الباحث مناقشة بعض الأنماط الواردة في دلالة التوبيخ ، ففي قوله تعالى (إن الذين تتوفـــاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض...) النساء/٩٧ ، يقـــول

الزمخشري : فإن قلت : معنى فيم كنتم التوبيخ ، بأنه لم يكن فى شئ من الدين حيث قدروا على المهاجرة ولم يهاجروا ، فقالوا : كنا مستضعفين ، اعتذار مما وبخوا به ، واعتدال بالاستضعاف ، وأنهم لم يتمكنوا من الهجرة (١) . وفى قوله تعالى (أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ) البقرة /٨٧ قال الزمخشري : همزة التوبيخ والتعجب من شأنه ، ويجوز أن يريد (ولقد آتيناهم ما آتيناهم ففعلتم ثم وبخهم على ذلك (٢) ، ويعلق الزمخشري على الآية / ٥٠ من سورة غافر (أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَالُوا۟ فَٱدْعُوا۟ وَمَا دُعَٰٓؤُا۟ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ) ، قال الزمخشري : بأن (أو لم) ... اللزام الحجة وتوبيخ ، وانهم خلفوا ورائهم أوقات الدعاء والتضرع وعطلوا الأسباب التى يستجيب الله لها الدعوات(٣) .

وهكذا نجد الأنماط تتوزع عند الزمخشري فى مواضع مختلفة من تفسيره ، ونجده أيضا يستخلص دلالة التركيب بناء على السياق اللغوي فى كثير من الأحيان ، إذ يستخلص معنى الهمزة - مثلا - من خلال التركيب ، وبناء عليه يحكم أهو توبيخي أم إنكاري ؟ .

ويخرج الاستفهام إلى الإنكار والاستبعاد ، وتشمل أنماطها (٦) أدوات استفهامية : الهمزة ، أنى ، كيف ، أم ، متى ، أين .

ومن هنا يمكن القول إن الهمزة عادة إلى مكانتها بدون اقتراب أدوات أخرى منها ، ويظهر هذا الإحصاء كذلك تقدم (أنى) هنا فى كونها فى مرتبة ثانيه ، بعدما كانت الهمزة وأم فى الدلالتين السابقتين ، ولا شك أن هذه الأداة - أنى - تتناسب مع دلالة الإنكار والاستبعاد ، كما تناسب الهمزة كذلك ، وبالتالى فإن (ما) التى تدل على الإبهام والتفخيم والتهويل تختفي من هذه الدلالة تختفي من هذه الدلالة كما رأينا ، وهذه الأدوات والأنماط يمكن توضيحها فى الجدول التالي :

م	الأدوات	عدد التردد	المصادر	النسب	ملاحظات
١	الهمزة	٨	الكشاف	٥٧,١	العدد الكلى لأنماط هذه الدلالة (١٣) نمطا ، ويظهر تردد الأنماط (١٤) نمطا ، وبالتالى فإن ثمة نطا زائدا ، ومن هنا يقع القارئ فى حيرة غير أنها تزول عندما نعلم أن الأداة (أي) تكررت فى نمط مع الهمزة
٢	أنى	٢	الكشاف	١٤,٣	
٣	متى	١	الكشاف	٧,١	
٤	كيف	١	الكشاف	٧,١	
٥	أي	١	الكشاف	٧,١	

(١) ٢٩٢/١، ٢٩٣ .
(٢) ٨٠/١ .
(٣) ٣٧٤/٣ .

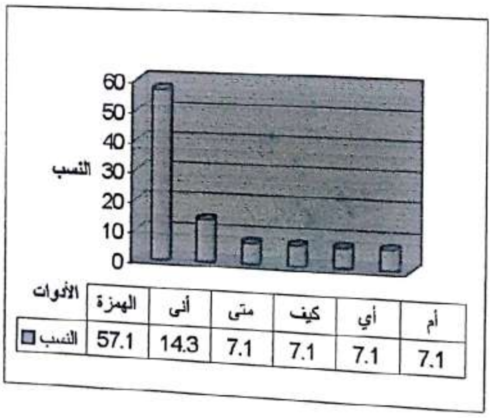
٦	أم	١	الكشاف	٧,١	

شكل توضيحي رقم (٩) يوضح الأدوات وعدد أنماطها عند الزمخشري في دلالة الإنكار والاستبعاد

ويمكن ملاحظة شيء ذي بال في هذا السياق ، إذ نجد حروفا تظهر وأخرى تختفي ، ومن هنا تظهر الخصوصية التي يتميز بها كل حرف ، فإذا كانت أدوات الاستفهام جميعا تتفق في كونها أدوات يمكن أن يستفهم بها ، غير أن لكل أداة خصوصية تمتاز بها عن غيرها ، فإن هذه السمات المشتركة لا تمنع الخصوصية للحرف ، وبالتالي يعبر به في موضع لا يحسن التعبير عنه بغيره ، ومن هنا نجد في كل دلالة أدوات تظهر وأخرى تختفي ، وثالثة تحتفظ بمكانتها إلى حد كبير كما حدث بالنسبة للهمزة ، أما (أم) فهو الحرف الذي يحتفظ بمكانته حتى الآن .

وإذا كان الجدول السابق قد أوضح أدوات الاستفهام في هذه الدلالة وأنماطها ، فان النسب المستخلصة لهذه الأدوات تحتاج إلى إيضاح وذلك من خلال الشكل رقم (١٠) ، وبالتالي تبرز بوضوح أهمية الأدوات في هذه الدلالة ، كما أبرزت الأنماط أهمية الدلالة بوجه عام .

ويُظهر الرسم البياني تفوق الهمزة في هذه الدلالة ، ومفارقتها للأدوات الاستفهامية الأخرى من حيث عدد الإحصاء ، ويظهر كذلك بوضوح ارتفاع نسبة (أنى) وتقدمها هنا ، كما يوضح تساوي كل من : متى ، كيف ، أنى ، أم ، من حيث الإحصاء الذي يعني بالتالي التساوي من حيث الأهمية .



شكل توضيحي رقم (١٠) يوضح نسب الأدوات في دلالة الإنكار والاستبعاد عند الزمخشري

وهكذا نجد حتى الآن الهمزة تتصدر المكانة الأولى من بين سائر الأدوات في دلالات الاستفهام حتى الآن ، وكذلك (أم) في المرتبة الأولى والثانية ، إلا أنها هنا جاءت في مرتبة ثالثة (أنى) تمثل أداة عادية، وجاءت مكانتها (أنى) التي تناسب الدلالة ، وهكذا نجد التناسب بين الأداة والسياقات المختلفة .

وفي تحليل الزمخشري لهذه الدلالة نجده في قوله تعالى في سورة البقرة/ ٢٤٧ (قَالُوٓاْ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلۡمُلۡكُ عَلَيۡنَا وَنَحۡنُ أَحَقُّ بِٱلۡمُلۡكِ مِنۡهُ) ، يقول الزمخشري : أي كيف ، ومن أين ، وهو إنكار لتملكه عليهم واستبعاد له [١] . وفي قوله تعالى في سورة الأنعام (قُل لَّآ أَشۡهَدُ) /١٩، يقول الزمخشري : تقرير لهم مع إنكار واستبعاد [٢] ، ويعرض لقوله تعالى في سورة الصافات/ ١٥٣(أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ عَلَى ٱلۡبَنِينَ) ، يقول الزمخشري : أصطفى البنات بفتح الهمزة ، استفهام على طريق الإنكار والاستبعاد [٣] . على أنه يمكن ملاحظة شيء ، أن الزمخشري يجعل الاستفهام هنا للإنكار والاستبعاد وفي نمط آخر من الأنماط السابقة يجعله للتقرير والإنكار والاستبعاد ، وهكذا نجد مصطلحات ثلاثة ضمن دلالة : الإنكار والاستبعاد ، إلا أنه في الواقع لا يوجد تناقض بين المصطلحات الثلاثة ، إذ التقرير هو تقرير هذا الإنكار واستبعاده .

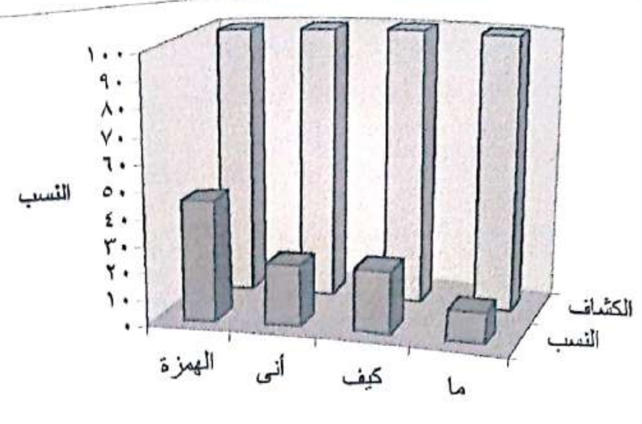
ويخرج كذلك ــ الاستفهام ــ إلى دلالة التعجب وجاءت أنماطه عند الزمخشري في تسعة أنماط ، وبالتالي تأتي في المرتبة الخامسة ، وتشترك في أنماط هذه الدلالة أربعة أدوات استفهام ، وهذه الأدوات ليست سواء ، وإذا كنا قد وجدنا أن الهمزة تحصل على النصيب الأكبر في الدلالات السابقة وبالدرجة الأولى ، فإنها تأتي هنا لتواصل تقدمها ، وأدوات الاستفهام التي اشتركت في هذه الدلالة هي : الهمزة ، أنى ، كيف ، ما ، مثل الهمزة في هذه الدلالة أربعة أنماط ، كما جاء لكل من : أنى ، كيف ، نمطان ، وبالتالي فإن نسبة النمطين تمثل ٤٤,٤% ، أي ما يعادل مجموع أنماط الهمزة ، وتأتي الأداة (ما) بنمط واحد فقط ، وأحاول أن أضع الأدوات هذه والأنماط الواردة في الجدول التالي :

م	الأداة	عدد التردد	المصادر	النسب	ملاحظات
١	الهمزة	٤	الكشاف	٤٤,٤	المجموع الكلي للأنماط (٩) نمطا
٢	أنى	٢	الكشاف	٢٢,٢	
٣	كيف	٢	الكشاف	٢٢,٢	
٤	ما	١	الكشاف	١١,١	

شكل توضيحي رقم (١١) يوضح الأدوات وعدد والأنماط الواردة عند الزمخشري في دلالة التعجب

و يوضح الشكل (١٢) نسب دلالة التعجب الواردة في الشكل (١١) .

(١) ١٤٨/١ .
(٢) ٧/٢ .
(٣) ٣٠٢/٣ .



الأدوات	الهمزة	أنى	كيف	ما
النسب	٤٤،٤	٢٢،٢	٢٢،٢	١١،١
الكشاف	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

شكل توضيحي رقم (١٢) يوضح نسب أدوات الاستفهام في دلالة التعجب عند الزمخشري

وإذا كان الشكل (١١) يوضح عودة الهمزة إلى القمة تارة أخرى منفـــردة ، بمعنـــى أنـــها لا تقترب منها أي أداة استفهامية أخرى ، أعني من حيث الإحصاء ، وبالتالي فإن الرســـم يوضـــح مكانتها بناء على أنماطها ، وبناء على هذا تظهر أهميتها ، ومـــن ناحيـــة أخـــرى تبـــدو أدوات الاستفهام الأخرى في مكانة أقل بكثير عما عليه الهمزة .

وثمة ملاحظة في هذه الدلالة ، فإذا كانت الهمزة في الدلالات السابقة تمثل أداة مرموقة فإنـــها هنا كذلك ، إلا أن الأدوات في الدلالات السابقة كانت تمثل أنماط بسيطة ، أي نمط لكل أداة مثـــلا ، وبالتالي يظهر الرسم أن الهمزة في أعلى القمة والأدوات الأخرى في أدنـــى مرتبـــة ، إلا أن الأمر هنا يختلف ، إذ جاءتا الأداتين : أنى ، كيف ، لتمثلا مرحلة وسطا تقريبا بين الـــهمزة فـــي أعلى القمة ، و(ما) في مرحلة دنيا ، وهكذا تمثل هذه الملاحظة نقطة خلاف بيـــن هـــذه الدلالـــة والدلالات الأخرى .

وقد عالج الزمخشري هذه الدلالة في مواضع مختلفة ، منها قوله تعالى (أتجعل فيها من يفســد فيها ويسفك الدماء...) البقرة /٣٠ ، يقول الزمخشري : تعجيب مـــن أن يســتخلف مكـــان أهـــل الطاعة أهل المعصية ، وهو الحكيم الذي لا يفعل إلا الخير ، ولا يريد إلا الخير (٤)، وفـــي قولـــه تعالى في سورة المدثر آية/١٨: ٢٠ (أنه فكر وقدر، فقتل كيف قـــدر، ثـــم قتـــل كيـــف قـــدر) ، يقول:فقتل كيف قدر ، قال الزمخشري : تعجيب من تقديره وإصابته المحزور من الفر ... فقتـــل كيف قدر ، تهكما بهم وبإعجابهم بتقديره (٥) .

(٤) ٦١/١.
(٥) ١٥٨/٤.

ويخرج كذلك إلى دلالة التعظيم والتفخيم وقد عالجه الزمخشري في ثمانية أنمـاط ، وبالتـالي فـي المرتبة السادسة ، وتمثلت هذه الأنماط في خمس أدوات استفهامية : ما ، أنى ، كيف ، هل ، أم .

ويثبت الإحصاء مرة أخرى في هذه الدلالة خلافا لما جاء في الدلالات السابقة ، فإذا كانت الهمزة ، و(أم) تصدرتا الأدوات في دلالتي : الإنكار والتقرير ، فإن (ما) زاحت (أم)عن مكانتها في الدلالة رقـم (٣) ، وفيها مثلت المرتبة الثانية .

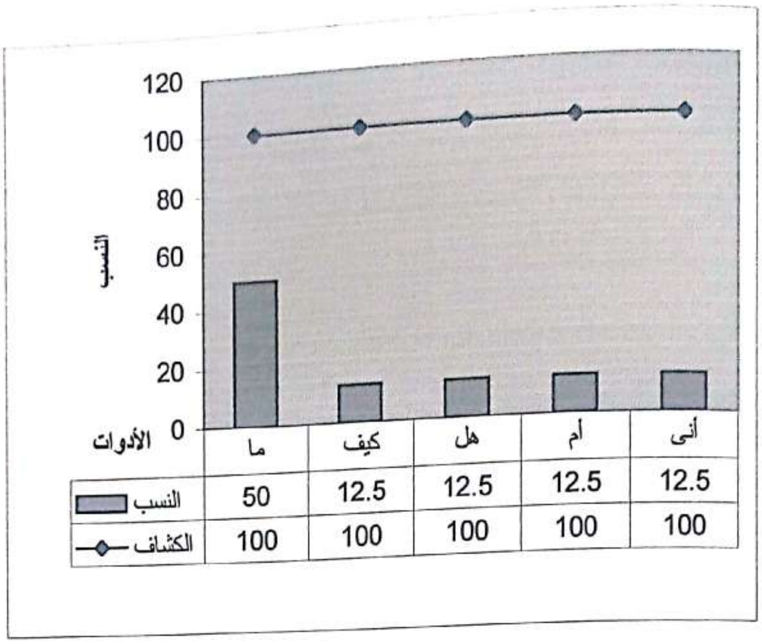
وفي هذه الدلالة يلاحظ الباحث أن (ما) تواصل تقدمها نحو القمة ، فإذا كانت في الدلالة (٣) زاحت ما ، فإنها في هذه الدلالة زاحت الهمزة عن مكانتها ، وتمثل الصدارة في ترتيب الأدوات هنا ، كذلـك نجد في هذه الدلالة اختفاء الهمزة ، وربما يكون تقدم (ما) نتيجة لاختفاء الهمزة ، كما اختفت كل من : (ماذا ، أين) الواردتين في الدلالة (٣) ، وجاءت (أنى) هنا للمرة الأولى في الدلالات السابقة ، ومن ثـم نرى هذه الدلالة تختلف عن سابقتها في اختفاء الهمزة ، وتأخر(أم) ، وبالتالي فان الإحصاء يظـهر أن الهمزة لا تتوافق مع هذه الدلالة ، وبما أن الأمر كذلك ، فإن الزمخشري لم يعرض لـها ، وبالتـالي تتوارى في هذا الموضع ، فقد جاءت (ما) بـأربعة أنماط ، وجاءت كل من : كيف ، هل ، أم ، أنى ، تمثل كل منها ٥٠% أي نمط لأربعتهم ، وأحاول أن أضع هذه الأدوات وأنماطها في جدول لمحاولـة إيضاحها بشكل أكثر :

م	الأدوات	عـدد التردد	المصادر	ملاحظات
١	ما	٤	الكشاف	لم ترد هذه الأنماط في أي
٢	كيف	١	الكشاف	مؤلفات من مؤلفات
٣	هل	١	الكشاف	الزمخشري
٤	أم	١	الكشاف	سوى الكشاف
٥	أنى	١	الكشاف	

شكل توضيحي رقم (١٣) بأدوات الاستفهام وعدد أنماطها الواردة عند الزمخشري في دلالة التعظيم والتفخيم

وهكذا يظهر بوضوح أن (ما) وحدها هنا تمثل ٥٠% ، أي أنها الأداة الأساسية في هـذه الدلالـة ، وهذا الحرف يفيد الإبهام والعموم الذي يفيده التعظيم ، ومن هنا جاء الحرف (ما) يمثل هذه النسـبة ، في حين جاءت الأدوات الأخرى لتمثل ٥٠% في عمومها كما أشرت سابقا .

وهكذا نجد علاقة قائمة بين الأداة والدلالة ، أو بين أدوات الاستفهام وما تعبر عنه وهكـذا ، وهـذا يفسر سبب اختفاء بعض الأدوات في دلالات بعينها ثم ظهورها بنسبة عالية تارة أخـرى فـي دلالـة أخرى ، وتحتاج نسب أدوات هذه الدلالة إلى إيضاح ، وبالتالي يمكن أن أضعها في الشكل (١٤) .



شكل توضيحي رقم (١٤) بنسب أدوات الاستفهام في دلالة التعظيم والتفخيم عند الزمخشري

ومن أنماط التعظيم التي علق عليها الزمخشري خلال تفسيره قوله تعالى فـي سـورة آل عمـران (فكيف إذ جمعناهم ليوم لا ريب فيه) الآية /٢٥ ، يقول الزمخشري معلقا عليها : فكيـف يصنعـون ، فكيف تكون حالهم وهو استعظام .... ؟ [١]، وكذلك قوله تعالى (إذ يغشى السدرة ما يغشى) النجـم /١٦ ، يقول الزمخشري : تعظيم وتكثير لما يغشاها ، فقد علم بهذه العبارة أن ما يغشاها من الخلائق الدالـة على عظة الله وجلاله ...[٢]. ويعرض الزمخشري تحليلا طيبا لما جاء في سورة النبأ /٢١ فـي قولـه تعالى (عم يتساءلون عن النبأ العظيم) ، يقول الزمخشري : ومعنى الاستفهام تفخيم الشان ، كأنه قـال : عن أي شيء يتساءلون ؟ ونحوه ما في قولك : زيد ما زيد ؟ ، جعلته لانقطاع قرينة وعدم نظـيره ، كأنه شيء خفي عليك جنسه ، تسأل عنه ، وتفحص من جواهرها ، كما تقـول : مـا الغـول ؟ ومـا الضغناء ؟ تريد أي شيء هو من هذه الأشياء ؟ هذا أصله ، ثم جرد العبارة من التفخيم حتى وقع فـي كلام من لا تخفى عليه خافية [٣] .

وتلفت عبارة الزمخشري هذه إلى العلاقة الكامنة بين الأداة والدلالة ، كما ذكرت ، فإذا كانت (مـا) تفيد الإبهام والعموم ، وهي بالتالي أقدر أداة علي التعبير عن هذه الدلالة ، فـإن الهمزة ـ حسـب

(١) ١٨٢/١ .
(٢) ٤٩/٤ .
(٣) ١٧٦/٤ .

الإحصاء ــ هي أقدر أداة على التعبير عن دلالة : الإنكار والتقرير ، والتوبيخ ، أما(ما) فهي الأجــدر والأقدر على التعبير عن دلالة : التعظيم والتوبيخ ، ويؤيد نص الزمخشري السابق أنه أكد هذا عمليــا من خلال تفسيره للقرآن الكريم ، حيث جاءت الأداة (ما) بأربعة أنماط لها فقط في الدلالة ، مــن بيــن مجموع الأنماط الكلي لهذه الدلالة ، وهو ثمانية أنماط ، وبالتالي تمثل (ما) وحدها نســبة ٥٠ % مــن النسبة العامة للأدوات ، بينما تشترك الأدوات في الأربع الباقية في ٥٠% الأخرى ، وبالتالي فإن لكــل منها ١٢,٥% ، ومن خلال هذه النسب والشكل رقم (١٣) تتضح المفارقة من حيث الأنماط التي تفضي إلى الأهمية .

ومما يدعم الرؤية أن (ما) تستخدم في مواضع التفخيم والتعظيم وأنها تأتي كثيرا في القرآن الكريــم على هذه الشاكلة ففي قوله تعالى (الْحَاقَّةُ.مَا الْحَاقَّةُ) الحاقة /١، ٢وكذلك في قوله عز وجل (الْقَارِعَةُ.مَـا الْقَارِعَةُ) القارعة/١، ٢ وكذلك كقوله عز اسمه (وَمَآ أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ) الانفطار/ ١٧ ، وكــل هــذه الأنماط القرآنية تأتي مع الأداة (ما) لتهويل وتعظيم شأن هذا اليوم ، ويؤكد الدلالة أنــها المــرادة ، أن الآيات الثلاث يردفوا جميعا بعبارة توكيد للتركيب الأول ، وهكذا نجد : (الْحَاقَّةُ.مَا الْحَاقَّةُ. وَمَآ أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ) الحاقة / ١، ٣ و(الْقَارِعَةُ.مَا الْقَارِعَةُ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ) القارعة /١، ٢ (وَمَــآ أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ.ثُمَّ مَآ أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ) الانفطار/ ١٧، ١٨، وهكذا نجد (ما) تستخدم كثيرا وغالبا لــهذه الدلالة ، هذا يتكرر كثيرا في القرآن الكريم وغيره ، ينضاف إلي (ما) بعض العنــاصر فــي بعــض المواضع كالقسم المجتمع مع (ما) في قوله تعالى (وَالسَّمَآءِ وَالطَّارِقِ.وَمَآ أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ) فالقســم + ما ← يؤكد المحتوى الدلالي ، أي أن كل عنصر يقوي الآخر لإنتاج الدلالة .

وإضافة أخرى في هذا السياق أن (ما) حينما تأتي في هذه السياقات تؤدي هذه الدلالة ، وذلك مـــن خلال تضافر عناصر سياقية مختلفة تساعد على إنتاج هذه الدلالة ، فليست (ما) منعزلة عــن الســياق اللغوي والمقامي ، فكل العناصر اللغوية وغير اللغوية (المقامية) تساعد على إبرازها وإيضاحها ، وفي ظني أن دلالة (ما) تستفاد من خلال تشابك وتضافر هذه العناصر مجتمعة ، وليست من (ما) وحدهـــا بدليل ورودها في بعض التراكيب في إفادة دلالات أخــرى ؛ لأن الســياقات والعنــاصر المختلفــة لا تساعدها على تأدية هذه الدلالة .

ويخرج الاستفهام كذلك إلى الإنكار والتعجب وقد ورد لهذه الدلالة ثمانية أنماط ، وهي بهذا تســتوي من حيث المرتبة مع الدلالة السابقة ــ التفخيم والتعظيم ــ حيث إن لكل منهما ثمانية أنماط غير أنــهما إذا كانا يتفقان من حيث المجموع الكلي للأنماط ، إلا أنهما يختلفـــان مــن حيــث اســتخدام الأدوات الاستفهامية ، وذلك لاختلاف طبيعة الدلالتين ، فإذا كانت (ما) مع دلالة التعظيــم ... تمثــل الدلالــة الأساسية ، فإن الأمر هنا يختلف .

وثمة ملاحظة في هذه الدلالة أنها تقترب في مغزاها من الدلالة رقم (١) ــ الإنكار ــ ، وبالتالي يقتربان من حيث المعنى ، وإذا كانت الهمزة تمثل الأداة الأساسية هناك ــ الإنكار ــ فإنها تمثل الأداة الأساسية هنا كذلك ، إذ ورد لها وحدها خمسة أنماط ، ، وتمثلت (كيف) هنا في نمطين اثنين ، ووردت (أم) مرة واحدة . ومن ثم فإن الأدوات الواردة في هذه الدلالة ثلاث أدوات فقط ، وهي على الترتيب : الهمزة ، كيف ، أم .

وهكذا نجد أن الهمزة تستعيد مكانتها المرموقة تارة أخرى ، كذلك نجد (كيف) تحقق تقدما كبيرا ، إذ جاءت في المرتبة الثانية ، وتراجعت (أم) إلى المرتبة الثالثة ، ومن هنا فإنه يمكن القول : إن ورود هذه الأداة أو تلك مرتبط في الأساس بالدلالة ، بالإضافة إلى العناصر اللغوية وغيرها التي تساعد جميعا لاستخلاص المعنى المراد .

ونلاحظ ــ حتى الآن ــ أن (أم) هي الحرف الوحيد التي لم تختف من كل الدلالات الواردة ، فإذا كانت الهمزة رغم أساسيتها وأهميتها وقوتها ، إلا أنها قد اختفت في بعض الدلالات ، كما حدث في دلالة التفخيم والتعظيم ، أما (ما) فرغم قلة الأنماط إلا أنها تعلن دائما عن وجودها وبقاءها ، وأحاول أن أضع هذه الأدوات وأنماطها في الجدول التالي لإيضاحها أكثر :

م	الأداة	عدد التردد	المصادر	ملاحظات
١	الهمزة	٥	الكشاف	مجموع الأنماط (٨) أنماط
٢	كيف	٢	الكشاف	
٣	أم	١	الكشاف	

شكل توضيحي رقم(١٥) بأدوات الاستفهام وأنماطها الواردة عند الزمخشري في دلالتي الإنكار والتعجب

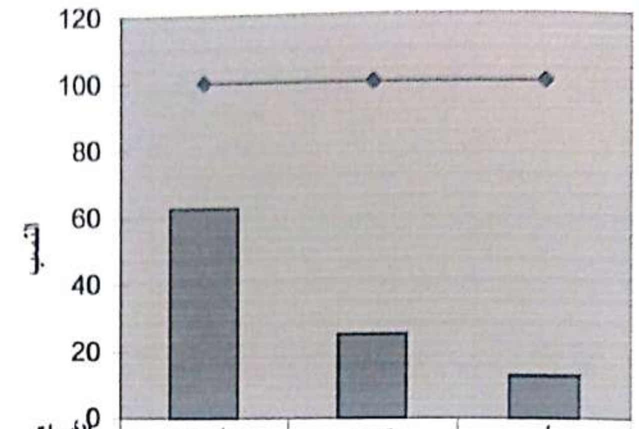
وإذا كان الجدول رقم (١٥) قد أوضح الأدوات والأنماط أكثر ، فإن نسب الأدوات تحتاج إلى أن أضعها في شكل يجعلها تظهر بصورة أدق ، ومن هنا فإني أضعها في الشكل (١٦) .

ويعالج الزمخشري بعضا من هذه الأدوات كما في قوله تعالى (... أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً) الكهف/ ٥٠ ، يقول الزمخشري : الهمزة للإنكار والتعجب ، كأنه قيل : أعقيبي ما وجد منه تتخذونه [1]. وكما في قوله تعالى (وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ...) آل عمران/ ١٠١ ، يقول الزمخشري : معنى الاستفهام فيه الإنكار والتعجب ، والمعنى من أين يتطرق إليكم الكفر ، والحال أن آيات الله ، وهي القرآن المعجز [2]،

---

(١) ٣٩٢/٢ .
(٢) ٢٠٦/١ .

ويوضح الزمخشري قوله تعالى في سورة المطففين/٤ (ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون) بقولــــه : إنكار وتعجيب عظيم من حالهم مع الاجتراء على التطفيف ، كأنهم لا يخطرون ببالهم ولا يخمنون تخمينا[1] .



الأدوات	الهمزة	كيف	أم
النسب	62.5	25	12.5
الكشاف	100	100	100

شكل توضيحي رقم(١٦) بنسب أدوات الاستفهام في دلالتي الإنكار والتعجب عند الزمخشري

ويخرج الاستفهام إلى دلالة التسوية ، وقد أحصيت لها ستة أنماط مختلفة ، وهذه الأنماط تضع هـــذه الدلالة في المرتبة السابعة ضمن إطار ترتيب دلالات الاستفهام ، ففي قوله تعـــالى فـــي البقــرة /٦ (إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون) ، يقول الزمخشري : والهمزة وأم مجردتـــان لمعنى الاستواء ، وقد انسلخ عنهما معنى الاستفهام رأساً ، قال سيبويه : جـــرى هــذا علـــى حــروف الاستفهام في علم المستفهم عنهما ؛ لأنه قد علم أن أحد الأمرين ، إما الإنذار ، وإما عدمـــه ، ولكـــن لا بعينه ، فكلاهما معلوم بعلم غير معين [2] ، وكذلك في قوله تعالى في/ ٢١ من سورة إبراهيـــم (ســـواء علينا أجزعنا أم صبرنا مالنا من محيص) ، يقول الزمخشري : مستويات علينا الجزع والصبر والـــهمزة وأم للتسوية ، ونحوه واصبروا أو لا تصبروا سواء عليكم [3] .

ويقول ابن يعيش معلقاً على هذا التركيب : وإنما الهمزة هنا مستعارة للتسوية ، وليس المراد منها الاستفهام ، وإنما جاز استعارتها للاستفهام لاشتراكها في معنى التسوية ، ألا ترى أنك تقول في الاستفهام : أزيد عندك أم عمرو ، وأزيد أفضل أم خالد ؟ ، والشيئان اللذان يسأل عنهما قد استوى علمك فيهما ، ثم تقول في التسوية : ما أبالي أفعل أم لم يفعل ، فأنت غير مستفهم وإن كان اللفظ

---

(١) ٤/١٩٥ .
(٢) ١/٢٦ .
(٣) ٢/١٩٩ .

الاستفهام وذلك لمشاركته الاستفهام في التسوية ؛ لأن معنى ما أبالي أفعل أم لم يفعل ، أي هما مستويات في علمي [١] .

ومن هنا نلاحظ أن إضافة ابن يعيش ليست كبيرة على ما قاله الزمخشري ، اللهم إلا بعض الإضافات الإيضاحية ، ليس أكثر .

ويلاحظ على هذه الأنماط ، أنها وردت جميعا بأداة الهمزة ، (أم) ، أي بأداتين للاستفهام فقط ، فقد جاءت (أم) في نمطين فقط ، وجاءت الهمزة + أم ، يسبقهما (سواء) التي تدل فيما أظن صراحة على معنى الاستواء ، ومن هنا يمكن القول إن : سواء+ تركيب + همزة استفهام + أم ← تسوية .

وبناء على الإحصاء الوارد في هذه الدلالة يمكن القول : نعم ، كما يلاحظ أن هاتين الأداتين هما الأقدر على تأدية دلالة التسوية ، ومن ثم نرى اختفاء الأدوات الاستفهامية الأخرى ، التي تظهر بوضوح في دلالات تتناسب والأداة ، كما يلاحظ أن هذه الأنماط كلها وردت في الكشاف فقط ، وبالتالي فإن مؤلفات الزمخشري تمثل الصفر في هذه الدلالة من حيث عدد الأنماط .

وقد جاءت كل من : سواء + الهمزة + أم ← التسوية ، في أربعة أنماط ، وقد جاءت (أم) وحدها منفردة دون سواء ، ودون الهمزة .

وتقودنا هذه الملاحظة إلى السؤال التالي : هل أم وحدها قادرة على تأدية معنى الاستواء ؟ وتجيب الناحية الإحصائية بنعم في النمطين الواردين عند الزمخشري ، كذلك تؤكد الناحية الإحصائية رؤية النحاة بأن (أم) للاستواء ، كما جاء عند ابن يعيش منذ قليل .

غير أن رؤية الزمخشري القائمة على أن الهمزة + أم للتسوية ، لا يرتضيها ابن هشام ، فقد علق على رأي الزمخشري قائلا : وربما توهم المراد بالهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصيتها ، وليس كذلك ، بل كما تقع بعدها تقع بعد أبالي ، وما أدري ، وليت شعري ، ونحوهن ، والضابط أن الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو: سواء عليهم استغفرت لهم ونحو : ما أبالي أقمت أم قعدت ، ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه ، وما أبالي بقيامك وعدمه [٢] .

ويمكن القول إنه ليس بين الرأيين أي تناقض ، إذ معنى التسوية المكتسب في التركيب ، ليس من كلمة (سواء) إذ لم تفد هي وحدها التسوية ، وإنما هي عنصر من عناصر الإيضاح المساعدة في إبراز هذه الدلالة أكثر ، ولا أدل على ذلك بأن التسوية تأتي بدونها ، وإنما الدلالة كائنة من الهمزة + أم ، وفي الواقع أنهما ليسا فقط ، وإنما تتضاف لهما عناصر أخرى مختلفة سواء كانت لغوية أو غير لغوية "مقامية" إلى غير ذلك .

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ١(ب)/١١٣ .
(٢) ١٦/١ .

يخرج كذلك إلى(التبكيت) وقد أحصيت لها خمسة أنماط ، تضعها في المرتبة الثامنة ضمن إطار ترتيب أدوات الاستفهام عند الزمخشري ، تشترك في هذه الأنماط أداتان فقط : الهمزة ، أي ، وبالتالي فإن الأدوات المستخدمة هنا قليلة ، وليست كثيرة بالمقارنة بما جاء في الدلالات السابقة .

وجاءت الهمزة متمثلة في أربعة أنماط ، وجاءت (أي) ممثلة في نمط واحد لا غير، وبالتالي فإن النسبة للهمزة تمثل ٨٠% ، وتمثل أي٢٠% ، وبالتالي يبلغ المجموع الكلي ١٠٠% .

وفي قوله تعالى (أَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ) الفرقان /١٧، يقول الزمخشري : فما فائدة هذا السؤال ؟ قلت : فائدته أن يجيبوا بما أجابوا به حتى يبكت عبدتهم بتكذيبهم إياه فيبهتوا وينخذلوا وتزيد حسرتهم ، ويكون ذلك نوعا مما يلحقهم من غضب الله وعذابه [١] ، وكما في قوله تعالى (أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ..) النساء/٩٧ [٢] .

ويأتي للوعيد ممثلا في ثلاثة أنماط ، وجاءت جميعا بأداة الهمزة ، كما تمثلها أدوات الاستفهام الأخرى ، من حيث عدم ورودها في هذه الدلالة ، ومن هنا يظهر أن الهمزة من بين سائر الأدوات هي التي ظهرت هنا واختفت جميع أدوات الاستفهام ، كذلك اختفت جميع مصادر الزمخشري ولم يظهر إلا الكشاف ، ومن هنا فإنه يمكن القول بأن الهمزة تمثل عنصرا أساسيا وقويا بالنسبة لأدوات الاستفهام كما يمثل الكشاف كتابا مهما في احتوائه على آراء الزمخشري . ففي سورة التين/٨ (أَلَيْسَ اللهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ) ، يقول الزمخشري : وعيد للكفار ، وإنما يحكم عليهم بما هو أهله[٣] ، ومع أن الهمزة للنفي في هذه الآية ، إلا أنه لم يجعل دلالتها التقرير والتوكيد كما ذهب في مواضع مختلفة ، بل ذهب إلى أنها للوعيد .

وتقودنا هذه الرؤية إلى أن الزمخشري كان غالبا ما يرجح عناصر لغوية إلى أنها للوعيد ، وتقودنا هذه الرؤية إلى أن الزمخشري كان غالبا ما يرجح عناصر لغوية وغير لغوية كائنة في النص أو خارجه ... ومن ثم يستخلص الدلالة ربما بالاعتماد على النص كله ، وهو بهذا لا يحلل التركيب منعزلا عن السياقات والعناصر السابقة واللاحقة ، وإنما يعالجه كله كوحدة واحدة ، وإلى مثل ذلك أشار في قوله تعالى في سورة العلق (أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللهَ يَرَى...) آية/ ١٤ [٤] .

كذلك يخرج إلى (الإنكار والاستهزاء) وجاء لها نمطان ، وبالتالي تكون في المرتبة العاشرة ، مكررة مع كل من دلالتي : التحقير، والسخرية والاستهزاء ، وتمثل هذه الدلالات الثلاث مرتبة واحدة ، من حيث عدد الأنماط ومن حيث الأهمية .

---

(١) ٩١/٣ .
(٢) ٢٩٣/١ .
(٣) ٢٢٣/٤ .
(٤) ٢٢٤/٤ .

وهذان النمطان – الإنكار والاستهزاء – جاء أحدهما بالهمزة والآخر بـ (أي) ، كما في سورة التوبة في قوله تعالى (وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَانًا) آية/ ١٢٤، وفي قوله تعالى (وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ) يونس /٥٣ [١] ، وكذلك إلى التحقير [٢] كما في قوله تعالى (...أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ ٱللَّهُ بِرَحْمَةٍ...)الأعراف/ ٤٩ ، وكما جاء في سورة عبس (مِنْ أَيِّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ . مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ) عبس/١٨،١٩ [٣] ، وجاء النمطان الواردان لهذه الدلالة بـ (أي) تارة وبالهمزة تارة أخرى .

وقد يكون للسخرية والاستهزاء ، وقد جاء ذلك في نمطين ، وهما للهمزة ، وبالتالي فإن الأدوات الأخرى تمثل الصفر ، كما تمثلها مؤلفات الزمخشري ؛ لأن هاتين الدلالتين لم تردا إلا في الكشاف .

ففي قوله تعالى في سورة هود (قَالُوا۟ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ) هود /٨٧ ، يقول الزمخشري : للسخرية والهزء بالصلاة ، وإن جاز أن تكون آمرة على طريق المجاز ، كما كانت ناهية كما في قوله تعالى (إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ...) [٤] العنكبوت : ٤٥ ، وكما في قوله تعالى (فَرَاغَ إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ) الصافات /٩١ ، يقول الزمخشري : استهزاء بها وبانحطاطها عن حال عبدتها [٥] .

وكذلك للعرض ، غير أنني لم أعثر لها إلا على نمط واحد عالجه الزمخشري في قوله تعالى (فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ) النازعات: ١٨، يقول الزمخشري : الاستفهام الذي معناه العرض ، كما يقول رجل لضيفه : هل لك أن تنزل بنا وأردفه الكلام الرقيق ليستدعيه بالتلطيف في القول وينزله بأعذاره [٦] ، وبالتالي تكون في المرتبة الحادية عشر مع دلالة التوقع التي وردت في قوله تعالى (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ) محمد/ ٢٢ [٧] .

وثمة دلالة أخرى ـ التنبيه ـ ، جاءت كذلك في نمط واحد ، وقد ذكرتها في البداية مع دلالة الإنكار ؛ لأن الموقف اضطرني إلى المقارنة فوضعتها في صدر الدلالات مع دلالة الإنكار .

ولعله بعد هذا يمكن القول بأن التنغيم وتوزيع المراد الاستفهامي ، كأن يدل الاستفهام على الإنكار أو التوبيخ ، أو التحكم أو التعجب ..إلخ ، يرجع في أساسه إلى الاختلاف التنغيمي ، للأداء فجملة واحدة يمكن أن تكون خبرية وأخرى استفهامية ، بناء على الفارق التنغيمي ، فيمكن أن أخبر عن

---

(١) ١٩٢/٢.
(٢) ٦٤/٢.
(٣) ١٨٦/٤.
(٤) ٢٢٩/٢.
(٥) ٣٠٤/٣.
(٦) ١٨٢/١ .
(٧) ٤٥٧/٣ .

مجيء علي فأقول : جاء محمد ، وأيضا يمكن أن أستفهم عنه فأقول : جاء محمد أيضا ، والحاكم في ذلك الدور التنغيمي من خلال الاتكاء عليه يؤدي إلى المفارقة بين التركيب الواحد ، حيث يفيد معناه من الخبري إلى الإنشائي [١] .

ومن ثم فإن هذا يؤكد ما ذهب إليه الباحث في هذا صدر هذا الفصل أن للاستفهام صورا خاصة ، إذ الاستفهام مع الحرف يختلف عنه مع الاسم ، والاستفهام مع الفعل يؤدي دلالة تختلف أيضا بحسب نوعية الفعل ، سواء أكان ماضيا أو مضارعا ، وهو مع اسم الفاعل يختلف عنه مع اسم المفعول ، والشكل الخارجي ، أعني الناحية الإعرابية لها دور أساسي ، فحالته مع النصب تختلف مع الرفع أو الجر مثلا ، كل هذه الأنماط المختلفة تعطي دلالات متنوعة أكثر حسب السياق ، والنفي يختلف عنه مع المثبت ، وهكذا .

ويمكن القول بعد هذه العملية الإحصائية إن الأنماط الواردة عند الزمخشري في الاستفهام حسب الإحصاء ، قد بلغت (١٨١) يختلف فيه كل نمط عن الآخر ، ويمثل هذا المجموع كافة الدلالات والأدوات الواردة ، ومن هنا فإن أهمية دلالة الإنكار ومكانتها بين دلالات الاستفهام تشبه إلى حد بعيد بأهمية الهمزة من بين أدوات الاستفهام .

الإنكار	التماثل في قوة الأداء ↔	الهمزة
(دلالة)	بين	(أداة)
(١)		(٢)

ومن هنا فإن دلالة الإنكار بالنسبة للدلالات تمثل رؤية خاصة كما مثلت الهمزة الأدوات ، وإذا كان كل من الإنكار والهمزة يمثلان القمة في موقعهما ، فإنه على العكس من ذلك نجد الدلالات والأدوات الأخرى تقترب فيما بينها من حيث الإحصاء الذي يفضي إلى المقاربة والأهمية ، ومن هنا فإن البون شاسع بين دلالة الإنكار ودلالات الاستفهام الأخرى ، في حين تقترب الدلالات الأخرى فيما بينها ، كما أن البون شاسع بين الهمزة والأدوات الأخرى ، في حين تمثل الأدوات الأخرى فيما بينها مقاربة إحصائية ودلالية إلى حد بعيد .

وإذا كانت الدلالات تمثل سبع عشرة دلالة ، فإن الأدوات تمثل ثلاث عشرة أداة ، والتعبير عن هذه الدلالات لم تكن فيه الأدوات سواء ، إذ عبرت أداة عن دلالة ، غير أنها لم تظهر في دلالة أخرى ، وهناك ما عبر عن كل الدلالات غالبا كالهمزة – مثلا .

---

(١) د. كشك: من وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي ص١ . وينظر:

Udo Fries :Studien zur Textlinguistik,Frage und Antwortsätze, S.65.

فقد خرجت (الهمزة) إلى الإنكار ومثلت الدرجة الأولى ، وكذلك في دلالـــة التقريــر، والتوبيــخ ، الإنكار والتعجب ، التسوية ، الإنكار، الاستبعاد ، والإنكار والاستهزاء ، التبكيت ، الوعيد ، التعجـب ، السخرية والاستهزاء ، التحقير، التنبيه .

وهكذا خرجت الهمزة عند الزمخشري إلى ثلاث عشرة أداة استفهام وسبع عشرة دلالة ومثلت فيـــها جميعا مركز القمة بدون منازع ، وهكذا أثبت الإحصاء عمليا مدى أهمية الهمزة ومكانتها .

والدلالات التي لم تشترك فيها الهمزة دلالة كل من : التوقع والعرض ، وهما دلالتـــان ثانويتـــان ، وبالتالي لا تمثلان أهمية كبيرة ، إذ ورد نمط لكل دلالة ، أما الدلالتان الأخيرتان ، فأحسب أن الـــهمزة لا تناسبهما وهما دلالتا التعظيم والتفخيم ، والإبهام والعموم ، وهكذا نجـــد أن الـــهمزة تشـــترك فـــي الدلالات بنسبة ٧٦,٥% من نسبة الدلالات ، وتمثل هذه النسبة اشتراكها في أكثر مـــن ثلاثـــة أربـــاع الدلالات ، وهي نسبة عالية كما هو واضح .

كذلك الأداة (أم) اشتركت في كل من دلالة : الإنكار ، التقريـــر ، التوبيـــخ ، التعظيـــم ، الإنكـــار والتعجب ، التسوية ، الإنكار والاستبعاد ، ومن هنا فإنه يمكن القول بأن (أم) استخدمها الزمخشري في سبع دلالات ، وهذه الدلالات لم تأت فيها أي أداة بنسب متساوية ، وإنما بنسب متفاوتة حسب أهميـــة الدلالة وورود الأنماط ، ومن ثم يمكن القول بأن (أم) شاركت في الدلالة بنسبة ٤١,٢% مـــن جملـــة الدلالات الواردة ، وتمثلت بهذه الأداة رقم (٢) عند الزمخشري بعد أداة الهمزة ، يقول سيبويه في هـــذا السياق : هذا باب بيان أم لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف ؟ تقول : أم هل تقول ، ولا تقول أم تقول ، وذاك لأن (أم) بمنزلة الألف وليست أي ، من، ما ، بمنزلة الألف ، إنمـــا هـــي أسماء بمنزلة هذا وذاك ؛ إلا أنهم تركوا ألف الاستفهام ههنا إذا كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسئلة ، فلما علموا أنه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن الألف ، وكذلك هل تكون بمنزلة قد ، ولكنـــهم تركوا الألف إذا كانت هل لا تقع إلا في الاستفهام [1] .

وبناء على هذا الإحصاء يمكن استخلاص شيء ذي بال ، أن هاتين الدلالتين تمثلان ركنا أساســـيا في أدوات الاستفهام عند الزمخشري ، وإذا كانت (هل) تمثل الأداة الأساسية مع الـــهمزة فـــي بـــاب الاستفهام ، بناء على ما جاء عند الزمخشري في المفصل ، وكذلك النحاة ، فإنها في دلالة كل مـــن : التعظيم ، العرض ، التوقع ، وبالتالي فإنها قد اشتركت في ثلاث دلالات مثلت كل دلالة بنمـــط واحـــد فقط ، وبالتالي فإن مجموع الأنماط الواردة ثلاثة أنماط فقط ، وبالتالي فإن نسبتها تمثل ١٧,٧% مـــن اشتراكها في دلالات الاستفهام . وبالتالي فإن الأداة (هل) الواردة عند الزمخشري لـــم تـــرد إلا لـــهذه الدلالات الثلاث فقط ، وهكذا نجد الزمخشري لم يعط عناية كبيرة بـــ (هل) بالقدر الذي كان ينبغـــي أو

(١)سيبويه:الكتاب ١/ ٤٩١،٤٩٢.

كما كان متوقعا ، بناء على أهميتها عند الزمخشري وعند النحاة ، وهذه نسبة تمثل قدرا ضئيلا بالنسبة لمكانتها وأهميتها باعتبارها أداة أساسية تلي الهمزة في صدارتها لأدوات الاستفهام .

وهكذا يلتقي الزمخشري مع أبي حيان في تقريره بأن (هل) بأنه : إن طلب بالاستفهام تقرير ، توبيخ ، أو إنكار ، أو تعجب ، كان بالهمزة دون هل ، وإن أريد الجحد كان بـ (هل) ولا يكون بالهمزة [1] .

غير أن هذا النص يمكن مناقشته في جزئيتين ، **الأولى:** أن تقرير أبي حيان بأن كان الغرض من الاستفهام : التقرير ، أو التوبيخ ، أو الإنكار، أو التعجب ، كان بالهمزة ، وهذه الرؤية من خلال الإحصاء أثبت بأن (هل) لم تأت في هذه الدلالات الأربع ، وإنما أدت دلالات أخرى ، وبالتالي فإن هذه الرؤية يلتقي فيها كل من الزمخشري وأبي حيان ، غير أن الذي يفترقان فيه أنها كانت تأتي للجحد بـ (هل) فلم ترد للجحد عند الزمخشري- حسب الإحصاء ـ ومن هنا تمثل هذه نقطة خلاف بين الرجلين ، كما أن رؤية ابن يعيش حول هذا الموضع تحتاج إلى نظر في ضوء هذا الإحصاء .

وتأتي (هل) بمعنى قد ، كما في قوله تعالى (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا) الإنسان/ ١ [2] ، كما تأتي بمعنى النفي ، كما في قوله تعالى (هَلْ جَزَآءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ) الرحمن / ٦٠ [3]. يقول الزمخشري : (هل) بمعنى (قد) في الاستفهام خاصة ، والأصل (أهل) بدليل قول:

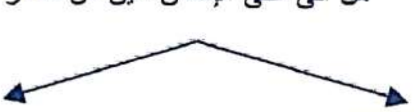
أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِ

فالمعنى أقد أتى على التقرير والتقريب جميعا ، أي على الإنسان قبل زمان قريب [4] .

ويلاحظ على هاتين الملاحظتين أن الزمخشري لم يعرض إلا لواحدة ، وهي هل بمعنى قد كما في قوله تعالى (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا) الإنسان : ١ ، أما الشكل الآخر : هل + إلا ← النفي ، لم يعرض الزمخشري له في تفسيره ، بناء على الإحصاء المستخلص من مؤلفاته .

ومن ثم نلاحظ أن الزمخشري يضع قاعدة عامة مع (هل) في الاستفهام ← قد ، ثم إن التركيب مع (هل) كذلك يحتمل معنيين أو رؤيتين :

هل أتى على الإنسان حين من الدهر ...



(١) الزركشي:البرهان في علوم القرآن ٢/٣٤٨.
(٢) ٤/١٦٢ .
(٣) ابن يعيش:شرح المفصل (ب) ١/٩٨ .
(٤) ٤(ب)/٦٦٥. وقد نقل البيضاوي رأي الزمخشري برمته في النمط القرآني السابق ولمحاولته إثبات تأثيره في البيضاوي ، ينظر تفسير البيضاوي ٢/٥٥١ .

الأصل (أهل)　　　المعنى (أقد)

(١)　　　(٢)

وبالتالي فإن الأصل أن تبقى (هل) كما هي ، إلا أنه يظهر ويوضح حذف(الهمزة)مع(هل) ومن هنا يمكن أن نستخلص قاعدة مؤداها أن (الهمزة) تحذف دائما مع (هل) ، وتمثل هذه خاصية تمتاز بها (هل)عن سائر أدوات الاستفهام الأخرى من جهة ، ومن ناحية أخرى تلمح العلاقة القائمة بين الهمزة وهل ، هذا على أساس الأصل [١]

أما على اعتبار المعنى فإن (هل) ←——— قد ، وبالتالي فإن هذا الاعتبار من ناحية المعنى وليس من جهة الأصل ، كذلك يلاحظ أن مع المعنى (قد) تظهر كذلك الهمزة المحذوفة كما ظهرت مع الأصل ، وبالتالي فإن كلا من الأصل(هل) والمعنى (قد) كلاهما يظهر همزة الاستفهام المحذوفة ، ومن ثم نرى هذه تمثل نقطة الالتقاء بين المعنيين .

ويؤكد **جوتهلف برجشتراسر** رؤية النحاة العرب – متمثلة في رؤية ابن يعيش : أن (هل) في التركيب القرآني تعكس معنى نفي المحتوى (التركيب) من خلال الشكل التالي لـ (إلا) أو المبتدأ أو المفعول الذي يقدم كل التعليقات من الشكل الخارجي ، إلا أن المعنى كله متعلق بالشكل القواعدي : إيجابي ، يكون في المضارع التام أو الجملة الاسمية أو المسند ، ولا يكون اسم فاعل ولا مفعول ، إذ هو أبعد مع تعديله في دلالة الماضي في الشخص الأول ... والجملة الاسمية مع المشتقات تشمل كل المسند عندما يكون المسند إليه رقم (١) ، (٢) شخص ، فكل الباقي يكون منفيا [٢] .

ويرى ***بارت*** : (Barth) أن الاستفهام بـ (هل) من أبسط الأشكال الاسمية مع أصل المضارع التام ... ومع الماضي التام ، وهما متشابهان ، وأساس كل هذا ، هو زمن الفعل ، وعودة ورجوع هذا الفعل مبكرا كما رأينا ، ونكرر مرة أخرى تركه ... أنه قد تكرر أو ثبت وجوده في مرحلة (عصر) تعليم الكلمات ، غير أن هذا لا يتوقف ولا يخضع للمعرفة ، اللغوي يدرس البحث فقط ، أنه أسهل أشكال الاسم مع الأصول التي هي عند زمن الفعل [٣] .

كما أن الأداة (أنى) وردت في كل من دلالة : التعجب ، التعظيم ، الإنكار والاستبعاد ، وبالتالي فإنها قد وردت في دلالات ثلاث ، وتمثل هذه الدلالة نسبة ١٧,٧% من ورودها في دلالات الاستفهام عند الزمخشري ، وهكذا تستوي الأداة والدلالة السابقة لها – هل – إلا أنهما يختلفان من حيث عدد ورود الأنماط ، إذ هي مع (أنى) خمسة أنماط ومع (هل) ثلاثة أنماط ، وبالتالي فإن النسبة ٥ : ٣ ،

---

(١) د.إسماعيل عمايرة: نظرة مقارنة على بعض أدوات المعاني في ضوء اللغات السامية ص٥٦.

(٢) G. Bergstässer : Verneinungs und Fragepartikeln und Verwandtes im Koran , S.87 .

(٣) J. Barth : Zur Frage der Nominalbildung , S. 689 .

ومن هنا يتضح زيادة (أنى) في عدد الأنماط ، أي أن الأنماط الواردة لـــ (أنى) في الـــدلالات الثـــلاث أكثر من الأنماط الواردة لـــ (هل) ، فـــ (أنى) مع التعجب ، نمطين ، ومع الإنكار والاستبعاد نمطين ، ومع التعظيم نمط واحد .

وكذلك (كيف) اشتركت وخرجت إلى دلالة : الإنكار، التعظيم والتفخيم ، الإنكار والتعجب ، الإنكار والاستبعاد ، التعجب ، ومن هنا اشتركت (كيف) في خمس دلالات بثمانية أنماط ، ومن هنا فإن ثمـــة أنماطا مكررة ، فالإنكار نمط واحد هو (التعظيم والتفخيم) والدلالات الثلاث الباقية نمطان لكل منـــهم ، وهكذا تمثل خمس دلالات نسبة ٢٩,٥% من نسبة اشتراكها في الدلالات الواردة في الاستفهام . وقـــد عالج الفارابي نحوا من هذه الدلالات التي تخرج إليها [1] .

(أين) وردت في كل من : الإنكار، الإنكار والاستبعاد ، وبالتالي فإن (أين) لم تخـــرج إلا لـــهاتين الدلالتين نمط لكل دلالة ، ومن هنا فإن الأنماط لـــ (أين) عند الزمخشري في الاستفهام نمطان فقـــط ، وتمثل هذه نسبة ١١,٨% من جملة الدلالات التي خرج لها الاستفهام عند الزمخشري .

وأما (ما) فقد خرجت إلى الدلالات الآتية : الإنكار، التوبيخ ، التعظيم والتفخيم ، التعجب ، وهكـــذا نجد (ما) تخرج إلى أربع دلالات ، متمثلة في تسعة نمطا ، وتمثل هذه نسبة عالية بالمقارنـــة بأنمـــاط الدلالات السابقة ، إذ نجد أن الدلالة تخرج إلى أربع دلالات ، غير أن عدد الأنماط قليل جدا ، إذ تمثل كل دلالة نمط واحد ، أما مع (ما) فالدلالات أربع ، وعدد الإحصاء ستة ، وبالتالي فإن عدد الأنمـــاط بالنسبة للدلالات مع (ما) كان كبيرا ، وقد وردت (ما) في دلالتي: التوبيخ – فـــي المرتبـــة الثالثـــة ، والتعظيم في المرتبة الأولى ــ بأربعة أنماط ، وقد ورد للإنكار نمطان ، وهي تمثل نسبة محدودة جـــدا بالمقارنة بالهمزة مثلا أو أدوات أخرى ، ثم النمط الأخير ورد في دلالـــة التعجـــب ، وهكـــذا يصـــل المجموع إلى تسعة أنماط وتمثل نسبة الدلالات التي اشتركت فيها (ما) ٢٣,٥% مـــن اشـــتراكها فـــي الدلالات الواردة .

ويرى الفارابي أن (ما) تستعمل أصلا في السؤال وذلك في جميع اللغات وتستعمل في السؤال عـــن شيء ما مفرد ، أو النوع والجنس .

يقول الفارابي : فهذه أربعة أمكنة يستعمل فيها حرف (ما) على جهة السؤال ويعمها كلها أنه يطلـــب بها معرفة ذات الشيء المسئول عنه وأن يتصور ذاته ، وأن يعقل ذاته وأن يجعـــل ذاتـــه معقولـــة ، ويعمها أنها كلها ليس يمكن أن يسأل عنها إلا وقد عرف المسؤول عنه وتصور مقدار ما من التصويـــر أو عقل إلى مقدار ما ، ويلتمس فيه أن يعقل أكمل من ذلك المقدار وأن يتصور بمقدار أزيد من ذلـــك

---

[1] الفارابي:الحروف ص ١٩٤ : ٢٠٠ .

التصور من ذلك المحسوس المسؤول عنه بحرف (ما) ، فإنه إذا عقل وتصور أنه (شيء) وأنه (أسود) فإنه أبعد عرض يمكن أن يتصور .....[١].

وأما (أي) فقد خرجت إلى الإنكار والإستبعاد ، والتبكيت ، والتحقير، والتوبيخ ، أي أربع دلالات فقط ، ومن ثم فإن الدلالات التي تخرج إليها طبيعية ، أما الأنماط فقليلة ، إذ يمثلها نمط في كل دلالة ، أي أربعة أنماط يمثلون أربع دلالات مختلفة .

يقول الفارابي وحرف (أي) يستعمل أيضا سؤالا يطلب به علم ما يتميز به المسؤول عنه وما ينفرد وينماز به عما يشاركه في أمر ما ، فإذا فهم أمر وتصور وعقل بأمر يعمه هو وغيره ، لم يكتف الملتمس تفهمه دون أن يفهمه ويتصوره ويعقله بما ينماز به وحده دون المشارك له في ذلك الأمر العام [٢].

ويعقد الفارابي مقارنة بين العلاقة القائمة بين (ما) و(أي) بقوله : فيكون الجواب عن الإنسان إذا قيل فيه : أي حيوان هو ؟ هو بعينه الجواب عن الإنسان إذا قيل فيه (ما هو؟) غير أن حرف (ما) إنما يطلب به أن يعقل النوع المسؤول عنه في ذاته لا بالإضافة إلى شيء آخر، وأما حرف (أي) فإنما يطلب به تمييزه عن غيره ، فإن السائل بحرف (أي) متى لم تضع نفسه شيئا آخر غير المسؤول عنه لم يمكنه أن يسأل هذا السؤال ، والسائل بحرف(ما) ليس يحتاج إلى أن تضع نفسه شيئا آخر غير المسؤول عنه ويعقله بالإضافة إلى نفسه ، وإن لم يكن هناك شيء آخر غيره [٣].

الرابط بين كيف ، ما ، أي ، كما يراها الفارابي :

ويربط الفارابي بين كل من : كيف ، ما ، أي ؛ لأن المطلوب فيهم شيء واحد بعينه ، يقول الفارابي : والمطلوب بحرف (كيف) في الذاتية والمطلوب فيه بحرف (ما) والمطلوب فيه بحوف (أي) يكون شيئا واحدا بعينه ، فإن قولنا (كيف انكساف القمر؟) و(ما هو انكساف القمر؟) و(أي شيء انكساف القمر؟) يطلب بها كلها شيء واحد ، فإن الجواب عن كيف انكساف القمر هو أنه (يحتجب بالأرض عن الشمس) والجواب عن (أي شيء هو انكساف القمر؟) هو هذا بعينه وكذلك الجواب عن (ما هو انكساف القمر ؟) غير أنه من حيث يجاب به في جواب (أي شيء هو) إنما يؤخذ مميزا بينه وبين غيره في ما به وجوده وقوامه ، ومن حيث هو في جواب : كيف هو ؟ ، إنما تؤخذ ماهيته التي هي صيغته بالإضافة إلى ذاته لا من حيث هو مميز له عن غيره على مثال ما عليه الأمر في المطلوب بحرف (ما) وأما حرف (ما) فإن المطلوب به ماهيته التي هي جنسه ، كانت تلك من جهة مادته أو من جهة صورته أو منهما ، فلذلك صار يليق عن السؤال بحرف (ما) أن يجاب بجنس ذلك

(١) الفارابي:الحروف ص١٧٢ وينظر تفصيل القول عن(ما) ص١٦٥-١٨١.
(٢)الفارابي:الحروف ص١٨١ .
(٣)الفارابي:الحروف ص١٨٣ ، وينظر تفصيل الفارابي لحرف (أي) ص ١٨١ : ١٩٤ .

النوع المطلوب بما هو ، ولا يليق أن يجاب بجنسه إذا قيل فيه كيف هو ؟ في شخص قد يليق أن يطلب بحرف أي ويليق أن يجاب به في جواب (أي) (١).

وجاءت كل من (كم) مرة واحدة في دلالة التقرير ، و(أين) مرة واحدة للتوبيخ ، و(ماذا) للتوبيخ و(متى) ، و(من) للتوبيخ أيضا ، وهكذا نجد الأدوات لم تأت عند الزمخشري ممثلة في أكثر من دلالة ، كما ظهر بوضوح في الأدوات الاستفهامية السابقة ، وإنما جاءت في دلالة واحدة ، لكل منهما ، وهكذا نجد هذه الأدوات تتساوى في عدد الدلالات لكل منها ، ومن هنا تستوي في هذه الناحية ، أما الاختلاف فيما بينهم فمن ناحية عدد الأنماط الواردة لكل أداة في كل دلالة على حدة ، على أية حال فإن الفارق للأنماط بين هذه الدلالات ليس كبيرا ، وجاء التعبير بلفظ السؤال مرتين : (سلهم) ، و(لنسئلنهم) بدلا من الأداة ، مرة خلال دلالة التقرير، ومرة أخرى خلال دلالة التوبيخ ، وهكذا نجد هذه الدلالة الخاصة تتكرر في نمطين وفي دلالتين ، أي أن كل نمط يمثل دلالة خاصة بذاتها .

وهكذا نجد التداخل بين الأدوات تداخلا كبيرا أحيانا ، ومفارقة أحيانا ؛ لأن من خلال التعبير عن الدلالات تستخدم الأدوات ، أي أن الأدوات وسيلة وأدوات للوصول للمعاني الدلالية ، وعلى كل فكلاهما متمم للآخر ، بمعنى أنه لا يمكن الفصل بينهما ، إذ كل منهما متمم للآخر ، أي كل من الأدوات والدلالات يمكن تشبيههما بوجهي العملة الواحدة ، أي لا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى .

وكما تم وَضْعُ جدول ورسم بياني للدلالات الواردة كذلك يمكن تصور الشيء ذاته بالنسبة للأدوات ، ويكون تصورا عاما يجمع كل ما سبق ، وأبدأ بالجدول :

م	الأدوات	عدد ورودها في الدلالات	نسبة اشتراكها في الدلالات
١	الهمزة	١٣	٧٦,٥
٢	أم	٧	٤١,٢
٣	كيف	٥	٢٩,٤
٤	ما	٤	٢٣,٥
٥	أي	٤	٢٣,٥
٦	هل	٣	١٧,٦
٧	أنى	٣	١٧,٦
٨	اللفظ ذاته سلهم لنسئلنهم	٢	١١,٨
٩	أين	٢	١١,٨
١٠	ماذا	١	٥,٩

---

(١)الفارابي:الحروف ص ١٩٨ ، ١٩٩ .

الفصل الثاني

دلالة التركيب الأمري

نالت قضية دلالة التركيب الأمري عناية ــ أيضا ــ في معالجة الزمخشري ، خاصة في تفسيره – الكشاف – باعتباره تفسيرا للقرآن الكريم ، وهو يحتوي على أوامر الله عز و جل إلى الناس كافة والمؤمنين خاصة .

ومن هنا نلاحظ بناء على الإحصاء الوارد في الشكل (٣) من هذا الفصل أن دلالة الأمر يكاد يكون (الكشاف) فيها هو المؤلف الوحيد للزمخشري الذي حوى بين جوانبه المعالجة الكاملة له ، على أنه يلاحظ – مبدئيا – أن الزمخشري في تحليله له لم يمس جانب التشريع إلا مسا خفيفا في حين أنه كان يرتكز في المقابل على الناحية اللغوية والبلاغية .

وأعرض لمعنى الأمر على نحو ما جاء في مؤلفات الزمخشري ، فالأمر: ما يؤتمر به الفاعل المخاطب [١] .

لقد فصل الزمخشري تاليا العلاقة بين الأمر والمأمور، أن حديثه جاء بما يشبه التعريف العام ، إلا أنه قد فسره وأوضح أركانه عند تفسير قوله تعالى (ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ، أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ) البقرة /٢٧ ، قال الزمخشري : فإن قلت : ما الأمر ؟ قلت : طلب الفعل ممن هو دونك ، وبعثه عليه ، وبه سمي الأمر ، الذي هو واحد الأمور ؛ لأن الداعي الذي يدعو إليه من يتولاه شبه بآمر يأمر به ، فقيل له أمر تسمية للمفعول بالمصدر ، بأنه مأمور كما قيل له شأن ، والشأن الطلب والقصد ، يقال : شأنت شأنه ، أي قصد تقصده [٢] .

إن تعريف الزمخشري جاء أكثر خصوصية مما جاء في شرح الأنموذج ، فإذا كان المتكلم هو يأمر الفاعل المخاطب ، إلا أن هذا ليس على إطلاقه ، وإنما بشروط ، سيوضحها الباحث في موضعها من هذا الفصل .

ونعود قليلا إلى التعريف الأمري الأول للزمخشري على أن الأمر يغلب للمخاطب : لأن المأمور المخاطب هو في الواقع كثيرا ، وأما الغائب والمتكلم فقل أن يقع له أمر ، وإذا كان كذلك كان استعمالها لما كثر ؛ لأنها باب من أبواب الاختصار أولى من استعمالها فيما لم يكثر ، إذا تعين جعلها لأحد الأمرين خوف اللبس ...[٣] .

---

(١) شرح الأنموذج في النحو ، ص ١٤٤ .
(٢) ٩٥/١ ، وينظر الآية ذاتها من تفسير البيضاوي ٤٦/١ ليبدو بوضوح نقل البيضاوي عن الزمخشري ، وينظر المعنى ذاته في : حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف ورقة ٥٩ .
(٣) ابن الحاجب :الإيضاح في شرح المفصل ٧٤/٢.

وتقودنا عبارة (صاحب الإيضاح) بأن المأمور المخاطب كثير ؛ أي أنه الغالب ، وهذا يعني أنه ليس دائما ، وبالتالي يمكن أن يقع مع الغائب ، كما في حالة الفعل المضارع الموجود مع لام الأمر ، وقد جاءت أنماط كثيرة من هذا النوع ، ويمثله قوله تعالى في سورة البقرة (يَآ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِالْعَدْلِ ..) /٢٨٢ ، وكما في الآية/ ٧ من سورة الطلاق (لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ) .

وهكذا يقع الأمر على المخاطب الحاضر ، وعلى الغائب ، بيد أن وقوعه على الحاضر كثير حسب عبارة ابن الحاجب ، ووقوعه على الغائب قليل ، ومن ثم يمكن القول إن وقوعه على المخاطب أصل ووقوعه على الغائب فرع .

ويتفق تعريف الزمخشري مع تعريف المعتزلة للأمر ، إذ قالوا في حده : إنه قول القائل لمن دونه افعل ، أو ما يقوم مقامه [١].

غير أن هذا التعريف ينتقده الرازي بقوله : أنا لو قدرنا أن الوضع ما وضع لفظة افعل لشيء أصلا حتى كانت هذه اللفظة من المهملات ، ففي تلك الحالة لو تلفظ الإنسان بها مع دونه ، لا يقال فيه أنه أمر ، ولو أنها صدرت عن النائم أو الساهي أو على سبيل إطلاقه ... . **الثاني**: أن تحديد ماهية الأمر من حيث هو أمر ، وهي حقيقة تختلف باختلاف اللغات ، فإن التركي يأمر وينهى وما ذكروه لا يتناول الألفاظ العربية .

وبناء على هذا فإن جمهور المعتزلة يرون قيد العلو شرطا مهما ، ووافقهم في ذلك الزمخشري ، بناء على ما جاء في نصه السابق ، وقد وافق أبو إسحاق الشيرازي وابن الصباغ وابن السمعان وأكثر الشافعية رأي المعتزلة ، إلا أن أبا الحسين البصري قد خالفهم في ذلك [٢] .

ولعل تعريف الزمخشري السابق لا يبتعد عن تعريف بعض الأصوليين ، حيث نجد تعريفا يكاد يكون متشابها مع ما جاء عند الزمخشري ، جاء في الإحكام في أصول الأحكام : بأنه طلب على جهة الاستعلاء [٣]. أو القول المقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به ... و قيل ... أنه طلب الفعل و اقتضاؤه على غير جهة المسألة ، و ممن هو دون الآمر في الدرجة [٤] ، و جاء في (الإتقان) أن : الأمر هو طلب فعل غير كف و صيغته : افعل ولتفعل ، وهي حقيقة في الإيجاب ، و ترد لمعان أخر

---

(١) الشوكاني .. إرشاد الفحول ص٩٢ ،
(٢) السابق ٩٤.
(٣) الأمدي:الإحكام في أصول الأحكام٢/٢٠٤ .
(٤) الغزالي:المستصفى في علم الأصول ٤١١/١،محمد بن علي الجرجاني :الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ص ١١٦ .

... [١] ، و جاء في (الإيضاح) أن الأمر : موضوعه لطلب الفعل استعلاء ، لتبادر إلى الذهن عند سماعها إلى ذلك ، وتوقف ما سواه على القرينة ...[٢] .

وهكذا نجد رأي المعتزلة يمثل محورا أساسيا في اشتراطهم الطلب على وجه الاستعلاء ، حيث يختلف الطلب في غير الاستعلاء ، كما سيأتي ، و هكذا يتابع جمهور الأصوليين و البلاغيين رأي المعتزلة هنا ، أو بمعنى آخر يمثل تعريف المعتزلة للأمر تعريفا جامعا مانعا .

و لعل تعريف الأمر بأنه (طلب ...) يدل على خلو صيغة الأمر من الدلالة على زمن بعينه ، و لكن الطلب – الأمر – يدل على المستقبل ، سواء أ كان قريبا أم بعيدا ، وهذا ما أشار إليه الدكتور تمام حسان بأنه : يدل على الحاضر و المستقبل : افعل الآن ، افعل غدا [٣] ، و لعل هذا الملمح نجده عند الجرجاني في (الجمل) يقول : ... الموقوف الآخر ، نحو : اخرج ... يكون أمر للمخاطب [٤] . فلم يسند زمنا إلى صيغة الموقوف الآخر ، وهو الأمر .

ويدل الشرط الذي اشترطه جمهور المعتزلة بأنه طلب على وجه الاستعلاء على بصيرة نافذة ، ليدل على أنهم مدركون لتجنب طلب الفعل ممن هو مثلك ؛ لأن ذلك حينئذ يسمى التماسا ، أو يكون المأمور أعلى من الآمر ، و يسمى هذا التركيب دعائيا ، وقد نص الزمخشري على هذا في تفسير قوله تعالى (رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ) ، قال الزمخشري : قلت : هو دعاء بلفظ الأمر كقوله (رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ) يونس/٨٨ ، وذلك أنه لما عرض عليهم آيات الله عرضا مكررا ... [٥]، وقد ورد في القرآن الكريم كثير من هذا النوع ، ومن ذلك قوله تعالى (...رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ، رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ، رَبَّنَا وَ لَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ) البقرة /٢٨٦ ، كذلك في قوله تعالى (...رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِيَ إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُم مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ) إبراهيم/ ٣٧ .

إن أمر إبراهيم عليه السلام في الآية الكريمة ، لم يأت لأصل معناه ، أي لأصل الأمر ، و إنما هو أمر في صيغته ، دعائي في معناه ؛ لأن سياق الموقف الذي به إبراهيم ، سياق تضرع ودعاء ، خاصة أنه من الأدنى (إبراهيم) إلى الأعلى (المولى عز وجل) ويكشف سياق آخر الآية عن ذلك

---

(١) السيوطي : الإتقان في علوم القرآن . ٨١/٢ .
(٢) القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة ٢٤١/١ .
(٣) ينظر د. تمام حسان : اللغة العربية معناها و مبناها ص ٢٥١ .
(٤) الجرجاني : الجمل ص ٥ .
(٥) ٢٠٠/٢ .

الغرض الأمري ، حيث يقول المولى تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام بأسلوب الترجي والخضوع : لعلهم يشكرون . ينضاف إلى ذلك ما جاء في بداية الآيتين السابقتين من وجود : ربنا ، الذي يؤكد هذه الدلالة وهذا يناسب مقام الدعاء و التضرع .

أما الطلب ممن هو دونك ، أن ذلك يعني ضمنيا أنه لا بد أن يمتثل و يأتمر ، وذلك مفاد من قوله : ممن هو دونك أن ذلك يعني ضمنيا أنه لابد أن يمتثل ؛ لأن الأمر حينئذ أقوى وأعلى على نحو أمر السيد لعبده ، و من ثم ينبغي له أن يمتثل و يأتمر ، وذلك مفاد من قوله : ائتمرت بما أمرتني به و امتثلت [١] .

ولا شك أن قرينة السياق تؤدي قيمة كبيرة في حسم دلالة الأمر ، لأيهم ينبغي أن يتوجه المعنى ، وقد أشار الزمخشري لذلك بقوله : صيغة الأمر والدعاء واحدة ؛ لأن كل واحد منهما طلب ، وإنما يتفاوتان في الرتبة [٢]، والرتبة هذه لا تعرف إلا من خلال قرائن السياقات المختلفة ، وهي تحدد بطبيعة الحال نوعية الأمر و المأمور، ثم أن نص الزمخشري يفيد أن الأمر والدعاء يشتركان من جهة الطلب ، وكذلك من ناحية الشكل (صيغة الأمر) .

وبهذا يمكن أن نكون قد وضحنا رؤية الرجل للمفارقة بين الأمر والدعاء ، ونرى أصوليا تاليا للزمخشري قد عرض لتلك المفارقة بقوله : إن الأمر والدعاء يتشاركان لفظا و معنى ، ويتفاوتان بالاستعلاء والتسفل وقيل بالرتبة [٣] .

ليس في النص أية إشكالية بالمقارنة بما جاء عند الزمخشري ، اللهم إلا في جزئية يسيرة وهي : أنهما يتشاركان لفظًا ومعنى ، فإذا كان الأمر والدعاء يتشاركان لفظًا ، فلا غضاضة حول ذلك .

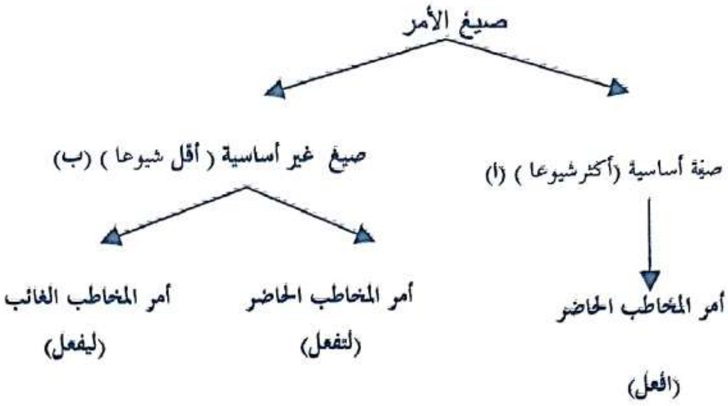
أما الجزئية التي أريد أن أثير حولها التساؤل فهي كونهما يتشاركان معنى ، فإن ذلك من شأنه أن يوقع القارئ وربما الباحث في نوع من الخلط و المداخلة ، حينما يقارنه بما جاء في النصوص الأخرى ، و يمكن فهم ما جاء عند البيضاوي : في أنهما يتشاركان معنى ، أي من جهة أن كليهما طلب ، كما أشرت سابقا .

على أية حال ، فإنني أحاول هنا مناقشة تلك الصيغ الأمرية كما عالجها الزمخشري ، وكما جاءت في مؤلفاته ، خاصة اللغوية منها ، ويلاحظ الباحث أن الزمخشري لم يتعرض لصيغ الأمر بالمعالجة

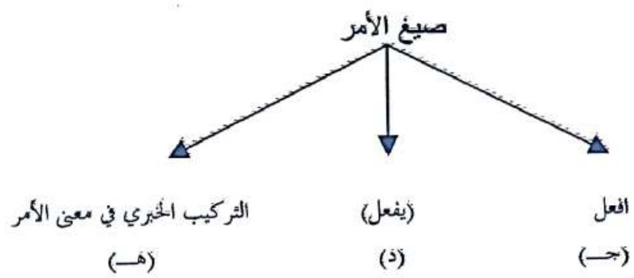
---

(١) أساس البلاغة ١٩/١ .
(٢) ١١/١ .
(٣) البيضاوي : تفسير البيضاوي ١١/١ .

إلا إلماما و إجمالا وذلك في مؤلفاته النحوية ، و كأنه بذلك الصنيع يقنن و يضع الأطـــــر ، ويحـــدد القواعد العامة ويمكننا إيضاح تلك الصيغ وعرضها كما جاءت في مؤلفاته على النحو التالي :



شكل توضيحي رقم (١) بأشكال صيغ الأمر كما وردت عند الزمخشري



شكل توضيحي رقم (٢) بأشكال صيغ الأمر كما وردت في " الكشاف "

ويلاحظ أن صيغ الأمر في الشكل رقم (١) تكررت هي ذاتها في الشكل رقـم(٢) غير أن الشكل رقم (٢) زاد صورة ثالثة ، وهي رقم (ه) التركيب الخـــبري فـــي معنى الأمر ، وهـــذا يعنـــي أن الزمخشـــري لـــم يعـــالج كـــل الـــتراكيب فـــي (المفصل) ومع أن الفارق بين الشكل رقم (١) والشكل رقم (٢) هو رقم (هـــــ) ، إلا أن المفصل جاء عرضه موجزا مختصرا ، وجاءت المعالجة الوافية في (الكشاف) ، ولعل اتساع المادة المعالجة في الكشاف وطبيعة منهج الكتاب = تفسير = هي التي ربما أتاحت له أن يعرض لتلك الصيغة رقم (هـ) من الشكل رقم (٢) .

ويلاحظ الباحث ــ أيضا ـــ أن الصيغة (هـ) (التركيب الخبري في معنى الأمر) ، قد جاءت فـــي جميع أشكالها بصورة الفعل المضارع (يفعل) ، وربما كان هذا داعيا لأن يثير لدى الباحث تســاؤلا ، : لماذا جاء التركيب الخبري (شكل هـ) على صورة المضارع (يفعل) ، وهل هذا يمكن أن ثمـــة علاقة خفية بين المضارع والأمر ؟ ولعل الزمخشري قد كشف النقاب عن ذلك في أثناء حديثه عـــن

فعل الأمر ، وفي ظني أن فيها توضيحا لتلك المداخلة ، قال الزمخشري : وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا تخالف بصيغته صيغته ، إلا أن تنزع الزائد فتقول : في : تصنع ، صنع ، وفي : تضارب ، ضارب،،، [١] .

وبالتالي فإن الأمر هو المضارع محذوف منه الحرف الأول الزائد ، فمثلا : تضع : ضع هو الأمر منه ، ومن ثم تتضح العلاقة بينهما : على أنه يمكن القول إجمالا إن صيغ الأمر كما وردت عند الزمخشري كالآتي :

* الصورة الأولى : الأمر الطلبي (افعل) .

* الصورة الثانية : المضارع المقترن بلام الأمر (ليفعل) .

* الصورة الثالثة : التركيب الخبري في معنى الأمر .

وهنا تثار لدى الباحث علاقة الملازمة بين الأمر والنهي فقد دار خلاف كبير بين أصولي المعتزلة و الأشاعرة ، فأصوليوا المعتزلة يرون أنه ليس الأمر بالشيء نهيا عن ضده ...، وأصوليوا الأشاعرة الذين قالوا بأنه : لا خلاف أن الأمر بالشيء ناه عن ضده ، فإن لم يقم دليل على اقتران شيء آخر بأمره دل على أنه ناه بما هو أمر به ...) [٢] ، سواء في الفكر الاعتزالي أو الفكر الأصولي السني ، وأحسب أن ذلك ناتج عن أنهما متداخلان ، أو أن وجود أحدهما مرهون بوجود الآخر ، أوعن طريق المقابلة الدلالية بين صيغتي الأمر والنهي ، فأصوليوا المعتزلة يرون أن الأمر بالشيء نهي عن ضده من جهة المعنى [٣] .

ولا يذهب الزمخشري مذهب المعتزلة ، ففي قوله تعالى (وَاتَّقُواْ اللهَ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) الآية /٦٩ من سورة الأنفال ، قال الزمخشري : فلا تقدموا على شيء لم يعهد إليكم فيه [٤] ، وهذا يعني أن أمرك بشيء يقتضي الصيغة الدلالية المقابلة لذلك ، وهي عدم الإقدام على تلك الأشياء التي حرمها الله لا تفعل ، ومن ثم نجد الزمخشري بناء على هذا لا يتابع رأي جمهور المعتزلة السابق على أن من أصولي المعتزلة لا يرتضي تلك المقابلة الدلالية بين الصيغتين [٥] .

---

(١) المفصل (ب) ١١٤ .
(٢) الغزالي : المستصفى في اصول الفقه ١/ ٨١ .
(٣) ينظر: الجويني : البرهان في اصول الفقه ١/٢٥١. الشيرازي اللمع في أصول الفقه ص ١٨ . المستصفى في علم الأصول ١/٨١ .
(٤) ٢/ ١٣٥ .
(٥) أبو الحسين البصري: المعتمد في أصول الفقه ١/١٦ .

ويدل الرأي السابق القائل إن : الأمر بالشيء نهي عن ضده على علاقة المداخلة بين الأمر والنهي ، وقد نالت هذه العلاقة بينهما عناية من قبل علماء أصول الفقه أكثر من علاقة النحاة والبيانيين على السواء ، ومن ثم فإن المعالجة في هذا الفصل وفصل النهي ، ستكون أقرب إلى معالجة الأصوليين منها إلى معالجة النحاة والبلاغيين .

ويشترك الأمر والنهي في أن كليهما : يستلزم طلبا وإرادة من الآمر ، فالأمر يتضمن طلب المأمور به وإرادة إيقاعه ، والنهي يتضمن طلبا لترك المنهي عنه وإرادة لعدم إيقاعه ومع هذا ففعل المأمور به وترك المنهي عنه يتضمنان أو يستلزمان إرادة بها يقع الفعل أو لا يقع [١] .

وإذا كان الأمر والنهي يشتركان في الطلب : إلا أن الأمر اقتضاء إثبات ، والنهي اقتضاء انكفاف ، وهما يجتمعان في أصل الاقتضاء والإطلاق ، فإذا تضمن أحدهما استيعاب الزمان ، كان الثاني في معناه [٢] ، ثم أن الذي : ذهب إليه جماهير الأصحاب أن النهي عن الشيء أمر بأحد أضداد المنهي عنه ، والأمر بالشيء نهي عن جميع أضداد المأمور به [٣] .

وثمة مفارقة أخرى بين الأمر والنهي أن الأمر هو نهي عن كل فعل خالف العمل المأمور به ، فإذا ما أمرت شخصا بالقيام فقد نهيته عن القعود والاضطجاع والاتكاء والانحناء والسجود وعن كل شيء يخالف هذا ، وإنما كان هكذا لأن ترك أفعال كثيرة مختلفة في وقت واحد واجب موجود ضرورة ، لأن من قام فقد ترك فعلا خالف القيام ، وإذا قال إنسان : لا تقم ، فإنك لم تأمره بالجلوس ... ؛ لأن بين الجلوس والقيام وسائط من الاتكاء والركوع والسجود والانحناء والاضطجاع ، فأيهما فعل ، فليس عاصيا [٤] .

وهكذا يتضح أن الأمر نص في عدم فعل غير المأمور به ، أما النهي فهو إذا قام المأمور بعمل شيء غير المنهي عنه ، فلا يعد عاصيا ، بتعبير الأصوليين ، أو لم يعد مخالفا ، وإذا كان الزمخشري يرى أن الأمر في حقيقته : طلب ممن هو دونك ، فإن رؤية الرجل قائمة على أساس الوضع ، ومن ثم ينبغي أن يعالج في نطاق الإطار النظري الذي أخذ به عن أسلافه ، إلا أن ذلك التعريف في ضوء قرائن السياق المختلفة يتفلت منه تفلتا ويحاول – كأمثاله – أن يتلمس للتراكيب دلالتها المستقاة من قرائن السياق والأحوال وهذا ما أطلقوا عليه الخروج لمقتضى الظاهر ؛ لتوافق

---

(١) الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة ١١٩/٣ ، ابن حزم : الأحكام في أصول الإحكام ٣٣٤/٣ .
(٢) الجويني: البرهان في أصول الفقه ٢٢٥/١.
(٣) السابق ١/ ٢٥٠ .
(٤) ابن حزم:الإحكام في أصول الأحكام ٣٢٤/٣ (بتصرف) .

القرائن الأخرى ، وقد أوضح الزمحشري رؤيته في الكشاف ، وذلك من خلال معالجته لصيغ الأمر على نحو ما سيأتي بعد قليل .

وقد ذكر الزمحشري دلالات كثيرة ومتنوعة حيناً ومتشابكة متداخلة أحيانا أخرى ، وقد بلغت دلالات الصيغ الأمرية عند الزمحشري بعد عملية إحصاء لها تسع عشرة دلالة وذلك بعد إدماج دلالة كل من : التحقيق والتوكيد والتقرير عنده تحت مسمى دلالي واحد ؛ لأنها تؤدي مفاداً واحداً ، وأيضاً بعد إضافة دلالة : التهديد إلى الوعيد أو العكس والاختصاص والتقرير ، وفي تقديري أن ذلك الإيجاز أفيد دون تعدد المسميات لمعنى واحد ، وهو فيه ما فيه من الإيجاز غير المخل ، وقد ذكر الأصوليون من دلالات الأمر نحوا مما جاء عند الزمحشري ، فقد ذكر السيوطي أن للأمر معاني مجازية يرد لها ، منها : الندب ، الإباحة ، الدعاء ، التهديد الإهانة ، التسخير ، العجب ، التعجيز ، الامتنان ، التسوية ، الإرشاد ، الاحتقار ، الإكرام ، التكوين ، التكذيب ، المشورة ، الاعتبار ، التعجب ، [١]، وقد أوصلها الغزالي إلى عشرين معنى [٢] ، وهذه الدلالات التي يخرج إليها الأمر كما جاء في معالجة الزمخشري له ، ليس سواء ، وإنما جاءت بنسب مختلفة ، ويمكنني أن أضع تلك التشكلات الدلالية للتركيب الأمري عند الزمحشري وإيضاحها في الجدول التالي :-

م	الدلالات	عدد التردد	المصادر	النسب	ملاحظات
١	التهكم والاستهزاء	٩	الكشاف	١٧,٦	المجموع الكلي للأنماط الواردة(٥١)نمطاً
٢	التحقيق والتوكيد	٦	الكشاف	١١,٨	
٣	الوجوب	٨	الكشاف	١٥,٧	
٤	الإنكار	٣	لكشاف	٥,٩	
٥	الاختصاص والتقرير	٣	الكشاف	٥,٩	
٦	الإباحة	٣	الكشاف	٥,٩	
٧	التعريض	٣	الكشاف	٥,٩	
٨	التعجل	١	الكشاف	١,٩	

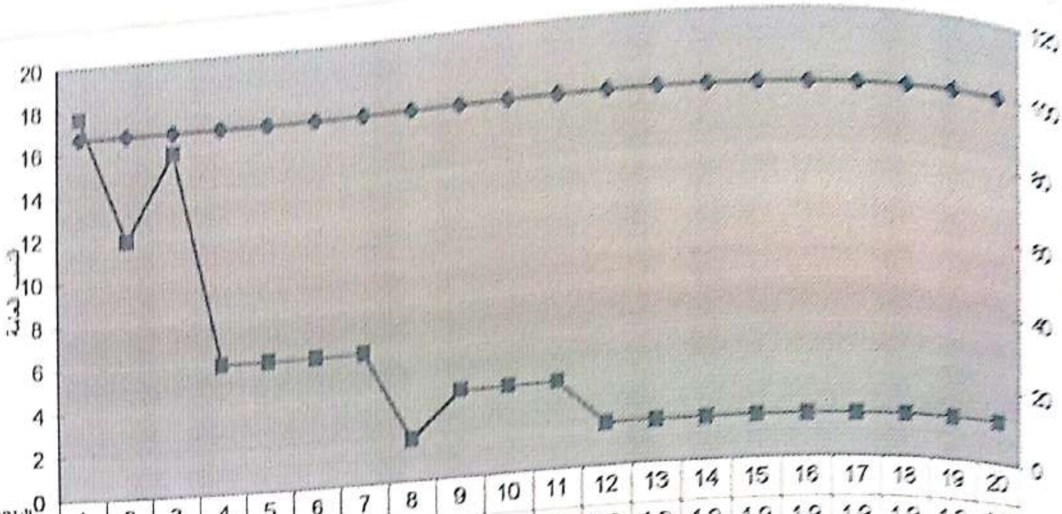
[١] ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٨٢/٨١/٢ .
[٢] ينظر: المستصفى في علم الأصول ٣٧١/١ .

٩	التجهيل	٢	الكشاف	٣,٩	
١٠	الندب	٢	الكشاف	٣,٩	
١١	الحث والتحضيض	٢	الكشاف	٣,٩	
١٢	التسوية	١	الكشاف	١,٩	
١٣	التهويل والتعظيم	١	الكشاف	١,٩	
١٤	التخيير	١	الكشاف	١,٩	
١٥	الوعيد	١	الكشاف	١,٩	
١٦	التثبت	١	الكشاف	١,٩	
١٧	الترحم	١	الكشاف	١,٩	
١٨	الاستخفاف	١	الكشاف	١,٩	
١٩	التبشير	١	الكشاف	١,٩	
٢٠	المبالغة	١	الكشاف	١,٩	

شكل توضيحي رقم (٣) يوضح أنماط التشكلات الدلالية لتركيب الأمر كما ورد عند الزمخشري

وأول ما يلاحظ من خلال الشكل رقم (١) أن الكشاف هو المصدر الوحيد الذي ضم معالجة التركيب الأمري عند الزمخشري ، وجاءت معالجة شبه نظرية في المفصل وكتبه النحوية الأخرى ، وبالتالي فإن مصادرة الأخرى لا تمثل أهمية بالنسبة لمعالجة التركيب الأمري

وعلى الرغم من أن (نكت الأعراب) تتكررت فيه بعض الدلالات سواء كانت قليلة أم كثيرة عما جاء في (الكشاف) ، إلا أنها هنا لم يتكرر منها شيء ، وتمثل الدلالة الأولى مرحلة قائمة بذاتها . والمرحلة الثانية تمثلها الدلالة الثانية ، وهكذا تتمثل هذه المرتبة في خمس دلالات مختلفة تدل هذه الأنماط على أنهم جميعاً قد نالت عناية واحدة من الزمخشري ، وبالتالي يستوون جميعاً في الأهمية ثم تأتي دلالة كل من : التجهيل ، الندب ، الحث والتخصيص في المرتبة الخامسة بنمطين لكل منها وذلك بنسبة ٣,٩% لكل منهما على حدة ، ثم تأتي الدلالات الباقية لتمثل مرحلة سادسة : التسوية ، التهويل والتعظيم ، التخيير ، الوعيد ، التثبت ، الترحم ، الاستخفاف ، التبشير ، المبالغة ، وهكذا تشترك في هذه المرحلة تسع دلالات مختلفة ، يمثل كل دلالة نمط واحد ، ويمثل هذا النمط نسبة ١,٩% لكل دلالة على حدة ، وتحتاج هذه النسب إلى وضعها في رسم بياني لإيضاحها بصورة أفضل ، ونصوره في الشكل التالي:



الدلالات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20
النسب	17.6	11.8	15.7	5.9	5.9	5.9	5.9	1.9	3.9	3.9	3.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9
الكشاف	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

شكل توضيحي رقم (٤) يوضح نسب دلالات التركيب الأمري كما وردت عند الزمخشري

ويبين الشكل رقم (٤) بشكل أوضح أن الدلالات الواردة ليست سواء من حيث المعالجة .

على أية حال جاءت الدلالة الأولى ولم يتكرر معها أية دلالات أخرى ، والأمر كذلك بالنسبة للدلالة الثانية والثالثة ، وهكذا تنفرد كل دلالة بمرحلة قائمة بذاتها ، وتشترك المرحلة الرابعة في أكثر من دلالة : خمس دلالات ، ثم تأتي المرحلة الخامسة ممثلة في دلالتين ، والمرحلة السادسة والأخيرة تشترك فيها تسع دلالات .

وهكذا فإن المرحلة الأخيرة تمثل أعلى نسبة دلالات وأقل نسبة من ناحية عدد الأنماط بالمقارنة بعدد دلالاتها ، ثم تأتي المرحلة الرابعة في المرتبة الثانية من حيث عدد الدلالات والأولى من حيث عدد الأنماط ، ثم المرحلة الخامسة في المرتبة الثالثة ، ثم الدلالات الباقية لتمثل كل واحدة منها مرحلة قائمة بذاتها .

كما يلاحظ من خلال رقم (٢) تقارب نسب الدلالات بعضها ببعض خاصة الأخيرة منها ، إذ ليست هناك دلالة أعلى نسبة من الدلالات الأخرى ، بحيث يمثل فارقاً كبيراً ، وهذا يفضي في النهاية إلى التقارب في الأهمية بالنسبة للمعالجة ، وإذا كانت هذه تمثل ملاحظات عامة ، فإن الباحث فيما يلي يحاول معالجة بعض أنماط الدلالات التي وردت عند الزمخشري .

فيفيد الأمر (التهكم) كما في قوله تعالى في سورة البقرة /٢١١(سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ومن يبدل نعمة الله من بعد ما جاءته فإن الله شديد العقاب) ، قال الزمخشري : أمر للرسول

عليه الصلاة والسلام أو لكل أحد وهذا السؤال تقريع [١] ، وفي قوله تعالى (ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ) الدخان/٤٩ ، قال الزمخشري : على سبيل الهزؤ والتهكم بمن كان يتعزز ويتكرم على قومه [٢] ، وفي قوله تعالى في الآية/ ١٣ من سورة الحديد (... قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِن قِبَلِهِ الْعَذَابُ) ، قال الزمخشري : قيل ارجعوا وراءكم فالتمسوا : طرد لهم وتهكم بهم أي ارجعوا إلى الموقف ، حيث أعطينا هذا النور فالتمسوه هنالك [٣] ، إلى آخر تلك الآيات الواردة لهذا النوع ، وهي كثيرة في القرآن .

على أنني يمكنني القول بأن الآيات الواردة التي جاءت للسخرية والتهكم والتقريع جاءت للتقريع والتهكم من أصناف ثلاثة في القرآن الكريم : المشركون ، المنافقون ، بنو إسرائيل ، ولا تخرج أنماط هذه الدلالة خارج هذه الأصناف الثلاثة .

وجاءت المرتبة الثانية – التوكيد والتحقيق – لتعالج نوعا خاصا قائما بذاته وهو الصيغة (هـ) من الشكل رقم (٢) أي التركيب الخبري في معنى الأمر ، ولعل ورود التركيب على هذه الشاكلة ، يؤدي قيمة لا يؤديها التركيب الأمري ، وإلا فما دواعي وجوده ؟ . ويرى السهيلي : أنه جاء بلفظ الخبر الحاصل قصدا إلى معنى ثبوته ووجوب [٤] .

ومن ثم فإن ورود هذا التركيب الخبري يفيد الإثبات والمداومة ؛ لأن هذه الوظيفة أساسية بالنسبة لهذا التركيب الذي عرض له الزمخشري ، فإن قلت : ما معنى الإخبار عنها بالتربص ؟ قلت : هو خبر في معنى الأمر ، وأصل الكلام وليتربص المطلقات وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيدا للأمر وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة ، فكأنهن امتثلن الأمر بالتربص ، فهو يخبر عنه موجودا ، ونحوه قولهم في الدعاء : رحمك الله ، أخرج في صورة الخبر ثقة بالاستجابة ، كأنما وجدت الرحمة ، فهو يخبر عنها وبناؤه على المبتدأ فما زاده أيضا فضل تأكيد ، ولو قيل ويتربص المطلقات لم يكن بتلك الوكادة [٥] .

ويذهب الباحث إلى أن رؤية الزمخشري في عمومها قائمة على الناحية اللغوية ، بمعنى أن دلالة التركيب المذكورة هي مستقاة من وجود التركيب في ثوب التركيب الخبري ، ثم قوله : وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة هو مفاد من وجود التركيب في شكل الفعل المضارع (يتربص) الذي

---

(١) ١٢٠/١ .
(٢) ٤/ ٦٦ .
(٣) ٤/ ٦٦ .
(٤) السهيلي : نتائج الفكر في النحو ص ١٤٦ .
(٥) ١٣٧/١ .

يدل على المسارعة والامتثال مأخوذ من وجوده في معنى الأمر ، وهكـــذا يســتخلص الزمخشــري الدلالة بناء على السياق اللغوي في هذه الآية ، وفي سورة الصف/١٠،١١ (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَـلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ.تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ . يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْـهَارُ وَمَسَـاكِنَ طَيِّبَةً فِيهَا جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) . قال الزمخشري : فإن قلت : لم جيء به على لفظ الخـبر؟ قلت : للإيذان بوجوب الامتثال ، وكأنه امتثل ، فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين ونظيره قـــول الداعي : غفر الله لك : ويغفر الله لك ، جعلت المغفرة لقوة الرجاء ، كأنها كانت ووجدت [١] .

وقد كان حكم الفعلين : يغفر لكم ، يدخلكم ، حكم الفعل المضارع الذي وقع في جـــواب الطلـــب ، فاستحقا الجزم ، مع أن الذي وقع في جوابه هو : تؤمنون بالله... وتجاهدون ، ليس بفعل طلب ، بـل ليس بإنشاء ، بيد أن معنى الفعلية : تؤمنون ، تجاهدون . اقترب من معنى إنشاء غير طلبي ، وهـــو الحض والترغيب مما استقاه واكتسبه من جملة الاستفهام قبلها : هل أدلكم... إلخ ، وهـــو اســتفهام خرج إلى معنى يشبه العرض والحض والترغيب ، كل ذلك سوغ جنوح معنى الخـــبر إلـــى معنـــى الإنشاء ، بل أدخل كلا في نطاق الآخر وفي مجاله [٢] وهكذا نجد التداخل والتشابك بيـــن الـــتراكيب بعضها البعض .

إن ورود المؤدى الدلالي للتركيب الخبري في معنى الأمر يأتي لمتطلبات السياق والقرائن الأخـــرى المصاحبة ، وكذلك مجيئه بصورة المضارع (يفعل) ففي قوله تعالى في سورة نوح (قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّـي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ . أَنِ اعْبُدُوا اللهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ . يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَـمًّى إِنَّ أَجَلَ اللهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ)/٢ : ٤ .

على أساس أن : أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعون ، وجوب امتثال ، ويبدو أن الزمخشري قد استشعر أن الفعل المضارع (يغفر) قد وقع في جواب الأمر – اعبدوا ... ـ والمعنـــى أنكـم إذا عبدتـم الله واتقيتموه وأطعتموه ، وكان هذا منكم ، فثمة نتيجة حقيقة : إيجاد ما وعد الرحمن حقا ، وهو وجـوب الغفران ، على اعتبار أن الجملة الشرطية ، إذا تحقق الشرط فيها تحقق جوابه .

وأحسب أن مجيء الأمر بصيغة الخبر (يغفر) أتى لموافقة السياق المقامي للآيـــات الســابقة علـــى الجملة إذ المقام مقام حث وترغيب ، لهذا استخدمت صيغة الفعل المضارع يفعل ، وذلك للمســـارعة والامتثال ، والأمر كذلك بالنسبة للآيات الأخرى للمسارعة في الإيمان والجهاد : تؤمنون ، تجـاهدون

---

(١) ٩٤/١

(٢) ينظر: الجواري : نحو المعاني من ١١٢/ ١١٣.

؛ لأن دلالة المضارع تأتي منذ بداية النطق به بخلاف الأمر الذي يبدأ عقب الانتهاء من الفعل ذاته ، ويؤيد ما أذهب إليه ورود الصيغة نفسها في سوره يوسف في دعاء يوسف عليه السلام لإخوته بعد لقائه بهم (لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ) يوسف /٩٢ ، فيوسف عليه السلام يدعو لإخوته ، وهو يريد أن يغفر الله لهم منذ بداية نطقه بالفعل (يغفر) وهذا يفيده المضارع ولا يفيد فعل الأمر(اغفر) مثلا .

وينص الزمخشري على أن الخبر في معنى الأمر يفيد المبالغة في إيجاب إيجاد المأمور به ، قال تعالى (قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَباً فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ) سوره يوسف /٤٧ ، قال الزمخشري : على أن الخبر في معنى الأمر كقوله : تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون ، إنما يخرج الأمر في صورة الخبر للمبالغة في إيجاب إيجاد المأمور به فيجعل كأنه يوجد ، فهو يخبر عنه والدليل على أنه خبر في معنى الأمر في سنبله [١] .

على كل فورود الخبر في معنى الأمر ، يؤدي قيمة مفادها أنه : يفيد التوكيد والتحقيق والوجوب ، وكذلك المبالغة والإسراع في الفعل ، وبالنظر إلى هذه المصطلحات المختلفة ، يلاحظ أنها في نهاية الأمر تؤدي شيئا واحدا : التحقيق ، وهذا المسمى هو الذي يرتضيه الباحث ويذهب إليه لإدماج تلك المسميات تحت مسمى دلالي واحد .

ويخرج الأمر إلى (الوجوب) على أنه واجب محتم وذلك لمراعاة سياق الآيات ، وذلك كما في قوله تعالى في آية/٤١ من سورة التوبة (وَجَاهِدُواْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ) قال الزمخشري : إيجاب للجهاد بهما إن أمكن أو بأحدهما على حسب الحال والحاجة ويوضح الزمخشري تلك اللفظة في موضع آخر(فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلاً وَلْيَبْكُواْ كَثِيراً جَزَاءً بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ) قال : معناه فسيضحكون قليلا ويبكون كثيرا ، إلا أنه أخرج على لفظ الأمر للدلالة على أنه حتم واجب لا يكون غيره [٢] .

على أنه ينبغي ملاحظة أن الآية الكريمة (فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلاً...) رغم وجودها على هيئة الأمر ، إلا أن المراد هو التركيب الخبري ، الذي يدل على التوكيد والوجوب ، كما في قوله تعالى (قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّاً حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ...) مريم /٧٥ ، قال الزمخشري : أي مد له الرحمن يعني أمهله وأملى له العمر ، فأخرج على لفظ الأمر إيذانا بوجوب ذلك ، وأنه مفعول لا محالة ، كالمأمور به المتمثل لتقطع معاذير الضال ....[٣] .

---

(١) ٢/٢٦٠ .
(٢) ٢/١٦٥ .
(٣) ٢/٤٤١ .

وكما في قوله تعالى في سورة النور/ ٣٣ (وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللهِ الَّذِيَ آتَاكُمْ..) ، قال الزمخشـري : وآتوهم أمر للمسلمين على وجه الوجوب بإعانة المكاتبين على إعطائهم سهمهم الذي جعل الله لهم من بيت المال ...[١] .

وإذا كان الأمر في هذه الآيات يخرج للوجوب حسب رأي الزمخشـري ، فـإن دلالـة الوجـوب تأرجحت لديه في بعض المواضع ، كما في قوله تعالى (يَآ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) المائدة /٦ ، قال الزمخشـري : يحتمـل أن يكـون الأمـر للوجوب ، فيكون الخطاب للمحدثين خاصة ، أو يكون للندب [٢] ، وفي سورة الأعـراف الآيـة / ١٤٥ (... فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ...) قال الزمخشري : وقيل : يأخذوا بما هو واجب أو نـدب ؛ لأنه أحسن من المباح ، ويجوز أن يروا يأخذوا بما أسروا دون ما نهوا عنه [٣]، وجاء كذلك في قوله تعالى (يَآ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوٓاْ إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ ... فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً) الأحزاب/ ٤٩ ، قال الزمخشري : فإن قلت : ما هذا التمتع أواجب أم ندب ؟ قلت : إن كـان غـير مفروض لها كانت المتعة واجبة ، ولا تجب المتعة عند أبي حنيفـة ، إلا لـها وحدهـا دون سـائر المطلقات ، وإن كان مفروضا لها ، فالمتعة مختلف فيها ، فبعض على الندب والاستحباب ، ومنـهم أبو حنيفة وبعض على الوجوب [٤] .

وإذا كان من توضيح لتلك الجزئية وفي ذلك ثراء للبحث وإفادة ، أقول في ضوء ما ذكرت سـابقا عن التقابل الدلالي لها ، وهذا ما أوقعه فيما يسمى بالاحتمالية ، إن جاز التعبير ، أي يحتمل كذا وكذا ... بمعنى أن التركيب يحتمل الوجوب أو الندب ، وأحسب أن الأمر يشمل الوجوب والندب علـى السواء ، بمعنى أن الأمر في الآية الكريمة لوجوب غسل جميع أعضاء الجسم المنصوص عليـها ، كذلك للندب ؛ لأن ذلك إفادة للمسلم يوم القيامة ، ففي ذلك صلاح في الدنيا ، وفلاح في الآخرة أيضـا ، وهو غرض أخروي ، ولا شك أنه ليس ثمة تعارض بين دلالته على الوجـوب والنـدب ، وإنمـا يعضد كل واحدة الأخرى ويقويها .

---

(١) ٣/ ٧٥ .
(٢) ١/ ٣٢٥ .
(٣) ٢/ ٩٣ .
(٤) ٣/ ٢٤١

أما آية الأعراف ، فالمولى عز وجل يأمر موسى عليه السلام أن يأمر أهله بأمور دنيوية تخصهم وفيها منفعة لهم ، وهو ما أوضحه بقوله في الموضع ذاته : يأخذوا بأحسنها ، أي فيها ما هو حسن وأحسن كالاقتصاص والعفو والانتصار والصبر [١].

وتدعم رؤية الزمخشري هذه ما ذهب إليه الباحث من أن الآية الكريمة تدل على الإرشاد ؛ لأن في ذلك إرشادا لهم في حياتهم الدنيا ، وفوزا لهم في الآخرة [٢] .

والواضح أن الزمخشري في هذه الآيات قد غلب عليه طابع المعالجة الفقهية في تحليل وتفسير هذه الآيات ؛ لأن استخلاص دلالة الأمر للوجوب أو الندب ، الإباحة ، لا شك أن تأثر أو استعارة الزمخشري هذه المصطلحات من بيئة علماء أصول الفقه ، الذين كانت هذه المصطلحات تدور وتستخدم بكثرة في بيئتهم .

ويفيدنا هذا في التداخل بين ما جاء عند علماء أصول الفقه وما جاء عند البلاغيين والمفسرين ، خاصة أولئك الذين ينتمون إلى بيئة البلاغيين والبيانيين من جهة ، وإلى بيئة المفسرين من جهة ثانية ، وينطبق هذا على ما جاء عند الزمخشري ، إذ هو : مفسر، لغوي ، بلاغي ، وبالتالي تمثل هذه ميزة له ، ومن ثم جعلتْ كل هذه البيئات المختلفة نظرته أوسع وأرحب للتركيب تجاوز فيما أحسب مقولات النحاة ، وربط بين الإطار النظري ـ في المفصل ـ ممثلا ما جاء عند النحاة ، وما جاء عنده في (الكشاف) ممثلا آراء المفسرين والبلاغيين على السواء .

وإذا كان الزمخشري في هذا الفصل قد اقترب من معالجة الأصوليين (علماء أصول الفقه) ، وبالتالي يشتركان في المعالجة ، أي يشترك المفسرون والبلاغيون والأصوليون في معالجة القضايا التي تخص الجانب الدلالي في التركيب .

بيد أن ثمة مفارقة بين البيئات الثلاث ، فإذا كان المفسرون يتعاملون مع النص القرآني ، وهى لغة خاصة لها مستواها التي تمتاز به عن غيرها ، فإن الأصوليين يتعاملون مع اللغة الدائرة بين الناس في حياتهم اليومية ويربطونها بالسياق وبظروف أداءها ليزدادوا فهما لدلالاتها ، نجد البلاغيين لطبيعة بحثهم يتعاملون مع لغة خاصة قائمة على التخير والانتقاء ويربطون سماتها الخاصة المختارة بالمقام أو الحال ، فهم لا يتحدثون– كغيرهم – عن دلالة أية لغة ، إنما يقفون بحثهم على سمات منتقاة ويربطونها بالمقام ... كما ينبع الخلاف بينهم وبين غيرهم من واقع نظرتهم إلى قضية الحال

---

(١) ٢/٩٣ .
(٢) ينظر:الغزالي المستصفى في علم الأصول ٤١٩/١ ، للمفارقة بين استخدام (الإرشاد) و (الندب).

أو المقام ومطابقة الكلام له ، تلك القضية التي اتخذت أساسا لتعريف البلاغة [١]، فالرابط بين أصحاب هذه البيئات المختلفة هي معالجة دلالات التركيب ؛ لأن المفارقة بينهم في أن كلا منهم ينظر إليه من الزاوية التي تخدم غرضه .

ويخرج الأمر إلى (الإنكار) كما في قوله تعالى في سورة الأنعام / ١١٨ (فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ) ، قال الزمخشري : فكلوا مما ذكر اسم الله مسبب عن إنكار إتباع المضلين الذين يحلون الحرام ويحرمون الحلال ... [٢] ، وكما في قوله تعالى (فَأْتُواْ بِكِتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ) الصافات/١٥٧ قال الزمخشري : ... وهذه الآيات صادرة عن سخط عظيم وإنكار فظيع واستبعاد لأقاويلهم شديد وما الأساليب التي وردت عليها إلا ناطقة بتسفيه أحلام قريش وتجهيل نفوسها واستركاك عقولها مع استهزاء وتهكم وتعجب [٣] ، وإلى ما جاء في قوله تعالى (فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ) الصافات/ ١٤٩، قال الزمخشري : أمر رسوله باستفتاء قريش عن وجه إنكار البعث [٤].

كما تخرج صيغة الأمر إلى (الاختصاص والتقدير) كما في قوله تعالى (... قُل لِلَّهِ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ) الأنعام/ ١٢ ، قال الزمخشري : تقرير لها ، أي هو الله خلاف بيني وبينكم [٥] ، كما في قوله تعالى (نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) الحجر/٤٩، قال الزمخشري : تقريرا لما ذكر وتمكينا له في النفوس [٦]. وتدل على (الندب) كما في قوله تعالى في سورة النساء (فَارْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلاً مَّعْرُوفاً) آية : ٨ [٧] . وفي سورة البقرة كذلك (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ، وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ)/ ٢٨١ [٨] .

بيد أن الباحث يلاحظ أن دلالة آية (البقرة) الأخيرة على (الندب) يختلف فيها الزمخشري مع ما ذهب إليه الأصوليون ، فعند الزمخشري (الندب) وعندهم (الإرشاد) ، وأرجح ما ذهب إليه الأصوليون – الإرشاد – لأن المولى عز وجل يرشدنا إلى كيفية التعامل في أمر من أمورنا الحياتية

---

(١) محمد محمد الحفناوي : الأفكار البلاغية عند الأصوليين ص٢٤٠ .
(٢) ٢/ ٣٦ .
(٣) ٣/٣١٢
(٤) ٣/٣١٢ .
(٥) ٢/٥ .
(٦) ٢/٣١٤ .
(٧) ١/٢٤٩ .
(٨) ١/١٦٧ .

– الدنيوية – وفي ضوء ذلك تتضح تلك المفارقة بين معنى الندب والإرشاد في الآية الكريمة ، فالإرشاد القصد منه شيء دنيوي ، أما الندب ، فالغرض منه الثواب الأخروي (١).

ومن خلال تلك المقارنة تتجلي الرؤية – في الآية الكريمة – وأنها للإرشاد أقوى في ضوء قرائن السياق مما ذهب إليه الزمخشري .

وتأتي صيغ الأمر (للإباحة) ، كما في قوله تعالى (قُلْ سِيرُواْ فِي الأَرْضِ ثُمَّ انظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ) الأنعام /١١ ، قال الزمخشري : ... فمعناه إباحة السير في الأرض للتجارة (٢) . وفي قوله تعالى في الآية /٦٩ من سورة الأنفال (فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلاَلاً طَيِّباً وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) ، قال الزمخشري : روي أنهم أمسكوا عن الغنائم ، ولم يمدوا أيديهم إليها ، وقيل : هو إباحة للفداء ؛ لأنه من جملة الغنائم (٣) .

وأيضا ورد في قوله تعالى (وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُواْ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ) المائدة /٢ ، قال الزمخشري : إباحة للاصطياد بعد حظره ، كأنه قيل : وإذا حللتم فلا جناح عليكم أن تصطادوا (٤) .

ويراعي الزمخشري دور السياق والقرائن المتضافرة في تحديد الدلالة ، أي أن آية الأنعام (قُلْ سِيرُواْ فِي الأَرْضِ ثُمَّ انظُرُواْ ...) استخلص الزمخشري دلالتها من السياق اللغوي ، قال الزمخشري : فإن قلت : أي فرق بين قوله : فانظروا ، وبين قوله : ثم انظروا ؟ ، قلت : جعل النظر مسببا عن السير في قوله : فانظروا ، فكأنه قيل : سيروا لأجل النظر ، ولا تسيروا سير الغافلين ، وأما قوله : سيروا في الأرض ثم انظروا : فمعناه إباحة السير... ونبه على ذلك بأن ثم ؛ لتباعد ما بين الواجب والمباح (٥) .

ومن ثم نرى الزمخشري في تحليله هذا قد ارتكز على القرائن اللغوية المتممة للتركيب كـ (الفاء) في الجملة الأولى و(ثم) في الآية الثانية ، فتحليل الزمخشري السابق قد استنتجه من دلالة تلك المتممات : (الفاء) في الآية الأولى ، ومعناها تدل على التعقيب ، أي المباشرة ، ولا تستدعي مهلة ، فاستشف أن استخدام (الفاء) مع التركيب يؤدي إلى أنه واجب ، وذلك ناتج من خلال استخدام (الفاء) ، وبـ (ثم) في الجملة الثانية ، وهي تعني التباعد ، ومن ثم فقد رأى أن الشيء الذي يأتي معها يكون

---

(١) الغزالي : المستصفى في علم أصول الفقه ٤١٩/١ .
(٢) ٥/٢ .
(٣) ١٣٥/٢ .
(٤) ٣٢١/١ .
(٥) ٥/٢ .

مباحا ، لبعد تلك المسافة أو الفترة ، ومن ثم يحق لي أن أقول بأن السياق اللغوي هنا هو الذي حسم التحديد الدلالي عند الزمخشري .

أما الآية الثانية (فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلاَلاً طَيِّباً وَاتَّقُواْ اللهَ ...) ، فقد جاء الأمر في الآية (فكلوا ..) عقب الحديث عن الغنائم ، وقد أورد الزمخشري بأن الأمر يفيد الإباحة ، ولكنه عمد إلى طريقين مختلفين :-

الأول : أنهم أمسكوا عن الغنائم ، ولم يمدوا أيديهم إليها .

الثاني: وقيل هو إباحة للفداء ؛ لأنه من جملة الغنائم .

ومن هنا فإن هذا النمط القرآني يراه الزمخشري يحتمل هذه الرؤى المختلفة ، ومن ثم نجد الزمخشري يذكرها ، وكأنه بهذا الصنيع يراها جميعا ، بل هو بالفعل يراها جميعا جائزة .

ويذهب الباحث إلى أن الأمر في الآية الكريمة (فكلوا...) لوجوب الإباحة ، وليس للإباحة فقط ، وهذا الوجوب مستقى من دلالة : الفاء + الفعل ، أما دلالة الإباحة فقد جاءت ؛ لأن الأمر جاء عقب آيات الحرب ، وما فيه من غنائم ، أي أن ما غنمتموه من العدو ، فهو حلال مباح لكم ، وهذا لا يتنافى مع ما ذهب إليه الباحث ، وما رآه الزمخشري في الرأي الأول : من أنهم قد أمسكوا عن الغنائم بعد الحرب ، ولم يمدوا أيديهم فنزلت .

على أن الآية الثالثة (وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُواْ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَئَانُ...) ، يذهب الزمخشري إلى أن دلالة الأمر فيها للإباحة ، على أن ثمة شيئا مهما هنا أود أن أنبه عليه في هذا الشأن ، أن (الإباحة) مأخوذة من بيئة الأصوليين – كما ذكرت ــ وتؤكد هذه الرؤية أن باحثا حديثا ذهب إلى أن : أكثر الفقهاء ذهبوا إلى أن الأمر بعد الحظر يفيد الإباحة ورفع الحظر لا غير ذلك ، كقوله تعالى (وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُواْ ...) على أن فريقا من الأصوليين لا يرون هذه الصيغة بعد الحظر لا تقتصر على الإباحة ... إذ يمكن أن تدل على الوجوب كما في قوله تعالى (فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ) التوبة آية /٥ [١] .

وتأتي الصيغة الدلالية للأمر لــ (التعريض) بالمخاطب ، كما في قوله تعالى (... فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ اشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ...) آل عمران/ ٦٤ ، قال الزمخشري :... ويجوز أن يكون من باب التعريض ، ومعناه اشهدوا واعترضوا بأنكم كافرون حيث توليتم عن الحق بعد ظهوره [٢] . وفي قوله تعالى آية

---

[١] د. طاهر سليمان حمودة : دراسة المعنى عند الأصوليين ص ٧٥ .
[٢] ١٩٤/١

/٦٣ من سورة البقرة (خُذُواْ مَا آتيناكم بِقُوَّةٍ، وَاذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) ، قال الزمخشري : خذوا ما آتيناكم من الآية العظيمة واذكروا ما فيه من التعْريض للثواب العظيم ، ويجوز أن يراد : خذوا ما آتيناكم بقوة ، إن كنتم تطيقونه [١] .

وأحسب أن التعريض للثواب العظيم على حد قول الزمخشري ، ليس مكتسبا من دلالة صيغة الأمر ، وإنما مفاده من (ما) النكرة بعد الأمر ، وهي فيها ما فيها من التعظيم والتكثير .

وتدل صيغة الأمر على : الحث والتحضيض ، كما في قوله تعالى (فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ) البقرة/٢٨٣ ، قال الزمخشري : حث المديون على أن يكون عند ظن الدائن به وأمنه منه وائتمانه ، وأن يؤدي إليه الحق الذي ائتمنه عليه ، فلم يرتهن فيه [٢] .

ومن خلال استقراء عبارات الزمخشري – إن جاز التعبير – ، نجده دائما يحاول أن يربط بين السياقات المختلفة على نحو ما نجده في قوله تعالى (وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ ...) الإسراء/ ٩ ، نجد الزمخشري يستشف دلالة الأمر على أنه للمدح والتعظيم بتركهم القبائح وفعل السيئات [٣] ، فالدلالة ليست مستفادة من الصيغة ، بقدر استفادته من استخلاصه الدلالة من السياق اللغوي في المفعول به (المؤمنين) الذي يدل على الإيمان ، ودليلي على ذلك أن الزمخشري حينما يتعرض للصيغة ذاتها في سورة النساء/ ١٣٨ (بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) نجده يوجه دلالة التركيب إلى (التهكم) بقوله : وضع بشر مكان أخبر تهكما بهم [٤] ، وإنما جاء التعبير بـ (بشر) تهكما واستهزاء بالمنافقين ، ولما كان الخطاب موجها للمنافقين كانت الدلالة التهكم ، وذلك خلاف الآية الأولى التي كان الخطاب فيها موجها إلى المؤمنين ، فكانت الدلالة بشارة لهم بالتعظيم والمدح .

على أن صيغة الأمر تخرج إلى دلالات أخرى متنوعة : كأن يكون المراد به (المبالغة) كما في قوله تعالى في سورة الزمر/ ١٤ (قُلِ اللهَ أَعْبُدُ مُخْلِصاً لَّهُ دِينِي ...) [٥] ، و(التهويل والتعظيم) ، كما في قوله تعالى (وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِي الْمُنَادِي مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ) ق/ ٤١ [٦].

وأحسب أن التهويل والتعظيم نابعان من دلالة الفعل (استمع) ، أعني دلالة الفعل ذاته ، من الدلالة على الأمر بالاستماع ، ينضاف إليه أن هذا الاستماع ليس في يوم عادي ، وإنما يوم القيامة ، يوم

---

(١) ٢/١٠٣ .
(٢) ١/١٧٠.
(٣) ١/١٣٥ .
(٤) ١/٣٠٥ .
(٥) ٣/٣٤٢ .
(٦) ٤/٢٥ .

تذهل كل مرضعة عما أرضعت ، وتضع كل ذات حمل حملها ، ويوم يفر المرء من أخيه وأمه وبنيه وصاحبته التي تؤويه ومن في الأرض جميعا... وهكذا تتوفر على إبراز دلالة التهويل عناصر مختلفة يتضمنها السياق ، وبعضها كائنة في مواضع مختلفة من النص القرآني ، وبناء على هذا كله استخلص الزمخشري دلالة التهويل والتعظيم .

وكذلك يخرج إلى دلالة (التخيير) كما في قوله تعالى (وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ) سورة الكهف/ ٢٩ [١] ، وإلى (الوعيد) كما في سورة التوبة (قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ ...... فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ) /٢٤ [٢] ، و(التثبيت) [٣] كما في قوله تعالى (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ) التوبة/ ١٠٣ ، و(الاستخفاف) [٤] كما في قوله تعالى في سورة الزخرف (فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ) آية/ ٥٤، و(التعجيل) كما في قوله تعالى (قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا ، فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ) الأعراف/ ٧٠ [٥] ، وكذلك إلى (التجهيل) [٦] كما في قوله تعالى (قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَّوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ) التوبة : ٨١ .

على أن هذه الدلالات التي قدمها الزمخشري تزيد عن تلك التي قدمها بعض الأصوليين : كالغزالي خمس عشرة دلالة [٧] ، على أن دلالات الزمخشري بعد إدماج بعض الدلالات في بعض قد بلغت عشرين دلالة ، وبالتالي فإن هذه الدلالات قد فاقت دلالات الأصوليين ، على الرغم من إدماج بعض الدلالات مع البعض الآخر ، وهكذا يتضح اتضاحا عمليا مدى أخذ الزمخشري بقرائن السياق المختلفة لاستخراج الدلالة .

وإذا كان الغزالي قد أوصل الدلالات إلى خمس عشرة دلالة ، فإن باحثا قد أوصلها عند الأصوليين إلى(ست عشرة دلالة) [٨] ، إلا أن باحثا ثالثا قد أوصل تلك الدلالات إلى ست وعشرين دلالة [٩] ،

---

(١) ٣٨٨/٢ .
(٢) ١٤٥/٢ .
(٣) ٣٥/٤ .
(٤) ٤٢٣/٣ .
(٥) ٦٩/٢ .
(٦) ٦٥/ ٢ .
(٧) الغزالي : المستصفى في أصول الفقه٤١٧/١ ،٤١٨ .
(٨) د. طاهر سليمان حمودة : دراسة المعنى عند الأصوليين ص ٦٩ : ٧١ .
(٩) د. عادل خلف : البحث اللغوي عند الأصوليين ص١٥ .

على أن باحثا آخر لم يذكر سوى سبع دلالات للأمر عند الأصوليين [١].

على أن هذه الدلالات الكثيرة أو التنوع الدلالي الذي تدل عليه صيغة الأمر يحدث فيه من التداخل بين الدلالات نتيجة لتداخل عوامل سياقية كثيرة ومتداخلة للتركيب الواحد باختلاف السياق المقامي واللغوي تختلف دلالاته ، ومن ثم فإن هذا واضح عند الزمخشري كذلك ، كما أشرت في آية : وبشر المؤمنين ، وبشر المنافقين ، على أن الأولى للتعظيم والمدح ، والثانية للتهكم والاستهزاء ، وهكذا نجد بعض الأصوليين ينتقد هذه الأوجه الدلالية لصيغة الأمر والنهي على السواء ، وبعضها كالمتداخل فإن قول : كل مما يليك ، جعل للتأديب ، وهو داخل في الندب والآداب مندوب إليها ، وقوله : تمتعوا للإنذار، قريب من قوله ﴿اعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾ الذي هو للتهديد [٢].

على أية حال ، فإن هذا الأمر عند الزمحشري وعلماء أصول الفقه يعني قدرتهم على استنباط الدلالات المختلفة التي تتناسب والسياق اللغوي وغير اللغوي .

وقد نبه كل من الأصوليين والبلاغيين على مراعاة السياق ، قال الغزالي ممثلا رأي الأصوليين بقوله : فقد تكون للأمر عادة مع المأمور وعهد ، وتقترن به أحوال وأسباب بما يفهم المشاهد الوجوب [٣] .

ولم تقل عناية البلاغيين عن عناية الأصوليين ، يقول السكاكي : فلا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة ومقام التشكر يباين مقام الشكاية ، ومقام التهيئة يباين مقام التعزية ، ومقام المدح يباين مقام الذم ، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل ، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار ، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام الكلام على الإنكار ...[٤] .

على أن فكرة التنوعات الدلالية للتركيب الأمري ، تقودنا إلى قضية مهمة في هذا المقام : هل صيغة الأمر تفيد الدلالة بذاتها أم بالقرائن الأخرى ؟ .

فمن محققي المعتزلة من يرون أن الأمر ليس أمرا لصيغته وذاته ولا لكونه مجردا عن القرائن مع الصيغة ، بل يصير أمرا بثلاث إرادات : إرادة المأمور به ، وإرادة إحداث الصيغة ، وإرادة الدلالة بالصيغة على الأمر [٥].

---

(١) د. محمد يوسف حبلص : البحث الدلالي عند الأصوليين ص ٥٤ ، ٥٥ .
(٢) الغزالي المستصفى في علم أصول الفقه ٤١٩/١ .
(٣) السابق : الموضع ذاته .
(٤) السكاكي : مفتاح العلوم ص ٩٥ .
(٥) الغزالي : المستصفى في علم الأصول الفقه ٤١٤/١ .

ومن خلال مناقشة ما جاء عند الزمخشري حول معالجة هذه الصيغة يتضح أن الأمر بعد ذلك ليس أمرا بصيغته ولا بذاته ، وإنما الأمر يصير أمرا من خلال تضافره مع عدة قرائن ، تتضافر وتتحدد فيما بينها لتحدد دلالة التركيب ، وقد أوضح الزمخشري ذلك من خلال المعالجة لتركيب الأمر ، حيث كان يرجح دلالة على أخرى من حيث ارتكازه على جوانب سياقية : لغوية وغير لغوية ، وفي تقديري أن الزمخشري استفاد من كل هذا ، كما استفاد منها علماء أصول الفقه في تحديد الدلالة المرادة .

فصيغة الأمر تشير إلى أنها موضوعة لطلب الفعل سواء كان على سبيل الاستعلاء : فإيجاب أو ندب أو التضرع ، فدعاء أو التساوي ، فالتماس ، فلا مجاز في ذلك [١] .

ومن ثم فإن التفتازاني – بناء على ذلك ، يعالج قضايا في إطار ضيق- عندما يعالج أو يتناول قضية بعينها فإنه يحاول أن يتناولها في إطار تقسيمي ، أعني أنه يقننها ، ويبدو هذا واضحا في تقسيم التفتازاني السابق لدلالات الأمر المختلفة .

فنجد الأمر على وجه الاستعلاء : إيجاب ، ندب ، دعاء ، تساوي : التماس ومن هنا نجد تقسيما يكاد يكون نظريا ، يختفي تماما عند الزمخشري ؛ للأسباب التي أشرت إليها منذ قليل

وإذا كان الزمحشري قد عرض للجوانب المختلفة لقضايا الأمر ، وقد جاءت هذه المعالجة في مواضع منتثرة في مصادره ، وتمثل هذه الرؤية مفارقة بين رؤية الزمحشري وبين رؤية التفتازاني ، إذ جاءت معالجة التفتازاني في مواضع متفرقة أيضا ، إلا أن إطار التفتازاني أضيق على أساس أن معالجته جاءت في إطار حاشية على تفسير الزمحشري .

ومن ثم نجد التفتازاني ــ بناء على أنه يعالج قضايا في إطار ضيق ــ عندما يتناول قضية بعينها ، فإنه يحاول أن يتناولها في إطار تقسيمي ، أعني أنه يقننها ، ويبدو هذا واضحا في تقسيمه السابق لدلالات الأمر المختلفة .

فنجد الأمر على وجه الاستعلاء : إيجاب ، ندب ، والتضرع : دعاء ، والتساوي : الالتماس . ومن هنا نجد تقسيما يكاد يكون تنظيريا ، تختفي تماما عند الزمخشري للأسباب التي أشرت إليها منذ قليل.

---

[١] حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف ورقة١٥ .

الفصل الثالث

دلالة التركيب النهي

بادئ ذي بدء ، يود الباحث أن يؤكد بصورة أولية تلك العلاقة الوطيدة التي تجمع بين صيغتي الطلب – الأمر – النهي ، حيث يأتيان في كثير من الأحيان متلازمين ، فقد يأتي الأمر يعقبه النهي ، وعلى الرغم من هذا ، فقد جاءت صيغة الأمر في القرآن الكريم بصورة أكثر من تلك التي وردت عليها صيغة النهي على نحو ما يمثل ٤ : ١ تقريبا ، وهذه النسبة ترتكز على عدة دعامات أهمها :

<u>أولا</u> : أن هذه النسبة السابقة ترتكز على ذلك الإحصاء الذي قدمه أحد الباحثين(١) لصيغتي : الأمر والنهي من خلال القرآن الكريم ، إذ أحصى (١٨٨١) لصيغ الأمر و (٤٠١) لصيغ النهي ، وبذلك يصل مجموع صيغ الأمر والنهي في القرآن إلى (٢٢٨٢) حسب الإحصاء الذي قدمه ، وقد راعى الباحث تكرار الصيغ في النص القرآني .

<u>ثانيا</u> : أن دلالات صيغ الأمر عند الزمخشري قد جاءت أكثر من تلك المقابلة – النهي – فقد ورد للأمر (٢٠) دلالة ، في حين ورد للنهي (٧) دلالات فقط ، وسيعود الباحث لمناقشة هذه الجزئية بإيضاح فيما بعد .

على أية حال فإن الباحث قدم في هذا الكتاب تلك الدراسة باعتبارها تبحث فيما نحن بصدده الآن ، ومما لاشك فيه أن الباحث قد بذل جهدا طيبا في بحثه على نحو ما نجده متمثلا في تلك الإحصائيات الكثيرة والمتنوعة ، إلا أنه قد أضاع الجهد في صيغ أمرية بعينها ، وأحسب أنها لا تقدم إضافة سوى أنه أجهد نفسه وأضاع وقته فيما لا فائدة من ورائه ، ولعله كان من الأفضل مناقشة تلك الصيغة ودلالاتها في ضوء قرائن السياق المختلفة ، وهذا من شأنه أن يكشف لنا عن الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم مثلا .

ومن ثم فإن هذا الإحصاء الوارد لدى الباحث السابق ودلالته الواردة عند الزمخشري تعني شيئا مهما ، أن أنماطه ودلالته أقل مما جاء عليه الأمر ، وبالتالي نستخلص أن النهي من حيث الاهتمام والعناية يأتي في المرتبة الثانية بالنسبة للأمر ، ومن ثم كانت معالجة أنماطه ومناقشة قضاياه الواردة عند الزمخشري تالية لما جاء في فصل الأمر .

ومن الأنماط التي يرتبط فيها الأمر بالنهي قوله تعالى (وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا) النساء/ ٣٤ ، وفي ذات السورة/ ٣٦ (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ...) ، وكما ورد في قوله تعالى (وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا

---

(١) السيد عبد الرحيم عطية : بلاغة الأمر والنهي في النسق القرآني ص٦.

قُصوراً وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتاً فَاذْكُرُوا آلاَءَ اللهِ ، وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ) الأعراف /٧٤ ، وفي الآية/٨٨ من سورة يونس (... رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الأَلِيمَ) وفي هود/٣٧ (وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ) ، وفي هود أيضا (وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْباً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللهَ مَالَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُ وَلا تَنقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّيَ أَرَاكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ، وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ) آية/ ٨٤ ، ٨٥ .

وينبه الباحث في هذا السياق أن ورود الأمر والنهي في القرآن ليس كله على هذه الشاكلة ، وإنما ثمة أوامر جاءت يعقبها نهي – والعكس – وأحسب أن الأمر إذا أعقبه نهي دل على التأكيد في الأمر والتشديد عليه ؛ لأن الأمر في حقيقته نهي عن هذه ، كما جاء عند الزمخشري : فإن قلت : النهي عن النقصان أمر بالإيفاء ... [١] .

من خلال هذا النص المقتضب تتضح من خلاله حقيقة مؤداها أن الأمر– عند الزمخشري – نهي عن ضده ، أو العكس وهذا ما أشرت إليه في فصل الأمر سابقا ، وأؤكد هنا كما أكد الزمخشري في أكثر من موضع عند تفسير قوله تعالى في سورة البقرة/ ١٥٠ (فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ...) ، قال الزمخشري : فلا تخالفون عن أمري وما رأيته مصلحة لكم [٢] .

ويمكن القول إن كثرة الآيات التي يأتي فيها الأمر مرتبط بالنهي لابد أن ذلك يعني شيئا بعينه ، فهل هذا يعكس تلك العلاقة الضمنية التي تربط بين صيغتي الطلب ؟ الأمر والنهي من حيث إن كليهما طلب على جهة الاستعلاء ، إلا أن الأمر هو طلب فعل كف ، والنهي طلب الكف عن فعل [٣] ، وهكذا يلتقيان من جهة الاستعلاء ، وكذلك من ناحية الطلب ، أي أن كليهما طلب ، وأن كليهما لا يقع إلا لفعل [٤] ، وربما كان هذا صوابا ، وربما كان الأمر غير ذلك ... : وأنهما يتعلقان بالغير فلا يمكن أن يكون الإنسان آمرا لنفسه أو ناهيا لها ، وإنهما لابد من الاعتبار حال فاعلهما في كونه فريدا لهم ، ويختلفان في أن كل واحد منهما مختص بصيغة تخالف الآخر ، وأن الأمر دال على الطلب والنهي دال على المنع ، وأن الأمر لابد فيه من إرادة مأمورة ، وأن النهي لابد فيه من كراهية منهية [٥] .

وإذا كان الزمخشري يرى أن صورة النهي تكون من الفعل المضارع مسبوقة بـلا الناهية (لا + تفعل) ←—— النهي ، وهذا يعني أنه يتضمن عنصر الطلب – كغيره من الإنشاء الطلبي – غير

---

(١) ٢٢٨/٢ .
(٢) ١٠٣/١ .
(٣) ينظر السيوطي : الإتقان في علوم القرآن ٨١/١ ، ٨٢ .
(٤) سيبويه ٦٩/١.
(٥) العلوي : الطراز ٢٨٥/٣.

أن الزمخشري لم يلتزم بالشكل التقليدي باعتباره رجلا معتزليا يميل أكثر إلى استخدام وإعمال الناحية العقلية لديه أكثر من أي ناحية أخرى ، ومن ثم فإن الركيزة الأساسية لصيغة النهي هي الطلب ، فإذا تضمن التركيب معنى الطلب دل على النهي ، وبالطبع يكون على وجه الاستعلاء [١] لماذا ؟ ؛ لأنه ليس من الطبيعي أن ينهى شخص من هو أكبر منه ، ومن ثم لابد أن يكون الناهي أعلى مرتبة من المنهي عنه ، وفي تقدير الباحث بناء على ذلك أن هذه المعالجة أو الرؤية للزمخشري ، إنما هي رؤية لغوية حول دلالة صيغة النهي اللغوية ، ومن هنا فإن الزمخشري يتفق إن لم يكن متأثرا أيما تأثر ببيئة اللغويين وعلماء المعاني وكذلك بيئة علماء أصول الفقه ــ في هذا الفصل والفصل السابق له وقد أشرت إلى ذلك سلفا – وقد نص المبرد (ت ٢٨٦ هـ) عن معنى النهي بقوله : واعلم أن الطلب من النهي بمنزلته من الأمر يجري على لفظ الأمر ، ألا ترى أنك لا تقول : نهيت من فوقي ، ولكن طلبت إليه ، وذلك قولك : لا يقطع الله يد فلان ولا يضيع الله لعمرو ، فالمخرج واحد ، والمعنى مختلف [٢] .

وإذا كان الزمخشري يرتضي الرأي القائل بأن النهي صيغته : لا تفعل ، فإنه بذلك يتابع كل من : جمهور النحاة وجمهور البيانيين [٣] ، ومن خلال استقراء مؤلفات الزمخشري اللغوية – جميعها – وجد الباحث أن الزمخشري لم يتعرض لتركيب النهي كأسلوب قائم بذاته في مؤلفاته اللغوية والنحوية منها خاصة ، وإنما جاء حديثه في المفصل مقتضبا وذلك من خلال حديثه عن جوازم الفعل المضارع ، وفيه ذكر صيغة الفعل المضارع (يفعل) مسبوقة بلا الناهية ، وعلى نحو ذلك ورد في (الأنموذج) باعتباره اختصارا للمفصل ، هذا عن مؤلفاته النحوية .

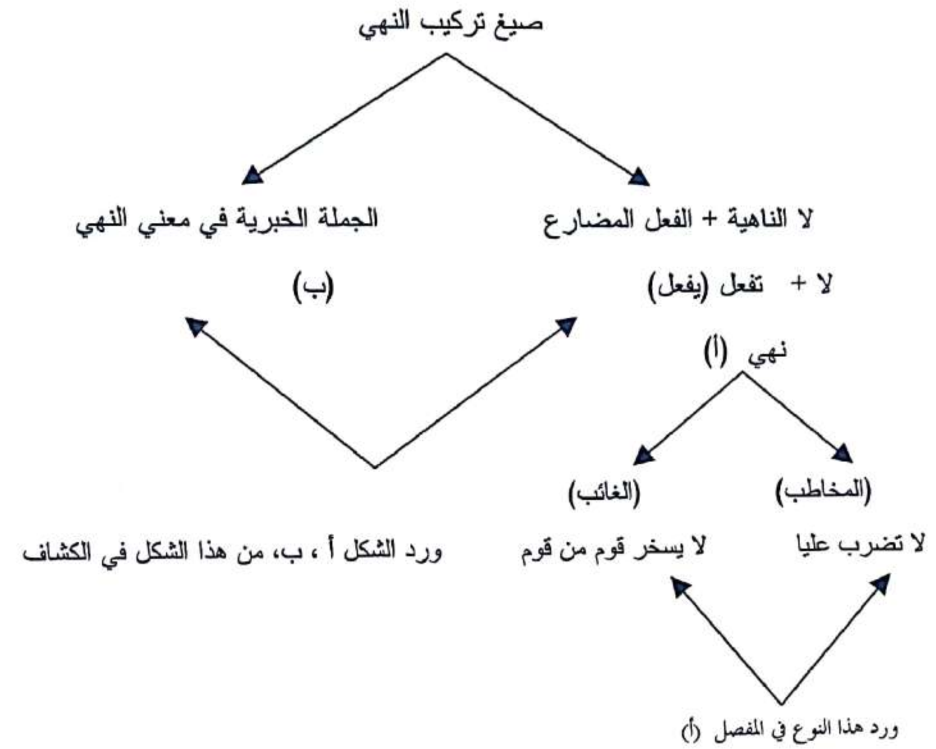
أما المعالجة التحليلية لما جاء هنالك مقتضبا في (المفصل) و(شرح الأنموذج في النحو) فإنه أوضح أيما إيضاح في (الكشاف) حيث جاء حديثه مشتملا على أركانه ودلالته على الرغم من أن حديثه جاء منتشرا في أثناء تفسيره ، ولعل الزمخشري له العذر في ذلك حيث طبيعة التفسير التي تقتضي أن تفسر كل آية حسب ورودها في موضعها في ضوء السياق العام ، سياق النص ، على أساس أن القرآن الكريم يفسر بعضه بعضا ، فما أجمل في موضع بسط في مكان آخر ، وما أوجز في القرآن بسطته السنة النبوية الشريفة .

ويلفت الإيجاز الذي اتخذه الزمخشري في مؤلفاته النحوية للحديث عن النهي النظر ؛ لأنه يكاد يكون معدوما ، فما الذي جعل حديثه مقتضبا ؟ وربما يعود السبب في ظني أن المفصل والأنموذج في النحو وسائر كتبه النحوية ، هي مؤلفات في القواعد النحوية العامة ، بمعنى أنها مؤلفات تعليمية

---

(١) يذهب إلى هذا الراي بعض الأصوليين مثل محمد الخضري :أصول الفقه صـ ١٩٩ .
(٢) المبرد : المقتضب ٢ / ١٣٣ .
(٣) ينظر القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة ٢٤٤/١ ، السيوطي : الإتقان في علوم القرآن ٢ / ٨٣ ، الغزالي : المستصفي في علم أصول الفقه ١/ ٤١٨ . الشوكاني : إرشاد الفحول في علم الأصول ص ١٠٩ .

بالدرجة الأولى[١] ، ومن ثم فإن قضية كهذه ليست لها مساحة للمعالجة بين أوراقه ، أو أن هذه الكتب ليست دراسات موسعة كالكشاف تسمح بالبسط ، وإنما تكتفي بالإشارة الدالة الموجزة تعالج فيها قضايا خاصة بالتركيب ، وهذا ما يرجع في ظني من أنها تعليمية ، ويحاول الباحث أن يضع أشكال النهي على النحو التالي :



شكل توضيحي رقم (١) يوضح أشكال صيغ النهي كما وردت عند الزمخشري

وعلى الرغم من إيجاز الزمخشري في (المفصل) لم نر لشراح المفصل حديثا يزيد عما ذكره الزمخشري ، وبالتالي يظهر أن جمهور النحاة والبيانيين مجمعون على أن النهي هو المضارع المسبوق بلا الناهية ، إضافة إلى المضارع (لا + يفعل ، تفعل) .

ونلاحظ أن الزمخشري ينظر إلى التركيب نظرة أعمق وهو من خلال تلك النظرة يكسر – ظاهريا – أو يتفلت من تلك القواعد التقليدية من خلال محاولته الدائبة لإيجاد منفذا لغويا – إن جاز التعبير – لتناسب هذه الرؤية وهذا المسلك شيئين ، **الأول**: اتجاهه في التفسير وهو اتجاه عقلاني . **الثاني** : التفسير وهو الذي يحتاج إلى أن يكون المفسر ملما بقواعد العربية ودروبها .

ومن ثم نرى الزمخشري يذهب إلى أن صيغة المضارع إذا سبقتها (لا الناهية) ورفعت دلت على النهي أيضا ، وتتضح رؤية الزمخشري هذه في تفسير قوله تعالى (وَالزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ

(١) يؤكد هذه النظرة محقق كتاب : شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي١ /٤٤ .

مُّشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ)النور/٣ ، قال الزمخشري : (لا ينكحها) بالجزم على النهي ، والمرفوع أيضا فيه معنى النهي ، ولكن أبلغ وآكد كما أن رحمك الله ويرحمك أبلغ من يرحمك ، ويجوز أن يكون خبرا محضا على معنى عادتهم جارية على ذلك ......[١] .

ومن ثم نجد الزمخشري يسوي بين حالتين : حالة الرفع ، وحالة الجزم ، من الناحية الدلالية ، غير أنه يجعل حالة الرفع أقوى وآكد من حالة الجزم ، ربما على أساس أن حالة الجزم فيها معنى الماضي ، وحالة الرفع فيها معنى المستقبل ، وهكذا يتحقق التأكيد من خلال وجوده في المستقبل ، أما الماضي وهو حالة الجزم فقد انتهى ، **وشيء آخر** : أن الرفع يدل على حالة الاستقبال التي تناسب النهي ؛ لأن النهي لا يكون لشيء في الماضي ، وإنما يكون لشيء موجود ، أي لابد أن يقع في المستقبل ، أما الجزم فهو على أساس الماضي ، والماضي لا يتناسب مع صيغة النهي ، ومن هنا كان الرفع أقوى وآكد من الجزم كما ذهب الزمخشري .

ونلاحظ من خلال الشكل (١) أن الصيغة (ب) منه قد زادها الزمخشري زيادة على ما جاء عند اللغويين ، ولم يتناول الزمخشري مثالا واحدا في مؤلفاته النحوية ، ومن ثم يمكن أن نستخلص شيئا مفاده أن الزمخشري في كتبه النحوية (المفصل ، الأنموذج) كان يتابع النحاة ، وكان يطبق هذه الآراء ، غير أنه أثناء التفسير تعن له تراكيب كان يمكنه أن يتخطاها في أثناء كتبه النحوية ، إلا أنه لا يستطيع أن يغض الطرف عنها في أثناء تفسيره للقرآن الكريم ، أخذا بمنهج التفسير، ومن هنا توضح هذه المقابلة المفارقة بين المنهج النحوي برؤيته الموجزة في : المفصل في مقابل المنهج التفسيري في الكشاف برؤيته الشاملة الواسعة .

إلا أن الزمخشري قد أشار إليه في سياق حديثه عن جوازم المضارع بقوله : وما فيه معنى الأمر والنهي بمنزلتها ... [٢] ، وقد أوضح ابن يعيش رأي الزمخشري في شرحه [٣] ، وقد حاول ابن الحاجب أن يفسر رأي الزمخشري على أساس العلاقة الكامنة بين صيغتي الطلب : الأمر، النهي ، إذ كلاهما يحتويان على الطلب ، فإذا جاء التركيب وفيه المعنى ، فلا ضير في حصول المعنى المتضمن [٤] .

على أن نظرة الزمخشري هذه لبقية التراكيب العميقة ، تعكس مدى محاولته الأخذ بالمنهج النحوي حينا ومقارنته أو تطبيقه بمنهج النحاة حينا آخر ، وتعكس هذه الملاحظة مدى تمثله للآراء والأفكار اللغوية من جانب و الشرعية من ناحية أخرى ، كما يعكسها التركيب الأمري والنهي في هذا الموضع

---

(١) ٣/ ٦٢ .
(٢) المفصل (أ) ص ٢٥٣ .
(٣) ينظر ابن يعيش : شرح المفصل (أ) ٧ / ٢٤٩ .
(٤) ينظر ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٣٧ .

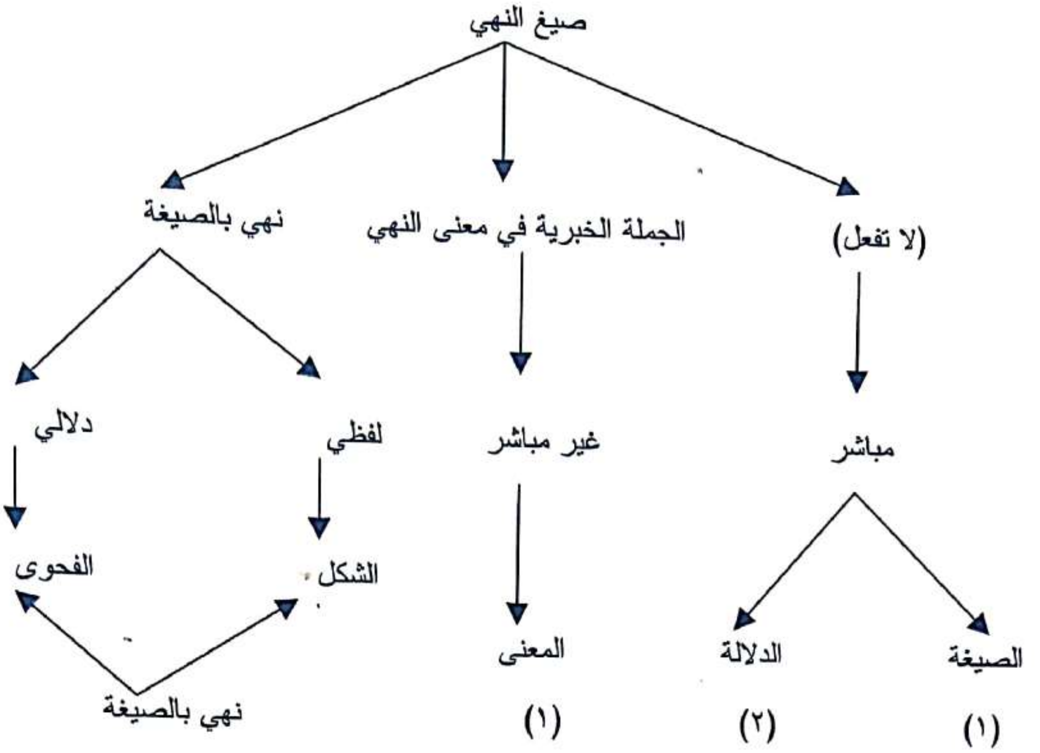
من البحث ، كما تعكس مدى إدراكه لدلالة ما تحويه هذه المصطلحات من دلالات خاصة ودقيقة ، ومن هنا فإن الصيغة (ب) من الشكل (١) جاءت تحتوي على معنى النهي ، وبناء على ذلك لم ير الزمخشري حرجا في أن يدرجها ضمن صيغ التركيب النهيي .

وإذا كان الزمخشري يرى صورتين للنهي بطريقة أو بأخرى ، فإن الباحث لا يرى حرجا في أن يذهب إلى أن ثمة صيغا أخرى للنهي ربما لم يدرجها النحاة ضمن إطار صيغ النهي ، وبالتالي لم يتعرض لها الزمخشري أيضا ، أعني تلك الصيغ التي جاء النهي فيها بمعنى النهي ذاته ، كما في قوله تعالى (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ) المائدة / ٣ ، وكما في الآية / ٩٦ من السورة ذاتها (وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ ...) وكما في سورة النساء /٢٣ (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ) وكما في قوله تعالى في الآية /٩٠ من سورة النحل (... وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) وكذلك قوله تعالى (وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ) ... إلخ ، وهذه الصيغ يؤدي معناها معنى النهي ، رغم أنها لم تأت على صيغة النهي المألوفة : لا تفعل ، وبالتالي لم يدرجها النحاة ولا البيانيون ضمن إطار صيغ النهي .

ومن هنا يمكن القول إن صيغ النهي ليست واحدة كما ذهب إلى ذلك النحاة والبيانيون ، وليست كذلك اثنتين كما ذهب الزمخشري ، لأن ثمة صيغا لم يطرقها النحاة ... وأيضا الزمخشري ، وهي الصيغ التي أشار إليها الباحث في الفقرة السابقة ، ومن هنا فإن الزمخشري يشترك مع كل من : النحاة والبيانيين ، في أن كليهما لم يطرق ولم يشر إلى هذه الصيغ ، غير أن الزمخشري قد فارق النحاة في أنه قد زاد صيغة ثانية على ما جاء عند النحاة ، وهي الصيغة (ب) من الشكل (١) (الجملة الخبرية في معنى النهي) ، وبالتالي فإن هذه الإضافة تمثل مفارقة بينهما وبين الزمخشري .

وإذا كانت هذه تمثل مفارقة ، فإنها تمثل مقاربة له بالنسبة للمنهج التفسيري ، وكذلك يشترك الزمخشري والنحاة ... في أن كلا منهم لم يشر إلى هذه الصيغة من قريب أو بعيد .

ومن ثم فإن صيغ النهي يمكن أن تمثلها صور ثلاثة على النحو التالي :



شكل توضيحي رقم (٢) يوضح أشكال صور النهي التي يمكن أن يكون عليها

ومن هنا فإن الزمخشري يشترك مع النحاة في نقطتين ، **الأولى** : في صيغة النهي : لا تفعل . **الثانية** : أن كلا من (الزمخشري والنحاة . . . .) لم يعرضوا إلا للصيغة التي تحمل معنى النهي ، ويختلف عنهما في أنه قد عرض للصيغة (ب) من الشكل (١) ، ولم يعرض لها النحاة . . . .

وإذا دققنا النظر في صيغ الأمر ، يبدو لنا تساؤل : هل هذه الصيغ تدل على الانتهاء دائما أم إلى أجل معلوم ؟ ومن ثم أحاول أن استخلص رأيا للزمخشري مفاده ، أن أية صيغة للنهي تدل على الانتهاء دائما ، وأن المنهي لا يتحقق إلا بترك المنهي عنه ، والملاحظ أن الصيغة إذا كانت مجردة ، دلت على الفورية والديمومة ، أي تكرار طلب الكف عن الفعل ، وهذا هو الأصل في دلالة الصيغة (١).

بيد أن القرائن قد تدل على النهي المؤقت كنهي الحائض عن الصوم والصلاة ، فقرينة الحائض تجعل النهي مؤقتا (٢). وقد أورد الزمخشري لصيغ النهي دلالات متنوعة ومختلفة ، وقد قام الباحث بعملية إحصاء لها ، فوصلت إلى (سبع دلالات) وهذه الدلالات التي قدمها الزمخشري لا تقل عما قدمه شيوخ علماء أصول الفقه ، أمثال : الغزالي ، حيث قدم مثل هذا العدد من الدلالات التي يخرج إليها

---

(١) ينظرد. طاهر سليمان : دراسة المعنى عند الأصوليين ص٨٢ .
(٢) ينظر الإسنوي : شرح الإسنوي ٥٣/٢ .

النهي [١] ، على أن ثمة بعض الباحثين [٢] ، في الفكر الأصولي قد قدموا في العدد نفسه الذي قدمه الزمخشري ، بيد أن باحثا آخر [٣] لم يتعرض لذكر دلالات النهي بعد عرضه لدلالات صيغ الأمر على أنه يلاحظ أن الباحثين الأولين قد أخذا الدلالات كما جاءت عند الغزالي وأمثاله من علماء أصول الفقه [٤] .

وأستدرك شيئا هنا في العلاقة القائمة بين الأمر والنهي ويذهب السكاكي أن الأمر والنهي حقهما الفور والتراخي ورد الخطيب القزويني على ذلك بأن في ذلك نظر ، يقول : ثم الأمر قال السكاكي : حقه الفور ؛ لأنه الظاهر من الطلب وليتبادر الفهم عن الأمر بشيء بعد الأمر ... والحق خلافه ، لما يتبين في أصول الفقه [٥] .

وَيُلاحَظُ على رأي السكاكي السابق من خلال ما أورده صاحب (الإيضاح) من أنهما : الأمر ، النهي ، حقهما الفور والتراخي ، وكل يقابل الآخر ، وهل هذا يعني أن السكاكي قد وقع في خطأ حينما ارتضى الرأيين معا ؟ ، وتتضح الرؤية من خلال نص السكاكي : بأن الأمر والنهي حقهما الفور والتراخي يوقف على قرائن الأحوال لكونهما للطلب ولكون الطلب في استدعاء تعجيل المطلوب أظهر منه في عدم الاستدعاء له عند الإنصاف والنظر إلى حال المطلوب [٦] .

وتثير الجزئية الأخيرة لصاحب الإيضاح جدلا حول مدى العلاقة بين دراسة الأصوليين لصيغ الأمر والنهي مما يطلق عليه حديثا بالدراسة الدلالية ، وربما كانت هذه الناحية هي التي جعلت القزويني يرد باقتضاب على السكاكي حول رأيه السابق ، وكأن ما درس عند الأصوليين يمت بصلة لدراستهم اللغوية ، وأنه أيضا معروف ، وهذا ما جعل القزويني يعرض بإيجاز لما جاء حول صيغة النهي عنده ، إذ عرض له بإيجاز شديد جدا ، ولم يعرض إلا : للتهديد [٧] .

وكأنه بهذا الصنيع يرى أن ما دُرِسَ عند علماء أصول الفقه ، لا يحتاج أن يكرر تارة أخرى عند اللغويين أو البيانيين ، وكأنه (أيضا) بهذا يرى أن المكان الحقيقي لهذه الدراسة ، إنما هي في بيئة علماء أصول الفقه ، ومن ثم يمكن القول إن هذا مهد له الطريق أن يتناوله بإيجاز ، وبالتالي لم يذكر

---

(١) ينظر: المستصفى في علم أصول الفقه ٤١٨/١ ،٤١٩ ، الشوكاني : إرشاد الفحول في علم الأصول ، ص ١٠٩،١١٠ .
(٢) د. طاهر سليمان حمودة : دراسة المعنى عند الأصوليين ص ٨٠ ، ٨١ ، د. عادل خلف : البحث اللغوي عند الأصوليين ص١٥١ .
(٣) د.محمد يوسف حبلص:البحث الدلالي عند الأصوليين ص٤٣.
(٤) ينظرالسيوطي : الإتقان في علوم القرآن ٢ / ٨٣ .
(٥) القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة ١ / ٢٤٣ .
(٦) السكاكي :مفتاح العلوم ص١٥٣ .
(٧)القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة ١ /٢٤٤.

له إلا دلالة واحدة . ولا أدل على ذلك من المساحة المكانية للأمر والنهي التـــي نالـــها فـــي معالجـــة البلاغيين واللغويين بالمقارنة ببيئة الأصوليين .

ويلاحظ الباحث أن ثمة فارقا بين أنواع الدلالات عند الزمخشري وعند الغزالي (علمـــاء أصـــول الفقه) على الرغم من كونهما يتفقان في عدد الدلالات لصيغ النهي تقريبا ، ولعل اختلاف البيئتيـــن – رغم كونهما يعالجان ناحية دلالية واحدة – والمادة المعالجة عند كليهما هي التي أدت في ظنـــي إلـــى الاختلاف الدلالي في الأنماط ، فعند الزمخشري المادة المعالجة هي القرآن – وبعض الأبيات الشـعرية – وهو مستوى لغوي خاص ، وعند الأصوليين يعالجون الكلام الدائر على ألسنة النـــاس ويحـــاولون استخلاص دلالته ، وبالتالي اختلاف المادة المعالجة ، إضافة إلى اختلاف السياقات اللغوية والســـياقات غير اللغوية هي التي أدت إلى هذا الاختلاف في الوظائف الدلالية عند كلا الرجلين .

أما الدلالات التي عالجها الزمخشري فقد بلغت سبع دلالات على النحو التالي : التهييج والإلـــهاب ، الديمومة والثبات ، في المرتبة الأولى في ترتيب الدلالات في النهي ، وجاءت دلالة : التوبيخ والتقبيح في المرتبة الثانية بثلاثة أنماط ، وجاءت دلالة : شدة الرغبة في وقوعه في المرتبة الثالثة بـــاثنتين ، وجاءت الدلالات الباقية لكل من : التهويل ، السرعة والامتثال ، الإنكار ، في المرتبة الرابعـــة بنمـــط لكل دلالة على حدة ، ويمكن وضع هذه الدلالات وأنماطها ومواضع معالجتها في مؤلفات الزمخشـــري على النحو التالي لإيضاحها أكثر : –

م	الدلالات	عدد التردد	النسب	المصادر	ملاحظات
١	التهييج والإلهاب	٤	٢٥	الكشاف	
٢	الديمومة والثبات	٤	٢٥	الكشاف	
٣	التوبيخ والتقبيح	٣	١٨, ٧٥	الكشاف	عدد الأنماط
٤	شدة الرغبة في وقوعه	٢	١٢,٥	الكشاف	الواردة
٥	التهويل	١	٦ ,٢٥	الكشاف	(١٦) نمطا
٦	السرعة والامتثال	١	٦ ,٢٥	الكشاف	
٧	الإنكار	١	٦ ,٢٥	الكشاف	

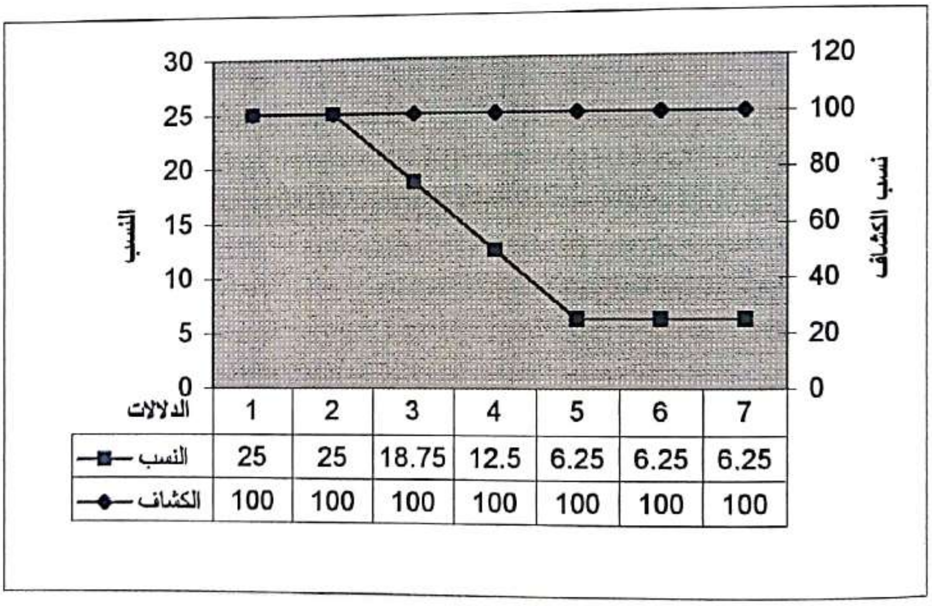
شكل توضيحي رقم (٣) بدلالات وأنماط ونسب النهي كما وردت عند الزمخشري

وأول ما يلاحظ على الشكل رقم (١) أن كل الأنماط الواردة فيه جاءت في (الكشاف) وبالتالي تخلو منه كل مؤلفات الزمخشري الأخرى ، أي أنها تمثل في محصلتها الصفر بالنسبة لمعالجة هذه الجزئية من البحث ، كما يلاحظ أن دلالتي : التهييج والإلهاب والديمومة والثبات ، يمثل مجموعها النهائي نصف الأنماط التي عالج فيها الزمخشري صيغ النهي .

وإذا كانت كل من الدلالة رقم (١) ، (٢) تمثل كل منهما أربعة أنماط ، فإن الدلالة رقم (٣) تليهما في عدد الأنماط ، إذ ورد لها ثلاثة أنماط ، وبالتالي يحدث نوع من التدرج الهرمي ، أي أنه ليس بينهما فارق كبير في عدد الأنماط ، تليهما الدلالة رقم (٤) بنمطين اثنين فقط ، أي بفارق نمط واحد عن الدلالة السابقة ، وتستوي الدلالات الأخيرة من حيث عدد الأنماط ، وبالتالي من حيث الأهمية .

ومن هنا يمكن القول إن هذه الدلالات من ناحية التدرج في الأنماط يؤدي بالتالي إلى التدرج في الأهمية ، على أية حال فإن الدلالات الواردة تمثل في مجموعها النهائي سبع دلالات .

وتحتاج هذه النسب الواردة في الشكل السابق أن توضع في الشكل (٤) لإيضاحها بشكل أفضل .



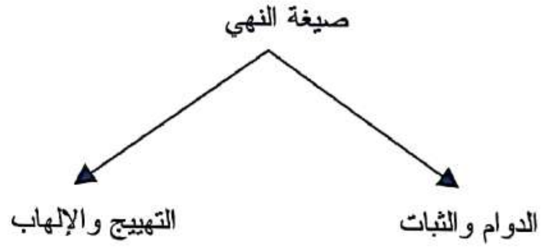
الدلالات	1	2	3	4	5	6	7
النسب	25	25	18.75	12.5	6.25	6.25	6.25
الكشاف	100	100	100	100	100	100	100

شكل توضيحي رقم (٤) بنسب دلالات النهي كما وردت عند الزمخشري

ويوضح الشكل رقم (٤) بصورة أكثر مدى التقارب الدلالي بين الدلالات الواردة عند الزمخشري للنهي ، كما يوضح تساوي الدلالات الثلاث الأخيرة ، ومن هنا يوضح هذا الشكل أيضاً التقارب بين الدلالات الذي يؤدي إلى التقارب في الأهمية .

وإذا كانت هذه تمثل ملاحظات عامة ومناقشة للموضوع من جوانب مختلفة ، فإن هذه الـــدلالات السابقة تحتاج إلى نوع من المناقشة والتفكيك في هذا الموضع ، ونحن كثيرا ما نجد الزمخشري يقـــف عند هذه التنوعات الدلالية لصيغة النهي حيث يتحول معناه إلى دلالة (التهييج والإلهاب) كما في الآيـــة/ ١٠ ، من سورة القلم (وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ) ، قال الزمخشري تعليقا على هـــذه الآيـــة : تـــهييج وإلهاب للتعميم على معاداتهم وكانوا قد أرادوه على أن يعبدوا الله مدة وآلهتـــهم مـــدة ويكفـــوا عنـــهم غوائلهم [١] .

ويدل النهي عند الزمخشري على (الديمومة والثبات) كما في قوله تعالى في سورة الأحـــزاب/ ٤٨ (وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ) ، قال الزمخشري : معناه الدوام والثبات على ما كان عليـــه أو التهييج [٢] ، إن الزمخشري يرى صيغة النهي هنا تؤدي دلالتين متباينتين :



وإذا كان الزمخشري يرى هذه الرؤية التي قد تبدو متباينة من الجهة الدلالية ، فإن الباحث يحسب أن كلتا الدلالتين تعضد كل منهما الأخرى وتقويها ، فإذا كان النهي عن عدم طاعة الكافرين ، يقتضـــي ذلك المقابل الدلالي لصيغة النهي : الأمر بالثبات والاستمرار على ما هو عليه ، فإن هذا لا يتنافى مـــع رؤيته الثانية : التهييج والإلهاب ، التي تزيد من تمسكه بما هو عليه من الثبات والاستمرار ، وهذا هـــو رأيه الأول .

ويخرج النهي إلى (التوبيخ والتقبيح) كما في الآية/ ١٢٠من سورة التوبة (مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ الْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُوا عَن رَّسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِ ...) ، وكما في قولـــه تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً ...) آل عمران /١٣٠ [٣] .

ويدل فعل النهي على أنه يدل على شدة الرغبة في وقوعه ... وفي هذه الحالة تكون أداة الاســـتثناء مع النهي ... وكأن الشيء بهذه الصفة أمر جدير بالجد والطلب ، كما في قوله تعالى في سورة البقـــرة (وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ) آيـــة/ ١٣٢ ، قال الزمخشري : معناه فلا يكن موتكم إلا على حال كونكم ثابتين على الإسلام ، فالنهي فـــي

---

(١) ٤/ ١٢٧ .
(٢) ٣/ ٢٤٠ .
(٣) ١/ ١٧٧ .

الحقيقة عن كونهم على خلاف حال الإسلام إذا ماتوا كقولك : لا تصل إلا وأنت خاشع ، فلا تنهاه عن الصلاة ، ولكن عن ترك الخشوع في حال صلاته ، فإن قلت : أي نكتة في إدخال حرف النهي على الصلاة وليس بمنهي عنها ؟ قلت : النكتة فيها إظهار إن الصلاة التي لا خشوع فيها فلا صلاة ، فكأنه قال : أنهاك عنها إذ لم تصلها على هذه الحالة ، ألا ترى إلى قوله صلى الله عليه وسلم : لا صلاة لجار المسجد ، فإنه كالتصريح بقولك : لجار المسجد : لا تصل إلا في المسجد ، وكذلك المعنى في الآية ، لإظهار أن موتهم لا على حال الثبات على الإسلام موت لا خير فيه ، وأنه ليس بموت السعداء [١] .

إن الزمخشري يوضح رؤيته العميقة لدلالة التركيب ، إذ لا يقف عند المستوى اللفظي لظاهر التركيب ، وإنما يحلل التركيب ويكشف لنا من خلال ذلك مدى تعمق الرجل وبعد نظرته .

ويدل على (التهويل و التعظيم) وأن ما صار إليه من الشدة والهول أمر لا يسأله عنه لفظاعته وبشاعته ، كما في قوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ آية /١١٩ ، قال الزمخشري : وقيل معناه تعظيم ما وقع فيه الكفار من العذاب كما تقول : كيف فلان ؟ مسائلا عن الواقع في بلية ، فيقال لك : لا تسأل عنه ووجه التعظيم أن المستنجد يجزع أن يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته فلا تسأله وإلا تكلفه ما يضجره ، أو أنت يا مستنجد لا تقدر على استماع خبره لا بحاسة السامع واضجاره فلا تسأل عنه [٢] .

وفي قوله تعالى ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ آل عمران/٧٣ ، يرى الزمخشري أن دلالة النهي فيها الإنكار [٣] ، ولما كانت تلك الدلالات المجازية لصيغ النهي ، فإن الزمخشري قد ذكر صيغة أخرى ، وهي ما فيها معنى النهي ، كما في قوله تعالى من سورة البقرة/ ٨٣ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ...﴾ ، قال الزمخشري : إخبار في معنى النهي كما تقول : تذهب إلى فلان تقول كذا ، تريد الأمر ، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي ؛ لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبره ويبصره [٤] .

وإذا كان الزمخشري يرى تنوعا دلاليا لصيغ النهي ، فإنه من الواضح أنه يذهب إلى هذا من خلال رؤية واضحة لدور قرائن السياق اللغوية والحالية ، ومن الواضح أيضا أنه في هذه الرؤية يحاول أن يتلمس المغزى الدلالي لهذا التركيب أو ذاك ، ومن الواضح أيضا أنه في هذه الرؤية يحاول

---

(١) ١/٩٥ .
(٢) ١/ ٩١ .
(٣) ينظر: ١ / ١٩٦.
(٤) ١/ ٧٨ .

أن يستفيد من كافة السياقات المختلفة ، كما حاول في مواضع أخرى من البحث ، حتى إنها يمكن أن تعد سمة يمتاز بها عن كثير من غيره من المفسرين .

ويستفاد من مناقشة صيغ النهي أيضا أن التنوعات الدلالية لصيغ الأمر التي عالجها في تفسيره – الكشاف – لا تقل عما ذهب إليه علماء أصول الفقه على الرغم من اختلاف البيئة العلمية ، فإن مجال علماء أصول الفقه يسمح لهم بدلالات ـ فيما أظن ـ أكثر من تلك التي يتحدث عنها اللغويون أو البيانيون أو المفسرون ؛ لأن لكل بيئة من هذه البيئات الثلاث مادة علمية خاصة ، لا تستطيع أن تتجاوزها ؛ وبالتالي لكل بيئة شروط خاصة في انتقاء مادتها العلمية ، وذلك بخلاف بيئة علماء أصول الفقه التي كانت تسمح بمزيد من الدلالات ؛ نظرا لمحاولتهم استخلاص الدلالة من الكلام الدائر بين الناس ، ولا شك أن هذا يسمح بطرح جزئية جديدة من حيث المادة ، وكذلك من حيث الدلالة ، الدلالات ، وعلى الرغم من هذا ، فإن الدلالات التي استخلصها الزمخشري لصيغة الأمر لا تقل عما ذهب إليه علماء أصول الفقه .

الفصل الرابع

الجملة الشرطية

ملاحظات أولية حول جملة الشرط عند النحاة :

وتتمثل أولى هذه الملاحظات في أن سيبويه لم يجعل (إذا) ضمن أدوات الشرط ، ويبرر جعلـه (إذا) خارج نطاق أدوات الشرط ؛ لأنها تدل على وقت محدد [١] ، بناء على هذا لا تستحق أن تندرج ضمـن أدواته ؛ لأن حروف الجزاء كلها مبهمة ، غير أن أبا حيان الأندلسي يرى أنها مع دلالتها على الظرفية تدل على ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى[٢] .

وتبع الزمخشري سيبويه في المفصل ، إذ لم يدرج (إذا) ضمن أدوات الشرط ، وقد جعـل سـيبويه (أما) ضمن أدوات الشرط ، على الرغم من أن (أما) لا تحمل أي دلالة شرطية ، بيد أنه جعلـها فـي إطار أدوات الشرط على أساس أن جوابها مقترن بالفاء [٣] ، ليس أكثر ، ويلاحظ أنه أساس شـكلي ، دون أي اعتبار للناحية الدلالية والمضمون ، غير أن الزمخشري جعل (إذا) ضمن الأدوات التي فيـها معنى الشرط [٤] ، كما سيأتي ، وأحسب أن هذه الجزئية تمثل نقطة خلاف بين سيبوية والزمخشـري ، وقد جعلها أبو حيان ضمن إطار الأدوات التي يحدث بها التعليق [٥] .

وإذا كان النحاة رأوا أن (إن) للتشكيك ، و(إذا) للاستقبال ، غير أني أحسب أنه ليس ثمة فارق بيـن (إن) ، و(إذا) ، والفارق الذي ارتكز عليه النحاة هو أن (إذا) لا تجزم ، وذلك بخلاف (إن) ويحتاج هذا الرأي إلى نظر ، فمثلا : عندما يقول الرجل لزوجته : إن دخلت الدار فأنت طالق ، وإذا دخلت الـدار فأنت طالق ، لا أرى خلافا بين (إن) و(إذا) [٦] ، فإذا كانت (إذا) تدل على الاسـتقبال ، فمـاذا يقـول النحاة عن هذا المثال !! .

والملاحظة الأخرى تتمثل في اعتبار الفعل المضارع المجزوم فعلا ماضيا ، فالنحاة يرون أنه فعـل مضارع مجزوم ، غير أن الناظر إليه في الحقيقة يجده فعلا ماضيا ، وما دام هو كذلك ، فقـد وقـع ، فمثلا : إن تأتني أكرمك ، فهذه جملة شرطية ، بمعنى أنه في حالة تحقق فعل الشرط ، يـترتب عليـه تحقق الجواب ، ولا يتحقق الجواب إلا إذا تحقق ووقع الفعل (أتى) ، فإذا تحقق صار ماضيا ، وهذا مـا لم يقل به أحد من النحاة صراحة ، في أن الفعل المضارع المجزوم نوع من أنواع الماضي الوارد في العربية ، غير أنه ليس بكثرة ، وكذلك تعده اللغة العبرية نوعا من أنواع الماضي ، ويرد فـي اللغـة الأكادية بكثرة ، وتعده من الأفعال الماضية ، وقد استخدمت صيغة الماضي في العربية على نحو مـا في أخواتها الحبشية والعبرية والسريانية في الجملة الشرطية ، فوقفت بذلك إلى جانب صيغـة الفعـل

---

(١) سيبويه : الكتاب ٤٣٣/١ .
(٢) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٥٤٩/٢ .
(٣) نقلا عن الزمخشري في المفصل (ب) ص١٥١. ،
(٤) الزمخشري : أعجب العجب ص٢٥.
(٥) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٥٦٨/٢، ٥٦٩ .
(٦) على أن ثمة ملاحظات خلافية أخرى بين (إن) و(إذ) إلاأنها لا تتعلق بهذه الجزئية ، ينظر : شرح ابن يعيش (ب) ١٤/١

المجزوم (ذي الدلالة على الماضي في الأصل) وقد عبرت الأكادية عن فعل الشرط بما يدل على الماضي ، أما فعل الجواب فعبرت عنه بما يدل على الحاضر أو المستقبل ، كأنما تريد أن توظف هذا التفاوت الزمني بين الصيغتين للدلالة على أن الفرضية التي يحملها التركيب الشرطي ، يترتب لتحققها أن يتقدم تحقق الشرط زمنا على تحقق الجواب [١] .

بقيت العلاقة القائمة بين فعل الشرط وجوابه ، وهي علاقة زمنية ، أعني إذا تحقق فعل الشرط تحقق الجواب ، وبناء على هذا فإن فعل الشرط – دائما – ماضيا ، بمعنى أنه متحقق الوقوع ، نحو : إذا حضر محمد فات أو : إن تأتني تجدني ، فكلا التركيبين الأول : حضر ، فعل ماضي ، وهذا ما قرره النحاة ، أما الثاني (تأتي) ، فلم يشر إليه النحاة على أنه لون من ألوان الماضي الموجود بقلة في العربية والعبرية ، وموجود بكثرة في الأكادية [٢] ، وهو من ناحية المعنى متحقق الوقوع ، إذ المعنى : إن أتى ، وتحقق منه هذا الإتيان ، وعلى أساس هذا يكون في حكم الماضي لوقوعه حينئذ : سيجدني ، ولا يمكن إيجاده إلا بناء على هذه النتيجة ، ومن ثم فإن هذا الرأي القائل به النحاة بأن هذا مضارع مجزوم ، يحتاج إلى نظر خاصة في ضوء مقارنة اللغات السامية .

وثمة إشكالية أخرى تتعلق بهذه الجزئية ، وهي أن فعل الشرط المضارع المجزوم ، بناء على هذا يعد نوعا من أنواع الماضي ، أي تحقق وقوعه ، وذلك بخلاف جملة الجواب التي لم تتحقق بعد .

فالنحاة العرب يرون أن جواب الشرط يكون مجزوما كذلك ، ومن ثم يكون في حكم الماضي كفعل الشرط ، مع أنه لم يتحقق في الواقع– الحقيقة – إذ إنه مرتبط بالجملة الأساسية ، جملة الشرط ، إلا أنه لون من ألوان المستقبل في العربية ، لأن فعل الشرط في الماضي معنى ، أي إذا تحقق منك (فستجدني) ، فإذا كان الجزم يدل على تحقق فعل الشرط في الماضي أولا، ومن ثم يندرج ـ بالطبع – جواب الشرط ، بمعنى أنه متحقق في حالة جزم كل من فعل الشرط وجوابه ، يعني تحقق كليهما ، حتى صار كل واحد منهما في الماضي أو في حكمه ؛ لأن الأول قد تحقق وبناء عليه تحقق الثاني ، فجزم ؛ لأنه في حكم الماضي كالأول لتحققه .

هذا في حالة أن كلا من فعل الشرط وجوابه مجزومان ، أما في حالة كون فعل الشرط مجزوما وجوابه مرفوع ، فالمعنى يختلف ؛ إذ دلالة الرفع تختلف عن دلالة الجزم ، فإذا كان الجزم يعني الماضي ، فإن الرفع يعني المستقبل ، وعلى هذا فإن ما ذهب إليه الزمخشري في رفع جواب الشرط ؛

---

(١) د. إسماعيل عمايرة . نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط ص١٠٣، وربما تؤكد هذه النظرة ما جاء في إحياء النحو من أن: جزم الفعل مطلقا يفيد التأكيد ص٨٦ ،على أساس أنه مضى وتحقق .
(٢) ينظر السابق ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

لأنه يدل على المستقبل [١] ، يتفق وما ذهبت إليه الدراسات السامية المقارنة ، يقول الزمخشري : ولا يخلو الفعلان في باب (إن) أن يكونا مضارعين أو ماضيين ، أو أحدهما مضارعا والآخر ماضيا ، فإذا كانا مضارعين ، فليس فيهما إلا الجزم ، وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطا ، فإذا وقع جزاء ففيه الجزم والرفع [٢] .

وفي إشارة الزمخشري أنه في حالة كون الفعلين مضارعين ، ليس فيهما إلا الجزم على أنهما ماضيان ، وذلك خلاف الرفع الذي لم يشر صراحة إلى جزمهما ؛ لأنهما في حكم الأفعال المتحققة لوقوعها في الماضي ، ومن هنا لم يحتج الزمخشري أو النحاة إلى جزمهما ، في حالة جواب الشرط .

أما الجزئية الأخيرة تتعلق بما ذكره النحاة [٣] حول أن إذا جزم جواب الأمر ، فيعده النحاة جملة تنتمي في عمومها إلى التركيب الشرطي نحو : ذاكر دروسك بجد تتفوق في الامتحان . مع أن القارئ لا يستشعر فيها أي صفة من صفات الجملة الشرطية من قريب أو بعيد ، ففي سورة الزخرف:٨٣ (فذرهم يخوضوا ويلعبوا) نجد النحاة يحاولون أن يلووا عنق النص ليعطوه ما يريدون ، وهي نظرة شكلية في أساسها – كما أشرت – كما جاء عند سيبويه من أن (أما) ليس فيها معنى الشرط ، غير أنه أدرجها ضمن إطار أدوات الشرط ؛ لأن جوابها يشتمل على الفاء ليس أكثر ، ورغم أن (إذا) تحمل صفة الشرطية ، نجد النحاة لا يدرجونها ضمن إطار أدوات الشرط ، لا لشيء إلا أنها لا تجزم ، ولا تدل على زمن محدد .

ومن ثم يمكن القول إن معيارهم شكلي ، إذ عندما يتعارض الشكل مع المضمون كانوا ـ دائما ـ يغلبون جانب الشكل ، والحق أن النحاة معذورون في ذلك على أساس أن الأنماط الشكلية يمكن حصرها ومعرفتها ، بخلاف المضامين التي لا يمكن حصرها .

ومما يؤكد الجانب الشكلي والمعياري لدى النحاة – كما ذكرت – أنهم أدرجوا (إذا) مع ما فيها من دلالة على الشرطية ضمن أدوات الاستفهام ... والأمر كذلك بالنسبة لـ (أين ، كيف) فإنهم قد وصفوها ، فـ (أين ، كيف) من الظروف ولا يعدونهما شرطيتين إلا بشروط ، إذا ما توافرت عندهم كانت في باب الشرطية ، وإلا فهي ليست من هذا القبيل ، مع أنهما في حقيقة الأمر شرطيتان ، كل هذا يرجح جانب الشكل على جانب المضمون لدى النحاة العرب ، خاصة نحاة البصرة ، أما الكوفيون فقد اعتمدوا إلى حد بعيد على المذهب العقلي .

---

(١) ينظر : د. إسماعيل عمايره : نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط ص ٩٩.
(٢)الزمخشري : المفصل (ب) ص١٥٠.
(٣) سيبويه : الكتاب ٤٤٩/١ .

ومن المعروف في الدرس النحوي رؤية الزمخشري في تقسيمه للجملة إلى أربعة أقسام ، غير أن هذا التقسيم رد في أساسه إلى جملتين إما اسمية أو فعلية ، حسب التقدير [(١)] ، وعلى هذا فإن الجملة الفعلية نوع من أنواع الجملة التي تنقسم في عمومها إلى الاسمية والفعلية ، حسب وجودها وتقديرها .

وانتقد ابن يعيش رأي الزمخشري حول تقسيم الجملة ، ورأى أنها قسمة لفظية ، وهي قسمة أبي علي الفارسي ، وهي في الحقيقة ضربان من الجملة الفعلية ، إلا أن رأي ابن يعيش هذا يوجد من ينتقده ويرده على أساس أن جملتي الشرط والجواب قد لا تكونان جملتين فعليتين ، إذ يمكن أن تكون فعلية واسمية نحو: إن تقم أنا قائم [(٢)] ، ومن ثم فإن ترك تقدير الكلام حسب رؤية المتكلم والسياق ، يعد أفضل خاصة أنه يتيح الفرصة لعدد من الافتراضات والتقديرات .

ويرى الزمخشري أن جملتي الشرط تعدان جملة واحدة : وإنما عملت (إن) الشرطية ؛ لأنها اقتضت فعلين كل فعل يلزم فاعله ، فصار الكلام جملتين ، ولا يتم بدونهما فـ (إن) الشريطية لغت فصيرتهما كالجملة الواحدة [(٣)] .

ومن ثم فإن ثمة اعترافا صريحا من الزمخشري بأن فعل الشرط وجوابه يمثلان في واقع الأمر جملة واحدة ، بناء على وحدة المعنى القائم بينهما ، ومن هنا فإنها جملة فعلية ، ويمكن فهم رأي الزمخشري حول أنهما جملتان ، بأن الجملة في رأيه بناء على هذا لها مواصفات بعينها ، إن وجدت فيها أمكن أن يطلق عليها جملة عنده ، وفيها أن هذه الجملة لابد أن تؤدي معنى مستقلا بذاتها ، غير أن الزمخشري واجه صعوبة في فهم المحتوى الدلالي للتركيب الشرطي ، إذ يحتوي على تركيبين ، بمعنى أنهما جملتان مختلفتان ، وفي الوقت ذاته تكمل كل منهما الأخرى دلاليا ، ومن ثم وقع في حيرة من أمره في تحديد المسمى الدلالي لها ، إذ تحتوى على جملتين ، وفي الوقت ذاته لا تؤدي كل منهما المعنى إلا قصدته بالأخرى ، ومن هنا انتقض الفهم الدلالي للجملة في ذهنه ، ومن هنا ذكر أيضا أنهما جملتان ، بيد أنهما في محتواهما الدلالي كالجملة الواحدة في تأدية المعنى .

أما أدوات وحروف الشرط التي عالجها الزمخشري في مؤلفاته ، فهي ذات شقين ، الأول : ما جاء في المفصل ، ولم يعالج الزمخشري إلا أدوات أربع : إن ، لو ، أما ، إذن ، ويلاحظ أن (إن) و(لو) قد شغلتا حيزا مرموقا في المفصل ، وهذا يعكس مدى الأهمية بالنسبة لأدوات الشرط ، إذ تعد (إن) أما لباب الشرط – عند الزمخشري– وهي الوحيدة التي يطلق عليها حرف ، وباقي حروف الشرط أدوات

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١/١٠٧ .
(٢) د. أحمد عبد الستار الجواري ، نحو المعاني ص١٠٨.
(٣) أعجب العجب ص١٤.

: لأنها حرف ، وباقي أدوات الشرط أسماء ، والأصل في تأدية المعنـــى وإفادتـــه الحـــرف كـــهمزة الاستفهام والنفي والاستثناء [١] .

وبالتالي تتضح المفارقة في أهمية أدوات الشرط ، فـــ (إن) أما الباب والحرف الأساسي والوحيـــد ، تليها (لو) – كما يتضح – وبناء على القدر الكبير من الاهتمام في المفصل ، وليس الأمر كذلك بالنسـبة لــ (أما) و(إذن) إذ لم ينالا عناية كبيرة منه ، وبالتالي يظهر بوضوح أهمية : إن ، لو ، ومـــن هنــا يتأكد رأي الجمهور[٢] عند الزمخشري ، الذي يجعل إن ، لو ، أما الحروف الأساسية في هذا الباب .

وتؤكد دراسة حديثة من خلال القرآن الكريم على أهمية (إن ، لو ، إذا) إذ أفـردت **رناتا تيتس** *(Renate Tietz)* : بابا خاصا به ، غير أنها قد جمعت كلا من : من ، ما ، كلما ، حيثما ، أنى مـــا ، أنى ، مهما في باب واحد [٣] .

ويلاحظ في هذا السياق أن الزمخشري يستعمل مصطلحين اثنين في باب الشرط ، إن ويعدها حرفـا ، وحروف الشرط الأخرى يعدها أدوات ، على أساس أنها ليس بها الإمكانات والصفات التي تجعلـــها في مكانة إن ، وبالتالي فإن المصطلحين ليسا سواء من ناحية الاستعمال ، إذ يعـــد المصطلـــح الأول أساسيا ، ثم يليه المصطلح الثاني ــ الأدوات ــ .

وقد أضاف الزمخشري أدوات أخرى للشرط – حسب تعبيره – مثل : كلما ، مهما إذا ، من ، ومـن ثم يصل المجموع الكلي لأدوات الشرط التي استخدمها الزمخشري في مؤلفاته إلـــى ثمانيـــة حـــروف وأدوات شرطية ، يمكن أن ترد في الأساس إلى ست أدوات على النحو التالي :

لو :

لو + لولا ←——— لولا

إذا :

إذا + لم ←——— إذا لم

إذا + لا ←——— إذا لا

حتى + إذا ←——— حتى إذا

إن :

إن + ما ←——— إما

---

(١) أعجب العجب ص١٣.
وينظر سيبويه – الكتاب – ١/٤٣٥ لتتضح المقاربة وتأثر الزمخشري بما جاء عند سيبويه في هذا الموضوع.
(٢)الرضي : الكافية في النحو٢/٣٨٩،٣٩٠.
(٣) ينظر :
Renate ,Tietz : Bedingungssatz und Bedingungsausdruck im Koran,S.67: 80.

وهذه الأدوات والحروف التي عالجت التركيب الشرطي عند الزمخشري جاءت في مؤلفات ثلاثة المفصل ، الكشاف ، أعجب العجب ، وبالتالي فإن هذه الكتب الثلاثة تعد المصادر الأساسية في معالجة التركيب الشرطي ، ويلاحظ أيضا – كما سيتضح من خلال آراء الزمخشري الواردة في مناقشة التركيب الشرطي – مدى أهمية أعجب العجب في مناقشة قضايا التركيب الشرطي ، رغم صغر حجمه ، باعتباره مصدرا مهما للزمخشرى حول قضايا الجملة الشرطية ... ولا يعد ما جاء في أعجب العجب تكرارا لما جاء في المفصل أو الكشاف ، والأمر هنا يختلف عما جاء في نكت الأعراب... إذ تعد أنماطه تكرارا لما جاء في الكشاف ، على أساس وحدة الموضوع القائم بينهما وهو القرآن الكريم ، أما في أعجب العجب فالأمر يختلف ، إذ المادة المحللة هي قصيدة شعرية ، وبالتالي فإن اختلاف المادة المعالجة ، يعفي أولا من التكرار ، وثانيا يناقش جزئيات أو كليات ربما تكون موجودة في مواضع أخرى من مؤلفاته وربما لا تكون غير موجودة ، والاحتمال الأخير هو الأكثر ترجيحا بناء على اختلاف المادة المحللة .

ولا أكون مبالغا إذ قلت هنا إن كتاب أعجب العجب يعد ذا أهمية خاصة في مناقشة التركيب الشرطي ، إذ تضارع أهميته – عندي – أهمية الكشاف في قضايا التركيب الشرطي ، ويخيل لقارئ هذا الكتاب كأن الزمخشري خصصه لمعالجة القضايا المتعلقة بالحروف الشرطية بالدرجة الأولى ، ولا أدل على ذلك من أنه عندما يتناول بيتا شعريا بالتحليل ويتعرض لأداة من أدوات الشرط ، يسرد لها الصفحات حتى ينسى البيت الشعري ، ويدخل في قضايا نحوية صرفة تخص هذه الأداة ، كما فعل مع : لو ، إذا ، على سبيل المثال لا الحصر .

وأدوات الشرط ليست سواء من حيث أهميتها – كما ذكرت ـــ ، فإذا كانت (إن) ، (لو) قد شغلتا مساحة مكانية كبيرة ، فإن الأمر بالنسبة للأدوات الأخرى ليس كذلك ، فـ (مهما) لم ترد إلا مرة واحدة عند الزمخشري ، وفي القرآن الكريم ، ويمكن أن يكون هذا داعيا لأن لم تنل عناية كبيرة منه ، ولم يعرض لها في مصادر أخرى ، والأمر كذلك مع (كلما) و(من) ، ومن هنا فإن هذا الأدوات تأتي في مرتبة ثانية بالنسبة لـ (إن) و(لو) ، فإذا كانت كل من (إن) ومشتقاتها و(لو) ومشتقاتها جاءتا لتمثلان أدوات أساسية للشرط ، فإنه يمكن القول إن كل من : من ، كلما ، مهما جاءت لتمثل أدوات ثانوية .

ولم يدرج سيبويه كل من : كيف ، عندما ، كلما ، حينما ، طالما ، لو ، لولا ، لو ما ، أما (حيثما) فلم يشر لها الزمخشري في مؤلفاته رغم أن سيبويه عدها ضمن أدوات الشرط [١] ، وبالتالي يظهر بوضوح أن الزمخشري قد عالج أدوات لم يعدها سيبويه من قبيل أدوات الشرط مثل : كلما ، لو ، لولا

---

(١) سيبويه ٥٣/١ .

، وعالج سيبويه أدوات لم يشر إليها الزمخشري (حيثما) ، وكذلك أداة الشرط (أنى) لم يتعرض لها الزمخشري رغم ورودها في القرآن الكريم مرات ، وقد جاءت هذه الأداة شرطية في موضوع واحد من القرآن الكريم في سورة البقرة الآية/ ٢٢٣ (نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ، فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ وَقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُمْ وَاتَّقُواْ اللهَ وَاعْلَمُوٓاْ أَنَّكُم مُّلَاقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ) وبالتالي يبدو اختلاف الزمخشري عن سيبويه [1] في عدم اعتباره هذه الأداة ضمن الأدوات ، على أساس عدم ذكره لها . [2]

على أية حال فإن الأدوات التي عالجها الزمخشري في مصادره هي كالآتي : (إن) ، وتعد رأس باب الشرط وأمه والحرف الأساسي والوحيد ، ثم الأدوات الشرطية الأخرى : لو ، لولا ، أما ، كلما ، مهما ، من ، إذن ، وبالتالي فإن الحروف والأدوات تمثل في مجموعها ثماني أدوات .

وتشترك هذه الحروف والأدوات فيما يطلق عليه بـ (التعليق) أو الربط ، أعني تعليق جواب الشرط على فعل الشرط ، أي أن الجواب مرهون بتحقق فعل الشرط ، فإذا تحقق فعل الشرط أو الجملة الأولى الأساسية تحقق جوابه ، وتمثل هذه صفة عامة ، وهذه الصفة لا تمنع من وجود خصوصية لكل حرف على حده تميزه في صفاته الخاصة عن غيره .

فدلالة جملتي الشرط (إذا) ناقصة ، إذا لم يقم فعل الشرط بالفعل ، أدى بالتالي إلى تعطل جوابه ، ومن هنا يجزم كل منهما الآخر لانتقاص دلالتيهما ، أما في حالة كون فعل الشرط ماضيا ، فإن لجوابه حكما آخر يختلف عن سابقه ، لأن جواب الشرط يستحسن رفعه ، إذا كان فعل الشرط ماضيا : إن زارني زيد أكرمه ، لأن الفعل الماضي ، كأنه محقق الوقوع بما تعلق به ، ويشترط له كأنه وقع فيستحسن أن يعرب إعراب الفعل ، وهو إعراب المسند ، إذا استكمل دلالته وهو الرفع [3]

وبعد هذا التصور العام للملاحظات حول رؤية النحاة ، وكذلك التصور الموجز للزمخشرى ، أنتقل إلى معالجة ومناقشة الزمخشري لأدوات الشرط ، فإذا كان الزمخشري يبرر صنيعه بجعل (إن) أما لباب الشرط ، فإن الأمر بالنسبة لـ (لو) يختلف ، فإذا كان قد جعلها مع (إن) في مقام واحد ، إلا أنه قدم (إن) أما للباب ، ومن هنا فهما ليستا متساويتين .

وقد عرض لها (لو) بالتحليل في أثناء تحليله لقصيدة الشنفرى في قوله :

وَلَوْلَا اجْتِنَابُ الذَّأْمِ لَمْ يُلْفَ مَشْرَبٌ ... يُعَاشُ بِهِ إِلَّا لَدَيَّ وَمَأْكَلُ

حيث استغرق تحليله ثلاث صفحات (٢٨،٢٩،٣٠) من أعجب العجب ، فقد عرض لها ولأحكامها ، ورأي العلماء فيها ، ووجودها مع الحروف الأخرى ، وأزعم أن في هذا اعتراف ضمني آخر بقيمة

---

(١) Renate ,Tietz:Bedingungssatz und Bedingungsausdruck Im Koran , S.80. Sieh: Amayreh Ismail:Das Verhältniss zwischen der Theorie der Arabischen Nationalgrammatik und dem Textbefund,S.292 .

(٢) جعل سيبويه (أنى) ضمن إطار أدوات الشرط ، ينظر الكتاب١(ب)/٤٣٢ (٣) د.الجواري : نحو المعاني ص١٣٦.

(لو) في باب الشرط ، أضف إلى هذا جعله عنوان باب الشرط (حرفا الشرط) وهو اعتراف بقيمة (لـو) ، على أية حال تعد (لو) رغم هذا في مرتبة تالية لــ (إن) على أساس اعتراف الزمخشري الصريـــح في اعتبار (إن) أما لهذا الباب .

وقد عرض الزمخشري لــ (إذن) في المفصل ، مع عدم عرضه لها في كتب أخرى ، وهي جـواب وجزاء يقول الرجل أنا آتيك فتقول إذن أكرمك ، فهذا الكلام قد أجبته به وصيرت إكرامك جـــزاء لـــه على إتيانه [١] ، إنما تعمل إذن في فعل مستقبل غير معتمد على شيء قبلها ، كقولك لمن يقول لك : أنا أكرمك إذن أجيئك ، فإن حدث فقلت : إذن إخالك كاذبا ألفيتها ؛ لأن الفعل للحال ، وكذلك إن اعتمـــدت بها على مبتدأ أو شرط أو قسم فقلت : أنا إذن أكرمك وإن تأتني إذن آتـــك ، ووالله إذن لا أفعـــل[٢] . وربما لم يعرض لها في مؤلفات أخرى ؛ لأن المادة المتاحة لا تسمح بذلك ، غير أن القـــرآن الكريـــم جاءت (إذن) فيه ، وعرض لها في المفصل [٣] ليس بالقدر الذي كان ينبغي أن يتناولها به على أســـاس أن فيها معنى الشرط .

وقد عالج الزمخشري (إذا) والفارق الدلالي بينها وبين (إذ) ، كما تناول المقاربة الدلالية بيـــن (إذا) و(الفاء) ، كما عالج (إن) الشرطية مع (لم) ، وتحدث كذلك عن (إما) الشرطية ... إلخ .

يلاحظ في هذا الفصل أن العملية الإحصائية ليست ذات فعالية بالقدر الكائن في المواضع الأخـــرى من الدراسة ، خاصة مع قلة الأنماط الواردة بالنسبة لكل أدوات الشرط ، ولكن الاعتبار الذي يؤخذ بـــه هنا هو أهمية الآراء الواردة في كل حرف وأداة ، فإذا كانت قلة الأنماط ، تعكس قضية مؤداها إننـــا لا نستطيع من خلالها أن نصدر أحكاما قد تكون جزافية ، فإن الآراء الواردة حول هـــذه الأداة أو تلـــك تكون بأهمية بمكان في الكشف صراحة أو ضمنا عن أهمية هذه الأداة ، على أية حـــال ، فـــإن الآراء الواردة تعطي في حد ذاتها صورة كافية في إيضاح جوانب التركيب الشرطي .

ويفرق الزمخشري بين (إذا) تفريقا يرتكز في إيضاح جوانب التركيب ، فإذا ظرف زمان دال علـــى الحال ، أما (إذ) فظرف كذلك ، غير أنها تدل على الاستقبال ، ويحاول الزمخشري أن يســـتخلص رأي الشاعر بناء على السياق اللغوي فيقول : وإذ ظرف ، لم أكن فيها أعجلهم ، أي لم أكن أعجلا في وقـت مد الأيدي ، وهذا حكاية عن حال الواقعة ، لا يخبر أن هذا يوجد منه فيما يأتي ، وهو مؤكد لما قبـــل من الوجه الثالث من الكلام على لم ؛ لأنه لو أراد حقيقة الاستقبال ؛ لأتى بـــ (إذا) دون (إذ) [٤] .

---

(١) المفصل (ب)ص١٥١.
(٢) السابق ص١٥١ .
(٣) السابق ص١٥١،١٥٢ .
(٤) أعجب العجب ص١٤.

ويعقد مقارنة بين (إذا) و(الفاء) ، إذ يرى أن (إذ) لا تقع شرطية ، إلا فيما يتحتم وقوعه ، إذ يرى أن (إذا) لا يجازى بها إلا في مواضع الاختيار ، إذ تستخدم فيما يتحتم وقوعه : إذا طلعت الشمس أكرمته ، والشرط مختص بما يحتمل أن يقع أولا ، ثم يرى أن (إذا) التي للمفاجأة تقوم مقام الفاء في جواب الشرط كما في الآية/ ٣٦ من سورة الروم في قوله تعالى (وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) ؛ لأن المفاجأة تعقيب[1] . على أن هذه الجزئية سنناقشها فيما بعد .

وهذه المقاربة من حيث المعنى بين (إذا) و(الفاء) ترتكز على مسوغات عقلية ، تتفق ومذهب الزمخشري العقلي الذي أخذ به نفسه في تفسيره للقرآن الكريم ، ومن ثم نلاحظ أنه كثيرا ما يتكئ على السياقات اللغوية ليستخرج منها الدلالة .

وقد وردت (إذا) الشرطية في القرآن الكريم عند الزمخشري ثلاث مرات ، في حين جاءت (إذا) الفجائية في ستة أنماط ، غير أن هذه النتيجة تعكس ملاحظة يسيرة في هذا الشأن وهي المداخلة بين هذا الإحصاء ورأي الزمخشري السابق في اعتبار أن (إذا) الفجائية تعد بمنزلة الفاء ، وهذا يكون في حال كونها مع أدوات الشرط ، سواء أكانت (إذا) ، أم (إن) ، وبالتالي تعكس هذه الملاحظة ملاحظة أخرى أن معالجة الزمخشري للأنماط الخاصة بـ (إذا) الفجائية جاء أكثر .

قد وقعت (إذا) الشرطية – عند الزمخشري مع (إذا) الفجائية في نمطين [٢] من القرآن الكريم حسب معالم الزمخشري – وقد وقعت في نمطين كذلك جوابا وجزاء ، في قوله تعالى : (قَالَ فَعَلْتُهَا إِذاً وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ) الشعراء/٢٠ ، في قوله تعالى في سورة المؤمنين/٣٥ (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ) ، وبالتالي نرى الزمخشري يطبق عمليا ما جاء في المفصل ، وبالتالي يعد الكشاف – في هذا الموضع – يمثل الجانب التطبيقي بناء على هذا ، ومن هنا أيضا فإنه يكتسب أهميته بين سائر مؤلفات الزمخشري بانفراده بمعالجة هذه الجزئية دون سائر مؤلفاته .

ويرى الزمخشري أن (إذا) الفجائية تقع في جواب الشرط ، وتحل محل الفاء ، كما في قوله تعالى (إذا هم يقنطون) وإذا جاءت (إذا) مع الفاء تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد [٣] ، وبالتالي فإن وجود الفاء في الجواب (جملة جواب الشرط) لا تمنع ولا تقلل من عمل (إذا) وإنابتها عن الفاء ، وإنما وجودهما معا يعضد كل منهما الآخر ويؤكده .

وجاءت (إذا) الفجائية وحدها – عند الزمخشري – في ستة أنماط : ٣/٢١ ، ٣/٣٧ ، ٣/١١، ٣/٢٠٠ ، ٣/٣٤٩ . والموضع السادس في قوله تعالى (قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ) طه/٦٦ ، ويرى الزمخشري أن (إذا) في هذا الموضع يقال إنها للمفاجئة ،

---

(١) السابق ص١٩.
(٢) ينظر: ٢/٨٥ ، ٣/٢٠١ .
(٣) ٣/٢١.

والتحقيق فيها أنها (إذا) الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها ، وجملة تضاف إليها خصت في بعض المواضع [١] وأحسب أن (إذا) هنا هي التي للمفاجأة والسياق يذهب ويرجح ذلك وجاءت (إذا) وحدها للدلالة على الاستقبال والإعلام بذلك قي كونه من إعلان النبوة [٢] . وجاءت (إذا) مرة واحدة مع (إن) الشرطية [٣] . وبالتالي يظهر أن الزمخشري استخدم أو عالج (إذا) الفجائية مع (إذا) في موضعين ، ومن هنا عالج الزمخشري نمطين يحتوي كل منهما على (إذا) الشرطية وإذا الفجائية ، وكذا نمط قرآني مع (إن) الشرطية وبالتالي فإن :

إذا الشرطية + إذا الفجائية = ٢

إن الشرطية + إذا الفجائية = ١

ومن هنا تظهر أن (إذا) الفجائية أكثر ، وجاءت منفردة – إذا الفجائية – في معالجة الزمخشري في خمسة مواضع ، وبالتالي يظهر أن (إذا) الفجائية جاءت منفردة أكثر في معالجة الزمخشري ، وعلى الرغم من ذلك فإنها جاءت متنوعة مع أدوات مختلفة ، ومن ثم يصل مجموعها في النهاية ثمانية أنماط .

وحتى + إذا ←—— حتى إذا ، كما في قوله تعالى : (حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ) الزمر/٧٣ ، يقول الزمخشري : حتى هي التي تحكى بعدها الجمل والجملة المحكية بعدها هي الشرطية ، إلا أن جزائها محذوف ، وإنما حذف ؛ لأنه صفة ثواب أهل الجنة ، فدل بوصفه على أنه شيء لا يحيط به الوصف ، وحق موقعه ما بعد خالدين [٤] .

وعلى الرغم مما فيها من الشرط ، إلا أن النحاة لا يعدونها ضمن الأدوات الأساسية ، لا لشيء إلا أنها لا تجزم ، وقد عدها بعضهم أنها أداة شرط استحدثتها العربية ، وهي خاصة بالعربية ، فليس لها قدم (إن) ، (من) ، (ما) بوصفها أدوات شرطية ، وقدم استخدام المجزوم باعتباره صيغة دالة على الماضي ، لا مجرد شكل من أشكال المضارع [٥] .

وأحسب أن آراء النحاة في هذا الشأن في ضوء مقارنة الساميات تحتاج إلى نظر ، خاصة بعدما تبين أن (إذا) و(لو) أدوات شرطية ، وليستا فيهما معنى النفي ، فإذا كانت (إذا) أداة شرط استحدثتها العربية وهي خاصة بها ، فإنهم على الرغم من ذلك لا يجدون مبررا لـ (لو) من أدوات الشرط على

---

(١) ٤٣٩/٢.
(٢) ٢٣٩/٤.
(٣) ١٥٨/٢.

(٤) ١٤٧/٤.
(٥) برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية طبعة د. رمضان عبد التواب ،١٩٨٢، ص٣٠.

الرغم من قدمها ، فهي في العبرية לוּ ، وفي السريانية ذات شكلين أحدهما : ܠܘ ، كالعبرية تماما ، ثانيهما ܐܠܘ ، وفي العربية (لو) (١) .

وأحاول هنا مناقشة هذه الجزئية وهي وثيقة الصلة بـ (إذا) الشرطية ، وبالتالي بحروف الشرط كافة ، وقد أشار إليها الزمخشري وعرض لها بالمناقشة ، وهي (إذا) والعلاقة بينها وبين ما يليها من الأسماء ، ويرتضي الزمخشري الرأي القائل بأن الاسم الواقع بعد (إذا) فاعل يفسره الفعل الواقع بعد الاسم ، وتفسير الزمخشري قائم على اعتبار أن (إذا) فيها معنى الشرط ، والشرط يقتضي الفعل ، وبما أن الفعل غير موجود ، والاسم هو الموجود ، فيقدر النحاة – ومنهم الزمخشري– الفعل المحذوف بناء على وجود الفعل عقب الاسم بعد (إذا) ، وتتضح من هذا رؤية الزمخشري الدائبة لتفسير التراكيب اللغوية بناء على سياقات لغوية ، أو مقدمات تتعلق بالحرف ، كما يلاحظ موافقة الزمخشري لرأي الجمهور .

وهذا ما يمكن أن نطلق عليه في النحو العربي بمركزية القاعدة ، بمعنى أن النحاة يصنفون قواعد لكل باب في النحو ، ثم أنهم يحاولون أن يأولوا النصوص والتي لا تتفق في ظاهرها مع ما وصفوه من قواعد ، فهم يصنعون قواعد عامة ، غير أن ثمة نصوصا تأتي خارجة عليه ، فيحاولون جاهدين أن يأولوا النص ليتمشى وما يذهبون إليه ، وهذا ما حدث مع (إذا) و(إن) ، وأخواتهما ؛ لأنه يأتي خلفها فعل ، حسب تقدير النحاة ، فإذا لم يجدوا الشكل يتناسب مع القاعدة رجحوا جانب الشكل ، أي حاولوا جاهدين أن يأولوا النص على الرغم من أن هذا التأويل قد يؤدي إلى ركاكة في التفسير ، ومع ذلك يقول النحاة ولو!! .

إن مركزية القاعدة هذه يمكن تطبيقها على أبواب النحو كافة ، نحو عندما قال النحاة إن المنادى الأصل فيه النصب ، فإذا ما وجدوا شكلا مرفوعا حاولوا أن يأولوه على أساس أنه في محل نصب ، وهكذا يمكن تطبيق مركزية القاعدة على سائر أبواب النحو العربي .

على أية حال فالنحاة قد يكون لهم عذرهم في ذلك ، حيث إن جهدا كبيرا كان يرتكز على أساس تعليمي في واقع الأمر ، أي يهتم بوضع القاعدة بعامة ، ثم يحاول أن يفصل فيها ، فـ (إذا) و(لو) وأدوات الشرط تليها أفعال ، فإذا ما وجدت شواذ حاولوا أن يسخروا القاعدة لتسهل على المتعلم .

وفي هذا فإن رأي النحاة بأن (إِذَا السَّمَآءُ انْشَقَّتْ) جملة فعلية ، بناء على أن أدوات الشرط مختصة بالجملة الفعلية ، وهذا تخصيص لا سند له من استعمال لغوي ، وإنما سنده افتراض النحاة ، وهذا

---

(١) Ernst,Trumpp:Der Bedingungssatz im Arabischen,S.337 : 338 .

وينظر:

Carl,Brockelmann: Grundriss der Vergleichenden Grammatik des Semitischen Sprachen S.644:646.

استعمال شائع في اللغة ، ولنقرأ قوله تعالى في سورة التكوير/ ١: ١٣ (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ . وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ . وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ . وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ . وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ . وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ . وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ . وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ . بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ . وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ . وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ . وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ . وَإِذَا الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ) وفي قوله تعالى الانفطار/ ١:٤ (إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ . وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انتَثَرَتْ . وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ . وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ) والأنماط الواردة أكثر من أن تحصى .

وإذا كان النحاة قد أقاموا آرائهم على الأنماط اللغوية المستخدمة ، فأليست هذه أنماط لغوية مستخدمة ؟! إذا ، فعلى أي أساس أقام النحاة آراءهم ؟.

ونضيف في هذا السياق بأن استعمال الجملة الاسمية بعد أداة الشرط جائز ، خاصة أن الكوفيين يجيزونها ، بشرط كون الخبر فعلا [١] .

كذلك يمكن أن نسترشد في ذلك بالمقارنة بما جاء في لغات كالألمانية ـ مثلا ـ فالمتكلم الألماني يعبر عن مصطلح المسند إليه (*Subjekt*) وهذا يعني لديه المبتدأ في الجملة الاسمية والفاعل في الجملة الفعلية في التركيب العربي ، غير أنه لا يفرق بينهما من حيث المصطلح ، والشيء الوحيد الذي يجعله يميز هذا المصطلح في كونه مبتدأ أو فاعلا هو السياق ، ومن ثم تبدو بوضوح العلاقة الكامنة بينهما ، فإن ما يطلق عليه جمهور النحاة المبتدأ ، هو في الواقع فاعل قدم لغرض من أغراض التقديم كالاهتمام والتخصيص ، ثم إن البصريين يقدرون فاعلا يرتبط بالاسم الأول الذي عده النحاة مبتدأ ، بل هو ، لأن الفاعل المقدر الذي عده النحاة يحيل إلى الاسم السابق (المبتدأ) في نظر النحاة ، وفي هذا استثقال لا داعي له [٢] .

على أن ثمة رأيا للجرجاني قريبا من هذا ، يرى فيه أن : تقديم ذكر المحدث عنه آكد لإثبات ذلك الفعل له يقول : فإن ذلك من أجل أنه لا يؤتى بالاسم المعرى من العوامل إلا لحديث قد نوي إسناده إليه ، وإذا كان كذلك ، فإذا قلت : عبد الله ، قد استشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه ، فإذا جئت بالحديث فقلت ـ مثلا ـ قام أو قلت : قدم ، فقد علم ما جئت به ، فقد وطأت له وقدمت الإعلام

---

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ٢/٦١٥،٦١٦ .

(٢)ينظر في تدعيم هذا الرأي برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ، ص١٣٣ ، وعبد القادر المهيري :الجملة في نظر النحاة العرب ص٤٠ ، و(مساهمة في تحديد الجملة الاسمية) لعبد القادر المهيري أيضا ، ود. محمود أحمد نحلة:مدخل لدراسة الجملة العربية ص٩١ ، د. السيد يوسف شلبي : الجملة الشرطية في ديوان المتنبي ص٦١٥،٦١٦.

فيه ، فدخل على القلب دخول المأنوس وقبله قبول المتهيئ له المطمئن له ، وذلك لا محالة أشد لثبوته وأنفى للشبهة وأمنع للشك وأدخل في التحقيق (١)

ومن هنا فإن رؤية الجرجاني كذلك قائمة على أساس أنه فاعل قدم لغرض التمهيد وتأكيد المعنى في النفس ، وبناء على هذا يكون فاعلاً وليس مبتدأ كما ذهب النحاة ويخلص أحد الباحثين إلى: أن النحاة اجتهدوا في وضع مفاهيم لقواعد اللغة ، بيد أنهم لم يدعوا التفاصيل ، ولم ينظروا إلى الوصف الشامل للغة ، مثل وصفهم للغة المعطاة الممكن استخدامها ، غير أنهم أفرطوا في ذلك ، إذ وجه النحاة قواعد اللغة .. أنهم فوق ذلك وفي الأصل لم يراعوا الدقة في كثير من الوصف الذي قصدوه (٢) .

على أن هذه النظرة في الواقع فيها نوع من المجازفة في الحكم على النحاة ؛ لأن النحاة كانت أمامهم مادة لغوية غزيرة ، وكان من واجبهم أن يصنفوها وفق معايير معينة ، ثم إن عملهم لم يقم على دراسات إحصائية ، ربما بسبب عدم توفر هذه الأدوات في وقتهم ، وربما كذلك أن هذا لم يكن شأنهم ولم يكن يعنيهم ، إذ كانوا دائماً ما يعتمدون على الذوق في قبول شيء أو رفضه ، أو ترجيح مسألة على أخرى ، زيادة على هذا فإن شأن بداية أية عمل يبدأ رويداً رويداً ، حتى يصل إلى مرحلة النضج ، ولم نسمع أبداً أن ثمة عملاً بدأ ناضجاً منذ المرحلة الأولى ، وعلى الرغم من ذلك فإن ما قدمه النحاة متمثلاً فيما جاء في الكتاب لسيبويه ، يعد عملاً ناضجاً إلى أبعد الحدود .

إن جَعْل الاسم المقدم فاعلاً قُدّم لغرض من أغراض التقديم ـ كما ذكرت ـ أفضل خاصة على أولئك الذين يتعلمون اللغة ، بدلاً من اعتباره مبتدأ ، وتقدير فاعل الفعل الذي يلي هذا الاسم بأنه مقدر يعود على المبتدأ المتقدم ، لاشك أن فيه تعقيداً خاصة على أولئك الذين لا يزالون في المرحلة الأولى من تعلم اللغة .

ويرجح أحد الباحثين من خلال دراسة إحصائية إلى أن (إذا) في النثر -------- . يكون وضعها طبيعياً قبل وبعد الجملة ، وتطرد (إذا) قبل جملة الشرط في الشعر بوضوح(٣) . هذا من ناحية وضع الأداة في الجملة ، أما من حيث محتوى العناصر فيخلص إلى أن : (إذا) قبل وبعد الجملة كثيرة الوقوع في المضارع التام ، وتكون فقط نادرة قليلاً في المضارع التام قبل الجملة مع حرية من خلال الفاء التي تتصدر جملة الجواب ، ونادراً جداً ما يتضح أن المضارع التام قبل جملة الشرط والماضي المستمر قبل جملة الجواب ، وتوجد أندر قبل وبعد جملة الماضي المستمر (٤) .

---

(١) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ص١٠١.

(٢) Amayreh,Ismail:DasVerhältnisszwischen derTheorie der Arabische Nationalgrammatik und dem Textbefund,S.306 .

(٣) Ebenda S. 315 .

(٤) Ebenda ,S.316 .

ومن ثم يمكن القول إن الجملة الشرطية في الشعر تختلف عنها في النثر ، من حيث البناء التركيبي المختلف لكل نوع عن الآخر ، وبالتالي يؤدي هذا الاختلاف إلى اختلاف في البنية التركيبية من حيث نوعية الأفعال مع (إذا) في الشعر والنثر ، وبالتالي أثبتت الدراسة السالفة اختلافا من حيث وضع الأداة ومن حيث البناء التركيبي ، الذي يفضي في النهاية إلى الاختلاف الدلالي .

ويحلل الزمشخري (لم) مع أدوات الشرط ، حيث نجد الزمخشري يضع النتيجة التي يريد أن يصل إليها ، وهي أن أداة الشرط إذا دخلت على (لم) أكدت أو أقرت معنى الاستقبال ؛ لأن الشرط لا معنى له إلا في المستقبل ... ومن هنا يمكن القول إن ما تؤديه (لم) هو توكيد وتقرير لما جاء به الشرط . (ولم) إذا دخلت على الفعل المستقبل ردت معناه إلى المضي ، كقولك : لم أقم ، والماضي هنا لا معنى له في جواب الشرط فتقرر أن (لم) لها معنيان : النفي ورد المضارع إلى الماضي ، ورد المضارع إلى الماضي ممتنع لوجود (إن) الشرطية ، فأبطلت أحد معاني لم ، وهو رد المضارع إلى المضي ، وبقي المعنى الآخر وهو النفي ، ويدلك هذا أن (لم) إذا وليت حرف الشرط قررت معنى الاستقبال ، فكذلك في جواب الشرط ، لما بين الشرط وجوابه من التعلق ، وأيضا (لم) هنا بمعنى لا ، ولا تقع في جواب الشرط ومعنى الاستقبال باق أيضا ، فإن الشرط والجواب هنا حكاية الحال ، ولا يراد به الاستقبال في المعنى ، فلذلك وقعت (لم) في جواب الشرط ، وإنما عملت (إن) الشرطية ، لأنها اقتضت فعلين كل فعل يلزم فاعله ، فصار الكلام جملتين ولا يتم بدونهما ، فإن الشرطية لغت الجملتين فصيرتهما كالجملة الواحدة [(١)] .

ويخلص الزمخشري في النهاية إلى ملاحظة دقيقة تتعلق بـ (لم) كذلك ، إذ يرى أنها في هذا الموضع بمعنى لا ، و(لا) لا تقع في جواب الشرط ، وبناء على هذا يمكن استخلاص نتيجة مؤداها أن (لم) لذلك لا تقع في جواب الشرط .

وفي مقارنة أخرى لـ (إن) مع أدوات الجزم على أساس العلاقة القائمة بينهما في جزم الفعل ، حيث تتشابه حروف الشرط مع أدوات الجزم في أن كليهما يجزم الفعل ، ومن هنا يحاول أن يلفت النظر إلى علاقة المشابهة في تأثير كليهما في اللاحق لهما ، فيرى أن اجتماع : إن + لم في تركيب واحد ، في هذه الحالة يكون الجزم بـ (لم) ، أما إذا اجتمعت : إن + لا ، فيكون الجزم بـ (إن) لا بـ (لا) ، وذلك لأنه في حالة إن + لم ، يكون الجزم بـ (لم) ؛ لأن (لم) عامل يلزمه معموله ولا يفرق بينهما في شيء [(٢)] .

---

(١) أعجب العجب ص١٤.
(٢) السابق ص٤٦.

وبناء على هذا فإن العامل في الفعل اللاحق هو(لم) وكذلك لأن (إن) الشرطية جائزة التفرقة بينها وبين معمولها ، مثاله : إن زيد تكرم أكرمه ، وتدخل أيضا على الماضي فلا تعمل في لفظه ولم تلازم العمل .

إن ارتضاء الزمخشري أن تعمل (لم) دون (إن) في حالة اجتماعهما في تركيب واحد ، إنما تأتي له بناء على أنه لا يجوز أن يفصل بين لم ومعمولها ، ومن هنا قدم عمل (لم) في التركيب على عمل (إن) التي يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها ، ومن هنا يمكن القول إنه ربما لو كان الأمر عكس ذلك ، بمعنى أنه لو كانت (إن) لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها و(لم) يجوز الفصل فيها ، أقول ربما لقال الزمخشري بعكس ذلك .

وإذا كان الزمخشري يرى أن (إن) تدخل على الماضي فلا تعمل في لفظه ، ليس ذلك إلا نتيجة للنتيجة السابقة ، بأن (إن) تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضيا [١] ، والماضي لا معنى له مع الشرط أو في الشرط ، ومن ثم تأتي لها (إن) .

وقد تأتى (إن) + (ما) ← إما ، ويرى الزمخشري – كما أشرت – أنها تدل على التوكيد ، كما في قوله تعالى في من سورة البقرة/ ٣٨ (قُلْنَا اهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعاً ، فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَهُمْ يَحْزَنُونَ) [٢] .

ويؤكد الزمخشري رؤيته هذه بأن (إن) تأتي + ما ، ولا تمنع (ما) عملها ، وإنما تأتي مؤكدة ومقررة ... وقد جاء ذلك كثيرا في القرآن الكريم بنون مشددة للتأكيد ، كما في قوله تعالى (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى) و(فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً) ويرى أن هذا النمط لم يأت إلا في القرآن الكريم [٣] .

وتختص (إن) بالمعاني المحتملة المشكوك في كونها ، نحو : إن جاء علي ذهب عمرو ، وإن ذهب محمد جئت إليك ، فمجيء علي مرتبط بذهاب عمرو ، وكذلك ذهاب عمرو متعلق بمجيء علي ، بمعنى تعلق كل منهما بالآخر .

وربما يتفق هذا مع نتيجة مؤداها ذكرها الزمخشري في أول الشرط ، بأن (إن) تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضيا [٤] ؛ لأنها تدل على حدث يؤمل أن يقع ، ومن هنا فهو في المستقبل ، وإن كان بلفظ الماضي ، إذا لها –إن – صفات ثلاث :

<u>الأولى</u> : تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضيا ، أي تعبر عن حدث يؤمل تحققه غير أنه لم يتحقق بعد [٥] .

---

(١) المفصل (ب)ص ١٥٠.
(٢) السابق ص:١٥.
(٣) أعجب العجب ص٥٤.
(٤) المفصل (ب) ص١٥٠.
(٥) المفصل (ب) ص١٥٠.

الثانية : تستعمل في المعاني المحتملة المشكوك في وقوعها ، وليست دالة على شيء ثابت [١] .

الثالثة : أنها تعضد الجملة الشرطية أو التركيب الشرطي أو تعضد كذلك الجملة الخبرية كما هـي الحال مع (إن) التي تعبر عن حقيقة ثابتة [٢] .

غير أن **فيشر** : (*W.Fischer*) يرى أن (إن) قد تصدرت الجملة الخبرية واستوت مع (إن) في وظيفتها الدلالية ، وقد حدث هذا – وإن كان نادرا – في مرحلة ما قبل الكلاسيكية [٣] (*Vorklassische Periede*) ، ذلك أن (إن) كما هي الحال في (لكن) و(لكن) ضربين من النطق لعنصر لغوي واحد ، ثم ألحق بهما اختلاف المعنى إلحاقا ثانويا ، وقد تميزا دلاليا في فترة ما قبل التاريخ من حياة اللغة العربية [٤] .

ولذلك لا يصح : إن طلعت الشمس أتيك ، وإن مات فلان ذهبنا إليه ؛ لأن طلوع الشمس أمر لا يحتاج إلى شك ، وكذلك أمر الموت ... فجملتا الشرط ، هنا يقينية وليستا محتملتين ، ومن قبح هذه التراكيب مجيء (إن) للمعاني المحتملة [٥] .

وأما (إذا) لا تعمل إلا إذا كانت نافية [٦] ، ولذلك أسند العمل إلى (إن) ، ومن هنا يعن للباحث سؤال : هل يمكن القول إن اجتماع إن + لا يحتم عمل (إن) ؟ ، وهذا يفضي بنا إلى القول بـ (لا) .. ويحتاج هذا إلى نوع من الإيضاح .

ويمثل الزمخشري لما سبق ، فمن **الأول** : (لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ....) الأحزاب/٦٠ ، ومن **الثاني** : (وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ) هود/٤٧ ، فالجزم هنا بـ (إن) وفي الأول بـ (لم) [٧] .

ويحاول الزمخشري أن يستخلص قاعدة مؤداها أن جواب الشرط مع (إن) محذوف وسد عنه جواب القسم الموجود غالبا معها ، ويحلل النص الذي هو بصدده قائلا : أي إن كان جنيا واللام في لا أبرح جواب قسم محذوف ، أي والله لا أبرح ، وهذا جواب قسم ، أغنى عن جواب الشرط ، كقوله

---

(١) السابق ص١٥٠.

(٢) W. Fischer .Dass-Sätze mit أَنْ und أَنَّ,S.24,25 .

(٣) عن معنى العربية الكلاسيكية ينظر فيشر :المراحل الزمنية للعربية الفصحى،ترجمة د.إسماعيل عمايرة ص٤٣٢.

(٤) W.Fischer:Dass-Sätze mit أَنْ und أَنَّ ,S.25 .

(٥) المفصل (ب) ص١٥٠.

(٦) ينظر: أعجب العجب ص٤٦.

(٧) ينظر: السابق ص٤٦.

تعالى: (وَلَئِن جَآءَ نَصۡرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمۡ) العنكبوت/ ١٠، وكما لو قلت : إن أكرمتني لأكرمنك ، أي والله [١] .

وهذه الرؤية حول حذف جواب الشرط مع القسم ، هل هذه الأنماط يمكن أن تكون قاعدة ؟ بمعنى إن كل تركيب به (إن) يمكن أن يحتوي على القسم ، وبالتالي يكون بها محذوفا أم أن هذه مجرد أنماط ساقها الزمخشري ليدعم بها رأيه ؟ .

ويمكن القول بأن (إن) إذا جاءت في التركيب فيها شكلان ، **الأول** : إن جاء زيد انصرف عمرو ، وفي هذه الحال ، لا يكون جوابها مرتبطا باللام ، **الثاني** : إن جاء زيد لأكرمتك والأخير مختلف عن الأول ؛ لأن اللام في الثاني هي التي وطئت للقسم ، بمعنى أنها تدل على القسم المحذوف ، وهذه الرؤية لا يمكن تعميمها على أدوات الشرط ، إذ هي خاصة بـ (إن) [٢] . ففي قوله تعالى (لَوۡ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَمَثُوبَةٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ خَيۡرٞ) وقوله: كَلَّا لَوۡ تَعۡلَمُونَ عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ.لترون ٱلۡجَحِيمَ) وتقول والله لو جئتني لجئتك واللام جواب القسم لا جواب لو ، ولو كانت جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز في مثله وكذا تقول والله لو جئتني ما جئتك ولا تقول لما جئتك ، ولو كان الجواب لـ (لو) لجاز ذلك وأن الذي بين لو والقسم عند سيبويه موطئة للقسم[٣] .

ويخلص أحد الباحثين – بعد عملية إحصائية – إلى أن : (إن) عندما تكون في بداية الجملة ، أو بعدها يكون وضع الجملة طبيعيا ، غير أنها عندما تكون في بداية الجملة تكون في علاقات كثيرة ؛ لأنها جاءت قبل الجملة ، ونادرا عندما تأتي في تقسيم بعد الجملة [٤] . وهذه النتيجة تؤكد شيئا مفاده أن (إن) وضعها الطبيعي بداية الجملة ؛ لأن لها الصدارة في الكلام كأدوات الاستفهام ، غير أنها يمكنها – إن – أن تأتي في الجملة الثانية ، ولا يؤثر هذا على طبيعة التركيب ؟ ، بيد أن وجودها في بداية الجملة يجعلها قادرة على أن تؤدي عملها ، وبالتالي تدخل في علاقات كثيرة ، لا لشيء إلا أنها في بداية الجملة ، أي وضعها الحقيقي الذي يمكنها أن تؤدي دورها من خلاله [٥] .

إن محتوى عناصر الجملة مع (إن) الشرطية : كثيرا ما يكون المضارع مع (إن) الشرطية قبل الجملة بحرية من خلال الفاء التي تتصدر الجملة الثانية ، لهذا فإن المضارع قبل وبعد الجملة كثيرا ما يكون نادرا .

---

(١) السابق : ص٦١.
(٢) ينظر الرضي : الكافية في النحو ٣٩٢/٢.
(٣) السابق : الموضع ذاته .
(٤) Amayreh , Ismail : Das Verhältniss zwischen der Theorie der Arabischen Nationalgrammatik und dem Textbefund,S. 316.
(٥) Ebenda , S.315: 316 .

وإذا كان جواب القسم يغني – عند الزمخشري– عن جواب (إن) فإن الاحتكام إلى السياق والمقام اللذين يمثلان عنصرين جوهريين يؤديان قيمة في تقدير إذا كان هناك حذف أو لا ؟ ، ففي الآية ٧٧ من سورة يوسف (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِن قَبْلُ ...) .

ويلاحظ في النمط القرآني هنا أن جواب الشرط مع (إن) لم يذكر صراحة ؛ لأن الجواب الموجود في الآية الكريمة (فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ) ، وهذا لا يتضمن نتيجة حقيقية مترتبة على فعل الشرط (إن يسرق) جواب الشرط الحقيقي محذوف وتقديره فلا غرابة في ذلك ؛ لأن أخا له قد سرق من قبل ، وقد استغنى بالجملة التعليلية المضمنة لحدث تم في الماضي ، ولا ينظر له تحقق في المستقبل ، عن جواب الشرط الصريح [1] .

وهذه الظاهرة التي يحذف فيها جواب الشرط الحقيقي ، ويكون ثمة ما ينوب عنه ، تسمى ظاهرة الزحزحة (*Die Verschiebung*) ويعد ركندورف(*Rekendorf*) أول من عالجها ومن أطلق عليها هذا المصطلح ، وقد نالت هذه الظاهرة عناية كبيرة من دراسة المستشرقين والباحثين [2] .

على أن هذه الظاهرة لا تقتصر على جملة الجواب ، وإنما تحدث أيضا في صدر الجملة ، ففي قوله تعالى (إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ) يوسف/٢٦،٢٧ وقد لاحظ الزمخشري هذا الحذف فقال : فإن قلت كيف جاز الجمع بين (إن) التي هي للاستقبال ، وبين (كان) ؟ قلت : لأن المعنى أن يعلم أنه كان قميصه قد ، ونحو قولك : إن أحسنت إلى فقد أحسنت إليك من قبل ، لمن يمتن عليك بإحسانه ، تريد إن تمنن علي أمتن عليك [3] والجمع بين إن + كان ←—— يشير إلى حدث قد تم في الماضي .

ولعل هذه الآراء تعكس وجهة نظر المفسرين وإشاراتهم الطيبة التي لا تزال تحتاج إلى مناقشة والذي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار ، حتى يحدث ما يمكن أن يسمى بالتواصل البحثي ، الذي ربما يعكسه هذا البحث إلى حد ما ، وقد لقيت هذه الآراء قبولا لدى المستشرقين ، بل إن هناك من يردها

---

(١) د. إسماعيل عمايرة : نظر مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط ص١٠٧،١٠٨.

(٢) Reckendorf Hermann:Die Syntaktischen Verhältnisse des arabischen, 3:7 .
Carl, Brockelmann : Grundriss der Vergleichen den Grammatik des Semitischen Sprachen ,Band 2, S.645.
Renate, Tietz : Bedingungssatz und Bedingungsausdruck im Koran,S.9.
Renate, Jacobi:Bedingungssätze mit verschiebung, S.78.
Denz Adolf: Zu Noetik des arabischen in - Satz - Hauptsatzgefüges, S.37.
Helmut Gätje:Zur Struktur gestörter Konditionalgefüge im Arabischen, S.148.
Amayreh Ismail:DasVerhältniss zwischen der Theorie der Arabischen Nationalgrammatik und dem Textbefund,S. 317,318.

(٣) ٤٦١/٢ ، وينظر: تفسير البيضاوى٤٨١/١ ، ليظهر بوضوح كيف نقل البيضاوى النص كاملا ، وبالتالي يبدو جليا مدى تأثير الزمخشري في اللاحقين له من المفسرين ، وكذلك ينظر سيبويه ٤٤٩/١ ليتضح مدى إفادة المفسرين من ملاحظات النحاة في تفسير التراكيب اللغوية .

وينكرها ، وينكر على النحاة والعرب أن لهم بها علما [١] ، ولعل في هذه الإشارات لدى الزمخشـــري ردا عليها .

ومن هنا فإن محاولة إبراز هذه القضايا في كتب النحاة والمفسرين والبلاغيين ومعالجتها في إطـــار سياقاتها ، لاشك سيكون له أثره الإيجابي على أكثر من مستوى منها ، **أولا** : إيضاح وإبـــراز رؤيـــة النحاة هذه حتى يتسنى للباحثين الغربيين أن يعرفوا أن للنحاة والمفسرين والبلاغيين علـــى الســـواء ، ملاحظاتهم وإشارتهم الطيبة في هذا الجانب ، وإن جاءت منتشرة وفي مواضع متفرقة ، **ثانيا** : محاولة ربط هذه الإشارات والملاحظات المنتثرة في المصادر القديمة بما توصل إليـــه علـــم اللغـــة الحديـــث والدراسات السامية المقارنة من جهة أخرى ليحدث ما يمكن أن نطلق عليه بالتواصل البحثي .

وتستبعد (إذا) عن أدوات الشرط ؛ لأنها تدل على زمن محدد [٢] ، وبناء على هذا لا تجزم ، وذلـــك بخلاف (إن) الشرطية ، التي لا تدل على زمن محدد ، مع أننا نجد نصوصـــا كثـــيرة تـــراوح فـــي الاستعمال بين (إن) و(إذا) دون أدنى فرق ، ويرى بعض الباحثين : أن الفصل الحاد بيـــن (إن) و(إذا) لا يتفق والواقع اللغوي ، بل إن الفصل بينهما أثرا من آثار النظر العقلي المجرد الـــذي يجنـــح إلـــى التسهيل فيأخذ بالتنظير والتقسيم ، إلا أن التركيب اللغوي في سياقه النصي .. ليبدو أحيانـــا عصيـــا أمام قدرة هذه التقسيمات على وصفه [٣] .

أما (لو) ، فتعد الأداة الثانية في باب الشرط ، إذ جعل عنوان باب الشرط فـــي المفصـــل (حرفـــا الشرط) ، وذكر (إن) و(لو) وجعل إن أما لهذا الباب ، وبالتالي تتدرج (لو) حسب هـــذه الرؤيـــة فـــي المرتبة الثانية بعد (إن) .

ويؤكد أهمية (لو) عند الزمخشري ما أفرده لها من حديث مطول ، استغرق ما ينـــاهز الصفحـــات الثلاث ... وكأن الزمخشري كان ينسى أنه بصدد تحليل قصيدة شعرية ويسهب في تحليـــل الجوانـــب المختلفة للحرف .

وبهذا ، أي بجعل (لو) ضمن أدوات الشرط ، يضرب الزمخشري صفحا عما قرره بعض النحاة [٤] قبله ، بإدخاله (لو) التي يرى أنها تجعل الفعل للمضي وإن كان مستقبلا [٥] ، من أن التعبير بأســـلوب الشرط يقتضي أن يكون الكلام عن محتمل الوقوع في المستقبل ، ولذا لم عالجوا (لو) في باب الشـــرط كما فعل الزمخشري ، ويبدو أن الشكل العام لـــ (لو) هو ما أملى عليه ذلك .

---

(١) ينظر Renate,Tietz:Bedingungssatz und Bedingungsausdruck im Koran,S.9.
(٢) ينظر سيبويه : ٤٣٣/١.
(٣) د. عمايرة : نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط ص٩٩.
(٤) سيبويه : ٤٣٥/١ .
(٥) المفصل (ب) ص١٥٠.

ولا يرى الفراء رأي الزمخشري في (لو) ، إذ إنها (لو) عند الفراء تستعمل في الاستقبال كـ (إن)[١] ، ومعنى (لو) امتناع الشيء لامتناع غيره وامتناع وجود الشيء[٢] .

ويلاحظ الباحث أن الزمخشري قد عرض لها بإسهاب في أعجب العجب[٣] ، إذ عرض للأوجه المختلفة التي تحتملها ؛ **الأول** : يمتنع بها الشيء لامتناع غيره . الثاني : إن الشرطية ...ومنها أن تكون بمعنى (أن) الناصبة للفعل ، كما في قوله (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ) القلم/٩، وقوله تعالى (وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ) ، ويستبعد الزمخشري أن تكون للامتناع لافتقارها إلى جواب ، وهي في هذا السياق لا جواب لها ، وبالتالي يكون معناها النصب[٤] .

ويدعم الزمخشري رأيه ويوضحه بتركيب آخر: أن (لو) فيها ناصبة : ومما يؤيد مجيئها بمعنى أن الناصبة ، أنها وقعت كلها مصرحا بها في قوله تعالى (أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ) البقرة/٢٦٦، ولا يقال لو كانت بمعنى الشرطية والناصبة للفعل لجزمت ونصبت [٥] .

ويضع نص الزمخشري الباحث في حيرة من أمره لفهمه ، ومغزى دلالته ، إذ يثير نوعا من الإشكالية ، وعلى الأقل يحتاج إلى نظر ، ويخيل إلي أن هذا النص غير مترابط من الناحية الدلالية من حيث إنه ذكر أن (لو) هي بمعنى (أن) الناصبة ، غير أنه عاد وقال : ولا يقال لو كانت بمعنى الشرطية والناصبة للفعل لجزمت ونصبت ، وهذه العبارة هي التي أحدثت فيما يمكن أن يسمى بالخلل الدلالي للتركيب ، فهو يذكر هذه العبارة الغامضة في نهاية تعليقه ، دون أن يوضحها ، وهي تحتاج – في الواقع – إلى توضيح أكثر ، لكشف جوانبها .

والذي يبدو لي هنا في مناقشة رأيه حول (لو) بمعنى (أن) وأمثلته (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ) و(وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَاءً) النساء/٨٩ ، فالمتفق عليه لدى النحاة أن (أن) الناصبة للفعل المضارع ، ضمن أربعة حروف أساسية في نصب المضارع : أن ، لن ، كي ، لام التعليل . بالإضافة إلى حروف أخرى .

وهذه الأدوات تنصب المضارع بحذف النون إذا كان جمعا ، أما إذا كان مفردا ، فإنه ينصب بالفتحة ، وهذا شيء أولي في مناقشة رأي الزمخشري ، أضف إلى ذلك أنه لو كانت (لو) بمعنى (أن) كما رأى الزمخشري ، لكانت : ودوا لو تدهن بالنصب ، وورودها في القرآن الكريم بالرفع ، أي عكس ما قال به الزمخشري ، دليل على أن رأيه فيه نظر، وكذلك بالنسبة للنمط القرآني : ودوا لو تكفروا فيكفرون ، وورود الفعل مرفوعا بثبوت النون (يكفرون) ، وهذا يدل على أنها ليست

---

(١) ينظر: السابق ص١٥٠.
(٢) أعجب العجب ص٣٠.
(٣) السابق :ص٢٧،٢٨،٢٩.
(٤) السابق : ص٢٨ .
(٥) السابق الموضع ذاته .

بمعنى(أن) ، وعلى أساس تقدير الزمخشري تكون محذوفة النون على تقدير أن (لو) بمعنى أن الناصبة ، أضف إلى ذلك أن الزمخشري لم يوضح رأيه الذي ذيل به كلامه وأوقعني في حيرة لفهم رأيه ، وهي في القرآن واردة على الرفع على معنى التمني لـ (لو) وهو جيد كما ذهب سيبويه [١] ، وهكذا يظهر أن رأي الزمخشري فيه نظر .

أما النمط القرآني (أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ...) فازعم أنه لا علاقة له بـ (لو) على الأقل من الناحية الشكلية ، أعني الناحية الإعرابية ، وإن كان من الممكن أن يؤول بـ (لو) وإن كنت أظن أن هذا التأويل لا يسمح لنا أن نقيس عليه ، ليس لشذوذيته ، وإنما لعنصر المصادفة ليس أكثر .

ويلاحظ الباحث – كذلك – شيئا يتعلق بالطريقة التي عالج بها الزمخشري التركيب الشرطي ، إذ رغم عرضه لـ (لو) وجعله إياها مع (إن) عنوانا لباب الشرط في المفصل ، إلا أن عرضه لها بالتفصيل لم يأت حسب المتوقع وعالجها كثيرا – كما ذكرت – في أعجب العجب [٢] ، وذكر لها خمسة أوجه ، **الأول** : أن تدخل على كلام ليس فيه نفي ، كقولك : لو جئتني لأكرمتك ، فههنا امتنع الإكرام ، لامتناع المجيء . **الثاني** :أن يتعقبها نفي ، ويكون الجواب نفيا ، كقولك : لو لم يقم زيد لم يقم عمرو ، والمعنى أن قيام عمرو ، إنما كان لقيام زيد ، وإنما ههنا انقلب النفي إثباتا . **الثالث** : أن يختص النفي بما دخلت عليه ، ويخلوعنها جوابها ، كقولك لو لم تعص الله أدخلك الجنة ، فالعصيان موجود والدخول منتفي ، ولولا امتناع الدخول لزال النفي وبقي الإيجاب بحاله ، **الرابع** : أن يختص بنفي الجواب دون ما دخلت عليه كقولك : لو لم أكرمك لم تهنه . **الخامس** : أن تكون المبالغة ، فلا تنتج شيئا من الوجوه [٣] .

ويختلف الأمر في (لو) إذا كانت منفردة عنها إذا كانت مع أداة أخرى ، فإذا كانت لـو + أن ⟵ لو أن ، فإنه يليها تركيب اسمي ، على نحو ما جاء في القرآن الكريم (لَوْ أَنَّ اللهَ هَدَانِي لَكُنتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ) و(وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِن السَّمَاءِ وَالأَرْضِ) (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُواْ وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِم) (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّأُواْ مِنَّا) [٤] .

وإلى الوجه الأول من وجوه الزمخشري ذهب برجشتراسر (*Bergsträsser*) إلى أن (لـو) : هي بالضبط مثل : (إذا لم) على فرض أن يكون المغزى واحد ، والذي سيرجحه الاستخدام... وستكون

---

(١) ينظر : سيبويه ٤٢٢/١ .
(٢) السابق ص٢٨،٢٩.
(٣) أعجب العجب ص٢٨، ٢٩.
(٤) Amayreh,Ismail: Das Verhältniss zwischen der Theorie der Arabischen Nationalgrammatik und dem Textbefund , S. 301 .
وينظر : Renate,Tietz: Bedingungssatz und Bedingungsausdruck im Koran,S .4.

هذه الدلالة الزمنية للفعل ، بيد أنها من خلال المضارع التام ، الماضي المستمر أولا عبر فقط عن جملة الجواب ؛ لأن جملة الجواب يقف مفهومها وحيدا (منفردا) علاوة على إضافة فكرة الشكل من أنه يمكن وجود إمكانية لجملة الجواب من لولا فقط ... (١) .

ويعود الزمخشري ليكرر قضية عامة ترتبط بالتركيب الشرطي ، وهي الاسم الواقع بعد (لو) وبالتالي نراه يكرر الفكرة ، وكأنه يحاول أن يؤكدها ، كلما عنت له ومن ثم نراه يكررها ثانية (٢) .

ومحاولة الزمخشري الدائبة أن يقدر أداة بعد أدوات الشرط ، لأنها تليها أفعال ، ومن ثم نراه يطبق ذلك مع (لو) ، ولو حقها أن تدخل على الأفعال دون الأسماء ، فلا بد من فعل يليها في (لو أنتم تملكون) وتقديره : لو تملكون تملكون ، فأضمر (تملك) إضمارا على شريطة التفسير ، وأبدل من الضمير المتصل الذي هو الواو ضمير منفصل ، وهو أنتم لسقوط ما يتصل به من اللفظ ، فأنتم فاعل الفعل المضمر ، وتملكون تفسيره . فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن : أنتم تملكون ، فيه دلالة على الاختصاص ، وأن الناس هم المختصون بالشح المتبالغ (٣) .

ويمكن هنا ملاحظة شيئين ، **الأول** : أن الزمخشري حينما يعالج حرف من أدوات حروف الشرط ، يعالج خصوصية كل حرف منفردا ، ثم إن هذه الحروف تشترك في خصائص عامة تربط بينها ، نحو قضية الاسم الواقع بعد أداة الشرط ، فحينما يعالجها مع إن ، لو ، فإنما يريد أن ينبه على هذه الخصوصية العامة ، وأنها صفة تشترك فيها سائر أدوات الشرط ، وتكريره هذه الرؤية مع أدوات مختلفة يؤكدها . **الثاني** : وهو معالجة حروف الشرط حيث وضع عنوان باب الشرط (حرفا الشرط) ، وبالتالي فإن إن ، لو ، تمثلان الحرفين الأساسين على الرغم من ذكره أما ، إذن في المفصل .

ويلاحظ على رأي الزمخشري في النص السابق إذ يرى أن (لو) إذا وقع بعدها اسم وبعده فعل يحمل على الفعل اللاحق بعده ، ثم يذكر أن هذا السبب يحقق شبها بأداة الشرط ، ويحتاج هذا الرأي – فيما أظن – إلى إيضاح ومناقشة ، إذ كيف يضعها مع حرف الشرط ؟ ، وبالتالي يمثل هذا اعترافا صريحا بحرفيتها وأهميتها ، ثم يذكر أنها شبيهة بأداة الشرط ليس هذا فحسب ، وإنما يعلق رأيه هذا على احتمال آخر إذا تحقق تحققت فيها المشابهة بأداة الشرط ، وهو حمل الاسم الواقع بعدها على الفعل الواقع بعد الاسم . وبناء على هذا الرأي ، إذا لم يتحقق هذا الشرط ، لا تتحقق مشابهتها بأداة الشرط ، وربما يكون قد حدث خلط عند الزمخشري حول رأيه في (لو) إذ جعلها حرفا أساسيا في المفصل ثم عاد في مواضع أخرى وقدم عليها (إن) ... وبالتالي في مرحلة تالية لـ (إن) .

---

(١) Gotthelf, Bergsträsser : Verneinungs und Fragepartikeln und Verwandtes im Koran, S. 59.

(٢) أعجب العجب ص٢٩.

(٣) ٦٩٦/٢.

ويرى النحاة [١] أن جواب (لو) جملة فعلية وجواب (إن) اسمية ؛ لأن الاسمية صريحة في ثبـــوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتفي ممتنع .

ويختلف الزمخشري بالتالي مع رأي النحاة ، ففي قوله تعالى (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنـدِ اللهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) البقرة/١٠٣ ، يرى النحاة تقدير القسم قبل (لو) وكون الاسمية جواب القســم لا جواب (لو) كما في قوله تعالى(وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ..) [٢] يرى الزمخشري رأيــا آخــر فإن قلت : كيف أثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب الفعل ؟ قلت لما في ذلك من الدلالة علــى ثبات المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب إلى الرفع في سلام عليكم[٣] .

ويخلص جوتهلف برجشتراسر إلى أنه : تؤخر جملة الشرط مع المضارع التـــام ، وتقـدم جملــة الشرط مع الماضي المستمر ... كل هذا سيتوقف على مساعدة ومعاونة المسند إليه قبل وبعد المضارع التام ، وسيعرف أو يحدد من خلال (إن) أن جملة الشرط والجواب كلاهما يؤخران المضارع التـــام ، وتحدد أو تعرف عندما تكون جملة الجواب في الماضي المستمر...[٤] .

وفي مناقشة لقضية على قدر من الأهمية ، وهي أن لجملة الشرط صدر الكلام ، ويعرض لذلك مــع (لولا) يقول : فإن قلت لم جعلت جواب لولا محذوفا يدل عليه وهم بها ، وهلا جعلته هو الجواب مقدما ؟ قلت : لأن لولا لا يتقدم عليها جوابها من قبل أنه في حكم الشرط ، وللشرط صدر الكلام ، وهو مــع ما في خبره من الجملتين مثل كلمة واحدة ، ولا يجوز تقديم بعض الكلمة على بعض[٥] .

ويعرض للقضية ذاتها في المفصل [٦] ، بيد أنه مع عرضه لها ، قد أضاف جزءا و لم يشر إليـــها في أعجب العجب : ففي قوله آتيك إن تأتني ، وقد سألتك لو أعطيتني ليس ما تقدم فيه جزاء مقدمـــا ، ولكن كلاما واردا على سبيل الإخبار والجزاء محذوف ، وحذف جواب (لو) كثير في القرآن والشـعر [٧] .

وعلى هذا فإن ثمة ملاحظة ، وهي تقدم جواب الشرط عليه ، فإن الزمخشري لا يرى فـــي هـذه النماذج تقدما للجزاء على فعله ، وإنما هي أخبار وجملة الجزاء محذوفة ، غير أن ثمة شـــيئا داعيــا للتساؤل ، وهو أن جواب (لو) لا يحذف في كل الحالات وإنما يحذف كثيرا ، وهذا يعني أنه ليس علــى إطلاقه ، ثم إنه لم يمثل لذلك في (لو) فقط دون سائر حروف الشرط الأخرى ، فـــهل يمكــن قيــاس

---

(١) ابن الحاجب : الكافية في النحو ٣٩١/٢.
(٢) السابق ٣٩٢/٢.
(٣) ١٧٤/١ .
(٤) Gotthelf, Bergsträsser : Verneinungs und Fragepartikeln und Verwandtes im Koran , S. 59,60 .
(٥) نكت الأعراب .. ورقة ١٠٨ .
(٦) المفصل (ب) ص١٥٠
(٧) المفصل (ب) ص١٥١ وينظر سيبويه : الكتاب ٤٣٦/١ ، ليتضح تأثره به .

حروف الشرط بما جاء ذكره عند (لو) ، أعني أن رأيه هذا يمكن أن يعمم كما حدث بالنسبة للقضايا الأخرى .

وفي محاولة منه لكشف جانب آخر من جوانب التركيب الشرطي ، وهو مجيء جملة الشرط بلفظ الفعل ، ومجيء جملة الجواب بلفظ الفاعل في قوله تعالى (لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ) المائدة/ ٢٨[١] .

ويعتمد الزمخشري – كما يتضح – في تحليله للتراكيب على تأويل فلسفي لفلسفة الكليات دون الارتباط بالجزئيات ، ومن ثم يظهر أن الزمخشري يعالج قضايا تركيبية بحتة ، ويحاول أن يعالجها في إطار أحكامه العقلية ، لتتمشى مع فلسفته واتجاهه الاعتزالي .

وفي تناوله لـ (لما) وهي : لم + ما ← لما ، وجعل منها معنى لم يكن موجودا عند الإفراد ، وهذا أصل في شيئين ، ينفرد أحدهما بمعنى يغاير الآخر عند الإفراد ، فإذا ركبا حصل للمركب معنى لم يكن ، فإذا وليه المستقبل جزمته وكانت حرفا ، وإن تعقبها الماضي كانت ظرفا ، واقتضت جوابا كقوله عز وجل (وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَالَّذِينَ آمَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا) ، (وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ)[٢] .

وقد جمع الزمخشري أحكاما تتعلق بـ (لما) بداية من معناها ، وانتهاء بأحكامها وشروطها ، ويمكن القول في هذا المقام إن الزمخشري يريد أن يقرر الشيء عندما يكون وحيدا ، فإذا ما أضفت إليه شيئا ، اكتسب بهذه الإضافة معنى جديدا ، لأن هذه الإضافة ، قد أضافت جزءا آخر للبنية التركيبية ، وبالتالي تؤدي إلى تغيير في الدلالة .

وقد تناول الزمخشري معالجة (لما) مع المضارع في خمسة مواضع ، ومن خلال هذا يتضح أن النتيجة النهائية هي أن (لما) + الفعل المضارع ← معنى التوقع ، لا غير بنسبة كل الإحصاءات الموجودة عنده ، وتمثل هذه الملاحظة رؤية عامة لدى النحاة ، كما أنه يلاحظ في هذا الشأن أن (الكشاف) هو الذي قد حوى كل الأنماط ، وبالتالي تظهر أهميته هنا في هذه الجزئية بناء على الإحصائيات . وبقي نكت الأعراب ، وأعجب العجب ، لأنهما ليسا كتابين لمعالجة مادة غزيرة كما هو الأمر في الكشاف ، إذ الأول هو اختصار لبعض الدلالات القرآنية الواردة في الكشاف والثاني هو تحليل ودارسة قصيدة شعرية ، أي أن مادته محددة ، وبناء على هذا فإن الإحصاء الأهم يمثله الكشاف ، وإن كان يتوارى كثيرا في التركيب الشرطي .

---

(١) ينظر: ٦٢٦/١ ، نكت الأعراب ص٤١.
(٢) أعجب العجب ص٣٤.

وأما (مهما) فقد أشار إليها الزمخشري في أكثر من موضع (ثلاثة مواضع) وقد عدها سيبويه من قبيل أدوات الشرط مثل : كلما ، لو ، لولا .

وأما تحليل (مهما) فقد تناولها الزمخشري في الكشاف في أكثر من موضع ، ففي الآية ١٣٢ من سورة الأعراف (وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ) ، يقول الزمخشري : (مهما) هي ما المضمنة معنى الجزاء ، ضمت إليها ما المزيدة المؤكدة للجزاء في قولك : متى ما تخرج أخرج (أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ) (فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكُمْ..) إلا أن الألف قلبت هاء استثقالا لتكرير المتجانسين ، وهو المذهب السديد البصري ، ومن الناس من زعم أن (مه) هي الصوت الذي يصوت به الكاف و(ما) للجزاء كأنه قيل : كيف تأتنا به؟(من آية لتسحرنا فما نحن لك بمؤمنين ...) فإن قلت : ما محل مهما ؟ قلت الرفع بمعنى : أيما شيء تأتنا به ، أو النصب بمعنى : أيما شيء تحضرنا تأتنا به ، ومن آية : تبين لمهما والضميران في به وبها راجعان إلى مهما إلا أن أحدهما ذكر على اللفظ والثاني أتى على المعنى ... ونحوه قول زهير :

وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدِ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ   وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ[١]

وقد كشف في موضع آخر عن جانب آخر من جواب (مهما) في قوله تعالى (وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعاً وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً)[٢] الأحقاف/٢٦ ، وبمقارنة ما جاء عند الزمخشري حول مهما نجده لم يقدم جديدا زيادة على ما قدمه سيبويه .

وقد تناول (كلما) في موضع واحد من القرآن في الآية ٧٠ من سورة المائدة (لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلاً كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقاً كَذَّبُواْ وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ) يقول الزمخشري : فإن قلت : أين جواب الشرط ؟ فإن قوله (فَرِيْقاً كَذَّبُواْ وَفَرِيْقاً يَقْتُلُونَ) ناب عن الجواب ، لأن الرسول الواحد لا يكون فريقين ، ولأنه لا يحسن أن تقول : إن أكرمت أخي أخاك أكرمت ؟ قلت : هو محذوف يدل عليه قوله (فريقا كذبوا...) كأنه قيل كلما جاءهم رسول منهم ناصبوه...[٣] .

وبالتالي يظهر أن الزمخشري لم يعالج (كلما) إلا مرة واحدة كما هي الحال في (مهما) ، غير أن مهما لم تتكرر في القرآن وفي أنماط أخرى إلا في هذه المرة التي تعرض لها الزمخشري بالتحليل ، أما (كلما) فالأمر فيها مختلف من حيث الأنماط فقط ، إذ وردت في أكثر من موضع إلا أن الزمخشري لم يتعرض لها حسب الإحصاء .

---

(١) ٨٥،٨٤/٢ .
(٢) ٤(ب)/٣٠٨ .
(٣) ١٤٦،١٤٥/٢ ، وينظر الكتاب ٤٣٣/١، لإيضاح مدى نقله عن سيبويه هنا.

ويقودنا تناول الزمخشري لـ ها + ما ← مهما ، وكلما ، ضربه برأي النحاة جانبا ، لأن النحاة [١] متمثلين في سيبويه لم يدرجوا كلما ضمن أدوات الشرط ، واستبعاد هاتين الأداتين عن الجزاء ، مرده في الحقيقة عدم الرغبة في الاصطدام بقاعدة الجزم ، إذ هما لا تجزمان كما هي الحال في (إذا) وعلى الرغم من هذا ، فإن هذا لا يتعارض والتعبير بهما عن شرط صريح ، يؤكد ذلك أن معنى الديمومة فيهما يبعدهما عن أن تكونا مرتبطتين بوقت معلوم ، كما في (إذا) فالمضارع بعدها مرفوع والماضي لا يصح تأويله بمجزوم بعكس متى ، حيث المضارع بعدها مجزوم لذلك صح أن يكون الماضي في تأويله مضارع مجزوم .

وتعد هذه نقطة خلاف بين سيبويه والزمخشري ويصفها – كلما – الزمخشري بالشرطية ، إلا أننا حقيقة يجب ألا نحمل المعنى أكثر مما يحتمل ، إذ لم يعد الزمخشري جملة الشرط إلا لحرف واحد (إن) وهي الحرف الوحيد الذي وصفه بذلك ، وبالتالي تندرج الحروف الباقية في إطار الأدوات التي تعمل ويكون فيها معنى الشرط .

وقد عالج (من) في قوله تعالى من سورة البقرة /١٢٦ (قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ) [٢] .

و(أمّا) فيعالجها الزمخشري في الآية /٢٦ من سورة البقرة (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلاً) يقول الزمخشري : أن (أما) حرف فيه معنى الشرط ، لذلك يجاب بالفاء وفائدته في الكلام أن يعطيه فضل توكيد ، تقول :زيد ذاهب ، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منه عزيمة ، قلت : أما زيد فذاهب ، وهذا التفسير دل لفائدتين : بيان كونه تأكيدا ، وأنه في معنى الشرط [٣] وكذلك في قوله تعالى : (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ ..)البقرة/ ٣٨ [٤] .

وفي هذين النمطين وضع الزمخشري أهمية أما بالنسبة لباب الشرط باعتبارها فيها معنى الشرط ثم بيان دلالتها في التركيب ، وهي التوكيد ، ويلاحظ أن هذه وظيفة عامة لـ (أما) ، كما أن النمط الأول (أما) ذات أهمية هنا من النمط الثاني ؛ لأن فيه إيضاحا لوجهة نظر الزمخشري .

ويلاحظ في هذا السياق أن الزمخشري جعل : (أما) حرفا فيه معنى الشرط . كما جاء عنده ، غير أنه قد ذكر في موضع آخر في أعجب العجب[٥] أن (إن) هو الحرف الوحيد الذي يحق أن يطلق عليه

---

(١) ٢٦٢/١.
(٢) سيبويه :٤/١، الزمخشري : ٩٣/١.
(٣) ٥٧/١.
(٤) ١٢٩/١.
(٥) أعجب العجب ص١٣.

حرف وباقي الحروف الأخرى يطلق عليها أدوات ، حسب تعبير الزمخشري ، ومن هنا يبدو الأمر غامضا كيف تكون (إن) هي الحرف الوحيد ؟ ثم يأتي هنا فيقول إن (أما) حرف .

ويمكن فهم رأي الزمخشري في هذا المقام بأن (أما) هي (إن) + ما ← أما ، أي هي إن زيدت عليها (ما) فصارت أما ، ولا تمنع (ما) عملها ، كما لم تمنعه (لا) ؛ لأنها جاءت للتوكيد ، وتريني من رؤية العين ، وهو مجزوم بـ (إن) الشرطية ، وقد جاء مثل هذا في الكتاب العزيز كثيرا بنون مشددة للتأكيد ، فتكون النون كذلك ولم نره في القرآن إلا على ذلك ومنه قوله سبحانه (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى ...) البقرة : ٣٨ ، (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً...) مريم : ٢٦[١] .

وثمة ملاحظة هنا أود أن أنبه إليها وهي أن الناحية الإحصائية لم تمثل مرتكزا أساسيا في أحكام هذا الفصل خاصة وأن ما جاء حول أدوات الشرط في الكشاف لا يقارن بما جاء من أنماط لأبواب كالاستفهام – مثلا – ومن ثم فإن قلة الأنماط الواردة في الكشاف ، ترتب عليها قلة المناقشات لأدوات الشرط ، ومن هنا فإن النسب الإحصائية لا تؤدي قيمة كبيرة خاصة وأن الزمخشري ـ كما ذكرت ـ عندما يعرض لأداة فإنما يوفيها حقها ، وبالتالي ربما لا يجد زوايا أخرى في الأنماط المكررة للأداة ذاتها لمعالجتها ، ومن هنا لا يحتاج إلى تكرارها لذكرها في موضع سابق .

وقد عالج الزمخشري أدوات مثل : ما ، متى ما ، أين ما ← أينما ، غير أن هذه الأدوات الثلاث لم يعرض لها لا في المفصل ولا في الكشاف ولا في مؤلفات أخرى وإنما جاء عرضه لها من خلال التوضيح السابق لـ (مهما) ، وبالتالي فإنه لم يخصص لها أنماطا كثيرة بخلاف الأدوات الشرطية الأخرى وإنما جاءت من خلال نماذج توضيحية ، على أية حال فقد عرض لها الزمخشري ، وهذا يعني أنه يعدها من الأدوات التي فيها معنى الشرط ، وفي هذه الجزئية يلتقي مع رؤية سيبويه في جعله هذه الأدوات مما فيها معنى الشرط [٢] .

ومن هنا يمكن القول بأن الأدوات التي عالجها هي كالآتي : إن ، وتعد أما لباب الشرط والحرف الأساسي والوحيد ، لو ، أما ، إذن ، إذا ، حتى إذا ، مهما ، من ، كلما ، ما ، أين ما ، حتى ما ، وقد بلغ مجموع الأدوات التي استخدمها الزمخشري (١١) أداة وحرفا واحدا وبالتالي فإن المجموع (١٢) أداة وحرف .

وتعد دراسة الأدوات والحروف الشرطية متقاربة من حيث الأنماط ، بمعنى أن الأنماط الواردة ليست بالكثرة التي يمكن بها أو من خلالها تمثل رؤية بعينها لهذا الحرف أو ذاك ، وبالتالي فإن الأنماط الواردة للأداة بالقدر التي تعالج جوانب الأدوات ، وربما كانت جوانب الأدوات بسيطة ، أي

---

(١) السابق : ص ٥٤ .
(٢) ينظر سيبويه : الكتاب ٤٣٣/١ .

هي ليست علي قدر كبير من التعقيد بحيث إن كل نمط يمثل معالجة زاوية معينة من خلال هذا النمط أو ذاك ، وبالتالي فإن النمط الواحد قادر على أن يعالج جوانبها من خلاله ، ومن هنا لا يحتاج إلـــى أن يكرره مرارا .

وملاحظة أخيرة في هذا السياق أن التراكيب عند الزمخشري لايمكن معالجتها في كتاب واحد غالبـا ، ومن ثم فإن هناك الكثير من القضايا التركيبية التي جاءت آراء الزمخشري فيها في مواضع مختلفـــة من مؤلفاته ، ومن هنا فإن الإلمام والاطلاع على مؤلفات الزمخشـــري – فيمـــا يخـــص القضايـــا – التركيبيةيعطي صورة واضحة وصريحة غالبا ، اللهم إلا في بعض القضايا التي تستعصي على الفـــهم وتأبى إلا الانغلاق على نفسها .

الفصل الخامس

دلالة الحركات الإعرابية

لاشك أن قضية الإعراب قد نالت عناية كبيرة لدى النحاة العرب حتى تنوسي الهدف الأساسي من النحو ، فقد انصب اهتمامهم عليه صبا حتى اعتبر البعض النحو هو الإعراب [١].

ولعل المتصفح لمؤلفات الزمخشري النحوية يجد إشارات ذات بال ، تخص الإعراب خاصة في (المفصل) حيث عالج من خلاله ، رغم كونه مؤلفا نحويا ، كثيرا من القضايا الدلالية التي تخص الإعراب وأثره في دلالة وتغيير المعنى [٢] ، إلا أنه أوفى هذا الجانب حقه من العناية والاهتمام في مؤلفاته التحليلية .

ومن ثم تباينت النظرة عند الزمخشري على المستوى التنظيري عنه على المستوى التطبيقي ، فعلى الرغم من أن إشارات الزمخشري جاءت موجزة في المفصل ، إلا أنه قد عرض لها عرضا وافيا من كافة الجوانب في الكشاف ونكت الأعراب ...

وهذه الرؤية لدى الزمخشري ترتكز على عاملين أساسين ، <u>الأول :</u> تلك الأنماط التي استخرجها الباحث من المؤلفين السابقين للمؤلف . <u>الثاني</u> : لفت الدكتور إبراهيم بركات النظر في أثناء بحثه : العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى في كتاب سيبويه ، إلا أن الباحث لا يقتصر على ما جاء عند سيبويه ، وإنما يمتد ليشمل نحاة آخرين ، وعد الباحث الزمخشري واحدا منهم ولهذا دلالته ـ كما ستأتي مناقشته ـ في اهتمام الزمخشري الواضح بقضية : العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى والمغزى في التركيب .

وليست العربية أو اللغات السامية الأخرى بدعا في ظاهرة الإعراب ، إذ يوجد في عدد غير قليل من اللغات الأوربية ومنها اللغة الألمانية ، فهي لها إعرابها الخاص بها ، وهذا الإعراب لا يقع آخر الاسم ، كما هي الحال في العربية ، وإنما الإعراب يقع على الأداة (أداة التعريف) الخاصة بهذا الاسم أو ذاك بمعنى أن اسما نحو(*Die Post*) لا يقع الإعراب على (*Post*) وإنما يقع على الأداة التي تسبقه ويتغير شكلها تبعا لتغير موقعها في الجملة ففي حالة (*Akk.*) لا يحدث تغيير في الأداة السابقة ـ *die* ـ كما يتضح ذلك في الجملة التالية : *Meine Wohnung ist gegeniiber die Post* نجد الأداة *(die)* في حالة(*Akk.*) والذي يدل على هذه الحالة حرف الجر: *(gegenüber)* وترجمة الجملة : مسكني مقابل للبوستة ، وبالتالي فإن الأداة (*Die*) يتغير شكلها الإعرابي تبعا لتغير حروف الجر أو موقعها في الجملة ، ففي الجملة التالية : [٣] *Ich gehe zur Post* تغير شكل الأداة نتيجة وجود حرف الجر(*Zu*)

---

(١) درج هذا المفهوم عند النحاة المتأخرين حيث انصب عملهم على التركيز والاهتمام بعمل الحركات الإعرابية والأدوات النحوية ، أي النظر الشكلي ، دون المعنى إلا في القليل النادر .
(٢) ينظر: المفصل (ب) ص ١ .
(٣) Zur = Zu + der من هنا يتضح إدغام حرف الجر مع الأداة .

الذي يدل على أن حالة الاسم بعده لابد أن تكون في حالة (*Dat*) ، وبالتالي تتغير الأداة (*Die*) ⟵ (*der*) .

وهكذا تحدث التغيرات في الأداة ذاتها في الألمانية ، وليس في الاسم كما هي الحال في العربية .

على أية حال فإن هذا لا يعني سوى أن الإعراب موجود في لغات أخرى ، وأن وجوده ليس عملية شكلية ، وإنما وجوده دليل على معنى في التركيب .

ومن ثم يمكن القول إن هذا الفصل ينظر إلى الإعراب على أنه حيلة من الحيل التركيبية التي لجأت إليها العربية للتعرف على الوظائف النحوية التي تؤديها الكلمات في مواقعها المختلفة في التركيب .

على أن الباحث يعرض في البداية لمعنى الإعراب ، ومن ثم يكون هذا مدخلا طبيعيا لهذا الفصل ، فقد عرض ابن يعيش لهذا المعنى في أثناء تعليقه على كلام الزمخشري بقوله : الإعراب في اللغة البيان ، يقال أعرب عن حاجته ، إذ أبان عنها ومنه قوله عليه السلام : الثيب تعرب عن نفسها ، وهو مشتق من لفظ العرب ومعناه ... والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها ، ألا ترى أنك لو قلت : ضرب زيد عمرو بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ، ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره... [(١)] .

ويلفت ابن يعيش النظر إلى أن قضية الإعراب تكون من خلال وجودها في إطار تركيبي : لأن الاسم إذا كان وحده مفردا من غير ضميمة إليه لم يستحق الإعراب ؛ لأن الإعراب ، إنما يؤتى به للفرق بين المعاني ، فإذا كان وحده كان كصوت تصوت به ، فإن ركبته مع غيره تركيبا تحصل به الفائدة نحو قولك : زيد منطلق ، وقام بكر ، فحينئذ يستحق الإعراب لإخبارك عنه [(٢)] .

ومصطلح (المعاني) الذي أشار إليه ابن يعيش يراد به " المعاني التركيبية " التي تفهم من موقع الكلمات في التركيب ، أو من الوظيفة التي تؤديها ومعنى كونها " معاني تركيبية " ، أنها لا تكون للصيغة اللغوية ، إلا إذا ركبت ، فالكلمة الواحدة المفردة لا توصف بالمعنى التركيبي .

ولعل ما جاء في نص ابن يعيش هذا يثير قضية على قدر كبير من الأهمية ، إذ يربط من خلاله العلاقة القائمة بين التركيب والإعراب ، حيث يمكن أن يعترض عليه على أساس أن الإعراب ليس له علاقة بالتركيب ، ومن ثم يعد رأي ابن يعيش هذا مرتكزا أساسيا في هذا الفصل .

---

(١)ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ٨٨/١ ، وينظر ابن جني : الخصائص ٣٦/١ ، ط٣ ، ١٩٨٦ . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تقديم وتحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص٧ ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤١٣/١ ، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ٢٠١/١ ، ٢٠٢ .
(٢) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ٥٨/١ .

كما أن نص ابن يعيش السابق يلفت النظر إلى أنه يمكن أن يستخلص منه : أنه مظهر من مظاهر الدقة في البيان ؛ لأن تركيب الألفاظ في حد ذاته يكون في أكثر اللغات دلالة كافية على المعنى وإيضاحا مغنيا لمضمون الكلام وقصد المتكلم(١) .

وبناء على هذه الملاحظة السابقة ، فإن ثمة لغات لا تعرف الحركات الإعرابية ، وهي تعتمد في فهم تراكيبها على ترتيب الكلمات داخل الجملة ، وبناء على هذا الرأي أيضا ، فإن فهم التراكيب اللغوية يتحكم فيه عاملان أساسيان ، **الأول** : هو النظم ، وهو الطرائق المتبعة في فهم تركيب الكلام و ترتيب أجزائه . **الثاني** : هو الإعراب ، والإعراب هو أشهر وأوضح وأقوى سلطانا في الكلام وأرسخ قدما في النحو من أن يعرف أو يحدد أو يدل عليه (٢).

وتقودنا ملاحظة الجواري هذه عن العلاقة بين الإعراب والمعنى ، أن النحاة العرب قد انقسموا فريقين مختلفين ومتباينين في آن واحد ، أما **الفريق الأول** : فقد أنكر العلاقة بين الإعراب والمعنى ، وجعل الحركات الإعرابية من مظاهر طلب الخفة هربا من ثقل الإسكان ، وهذا الرأي مردود عليه من عدة وجوه منها :

أ ــ أن علامات الإعراب ليست كلها حركات ، فقد يعدل على الإعراب بالحرف ، ولم يقل أحد أن الحرف من وسائل طلب الخفة .

ب ــ أن بعض المفردات يشتمل على مناسبة صوتية لحركة الإعراب ، كالذي نلاحظه في تغير حركة الراء في كلمة (امرئ) بحسب تغير حركة الإعراب ، فنقول : قال امرؤ القيس ، قرأت امرأ القيس ، عجبت لامرئ القيس ، فلولا اطراد التغير في الحركة الأخيرة ما تغيرت حركة المناسبة .

ج – أن القرآن الكريم نزل معربا ، ووصل إلينا بالتواتر معربا ، تلقته الآذان عن الشفاة ، وحكته ألسنة الأبناء عن روايات الآباء ، فما سمعنا يوما أن واحدا من القراء روى اطراد الإسكان ، ولو على سبيل الشذوذ .

د– أن الحديث النبوي قد رواه الأعاجم بلفظه حينا ، وبمعناه حينا آخر ، فلم نجد أحدا يروي عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ نصا سكنت فيه أواخر الكلمات (٣).

أما **الفريق الآخر** فقد نظر إلى الإعراب نظرة لا تقل خطأ عما ذهب إليه الفريق الأول ، حيث جعلوا الإعراب كل شيء في المعنى ، بل هو المعنى ، ومن ثم جعلوا النحو هو الإعراب ، على أية

---

(١) ينظر : د. أحمد عبد الستار الجواري : نحو التيسير ص٢٩.
(٢) ينظر: د.الجواري : نحو المعاني ص٣٤ وما بعدها .
(٣) د. تمام حسان : البيان في روائع القرآن دراسة لغوية أسلوبية للنص القرآني ، ص١٩٧،١٩٨.

حال فإن نظرة هذا الفريق لا تقل خطورة في تطرفها عن نظرة الفريق الأول ، وقد رد الدكتور تمـــام على هذا الفريق وفند حججهم [١].

ومن ثم يمكن أن نستخلص أن د. تمام قد عارض الرأيين معا ؛ لأن لكليهما نظرة إلى الإعــراب لا تقل عن الأخرى خطورة ، ومن هنا فإن هذا الـــرأي يتفـــق ورأي الزمخشـــري ، كمـــا ســـيتضح أن الزمخشري من أولئك الذين ينظرون إلى أن للإعراب دورا فعالا في تأدية المعنى ، غير أنه لا يعـــول كل شيء على الإعراب كما فعل الفريق الثاني ، ولم يغمضه حقه كما جاء عـــن الفريـــق الأول ، أي يمكن القول إن نظرته جاءت متناسقة ووسطية .

على أية حال فإن هذا المدخل يعد طبيعيا لهذا الفصل ، كما يلاحظ أن الزمخشري ليـــس أول مـــن تكلم في الإعراب و دوره في تأدية الدلالة ، فإن سيبويه صاحب أول مؤلف في النحو يصل إلينا ، لـــم يغفل هذا الجانب وأثره في الإعراب ، وقد ذكر ذلك تحت باب (هذا باب يختار فيه الرفع) [٢]، (وهـــذا باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي لا يكون علاجا) [٣] ، (وهذا باب ما الرفع فيه الوجـــه) [٤]، وهذا باب لا يكون فيه إلا الرفع [٥] . وسنجد من خلال هذا الفصل ، كيف أن سيبويه يعلل لمجـــيء العلامة الإعرابية في التركيب دون الأخرى .

و هكذا نجد أن سيبويه يفرق تفريقا دقيقا ، و يوضح أثر الحركات الصوتية ، و قيمتها فـــي تأديـــة المعنى ، و لعل ما جاء عند ابن جني (ت ٣٩٢هـــ) وثيق الصلة بما نحن بصدده ، إذ عقد فصلا كاملا ليوضح من خلاله أثر الحركات الإعرابية في المعنى [٦] .

ومن ثم فإن رؤية الزمخشري تتكئ على حصيلة تراثية وخلفية ثقافية تكمن في وعيه ، ومن خـــلال هذا وتلك صاغ فكرته حول : قيمة الإعراب وأثره في الدلالة ، كمـــا أن ثمـــة اختلافـــا بيـــن رؤيـــة الزمخشري ومن سبقوه ، أن هؤلاء قد قدموا دراسات خاصة حول هذه القضية ، و بمعنى أنهم كتبـــوا فصولا أو أجزاء من كتب حولها ، أي أنها خصص لها ذلك تخصيصا ، بخلاف الزمخشري الذي لـــم يؤلف كتابا ، ويناقش من خلال فصوله أو بعضا منها قضية الإعراب : وأثره في الدلالة ، إذ جـــاءت آراؤه منـــتـــشـــرة في تفسيره .

---

(١) ينظر : السابق : ص١٩٨،١٩٩ .
(٢) ١/١٨١ .
(٣) ١/١٨٢ .
(٤) ١/ ١٨٣ .
(٥) ١/١٨٣ .

(٦) ينظر: ابن جني الخصائص ١/٣٦، و ما بعدها .

صحيح أن الزمخشري قد وضع جزءا أو ناقش قضية من هذا القبيل في كتابه : المفصل ، غير أن مقارنة هذا بما جاء عند هؤلاء لا يعد شيئا ؛ لأن حديث هؤلاء عن هذه القضية ، إنما هو من قبيل التخصيص ، أي تخصيص هذا الفصل أو ذاك لهذه القضية ، أما مناقشة الزمخشري في (المفصل) فقد جاءت عارضة وموجزة .

ومن هنا فإن الزمخشري كان لديه حصيلة تراثية ، وقد حاول أن يوازن بينها و بين ما جاء في القرآن ، بمعنى أنه يمكن القول : إن الزمخشري حاول أن يتمثل آراء السابقين له و ينميها و يضيف إليها من خلال تفسيره ، ومن ثم فان دوره لا يعد مقننا لما جاء قبله ، وإنما يناقش و يضيف إلى آراء السابقين له ، و بالتالي يتضح دوره في هذا الفصل من خلال مناقشة ما جاء عنده .

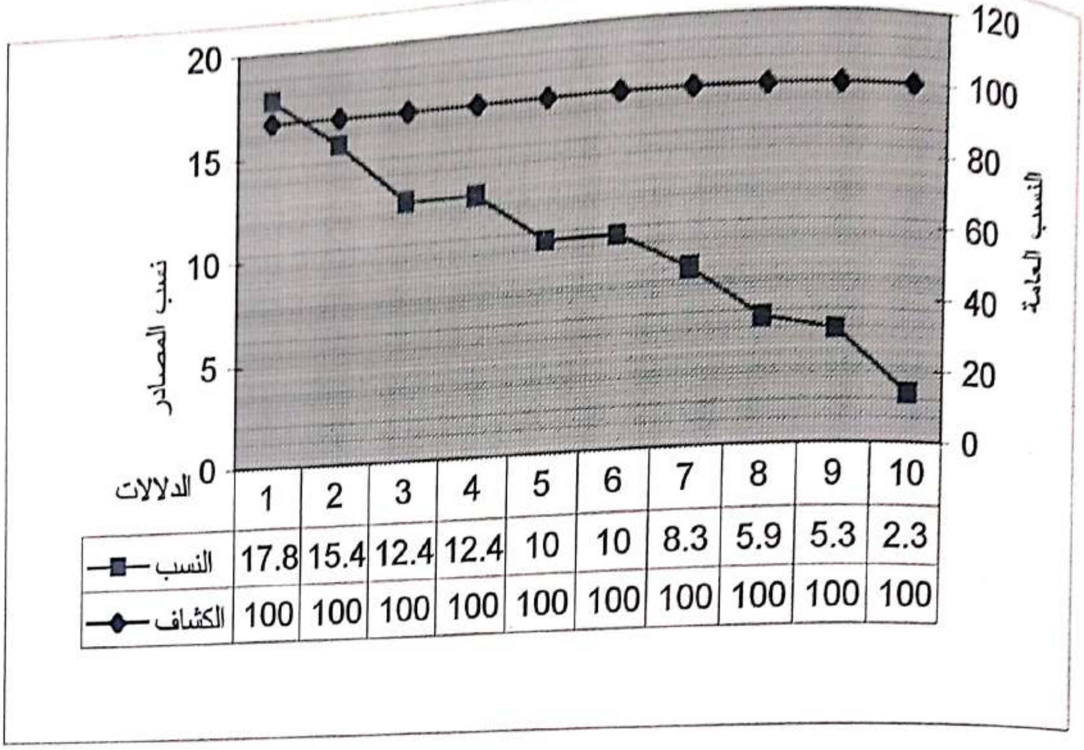
ومن ثم فإن المادة التي جاءت عند الزمخشري ، تحتاج إلى مناقشة لتتضح رؤيته حول هذه القضية ، خاصة وأنها مادة وفيرة ، وللعلامات الإعرابية دلالات كثيرة أحصى الباحث منها ما يلي:

م	الدلالات	عدد التردد	النسب	المصادر		ملاحظات
				الكشاف	نكت الأعراب	
١	الرفع(العطف)	٣٠	١٧,٨	٣٠	—	عدد الأنماط المعالجة في هذا الموضع بلغت (١٦٩) نمطا
٢	الابتداء	٢٦	١٥,٤	٢٦	١	
٣	الصفة (المنصوب)	٢١	١٢,٤	٢١	٢	
٤	الحال	٢١	١٢,٤	٢١	٤	
٥	المدح	١٧	١٠	١٧	٥	
٦	الفعل المضمر (المحذوف)	١٧	١٠	١٧	—	
٧	الاختصاص	١٤	٨,٣	١٤	٣	
٨	البدل	١٠	٥,٩	١٠	١	
٩	الذم	٩	٥,٣	٩	١	

١٠	الاستئناف	٤	٢،٣	٤	—	

شكل توضيحي رقم (١) بأنواع دلالات الحركات الإعرابية عند الزمخشري .

وهكذا يمكن وضع هذه النسب الواردة في الشكل السابق على النحو التالي :



شكل توضيحي رقم (٢) بنسب دلالات العلامة الإعرابية الواردة في الشكل السابق

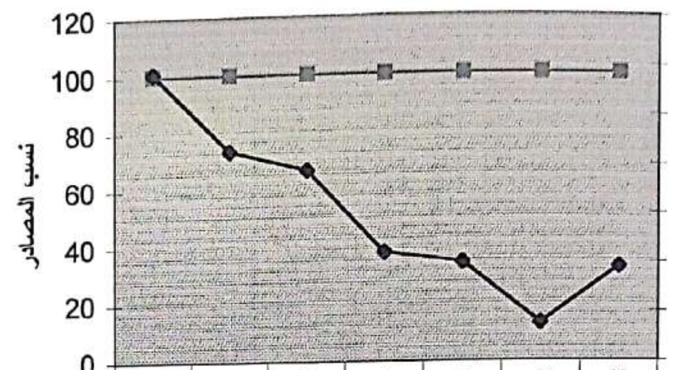
وإذا كان الشكل (٢) قد أوضح النسب الواردة في الشكل (١) ، فإن الجدول التالي يوضح نسب الدلالات التي اشترك فيها نكت الأعراب مع الكشاف على النحو التالي :

م	الدلالات	الكشاف	نكت الأعراب
١	المدح	١٠٠	٢٩,٤
٢	الاختصاص	١٠٠	٢١,٤
٣	الحال	١٠٠	١٩,٤
٤	الذم	١٠٠	١١
٥	البدل	١٠٠	١٠

٦	الابتداء	١٠٠	٣,٨
٧	الصفة	١٠٠	٩,٥

جدول إحصائي رقم (٣) بالدلالات التي يشترك فيها (نكت الأعراب) مع (الكشاف) ونسبها عند الزمخشري

ويوضح الشكل التالي النسب الواردة في الشكل رقم (٣) على النحو التالي :



الدلالات	1	2	3	4	5	6	7
الكشاف	100	100	100	100	100	100	100
نكت الأعراب	29.4	21.4	19.4	11	10	3.8	9.5

شكل توضيحي رقم (٤) بنسب الدلالات التي يشترك فيها (نكت الإعراب) مع (الكشاف) عند الزمخشري

على أية حال فإن الدلالات التي تكررت في (نكت الأعراب) من (الكشاف) سبع دلالات ، تمثل نسبة ٧٠% من الأنماط الواردة في (الكشاف) ، تمثل هذه نسبة عالية جداً .

كما أن الباحث يلاحظ ملاحظة عامة في هذا السياق ، أن الأنماط الواردة أو التي عالجت الإعراب تمثل كثرة كاثرة ، وذلك بالمقارنة بالأنماط التي وردت في معالجة قضايا أخرى من البحث ، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أهميتها بالنسبة لدلالات التركيب وقيمتها في توجيه المعنى .

وإذا كان الباحث فيما سبق حاول أن يقسم دلالات الحركات الإعرابية كما وردت عند الزمخشري إلى مراحل ، بناء على التقارب الإحصائي المستخلص من مؤلفات الزمخشري ، فإن بعض هذه الدلائل تمثل مرحلة واحدة ، هذا من ناحية العدد الإحصائي لكل دلالة على حدة .

أما من ناحية النسب فإن الشكل رقم (٣) يظهر بوضوح مدى التناسق الموجود بين النسب ، وعلى الرغم من اشتراك بعض الدلالات في نسبة واحدة ، فإن هذا لم يؤثر على التناسق القائم بينها .

وبالتالي فإن هذه الملاحظة هنا تمثل مفارقة بالمقارنة ببعض المواضع في البحث (الاستفهام مثلا) ، إذ تمثل الدلالة الأولى مفارقة كبيرة بالمقارنة بالدلالات الأخرى ، أي أن ثمة دلالات ثانوية وأخرى يمكن أن نطلق عليها أساسية ، أما هنا فنجد هذه الملاحظة معدومة ، وبالتالي فإن معالجة الدلالات جميعا تمثل قدرا مشتركا من التوازن عند الزمخشري إلى حد ما .

وإذا كانت ثمة دلالات يشترك فيها (الكشاف) و(نكت الأعراب) في معالجة أنماط بعينها ، فإن ثمة أنماطا أيضا عالجها الزمخشري في الكشاف ، ولم يعاود مناقشتها مرة أخرى في نكت الأعراب ، وبالتالي فإن هذه الدلالات تمثل فيما بينها مفارقة عن الدلالات الأخرى ، وإذا كانت دلالة كل من : الرفع (العطف) ، الفعل المضمر (المحذوف) ، الاستئناف ، تمثل جانبا واحدا ، فإن هذا العدد يمثل في الواقع رقما قليلا أو نسبة محدودة ، بالمقارنة بما اشترك فيه الكشاف ونكت الأعراب .

وتشير هذه الدلالات للعلامات الإعرابية إلى إفادة الزمخشري من القرائن المتاحة ؛ لاستخدامها والإفادة منها في توظيف المعنى الذي يريده ، وإذا كانت هذه ملاحظات عامة ، ، فإن الباحث يحاول فيما يلي مناقشة الدلالات السابقة كل على حدة .

فتخرج الحركة الإعرابية إلى الرفع كما في قوله (الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) الفاتحة /٢ ، قال الزمخشري : وارتفاع الحمد بالابتداء ، وخبره الظرف الذي هو الله ، وأصله هو قراءة بعضهم بإضمار فعله ، على أنه من المصادر التي تنصبها بأفعال مضمرة في معنى الإخبار كقولهم : شكرا وعجبا وما شابه ذلك ... والعدول بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره ، ومنه قوله تعالى (قَالُواْ سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ) رفع السلام الثاني للدلالة على أن إبراهيم عليه السلام حياهم بتحية أحسن من تحيتهم ؛ لأن الرفع دال على معنى ثبات السلام لهم دون تجدده وحدوثه (١).

ويمكن أن أقول في هذا السياق إن الأنماط الأخرى تحمل ذات السمات للتراكيب المرفوعة ، وهذه المقاربة الشكلية والدلالية تثير نوعا من التساؤل : هل هناك علاقة بين الرفع والثبوت والاستقرار والديمومة ؟ حسب تعبير الزمخشري .

إن ما يمكن قوله هنا إن الصلة بين الرفع والثبات والاستقرار هي في الواقع علاقة بين الاسم ودلالته ، أي بين الابتداء وما يدل عليه ، ولعل هذا الرأي نجده عند سيبويه يعني به المعنى المذكور في الجملة ، والذي يحتاج إلى غيره ، ويذكر ذلك في باب المسند إليه بقوله : وهما مما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه ، وهو قولك :

---

(١) ٨/١ .

عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ويمثل ذلك قولك : يذهب زيد ، فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء ... [١] .

ونجد لسيبويه إشارة أخرى تتعلق بالموضوع ذاته أثناء حديثه عن الابتداء بقوله : فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام ، والمبتدأ أو المبني عليه رفع ، فالابتداء لا يكون ولا يبنى عليه ... [٢] .

ولعل ربط سيبويه الابتداء والفاعل للعلاقة القائمة بينهما ، إذ كل واحد منهما مسند إليه ، فالمبتدأ عمدة في الجملة الاسمية ، مسند إليه ، والفاعل في الجملة الفعلية هو المسند إليه ، كما يمكن أن تكون العلاقة القائمة بينهما عن طريق التشابه الدلالي أو الوظيفي ، من حيث إن المبتدأ عمدة وأصل ، ولا يتم الإسناد إلا به ، ولا يتم تركيب إلا بوجوده وكذا من حيث جهة المسند إليه في الجملة الفعلية (الفاعل) ، من حيث إن كل فعل لا بد له من فاعل يقوم به ، وكذلك سائر المرفوعات على أساس أن المعنى لا يتم إلا بها .

وإذا كان الرأي السابق حول جعل الرفع علما للفاعلية ، فليس ذلك إلا لأن الفاعل واحد ، أما المبتدأ وخبر إن وأخواتها ، ولا التي تنفي الجنس واسم ما ولا المشبهات بـ (ليس) فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب [٣] ، ومن ثم يمكن أن تتعدد أشكال المبتدأ والخبر حسب دخول العوامل عليه .

وإذا كان هذا الرأي للزمخشري يمثل رأي كثير من النحويين ، فإن ابن يعيش لا يرتضي رأيه ، إذ يرى أن المبتدأ أو الخبر : هما الأصل في استحقاق الرفع وبقية المرفوعات محمولة عليهما ، ونسب هذا القول إلى سيبويه وابن السراج وابن يعيش [٤].

ويدعم رأي ابن يعيش هذا رؤية الباحث التي ذهب إليها سلفا من أن المبتدأ والخبر كليهما عمدة ، إذ لا يتم معنى التركيب إلا من خلالهما معا ، إلا أن رأي ابن يعيش هذا يخص التركيب الاسمي فقط ، ومن ثم فإنه يمكن أن نطلق ذلك على التركيب الفعلي ، كذلك من باب العموم ، وعلى أساس العلاقة القائمة بينهما ، الأصل لكليهما .

وإذا كان ابن يعيش والسيوطي قد ارتضيا هذا الرأي السابق ، إلا أن الثاني منهما قد عرض لرأي الآخر بأن المرفوعات كلها أصول [٥]، أما الأول فقد عرض للرأي الأساسي عند حذاق النحاة ، وهو

---

(١) ٧/١ .
(٢) ٢٧٨/١ .
(٣) ينظر: المفصل (ب) ص١٠ .
(٤) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ٨٨/١ .
(٥) ينظر : همع الهوامع ٩٣/١ .

الرأي الأول : يعني المبتدأ أو الخبر هما الأصل في استحقاق الرفع ... "[١]. وبالتـــالي يظـــهر أن رأي شارح المفصل مفارق لرأي صاحب (المفصل) .

وهنا يعن للباحث سؤال مفاده أن النحاة قد جعلوا الرفع دلالة على أن المسند إليه ، المبتدأ في الجملة الاسمية ، والفاعل في الجملة الفعلية ، وهذا يعني ضمنيا ، هل هناك محاولة من النحاة لربط العلامـــة الإعرابية (الرفع) والمعنى ؟ إذ تعد أقوى الحركات الإعرابية ومن ثم تتضح العلاقة القائمة بين العلامة الإعرابية وبين الاسم الواقعة عليه ، إذ إن الرفع جعل للعمد ؛ بمعنى أن العلامة الإعرابيـــة الأساســـية جعلت للبناء الأساسي في التركيب .

إلا أن ما يمكن أن يلاحظ على قول الرضي : جعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمـــد ، وهـــي ثلاثة ، الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر ... "[٢] .

وفي هذا الرأي يتابع الرضي ما ارتآه الزمخشري ، غير أنه أضاف جزءا آخر ، مثلما فعـــل ابـــن يعيش ، بمعنى أنه من خلال كلامه جعل الخبر جزءا أساسيا من الكلام ، وهـــذا يعنـــي أن المبتـــدأ أو الفاعل ، ليس هما فقط الركنان الأساسيان في التركيب .

وبناء على الرأي السابق لابن يعيش والرضي ، فإن رأيهما يعتد به ، إلا أنه جاء مبتورا ، أي أنـــه عرض لجزء من القضية ، ولم تحل كل القضية ، أي أن الحل جاء جزئيا وليس كليا .

ومن هنا فإن اعتبار المرفوعات كلها أساسية فـــي الـــتركيب ، وليســـت مشـــبهات كمـــا ذهـــب الجمهور(النحاة) على أساس المشاركة في الوظيفة للجملة لكل منها ، ومن هنا يكون هذا الرأي جامعـــا ومتفاديا لكافة المشاكل التي يمكن أن يتعرض لها رأي النحاة بالنقد والتوجيه .

فإذا كان الزمخشري لا يرتضي إلا أن يكون الفاعل هو الأصل والعمدة في المرفوعات ، وأصلـــه في استحقاق الرفع ، فإن رأي ابن الحاجب أوسع فهما من رأي الزمخشري .

على أية حال فإن رأي ابن الحاجب ربما يحوي أن الخبر لديه يفيد العموم ، وليس لنفي الجنـــس : (ما ولا) المشبهتان بـــ (ليس) ، وبالتالي تندرج كافة الأخبار التي لم يفصل لها ، على كل هذا مـــبرر يحتمل الصواب والخطأ .

ولعل السؤال الذي أثير حول قضية العلاقة الكامنة بين الرفع والأسماء العمد في التركيب يتلخـــص فيما يلي :-

---

(١) ينظر : شرح ابن يعيش ٧٣/١ .
(٢) الرضي: شرح الكافية في النحو ٢١/١ ، ٢٢ .

١- أن الرفع دليل الإسناد أو العمد ، وليس في العربية اسم مرفوع ، إلا وهو طرف في الإسناد ، أي عمدة .

٢-أن حق العمدة أن يرفع ولكن قد يدخل على المسند أو المسند إليه ما يعدل حركته الأصلية إلى النصب أو الجر ، كالنصب بالأحرف المشبهة بالفعل والجر بالحروف الزوائد [١] .

ويمكن أن استدرك شيئا لافتا للنظر ، وهو نقد لرأي الزمخشري ضمنيا لرأي النحاة في عمومه ، فإن رأي النحاة يحتاج إلى إعادة نظر في أن الرفع علم الفاعلية ، إذ لا يصدق على حقيقة الرفع كلها ، وإذ من الأسماء ما يرفع دون أن تكون فاعلا ، كذا في جعله علما للرفع ؛ لأن المبتدأ المقابل للفاعل في الجملة الاسمية عمدة ، وهو أساس ولا غنى عنه في بناء التركيب ، وكان الأفضل على الأقل أن يكون المبتدأ هو علم هذا الباب ، بناء على أهمية الوظيفة ، أو اعتباره ركنا أساسيا كما ذهب جمهور النحاة .

وأجد في محاولة الجواري لنقد آراء النحاة العرب ، وبالتالي لنقد رأي الزمخشري ضمنيا حول هذه الجزئية أمرا جديرا بالعرض ، إذ يرى أن : هذا الرأي تنقصه الدقة بلا شك ، بل هو لا يصدق على حقيقة الرفع كلها ، إذ إن من الأسماء ما يرفع دون أن يكون فيه معنى الفاعلية ، مهما توسعنا فيه ... ذلك أن خبر المبتدأ و خبر إن لا يمكن أن يدخل في باب معنى الفاعلية بحال من الأحوال ، فليس (قائم) في قولنا : زيد قائم ، و إن زيدا قائم ، من الفاعلية في شيء ، يضاف إلى ذلك أن معنى الفاعلية على وجهة الدقة ، قد لا يكون واضحا حتى في الأسماء المرفوعة المسند إليها الأفعال ، كما (هو) الحال في أفعال السجايا ، وما هو بسبب منها ... وهذا المعنى للفاعلية ، لا يكون في حقيقته إلا في الأسماء التي تسند إليها أفعال دالة على أحداث مادية في الغالب ، مثل : خرج زيد ، وكتب محمد ، وقام خالد ، فالاسم هنا هو فاعل الخروج ، وهو فاعل الكتابة ، وفاعل القيام [٢] .

على أن ما يؤخذ على رأي الجواري أنه قد حمل رأي النحاة أكثر مما يحتمل ، أو حمله بالدلالة ما لا يطيق ، فالنحاة لم يجعلوا كل مرفوع فيه معنى الفاعلية ، كما ذهب الجواري وإنما قالوا : بأنه علم الفاعلية ، بمعنى أن الفاعل هو الأساس في هذا الباب ، وليس في المعنى ، وما عدا ذلك من المرفوعات فمشبهات بالفاعل ، ليس في المعنى كما ذهب الجواري ، وإنما في الرفع ، فالخبر ، المبتدأ ، وخبر إن ليسا مرفوعين ؛ لأنه فيهما معنى الفاعلية ، وإنما العلاقة بينهما هي علاقة المشابهة الشكلية ، من حيث إن كليهما مرفوع ، ليس من جهة الوظيفة ، أما من حيث إن أفعال السجايا أو ما بسبب

---

(١) د.فاضل السامرائي : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ٣٤٦ .

(٢) د. الجواري : نحو التيسير ص ٧٢ : ٧٤ .

منها ليس فاعلا على حقيقته ، فهذا الرأي يمكن أن يقال فيه إن الفاعل عند النحاة ، ليس فاعلا على حقيقته ، فهذا الرأي يمكن أن يقال له : إن الفاعل عند النحاة ليس هو من قام بالفعل ، وإنما هو من أسند إليه فعل الفاعل ، وبالتالي يدخل ضمنه أفعال السجايا وما غير ذلك .

إذ العلاقة قائمة بين الرفع والمبتدأ بما أنه عمدة على أساس أنه أعلى مرتبة في الإعراب ، مرتبط بما جاء عمدة في الكلام ، أعني المسند إليه في التركيب الاسمي ، والمسند إليه في التركيب الفعلي ومشتملاته .

وإذا كان هذا الرأي صوابا ، بمعنى أن الرفع دليل على العمدة ، فإن ثمة منصوبات عمد في الكلام ، بمعنى أنها ليست فضلة كما ذهب النحاة ، أي لا يمكن أن يتم التركيب والمعنى إلا بهما نحو : جاء زيد راكبا ، فـ (راكب) حال كما يرى النحاة ، فضلة ، أي يمكن الاستغناء عنه ، وإذا ما نظرنا إلى التركيب هنا وجدناه ليس بفضلة ، بمعنى أنه لا يمكن الاستغناء عنه ، ولا يتم التركيب إلا به ، فإذا ما قلنا : جاء زيد ، لا يتم المعنى ، إذا ما أردنا أن نصف الحالة التي جاء عليها (زيد) ، ومن هنا يتضح من خلال ذلك بأنه عمدة ، ومن ثم فليس الرفع دليلا على العمدة ، كما ارتآه جمهور النحاة .

ومصطلح (الفضلة) يشير إلى أن جزء الجملة المعتبر فضلة يعد زيادة على أصل المعنى بحيث إذا حذف لا يضر المعنى الأساسي ، وهذه وجهة نظر يبدو عليها التأثر بالمنطق الذي يكتفي من التراكيب بتحقيق فاعل الفعل ضرورة كل فعل لابد له من فاعل ، ووجهة النظر الصائبة التي تعبر عن الفكر العربي خير تعبير ما وجدت عند عبد القاهر الجرجاني ، يقول : إنهم قد أصلوا في المفعول وكل ما زاد على جزئي الجملة ، أنه يكون زيادة في الفائدة ... ويبني عليه أن ينقطع عن الجملة حتى يتصور أن يكون على فائدة على حدة ، وهو مالا يعقل ... والحقيقة في هذا أن الكلام يخرج بذكر المفعول إلى معنى غير الذي كان ، وأن وزان الفعل قد عدي إلى المفعول معه ، وقد أطلق فلم يقصد به إلى مفعول دون مفعول وزان الاسم المخصص بالصفة مع الاسم المتروك على شياعه ، كقولك : جاءني رجل ظريف مع قولك : جاءني رجل ، في أنك لست في ذلك كمن يضم معنى إلى معنى ، وفائدة إلى فائدة ، ولكن كمن يريد هنا شيئا ، وهنالك شيء أخر ، فإذا قلت : ضربت زيدا ، كان المعنى غيره ، إذا قلت : ضربت ، ولم تزد زيدا ، وهكذا يكون الأمر أبدا ، كلما زدت شيئا ، وجدت المعنى قد صار غير الذي كان [١].

ومن ثم فإن الجرجاني يرى أن كل زيادة في المبنى تؤدي بالتالي إلى زيادة في المعنى ، وهكذا نجد أن كل جزئية أو كل عنصر داخل التركيب يؤدي دورا فعالا في فهم التركيب ودلالته .

---

(١)عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ص ١٣٦.

ومن ثم يمكن القول خلاصة لذلك بأن جعل العلامة الأساسية لما جاء أساسا في بناء التركيب ، ومن هنا فإن العلاقة القائمة بينهما هي علاقة الأساس (العمدة) .

وبناء على هذا تتضح رؤية الزمخشري ، حين جعل الرفع علما للفاعلية ، ذلك من باب أن الفـــاعل عمدة وركنا أساسيا في بناء التركيب الفعلي ، ومع ذلك يظل رأي الزمخشري ــ فيما أظن ــ يحتـــاج إلى إعادة نظر .

ومن خلال كل هذا يمكن أن تكون الصورة قد اتضحت من خلال مناقشة رأي النحـــاة ، وبالتـــالي لرأي الزمخشري حول العلاقة القائمة بين الرفع والابتداء ، أو بين الرفع والإسناد .

وفي المقابل من هذا يربط الزمخشري بطريقة ضمنية بين العلاقة القائمة بين النصـــب والـــتركيب الفعلي ، فإذا كان الزمخشري يذهب في دلالته ــ الرفع ــ للدلالة على الاسمية ، فإن النصب للدلالـــة على الفعلية .

وجاءت دلالة النصب في أنماط مختلفة ، تدل جميعها على دلالة واحـــدة : الاختصـــاص والجملـــة الفعلية ، ومن ثم فإن الزمخشري يربط بين التركيب الفعلي والاختصاص ، وذلك في مقـــابل (الرفـــع) الذي ربط من خلاله بين الرفع والتركيب الاسمي .

وهل يعني هذا أن الزمخشري يرى الاختصاص على تقدير فعلي ، بمعنى أخـــص ؟ ، والنصـــب أقرب للفعلية منه إلى الاسمية ، ومن ثم كان تقدير النصب أولى وأجدر .

ويتضح ربط الزمخشري التركيب الفعلي بالنصب بصورة أوضح في تفسيره لقوله تعالى (فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ) فصلت/١٠ ، قال الزمخشري : وقرئ بالحركات الثلاث الجر علـــى الوصـــف ، والنصب على استوت سواء ، والرفع هو سواء [١] .

ويؤكد هذا النص ونصوص أخرى كثيرة ما ذهب إليه الباحث سلفا ، أن الرفع يعنـــي الإســـناد أو الاسم في التركيب ، أما النصب فعلى تقدير الفعلية يتضح من خلال تقديره للجملة استوت .

ويثار لدى الباحث سؤال مفاده : هل هناك علاقة بين النصب والفعل ، ولماذا ربط النحـــاة الرفـــع بالاسم والنصب بالفعل ؟

وهو سؤال منطقي ، حاول النحاة أن يجدوا إجابة له على أساس أن الفاعل عمدة وعنصر أساســـي في بناء الجملة الفعلية ، وربما أنه كذلك ، خاصة وأن موقعه في الجملة متقدم ، وكلما تقـــدم اللفـــظ ، دلت هذه الرتبة على مكانته ، ومن هنا جعل النحاة الرفع لما هو أساس ، والمفعول بـــه متـــأخر فـــي

---

(١)٣/٢٨٤ .

ترتيب الجملة ، بناء على تأخر أهميته ، ولما كان الأمر كذلك جعلوا له النصب دليلا عليه ، ومن ثـم تتضح العلاقة بين الاثنين .

وكما يؤدي الرفع أو النصب دورا فعالا في التوجيه الدلالي للتركيب ، فإن العطف يـؤدي دورا لا تقل قيمته عن دور الرفع والنصب ، ففي قوله تعالى ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ...﴾ التوبة/٣ ، قال الزمخشري : (ورسوله) عطف على المنوي في بريء أو على محل إن المكسورة واسمها ، وقرئ بالنصب عطفا على اسم إن ، أو لأن الواو بمعنى مع ، أي بريء معه منهم ، وبالجر على الجوار ، وقيل على القسم كقوله : لعمرك [١] .

ومن هنا يحتمل التركيب دلالات ثلاث ، بناء على التوجيه الإعرابي الـذي ارتـآه الزمخشـري ، **الوجه الأول** : إذا كانت الواو بمعنى العطف ، فمن ثم يحق النصب ، أي على اعتبار علاقة المشـاركة بينهما ، ومن هنا يكون التقدير : إن الله بريء من المشركين ورسوله . **الوجه الثاني**: العطـف علـى المنوي في بريء وتقديره : الرفع على تقدير إن الله بريء من المشركين ورسوله ، بـريء كذلـك ، على أساس أن الواو ليست عاطفة ، وإنما هي استئنافية ، وما دامت للاستئناف ، أي ابتـداء الجملـة بعدها ، ومن ثم سوغ ذلك الرفع ، أي الابتداء ، **الوجه الثالث** : مرفوع الجر ، على الجوار أو القسم ، وهذا الرأي فيه نظر ، إذ لو أعرب (رسوله) بالجر بمعنى إمكانية العطف علـى المشـركين ، وهـذا الوجه لا يقتضيه المعنى ، ولا يتوافق وسياق الموقف للآية الكريمة ، إذا أمكن العطف مـن الناحيـة الإعرابية خلا أنه لا إمكانية من الناحية الدلالية ، إذ حينئذ تكون الدلالة عكسية ، أي أن الله يبرأ مـن المشركين ومن رسوله ، ومعاذ الله أن يبرأ من رسوله ، ومن ثم فإن هذا الوجه غير مقبول من الناحية الدلالية ... .

ويؤكد هذه الرؤية أن الأعرابي الذي سمع القارئ يقرأ هذه الآية بالجر فقال : إن كان الله يبرأ مـن رسوله ، فأنا أبرأ كذلك ... والشق الآخر من الوجه الثالث : هو الجر على القسم كما ذكره الزمخشـري ، فلا أعرف له وجها من الوجوه في حدود ما أعلم .

وفي قوله تعالى في سورة سبأ/١٠ ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ﴾ ، نجد الزمخشري يعرض فيها القراءات القرآنية التي تناولت لفظـة (الطـير) مـن الناحيـة الإعرابية ، والتي يترتب عليها الناحية الدلالية ، فيقول : وقرئ (الطير) رفعا ونصبا عطفا على لفـظ

---

[١] ١٣٩/٢ .

الجبال ومحلها ، وجوزوا أن ينتصب مفعولها معه وأن يعطف على (فضلا) بمعنى وسخرنا له الطير .[١]

وعرض الزمخشري هنا يحتمل إمكانيتين للفظ (الطير) ، ومن ثم تؤدي هذه النظرة إلى احتمالين ، **الأول :** على أساس أن الواو عاطفة . **الثاني** : النصب على التقدير : ولقد آتينا داود منا فضلا والطير ، عطفا على أنها معطوفة على المنصوب ، وبالتالي تصبح دلالة النصب إمكانية أخرى يحتملها التركيب ويقبلها ، أو أن التركيب فيه لفظ الفعل محذوف وتقديره : سخرنا الطير ، وهذا ما ذهب إليه الباحث سابقا .

وأما قوله تعالى في المائدة /٢٥(قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ) ، يرى الزمخشري أن لفظ (أخي) يحتمل عدة وجوه ، وذكر في إعراب (أخي) وجوه أن تكون منصوبة على نفسي أو على الضمير في (إني) ، بمعنى ولا أملك إلا نفسي ، وأن أخي لا يملك إلا نفسه ، مرفوعا عطفا على محل إن واسمها كأنه قيل : أنا لا أملك إلا نفسي وهارون كذلك ... وجاز الفعل ومجرورا على الضمير في (نفسي) وهو ضعيف لقبح العطف على الضمير المجرور إلا بتكرار الجار [٢].

والرأي الأول في النصب على أساس أن الواو العاطفة ، بمعنى الاشتراك بينه وبين أخيه ، أي لا أملك إلا نفسي وأخي ، أي أنا وأخي ، هذا يفيد النصب ، أما رواية الرفع فعلى أساس أنه قيل : أنا لا أملك إلا نفسي وهارون كذلك لا يملك إلا نفسه ، ومن هنا تكون الواو عاطفة ، أما إذا كانت استئنافية ، فهي على أساس أن ما بعدها مرفوع ، ومن ثم تكون مبتدأ ، ومن هنا نرى كيف اختلف المعنى لاختلاف الرؤية حول التركيب الواحد .

وفي سورة الرحمن/٣٥ (يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ) ، قال الزمخشري : وقرئ : نحاس مرفوعا على شواظ ومجرورا عاطفا على نار ، وقرئ : ونحس جمع نحاس ، وهو الدخان [٣].

ويوجه الإعراب دلالة التركيب ، ويختلف هذا التركيب عن سابقه ، من حيث إن حرف العطف في الحالتين موجود ، غير أن الاختلاف الناتج من الحالتين في كون العطف على الجوار ، بمعنى عطف على اللفظ السابق له ، وفي هذا الرأي تعطف على نار ، وتكون الحركة الإعرابية الجر والكسرة ، أما

---

(١)٣/٢٥٣ .
(٢)١/٣٣٢ .
(٣)٤/٥٣ .

الإمكانية الأخرى للعطف ، فهي التي يمكن أن تعطف الواو (نحاس) على(شواظ) ، وهنا لا يكـــون إلا الرفع ، بناء على هذا التقدير ، والذي يحدد هذه الدلالة أو تلك هي الحركة الإعرابية .

أما ما جاء في المرسلات١٦-١٧(أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ.ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ الْآخِرِينَ) ، قال الزمخشري : (ثم نتبعــهم بالرفع على الاستئناف ، وهو وعيد لأهل مكة ، ثم نفعل بأمثالهم من الآخرين مثلما فعلنا بـــالأولين ... وقرئ بالجزم للعطف على نهلك ومعناه أنه أهلك الأولين من قوم نوح وعاد ثم أتبعهم الآخرين من قوم شعيب ولوط وموسى [١].

إن الفعل " نتبعهم" يحتمل أكثر من دلالة نظرا للتوجيه الإعرابي ، والذي يوجه ذلك هو المتكلـــم ، فإذا أراد المتكلم ربط هذا الفعل بالفعل الذي قبله (نهلك) جزم ، ومن ثم تكون (ثم) للعطف ومشـــاركة الثاني مع الأول ، هذه إمكانية أولى ، أما الأخرى ، فهي ألا تكون (ثم) عاطفة ، وإنما استئنافية ، ومن ثم يرفع الفعل ، بناء على هذا الأساس ، إذ لا تسبقه أداة من أدوات النصب أو الجزم علـــى الســـواء ، ومن هنا جاز الرفع ، على كل ، فإن المرء يستطيع أن يستخلص الدلالة المقصودة من خلال الشـــكل الإعرابي .

وفي مواطن متفرقة من الكشاف نجد الزمخشري يرى أن الرفع أو النصب ، إنما هو للمدح أو الـــذم ، ومن ثم يحاول أن يجعل من هذه الحركات الإعرابية دليلا على ما يرتأيه .

ففي قوله تعالى (الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) الفاتحة/٢ ، نجد أن للحركات الإعرابية دورا كبيرا وفعـــالا في التحريك الدلالي للتركيب من معنى إلى آخر ، ومن ثم فإن لهذه الحركات دورا كبيرا لا يستهان بـــه في تأدية المعنى ، فبناء على تغيير الحركة الإعرابية أو التقدير يتغير معنى الكلمة داخل التركيب.

وبالتالي تؤدي إلى دلالة التركيب بأكمله ، ففي الآية (النصب) على المدح والتقدير : نحمـــد الله رب العالمين ، بمعنى أنها صفة للفظ الجلالة ، ولكن على تقدير فعلي ، أي أخص ، أو أمدح ، ومـــن هنـــا جاز النصب ، ومن ثم تكون (رب) مفعول به للفعل المحذوف (أمدح) ، أما إذا كان الجـــر ، فتكـــون (رب) صفة للفظ الجلالة ، ولكن في حالة كونه مجرورا ، وذلك من باب أن الصفة تتبع الموصوف.

أما في قوله تعالى في سورة الفجر/١١ (الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ) يـــرى الزمخشـــري : أن أحســـن الوجوه فيه أن يكون النصب على الذم ، ويجوز أن يكون مرفوعا على الذين طغوا أو مجرورا علـــى وصف المذكورين عاد وثمود وفرعون [٢] .

---

(١) ١٧٤/٤ .
(٢) ٢٠٩/٤ .

ونجد هذا التركيب يحتمل عدة إمكانات من الدلالات التي تتيحها الحركات الإعرابية ، أن كل حركة إعرابية تعني دلالة بذاتها ، ومن هنا فإن النصب يعني أن ثمة فعلا محذوفا أو مقدرا في التركيب ، قد يكون مدحا أو ذما ، ولعل ما قدره الزمخشري من دلالة الذم هنا في هذا التركيب مستفاد من سياق الموقف للآية الكريمة الذي يحدد أيهما أليق والموقف بالآية ، ولما كان السياق سياق الأمم الغابرة التي كفرت وتجبرت في الأرض وأفسدت ، كأمثال قوم فرعون وثمود الذين وصفهم الله بالقوة : الذين جابوا الصخر بالواد ، وكذلك : فرعون ذي الأوتاد ، وكلاهما كذب وتجبر وأكثر من هذا الفساد حسب الوصف القرآني فكانت النتيجة ، أي نتيجة هذا التجبر والإفساد (فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ. إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ) الفجر/١٣، ١٤، فالمقام مقام ذم لهذه الأفعال .

ومن ثم كانت دلالة الذم أليق بالسياق أو بسياق الموقف ، على تقدير فعل محذوف هو (أذم) ، أما إذا كان التقدير مرفوعا على هم الذين طغوا ... فهو تقدير مبتدأ أو اسم محذوف ، أما إذا كان التقدير مجرورا ، فهو على إنه وصف لهؤلاء الكفار من عاد وثمود وقوم فرعون وأمثالهم من المتجبرين ، وأحسب من خلال ما سبق أن تقدير فعل محذوف ، هو أذم ، أليق ويناسب السياق من بين التقديرات الأخرى التي ذهب إليها الزمخشري .

وإذا أخذنا في اعتبارنا مفهوم الإسناد للدلالة على الرفع ، فإن الزمخشري قد وضع ذلك وجعله الأساس ، حيث جعل الفاعل هو الأساس في البناء ، فالرفع علم الفاعلية ، والفاعل واحد "[1] .

ومن هنا يظهر بوضوح – كما سبق – أن الزمخشري جعل الفاعل أساس هذا الباب ورأسه ، وهذا فيه نظر .

فمن حيث جعله الفاعل أصلا ، وما عداه فرعا ، فإن الزمخشري يجعل الفاعل عمدة في الكلام ، وهو محق في رأيه ؛ لأنه أساس في بناء التركيب ، فما من فعل إلا وله فاعل قام به ، غير أن هذا الرأي ينطبق على التركيب الفعلي الذي فيه الفاعل ، ومن ثم أغفل الشق الآخر من التركيب الاسمي .

وإذا كان هذا هو رأي صاحب المفصل ، فإنه يختلف مع رأي سيبويه ، إذ جعل الرفع علم الابتداء ، وربما لهذا الرأي مبرره ، إذ يعتمد على قيمة وفحوى الابتداء وأداءه في الجملة ، ومن هنا كان هذا كافيا عند سيبويه .

ولعل رأي الزمخشري وابن يعيش بناء على الاعتبار السابق يحتاج إلى نظر ، إذ لو جعلا الرفع علما للإسناد ، فإن الإسناد يحتاج إلى مسند إليه دائما ، وفي هذه التسمية دلالة على العموم ، على أساس علاقة العموم والخصوص القائمة بين هذه التسمية وتسمية كل من الزمخشري وسيبويه .

---

(١) المفصل (ب) ص ١٠.

على أية حال فإننا نجد لدى الزمخشري تراكيب أو كلمات يمكن أن تحتمل أكثر من حركة إعرابية ، وبالتالي تحتمل أكثر من دلالة ، ومن ثم فإن الزمخشري يقضي لها دون أن يرجح دلالة على أخرى في كثير من الأحوال .

ويختلف هذا الشكل مع الآخر ؛ لأن بناء الكلمات واحد ، غير أنها تحتمل أكثر من حركة إعرابية ، وبالتالي فإن الحركات الإعرابية تؤدي دورا في توجيه المعنى ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى (كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ) الشعراء/٥٩ ، قال الزمخشري : النصب على أخرجناهم مثل ذلك الإخراج ، والرفع على أنه خبر المبتدأ ، والجر على أنه وصف لمقام ، أي مقام كريم ، مثل ذلك المقام الذي كان لهم ، وفي قوله تعالى في سورة النساء/٩٥ (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ...) ، قال الزمخشري : فالرفع صفة للقاعدين ، والنصب استثناء منهم ، أو حال عنهم ، والجر صفة للمؤمنين [١] ، وأما في قوله تعالى في سورة النبأ/٣٧ (رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَاباً) ، قال الزمخشري : الرحمن بالرفع على هو الرحمن ، أو رب السماوات مبتدأ والرحمة صفة ، ولا يملكون خبر ، وبالجر على البدل من ربك ، ويجر الأول ، ورفع الثاني على أنه خبر مبتدأ لا يملكون [٢] ، ولعل هذه الاحتمالات التي يقبلها التركيب ولا يرفضها لها فحواها ومغزاها كما سيتضح .

ويربط الزمخشري النصب بجملتي المدح والذم ، وينبع ربطه هذا ــ فيما أحسب ــ من حيث المقاربة الدلالية بين تقدير الفعل مع جملتي المدح والذم ، وبناء على هذا فإن تقديره بالجملة الفعلية ، وهو ما يخص المدح والذم ، أي أمدح أو أذم .

وبالتالي فإن هذه كلها إمكانات متنوعة تتيحها العلامة الإعرابية ويحتملها التركيب ، وإذا كان التركيب يحتملها فإنها بالضرورة تؤدي إلى تغير دلالته ، ففي قوله تعالى (عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ) المطففين/٢٨، قال الزمخشري : بالنصب على المدح ، وقال الزجاج نصب على الحال ، وقيل هي للمقربين يشربونها تمزج لسائر أهل الجنة [٣] ، وفي قوله تعالى (الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَداً إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيباً) الأحزاب/٣٩ ، قال الزمخشري : يحتمل وجوه الإعراب الجر على الوصف للأنبياء والنصب على هم الذين يبلغون ، أو على أعني الذين يبلغون [٤] .

ويلاحظ الباحث في هذا السياق أن الدلالة تأتي للاختصاص مع الرفع ومع النصب ، فعلى الرفع – فيما أظن – على أساس تقدير اسمي ، فالدلالة ــ الاختصاص ــ واحدة والتقديرات مختلفة ، بناء على

---

(١) ٢٩١/١.
(٢) ١٧٩/٤ .
(٣) ١٩٧/٤ . (٤) ٢٣٨/٣.

اختلاف النظرة التي تؤدي لا محالة إلى تصور مختلف في النهاية ، وأحسب أن تقدير الاختصاص على أساس الجملة الاسمية – الرفع – أوكد وأثبت في دوام هذه الصفة لهؤلاء المؤمنين ، وهي فيها من المدح الذي تعنيه الصيغة الأخرى – الفعلية – ينضاف إليها الثبات والاستمرار لهذه الصفة ، وهذا النمط يتكرر هكذا مع سائر الدلالات .

وألفت النظر إلى هذه الجزئية بجزئية أخرى ، يمكن أن تكون لها صلة وثيقة بها ، أن هنالك تراكيب كثيرة يعرض لها الزمخشري لكافة الأوجه ، دون أن يرجح وجه على آخر ، إلا في مواضع يسيرة من مؤلفاته ، ومن هنا فإن هذه الرؤية تحتمل في طياته أنه يرتضي الرأيين أو الآراء جميعا التي يذهب إليها .

ولعل السياق يؤدي دورا أساسيا في هذا التأثير ، إذ يتيح كل هذه الدلالات ، إن هذا يعني بوضوح ، عدم كفاية القرائن النحوية للفصل بين هذه الدلالات المختلفة ، ومعنى هذا أن التركيب بحاجة إلى قرينة من خارج الجملة تعرف بالسياق المعنوي كما يطلق عليها أحد الباحثين (١)، وهو يقصد أن هذا السياق ليس كامنا داخل تركيب الجملة ، وإنما هو كامن خارجها ، إلا أنه عنصر أساسي في التوصل إلى دلالة التركيب ، وهي كبرى القرائن النحوية ؛ لأنها قد تعتمد على شيء من هذه القرائن النحوية المفردة أو تتجاوزها إلى أمور دلالية من الفعل أو المقام المحيط بالجملة (٢) .

وقد ذكر د. تمام حسان (٣) أن ثمة أسبابا داعية إلى تعدد معنى التركيب الدلالي الواحد :

١– تعدد معنى الأداة ذات الصدارة .

٢– تعدد معنى الصيغة ، كما في قوله تعالى ﴿أَنَا۠ آتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾ النمل/٣٩ ، إذا يصلح لفظ (آتيك) أن يكون مضارعا ناصبا لمحل الكاف ، وأن يكون اسم فاعل مضافا إلى الكاف .

٣– تعدد احتمالات العلاقة النحوية ، كأن يصلح المعطوف أن يعطف على هذا اللفظ أو ذاك ، وكاحتمال تعلق الظرف أو الجار أو المجرور الخ ، كما في قوله تعالى ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ الرعد/١١ ، إذ يصلح الجار والمجرور من " أمر الله " أن يكون صفة للمعقبات ، أو أن يتعلق بالفعل يحفظونه .

---

(١) Fünk, kolleg : Sprache2 Eine Einführung in die moderne Linguistik ,S.58.
(٢) ينظر: د. تمام حسان : البيان في روائع القرآن ص٢١٢.
(٣) السابق : ص٢٢١ .

٤- تعدد احتمالات المعنى الوظيفي للكلمة المقررة ، كما في قوله تعالى (وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْراً) النور/٣٣ ، إذ يصلح الكتاب أن يكون بمعنى الصحيفة ، وأن يكون مصدرا بمعنى المكاتبة .

٥- تعدد احتمالات الذكر والحذف ، كما في قوله تعالى (وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ) الأنعام/ ١٠٨ ، إذ يحتمل التركيب أن يكون فيه حذف ، وألا يكون ، أي النهي عن سبهم هل هم الذين يدعون ؟ أو " الذين لا يدعونهم " أي هل هم المشركون أو الشركاء ؟ .

٦- تعدد احتمالات تمام الجملة أو افتقارها إلى ما بعدها في قوله تعالى (وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ) أو يكون ما بعدها مقولا للقول ، وذلك ما نجده في تعانق الوقف في نحو(ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) البقرة/٢ .

٧- احتمالات الدلالة اللفظية أو الفوقية ، كما في قوله تعالى (وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ)آل عمران/ ١٠٢ ، فاللفظ نهي عن الموت ، أو المعنى الفوقي أمر بالتمسك بالإسلام حتى الموت .

٨- تعدد احتمالات المعنى المعجمي للكلمة المفردة ، كما في قوله تعالى (أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ) الأنفال/ ٤٨ ، إذ لا يدرى من مجرد الكلمة ، ما إذا كان المقصود رؤية بصرية أو ظنية أو رؤية مقامية .

وكنت أحسب أن دلالة المدح أو الاختصاص في هذه الأنماط أن تكون متقاربة من الناحية الشكلية ، ولو إلى حد ما ، بيد أني ألاحظ أن هنالك أنماطا مختلفة ومتنوعة تأتي للاختصاص ، أو المدح مثلا .

فإذا كان النحاة يقدرون أن أسلوب الاختصاص ، أسلوب فعلي ، على أساس تقدير الفعل المحذوف ، أخص ، ومن ثم يكتسب التركيب صفة الفعلية ، والأمر كذلك بالنسبة لتركيب المدح أو الذم على تقدير فعلي ، وهو أمدح أو أذم .

على أساس هذا التقدير من النحاة فإن هذين التركيبين فعليان ، أما إذا كان تقدير ضمير ، فربما يكون هذا قائما على أساس أن دلالة التركيب الاختصاص ، أي من قبيل التخصيص الذي يفيده التركيب الاسمي ، وليس الذي يفيده أسلوب الاختصاص .

ولاحظ الباحث أن ثمة أنماطا كثيرة ومتنوعة من هذا النوع عالجها الزمخشري في الكشاف ، بأن الرفع يدل على المدح أو الذم ، ثم يقدر (هم) ، أو غير ذلك من الضمائر ، ويذكر أن التركيب جاء للمدح ، وربما كان هذا أيضا قائما من قبيل النوع السابق ، بيد أنه هنا تركيب فعلي .

ففي قوله تعالى (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) البقرة/ ١٨ ، يرى الزمخشري : أن التقدير هو : هم صم ، وهو رفع على الذم [١] .

واستنتاج الزمخشري دلالة الذم ، ليس من السياق اللغوي ، بقدر ارتكازه على سياق الموقف الذي يخص المشركين الذين أصم الله قلوبهم فهم لا يعقلون ، ولما كان السياق سياق ذم ، استخلص الزمخشري منه هذه الدلالة ، والذي يؤيد ذلك ويدعمه أن الآية في قوله تعالى (التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ) يرى الزمخشري : أنه رفع على المدح ، أي هم التائبون يعني المؤمنين المذكورين [٢] .

نلاحظ أن الزمخشري استشف دلالة (المدح) ؛ لأن المقام مقام مدح لهؤلاء المؤمنين التائبين العابدين الحامدين السائحين ، أقول لما كان مقام مدح استخلص دلالة المدح ، أي أن المقام (السياق غير اللغوي) يتحكم إلى حد بعيد في تحديد الدلالة .

وفي نص الزمخشري هذا يذهب الباحث إلى رأي مخالف له ، حيث يظن أن دلالة الرفع أجدر وأليق بالتركيب الاسمي بناء على ما سبق ، وتمشيا مع بناء الكلمات داخل التركيب اللغوي ، أو ما يطلق عليه (التعليق) حسب تعبير الجرجاني ، أما ما ذهب إليه الزمخشري فلا أرى لذلك وجها ، بالإضافة إلى أن (التائبين) جاءت على الرفع على تقدير اسمي ، أما الجملة الفعلية ، أعني تقدير : أمدح ، فكان عليه أن يقدر الفعل المحذوف أمدح ، ومن هنا أيضا ، فإن تقدير الزمخشري يوقع الباحث في حيرة .

غير أن الزمخشري لا يلبث أن يعرض لقراءة قرآنية أخرى ، وأحسب أنها تتوافق مع السياق من وجوه منها :

<u>أولا</u> : أنها جاءت على النصب (أعني التائبين) وهذا يعني بصورة أولية أن التقدير جملة فعلية ، وهذا يتناسب مع دلالة التركيب .

<u>ثانيا</u> : أن الدلالة جاءت للمدح ، ومن ثم يرجع الباحث قراءة عبد الله وأبي رضي الله عنهما ؛ لأن التقدير يتناسب وسياق الآية الكريمة ، ثم إن هنالك إمكانية أخرى يحتملها التركيب : أن يكون جرا صفة للمؤمنين [٣] .

---

(١) ١ / ١٠٧
(٢) ٢ / ١٧٤ .
(٣) ٢/ ١٧٤ .

على أن هاتين الإمكانيتين : الثانية والثالثة ، يمكن أن تجدا قبولا لدى الباحث من حيث التقدير الإعرابي ، ومناسبته للمعنى والتركيب ، أما الوجه الأول الذي يعني المدح مع الرفع ، فهذا ما ذكرته على أساس أن التركيب يفيده ، وهو مفاد من سياق الموقف أكثر من السياق اللغوي .

أضف إلى هذا أن الزمخشري يجعل التركيب الواحد يحتمل النصب أو الرفع لدلالة الذم ، أما أن يأتي التركيب (النصب للمدح) فهذا أوضح من أن يستوضح ، أما أن يكون الرفع والذم معا ، فهذا كما ذكرت بناء على السياق غير اللغوي أكثر منه على السياق اللغوي ، خاصة وأن تغير هذه الرؤية في ضوء السياق اللغوي تجد صعوبة وتستعصي على الانفتاح وتأبى إلا الانغلاق .

فالعلاقة قائمة بين المعنى والعلامة الإعرابية ، ويدور المعنى في دوران العلامة الإعرابية .

وتأخذنا ملاحظة العلاقة بين تعدد الحركات الإعرابية والدلالة ، إلى تعدد معاني التركيب ، إلى معالجة الخلاف الإعرابي والمعنى عند الزمخشري ، و يمكن تحليل ذلك من خلال دراسة الجوانب الخلافية الآتية :-

١- الفعل المضارع بين الجزم والرفع :-

يرى الزمخشري أن جزمه بأن مضمرة ، إذا وقع جوابا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمني أو عرض نحو قولك : أكرمني أكرمك ، ولا تفعل يكن خيرا ، وألا تأتني أحدثك ، وأين بيتك أزرك ، وألا ماء أشربه ، وليته عندنا ، وألا تنزل تصب خيرا ، وجواز إضمارها لدلالة هذه الأشياء عليها [١].

وإذا كان الزمخشري هنا عرض في المفصل ، فإن عرضه اتسم بالعرض النظري ، وهذه التراكيب تكون في معنى التركيب الخبري ، مثل الأمر يكون في معنى الخبر ، ويلاحظ الباحث أن كافة التراكيب إنشائية : طلبية وغير طلبية ، كما في قوله تعالى ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ، يرى الزمخشري: أن الفعل المضارع (تنجيكم) مضارع في معنى الأمر ، ولهذا بني على السكون .

ويعلل سيبويه ذلك الجزم تحت باب : "هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرض" بقوله : وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب " إن تأتني " بأن تأتني ، لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه ، إذا أرادوا الجزاء ، كما أن " إن تأتني " غير مستغنية عن(آتك) ... وإن شئت رفعت على ألا تجعله معلقا بالأول ولكنك تبتدئه وتجعل الأول مستغنيا ، كأنه يقول ، ائتني أنا آتيك [٢].

---

(١)المفصل (ب) ص ١١٢ ، ١١٣.
(٢)سيبويه : الكتاب ١/ ٤٤٩،٤٥٠.

إن فكرة جزم الفعل ورفعه فكرة معنوية ، بمعنى أن النحاة يربطون بين الفعل موضع الخلاف وما قبله ، فإن ربطته وعلقته بما قبله ، كانت حالته الإعرابية الجزم ، وإن لم تربطه بما قبله ، وأردت أن تبتدئ به وتجعله لا علاقة له بما قبله رفعته .

ويمكن تمثيل ذلك بالتركيب النحوي الآتي : قم يدعوك ، والقول : قم يدعك ، فالفرق بين الجانبين يتمثل في :

١- الجانب النحوي ، حيث يرفع الفعل " يدعو" في الجملة الأولى ويجزم في الثانية .

٢- الجانب المعنوي ، وهو مترتب على الجانب النحوي ، لهذا فإن المدلول يفهم من المنطوق أو الملفوظ به ، وفي هذه الحالة يرى الزمخشري أن الرفع إذا ورد كان المرفوع على ثلاثة أوجه :- إما صفة كقوله عز وجل (فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي) ، أوحالا (فَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) ، أو قطعا واستئنافا ، كقولك : لا تذهب به تغلب ، وقم يدعوك ... ويجوز الرفع على الابتداء [١] ، ويعلل سيبويه لمجيء الرفع كذلك : لأنك لم ترد أن تجعل دعاء بعد قيامه ، ويكون القيام سببا له ، ولكنك أردت : قم إنه يدعوك ، وإن أردت ذلك المعنى جزمت [٢] . وبناء على رأي سيبويه فإن أردت العلاقة القائمة بين الجملتين ، فإنك لابد جازم .

٢- الفعل المضارع الذي فيه معنى الأمر والنهي بمنزلتهما في ذلك تقول : اتق الله امرؤ ، ويفعل خيرا يثب عليه ، معناه ليتق الله وليفعل خيرا ، وحسبك ينم الناس [٣] .

إذن العلاقة قائمة بين الفعل المجزوم وما قبله وما فيه معنى الأمر والنهي ، إذا كان هنالك جزم ، وبناء على هذا فإن ثمة علاقة قائمة بين التركيبين ، أما إذا كان الرفع ، فإنه يعني لا علاقة بين التركيبين .

ويعلل الزمخشري سبب الرفع بقوله : وحق المضمر أن يكون من جنس المظهر ، فلا يجوز أن تقول : لا تدن من الأسد يأكلك بالجزم ؛ لأن النفي لا يدل على الإثبات ، ولذلك امتنع الإضمار في النفي ، فلم يقل : ما تأتينا تحدثنا ، ولكنك ترفع على القطع ، كأنك قلت : لا تدن منه يأكلك ، وإن أدخلت الفاء نصبت فحسن [٤] .

---

(١)المفصل (ب) ص ١١٣ ، ١١٤.
(٢)سيبويه : الكتاب ، ٤٥١/١.
(٣)المفصل (ب) ص١١٤.
(٤) المفصل (ب) ص ١١٣.

إن رؤية الزمخشري في إمكانية عدم الجزم رؤية معنوية ، بمعنى أن جواب الشرط في التركيب ليس مبنيا أو نتيجة لفعل الشرط ؛ لأن عدم الدنو من الأسد لا يترتب عليه أن يأكلك ، ومن ثم لا يصح الجزم ، بناء على هذه العلاقة .

ويوضح الزمخشري رؤيته في موضع آخر : ما تأتينا تحدثنا ، إذ يجوز في ما تأتينا فتحدثنا الرفع على الإشراك ، كأنك قلت : ما تأتينا فما تحدثنا ، ونظيره قوله تعالى ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ وعلى الابتداء ، كأنك قلت : ما تأتينا ، فأنت تجعل أمرنا [١] .

ورؤية الزمخشري هذه لا تجعل الثاني للأول ولا مترتبا عليه ، ومن هنا جاز الرفع ؛ لأن الجزم هنا قبيح ، إذ الثاني لاعلاقة له بالأول ، وهو غير مترتب عليه ، ولا مرتبط به ، ومن ثم كان الرفع جيدا [٢] ، ويشرح الزمخشري في موضع آخر أن : ما تأتينا فتحدثنا ، بقوله : ما تأتينا فتحدثنا معنيان ، **أحدهما** : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟ أي لو أتيتنا لحدثتنا . **والآخر** : ما تأتينا أبدا إلا لم تحدثنا ، أي منك إتيان كثير ولا حديث منك ، وهذا مذهب سيبويه [٣] .

من الملاحظ أن هذه العلاقات القائمة بينها على أساس المعنى ، وهي في طبيعتها علاقات معنوية ، بمعنى أنها ترتكز على مقدمات عقلية كامنة في الذهن ، ومن ثم يوجهها المتكلم حسب إرادته وقصده.

ولاشك ، كما هو واضح في معالجة الزمخشري للعلاقة القائمة بين المعنى والعلامة الإعرابية على مستوى كافة التراكيب المختلفة ، إذ يحتمل اللفظ الواحد أكثر من دلالة ، وهنا توجه الحركة الإعرابية المعنى ، ويمكن مناقشة الفعل المضارع كما جاء في المفصل على النحو التالي :

الفعل المضارع بين مجزومي أدوات الشرط الجازمة في صورتين :

<u>الصورة الأولى :</u> ألا يسبق الفعل المتوسط بحرف مشاركة ، فيجوز فيه الجزم والرفع ، نحو : إن تأتني تسألني أعطك ، وإن تأتني أمش معك ، ترفع المتوسط [٤] ، ويبرر سيبويه لكلا الإعرابين بقوله : وسألته هل يكون : إن تسألني نعطك (ذلك بالجزم) فقال : هذا لا يجوز على غير أن يكون مثل الأول ؛ لأن الأول الفعل الآخر تفسير له ، وهو هو ، والسؤال لا يكون الإتيان ، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يتدارك كلامه [٥] .

---

(١) المفصل (ب) ص ١١٣.
(٢) ينظر: المفصل (ب) ص ١١٢.
(٣)المفصل (ب) ص ١١٠ .
(٤)المفصل (ب) ص ١١٣.
(٥)سيبويه : الكتاب١/٤٤٦.

أما الرفع فيعلله بقوله : فأما ما يرتفع بينهما فقولك : إن تأتني سائلا يكن ذلك ، وإن تأتني ماشيا فعلت [١] .

فإذا تجزم الفعل المتوسط الذي يكون بلا عاطف ، فهو بدل مما سبقه ، وإذا ارتفع ، فهو حال مما سبقه [٢] .

<u>الصورة الثانية</u> : أن يسبق الفعل المتوسط بحرف مشاركة ـ عطف ـ الواو ، ثم ، قال الله تعالى (مَن يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُم) وقال (وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم) محمد/ ٣٨ ، وقال (وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ) آل عمران / ١١١ [٣] .

وإذا كانت نظرة الزمخشري – غالبا – في المفصل تتميز بالإيجاز ، فهي بالمقارنة بما أشار إليه سيبويه تعد موجزة ، ونظرة سيبويه أكثر تفصيلا وتدقيقا وتحليلا ، وذلك واضح من حجم المادة التي يضمها الكتابان .

ويعلل سيبويه لسبب الجزم مع الحروف المشاركة ، أو حروف العطف بقوله : واعلم أن (ثم) إذا أدخلتها على الفعل الذي بين المجزومين لم يكن إلا جزما ؛ لأنه ليس مما ينصب ، وليس يحسن الابتداء ؛ لأن ما قبله لم ينقطع وكذلك الفاء والواو و أو ، إذا لم ترد بهن النصب ، فإذا انقضى الكلام ثم جئت بـ (ثم) فإن شئت جزمت ، وإن شئت رفعت ، وكذلك الواو والفاء [٤] .

وفي نص سيبويه تتأكد العلاقة القائمة بين الإعراب والمعنى ، فنجد حرف العطف يوجه المعنى ، كما يتحدد المعنى تبعا للإعراب والنطق .

الخلاف الدلالي والإعراب :

العلاقة الدلالية بين جملتين :

إن أي جملتين مرتبطتين بعضهما بعضا لهما أثر واضح في النطق ، من حيث إن كلتيهما مترتبة على الأخرى ، ويجعل النطق بينهما صلة قوية ويبدو ذلك في :

١–لا تدن من الأسد يأكلك ، لا يجوز الجزم ؛ لأنك لا تريد أن تجعل الابتعاد عن الأسد سببا

---

(١) سيبويه : الكتاب ١/٤٤٥ .
(٢) المفصل (ب) ص ١١٣ .
(٣) المفصل (ب) ص ١١٤ .
(٤) سيبويه : الكتاب ١/٤٤٧ .

للأكل ، إذا المراد هنا : لا تدن من الأسد فإنه يأكلك ، ولا تريد أن تجعل الابتعاد عن الأسد سببا للأكل ، لذلك استحسن الزمخشري وغيره من النحويين دخول الفاء : وإن أدخلت الفاء ونصبت فحسن [١] .

وهنا لا يجوز الجزم – ذكرت هذا التركيب سابقا – لأنك لا تريد أن تجعل التباعد سببا لأكله ؛ لأن الفعل المجزوم جواب للنهي السابق أو نتيجة لإحداثه ، وليس من المعقول أن يترتب على التباعد عن الأسد أن يأكله ، ولذلك حسن الرفع ؛ لأن الفعل الثاني ليس مترتبا عليه أو نتيجة له ، فكأنك تقول : لا تدن من الأسد فإنه يأكلك ، ولعل هذا الرأي هو رأي جمهور النحاة [٢] .

وقال ابن يعيش : إذا قلت : لا تعص الله يدخلك الجنة ، كان المعنى : أن لا تعصه يدخلك الجنة ، قال النحويون : إنه لا يجوز أن تقول : لا تدن من الأسد يأكلك بالجزم ؛ لأن التقدير عندهم أن يعاد لفظ الأمر والنهي فيجعل شرطا جوابه ما ذكر بعد الأمر والنهي فيصير التقدير : أن لا تدن من الأسد يأكلك ، وهذا محال ، قال ولذلك امتنع : ما تأتينا تحدثنا بالجزم ، يشير إلى المانع من جواز الجزم مع النفي من حيث امتنع عن النهي ؛ لأنه يصير التقدير : ما تأتينا ، إن تأتنا تحدثنا ، وذلك محال ، وليس الأمر على ما ظن ؛ لأن النهي يجوز في موضع ويمتنع في آخر ، ألا ترى أنك إذا قلت : لا تعص الله يدخلك الجنة ، كان صحيحا ؛ لأن التقدير : إن لا تعصه ، وهذا كلام سديد ، ولو قلت : لا تعص الله يدخلك النار كان محالا ؛ لأن عدم المعصية لا يوجب النار ... [٣].

ومن ثم نرى كيف يتحكم المعنى والمغزى في الإعراب ، كذلك حيث يوجه المعنى الإعراب ، ثم إن السياقات الخارجية تؤدي قيمة في فهم البناء الدلالي للتركيب ، كما في الأنماط السابقة ، وبناء على هذا ، فإنه ليست كل الأنماط واحدة من الناحية الإعرابية ، وإنما هناك عوامل عدة تتحكم في مغزى ودلالة التركيب .

وقال ابن يعيش في موضع آخر : ولكنك ترفع على القطع ، يريد إذا رفعت الفعل في جواب النهي ، جاز على الاستئناف لا على أنه جواب ، كأنك قلت : لا تدن من الأسد ، إنه مما يأكلك ، فاحذره ، ومثله لا تذهب به تغلب عليه الجزم فاسد ، والرفع جيد ، فإن جئت بالفاء ، ونصبت كان حسنا ؛ لأن الجواب بالفاء مع النصب تقديره تقدير العطف ، فكأنه قال : لا يكن منك دنو ، فأكل وكذلك الرفع فاعرفه [٤] .

---

(١) المفصل (ب) ص ١١٣.
(٢)ينظر سيبويه : الكتاب ٤٥١/١.
(٣)ابن يعيش: شرح المفصل ٢(ب)/٩٥٥.
(٤)السابق : ٢ (ب)/ ٩٥٦.

٢- لا تأكل السمك وتشرب اللبن : وفي هذا القول تتضح دلالات ثلاث يوجهها المتكلم ويتحكم فيها حسب المعنى المراد .

الأول : إذا أردت نهيا عن الأول : أكل السمك وشرب اللبن ، جزمت كلا الفعلين ، ومن ثم تكون الواو للإشراك والجمع ، ومن هنا جاز العطف . الثاني : إذا أردت أن تنهي عن الفعل الأول دون الثاني جزمت الفعل الأول (تأكل) على أساس النهي ، ورفعت الفعل الثاني (تشرب) على أساس أن الواو ليست عاطفة ، وإنما هي للقطع أو الاستئناف ، ومن هنا جاز كذلك الرفع ، على أساس أن الواو ليست للمشاركة . الثالث : إذا أردت أن تنهى عن الثاني دون الأول ، رفعت الأول وجزمت الثاني .

الفصل السادس

القيمة الدلالية لجملة الالتفات

لعل معالجة ظاهرة الالتفات عند الزمخشري تنبع من يقين الباحث أنها ذات صلة وثيقة بدراسة الجملة أو التركيب ، ومن هنا فإن لها تأثيرا كبيرا في تغيير دلالة التركيب ومغزاه .

وينبه الباحث في البداية إلى ملاحظة مهمة في هذا السياق ، أن معالجة قضية الالتفات على الرغم من أهميتها في دراسة بناء الجملة ، إلا أن صلتها بعلوم البلاغة أقرب منها إلى التراكيب اللغوية والنحوية ، حسب ما تعارف عليه ، كما أشار إلى ذلك الزمخشري صراحة خلال تفسيره وتحليله لقوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)الفاتحة/٥ (١) .

على أن البلاغيين قد انقسموا فريقين في دراسة الالتفات ، فريق الجمهور وفريق آخر يتخذ مذهب وطريقة السكاكي ، وما طريقة السكاكي ومذهبه في الواقع إلا مذهب الزمخشري ارتضاه وسار عليه حتى نسب إليه كما يذكر أحد الباحثين (٢) .

وإذا كان هذا الباحث لم يفصل لنا القول في الدليل العملي لهذا الأخذ والنقل عن الزمخشري ، فإن ذلك لأن الزمخشري تناول الموضوع بالتفصيل ، وكذلك لأن من يدقق ويقارن ما جاء عند الزمخشري وما جاء عند السكاكي ، لا يجد فروقا تذكر ، ينضاف إلى هذا كله أن الزمخشري سابق على السكاكي ، وأن مرحلة السكاكي يطلق عليها مرحلة التقنين ، بخلاف مرحلة الزمخشري التي يطلق عليها مرحلة الازدهار والابتكار .

وينبغي أن يشير الباحث هنا ـ أيضا ـ إلى أن الزمخشري ليس أول الدارسين الذين تناولوا قضية الالتفات بالدراسة والمعالجة ، وإنما هو يرتكن إلى محصلة تراثية وثقافية ، كانت له دعامة في بناء أفكاره ، ثم انطلق الزمخشري من خلال حسه يطور ويضيف .

وتعزى أول إشارة إلى الالتفات إلى الأصمعي في الصناعتين (٣) ، والباقلاني في إعجاز القرآن (٤) ، وابن رشيق في العمدة (٥)، إلا أن هذا الاصطلاح – الالتفات – لم يكن يشمل ما يطلق عليه الاعتراض ، بجانب ما تعارف عليه الآن ، إلا أن الإشارة الأولى لتحديد هذا المصطلح تعزى إلى ابن رشيق (ت : ٤٥٦هـ) يقول : وقد أحسن ابن المعتز العبارة عن الالتفات بقوله : هو انصراف المتكلم من الإخبار إلى المخاطبة ، ومن المخاطبة إلى الإخبار ، وتلا قوله تعالى (حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ) (٦) .

---

(١) ١٢٩/١ .
(٢) د. محمد محمد أبو موسى : البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ص ٣٧٠.
(٣) أبو هلال العسكري الصناعتين ص ٤٠٧ ، ٤٠٩ .
(٤) الباقلاني : إعجاز القرآن ص٩٩ وما بعدها .
(٥) ابن رشيق :العمدة في محاسن الشعر ونقده ٤٥/٢ وما بعدها .
(٦) السابق ٤٦/٢.

ويذهب أحد الباحثين أنه أقدم من بين هذه الصورة وحدد هذا المصطلح ، حيث إن كلمة الالتفات قد وردت عند علماء القرن الثاني ، ولكنهم لم يحددوا المصطلح الدقيق ، حيث كانت تشمل الاعتراض والتذييل ، بجانب ما يقصدونه من الالتفات الآن ، وأن بحث صورة الالتفات بالمفهوم البلاغي المتأخر قد دارت في كتبه ، وذكر الآية المشهورة في ذلك ، وهي قوله تعالى (حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ جَاءَتْهُمْ رِيحٌ عَاصِفٌ) كما ذكر في قوله تعالى (ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰ أَهْلِهِ يَتَمَطَّىٰ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ) وقد تبعه في ذلك أبو زكريا الفراء ، إلا أنه لم يسمه الترك والتحويل ، كما فعل سالفه ، وإنما سماه الانتقال [١].

وقد درس هذه القضية ابن قتيبة في باب : مخالفة ظاهر اللفظ معناه ، ومنه أن تخاطب الشاهد بشيء ثم يجعل الخطاب له على لفظ الغائب كقوله عز وجل (حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُواْ بِهَا) يونس/ ٢٢ ، وقوله (وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ) الروم /٣٩ ، وأن يخاطب الرجل بشيء ثم يجعل الخطاب لغيره ، كقوله تعالى (فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ) الخطاب للنبي ، ثم قال للكفار : إنما أنزل بعلم الله وأن لا إله إلا هو ، يدلك على ذلك صراحة قوله (فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ) هود/ ١٤ ، وقال (إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا) ثم قال (لِّتُؤْمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ) الفتح : ٩ [٢].

وجاء تعريف الزمخشري للالتفات في أثناء تعرضه لقوله تعالى (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) فإن قلت : لم عدل عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب ؟ قلت : هذا يسمى الالتفات في علم البيان ، قد يكون من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة ، ومن الغيبة إلى المتكلم ، كقوله تعالى (حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم) وقوله تعالى (واللهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ) وذلك عادة افتنانهم في الكلام وتصرفهم فيه ؛ ولأن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان أحسن تطرية لنشاط السامع وإيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد ، وقد تختص مواقفه بفوائد ، ومما اختص بهذا الموضوع أنه لما ذكر الحقيقة بالحمد وأجرى عليه تلك الصفات العظام التي تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء وغاية الخضوع والاستعانة في المهمات ، فخوطب ذلك المعلوم المتميز بتلك الصفات ، فقيل : يا من هذه صفاته نخصك بالعبادة والاستعانة لا نعبد غيرك ولا نستعينه ؛ ليكون الخطاب أدل على أن العبادة له ، لذلك المتميز الذي لا تحق إلا له [٣] .

---

(١) ينظر: أثر القرآن في تطور البلاغة العربية ص ٣٤ .
(٢) ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ص٢٨٩ ، ٢٩٠ ، عبد العزيز الجرجاني :الوساطة بين المتنبي وخصومه ص٤٤٦.
(٣)١/١١.

ولنص الزمخشري هذا أهمية كبيرة بالنسبة لباب الالتفات ، إذ يجمع فيه تعريفا له ، بالإضافة إلى أهميته ، من حيث اشتماله على صوره وأشكاله ، ومن ثم يكتسب نص الزمخشري أهمية كبرى ليس بالنسبة لهذا الباب ، وإنما في تاريخ الدراسات البلاغية ، حيث تأثر به من تأثر وعارضه من عارضه.

على أية حال فإن أحد الباحثين (١) يرى بعد أن عرض لنص عبد العزيز الجرجاني يخالفه ، ويذكر أن هذا من إقامة المظهر مقام المضمر ، ولكننا سوف نجد الزمخشري يجعله من باب الالتفات ، ويتبعه في ذلك ابن الأثير العلوي .

إن هذا يعني أن الزمخشري كان قد ذكر صورا متعددة للصورة التي يأتي عليها الالتفات ، ويمكن وضعها على النحو التالي :

١- العدول عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب .

٢- ومن الخطاب إلى الغيبة .

٣- العدول من الغيبة إلى المتكلم ، وينبه الباحث هنا أن الزمخشري أشار إلى أن التعبير بالمخاطب أصل ، فإذا اجتمعت الغيبة والمخاطبة ، فغلبت المخاطبة ؛ لأنها أقوى وأرسخ أصلا من الغيبة (٢).

على أن هذه الصور الثلاث التي وردت عند الزمخشري لم تأت فيها الصورة التي ذكرها الباحث ، وضع المظهر مقام المضمر ، وبالتالي يحتاج رأيه إلى نظر ؛ خاصة أن ابن الأثير والعلوي لم يتابعا الزمخشري في كل ما قاله ، وإنما وجه كل منهما انتقادات في مواضع ، وقبلا أيضا آراءه في مواطن أخرى .

فإذا كان ابن الأثير يورد نص الزمخشري في تعريف الالتفات (٣) ، فأذهب إنما أورده لكي يوجه إليه انتقاداته ، ويحاول ابن الأثير أن يزحزح رأي الزمخشري حول قضية الالتفات ، على الرغم من تأثره العام به ، يقول ابن الأثير بعد أن يورد نص الزمخشري : ليس الأمر كما ذكره ؛ لأن الانتقال في الكلام من أسلوب إلى أسلوب إذا لم يكن إلا تطرية لنشاط السامع ، وإيقاظا للإصغاء إليه ، فإن ذلك دليل على أن السامع يمل من أسلوب واحد ، فينتقل إلى غيره ليجد نشاطا للاستماع ، وهذا قداح في الكلام ، لا وصف له ؛ لأنه لو كان حسنا لما مل (٤) .

وفي محاولة ابن الأثير لانتقاد رأي الزمخشري يحاول أن يستخلص كلاما من استنتاجه وينسبه إلى الزمخشري ، إذ يقول : ولو سلمنا إلى الزمخشري ما ذهب إليه لكان إنما يوجد في هذا الكلام المطول

---

(١) د. محمد محمد أبو موسى : البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ص١٣١ .
(٢) ١٤٧/٣ ، نكت الأعراب ورقة ١٧١ .
(٣) ابن الأثير :المثل السائر ١٦٨/٢ .
(٤) السابق : ١٩٦/٢ .

، ونحن نرى أن الأمر بخلاف ذلك ؛ لأنه قد ورد الانتقال من الغيبة إلى الخطاب ، ومن الخطاب إلى الغيبة .. [١]، وهو كلام لا يحتمله كلام الزمخشري .

ويؤكد هذا أن (العلوي) قد رد كلام ابن الأثير هذا بأن الزمخشري لم يشترط التطويل في حسن الالتفات ... وإنما أراد تحصيل الإيقاظ وزيادة النشاط بذكر الالتفات ، وهذا حاصل في الكلام سواء أكان طويلا أم قصيرا [٢] ، وهكذا نجد أن العلوي يرد كلام ابن الأثير ويساير كلام الزمخشري .

ومن ثم فإن ابن الأثير والعلوي لا يوافقان كلام الزمخشري ، وإنما يأخذه أحدهما ويرده الآخر ، وفي هذا أن أحدهما (العلوي) [٣] يوافق ويتابع رأي الزمخشري ، في حين أن الآخر (ابن الأثير) يخالفه ، ومن هنا فإن العلوي والزمخشري يمثلان رأيا واحدا مقابلا لرأي ابن الأثير .

ويؤكد موافقة العلوي لرأي الزمخشري أنه قد ذكر تعريف الزمخشري في الالتفات دون أن يعلق عليه ، وهذا يعني أنه يرتضي رأيه [٤] ، وفي مقابل ذلك يرد ويفند آراء ابن الأثير .

وفي معرض انتقاد ابن الأثير كلام الزمخشري حول فائدة الالتفات بأنه من أجل التنشيط للسامع ، اعترض عليه ابن الأثير : بأن الكلام لو كان فصيحا لم يكن محمولا ، وهذا خطأ وجهل بمقاصد البلاغة ، فإن مثل هذا لا يزيل فصاحة الكلام ، ولا ينتقص من بلاغته ، ولهذا لو ترك فيه الالتفات ، فإنه باق على الفصاحة .

ويرد العلوي رأي ابن الأثير بأن الغرض خروجه من أسلوب الخطاب إلى الغيبة يزيد في البلاغة ويحسنها ، ويكون الخطاب مع ما ذكرنا أوقع وأكشف عن المراد وأرفع [٥] .

وإذا كان العلوي يتابع رأي الزمخشري ، إلا أنه يشذ عن تقسيم الزمخشري السابق ، إذ أخذ العلوي قسمين من الثلاثة أقسام التي عند الزمخشري ، وهما : ما يرجع إلى الغيبة والخطاب والتكلم ، وهكذا نجد العلوي يضع كل أقسام الزمخشري تحت الضرب الأول عنده ، أما الضرب الثاني ، فمختص بالأفعال ، وهو الرجوع عن الفعل المستقبل إلى فعل الأمر ... ، الضرب الثالث مختص بالأفعال كالأول ، خلا أن الأول كان للانتقال فيه من الماضي إلى المستقبل ، وهما خبران إلى الإنشاء ، وهو فعل الأمر ، وههنا أخبار كلها ، المنتقل عنه ، والمنتقل إليه ، وذلك يأتي على وجهين ؛ الوجه الأول : الانتقال عن الماضي إلى المضارع [٦] .

---

(١) السابق :٢/١٦٩ .
(٢) العلوي :الطراز ٢/١٣٤ .
(٣) السابق : ٢/١٣٢ .
(٤) ينظر العلوي: الطراز ٢/١٣٣ .
(٥) العلوي : الطراز ٢/١٣٤ .
(٦) ينظر : الطراز ٢/١٣٧ .

وفي موضع آخر يرى ابن الأثير أن الغيبة إلى الخطاب قد استعمل ليعظم شأن المخاطب ، ثم رأينا ذلك بعينه ، وهو ضد الأول قد استعمل في الانتقال من الخطاب إلى الغيبة ، فعلمنا حينئذ أن الغرض الموجب لاستعمال هذا النوع من الكلام لا يجري على وتيرة واحدة ، وإنما هو مقصود على المعنى المقصود ، وذلك المعنى يتشعب شعبا كثيرة لا تنحصر ، وإنما يؤتى بها على حسب الموضع الذي ترد فيه (١) .

ومن هنا فإن ابن الأثير بداية يرى أن هذا الأسلوب ليس له قانون يخصه أو يحده ؛ نظرا لتلك الأنماط والنماذج الواردة ، خارجة عما قننه البلاغيون قبله ، إلا أنه أدرك مغزى ودور السياق ، فربما تأتي التراكيب متشابهة ، وإنما تختلف دلالتها باختلاف ظروف المقام ، أي ظروف نزولها بالنسبة للآيات القرآنية ، ومن هنا نجد ابن الأثير يعول أهمية كبيرة على السياق ، إذ يرى أنه يمكن أن يتشعب شعبا كثيرة ولا حصر لها ، نظرا وبناء على اختلافات السياقات ، التي على أساسها يختلف المعنى أو يتفق ، إذ اختلاف السياق يؤدي إلى اختلاف الدلالة .

وفي قوله تعالى (الٓمٓ . ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ) إلى قوله تعالى (يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ) البقرة/ ٢١ . لما عدد الله تعالى فرق المؤمنين والكفار والمنافقين ... وهو الالتفات المذكور عند قوله تعالى (إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ) وهو فن في الكلام جزل فيه هز وتحريك من السامع ، كما أنك إذا قلت لصاحبك حاكيا عن ثالث لكما أن فلانا من قصته كيت وكيت ، فقصصت عليه ما فرط منه ، ثم عدلت بخطابك إلى الثالث يا فلان من حقك أن تلزم الطريقة الحميدة في مجاري أمورك وتستوي على جادة السداد في مصادرك ومواردك نبهته بالتفاتك نحوه فضل تنبيه واستدعيت إضفاءه إرشادك زيادة استدعاء وأوجدته بالالتفات من الغيبة إلى المواجهة هازا من طبعه ما لا يجده إذا استمررت على لفظ الغيبة ، وهكذا الافتنان في الحديث والخروج من صنف إلى وصف يستفتح الآذان للاستماع ، ويستهش الأنفس والقبول (٢) .

وقد وردت أنماط كثيرة ومختلفة في الكشاف وتكرر بعضها في نكت الأعراب ، هذه أنماط قد أتاحت هذه المادة لأن يعقد لها الباحث فصلا مستقلا ، وتشغل حيزا من الدراسة .

وإذا كان الزمخشري في نصه السابق والنصوص الأخرى قد ذكر الدلالة الأساسية التي يخرج إليها أو يؤديها الالتفات ، فإن هذا ليس واردا في كل الأنماط ، وإنما في هذه الأنماط المتنوعة قد عالج دلالات أخرى متنوعة ، وهكذا أشار الزمخشري إلى عدة دلالات مختلفة يؤديها الالتفات .

---

(١) ابن الأثير: المثل السائر ١٦٩/٢ .
(٢) ٦٧/١ .

وقد أحصى الباحث عدة دلالات مختلفة يؤديها الالتفات في معالجة الزمخشري لها فوصلت إلى إحدى عشرة دلالة ، وهي كالتالي: التوكيد ، الوعيد ، التهديد والترهيب والتحذير ، التفخيم والتعظيم ، الاختصاص ، التوبيخ والتبكيت ، الإنكار والتقبيح ، التسجيل عليهم وجرأتهم على الله ، الذم ، التقرير ، الافتتان في الكلام وحسن الأداء .

ويرى الباحث أن ثمة بعض الدلالات تقترب من بعضها البعض ، ومن هنا يذهب إلى إدماج بعض الدلالات المتقاربة من حيث المعنى مع بعضها البعض ، ومن هنا أيضا يدمج دلالة كل من : التوبيخ والتبكيت ، والإنكار والتقبيح ، تحت مسمى دلالي واحد هو: الإنكار والتوبيخ ، وأرى أن كليهما تعضد الأخرى وتقويها ، ولا تعارض بينهما دلاليا ، ودلالة : الوعيد مع دلالة التهديد والترهيب والتحذير ، تحت مسمى دلالي واحد ، وهو: التهديد والوعيد ، وأحسب أن هذا الإدماج أفضل لتقليل المصطلحات ؛ لأنه ليس لكثيرها فائدة تذكر ، وبعد هذا الإدماج لبعض الدلالات الواردة عند الزمخشري في بعض يصير المجموع النهائي للدلالات تسع دلالات .

وقد جاءت دلالة : الإنكار والتوبيخ في المرتبة الأولى بسبعة أنماط ، تليها دلالة المدح والذم والتقبيح في المرتبة الثانية بأربعة أنماط ، ثم تستوي دلالة كل من : التهديد والوعيد ، والتوكيد من حيث عدد الأنماط ، إذ بثلاثة أنماط لكل منهما ، وبالتالي يكونان في المرتبة الثالثة ، ثم تأتي دلالة : الاختصاص في المرتبة الرابعة بنمطين اثنين ، ثم تأتي دلالة كل من : التفخيم والتعظيم ، زيادة التسجيل عليهم بالجرأة ، التقرير، الافتتان في الكلام وحسن الأداء ، في المرتبة الخامسة ، إذ نمط واحد لكل دلالة على حدة ، ويضع الباحث جدولا لإيضاح ترتيب الدلالات وأنماطها على النحو التالي:ـ

م	الدلالة	المصادر: الكشاف	المصادر: نكت الأعراب	النسب	ملاحظات
١	الإنكار والتوبيخ	٧	١	٣٠,٤	بلغ مجموع الأنماط (٢٣)نمطا
٢	المدح والذم	٤	ــ	١٧,٤	
٣	التهديد والوعيد	٣	ــ	١٣	
٤	التوكيد	٣	ــ	١٣	
٥	الاختصاص	٢	١	٨,٧	
٦	التفخيم والتعظيم	١	ــ	٤,٣	
٧	زيادة التسجيل عليهم بالجرأة	١	ــ	٤,٣	
٨	التقرير	١	ــ	٤,٣	

٩	الافتنان في الكلام وحسن الأداء	١	—	٤,٣	

شكل توضيحي رقم(١) يوضح دلالات الالتفات وعدد ترددها ونسبها ومواضع ورودها عند الزمخشري

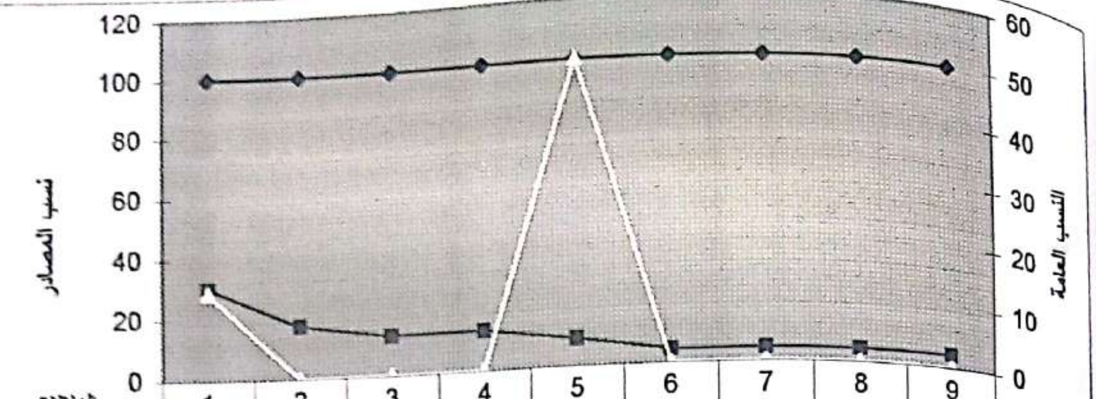
ويوضح الشكل رقم (١) أن دلالة الإنكار والتوبيخ التي جاءت في المرتبة الأولى ، تشترك مع دلالة الاختصاص التي جاءت في المرتبة الثالثة في أن كليهما يأتي له نمط يتكرر من (الكشاف) في (نكت الأعراب) ، ومن ثم تمثل هذه نقطة التقاء بين الدلالتين ، خلا أن الدلالتين تختلفان من ناحية أن الدلالة الأولى ورد لها سبعة أنماط في (الكشاف) تكرر نمط واحد منها في نكت الأعراب ، وبالتالي فإن هذا النمط يمثل ١٤,٢% ، مما ورد في الكشاف ، أما دلالة (الاختصاص) ، فإنه قد ورد لها نمطان في (الكشاف) تكرر نمط واحد منهما في نكت الأعراب ، وبالتالي فإن نكت الأعراب في هذه الدلالة الاختصاص يمثل ٥٠% .

كما يلاحظ أن الدلالات جميعها قد وردت في الكشاف ، وبالتالي فإنه يمثل أهمية خاصة في معالجة هذا الباب (الالتفات) وقد تكررت بعض أنماطه في نكت الأعراب ، ومن هنا فإن الكشاف يعد المؤلف الأساسي في المعالجة هنا في هذا المقام ، يليه (نكت الأعراب) وبالتالي فإن مؤلفات الزمخشري الأخرى تمثل الصفر في عدم تناولها هذه القضية بالمناقشة .

وإذا كانت الدلالة الأولى تمثلها سبعة أنماط فإن الدلالة رقم (٢) تمثل أربعة أنماط ، والدلالتان (٣) ، (٤) يمثل كل منهما ثلاثة أنماط ... وهكذا يوضح الشكل رقم (١) أن النسب بين أنماط الدلالات الواردة ، لا تمثل فجوة كبيرة ، بحيث يمكن أن نطلق عليها أنها تمثل مرحلة قائمة بذاتها ، وإنما يوضح الشكل رقم (١) تناسقا في أنماط الدلالات الواردة في هذا السياق ، وتحتاج النسب التي أشار إليها الباحث فيما سبق إلى إيضاحها بشكل مناسب وذلك من خلال شكل (٢) .

ويتضح بصورة واضحة من الشكل رقم (٢) ما ذهبت إليه من أن الفارق بين الدلالات ليس كبيرا ، وبالتالي يظهر تناسبا وتناسقا بين الدلالات إلى حد ما ، ومن ثم ربما يؤدي هذا إلى انسيابية الشكل (٢) .

ويحتاج هذا العرض العام لهذه الدلالات إلى مناقشة آراء الزمخشري حول كل دلالة ، وبالتالي فإن الجزئية القادمة تتعلق بمناقشة القضايا الدلالية للالتفات على النحو التالي :



الدلالات	1	2	3	4	5	6	7	8	9
النسب	30.4	17.4	13	13	8.7	4.3	4.3	4.3	4.3
الكشاف	100	100	100	100	100	100	100	100	100
نكت الأعراب	14.3	0	0	0	50	0	0	0	0

شكل توضيحي رقم(٢) يوضح نسب دلالات الالتفات عند الزمخشري الواردة في الشكل (١)

فيخرج حسب معالجة الزمخشري إلى (الإنكار والتوبيخ) كما في قوله تعالى (وإذ نادى ربك موسى أن ائت القوم الظالمين. قوم فرعون ألا يتقون) الشعراء/١٠، ١١، قال الزمخشري : وأما من قرأ (ألا تتقون)على الخطاب ، فعلى طريقة الالتفات إليهم وجباههم وضرب وجوههم بالإنكار والغضب عليهم ، كما ترى من يشكو من ركب جناية إلى بعض أخصائه والجاني حاضر ، فإذا اندفع في الشكاية وحر مزاحه ، وحمي غضبه قطع مباثة صاحبه ، وأقبل على الجاني يوبخه ويعنف به ويقول له : ألم تتق الله ألم تستح من الناس [١] ، وكما ورد في قوله تعالى (عبس وتولى . أن جاءه الأعمى . وما يدريك لعله يزكى) سورة عبس/ ١ : ٣. [٢]

ويخرج إلى (التهديد والوعيد) كما في الآية (ولله ميراث السماوات والأرض والله بما تعملون خبير) آل عمران/١٨٠، قال الزمخشري : قرئ بما تعملون بالتاء والياء ، فالتاء على طريقة الالتفات ، وهي أبلغ في الوعيد ، والياء على الظاهر [٣] ، وفي قوله تعالى (قل لا تقسموا طاعة معروفة إن الله خبير بما تعملون) النور/٥٣ ، قال الزمخشري : صرف الكلام عن الغيبة إلى الخطاب على طريقة الالتفات ، وهو أبلغ من تبكيتهم [٤] ، وفي الآية (إنما هو إله واحد فإياي فارهبون) النحل/٥١ ، قال الزمخشري : نقل الكلام عن الغيبة إلى المتكلم ، وجاز لأن الغائب هو المتكلم ، وهو طريقة الالتفات ، وهو أبلغ في الترهيب من قوله (وإياه فارهبون) ومن أن يجيء ما قبلها على لفظ المتكلم [٥] ، وفي قوله تعالى

(١) ١٠٨/٣ .
(٢) ٦٠/٤ .
(٣) ٢٣٤/١ .
(٤) ٨١/٣ .
(٥) ٣٣٢/٢ .

(... حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُواْ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ ..) يونس/٢٢ ، قال الزمخشري : فإن قلت : ما فائدة صرف الكلام عن الخطاب إلى الغيبة ؟ قلت : المبالغة ، كأن يذكر لغيرهم حالهم ليعجبهم منها ، ويستدعي منهم الإنكار والتقبيح (١) .

وفي قوله تعالى (لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا ، وَقَالُواْ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ) النور/ ١٢، قال الزمخشري : فإن قلت : هلا قيل : لولا إذ سمعتموه ظننتم بأنفسكم خيرا وقلتم ؟ ولم يعدل عن الخطاب إلى الغيبة وعن الضمير إلى الظاهر ؟ قلت : ليبالغ في التوبيخ بطريقة الالتفات (٢) .

وهكذا نجد الزمخشري يرى أن الدلالة الأساسية – التوبيخ – مثلا كما وردت هنا ، ونجده يفرع عنها دلالات فرعية ، أو يضيف إليها مصطلحات أخرى مفادة من السياقات المختلفة ، ففي آيه يونس وآية النور، نجد في آية يونس السياق سياق خوف ورعب بتصوير ذلك الموقف كالذين يجرون في البحر وجاءتهم الريح من كل مكان ، وتصور الموقف هذا ، وكذلك سياق آية/ ١٢ من سورة النور لا يقل أهمية عن آيه يونس ، فالموقت يتعلق بحادثة الإفك ، وهو أمر عظيم ، وحدث جلل يتعلق بعرض رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وعرض أم المؤمنين عائشة – رضي الله تعالى عنها – لهذا أنزل القرآن من فوق سبع سماوات يبرأها ، ومن ثم فإن الموقف جاء على طريقة الالتفات ، ولتقارب وتشابه أهمية الموقفين جاء التعبير بهما على طريقة الالتفات ، وفي تحليل الزمخشري لهما قال الزمخشري إن الالتفات فيهما جاء للمبالغة في الإنكار في الآيتين ، ففي آية يونس مبالغة في إنكارهم لدعائهم الله ليخلصهم عندما حاط بهم الموج من كل مكان ، وعلموا أنه لا ملجأ من الله إلا إليه ، وحينما نجاهم من هذا الموقف العصيب لم يقابلوا هذا الموقف بالشكر ، وإنما (فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ..) آية /٢٣ من السورة ذاتها ، أي أن الإجابة جاءت في الآية التالية للموقف ، أي أنهم حينما نجاهم أخذوا يبغون في الأرض .. ، فلهذا أنكر عليهم هذا الفعل ، وإنما وجه الزمخشري بأنه ليس إنكارا ، وإنما مبالغة في الإنكار، وهذه نتيجة حتمية لعملهم .

أما في آية النور ، فالسياق سياق قذف أم المؤمنين ، ونزل القرآن يبرأها ، ولهذا جاء التعبير بالالتفات للإنكار عليهم هذا الفعل وهذا العمل ، وقال عنه الزمخشري : للمبالغة في الإنكار ، وأحسب أن تعبير الزمخشري دقيق ليتناسب ومدى عظم الأمر والموقف ، وبالتالي لم يذكر الإنكار فقط ، وإنما عبر للمبالغة .

ويخرج الالتفات إلى (التوكيد) وإذا كان الزمخشري يجمع بين المبالغة والإنكار في الآيات السابقة ، فإنه هنا في (التوكيد) يجمع بين (المبالغة والتوكيد) ففي قوله تعالى (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ

(١) ١٨٦/٢ ، نكت الأعراب ورقة ٩٤ .
(٢) ٦٥/٣ .

فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ) محمد/٢٢ . قال الزمخشري : وقد نقل الكلام من الغيبة إلى الخطاب على طريقة الالتفات ليكون أبلغ في التوكيد (١) .

وبالتالي تتفرع الدلالات الفرعية من المبالغة إلى الدلالات الأخرى ، وتصل في النهاية إلى سبع دلالات فرعية ، يمثل كل تركيب من خلالها دلالة بعينها .

وإلى (الذم والتقبيح والمدح) كما في قوله تعالى (وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ) الروم/٣٩ ، قال الزمخشري : أولئك هم المضعفون ، التفات حسن ، كأنه قال لملائكته وخواص خلقه ، فأولئك الذين يريدون وجه الله بصدقاتهم هم المضعفون ، فهو أمدح لهم من أن يقول : فأنتم المضعفون (٢) ، والمدح الذي أرتأه الزمخشري في : هم المضعفون ، إنما هو مكتسب من الاختصاص الذي يفيده ضمير الفصل ؛ لأن التركيب بدونه لا يدل على المدح ، أي الاختصاص ، أما بـ (هم) فيفيد المدح ، المفاد من الضمير (هم) . وفي قوله تعالى(إِنَّا أَنذَرْنَاكُمْ عَذَاباً قَرِيباً ..) النبأ /٤٠ ، قال الزمخشري : والكافر: ظاهر وضع موضع الضمير لزيادة الذم (٣) .

ويخرج إلى (الاختصاص) كما في قوله تعالى (فَأَنبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَا أَإِلَهٌ مَّعَ اللهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ) النمل /٦٠ ، قال الزمخشري : فإن قلت : أي نكته في نقل الأخبار عن الغيبة إلى التكلم عن ذاته في قوله : فأنبتنا ؟ قلت : تأكيد معنى اختصاص الفعل بذاته والإيذان بأنه إثبات (٤) ، وفي قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ ..) الأحزاب/٥٠ ، قال الزمخشري : لم عدل عن الخطاب إلى الغيبة في قوله تعالى : نفسها للنبي إن أراد النبي ، ثم رجع إلى الخطاب ؟ قلت : للإيذان بأنه مما خص به وأوثر ومجيئه على لفظ النبي للدلالة على الاختصاص تكرمة لأجل النبوة وتكريره تفخيم له وتقريرا لاستحقاقه الكرامة لنبوته (٥) .

ويأتي (للتفخيم والتعظيم) كما في قوله تعالى (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللهِ ، وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّاباً رَّحِيماً) النساء/ ٦٤ ، قال الزمخشري : لعلموه توابا ، أي لتاب عليهم ، ولم يقل لاستغفاره لهم وعدل عنه إلى طريقة

---

(١) ٣/٤٥٧ .
(٢) ٣/٣٧٩ .
(٣) ٤/١٨٠ .
(٤) ٣/١٤٨ .
(٥) ٣/٢٤٢ ، نكت الأعراب ورقة ١٨٩ .

الالتفات تفخيما لشأن رسول الله وتعظيما لاستغفاره ... (١) ، وإلى (زيادة لتسجيل عليهم وجرأتهم على الله) كما في قوله تعالى (تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا) مريم/ ٩٠ ، قال الزمخشري : وتنشق وتخر في قوله : ولقد جئتم وما فيه من المخاطبة بعد الغيبة ، وهو الذي يسمى الالتفات في علم البلاغة زيادة تسجيل عليهم بالجرأة على الله والتعرض لسخطه على عظم ما قالوه (٢) . ويخرج إلى التقرير كما في قوله تعالى (الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ) (٣) . وكذلك يؤدي أو يناسب الالتفات : الافتنان في الكلام وحسن الأداء ، كما في قوله تعالى (طه . مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى) طه/١،٢ (٤) .

وإذا كان الزمخشري قد ذكر هذه الدلالات للالتفات ، فإن هذا لا يتعارض مع الرؤية السابقة له من أنه تطرية لنشاط السامع وإيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد ... (٥) .

وهذه الرؤية للزمخشرى تمثل رؤية عامة يمكن أن تندرج ضمنها باقي الدلالات الواردة في هذا الشأن ؛ ولأن الكلام حينما يسير على طريقة واحدة يصيب المستمع بالملل ، وهكذا نجد الزمخشري يستخلص الدلالات التسع التي عالجها في كشافه من ثنايا هذه الدلالة العامة التي ذهب إليها ، وهي لا تتعارض وهذه الدلالات .

وهكذا كان الزمخشري قد ذكر دلالة هذه الأنماط ، فإن ثمة أنماطا أخرى أشار إلى ما فيها من التفات وبين نوعه ، ويذكر أنه قد جاء على طريقة الالتفات ، دون أن يذكر له دلالة صريحة ، أو دلالة مجيئه على هذه الشاكلة ، ومادام الزمخشري لم يفصل مغزاه ودلالته ، فإن الباحث يعد هذا مما لا يدخل في نطاق بحثه ، ومن ثم فلا داعي لأن أعرض لتلك الأنماط ، في هذا الموضع ، إلا أنني أعرض لها في مواضع أخرى من خلال الأنماط الخاصة بهذا الباب في موضعها من الدراسة .

ويذكر الباحث إيمانا منه ، وحسب الإحصاء الذي تقوم عليه الدراسة ، ورغبة منه أن يصل البحث إلى نتائج موضوعية ، فإن هذا النهج يحتم علي أن أذكر أعدادها ، فقد ذكر الزمخشري ثلاثة أنماط في الكشاف و لم يعرض لهما من الناحية الدلالية ، كما أشار في (نكت الأعراب) إلى أربعة أنماط من أسلوب الالتفات ، ولم يذكر لهما دلالة .

ومن ثم يمكن أن نصل من خلال ذلك إلى نتيجة مؤداها أن ما جاء في الكشاف بالنسبة لأسلوب الالتفات من الدلالات أكثر مما جاء في نكت الأعراب من حيث المعالجة ، أي أن (الكشاف) هو الأول

---

(١) ١/٢٧٧ .
(٢) ٢/٤٢٤ .
(٣) ٣/٢٠٦ .
(٤) ٢/٤٢٧ .
(٥) ٣/٦٥ .

، بناء على الإحصاءات السابقة ، والرأي الأخير ، ففي الكشاف ثلاثة أنماط ، ونكت الأعراب أربعة أنماط ، مع الوضع في الاعتبار المادة التي يحتويها كلا المؤلفين من المعالجة والتناول .

على أن الباحث في معرض ختامه يود أن يلفت النظر إلى الأنماط التي عرض لها الزمخشري وبين دلالتها ، وبالتالي تناولتها الدراسة بالمناقشة والمعالجة ، ليست كثيرة ، وإنما بالمقارنة بأبواب أخرى ، فهي قليلة ، إلا أنه على الرغم من قلة الأنماط ، فقد عالجت دلالات كثيرة بالتناول والمناقشة ، ومن هنا يمكن القول بأن معالجة الزمخشري جاءت متكاملة وشاملة وجامعة ، حيث وصل عدد الدلالات هنا في هذا الفصل بعد عملية تكثيف للدلالات الواردة إلى تسع دلالات ، تزيد في حقيقتها على اثنى عشرة دلالة منتثرة في تفسيره الكشاف ، وينبه الباحث إلى أن هذا العدد من الدلالات لم يشر إليه أحد من البلاغيين .

وثمة ملاحظة أخيرة تتعلق بما جاء في بداية هذا الفصل أن أسلوب الالتفات في بدايته عند علماء البلاغة كان يشمل الاعتراض بجانب ما يعنيه الالتفات الآن ، إلا أن محاولة الزمخشري وعلماء البلاغة تقنين المصطلح بما يفيده الالتفات فقط ، وإخراج ما دون ذلك ، فقد أخرجوا الاعتراض ، وبناء على هذا فإن الباحث قد أخرج نمطين قد وردا للاعتراض أو التعريض ، حيث لا يشملهما الالتفات (١) .

---

(١) ينظر: ١/ ١٤٣ ، ٣/٣٢٢ .

الفصل السابع

القيمة الدلالية للتركيب التكراري

نالت التراكيب التكرارية عناية فائقة ، خاصة من أولئك المشتغلين بالبحث في قضايا الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم ، وهكذا نجد الاهتمام بها جاء مبكرا ، فابن قتيبة (ت ٣٧٥هـ) قد تناول في كتابه : تأويل مشكل القرآن ، القضية مفصلا تارة ، وموضحا تارة أخرى ، وقد ذكر أنواعا من التراكيب وبين أسرارها ، كما ذكر كذلك القصص القرآني وبين أسراره ، ودلالات التكرار للقصة الواحدة في مواطن مختلفة [١] ، وما نجده عند القاضي عبد الجبار في كتابه (المغني) خاصة في الجزء السادس عشر ، حيث عرض للآيات المتكررة وبين أسرار ذلك ، كما أوضح دلالة تكرار القصص القرآني في آيات متفرقة من القرآن للقصة الواحدة ، وهو في كل ذلك يأخذ عن شيخه أبي علي الفارسي وما ناقشه فيما بعد ضياء الدين بن الأثير[٢] .

وهكذا نرى التراكيب التكرارية نالت عناية مبكرة من أولئك المشتغلين بالإعجاز اللغوي للقرآن الكريم ، ومن ثم فقد نالت عناية الزمخشري على اعتبار أن تفسيره يعد تفسيرا يهتم ويرتكز إلى حد بعيد على الناحية اللغوية والدلالية .

على كل فإن الزمخشري قد عرض لهذه القضية في مفصله ، وإن كان من قول فيمكن اعتبار ما جاء في المفصل تحت باب (التوكيد) من هذا القبيل وربما كانت هذه التسمية – في ظني – لهذا الباب في المفصل ، تتمشى مع الجانب النظري أو النحو التعليمي ، ففي سائر كتب النحو القديم نجد باب التوكيد ، ولا نجد التكرار ، وربما كان مصطلح التكرار أكثر شيوعا عند الباحثين في الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم ، على أية حال فإنه يمس الموضوع مسا حثيثا .

ويذكر الزمخشري في (المفصل) منذ البداية الغاية الأساسية للتكرار *(Wiederholung)* وجدوى التوكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع ومكنته في قلبه وأمطت شبهة ربما خالجته ، أو توهمت غفلة ، وذهابا عما أنت بصدده فأزلته [٣] .

وهكذا نجد المغزى الأساسي من التكرار : التوكيد والتقرير في نفس السامع ويحاول ابن يعيش – كعادته – أن يقدم تفسيرا لكلام الزمخشري في هذا المقام ، بيد أنه لم يضف جديدا عما قدمه الزمخشري [٤] وفائدة التوكيد تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الغلط في التأويل ، وذلك من قبل المجاز في كلامهم كثير شائع يعبرون بأكثر الشيء عن جميعه وبالمسبب عن السبب ، ويقولون : قام زيد ، وجاز أن يكون الفاعل زيد أو ولده ، وقام القوم ، ويكون القائم أكثرهم ونحوهم ، ممن ينطبق عليهم اسم القوم .

---

(١) ينظر ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ص٢٣٢ وما بعدها .
(٢) الأثير في المثل السائر ٣/٣ وما بعدها .
(٣) المفصل (ب) ص٤٥ .
(٤) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ٣٥٩/١ .

ويثير هذا النص لدى الباحث نوعا من الإشكالية الدلالية ، وبالتحديد الجزء قبل الأخير منه ، فإذا جاز أن يقال : قام القوم ، وكان المراد أكثرهم ، لا جميعهم ، فهذا يجوز أو جائز في اللغة فيما يطلق عليه (باب التغليب) ، أما ما يقال من أن : قام زيد ، والمراد غلامه أو ولده ، فهذا ما يحتاج إلى مناقشة من الباحث .

إن ابن يعيش يخلط بين المحتوى الدلالي للتركيب ، بمعنى أنه يحاول أن يمزج المعنى الدلالي للتركيب بالمعنى الآخر ، وربما جاز ذلك من باب تحديد ابن يعيش لتركيبه السابق بأنه داخل في نطاق المعنى المجازى ، أو مما هو على شاكلة ما ورد في القرآن الكريم من قوله تعالى (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ ..) وليس آزر أبا لإبراهيم عليه السلام ، وإنما حسب ما ورد في الروايات أنه عم له ، أو جد له ، ومن ثم نجد ابن يعيش يخرج من مأزقه ، إذ هو يحاول أن يجد فلسفة لغوية خاصة بالاعتماد على القوانين اللغوية ، أن تتمشى وفلسفته العقلية ومذهبه الاعتزالي .

إن التركيب السابق : قام زيد ، والمراد غلامه أو ولده ، جائز على أساس الوضع اللغوي للمجاز ، وإنما غير جائز على أساس وضع اللغة الحقيقى ، وينبغي أن أنبه هنا أن ابن يعيش في ذكره للتركيب السابق – قام زيد – لم يذكر إلا نمطين اثنين ، وهما ممن يمكن غلام زيد ، وولده ، إنه لم يذكر أي اسم ، وإنما حدد هذين النوعين من الفاعل ، ربما لعلاقة المداخلة بين هذين الفاعلين ، والفاعل الحقيقي (زيد) فغلامه يمكن أن يطلق عليه (زيد) نسبة إلى (سيده) وإنه منسوب إليه ، والابن منسوب بالطبع إلى والده ، ومن هنا نرى أن ابن يعيش كان دقيقا في اختياره لهذين النوعين من الفاعلية ، وهذا يعني أن ذلك مرتبط بعوامل كثيرة يمكنها أن تتحكم في المعنى الدلالي للتراكيب ، فليس أي اختيار للفاعل يمكنه أن يؤدي الغرض الدلالي ، وإنما تتحكم فيه العلاقة المجازية الكامنة وراء الفاعل الحقيقي والمجازي حسب تعبير ابن يعيش .

وقد أحصى الباحث الدلالات التي يفيدها التكرار عند الزمخشري فجاءت سبع دلالات في الكشاف خاصة ، وقد تكرر بعض منها بشكل يسير في نكت الأعراب ، ومن ثم ينصب التحليل العملي كله على التفسير ، بناء على هذا الإحصاء .

وينبه الباحث إلى أن هذا النوع من التراكيب ، لم يأت بصورة كبيرة ، أي أنه ذكر أنواعا ونماذج متنوعة ، وإنما جاءت في مجملة يسيرة ، إلا أنها في الواقع تحمل نماذج متنوعة تشمل كافة الدلالات التي يمكن أن يضمها التركيب التكراري .

أما الدلالات التي ذكرها الزمخشري ، فهي كالتالي : (التوكيد) ، وتعد هي الدلالة الأولى والأساسية في هذا الموضع ، وتلك النتيجة تركز على مسوغات منها : تركيز الزمخشري الواضح من خلال معالجته لهذا النوع من التراكيب ، الإحصاء الذي استخلصه الباحث يظهر مدى أهميتها في هذا الباب

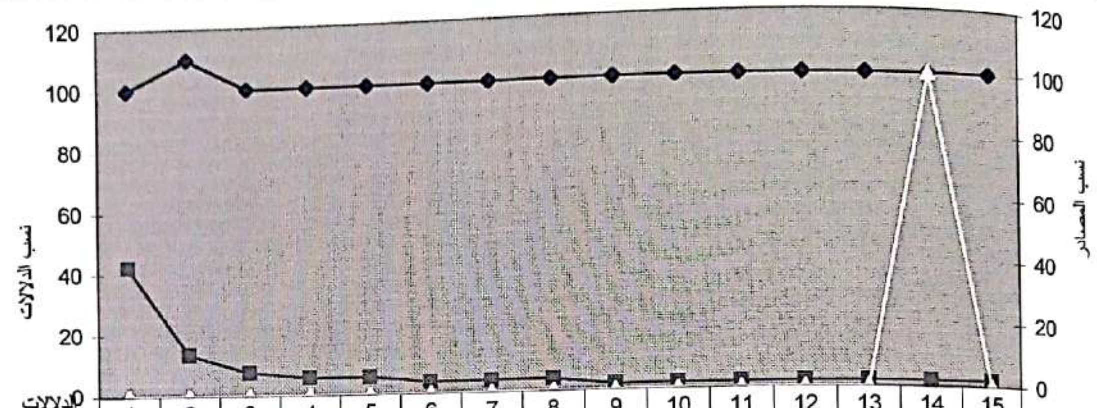
عشرون نمطاً ، وتأتي دلالة (المبالغة) في المرتبة الثانية بسبعة أنماط ، تليـــها دلالـــة (التنبيـــه) بأربعة أنماط في المرتبة الثالثة ، وتأتي دلالتا : التهويل ، الاختصاص ، فـــي المرتبـــة الرابعـــة بثلاثة لكل منهما على حده ، ثم تأتي دلالات التفخيم ، التقرير ، التكثير ، في المرتبـــة الخامســـة بنمطين لكلٍ منها على حده ، وإذا كانت هذه الدلالات هي التي يمكن أن تكون أساسية ، فإن ثمـــة دلالات يمكن أن نطلق عليها بأنها ثانوية ، جاءت جميعها بنمط واحد لكل دلالة على حده ، ولـــن أذكرها هنا ، وإنما أشير إليها في سياق الجدول التالي ، كما يلاحظ الباحث أن كثـــيراً مـــن هـــذه الدلالات استخلصها الزمخشري بالاعتماد على السياق اللغوي أو السياق غير اللغوي ، ويحـــاول الباحث أن يضع جدولاً للدلالات وعددها كما وردت عند الزمخشري على النحو التالي :

م	الدلالات	عدد التردد	المصادر	ملاحظات	النسب
١-	التوكيد	٢٢	الكشاف	بلغ عدد الأنماط	٤٢,٣
٢	المبالغة	٧	الكشاف	(٥٢)	١٣,٥
٣	التنبيه	٤	الكشاف	نمطاً	٧, ٧
٤	التهويل	٣	الكشاف		٥,٨
٥	الاختصاص	٣	الكشاف		٥ ,٨
٦	التفخيم	٢	الكشاف		٣ , ٨
٧	التقرير	٢	الكشاف		٣ , ٨
٨	التكثير	٢	الكشاف		٣ , ٨
٩	الابتهال والإعلام	١	الكشاف الكشاف		١ , ٩
١٠	الاستبعاد	١	الكشاف		١ , ٩
١١	التقبيح	١	الكشاف		١ , ٩
١٢	الإيذان	١	الكشاف		١ ,٩
١٣	التسوية	١	الكشاف		١ ,٩
١٤	العموم	١	الكشاف،نكت الأعراب		١ , ٩
١٥	اختلاف الظروف والأحوال	١	الكشاف		١,٩

شكل توضيحي رقم (١) يوضح عدد دلالة التكرار عند الزمخشري كما جاءت في مؤلفاته

ويلاحظ الباحث أن جميع الأنماط الواردة في الشكل رقم (١) جاءت جميعها في (الكشاف) وجاء نمط واحد فقط في نكت الأعراب ، وبالتالي فإن ما تكرر من الكشاف في نكت الأعراب في هذا الموضع يمثل ١٩,٢% مما ورد من أنماط في الكشاف ، ومن هنا فإن مؤلفات الزمخشري الأخرى تمثل الصفر ، نتيجة عدم مناقشتها لهذه الجزئية .

وإذا كان الباحث قد أوضح النسب فيما سبق ، فإن هذه النسب تحتاج إلى إيضاح بشكل أفضل ، وبالتالي يقترح أن تكون في شكل (٢) من هذا الفصل .



	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15
النسب	42.3	13.5	7.7	5.8	5.8	3.8	3.8	3.8	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9
الكشاف	100	110	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
نكت الأعراب	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0

شكل توضيحي رقم(٢) بنسب دلالات التكرار عند الزمخشري كما جاءت في الشكل السابق

ويوضح الشكل رقم (٢) بصورة لافتة للنظر أن الدلالة الأولى- التوكيد- تمثل أهمية خاصة في معالجة هذا الباب ، ولا أدل على ذلك من أن الفارق بين الدلالة الأولى والدلالات التي تليها توضح الرؤية النظرية التي ذهب إليها الباحث في الصفحات السابقة ، وبالتالي تمثل هذه الدلالة أما لهذا الباب ، وتأتي الدلالات الأخرى لتؤكد وتعضد هذه الدلالة . وقد اشترك في هذه الدلالة أنماط شعرية (نمطان) ، يمثلان ٩% من مجموع أنماط هذه الدلالة .

وإذا كان ثمة فارق كبير بين الدلالة الأولى والدلالات الباقية ، فإن الدلالة الثانية والدلالات الأخرى ليس ثمة فارق بينهما من ناحية النسب ، وإن كان هناك فارق إلى حد ما بين الدلالة رقم (٢) والدلالات التي تليها ، على أية حال فإن البون بينهم ليس شاسعا ، كما هي الحال مع الدلالة الأولى- التوكيد- والدلالات الأخرى .

وإذا كانت هذه تمثل ملاحظات عامة عما ورد حول التكرار في معالجة الزمخشري له ، فإن الباحث فيما يلي يناقش هذه القضايا الدلالية الواردة عند الزمخشري كل على حدة .

ويبدأ الباحث بمناقشة الدلالة الأولى– التوكيد– وعرض لها الزمخشري في مواطن من القرآن ، ففي سورة الأنفال (كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُواْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَكُلٌّ كَانُواْ ظَالِمِينَ) آية/ ٥٤ ، قال الزمخشري : (كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ) تكرير للتأكيد *(Doppelesetzung)* ، وفي قوله " بآيات ربهم " زيادة دلالة على كفران النعم وجحود الحق [١] ، وفي قوله تعالى (فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ . وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ . أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ . فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنذَرِينَ . وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ) الصافات/١٧٤: ١٧٨، قال الزمخشري : وتولى عنهم لتكون تسلية على تسلية وتأكيدا لوقوع الميعاد إلى تأكيد ، ومنه فائدة زائدة ، وهي إطلاق الفعلين معا على التقييد بالمفعول وإنه يبصرهم وهم يبصرونه [٢] . وفي قوله تعالى (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ . لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ . ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ ...) التكاثر/٣ : ٧ ، قال الزمخشري : والتكرير للردع والإنذار عليهم [٣] .

ويتضح مما جاء عند الزمخشري ، أنه من أولئك الذين لا يرون تكرارا في القرآن الكريم ، ويتضح ذلك من قوله : فإن قلت : كيف كرر في هذه السورة في أول كل قصة وآخرها ما كرر ؟ قلت : كل قصة منها كتنزيل برأسه فيها من الاعتبار مثل ما في غيرها ، فكانت كل واحدة منها تدلي بحق أن تفتتح بما افتتحت به صاحبتها وأن تختتم بما اختتمت به ؛ لأن في التكرير تقريرا للمعاني في الأنفس وتثبيتا لها في الصدور ... وكلما زاد ترديده كان أمكن له في القلب وأرسخ في الفهم أثبت للذكر وأبعد للنسيان [٤] .

ويجمع الزمخشري في هذا النص بين رأيين على قدر كبير من الأهمية ، **الأول** : أنه من أولئك الذين لا يرون في القرآن تكرارا ، وأنه يرى أن كل قصة قائمة بذاتها ، ولهذا فإن الآيات المكررة ، ليست تكرارا ، بناء على أن كل آيه قائمة بذاتها . **الثاني**: أن الزمخشري قد ذكر فيه الدلالة الأساسية والعامة التي يفيدها التكرار ، وهو التقرير للمعاني في نفس المستمع أو القارئ .

وإذا كان التكرار بناء على الأنماط التي أوردها الزمخشري في مناقشته كلها تفيد أن التكرار لفظي بناء على تكرار الكلمة أو مقطع من جملة أو تكرار جملة بأكملها ، فإن هذا لا يمنع من أن التكرار المعنوي يفيد هذه الدلالة ، يقول ابن يعيش : وكذلك النفس والعين ، إذا قلت : جاءني زيد نفسه أو عينه ، فيزيل التأكيد ظن المخاطب من إرادة المجاز ، ويؤمن غفلة المخاطب ، وكل وأجمع يجديان

---

(١) ١٣١/٢ .
(٢) ٣١٥/٣ .
(٣) ٢٣١/٤ .
(٤) ينظر العلوي : الطراز ٧٦/٢ ، ليتضح تأثر الباحثين في الإعجاز اللغوي للقرآن بما جاء عند الزمخشري .

الشمول والعموم والتأكيد بهما لإفادة ذلك ، فإذا قلت : جاءني القوم كلهم أجمعون ، جئت بالتأكيد لئلا يفهم غير المراد [١] .

وبناء على هذا فإن التكرار المعنوي(*Doppelsetzung Begriffliche*) بناء على (نفسه) ، (عينه) ، (كلهم) ، (أجمعون) يفيد التوكيد كذلك وتقرير المعاني ، وبالتالي يستوي التكرار اللفظي *(Doppelsetzung Wirkliche)* كما ورد عند الزمخشري والمعنوي لما أورده ابن يعيش ، كما يلاحظ أن معالجة الزمخشري قد اقتصرت على معالجة التكرار اللفظي دون المعنوي منه ، وبالتالي ركز الزمخشري على جانب وأغفل ركنا آخر أساسيا في مناقشة هذه القضية .

وتأتي (المبالغة) بالنسبة للتكرار في المرتبة الثانية ، ففي قوله تعالى (وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ) ص/ ٢٤، قال الزمخشري : وقرئ فتناه بالتشديد للمبالغة [٢] ، وفي سورة الحج (يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ) الحج/ ٢٠ ، قال الزمخشري : روي عن الحسن بتشديد الهاء للمبالغة ، أي إذا صب الحميم على رؤوسهم كان تأثيره في الباطن ، نحو تأثيره في الظاهر [٣] . وفي سورة التكوير/ ١٢ (وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ) ، قال الزمخشري : أوقدت إيقادا شديدا ، وقرئ سعرت بالتشديد للمبالغة [٤] .

ويلاحظ الباحث على هذه النصوص شيئا ذا بال ، يمكن أن يكون ذا أهمية في هذا الموضع ، وأدون هنا ملاحظتين :

الأولى : أن ثمة تشابها أو تقاربا بين الدلالة الأولى- التوكيد- ودلالة المبالغة ، فإن كلا منهما يعني الآخر .

الثاني: وهو أن كثيرا من الآيات التي جاءت للمبالغة ، يلاحظ عليها أنها جاءت في أغلبها في روايات قرآنية ، ويذهب أغلب العلماء الذين عرض لهم الزمخشري أن التشديد فيها للمبالغة ، فهل هذا يعني أن ثمة علاقة قائمة بين التشديد والتوكيد والمبالغة ؟ .

وأحسب أن التشديد هو توكيد ، فإذا ما شددت على شيء أردت أن تؤكده ، فكذلك المبالغة ، ومن ثم يمكن القول إن هناك علاقة حثيثة بين المبالغة والتشديد ، وهذا ربما دعى أصحاب القراءات القرآنية إلى القول بهذا الرأي والأخذ به .

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ٣٥٩/١ .
(٢) ٣٢٥/٣ .
(٣) ٢٩/٣ .
(٤) ١٨٩/٤ .

ويخرج التكرار إلى(التنبيه) كما في قوله تعالى (وَقَالَ الَّذِيَ آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِي أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ .يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ ... وَيَا قَوْمِ مَالِيَ أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِيَ إِلَى النَّارِ) غافر/٣٨ : ٤١ ، وفي سورة القمر (فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذُرِ) القمر/ ٣٩ (١) .

ويخرج كذلك إلى (التهويل) كما في قوله تعالى (فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ) طه/ ١٣٠، قال الزمخشري : وفي أطراف النهار صلاة المغرب وصلاة الفجر على التكرار إرادة الاختصاص كما اختصت في قوله تعالى (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ) البقرة : ٢٣٨ (٢) ، وفي موضع آخر يذكر الزمخشري : فإن قلت : لما كرر قوله لا إله إلا هو ؟ قلت : ذكره أولا للدلالة على اختصاصه بالأمرين ، كأنه قال لا إله إلا هذا الموصوف بالصفتين ، ولذلك قرن بقوله : العزيز الحكيم (٣) .

وفي (التهويل) جاءت مناقشة الزمخشري إياها في سورة هود/٦٠ (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا إِنَّ عَاداً كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْداً لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ) ، قال الزمخشري : (ألا) تكرارها مع النداء على كفرهم والدعاء عليهم تهويل وتفظيع له ، وبعث على الاعتبار بهم والحذر من مثل حالهم (٤) .

ويخرج إلى (التكثير) كما في قوله تعالى (وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ ..) (٥) ، وكما في سورة الملك (ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ) الملك/ ٤ ، ويخرج إلى (الاستبعاد) كما في قوله تعالى (كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلّاً وَلَا ذِمَّةً) التوبة : ٨ ، وإلى (التقبيح) ، كما في قوله تعالى (فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ، فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ) (٦).

وإلى (الإيذان) كما في قوله تعالى (وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِي قَالُوا آذَنَّاكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ) فصلت : ٤٧ ، وإلى (التسوية) كما في قوله تعالى (الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفاً فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ، وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللهِ واللهُ مَعَ الصَّابِرِينَ) الأنفال/ ٦٦ (٧) ، وإلى الشمول والعموم كما في قوله تعالى (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ..)

---

(١) ٤/٤٧ .
(٢) ٢/٤٥١ .
(٣) ١/١٨٠ .
(٤) ٢/٢٢٢ .
(٥) ٢/٣١ .
(٦) ١/٢٧١ .
(٧) ٢/١٣٤ .

النساء/٣ (١) ، وإلى اختلاف الظروف والأحوال ، كما في قوله تعالى (يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّدًا ... وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ يَبْكُونَ) الإسراء/١٠٧، ١٠٩ (٢) .

وبهذا العرض والمناقشة يتضح أن الزمخشري من أولئك الذين أولوا عناية للتكرار ، وكانت عنايتهم هذه نابعة من مدى اهتمامهم بالإعجاز اللغوي للقرآن الكريم ، وقد حاول الزمخشري أن يستخلص الدلالات بناء على سياقات المقام والسياقات اللغوية ، ومن يدقق يلاحظ في الأنماط السابقة في هذا الموضع ، وفي مواضع مختلفة من البحث .

(١) ٤١٨/١ ، نكت الأعراب ورقة ٢٤ .
(٢) ٣٧٨/٢ .

الباب الرابع

معاني الحروف

مدخل

حظيت الحروف بعناية بالغة لدى الزمخشري في مؤلفاته ، ويتضح ذلك بشكل أكثر من خلال استقراء تلك المؤلفات ، حيث نجده في (المفصل) يعقد قسما قائما بذاته للحروف بمختلف دلالتها ، وفي ظني أن هذا نابع عند الزمخشري من أهميتها التي لا تقل عن قيمة الاسم والفعل في البناء التركيبي للجملة ، على الرغم من أن كثيرا من النحاة عدها فضلة ، بيد أنها في مواطن كثيرة تكون أساسية تؤدي قيمة لا تقل عن قيمة العمدة في التركيب .

ومن ثم يرى **نيكولا** (*M. Nekula*) : أن مجموعة الحروف توضح لنا مشكلة القول والاختلافات الدلالية بين الخطاب بجملته واستخدام الكلمات للوقوف ليس فقط على التقارب بين نوعية التعبيرات . . وإنما من جهة المعنى (١) .

هذه الأهمية للحروف لدى القدامى والمحدثين على السواء ، هي التي جعلت كثيرا من اللغويين وغيرهم يعقدون أبوابا لتعاور معاني الحروف بعضها مكان بعض ، كما فعل ابن قتيبة (ت٢٧٦ هـ) في كتابه " تأويل مشكلة القرآن" تحت عنوان (باب في تفسير حروف المعاني وما شاكلها من الأفعال التي لا تتصرف) و(باب دخول بعض حروف الصفات مكان بعض) ، وكذلك خصص ابن جني (ت ٢٩٣ هـ) في الخصائص بابا تحت عنوان : في استعمال الحروف بعضها مكان بعض ، وقد بدأه بقوله : هذا باب يتلقاه الناس مقولا ساذجا من الصنعة ، وما أبعد الصواب عنه ، وذلك أنهم يقولون : إن (إلى) تكون بمعنى "مع" ويحتجون بذلك (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ) الصف/١٤ ، أي مع الله ، ويقولون : إن (في) تكون بمعنى (على) . . . . (٢) .

ويذكر الهروي (ت ٤١١هـ) ذلك تحت باب دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض ، يقول : اعلم أن حروف الخفض قد يدخل بعضها مكان بعض ، وقد جاء ذلك في القرآن والشعر (٣) .

ونظرا لأهمية الحروف عند الأصوليين كذلك ، فقد أولوا هذا الجانب عناية كبيرة ، وخصصوا له مساحة مكانية ينم عن دورها ، في أبحاثهم كما فعل الغزالي (ت٥٥٥هـ) في كتابه : المستصفى في علم الأصول تحت عنوان : " تتمه في مسائل الحروف" وهذا وإن دل على شيء ، فإنما يدل على أهميتها وقيمتها في تأدية الدلالة .

---

(١) M. Nekula : System der Partikeln im Deutschen und Tschechischen, S. 2, 3 .
(٢) ابن جني : الخصائص ٢/٣٠.
(٣) الهروي : معاني الحروف ص٢٦٧.

بيد أن الباحث يحاول مناقشة تلك الحروف ، وخاصة تلك التي أخذت من الزمخشري حيزا كبيرا في مؤلفاته ، ولاسيما الكشاف وأعجب العجب والمفصل ، إذ نال المفصل عناية ابن يعيش وغيره من شراح المفصل ، وقد كانت لهم اتجاهاتهم المتباينة في تفسير عباراته ، أضف إلى ذلك اتساع مؤلفات الزمخشري ، بحيث يمكن القول إن التركيب الواحد تختلف فيه وجهة التحليل الدلالي عند الزمخشري ، غير أن الباحث وجد أن التركيب الواحد مهما اختلفت مواضعه ، فإن رؤية الزمخشري له تظل ثابتة .

أما عن الحروف التي يتخذها هذا الفصل مناطا للدراسة ، فهي ــ حسب الإحصاء ــ : من ، الفاء ، على ، في ، اللام ، أم ، أو ، ثم ، إن ، بل ، لا ، الواو ، الباء ، ما ، إلى ، لن ، حتى ، عن . حيث درجه المؤلف (الزمخشري) ضمن إطار الحروف ، والحرف كما جاء عند الزمخشري : ما دل على معنى غيره [١] .

والواقع أن هذا التعريف للزمخشري يتابع فيه الزجاج (ت٣٣٧هـ) ، وقد فضل ابن يعيش فيما بعد عبارة الزجاج على قول بعض النحاة : الحرف ما جاء لمعنى في غيره [٢] ؛ لأن في عبارتهم : إشارة إلى العلة ، والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها ، إذ علة الشيء غيره وقولنا : أسد من قوله ما دل ؛ لأن الكلمة أقرب من الحرف فهي أدل على الحقيقة [٣] .

وتحليل ابن يعيش هنا يعتمد على الناحية الإسنادية ، أو بتعبير أدق على الدلالة التركيبية للعبارة ، إذ يقتنص دلالات الكلمات ويحاول أن يحللها داخل إطار الجملة للوصول إلى هدف لرأي الزمخشري ومغزاه من الجملة .

وإذا كان هذا التعريف للزمخشري وغيره ، فإن أبا علي الفارسي (ت٣٧٧ هـ) يرى أن الحرف ما دل على معنى في غيره ، ومن ثم فإنه ينبغي أن تكون أسماء الأحداث كلها حروفا ؛ لأنها تدل على معانٍ في غيرها [٤] .

ومن الواضح أن هذا التعريف يفيد العموم ، إذ يضيف أسماء الأحداث (المصادر) زيادة على تلك الحروف ، ومن ثم يوسع من دائرة الحروف ، وقد جاء ذلك في معرض مناقشة الفارسي لآراء اللغويين ، أما ما ذهب إليه أحد الباحثين بأن أبا علي الفارسي يرى أن للحرف معنى مستقلا بنفسه مثله مثل الاسم والفعل ويعرض لرأي الفارسي السالف الذكر ، فلا أرى لذلك وجها عندي [٥] .

---

(١) المفصل(أ) ت٢٨٣،١٣/١.
(٢) ابن الأنباري : أسرار العربية ص ٢٧.
(٣) ابن يعيش: شرح المفصل (أ) ٢/٨.
(٤) ابن يعيش :السابق (أ) ٣/٨.
(٥) د. محي الدين محسب : البحث الدلالي في مفاتيح الغيب للرازي ص١٦.

ويؤيد ما أذهب إليه أن أبا علي الفارسي كان في معرض تشكيكه في التعريف السابق للحرف من أن ابن يعيش قد رد على الفارسي من أنه : قد أورد هذه التشكيكات للبحث ، وإذا أمعن النظر كانت غير لازمة ، أما أسماء الأحداث ، فكلها أسماء يخبر عنها ، كما يخبر عن الأعيان ، نحو قولك : العلم حسن ، والجهل قبيح ؛ لأن العلم والجهل ونحوهما سمات على مسميات معقولة متوهمة منفصلة عن محالها ، وإن كانت لا تنفصل بالوجود من حيث كانت أعراضا ، والعرض لا يقوم بنفسه (١) .

ومن ثم نلاحظ أن هذا التعريف للحرف كما جاء عند الزمخشري ، لا يختلف عما ذكره اللغويون مثل الزجاج (٢) .

وقد كان هذا التعريف هو العام ، وهذا يعني أن له سمات وخصائص تميزه عن الاسم والفعل ، حيث إن كليهما يدل على معنى في نفسه ، أما الحرف فيدل على معنى في غيره ، وهنا يكمن السر في أن الحرف لا يأتي مستقلا ، وإنما ينضاف إلى الاسم ؛ لأنه لا يؤدي المعنى مستقلا بذاته ، أي أن المعنى الذي دل عليه الحرف يتعلق بمتعلق لابد من ذكره من حيث الوضع بخلاف الاسم والفعل ؛ لأنهما يدلان على المعنى من غير أن يتوقف معناها على متعلق من حيث الوضع ، وبيان ذلك أن (من) في قولك : سرت من البصرة ، ومعناها ابتداء سيري من البصرة فلم يكن بد من ذكر المتعلق الذي هو البصرة ، بخلاف لو قلت : ابتداء سيري حسن ، فإنه يصح من غير أن تذكر متعلقة ، وهذا معنى قولهم : في نفسه (٣) .

ولعل هذا الرأي نجده عند الفلاسفة المسلمين كالفارابي مثلا ، حيث يقول : والأداة لفظ يدل على معنى مفرد ، لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده ، دون أن يقرن باسم أو كلمة تدل على " فعل" مثل " في" و "على" وما أشبه ذلك (٤) ، ثم يقول في موضع آخر : والأداة لا تكون خبرا ولا مخبرا عنها وحدها ، وإنما تكون جزءا لموضوع (٥) .

ويؤكد هذه النظرة **بوبلون** من أننا نستطيع أن نبحث ونضبط حروف الجر في تفاعلها مع غيرها من أعضاء الجمل الأخرى والتراكيب المحيطة بها ، ومن ثم تتضح لنا وتظهر وظيفة تلك الأعضاء

---

(١) ابن يعيش:شرح المفصل (أ) ٣/٨.
(٢) الزجاج :الإيضاح في علل النحو ص٥٤ ، ، ابن فارس : أسرار العربية ص١١ ،الصاحبي...ص٨٦ .
(٣) ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل ١٣٧/٢.
(٤) الفارابي: العبارة ص ٦.
(٥) الفارابي: السابق الموضع ذاته .

"حروف الجر" فالبحث في بنية عبارات حروف الجر أو جملها ، لابد أن يكون في إطار مكونات مستوى الجمل ، ثم إمكانية البحث في الحروف في علاقاتها مع العناصر المكونة للجمل الأخرى (١) .

وبالتالي تكشف هذه النظرة عن مدى التقارب بين الفكر اللغوي العربي متمثلا فيما جاء عند القدماء ، وفيما جاء في الفكر اللغوي الحديث من ناحية أخرى ، وأن هذه الحروف لابد أن تكون في إطار تحليل الجملة على الأقل .

وقد عالج درسلر *(W.Dressler)* العلاقة بين الجمل والروابط ومدى تأثيرها في تفسير المعنى ، حتى ولو كان هذا التغيير يبدو ظاهريا ـ طفيفا ـ ومن ثم تتحكم هذه الحروف في تفسير المعنى ويوضح بنماذج لذلك في محاولة منه لاستشفاف أثر ترتيب الحروف داخل التركيب على تغيير معنى الجملة نتيجة لذلك ، نحو :

١- أنا وهانس ذهبنا .

٢- هانس ذهب وأنا ذهبت .

٣- فليكس وبيتر يدخنان .

٤- فليكس يدخن وبيتر يدخن أيضا .

٥- فليكس وبيتر يضران آخر .

٦- فليكس وبيتر يضران العدو معا (٢) .

ومن ثم فإن اختلاف الروابط وترتيب بعض أجزائها داخل الجملة ، يحاول درسلر من خلاله استخلاص المفارقات الدلالية بين هذه التراكيب التي تبدو متشابهة شكليا وظاهريا .

على أية حال فإن هذا الفصل سيركز على الحروف التي أشار إليها الباحث سابقا ، وهذا لا يقلل من شأن الحروف الأخرى التي لم تعالج هنا في هذه الجزئية من هذا البحث ، إذ إن اختيار هذه الحروف جاء بناء على إحصاء لهذه الحروف في مؤلفات الزمخشري ، وبالتالي فإن نتائج هذا الإحصاء تشير إلى أن هذه الحروف هي التي عالجها الزمخشري في سياقات مختلفة ، ومن ثم فإن هذه المعالجة للحرف الواحد في سياقات عديدة تكشف من خلالها عن جوانب لا يستطيع سياق واحد أن يوضحه .

---

(١) بتصرف Henri Bouillon: Zur Deutschen Präposition " auf ",S.13 .
(٢) ينظر: W.Dressler : Einführung in die Textlinguistik,S.66:69.

وبالتالي نرى الزمخشري يعالج الحرف الواحد في أكثر من موضع ، وفي كل موضـــع يوضـــح جزئية وخاصية جديدة لم تتح له أن يعرض لها في سياقات سابقة ، وهكذا تمثل رؤية الزمخشري حول الحرف الواحد صورة أو رؤية متكاملة .

وهذا ما جعل الزمخشري يغض الطرف في سياقات أخرى وكثيرة عن معالجة هــذه الــتراكيب ، سواء أكانت بعض الحروف أو بعض القضايا الأخرى المتعلقة بالتركيب ، وأحسب أن رؤيته في هــذا الشأن قائمة على أساس أن التعرض لهذه القضايا لا يقدم جديدا ، ومن ثم نراه ـ لا يرى حرجـــا ـ أن يسكت عنها ويتخطاها إلى قضايا أخرى ، واضعا في اعتباره أن ما يمكن أن يذكره في هذا الســـياق ، قد أوضحه في موضع أخر .

ومن هنا نلاحظ على رؤية الزمخشري أنها تتسم بطابع الإيجاز ، وفي الوقت ذاته بالدقة .

ومن ثم نلاحظ أن هذا الفصل وغيره من الدراسة ليست الدراسة فيه قائمة على النقد الاستكشـــافي لهذه الحروف ، وإنما قائمة على الوصف الإحصائي كما يرى أحد الباحثين [١] .

غير أن هذا البحث لا يكتفي بعملية الوصف ، وإنما يدرج المنهج الإحصائي التحليلـــي ، أي أنـــه يحاول أن يفيد من نتائج هذا الإحصاء ويوظفها في استخلاص نتائج ذات أهمية بالنسبة لمعالجتها فـــي إطار الحروف عند الزمخشري أولا ، ثم محاولة تعميم هذه الأحكام والنتائج ومقارنتها في ضـــوء آراء النحاة واللغويين القدامى والمحدثين على السواء ، ومن ثم تعد المحاولة الأولى أخص من الثانيـــة فـــي حين أن الثانية تعد أعم من الأولى .

ويلاحظ أن خروج هذه الحروف عن معناها الحقيقي إلى معنى آخر مجازي حسب السياق ، يطلـــق عليه أحد الباحثين بالإنابة ، ويوضح ذلك بقوله : أن يقع بعضها مكان بعض مع أداء وظيفته ودلالتـه ، وذلك في حروف المعاني بوجه عام ، وحروف الجر بوجه خاص [٢] .

على أنه يلاحظ أن الباحث قد أخذ مصطلح " الإنابة " من الدكتور تمام حســـان [٣] ، وأحســـب أن إطلاق تعاور الحروف بدلا من الإنابة أفضل ، وذلك لأن الإنابة ، وإن كانت تؤدي الغرض المطلـــوب إلا أن فيها إشعارا بأنه ليس الأصل ، وذلك لأنه نائب ، أما التعاور فيه إشعار أن الحرف يـــؤدي دوره مع عدم الإشعار بأنه ينوب وكأنه الأصل .

---

(١) Gabriela Koniuszaniec:Präpositional Rektion und Valenz im Deutschen und Polnischen , S.123.

(٢) د.فتحي ثابت : أثر السياق في مبنى التركيب ... ص١٩٤.
(٣) ينظر د. تمام حسان : البيان في روائع القرآن ص ١٥٢ .

ويلاحظ الباحث أن الزمخشري في عرضه للمادة اللغوية في المفصل كان دقيقا ، بحيث عرض لحروف الجر في إطار واحد ، ثم قننها بحيث وضع حروف العطف في إطار ، وحروف الجر ، كذلك وصنف حروف الإضافة مع بعضها أيضا ... وهكذا .

ومن ثم فإن هذا التقسيم منطقي وأولى بإتباع نهج الزمخشري ، وسأبدأ بحروف العطف مجتمعة ، وسأتبع ذلك بما ورد عند الزمخشري في المفصل... ويبدأ الباحث بحروف العطف نظرا ؛ لأنها الأكثر ورودا وانتشارا في القرآن الكريم ، وأيضا في معالجة الزمخشري لها ، وفي ذلك مخالفة لنهج الزمخشري ، ومع ذلك أقول : ولو .

فالواو ، الفاء ، ثم ، حتى ، تدل على جمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم يقول : جاءني زيد وعمرو ، وزيد يقوم ويقعد وبكر قاعد وأخوه قائم وأقام بشر وسافر خالد ، فتجمع بين الرجلين في المجيء وبين الفعلين في إسنادهما إلى زيد وبين مضموني الجملتين في الحصول... (١) .

ويضع الزمخشري هذه الحروف الأربعة في إطار واحد ؛ لأنها عنده تجمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد حسب تعبيره ، إلا أن ابن يعيش في أثناء تحليله لكلام الزمخشري ، نراه يقول عن هذه الحروف : فالأربعة الأول ـ ويقصد الواو ، الفاء ، ثم ، حتى ـ متراخية ؛ لأنها تجمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد وهو الإشراك (٢) .

وهذا النص يثير في مضمونه مناقشة ؛ لأنه يسوي بين الحروف الأربعة من الناحية الدلالية مع عدم الأخذ في الظاهر بخصوصية الحرف ، فكل حرف له خاصية تميزه عن غيره من الحروف ، وإن كان هناك رابط يجمع أواصرهم .

فرأي ابن يعيش بأن هذه الحروف تفيد التراخي فيه نظر ، أو يحتاج منا إلى إيضاح ؛ لأنه بهذه التسوية بين الحروف يوقع القارئ فيما يسمى بالغموض الدلالي ، إذ أن الفاء مثلا ، تدل على الترتيب والتعقيب ، بمعنى أن المعطوف يلي المعطوف عليه ويعقبه ، إلا أن التعقيب في ظني ليس معناه أن يعقبه مباشرة بل معناه أن يعقب المعطوف المعطوف عليه ، وإن كان بينهما فترة زمنية حسب ما جرت العادة ، ولعل أقرب موضع لتوضيح رأي ابن يعيش ما ذكره ابن الحاجب (٣) .

---

(١) المفصل (أ) ص ٣٠٣ ،٣٠٤.
(٢) ابن يعيش: شرح المفصل (أ) ٨٩/٨.
(٣) ابن الحاجب :الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٦/٢.

ويشرح ابن يعيش مصطلح البصريين بقوله : عطفت الشيء على الشيء ، إذا أملته إليـــه ، يقـــال عطف فلان على فلان وعطفت زمام الناقة إلى كذا وعطف الفارس عنانه أي ثناه وأماله وسمي هـــذا القبيل عطفا ، لأن الثاني مثني إلى الأول ومحمول عليه في إعرابه (١) .

وأما مصطلح الكوفيين فيحلله بقوله : وهو من قولهم ثغر نسق ، إذا كانت أسنانه مستوية ، وكـــلام نسق إذا كان على نظام واحد ، فلما شارك الثاني الأول وساواه في إعرابه سمي نسقا وهو من التوابـــع ، فالأول المتبوع المعطوف عليه ، والثاني التابع المعطوف... (٢) .

ويثير ابن يعيش جدلا كامنا حول العلاقة القائمة بين صيغتي مصطلح العطف ومصطلح التوابع ، إذ العطف يعني مشاركة الثاني الأول في الحكم والإعراب ، وذلك مشابه تماما لوظيفة التوابع ، فهل يعني هذا أن العطف من التوابع ؟ .

وهنا تكمن المداخلة أو المشاركة بين العطف ـ حسب اصطلاح البصريين ـ وبين التوابـــع ، ويرى أنه كان ينبغي أن تسمى التوابع عطفا إلا أنهم خصوا هذا الباب بهذا الاسم للفرق ، كما قالوا : خابئـة ؛ لأنه يخبأ فيها ، ولم يقل ذلك لغيرها مما يخبأ فيه... (٣) .

ويعرض ابن يعيش للخلاف الدائر بين النحويين في اعتبار حروف العطف وفي عددها ، وقـــد دار بينهم خلاف ، وكان كل منهم يدعم رأيه ، ويتكئ على مبررات غالبا ما تكون دقيقة (٤) .

وقبل أن يعرض الباحث لمناقشة هذه الحروف كما جاءت في معالجة الزمخشري يعرض بصـــورة أولية للحروف وأنماطها ونسبها ، بحيث تتيح هذه المعالجة قدرا من المناقشة والتحليل في هذا الفصـــل من الدراسة .

م	الحروف	عدد التردد	المصادر			النسب	ملاحظات
			الكشاف	نكت الأعراب	أعجب العجب		
١	من	١٠٤	٩٣	٢١	١١	١٩,٣	مجموع الأنماط (٥٣٨) نمطا
٢	اللام	٩٥	٩١	١٥	٤	١٧,٧	
٣	أن ،إن	٥٤	٥٤	ـ	ـ	١٠	
٤	الواو	٥٤	٥٤	١٣	ـ	١٠	

(١) ابن يعيش: شرح المفصل (أ) ٨٨/٨ .
(٢) السابق: الموضع ذاته.
(٣) السابق الموضع ذاته .
(٤) ينظر ابن يعيش : شرح المفصل (أ) ٨٩/٨ .

٥	الباء	٣٢	٢٩	٣	٣	٥,٩	
٦	ما	٣٧	٣٦	٢	١	٦,٩	
٧	ثم	٣٦	٣٦	٨	–	٦,٧	
٨	الفاء	٣١	٣١	٩	–	٥.٨	
٩	أم	١٩	١٨	٢	١	٣,٥	
١٠	في	١٢	١٢	١	–	٢, ٢	
١١	لا	١٣	١٣	٢	–	٢,٤	
١٢	إلى	١٣	١٣	٢	–	٣,٤	
١٣	أو	٩	٩	١	–	١,٧	
١٤	على	١٢	١١	٣	–	٢, ٢	
١٥	بل	٦	٦	–	–	١, ١	
١٦	لن	٥	٥	٣	–	,٩	
١٧	حتى	٤	٢	١	١	,٧	
١٨	عن	٢	٢	٢	–	,٤	

شكل توضيحي رقم (١) يوضح الحروف وعدد أنماطها ونسبها عند الزمخشري

ويلاحظ على الشكل (١) أن الزمخشري قد عالج حروفا مختلفة ومتنوعة وصل مجموعها إلى تسعة عشرحرفا ، وتعد هي الحروف الأساسية ، أو التي نالت عناية من الزمخشري تستحق أن يفرد لها الباحث مساحة مكانية في هذا الفصل ، وبالتالي فإن ثمة بعض الحروف أشار إليها الزمخشري في سياقات مختلفة ، غير أن أنماطها قليلة ، بحيث لا تحتاج إلى إفراد جزء خاص بها .

ومن ثم فإن هذا الفصل سيقتصر على الحروف المدرجة ضمن الشكل (١)على أساس الاعتبار السابق ، وتشير الإحصائيات في الشكل السابق إلى أن تفسير : الكشاف ، يعد المصدر الأساسي الذي جاءت فيه غالبية الأنماط تكرر بعضها في نكت الأعراب ، وجاءت أنماط أخرى في : أعجب العجب .

وإذا كان الكشاف المصدر الأساسي ، تكررت منه كل الأدوات باستثناء (أن ، إن ، بل) في نكت الأعراب ، أي أن ستة عشر حرفا ناقشها الزمخشري تكررت من الكشاف في نكت الأعراب ، وتمثل

نسبة هذه الحروف التي تكررت في نكت الأعراب من الكشاف ٨٤,٢% ، وبالتالي فإن الحروف التـــي لم تتكرر في نكت الأعراب تمثل نسبة ١٥,٨%.

وبالتالي تعد النسب التي اشترك فيها نكت الأعراب أكبر بكثير من تلك النسبة التي لـــم يشـــترك أو يتكرر فيها ، وبالتالي يؤكد هذا الإحصاء أن نكت الأعراب ، هو اختصار للأنماط القرآنية في الكشاف .

ونخلص من هذا أن نقاط الالتقاء بين الكشاف ونكت الأعراب أكبر من تلك التي بينه وبين : أعجب العجب ، حيث بلغت النسبة التي اشترك فيها مع الكشاف ٣١,٦%، وذلك لاختلاف المادة المعالجـــة ، رغم أن الطريقة المستخدمة فيها تكاد تكون واحدة .

غير أن الاختلاف القائم بين أعجب العجب والكشاف أن المادة المعالجة في كليهما ليست واحـــدة ، رغم اشتراكهما في معالجة حروف بعينها ، وذلك بخلاف الكشاف ونكت الأعراب .

وتكمن ميزة أعجب العجب عن نكت الأعراب في أنه يضيف أنماطا جديدة ، تضـــاف إلـــى أنمـــاط الكشاف ومن هنا لا تعد تكرارا ، وبناء على هذا فإن هذه الأنماط تثري مواضع كثيرة من البحـــث ، وتوضح أنماط الحروف والنسب المدرجة ضمن إطار الشكل (١) أن تسلسلا قائما في ترتيب النســـب بين الحروف المعالجة ، وكذلك بين المؤلفات الزمخشرية الثلاثة ، فإذا كان الزمخشري عـــالج غالبيـــة الأنماط في الكشاف أي بنسبة ٩٥,٧% ، فإنه قد اختصر هذه الأنماط في نكت الأعراب ، بنسبة ١٧%، وجاءت أنماط أعجب العجب تشترك بنسبة ٣,٩ % ، من قيمة الأنماط الواردة .

كما يوضح الجدول السابق الحروف التي تشترك فيها المصادر الثلاثـــة ، فتشـــترك فـــي معالجـــة الحروف الآتية : من ، اللام ، الباء ، ما ، أم ، حتى ، أي أن القاسم المشترك الذي يجمع بينها بوجه عام هو معالجتها جميعا لهذه الحروف .

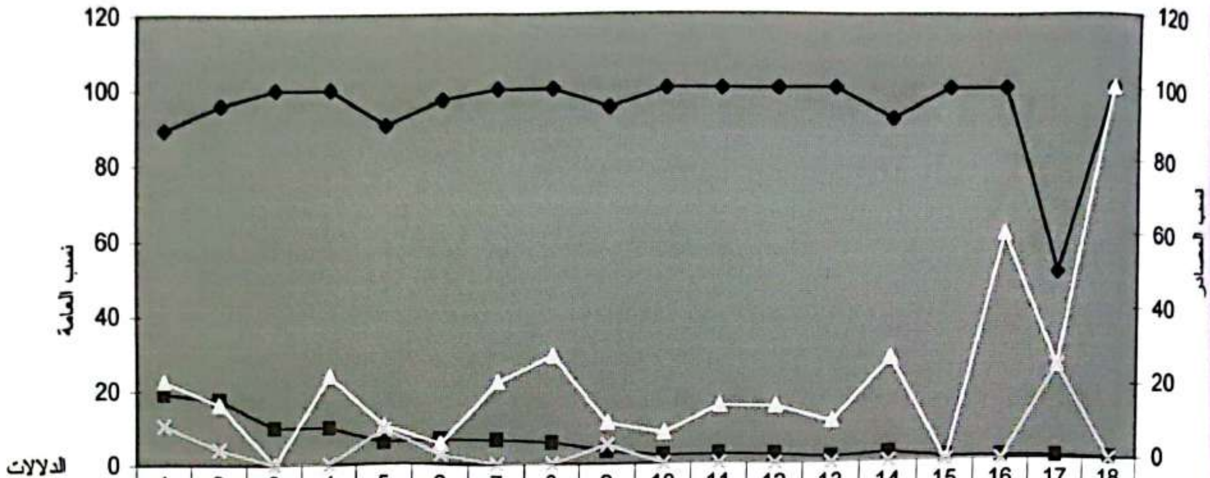
ويلفت الشكل (١) النظر إلى أن كل الحروف التي اشترك فيها (أعجب العجب) مع (الكشاف) كـــان نكت الأعراب مشتركا فيها ، ويزيد نكت الأعراب عن (أعجب العجب) في الحروف الآتية : الواو ، ثم ، الفاء ، في ، لا ، إلى ، أو ، على ، لن ، عن .

وبالتالي يمكن القول إن نكت الأعراب قد اشترك في معالجة الحروف الأساسية ، وأمـــا الحـــروف الباقية التي لم يعرض لها في نكت الأعراب ، فتمثل في ظني أنماطا قليلة كما وردت في الشـــكل (١) باستثناء (أن ، إن) .

وإذا كانت مؤلفات الزمخشري الثلاثة تشترك في معالجة حروف بعينها ، فإن (الكشـــاف) و(نكـــت الأعراب) قد عالجا حروفا لم يعرض لها الزمخشري في أعجب العجب مثل : الواو ، ثم ، الفاء ، فـــي

، لا ، إلى ، أو ، على ، لن ، عن ، وبالتالي تمثل هذه مفارقة بين الكشاف ونكت الأعراب من جهة وأعجب العجب من جهة أخرى .

علي أية حال ، فإن الجدول السابق يمثل ملمحاً عاماً للحروف التي تقوم حولها الدراسة في هذا الفصل ، وتمثل النسب الواردة فيه نسباً عامة لمجمل الحروف بشكل عام ، ومن ثم يحاول الباحث أن يوضح هذه النسب السابقة الواردة في الشكل (١) من خلال الشكل (٢) .



الدلالات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18
النسب	19.3	17.7	10	10	5.9	6.9	6.7	5.8	3.5	2.2	2.4	2.4	1.6	2.2	1.1	0.9	0.7	0.4
الكشاف	89.4	95.8	100	100	90.6	97.3	100	100	94.7	100	100	100	100	91.7	100	100	50	100
نكت الأعراب	22.6	16.5	0	24	10.3	5.6	22.2	29	11.1	8.3	15.4	15.4	11.1	27.3	0	60	25	100
اعجب العجب	10.6	4.2	0	0	9.4	2.7	0	0	5.3	0	0	0	0	0	0	0	25	0

شكل توضيحي رقم (٢) بنسب الأدوات التي عالجها الزمخشري

غير أن ثمة ملاحظة يود الباحث أن يشير إليها ، أن هذا لا يعني أن الحرف رقم (١) من الشكل (١) يتقارب مع رقم (١٠) من الشكل ذاته ، وإنما أعني أن ثمة تقارباً بين الحرف الأول فالذي يليه ، وهكذا مع الحرف الثاني ، فالذي يليه ، وهكذا تتحقق المناسبة أو التسلسل عن طريق الحرف وبما يسبقه وبما يليه ، وليس على أساس الحرف الثاني والسابع مثلاً من الشكل رقم (١) .

وإذا كان أعجب العجب يشترك مع كل من الكشاف ونكت الأعراب في مواضع بعينها ، فإن ثمة مفارقة بين الإحصائيات التي يمثلها كل كتاب من المصادر الثلاثة .

فإذا كان الكشاف يضم معظم الأنماط باستثناء ما ورد في أعجب العجب ، فإنه بناء على ذلك تمثل أنماط أعجب العجب خصوصية في معالجة هذا الحرف الذي جاءت معالجته في الكشاف ، كما أشرت سلفاً .

فعلى سبيل المثال الحرف (من) جاء له مائة وأربعة نمطا ، جاءت أنماط الكشاف ثلاثا وتسعين نمطا ، وأنماط أعجب العجب أحد عشر .

وهذا يعني أن الكشاف حصل على نسبة ٨٩,٤ % من نسبة الأنماط التي عالج الزمخشري من خلالها (من) ، في حين جاءت نسبة أنماط أعجب العجب تمثل نسبة ١٠,٦% من جملة الأنماط الواردة تضاف إلى أنماط الكشاف ، وليست تكرارا لما فيه ، كما هي الحال بالنسبة لأنماط (نكت الأعراب) التي تمثل تكرارا لما جاء في الكشاف ، وقد مثلت نسبة نكت الأعراب ٢٢ ,٦ % ، وهكذا يمثل نكت الأعراب هذه النسبة من الكشاف في معالجة هذه الجزئية .

وأما (اللام) فقد جاءت في (٩٥) خمسة وتسعين نمطا ، مثل الكشاف واحدا وتسعين نمطا ، أي بنسبة ٩٥,٨% من جملة الأنماط الواردة ، وجاء (أعجب العجب) في أربعة أنماط ، تضاف إلى أنماط الكشاف ، تمثل نسبة ٤,٢ % . وجاءت الأنماط التي تكررت من الكشاف في نكت الأعراب خمسة عشر نمطا ، أي بنسبة ١٦,٥% ، وهكذا نجد الكشاف يحظى بأهمية وافرة كما كان في مواضع سابقة.

وكذلك (الباء) حيث نجد أنها قد ورد لها (٣٢) نمطا ، جاء تسعة وعشرون نمطا منها في الكشاف وثلاثة في أعجب العجب ، أي أن الكشاف يمثل نسبة ٩٠,٦% ، بالتالي فإن أنماط (أعجب العجب) تمثل نسبة ٩,٤% ، وتكرر ثلاثة من الكشاف في نكت الأعراب تمثل نسبة ١٠,٣% .

غير أن ثمة فارقا بين معالجة (الباء) و(اللام) مثلا ، فإنه في اللام جاءت نسبة الكشاف أكبر ، وجاءت هنا أقل .

كما يلاحظ أن (حتى) عالجها الزمخشري في موضعين في الكشاف ، وآخر في نكت الأعراب ، ورابع في أعجب العجب ، وبالتالي فإن أعجب العجب يستوي في هذا الحرف مع نكت الأعراب .

وتشترك الحروف الواردة في أن الكشاف المؤلف الأساسي والذي يمثل غالبية الحروف كما جاء حسب الإحصاء ، وتمثل هذه سمة عامة في كل الحروف .

ويقسم الباحث هذه الحروف إلى مراحل معينة ، بحيث تجمع أو تمثل كل مرحلة الحروف المتقاربة من حيث الأنماط ، وبالتالي فإن المرحلة الأولى ، يمكن أن تضم : من ، اللام ، وجاءت المرحلة الثانية تضم كل من : الواو ، أن ، إن ، والمرحلة الثالثة تضم : الباء ، ثم ، ما ، الفاء ، المرحلة الرابعة تضم : أم ، في ، لا ، أو ، على ، إلى . المرحلة الخامسة تضم : بل ، لن ، حتى ، عن .

ومن ثم فإن المرحلة الرابعة تعد أعلى نسبة حروف ، حيث وصلت إلى ستة حروف ، تليها المرحلتان الثالثة والخامسة ، وتضم أربعة حروف ، والثانية وتضم ثلاثة حروف ، وتأتي المرحلة الأولى في المرتبة الأخيرة من حيث عدد الحروف ، إذ ورد لها حرفان .

ويلاحظ أن المرحلة الأولى رغم أنها تعالج أداتين فقط ، إلا أن نسبة الأنماط الواردة فيها تمثل ٣٦,٩% من نسبة الأنماط المعالجة في هذا الفصل . في حين أن : الواو ، إن ، أن ، تمثل ٢٠,١% أي المرحلة الثانية ، في حين أن المرحلة الثالثة تمثل نسبة ٢٥,٣% من جملة الأنماط المعالجة .

ويلاحظ أن (الواو) وحدها تمثل ما يقارب نصف المرحلة الثانية ، وجاءت المرحلة الرابعة تمثل ١٤,٥ % من نسبة الأنماط الواردة ، أي أن (الواو) وحدها ، وهي المرحلة الثانية تمثل عددا أكبر من هذه المرحلة بأثرها ، والمرحلة الأخيرة بنسبة ٣,١ % أي أن (الواو) وحدها جاءت ما يزيد قليلا عن ثلاثة أضعاف هذه النسبة ، إذ مثلت الواو ١٠% ، وهكذا نجد (الواو) تمثل محورا عاما تقاس عليه المراحل الأخرى .

وهكذا أيضا نجد أنه ليست ثمة علاقة قائمة بين عدد الأنماط وبين الحروف المعالجة ، إذ قد تكون الحروف قليلة والأنماط كثيرة ، كما هي الحال في المرحلة الأولى ، وقد يكون العكس ، كما هي الحال في المرحلة الأخيرة والمراحل الأخرى .

ويلاحظ على (الواو) أنها جاءت رقم (٤) حسب الشكل رقم (١) من اهتمام الزمخشري على الرغم مما هو معروف أن الواو أكثر استعمالا ، وبالتالي يعدها الجميع ذات أهمية خاصة فيما يسمى بحروف الربط ، ولهذا فإن كثيرا من النحاة يجعلونها في مرتبة أولى أو يولونها اهتماما وعناية بالغين .

إلا أن الزمخشري يخالف ذلك كله ـ حسب الإحصاء ـ وبدلا من أن تكون في مرحلة أولى ، قدم عليها (من) و(اللام) وهكذا يقدم الزمخشري حروفا كان من المتوقع أن تكون في مرحلة تالية ، وتعد هذه مخالفة فيما أظن ، حسب الرؤية العامة ، على أية حال فإن هذه وجهة نظر ، ستثبت الدراسة مدى صحتها أو خطئها حسب المعالجة في هذا الفصل .

وإذا كانت أنماط الكشاف المعالجة هنا قد بلغت (٥١٥) نمطا ، أي كل الأنماط التي عالجها الزمخشري في الكشاف ، فإن نكت الأعراب قد ناقش ثمانية وثمانين نمطا مما جاء في الكشاف ، أي نسبة ١٧,١% مما ورد في تفسيره ـ الكشاف ـ على أية حال فإن هذه الرؤية تمثل رؤية عامة للأنماط التي جاءت عند الزمخشري .

وإذا كانت هذه تمثل رؤية عامة حول مغزى الحروف التي تناولها الزمخشري بالمناقشة والتحليل ، خاصة في مؤلفاته التحليلية ، فإن هذه الحروف تحتاج منا إلى مناقشة خاصة لكل حرف من هذه الحروف على حدة ، محاولين مناقشة دلالات كل حرف حسب ما جاء عند الزمخشري سواء أكانت بالقبول أو المناقشة والتحليل أو الرد وإعادة النظر .

وقبل أن أناقش خصوصية كل حرف على حدة ، فإنني أستدرك شيئا لافتا للنظر حول أهمية هذه الحروف . وأود أن أشير هنا إلى أن ثمة علاقة عامة تجمع هذه الحروف مع بعضها البعض ، وهي احتياج كل حرف إلى ما يسبقه وما يلحقه كالضمائر تماما .

ولعل هذا الملمح الذي يجمع الصلة بين وظيفة الحرف والضمير في أن كليهما يحتاج إلى غيره ، أي لابد من وجوده في إطار عناصر تركيبية ، والشيء الآخر أن كليهما يعد من أشكال الربط في اللغة العربية .

غير أن هذا ليس على إطلاقه ، أي أن هذا لا ينطبق على كل الحروف التي عالجها الزمخشري وقد أشار إليها الباحث في سياق الشكل رقم (١) من هذا الفصل ، ومن ثم فإن ذلك ينطبق على كل من : الواو ، ثم ، الفاء ، أم ، أو ، بل ، حتى ، لا ، أي أن الزمخشري قد ناقش حروفا يمكن أن تندرج ضمن أشكال الربط في العربية وحروفا أخرى لا تندرج ضمن هذا الإطار كـ : من ، اللام ، في ، الباء ، على ، لن ، في ، حتى .

ومن هنا فإن نظرة الزمخشري كانت أشمل وأوسع في تناوله للحروف ، ويتضح ذلك من معالجته لأنواع مختلفة من الحروف .

إلا أن مجموعة : الواو ، ثم ، الفاء ، أم ، أو ، بل ، حتى ، لا ، تندرج ضمن أشكال الربط في العربية التي تربط بين الجمل على مستوى النص ، وهذه الأدوات وإن كانت تشترك فيما بينها في صفات تجمع بينها إلا أن ثمة فارقا بينها :

- أدوات ربط تقوم على عملية الجمع ، أي جمع جملة سابقة مع أخرى لاحقة ، فيفيد من خلال ذلك مجرد الربط ، ويمثل ذلك في العربية الحرف (الواو) .

- أدوات ربط تقوم على عملية الجمع السابقة ، غير أنها تدخل معنى آخر إضافة إلى الجمع مثل الفاء ، ثم ، أو ، أم ، حتى ... حيث يفيد كل حرف دلالة الجمع بالإضافة إلى خاصيته التي تميزه عن غيره . فالفاء تدل على الجمع بالإضافة إلى التعقيب ، وثم للجمع مع التراخي ، وهكذا .

ومن هنا فإن هذه الأدوات – الحروف – بها تتماسك الجمل وتبين مفاصل النظام الذي يقـوم عليـه النص ، ويرتبط استعمالها بطبيعة النص من حيث موضوعه وأشكاله .

ومن ثم فإن هذه الرؤية تكشف عن أن أنواع الروابط تختلف من نص لآخر ، أي شيوع هـذه الأداة أو تلك ، تتحكم فيها طبيعة المادة المعالجة وطبيعة الموضوع ، وهكذا نجد الحروف في القرآن الكريـم ليست بالكيفية التي عالجها الزمخشري ، فقد جاءت أنماط هذه الحروف في القرآن على النحو التالي :

م	الحروف	عدد التردد في القرآن الكريم
١	الواو	٩٤٦٤
٢	اللام	٣٦٥٦
٣	من	٣٢٢١
٤	الفاء	٢٩٨٧
٥	الباء	٢٥٣٨
٦	مـا	٢٥٣٠
٧	لا	١٧٢٣
٨	في	١٦٩٢
٩	على	١٤٣٩
١٠	ثم	٣٣٨
١١	أو	٢٨٠
١٢	لم	١٤٧
١٣	حتى	١٤٢
١٤	بل	١٢٧
١٥	لن	١٠٦

شكل توضيحي رقم (٣) بعدد الحروف والأنماط التي عالجها الزمخشري في القرآن الكريم (١)

وتفيد هذه الإحصائيات السابقة في أكثر من موضع فيها أنها يمكن أن تقارن من خلالها الإحصائيات كما وردت في شكل رقم (١) ، وبالتالي نستخلص شيئا ذا بال ، وهو نسبة الأنماط التي استخلصها وعالجها الزمخشري . الشيء الآخر يتعلق بالأول وهو ترتيب الحروف في الشكل رقم (١) وفي الشكل رقم (٣) ، ويعتمد الشكل رقم (١) على أهمية الأداة بالنسبة للأنماط ، وأما الثاني فيعتمد بالدرجة الأولى على نسبة الشيوع في القرآن الكريم ، ويمكن أن تفيد هذه المقارنة في إثراء هذا الموضع من البحث .

وبناء على الشكلين رقم (١) ورقم (٣) نجد مفارقة في عدد التردد الذي ورد في القرآن الكريم لكل حرف على حدة وبين استخدامات الزمخشري لهذه الحروف ، وبناء على الشكل رقم (٣) كنا ننتظر أن تكون (الواو) هي أعلى حرف نال اهتمام الزمخشري ؛ نظرا لأهميتها بين سائر حروف العطف والتي على أساسها جاء عدد التردد لها عاليا .

غير أن الزمخشري ربما لم ينظر إلى هذه الناحية واعتمد في تحليله على أسس أخرى غير عدد التردد ، ولهذا جاءت الواو في الشكل (١) في الترتيب الرابع ، أي أنها لم تكن الحرف الأول الذي أعطاه الزمخشري اهتمامه .

وإذا كانت (الواو) وهي أعلى حرف تردد – حسب الشكل (٣) – من الحروف التي عالجها الزمخشري في القرآن الكريم وردت في المرتبة الرابعة ، فإنه في الشكل رقم (٣) جاءت (من) في المرتبة الثالثة ، وفي الشكل (١) جاءت أعلى ترددا في تناول الزمخشري للحروف ، وتمثل هذه مفارقة .

وبالنسبة للفاء والباء فإن ترتيبهما من ناحية عدد الأنماط : الباء تليها الفاء ، في الشكل (١) ، أما في الشكل (٣) فقد حدث تبادل بينهما ، ومن ثم أصبح الترتيب : الفاء تليها الباء ، أي أن الزمخشري لم يحتفظ بالترتيب ذاته ، إلا أن الشكل رقم (١) يفرق عن الشكل رقم (٣) من ناحية الترتيب ، أي أن الفاء تأخرت قليلا ، وهكذا نجد اختلاف المرتبة يفسح المجال أمام حروف أخرى لكي تتقدم .

أما (لا) في الشكل رقم (٣) جاءت في المرتبة السابعة حسب ورودها في القرآن الكريم ، وقد تأخرت مرتبتها عند الزمخشري في الشكل (١) ، وهكذا نجد بعض الحروف تتقدم وأخرى تتأخر .

---

(١) اعتمد الباحث في استخلاص هذه الأرقام على معجم الأدوات والضمائر الذي وضعه د. إسماعيل عمايرة ود.عبد الحميد مصطفى السيد .

وكذا (أو) في الشكل (٣) جاءت في المرتبة الحادية عشر ، وتأخرت في الشكل رقم (١) مرتبتها ، إذ جاءت في المرتبة الثالثة عشر وهكذا نجد تأخرا ملحوظا بالنسبة لـ (أو) .

أما (من) فقد جاءت في الشكل (٣) في المرتبة الثالثة غير أن الزمخشري أولاها عناية فائقة فتقدمت في الشكل رقم (١) حيث احتلت المرتبة الأولى ، أما اللام فقد احتفظت بمكانتها في الشكلين معا ، حيث جاءت في المرتبة الثانية في كليهما .

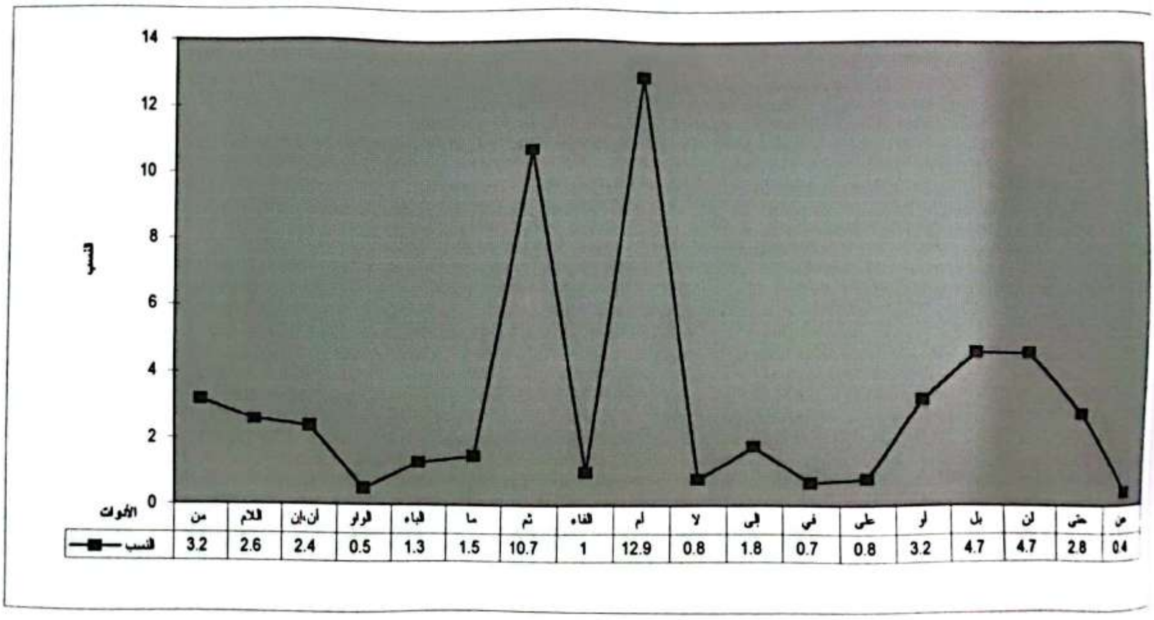
وهكذا نجد الزمخشري قد عالج قدرا محدودا من الأنماط ، بناء على المقارنة بين شكل رقم (١) ، (٣) ، وهكذا ومن خلالهما يمكن للباحث أن يستخلص النسب التي عالجها الزمخشري في مؤلفاته هكذا :

م	الحروف	نسب الحروف التي عالجها الزمخشري مما جاء في القرآن الكريم
١	من	٣,٢
٢	اللام	٢,٦
٣	أن ،إن	٢,٤
٤	الواو	,٥
٥	الباء	١,٣
٦	ما	١,٥
٧	ثم	١٠.٧
٨	الفاء	١
٩	لم	١٢,٩
١٠	لا	,٨
١١	إلى	١,٨
١٢	في	,٧
١٣	على	,٨
١٤	لو	٣,٢
١٥	بل	٤.٧

م	الحروف	نسب الحروف التي عالجها الزمخشري مما جاء في القرآن الكريم
١٦	لن	٤،٧
١٧	حتى	٢,٨
١٨	عن	,٤

شكل توضيحي رقم (٤) يوضح نسب أنماط الحروف التي عالجها الزمخشري وذلك من خلال مقارنة الشكل رقم (١) بالشكل رقم (٣)

ويوضح الشكل (٤) أن (أم) أعلى نسبة تردد عند الزمخشري تليها (ثم) ثم تستوي (بل) و(لن) بعدها تأتي (أو) و(من) ثم (حتى) ، و(اللام) ، ويوضح الشكل (٥) النسب الواردة في الشكل (٤) .



شكل توضيحي رقم (٥) يوضح نسب الأدوات التي عالجها الزمخشري من خلال مقارنتها بما جاء في القرآن الكريم

على كلٍ ، فإن ترتيب الحروف كما جاءت عند الزمخشري ، أعني ناحية الأهمية ، ربما تمثل في ظني وجهة نظر خاصة به ، وهي تختلف قليلاً أو كثيراً عن رؤية النحاة .

وتختلف هذه النظرة عن وجهة النظر الأخرى في أنها قائمة على الإحصاء المستخلص من مؤلفات الزمخشري ، وليس على الاستشفاف والنظرة الذاتية ، وبالتالي تمثل هذه الجزئية مفارقة بين كلا المنهجين ، على الرغم من أن (الواو) قد أيدت وجهة نظر النحاة من مكانتها العتيدة .

الفصل الأول

دلالة حروف العطف

وتفيد النسب السابقة في الجدول (٤) أن رؤية الزمخشري قائمة على الإيجاز ، بمعني أن الأنماط التي وردت كثيرا ولا تقدم جديدا ، لا يشير إليها ، ربما على أساس أنه قد أوضح تركيبا آخر مشابها له ، ومن ثم فإن مناقشة هذا التركيب مرة أخرى لا يضيف شيئا ، لهذا نجده يغض الطرف عنه .

وبعد مناقشة هذه الأدوات وهذه الحروف مناقشة عامة ، وجدت لزاما علي أن أناقش القضايا الدلالية التي تخص هذه الحروف ، ومن ثم فإن الباحث يناقش في هذا السياق دلالات وخصوصية كل حرف من الحروف التي وردت في الشكل رقم (١) على حدة .

و يرى الزمخشري _ كما يرى النحاة والبلاغيون _ أن الأصل في الحروف إفادتها المعاني التي وضعت لها نيابة عن الأسماء والأفعال ، لكنه لم يكن أول من أشار إلى الاستعارة في الحروف كما أشار أحد الباحثين [١].

صحيح أن تحليله قد أفاد منه السكاكي ، بيد أنها مادة أفاد منها غيره كابن الأثير والعلوي والزركشي وعلماء البلاغة اللاحقين كالرازي أيضا .

وإذا كان هؤلاء قد أفادوا من الزمخشري ، فإن الزمخشري أيضا قد أفاد من سابقيه كالجرجاني وسيبوية والمبرد والفراء وغيرهم ، وهكذا حاول الزمخشري من خلال كشافه أن يختبر مدى مقولات النحاة والبلاغيين اختبارا عمليا ، ثم يعد كشافه عملا تطبيقيا لآراء النحاة والبلاغيين على السواء .

وإذا كانت آراء الزمخشري هي امتداد للأراء السابقة عليه ، فإنه قد حاول أن يضيف إلى رصيد سابقيه شيئا يعتز به ، وبالتالي فإنه بناء على هذا ليس الزمخشري أول من أشار إلى الاستعارة في الحروف ، كيف ؟ وإشارات النحاة كسيبويه والمبرد والفراء والرماني وعلماء الأصول وكما جاء عند الغزالي في المستصفى وغيره مادة أفاد منها ، ومن ثم فإن الزمخشري ليس أول من أشار إلى الاستعارة في الحروف .

الواو وتعاور الحروف :

وهي عند الزمخشري " لمطلق الجمع" من غير أن يكون المبدوء به داخلا في الحكم قبل الآخر ، ولا أن يجتمعا في وقت واحد ، بل الأمران جائزان ، وجائز عكسهما نحو قولك : جاءني زيد اليوم وعمرو أمس ، واختصم بكر وخالد ، وسيان قعودك وقيامك ...[٢] .

---

(١) د. محمد محمد أبو موسى : البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ص ٥١٦ .
(٢) المفصل (أ) ص٣٠٣ ، ٣٠٤ .

ويرى ابن يعيش رأي الزمخشري بأن (الواو) لمطلق الجمع ، بمعنى أنها لا تفيد ترتيبا [1] وإذا كان هذا النص للزمخشري يمثله جمهور النحاة والأصوليين ومن نحا نحوهم ، فإنه في مؤلفاته التحليلية قد وسع من دائرة هذه النظرة ، وأشار إلى وظائف دلالية أخرى يقتضيها السياق وتناسبه ، وبالتالي فقد أضاف عدة وظائف أخرى على النحو التالي :

م	الدلالات	عدد التردد	الكشاف	النكت	النسبة	ملاحظات
١	الحال	١٨	١٨	٥	٣٣,٣	بلغ مجموع الأنماط (٥٤) نمطا
٢	الجمع (العطف)	٩	٩	—	١٦,٧	
٣	مع	٤	٤	١	٧,٤	
٤	البيان والاختصاص	٣	٣	١	٥,٥	
٥	للمغايرة	٢	٢	١	٣,٧	
٦	التوكيد	٢	٢	٢	٣,٧	
٧	التبعيض	١	١	١	١,٩	
٨	المخالطة	١	١	—	١,٩	
٩	الإباحة	١	١	—	١,٩	
١٠	الكمال	١	١	—	١,٩	
١١	للدلالة على أن الجملة الواقعة بعده نكرة حالة عن المعرفة	١	١	—	١,٩	
١٢	حذف الواو	١١	١١	٢	٢٠,٣	

جدول إحصائي رقم (٦) يوضح الدلالات التي تفيدها (الواو) ونسبها كما وردت عند الزمخشري

فإذا كان الشكل رقم (١) يضع التصور العام حول الحروف المعالجة في هذا الفصل ، فإن الشكل رقم (٦) يفصل دلالات الواو التي أشار إليها الزمخشري في مؤلفاته التحليلية .

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل (أ) ٨/٩١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٠٥ .

وإذا كان جمهور النحاة يرون أن الواو (لمطلق الجمع) ، وبالتالي تكون هي الوظيفة الأساسية ، فإن الزمخشري ربما على أساس هذا الجدول يرى أن الواو تفيد (مطلق الجمع) ، غير أنه قدم عليها دلالة الواو على (الحال) ، وبالتالي يمكن القول إن دلالة مطلق الجمع الموجودة في الشكل رقم (٥) لا تتعارض مع نص الزمخشري السابق ؛ لأن ذكر وجود دلالات لها لا تتعارض مع وجود دلالات أخرى ، غير أن الزمخشري قدم عمليا من حيث المعالجة (الحال) على (مطلق الجمع) وذلك من حيث عدد الأنماط ، أي أنه نال اهتماما وتركيزا أكثر من الدلالة رقم (٢) .

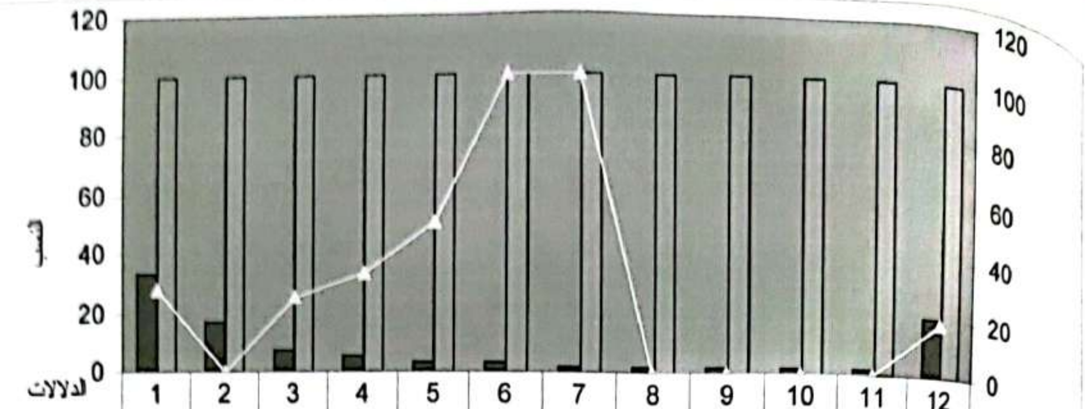
ويوضح الشكل رقم (٦) أن الحال هي أعلى دلالة للواو أشار إليها الزمخشري في سياقات كثيرة ، تلته دلالة (الجمع) في المرتبة الثانية ، إلا أن نسبة المفارقة بينهما ليست يسيرة ، وإنما مثلت المفارقة بينهما نسبة ١٦,٦% ، تلتها دلالة الواو بمعنى (مع) بنسبة ٧,٤ % .

وهكذا نجد فارقا في النسب بين معالجة هذه الدلالات ، خاصة الأول منها ، أعني الثلاثة الأول : الحال ، الجمع ، مع ، غير أن الدلالة رقم : (٣) ، (٤) ، (٥) ، (٦) ، تمثل تقاربا ملحوظا إلى حد ما ، وبالتالي تمثل هذه الخصوصية لهذه الدلالات مفارقة عن الدلالات السابقة لها ، أي أنها يمكن أن تمثل مرحلة قائمة بذاتها .

وإذا كانت الدلالات الأولى بنسب مختلفة ، فإن الدلالات : (٧) ، (٨) ، (٩) ، (١٠) ، (١١) ، تمثل نسب متساوية ، نمط لكل منها ، ومن ثم فإن هناك سمات دلالية تختلف من حيث البناء الهرمي الذي عالج به الزمخشري أنماط الواو ، ويوضح الشكل (٧) النسب الواردة في الشكل السابق .

وفي سياقات كثيرة من تفسيره أشار الزمخشري إلى الواو وحذفها دون أن يذكر دلالات حذفها ، وتمثل هذه سمة كبيرة ، شغلت مساحة كبيرة منه في تناوله لها في الكشاف ، حيث بلغت نسبتها ٢٠,٣ % من جملة الأنماط التي عالج الزمخشري فيها الواو .

ويوضح الشكل (٦) أن الزمخشري قد عالج أنماط الواو في الكشاف ، ونكت الأعراب ، وبالتالي يخلو أعجب العجب من معالجة (الواو) .



الدلالات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
النسب	33.3	16.7	7.4	5.6	3.7	3.7	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	20.3
الكشاف	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
نكت الأعراب	27.8	0	25	33.3	50	100	100	0	0	0	0	18.2

شكل توضيحي رقم (٧) بنسب الدلالات التي تفيدها (الواو) عند الزمخشري في الشكل السابق

وإذا كان الزمخشري أشار في مجمل كلامه إلى اثنى عشرة دلالة للواو في الكشاف ، فإن هذه الدلالات لم تتكرر كلها في نكت الأعراب ، إنما ذكر سبع دلالات فقط ، أي أن ذلك يمثل ٥٨,٣% من الدلالات الواردة في الكشاف ، بصرف النظر عن عدد الأنماط الواردة في نكت الأعراب لهذه الدلالات.

ويمثل نكت الأعراب من الدلالة الأولى ٢٧,٨ % مما جاء في الكشاف ، وتعد أعلى نسبة من الدلالات التي أشار إليها الزمخشري في نكت الأعراب ، وأشار إلى أن الواو بمعنى (مع) و يمثل نكت الأعراب ٢٥% مما جاء في الكشاف ، والدلالة رقم (٤) تمثل نسبة عالية ٣٣,٣ % مما جاء في الكشاف ، وبلغ نكت الأعراب قمته حيث تكررت أنماط الكشاف في نكت الأعراب في الدلالة على التوكيد بشكل عام وفي الدلالة على المغايرة وصلت الأنماط التي تكررت في نكت الأعراب إلى نصف أنماط الكشاف ، أي إلى ٥٠% . وجاء نمط (التبعيض) مكرراً في نكت الأعراب ، وبالتالي يشترك مع التوكيد في تكرار أنماطها في نكت الأعراب ، أما باقي الدلالات فلم يتكرر منها شيء في نكت الأعراب ، ومن هنا يمثل الصفر من الناحية الإحصائية .

ويوضح ابن يعيش رأي الزمخشري بقوله : ومما يدل على ذلك أيضاً أنها تستعمل في مواضع لا يسوغ فيها الترتيب نحو قولك : اختصم زيد وعمرو وتقاتل بكر وخالد ، فالترتيب هنا ممتنع ؛ لأن الخصام والقتال لا يكون من واحد، ولذلك لا يقع هنا من حروف العطف إلا الواو، ولا يجوز اختصم

زيد فعمرو ، وتقاتل بكر فخالد ؛ لأنك إذا أتيت بالفاء أو ثم ، فقد اقتصرت علـــى الاســم الأول ؛ لأن الفاء توجب المهلة بين الأول والثاني ، وهذه الأفعال إنما تقع من الاثنين معا... [١] ويذكر في موضــع آخر : ومما يدلك على أنها للجمع المطلق ، من غير ترتيب قولك : جاءني زيد وعمـــرو بعـــده ؛ لأن الواو قد دلت على خلاف ما دلت عليه أمس من قبل أن الواو ترتيب الثاني بعد الأول وأمس تدل علـــى تقدمه ، ومن ذلك قوله تعالى في البقرة ﴿وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ وفي الأعـــراف (﴿وَقُولُـواْ حِطَّةٌ وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّداً﴾ [٢] .

وهذا الرأي للزمخشري قد تلقفه النحاة وأصحاب كتب حروف المعاني حيث أخذوا به من أن الـــواو تفيد مطلق الجمع [٣] .

وقد خصص ابن يعيش مساحة لمناقشة الآراء حول إفادة الواو الجمع أو الترتيب وقـــد ذكـــر آراء كثيرة [٤] ، ويمكن الرد عليها بشكل واضح ، إذ معنى الواو الذي يحتمه ويحدده مراعاة السياق الـــذي يقال فيه التركيب ، وأنها يمكن أن تؤدي دلالات كثيرة ومتنوعة تتنوع بتنوع السياق المقامي واللغوي .

إن جعل الواو للجمع يمكن أن يمثل ذلك كلاما عاما ، فقد يكون بين مفردين أو بين تركيبين ، على أن هذا الرأي للزمخشري ليس على إطلاقه ، فقد تدل على المغايرة كما في قوله تعـــالى ﴿هَـلْ أَتَـاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ . وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ. عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ الغاشية/١: ٣ ، قال الزمخشري : أما الأول فـلأن العطف وإن اقتضى المغايرة ، فيقال بموجبها ، فنحن إن قلنا : إن تكبير الإحرام جزء من الصـــلاة ، فالجزء يغاير للكل ، فلا غرو أن يعطف بالإضافة ، وتعريف الإضافة عهدي عند محققي الفن ، حتـــى إن القائل إذا قال : ... جاءني غلام زيد ، ولزيد غلامان ، فإنما تفهم من قوله معنيا منهم يسابق عـــهد بينك [٥] . ومع أن الزمخشري لم يذكر للواو إلا معنى واحدا ، مطلق الجمع [٦] في المفصل والأنمـــوذج ، إلا أنه أضاف لها معاني أخرى في الكشاف ونكت الأعراب .

فقد تأتي بمعنى (مع) ، كما في نحو قوله تعالى ﴿فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ ...﴾ يونس/ ٧١ ، قال الزمخشري : الواو بمعنى مع ... يعني أجمعوا أمركم مع شركاءكم [٧] ، وكما

(١) ابن يعيش : شرح المفصل (أ) ٨/٩١ .
(٢) السابق : ٨/٩٢.
(٣) ينظر: أبو القاسم المرادي : الداني في حروف المعاني ص ١٥٨.
(٤) ينظرابن يعيش : شرح المفصل (أ) ٨/٩٣،٩٤.
(٥) ٤ / ٢٠٥ .
(٦) حول معنى الجمع ينظر: عيسى شحاتة : معاني الواو في الجملة العربية مع التطبيق على القرآن الكريم ص٣٥ ، وقد قدم الباحث صورا مختلفة للجمع بالواو : كالجمع بين الاسمين في أفعال المشاركة ،الجمع بين الاسمين فـــي الأفعال التي تدل على الخلط والجمع، الجمع في النفي ،... الجمع في الصفات ، ينظر: ص٤١،٤٦ .

(٧) ٢ / ١٩٧.

جاء التوبة/ ٣ (وَأَذَانٌ مِّنَ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ) قال وقد أحصيت لها عند الزمخشري ثمانية عشر نمطا ، وكما في قوله تعالى (وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ) المائدة/٥٤ ، قال عند تحليل الآية الكريمة : يحتمل أن تكون الواو للحال على أنهم يجاهدون وحالهم في المجاهدة خلاف حال المنافقين ، فإنهم كانوا مواليين اليهود ... فإذا خرجوا من جيش المؤمنين خافوا أولياءهم اليهود [١].

وقد تجيء للمداخلة والمخالطة ؛ لأن الثاني داخل على كلام هو بيان للمحمل وتفسير له في قوله تعالى (وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ ..) غافر/٣٠ (وَيَا قَوْمِ مَالِيَ أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ) غافر/ ٤١ [٢].

ويرى الزمخشري أن قوله تعالى في التوبة : ١٠٢ (وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحاً وَآخَرَ سَيِّئاً) أن الواو لها دلاله تختلف عن دلالة الباء ؛ لأن في الواو جعلهما متداخليـن ، أي مخلـوط ومخلوط به : لأن المعنى خلط كل واحد منهما بالآخر ، لقولك : خلطت الماء باللبن ، تريد خلطت كل واحد منهما بصاحبه ، وفيه ما ليس في قولك : خلطت الماء باللبن ، لأنك جعلت الماء مخلوطا ، واللبن مخلوطا به ، وإذا قلته بالواو جعلت الماء واللبن مخلوطين ومخلوطا بهما ، كأنك قلت : خلطت الماء باللبن واللبن بالماء [٣].

وفي وجود الواو مع لا النافية دلالة على الاختصاص وبيان الفضل ، كما في قوله تعالى في سورة الرحمن/ ٦٨(فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ) [٤].

وقد تكون الواو مع النفي لتأكيده كما في قوله تعالى (وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ.وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ.وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ، إِنَّ اللهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ) فاطر/ ١٩:٢٢ [٥].

وللبعضية كما في قوله تعالى (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْماً وَقَالَا الْحَمْدُ لِلهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ) النمل/ ١٥، قال الزمحشري : فإن قلت : أليس هذا موضع الفاء دون الواو ؟ قلت : بلى ، ولكن عطفه بالواو (إشعارا) بأن ما لاقاه بعض ما أحدث فيهما إيتاء العلم وشيء من مواجهة [٦].

---

(١) ٣٤٦/١ .
(٢) ٣٧٢/٣ .
(٣) ١٧٠/٢ .
(٤) ٥٤/٤ ، ٥٥ .
(٥) ٢٧٣/٣ .
(٦) ١٣٥/٣ .

وقد تدل على لصوق الصفة بالموصوف ، كما في قوله تعالى في الكهف/٢٢(وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ) فإن قلت : فما فائدة هذه الواو الداخلة على الجملة الثالثة ؟ ولم دخلت عليها دون الأولين ؟ قلت : هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة ، كما تدخل على الواقعة حالا عن المعرفة في نحو قولك : جاءني رجل ومعه آخرون ، ومررت بزيد وفي يده سيف ، ومنه قوله تعالى : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ) الحجر/ ٤ ، وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، والدلالة على اتصافه بها أمر ثابت مستقر ، وهذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا سبعة وثامنهم كلبهم قالوا عن ثبات علم وطمأنينة نفس ولم يرجموا بالظن كغيرهم [1] فالواو إذا جاءت بين الصفات دلت على كمال الصفات ، وكمال واحد وهذا ما يقرره الزمخشري [2] .

غير أن المرادي يرد رأي الزمخشري بأن دخول الواو على الصفة لم يقل به أحد من النحويين [3] ، وإذا كان السياق غير اللغوي في الآية يحدد الدلالة المقصودة في التركيب ، فإن السياق غير اللغوي أيضا يتيح تعدد دلالة الحرف الواحد داخل التركيب ، فالسياق اللغوي في : جالس الحسن وابن سيرين ، يقتضي أن تكون دلالة (الواو) هي الجمع بين مجالسة الحسن وابن سيرين وعدم الإباحة ، وفي تقديري أن دلالة الجمع ليست مستفادة من الواو فقط ، وإنما مفادها من اسم الفاعل (جالس) الذي فيه معنى الأمر ، بالإضافة إلى الواو ، في حين أن السياق غير اللغوي يتيح التعدد به في الدلالة ، إذ يمكن أن يفيد التركيب الإباحة وفي مجالستها معا أو مجالسة أحدهما وذلك بالارتكاز على الأداء الصوتي وما يمثله النبر والتنظيم من دور في أداء المعنى .

وفي هذا الرأي الذي ذهب إليه رأي الزمخشري في قوله تعالى في البقرة/١٩٦ (فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ) يقول تعليقا على الآية : فما فائدة الفرد لله ؟ قلت : الواو قد تجيء للإباحة نحو قولك : جالس الحسن وابن سيرين ، ألا ترى أنه لو جالسهما جميعا أو واحدا منهما كان ممتثلا ، ففذلكته نفيا لتوهم الإباحة ، وأيضا ففائدة الفذلكة في كل حساب أن يعلم العدد جملة ، كما علم تفصيلا ، ليحاط به من جهتين فيتأكد ، وفي أمثال العرب علمان خير من علم ... [4] ، ويورد السيوطي أن ابن هشام قال : والمعروف من كلام النحويين خلافه [5] ، غير أنه لم يحلل لنا أسباب هذا الرد .

---

(١) ٣٨٥/٢، ١٢٩/٣ .
(٢) ينظر: ١٧٨/١ .
(٣) المرادي : الجنى الداني ص١٦٨،١٦٩.
(٤) ١٢١/١ .
(٥) السيوطي:همع الهوامع ١٣٠/٢ .

ويركز الزمخشري في مواضع مختلفة على دلالة الواو وعدمها في التركيب ، وهذا نابع عنده من قيمتها في تأدية دورها الرئيسي ، فهناك آيات كثيرة في القرآن متشابهات تأتي الواو في موضع وتحذف في الموضع الآخر ، منها قوله تعالى في البقرة/٥ (أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ...) ، قال الزمخشري : فإن قلت : لم جاء مع العاطف ؟ وما الفرق بينه وبين قوله ؟ (أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ) ؟ قلت : اختلف الخبران هنا فلذلك دخل العاطف بخلاف الخبرين ثمة ، فإنهما متفقان ، لأن التسجيل عليهم بالغفلة ، وتشبيههم بالبهائم شيء واحد ، فكانت الجملة الثانية مقررة لما في الأولى ، فهي من العطف بمعزل [(١)] . وفي قوله تعالى (...آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ) البقرة/ ٤٩ ، قال الزمخشري : في سورة البقرة (يذبحون) وفي الأعراف (يقتلون) ، وهنا (يذبحون) مع الواو ، فما الفرق ؟ قلت : الفرق أن التذبيح حيث طرح الواو جعل تفسيرا للعذاب وبيانا له ، وحيث أثبت جعل التذبيح ؛ لأنه أوفى على جنس العذاب ، وزاد عليه زيادة ظاهرة ، كأنه جنس آخر [(٢)] ، وكذلك قوله تعالى (لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنَٰزِعُنَّكَ فِي ٱلْأَمْرِ وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ) الحج/ ٦٧ ، قال الزمخشري : فإن قلت : لم جاءت نظيرة هذه الآية معطوفة بالواو، وقد نزعت عن هذه ؟ قلت : لأن تلك وقعت مع ما يدانيها ويناسبها من الآي الواردة في أمر النسائك ، فعطفت على أخواتها ، وأما هذه فواقعة مع أباعد عن معناها فلم تجد معطفا [(٣)]...إلخ تلك الآيات التي يكشف فيها الزمخشري عن دلالة ذكر الواو وحذفها ، وذلك من خلال تشابك العلاقات السياقية المختلفة لغوية كانت أم مقامية .

ويلفت الجدول الإحصائي رقم (٥) النظر إلى أن ثمة عينة مهمة أخذت حيزا مهما في تناول ومعالجة الواو سواء أكان ذلك عند الأصوليين أم عند النحاة ، وهي أن الواو هل تفيد الترتيب أم لا ؟ ، ونستخلص من جدول (٥) إلى أن الزمخشري لم يشر من قريب أو بعيد إلى أن الواو تفيد الترتيب ، وبالتالي فإن هذه القضية (الجزئية) يختلف فيها أو على الأقل من ناحية التناول مع الشافعي رحمه الله ، بأنها تقتضي الترتيب [(٤)] ، في آية الوضوء في قوله تعالى في المائدة /٦ (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ) .

بيد أن هذا الرأي قد رده بعضهم من عدة وجوه [(٥)] ، ويرجع الباحث الرأي الثاني القائل بأن الواو

---

(١) ١ / ٢٥ .
(٢) ٢/٢٩٤ .
(٣) ٣/٣٩ .
(٤) الجويني: البرهان في أصول الفقه ١/١٨١ .
(٥) د. دياب عبد الجواد عطا :حروف المعاني وعلاقتها بالحكم الشرعي ص ٣٨: ٤٠ .

لمطلق الجمع ، أي أنها لا تفيد الترتيب من عدة وجوه [١] .

واختلف الباحثون قديما وحديثا حول قوله تعالى في سورة آل عمران/ ٤٣ (يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ) .

فالواو تفيد الترتيب أو الجمع ، وثمة آراء كثيرة حول هذه القضية ، فنجد رأيا للبيضاوي بأنه قدم السجود على الركوع ، إما لكونه كذلك في شريعتهم أو للتنبيه على أن الواو لا توجب الترتيب ، أو ليقترن اركعي بالراكعين للإيذان بأن من ليس في صلاتهم ركوع ليسوا مصلين [٢] ، وكذلك في قوله تعالى (إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُوراً ، وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلاً لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَىٰ تَكْلِيماً) النساء/ ١٦٣ ، فلم يراع الترتيب بالواو لمعرفة المخاطب السياق التاريخي الدال على الترتيب ... واعتمادا على أن دلالة (الواو) في هذا الموضع لا تفيد ترتيبا ولا تعقيبا [٣] .

وفي قوله تعالى في سورة آل عمران/٤٣ : يرى الباحث السابق أن الواو لا تفيد ترتيبا بل لمطلق الجمع ، فمن المعروف أن الركوع قبل السجود ، ولكن تجاهل الترتيب لمعرفة المخاطب به [٤] .

وإذا كان البعض قد نسب إلى الشافعي إفادة الواو الترتيب ، فإنها عند السهيلي لا تفيد ترتيبا ، ويعرض ذلك في آية /٤٣ من آل عمران ، بأنه مما قدم للفضل قوله (وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ) لأن السجود أفضل ، قال عليه السلام : أقرب ما يكون العبد إلى ربه إذا كان ساجدا . فإن قيل : فالركوع قبل السجود بالزمان وبالطبع بالعادة ، لأنه انتقال من علو إلى انخفاض ، والعلو بالطبع قبل الانخفاض ، فهلا قدم في الذكر على السجود لهاتين العلتين ؟ فالجواب أن يقال لهذا السائل : انتبه لمعنى (هذه) الآية من قوله : اركعي مع الراكعين ، ولم يقل : اسجدي مع الساجدين ، فإنما عبر بالسجود عن الصلاة كلها ، وأراد صلاتها في بيتها ، لأن صلاة المرأة في بيتها أفضل لها عن الصلاة كلها ... [٥].

من خلال العرض السابق للتغيرات المختلفة لآية آل عمران نجد اختلاف مناحي التفسير ، وهذا يدل على اختلاف في توجيهات القراءة وفق فعالية القارئ وعاداته وميوله ، أو إن شئت فقل وتخصصه ،

---

(١) السابق : ص ٤١ .
(٢) البيضاوي : تفسير البيضاوي ١٥٩/١ .
(٣) ينظر د. فتحي ثابت : أثر السياق في مبنى التركيب دراسة نصية من خلال القرآن الكريم ١٦٣.
(٤) السابق ص ١٦٣ .

(٥) السهيلي : نتائج الفكر في النحو ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

إن النص الجيد هو الذي يتيح عددا من التأويلات ، وكل تأويل من هذه التأويلات والرؤى يقوي كل الآخر ويجلي عنه زاوية ربما لم تكن ظاهرة ، وهو في الأول والأخير يعتمد على ثقافة المفسر وخلفيته ، وفي ظني أن عملية التفسير هذه لا تقل أهمية عن عملية إبداع النص ذاته ، وبالتالي فإنه يمكن القول إن المفسر في حد ذاته مبدع .

إن النص القرآني الذي تتناوله الدراسة هنا نص فياض ، بمعنى أن نصوصه قابلة لأن تعطي كل مفسر حسب طاقته ، وبالتالي فإن هذا المفسر يحظى بجزء من المعنى المراد ، غير أن النص القرآني يحتفظ لكيانه لا أقول بجزء آخر من المعنى ، وإنما أقول إن المفسر هو الذي يحظى بجزء ـ غالبا ـ يسير ، ويحتفظ لنفسه بالنصيب الأكبر ، ليأتي مفسر آخر ليوضح جزئية أخرى ... وهكذا فإنه لا تنقضي عجائبه .

إلا أن ما يمكن قوله هنا إن ثمة مفارقة بين النص القرآني والنص الأدبي ، فالنص القرآني نص صالح لكل زمان ومكان ، لا تنقضي عجائبه ، وكلما جاء مفسر كشف النقاب عن جزء مهم ، وهكذا إلى أن تقوم الساعة ، وذلك بخلاف النصوص الأدبية ، فإنها صالحة لمناسبة دون أخرى ، أو أنها قيلت في مناسبة خاصة ، ومن ثم فإن النظر إليها من أكثر من زاوية ربما يكشف النقاب عن أهميتها .

وبناء على هذا الأساس فإن النظرات السابقة لآية آل عمران : البيضاوي مفسر ، أصولي ، السهيلي نحوي ، الباحث الحديث : نحوي لغوي ، نجد اتجاه البيضاوي أكثر اتساعا وعقلية أخذا بالمنهج التفسيري مما عليه الحال عند السهيلي والباحث الحديث ، ومن هنا فإن هذه الآراء المختلفة تكشف عن جوانب بلاغية حول حرف واحد في التركيب ، وهكذا تنتظر الآية آخرين يحاولون أن يوضحوا جوانب أخرى ، وهكذا تتحقق فيه : بأنه لا تنقضي عجائبه .

والواقع أن رأي البيضاوي جدير بالتقديم والأخذ به ، على رأي السهيلي والباحث الحديث ، وإن كان رأي الباحث الحديث هو رأي السهيلي في فحواه ، ومن هنا فإن رأي السهيلي جامع للرأيين معا .

ومن ثم فإن الواو تقوم بدور عدد من الحروف ، غير أن هذا مشروط بتوفير عدد من القرائن والسياقات المختلفة ، منها السياق اللغوي والسياقات غير اللغوية ، منها : السياق الديني ، الثقافي ، التاريخي ، ومن خلال كل هذا يحاول الباحث أن يحدد إلى أي دلالة تنتمي (الواو) مثلا ، ومن هنا فإن السياق اللغوي وحده غير كاف في مواضع كثيرة لأن يحدد الدلالة ، والاعتماد عليه وحده يمكن أن يمثل خطورة تؤدي إلى فهم خاطئ للتركيب بسبب الاعتماد على السياق اللغوي ، ومن ثم تلتقي هذه

النظرة والنظرة التي ترى أن السياق والقرائن الحالية هي التي تحدد معنى الكلمـــة داخـل الـتركيب واختلاف معنى الكلمة يختلف لاختلاف السياقات [١] .

الفاء وتعاور المعاني :

وضع الزمخشري إطار (الفاء) العام في المفصل ، وقال : الفاء ، وثم ، حتى تقتضي الـترتيب ، إلا أن الفاء توجب وجود الثاني بعد الأول بغير مهلة ، وثم توجيه بمهلة [٢] .

وبالتالي فإن رؤيته هذه لا تختلف عن رأي جمهور النحاة واللغويين ، خاصة وأنها جاءت في كتاب نحوي ـ المفصل ـ .

ويلاحظ على هذا النص أن الزمخشري يجمع فيه حروفا ثلاثة : الفاء ، ثم ، حتى ، والذي يجمـــع بين أواصر ثلاثتهم هو الترتيب ، إلا أن كلا منها له خصوصية تميزه عن الحرف الأخر ، وإن اتفقـــوا حول الإطار العام .

وقد جاءت الأنماط التي عالج من خلالها الزمخشري (الفاء) تسعا وعشرين حرفا ، كلها في الكشاف ، وتكررت بعض الأنماط في نكت الأعراب على النحو التالي :

م	الدلالات	عدد التردد	المصادر		النسبة	ملاحظات
			الكشاف	نكت الأعراب		
١	التسبيب	١٢	١٢	٣	٣٨ , ٧	بلغ مجموع الأنماط(٣١) نمطا
٢	التعقيب	١١	١١	٣	٣٥ , ٥	
٣	الوصل والاستئناف	١	١	١	٣ , ٢	
٤	الفاء وحذفها	٧	٧	٢	٢٢, ٦	

جدول رقم (٨) يوضح توزيع أنماط الفاء ودلالتها كما جاءت عند الزمخشري

(١) ينظر: Gerhard,Wahrig:Anleitung zur Grammatisch -Semantischen Beschreibung-Lexikalischer Einheit , S .73:75 .

(٢) المفصل (أ) ص ٣٠٤ ، ابن يعيش: شرح المفصل (أ) ٩٥/٨ .

ويشير الجدول رقم (٨) إلى أن الزمخشري أشار إلى دلالات ثلاث فقط وذلك في الكشاف ونكت الأعراب مع أنه قد أضاف وظيفة رابعة لها في المفصل كما أشرت إلى ذلك ، ومن هنا فإن الجدول رقم (٨) يخلو من وظيفة الترتيب التي أشار إليها في المفصل .

وربما يعني عدم إشارة الزمخشري إليها في الجدول السابق ، وأشارته إليها في معرض تناوله لها في كتاب نحوي ، أن هذه الوظيفة – الترتيب – عامة ، لا تحتاج إلى إيضاح ومسلم بها أو أنه قد أشار إليها في سياق آخر ، غير أن الباحث يحسب أن الرؤية الأولى هي الأقرب إلى الصواب ، على أساس أنه لو كانت الرؤية الثانية أصح ، فإنه قد أشار إلى دلالة الفاء مثلا في أكثر من موضع .

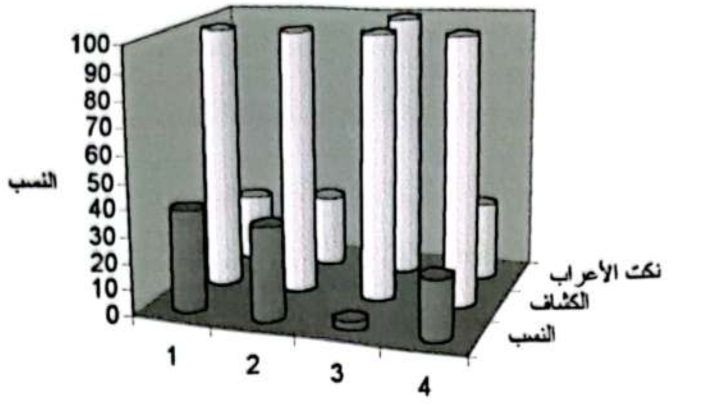
وكما يستخلص من الشكل (٨) أن الوظيفة (١) ، (٢) منه تقتربان في الأنماط التي وردت كلها في الكشاف وبالتالي تقترب في النسبة ، ويلتقيان في عدد الأنماط التي وردت لكل منهما في نكت الأعراب ثلاثة أنماط لكل منهما ، وبالتالي تمثل الدلالة رقم (١) ، (٢) من الشكل (٨) أعلى نسبة تودد لـ (نكت الأعراب) من بين الدلالات الثلاث .

وكل من الدلالة رقم (١) و (٢) من الشكل (٨) تختلفان عن الدلالة رقم (٤) من حيث عدد الأنماط التي وردت في الكشاف (١٢) نمطا للدلالة (١) ، (١١) للدلالة رقم (٢) و(٧) للدلالة (٤) .

وهكذا يمثل (نكت الأعراب) مما جاء للدلالة رقم (١) نسبة ٢٥ % مما جاء في الكشاف ، ويمثل ٢٧,٣ مما جاء في الدلالة (٢) ، وتساوى مع الكشاف في الدلالة (٣) ، وجاءت نسبته كذلك في الدلالة (٤) من الشكل (٨) ٢٨,٦% .

وبالتالي نرى ترتيبا طبيعيا للدلالات في نكت الأعراب يبدأ بالدلالة رقم (١) و(٢) ثم تليها الدلالة رقم (٤) وينتهي بالدلالة رقم (٣) ، وهكذا نجد ترتيب الدلالات من ناحية مصادر الزمخشري ، الكشاف ونكت الأعراب ، كما يلاحظ أيضا أن أعجب العجب قد خلا من معالجة (الفاء) ، ومن ثم نجد هذا الحرف يتفق مع (الواو) في أنهما لم يرد لهما معالجة في أعجب العجب ، ويوضح الشكل (٩) النسب الواردة في الشكل (٨) .

وإذا كانت (الواو) قد ورد لها اثنى عشرة دلالة ، فإن (الفاء) لم تأت إلا لأربعة معان فقط ، أي أن دلالات الفاء تمثل ٣٣,٣% من نسبة الدلالات أو المعاني التي تؤديها الواو كما ذكرها النحاة .



الدلالات	1	2	3	4
النسب	38,7	35,5	3,2	22,6
الكشاف	100	100	100	100
نكت الأعراب	25	27,3	100	28,6

شكل توضيحي رقم (٩) بنسب دلالات الفاء عند الزمخشري كما وردت في الشكل السابق

غير أنه يلاحظ في هذا السياق أن ثمة بعض الباحثين قد أشار إلى أن (الفاء) تخرج إلى معنى الواو والسببية [١] ، وبناء على ذلك ، فإنه لم يذكر إلا دلالتين ، وذكر الزمخشري ثلاث دلالات ، غير أن المفارقة بينهما أن معنى (الواو) التي تخرج إليها (الفاء) لم يشر إليها الزمخشري ، ومن هنا لم تظهر في الشكل رقم (٨) ، وتمثل هذه نقطة مفارقة بين الرؤيتين ، إلا أن خروج الفاء إلى السببية تمثل نقطة التقاء بين الاثنين ، وأضاف الزمخشري دلالة أخرى بالنسبة لحذف الفاء وذكرها ، لم يشر إليها ومن هنا جاءت دلالات الزمخشري أكثر .

وإذا كان جمهور النحاة والأصوليين يذهبون إلى أن الأصل في الفاء التعقيب [٢] ومذهب الجرمي : إنها للترتيب ، فإن الزمخشري بناءً على أنماط الشكل (٨) يضيف إليها دلالة أخرى بجانب التعقيب لا تقل أهمية عنها ــ التسبيب والإباحة ــ ومن هنا فإن الزمخشري لا يرى التعقيب وحده هو الدلالة الأساسية للفاء .

---

(١) د. دياب عبد الجواد عطا : حروف المعاني وعلاقتها بالحكم الشرعي ص ٧٠، ٧١ .
(٢) أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب ٦٣٦/٢ .

وتمثل هذه نقطة اختلاف بينه وبين جمهور النحاة وعلماء أصول الفقه ، غير أن اختلافه عنهم لا يؤثر على أهمية دلالة (التعقيب) بالنسبة للفاء ، بيد أنه لا يجعلها الدلالة الوحيدة الأساسية .

ومن هنا يمكن القول إن رؤية الزمخشري قائمة على أساس المنهج التفسيري الذي يحاول أن يستفيد منه بكافة القرائن ، ويخرج على قيود النحاة التي تتمسك في أحايين كثيرة بالقاعدة ، ومن هنا فإنه يقدم دلالات تفوق ما قدمه النحاة في هذا الموضع ، كما هي الحال في مواضع كثيرة من البحث .

وبناء على ما سبق فإن (التعقيب) هو الدلالة الأساسية ، ففي قوله تعالى في سورة مريم/ ٧٧(أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالاً وَوَلَداً) [(١)] ، وفي سورة النساء/ ٤٧(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ آمِنُواْ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَكُم مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهاً فَنَرُدَّهَا عَلَىَ أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ ...) قال الزمخشري : والفاء ... وإن جعلتها للتعقيب على أنهم توعدوا بعقابين أحدهما عقيب الآخر ... [(٢)] . وكما جاء في آية/٢٠١،٢٠٢ من الشعراء (لاَ يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّىٰ يَرَوُاْ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ . فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ) ، قال الزمخشري : فإن قلت : في قوله تعالى (فيأتيهم بغتة) فيقولوا قل : ليس المعنى ترادف رؤية العذاب ومفاجأته وسؤال النظرة فيه في الوجود ، وإنما المعنى ترتبها في الشدة كأنه قيل : لا يؤمنون بالقرآن حتى تكون رؤيتهم للعذاب ، فما هو أشد منها .. ومثال ذلك أن تقول لمن تعظه إن أسأت مقتك الصالحون فمقتك الله ، فإنك لا تقصد بهذا الترتيب أن مقت الله يوجد عقيب مقت الصالحين ، وإنما قصدك إلى ترتيب شدة الأمر على المسيء وأنه يحصل له بسبب الإساءة مقت الصالحين ... [(٣)] .

ونجد لابن الحاجب رأيا جديرا بالمناقشة هنا ، إذ يرى التعقيب لا يعني أن يلي ذلك في الوقت ، وإنما يعني الترتيب وأن ذلك يعقبه سواء أكان بينهم مدة أم لا ، إلا أنه يعقبه ، يقول : جاءني زيد فعمرو ، فقد فارقت الفاء الواو لما فيها من الترتيب والتعقيب فيها على حسب ما يعد في العادة تعقيبا لا على سبيل المضايقة قرب شيئين بعد الثاني عقيب الأول في العادة ، وإن كان فيها أزمان كثيرة ، كقوله تعالى في سورة المؤمنين/١٤ (ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْماً) [(٤)] .

---

(١) ٢/٤٢ .
(٢) ١/٢٧٢.
(٣) ٣/١٢٨ .
(٤) ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٠٦ .

وهكذا نجد هذه الرؤية تفارق رؤية الجمهور (النحاة والأصوليون) من حيث الدلالة ، غير أن الزمخشري وابن الحاجب يلتقيان حول دلالة (الترتيب) للفاء ، إلا أن مفارقة الزمخشري وابن يعيش تكمن في أن الزمخشري يجعلها للترتيب دون أن يجعل مع ذلك تفاوتا ، أما ابن الحاجب فيرى أن الترتيب مع التفاوت .

وتأتي (للتسبيب) كما في قوله تعالى في القصص/ ٦١ (أَفَمَن وَعَدْنَاهُ وَعْداً حَسَناً فَهُوَ لَاقِيهِ كَمَن مَّتَّعْنَاهُ...) (١) . وقوله تعالى (وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ) (٢) .

وتخرج للترتيب بين الصفات ، وفي ظني أن هذه الوظيفة تندرج ضمن إطار وظيفة (التعقيب) ، ومن ثم لم أفرد لها دلالة مستقلة ، خاصة وأنها ليس لها كثير من الأنماط ، فقد جاء في قوله تعالى (وَالصَّافَّاتِ صَفّاً . فَالزَّاجِرَاتِ زَجْراً . فَالتَّالِيَاتِ ذِكْراً) الصافات آية/١ :٣ ، قال الزمخشري : فإن قلت ما حكم الفاء إذا جاءت عاطفة في الصفات ؟ قلت : إما أن تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك كقوله : رحم الله المحلقين فالمقصرين ، ويحاول الزمخشري أن يكشف عن دلالة الفاء في هذا السياق فيقول : فإن قلت : فعلى أي هذه القوانين هي فيما أنت بصدده ؟ قلت : إن وحدت الموصوف كانت الدلالة على توحد الصفات في التفاضل ، وإن ثلثته فهي للدلالة على ترتيب الموصوفات فيه ببيان ذلك أنك إذا أجريت هذه الأوصاف على الملائكة وجعلتهم جامعين لها ، فعطفها بالفاء يفيد ترتبا لها في الفضل ... والثانية والثالثة على أخر ، فقد أفادت ترتب الموصوفات في الفضل ، أعني الطوائف الصافات ذوات فضل ، والزاجرات أفضل والتاليات أبهر فضلا أو على العكس (٣) .

وفي محاولة لاستكشاف ذكر الفاء وحذفها نرى للزمخشري حديثا مطولا ، فقد جاء في سورة الأنعام/ ١٣٥ (قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ...) قال الزمخشري : فإن قلت : أي فرق بين إدخال الفاء وحذفها في (سَوْفَ تَعْلَمُونَ) ؟ قلت : إدخال الفاء وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل ، ونزعها وصل خفي تقديري بالاستئناف الذي هو جواب لسؤال مقدر كأنهم قالوا : فماذا يكون إذا عملنا نحن على مكانتكم ، وعملت أنت ، سوف تعلمون ، فوصل تارة بالفاء وتارة بالاستئناف للتفنن في البلاغة كما هو عادة العرب (٤) .

---

(١) ١٧٥/٣
(٢) ٦٩/١ .
(٣) ٢٩٥/٣ ، ٢٩٦.
(٤) ٢٣٢/٢.

ويمكن القول من خلال الاستقراء عند الزمخشري تتضح لي حقيقة مؤداهـا أن حـذف (الفـاء) وذكرها ، ففي ذكرها – غالبا ـ لوجودها في جواب الشرط ، كما في قوله تعالى (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ) آل عمران :١٤٤ . قال الزمخشري : الفاء معلقة للجملة الشرطية بالجملة قبلها على معنى التسبيب . [١] ، وكقوله تعالى في سورة الأنفال/ ١٧ (فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ) ، قال الزمخشري : (فلم تقتلوهم) والفاء جواب شرط محذوف تقديره : إن افتخرتم بقتلهم ، فأنتم لم تقتلوهم [٢] . ونحو قولـه تعـالى : (لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ.إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ . فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ) قريش : ٣:١ ، قال (إيلافهم رحلة الشتاء والصيف . فليعبدوا رب هذا البيت) قال الزمخشري : فإن قلت : لم دخلت الفاء ؟ قلت : لما في الكلام من معنى الشرط ؛ لأن المعنى إما لا تعبدوه لإيلافهم على معنى أن نعم الله لا تحصى ، فإن لم يعبدوه لسائر نعمه ، فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة [٣] .

ثم وتعاور المعاني:

عالج الزمخشري (ثم) في إشارة نظرية له في المفصل ، غير أن التحليل والتناول قد جـاء فـي موضع آخر من مؤلفاته التحليلية وهكذا ، وإذا كان الجمهور يرون أن ثم تفيد الترتيب والـتراخي[٤] ، ومن ثم نرى المفارقة بين الفاء وثم في أن الفاء للترتيب إلا أن (ثم) بمهلة [٥] ، ويلتقيان فـي أن كلتيهما للترتيب .

غير أن ثمة من يرى أن الفاء لا تفيد ترتيبا كما في قوله تعالى (...أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا) ونحـو توضأ فغسل وجهه ويديه – الحديث – والجواب أن المعنى أردنا إهلاكها وأراد الوضوء على الثـاني بقوله تعالى (فَجَعَلَهُ غُثَاءً) والجواب أن التقدير : فمضت مدة فجعله غثاء ، أو أن الفاء نابت عن ثـم كما جاء عكسه [٦].

ويلاحظ الباحث على الأنماط التي استشهد بها ابن هشام كلها أو جلها من القرآن والسنة ، وفـي الآية القرآنية معلوم أن مجيء البأس قبل الإهلاك ، وذلك من خلال السياق الثقافي ، والحديث عـن الوضوء معلوم أن غسل اليدين يسبق غسل الوجه ، وذلك من خلال السياق الديني الذي يعرفه كـل

---

(١) ٢٢١/١ .
(٢) ١١٩/٢ .
(٣) ٢٣٥/٤ .
(٤) ينظر: ابن الحاجب: الكافية في النحو ٣٦٧/٢ .
(٥) ابن الحاجب : الكافية في النحو ٢٦٣/٢ .
(٦) ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص١٨٥.

مسلم ... . وهكذا نرى السياقات غير اللغوية تحدد وتتيح دلالات أكثر حينما يقف السياق اللغوي قاصرا عن تحديد الدلالة .

إلا أن الزمخشري لا يرى أن لـ (ثم) دلالة واحدة ، بناء على راي الجمهور ، وإنما أضاف إلى رأي الجمهور دلالة أخرى - التعظيم - ومن ثم فإن رأي الزمخشري يلتقي مع رأي الجمهور في الدلالة على أن (ثم) للتراخي والمهلة ، وتمثل هذه نقطة التقاء ، بيد أنه أشار إلى دلالة أخرى زيادة على رأي جمهور النحاة .

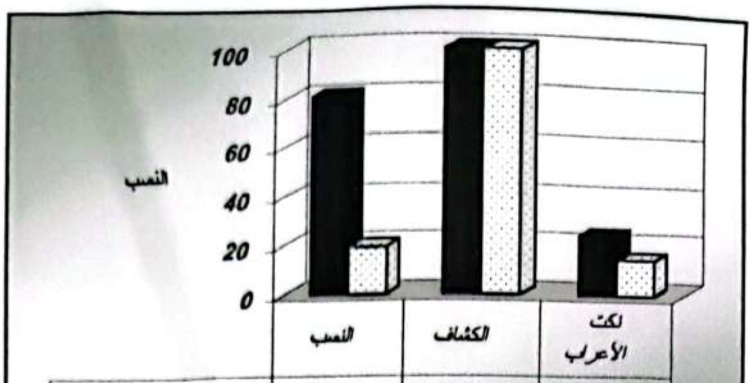
وبالتالي تمثل هذه علامة فارقة بين الزمخشري ورؤية جمهور النحاة ، إلا أن هذا إن دل على شيء ، فإنما يدل على اتساع رؤية وأفق الزمخشري وأخذه بالمنهج التفسيري برؤيته الشاملة في مقابل رؤية النحاة المتمسكة بالقواعد الصارمة . وأحاول في هذا الموضع أن أضع دلالات (ثم) على النحو التالي :

م	الدلالات	عدد التردد	المصادر		النسب	ملاحظات
			الكشاف	نكت الأعراب		
١	التراخي والاستبعاد	٢٩	٢٩	٧	٨٠,٥	بلغ مجموع الأنماط (٣٦) نمطا ، منها نمطان شعريان
٢	التعظيم	٧	٧	١	١٩,٤	

جدول توضيحي رقم (١٠) بعدد الأنماط والدلالات والنسب لـ (ثم) كما وردت عند الزمخشري

ويشير أول ما يشير الشكل (١٠) إلى أن أعجب العجب لم يعالج (ثم) وكذلك لم نره مع (الواو) ، (الفاء) ، حتى الآن .

جاءت كل النسب المعالجة لـ (ثم) في الكشاف ، تردد بعضها في نكت الأعراب ، ففي الدلالة الأولى تردد لها سبعة أنماط في نكت الأعراب أي ما يمثل نسبة ٢٤,١% من نسبة الأنماط التي عالجها الزمخشري في الكشاف في هذه الدلالة ، وفي الدلالة رقم (٢) تكرر نمط واحد من سبعة أنماط ، ويمثل نسبة ١٤,٣% من جملة الأنماط الواردة ، ويوضح الشكل التالي النسب الواردة بشكل أفضل على النحو الآتي :



	النسب	الكشاف	نكت الأعراب
التراخي والاستبعاد	80.5	100	24.1
التعظيم	19.4	100	14.3

شكل توضيحي رقم (١١) بنسب دلالات ثم كما وردت عند الزمخشري في الشكل (١٠)

ويلاحظ الباحث هنا كما لاحظ في مواضع سابقة أن ثمة علاقة بين النسب الواردة في الكشاف ونكت الأعراب ، فكلما قلت أنماط الكشاف وتكرر بعضها في نكت الأعراب ، تكون نسبة نكت الأعراب أكثر ، كما ظهر هنا ، كما يوضح الشكل (١٠) أن عدد الأنماط للدلالة (٢) في الكشاف تساوي الأنماط للدلالة رقم (١) في نكت الأعراب ، ومن ثم تمثل مقاربة دلالية .

وإذا كان جمهور النحاة يرون أن التراخي هو الدلالة الأساسية لـ (ثم) فإن الزمخشري يوافق هذه الرؤية بناء على النسب السابقة في الشكل (١٠) ، إلا أنه قد أضاف دلالة أخرى بجانب التراخي والاستبعاد ، وإن جاءت في مرحلة أقل وهكذا ، ويود الباحث أن يلفت النظر إلى أن هذه الدلالة تمثل في ظني دلالة عامة ، تتفرع من خلالها دلالات ثانوية ، أو إن شئت يستخلصها الزمخشري بناء على السياق .

ومن ثم نرى الزمخشري يستخلص دلالة (ثم) بناء على السياق ، فتأتي ثم للتراخي والتباعد في الحال ، وتباعد في الأحوال وتراخي في الوقت ، والحال أو الأحوال ، والوقت ، ومن هنا نرى الزمخشري يذكر هذا المصطلح بناءً على السياق الموجودة فيه (ثم) .

على أية حال فإن الزمخشري في قوله تعالى (كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه ترجعون) البقرة/ ٢٨ ، قال الزمخشري : لمَ كان العطف الأول بالفاء والإعقاب بثم ؟ قلت : لأن الإحياء الأول قد تعقب الموت بغير تراخ ، وأما الموت فقد تراخى عن الإحياء ، والإحياء الثاني كذلك تراخ عن الموت ، إن أريد به النشور ، تراخياً ظاهراً ، وإن أريد به إحياء

الغير فمنه يكتسب بتراخيه ، والرجوع إلى الجزاء أيضا متراخ عن النشور [١] ، وفي قوله تعالى في سورة الحاقة/٣٠-٣١(خُذُوهُ فَغُلُّوهُ.ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ) قال الزمخشري : ومعنى (ثم) للدلالة على أن تفاوت ما بين الغلة والتصلية بالجحيم وما بينهما و بين السلك في السلسلة لا على تراخي المدة [٢] .

ثم إن التراخي والتباعد قد يكون للحال ، كما في قوله تعالى (ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِن بَعْدِ مَا فُتِنُواْ ...) النحل/١١٠ ، قال الزمخشري : لتباعد حال هؤلاء من حال أولئك وهم عمار وأصحابه [٣] ونحو قوله عز اسمه في الآيتين : ٨ ، ٩ من سورة نوح (ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَاراً. ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَاراً) ، قال الزمخشري : ومعنى ثم الدلالة على تباعد الأحوال ؛ لأن الجهار أغلظ من الإسرار والجمع بين الأمرين أغلظ من إفرادهما [٤] ، وفي سورة القصص/٦١ (... ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ) قال الزمخشري : معلقا على الآية ... وأما ثم فلتراخي حال الإحضار عن حال التمتيع لا لتراخي وقته عن وقته [٥] .

وتدل على التراخي في الوقت كما في الآية ٣٣ من سورة الحج (لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَىٰ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ) ، قال الزمخشري : (فثم) للتراخي في الوقت فاستعيرت للتراخي في الأحوال ... [٦] ، ونحو قوله : (الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ) هود/١، قال الزمخشري : فإن قلت : ما معنى ثم ؟ قلت : ليست معناها التراخي في الوقت ، ولكن في الحال كما تقول : هي محكمة أحسن الإحكام ، ثم مفصلة أحسن التفصيل ، وفلان كريم الأصل ثم كريم الفعل [٧] و يرى أبو حيان : أنها جاءت لترتيب الأخبار لا لترتيب الوقوع في الزمان واحتمل أن من لدن أن يكون في موضع الصفة ومن أجاز تعدد الأخبار إذا لم تكن في معنى خبر واحد ، أجاز أن يكون خبرا بعد خبر [٨] .

ويلاحظ تصريح الزمخشري إلى استعارة (ثم) لبعض الدلالات ، ففي آية الحج يصرح تصريحا مباشرا ، بأنها تستخدم في أكثر من معنى ، ومن هنا فإن الزمخشري من أولئك الذين يرون استعارة وخروج المعاني إلى دلالات مجازية أخرى .

---

(١) ١/ ٦٠ ، النكت ٧ ، ٨ .
(٢) ٤/ ١٣٦ .
(٣) ٢/ ٣٤٥ .
(٤) ٤/ ١٤٢ .
(٥) ٣/ ١٧٥ .
(٦) ٣/٣٣.
(٧) ٢/٢٠٧.
(٨) ٥/٢٠٠ .

إن اعتبار الزمخشري (ثم) هنا للتراخي في الوقت أو الحال ينبع من الاعتماد على السياق اللغوي وغير اللغوي ، ففي قوله تعالى في الآية/١١ من سورة الأنعام (قُلْ سِيرُواْ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ) قال الزمخشري : فإن قلت : أي فرق بين قوله فانظروا وبين قوله ثم انظروا ؟ قلت : جعل النظر مسببا عن السير في قوله : فانظروا فكأنه قيل : سيروا لأجل النظر ، ولا تسيروا سير الغافلين ، وأما قوله سيروا في الأرض ثم انظروا ، فمعناه إباحة السير في الأرض للتجارة وغيرها من المنافع وإيجاب النظر في آثار الهالكين ونبه بـ (ثم)على ذلك لتباعد ما بين الواجب والجائز ... [1] .

ويرد أبو حيان تفسير الزمخشري حول هذه الآية : بأن ما ذكره أولا متناقض ؛ لأنه جعل النظر متسببا عن السير ، فكان السير سببا في النظر ، ثم قال فكأنما قيل : سيروا لأجل النظر فجعل النظر معلولا بالنظر ، فالنظر سبب له متناقضا ودعوى أن الفاء سببية لا دليل عليها ، وإنما معناها التعقيب فقط ، أما مثل ضربت زيدا فبكى ، وزنا فأعز فرجم ، فالتسبيب فهم من مضمون الجملة ؛ لأن الفاء موضوعة له ، وإنما يفيد تعقيب الضرب بالبكاء ، وتعقيب الزنا بالرجم ، وعلى تسليم أن الفاء تفيد التسبيب ، فلما كان السير هنا سير إباحة وهي غيره سير واجب فيحتاج ذلك إلى فرق بين هذا الموضع وبين تلك المواضع [2] .

ويفيد – في ظني – نص أبي حيان هذا في أنه يرى أن الفاء موضوعة أساسا لإفادة : التعقيب ، وكل ما خلا ذلك فيؤول على هذا الأساس ، ومن ثم تختلف وجهة النظر بين الرجلين ، وأحسب أن كلا من رأي الزمخشري وأبي حيان يمكن الجمع بينهما من حيث إن (الفاء) في رؤية الزمخشري وأنماطه وكذلك أبي حيان يمكن أن تفيد الاثنين معا ، بمعنى أن السير يكون سببا للتفكر ، هذا من حيث رأي الزمخشري ، ومن حيث رأي أبي حيان أن التعقيب يكون عقب بداية السير ، لابد من التفكر في آيات الله الدالة عليه... ومن ثم لا أرى حرجا في الجمع بين الرأيين ، خاصة وأنه لا تعارض بينهما من الناحية الدلالية .

و يرى الباحث في هذا المقام أن آراء الزمخشري حول (ثم) تركز أساسا على كونها للاستبعاد والتباعد والتفاوت ، تلك الألفاظ المختلفة ، وإن دلت على معنى واحد في نهاية الأمر ، ويحاول الزمخشري في الأنماط السابقة بمساعدة السياقات المختلفة ، اللغوية منها وغير اللغوية أن يجعلها للوقت أو الحال ، إذا تمشى ذلك مع الوقت أو مع الاستبعاد للحال ، فهي تأتي للتراخي تارة وللتباعد تارة أخرى وللاستبعاد مرة ثالثة ... إلخ .

---

(١) ٢/٥ .
(٢) أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط ٤/٨٠، ٨١ .

وأحسب أن هذه الألفاظ - المصطلحات الزمخشرية - إن جاز التعبير - هي واحدة في مجملها وعمومها ، غير أن الزمخشري يستخدم السياق ويوظفه لينوع في الدلالات ، أو بتعبير أدق في الألفاظ ثم إنها في نهاية الأمر وعاقبته تدل على البعد والتراخي ، ومن يدقق النظر في هذه التعبيرات المختلفة ، لا يجد بينها أدنى مفارقة ، اللهم إلا في البنى الشكلية ، أعني الصرفية .

وقد تدل على (التعظيم) جاء ذلك في سياق عرض الزمخشري لقوله تعالى في آية/١١١ من آل عمران (وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ) قال الزمخشري فإن قلت : فما معنى التراخي في (ثم) ؟ قلت : تراخي في المرتبة ؛ لأن الإخبار بتسليط الخذلان عليهم أعظم من الإخبار بتوليتهم الأدبار [١] .

وقوله (ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ) التكاثر/ ٤ ، يرى أن ثم دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول وأشد ، كما تقول للمنصوح : أقول لك ، ثم أقول لك لا تفعل ، والمعنى سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله ... [٢] .

وأظن أن دلالة التفخيم والتعظيم المفادة من (ثم) في الآيات السابقة ، لا تأتي سوى من المعنى اللغوي الذي يعني التباعد ، فكأن ذلك يدل على التباعد في المنزلة والمرتبة والعلو ، بمعنى أن ذلك شيء ذو شأن عظيم أو فظيع ، تقديره يرجع حسب السياق المقامي ، ومن ثم أعاود الحديث على ما ذكرته من ذي قبل من أن الدلالات التي تخرج إليها (ثم) مؤداها (عندي) في الأساس إلى معنى التباعد والتراخي ، أما التباعد في الوقت أو الحال ... إلخ ، فذلك نابع من دلالات المقام .

وبعد أن انتهيت من الحروف السابقة حسبما وضعها الزمخشري في المفصل وبالترتيب ذاته لا في المعالجة ، فمن هنا أتبع تلك الحروف بحروف أخر ، جاءت عند الزمخشري جملة واحدة في المفصل مثل : أو ، إما ، وأم ، وثلاثتها لتعليق الحكم بأحد المذكورين ، ويمكن أن تمثل هذه سمة عامة للحروف الثلاثة الموصوفة ، إلا أن الزمخشري يخصص الأمر أكثر ، ويحاول أن يستخلص الصفات التي تشترك فيها الحروف الثلاثة .

وهكذا نجد الزمخشري يعرض لـ (أو) و(إما) بأنهما : تتفقان في الخبر والأمر والاستفهام نحو قولك : جاءني زيد أو عمرو ، وجاءني إما زيد و إما عمرو ، واضرب رأسه أو ظهره ،

---

(١) ٢١٠/١ .
(٢) ٢٣١/٤.

واضرب إما رأسه وإما ظهره ... [(١)] ، ذلك هو التعاور الأولي عن تلك الحروف ، أما كل حرف له خاصية تفرده وتبرزه عن غيره .

ومن ثم فإن هذه الصفات المشتركة أكثر خصوصية بين الحرفين أكثر من السمة الأولى العامة .

ثم يعرض لـ (أو) مع (أم) والفارق الدلالي في استخدام كليهما في قولك : أزيد عندك أو عمرو، وأزيد عندك أم عمرو ، أنك في الأول لا تعلم كون أحدهما عنده ، فأنت تسأل عنه ، وفي الثاني تعلم أن أحدهما عنده إلا أنك لا تعلمه بعينه ، فأنت تطالبه بالتعيين [(٢)] .

ثم يعاود الزمخشري الحديث عن المفارقة الدلالية بين (أو) و(أم) في الصفحة ذاتها ، بيد أن ما يمكن استنتاجه من هذا كله ، أن (أو) قارنها الزمخشري بـ (إما) مرة ، و بـ (أم) تارة أخرى ، وهكذا نجد (أو) تشترك مع الاثنين في خصائص بعينها ، أي أنها تمثل قاسما مشتركا بين صفات الحرفين معا .

وهكذا نجد الزمخشري يقسم حروف العطف بناء على القاسم الدلالي الذي يجمع بينها ، وبالتالي جاءت : الفاء وثم وحتى ، في مجموعة واحدة بناء على القاسم المشترك بينها ، وجاءت أو وإما ، وأم ، في مجموعة دلالية أخرى بناء على الأساس ذاته .

ونلخص من المجموعة الثانية إلى أن (أو) تمثل حرفا أساسيا يجمع بين هذه الحروف ، وبالتالي يعد هذا مدخلا طبيعيا لدراسة الحرف (أو) .

أو وتعاور المعاني:

تأتي (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء أو أكثر كما هو مذهب جمهور النحاة [(٣)] ، وهكذا تمثل وظيفة عامة أو أساسية ، يمكن أن تتفرع عنها دلالات أخرى قد تكون أساسية ، على أية حال فإن هذه الرؤية العامة هي رؤية النحاة ، ونحاول في هذا الموضع أن نختبر مدى جدواها حسب رؤية الزمخشري .

وقد عالج الزمخشري معاني (أو) من خلال مؤلفاته التحليلية ، وأشار إليها في سياق تناوله لحروف العطف في المفصل ، وقد أشرت إليها في موضع سابق ، وهكذا تمثل (أو) حرفا أساسيا بناء على الواقع اللغوي الموجود ، وبناء على سماتها الدلالية .

---

(١) المفصل (أ) ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، وينظر: ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٧/٢ .
(٢) المفصل (ب) ص ١٤١.
(٣) أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب ٦٣٩/٢ .

وإذا كان الزمخشري قد أشار إلى دلالات (أو) في المفصل ووصلت إلى ست دلالات : تعليق الحكم بأحد الشيئين أو المذكورين ، السؤال للعلم ، الشك ، التخيير ، الإباحة ، الكلام مع (أو) يبدأ باليقين ثم يعترضه الشك [١] ، وتمثل هذه سمة عامة تجمع بين : أو ، إما ، أم .

ومن هنا فإن هذه دلالات أساسية لـ (أو) وردت في المفصل ، وقد أشار الزمخشري إليها في مؤلفاته التحليلية كالتالي : التخيير، النهي ، التساوي ، الإباحة .

وبالتالي يزيد المفصل على الكشاف ونكت الأعراب من ناحية عدد الدلالات الواردة ، غير أن ثمة اختلافا من حيث نوعية هذه الدلالات ، فقد جاءت في المفصل دلالات كل من : تعليق الحكم بأحد المذكورين ، السؤال للعلم ، الشك ، الكلام مع (أو) من البداية على اليقين ثم يعترضه الشك ، ولم تأت في المؤلفات التحليلية ، في حين جاءت في الكشاف ونكت الأعراب : النهي ، التساوي ، ولم تأت في المفصل ، وأحسب أن هذه الدلالات في المفصل والكشاف ... تكمل بعضها بعضا ، أي أنه ليس ثمة انفصال بين هذه الدلالات الموجودة في كليهما ، وإنما تتكامل جميعها لإبراز رؤية الزمخشري العامة .

على أية حال فإن الدلالات التي وردت في المفصل ولم ترد في الكشاف أربع دلالات ، في حين أن الدلالات التي وردت في الكشاف ولم تتكرر في المفصل ثلاث دلالات ، وربما هذا الاختلاف قائم على أساس اختلاف طبيعة المؤلفين والمادة المعالجة ، بيد أن هذا لا يمنع من أن ثمة قدرا مشتركا من الدلالات بين هذه المؤلفات ، وهي : الإباحة ، التخيير ، ومن ثم لم يتكرر من دلالة (أو) الواردة في المفصل إلا دلالتان في الكشاف .

وهكذا نلاحظ أن المفصل في هذا الوضع بالذات يشير إلى دلالات أكثر ، أي يشير إلى تحليل كامل لجوانب (أو) ، وأظن أن دلالات المفصل الواردة هنا لـ (أو) فيها قدر من التحليل والعمق ، أكثر مما جاء في إ شارة وتحليل الزمخشري إياها في الكشاف .

وتمثل هذه الملاحظة مخالفة لعدد كبير من القضايا المعالجة التي جاءت في مواضع مختلفة من البحث ، وبالتالي تمثل شذوذا ، لقدر كبير من الدلالات الواردة ، ولا أدل على عمق تحليل الزمخشري في المفصل من أنه أشار إلى دلالات خمس ، وبالتالي يستوي الكشاف والمفصل على غير ما كان يتوقع من أن إشارته تأتي عامة في المفصل ، ثم يأتي التحليل الأكثر شمولية في الكشاف .

---

(١) ينظر : المفصل (ب) ص ١٤١، ١٤٢ .

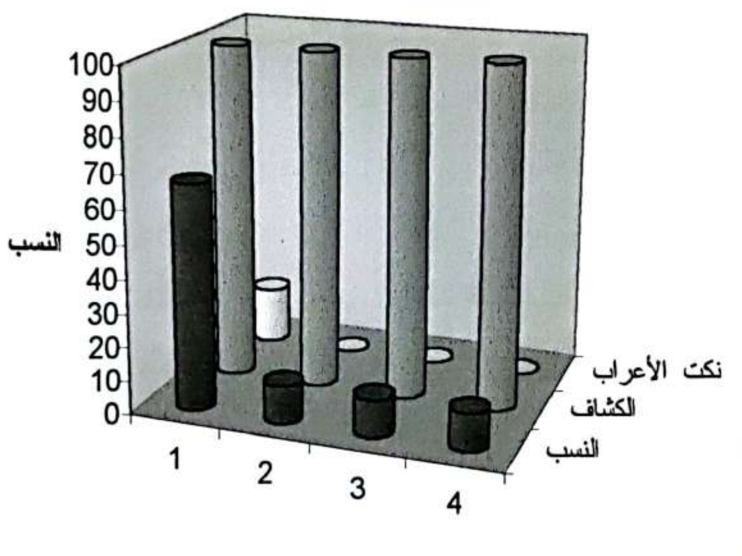
م	الدلالات	عدد التردد	المصادر		النسب	ملاحظات
			الكشاف	نكت الأعراب		
١	التخيير	٦	٦	١	٦٦,٧	المجموع الكلي للأنماط (٩) أنماط
٢	النهي	١	١	ـ	١١,١	
٣	التساوي	١	١	ـ	١١,١	
٤	الإباحة	١	١	ـ	١١,١	

شكل توضيحي رقم (١٢) بأنماط ودلالات ونسب أو كما جاءت عند الزمخشري

وعلى الرغم من أن إشارة الزمخشري في الكشاف إلى أربع دلالات تخرج إليها (أو) ، فـإن ـ بناء على الإحصاء ـ دلالة التخيير تعد هي الدلالة الأكثر انتشاراً ، وبالتالي الأكثر أهمية .

وهكذا يدل تحليل الأنماط على أن دلالة : التخيير ، هي الدلالة الأساسية كما عرض لها فـي الكشاف ، كما أن دلالة : تعليق أحد المذكورين ، تمثل دلالة عامة تجتمع فيها : أو ، إما ، أم.

ويوضح الشكل التالي نسب الدلالات الواردة في الشكل السابق على النحو التالي :



الدلالات	1	2	3	4
النسب	66.7	11.1	11.1	11.1
الكشاف	100	100	100	100
نكت الأعراب	16.7	0	0	0

شكل توضيحي رقم (١٣) بنسب دلالات(أو) الواردة في الشكل السابق

غير أن ثمة سؤالا أود أن أشير إليه هنا : لماذا لم يشر الزمخشري إلى هذه الدلالة العامة ودلالات أخرى في الكشاف ، رغم كونه أشار إليها في المفصل ؟ .

ويمكن أن تكون أن هذه الدلالات العامة هي بمكان من الوضوح ، بحيث لا تحتاج إلى إيضاح ، أي أن عدم الإشارة إليها في الكشاف ، لا يؤثر عليها لوضوحها ، وربما تكون طبيعة الدراسة في الكتابين ، بحيث يعني أن المفصل كتاب نحوي ، يحتاج إلى العرض العام لكل الدلالات ، غير أن هذه الرؤية تزول إذا ما توقعنا أن هذا العرض العام لا يسمح بالتفصيل بقدر ما يسمح بالإيجاز والتعميم في غالب الأحيان ، وقد أوضحت هذه الرؤية من خلال هذه الدراسة .

إن إشارة الزمخشري إلى مصطلح (التساوي) في الكشاف مع (أو) يمثل في ظني مصطلحا عاما بمعنى أنه في إشارته إلى آية/١٢ من سورة النساء ، أي أن التساوي في الإباحة مستقى من (أو) ، ولذلك استخدم (أو) ولم يستخدم (الواو) ، أي أن ثمة تساويا قائما ، وفي آية البقرة/١٩ ، يرى أن (أو) في الأصل تفيد التساوي في الشك ، ثم اتسع فيها فأطلقت في التساوي من غير شك ، وهكذا نلحظ أن التساوي مصطلحا عاما يتغير بتغير السياق والتركيب .

وأحاول هنا أن أبدأ بمناقشة الدلالات التي تفيدها (أو) كما جاءت في معالجة الزمخشري ، وقبل هذا أود أن أشير إلى أن كافة الدلالات وردت في الكشاف فقط ولم يتكرر من أنماطها إلا نمطا واحدا في دلالة (التخيير) . وأبدأ بمناقشة الدلالة الأولى ـ التخيير ـ فقد جاءت مناقشة الزمخشري لها في معرض آيات منها ما جاء في سورة المائدة/٨٩ (... وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ) ، قال الزمخشري : فإن قلت : ما معنى أو ؟ قلت : التخيير وإيجاب إحدى الكفارات الثلاثة على الإطلاق بأيتها أخذ الكفر فقد أصاب [١] وفي آية/٤ من سورة محمد (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) [٢] ، وتأتي (أو) للتسوية ، وتؤدي القرائن اللغوية تلك القيمة ، ويذكر ابن يعيش تحت مسمى (الإباحة) ولفظها كلفظ التخيير ، وأما المفارقة بينهما أن الإباحة تكون فيما ليس أصله الحظر نحو قولك : جالس الحسن أو ابن سيرين ، والبس خزا أو كتانا ، كأنه نبه على فضل أشياء من المباحات ، فقال : إن كنت لابسا ، فالبس هذا الضرب من الثياب المباحة ، وإن كنت مجالسا فجالس هذا الضرب من الناس ، فإن جالس أحدهما فقد خرج عن العهدة ، لأن (أو) تقتضي أحد الشيئين وله مجالستها معا ، لا لأمر راجع إلى اللفظ ، بل لأمر خارج ، وهو

(١) ٣٦١/١ ، وينظر شرح ابن يعيش (أ) ١٠٠/٨ .
(٢) ٤٥٣/٣ .

قرينة انضمت إلى اللفظ ، وذلك قد علم أنه رغب في مجالسة الحسن لما في ذلك من النفع والحظ ، ويجري النهي في ذلك هذا المجرى .. ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ الإنسان : ٢٤ ، (١) .

وإذا كان التقسيم الدلالي لـ (أو) عند الزمخشري في المفصل أنها للشك في الخبر ، وفي الأمر للإباحة ، فمن هنا نستخلص لها دلالة الإباحة مع النهي ، فمن النص السابق لابن يعيش نجده يجعل (الإباحة) مع الأمر ، وفي الواقع أن هذا الرأي مستقى من رأي الزمخشري في المفصل ، أما أن يجعل الإباحة مع النهي ، فهذا أمر يتعارض ورؤية الزمخشري وتحليله للتركيب اللغوي ولا يناسبه ، وخير من ذلك ما ذهب إليه الزمخشري من أنه يفيد التسوية مع النهي ، ففي قوله تعالى في سورة الإنسان/ ٢٤ ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ قال الزمخشري : فإن قلت : معنى (أو) ولا تطع أحدهما ، فهلا جيء بالواو ، ليكون نهيا عن طاعتهما جميعا ، قلت : لو قيل : ولا تطعهما ، جاز أن يطيع أحدهما ، وإذا قيل : لا تطع أحدهما علم أن الناهي عن طاعته أحدهما عن طاعتهما جميعا أنهى أن يقول لأبويه : اعلم أنه منهي عن ضربهما على طريق الأولى (٢) .

إن (أو) هنا في الآية ، لا تعني التخيير ، كما في الأنماط السابقة ، وإنما تعني التسوية في النهي ، أي عدم إطاعة الآثمين والكفار وأنهما سواء في العصيان ، فجاء النهي عن طاعتهما ، وعندي أن هذه الدلالة مستقاة في الأصل من معنى النهي : (لا تفعل) أي لا تطع الآثم والكافر ، فهي نهي عن طاعة أحدهما والتسوية بينهما في النهي ، ومن ذلك قوله تعالى في الآية ١٨، ١٩ من سورة البقرة ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ، أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ : قال الزمخشري : فإن قلت : لم عطف أحد التمثيلين على الآخر بحرف الشك ؟ قلت : (أو) في أصلها لتساوي شيئين فصاعدا في الشك ، ثم اتسع فيها فاستعيرت للتساوي في غير الشك ، وذلك قولك : جالس الحسن أو ابن سيرين ، تريد أنهما سيان في استصواب أن يجالسنا ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ ، أي الآثم والكفور متساويان في وجوب عصيانهما (٣) ، وكقوله تعالى ﴿... مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ ...﴾ النساء/١٢ (٤) .

ويثير هذا النص ـ عندي ـ نوعا من الإشكالية والمداخلة ، وذلك بسبب الخلط والتسوية بين التركيبين : جالس الحسن أو ابن سيرين ، وقوله تعالى ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ الإنسان آية/

---

(١) ابن يعيش شرح المفصل (أ) ٨/١٠٠ .
(٢) ٤/١٧١.
(٣) ١/٤١ .
(٤) ١/٢٥٤ .

٢٤ ، حيث نجد التركيب : جالس الحسن ، اسم فاعل أمري من جهة المعنى يضاف إليه حرف (أو) ، أما التركيب الثاني فنهي (لا تفعل) يضاف إليه حرف (أو) أيضا .

وهنا تكمن المفارقة الدلالية بين التركيبين ، ففي الأول أن التسوية نابعة من أن يجالس الحسن أو ابن سيرين ، فهما سواء ، خاصة وأنه لا يوجد مانع : مقامي ، أو لغوي ...إلخ ، وهي إباحة في التسوية في مجالسة أحدهما أو كليهما ، أما الثاني : فالتسوية تأتي في أن عصيانهما سواء ، أي مقابل للتركيب الأول ، ومن ثم فإن التسوية الدلالية بين التركيبين تحتاج إلى إعادة نظر .

وكلمة أخيرة في هذه الجزئية ، وهي أن (أو) و(أم) متداخلتان من الناحية الدلالية ، فهما يأتيان : للشك والتخيير والإباحة ، ويفترقان في أمور: أنك مع (أو) بمعنى أول كلامك على اليقين ثم يعترضه الشك ، ومع (أم) كلامك من أوله مبني على الشك [(١)] .

ويحاول ابن يعيش أن يقدم تحليلا لما جاء في مفصل الزمخشري ، غير أنه لم يقدم إضافة جديدة زيادة على ما جاء عند الزمخشري إلا تلك الأمثلة التوضيحية .

وإذا كان الزمخشري قد وضع أو ، أم ، إما في إطار واحد بناء على القاسم الدلالي المشترك بينها ؛ فإن (أو) تعد حرفا أساسيا في هذه المجموعة ، كما أشرت إلى ذلك ، وبالتالي فإن رؤية الزمخشري تعتمد على القدر الدلالي المشترك .

وإذا كان النحاة العرب على وجه العموم قد حاولوا من خلال الاستقراء أن يقدموا حروف المعاني في إطار مجموعات بناء على الصفات التي تجمع كل مجموعة على حدة .

فإن الدراسات اللغوية الحديثة المقارنة من ناحية أخرى تثبت مدى صحة رؤية النحاة ، وهذا يفيد ما نحن بصدده .

ولعل جمع الزمخشري في المفصل بين (أو) و (أم) بعلاقة المداخلة من الناحية الوظيفية ، يؤكد ما ذهبت إليه الدراسات اللغوية المقارنة ، من أن ثمة قدرا مشتركا بينهما ، بل إنها تذهب إلى أبعد من هذا بأن (أو) هي الأصل التاريخي لـ (أم) ، ولعل جمع الزمخشري بينهما يمكن أن نلمح منه ملمحين أساسيين : الأول : العلاقة القائمة بينهما من الناحية الدلالية : الثاني : وهي رؤية أو نتيجة مترتبة على الأولى بأن جمعه بين الأداتين يقترب مع رؤية بعض النحاة من أنهما من أصل واحد ،

---

(١) المفصل (أ) ص ٣٠٥ .

وحدثت تغيرات بفعل (التغيرات) اللغوية ، ومن هنا فإن رؤية النحاة تؤكدها الدراسات الحديثة [(١)] .

غير أن الفارق بين (أو) و (أم) أن (أم) لها وظائف محددة تقوم في الأساس على أنها تستخدم في الاستفهام ، وهذا ما تؤكده الدراسات الحديثة بأن ثمة بعض اللغات السامية التي تستخدم (أم) بدلا من (أو) في الاستفهام خاصة في التسوية .

ويؤيد الزمخشري من جهة أخرى وجه النظر السامية المقارنة بأن (أو) هي الأصل ؛ لأن الزمخشري جمع أولا صفات عامة لمجموعتها ، ثم فصل القول للحروف التي تشترك في وظائف مشتركة ، فجاءت (أو) تشترك مع كل مجموعتها وهذا له دلالته ، ومن ثم فإن ترتيب الزمخشري يتفق وعلم مقارنة الساميات الحديثة .

واستخدام العربية (أم) بدل (أو) في أنماط الجملة الاستفهامية والتسوية ، واستعمال (أم) ظاهرة سامية قديمة ، فقد استعملت بعض اللغات السامية (أم) بدل (أو) في الاستفهام الذي أسماه **بروكلمان** الاستفهام المركب *(Doppelfrage)* ، ووردت (أم) אִם في العبرية (= أم في العربية) مكان אוֹ ، في هذه اللغة (= أو) في العربية [(٢)] .

ويشير الحريري إلى هذه المداخلة أيضا بقوله : إنهم لا يفرقون بين أو وأم في الاستفهام ، فينزلون إحداهما منزلة الأخرى ، ويوهمون فيه ؛ لأن الاستفهام بـ (أو) يكون عن أحد الشيئين فينزل قولهم : أزيد عندك أو عمرو ؟ منزلة أزيد ، قولك : أحد هذين الرجلين عندك ؟ فهذا أوجب أن تجيب عنه بنعم أو بلا كما لو قيل لك : أأحدهما عندك ؟ والاستفهام بـ (أو) لطلب التعيين على أحد الشيئين فتعادل (أم) مع الهمزة لفظة (أو) ولذلك وجب أن يجاب بأحد الاسمين كما لو قيل : أيهما عندك ... [(٣)] .

ويبدو من ذلك أن (أو) هي الأصل تاريخيا ، أما (أم) فهي اللغات التي استعملتها خاصة في حالات معينة ، وقد تكون الميم في أم منقلبة عن واو (أو) ، وذلك لأن الحرفين يتبادلان صوتيا ، قال المرادي في (أم) وذهب ابن كيسان إلى أن أصلها (أو) ، والميم بدل من الواو [(٤)] .

---

(١) الدكتور إسماعيل أحمد عمارة : نظرة مقارنة على بعض أدوات المعاني في ضوء اللغات السامية ص ٤٤ ، ٤٥ .
(٢) السابق : ص ٤٤ .
(٣) الحريري : درة الغواص في أوهام الخواص ص ١٩٥ .
(٤) د.عمايرة : نظرة مقارنة على بعض أدوات المعاني ص ٤٥ .

وإذا كان الزمخشري يرى في المفصل أنها لتعليق أحد الشيئين ، وفي الكشاف جعل الدلالة الأساسية : التخيير ، بناء على ما سبق ، فإن هذه الرؤية الأولى أي ما جاء في المفصل يتفق وما جاء عن السهيلي [١] .

بيد أن السهيلي يرى أنها وضعت للدلالة على أحد الشيئين المذكورين معها ، وبالتالي تكون الدلالة الأساسية ، إلا أن عرض الزمخشري لها في المفصل ليس بناء على هذا الأساس ، وإنما على أساس إنها وظيفة تشترك فيها (أو) ومجموعتها .

ونجد مفارقة أخرى للسهيلي عن الزمخشري فيما يخص دلالة الإباحة التي ارتآها الزمخشري ، فنجد السهيلي يرد هذا الرأي بقوله : وعندي أن أو لم توضع للإباحة في شيء من الكلام ، ولكنها على بابها ... فأو على بابها من الدلالة على أحد المعنيين [٢] .

وفي المثال الذي رآه الزمخشري في : جالس الحسن أو ابن سيرين ، يرى السهيلي أن الدلالة المفادة هنا (التخيير) ليست مفادة من (أو) بقدر إفادتها من صيغة الأمر وقرائن الأحوال [٣] ، وهكذا تلتقي رؤية السهيلي مع ما ذهبت إليه ، ونحن بصدد الحديث عن هذه الدلالة التي تفيدها (أو).

وتتضح رؤية الزمخشري في المفصل والكشاف على السواء من عرضه للدلالات أن (أو) : لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهي الدلالة الأساسية التي جاءت عند المتقدمين [٤] وأضاف المتأخرون (الشك) [٥] ، وبالتالي يتضح من هذا أن الزمخشري قد جمع بين ما ذكره السابقون له والذين هم معه ، ومن ثم فإن رؤيتة تعد جامعة وشاملة .

وإذا كان الزمخشري ذكر لـ (أو) عشر دلالات في المفصل والكشاف ، فإن دلالتين منهما تكررتا ، وبالتالي يكون المجموع النهائي (ثماني دلالات) كالتالي : تعليق أحد الشيئين أو المذكورين ، السؤال للعلم ، الشك ، التخيير ، الإباحة ، الكلام مع (أو) من أوله على اليقين ثم يعترضه الشك . ثم في الكشاف : التخيير ، الرجاء ، النهي ، التساوي في الشك ، التساوي في الإباحة .

---

(١) السهيلي : نتائج الفكر في النحو ص ٢٥٣ .
(٢) السابق : الموضع ذاته .
(٣) السابق : ص ٢٥٤ .
(٤) ينظر السيوطي : همع الهوامع٢/ ١٣٤ .
(٥) السابق : الموضع ذاته.

وبالتالي يصل مجموع دلالات (أو) كما جاءت في مؤلفاته كلها إلى سبع دلالات ، وقد أشار أحـــد النحاة [(١)] إلى ما يقارب من هذا العدد ثماني دلالات كالتالي : تعليق أحد الشيئين ، الشك ، التخيـير، الإباحة ، التفصيل ، التبعيض ، الإبهام ، الإضراب .

ومن هنا فإن الدلالات متقاربة غير أن ثمة مفارقة في أنواع الدلالات : فـــالتبعيض ، الإبـــهام ، التفصيل ، الإضراب ، هذه الدلالات الأربع لم يشر إليها الزمخشري ، بيد أنه قد أشار إلـــى دلالات أخرى لم يتناولها تحليل النحاة متمثلا فيما جاء عند السيوطي ، نحو : الرجاء ، النـــهي ، الســؤال للعلم ، أما دون ذلك فإنها تمثل دلالات يمكن أن تكون عامة ، بيد أن الفارق بينها فـــي اعتبـــار أي الدلالات أساسية وأيها أقل في الأهمية ؟ ، وهكذا يمثل الإحصاء عملية محكمة ، يستطيع الباحث من خلالها أن يحكم على مدى صحتة الدلالات ومدى أهميتها وترتيبها .

وقد أضاف ابن هشام زيادة على ما جاء عند الزمخشري والسيوطي أنها تأتي بمعنى : بل والـواو ، ومن ثم يرى ابن هشام أن (أو) تؤدي دلالات ثلاث : تعليق أحد الشيئين ، بمعنى بل ، وقـــد رد المبرد قديما هذه الرؤية [(٢)] ، بمعنى الواو ، أما المعاني الأخرى فمستفادة من غيرها [(٣)] ، ويعجـــب من الذين يرون أن (أو) تفيد التخيير والإباحة ، وكأنه ينوح باللائمة على ما جاء عند الزمخشـــري وغيره ، دون أن يشير إلى ذلك صراحة .

ويتضح أن معاني : الإبهام والتفصيل ، هي التي جاءت عند المتأخرين ، بناء على ما جـــاء عنـــد السيوطي فيما أشرت إليه سابقا ، وما جاء عند ابن هشام [(٤)] ، ولم تأت هاتان الدلالتـــان لـــ (أو) عند أحد من السابقين .

إلا أن (أو) بمعنى (الواو) رغم عدم إشارة الزمخشري وابن هشام والسيوطي لها ، فإن المبرد قـــد أشار إلى أنها تأتي بمعنى (الواو) [(٥)] ، وبالتالي فإن وجود (أو) بمعنى (الـــواو) رأي قديـــم ســـبق الزمخشري .

وأضاف الزجاج دلالة أخرى لم تأت عند النحاة الذين أشرت إليهم ولا عنـــد الزمخشـــري أن (أو) بمعنى (حتى) [(٦)] ، كما أضاف الهروي أن (أو) لتبيين النوع [(٧)] .

---

(١) السيوطي : همع الهوامع٢/١٣٤ .
(٢) ٣/٣٠٤ .
(٣) ابن هشام : مغني اللبيب ١/٦٥ .
(٤) ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص ١٨٨ .
(٥) المبرد : المقتضب٣ /٣٠١، الأزهية في علم الحروف ص١١٣ .
(٦) ينظر: الزجاج : حروف المعاني ص٥٠ .
(٧) الهروي : الأزهية في علم الحروف ص ١١٢ .

وإذا كان الزمخشري لم يشر إلى أن (أو) بمعنى (بل) ، وبالتالي فإن رؤيته هذه تتفق مع ما جاء عند البرد ، وهكذا .

ويخلص (التفتازاني) إلى أن : (أو) أصلها لتساوي شيئين فصاعدا في الشك ، أي الشك في النسبة المتعلقة بهما جرى في هذا على ما اشتهر فيما بينهم أن (أو) كلمة شك ، إلا أن التحقيق أنها لأحد الأمرين والشك ، والمتبادر إلى الفهم ... والخبر مثل : جاء زيد أو عمرو ، وإن كان يحتمل التشكيك والإبهام أو المبالغة في تفخيمه كقوله (وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ) وقد يستعمل لمجرد التساوي كما في الأمر والنهي ، حيث يقال : إنها للتخيير والإباحة ... إنه قد يقال إنها في الخبر للشك وفي الأمر والنهي للتخيير والإباحة على ما قال في المفصل ، فهي هاهنا لتساوي القضيتين في الاستقلال بوجه [١] . ولأهمية قضية الأمر والنهي مع (أو) عاود الزمخشري الحديث عنها تارة أخرى [٢] .

ويلاحظ على مناقشة سعد الدين أنه يناقش (أو) ، إلا أنها في إطار رؤية الزمخشري من خلال مصادره اللغوية خاصة ، ومن ثم نراه يقارن بين ما جاء في المفصل كنوع من أنواع التنظير وما جاء في الجانب المقابل العملي ـ الكشاف ـ كوجه من وجوه التطبيق ، ومن هنا يمكن أن نقول : إن رؤية التفتازاني في هذا الموضع تمثل مناقشة لخلاصة آراء الزمخشري المنثرة هنا وهناك في مواضع من مصادره .

على أية حال ، فإن الدلالات التي تخرج إليها (أو) كما هو واضح تختلف من نحوي إلى آخر ، غير أن ثمة قدرا مشتركا بينهم ، كما اتضح عند الزمخشري ومقارنة بما جاء عند السيوطي .

أم وتعاور الحروف:

تأتي (أم) في إطار المجموعة التي تضم : أو ، إما ، أم ، وبالتالي فإن ثمة سمات مشتركة تجمع بينها ، وبالتالي فإن ثمة رؤية ترى أن (أم) أصلها التاريخي (أو) ، وهكذا جمع الزمخشري بين الصفات التي تجمع بين (أو، أم) بقوله : والفصل بين أو وأم في قولك : أزيد عندك أو عمرو وأزيد عندك أم عمرو ، أنك في الأول لا تعلم كون أحدهما عنده ، فأنت تسأل عنه وفي القسم الثاني تعلم أن أحدهما عنده إلا أنك لا تعلمه بعينه فأنت تطالبه بالتعيين [٣] . ومن ثم فإن (أم) كما جاءت في المفصل تدل على التعيين ، وتمثل هذه رؤية عامة .

---

(١) التفتازاني : حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف ورقة ٤٤ ، ٤٥

(٢) التفتازاني : حاشية سعد الدين ... ورقة ٢١٥.

(٣) المفصل (ب) ص ١٤١ .

وعرض الزمخشري لدلالات أخر في الكشاف ، فجاءت دلالتان : منقطعة ، إضـــراب ، وبالتـــالي يضيف دلالتين إضافة إلى دلالة المفصل – التعيين – وأضاف دلالة أخرى – متصلة – في أعجـــب العجب .

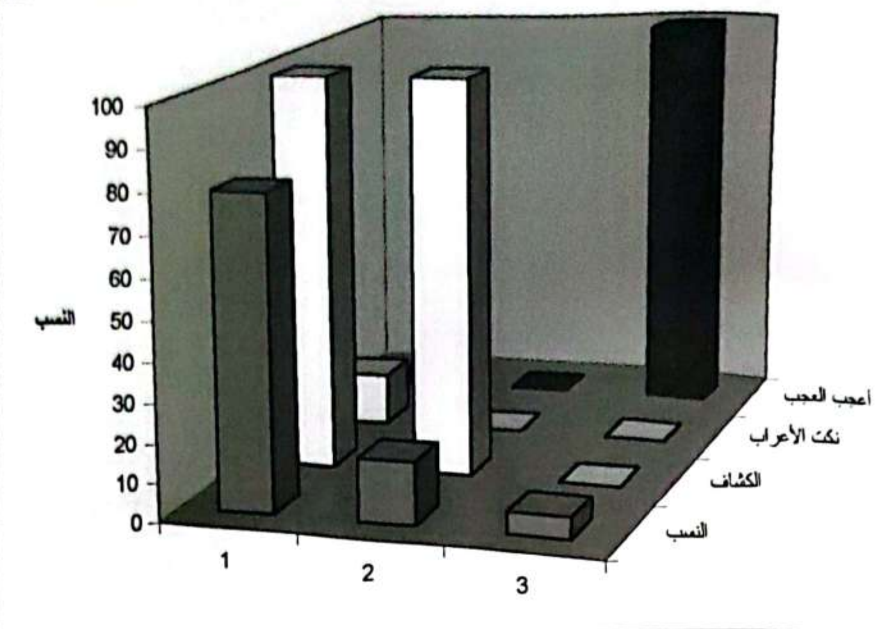
الكشاف	نكت الأعراب	عدد التردد	المصادر			النسب	ملاحظات
			الكشاف	نكت الأعراب	أعجب العجب		
١	منقطة	١٥	١٥	٢	—	٧٨,٩	الأنماط (١٩) نمطا
٢	إضراب	٣	٣	—	—	١٥,٨	
٣	متصلة	١	—	—	١	٥,٣	

جدول توضيحي رقم (١٤) يوضح دلالات (أم) وعدد أنماطها ونسبها

وأول ما يلاحظ على الشكل (١٤) أنه يختلف عن الحروف السابقة من حيث إن معالجته اشـــترك فيها الكشاف ونكت الأعراب ، وأعجب العجب ، وتمثل هذه الملاحظة مفارقة عن الحروف الأخـــرى ، رغم أن أنماط أعجب العجب جاءت محدودة ، وأن الكشاف هو المصدر الزمخشري الذي حـــوى كافة المعالجة لـــ (أم) ، يتضح ذلك من الدلالة رقم (١) ، (٢) ، أي أنهما تشتركان في أن الكشاف هو الذي ضم معالجتهما فقط ، وتمثل هاتان الدلالتان نسبة ٩٤,٧% من جملة الأنماط المعالجة لـهذه الدلالة .

إلا أن ما تفترق فيه الدلالة (١) ، (٢) ، أن الدلالة (١) قد تكرر فيها نمطان في نكت الأعـــراب ، وبالتالي يمثل نكت الأعراب مما جاء في الكشاف في الدلالة الأولى نسبة ١٣,٣% .

وإذا كانت الخانة المخصصة لـــ (أعجب العجب) من الشكل (١٤) فارغة من الدلالة رقم (١) ، (٢) ، فإن الأنماط في الدلالة رقم (٣) تأتي في أعجب العجب ، في حيـــن أن خانـــة الكشـــاف ونكـــت الأعراب تظل فارغة . وأوضح هنا النسب التي جاءت في الشـــكل (١٤) فـــي الشـــكل التـــالي . ويوضح الشكل (١٤) أن الدلالة (١) ، تفرق عن الدلالتين (٢) ، (٣) ، كما يلاحظ أن الدلالتين (٢) ، (٣) تقتربان إلى حد ما .



	1	2	3
النسب	78.9	15.8	5.3
الكشاف	100	100	0
نكت الأعراب	13.3	0	0
أعجب العجب	0	0	100

شكل توضيحي رقم (١٥) بنسب دلالات (أم) الواردة في الشكل (١٤)

على أية حال فإن مجموع الدلالات المعالجة في مؤلفات الزمخشري تصل في مجموعها إلى أربع دلالات ، جاءت ثلاث دلالات في الشكل (١٤) ، وجاءت أخرى في المفصل ، ولم يعرض لها في مؤلفاته التحليلية ، ربما على أساس أنها من الوضوح بمكان بحيث لا تحتاج إلى ذكر .

وإذا كان الزمخشري في مجمل تناوله لـ (أم) قد أشار إلى دلالات ثلاث . منقطعة ، إضراب ، متصلة ، فإن الهروي [1] قد أشار إلى أربع دلالات : عطفا بعد ألف الاستفهام ، عطفا بعد ألف التسوية ، بمعنى بل ، بمعنى ألف الاستفهام ، ويضيف الرماني معنى آخر: التعيين [2] .

وبالتالي فإن الزمخشري يلتقي مع الهروي في دلالة الانقطاع ، أي بمعنى (بل) ، والدلالات الأخرى لدى الزمخشري نجدها تختلف عما عند الهروي .

---

(١) الهروي : الأزهية في علم الحروف ص ١٢٤: ١٣٠ .

وإذا كان الزمخشري يلتقي مع الهروي حول أن (أم) بمعنى (بل) ، فإن المبرد (ت ٢٨٥ هـ) السابق لهما يجد بينهما مفارقة ويوضحها بقوله : وذلك أنك إذا نظرت إلى شخص فتوهمته زيدا ، فقلت على ما سبق إليك ، ثم أدركك الظن أنه عمرو فانصرفت عن الأول ، فقلت : أم عمرو مستفهما ، فإنما هو إضراب عن الأول على معنى (بل) ، إلا أن ما يقع بعد (بل) يقين ، وما يقع بعد (أم) مظنون مشكوك فيه وذلك أنك تقول : ضربت زيدا ناسيا أو غالطا ، ثم تذكر أو تنبه ، فتقول : بل عمرا مستدركا مثبتا للثاني ، تاركا للأول ، فـ (بل) تخرج من غلط إلى استثبات ، ومن نسيان إلى ذكر ، و(أم) معها ظن أو استفهام وإضراب عما كان قبله (١) .

ومن خلال هذه المناقشة يتضح أن (أم) تؤدي معاني ودلالات بقدر تواجدها في سياقات مختلفة ، ومن ثم نجد كل يستخلص لها دلالات تختلف عن الأخرى ؛ نظرا لأن كلا ينظر إلى (أم) من زاوية تختلف عن الأخرى ، وفي تصوري أن هذه الرؤى المختلفة الزوايا لـ (أم) تثري جوانبها المختلفة.

وإذا كان الزمخشري والهروي يريان أن (أم) تأتي للإضراب ، أي بمعنى (بل) في القرآن الكريم ، فإن السهيلي لا يرى رأيهما وأن (أم) التي للإضراب : لا ينبغي أن تكون في القرآن ، وإن كانت فعلى جهة التقدير ، نحو قولك : أم أنا خير من هذا الذي هو مهين ... .

وأحسب جميع ما وقع منها في القرآن ، إنما هو على أصلها الأول من المعادلة ، وإن لم يكن قبلها ألف استفهام نحو قوله : أم يقولون شاعر ؟ وأم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم ... ؟ ؛ لأن القرآن كله مبني على تقدير الجاحدين وتبكيت المعاندين ، وهو كله كلام واحد ، كأنه معطوف بعضه على بعض ، فإذا وجدت (أم) وليس قبلها استفهام في اللفظ ، فهو متضمن المعنى معلوم بقوة الكلام ، كأنه يقول : أتقولون كذا : أم تقولون كذا ؟ و: أبلغك كذا ، أم حسبت أن الأمر كذا ؟ ونظيره ما يتكرر في القرآن من قوله سبحانه : وإذ قلنا ، وإذ فرقنا بواو العطف من غير ذكر عامل يعمل في (إذ) لأن الكلام في معرض تعداد النعم وتكرار الأقاصيص ، فيشير بالواو العاطفة إليها ، كأنها مذكورة في اللفظ ، لعلم المخاطب بالمراد (٢) .

وهكذا نجد اختلافا في الرؤى ينتج عنه اختلاف في النتائج المستخلصة ، وبالتالي أظن أن السهيلي يمثل اتجاها خاصا لا يقترب من قريب أو بعيد من منهج النحاة ، فيميل في بعض الأحيان إلى منهج الكوفيين والبلاغيين ، وأحيانا نهج يمثل رؤية منفردة له هو ، ومن هنا نجد منهجا خاصا

---

(١) ٢٨٨/٣ ، ٢٨٩ .
(٢) السهيلي : نتائج الفكر في النحو ص٢٦١ .

في مناقشة القضايا اللغوية في كتابه القيم (نتائج الفكر في النحو) وأحسب أن هذا المؤلف يحتاج إلى إفراد بحث خاص لمناقشة القضايا اللغوية التي يضمها في إطار رؤية النحاة بوجه عام .

وإذا كانت هذه مناقشة عامة لـ (أم) فإن مناقشة دلالات (أم) التي وردت عند الزمخشري لا تقل أهمية عن المناقشة العامة .

فتأتي (أم) للانقطاع كما في قوله تعالى (أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ...) البقرة/١٣٣، [١] ، وفي قوله تعالى (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ) هود /١٣ [٢] .

وإذا كان الزمخشري يرى في هذه الأنماط وغيرها أن (أم) للانقطاع ، فإن الاختلاف الكائن يكمن في دلالة الهمزة الكائنة مع الأنماط المختلفة ، فمرة تكون الهمزة للإنكار ، كما هي الحال مع آية البقرة ، وتكون للتقدير كما مع أية هود ... وهكذا .

ويلاحظ كذلك أن الهمزة الواردة مع (أم) في أنماط دلالتها على الانقطاع والدلالات الأخرى الواردة عند الزمخشري لا تدل إلا على هذين المعنيين السابقين (الإنكار ، التقرير) ، فقط .

وتأتي للإضراب نحو ما جاء في الأحقاف/ ٨ (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَلَا تَمْلِكُونَ لِي مِنَ اللهِ شَيْئاً ...) [٣] ، وقد جاءت متصلة أيضا [٤] .

وهكذا نجد دلالات ثلاث لـ (أم) ناقشها الزمخشري في مواضع متفرقة ، و رغم هذا نجدهم جميعا يشكلون تصورا واحدا متكاملا أو يكونون صورة واحدة .

وإذا كان الزمخشري قد عزل (أم) فلابد أن لذلك هدفا ، وقد حاول ابن الحاجب أن يجد لذلك تعليلا بأنه : إنما لم يقع في (أم) ؛ لأن وصفها للاستفهام فعاندت الأمر لذلك ، لأن الجملة الواحدة لا تكون أمرا استفهاما ، وإنما وقعت في الخبر ، إذا كانت منقطعة ؛ لأنها مقدرة بجملتين مخير في الأولى أولا ، ثم أورد الشك بعد ذلك ، فجيء بالجملة الاستفهامية ... [٥] .

وبعد أن انتهى الزمخشري من ذكر هذه الحروف الأربعة ، ذكر مجموعة أخرى ، وهي : لا ، بل ، لكن ، ويبدو أن الزمخشري كان يرتكز على الأساس الدلالي الذي يجمع أواصر الحروف الثلاثة.

---

(١) ١/٩٥ .
(٢) ٢/٢١٠ .
(٣) ٣/٤٤٢ .
(٤) أعجب العجب ص٥٩ .
(٥) ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٠٨ .

وهذه الرؤية للزمخشري تنضوي صراحة على العلاقة بين الحروف الثلاثة ، ويوضح ابن يعيش رأي الزمخشري بقوله : اعلم أن هذه الحروف الثلاثة متواخية لتقارب معانيها من حيث كان ما بعدها مخالفا لما قبلها [١] .

إذن يتضح أن تقسيم الزمخشري للحروف كان يرتكز على أسس دلالية بالدرجة الأولى ، بغض النظرعن الناحية الشكلية .

لا وتعاور المعاني :

تندرج (لا) ضمن حروف العطف ، إن كانت عاطفة ، حسب رؤية السهيلي [٢] ، وهو حرف عطف دلالته نفي ما وجب للأول على حد قول الزمخشري ، ويوضح ابن يعيش ما أجمله الزمخشري بقوله : فأما (لا) فتخرج الثاني مما دخل فيه الأول ، وذلك قولك : ضربت زيدا لا عمرا ، ومررت برجل لا امرأة ، وجاءني زيد لا عمر ، و لا تقع بعد نفي : ما قام زيد لا عمرو ولأنها لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول ، والأول لم يدخل في شيء ، فإذا قلت : هذا زيد لا عمرو ، فقد حققت الأول وأبطلت الثاني [٣] ، وهذا الحرف يأتي لتوكيد نفي المستقبل حسب رأي الزمخشري [٤] ، وبالتالي تمثل هذه رؤية أو وظيفة عامة لجمهور النحاة ، يشترك فيها الزمخشري مع غيره .

وإذا كان رأي الزمخشري قد جاء مقتضبا ، فإن ابن يعيش قد ذكر تحليلا له في شرحه يقول ابن يعيش : لا حرف موضوع لنفي المستقبل ، فإذا قال القائل : يقوم زيد غدا وأريد نفيه ، قيل : لا يقوم ، لأن (لا) حرف موضوع لنفي المستقبل وكذلك إذا قال : ليفعلن وأريد النفي ، قيل لا يفعل ؛ لأن النون تعرف الفعل للاستقبال ، وربما نفوا بها الماضي [٥] .

على أية حال فإن مناقشة أخرى للزمخشري تختص بـ (لا) ناقشها في الكشاف ونكت الأعراب ، وبالتالي لا تمثل مؤلفاته الأخرى أية أهمية تذكر في هذا الموضع ، وقد ذكر لها (لا) دلالتين : التأكيد ، التنبيه ، ومن ثم نرى دلالتين لها في الكشاف لم يدرجهما في المفصل .

---

(١) ابن يعيش : شرح الفصل (أ) ٨/١٠٤.
(٢) السهيلي : نتائج الفكر في النحو ص ٧٦ .
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل (أ) ٨/١٠٤ .
(٤) المفصل (أ) ص ٣٠٦ .
(٥) ابن يعيش : شرح المفصل (أ) ٨/١٠٨ .

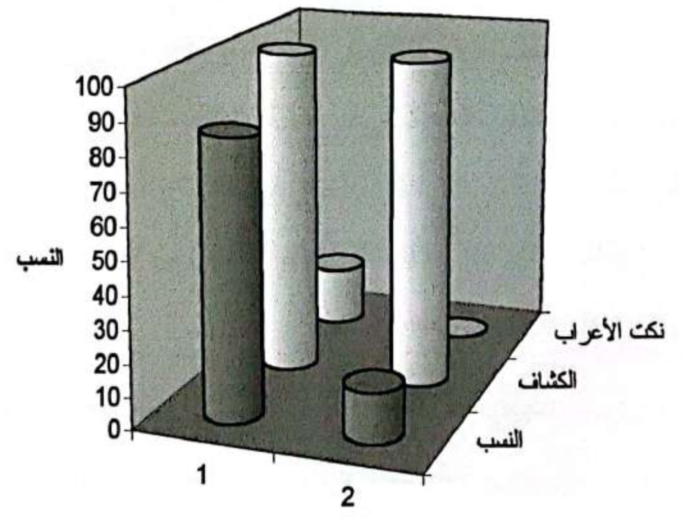
غير ان مجموع الأنماط محصلته في النهاية يصل إلى ثلاث دلالات ، ويظهر الإحصاء أن دلالة (التوكيد) جاء لها أحد عشر نمطاً في الكشاف ، أي أنها الدلالة الأولى والأساسية تكرر منها نمطان في نكت الأعراب ، وبالتالي يمثل نكت الأعراب في هذه الدلالة من الكشاف نسبة ١٨.٢% .

وجاءت الدلالة الثانية (التنبيه) ممثلة في نمطين اثنين ، لم يتكرر منهما شيء في نكت الأعراب ، وبالتالي تمثل هذه مفارقة عن الدلالة رقم (١) .

م	الدلالات	عدد التردد	المصادر		النسب	مجموع الأنماط
			الكشاف	نكت الأعراب		
١	التوكيد	١١	١١	٢	٨٤,٦	(١٣) نمطا
٢	التنبيه	٢	٢	—	١٥,٤	

جدول إحصائي رقم (١٦) بعدد دلالات وأنماط ونسب(لا)

ويوضح الشكل التالي النسب الواردة في شكل (١٦) :



الدلالات	1	2
النسب	84.6	15.4
الكشاف	100	100
نكت الأعراب	18.2	0

شكل توضحي(١٧) بنسب دلالات (لا) عند الزمخشري

وبالتالي تعد دلالة (لا) على التوكيد هي الأساسية ، رغم أن الزمخشري لم يشر إلى ذلك صراحة ، وجاء ذكر (لا) لنفي المستقبل في المفصل ، أي كتاب نحوي ، وبالتالي يشارك الزمخشري النحلة في إدراج هذه الوظيفة في كتاب نحوي ، ويشارك المفسرين من جهة أخرى في أنه لم يدرجها في الكشاف ، وإنما أدرج ضمنها دلالات أخرى ، وربما تكون طبيعة المادة المعالجة هي التي فرضت عليه هذه الرؤية التحليلية ، غير أني أظن أن الرؤية الأولى هي الأقرب إلى الصواب ، خاصة وأن ثمة أنماطا كثيرة في القرآن الكريم كان بوسع الزمخشري أن يشير إلى نفي المستقبل فيه الذي تحمله (لا) .

على أن (لا) تأتي لتوكيد النفي كما في قوله تعالى (لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ) القيامة : ١:٢. قال الزمخشري : إدخال لا النافية على فعل القسم مستفيض ... وفائدتها التوكيد ، وقالوا : إنها صلة مثلها في لئلا يعلم أهل الكتاب ... فهلا زعمت أن لا التي قبل القسم زيدت موطئة للنفي بعده ومؤكدة له وقدرت المقسم عليه ههنا ... [1]، وكقوله تعالى في سورة النحل/ ٢٥ (أَلَّا يَسۡجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَيَعۡلَمُ مَا تُخۡفُونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ) ، قال الزمخشري معلقا على الآية : أن تكون (لا) مزيدة ، ويكون المعنى فهم لا يهتدون إلى أن يسجدوا ... [2] وفي قوله تعالى في الآية/ ١٩ من سورة النساء (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ ...) [3] .

وأود أن أناقش جزئية ترتبط بحرف (لا) وهي العلاقة بين (لا) و(لن) وقد أشار إليها الزمخشري في أكثر من موضع ، فعند تفسير قوله تعالى من الآية/ ٢٤ من سورة البقرة (فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ...) قال الزمخشري : قلت : لا ، لن ، أختان في نفي المستقبل ، إلا أن في (لن) توكيد وتشديد ، تقول لصاحبك لا أقيم غدا ، فأنا أنكر عليك ، قلت : لن أقيم غدا ، كما تفعل في أنا مقيم وإني مقيم [4] ، على سبيل التمثيل لا الحصر .

وإذا كان الزمخشري في مجمل كلامه عن (لا) في مؤلفاته لم يشر إلا إلى دلالات ثلاث ، فإن هذه الدلالات لو قورنت في ضوء استخلاصه لدلالات التراكيب التي تخص الحرف لأصبحت ضئيلة ، وقليلة ، وكذلك من ناحية أخرى فيما يخص ما جاء من دلالات (لا) عند النحاة [5] ، حيث

---

(١) ٤/١٦٣.
(٢) ٣/١٤٠ .
(٣) ١/٢٥٩ .
(٤) ينظر: ٤/٩٧، ٣/٤٠ ، ١/٥٠ .
(٥) ينظر الهروي : الأزهية في علم الحروف ص ١٤٩: ١٦٥ .

أفاض الهروي في تعديد مواقعها من الكلام وتصرفها ودلالتها ، وأحسب أنه فاق ما جاء عند الزمخشري في هذا الموضع .

وقد تضمن كلامه ما جاء عند الزمخشري ، وبالتالي فإن إضافة الزمخشري في (لا) تكاد تكون ضئيلة ، أو تطبيقا لرأي النحاة على المادة القرآنية .

وقد أشار السهيلي إلى (لا) فذكر أحوالها ومجيئها في التركيب [١] ، إلا أنه عاد وحلل نوعية التوكيد الذي تقدمه (لا) للجملة فقال : فإن قيل : وأي شيء أكدت (لا) حين أدخلت عليها الواو ، وقد قلت : إنها لا تؤكد نفيا يدل عليه اختصاص الفعل الواجب بوصف (ما) ، كقولك : جاءني عالم جاهل ؟ فالجواب : أنك حين قلت : (ما) جاءني زيد ، (لم) يدل الكلام على نفي المجيء عن عمرو ، كما تقدم ، فلما عطف بالواو دل الكلام على انتفاء الفعل عن عمرو ، كما انتفى عن الأول ، لمقام الواو مقام تكرار حرف النفي ، فدخلت (لا) لتأكيد النفي عن الثاني [٢] .

وهكذا نجد تحليلا دلاليا لـ (لا) أكثر دقة مما جاء عند الزمخشري لأسباب منها ، أن ما جاء عند السهيلي من تحليل لـ (لا) يخصصه السهيلي تخصيصا ، أي أنه يعالج القضية من زواياها المختلفة ، وبالتالي يعرض لكل جزئية تخص الموضوع .

وهكذا جاء عرض السهيلي أو النحاة هنا في هذا الموضع شاملا ، وذلك بخلاف الزمخشري الذي جاءت إشارته لـ (لا) سريعة موجزة في المفصل ، وتعرض لـ (لا) أثناء تفسيره ، عرضا دون أن يخصص لها هذا تخصيصا ، وبالتالي تمثل هذه مفارقة بين الزمخشري وبين النحاة .

بل وتعاور المعاني:

أشار الزمخشري إلى (بل) في تناوله للحروف في المفصل ، وجاء تناوله لها سريعا وموجزا إلى حد بعيد ، فقال إن : (بل) تأتي للإضراب عن الأول منفيا كان أو موجبا ، كقولك : جاءني زيد بل عمرو ، وما جاءني بكر بل خالد ... [٣] . وهكذا أشار الزمخشري إلى وظيفتها العامة والرئيسية كما سيتضح .

ويحلل ابن يعيش رأي الزمخشري قائلا : وأما بل للإضراب عن الأول وإثبات الحكم للثاني سواء كان ذلك الحكم إيجابا أو سلبا ، تقول في الإيجاب : قام زيد بل عمرو ، وتقول في النفي: ما قام

---

(١) ينظر : نتائج الفكر ص٧٦ .
(٢) السابق ص ٢٥٩ .
(٣) المفصل (أ) ص ٣٠٥ .

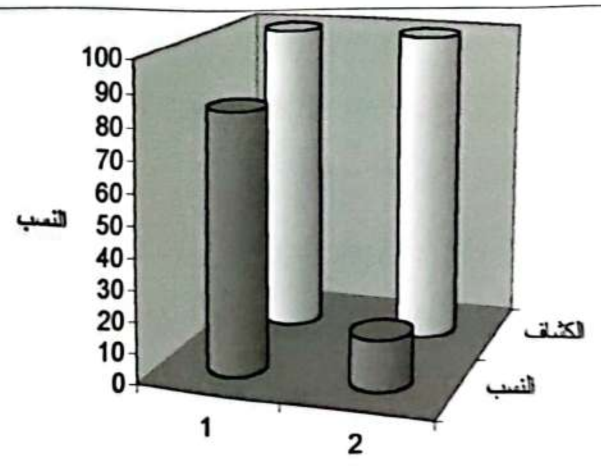
زيد بل عمرو ، كأنك أردت الإخبار عن عمرو ، فغلطت وسبق لسانك إلى ذكر زيد ، فأتيت ببل مضربا عن زيد ومثبتا ذلك الحكم لعمرو ... [١] .

وتناول الزمخشري (بل) في أثناء تفسيره للقرآن الكريم ، وعرض لها فجاءت في ستة أنماط ، خمسة للإضراب ، ونمط واحد للاستدراك ، وهكذا يضيف الزمخشري دلالة زيادة على ما جاء في المفصل ، إلا أنها لابد أن تكون في ظل ظروف بعينها كما سيأتي الإشارة إليه ، ولضع هنا جدولا بدلالاتها كما هي عند الزمخشري :

م	الدلالات	عدد التردد	المصادر		النسبة	ملاحظات
			الكشاف	نكت الأعراب		
١	إضراب	٥	٥	—	٨٣,٣	المجموع الكلي
٢	استدراك	١	١	—	١٦,٧	(٦) أنماط

جدول إحصائي رقم (١٨) بدلالات (بل) وأنماطها ونسبها كما وردت عند الزمخشري

ويوضح الشكل التالي النسب الواردة في الشكل السابق .



الدلالات	1	2
النسب	83.3	16.7
الكشاف	100	100

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل (أ) ١٠٥/٨.

شكل توضيحي رقم (١٩) بنسب دلالات (بل) عند الزمخشري

وهكذا يوضح الشكل (١٨) إن المعالجة لـ (بل) لم تأت إلا في الكشاف ، ولم يتكرر منها شيء في نكت الأعراب ، وبالتالي فإن المصادر الأخرى هنا لا تمثل قيمة تذكر إلا من ناحية التوضيح والتفسير ، ليس أكثر .

وبناء على ما جاء عند الزمخشري في المفصل وفي الشكل رقم (١٨) ، فإنه حاول أن يؤكد ما جاء موجزا في المفصل بالتأكيد عليه مرارا ، وهي بالتالي الدلالة الأساسية لـ (بل) .

فالدلالة الأولى جاءت كما في قوله تعالى في سورة البروج/١٩:٢٠ ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي تَكْذِيبٍ وَاللَّهُ مِن وَرَائِهِم مُّحِيطٌ﴾ قال الزمخشري : ومعنى الإضراب ، أن أمرهم عجب من أمر أولئك ، لأنهم سمعوا بقصصهم ، وبما جرى عليهم ، ورأوا آثار هلاكهم ، ولم يعتبروا وكذبوا أشد من تكذيبهم (١) .

وفي سورة الزمر/٤٩ ﴿فَإِذَا مَسَّ الْإِنسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ قال الزمخشري عن هذه الآية : (بل هي فتنة) إنكار لقوله ، كأنه قال ما خولناك من النعمة ، كما تقول : بل هي فتنة ، أي ابتلاء وامتحان لك أتشكر أم تكفر ؟ (٢).

وفي تقديري أن معناها للإضراب ، وهذه الرؤية لا تتعارض مع ما ذهب إليه الزمخشري ؛ لأن الإضراب ، حقيقته إنكار ، وإن كان يحمل بين جوانبه عدم التصريح ، أما الإنكار ، فهو يحمل رفض شيء ، على أن المعنيين إنكار لما سبقها .

وتقودنا علاقة الإنكار مع (بل) ، أو الإضراب و (بل) بأن ثمة رابطا بينهما ، ففي القرآن الكريم كثيرا ما نجد (بل) تنفي ما قبلها وتثبت ما بعدها ، وكثيرا أيضا ما تأتي مع الاستفهام الإنكاري ؛ أعني الذي غرضه الإنكار ، فهل ثمة علاقة بينهما ؟ .

على أية حال فإن الدراسات اللغوية المقارنة قد أوضحت أخيرا بأن هناك علاقة قائمة بين (بل) ، (بلى) ، و(بل) تأتي لنفي ما قبلها وإثبات ما بعدها ، أي فيها معنى النفي ، وكذلك (بلى) التي يجاب بها في حالة الاستفهام المنفي .

فكلاهما على علاقة بمفهوم النفي ، ففي قوله تعالى ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ الأنبياء/٢٦ ، أفادت فيه (بل) نفي أن يكون العباد ولدا للرحمن ، وكذلك في قوله :

---

(١) ٢٠١/٤ .
(٢) ٣٥٠/٣ .

زرت زيدا بل عمرا ، فإن (بل) أثبتت الزيادة لعمرو دون زيد ، ومما يؤكد ارتباط (بل) بـالنفي مجيء (لا) النافية قبلها وبعد الإيجاب ... وتختص (بلى) كذلك بالنفي وتبطله ، ويتضح هذا في نحو قوله تعالى (ألم يأتكم نذير قالوا بلى...) ، وفي نحو قوله تعالى (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ) ، قال ابن هشام : أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى ، ولذلك قال ابن عباس وغيره : لو قالوا نعم لكفروا [(١)] .

ويخلص د. عمايرة بعد دراسة مقارنة عن : بل ، بلى ، بله ، بقوله : وهكذا تكون قد التقت كل من : بل ، بلى ، وبله ، في مقدار من الشكل ، يشهد به تقاربها الصوتي ، وقدر من المضمون ، وهو النفي ، وفي هذا وذاك ما يرجع أن تكون هذه الأدوات قد انحدرت من أصل واحد ، وجاءت لتعبر عن مضمون واحد ، وهو النفي ، ولكنها تمايزت شكلا ، بمقدار ما كانت الحاجة ماسة لتمايزها في أداء مضامين متجاورة يجمعها إطار واحد ، وتفرقها معان دقيقة يضمها ذلك الإطار[(٢)].

وعلى هذا فإن لنا أن نتصور أن (بلى) هي (بل) ، قال ابن هشام : وقال جماعة : الأصل (بل) والألف زائدة [(٣)] . أما النمط الذي عرض له الزمخشري فيما يتعلق بـ (بل) وأن معناها للاستدراك ، نجد الزمخشري قد عرض لهذه الدلالة في المفصل ، وذلك حين تتوفر شروط بعينها : أن (بل) قد تكون للاستدراك ، وذلك إذا عطف بها على مفرد على مثله ، كانت للاستدراك ، بعد النفي خاصة كقولك : ما رأيت زيدا بل عمرا ، وأما العطف بين الجملتين فنظيره (بل) في مجيئها بعد النفي والإيجاب تقول : جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء ، وما جاءني لكن عمرو قد جاء [(٤)] .

ويطبق الزمخشري رؤيته هذه تطبيقا عمليا في عطف الجملة على الجملة في الإيجاب في قوله تعالى في الآية : ٥٦ من سورة المؤمنين (نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَل لَّا يَشْعُرُونَ) قال الزمخشري : (بل) استدراك لقوله : أيحسبون ، يعني بل هم أشباه البهائم لا فطنة بهم ولا يشعرون حتى يتأملوا ويفكروا في ذلك أهو استدراج أم مسارعة في الخير ؟ [(٥)] .

وينتقد ابن يعيش رأي الزمخشري هذا ، إذ يرى أن قول النحويين إن (بل) يستدرك بها بعد النفي كـ (لكن) واقتصر على ذلك ، فالاستعمال يشهد بخلافه ، واعلم أن الإضراب له معنيان ، <u>أحدهما</u> : إبطال الأول والرجوع عنه ، إما الغلط أو نسيان ما ذكرنا ، <u>الآخر</u>: إبطال انتهاء مدة ذلك الحكم ، وعلى ذلك يأتي في الكتاب العزيز نحو قوله تعالى (أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ) الشعراء/ ١٦٥ ،

---

(١) ابن هشام : مغني اللبيب ١١٣/١ .
(٢) د. إسماعيل أحمد عمايرة : نظرة مقارنه على بعض أدوات المعاني في ضوء اللغات السامية ص ٤٨ ، ٤٩ .
(٣) ابن هشام : مغني اللبيب ١١٣/١ .
(٤) المفصل (أ) ص ٣٠٥ .
(٥) ٥٠/٣.

ثم قال (بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ) الشعراء/١٦٦ ، كأنه انتهت هذه القصة الأولى ، فأخذ في قصة أخرى ، ولم يرد أن الأول لم يكن كذلك ...[١] . ويركز الزمخشري في أنماط الكشاف المعالجة لديه على المعنى الأول الذي ذكره خلفه ابن يعيش .

وإذا كان ابن يعيش يختلف مع الزمخشري حول قضية كيفية عطف بل على الجملتين ، ولا يرى رأيه ، نجد ابن الحاجب يذكر في تعليقه على كلام الزمخشري رأيا يختلف فيه أيضا عما جاء عند الزمخشري ، إذ يرى : إذا قلت : جاءني زيد بل عمرو ، فقد أضربت عن نسبة المجيء إلى زيد وأثبته لعمرو ، فهو إذن من باب الغلط ، فيكون عمرو وغيره جاء ، كأنك قلت ، ما جاءني عمرو ، ويجوز أن يكون مثبتا لعمرو المجيء فلا يكون غلطا [٢] .

إن الجزئية الأخيرة في نص ابن الحاجب هي التي توقع الباحث في حيرة من أمره ، لأنه يحاول أن يمثل بذلك المثال الذي جاء به : جاء زيد بل عمرو ، فاضرب عن مجيء زيد ، في الوقت ذاته ، أثبت المجيء لعمرو ، فهو من باب الغلط أي كأن الشخص أخطأ فأدرك الخطأ ، وهو من النوع الثاني الذي أورده ابن يعيش .

فمن المفترض أن يكون (زيد) في مثاله هو الذي غير جاء وليس عمرو ، وكان من المفترض أيضا أن يكون ما جاءني زيد في مقاله وليس عمرو .

وأرى أن الملاحظة هنا على نص ابن الحاجب ، أن الخطأ الوارد في النص يكمن عندي في أن النص خطأ ، قد يكون من ناحية الطباعة ، فمثلا في المثال : جاءني زيد بل عمرو ، وفي أثناء تحليله يقول : جاءني زيد بل عمرو ، ويبدو أن الخطأ نابع من عدم إضافة الواو وتركها .

والذي يرجح عندي أن الخطأ قد وقع سهوا من الكاتب أنه في الجزئية الأخيرة من النص يذكر أن ذلك من باب الغلط ، فيكون عمرو غير جاء ، وحسب النص والسياق المفترض أنه زيد وليس عمرو .

على أن رؤية الزمخشري أن (بل) للإضراب ، تمثل رؤية عامة ، أي يلتقي فيها الزمخشري مع رؤية النحاة [٣] ، بيد أن جمهور الكوفيين قد ردوا هذه الرؤية .

---

(١) ابن يعيش : ٨(أ) /١٠٥ .
(٢)ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل ١٦٧/٢ .
(٣) الرماني : معاني الحروف ص ٩٤، الهروي : الأزهية في علم الحروف ص ٢١٩ .

الفصل الثاني

دلالة حروف الجر

فإذا كان الهروي يرى أنها تقع بعد النفي والإثبات جميعا [١] ، فإن الكوفيين لا يجيزون أن تقع بعد الإيجاب ، وإنما يقع عندهم بعد النفي ، أو ما يجري مجراه ، وإذا جاءت في القرآن كانت تركا لشيء وأخذا في غيره ، وأكثر ما تأتي بعد الإنكار [٢] .

ونخلص من هذا أن رؤية الزمخشري قائمة على الأخذ بالمنهج البصري ، وهو كثيرا ما يغلبه في آراءه ، وهذا لا يمنع من أن يأخذ بالرؤية الكوفية في بعض الأحيان ، خاصة إذا كانت تتمشى مع مذهبه ورؤيته اللغوية والبلاغية .

أما في هذا الموضع ، فأتناول بعض الحروف التي يربطها رابط دلالي واحد ، وهي إضافتها إلى الاسم الذي يليها ، أعني حروف الجر، وهي : الباء ، من ، اللام ، في ، وفي ظني أن ثمة رابطا آخر يلم شتاتها جميعا ، وذلك أن الزمخشري أثناء عرضه للحروف لم يتعرض لحرف من تلك الحروف ، رغم ذكره لأصناف متنوعة من الناحية الشكلية ، والدلالية ، وهذان هما الداعيان لأن أجعلهما في صعيد واحد .

الباء وتعاور المعاني:

تناول الزمخشري (الباء) في المفصل ، وقد جاءت لها دلالات مختلفة ، بلغت أربع دلالات ، وعلى الرغم من ذلك ، فإن دلالة (الالتصاق) تبقى الدلالة الأساسية ، قال الزمخشري : والباء معناها : الالتصاق كقولك : به داء ، أي التصق به وخامره ، ومررت به وارد على الاتساع ، والمعنى التصق مروري بموضع يقرب منه ، ويدخلها معنى الاستعانة في نحو : كتبت بالقلم ، ونجرت بالقدوم ، وبتوفيق الله حججت ، وبفلان أصبت الغرض ، ومعنى المصاحبة في نحو : خرج بعشيرته ، ودخل عليه بثياب السفر ... وتكون مزيدة في المنصوب ، كقوله تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ البقرة/ ١٩٥ ... [٣] .

غير أن الزمخشري قد أضاف دلالات أخرى ، لم يعرض لها في المفصل ، وذلك على النحو التالي :

م	الدلالات	عدد التردد	المصادر	النسب	ملاحظات

(١) الرماني :الأزهية في علم الحروف ص٢١٩ .
(٢) الرماني : معاني الحروف ص ٩٤ .
(٣) المفصل (ب) ص ١٣٢ .

١	التوكيد	٩	٨	—	١	٢٨,١	بلغ مجموع الأنماط (٣٢) نمطا
٢	السببية	٥	٤	—	١	١٥,٦	
٣	الصلة	٤	٤	—	—	١٢,٥	
٤	القسم	٣	٣	—	—	٩,٤	
٥	التضمين	٣	٣	—	—	٩,٤	
٦	الصلةوالاستعانة	٢	٢	—	—	٦,٣	
٧	التبعيض	٢	٢	٢	—	٦,٣	
٨	بمعنى على	١	١	—	—	٣,١	
٩	بمعنى اللام	١	—	—	١	٣,١	
١٠	الاستعانة	١	١	—	—	٣,١	
١١	الإلصاق	١	١	١	—	٣,١	

جدول إحصائي رقم (٢٠) بدلالات (الباء) وعدد أنماطها ونسبها كما وردت عند الزمخشري

وإذا كان الزمخشري في (المفصل) قد أوصل معاني (الباء) إلى أربع دلالات ، أو معاني ، فإنه قد جعل معنى (الإلصاق) هو المعنى الأساسي ، بيد أننا نجده يزيد هذه الدلالات في مؤلفاته التحليلية ، حيث بلغت أحد عشر دلالة ، وبعض الأنماط ، كما هو واضح من الشكل (٢٠) .

وربما يكون جعل (الإلصاق) هي الدلالة الرئيسية في (المفصل) أخذا بمنهج النحاة ، فإننا نجد هذه الدلالة في الشكل (٢٠) ، ولم يتناولها في (المفصل) ، فقد تناول معالجة دلالة كل من : التوكيد ، الصلة ، السببية ، بمعنى (اللام) ، بمعنى (مع) ، التبعيض ، الصلة والاستعانة ، القسم ، وهكذا نجد الزمخشري قد ذكر ثماني دلالات لم يشر إليها في المفصل .

وقد ذكر في (المفصل) : الإلصاق ، وهي الدلالة الأساسية ، المزيدة ، وهي للتوكيد ، وهكذا نجد دلالتين في (المفصل) ، لم يعرض لهما في الكشاف ، وهناك الدلالات السابقة لم يعرض لها في الكشاف .

وبالتالي نرى دلالة كل من : المصاحبة ، حسب تعبير الزمخشري في المفصل ، وبمعنى (مع) حسب تعبيره في الكشاف ، الاستعانة ، وهكذا يلتقيان في دلالتين ، ويفترقان في دلالتين اثنتين ، ويعالج (الكشاف) الدلالات الباقية .

ويوضح الشكل (٢٠) أن (الباء) تشمل دلالات مختلفة ومتنوعة بحسب السياق الذي تعمل من خلاله ، وبناء على هذا فإن دلالتها ، تأتي عند الزمخشري متنوعة أيضا ، كما يتضح أن (نكت الأعراب) لم تتكرر له أنماط إلا في دلالة : التبعيض والإلتصاق ، ومن ثم فإن نسبة نكت الأعراب تمثل ١٠,٣% مما جاء في (الكشاف) من معالجة الباء .

غير أن الفارق بينهما أن نمطي التبعيض اللذين وردا في الكشاف تكررا في (نكت الأعراب) ، وكذلك دلالة الإلتصاق ، وبالتالي يمثل نكت الأعراب نسبة عالية تضارع نسبة (الكشاف) .

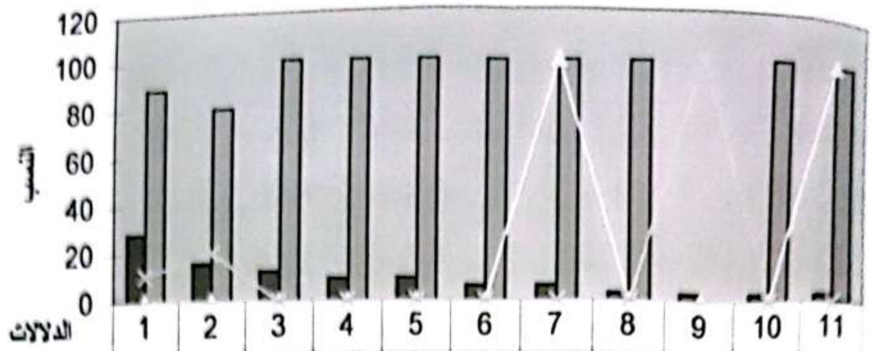
وإذا كانت الأنماط في مواضع سابقة تأتي في (الكشاف) يتكرر بعضها في نكت الأعراب ، فإن الأمر مع الباء يختلف ، إذ تقل هذه النسبة في (نكت الأعراب) ، وترتفع في أعجب العجب .

وهكذا نجد أعجب العجب والكشاف يشتركان في الدلالات الآتية : التوكيد ، السببية ، الباء بمعنى (اللام) ، بيد أن الفارق بين الدلالات ، أنه في دلالة : التوكيد ، السببية ، يشترك فيها : الكشاف ، أعجب العجب ، أما دلالة : الباء بمعنى اللام ، فإن أعجب العجب ، هو الذي انفرد بمعالجتها .

وإذا كان (الكشاف) في دلالة (التوكيد) يمثل ثمانية أنماط ، أي ما يمثل نسبة ٨٨,٩% ، فإن (أعجب العجب) يشترك بنمط واحد ، أي ما يمثل ١١,١% من جملة النسبة العامة للأنماط الواردة في دلالة (التوكيد) للباء ، وبنمط واحد للدلالة (٢) بنسبة ٢٠ % منها ، ويمثل ١٠٠ % من الدلالة رقم (٦) .

وإذا كانت الدلالة رقم : (٨) ، (٩) ، (١٠) ، (١١) ، تستوي في عدد الأنماط ، وفي أن أنماطها جميعا وردت في الكشاف عدا الدلالة رقم (٩) فإن نمطها قد ورد في (أعجب العجب) ، فإن الدلالة رقم (٤) ، (٥) ، تستوي في عدد الأنماط الواردة بشكل عام ، وبالنسبة أن أنماطهما وردت في الكشاف ، ولم يتكرر منها شيء في نكت الأعراب .

ويوضح الشكل التالي النسب السابقة في الشكل (٢٠) .



الدلالات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
النسب	28.1	15.6	12.5	9.4	9.4	6.3	6.3	3.1	3.1	3.1	3.1
الكشاف	89	80	100	100	100	100	100	100	0	100	100
نكت الأعراب	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	100
اعجب العجب	11	20	0	0	0	0	0	0	100	0	0

شكل توضيحي (٢١) بنسب دلالات الباء كما وردت في الشكل السابق

و يوضح الشكل (٢١) أن الدلالة رقم (١) تمثل مجموعة قائمة بذاتها ، وأن الصلة التي تؤديها الباء تمثل مرحلة ثانية ، أما الدلالة رقم (٣) ، (٤) ، (٥) يمثلون مرحلة ثالثة ، أما المجموعة الرابعة فتمثلها الدلالات الثلاث الأخيرة .

وقد أشار النحاة إلى الدلالات التي خرجت إليها (الباء) مجازاً ، فقد ذكر أبو حيان الأندلسي في ارتشاف الضرب ست دلالات لها : الإلصاق ، السببية ، الاستعانة ، المصاحبة ، الظرفية ، القسمية [(١)] ، إلا أنه يذكر بأن سيبويه لم يذكر لها إلا دلالة الإلصاق فقط [(٢)] .

على أن ابن هشام [(٣)] قد أوصلها إلى اثنا عشر دلالة ، وبمقارنة ما جاء عند الرجلين ـ الزمخشري وابن هشام ـ يتضح أن ما جاء عند الزمخشري يكاد يتفق مع ما جاء عند ابن هشام ، رغم اختلاف طبيعة المعالجة ، فالزمخشري يتناول (الباء) كلما عنت له أثناء تفسيره للقرآن ، أما ابن هشام فينظر ، ورغم وعورة المسلك بالنسبة للزمخشري إلا أنه حاول أن يطبق ما جاء عند النحاة على التفسير .

على أية حال ، فإن الزمخشري وجمهور النحاة يتفقون ـ إلى حد قريب ـ في الدلالات التي تؤديها (الباء) ، وأنها تخرج إلى معان مجازية ، إلا أن المفارقة بينهما أن كلاً منهما ارتأى دلالات لم يرها الفريق الآخر .

---

(١) ٢/ ٤٢٦ ، ٤٢٧ .
(٢) ٢/٤٢٦ .
(٣) ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص٢٢٠ .

فالبدلية ، الاستعلاء ، التعويض ، كما عرض لها ابن هشام ، لم يتناولها الزمخشري ، غير أن الزمخشري قد أشار إلى أن الباء بمعنى (اللام) ، أي السببية ، ولكن بطريقة غير مباشرة ، فقد قال ابن مالك : أنها تأتي (للتعليل) ، قال وهي تحسن غالبا في موضع اللام ، كما في قوله تعالى (إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ ...) البقرة/ ٥٤ (١) قال أبو حيان : ولم يذكر أصحابنا هذا ، وكأن السبب والتعليل واحد (٢) ، وإذا كانت هذه رؤية أبي حيان ، فإن الزمخشري يرى عكس ما ذهب إليه أبو حيان ، إذ رأى دلالة التسبيب وكذلك معنى اللام دون أن يكون هناك أي تعارض بين الدلالتين ، كما سيأتي عليه .

وهكذا نرى الزمخشري يجمع بين لفظ الجمهور – السببية – ولفظ ابن مالك التعليل ، بمعنى اللام ، ويتفق وجمهور النحاة حول دلالة كل من : التوكيد ، الاستعانة ، السببية ، المصاحبة ، التعدية ، القسم .

وإذا كان أبو حيان يرى أن لفظ (السببية) عند الجمهور ، قد يعني معنى التعليل ، أي اللام عند ابن مالك ، فإن الزمخشري قد جمع بين الرؤيتين ، بل إن الزمخشري قد أشار إلى دلالات لم يشر إليها النحاة – في حدود ما أعلم – وهي : الصلة ، بمعنى اللام ، أما دلالة الصلة والاستعانة ، فإن هذه الدلالة ، يرتأي فيها الزمخشري رؤيتين : معنى الصلة ، ومعنى الاستعانة ، ولم يعرض الزمخشري لترجيح أي الرأيين ، وبالتالي فإن هذه الرؤية تعني قبوله لهما ، ومن ثم أدرجتهما تحت مسماهما كما جاءا عند الزمخشري .

وإذا كان أبو حيان الأندلسي وابن هشام (٣) قد قالا : بأن سيبوية لم يذكر للباء ، فإن الجويني : قال سيبوية رحمه الله : وترد بمعنى (أجل) ، قال الله سبحانه وتعالى (وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا) . أي لم أكن لأجل دعائك شقيا ، وقال غيره : هي بمعنى (في) أي في دعائك (٤) .

وإذا كانت هذه ملاحظات عامة ، فإن الباحث يود هنا أن يناقش القضايا الدلالية للباء كما عالجها الزمخشري ، وقد بلغت الدلالة الأولى (التوكيد) ، حسب معالجته ٢٨،١ % من مجموع نسبة الأنماط المعالجة للباء .

ففي قوله تعالى في الآية/ ٨٩ سورة الأنعام (.. فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ) قال الزمخشري : والباء في بها صلة كافرين . وفي بكافرين تأكيد النفي (٥) . وفي قوله

---

(١) ٢/ ٤٢٧ .
(٢) ٢ / ٤٢٧ .
(٣) ابن يعيش : مغني اللبيب ١/ ٧١ .
(٤) الجويني : البرهان في أصول الفقه١/ ١٨١ .
(٥) ٢/ ٢٦ .

تعالى (﴿مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ القلم/٢ ، قال الزمخشري :... ولم تمنع الباء أن يعمل مجنون فيما قبله ؛ لأنها زائدة لتأكيد النفي والمعنى استبعاد ما كان ينسبه إليه كفار عداوة وحسدا [١] .

وحلل السهيلي معنى التوكيد ، الذي جاء عاما عند النحاة وعند الزمخشري أيضا بقوله : وربما أرادوا توكيد تعلق الحرف بالجملة ، إذا كان الحرف مؤلفا من حرفين ، نحو (هل) وبما توهم الوقف عليه ، أو خيف دخول السامع عنه ، فأدخل في الجملة حرف زائد ينبه السامع عليه ، وقام ذلك الحرف مقام العمل ، نحو قولك : هل زيد قائم ؟ وما زيد بقائم ، وقد تكون (صلة) كما في قوله تعالى ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۚ الرَّحْمَٰنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ الفرقان/٥٩ ، قال الزمخشري : والباء في به صلة سل ، كقوله تعالى ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ كما تكون عن صلة في نحو قولك ﴿لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ ، نسأل به كقوله : اهتم به واعني به واشتغل به [٢] .

فإذا سمع المخاطب الباء وهي لا تدخل في الوجوب ، تأكد عنده ذكر النفي والاستفهام ، وأن الجملة غير منفصلة عنه ، ولذلك أعمل أهل الحجاز (ما) النافية تأكيدا لتثبتها بالجملة [٣] . وهكذا نجد رؤية السهيلي أكثر إيضاحا لعملية التأكيد التي يؤديها الحرف أثناء وجوده في التركيب .

وإذا كان الزمخشري في آية/ ٢٥ من سورة مريم﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ قال الزمخشري : إنها صلة للتوكيد[٤] .

ويعترض أحد الباحثين المحدثين [٥] بأن هذا الغرض يذكره اللغويون والمفسرون لكل زيادة ، ولو لم يكن هناك ما يستدعي هذا التأكيد ، وبالتالي يتضح أنه لا يرى هذا الرأي .

و يرى أن زيادتها – الباء – فيها إرشاد لمريم عليها السلام أن تباشر الهز بنفسها ، ممسكة بالجذع ، ملتصقة به دون ما يمكن أن يتبادر من رميه بحجر أو غيره ، مما يتخذه الناس وسائل لإسقاط الرطب ، وبذلك يتحقق لها أمرين ، أولهما : أن تستند إلى الجذع أثناء هزه ، وهو أعون لامرأة تعاني من الضعف والإرهاق إثر ولادتها . وثانيهما : أن الهز المباشر للجذع يساعد على كثرة سقوط الرطب منه .

وأحسب أن هذا الرأي يحتاج إلى إعادة نظر في ضوء قرائن سياق الآية ، كيف بامرأة ضعيفة يمكنها أن تتخذ إسقاط الرطب من النخل بطريقة هز الجذع ، وهي المرأة الضعيفة التي تعاني

---

(١) ١٢٦/٤ .
(٢) ١٠٢/٣ .
(٣) السهيلي : نتائج الفكر في النحو ص ٧٥ .
(٤) ١٣/٣ .
(٥) د. محمد الأمين الخضري : من أسرار حروف الجر في القرآن الكريم ص ١٧٥ .

الضعف والإرهاق إثر ولادتها ـ حسب تعبير د. الخضري ـ ، وإذا كان استنادها إلى الجذع فيه عون لها ، فإن هزها المباشر لا يساعد على سقوط كثير من الرطب بسبب ذلك الضعف كما ذهب ، وإنما في الواقع الباء تدل فيما أظن على السببية ، أعني الأخذ بالأسباب ، إذ كيف بامرأة إثر ولادتها أن تقوم بعمل فيه مجهود مثل هذا ، ومن هنا أختلف مع ما ذهب إليه الزمخشري والأمين على السواء .

وقد تكون (صلة) ، كما في قوله تعالى في الفرقان/٥٩ (ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا) ، قال الزمخشري : والباء في به صلة سل ، كقوله تعالى : سأل سائل بعذاب واقع ، كما تكون عن صلة ، في نحو قوله : لتسألن يومئذ عن النعيم ، فسأل به كقوله : اهتم به واعتنى به واشتغل به[١] . وقد أول البصريون (الباء) في الآية للسببية ، وزعموا أنها لا تكون بمعنى (عن) أصلا [٢] .

ويختلف الزمخشري حول دلالة هذا التركيب مع النحاة ، فإذا كان الزمخشري يجعل الباء للصلة في مثل هذا التركيب ، فإن النحاة [٣] يجعلونه للمجاوزة ، ويرى المرادي : أن ذلك كثير بعد السؤال ، نحو : فأسال به خبيرا ، سأل سائل بعذاب واقع ، وهي ذات الأنماط التي استخدمها الزمخشري في تحليل النمط السابق ، وبالتالي نلاحظ أن معنى (الصلة) التي تؤديها (الباء) عند الزمخشري قد يعني المجاوزة كما يفهمه النحاة ، ومن هنا نجد اختلافا حول استخدام المصطلح فقط ، وإن كان هذا كما هو واضح لا يؤثر على طبيعة المعالجة .

ويتأرجح رأي الزمخشري حول دلالتين للتركيب الواحد ، ففي قوله تعالى (وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ) البقرة/ ٤٢ ، قال الزمخشري : الباء التي في (بالباطل) ، إن كانت صلة مثلها في قولك : لبست الشيء بالشيء خلطته به ، كأن المعنى ولا تكتبوا في التوراة ما ليس منها ، فيختلط الحق المنزل بالباطل الذي كتبتم حتى لا يميز بين حقها وباطلكم ، و إن كانت الباء للاستعانة كالتي في قولك : كتبت بالقلم ، كان المعنى ، ولا تجعلوا الحق ملتبسا مشتبها بباطلكم الذي تكتبونه[٤]. وفي قوله تعالى من سورة البقرة آية : ١٣٧ (فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟) قال الزمخشري : ... ويجوز أن يكون الباء صلة ، وتكون الباء للاستعانة ، كقوله : كتبت بالقلم وعملت بالقدوم ، أي فإن دخلوا في الإيمان بشهادة مثل شهادتكم التي آمنتم بها [٥] .

---

(١) ١٠٢/٣ .
(٢) ابن هشام : مغني اللبيب :٩٨/١ .
(٣) أبو القاسم المرادي : الجنى الداني في حروف المعاني ص ٤١ ، ابن هشام : مغني اللبيب٩٨/١ .
(٤) ٦٥/١ .
(٥) ٩٧/١ .

وإذا كان الزمخشري يرى في هذين النمطين دلالتين مختلفتين ، ولا يحتكم إلى دلالة بعينها ، فإن الباحث يذهب إلى أن النمطين لكل دلالة تختلف عن الأخرى ، وبالتالي فإن دلالة آية البقـــرة/٤٥ ، دلالتها المداخلة والمخالطة ، أي لا تخلطوا الحق بالباطل ، وتجعلونهما متســـاويين ، بســبب تلـك المخالطة ، أما الآية : ١٣٧ من سورة البقرة فإن جعلها للتوكيد أفضل ، أي التوكيد على إيمانـــهم ، خاصة في ظل أدوات الشرط فإن + فقد ، ومن ثم نجد بعدها : فقد اهتدوا ، أي توكيد علـــى هـذا الإيمان للفوز بالهداية ، المترتبة على الإيمان .

وتدل (الباء) على (القسم) كما في قوله تعالى (بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِــي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّــهُمْ أَجْمَعِينَ) الحجر/ ٣٩ ، قال الزمخشري : الباء للقسم وما مصدرية وجواب القسم لأزينـــن لـــهم ، ومعنى إغوائه إياه تسبيبه لغيه بأن أمره بالسجود لآدم عليه السلام [١] ، وكذلك في آيـــة الأعـــراف/ ١٦ (قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) [٢] .

وأحسب أن دلالة الباء على القسم هنا ليست من الباء وحدها ؛ لأن ثمة عنـــاصر لغويـــة أخـــرى تدعمها (كاللام) الموجودة معها في كل سياق لغوي ، وإذا كان هذا صحيحا ، فإن الزمخشري يرى أن (الباء) أصل حرف القسم والواو بدل ، وفيها زيادة معنى التعجب [٣] .

وهكذا حينما تجتمع الباء مع اللام ، يرجح الزمخشري أن الأصل والأساس هـــو (البـــاء) وليـــس (اللام) ، وأرى أن اجتماعهما معا هو الذي يعضد الدلالة ويقويها .

وتأتي بمعنى (مع) كما في قوله تعالى (وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُــمَّ وَلَّيْتُــم مُّدْبِرِيــنَ) التوبة/٢٥ ، قال الزمخشري : وضاقت عليكم الأرض (بما رحبت) مصدرية ، والباء بمعنـــى مـــع رحبها ، وحقيقته ملتبسة برحبها ، على أن الجار والمجرور في موضع الحال ، كقولـــك : دخلـــت عليه بثياب السفر ، أي ملتبسا بها ، لم أحلها ، تعني مع ثياب السفر...[٤] .

ويحتاج نص الزمخشري إلى مناقشة ، علها تثري هذا الموضع من البحث ، ففي تحليلـــه للآيـــة الكريمة : (بما رحبت) ... يذكر أن الباء تؤدي معنى (مع) في هذا الـــتركيب القرآنـــي ، وهـــذا لا غضاضة عليه فيه ، أما أنه أراد أن يوضح رأيه ، فجاء بمثال ، لا تكاد الباء فيه تمت إلى الدلالـــة التي نحن بصددها في الآية الكريمة : فدخلت عليه بثياب السفر ، أي ملتبسا فيه ، وليس بـــها كمـــا ذكر الزمخشري ؛ لأن (في) للوعاء ، واللبس يكون محتوي الشخص المرتدية ، ومن هنـــا أرى أن

---

(١) ٣١٣/٢ .
(٢) ٥٥/٢ .
(٣) ٣/ ١٤ .
(٤) ١٤٦/٢ .

اعتبارها هنا بمعنى ـ في ـ ؛ لأن في قولك : دخلت مع ثياب السفر ، على حد تقدير الزمخشري ، لا يكاد يفي بالدلالة المقصودة ، إذ يكون المعنى دخلت وهو معي أحمله ، ولا أرتديه ، وهذا مفاد من الحرف (مع) .

وقد رَدَّ الجويني رأي من ذهب إلى أن (الباء) للتبعيض ، فقال : فلا فرق بين أن يقول : مسحت رأسي وبين أن يقول : مسحت برأسي ، والتبعيض يلتقي من غير الباء[١] .

وقد تناول المرادي أقوال العلماء فيها [٢] ، غير أني أرجح أن تكون معنى (الباء) للاستعانة ، أي فامسحوا بأيديكم رؤوسكم ، ولم ترد باء التبعيض عند مثبتها كما ذكر المرادي .

وإلى معنى الاستعانة في تفسيره لقوله تعالى (فقد كذبوكم بما تقولون فما تستطيعون صرفا ولا نصرا ...) الفرقان/١٩ [٣] ، وتأتي بمعنى (اللام) [٤] ، والتبعيض [٥] ، وإلى السببية [٦] ، ولم يعلق ابن هشام على رأي الزمخشري في هذا الموضع بالسلب أو الإيجاب [٧] .

وأناقش قضية أثارها الزمخشري ، تلمسه الفروق الدقيقة بين الباء والحروف الأخرى ، وعلى أية حال ، فإن هذه الأنماط تندرج ضمن إطار الأنماط التي تعالج دلالات الباء ، كما جاءت عند الزمخشري .

ففي الفرقان/٢٥ ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ ، نرى الزمخشري يحاول تلمس المفارقة بين (الباء ، عن) بقوله : فإن قلت : أي فرق بين قولك : انشقت الأرض بالنبات ، وانشقت الأرض عن النبات ؟ ، قلت : معنى انشقت به ، أن الله شقها بطلوعه ، فانشقت به ، ومعنى انشقت عنه أن التربة ارتفعت عن طلوعه ، والمعنى : أن السماء تنضج بغمام يخرج منها [٨] .

وقد وردت (تشقق) مرتين : الفرقان/٢٥ ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ وفي الآية : ٤٤ من سورة ق ﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ...﴾ فالآية الأولى تكشف عن هول يوم القيامة ، بما يجريه الله تعالى من تغيير في صورة الكون إدلالا على كمال قدرته ، حيث يبدل الأرض غير الأرض والسماوات ، فإذا السماء ، هذا الخلق العظيم الذي أخبر عنه بقوله : ومالها

---

(١) الجويني: البرهان في أصول الفقه ١٨٠/١ .
(٢) أبو القاسم المرادي :الجنى الداني في حروف المعاني : ص ٤٤ .
(٣) ٩٣/٣ .
(٤) أعجب العجب ص٢٠ ، ٢١ .
(٥) ٢١٣/١ ، نكت الأعراب ورقة ٣٠ .
(٦) ٩٥/٣ .
(٧) ابن هشام : مغني اللبيب ٩٨/١ .
(٨) ٩٥/٣.

من فروج . يرسل عليها الغمام متدفقا غزيرا ... فيشققها ويفتحها ، تمهيدا لإزالة صورتها وتغيير خلقها تحقيقا لقوله تعالى (يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ) إبراهيم/٤٨ .

وباء الملابسة والمصاحبة هي التي تحقق الغرض من شدة الغمام وكثرته وقدرة الله على أن يشق به أعظم الأجرام الكونية .

أما الآية الثانية فالغرض فيها هو الكشف عن قدرة الله تعالى على بعث خلقه وإعادة الحياة إليهم ، وحين يأذن بذلك فإن الأرض تنشق عما في باطنها ، ليجد الخلق أنفسهم فوق سطحها سراعا إلى موقف الحساب والجزاء ، فكمال القدرة على بعث الموتى ومجاوزتهم لقبورهم ، وسرعة حشرهم ، لا يصوره حرف المجاوزة ، بما يدل عليه من سرعة انفصالهم عن الأرض ، ومجاوزتها لما في جوفها ، ليتلقوا مصيرهم . ألا ترى إلى قوله : ذلك حشر علينا يسير[١] .

وفي تلمسه للمفارقة بين الباء والفاء : يجد ذلك في قوله تعالى في النمل : ٣٦ (قَالَ أَتُمِدُّونَنِي بِمَالٍ فَمَا آتَانِي اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا آتَاكُم . بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ) ، قال الزمخشري : فإن قلت : فما الفرق بين قولك : أتمدونني بمال وأنا أغنى منك ؟ وبين أن تقوله بالفاء ؟ قلت : جعلته ممن خفيت عليه حالي ، فأنا أخبره الساعة ، بما لا أحتاج معه إلى امداده ، كأني : أقول له أنكر عليك ما فعلت ، فإني غني عنه وعليه ورد قوله (فَمَا آتَانِي اللَّهُ) فإن قلت : فما وجه الإضراب ؟ قلت : لما أنكر عليه الإمداد ، وعلل إنكاره ، أضرب عن ذلك إلى بيان السبب الذي حملهم عليه ، وهو أنهم لا يعرفون سبب رضا ولا فرح ، إلا أن يهدى إليهم حظا من الدنيا التي لا يعلمون غيرها [٢] .

وجزئية أخيرة أود الإشارة إليها عقب الحديث عن الباء كما جاءت عند الزمخشري كان من الواجب على أن أنكرها ، وهو الحديث عن (لن) ، وقد وردت في معالجة الزمخشري لها خمس مرات ، وبالتالي فإن هذا العدد لا يحتاج إلى مناقشة ، غير أني أردت الإشارة هنا أن ما جاء عن (لن) في معرض حديثي عن (لا) يكفي لأن أغض الطرف عنها ؛ لأنه في تقديري لن يضيف شيئا ذا بال.

خاصة وأن الأنماط الواردة عن (لن) في معالجة الزمخشري تفيد جميعها بأنها تدل على : توكيد نفي المستقبل ، وأكتفي بالإحالة إلى الأنماط الواردة في فهارس الدراسة .

كما أود أن أشير في معرض ختامي لدلالات (الباء) أن ثمة أنماطا كثيرة جدا ، لم يعرض لها الزمخشري في القرآن فيما يخص (الباء) ، ومن ثم أحسب أن دراسة الحروف في إطار سياقاتها المختلفة تحتاج إلى دراسة مستقلة .

---

(١) د.محمد أمين الخضري : من أسرار حروف الجر في القرآن ص ٢٠٦ .
(٢) ٣/ ١٤٣ .

من وتعاور المعاني :

تناولها الزمخشري في المفصل وقال عنها : معناها ابتداء الغاية ، كقولك : سرت من البصرة إلى الكوفة ، وكونها مبعضة في نحو : أخذت من الدراهم ، ومبينة في نحو : فاجتنبوا الرجس من الأوثان . الحج/٣٠ ، ومزيدة في نحو : ما جاءني من أحد ، راجع إلى هذا [١].

وتعد إشارة الزمخشري إلى المعاني المجازية التي تخرج إليها (من) بحسب السياق ، جامعة مانعة ، حيث أشار إلى أغلب الدلالات التي جاءت في مصادره الأخرى ، غير أن إشارة الزمخشري هذه في الكشاف تحتاج إلى إيضاح ، خاصة في ضوء ترتيب أهمية الدلالات :-

م	الدلالات	عدد التردد	المصادر			النسب	ملاحظات
			الكشاف	نكت الأعراب	أعجب العجب		
١	التبعيض	٣٨	٣٥	٩	٣	٣٦,٥	مجموع الأنماط (١٠٤) نمطا
٢	البيان	٣٧	٣٥	٦	٢	٣٥,٦	
٣	ابتداء الغاية	٢٠	١٧	٥	٣	١٩,٢	
٤	التوكيد	٤	٤	-	-	٣,٨	
٥	التخصيص والعموم	٣	٢	١	١	٢,٩	
٦	البدل	٢	-	-	٢	١,٩	

جدول إحصائي رقم (٢٢) بأنماط دلالات ونسب (من)

يوضح الشكل رقم (٢٢) ترتيب الدلالات ، بحسب الأهمية كما جاءت عند الزمخشري ، وبالتالي يوضح هذا الإحصاء أن دلالتي : التبعيض ، البيان ، هما الدلالتان الأساسيتان ، أو هما اللتان قد نالتا قدرا كبيرا من العناية ، وهو قدر متساو إلى حد ما .

تلي الدلالتان الأوليتان دلالة : ابتداء الغاية بـ (٢٠) نمطا ، ويلاحظ الباحث التفاوت بين دلالتي : التبعيض ، البيان من جهة ، ودلالة : ابتداء الغاية من ناحية أخرى ، وهذا يفضي لنا بالتفاوت في المرتبة والأهمية .

---

(١) المفصل (أ) ص٢٨٢.

ثم تأتى الدلالات الثلاث الأخيرة : التوكيد ، التنصيص والعموم ، البدل ، بنسب وأنماط متقاربة إلى حد ما ، غير أن الدلالة رقم (٤) تمثل أنماطها ضعف الدلالة رقم (٦) .

على أية حال فإنه يمكن تقسيم هذه الدلالات إلى مجموعات على النحو التالي : المجموعة الأولى : وتضم دلالتي : التبعيض والبيان . المجموعة الثانية : وتضم دلالة ابتداء الغاية . المجموعة الثالثة : التنصيص والعموم ، التوكيد ، البدل .

وهكذا نجد المجموعة الثالثة تحظى بأعلى نسبة دلالات ، ثلاث دلالات ، ثم تأتي المجموعة الأولى في المرتبة الثانية من حيث ترتيب المجموعات الأعلى دلالات ، إذ تضم دلالتين ، ثم أخيرا المجموعة الثانية ، تأتى في الترتيب الثالث من بين ترتيب الدلالات ، إذ تضم دلالة واحدة لا غير .

وإذا كانت الدلالة رقم (١) ، (٢) تتقاربان من حيث عدد الأنماط ، التبعيض : ثمانية وثلاثون نمطا ، ودلالة البيان : سبعة وثلاثون نمطا ، فإن الفارق بينهما من حيث مجموع الأنماط العام ، هو نمط واحد فقط ، غير أنهما يتفقان في عدد الأنماط الواردة في الكشاف ، خمسة وثلاثون نمطا لكل منهما ويختلفان في عدد الأنماط الواردة في نكت الأعراب : تسعة أنماط لدلالة التبعيض ، وستة أنماط لدلالة البيان .

وكذلك إذا كانت دلالتا : التبعيض والبيان تمثلان مرحلة قائمة بذاتها ، فإن دلالة ابتداء الغاية تلتقي مع كل دلالة من الدلالتين اللتين تسبقها ، وبالتالي تلتقي مع الأنماط الواردة لـ (أعجب العجب) في دلالة التبعيض ، ثلاثة أنماط لكل منهما ، بيد أن ثمة فارقا بين النسب في الدلالتين ، فإذا كان (أعجب العجب) في الدلالة رقم (١) مثل بثلاثة أنماط ، فإنه يعني أن نسبته ٧,٩ % من جملة الأنماط الواردة في دلالة التبعيض .

في حين أنة في دلالة : ابتداء الغاية ورد له ثلاثة أنماط أيضا ، إلا أن الأنماط الواردة لها أقل بكثير مما جاء في دلالة التبعيض ، وبالتالي يمثل ١٥% ، أي حوالي ضعف ما جاء في الدلالة (١) رغم أن الأنماط متساوية .

وتقترب دلالة (ابتداء الغاية) مع دلالة (البيان) في الأنماط الواردة في (نكت الأعراب) لكل منهما ، غير أن النسب أيضا مختلفة ، فأنماط (نكت الأعراب) في دلالة (البيان) تمثل نسبة ١٧,١% من جملة الأنماط الواردة في الكشاف ، في حين يمثل في دلالة (ابتداء الغاية) نسبة ٢٩,٤ % من جملة الأنماط الواردة في الكشاف ، ومن ثم فإنه باختلاف الأنماط تختلف النسب والأهمية من دلالة إلى أخرى ، كما اتضح .

وبالتالي يتضح رغم فارق الأنماط بين المجموعـة الأولـى والثانيـة ، إلا أن ثمـة تقـارب بين المجموعتين ، وكذلك الحال مع المجموعة الثالثة والثانية ، إذ أجد مواضع التقاء ، ومـن ثـم أرى من اللازم الإشارة إليها .

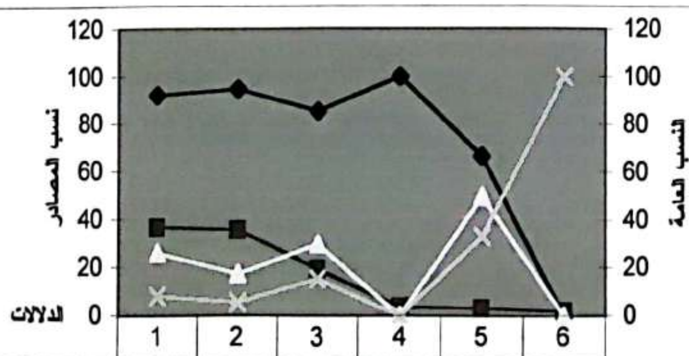
فتستوي أنماط الكشاف في دلالة (التخصيص والعموم) مع أنماط دلالة (البدل) الـواردة فـي أعجب العجب ، وهكذا تستوي دلالتا أعجب العجب في دلالتي : البيان ، والبـدل بنمطيـن لكـل منهما ، غير أن أنماط دلالة (البدل) وردت في (أعجب العجب) ، ولم ترد في الكشاف ، وبالتـالي لم ترد في نكت الأعراب .

ونلاحظ كذلك أن نكت الأعراب قد اشترك في أربع دلالات من مجموع ست دلالات ، أي ما يمثل نسبة ٦٦,٧% من جملة الدلالات المعالجة هنا ، كما اشترك (نكت الأعـراب) فـي دلالـة التبعيض بنسبة ٢٥,٧% من نسبة أنماط الكشاف .

وكذلك نلاحظ أن أعجب العجب يشترك في كل الدلالات ما عدا الدلالة رقـم (٤) ، وبالتـالي يمثل نسبة ٨٣,٣ % من نسبة اشتراكه في الدلالات الواردة ، وبالتالي تمثل أعلى نسـبة تـردد حتى الآن .

وهكذا نجد ترتيب الدلالات بالنسبة لأعجب العجب كالتالي : دلالة البدل ، التخصيص والعمـوم ، ابتداء الغاية ، التبعيض ، البيان .

وإذا كان أعجب العجب لم يشترك في دلالة التوكيد ، فإن الكشاف لم يشترك في دلالة البـدل ، وبالتالي يستويان في عدد الدلالات التي لم يشترك فيها كل منهما ، ويوضح الشكل(٢٣) النسـب المدرجة في الشكل رقم (٢٢) .



الدلالات	1	2	3	4	5	6
النسب	36.5	35.6	19.2	3.8	2.9	1.9
الكشاف	92.1	94.6	85	100	66.7	0
نكت الأعراب	25.7	17.1	29.4	0	50	0
أعجب العجب	7.9	5.4	15	0	33.3	100

شكل توضيحي (٢٣) بنسب دلالات (من) كما في الشكل السابق

ويوضح الشكل (٢٣) عمليا ما تناولته من تقسيم هذه الدلالات إلى مجموعات مختلفة ، ومن ثم نلاحظ أن الدلالتين (١) ، (٢) يمثلان مستوى خاصا بهما ، وتأتي المجموعة التالية في مرحلة وسط إلى حد ما بين المجموعة الأولى والأخيرة ، ثم تأتي الدلالات الأخيرة لتمثل مرحلة قائمة بذاتها .

وإذا كانت هذه تمثل ملاحظات عامة حول دلالة (من) كما جاءت عند الزمخشري بناء على الإحصاء المستخلص ، فإن ثمة معالجة لا تقل أهمية عن هذه الملاحظات العامة ، وهي مناقشة قضايا كل دلالة من الدلالات الست على حدة .

وإذا كان الزمخشري قد أوصلها إلى ست دلالات ، فإن ابن هشام قد أوصلها إلى خمسة عشر وجها [١] ، وفي موضع آخر سبع معان [٢] ، وبالتالي يتضح أن اعتماد هذه الدلالة أو تلك في المقام الأول على السياق ، الذي يرجح واحدة على الأخرى .

وأما المبرد ، وابن السراج ، والأخفش الأصغر ، وطائفة من الحذاق و السهيلي ، يرون : أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية ، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى ، ألا ترى أن التبعيض من أشهر معانيها وهو راجع إلى ابتداء الغاية ، فإنك إذا قلت : أكلت من الرغيف ، إنما أوقعت الأكل على أول أجزائه ، فانفصل ، فمآل معنى الكلام إلى ابتداء الغاية [٣] .

وبالتالي يلتقي الزمخشري أو إن شئت فقل متأثر بما جاء عند كالرماني [٤] ، والهروي [٥] ، والزجاج [٦].

وهكذا نرى تأثر الزمخشري بسابقيه ، بيد أن هذا لا يمنع من أن الزمخشري قد حاول أن ينقل هذه الأدوات بشيء من إضفاء ملامحه عليها .

وثمة بعض من أنكر على الزمخشري وطائفته ، أن تخرج (من) إلى التبعيض ، كالمبرد والأخفش الصغير وابن السراج والجرجاني والزمخشري ، وأنكر الثاني أكثر المغاربة ، وقالوا في الآية وهي للتبعيض ، وفي الثانية للابتداء والمعنى : فاجتبوا من الرجس الأوثان ، وهو عبادتها ، وكذا قال الزمخشري ، قال الرضي : وهو بعيد ، لأن الأوثان نفس الرجس ، فلا تكون مبدأ له [٧] .

---

(١) ابن هشام : مغني اللبيب ٢/ ١٤ .
(٢) ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص ١٠٥ .
(٣) أبو القاسم المرادي : الجنى الداني في حروف المعاني ص٣٥١.
(٤) الرماني : معاني الحروف ص٩٧، ١٦٥، ١٦٦ .
(٥) الهروي : الأزهية في علم الحروف ص ٢٢٤ .
(٦) الزجاج : حروف المعاني ص ٥٠ .
(٧) السيوطي : همع الهوامع ٣٤/٢ .

وإذا كان ما جاء في نص السيوطي توكيد لما جاء عند المرادي ، فإن ما ساقه السيوطي في آخـــر نصه يوقع الباحث في حيرة من أمره ، وذلك لأنه رأى أن كثيرا من العلماء ينكرون أن تكون للتبعيض ، وذكر منهم الزمخشري ، والزمخشري جعل دلالة (التبعيض) ، كما جاء في الشكل (٢٢) هي الدلالـة الأولى لـ (من) ، وهكذا نجد تضاربا في الرأي .

غير أن هذا التضارب يزول ، إذ ما أعدنا النظر في ضوء ما جاء في نص المرادي الســـابق ، إذ قال : إن الأصل هو ابتداء الغاية والدلالات الأخرى متفرعة عنه ، بيد أن هذا في الواقع يحتـــاج إلـــى نص صريح في إفادة ابتداء الغاية ، هو الأصل ، وأن الدلالات الأخرى هي متفرعة عنه ، صحيح أن إفادة ابتداء الغاية هي دلالة أساسية بإجماع النحاة والمفسرين ، إلا أن الإحصاء المستخلص من مؤلفات الزمخشري يدرجها ضمن إطار الدلالات الأساسية ، إلا أنه يقدم عليها دلالات أخرى كالتبعيض التـــي جاءت في المرتبة الأولى ، والبيان التي جاءت في المرتبة الثانية ، إلا أنه على أية حال يـــدرج هـــذه الدلالة – ابتداء الغاية – ضمن الدلالات الأكثر أهمية .

وإذا كان الفريقان – الزمخشري وجماعته – ، وهؤلاء الذين لا يرون (لمن) إلا دلالـــة واحـــدة – ابتداء الغاية – ، يختلفون عن أولئك من البصريين الذين يرون الاقتصار على معنى واحد ، لكل حرف ، أن مذهبهم بأن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أن أحرف الجزم كذلك [١] .

وهكذا نستخلص ثلاثة آراء حول خروج (من) إلى معان أخرى مجازية ، الرأي الأول ، ويرى أن (من) تخرج إلى معان أخرى ، وفريق آخر يرى أن (من) تخرج إلى ابتـــداء الغايـــة ، وأن المعـــاني الأخرى متفرعة عنها ، أو عن السياق ، والفريق الثالث ، يرى أن (من) لا تؤدي إلا معنى واحدا .

وعلى الرغم من أن آراء النحاة تجمع على أن الزمخشري من أولئك الذين يرون أن (من) تـــؤدي معنى (ابتداء الغاية) وأن المعاني الأخرى متفرعة عنها ، رغم ذلك أحسب أن الزمخشري ينتمي إلـــى الفريق الأول الذي يرى أنها تؤدي دلالات مختلفة .

ولا أدل على ذلك من أن الزمخشري – حسب الإحصاء – لم تأت دلالة (ابتـــداء الغايـــة) فـــي المرتبة الأولى ، كما هي الحال عند أصحاب الفريق الثاني ، وإنما جاءت في المرتبة الثالثة ، ومن ثـــم نرى دلالات أخرى نالت أهمية منه أكثر غير تلك التي نالتها ابتداء الغاية من النحاة ، وبالتالي نـــرى اختلافا يتناقض مع رؤية النحاة التي عرض لها كل من المرادي والسيوطي على السواء .

وتخرج (من) إلى دلالة (التبعيض) عنده ، وجاء ذلك في سياق تحليله لقوله تعالى في الآية : ٢٢ من سورة البقرة (وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ، فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ) قـــال الزمخشـــري : (مِـــنَ الثَّمَـــرَاتِ)

---

(١) السابق : ٢/٣٥ .

للتبعيض ، بشهادة قوله : فأخرجنا به من كل الثمرات ، وقوله فأخرجنا به ثمرات ، ولأن المنكرين ، أعني ما رزقنا يكتنفانه وقصد بتنكيرهما معنى البعضية [١] ، وقال الزمخشري إن (من) ترد اسما مفعولا ، كقوله تعالى (فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ) أعرب (من) مفعولا لأخرج ورزقا مفعولا لأجله ، قال وكذا حيث كانت للتبعيض ، فهي في موضع المفعول به [٢] .

وهكذا نجد الزمخشري يتابعه الطيبي في حاشيته على الكشاف بأن (من) إذا كانت تبعيضية تعوب مفعولا . وفي قوله تعالى (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ) البقرة/ ٣ ، قال الزمخشري : وأدخل (من) التبعيضية صيانة لهم وكفا عن الإسراف والتبذير المنهي عنه [٣] .

على أن السياق قد يختلط ، أو يصعب على الزمخشري أن يحدد الدلالة الدقيقة للحرف ، فنجده يجعل للحرف الواحد أكثر من دلالة في آن واحد ، كما جاء في سورة البقرة (رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا ...) آية : ١٢٨، قال الزمخشري : (من) للتبعيض أو التبيين[٤] .

وأرى ــ والله أعلم بما أنزل ــ أن جعل (من) للابتداء أفضل من جعلها للتبيين ؛ لأن في جعلها للتبيين أبلغ ؛ لأنه لو كانت للتبعيض لكانت أقل بلاغة ، إذ تحتمل أن يكون الدعاء موجه إلى بعض ذريته دون البعض الآخر ، وهذا لاشك أقل بلاغة ، أما في جعلها للتبيين تكون أبلغ ، إذ تكون للتوضيح .

وفي الآية/٣٧ من سورة إبراهيم (فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ) . قال الزمخشري : ومن للتبعيض ، ويدل عليه ما روي عن مجاهد لو قال أفئدة الناس لزاحمتكم عليه فارس والروم ...ويجوز أن تكون (من) للابتداء كقولك : القلب مني يقيم ، تريد قلبي ، فكأنه قال أفئدة ناس ، وإنما نكرت المضاف إليه في هذا التمثيل ، لتنكير أفئدة في الآية ... ، ليتناول بعض الأفئدة [٥] .

وأزعم أن التمثيل الثاني للزمحشرى ، القلب مني سقيم ، تدل على البعضية كذلك ؛ لأنه جزء (من) مني ، أي بعض ، وهذا واضح من التمثيل الثاني ، فهي للبعضية ، وليست للابتداء ، كما ذهب الزمخشري .

---

(١) ٤٦/١ .
(٢) السابق : الموضع ذاته .
(٣) ٢٣/١ .
(٤) ٩٤/١ .
(٥) ٣٠٤/٢ .

وتخرج إلى (البيان) كما في قوله تعالى ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ﴾ النور/٥٥ [١] ، وفي الآية ٢٩ من سورة الأحزاب﴿وإِنْ كُنتُنَّ تُرِدْنَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الآخِرَةَ ، فَإِنَّ اللهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْراً عَظِيماً﴾ [٢] .

وفي مواضع نرى الزمخشري يتأرجح رأيه في تحديد دلالة التركيب ، وهو ما يطلق عليه البلاغيون الغموض الدلالي ، ففي قوله تعالى في الفرقان/٧٤ ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً﴾ حيث يذهب الزمخشري أن تكون (من) بيانية ، وأن تكون ابتدائية ، ثم يحاول أن يفسر ذلك بقوله : فإن قلت : من في قوله : من أزواجنا ، ما هي ؟ قلت : يحتمل أن تكون بيانية ، كأنه قيل : هنا لنا قرة أعين ، ثم بينت القرة ، وفسرت بقوله : من أزواجنا وذريتنا ...وهي من قولهم : رأيت منك أسدا ، أي أنت أسد ، وأن تكون ابتدائية ، على معنى : هب لنا من جهتهم ما تقر به عيوننا من طاعة وصلاح [٣] .

والزمخشري يحاول أن يوضح الدلالة من خلال ضربه الأمثلة التي تمت للآية بالصلة لكي يوضح رأيه وما يذهب إليه ، على أنني أذهب إلى المعنى الأول ، وهو ما يناسب سياق الآية والمقام . وفي نوح/ ٢٥ ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَاراً فَلَمْ يَجِدُواْ لَهُم مِّن دُونِ اللهِ أَنصَاراً﴾ يذهب الزمخشري أن (من) للبيان [٤] .

ويرى أحد الباحثين : أن (من) في الآية تبعيضية ، ولها دلالة بلاغية لا تؤديها سواها ، ذلك أن الله تعالى ، أراد أن يبين كثرة ذنوبهم وبشاعة ما اقترفوا من الآثام ، الأمر الذي لم يستطع نوح معه طوال ألف سنة إلا خمسين عاما أن يغير منهم ، لعنادهم وانغماسهم في الغي و الضلال ، وكأن بعض هذه الخطايا كان كفيلا أن يستجلب غضب الله عليهم ، ويستحقوا معه ما نزل بهم من إغراق في الدنيا ، وإحراق في نار الأخرة ، وذلك ما تشيعه (من) في تركيبها [٥] .

وإذا كان كل من الزمخشري والخضري يذهب إلى رؤية دلالة لـ (من) تخالف الدلالة الأخرى ، فإنني أذهب إلى أن (من) يمكن أن تحتمل الدلالتين ، فإذا كانت بمعنى (البيان) الذي ذهب إليه الزمخشري ، على أساس أنه أراد أن يبين بسبب خطاياهم : النتيجة إغراق في الدنيا ، وفي الآخرة (نارا) ، ورأي الخضري وجيه أيضا على اعتبار أنهم اقترفوا أخطاء كثيرة ، وخطأ واحد من هذه

---

(١) ٨٢/٣ .
(٢) ٢٣٤/٣ .
(٣) ١٠٥/٣ .
(٤) ١٤٤/٤ .
(٥) د. محمد الأمين الخضري : من أسرار حروف الجر في القرآن الكريم ص ٣٥٩ .

الأخطاء كفيل باستحقاقهم العذاب : إغراق في الدنيا ، وفي الأخرة إحراق في النار، و تنكيرها ، دلالة على تهويلها وتعظيم شأنها .

وتخرج إلى دلالة : ابتداء الغاية ، ففي قوله تعالى من سورة البقرة (كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقاً قَالُواْ هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ) ، حيث جعل من الأولى والثانية كلتاهما لابتداء الغاية ؛ لأن الرزق قد ابتدئ ، فمن الجنات والرزق من الجنات قد ابتدئ من ثمرة [١] . وفي قوله تعالى في سورة النور /٤٣ (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يُزْجِي سَحَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَاماً فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَن يَشَآءُ وَيَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَآءُ) حيث جعل (من) الأولى لابتداء الغاية ، والثانية للتبعيض [٢].

وفي ظني أن (من) الأولى للتبعيض ، على اعتبار أن الودق يخرج من خلال ذلك السحاب ، أي من جزء منه ، والثانية للابتداء ، على أساس أن ابتداء السحاب من السماء ، والثالثة للتبيين التي هي للتوضيح .

وقد تكون تفيد الاستغراق ، كما في سورة المائدة/ ٧٣ (وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ...) للاستغراق ، وهي المقدرة مع لا التي لنفي الجنس في قولك : لا إله إلا الله ، والمعنى و ما إله قط في الوجود إلا إله موصوف بالوحدانية ، لا ثاني له وهو وحده لا شريك له [٣] .

ويلاحظ الباحث أن الأنماط التي جاءت عند الزمخشري والتي عد فيها (من) للاستغراق ، جاءت جميعها مع النفي ، ومن ثم جاءت (من) لتأكيد النفي ، وإفادة معنى الاستغراق [٤] ، وتفيد العموم [٥] ، وتفيد (البدل) [٦] .

وإذا كنا قد رأينا أن جمهور النحاة يرون أن الأصل في (من) هي ابتداء الغاية ، وأن المعاني الأخرى متفرعة عنها ، فإن السيرافي شارح كتاب سيبويه يورد أن (من) عند سيبويه تؤدي ثلاثة معاني : ابتداء الغاية ، التبعيض ، زائدة في النفي [٧] .

إن النحاة الذين جاءوا بعد الزمخشرى يرون أن (من) عنده لا تؤدي إلا (ابتداء الغاية) ، مع أنه لم يشر إلى ذلك صراحة ، وبالتالي فإنه يرى أنها تخرج إلى معان مختلفة ، كما أشرت : وبالتالي تتضح

---

(١) ٥٢/١ .
(٢) ٧٩/٣ .
(٣) ٣٥٦/١ .
(٤) ينظر على سبيل المثال : ٢٧٣/٢ ، ٢٤٣/٣ .
(٥) أعجب العجب ص ١٨ .
(٦) السابق : الموضع ذاته.
(٧) ينظر السيرافي: شرح كتاب سيبويه ١٦٩/١ ، ١٧٠ .

رؤيته في ضوء إطار رؤية سيبويه التي عرض لها السيرافي ، بأنها تؤدي معان مختلفة ، وهكذا الحال عند الزمخشري .

إلا أن الفارق بين سيبويه والزمخشري في أن معانيها عند سيبويه ثلاثة وعند الزمخشري ستة ، وبالتالي يزيد الزمخشري الضعف على ما جاء عند سيبويه ، وقد اشترك كل منهما في الدلالات التي أشار إليها السيرافي عند سيبويه ، فقد ذكرها الزمخشري وأشرت إليها في سياقها .

وإذا كان الزمخشري في آية : ٩ من سورة الجمعة (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ) يذهب أن (من) للبيان [١] .

ويرى د. الخضري أن دلالة (من) في آية الجمعة السابقة ، وفي قوله تعالى (لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ...) التوبة/ ١٠٨ على أصلها من الابتداء ، والتبعيض ، ويرد ذلك إلى ما نقله الرضي عن المبرد وعبد القاهر والزمخشري راجع إلى معنى الابتداء ، لأن الدراهم في قولك : أخذت من الدراهم ، مبدأ الأخذ [٢] .

وإذا كان ما ذهب إليه صحيحا من أن المبرد وعبد القاهر والزمخشري يرون الأصل الابتداء والمعاني الأخرى ترجع إليه ، بيد أن الزمخشري لم يجعل (من) في هذه الآية للابتداء ، وإنما جعلها للبيان ، ولم يجعلها لابتداء الغاية ، أما (من) في آية التوبة ، فيمكن أن تدل (من) على ابتداء الغاية ، منذ أول يوم ، أي منذ البداية.

أما المثال الذي استشهد به د. الخضري : أخذت من الدراهم ، مبدأ الأخذ ، فأرى أن هذا المثال إن طابق واحدا من التركيبين القرآنيين ، فإنه لا يطابق الآخر ، وما ذهب إليه أزعم أنه يحتاج إلى نظر ، خاصة أن أخذت من الدراهم ، لا يعني ابتداء الأخذ ، أو أنني أخذت من أولها وإنما يعني ـ فيما أظن ـ أنه أخذ جزءا منها ، وواضح أن (من) تدل على هذا المعنى .

وأخالف الزمخشري في دلالة (من) في سورة الجمعة وأوافق الخضري ، على أن (من) للتبعيض ، وليس لابتداء الغاية بمعنى جزء من يوم الجمعة وليس اليوم كله ، بدليل قوله : إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا ... وإذا ما انتهت الصلاة أمرنا بالسعي والانتشار في الأرض ابتغاء الرزق : (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) الجمعة/١٠ .

---

(١) ٩٧/٤ .
(٢) د. محمد الأمين الخضري : من أسرار حروف الجر في القرآن الكريم ص ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

وهكذا تستغرق الصلاة جزءا من يوم الجمعة ، أي أنها تبعيضية ، والبيان الذي ذهب إليه من أنه تفيده (من) إنما هو مستقى من دلالة إضافة الجمعة إلى يوم ، فأفادت تمييز وتبيين لذلك اليوم الذي فيه تلك الفريضة العظيمة ، وليس أدل على عظمتها من أن الله عز وجل قد أشار إليها : ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون .

ويؤيد ما أذهب إليه من أن د.الخضري عقب قائلا : أما لماذا أوثرت (من) على حرف الوعاء في الآية الأولى ، فلأن الله تعالى لا يريد من المؤمنين ترك أعمالهم في هذا اليوم والانقطاع إلى الصلاة والعبادة ، بل طلب منهم أن يبدأوا يومهم بالعمل ، فإذا سمعوا النداء لصلاة الجمعة من بعض هذا اليوم لبوا نداء الله تعالى مسرعين فإذا فرغوا من صلاتهم بادروا بالعودة إلى أعمالهم (١) .

وهكذا نجد الخضري يؤكد على أن معنى (من) : التبعيض ، وإن كان يراها لابتداء الغاية على الأصل .

وفي سياق ختامي عن الحرف (من) أود أن أشير إلى ملاحظة **أمبروس** *Amberos* من أن ثمة فارقا بين استخدام (من) في العربية الكلاسيكية والعربية الحديثة ، إذ أثبتت الدراسات الإحصائية أنها في العربية الحديثة أكثر استخداما من العربية الكلاسيكية (٢).

غير أن ملاحظة أمبروس هذه لا تؤثر على ناحية الدلالات التي تؤديها (من) ، فإذا كان ثمة اختلاف بين (من) في العربية الكلاسيكية والعربية الحديثة ، فإنه لم يشر إلى أن هذا الاختلاف في الاستخدام يؤثر على الاستخدام والوظائف التي تؤديها ، كما يلاحظ أن الفارق في الاستخدام ليس كبيرا إلى حد ما بناء على الإحصائيات التي استخلصها أمبروس .

اللام وتعاور المعاني :

جاءت معالجة الزمخشري لـ (اللام) كما هي الحال عند سلفه ، إضافة إلى ما يضيفه الزمخشري من رأيه الخاص ، الذي أحسبه أنه كان له صدى واسع الانتشار فيمن جاء بعده من الدارسين والباحثين في الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم .

ولإن كان الباحثون في النحو العربي أمثال سيبويه والزجاج والرماني وابن هشام... وفي الإعجاز اللغوي للقرآن أمثال : الباقلاني ، ابن قتيبة ، القاضي عبد الجبار وكذلك المفسرون قد ذكروا دلالات كثيرة لهذا التركيب أو ذاك الحرف ، إلا أن ما يؤخذ عليهم أنهم لم يوضحوا إلى حد بعيد مدى أهمية

---

(١) السابق ص ٣٦٥.
(٢) Ambros A. Arne: Beobachtungen Zu den Arabischen Präpositionen : min und an ,S.97 .

هذه الدلالات وترتيبها ، اللهم إلا في بعض الحالات يجمع جمهور النحـــاة علـــى رأي أساســـي لـــهذا التركيب أو ذاك الحرف ، وبالتالي لا يمنع هذا من أن ثمة من هؤلاء النحاة مـــن يخـــرج عليـــه ولا يرتضيه .

وقد أشار الزمخشري إلى معنى اللام : اللام للاختصاص كقولك : المال لزيد ، والســـرج للدابـــة ، وجاءني أخ له وابن له ، وقد تقع مزيده قال الله تعالى (عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم) (١).

ومن ثم نلاحظ أن الزمخشري لم يشر في (المفصل) إلا إلى دلالة واحدة ـ الاختصاص ـ مما جـــاء في الكشاف ، كما يلاحظ أيضا أن إشارة الزمخشري إلى هذه الدلالة فقط في المفصـــل ، يعنـــي أنـــها الدلالة الأساسية والأولى بناء على إشارته إليها ، غير أن الإحصاء المستخلص يوضح عكس ما ارتـــأه في المفصل ، إذ تأتي دلالة (الاختصاص) في المرتبة السادسة ، وبالتالي يتقدم عليـــها دلالات خمـــس أخرى وهكذا نجد الكشاف يحظى بدلالات أكثر مما جاء في المفصل .

وهكذا نجد الزمخشري يواصل الناحية البحثية عند القدماء بل يضيف إليها مـــن لمســـاته الخاصـــة وهكذا نجد دلالات (اللام) الموجودة في مؤلفات الزمخشري التحليلية تصل إلى عشـــرة دلالات علـــى النحو التالي:

م	الدلالات	عدد التردد	المصادر			النسب	ملاحظات
			الكشاف	نكت الأعراب	أعجب العجب		
١	التعليل	٢١	٢١	٣	–	٢٢,١	مجموع الأنماط (٩٥) نمطا
٢	التوكيد	٢٠	٢٠	٤	–	٢١	
٣	البيان	١٥	١٥	–	–	١٥,٨	
٤	القسم	٨	٨	–	–	٨,٤	
٥	الابتداء	٨	٦	١	٢	٨,٤	
٦	الاختصاص	١٥	١٤	٦	١	١٥,٨	
٧	الفارقة	٤	٤	–	–	٤,٢	
٨	أول الوقت	٢	٢	–	–	٢,١	
٩	التعجب والاستهزاء	١	١	١	–	١	

(١) المفصل (ب) ص١٣١.

م	الدلالات	عدد التردد	المصادر			النسب	ملاحظات
			الكشاف	نكت الأعراب	أعجب العجب		
١٠	الملك	١	-	-	١	١	

جدول إحصائي رقم (٢٤) يوضح دلالات اللام وترتيبها ونسبها كما وردت عند الزمخشري

لقد جاءت أنماط اللام متنوعة وهذه الدلالات لا تقل عما قدمه النحاة والمفسرون على نحـــو مـــا سيتضح في التحليل ، جاءت هذه الأنماط في الكشاف ونكت الأعراب وأعجب العجب ، وبالتالي فـــإن الكتب الثلاثة تشترك في معالجة القضايا الدلالية التي تخص اللام ، إلا أن المفارقة بين هذه المؤلفـــات الثلاثة ، أنها ليست واحدة ، بمعنى أن الأنماط المعالجة في كل مؤلف علـــى حـــدة ليســـت ســـواء . وبالتالي نرى الكشاف هو المصدر الأساسي الذي حظي بنسبة لا يضارعه فيها أي مؤلف آخر ، وقـــد تكررت بعض أنماطه في نكت الأعراب .

فإذا كان مجموع الأنماط بلغ خمسة وتسعين نمطا ، فإن الكشاف وحده قد حظي بنســـبة ٩٥,٨% من جملة الأنماط التي عالجت اللام وقد تكررت بعض أنماطه في نكت الأعراب وقد مثلت هذه الأنماط نسبة ١٦,٥ % مما جاء في الكشاف ، وبالتالي فإن أنماط أعجب العجب تمثل نسبة ٤,٢% من جملـــة الأنماط التي عالجت اللام .

وإذا كانت الدلالات هنا قد وصلت إلى عشر دلالات اشترك الكشاف في تسع منها ، وبالتالي تمثـل نسبة اشتراكه في الدلالات ٩٠% ، وإذا كان نكت الأعراب وأعجب العجب قد اشتركا في دلالات اللام إلا أنهما ليسا سواء بمعنى أن كليهما قد اشترك في دلالات ربما لم يشترك فيها الآخر أو العكس .

ومن هنا فإن نكت الأعراب قد اشترك في الدلالات التالية : التعليل ، ويمثل نسبة تكراره لما جـــاء في الكشاف ١٤,٣% ، والتوكيد ويمثل نسبة ٢٠% مما جاء في الكشاف ، والتعجب والاستهزاء ويمثل نسبة ١٠٠% ، أي أن أنماط الكشاف تكررت في نكت الأعراب ولم يشترك في هذه الدلالات أعجـــب العجب . والاختصاص بلغت نسبة نكت الأعراب ٤٢,٩ % مما جاء في الكشاف ، أما دلالة الابتداء فقد بلغت نسبة نكت الأعراب فيها ١٧,٧% .

وتلتقي المصادر الثلاثة في دلالتي الابتداء والاختصاص ، إلا أن النسب بينها مختلفة بمعنى أنه قـد ورد لـــنكت الأعراب نمط واحد من الكشاف في دلالة الابتداء ، أي أنه تكرر من الكشاف في نكـــت الأعراب ما يمثل نسبة ١٦,٧% ، في حين أن أنماط أعجب العجب أنماط قائمة بذاتها ، وتمثل هـــذه

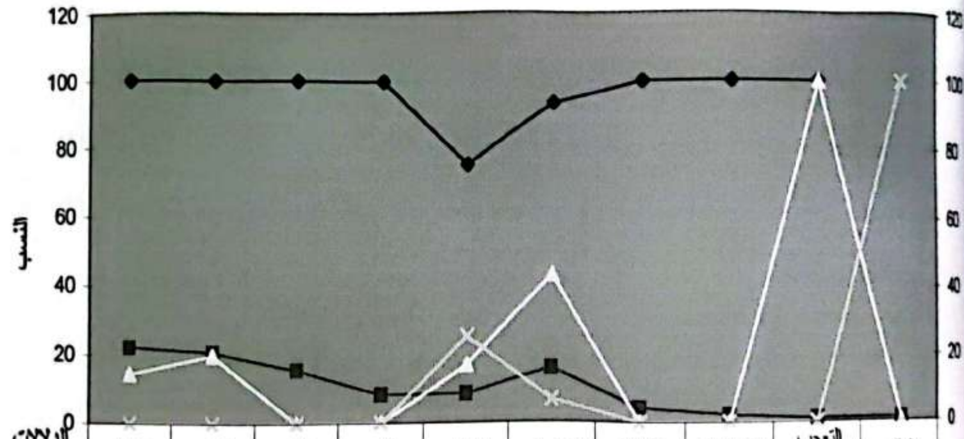
المفارقة ، كما أشرت من ذي قبل . وتمثل أنماط أعجب العجب الواردة في دلالة الابتداء ٢٥% من عدد الأنماط الواردة لهذه الدلالة .

إلا أن النسبة بين الدلالتين مختلفة ، بناء على اختلاف الأنماط الواردة في الكشاف فإذا كان نكت الأعراب يمثل نسبة ١٦,٧% مما جاء في الكشاف في دلالة الابتداء ؛ فإنه مع الاختصاص يمثل نسبة ٤٢,٩% مما جاء في الكشاف .

ويختلف نكت الأعراب وأعجب العجب في عدد الدلالات الواردة لكل منهما في دلالة الاختصاص فإذا كانت نسبة نكتِ الأعراب تمثل ٤٢,٩% كما أسلفت فإن ما جاء في أعجب العجب يمثل٦,٧% ومن ثم نرى الأنماط مختلفة والنسب مختلفة لاختلاف الأنماط في كل دلالة .

وعالج أعجب العجب دلالة الملك بغض النظر عما جاء في المفصل ولم يشر الزمخشري إلى هذه الدلالة أو المصطلح في الكشاف كما سيأتي الحديث عنه في حينه .

ومن هنا نرى الدلالات التي تكررت من الكشاف في نكت الأعراب هي : التعليل ، التوكيد ، الابتداء ، الاختصاص ، التعجب والاستهزاء ، وهذه الدلالات في ترتيبها ليست سواء ، بمعنى أن دلالة التعجب والاستهزاء جاءت في المرتبة الأولى ١٠٠% ، ثم تلتها دلالة الاختصاص بنسبة ٤٢,٩% ، ثم دلالة التوكيد بنسبة ٢٠ % ، الابتداء ١٦,٧% ، وأخيرا دلالة التعليل ١٤,٣% وهكذا نجد الدلالات كلها ليست سواء وإنما ثمة عوامل تتحكم في ترتيبها . وأحاول هنا أن أضع رسما في الشكل (٢٥) يوضح النسب الواردة في الشكل (٢٤) .



الدلالات	التعليل	التوكيد	البيان	القسم	الابتداء	الاختصاص	المفارقة	أول الوقت	التعجب والاستهزاء	الملك
النسب	22.1	21	15.8	8.4	8.4	15.8	4.2	2.1	1	1
الكشاف	100	100	100	100	75	93.3	100	100	100	0
نكت الأعراب	14.3	20	0	0	16.7	42.9	0	0	100	0
أعجب العجب	0	0	0	0	25	6.7	0	0	0	100

شكل توضيحي رقم (٢٥) يوضح نسب دلالات اللام كما وردت عند الزمخشري

يوضح الرسم البياني أن دلالة كل من : التعليل ، التوكيد ، تمثلان مرحلة مستقلة ، خاصة وأن النسب بينهما تمثل نسب متقاربة ، وأن كليهما يمثلان مرحلة ومسافة بعيدة عن الدلالات الأخرى ، وتأتي دلالة : البيان ، الاختصاص في مرحلة مستقلة ، أي مرحلة ثانية ، وتأتي دلالة كل من : القسم ، الابتداء ، تمثل مرحلة ثالثة وتأتي المرحلة الرابعة والأخيرة لتمثل باقي الدلالات .

وهذا القدر من الدلالات التي وردت عند الزمخشري والذي أوضحه الشكل (٢٤) ، لا يقل عما حصره النحاة لدلالات اللام ، فقد قدم أبو حيان [١] تسع دلالات : الملك ، التمليك ، الاستحقاق ، النسب ، التعليل ، التبيين ، التعجب ، التفضيل ، الصيرورة .

وإذا كان الزمخشري وأبو حيان يلتقيان في عدد الدلالات بشكل عام فإن الدلالات الواردة عند كل منهما تلتقيان في بعض الدلالات وتختلفان في البعض الآخر ، يلتقيان في الدلالات الآتية : التعليل ، التبيين ، التعجب ، الصيرورة ، الملك ، وقد ذكر أبو حيان دلالات لم يشر إليها الزمخشري مثل : التمليك ، الاستحقاق ، النسب ، التفضيل ، في حين ذكر الزمخشري دلالات لم يتناولها أبو حيان نحو : التوكيد ، القسم ، الابتداء ، الفارقة ، الاختصاص ، أول الوقت .

غير أن ثمة ملاحظة هنا أود أن أشير إليها أن بعض الدلالات التي أشار إليها أبو حيان ، قد أشار إليها الزمخشري في تنظيره ، أعني فيما جاء في المفصل ، وهكذا نجد بعض الدلالات التي أشار إليها في المفصل ، ولم يتناولها في الكشاف ولا نكت الأعراب ، مثل دلالة : الملك .

بيد أننا نجد بعض المصطلحات التي يستخدمها الزمخشري ويتناولها بعض النحاة الآخرين بمسميات أخرى ، فنجد مثلا (اللام) التي تدل عند الزمخشري على (الاختصاص) يذكرها الهروي[٢] تحت مسمى أن (اللام) بمعنى (على) ويشير إلى هذا المعنى ابن هشام [٣] وبهذا يلتقي الهروي مع ابن هشام أو إن شئت الدقة فقل : إن ابن هشام متأثر بما جاء عند الهروي ، خاصة وأن الأنماط المستخدمة واحدة عند الرجلين .

وإذا كان الهروي وابن هشام يرون أن (اللام) بمعنى (على) وبمعنى (مع) أو (بعد) أو (من) أو (في) أو (إلى) أو (للتعليل) ، هو مذهب الكوفيين ، والعتيبي [٤] .

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤٣٣/٢ .
(٢) اللامات ، ص٢٤ ، ٢٥.
(٣) ابن هشام : مغني اللبيب١/١٧٧ .
(٤) أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب من كلام العرب ٤٣٥/٢ .

وبالتالي نرى الزمخشري ينأى عن استخدام المصطلحات الكوفية ، ويستخدم في المقابل مصطلحات بصرية ، اللهم إلا مصطلح (التعليل) والذي يلتقي فيه الفريقان ، في حدود ما أعلم .

وإذا كان الزمخشري لم يشر إلا إلى دلالات عامة ، فإن دلالة (التوكيد) التي تحتل المركز الثاني بالنسبة لدلالات (اللام) نجد ابن هشام يقول عنها إنها : اللام المسماة لام التقوية ، وهي المزيدة لتقوية عامل ضعف ، إما بتأخره ، نحو : (هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) الأعراف/١٥٤ ، ونحو : (إِنْ كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) يوسف/٤٣ ، أو بكونه فرعا في العمل نحو : (مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ) البقرة/٩١. (فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ) البروج/١٦ (١) .

ويلحظ ابن هشام ملحظا مهما أن (اللام) تأتي لتوكيد المنفي ، وهي الداخلة على الفعل مسبوقة بما كان ، أو بلم يكن ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام نحو : (وَمَا كَانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ) آل عمران/١٧٩ ، (لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ) النساء/١٦٨ ، ويسميها أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد ، أي النفي ، قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي ، لأن الجحد في اللغة ، إنكار ما تعرفه ، لا مطلق الإنكار ، ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أن أصل ما كان ليفعل ، ما كان يفعل ، ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي ، كما أدخلت الباء في : ما زيد بقائم ، لذلك فعندهم أنها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب ... ووجهه عند البصريين أن الأصل ما كان قاصدا للفعل ونفي القصد أبلغ من نفيه (٢) .

وهذه الملاحظة التي لاحظها ابن هشام تنطبق جلها على ما جاء عند الزمخشري من أنماط ، وبالتالي تمثل ملاحظة ذات مغزى ، وأعتقد أن ابن هشام قد وازن بين الأنماط ودلالتها حتى استخلص هذه الملاحظة .

وإذا كان الزمخشري لم يشر إلى دلالة (الاستحقاق) فإنه قد أشار إلى دلالة (الاختصاص) ، وهناك من يخلط بينهما بعلاقة المرادفة والعموم ، ويبدو أن الزمخشري والنحاة مثل ما جاء عند أبي حيان الأندلسي كانوا يخلطون بينهما ، ولا أدل على ذلك من أن الشكل رقم (٢٤) قد أشار لدلالة الاختصاص ، ولم يشر إلى دلالة الاستحقاق ، وذلك لأنهم قد خلطوا بين المصطلحين ، وإذا كان هذا هو شأن الزمخشري وأبي حيان مثلا ، فإن السيوطي المتأخر قد أشار في تفرقة دقيقة له عن المفارقة الدقيقة بين المصطلحين (٣) .

---

(١) ابن هشام : مغني اللبيب ١٨١/١ .
(٢) السابق : ١٧٧/١ .
(٣) السيوطي : همع الهوامع ٣١/١ .

وبالتالي يتضح أن الزمخشري يتناول المصطلح ـ فيما أظن ـ الأقرب إلى مصطلح علماء البلاغة ، منه إلى مصطلح علماء النحو ، ومن ثم نجده يبتعد عن مصطلح سيبويه (الاستحقاق) حسب تعبير أبي حيان ، قال : وكونها للاستحقاق عبارة سيبويه ، وعبر عن هذا الفارسي بالتحقيق ، وقال المبرد معنى اللام جعل الأول لاصقا بالثاني ، وقال أصحابنا معناه العام الاستحقاق ، ويقال أيضا للعاقبة والمآل هو مذهب الأخفش [(١)] .

ومن ثم نجد الزمخشري يتخذ مصطلحا – الاختصاص- يخالف فيه جمهور النحاة البصريين ويقترب من البلاغيين ، غير أنه يلاحظ أن المصطلح الواحد ، قد يختلف مسماه من بيئة أو جماعة إلى أخرى ، وهكذا نجد : الاستحقاق عند سيبويه وأصحابه ، والاختصاص عند الزمخشري والبلاغيين ، إلا أنه يمكن القول بأن اختلاف المسميات لا تؤثر على معناها الدلالي ؛ لأنه كما رأينا في مواضع مختلفة من البحث أن اشتقاق الاسم غالبا ما يكون من الدلالة .

وإذا كان الزمخشري قد ذكر دلالة اللام التي تفيد الصيرورة فإنه بالتالي لم يذكر لام العاقبة وكان الزمخشري على علم باختلاف المصطلحات من جهة التسمية ، وهكذا فرق السهيلي [(٢)] وقال : وأما لام العاقبة ، ويسمونها أيضا لام الصيرورة ، وهي نحو اللام في قوله تعالى ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾ القصص/٨ ، ونحو قوله : اعتق ليموت ، فهي في الحقيقة لام كي ، ولكنها تتعلق بقصد المخبر عنه وإرادته ولكنها تعلقت بإرادة فاعل الفعل على الحقيقة ، وهو الله سبحانه وتعالى ، أي فعل الله ليكون كذا وكذا أو قدر أن يعتق الرجل ليموت ... .

ومن ثم نرى الزمخشري يختلف مع السهيلي حول التسمية ، أو حول استخدام أسماء المصطلحات التي يستخدمها كل فريق ، ولا أدل على أن المعنى واحد ، وإن اختلفت المسميات ، أن نمط القصص الذي ذكره السهيلي ضمن دلالة العاقبة للام ذكرها الزمخشري ضمن أنماط التعليل الذي تفيده (اللام) الموجودة في كي ، وحذفت وعبرت كي عنها ، كما ذهب السهيلي ومن ثم نجد الزمخشري يسوي بين دلالة الصيرورة والتعليل ، غير أنه لم يذكر الصيرورة إلا في نمطين اثنين وباقي الأنماط بالتعليل ، ولم يشر إلى لام العاقبة .

وإذا كان الزمخشري قد أشار إلى دلالة (الملك) في المفصل ، فإننا نرى أن هذه الدلالة تختفي من بين الأنماط الواردة في الكشاف ، وبالتالي يتضح أن الزمخشري كان يخلط بين ما هو للاختصاص وبين ما هو للملك ، وبالتالي نرى- فيما يبد و- أن المصطلحين عنده بمعنى واحد ، بمعنى أن ما يفيده الاختصاص تؤيده دلالة الملك ، غير أنه قد أشار إلى أن : واللام (لام الملك) كقولك : المال لي ،

---

(١) أبوحيان الأندلسي : ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤٣٤/٢ ، ٤٣٥ .
(٢) السهيلي : نتائج الفكر في النحو ص ١٤٠ .

وتكون للاختصاص كقولك : السرج للدابة ، والملك أعم ؛ لأن كل ملك اختصاص ، وليس كل اختصاص ملكا [(١)] ، وإذا كان قد آثر دلالة (الملك) في كتابه (المفصل) أي آثر استخدام مصطلحات نحوية تتوافق ومنهج الكتاب ، فإن الأمر مع الكشاف يختلف ، إذ نراه يؤثر استخدام مصطلحات بلاغية – الاختصاص – ، ولا أدل على ذلك من أنه لم يشر إلى دلالة (الملك) في الكشاف وجاءت إشارته لها في المفصل فقط .

ومن جهة أخرى فرق بينهما الهروي مستخدما مصطلح سيبويه – لام الاستحقاق – بقوله : وهي كقولك : الحمد لله ، والشكر لك ، والفضل في هذا لزيد ، والمنة في هذا لعمرو ، فهذه لام الاستحقاق ، والفرق بينها وبين لام الملك : أن هذه الأشياء ليست مما يملك ، وإنما هي تستحق فتضيف بهذه اللام ما استحق من الأشياء إلى مستحقه [(٢)] .

وهكذا نجد تفريقا بين المصطلحين عند الهروي والزمخشري ، وقد استفاد الزمخشري من ملاحظة الهروي ، وبالتالي يتضح أن الزمخشري كان يجعل دلالة (الملك) أعم من دلالة (الاختصاص) ، والاختصاص أخص إذ كل ملك اختصاصا ، وليس العكس .

ويسوي الهروي بين لام الجر ولام الملك ، على أساس أن كليهما للإضافة ، ويجعلهما مفارقتين للام التوكيد : لأنك لو فتحتها مع الظاهر لأشبهت لام التوكيد في الوقف ، ألا ترى أنك لو قلت – وأنت تريد الإضافة – إن هذا لزيد ، ووقفت على زيد ، لم يعلم هل أضفت المشار إليه إلى زيد ، أو أخبرت أنه زيد ، فجعل الفرق بكسر اللام لئلا تزول في وصل ولا وقف [(٣)] .

وإذا كانت هذه ملاحظات عامة حول الدلالات التي وردت للام عند الزمخشري ومقارنتها في ضوء معالجة النحاة ، فإن مناقشة كل دلالة على حدة ، تمثل أهمية وعصب هذه الدراسة .

فتخرج (اللام) إلى التعليل أو الصيرورة حسب تعبير الزمخشري ، أو العاقبة حسب تعبير السهيلي ، ففي قوله تعالى في الآية ٨ من سورة القصص (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ...) قال الزمخشري : هي لام كي ، التي معناها التعليل ، كقولك : جئتك لتكرمني سواء بسواء ، ولكن معنى التعليل وارد فيها على طريق المجاز دون الحقيقة ؛ لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ... فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الأسد لما يشبه الأسد [(٤)] .

---

(١) أعجب العجب ص٩ .
(٢) الهروي : اللامات ص ١٩.
(٣) السابق : ص ٦، ٧ ، وينظر تفصيل ذلك أيضا في الكتاب ذاته ص ٥٨.
(٤) ١٥٧/٣ .

وقد أورد ابن هشام [١] أن البصريين ومن تابعهم قد أنكروا أن تكـــون الـــلام للعاقبـــة ، وبالتـــالي نستخلص أن رأي السهيلي حول أن اللام للعاقبة يتعارض مع رأي الزمخشري على وجه الخصـــوص ورأي جمهور البصريين على وجه العموم .

ونرى باحثا حديثا يعرض لهذا النمط القرآني [٢] ، وتحـــدث عـــن الزمخشـــري وأن البلاغييـــن والمفسرين الذين جاءوا بعد ه داروا في فلكه إلا أنهم لم يتعرضوا لسر هذا التجوز ، ولماذا لم يقـــل : فالتقطه آل فرعون فكان لهم عدوا وحزنا ؟...

وأرى أن النظم الحكيم أراد إظهار قدرة الله الباطشة في تسخير فرعون وملئه ـ وهم الذين أســـالوا دماء جيل من أطفال بني إسرائيل رغبة في الوصول إلى دم موسى ـ لإرادته تعـــالى ، فيلتقطونـــه ، وكأنهم يعلمون أنهم يسيرون إلى نهايتهم المحتومة ، ويضعون نهاية ملكهم بأيديـــهم ، كمـــا يتجـــرع المنتحر السم بيده لإنهاء حياته ، وهذا إبراز لكمال قدرة الله تعالى ، ونفاذ إرادته ، وفي هذا الأســـلوب ما فيه من التهكم والسخرية على غرار قوله : فبشرهم بعذاب أليم ، وقوله : فـــاهدوهم إلـــى صـــراط الجحيم .

وفي قوله تعالى (قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا . قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُـوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا) مريم/٢٠، ٢١قال الزمخشري : ولنجعله آيـــة تعليل معلله محذوف ، أي ولنجعله آية للناس فعلنا ذلك أهو معطوف على تعليل مضمر ، أي لنبين بـــه قدرتنا آية ونحوه : وخلق الله السماوات والأرض بالحق ولنجزي كل نفس بما كسبت [٣] .

وإذا كان قد فسر سبب وجود اللام في بعض الأنماط ، فإنه في قوله تعالى في ســـورة الأعـــراف /١٩: ٢١ (وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَـــا مِـــنَ الظَّالِمِينَ فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْآتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَـــا عَـــنْ هَـٰذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ) ففي هذه الآيـــة لا نجد تحذيرا صريحا إلى آدم من إغراء إبليس ، مما جعل الشيطان يتسلل إلى أذن آدم مدعيا النصح لـــه والحرص عليه ، وهو ما يستدعي اللام المشعرة باختصاصه بهذا النصح وهو ما تأكد في قسمه : أنـــي لكما لمن الناصحين .

أما آية طه فقد جاءت بعد أن حذر الله تعالى آدم تحذيرا صريحا بعد الاستماع إلى إبليس ، وكشـــف له عن عداوته له ولزوجه ، ولما ينتويه من إخراجهما من الجنة ، فلم يعد هناك مبرر لاستماع آدم لـــه

(١) ابن هشام : مغني اللبيب١/١٧٩ .
(٢) د. محمد الأمين الخضري : من أسرار حروف الجر في القرآن الكريم ص ٢٦٠ .
(٣) ٢/٤٠٨ .

، ومن ثم فقد جاءت (إلى) موحية بأن الشيطان قد احتال بوسائل خداعة لإيصال وسوسته إلى آدم ، ونجح في الوصول إلى هدفه ، ولنستمع إلى هذا السياق (فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ.إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ.وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ.فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ) طه/١١٧:١٢٠ [١] .

وتؤدي معنى (التوكيد) وجاء تحليله لهذا النوع منه في قوله تعالى (وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ) يونس/١٣ ، قال الزمخشري : يجوز أن يكون عطفا على ظلموا وأن يكون اعتراضا واللام لتأكيد النفي ، يعني وما كانوا يؤمنون حقا تأكيدا ، لنفي إيمانهم وأن الله قد علم منهم أنهم يصرون على كفرهم ، وأن الإيمان مستبعد منهم والمعنى أن السبب في إهلاكهم تكذيبهم الرسل ... [٢] .

وفي قوله تعالى (قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ) النمل/٧٢ ، قال الزمخشري : قل عسى ردفكم بعضه ، وهو عذاب يوم بدر ، فزيدت اللام للتأكيد كالباء في : ولا تلقوا بأيديكم ، أو ضمن معنى فعل يتعدى باللام نحو : دنا لكم وأزف ، ومعناه تبعكم ولحقكم وقد عدي بمن [٣] .

ويلاحظ أن الزمخشري تأثر برؤيته هنا في آية النمل بما جاء عند الهروي [٤] ، غير أن ثمة مفارقة رغم هذا التأثر ، هي أن الهروي أثناء تحليله لآية النمل ، جاء بأنماط قرآنية أخرى مثل : للذين هم لربهم يرهبون ، وللرؤيا تعبرون .

وقد أدرج الزمخشري نمط سورة يوسف ضمن أنماط دلالة البيان التي تؤديها اللام ، وبالتالي فإن نمط سورة الأعراف/١٥٤ ينضوي ضمنا فيما أظن ضمن إطار دلالة البيان التي تؤديها اللام قياسا على نمط سورة يوسف .

ومن ثم نجد الهروي أراد أن يوضح جزئية أظن أن استفادة الزمخشري منها واضحة ، غير أنه أراد أن يوضح ذلك بأنماط اختلفت فيها رؤية الزمخشري عن رؤية الهروي وبالتالي فإن إفادة الزمخشري جزئية بمعنى أنه استفاد من تحليل نمط النمل فقط ، ولم يشأ أن يأخذ برؤية الهروي في الأنماط التوضيحية الأخرى ، وقد جعلها ابن هشام [٥] لام التقوية وهي المزيدة لتقوية عامل ضعف بتأخره ... وبالتالي نرى رؤى مختلفة للتركيب الواحد .

---

(١) د.محمد أمين الخضري: من أسرار حروف الجر في القرآن الكريم ص ٢٢٧: ٢٢٨ .
(٢) ٢/ ١٨٣.
(٣) ٣/ ٣٨١ .
(٤) الهروي : اللامات ص ٣٤ .
(٥) ابن هشام : مغني اللبيب١/ ١٨١ .

وجاء في آية الأعراف/٤٣ (وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ) قال الزمخشري : اللام لتوكيد النفي يعنون وما كان يستقيم أن نكون مهتدين لولا هداية الله وتوفيقه ... وفي مصاحف أهل الشام ما كنا لنهتدي بغير واو على أنها جملة موضحة للأولى (١) .

على أن آية الأعراف وآية الحجرات/١٧(يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَيَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ) توحي اللام فيهما بتوفيق الله للمؤمنين وتهيئة نفوسهم وقلوبهم للايمان والعمل الصالح واختصاصهم بهذا الطريق دون سواه من سبل الشر والغواية (٢) .

ويلاحظ أن فحوى كلامه مأخوذ من كلام الزمخشري ، من خلال مقارنة رأيه وما جاء من تحليل الزمخشري حول آية الأعراف .

وتؤدي اللام معنى (البيان والإيضاح) ففي قوله تعالى (وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ) المائدة/ ٥٠ ، قال الزمخشري : للبيان كاللام في هيت لك ، أي هذا الخطاب (٣) ،وفي سورة الرعد/ ٢٩(طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ) قال الزمخشري : واللام في لهم للبيان مثلها في سقيا لك (٤) وفي آية/ ١ من سورة الانشراح (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) ، قال الزمخشري : فإن قلت : أي فائدة في زيادة لك والمعنى مستقل بدونه ؟ قلت : في زيادة (لك) ما في طريقة الإبهام والإيضاح ، كأنه قيل : ألم نشرح لك ، ففهم أن ثم مشروحا ، ثم قيل : صدرك ، فأوضح ما علم مبهما ، وكذلك : لك ذكرك ، وعنك وزرك (٥) .

وتدل (اللام) على معنى (القسم) كما في قوله تعالى المائدة/١٢ (... وَأَقْرَضْتُمُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ) قال الزمخشري : واللام في لئن أقمتم موطئة للقسم وفي (لأكفرن) جواب له ، وهذا الجواب ساد مسد جواب القسم والشرط جميعا (٦) ، وفي قوله تعالى (وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيْنَا وَكِيلًا) الإسراء/٨٦ (٧) .

واللام الموطئة للقسم حسب تعبير الزمخشري ، أي مؤكدة للقسم ، لأن القسم تأكيد ، وبالتالي فإن وجود القسم واللام معا معناه أنها تؤكد القسم الموجود زيادة ، وهكذا نجد اللام دائما مع القسم زيادة في التأكيد .

---

(١) ٢ /٦٣ .
(٢) د. محمد أمين الخضري : من أسرار حروف الجر في القرآن الكريم ص ٢٢٤ .
(٣) ٣٤٣/١ .
(٤) ٢٨٨/٢ .
(٥) ٢٢١/٤ .
(٦) ٣٢٨/١ .
(٧) ٣٧٤/٢ .

وتكون للابتداء كما في قوله ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ﴾ النساء/ ٧٢ ، [١] ، وفي قوله تعالى في الآية ١٦ من سورة يونس ﴿لَّوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا﴾ [٢].

ويبدو لي أن دلالة التوكيد والابتداء متداخلتان ، بل لا أذهب بعيدا إن قلت : إنهما يؤديان معنى واحدا ، لأن لام الابتداء في حقيقتها للتوكيد الذي يعنى الدلالة الأولى ، ومن ثم فإن دمج الدلالتين معا تحت مسمى دلالي واحد ـ التوكيد ـ ، أفضل عندي وأوجز .

وتدل اللام على المفارقة بينها وبين النافية ، كما في الإسراء/٧٦ ﴿وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ...﴾ [٣] ، وكما في قوله تعالى ﴿...وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ يوسف :٣ [٤].

وتخرج إلى (الاختصاص) كما في قوله تعالى في الأعراف/١٤٣﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ ، قال الزمخشري ومعنى اللام الاختصاص فكأنه قيل : واختص مجيئه بميقاتنا كما تقول : أتيته لعشر خلون من الشهر[٥].

وفي قوله تعالى ﴿ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ الإسراء/١٠٧ ، قال الزمخشري فإن قلت : لم عدي الفعل خر باللام دون إلى ، قلت معناه جعل ذقنه ووجهه للخرور واختصه به ، لأن اللام للاختصاص [٦].

ونجد الخضري يرى أن الزمخشري لم يبين ما سر هذا الاختصاص ، وما الفرق بينه وبين الاستعلاء ؟ .

أرى – والله أعلم – أن الساقط على وجهه والخار على ذقنه اضطرار لا يفرق بين عضو يقدمه أو يؤخره ، ولا اختيار له كيفية استقبال الأرض ، فهو ينكب عليها بلا وعي ، بخلاف الساجد لله شكرا وتعبدا ، فإن له وفور رغبة ، وإقبال نفس ، وهو سجود يشرف الأعضاء ويقيها من نار جهنم ، لأنه يجلب بها نفعا وخيرا ، أما الخار على وجهه من سقوط أو غثيان ، فإنما يلحق الضرر بالعضو الساقط عليه يؤذيه ، ألا ترى كيف عدل النظم إلى حرف الاستعلاء حين قصد إلى التردي والسقوط الأعمى والانكباب على الشيء بلا وعي ، فيما نفاه عن عباد الرحمن : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ

---

(١) ١/ ٢٨٠ .
(٢) ٢/١٨٤ .
(٣) ٢/٣٧٠
(٤) ٢/٢٤٠ .
(٥) ٢/ ٨٨ .
(٦) ٢/٦٩٩ ، ونكت الأعراب ورقة ١٣٠،١٣١.

لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ الفرقان/٧٣ [١] ، وتفسير الخضري وجيه من حيث الدلالة ، وإن كان رأي الزمخشري فيه هذا الفحوى وإن جاء موجزا ، كعادته .

وفي قوله تعالى في البقرة/١٧٨ (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ...) فالفعل (عفي) من شأنه أن يتعدى بعن دالا على مجاوزة الذنب وترك الأخذ على الجناية ، ولكن القرآن عدل إلى اللام ؛ وذلك لأن هذا العفو استثناء من قاعدة القصاص الذي كتبه الله على المؤمنين ، فهو منحة خاصة أهديت للقاتل من ولي دم القتيل ، وأي منحة ؟ أنها روح استوجبت الإزهاق ، ودم وجب أن يراق فكانت اللام رسولا يحمل إليه البشرى باختصاصه بالعفو بعد استحقاقه للقتل ، وهو جميل يطوق جيد المعفو عنه ، ويدفعه إلى رد الإحسان بمثله ، وفي التعبير (من أخيه) ما يذكر بواجب الأخوة وما يفرضه من التعاطف وصيانة الدماء [٢] .

وهذا الذي ذكره د. الخضري هو في الواقع رأي الزمخشري ، وإن كان بصياغة أخرى ، ومن ثم نجد إضافة الخضري إلى رأي الزمخشري ، لا يكاد يكون كبيرا بل محدودا [٣] ، وقد نقل البيضاوي رأي الزمخشري في هذا الموضع أيضا [٤] .

ومن ثم نجد آراء الزمخشري أثارت جدلا كان محل أخذ ورد من الباحثين التاليين له ، وهكذا نجد تأثير الزمخشري في اللاحقين سواء قديما أم حديثا .

وتدل على أول الوقت كما في قوله تعالى (هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ ...) الحشر/٢ ، [٥]. وتدل على التعجب والاستهزاء كما جاء في الآية : ٢ من سورة يونس (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُبِينٌ) [٦] .

وفي تناول الزمخشري لقوله تعالى (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) الضحى/ ٥ ، قال الزمخشري : ما هذه اللام الداخلة على سوف ؟ قلت هي لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة والمبتدأ محذوف تقديره : ولأنت سوف يعطيك كما ذكرنا في لأقسم ، أن المعنى لأنا أقسم ، وذلك أنها لا تخلو من

---

(١) د. محمد أمين الخضري : من أسرار الحروف ص٢٤٣ ، ٢٤٤ .
(٢) السابق : ص ٢٥٤ .
(٣) ينظر :٢٢١/١ .
(٤) ينظر :١٠٣/١ .
(٥) ٧٩/٤ .
(٦) ١٨٠/٢ .

أن تكون لام قسم ، أو ابتداء فلام القسم لا تدخل على المضارع إلا مع نون التأكيد فبقي أن تكون لام الابتداء أو لام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر ، فلابد من تقدير مبتدأ أو خبر وأن يكون أصله : ولأنت سوف يعطيك فإن قلت : ما معنى الجمع بين حرفي التأكيد والتأخير؟ قلت : معناه أن العطاء كائن لا محالة وإن تأخر لما في التأخير من المصلحة [١] . وبالتالي يخلص الزمخشري إلى أن دلالة اللام للابتداء .

وإذا كان الزمخشري في هذا النص قد أقر إقرارا صريحا بأن لام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر فإن هذا يتعارض شكليا بما جاء له من أن لام الابتداء تدخل على المضارع [٢] .

وقد حاول المرادي [٣] أن يجد لذلك مبررا ، قال : قلت ليس مناقضا له ، لأنه مثل في المفصل بقوله : وإن ربك ليحكم بينهم وهذه اللام في الأصل داخلة على المبتدأ ولكنها تأخرت عن محلها .

وبالتالي فإن رؤية الزمخشري في المفصل والكشاف لا تعارض بينهما دلاليا ، أو من ناحية المعنى ، وقد جاء عن ابن الخباز في شرح الإيضاح بأنها لا تدخل (لام الابتداء) على الجمل الفعلية إلا في باب إن ، وهو مقتضى كلام الزمخشري [٤] .

إلا أن ابن الحاجب يجعلها للتوكيد وأما قول بعضهم ــ وكأنه يعني الزمخشري وأصحابه ــ إنها لام الابتداء وأن المبتدأ مقدر بعدها ففاسد من جهات إحداها أن اللام مع الابتداء ، كقد مع الفعل ، وإن مع الاسم ، فكما لا يحذف الفعل والاسم ويتعينان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم . والثانية : أنه إذا قدر المبتدأ في نحو ولسوف يقوم زيد يصير التقدير : لزيد سوف يقوم زيد ، ولا يخفى ما فيه من الضعف . والثالثة : أنه يلزم إضمار ولا يحتاج إليه الكلام[٥] .

ومن ثم نرى رأي الزمخشري كان محل جدال واسع بين النحاة والمفسرين والباحثين في الإعجاز اللغوي للقرآن ، ومن هنا رأينا كيف ارتضاه ابن الخباز في شرح الإيضاح ، ورده ابن الحاجب .

على وتعاور المعاني:

جاء تناول الزمخشري لـ (على) في المفصل ضمن إطار معالجته لحروف الإضافة ، ولا تدل عنده – في المفصل – إلا على الاستعلاء ، قال الزمخشري : وعلى للاستعلاء ، تقول عليه دين ،

---

(١) ٤/٢١٩ .
(٢) المفصل (ب) ص ١٥٤ .
(٣) أبو القاسم : الجنى الداني ص ١٢٧ .
(٤) ابن هشام : مغني اللبيب ١/١٩٠ .
(٥) السابق الموضع ذاته .

وفلان علينا أمير ، قال الله تعالى (فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى الْفُلْكِ) ، وتقول على الاتساع مررت عليه ، إذا جزته ، وهو اسم في نحو قوله : غدت من عليه بعدما تم ظمؤها [١] .

من خلال نص الزمخشري هذا يتضح أنه لم ير لعلى إلا دلالة واحدة ، وواضح تأثر الزمخشري في هذا الرأي بما جاء عند كل من الرماني [٢] والزجاج [٣] وبالتالي نرى الزمخشري يتابع في (على) الاثنين معا ، أو أن رأيه حول (على) في الواقع ليس له .

إلا أن ابن هشام [٤] قد ذكر لها دلالات أربع على النحو التالي : الاستعلاء ، الظرفية ، المجاوزة ، المصاحبة .

وقد تناول الزمخشري (على) من خلال تفسيره للقرآن الكريم ، وقد جاء تناوله لها في (١٢) موضعه ، وبالتالي نراه يحلل المفارقة بينها وبين حروف أخرى ، وهكذا نجد الزمخشري يتلمس الفروق الدقيقة بين الحروف .

ففي قوله تعالى (فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ ...) المؤمنون/٢٧ ، قال الزمخشري جيء بعلى مع سبق الضار كما جيء باللام مع سبق النافع قال الله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ) ، (وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ) ونحوه قوله تعالى (لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ) وقول عمر رضي الله عنه : ليتها كانت كفافا لا على ولا لي ... [٥] .

ويرى أحد الباحثين : أن هذا قد خولف كثيرا في نظم القرآن الكريم ، مما يعتبر خروجا على ظاهر ما تقتضيه مواقع الحروف ، وهو ما يتطلب البحث عن دواعيه وأغراضه من ذلك قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ ...) المائدة/٥٤ قال الزمخشري : ظاهر الكلام يقتضي المقابلة بين على واللام ، كما قوبل بين العزة والذله ، فيقال أعزة على الكافرين أذلة للمؤمنين كما قال تعالى (وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ) الإسراء :٢٤ فما الغرض من الاستعلاء فيه ؟.

لما كان الذل يحمل معنى قهر الذليل واستكانته ، وهو ما لا يليق بالمسلم أن يتصف به إلا أن يعطيه بنفسه لنفسه خضوعا لله تعالى وتقربا إليه أو عطفا على إخوانه من المؤمنين ، جاء حرف الاستعلاء مشيرا إلى أنه ذل محمود ، يزيد قدر المؤمنين شرفا ويكسبه رفعة وسموا ، لأنه تذلل القوي

---

(١) المفصل (ب) ص ١٣٣ .
(٢) الرماني : معاني الحروف ص ١٠٧ .
(٣) الزجاج : حروف المعاني ص ٦٥ .
(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص ١٣٠ ، ١٣١ .
(٥) ٣ / ١٨٤ .

لرفيع الشأن لمن هو دونه قدرا ومكانة ، لا ذل الضعيف المستكين المقهور ولو كان المذل مؤمنا كيف والله يقول (وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ...) المنافقون/٨ ، فلو تعدت أذلة باللام لأشعرت بالانقياد والاستسلام للمؤمنين ورفض ذلك مع الكافرين ، وليس ذلك ما قصد إليه النظم ؛ لأن الذلة التي يعنيها هي رحمة القوي بالضعيف وعطفه وحدبه عليه ، وهو ما لا يؤدى بغير حرف الاستعلاء.

وأما قوله (وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ) فإن المراد : كن كالمقهور لهما المنقاد لأوامرهما ، وليس في الذل للأبوين ذم ولا للخضوع لهما عيب ؛لأن طاعتهما من طاعة الله ، كما أنه ليس للاستعلاء عليهما مكان ، وهما منبع شرفه ومصدر رفعته .

ثم إن ههنا غرضا يهمس به سياق الآيات حيث سبق هذه الآية تحذير المؤمنين من موالاة الكافرين ، حتى لا تؤدي بهم إلى التبعية لهم وفقدان شخصيتهم ، فينتهي أمرهم إلى الذلة والخضوع لغيرهم ، ثم جاءت هذه الآية دعوة لموالاة المؤمنين ، وجاءت(على) إشعارا بأن موالاة المؤمن سبيل العزة والأنفة ، ولن تقود أبدا إلى الذل والعبودية كما هي الحال مع الكافرين ، وهذا هو السياق[١] .

ويعلق الباحث السابق أيضا على ما جاء عند الزمخشري في المائدة /٥٤ (...أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ) قال الزمخشري : فإن قلت : هلا قيل : أذلة للمؤمنين أعزة على الكافرين ؟ قلت : فيه وجهان ، أحدهما أن يضمن الذل معنى الحنو والعطف ، كأنه قيل : عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع . والثاني أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم إلى المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم ، ونحوه قوله عز وجل (أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) الفتح/٢٩ [٢] .

ويرى د. الخضري : أن الوجه الثاني – من رأي الزمخشري – هو الذي يستبطن سر النظم ويكشف عن وجه العدول إلى حرف الاستعلاء ومع وضوح هذا الوجه في كونه تفسيرا لمعنى الحرف وسر تعدي الذلة به ، فإنه قد تعرض للجدل والتأويل ، وما غرض الزمخشري منه ؟ وهل هو وجه آخر غير التضمين بجعله استعارة في الحرف أم أنه تضمين آخر بوصف آخر بحيث يضمن الذل معنى الفضل والعلو مما يضيع نكته اختصاص الحرف بالموقع الذي من شأنه أن يقع فيه ... ؟ ، ونتوقف أمام أمرين :

الأول: أن كلام الزمخشري ليس فيه ما يدل على الاستعارة في الحرف ، ولم يكن مشغولا بذلك قدر انشغاله ببيان نكتة العدول إلى حرف الاستعلاء ، وهو الأمر الذي يجب أن يعنى به الباحثون عن أسرار الإعجاز في القرآن . الثاني: أن استعارة (على) لمعنى (اللام) هو من قبيل التكلف وإخضاع النظم لقاعدة يصح معها استعمال الحرف مكان الآخر ، فإذا لم يكن ذلك بالتضمين فليكن بالاستعارة

---

(١) د. محمد أمين الخضري : من أسرار حروف الجر ص ٨٣:٨٥.
(٢) ١(ب)/٦٤٨ نكت الأعراب ورقة ٤٣ .

مهما خالف ذلك روح الاستعارة وغرضها ، فمعنى اللام نقيض لمعنى حرف الاستعلاء ، فكيف يستعار أحدهما للآخر ؟ والاستعارة تقتضي المشابهة ، اللهم إلا أن يكون ذلك على سبيل التهكم وليس هذا موطنه (١) .

وأقول بأن رأي الزمخشرى في هلا قيل : أذلة للمؤمنين أعزة على الكافرين ؟ إن التركيب القرآني لم يأت أذلة للمؤمنين ؛ لأنه فيما أظن أن كلمة (أذلة) أغنت عن (اللام) وجاءت (على) بل إن كلمة (أذلة) مع الحرف (على) أكثر دلالة خاصة ، وأن أذلة تؤدي الغرض المطلوب من اللام ، وأن الحرف على يدل على الرغم من علو مكانتهم ، إلا أنهم خافضون لهم أجنحتهم وجاءت : أعزة على الكافرين في مقابل أذلة وفي أعزة + حرف الجر (على) ما يوحي بالعزة مع الاستعلاء بخلاف العزة مع الذلة للمؤمنين ، وهكذا يحقق البناء القرآني دلالات أكثر مما يوحيها حرف آخر .

أما رأي د. الخضري في تعليقه على رأي الزمخشري في آية المائدة/٥٤ فإنه قد تناول الاستعارة في الحروف ورأى أنه ليس في كلام الزمخشري ما يدل على الاستعارة في الحروف ، ولست أدري ما الداعي الذي جعله يعلق هذا التعليق وهو بصدد تعليقه على ما جاء في آية المائدة ، صحيح أن الزمخشري لم يكن مشغولا بهذا التناوب بين الحروف بقدر ما كان مشغولا ببيان الفروق بين الحروف.

ثم إن رأي د. الخضري الثاني وهو أن استعارة (على) لمعنى (اللام) هو من قبيل التكلف فمعنى اللام نقيض لمعنى حرف الاستعلاء ... وأحسب أنه لم يقل أحد من النحاة أن استعارة (على) لمعنى (اللام) من قبيل التكلف بل العكس فثمة آراء كثيرة للنحاة حول التبادل الموقعي والدلالي ، ولا أدل على ذلك من آية طه/٧١ (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) على ما سنأتي عليه ، ونحن بصدد معاني الحرف (في) ، وليس بينهما تناقض ، وإن كان لكل حرف خصوصية تميزه في نهاية الأمر .

وفي قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُواْ شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً) البقرة/١٤٣ ، قال الزمخشري : فإن قلت : هلا قيل لكم شهيدا ، وشهادته لهم لا عليهم ؟ قلت : لما كان الشهيد كالرقيب والمهيمن على المشهور له جيء بكلمة الاستعلاء ومنه قوله تعالى (وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ) ، (كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) ، (وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ) (٢) .

ا

---

(١) د. محمد أمين الخضري : من أسرار حروف الجر ص ٨٥ ، ٨٦ .
(٢) ٩٩/١ .

يقول د.الخضري (1) وهذا الذي ذكره الزمخشري يفسر صحة تعدي فعل الشهادة بعلى ، ولكنه لا يفسر سر اختصاص هذا الموضع بحرف الاستعلاء ، الذي من شأنه أن يدل على أن الشهادة فيها إضرار بالمشهود عليه ، كما في قوله تعالى (يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ) النور/٢٤ .

ويذهب إلى أن حرف الاستعلاء على أصله ، وليس المراد أن الرسول يشهد لأمته ، وإنما يشهد عليها بالتبليغ كما تشهد هي على الأمم السابقة بذلك كما جاء في قوله تعالى (إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولاً شَاهِداً عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً) المزمل/١٥ ، ووجه التكريم لهذه الأمة ، أن تكون شاهدة على الأمم قبلها ، ولا يشهد عليها سوى رسولها ، وذلك دليل على هيمنتها على من سبقها من الأمم ، كما أن كتابها المنزل على رسولها مهيمن على ما بين يديه من الكتب وحسب هذه الأمة فخرا ، أن تكون شاهدة لا مشهودا عليها ، وأن تكون الشهادة عليها من نبيها وحده ، وفيه علو لقدر الرسول وشرف لأمته ، ألا ترى ما يوحي به تقديم الجار والمجرور من الاختصاص .

والحقيقة أن رأي د. الخضري هو فحوى كلام الزمخشري السابق ، وأحسب أن الأنماط القرآنية التي استشهد بها الزمخشري في نصه السابق تؤكد معنى الهيمنة والعلو ، أما الآيات التي استشهد الخضري فتدل على أنه في مكانة أفضل ، بمعنى أن الشهيد يشهد على المشهود عليه ، وبالتالي فإن المشهود عليه في موقف أقل وأضعف والشاهد في موقف أقوى وأعلى ، لأن الموقف بالنسبة له موقف شهادة ليس أكثر ، أما المشهود عليه فالأمر يعنيه بمعنى أن الشاهد قد يقول شهادته ، ولا تأتي بجانب المشهود عليه ، ومن ثم فإن موقفه أحرج والأمر يهمه ، وهذا ينطبق على الأنماط السابقة كلها ، أن الشاهد أعماله كلها خير ، بالنسبة للرسول وهو يشهد على أمته ؛ لأنه بلغ ما أنزل إليه ، والأمر كذلك بالنسبة لأمته ، إذ تكون شاهدة على الأمم كلها ، وهذا ما فيه من الفخر لها ولرسولها .

أما الأمر بالنسبة للمولى عز وجل ، فهو يختلف اختلافا كبيرا ، إذ توحي الأنماط التي أوردها الزمخشري أن الله فوق كل شيء وقاهر كل شيء ، وهذا يناسبه حرف الاستعلاء أكثر من أي حرف آخر .

ونستطيع أن نخلص في هذا السياق من خلال معالجة الزمخشري لـ (على) أن (على) تدل في الكشاف على معنى الاستعلاء كما هي في (المفصل) ، وبالتالي نلاحظ تطابقا تاما بين المفصل و الكشاف ، بمعنى أن الزمخشري ، لم يضف دلالات جديدة في الكشاف ، كما هي الحال مع تراكيب وحروف أخرى .

(1) د. محمد أمين الخضري : من أسرار حروف الجر ص ٨٧ ، ٨٨ .

ويعقب د. الخضري على رأي الزمخشري السابق بقوله على أن التضمين الذي قال به الزمخشري وتفسيره له ، سواء أكان تفسير إعراب أو تفسير معنى ليس إلا بيانا لصحة تعدي فعل التكبير بحرف الاستعلاء (على) لكن نكتة الخروج عن مقتضى الظاهر في التعدية باللام تظل معه غائمة .

وأرى – والله أعلم – أن الله يريد من عباده الارتفاع إلى مستوى من شكر الله على نعمة يليق بجلال هذه النعم والحديث هنا عن نعمة التخفيف ورفع المشقة والحرج بتيسير العبادة حيث رخص للمريض والمسافر بالإفطار في رمضان رحمة بهما دون أن يحرمهما فضل الصيام متى زال المانع منه وذلك فضل من الله عظيم يستوجب من عباده أن يقابلوه بالشكر ويعظموا الله تعظيما يجلل نعمته ويغطيها ، وهذا هو ما يشيعه حرف الاستعلاء على مدخوله ، ومن فضل الله أن جعل الحمد على النعمة أفضل منها ... فالحث من العدول إلى حرف الاستعلاء ، هو حث المؤمنين على المبالغة في تعظيم الله تعالى والإكثار من شكره ومداومة الثناء عليه بما يجلل توفيقه لهدايتهم ... [1] .

وفي آية الزمر/٤١ (إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لِلنَّاسِ بِالْحَقِّ فَمَنِ اهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِ...) قال الزمخشري : فإن قلت : لم عدي أنزل في هذه الآية بحرف الاستعلاء ، وفيما تقدم من مثلها بحرف الانتهاء ؟ قلت لوجود المعنيين جميعا ؛ لأن الوحي ينزل من فوق ، وينتهي إلى الرسل فجاء تارة بأحد المعنيين وأخرى بالآخر ومن قال : إنما قيل علينا لقوله (قل) و(إلينا) لقوله (قولوا) تفرقة بين الرسول والمؤمنين ؛ لأن الرسول يأتيه الوحي عن طريق الاستعلاء ويأتيهم على وجه الانتهاء ، فقد تعسف ألا ترى إلى قوله (بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ) و(أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ) وإلى قوله (آمِنُواْ بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُواْ) [2] .

ويرد الخضري رأي الزمخشري بقوله : ومع أن الزمخشري كان على حق فيما رد به ، فإنه لم يفسر لنا سر اختصاص موضع بإلى ، وآخر بعلى ، والقول بأن الانتهاء والاستعلاء كليهما يصلحان لتعدية الفعل بهما لا يكفي في استجلاء أسرار الذكر الحكيم [3] .

ومع أنني أحسب أن تفسير الزمخشري للتركيب معقول دلاليا ، إلا أن الباحث يرى أن الزمخشري لم يحاول أن يوضح سر اختصاص كل حرف في موضعه ومع نقده للزمخشري ، لم يحاول هو أن يوضح ما رآه قصورا عند الزمخشري .

ومع ذلك أرى – والله أعلم – أن الأنماط القرآنية التي استشهد بها الزمخشري : بما أنزل إليك ، وأنزلنا إليك الكتاب ، أن المقصود هو اختصاصك أنت بالرسالة والوحي الذي جاء به جبريل من عند الله أعني القرآن ، أما قوله تعالى (آمِنُواْ بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُواْ) أن المراد به القرآن الكريم ،

---

(١) السابق : ص ٨٩ ، ٩٠ .
(٢) ٣/ ٣٤٨.
(٣) د. الخضري : من أسرار حروف الجر.. ص ١٠٥ .

ولما كان فيه الهداية للناس كافة ورسما لكافة الأمور الحياتية والأخروية ، فهذه الفئة (ٱلَّذِينَ آمَنُواْ) لما آمنوا بما جاء به ، فكأنه مستعليهم أي ما جاء فيه .

وفي آية ٢-٣ من سورة المطففين (ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ . وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ) نجد أن د. الخضري يقول : على أنني أحسب فوق ذلك لتعدية الفعل (كالوا) بنفسه دون اللام ، في قوله : وإذا كالوهم ، واختصاص هذه الصيغة المجردة من الزيادة في مقابلة (اكتالوا) في جانب الاستيفاء أحس له وقعا خاصا ذلك أن إنقاص الحروف وتقليلها كأنما يشي بالسرقة وإنقاص الكيل في الوفاء لهم ، وأن زيادة المبنى في صيغة الاكتيال وتعديها بحرف الاستعلاء مما يشي بالزيادة في استيفاء الكيل منهم قهرا واغتصابا مما تتناغم فيه الألفاظ مع المعاني تناغما لا يحدث مثله في نظم غير نظم القرآن الكريم ، وإلا فهل مصادفة أن تستبدل على بمن والأولى أكثر حروفا ولا أدل الجور والظلم والاستيلاء ، ثم يختار معها الزيادة في حروف الفعل ، لتأتي في المقابل صيغة مجردة من الزيادة ، ومن التعدية بالحرف الذي من شأنه أن يتعدى الفعل به ... هل كل ذلك من قبيل المصادفة ؟ ولمجرد أنه يصح في اللغة أن يقال هذا وأن يقال ذاك ؟ [١].

ويعد هذا الرأي في الواقع هو رأي السهيلي قال : وأما قوله (ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ) فإنما دخلت (على) لتؤذن أن الكيل على البائع للمشتري ودخلت (التاء) في (اكتالوا) ، لأن الفعل في هذا الباب للأخذ ؛ لأنها زيادة على الحروف الأصلية ، تؤذن بمعنى زائد على الكلمة ، لأن الأخذ للشيء كالمبتاع والمكتال والمشتري ، ونحو ذلك يدخل فعله من التناول والاحتراز إلى نفسه والاحتمال إلى رحله ، ما لا يدخل فعل المعطي والبائع ولهذا قال سبحانه : لها ما كسبت ، يعني (من الحسنات) وعليها ما اكتسبت (يعني من السيئات) لأن الذنوب يوصل إليها بواسطة الشهوة والشيطان والحسنة تنال بهبة من الله تعالى من غير واسطة شهوة ولا إغواء عدو فهذا الفرق بينهما [٢] .

في وتعاور المعاني :

إذا كان الزمخشري قد أشار إليها في الكشاف فإنه في (المفصل) قد أشار إليها وأنها لها معنى واحد فقط ، قال الزمخشري : معناها الظرفية كقولك : زيد في أرضه والركض في الميدان ومنه نظر في الكتاب وسعى في الحاجة وقولهم في قوله تعالى (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ) أنها بمعنى (على)

---
(١) د. الخضري : من أسرار حروف الجر ص ٩٥ .
(٢) السهيلي : نتائج الفكر في النحو ص ٣٥٣ .

عمل على الظاهر والحقيقة أنها على أصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف فيه [١] ، وسيتضح فيما يلي مدى تطابق رؤية الزمخشري في المفصل والكشاف من خلال هذه الآية الكريمة .

وقد عالج الزمخشري (في) في الكشاف في مواضع مختلفة بلغت في حدود الإحصاء الذي استخلصته إلى (١٢) نمطا ، ويلاحظ على الأنماط القرآنية أن (في) تفيد الوعاء في كافة الأنماط اللهم إلا في نمط واحد أنها بمعنى (مع) .

وإذا كان الزمخشري لم يجعل (في) إلا للوعاء فإن النحاة أمثال الهروي [٢] والزجاج [٣] قد جعلا لـ (في) أكثر من دلالة ، غير أن الزمخشري في عموم أنماطه لم يورد لها (في) إلا معنيين ، ويلاحظ على النمط الذي جعل فيه الزمخشري (في) بمعنى (مع) ينقله عن الهروي [٤] .

إلا أن ابن هشام [٥] يجعل لها (١٠) معاني مختلفة ، وبالتالي نراه يحاول أن يقنن ما جاء عند القدماء ومن ثم نرى الزمخشري يلتقي مع الرماني في معنى (في) [٦] ، خاصة وأن كليهما معتزلي .

وإذا كان الزمخشري في آية ٧١ من سورة طه (... فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً وَأَبْقَىٰ) قد جعل (في) للوعاء بقوله : شبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء الموعي في وعاءه ، فلذلك قيل في جذوع النخل [٧] ، ولم يقل (على) لأن (على) للاستعلاء ، واعتبار (في) للوعاء يناسب شدة العذاب ، الذي يدل عليه تتمة الآية (وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً وَأَبْقَىٰ) وهذا الرأي عندي أصوب مما ذهب إليه القائلون بأن (في) بمعنى (على) ومنهم أبو الفتح ابن جني [٨] .

وإذا كان البيضاوي يرتضي رأي الزمخشري حول هذه الدلالة [٩] كما هي الحال في مواضع أخرى ، فإن باحثين آخرين لم يروا أن (في) في آية طه للظرفية بمعنى (على) وقد أورد هذا الرأي كل من :

---

(١) المفصل (ب) ص ١٣٢ .
(٢) الهروي : الأزهية في علم الحروف ص ٢٦٧: ٢٧٠ .
(٣) الزجاج : حروف المعاني ص ٨٤ .
(٤) الهروي : الأزهية في علم الحروف ص ٢٦٨
(٥) ابن هشام : مغني اللبيب ١٤٦/١.
(٦) الرماني : معاني الحروف ص ٩٦ .
(٧) ٤٤١/٢ .
(٨) ابن جني : الخصائص ٣٠٩/٢ .
(٩) البيضاوي : تفسير البيضاوي ٢ /٥٢ .

الهروي[١] ، وابن هشام [٢] وكذلك الزركشي [٣] ، ود. دياب عبد الجواد [٤] ، ويرجح أنها بمعنى (على) .

ومن خلال هذا العرض نرى الزمخشري يختلف مع سلفه الهروي ، ولا يرى رأيه بينما يتابع ابن هشام رأي الهروي ، ويخالف الزمخشري ، ولعل هذا الرأي يتضح أكثر في ضوء أن الكوفيين يجعلونها بمعنى (على) في الآية ، والبصريون يقولون (في) على بابها ، والمعنى أن النخلة مشتملة على المصلوب ، لأنه إنما يصلب في عراضها لا عليها ، فكأنه صارت له وعاء أو اشتملت عليه [٥] .

ومن ثم يتضح من خلال هذا أن الزمخشري يساير المدرسة البصرية بقدر ابتعاده عن المدرسة الكوفية في حين أن الهروي وابن هشام يتابعان المدرسة الكوفية بناء على هذا .

وينقل د.هادي عطية [٦] عن الزركشي رأيه بأنه لم يقل (على) كما ظن بعضهم لأنها للاستعلاء ، و يرى أن المصلوب لا يجعل على رؤوس النخل وإنما يصلب في وسطها فكانت (في) أحسن من (على) وهو بهذا يخالف من جعلوا (في) في الآية بمعنى (على) وأظنه وافق الزمخشري وابن يعيش والعكبري والتنوخي ... .

وأحسب أن رأي د. عطية في رأي الزركشي السابق يحتاج إلى دقة أكثر ، لأن رأي الزركشي أن الصلب لا يكون إلا في الوسط فكانت (في) أحسن ويظن أن الزركشي قد وافق الزمخشري ... ويعتقد الباحث بأن أفضلية (في) على (على) لا تنبع من كون (في) للوسط وعلى للاستعلاء ، وإنما من أن (في) دلالتها على الإلصاق فكانت أليق بسياق الآية الكريمة ، وهو الصلب من (على) التي تدل على الاستعلاء أي من فوق ، أما (في) فتدل على الإلصاق والامتزاج ، ولا شك أن ذلك أبلغ .

ولا شك أن جعل (في) للوسط عند الزركشي ، أما عند الزمخشري فإنها للوعاء ، وبالتالي يشتركان في أن كليهما يرتضي (في) ويجعلها أفضل من (على) غير أنهما يختلفان في استخدامها ودلالتها ، وبالتالي فإنه لا يتابع الزمخشري إلا متابعة شكلية أو ظاهرية .

وفي قوله تعالى (وقالوا قلوبنا في أكنة مما تدعوننا إليه وفي آذاننا وقر ومن بيننا وبينك حجاب فاعمل إننا عاملون) فصلت/٥ قال الزمخشري : فإن قلت هلا قيل : على قلوبنا أكنة ، كما قيل : وفي آذاننا وقرا ليكون الكلام على نمط واحد ؟ قلت : هو على نمط واحد ، لأنه لا فرق بين قولك : قلوبنا

---

(١) الهروي : الأزهية في علم الحروف ص ٢٦٧ .
(٢) ابن هشام : مغني اللبيب ١/١٤٤ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص١٣٠ .
(٣) نقلا عن د.هادي عطية : نظرية الحروف العاملة ص ١٧١ .
(٤) د. دياب عبد الجواد : حروف المعاني :١٤٧ .
(٥) ينظر الرماني : معاني الحروف ص ٩٦ .
(٦) د. هادي عطية : نظرية الحروف العاملة ص ١٧١ .

في أكنة ، ولو قيل : إنا جعلنا في قلوبهم أكنة لم يختلف المعنى ، وترى المطابيع منهم لا يراعون الطباق والملاحظة إلا في المعاني [١] .

والزمخشري الذي يسوي في الدلالة بين (على) و(في) هو نفسه الذي حمل على من يقول بتساوي الحرفين من حروف المعاني ، وصحة أحدهما في موضع الآخر ، وهو الذي قال : فإن قلت : يجري لأجل مسمى ، ويجري إلى أجل مسمى ، أهو من متعاقب الحرفين ؟ قلت : كلا ، ولا يسلك هذه الطريقة إلا بليد الطبع ، ضيق العطن ، فلم قبل هنا أن يكون الحرفان بمعنى واحد ؟ ولماذا رفض أن يكون إيثار (في) من قبيل المشاكلة اللفظية معللا ذلك بأن المطابيع لا يراعون المشاكلة إلا في المعاني ، وهو الذي سبق له قبل صفحتين اثنتين وفي آخر سورة غافر جعل هذه المشاكلة اللفظية سر اختيار حرف الاستعلاء مع صحة حرف الوعاء في مكانه ، وذلك في قوله تعالى (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ...) غافر/٨٠ ، فقال : فإن قلت : هلا قيل : وفي الفلك ؟ كما قال : قلنا احمل فيها من كل زوجين اثنين ، قلت : معنى الايعاء ، ومعنى الاستعلاء كلاهما مستقيم ، لأن الفلك وعاء لمن يكون فيها حمولة لمن يستعليها فلما صح المعنيان صحت العبارتان ، وأيضا فليطابق قوله (عليها) ويزاوجه [٢] .

وإذا كان الزمخشري يرى أن كليهما ــ في ، على ــ يؤديان الغرض المطلوب ، فإنه يبقى لكل حرف خصائصه على أساس أنها وعاء لمن يكون فيها ، وحاملة لمن يستعليها .

ويرى د. الخضري بأن هذا صحيح ، لكنه لا يمنع أن يكون لاختلاف النظم في التعدية إليها بحرف الوعاء تارة ، وبحرف الاستعلاء أخرى أسرار توجب وقوع كل من موقعه ، وقد أحصيت أحد عشر موضعا في الكتاب العزيز جاء فيها لفظ الفلك أو ما في معناه كالسفينة والجارية ، أو ضميره مجرورا بفي ، وكلها مواطن تستدعي حرف الظرفية وتلح عليه ، وهي جميعا يمتن الله فيها على عباده بتنجيتهم من خطر طوفان وأمواج عاتية ، بدل الله تعالى أمنهم خوفا وأحاطهم بعنايته ورحمته فإذا هم مستقرون في الفلك آمنون فيها وكأنها قد تحولت على أرض يابسة تحميهم من أمواج تتقاذفها وأمواج تحيط بها وسيول تنهمر من فوقهم ، ومن ثم كان أدل على هذه المنة أن يعبر بما يدل على تمكنهم واستقرارهم فيما سخر الله تعالى لهم .

وهذه نماذجها (فَكَذَّبُوهُ فَأَنجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ ...) الأعراف/٦٤ ، (فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَاهُ وَمَن مَّعَهُ فِي الْفُلْكِ ...) يونس/٧٢ ، (فَأَنجَيْنَاهُ وَمَن مَّعَهُ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ) الشعراء/١١٩ ، (وَآيَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ...) يس/٤١ ، (قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ) ،

---

(١) ٣٨٢/٣ ، ٣٨٣ .
(٢) ٣٨٠/٣ ، وينظر المعنى ذاته عند البيضاوي ٣٤٧/٢ .

هود/٤٠ ، (إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ ...) الحاقة/١١ ، (وَقَالَ ارْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ اللّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ...) هود/٤١ [١] .

وإذا كان الزمخشري قد سوى بين معنى الوعاء والاستعلاء وهو رأي وجيه ، فإن رأي الخضري السابق ذا وجاهة أكثر على أساس خصوصية الحرف وذلك لأن حرف الوعاء له دلالة أكثر على الوعاء لمناسبة السياق المقامي الذي أشار إليه د. الخضري ، أما آية غافر/٨٠ ، فإن السياق سياق وصف ليس ضمن إطار الأنماط التي تندرج تحتها الأنماط التي ذكرها د. الخضري سالفا فكان حرف الاستعلاء أليق وأنسب بخلاف (في) .

أما آية/١٩ من سورة النمل (وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ) قال الزمخشري : (واجعلني من أهل الجنة) [٢] فإنه يتابع فيها الهروي [٣] .

غير أن باحثا حديثا يكشف عن المفارقات الدلالية بين (في) و(مع) بقوله : والملاحظ هنا في هذه الآية أن السياق لا يمنع التناوب بين (في) و(مع) ، ولكن يظل هناك فرق دلالي بين استعمال الحرفين ؛ لأن (مع) تفيد مجرد المصاحبة أما (في) هنا ، فتدل على التداخل والالتحام وهذه إشارة إلى السعادة الروحانية لكمال استئناس النفس بالجليس الصالح [٤] . وهكذا نجد رغم الاشتراك العام بين (في) و (مع) ، إلا أنه يظل ثمة فارق دقيق يختفي وراء بناء الكلمات .

وثمة ملاحظة أود أن أشير إليها بخصوص (في) في هذا السياق عن العلاقة القائمة بينها وبين (الباء) وتظهر الدراسات المقارنة أن (الباء) أقدم من (في) وقد شهدت اللغات السامية بذلك ، فهو من المشترك بين هذه اللغات أما (في) فلم يعثر عليها في غير العربية .

ولعل (في) لا تعدو أن تكون في أصلها التاريخي تلوينا للباء وذلك قبل أن تصبح (فونيما) أي صوتا مستقلا عن الباء وقد يسوغ هذا المذهب أمور منها :

- ذلك التداخل الكبير بين استعمالات (الباء وفي) في العربية .
- خلو اللغات السامية من (في) واستعمال (الباء) حيث تستعمل الأدتان في العربية .
- التقارب الصوتي بين الباء والفاء وهما الصوتان الساكنان اللذان يمثلان القدر الثابت في نطق هاتين الأداتين ، أما الصوت الصائت فمتباين النطق بين هذه اللغات ومتباين الموقع من صوت الباء ، وهو تباين يلمح على صعيد اللغة الواحدة أحيانا .

---

(١) د.محمد أمين الخضري : من أسرار حروف الجر ..ص ٦٠ ، ٦١ .
(٢) ٣/ ٣٥٨ .
(٣) الهروي : الأزهية في علم الحروف ص ٢٦٨ .
(٤) د. فتحي ثابت : أثر السياق في مبنى التركيب ودلالته ...ص ٢٠٧.

وقد التقت العربية واللغات السامية على استعمالات أخرى للباء وفي عبرت عنها العربية بإحدى الأداتين أو بهما معا ، وعبرت اللغات السامية عن ذلك كله بالباء وحدها ، وأحسب أن كثيرا من هذه الاستعمالات يمكن أن ترد إلى معنى الظرفية من نحو قولهم في العربية الجنوبية : وأتوا بسلام ، وتعني : وأتى بالسلام ، ومن مثل : بمسألهو ، وتعني : بكهانته ، أي من خلال كهانته وفي العربية الفصحى يمكن أن يقرب مفهوم المصاحبة في قوله تعالى (قُلْنَا يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ) إلى الظرفية فكأنما المعنى : اهبط في جو من السلام مما يؤكد تمكن مفهوم الظرفية في مفهوم هذه الأداة [١].

أما الحرف (ما) فإنني أدرجه ضمن هذا الفصل ، نظرا لذلك الإحصاء الذي استخلصته من مؤلفات الزمخشري التحليلية وليس لأي نظرة دلالية أخرى ، وعلى الرغم من أن الأنماط التي أشار إليها الزمخشري فيها إلى (ما) ودلالتها ليست قليلة حيث بلغت (٣٧) نمطا جاءت إشارة الزمخشري إليها بأنها موصولة في (١٦) نمطا ، وإلى دلالة التوكيد في (١٢) نمطا وإلى أنها بمعنى ليس في (٦) أنماط ، وإلى دلالة التغليب في نمطين ، وأخيرا نمط واحد للجنس .

ولن أحاول مناقشة هذه الأنماط عند الزمخشري ؛ لأنني أظن وجود (ما) في هذا الفصل ، ليس أساسيا ، بناء على أنها ليست من حروف المعاني ، وبالتالي فإنني اكتفي هنا بالإحالة إلى أنماط (ما) الموجودة في فهارس الدراسة .

إلى وتعاور المعاني :

وهي عند الزمخشري معارضة (لمن) دالة على انتهاء الغاية ، كقولك : سرت من البصرة إلى بغداد ، وكونها بمعنى المصاحبة في نحو قوله تعالى (وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ) راجع إلى معنى الانتهاء [٢] .

وبالتالي نرى الزمخشري لم ير لها إلا دلالة واحدة ، وترد كل الدلالات الأخرى إليها ، وكذلك نجد هذا الأمر في الكشاف حيث ترد جميع دلالات (إلى) إلى معنى : الانتهاء والغاية ، وقد أحصيت له ثلاثة عشر نمطا . و يلتقي في هذه الدلالة – انتهاء الغاية – مع الرماني السابق له [٣] ومع ابن هشام [٤] إلا أن ابن هشام قد أضاف دلالات أخرى بلغت ثماني دلالات [٥] وكذلك مع الجويني [٦] .

---

(١) د. إسماعيل أحمد عمايرة : نظرة مقارنة على بعض أدوات المعاني في ضوء اللغات السامية نظرة مقارنة ص ٣٩ : ٤٣ .
(٢) المفصل (ب) ص ١٣١ .
(٣) الرماني : معاني الحروف ص ١١٥ .
(٤) ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص ١٣١ .
(٥) ابن هشام : مغني اللبيب ١/٧٠ ، ٧١ .
(٦) الجويني : البرهان في أصول الفقه ١/١٩٢.

ونستخلص من هذا أن النحاة وأصحاب أصول الفقه يلتقون حول دلالة أساسية لإلى : انتهاء الغاية ، وأن الدلالات الأخرى ترد إلى الدلالة الأساسية ، وذلك واضح من خلال نص الزمخشري في المفصل وعند النحاة الآخرين .

ففي قوله تعالى في سورة البقرة/١٨٧ (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ) تقوم رؤية الزمخشري على تعدية الرفث بـ (إلى) لتضمينه معنى الإفضاء [١] .

ويفرق الزمخشري بين التعدية باللام والتعدية بدونه في قوله تعالى (لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ) الصافات/٨:٩ ، قال الزمخشري : أي فرق بين سمعت فلانا يتحدث وسمعت إليه يتحدث وإلى حديثه ؟ قلت : المعدى بنفسه يفيد الإدراك والمعدى بإلى يفيد الإصغاء مع الإدراك [٢] .

ومن ثم فان المتعدي بـ (إلى) يفيد الاهتمام أكثر بناء على رأي الزمخشري السابق ويمكن القول إن الزمخشري استخلص هذه الرؤية بناء على السياق اللغوي الكائن مع (إلى) فإذا قلت : استمعت إليه ، دل على أنك استمعت إليه باهتمام شديد خاصة وأن هذا الملقي في هذه الحالة يكون غالبا أعلى مرتبة ودرجة ، فإذا استخدم هذا التعبير دل على شيئين ، **الأول** : التركيز في الاستماع والانتباه لما يقوله المتكلم . **الثاني** : أن المتكلم أو هذا الشيء أعلى مرتبة ، وبناء على هذا فقد نال هذه الدرجة والأهمية و الدليل على ذلك ما جاء في الآية السابقة من سورة الصافات (لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ) ومحاولة التركيز أكثر إلى اكتناه السر في الملأ الأعلى جاء التعبير (يسمعون) مضعفا رغبة في محاولة تصويرهم وهم يريدون أن يتصنتوا بكل الطرق .

و يرى أحد الباحثين : أنه قد تتبع كذلك ما تعدي من هذه المادة – سمع – بإلى فوجد أنها تجيء فيما يدل على وصول المسموع إلى الأذن ، وانتهاء الكلام إليها ، دون الاستجابة له وقبول العمل بمقتضاه ، وهو ما لا يؤدى بغير حرف الانتهاء ، كقوله تعالى (وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ، وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا ...) الأنعام/٢٥ ، وقوله (وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ...) يونس/٤٢ ، وقوله (وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا ...) محمد/١٦ ، وقوله (إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰ ...) الإسراء/٤٧ ، أما قوله تعالى (لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ...) الصافات /٨ ، فقد أخبر فيه القرآن بمنعهم عن الوصول إلى السماء والتسمع إلى خبرها بما رصده الله لهم من

---

(١) ١١٥/١ .
(٢) ٢٩٧/٣ .

الشهب الخارقة تكريما لبعثه عليه السلام ، وهكذا كل ما جاء معدى بإلى في الكتاب المجيد وجميعه يدل على انتهاء الكلام إلى الآذان دون أن يتجاوزها إلى القبول به والاستجابة له [١] .

وفي قوله تعالى في طه/ ١٢٠(فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ...) ورغم أن الزمخشري أشار إلى انتهاء الغاية [٢] ، إلا أنه لم يوضح السياق وسر اختصاصه بهذا الحرف بالذات .

وعلى الرغم من إسهامات الزمخشري التي لا ينكرها أحد من الباحثين في الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم ، فإن رأيه هنا في آية طه لا يعدو أن يكون موجزا ، ومن ثم فإنه [٣] يرى أن الزمخشري لم يبين سر اختصاص (إلى) بآية طه ، و(اللام) بآية الأعراف ، فإنني أجد من دواعي السياق وأغراض النظم ما يتطلب كليهما في موضعه وإليك سياق الآيتين : ففي سورة الأعراف (يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ.فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْآتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ.وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ)ففي هذا السياق لا نجد تحذيرا صريحا إلى آدم من إغراء إبليس مما جعل الشيطان يتسلل إلى أذن آدم مدعيا النصح له والحرص عليه ، وهو ما يستدعي اللام المشعرة باختصاصه بهذا النصح ، وهو ما تأكد في قسمه : أني لكما لمن الناصحين .

أما آية طه ، فقد جاءت بعد أن حذر الله تعالى آدم تحذيرا صريحا بعدم الاستماع إلى إبليس وكشف له عن عداوته له ولزوجته ولما ينتويه من إخراجهما من الجنة ، فلم يعد هناك مبرر لاستماع آدم له ، ومن ثم فقد جاءت (إلى) موحية بأن الشيطان قد احتال بوسائل خداعه لإيصال وسوسته إلى آدم ، ونجح في الوصول إلى هدفه ، ولنستمع إلى هذا السياق (فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ ، قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ) .

وهكذا نجد أن د. الخضري يفسر دلالة الأنماط القرآنية بناء على تتبع دلالات الأنماط القرآنية الوارد فيها الفعل (سمع) ، وهكذا نجد تفسيرا أكثر دقة وإيضاحا من رؤية الزمخشري التي تعتمد على الإيجاز والإلماح أكثر .

---

(١) د. محمد أمين الخضري : من أسرار حروف الجر ص ٢٢٩ .
(٢) ٣ /٩٣ .
(٣) د. محمد أمين الخضري : من أسرار حروف الجر ص ٢٢٧، ٢٢٨ .

وإذا كانت لانتهاء الغاية فإن (حتى) أيضا لانتهاء الغاية كما ذهب النحاة [١] إلى ذلك فإن السهيلي يحاول أن يجد بينهما فرقا : أن (حتى) غاية لما قبلها وهو منه في أكثر من أحكامها ولم تكن (إلى) عاطفة لانقطاع ما بعدها عما قبلها بخلاف حتى ومن حيث دخلت (حتى) في حروف العطف لم يجز دخولها على المضمر المخفوض ، إذا كانت خافضة لا تقول : قام القوم حتاك ، كما لا تقول : قام القوم وك ، ومن حيث كان ما بعدها غاية لما قبلها لم يجز العطف : قام زيد حتى عمرو ، ولا : أكلت خبزا حتى تمرا ؛ لأن الثاني ليس بحد للأول ولا طرف [٢] .

وفي قوله تعالى (حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ...) هود/٤٠ قال الزمخشري : (حتى) هي التي يبتدأ بعدها بالكلام ، دخلت على الجملة من الشرط والجزاء ، فإن قلت : وقعت غاية لماذا ؟ قلت : لقوله ويصنع الفلك ، أي وكان يصنعها إلى أن جاء الموعد ، فإن قلت : إذا اتصلت (حتى) بـ (يصنع) فما تصنع بما بينهما من الكلام ؟ قلت : هو حال من يصنع ، كأنه قال : يصنعها والحال أنه كلما مر عليه ملأ من قومه سخروا منه ...[٣] .

وينقل السيوطي نقد أبي حيان لرأي الزمخشري بقوله : وما نقله الزمخشري هو قول أصحابنا وما استدل به لا حجة فيه ، لأنه لم يتقدم العامل فيها حتى ما يكون ما بعدها جزء له في الجملة المبغاة بحتى ، فليس البيت نظير ما مثل به أصحابنا ، ولو صرح فقال : ما زلت راجيا وصلها تلك الليلة حتى نصفها كان ذلك حجة عند الزمخشري ، ونحن نقول إذا لم يتقدم في الجملة المبتغاة ما يصح أن يكون ما بعدها آخر جزء جاز أن تدخل على ما ليس به ... [٤] .

وقد أشار الزمخشري كذلك إلى العلاقة القائمة بين (إلى) و(حتى) [٥] ومن ثم نجد الزمخشري على دراية بالعلاقة القائمة بين (إلى وحتى) كما أشار إليها النحاة .

وفي سياق آخر إلى أن : (حتى) في معناها (إلى) إلا أنها تفارقها في أن مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء ، أو ما يلاقي آخر جزء منه ، لأن الفعل المعدى بها الغرض فيه أن يقتضي ما تعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي عليه وذلك قولك : أكلت السمكة حتى رأسها ، ونمت البارحة حتى الصباح ، ولا تقول حتى نصفها أو ثلثها كما تقول : إلى نصفها وإلى ثلثها ، ومن حقها أن يدخل ما

---

(١) السيوطي : همع الهوامع ٢٣/٢، السهيلي : نتائج الفكر في النحو ص ٢٥٢ .
(٢) السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص ٢٥٢.
(٣) ٣٩٤/٢ .
(٤) السيوطي : همع الهوامع ٢٣/٢.
(٥) ينظر: أعجب العجب ص٢٤، ٢٥ .

بعدها فيما قبلها ففي مسألتي السمكة والبارحة قد أكل الراس ونام حتى الصباح ، ولا تدخل على مضمر فتقول : حتاه ، كما تقول إليه وتكون عاطفة ومبتدأ ما بعدها (١) .

وأما بالنسبة لـ (أن) ، (إن) فإن الزمخشري قد أشار إلى دلالات مختلفة لهذه الحروف فقد جاءت للتفسير والبيان في (٤٥) نمطا ، وبمعنى (لعل) في نمط واحد وللشرط والتوكيد في نمطين والتوكيد في نمطين اثنين أيضا ، والشك في نمطين والشك والتهكم في نمط واحد والنفي في نمط واحد أيضا .

ولم أحاول الإسهاب فيما يخص (أن ، إن) لأنهما ليس لهما علاقة كبيرة تخص الناحية الدلالية من وجهة نظري ، غير أني وجدت لزاما على أشير إليهما في هذا السياق (٢) وأشار الزمخشري إلى (عن) في موضعين بأنها للمجاوزة (٣) .

ونخلص من مناقشة حروف الجر إلى أن موضوعها في شبه الجملة لا تكون مقايضة أو مبادلة ـ حروف الجر ـ في شبه الجملة لا تعطي إشارة أو إيماءة فقط للوظيفة أو الاستعمال ، وإنما إلى محتوى العلاقات ، وما تحويه التراكيب من علاقات فيما بينها وهي تقوم بدور دائم ومستمر باعتبارها دليلا تتضمن في النهاية (الإعراب) ، وهي لا تربط التركيب الفعلي فقط ، وإنما - كذلك - المسند إليه المستخدم في الصفة (٤) .

وإذا كان الزمخشري قد جعل للحروف قسما خاصا في (المفصل) وهذا إن دل على شيء ، فإنما يدل على أهميتها بالنسبة للجملة نظرا لما تقوم به من دور في أداء المعاني ، ومن ثم فإننا قد رأينا في هذا الفصل معالجة الزمخشري للحروف المختلفة وقد اتضح أن لكل حرف خصوصية تميزه عن غيره.

كما قال **هنري بويلون** *Henri Bouillon* : ويمكن أن تعطي هذه الحروف المطابقة صوتيا بين حروف الجر ونوعية الكلمات الأخرى والسمات المميزة لحروف الجر مع السمات المميزة لنوعية الكلمات الأخرى (٥) .

ويشير (هنري بويلون) في موضع آخر بأنه : يمكن من خلال بنية التركيب النحوي لعبارة أو جملة حروف الجر أن نقف في بناء الظروف والأحوال على العناصر الفعلية (الحقيقية) أولا ، فإذا ما استخدمنا جملة لحروف الجر في التركيب الاسمي أو جملة الصفة ... فلا يمكن الوقوف على بناء

---

(١) المفصل (ب) ص١٣١.
(٢) ينظر الأنماط الواردة في نهاية الدراسة فيما يخصهما .
(٣) ينظر : المفصل (ب) ١٣٣ .
(٤) G. Koniuszaniec : Präpositionale Rektion und Valenz im Deutschen und Polnischen , S.27 .
(٥) Henri, Bouillon: Zur Deutschen Präposition (auf) S.4,5 .

الظروف الفعلية الأكثر مباشرة ، إذ ستبحث بناء وتكوين الظروف والعناصر الخبرية (المسند) والصفة ، وهذا ما يمكن من خلاله أن تكشف عنه (الدلالة) وظيفة التركيب النحوي لحروف الجر ، تحت هذه الوظيفة نفهم دور التركيب النحوي الذي يمكن أن يؤدي دورا في الأحوال والظروف لجملة حروف الجر في العمل نحويا أو تركيبيا [١] .

وهكذا نستطيع من خلال الحرف أن نحدد السمات البارزة للتركيب في ضوء خصوصية كل حرف على حدة ومن خلال هذه السمات نستطيع أن نعطي تحليلا كاملا شاملا للتركيبات أو على الأقل رؤية قد تكون صائبة وقد تكون أقرب إلى الصواب .

---

(١) Ebenda ,S.17 .

النتائج

النتائج

ويوجز الباحث أهمها فيما يلي :

١- لم يعالج الزمخشري التراكيب الإنشائية كلها بنسب متساوية ، وإنما ركز على : التراكيب الإنشائية الطلبية : الاستفهام ، الأمر ، النهي ، وقد أبرزت النتائج الإحصائية أن هذه الجوانب الثلاثة هي التي نالت عناية بارزة في معالجته لها .

٢- وضع الزمخشري في المفصل (الكتب النحوية) الأطر العامة ، وحلل ذلك وفصله في الكشاف ، وإن كان الكشاف ليس بكتاب لغوي ، بقدر ما هو مؤلف في التفسير ، وبالتالي لم يعالج الزمخشري كل القضايا النحوية الموجودة في (المفصل) في (الكشاف) ؛ لاختلاف طبيعة الدراسة في كلا المؤلفين ، ومن هنا فإن الدراسة لم تركز إلا على الجوانب البارزة التي تخص التركيب اللغوي .

٣- يمكن إطلاق اسم المؤلفات النظرية على : المفصل والأنموذج في النحو ، واسم المؤلفات التحليلية على : الكشاف ، ونكت الأعراب .. وأعجب العجب في شرح لامية العرب .

٤- لم يعالج الزمخشري التراكيب الإنشائية التي تناولها في الكشاف في مؤلفاته التحليلية : نكت الأعراب .. وأعجب العجب .. اللهم إلا جزئيات بسيطة حول حديثه عن الهمزة في نكت الأعراب في غريب الإعراب .

٥- أكد الزمخشري بطريقة عملية ما ردده النحاة من مكانة الهمزة وأهميتها ودورها في الاستفهام وبرهن بما لا يدع مجالا للشك بأنها تعد بحق أما للباب .

٦- جاءت عناية الزمخشري بالتركيب الشرطي في (الكشاف) ونكت الأعراب وأعجب العجب ، غير أن الكشاف وأعجب العجب يعدان هما المصدرين الأساسيين في معالجة التركيب الشرطي ، وقد تكررت بعض أنماط الكشاف في نكت الأعراب ، ومن ثم يكتسب (أعجب العجب) أهمية في اعتباره مصدرا أساسيا في إيضاح رؤية الزمخشري حول التركيب الشرطي .

٧- ركز الزمخشري بوضوح على دلاليات الحروف ، فقد شغلت حيزا مرموقا من خلال مؤلفاته التحليلية ، وإن جاءت النسب متفاوتة في المعالجة .

٨- اقتراب معالجة الزمخشري في باب الأمر والنهي من معالجة علماء أصول الفقه ، ومن ثم نرى تقارب الدلالات وتداخلها ، بل استعارة بعض المصطلحات الفقهية مثل : الوجوب ، الندب ، الإرشاد ، الإباحة .... .

٩- ناقش الزمخشري قضية العلاقة القائمة بين الإعراب والدلالة ، من خلال ربطه بين :

– قضية الرفع والعلاقة بينها وبين الفاعلية والابتدائية ، إذ يقرن الرفع بالفاعل ، ويجعله أصلا عنـــده ، وما عداه من المرفوعات مشبهات به .

– قضية النصب والمعنى ، حيث يقرن دائما النصب بالمفعول أو ما يطلق عليه بالمفاعيل ، ومـــن ثـــم يكون النصب دلالة على أن التركيب فعلي .

– أثر الحركة الإعرابية ودورها في تأدية المعنى المراد ، ومدى إفادتها ودلالتها على المعنى المـــراد ، ويتضح ذلك من قضية الخلاف الدلالي للإعراب ، ومن معالجة الفعل المضارع الواقع بعد الشـرط ، أو جملة المشاركة أو العاطفة .

١٠– أظهر الإحصاء أن تفسير (الكشاف) يعد أهم مؤلفات الزمخشري على الإطلاق ، إذ أودعه كافـــة آرائه اللغوية والبلاغية والتفسيرية ، ومن ثم يعد محصلة علوم مختلفة : تفسير ، لغة ، بلاغة ، وهـــو يحاول من خلاله أن يطبق الآراء اللغوية تطبيقا عمليا ، ومن ثم نراه يربط فيه بين العلاقة القائمة بيـــن اللغة من ناحية والبلاغة من ناحية أخرى متمثلة في مادة القرآن الكريم .

١١– أثبت الإحصاء أن كتاب نكت الأعراب في غريب الإعراب هو تلخيص لبعض الدلالات البلاغيـــة في القرآن الكريم التي وردت في تفسير الكشاف ، وبالتالي يمكن القول إنه ألف بعد كتاب : الكشـــاف ، خاصة أنه لم يرد له ذكر فيه .

١٢– يعتمد الزمخشري في أحايين كثيرة على السياق اللغـــوي والســياق غـــير اللغوي ، ويحـــاول أن يستشف دلالات التركيب بالارتكاز على هذه الجوانب .

١٣– يمكن اعتبار مؤلفاته اللغوية عملا واحدا من حيث معالجته للتركيب ، فما أوجزه في مؤلف فصله في موضع من كتاب آخر ، ومن ثم فإن هذه المؤلفات اللغوية كافة مهمة لجلاء الرؤيـــة حـــول دلالـــة التركيب وفهمها عند الزمخشري .

١٤– عرض الزمخشري في مواضع كثيرة للرأيين معا دون أن يرجح أحدهما على الآخر ، ومن ثـــم نستنتج بأن هذه الرؤية توضح أنه كان يراهما ويقبلهما ، وربما يحتمل أنه لا يميز بين الدلالة الأصليـــة وبين الأخرى ، غير أن الباحث يرى أن الرأي الأول هو الأقرب إلى الصواب .

١٥– امتاز أسلوب الزمخشري بالإيجاز وعدم الإطناب ، ومن ثم نرى ذلـــك واضحـــا فـــي مؤلفاتـــه كالكشاف ، المفصل ، أساس البلاغة ... إذ جاء الأول في أربعة أجزاء ، وجاء الثالث فـــي مجلديـــن ، رغم كونهما يحتملان مادة وإضافة أكثر مما عرض له الزمخشري .

١٦- أكدت الدراسة أن معالجة الزمخشري للتراكيب اللغوية استخدم فيها علومامختلفة : علوم لغـــة ، نحو ، قراءات قرآنية ، بيان ، معاني .. وترتكز هذه العلوم على إيضاح الجانب الدلالـــي ، أو خدمـة توضيح المراد بالنص القرآني ، على أساس أن كل هذه العلوم نشأت لخدمة النص القرآني .

١٧- لاحظ الباحث أن الزمخشري استخدم المصطلحات بمعناها العام ، وهذا يتيح له فرصة أن تتفـرع عنها دلالات أو مصطلحات أو وظائف ثانوية ، وأحسب أن هذا النهج يناسب المنهج التفسيري ، الـذي يتيح أكثر من معنى ودلالة في المبنى الواحد .

١٨- استخدم الزمخشري لازمة معينة في تفسيره الكشاف وكتابه نكت الأعراب ... حيث يقول عنـــد إرادة الكشف عن الدلالة القرآنية : فإن قلت : كذا قلت كذا ، وفي ظني أن هذا الأسلوب يتناســب مـع المحاجة العقلية ومحاولة الإقناع بالحجة ، وهو ما كان معروفا عن المعتزلة ــ في أثنـــاء محاورتـهم ومجادلتهم ــ استخداماتهم العقلية في محاورتهم للخصم للوصول إلى الفهم الصحيح .

١٩- أثبت الإحصاء أن التراكيب الإنشائية التي تناولها بالمعالجة جاءت جميعها في الكشـــاف ، ولـم يتكرر شيء من أنماط هذه التراكيب في نكت الأعراب ، كما حدث في مواضع كثيرة من الدراســة ، وبالتالي فإن هذه الملاحظة تمثل ملاحظة خاصة بهذا الباب ، كما تكررت في أبواب أخرى من الدراسة .

٢٠- اقتصرت معالجة الزمخشري للضمائر على الكشاف فقط من المؤلفات التحليليـة ، ولـم تتكـرر أنماط منها في نكت الأعراب .

٢١- خالف الزمخشري النحاة في آرائهم حول عملية الإحالة بالنسبة للضمائر ، فـــإذا كـان ضمـير الفصل عند النحاة يحيل إلى سابق ، فإن الزمخشري لا يرى حرجا من أنه يحيل أو يشير إلـــى سـابق وإلى لاحق .

كما أن رأيهم حول إحالة ضمير الشأن والقصة إلى لاحق ، ولا يتم المعنى إلا بما يليه كما جـاء عنـد النحاة والبلاغيين والزمخشري كذلك في سورة المؤمنين ، إلا أن الزمخشري في مواضع أخرى خـالف قواعد النحاة ، وأشار بأنه يمكن أن يشير إلى متقدم ، والأمر كذلك بالنسبة لضمير الإشارة .

وبالتالي فإن للزمخشري حول ضمائر : الفصل ، الشأن ، الإشارة رؤية خاصة ينبغي أن تؤخذ بعيـــن الاعتبار .

٢٢- لم يقدم الزمخشري تصورا دلاليا خاصة حول التركيب اللغوي ، وإنما جاءت آراؤه مبثوثة فـــي مواضع منتشرة من تفسيره ، ومؤلفاته الأخرى .

٢٣- حاول الزمخشري كثيرا الاستفادة من السياقات المتاحة سواء كانت لغوية أم غير لغوية ، وفـاقت الدلالات التي قدمها لدراسة التركيب اللغوي كل من : النحاة والبيانيين وعلماء أصول الفقه..ومـن ثـم يمكن القول بأن معالجته ، تمثل خلاصة هذه البيئات المختلفة وزيادة ، أعني أنه تناول كـل الجزئيـات التي عالجتها كل بيئة على حدة .

٢٤- قدم الزمخشري بالنسبة لتركيب الأمر والنهي صيغا أكثر مما عرض له النحاة ، وربمـا كـانت رؤيته قائمة على أساس أن التفسير تتسع مادته لهذا العرض ، ومن ثم نرى التناسب بين التحليل والمادة المتاحة.

٢٥- وإذا كانت معالجة الأمر والنهي قد فاقت عناية أو ماثلت معالجة علمـاء أصـول الفقـه ، فـإن الزمخشري من خلال مناقشته لكافة التراكيب اللغوية المختلفة قد قدم دلالات متنوعة فـاق فـي كـل موضع ما قدمه البلاغيون والنحاة وعلماء أصول الفقه ، ومن ثم يتضح مدى اتساع أفقه واستفادته مـن السياقات والقرائن المختلفة .

٢٦- اقتصرت معالجة الزمخشري لأسلوب الالتفات على الكشاف ، وقد تكررت بعض هذه الأنماط في نكت الأعراب ، وقد أورد له دلالات كثيرة لم يطاوله فيها أحد ، وقد كانت آراؤه مرتكزا أساسيا لمـن جاء بعده من الباحثين في الإعجاز القرآني بين أخذ وراد لها ، وقد كفانا مؤونة عقد فصل كامل لـهذه الجزئية ما قدمه د. محمد محمد أبو موسى في رسالته عن البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري .

٢٧- ذلك النص الذي عده الكثيرون لعبد القاهر الجرجاني ، قد أخذه الزمخشري على أنـه منسـوب للجرجاني ، وهو في الحقيقة للهروي ، صاحب كتاب الحروف .

٢٨- رد تقسيم الزمخشري للجملة من أربعة أقسام إلى جملتين ، على أساس أن الجملة الشرطية هـي جملة فعلية في الأصل ، وكذلك الجملة الظرفية ترد إلى أحد هذين القسمين على أساس التقدير .

٢٩- أثبتت الدراسة أن آراء الزمخشري اللغوية والبلاغية قد لقيت صدى واسع الانتشار عنـد أولئـك الباحثين في الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم ، اللاحقين له وذلك من خلال مقارنة النصـوص بعضـها ببعض .

أنماط الدراسة

أنماط التركيب الخبري

م	الدلالة	رقم السورة	رقم الآية	الموضع في المصادر
١	الدلالة على الثبوت والدوام والتوكيد	١	٢	٨/١، ٦١/•[1]
.		٧	١٩٣	١١٠/٢
		٩	١	١٣٨/٢
		٣٧	٧٩	٣٠٣/٣
		٤٠	٣	١٥٩/٣
		١٤	٢	(ب) ٥٣٧/٢
		٣١	٣٣	(ب) ٥٠٤/٣
		٥١	٢٥	(ب) ٤٠١/٤
٢	التوبيخ	٢١	١٣	٥/٣
		٥١	١٠	٢٧/٤
		٥٩	٢١	٨٥/٤
		٥٨	٦	٧٣/٤
		٦٨	٤٣	١٣١/٤
٣	الإنكار	١٨	١٥	٣٨٢/٢
		٣٤	٣	٢٥١/٣
		٤٧	١٥	٤٥٥/٣
		٨٠	٦، ١٠	١٨٥/٤
٤	تأكيد النفي	٤٠	١٨	٣٦٥/٣
		٧٢	٢٢	١٤٩/٤
		٧٤	٣١	١٦٠/٤
٥	التهديد والوعيد	٣٩	٤٨	٣٥٠/٣
		٥٠	٤٥	٢٦/٤
٦	التقرير	١٢	٧٥	٢٦٨/٢
		٣٠	٤٥	٢٠٦/٣
أنماط دلالات تقديم الخبر (شبه الجملة) الجار والمجرور – الظرف				
١	الاختصاص	١٣	٣٦	(ب) ٥٣٣/٢
		١٢	٤	٢٤٢/٢
		٢٣	٢١	٣٢٢/٢
		١٦	٧٧	٣٣٨/٢
		٥٠	٥٠	٢٦/٤
		٥٩	٢	٧٩/٤
		٦٤	١	١٠٣/٤
		٧٥	٢٢ ، ٢٣	١٦٥/٤
		٧٥	١٢	١٦٥/٤
		٧٥	٣٠	١٦٥/٤
		٦	٣٦	١٦٥/٤

م	الدلالة	رقم السورة	رقم الآية	الموضع في المصادر
		٣	٨٣	١٦٥/٤
		٢٣	٨٠	(ب) ٣(ب)/١٩٩
		١١	٨٨	١٦٥/٤
		٣٦	٧١	(ب) ٢٧/٤
٢	الاهتمام	٢٤	١٦	٦٦/٣، ١٥٢/•
		٣٦	٣٣	٢٨٥/٣
٣	التوبيخ والاستهزاء	٤٩	٧	٩/٤
٤	نفي الشيء وإثبات ضده	٢	٢	٢٠/١، ٥/•
٥	التشديد في الوعيد	٨٨	٢٥ ، ٢٦	٢٠٨/٤ ، ٢١٣/•
أنماط دلالات الفعل المضارع				
١	التوقع	٢	٢١٤	١٢٩/١
		٣	١٤٢	٢٢٠/١
٢	التجدد والحدوث	٢	١٥	٣٥/١
		١١	٣٨	٢١٥/٢
		٢٢	٦٣	٨٢/٣، ١٤٦/•
		٤٩	٧	٩/٤
		٣٨	١٨	٣٢٠/٣
٣	استحضار الحال	٥	٧٠	٣٥٥/١، ٤٦/•
		٣٥	٩	٢٦٩/٣
٤	الوعيد	٢٦	٢٧٧	١٣١/٣
		١٦	٥٦	٣٣٢
٥	التحقق	١٥	٢	(ب)٥٦٩/٢، ١٢٩/•
		٦٠	٢	٨٦/٤
أنماط دلالات الفعل الماضي				
١	التحقق	٢	٤	٢٣/١ ، ٢٤
		٩	٨٤	١٦٦/٢
		١٠	٦٠	١٩٥/٢
		١١	٩٨	٢٣٣/٢
		١٤	٢١	٢٩٨/٢
		١٦	١	٣٢١/٢
		١٨	٤٧	٣٩٢/٢، ١٣٥/•
		٢٧	٨٧	١٥٤/٣، ١٩٤/•
		٦٥	٩	١١٢/٤
		١٢	٢٥	٤٦١/١، ١١٠/•
٢	كان : كان التامة	٢	١١٧	٩١/١
		١٦	٤٠	٣٢٩/٢
		٢١	٤٧	١٣/٣

---

[1] يشير هذا الرمز إلى كتاب نكت الأعراب .

م	الدلالة	رقم السورة	رقم الآية	الموضع في المصادر
		٣٦	٢٩	٢٨٥/٣
		٥٨	٧	٧٣/٤
٣	كان الناقصة	٧٦	١٥	١٧٠/٤
		٣	١١٠	٤٠٠/١، ٢١،٢٠/٥
أنماط دلالات أفعال المقاربة والرجاء والشرع				
١	جعل	٢١	١٥	١٠٦/٣ ، ١٤٢/٥
		٦	١	٢/٢
		٤٣	٣	٤١١/٣
		٢٦	٢٩	١١٢/٣ ،١٦١/٥، ١٦٢
٢	رأى	٢	١٢٨	٩٤/١
		٢	١٤٤	١٠٠/١
٣	كاد	١٤	١٧	٢٩٧/٢
٤	ظل	١٦	٥٨	٣٣٢/٢
٥	علم	٢٩	٣	١٨٣/٣
٦	زعم	٣٤	٢٢	(ب) ٥٧٩/٣ ،١٩٢/٥
٧	حسب	٣	١٤٢	٢٥٦/١،٥/ ١٩٢
٨	أصبح	—	—	()٥٧
أنماط دلالات تقديم المفعول به				
١	الاختصاص	١	٥	١٠،٩/١ ،(١)() ٤٥،٤٤
		٢	٣	٢٣/١
		٢	٤٠	٦٥/١
		٢	١٧٢	١٠٧/١
		٦	٢	٣/٢
		٣	٤١	١٣/٢
		٣	٩٠	٢٦/٢
		٧	١٧٧	١٠٤/٢
		٧	٢٠٦	١١٢/٢
		١٧	١٠٠	٣٧٦/٢
		٢٩	٥٦	١٩٤/٣ ،١٨٠/٥
		٣٩	٦٦	٣٥٥/٣
		٨٣	٢	١٩٤/٤
		٦٧	٢٩	١٢٥/٤ ٢٠٩/٥
		٣٥	٢٨	٢٧٤/٣
٢	الاهتمام والعناية والإنكار	٣	٨٣	٩٨/١
		٢٥	٤٣	٩٨/٣ ،١٥٩/٥
		٣٧	٨٦	٣٠٣/٣ ، ٣٠٤
٣	بسبب اللام	٢	١٤٨	١٠٢/١
		٧	١٥٤	٩٦/٢
		١٢	٤٣	(ب) ٤٧٤/٢
٤	التعظيم	٦	١٠٠	٣١/٢

م	الدلالة	رقم السورة	رقم الآية	الموضع في المصادر
٥	الإعلام والبيان	٢١	٣١	١٠/٣
٦	التحقيق	١٤	٤٧	٣٠٧/٢ ،١٢٠/٥، ١٢١
٧	بيان الإعجاز	٢١	٧٩	١٧/٣
أنماط دلالة حذف المفعول به				
١	التعميم وأن الغرض لا يتعلق به	٢	١٩٨	١٢٢/١
		٦	٢٢	٧/٢
		٤٩	١	٢/٤
		٢٨	٢٣	١٦٢/٣
		٩٩	٤ ، ٥	٢٢٧/٤
		٣٦	١٤	٢٨٢/٣ ١٩٧/٥، ١٩٨
		٣	١٦٩	٤٣٩/١ ،٢٢/٥
		٣	٩١	٢٠١/١ ١٩/٥
		١٨	٢٨	٣٨٨/٢
		٢١	٣٠	٩/٣
		٥	٨	١(ب)/٦١٢ ،٣٩/٥، ٤٠
		٢٢	٥	٢٦/٣
		٢٢	٣٧	٣٤/٣
		١١	٨٩	٤٢١/٢، ٥/ ١٠٢
		٢٣	٦٧	٥١/٣
		٢٥	٤	٨٨/٣
		٣٨	٢٤	٣٢٤/٣
		٣٨	٣٢	٣٢٧/٣
		٦٧	٢	١٢٠/٤ ،٢٠٨/٥
		٧٠	١	١٣٧/٤
		٢٧	٥٧	٤/(ب)٥٨٢، ١٢١/٥
		١٤	١	٢٩٢/٢
		٣	٣	١٧٤/١ ، ١٤/٥
أنماط دلالات التنكير				
١	التعظيم والتفخيم	٤	١٠	(ب) ٤٧٨/١
		٢	١٧	٣٩/١
		٢	١٧٩	١١١/١ ، ١٠/٥
		٢	٢٧٩	١٦٦/١
		٢٥	٧٤	(ب) ٢٩٦/٣
		٥	٤٩	٣٤٣/١
		٧	١١٣	٨١/٢
		١٥	١	٣٠٩/٢
		١٦	٦٩	٣٣٦/٢
		١٦	٩٤	٣٤٣/٢ ،

(١) يشير هذا القوس إلى كتاب أعجب العجب .

م	الدلالة	رقم السورة	رقم الآية	الموضع في المصادر
				١٢٧-١٢٦/•
		٥٠	١٥	٢٠/٤
		٥٢	٢١	٣٥ ، ٣٤/٤
		٥٩	١٨	٨٤/٤
		٧٧	٢٥ ، ٢٦	١٧٤/٤
		٧٧	٢٧	١٧٤/٤
		٩٤	٤ ، ٥	٢٢١/٤
		١٠٦	٤	٢٣٥/٤
		٤	٣٠	(ب) ٣٠٥/١
٢	الإبهام و التعميم	٢	٥	٢٤/١
		١٨	٣١	٣٨٩/٢
		٢٧	١	١٣٢/٣
		٣٠	١٥	١٩٩/٣
		٣٥	٢	٢٦٧/٣
		٤٠	٢	٣٥٩/٣
		٤٧	٢٤	٣/(ب)٤٥٨
		٦٨	٤٢	١٣١/٤
		٨٥	٢,١	١٩٩/٤
		٩٠	٣,٢	٢١٢/٤
٣	التخصيص	٢	٩٦	٨٣/١
		٢	٢٦٣	١٦٠/١
		٢٤	٤٥	٨٠/٣
		٢٥	١٨	٩٢/٣
		٢٩	١٧	١٨٦/٣
		٤٨	١٣	٤٦٤/٣
		٢٨	٨٥	(ب) ٤٣٦/٣
		٤٥	١٤	(ب) ٤٣٨/٣
		٨٩	١ ، ٢ ، ٣	٢٠٨/٤
		٩٢	١٤	٢١٧/٤
		٤٣	٤٣	(ب) ٤/٤
٤	التقليل والتبعيض	١٧	١	٣٥٠/٢
		٢٠	٢٧ ، ٢٨	٤٣٢/٢
		٢٥	٧٤	١٥٩/• ، ١٠٦/٣
		٣٩	٥٦	٣٥٢/٣
		٤٩	١١	١٣/٤
		٢٠	٦٩	(ب) ٧٥/٣
		٤٩	١٢	١٥/٤

م	الدلالة	رقم السورة	رقم الآية	الموضع في المصادر
		٦٩	١٢	١٣٤/٤
		١١٣	٣:١	٢٤٤/٤
٥	النوع	٢	٧	٢٩/١
		٢	١٨	٤١/١
		٢	١٩	٤١/١
		٤	٦	٢٤٨/١
		٢٤	٤٥	١٥٤/• ، ٨٠/٣
٦	التكثير	٢	٢٥	٥٢/١
		٧	١٣١	٨٤/٢
		٣٥	٤	١٩٦ /•،٢٦٨/٣
		٩١	٧ ، ٨	٢١٥/٤
٧	الدلالة على الجهة	١٢	٢٦ ، ٢٧	٢٥٢/٢
٨	الشيوع والعموم	٤٩	٦	٨/٤
٩	الشدة في التفاقم	٣٨	٢	٣١٦/٣
١٠	تأكيد المعنى	٣٣	٤	٢٢٥/٣
١١	تصوير المكابرة	٤٧	١٥	٤٥٥/٣
١٢	التحقير	٨٠	١٧: ١٩	١٨٦/٤
١٣	الاهتمام	٤٢	٤٩	٤٠٩/٣
		٤٣	١٦	٤١٤/٣
١٤	الاعتداد والارتضاء	٤٩	٣	٦/٤
أنماط دلالة المعرف بالألف واللام				
١	الجنس	١	٢	٨/١
		٢	١٣	١٣/١
		٢	٢	١٩/١
		٢	٢٥	٥١/١
		٢	٢٥	٢٥/١
		٢	١٧٧	١٠٩/١
		٢	٢١٣	١٢٩/١
		٢	٢٢٨	١٢٧/١
		٣	٤	١٧٤/١
		٣	١٧٣	٢٣١/١
		٤	١٣١	٣٠٣/١
		٤	١٣٦	٣٠٤/١
		٥	١١٠	٣٧١/١
		٦	٨٩	٢٦/٢
		١٠	١٢	١٨٣/٢

م	الدلالة	رقم السورة	رقم الآية	الموضع في المصادر
		١١	٩	٢٠٩/٢
		١٢	٥٣	٢٦٢/٢
		١٦	١٦	٣٢٥/٢
		١٨	٤٩	٣٩٢/٢
		١٤	٣٤	٣٠٤/٢
		١٨	١٠٩	٤٠٤/٢
		١٩	٣٣	٤١٠/٢
		١٩	٦٦	٤١٧/٢
		٢١	٣٠	٨٠/٢
		٢٥	٥٥	١٠١/٣
		٢٦	١٧٣	١٢٥/٣
		٢٩	٢٧	١٨٩/٣
		٣٢	٢٣	٢٢٣/٣
		٣٧	١٧٧	٣١٤/٣
		٤٢	١٧	٤٠١/٣
		٤٣	١٧	٤١٤/٣
		٧٦	١	١٦٧/٤
		١٠٣	١	٢٣٢/٤
٢	العهد والجنس	٢	٦	٢٥/١
		٢	١٤	٨٢/١
		٢	١٤٧	١٠٢/١
		٥	٩٣	٢١٧/١
		٥	٤٨	٣٤٢/١
		٧	١٢٨	٨٣/٢
		٢٥	٢٧	٩٥/٣
		٦	٩٣	٢١٧/٢
		٩٤	٦،٥	٢٢١/٤
٣	الجنس والإشارة	٢	٦٠	٧١/١
		٢	٩٩	٨٥/١
		٧	٩٦	٨٧،٧٧/٢
٤	العهد	٣	٣٦	١٨٦/١
		٢١	٤٥	١٣/٣
٥	التوكيد والتحقير	٢	٥	٢٥/١
٦	الكمال	٢	٢	١٩/١
	أنماط دلالات الإضافة			
١	البيان والإيضاح	٥	١	٣٢٠/١
		١٧	١٢	٣٥٣/٢
		٣١	٦	١٨٣/* ،٢١٠/٣
		٣٤	٣٠	٢٦٠/٣
		٣٧	٦	٢٩٦/٣
		٥٠	١٦	٢٠/٤
		١٢	٤٣	٢(ب)/٤٧٦، */ ١١٢
		٤	١٢٧	٣٠١/١
		٦	١٠٠	٣١/٢

م	الدلالة	رقم السورة	رقم الآية	الموضع في المصادر
		١٢	٤٤	٢٥٩/٢
		٥٦	٥٠	٥٩/٤
		٣١	٦	(ب) ٤٩١/٣
٢	التعظيم والتفخيم	٢	٢٠٤	١٢٧/١
		٦	١٠١	٣٢/٢
		٦	١٢٧	٣٨/٢
		٧	٧٣	٧٠/٢
		١٠	٢	١٨٠/٢
		١٠	٢٥	١٨٧/٢
		١٦	١	١٣٢/٣
		٤٦	٢٥	٤٤٩/٣
		٥٠	١٩	٢١/٤
		٨٥	١٠	٢٠١/٤
٣	التخصيص	١٣	١٤	٢٨٣/٢
		٢٥	٦٣	١٠٣/٣
		٢٢	٧٨	١٤٧ /*،٤١/٣
		٢٣	٢	١٤٨/* ، ٤٢/٣
		٦	٩٣	٢٨/٢
		٣٩	٧١	٣٥٧/٣
		٤٥	٣٤	٤٤٠/٣
		٤٧	٢٤	(ب) ٣٢٦/٤
٤	الاتساع	١	٣	٩/١
		٤	٣٥	٢٦٧/١
		٢٤	٣٥	٧٧/٣
		٣٤	٣٢	٢٦١/٣
٥	الملابسة	٦	٩٧	٣٠/٢
		٤٥	٢٨	٤٤٠/٣
٦	التوبيخ والاستهزاء	١٨	٥٢	٣٩٣/٢
		١٦	٢٧	٣٢٧/٢
٧	التخفيف	٣٩	٣٨	٣٤٨/٣
٨	الإضافة بمعنى في	٣٤	٣٢	٢٦١/٣
	أنماط دلالات ضمير الفصل			
١	الكمال	٤	١٥١	٣٠٩/١
		٦	٦٥	٢٠/٢
		٧	١٧٩	١٠٥/٢
		٩	٦٧	١٦١/٢
		١٦	١٠٥	٣٤٥/٢
		١٦	١٠٨	٣٤٥/٢
		٢٣	٧	٤٣/٣
		٦٣	٤	١٠١/٤
٢	التأكيد	٢	١٢	٣٣/١
		٢	٣٥	٦٣/١
		٨	٤	١١٣/٢
		١٢	١٠٨	٢٧٧/٢
		١٠	٢٨	١٨٩/٢
		٣٦	٥٥	٢٩٠/٣

م	الدلالة	رقم السورة	رقم الآية	الموضع في المصادر
		٤٣	٧٦	٤٢٦/٣
		١٥	٩	(ب) ٣١١/٢
٣-	الاختصاص	٢	٥	٢٠٨/١
		٧	٩٢	٧٧/٢
		٢١	٢١	٧/٣
		٥١	١٨	٢٨/٤
		٢	٣	(ب) ٢٢/٤
٤	التأكيد و الاختصاص	٩	٤٠	١٥٣/٢
		٩	١٠٤	١٧١/٢
		١١	١٩	٢١١/٢
٥	التقرير والتأكيد	٥	١١٦	٣٧٣/١
		٣	٦٢	١٩٣/١
		٢٠	٦٨	٤٤٠/٢
٦	أن الوارد بعده خبر لا صفة	٢	٥	٢٥/١
٧	حق ضمير الفصل أن يقع بين معرفتين	٤٠	٢١	٣٦٦/٣
٨	التعريض	٤٩	١٥	١٧/٤
	أنماط دلالات ضمير الشأن			
		٢	١٦٢	١٥٠
		١٠	٦١	١٩٥/٢
		٢	٩٧	(ب) ١٦٩
		٢	١٤٦	(ب) ٢٠٤/١
		٢	٨٥	٧٩/١
		٧	٢٧	٥٩/٢
		١٢	٣	٢٤١/٢
		١٢	٢٣	٢٤٨/٢
		١٨	٣٨	٣٩٠/٢
		٢١	٩٧	٢١/٣
		٢٢	٤٦	٣٦/٣
		٢٧	٩	١٣٤/٣
		٣١	٧	٢١١/٣
		٣٧	١٥٠	٣١٢/٣
		٧٠	١٥	١٣٩/٤
		١١٣	١	٢٤٢/٤
		١٥	٦٦	(ب) ٥٨٤/٢
		٤٠	٣٦	(ب) ١٦٧/٤
		٤٥	٢٤	(ب) ١٨٧/٣
		٢	١٢٧	(ب) ١٨٨/١
	أنماط دلالات ضمير الإشارة			
١	الإشارة إلى شيء	٧	٢٦	٥٨/٢ ، ٥٩

م	الدلالة	رقم السورة	رقم الآية	الموضع في المصادر
	عظيم			
		٢	٢٥٣	(ب) ٢٩٧/١
		١٠	٣	١٨١/٢
		٢٦	١٥٨	١٢٣/٣
		٢٨	٨٣	١٨٠/٣
		١٢	٣٢	(ب) ٤٦٦/٢
٢	الإعلام	٣٨	١٣	٣١٨/٣
٣	الاستحضار	٣٨	١٥	٣١٩/٣
٤	الكمال	٢٢	١٢	٢ (ب) /٥٤٧
		٢	٢	١٩/١
		٤٥	١١	(ب) ٢٨٧/٤
		٢	٨٥	٧٩/١
٥	الاختصار	٢	٦٨	٧٤/١ ، ٩/٥
٦	التخصيص	١٨	٧٨	(ب) ٣٩٩/٢ ، ١٣٦/٥
٧	التوكيد	٢	٥	٢٥/١
		٢٨	٢٧	(ب) ٤٠٤/٣
٨	الوصف والتفصيل	٢	٥	(ب) ٤٤/١
		٥	٥٤	(ب) ٦٤٨/١
		١٣	٥	(ب) ٣١٥/٢
		٦٣	٣	(ب) ٥٣٩/٤
٩	الوجوب	٩	١٢٠	(ب) ٣٢٠/٢
	أنماط دلالات الاستفهام			
١	الإنكار	٣	١٤٢	٢١٩/١
		٣	١٨٠	١٩٨/١
		٣	١٢٤	٢١٥/١
		٢	٢٨	٦٠/١
		٢	٢٦٦	١٦١/١
		٢	١٤٠	٩٨/١
		٢	٧٦	٧٧/١
		٢	١٣٩	٩٨/١
		٢	١٣	٣٣/١
		٣	٨١	١٩٩/١
		٣	١٤٤	٢٢١/١
		٤	٥٤	٢٧٤/١
		٢	١٣٣	٩٥/١
		٤	٥٣	٢٧٤/١
		٣	٨٣	١٩٩/١
		١٠	٧٧	١٩٨/٢
		١٠	١٦	١٨٥/٢
		٦	٥٣	١٧/٢
		١٠	٢	١٨٠/٢
		٧	٨١	٧٣/٢
		٦	١٦٤	٥١/٢
		٧	٣٢	٦٠/٢
		٦	١٤٤	٤٥/٢
		١٧	٦٨	٣٦٨/٢

م	الدلالة	رقم السورة	رقم الآية	الموضع في المصادر
		١٧	٤٠	٣٦١/٢
		٧	٩٧	٧٨/٢
		١٣	١٩	٢٨٥/٢
		١٤	١٠	٢٩٥/٢
		١٠	٧٧	١٩٨/٢
		٦	١٤٣	٤٤/٢
		١٠	٥١	١٩٣/٢
		٦	١٤	٦/٢
		١٧	٩٤	٣٧٥/٢
		٩	٣٨	١٥٢/٢
		٧	٩٧	٧٨/٢
		٦	٧٤	٢٣/٢، ٢٤
		٧	٨٠	٧٣/٢
		٧	٦٣	٦٨/٢
		١٠	٦٨	٦٠/٢
		١٦	٧١	٣٣٦/٢
		٩	١٩	١٤٤/٢
		١٣	١٦	٢٨٤/٢
		١٠	٥٩	١٩٥/٢
		١٠	٩١	٢٠١/٢
		١٩	٤٦	٤١٣/٢
		٢١	٢٠، ٢١	٦/٣
		٤٣	٥	٤١١/٣
		٤٣	١٦	٤١٣/٣
		٣٨	٦٣	٣٣٣/٣
		٤٦	٥	٤٤١/٣
		٣٨	٢٨	٣٢٦/٣
		٢٦	٣٠	١١٢/٣
		٢٦	١١	١٠٨/٣
		٢١	٣	٣/٣
		٣٩	٤٣	٣٤٩/٣
		٤١	٤٤	٣٩٣/٣
		٢٦	١٤٦	١٢٢/٣
		٤٤	٣٧	٤٣٤/٣
		٢٧	٦٦	١٥٠/٣
		٣٢	٣	٢١٨/٣
		٤٢	٩	٣٩٨/٣
		٢٧	٦٧	١٥١/٣
		٢٧	٦٧	(ب) ٣٧٩/٣
		٥٠	١٥	٢٠/٤
		٥٣	٥٩	٤٣/٤
		٥٤	٢٤	٤٦/٤
		٤٩	١٦	١٨/٤
		٥٠	٣	١٩/٤
		٥١	٢٧	٣٠/٤
		٧٩	٢٧	١٨٢/٤
		٥٣	٢٤	٤٠/٤
		٦٤	٦	١٠٥/٤

م	الدلالة	رقم السورة	رقم الآية	الموضع في المصادر
		١١١	٢	٢٤١/٤
				٧٩/٥
				٥٧/٥
				١٦٠/٥
		٥	٨٤	٣٦٠/١
		٢٦	٢٣	١١١/٣
		٨٢	٦	٢٩٢/٤
		٦٩	٢٨	١٣٦/٤
		١١١	٢	٢٤١/٤
		٩٢	١١	٢١٨/٤
٢	التقرير	٢	٣٣	٦٢/١
		٢	٤٤	٦٦/١
		٢	٢١١	١٢٨/١
		٢	٢٤٦	١٤٨/١
		٣	١٦٥	٢٢٨/١
		٧	١٦٣	٩٩/٢
		٩	٦٥	١٦١/٢
		٩	١٣	١٤٢/٢
		٧	١٧٢	١٠٣/٢
		٤٠	٥	٣٠٦/٣
		٢١	٣٠	٩/٣
		٧	١٦٩	١٠٢/٢
		٤٣	٥٢	٤٢٣/٣
		٤٠	٣٤	٣٧٠/٣
		٢٧	٥٩	١٤٨/٣
		٣٩	٣٦	٣٤٧/٣
		٣٠	٩	١٩٩/٣
		٢٩	٦٨	١٩٦/٣
		٢٥	١٧	٩١/٣
		٤٧	٢٤	٤٥٨/٣
		٣٨	٧٥	٣٣٦/٣
		٤٢	٢١	٤٠١/٣
		٤٩	١٢	١٥/٤
		٩٤	١	٢٢٠/٤
٣	التوبيخ	٢	٨٧	٨٠/١
		٣	١٠٦	٢٠٩/١
		١٦	٢٨	٢٩٢/١
		٥	١٠٩	٣٧٠/١
		٦	٢٢	٧/٢
		٧	٦	٥٣/٢
		١٠	٣٨	١٩١/٢
		٦	١٣٠	٣٩/٢، ٤٠
		٩	١٦	١٤٢/٢
		٩	١٣	١٤٢/٢
		٧	٢٢	٥٨/٢
		٧	١٢٣	٨٢/٢
		٤٢	٢٤	٤٠٣/٣
		٤٦	٣٤	٤٥١/٣

م	الدلالة	رقم السورة	رقم الآية	الموضع في المصادر
		٣٥	٣٧	٢٧٧/٣
		٤٠	٥٠	٣٧٤/٣
		٦٧	٨	١٢٢/٤
		٧	١٢	٥٤/٢
		٧٤	٤٢	١٦١/٤
٤	الإبهام والعموم	٢	٢٦	٥٥/١
		١٥	٥٤	٣١٥/٢
		١٧	١١٠	٣٧٨/٢
		٧	١٣٩	٢١٠/٢
		٧	١٣٢	٨٤/٢ ، ٨٥
		١٢	١٠٣	٢٧٧/٢
		٣٨	٢٤	٣٢٥/٣
		٦٩	١ ، ٢	١٣٢/٤
٥	التعظيم	٢	٢٥٩	١٥٧/١
		٣	٢٥	١٨٢/١
		٢١	٢٤	٨/٣
		٥٣	٥٤	٤٣/٤
		٥٣	١٦	٣٩/٤
		٥١	٢٤	٢٩/٤
		٧٨	١ ، ٢	١٧٦/٤
		٥٣	١٠	٣٨/٤
٦	الإنكار والتعجب	٣	١٠١	٢٠٦/١
		٢	٢٨	٥٩/١
		١٨	٥٠	٣٩٣/٢
		٧	١٤٠	٨٨/٢
		٤٦	٨	٤٤٢/٣
		٤٣	٤٠	٤٢٠/٣
		٤٣	٣٢	٤١٧/٣
		٨٣	٤	١٩٥/٤
٧	التورية	٢	٦	٢٦/١
		٢	٨٠	٧٨/١
		٢	١٤٠	٩٨/١
		١٤	٢١	٢٩٩/٢
		٦٣	٦	١٠٢/٤
		٣٦	١٠	٢٨١/٣
٨	الإنكار والاستبعاد	٢	١٢٤	١٢٩/١
		٢	٢٤٧	١٤٨/١
		١٠	٤٨	١٩٣/٢
		٩	٧	١٤٠/٢
		٦	١٩	٧/٢
		٧	٧٠	٦٩/٢
		١٢	٤١	٢٥٧/٢
		١٩		١٨٨/٢
		٢٦	٢٠٤	١٢٨/٣
		٣٧	١٥٣	٣١٢/٣
		٣٧	٥٣	٣٩٨/٣
		٣٩	١٩	٣٤٣/٣
٩	الإنكار والاستهزاء	٩	٨٦	١٧٨/٢
		١٠	٥٣	١٩٣/٢
١٠	التبكيت			١٩٣/١
		٢٧	٨٤	١٥٣/٣
		٤٠	٢٨	٣٦٨/٣
		٢٥	١٧	٩١/٣
		٨١	٨ ، ٩	١٨٨/٤
١١	الوعيد	٥	٧٤	٣٥٦/١
		٩٥	٨	٢٢٣/٤
		٩٦	١٤	٢٢٤/٤
١٢	التعجب	٢	٣٠	٦١/١
		٢	٢٥٨	١٥٥/١
		٢	٢٤٣	١٤٧/١
		٥	١٠٤	١٠٧/٢
		١٥	٥٤	٣١٥/٢
		٩	٣٠	١٠١/٤
		٢	٢٨	٦٠/١
		٧٤	١٩ ، ٢٠	١٥٨/٤ ، ١٨٧/٢
١٣	العرض	٧٩	١٨	١٨٢/٤
١٤	التوقع	٤٧	٢٢	٤٥٧/٣
١٥	السخرية والاستهزاء والتحقير	١١	٨٧	٢٢٩/٢
		٣٧	٩١	٣٠٤/٣
		٧	٤٩	٦٤/٢
		٨٠	١٨ ، ١٩	١٨٦/٤
١٦	التنبيه	٢	١٢	٣٣/١
أنماط دلالات تركيب الأمر				
١	التهكم والاستهزاء	٢	٢١١	١٢٨/١
		٤	١٢٩	٣٠٢/١
		٤	١٣٨	٣٠٥/١
		١٧	١٠٧	٢٥٦/١
		٤	١٦	٣٧٨/٢
		٣٧	٢٣	٢٩٩/٣
		٤٤	٤٩	٤٣٤/٣
		٥٧	١٣	٦٥/٤
		٧٧	٣٩	١٧٥/٤
٢	التحقيق والتوكيد	٢	٢٢٨	١٣٧/١
		٢	٢٣٣	١٤١/١
		٩	٨٠	١٦٥/٢
		١٢	٤٧	٢٦٠/٢
		٣٧	١٧٥	٢١٤/٣

م	الدلالة	رقم السورة	رقم الآية	الموضع في المصادر
		٦١	١١ ، ١٢	٩٥ ، ٥٤/٤
٣	الوجوب	٥	٦	٣٢٥/١
		٧	١٤٥	٩٣/٢
		٩	٤١	١٥٣/٢
		٩	٨٢	١٦٥/٢
		١٩	٧٥	٤٤١/٢
				(ب) ٣٧/٣
		٢٢	٧٨	(ب) ١٧٣/٣
		٢٤	٣	(ب) ٢٣٨/٣
٤	الإنكار	٦	١١٨	٣٦/٢
		٣٧	١٥٧	٣١٢/٣
		٣٧	١٤٩	٣١٢/٣
٥	الاختصاص والتقرير	٦	١٢	٥/٢
		١٥	٤٩	٣١٤/٢
		٧٤	٣ ، ٤ ، ٥	١٥٦/٤
٦	الإباحة	٥	٢	٣٢١/١
		٦	١١	٥/٢
		٨	٦٩	١٣٥/٢
٧	التعريض	٣	٦٤	١٩٤/١
		٧	١٧١	١٠٣/٢
		١٥	٨٥	٣١٨/٢
٨	الندب	٢	٢٨٢	١٦٧/١
		٤	٨	٢٤٩/١
٩	الحث والتخصيص	٢	٢٨٣	١٧٠/١
		٥	١٣	٣٢٨/١
١٠	التسوية	٩	٥٣	١٥٦/٢
١١	التهويل والتعظيم	٥٠	٤١	٢٥/٤
١٢	التخيير	١٨	٢٩	٣٨٨/٢
١٣	التعجيل	٧	٧٠	٦٩/٢
١٤	التجهيل	٩	٨١	١٦٥/٢
١٥	المبالغة	٣٩	١٤	٣٤٢/٣
١٦	الوعيد	٩	٢٤	١٤٥/٢
١٧	التثبت	٥٢	٢٩	٣٥/٤
١٨	الترحم	٩	١٠٣	١٧٠/٢
١٩	الاستخفاف	٤٣	٥٤	٤٢٣/٣
٢٠	التبشير	٢	٢٢٣	١٣٥/١
		أنماط دلالات تركيب النهي		
١	التهييج والإلهاب	٢	١٤٧	١٩٢/١
		٦	١١٤	٣٦/٢
		٢٥	٥٢	١٠١/٣
		٦٨	١٠	١٢٧/٤
٢	الديمومة والثبات	٣	١٩٦	٢٣٩/١

م	الدلالة	رقم السورة	رقم الآية	الموضع في المصادر
		١٠	٩٤، ٩٥	٢٠٣/٢
		١٦	٩٤	٣٤٢/٢
		٣٣	٤٨	٣٤٠/٣
٣	التوبيخ والتقبيح	٣	١٣٠	٢١٦/١
		٩	١٢٠	١٧٧/٢
		١١	٨٤	٢٢٨/٢
٤	شدة الرغبة في وقوعه	٢	١٣٢	٩٥/١
		٣	١٠٢	٢٠٦/١
٥	التهويل	٢	١١٩	٩١/١
٦	السرعة والامتثال	٢	٨٣	٧٨/١
٧	الإنكار	٣	٧٣	١٩٦/١
		أنماط التركيب الشرطي		
١	إن الشرطية	١٢	٢٦	٢٥١/٢
٢	إذا	٩	٥٨	١٥٨/٢
		١٠	٢١	١٨٥/٢
		٢١	٩٧	٢١/٣
		٢٣	٣٥	٤٧/٣
		٢٦	٢٠	١١١/٣، ١٦٢/٥
		٣٠	٢٠	٢٠٠/٣
		٣٠	٢٥	٢٠١/٣، ١٨١/٥-١٨٢
		٣٨	٢٢	٣٢٣/٣
		٣٩	٤٥	٣٤٩/٣
		١١٠	١	٢٣٩/٤
		٢٣		٤٧/٣
		٢٦	٢٠	١١١/٣
		١١٠	١	٢٣٩/٤
		١٠	٢١	١٨٥/٢
		٣٨	٢٢	٣٢٣/٣
٣	لولا	٦	٢٧	٩/٢
		٦	٤٣	١٤/٢
		١١	١١٦	٢٣٨/٢
		١٢	٢٤	٢٤٩/٢
		٢٤	١٤	٦٥/٣
		٣٤	٢٠	٦٧/٣
		٢٥	٧	٨٩/٣
		٢٨	٤٧	١٧١/٣
		٥٦	٦٢	٦٠/٤
٤	لو	٨	٥٠	١٣٠/٢ ، ١٣١
		١٠	١١	١٨٣/٢
		٣٢	٣٢	٢٢٠/٣
		٥٦	٦٥ ، ٧٠	٦١/٤
		١٣	١٨	٤١/٥
٥	لما	٢	٢٦	
		٦٩	١٩	١٣٥/٤
٦	إما			

م	الدلالة	رقم السورة	رقم الآية	الموضع في المصادر
١	جواب الشرط	٣	١٤٤	٢٢١/١
		٨	١٧	١١٩/٢
		٢٤	٢	٥٩/٣
		٣٠	٥٦	٣٠٨/٣
		٣٩	١٩	٣٤٣/٣
		٧٤	٤	١٥٦/٤
٢	لما + المضارع	٢	٢١٤	١٢٩/١
		٣	١٤٢	٢٢٠/١
		٩	١٦	١٤٢/٢
		١٠	٣٩	١٩١/٢
		١١	٧٤	٢٢٦/٢
		٤٩	١٤	١٧/٤
أنماط دلالات الحركات الإعرابية				
١	الرفع (العطف)	٢	١٩٧	١٢٢/١
		٤	١	٢٤١/١
		٥	٢٥	٣٣٢/١
		٤	١٢٧	٣٠٢/١
		٥	٦	٣٢٦/١
		٥	٥٣	٣٤٤/١
		٦	٦٩	٢١/٢
		٦	٩٩	٣١/٢
		٧	٥٩	٦٧/٢
		٨	٦٩	١٣٥/٢
		٩	٣	١٣٩/٢
		١٣	٤	٢٧٩/٢
		٢٠	٥٩	٤٣٨/٢
		٧	٦٥	٦٨/٢
		٢٦	١٣	١٠٨/٣ ، ١٠٩
		٢٦	٢٢	١١١/٣
		٣١	٦	٢١٠/٣
		٣١	١٦	٢١٣/٣
		٣١	٢٧	٢١٥/٣
		٣٣	٤٠	٢٣٩/٣
		٣٣	٥٦	٢٤٥/٣
		٣٤	١٠	٢٥٣/٣
		٣٩	٦٨	٣٥٧/٣
		٣٦	١٥	٢٨٢/٣
		٤٢	٢٩	٤٠٥/٣
		٤٢	٣٥	٤٠٦/٣
		٤٥	٤	٤٣٦/٣
		٤٥	٣٢	٤٤/٣
		٥٥	٣٥	٥٣/٤
		٧٦	٢١	١٧١/٤
		٣	٦٨	١٩٥/١
٢	الابتداء	٣	١١١	٢١٠/١
		٤	١٠٠	٢٩٤/١
		٥	٦٩	٣٥٣/١
		٥	١١٩	١٧٥/١

م	الدلالة	رقم السورة	رقم الآية	الموضع في المصادر
		٦	٥٩	١٩/٢
		٦	٩٩	٣١/٢
		٧	٢	٥٢/٢
		٧	١٧٠	١٠٢/٢
		١٠	٢٣	١٨٧/٢
		١١	٧١	٢٢٥/٢
		١٢	١٠٥	٢٧٧/٢
		١٦	٥٧	٣٣٢/٢
		١٨	١٠٤	٤٠٣/٢
		٢١	٨١	١٨/٣
		٢٤	٥٣	٨١/٣
		٣٣	٥	٢٢٧/٣
		٣٦	٨٣	٢٩٤/٣
		٤١	١٧	٣٨٨/٣
		٤٢	١١	٣٩٨/٣
		٤٧	١٢	٤٥٤/٢
		٥٦	٢٢	٥٨/٤
				٧٤/٤
		٦٥	١٢	١١٢/٤
		٧٦	١٤	١٦٩/٤
		٧٩	٨	١٦٨/٥،١٨١/٤
		٢	٤	٢٤/١
٣	الصفة (المنصوب)	٤	٥٨	٢٧٥/١
		٤	٩٥	٢٩١/١
		٧	١٢٧	٨٣/٢
		١٠	٦٣	١٩٥/٢
		١٢	١٠١	٢٧٦/٢،٥/ ١١٤-١١٥
		١٣	٢	٢٧٩/٢
		١٨	٤٤	٣٩٢/٢
		٢٠	٥٨	٤٣٨/٢
		٢٣	٩٢	٥٥/٣
		٢٤	١	٥٩/٣
		٢٤	٢٤	٦٧/٣
		٢٦	٥٩	١١٦/٣
		٣٤	٣	٢٥١/٣
		٤٧	١٥	٤٥٦/٣
		٥١	٥٨	٣٣/٤
		٧٣	٢٠	١٥٥/٤
		٢٨	٣٤	١٦٦/٣
		٧٨	٣٧	٦٩١/٤ (ب)
		٣٥	٣	٢٦٧/٣
		٤١	١٠	٣٨٤/٣
٤	الحال	٢	٢١٤	١٣٠/١
		٣	١٨	١٨٠/١
		٤	١٤٣	٣٠٧/١
		٥	٤	٣٢٣/١
		٥	٤٦	٣٤٢/١

م	الدلالة	رقم السورة	رقم الآية	الموضع في المصادر
		٧	٣٢	٦١/٢
		٨	٥	١١٤/٢
		١٨	٣٩	٣٩١/٢
		١٤	٣١	٣٠٣/٢
		٢١	٣	٣/٣
		٥	٤٤	(ب) ٦٣٦/١ ١٤/٥،
		٢٤	٣١	٧٢/٣
		٢٤	٢	١٣٢/٣
		٤٢	٧	٣٩٧/٣
		٦٢	٥	٩٧/٤
		٧٠	١٦	١٣٩/٤
		٧٦	١	١٦٧/٤
		١٧	٩٤	(ب) ٦٩٤/٢ ١٣٠/٥،
		٨٠	٣	(ب) ٧٠١/٤ ٢١٤/٥،
		٤	٩٢	(ب) ٥٤٨/١ ٣٤/٥،
		١١٠	٢	٢٣٩/٤
٥	المدح والتعظيم	١	٢	٨/١
		٣	١٦	١٧٨/١
		٤	١٦٥	٢١٤/١
		٤	١٦٢	٢٣٠/١
		٤	١٦٢	٤٤/٥، ٢٣٠/١
		٤	١٦٢	٤٤/٥، ٣٤٦/٣
		٢٠	٥	١٣٩/٥، ٤٢٧/٢
		٦	١٤	٦/٢
		٢١	٤٩	١٣/٣
		٣٤	٣	٢٥١/٣
		٣٣	٣٣	٢٦٤/٣
		٣٤	٤٨	٢٦٤/٣
		٢٠	١ : ٤	(ب) ٥٠/٣ ١٣٩/٥،
		٣٣	٣٩	٢٣٨/٣
		٦٢	١	٩٦/٤
		٧٦	٦	١٩٧/٤
		٧	١٥٨	
		٩	١١٦	٨٢/٥، ١٦٦/٢
٦	الدلالة على فعل مضمر	٣	٨١	٢٨٤/١
		٦	٩٦	٣٠ ، ٢٩/٢
		٧	٣٠	٦٠/٢
		٧	١٥٨	٩٨/٢
		٩	٦	١٤٠/٢
		٩	١٢٤	١٧٨/٢
		١٦	٢٤	٣٢٦/٢
		٢٤	٣٣	٧٥/٣
		٢٥	٢٢	٩٤/٣
		٢٦	٢٢٤	١٣١/٣

م	الدلالة	رقم السورة	رقم الآية	الموضع في المصادر
		٣٦	٥	٢٧٩/٣
		٣٦	٤٠	٢٨٦/٣
		٣٩	١	٣٣٧/٣
		٤٨	٢١	٤٦٦/٣
		٥١	٤٦	٣١/٤
		٦٩	١٩	١٣٥/٤
		٨١	٢٠١	١٨٨،١٨٧/٤
		١٦	٢٩	٣٢٧/٢
٧	الاختصاص	٢	٧٧	١١٠/١
		٤	٤	٢٤٩/١
		٤	٧٥	٣٢/٥، ٢٨١/١
		٥	١٠٩	٣٧١/١
		٢٠	١٣٠	٤٥٢/٢
		٩	١٠٧	١٢/٣٠، ١٧٢/٢
		١١	٧٣	٢٢٥/٢
		٤١	٢	٣٨٢/٣
		٤٠	٦٢	٣٧٧/٣
		٤٠	٦٢	٤٠/٣
		٦	٩٩	٣١/٢
		٧٤	٢٩ ، ٣٠	١٥٩/٤
		٥٥	٧٥	٥٥/٤
		٢	١٢٦	١٧٥/٥، ٩٢/١
٨	البدل	٥	٥٥	٤١/٥، ٢٤٧/١
		٦	١١٢	٣٥/٢
		٧	٢٦٣	١٠٠/٢
		١١	٨١	٢٢٧/٢
		٣١	٥	٢٧٩/٢
		٢١	٩٢	٢٠/٣
		٨٢	١٩	١٩٣/٤
		٨٣	٦	١٩٥/٤
		٤٥	٢١	٤٣٩/٣
		٣	٤٩	١٩٠/١
٩	الذم	٢	١٧١	١٠٧/١

م	الدلالة	رقم السورة	رقم الآية	المصادر
		٣	١٦٨	٢٢٩/١
		٤	٣٧	٢٦٨/١
		٤	١٣٩	٣٠٥/١
		٤	١٤١	٣٠٦/١
		٦	١٢	٥/٢
		٩	١١٢	١٧٤/٢
		٨٩	١١	٢٠٩/٤
		٨١	١٠٤	(ب) ٧٤٩/٢
١٠	الاستئناف	٧	١٨٦	١٠٦/٢
		٢٥	٦٩	١٠٥/٣
		٢٧	٥١	١٤٧/٣
		٧٧	١٦	١٧٤/٤
دلالات الالتفات				
١	تطرية لنشاط السامع وإيقاظا له	٦	١٥٧	٤٩/٢
		٣٥	٩	(ب) ١١/١
		٧	٨٦	٧٥/٢
		١	٤، ٥	١١/١
		١٠	٢٢	١٨٦/٢ ١٩٤/٥،
		٢١	٩٣	٢٠/٣
		٢٤	١٢	٦٥/٣
		٢٤	٥٣	٨١/٣
		٢٦	١٠، ١١	١٠٨/٣
٢	المدح والذم	٦	١٥٠	٤٧/٢
		٧	٨٦	٧٥/٢
		٣٠	٣٩	٣٧٩/٣
		٧٨	٤٠	١٨٠/٤
٣	التهديد والوعيد	٣	١٨٠	٢٣٣/١
		١٦	٥١	٣٣٢/٢
		٩٦	٨	٢٢٤/٤
٤	التوكيد	٧	١٥٨	٩٨/٢
		٢٧	٥٥، ٥٦	١٤٧/٣
		٤٧	٢٢	٤٥٧/٣
٥	الاختصاص	٢٧	٦٠	١٤٨/٣ ١٨٩/٥،
		٣٣	٥٠	٢٤٢/٣

م	الدلالة	رقم السورة	رقم الآية	المصادر
٦	التفخيم والتعظيم	٤	٦٤	٢٧٧/١
٧	زيادة التسجيل عليهم الجرأة والتنبيه	١٩	٩٠	٤٢٤/٢
٨	التقرير	٣٠	٤٥	٢٠٦/٣
٩	الافتنان في الكلام وحسن الأداء	٢٠	١، ٢	٤٢٧/٢
مواضع يذكر فيها الالتفات دون أن يذكر دلالته				
١		٦	١٥٠	٤٧/٢
٢		٢٤	٦٤	٨٧/٣
٣		٢٧	٩٠	١٥٥/٣
٤		٤	٤٧	٥١٩/١، ٥/ ٣١
٥		١٧	٦٣	١٢٩/٢
٦		١٠	٨٧	٩٦/٢، ٩٧
٧		٦	٧٦	٤١/٢، ٥/٥٥-٥٦
أنماط دلالات التكرار				
١	التوكيد	١	٦	١١/١
		٢	٣٦	٦٤/١
		٢	٩٣	٨٢/١
		٢	١٥١	١٠٣/١
		٢	٢٥٣	١٥٢/١
		٣	١٨	١٧٩/١
		٣	٩٧	٢٠٥/١
		٤	٩٤	٣٩١/١
		٩	١١٧	٧٥/٢
		٧	١٨٧	١٠٨/٢
		٨	٥٤	١٣١/٢
		١٠	٥٩	١٩٤/٢
		١٦	٦٥	٣٣٤/٢
		١٠	٥٨	١٩٤/٢
		٢٦	٩٤	١١٩/٣
		٣٧	١٧٤، ١٧٨	٣١٩/٣
		٣٨	١٢	١٣١/٣
		١٠٢	٣، ٤	٨٧/٤
		٦٠	٤	٢٢٤/٤
		٣٠	٤٩	(ب) ٤٨٥/٣
٢	المبالغة	٥	٦٤	٣٥١/١
		٢٢	٢٠	٢٩/٣
		٣٨	٢٤	٣٢٥/٣

		٣٤	٢٠	٢٥٧/٣
		٨٠	١ ، ٢	١٨٥/٤
		٨١	١٢	١٨٩/٤
٣	التنبيه	٢	٥	٢٥/١
		١٤	١١ ، ١٢	٢٩٦/٢
		٤٠	٣٨ ، ٤١	٣٧٢/٣
		٥٤	٣٧ ، ٣٩	٤٧/٤
٤	الاختصاص	٣	٦	١٨٠/١
		٢٠	١٣٠	٤٥١/٢
		٧٦	٢٢	١٧١/٤
٥	التهويل	١١	٦٠	٢٢٢/٢
		٦٩	١: ٣	(ب) ٥٩٨/٤
		٨٢	١٧ ، ١٨	١٩٣/٤
٦	التفخيم	٣٩	٦٧	٣٥٥/٣
		٤٠	٣٦	٣٧١/٣
٧	التقرير	٢	٢٨٤	٣٠٣/١
		٩٤	٥ ، ٦	٢٢١/٤
٨	التكثير	٦	١٠٠	٣١/٢
		٦٧	٤	١٢١/٤
٩	الابتهال والإعلام	٢	٢٨٦	١٧١/١
١٠	الاستبعاد	٩	٨	١٤٠/٢
١١	التقبيح	٢	٥٩	٧١/١
١٢	الإيذان	٤١	٤٧	٣٩٤/٣
١٣	التسوية	٨	٦٦	١٣٤/٢
١٤	الشمول والعموم	٤	٣	(ب) ٤٦٨/١ ،٢٤/°
١٥	اختلاف الظرف والأحوال	١٧	١٠٧	
		١٧	١٠٩	

دلالة الحروف عند الزمخشري

الواو				
١	الجمع	١١	٢٤	١٢/٢
		٣٣	٣٥	٢٣٦/٣
		٤٠	٣	٣٦٠/٣
		٥٧	٣	٦٣/٤
		٧٦	١١	١٦٩/٤
		٣	٦١	١٩٣/١
		٣٩	٩	٣٤١/٣
٢	الحال	٢	٢٨	٦٠/١ ،°٨٠،٧/
		٢	٣٠	٦١/١
		٢	١٧٠	١٠٧/١
		٢	٢٤٧	١٤٨/١
		٢	٢٦٦	١٦٢/١
		٣	١٤٢	٢٢٠/١
		٥	٥٤	٣٤٦/١
		٥	٥٥	٣٤٧/١
		٥	٨٤	٣٦٠/١
		٣	٩٨	٢٠٥/١
		٣	١١٩	٢١٣/١
		٣	١٧٧	٢٣٣/١
		١٢	٨	٢٤٣/٢
		٣٣	٣٧	٣ /٢٣٧ ،°١٨٨، ١٨٩
		٤٣	٥١	٤٢٢/٣
		١٠	١٣	٢ /٣٣٣ ،°/٩٣
		٥٢	١٨	٤/٤١٠،°/ ٢٠٥
		٩	٣	١٣٩/٢
		١٠	٧١	١٩٧/٢
		٣	٢٠	١٨١/١
		٥٥	٥	٥٤/٤،٥٥
٣	البيان و الاختصاص	٤٠	٣٦	٣٧٢/٣
		٥٥	٦٨	٥٤/٤ ، ٥٥

		٥٥	٥	١٢٩/٣، ٢٠٦/٥
٤	التوكيد	٣٥	١٩	٢٧٢/٣
		٣٥	٢٢	٢٧٣/٣، ١٩٧/٥
		٢٦	٢٠٨	٢(ب)/٥٧٠، ١/٥، ٣٣، ١٣٤
		٨٨	١، ٢، ٣	٢٠٥/٤
		٦٦	٥	٤(ب)/٥٦٧، ١٧٠/٥
٥	التبعيض	٢٧	١٥	١٣٥/٣، ١٧٠/٥
٦	المخالطة	٩	١٠٢	١٧٠/٢
٧	الإباحة	٢	١٩٦	١٢١/١
٨	الكمال	١٨	٢٢	٣٨٥/٢، ١٣٣/٥، ١٣٤
٩	حذف الواو	٢	٥	٢٥/١
		٧	٦٥	٦٨/٢
		٧	١٦١	٩٩/٢
		١٤	٦	٢٩٤/٢
		٢٢	٣٤	٣٩/٣
		٢٣	٣٣	٤٧/٣
		٣٤	٣٢، ٣٣	٢٦١/٣، ١٥/٥

		٤٠	٣	٣٦٠/٣، ١/٥
		٥٠	٢: ٢٣	٢٢/٤ : ٢٧
		٧٩	٣٠، ٣١	١٨٣/٤
٢	الفاء			
١	التعقيب	٢	٢٨	٦٠/١، ٧/٥، ٨
		٢	٥٤	٦٩/١
		٤	٤٧	٢٧٢/١
		٧	٩٨	٧٨/٢
		٢٦	٢٠٢	١٢٨/٣، ١٦٥/٥
		٤٠	٨٢	٣٨١/٣
		٥١	١، ٢، ٣، ٤	٢٦/٤
		٧١	٢٥	١٤٤/٤
		٧٤	٢٤	١٥٨/٤
		٧٧	٣٦	١٧٥/٤
		١٨	٧٤	(ب) ٢/٧٣٦، ١٣٥/٥
٢	التسبيب	٢	٥٤	٦٩/١
		٢	٦٠	٧١/١
		٦	٥٢	١٧/٢
		٨	٦٩	١٣٥/٢
		١٨	٥٠	٣٩٣/٢
		٢٨	٤٧	١٧١/٣

		٢٨	٦١	١٧٥/٣، ١٧٦/٥
		٥٠	٣٦	٢٥/٤
		٧٤	٨	١٥٧/٤
		٣٠	٤٢	(ب)٤٨٣/٣، ٥٢/٥
		٨	٤٨	١٣١/٢، ٨٥/٥
		٣٩	٤٩	٣٥٠/٣ ، ٣٥١
٣	الفاء وحذفها	٢	٢٦٢	١٦٠/١
		٣	٨٥	٢٠٠/١
		١١	٩٣	٢٣٢/٢
		١٨	٧١	٣٩٨/٢، ١٣٥/٥
		١٠٦	٣	٢٣٥/٤
		١١	٥٠	٢٢٠/٢، ٧٧/٥
		٨٩	١٥	٢١٠/٤
٤	الوصل والاستئناف	١٥	٩٦	٣٢٠/٣، ١٠٣/٥
ثم				
١	التراخي والاستبعاد	٢	٢٨	٦٠/١، ٧/٥، ٨
		٢	٢٩	٦١/١
		٥	٧٥	٣٥٦/١
		٦	١	٣/٢
		٦	١١	٥/٢

		٣	٢٣	١٨٢/١
		١١	١	٢٠٧/٢
		١١	١١٣	٢٣٧/٢، ٣٥/٥
		١٦	١١٠	٣٤٥/٢
		١٦	٨٣	٣٤٠/٢، ١٢٥/٥
		٢٢	٣٣	٣٣/٣
		٢٥	٤٥	٩٩/٣، ١٧٠/٥
		٢٨	٦١	١٧٥/٣
		٣٧	٦٦	٣٠٢/٣
		٣٢	٢٢	٢٢٣/٣
		٣٩	٦	٣٣٩/٣
		٤١	٣٠	٣٩١/٣
		٤٥	٨	٤٣٧/٣
		٤٩	١٥	١٧/٤
		٦٧	٣ ، ٤	١٢١/٤
		٦٩	٣٠	١٣٦/٤
		٧٠	١٤	١٣٩/٤
		٧١	٨ ، ٩	١٤٢/٤
		٧٤	١٤، ١٥	١٥٧/٤ ، ١٥٨
		٩٠	١٧	٢١٤/٤
		٥٩	١٢	٤(ب)/٥٠٦، ١٩٠/٥
		٣	١١١	٢١٠/١، ١٩٠/٥

٢	التعظيم	٣٣	٦٠	٢٤٧/٣
		١٠٢	٤	٢٣/٤
		٧٤	١٩: ٢٣	١٥٨/٤
		٧٨	٥	١٧٦/٤
		٨٧	١٢، ١٣	٢٠٥/٤
		١٠٢	٦، ٧، ٨	٢٣١/٤
		٦	١٥٤	٨٠/٢، ٧١/٣، ٧٢
أو				
١	التخيير	٢	٢٢٩	١٣٨/١
		٥	٨٩	٣٦١/١
		١٧	١١٠	٣٧٨/٢
		٤٧	٤	٣٧٨/٢
		٢٠	١٠	٤٥٣/٣، ١٦٩/٥
		٢٧	٧	١٣٤/٣
٢	النهي	٧٦	٢٤	١٧١/٤
٣	التساوي	٢	١٩	٤١/١
	الإباحة	٤	١٢	٢٥٤/١
بل				
١	منقطعة	٢	١٣٣	٩٥/١
		٢	٢١٤	١٢٩/١
		٤	٥٣	١٧٤/١
		١٠	٥٩	١٩٥/٢
		١١	١٣	٢١٠/٢

		١٣	٣٣	٢٨٩/٢
		٢١	٢٠	٦/٣
		٢٥	٤٤	٩٨/٣
		٢٧	٢٠	١٣٨/٣
		٢٧	٥٩	١٤٨/٣
		٢٧	٦٠	١٨٣/٣
		٢٩	٤	٤٣٨/٣
		٤٥	٢١	٤٣٨/٣
		٢٧	٥٩	١٤٨/٣، ١٧٢/٣
		٢٧	٦٠	١٤٨/٣، ١٧٢/٥
٢	الإضراب	٢١	٤٣	١٢/٣
		٣٨	٦٣	٣٣٣/٣
		٤٦	٨	٤٤٢/٣
٣	متصلة	—	—	٥٩()
لا				
١	التوكيد	٢	٧١	٧٥/١
		٣	٨٠	١٩٨/١
		٤	١٩	٢٥٩/١
		٤	٦٥	٢٧٧/١
		٧	١٢	٥٤/٢، ٧٣/٥
		٢٧	٢٥	١٤٠/٣
		٣٨	٣	٣١٦/٣
		٥٧	٢٩	٧٠/٤
		٥٦	٧٥	٦١/٤
		٧٥	١	١٦٣/٤
		٣٤	٣	٣(ب)/٥٦٧، ١/٥

				٩٠
٢	التنبيه	٢	١٥٠	١٠٣/١
		٣٩	١٥	٣٤٢/٣
	بل			
١	إضراب	٧	٨١	٧٣/٢
		٢١	١٧	٦/٣
		٣٩	٤٩	٣٥٠/٣
		٤٨	١٥	٤٦٤/٣ ، ٣٦٥
		٨٥	٢٠	٢٠١/٤
٢	استدراك	٢٣	٥٦	٥٠/٣
	الباء			
١	التوكيد	٢	١٧٧	١٠٩/١
		٦	٨٩	٢٦/٢
		٤٦	٣٣	٤٥١/٣
		٦٠	١	٨٦/٤
		٦٨	٢	١٢٦/٤
		١٠٠	٥	٢٢٩/٤
		١٩	٢٥	١٣/٣
		-	-	()١٣،١٤
		٥٠	٢٨	٢٣/٤
٢	السببية	٢	١٩٥	١١٩/١
		٢٥	٢٥	٩٥/٣
		٩٩	٥	٢٢٧/٤
		٥٠	١٩	٢١/٤
		-	-	()٥١

٣	الصلة	٢	٣	٢١/١ ، ٢٢
		٦	٨٩	٢٦/٢
		١٥	٥٥	٣١٥/٢
		٢٥	٥٩	١٠٢/٣
٤	القسم	٧	١٦	٥٥/٢
		١٥	٣٩	٣١٣/٢
		٢١	٥٧	١٤/٣
٥	الصلة والاستعانة	٢	٤٢	٦٥/١
		٢	١٣٧	٩٧/١
٦	بمعنى اللام	-	-	()٢٠،٢١
٧	بمعنى على	٩	٢٥	٢١/٤
٨	التبعيض	٤	١٩	٢٥٩/١ ٢٨/٣٠
		٥	٦	٣٢٥/١ ٣٠/٣٠
		٤	٢٣	٢٦١/١
٩	التعدية	٧	٨٠	٧٣/٢
		٢٦	١٩٣	١٢٦/٣
١٠	الاستعانة	٢٥	١٩	٩٣/٣
١١	الإلصاق	٩	٦١	١٦٠/٢، ٩٠/٥
	من			
١	التبعيض	٢	٣	٢٣/١
		٢	٢٢	٤٦/١
		٢	١٦٨	١٠٦/١
		٢	٢٦٥	١٦١/١

		٣	٢٣	١٨١/١
		٣	٩٢	٢٠٢/١
		٣	١٠٤	٢٠٧/١
		٤	١٧	٢٥٧/١
		٤	١٧	٢٥٧/١
		٤	٢٤	٢٦٢/١
		٤	١٢٤	،٢٠٠/١ ٣٦/•
		٥	٧٣	٣٥٦/١
		١٢	١٠١	٢٧٦/٢
		١٤	٢١	١١٨/• ٢٩٨/٢
		١٤	٣٤١	٣٠٣/٢
		١٤	٣٦	٣٠٤/٢
		١٤	٣٧	٣٠٤/٢
		١٦	٦٦	،٣٣٤/٢ ١٢٤/•
		١٦	٦٨	١٢٤/• ٣٣٥/٢
		١٩	٦	٤٠٥/٢
		٣٠	٢٨	،٢٠٣/٣ ١٨١/•
		٢٤	٣٠	٧٠/٣
		٢٥	١٨	٩٢/٣
		١٦	٨٣	١٥٣/٣
		٢٢	٥٩	٢٤٧/٣
		٢٢	٥٩	٢٤٦/٣
		٢٢	٢٣	٢٧٦/٣
		٤٣	٧٣	٤٢٦/٣

		٤٦	٣٥	٤٥١/٣
		٦٣	١٠	١٠٣/٤
		٦٥	٦	٢٠٧/•،١١٠/٤
		٦٦	١٢	١١٩/٤
		٧٦	٢٦	١٧٢ ، ١٧١/٤
		٤	٤٣	١ (ب)/٦١٠ ٣٠/•
		٢٤	٤٣	١٥٤/•،٧٩/٣
		٧	٨٠	٧٣/٢
		-	-	١٨()
		-	-	٢٥،٢٤()
		-	-	٢٨،٢٧()
		٥	٤١	،٢٧١/١ ٣١/•
٢	البيان	٢	١٠٥	٨٧/١
		٢	١٨٧	١١٦/١
		٢	٢١٣	١٢٩/١
		٤	٤٦	٣١/•،٢٧١/١
		٨	٤١	١٢٦/٢
		٨	٦٠	١٣٢/٢
		٩	٩٢	١٦٧/٢
		١٤	٢١	،٩٨/٢ ١١٨/•
		١١	٤٨	٢٢٠/٢
		١١	١١٦	٢٣٨/٢
		١٥	٨٧	٣١٨/٢

		١٦	٤٩	٢/٣٣١
		١٦	٥٤	٢/٣٣٢
		١٦	٩٧	٢/٣٤٣
		١٧	٨٢	٢/٣٧٣
		١٩	٥٨	٢/٤١٤
		١٩	٧٤	٢/٤٢٠
		٢٢	٣٠	٣/٣١
		٢٤	٥٥	٣/٨٢
		٢٥	٧٤	٣/١٥٠
		٢٦	١٦٦	٣/١٢٣
		٣٣	٢٩	٣/٢٣٤
		٣٥	٣١	٣/٢٧٥
		٤٠	١٦	٣/٣٦٥
		٤٨	٢٩	٣/٤٦٩
		٥٥	١٥	٤/٥١
		٦٠	١٣	٤/٩١
		٦٢	٩	٤/٩٧
		٧١	٢٥	٤/١٤٤
		٧٢	٢٧	٤/١٥٠
		١١٤	٦	٤/٢٤٥
		٤	١٢٤	١/٣٠٠، ٥/٣٦
		٥	٨٣	١/٣٥٩، ٥/٤٧
		٢٤	٤٣	٣/٧٩، ٥/١٥٤
		٢٣	١٢	٣/٤٤، ٥/١٤٨

		–	–	()٤٦
		–	–	()٦١، ٦٢
٣	ابتداء الغاية	٢	٢٥	١/٥٢
		٥	٦	١/٢٧٠
		٥	٣٢	١/٣٣٥
		٥	٨٣	١/٣٥٩، ٥/٤٧
		٧	١٧	٢/٥٦
		٩	١	٢/١٣٧
		١٣	١٧	٢/٢٨٥
		١٨	٣١	٢/٣٨٩
		٢٤	٤٣	٣/٧٩، ٥/١٥٤
		٢٨	٣٠	٣/١٦٥
		٣٠	٢٨	٣/٢٠٣، ٥/١٨١
		٣٥	٤١	٣/٢٧٨
		٤١	٥	٣/٣٨٢
		٥٦	٥٢	٤/٥٩
		٤٩	٤	٤(ب)/٧٢٦
		١٦	٦٦	٢/٣٣٤، ٥/١٢٤
		٢٣	١٢	٣/٤٤، ٥/١٤٨
		–	–	()١٨
		–	–	()٣٤
		–	–	()٥٣
٤	التوكيد	٣٦	٤٦	٢/٤
		٧	٨٠	٢/٧٣

		١٤	٣٨	٣٠٥/٢
		٣٣	٥٢	٢٤٣/٣
٥	التخصيص والعموم	٥	٧٣	٣٥٦/١، •/١٧، ١٨
		٣	٦٢	١٩٤/١
		٣	٦٢	١٩٤/١
٦	البدل		-	١٨()
		٤٣	٦٠	٤٢٤/٣، ١٨()
		٩	٣٨	١٥٢/٢، ١٨()
اللام				
١	التوكيد	٣	١٧٩	٢٣٣/١
		٤	٢٦	٢٦٣/١
		٤	١٣٧	٣٠٥/١
		٧	٤٣	٦٣/٢
		٧	٥٩	٦٧/٢
		٧	١٠١	٧٩/٢
		٨	٣٣	١٢٤/٢
		٩	١٢٠	١٧٧/٢
		١١	١١٧	٢٣٩/٢
		١٠	١٣	١٨٣/٢، •/٩٣
		١٥	٣٣	٣١٣/٢
		٢١	١	٢/٢
		٢٧	٧٢	١٥١/٣
		٣٦	١٦:١٤	٢٨٣/٣
		٦١	٨	٩٤/٤
		١٤	٤٦	٣٠٧/٢

		٣٩	١١، ١٢	٣٤٢/٣
		٥٠	٣٢	٣٨٩/٤، •/١٥٠
		١٨	٧٢	٢(ب)/٧٣٥، •/١٣٦
		٦	١١١	٣٣٣/٢، •/٩٢، ٩٣
٢	التعليل	٦	٧١	٢٢/٢
		١٠	٨٨	٢٠١/٢
		١٤	٣٠	٣٠٢/٢
		١٦	٢٥	٣٢٦/٢
		٢٢	٩	٢٧/٣
		٢٨	٨	١٥٧/٣
		٢٩	٦٥	١٩٦/٣
		٣٣	٧٣	٢٤٩/٣
		٣٥	١٢	٢٧١/٣
		١٦	١١٦	٣٤٧/٢
		٤٥	١٤	٤٣٨/٣
		٧٤	٣١	١٦٠/٤
		١٠٦	٣: ١	٢٣٥/٤
		١٩	٢١	٤٠٨/٢
		٢	١٣١	١٨٩/١، •/٥٥
		٤٨	٢٩	٣٤٦/٤، •/٢٠٢
		٦	١٣٧	٤٢/٢، •/٥٨، ٥٩
		٦	١١٣	٣٥/٢
		٣٠	٤١	٢٠٦/٣
		١٤	٣٧	٣٠٤/٢

		١٧	٧	٣٥٢/٢
٣	البيان	٥	٥٠	٣٤٣/١
		٦	١٠٥	٣٣/٢
		١٢	٢٣	٢٤٨/٢
		١٢	٤٣	٢٥٨/٢ ، ٢٥٩
		١٣	٢٩	٢٨٨/٢
		٢٠	١٠١	٤٤٦/٢
		٢١	٦٧	١٧/٣
		٢٨	٢٠	١٦١/٣
		٢٨	٨٢	١٨٠/٣
		٤٦	١٧	٤٤٦/٣
		٩٤	١ : ٤	٢٢١/٣
		١٠٢	٦	٢٣١/٤
		٩	٦١	١٦٠/٢
		١٧	٩	١٠/١
		٧	١٠٠	٧٨/٢
٤	القسم	٥	١٢	٣٢٨/١
		١١	١١١	٢٣٦/٢
		١٢	١٤	٢٤٥/٢
		١٧	٨٦	٢٧٤/٢
		١٧	٨٨	٣٧٤/٢
		٣٧	٧٥	٣٠٣/٣
		٣٩	٦٥	٣٥٥/٣
		٤٧	٣٠	٤٥٩/٣
		—	—	(٣)
٥	الابتداء	٣	١٩٩	٢٤٠/١
		٤	٧٢	٢٨٠/١

		١٠	١٦	١٨٤/٢
		١٢	٨	٢٤٣/٢
		١٩	٦٦	٤١٧/٢، ٢١٤/٥ ، ٢١٥
		٩٣	٥	٢١٩/٤
		—	—	(٩)
٦	الفارقة	١٢	٣	٢٤٠/٢
		١٧	٧٦	٣٧٠/٢
		٢٠	٦٣	٤٣٨/٢ ، ٤٣٩
		٤٣	٣٥	٤١٨/٣
٧	الاختصاص	٥٧	١	٦٣/٤
		٧	١٤٣	٨٨/٢
		٩	٥١	١٥٦/٢
		١٧	١٠٩	٣٧٨/٢، ١٣٠/٥، ١٣١
		—	—	(٩)
		١٣	٢	٥١٢/٢، ١٨٥/٥، ١٨٧
		٧	٢٠	٤٥٠/٢، ١٤٢/٥
		٢٨	٥٠	١٧/٣، ١٧٥/٥
		٩	٦١	١٦٠/٢، ٩٠/٥
		٢	١٧٨	٢٢١/١، ١١/٥
		١٢	٥	٢٤٢/٢
		٥٩	٢	٧٩/٤
		٥٠	٥	١٩/٤
٨	أول الوقت	٥٩	٢	٧٩/٤

		٥٠	٥	١٩/٤
٩	التعجب والاستهزاء	١٠	٢	١٨٠/٢، ٩٢/٥، ٩٣
١٠	الملك	–	–	٩()
على				
١	الاستعلاء	٦٨	٢٢	٤(ب)/٥٩١،٥/٢/١٠
		٢	٥	٢٤/١
		٢	١٨٥	١١٤/١
		٣	٧٢	٣٧٤/١،٥/١٧١
		٢٧	١٨	١٣٧/٣
		٢١	٦١	١٥/٣
		٣٤	٢٤	٢٥٩/٣
		٢٣	٢٧	١٨٤/٣
		٥	٥٤	١(ب)/٦٤٨، ٥/٤٣
	في			
	الوعاء	٤	٤٥	٦/٢
		٦	١٦	٦/٢
		٤٢	١١	٣٩٩/٣
		٩	٦٠	١٥٨/٢، ١٥٩
		٢٧	١٩	٣٥٨/٣
		٢٣	٣٢	٤٧/٣٠
		١٣	٣٠	٤٧/٣
		٣٤	٣٤	٤٧/٣
		٢٠	٧١	٤٤١/٢
		٤١	٥	٣٨٢/٣، ٣٨٣

		٣٩	٢٢	٣٤٤/٣
		٢٣	٢٢	٢٨٠/٣
ما				
١	الموصولة	١٠	٨١	١٩٩/٢
		١٢	٨٠	٢٧٠/٢
		١٣	٨	٢٨١/٢
		١٨	٣٩	٣٩١/٢
		١٨	٥٦	٣٩٤/٢
		٢٠	٦٩	٤٤٠/٢
		٣٦	٦	٢٨٠/٣
		٣٦	٢٨	٢٨٤/٣
		٣٦	٣٢	٢٨٥/٣
		٣٦	٥٢	٢٨٩/٣
		٣٧	٩٦	٣٠٥/٣، ٣٠٦
		٥٠	٢٣	٢٢/٤
		٦٨	١	١٢٦/٤
		٧٨	٤٠	١٨٠/٤
		٩١	٥	٢١٥/٤
		١١١	٢	٢٤١/٤
٢	التوكيد	٣	١٥٩	٢٢٦/١
		٤	١٥٥	٣١٠/١
		٧	٣	٥٢/٢
		١١	٩١	٢٣١/٢
		٢٣	٧٨	٥٤/٣
		٢٨	٢٨	١٦٤/٣
		٣٨	١١	٣١٨/٣
		٤٠	٧٧	٣٧٩/٣

		٤١	٢٠	٣٨٩/٣
		٥١	١٦	٢٨/٤
		٥١	٢٣	٢٩/٤
		٨٢	٨	١٩٣/٤
٣	بمعنى ليس	١٢	٣٢	٢٥٠/٢
		١٢	٣١	٢٥٤/٢
		٢٦	١١٤	١٢١/٣
		٤٠	٨٢	٣٨٠/٣
		٥٨	٢	٧١/٤
		–	–	()١٤،١٥
٤	التغليب	١٦	٤٩	٥٠/٠،٣٣١/٢ ، ٥١
		٢٥	١٧	٩١/٣
٥	الجنس	٧٠	٣٠	١٤٨/٠،١٧٧/٣
	إلى			
	انتهاء الغاية	٤٢	٥٢	١٠/١
		٢٠	١٢٠	٩٣/٣
		٢	١٨٧	١١٥/١
		٥	٦	٣٢٥/١
		١٥	٦٦	٣١٧/٢
		٣١	٢٢	١٨٤/٠،٢١٤/٣
		٢٨	٢٤	١٦٢/٣
		٣٣	٦	٢٢٨/٣
		٣٩	٢٣	٣٤٩/٣
		٣٧	٨	٢٩٧/٣
		٤٩	٧	٩/٤
		٥٣	١٢	٣٨/٤
		٢	٢٤٦	٣٠/٠،٢٩١/١
	حتى	–	–	()٢٥،٢٦
		٣٤	٢٣	١/٠،٥٨٠/(ب)٣ ٩٢
		١١	٤٠	٣٩٤/٢
	عن	٧٨	١	١٧٦/٤
		١٠٧	٥	٢٣٦/٤
أن ، إن				
		٤	١٣١	٣٠٣/١
		٥	١١٧	٣٧٣/١
		٦	١٥١	٤٨/٢
		٩	٨٦	١٦٦/٢
		١٠	٢	١٨٠/٣
		١١	٢	٢٠٧/٢
		١١	٢٦	٢١٢/٢
		١٤	٥	٢٩٤/٢
		١٦	٢	٣٢١/٢
		١٦	٦٨	٣٣٥/٢
		١٧	٢٣	٣٥٦/٢
		١٩	١١	٤٠٧/٢
		٢٣	٣٢	٤٧/٣
		٢٧	٨	١٣٤/٣
		٣١	١٢	٢١١/٣
		٤١	٣٠	٣٩١/٣

		٤٤	١٨	٤٣١/٣
		٥٥	٨	٥٠/٤
		٦٨	٢٤	١٢٩/٤
		٧١	١	١٤١/٤
		٢	١٤٣	١٠٠/١
		٢	١٩٨	١٢٤/١
		٣	١٦٤	٢٢٨/١
		٤	١٤٠	٣٠٥/١
		٥	٧١	٣٥٥/١
		٦	١٣١	٤٠/٢
		٦	١٥٣	٤٨/٢
		٦	١٥٦	٤٩/٢
		٧	٤٤	٦٣/٢
		٧	٤٣	٦٣/٢
		٧	١٨٥	١٠٦/٢
		١٠	١٠	١٨٢/٢
		١٠	١٢	١٨٣/٢
		١٠	٢٩	١٨٩/٢
		٢٣	٣٠	٤٧/٣
		٢٥	٤١	٩٨/٣
		٢٦	١٩٠	١٢٥/٣
		٣٧	٥٦	٣٠١/٣
		٣٧	١٧٢	٣١٤/٣
		٤١	١٤	٣٨٧/٣
		٥٣	٣٨	٤٢/٤
		٥٧	٢٩	٧٠/٤

		٦٢	٢	٩٦/٤
		٦٢	٢	٩٦/٤
		٦٨	٥١	١٣٢/٤
		٧٢	١٦	١٤٨/٣
	التوكيد	٤٠	٤٨	٣٧٤/٣
		٨٢	١٠	١٩٣/٤
	الشرط والتوكيد	٧	٣٥	٦١/٢
		١٧	٢٣	٣٥٦/٢
	الشك والتهكم	٢	٢٣	٤٩/١
	النفي	٧	١٩٤	١١٠/٢
	الشك	١١	٢٨	٢٢٣/٢
		٤٩	٦	٨/٤
	لعل	٦	١٠٩	٣٤/٢

الباب	الدلالة	الشاعر	الأنماط الشعرية	المصادر
تقديم شبه الجملة الجار والمجرور	الاختصاص	الربيع بن منيع	أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير إن نفرا	٢٨/٤[1]
		كثير عزة أو العباس بن مرداس	يصرفه الصبي بكل وجه ويحسبه على الخسف الجرير وتضربه الوليدة بالهراوى فلا غير لديه ولا نكير	٢٨/٤
الفعل المضارع قد+المضاع ربما	كثرة الروية	الهزلي أو عبيد بن الأبرص	قد أترك القرن مصفرا أنامله كأن أثوابه مجت بفرصاد	٢٠٢/١
	التجدد والحدوث	تأبط شرا	بأني قد لقيت الغول تهوي بسهب كالصحيفة صحصحان فأضربها بلا د هش فخرت صريعا لليدين وللجران	٦٠١/٣
		ابن عطاء السندي	فإن تمس مهجور الغناء فربما أقام به بعد الوفود وفود	٢٦٠/٣
		زهير بن أبي سلمى	أخي ثقة لا تهلك الخمر ماله ولكنه قد يهلك المل نائله	٣٦١/٣ ١٧/٢
أفعال الرجاء والمقاربة والشروع		لم ينسب لقائله	وإن الذي ثد عاش يا أم الملك يموت ولم أزعمك عن ذاك معزولا	٤٢٥/٣
		زيادة بن أسماء	ولقد طعنت أبا عيينة طعنة حرمت فزارة بعدها أن يغضبوا	٤٢١/٢
٢ـ المفعول به	الغرابة	ابن يعقوب إسحاق بن حسان	ولو شئت أن أبكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر أوسع	٨٧/١
	التعدية	كعب بن سعد الغنوي	وداع دعايا من يهيب إلى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب	٤٥٦/١
		أبو الأسود الدؤلي	أذاع به في الناس حتى كأنه بعلياء نار أو قدت بثقوب	٥٤١/١
		زهير بن أبي سلمى	وعادك أن تلاقيها عداء	٥٩/٣
	التعدية بـ (على)	المتنبي	فلسد ما جاوزت مدرك صاعدا ولشد ما قربت عليك الأنجم	٣٥٥/٣
	التعدية بـ (من)	لم ينسب لقائله	فلما رد منا من عمير وصحبه نزلوا سراعا والمنية تعنق	٣٨١/٣
النكرة	التفخيم والتعظيم	أبو كبير الهذلي	فلا وأبي الطير المربة بالضحى على خالد كقد وقعت على لحم	٣٥/١
	التقليل	العجاج	من نزل إذ ا الأمور نمت في سعي دنيا طالما تعنت	٥/٣

[1] اعتمد الباحث في استخلاص هذه الأنماط الشعرية على الطبعة (ب) من الكشاف المستخدمة في الرسالة .

	وصف الجملة بالمعرفة	رجل من بني سلول	ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني	١٦/١
	الكمال	كثير عزة	لئن كان يهدى برد أنيابها لأفقر مني إنني لفقير	٢٣/٤
	إدخال اللام على تأويل النكرة	لم ينسب لقائله	وقد كان منهم حاجب وابن أمه أبو جندل واليد زيد المعارك	٢١٧/٢
الضمائر/ الفصل	التوكيد	لم ينسب لقائله	هم يفرشون اللبد كل طرة	٢١٢/١
		لم ينسب لقائله	النابعة والمؤمن العائذات الطير يرقيها ركبان مكة بين القيل والسند ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذا فلا رفعت سوطي إلى يدي	٦٠٩/٣
	اختلاف إعادة الضمير	لم ينسب لقائله	ينهون عن أكل وعن شرب مثل المها يرتعن في خصب	٣٩٦/٤
	عدم ذكر الشيء لدلالة الكلام عليه	حاتم الطائي	أما ويما يغني الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر	٦٦٣/٤
الشان	حذفه	الباعث بن صريم اليشكري	فيوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطوا إلى وارق السلم	٢٨٦/٤
		الأعشى ميمون بن قيس	في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هنالك كل من يخفى وينتقل	٣٣١/٢
		لم ينسب لقائله	ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان	٣٣٣/٢
		العرجي	فإن شئت حرمت النساء سواكم وإن شئت لم أطعم نقاخا ولا بردا	٣٨٣/٢
الإشارة	١ـ الوصف	الذبياني	نبئت نعمى على الهجران عاتبة سقيا ورعيا لذاك العاتب الزازي	٣٢/١
	٢ـ الكمال	الأشهب بن رملة أو حريث بن مخفض	وإن الذي حانت بفلج دماؤهم عم القوم كل القوم يا أم خالد	٣٣/١
	٣ـ التفصيل	حاتم الطائي	فذلك إن يهلك فحسبي ثناؤه وإن عاش لم يقعد ضعيفا مذمما	٤٤/١
	إجراء الضمير مجرى اسم الإشارة	روبة بن العجاج	فيها خطوط من سواد وبلق كأنه في الجلد توليع البهق	١٤٩/١
		طرفة بن العبد	ألا يهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي	١٤٩/١
الاستفهام	١ـ التقرير	جرير	ألستم خير من ركب المطايا وأندى للعالمين بطون راح	٤٦٥/٣
		زيد بن الخيل	سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم	٢٤٢/٣

	٢ـ الإنكار	لم ينسب لقائله	ما لأبي حمزة لا يأتينا يظل في البيت الذي يلينا غضبان أن لا نلد البنينا ليس لنا من الأمر ما شينا وإنما نأخذ ما أعطينا	٤٦٥/٣
الأمر	١ـ الاستهزاء	بشر بن أبي حازم الأزدي	غضبت تميم أن تقتل عامرا يوم النسار فأعتبوا بالصليم	١٠٤/١، ١٠٥
		أبو الشعر الضبي	وكنا إذا الجبار بالجيش ضافنا جعلنا القنا والموهفات له نولا	٤٦٤/٤
	الاستجهال	الزمخشري	مسرة أحقاب تلقيت بعدها مساءة يوم أريها سبه العتاب فكيف بأن تلقى مسرة ساعة وراء تقضيها مساءة أحقاب	٢٩٦/٢
	إضمار لام الأمر	أبو طالب	محمد تفيد نفسك كل نفس إذا خفت من أمر تبادلا	٥٢٧/٤
الشرط	إذا	لم ينسب لقائله	وإذا ما أشاء أبعث منها آخر الليل ناشطا مذعورا	٢٢٥/٢
	مهما	زهير	ومهما يكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم	١٤٦/٢
		المتنبي	لعمرك ما ما بان منك لضارب بأقتل مما بان منك لعائب	٣٠٨/٤
	إن	الشنفرى	شكا وشكت ثم ارتوى بعد وارعوت وللصبر إن لم ينفع الشكو أجمل	٤٥ ()
		جابر بن رالان الطائي أو إياس بن الأرت	يرجى المرء ما إن لا يراه ويغرض دون أدناه والخطوب	٣٠٩/٤
		زهير	وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لاغب مالي ولا حرم	٣٨٤/٢، (٢)
	لولا	الشنفرى	ولولا اجتناب الذأم لم يلق مشرب يعاش الا لدي وماكل	١٥٠٠ ٢٨ ()
		كثير عزة	لئن عاد عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها	١٥١•
	إما	الشنفرى	فإما كاينة الرمل ضاحيا على ورقة أخفه لا أتنخل	٥٣()
	لو	حاتم	ولو ذات السوار لطمتني	٦٩٦/٢
		الملتمس	ولو غير إخواني أرادوا نقيصتي جعلت لهم فوق العرانيين ميسما	٦٩٦/٢
	متى	لم ينسب لقائله	متى تأتنا تلمم في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا	٣٣١/١
الالتفات	تطرية لنشاط السامع	امرؤ القيس	تطاول ليلك بالأثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليله كليلة ذي العائر الأرمد وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن أبي الأسود	١٤/١

---

(٢) يرمز هنا إلى نسخة للفصل الطبعة الأوربية .

التكرار	التوكيد	خطام المجاشعي	وغير ود جاذل أو دين وصاليات كمكما يؤثفين	٢١٣/٤
		رؤبة	بالأمس كانت في رخاء مأمول فأصبحت مثل كعصف ماكول	٢١٤/٤
الحروف	الواو	لم ينسب لقائله	إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم	٤١/١
	الواو بمعنى الفاء	الحطيئة	ألم أك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والإخاء	١٤٢/٢
	حتى	جرير	فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى دماء دجلة أشكل	٤٧٤/١
	الفاء	لم ينسب لقائله	قالوا خرسان أقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا	٤٨٧/٣
	ثم	جعفر بن أبي عبلة الحارث	لا يكشف الغماء إلا ابن حرة يرى غمرات الموت ثم يزورها	٥١٥/٣
		لم ينسب لقائله	ألا يا سلمى ثم اسلمي ثمت اسلمي	٦٤٩/٤
	اللام	لم ينسب لقائله	أنت لها أحمد من بين البشر	٣٥٥/٤
		عتبة بن مالك العقيلي	أعداء من لليعملات على الوجى[٣] وأضياف بيت بيتوا النزول	٣٥٦/٤
	على بمعنى (مع)	لم ينسب لقائله	إني على ما ترين من كبرى أعلم من حيث تؤكل الكتف	٥٦١/٢
		الفرزدق	رماني بأمر كنت منه ووالدي بريا ومن حول الطوى رماني	٦٩٣/٢
		لم ينسب لقائله	فإني وقيار بها لغريب	٦٩/٢
		جابر الثعلبي	تناوله بالرمح ثم انثنى له فخر صريعا لليدين وللفم	٦٩٩/٢

[٣] في هامش الكشاف: الوحا .

ثبت المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولا المصادر :

١- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، وقـــد اســتخدمت طبعتيــن مختلفتين :

ـــ طبعة ، دار عالم المعرفة ، (د . ت) .

ـــ طبعة دار الكتاب اللبناني ، ببيروت لبنان ، ١٩٨٦ .

٢- المفصل في علم العربية ، وقد اعتمد الباحث على طبعتين مختلفتين :

أ - الطبعة العربية : دار الجيل ، ط٢ ، بيروت ، لبنان ، (د . ت).

ب - الطبعة الأوربية تحقيق *J. P. Broch , Londini , Mdccclxxix* .

٣-نكت الأعراب في غريب الإعراب ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٥١٠٢) ب .

٤-أعجب العجب في شرح لامية العرب ، الطبعة الثانية ، ١٣٢٤هـــ .

٥- المفرد والمؤلف ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٥٩٢) نحو .

ثانيا : المراجع :

أولا المراجع العربية :

ـــ **أبو حيان الأندلسي** : أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوســـف بـــن حيـــان الأندلسي:

•البحر المحيط ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣م .

•ارتشاف الضرب في لسان العرب ، تحقيق وتعليق : د. مصطفى أحمد النماس ، الجــزء الأول ، ط١ ، ١٩٨٤م .

ـ أبو موسى : محمد محمد أبو موسى (دكتور) :

• البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ، دارالفكر العربي ، القاهرة ، (د.ت) .

•دلالات التراكيب دراسة بلاغية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط٢ ،١٩٨٧ .

ـ أنيس إبراهيم (دكتور)

من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٥ ،١٩٧٥ .

- أولمان : ستيفن أولمان :

دور الكلمة في اللغة ، ترجمة وتقديم د. كمال محمد بشر ، مكتبة الشباب ، ١٩٧٥م .

- أيوب : عبد الرحمن أيوب (دكتور) :

• دراسات نقدية في النحو العربي ، ١٩٥٩ ، (د . ط) .

• التحليل الدلالي للجملة العربية ، المجلة العربية للعلوم الإنسـانية ، ع١،مـج٣،ربيـع ١٨٨٣م الكويت.

- ابن الأثير: أبو الحسن على بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشـيباني المعروف بابن الأثير:

الكامل في التاريخ ، الجزء الحادي عشر، دار صادر للطباعة والنشـر، دار بـيروت للطباعـة والنشر ، ١٩٦٦م .

- ابن الأثير: ضياء الدين بن الأثير (ت : ٦٣٧هـ) :

المثل السائر، الجزء الثاني ، تحقيق : د. أحمد الحوفي ، د. بـدوي طبانـة ، ط ٢، دار نهضـة مصر، القاهرة ، ١٩٧٣م .

- ابن الأنباري : كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بـن أبـي سـعيد الأنبـاري (ت ٥٧٧هـ):

• الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، تحقيق : محمد محي الديـن عبد الحميد ، دار الفكر العربي ، (د . ت) .-

• أسرار العربية ، تحقيق : محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ١٩٥٧م .

- ابن الحاجب : أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) :

الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق وتقديم : د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغـداد ، (د . ت).

- ابن السراج : أبو بكر محمد بن سهل السراج (ت ٣١٦هـ) :

الأصول ، الجزء الأول ، تحقيق ، عبد الحسين الفتلي ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنـان ، ١٩٨٨م.

- ابن جني : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) :

•الخصائص : تحقيق محمد على النجار ــ الجزء الأول ، ط٣ ، ١٩٨٦م .الجزء الثالث ، ط ٣ ، ١٩٨٨م .

•اللمع في العربية ، تحقيق : حامد المؤمن ، ط٢، ١٩٨٥م .

- ابن حزم : محمد بن على بن أحمد بن سعيد بن حزم (٣٨هـ – ٤٥٦هـ) :

الإحكام في أصول الأحكام ، المجلد الأول ، ١ – ٤ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

- ابن خلكان : أبو العباس شمس الدين بن محمد بن أبي بكر بن خلكان :

وفيات الأعيان ، المجلد الخامس ، تحقيق : دكتور إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، (د .ت).

- ابن رشد :

تلخيص كتاب العبارة ، تحقيق : د. محمود قاسم ، راجعه وأكمله: د. تشارلس بتروث ، د. أحمد عبد المجيد هريدي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١م .

- ابن رشيق : أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت ٣٩٠-٤٥٦) :-

العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، تعليق وتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط ٤ ، ١٩٧٢.

- ابن سينا : الحسين بن عبد الله بن الحسن بن سينا (٣٧٠هـ – ٤٢٨هـ):

العبارة : تحقيق : محمود الخضري ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م .

- ابن فارس : أحمد بن فارس :

الصاحب في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها ، المكتبة السلفية ، القاهرة ، ١٣٢٨هـ .

- ابن قتيبة : أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ) :

تأويل مشكل القرآن ، تحقيق : السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية (د . ت) .

- ابن كثير: الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) :

•تفسير القرآن العظيم ، تقديم : عبد القادر الأرناؤوط ، مكتبة دار السلام ، (د . ت) ، المجلد الثالث .

•البداية والنهاية ، الجزء الثاني عشر ، مكتبة المعارف ، بيروت ، لبنان ، مكتبة النصر ، الرياض ، ط١ ، ١٩٦٦م .

- ابن مالك : أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله :

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧م .

- ابن هشام : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) :

•مغنى اللبيب ، دار الكتاب اللبناني ، الجزء الثاني ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، (د . ط) ، (د . ت) .

• أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، مكتبة ومبطعة الحاج على صبيح وأولاده بمصر ، ط٥ ، ١٩٨٢م.

- ابن يعيش : موفق الدين بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) :

• شرح المفصل (الطبعة العربية) : مكتبة المتنبي ، القاهرة ، (د . ت) .

•شرح المفصل (الطبعة الأوربية) : تحقيق : *Dr.G.John. Erste Band ,Leipzig , 1882*

- الإستراباذي : رضي الدين محمد بن الحسن (ت : ٦٨٦هـ) :

شرح الكافية في النحو:

• الجزء الأول ، دار الكتب العليمة ، بيروت ، لبنان ، ط٢، ١٩٨٧م .

• الجزء الثاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د. ط) ، (د . ت) .

- الأشموني : نور الدين أبي الحسن بن على بن محمد الأشموني :

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، (د . ت) .

- البصري : أبو الحسين محمد بن على بن الطيب البصري (ت ٤٣٦هـ - ١٠٤٤م) :

المعتمد في أصول الفقه ، قدم له وضبطه الشيخ خليل الميسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١، ١٩٨٣م .

- البغدادي : إسماعيل باشا البغدادي (ت : ١٩٥٥م) :

هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، المجلد الثاني ، منشورات مكتبة المثنى ، بغداد ، (د . ت) .

- البيضاوي : ناصر الدين سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٧٩١هـ) :

أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م ، مجلدان .

- التفتازاني : سعد الدين التفتازاني :

•حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم : (٥٠) تفسير طلعت .

• شروح التلخيص ،الجزء الأول ، دار الإرشاد الإسلامي ، بيروت ، (د.ت) .

- التميمي : أبو منصور عبد القاهر بن سليمان التميمي البغدادي (ت ٤٢٩هـ) :

أصول الدين ، دار المدينة للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ، ١٩٢٨م .

- التوحيدي : أبو حيان التوحيدي :

الإمتاع والمؤانسة ، المجموعة الكاملة ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان ، صححه وضبطه وشرح غريبه: أحمد أمين ، أمين الزين (د . ت)

- الجرجاني : أبو بكر عبد القاهر عبد الرحمن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ):

•الجمل في النحو ، شرح وتحقيق : يسري عبد الغني عبد الله ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ،١٩٩٠.

•دلائل الإعجاز ، تصحيح وتعليق : محمد رشيد رضا ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٨م .

•أسرار البلاغة ، تحقيق محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، (د . ت) .

- الجرجاني : على بن محمد الشريف الجرجاني (ت ١٣٤٠هـ) :

كتاب التعريفات ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٨م .

- الجرجاني : محمد بن على بن محمد الجرجاني (ت ٧٢٩ هـ) :

الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ، تحقيق د. عبد القادر حسين ، دار نهضة مصر ، القـــاهرة ، ١٩٨٢م.

ـ الجواري : أحمد عبد الستار الجواري (دكتور) :

نحو المعاني ، المعهد العلمي العراقي ، ١٩٨٧م .

نحو التيسير دراسة ونقد منهجي ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٤م .

ـ الجويني : أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (٤١٩ ـ ٤٧٨):

البرهان في أصول الفقه ، تحقيق د. عبد العظيم الديب ، دار الأنصار ، القاهرة ، (د . ت) .

ـ الحريري : أبو القاسم بن علي الحريري :

درة الغواص في أوهام الخواص تحقيق : *Heirich Thorecke , Leipzig , 1871* .

ـ الحفناوي : محمد محمد الحفناوي (دكتور) :

الأفكار البلاغية عند الأصوليين ، دكتوراه ، مخطوطة ، كلية دار العلـــوم ، جامعـــة القـــاهرة ، ١٩٨٥م .

ـ الخضري : محمد الأمين الخضري (دكتور) :

من أسرار حروف الجر في القرآن الكريم ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩م .

ـ الخوارزمي : صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (٥٥٥ – ٦١٧هـ) :

شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، الجزء الأول ، تحقيق : د. عبد الرحمـــن بن سليمان بن العثيميين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م .

ـ الرازي : فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (٥٤– ٦٠٦هـ) :

المحصول في علم أصول الفقه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٨ – ١٩٨٨م .

ـ الرماني : أبو الحسن بن علي بن عيسى الجرجاني (ت ٣٨٤هـ) :

معاني الحروف ، تحقيق : د. عبد الفتاح شلبي ، ط ٢ ، دار الشروق ، جدة ، ١٩٨١م .

ـ الرومي : ياقوت الرومي :

إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب المعروف بمعجم الأدباء أو طبقات الأدبـــاء ، اعتنـــى بنســخه وتصحيحه : د . س . مرجليوس ، الجزء السابع ، ط١، مطبعـــة هنديـــة بالموســكي ، مصــر، ١٩٢٥م.

- الزجاج : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاج (ت ٣٤٠هـ) :

•حروف المعاني ، حققه وقدم له : د. على توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، إربـد – الأردن ، ط٢ ، ١٩٨٦م .

•الجمل في النحو ، حققه وقدم له : د. على توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، إربـد – الأردن ، ٣٢ ، ١٤٠٥ – ١٩٨٦م .

•الإيضاح في علل النحو ، تحقيق : د. مازن المبارك ، ط٤ ، دار النفائس ، بـيروت ، لبنــان ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

- الزركشي : بدر الدين محمد عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) :

البرهان في علوم القرآن :

• الجزء الثاني تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٣ ، دار التراث ، ١٩٨٤م– .

•الجزء الثالث ، دار التراث ، (د . ت) .

• الجزء الرابع ، دار التراث، (د . ت) .

- الزركلي : خير الدين الزركلي :

الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء العرب والمستعربين والمستشرقين ، الجزء السابع ، دار العلم للملايين ، ط ٥ ، ١٩٨٥م .

- الزناد : الأزهر الزناد :

نسيج النص ، بحث فيما يكون به الملفوظ نصا ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، الدار البيضـــاء ، ط١، ١٩٩٣م .

- الساقي مصطفى (دكتور) :

أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، دكتوراه ، مخطوطة ، كليـــة دارعلـــوم ، جامعـــة القاهرة ، ١٩٧٥ .

- السامرائي : فاضل صالح السامرائي (دكتور) :

•الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري ، دار النذير، بغداد ، العراق ، ١٩٧٠م .

معاني النحو ، الجزء الأول ، دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٨٦م ، ١٩٨٧م .

- السكاكي : أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت ٦٢٦هـ) :

مفتاح العلوم ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، وأولاده بمصر ، ط١ ، ١٩٣٧م .

- السهيلي : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (٥٠٨هـ –٥٨١هـ):

نتائج الفكر في النحو ، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، (د . ت) .

- السيوطي :عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) :

•الإتقان في علوم القرآن ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط٢ ، ١٩٥١م .

•همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، (د . ت) .

•بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، صححه محمد أمين الخانجي بقراءته على الشيخ أحمد ابن الأمين الشنقيطي ، ط ، ١٣٢٦هـ .

• الأشباه والنظائر في النحو: الجزء الثاني ،الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ،١٩٧٥م.

- الشاطبي : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي (ت ٧٩٠):

الموافقات في أصول الشريعة ،دار الفكر العربي ، (د.ت) .

- الشوكاني : محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ) :

إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط١ ، ١٣٥٦هـ – ١٩٣٧م .

- الشيرازي : أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزآبادي (ت ٤٧٦هـ) :

اللمع في أصول الفقه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٨٥م .

- الصبان : محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ) :

حاشية الصبان على شرح الأشموني ، الجزء الأول ، دار إحياء الكتب العربية ، (د . ت) .

- الطبري : أبو جعفر بن محمد بن جرير الطبري (٢٢٤هـ - ٣١٠هـ) :

جامع البيان عن تأويل القرآن ، حققه وعلق على حواشيه : محمود محمد شاكر ، راجعه وخرج أحاديثه : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر، (د . ت) .

- العلوي : يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي (ت ٧٤٩هـ) :

•الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المجلد الثـــاني ، مكتبـــة المعـــارف الرياض ، (د . ت) .

•المحصل في كشف أسرار المفصل ، السفر الأول ، مخطوط بمكتبة برلين –ألمانيا الاتحاديـــة ، تحت رقم (٦٥٢٥) .

ـ العماد : أبو الفلاح عبد الحي العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) :

شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، الجزء الرابع ، دار المســـيرة ، بـــيروت ، لبنـــان ، ط٢، ١٩٧٩م .

ـ الغزالي : أبو حامد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) :

المستصفى في علم أصول الفقه ، الجزء الثالث ، ط٢، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٣هـــ – ١٩٨٣م .

ـ الفارابي : أبو نصر الفارابي (ت ٣٣٩هـ) :

•الحروف ، تحقيق : محسن مهدى ، دار الشروق ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦م .

•العبارة ، تحقيق : د. محمد سليم سالم ، دار الكتب ، ١٩٧٦م .

ـ الفراء : أبو بكر زكريا بن زياد الفراء :

معاني القرآن ، إعداد ودراسة د. إبراهيم الدسوقي عبد العزيز، إشراف ومراجعة د. عبد الصبـور شاهين ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط١ ، ١٩٨٩م .

القزويني : عبد الرحمن الخطيب القزويني (٦٦٦هـ ٧٣٩ هـ):

الإيضاح في علوم البلاغة ،شرح وتعليق وتنقيح د.محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الكتاب اللبنـــاني ، ط٦ ، ١٩٨٥ م ـــ ١٤٠٥ هـــ .

ـ المبرد : أبو العباس بن يزيد المبرد (٢١٠هـ – ٢٨٥هـ) :

المقتضب : الجزء الثاني ، الجزء الثالث ، تحقيق : د. محمد عبد الخـــالق عضيمـــة ، المجلـــس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث ، ط ٢، ١٩٧٩م .

ـ المرادي : الحسين بن قاسم المرادي :

الجنى الداني في حروف المعاني : تحقيق : د. فخر الدين بن قباوة ، أ. محمد نديم فـــاضل ، ط٢ ، ١٤٠٣هـــ – ١٩٨٣م .

ـ الهروي : علي بن محمد الهروي :

• الأزهية في علم الحروف : ، تحقيق عبد المنعم المعين الملوحي ،١٤٠٢، ١٩٨٢.

•اللامات : ، تحقيق : د. أحمد عبد المنعم ، أحمد الرصد ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

ـ الهلالي : هادي عطية مطر الهلالي (دكتور) :

نظرية الحروف العاملة ومعناها وطبيعة استعمالها في القرآن ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط١ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

ـ اليعلاوي : محمد اليعلاوي :

ملاحظات على لغة القرآن من خلال اسمي : الإشارة والموصول ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد السابع ، ١٩٧٠م .

ـ بحيري : سعيد حسن بحيري (دكتور) :

من أشكال الربط في القرآن الكريم ، تضافر العناصر الإشارية والعناصر الإحالية في تماسك النص ، بحث ضمن الكتاب التذكاري المهدى إلى: فولفديترش فيشر ، دراسات عربية وسامية ، مركز اللغة العربية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤م .

ـ برجشتراسر: جوتهلف برجشتراسر (ت ١٩٣٢م) :

التطور النحوي للغة العربية ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض ، ١٩٨٢م .

ـ بكر: محمد صلاح الدين مصطفى بكر (دكتور) :

•الإسناد النحوي ، دكتوراه ، مخطوطة ، كلية دار العلوم ، القاهرة ، ١٩٧٦م .

•النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، الجزء الثاني ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، (د . ت) .

ـ ثابت : فتحي ثابت (دكتور) :

أثر السياق في مبنى التركيب ودلالته ، دراسة نصية من خلال القرآن الكريم ، دكتوراه ، مخطوطة ، كلية الدراسات العربية ، جامعة المنيا ، ١٩٩٤م .

ـ حبلص : محمد يوسف حبلص (دكتور) :

البحث الدلالي عند الأصوليين ، عالم الكتب ، ١٩٩٣م .

ـ حجازي : محمود فهمي حجازي (دكتور) :

مدخل إلى علم اللغة الحديث ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٧٨م .

- حسان : تمام حسان (دكتور) :

•اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٢، ١٩٧٩م .

•البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م .

- حسن : عباس حسن :

النحو الوافي ، الجزء الأول ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٩ ، ١٩٨٧م .

- حمودة : طاهر سليمان حمودة (دكتور) :

دراسة المعنى عند الأصوليين ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، (د . ت).

- خلف : عادل خلف (دكتور) :

البحث اللغوي عند الأصوليين ، دكتوراه ، مخطوطة ، كلية الآداب ، جامعة المنيا ، ١٩٨٢م .

- دراز : طنطاوي محمد دراز (دكتور) :

في أصول اللغة ، مكتبة نهضة مصر ، ١٩٨٦م .

- دو سوسير: فرديناند دوسوسير: (ت ١٩١٤م) :

محاضرات في علم اللغة العام ، ترجمة : عبد القادر قنيني ، مراجعة : أحمد حبيبي ، أفريقيا الشرق ، المغرب ، ١٩٨٧م .

- سيبويه : أبو عمر بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) :

الكتاب ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، مصر ، ١٣١٦هـ .

- شلبي : السيد يوسف شلبي (دكتور) :

الجملة الشرطية البسيطة بين الخلافات النحوية والاستخدام النصي في ديوان المتنبي ، بحث ضمن الكتاب التذكاري المهدى إلى: فولفديترش فيشر ، دراسات عربية وسامية ، مركز اللغة العربية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤م .

- ضيف : شوقي ضيف (دكتور) :

البلاغة تطور وتاريخ ، دار المعارف ، ط٢ ، ١٩٩٠م .

- عبد الجبار المعتزلي : القاضي أبو الحسن عبد الجبار الأسداباذي (ت٤١٥) :

المغني في أبواب العدل والتوحيد، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٨م .

- عبد العليم السيد فودة :

أساليب الاستفهام في القرآن ،ماجستير ، منشورة ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية (د.ت) .

- عطية : السيد عبد الرحيم عطية :

بلاغة الأمر والنهي في النسق القرآني ، مكتبة السلام العالمية ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٨٥ م .

- عمايرة : إسماعيل أحمد عمايرة (دكتور) :

•خصائص اللغة العربية في الأفعال والأسماء ، دراسة لغوية مقارنة ، دار حنين ، عمان - الأردن ، ط٢ ، ١٩٩٢م .

• نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط ، ضمن كتاب : بحوث في الاستشراق واللغة ، مؤسسة الرسالة ، دار البشير ، ط١ ، ١٩٩٦م .

• نظرة مقارنة على بعض أدوات المعاني في ضوء اللغات السامية ، ضمن كتاب : بحوث في الاستشراق واللغة .

•المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية ، دار الملاحي للنشر والتوزيع ، إربد ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ه ، ١٩٨٧م .

•المستشرقون والمناهج اللغوية ، دار حنين ، عمان ، الأردن ،١٩٩٢م .

• معجم الأدوات والضمائر، بالاشتراك مع د.عبد الحميد مصطفى السيد ، مؤسسة الرسالة ،ط٢ ،١٤٠٨ هـ ـ١٩٨٨م .

- عون : حسن عون (دكتور) :

تطور الدرس النحوي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، د . ت.

-عيسى شحاتة عيسى :

- معاني الواو في الجملة العربية مع التطبيق على القرآن الكريم ، رسالة ماجستير، ١٩٨٧ ، كلية الآداب ، جامعة المنيا .

- محسب : محي الدين عثمان محسب (دكتور) :

البحث الدلالي في مفاتيح الغيب للفخر الرازي ، دكتوراه ، مخطوطة ، كلية الآداب جامعة المنيا ، ١٩٨٧م .

- مسلم : أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦هـ- ٢٦١هـ) :

صحيح مسلم بشرح الإمام النووي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، المجلد السابع ، (د . ت).

- مصطفى إبراهيم :

إحياء النحو ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

- يوسف : حسن عبد الجليل يوسف (دكتور) :

أساليب الاستفهام في الشعر الجاهلي : التركيب والموقف والدلالة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٠م .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

•**Ait El Ferrane , Mohamed :** *Die Maʿna - Theorie bei ʿAbdelqaher al Ǧurgānī (gestorben 471 - 1079) . Versuch einer Analyse der Poetischen Sprache , Diss. ,Verlag Peter Lang GmbH , Frankfurt am Main ,1990 .*

•**Amayreh , Ismail :** *Das Verhältniss zwischen der Theorie der Arabischen Nationalgrammatik und dem Textbefund dargestellt am Beispiel des Konditionalsatzes, Diss. Erlangen , Nürnberg ,1983 .*

•**Ambros , A .Arne :** *Beobachtungen zu den Arabischen Präpositionen min und an . In : Wiener Zeitschrift für die Kunde des Morgenländes , Band 74 , Wien ,1982 , in Selbstverlag des Instituts für Orientalistik .*

• **Bally , Charl :** *Linguistique Générale et Linguistique Française , A.. Francke AG Verlag Bern , Quatrième édition et revue et corrigée ,1965 .*

•**Barth , J. :** *Zur Frage der Nominalbildung . In : Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft , Mit3 Tafeln ,Commission bei F.A .Brockhaus , Leipzig , 1890 .*

•**Bergsträsser , Gotthelf :***Verneinungs und Fragepartikeln und Verwandtes im Koran , Diss.J.C.Hinrichs sch Buchhandlung , Leipzig ,1914 .*

•**Bhatt,Christa. :** *Die Syntaktische Struktur der Nominalphrase im Deutschen ,Gunter Norrverlag Tübingen ,1990 .*

•**Borsley, Robert :** *Syntax Theorie . Ein Zusammengefaßter Zugang Deutsche Bearbeittung von Peter Sushsland .Max Niemeyer verlag , Tübingen ,1997.*

•**Bouillon , Henri :***Zur Deutschen Präposition (auf) , Gunter Narra Verlag ,Tübingen ,1984 .*

• **Braunmüller , Kurt :** *Referenz und Pronominalisierung , Zu den Deiktika und Proformen des Deutschen , Max Niemeyer Verlag ,Tübingen , 1977.*

• **Brawn , G .U .A . :** *Discourse analysis , Cambridge University, Press , 1983.*

• **Brinker , Klaus :** *Modelle und Methoden der strukturalistischen Syntax : Eine Einführung ,Verlag W.Kohlhammer ,Stuttgart , Berlin , Köln , Mainz, 1977.*

• **Brockelmann ,Carl :** *Grundriss der Vergleichenden Grammatik der Semitischen Sprachen ,Band 2 , Syntax , Berlin ,Verlag von Reuther, Reichard , 1913 .*

• **Bußmann ,H . :***Lexikon der Sprachewissenschaft , 2.Völlig Newbearbeitete Auflage , Stuttgart : Kröner,1990 .*

• **Caspari , P. :** *Arabische Grammatik , 5 . Auflage , A .5. Verlag der Buchhandlung des Waisenhauses , Halle .A.S. 1887 .*

• **Chomsky , Noam :** *Aspekte der Syntaxtheorie , Übersetezt von : Jürgen Habermas ,Dieter Henrich und Jacob Taubes Suhrkamp Verlag , Frankfurt, Berlin ,1969.*

• **Correll , Christoph :***Zum Prädikativ im Klassisch Arabischen .In : Zeitschrift für arabische Linguistik , Heft 26 ,Harrassowitz Verlag , Wiesbaden , 1993 .*

• **Denz , Adolf :** *Zur Noetik des arabischen in _ Satz _ Hauptsatzgefüges . In :Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft , Heft2 , Kommissonsverlag Franz Steiner ,Wiesbaden , 1971 .*

• **Diem , Werner :***Die Nabatäischen Inschriften und die Frage der Kasusflexion im altarabischen . In : Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft , Band 123 , Wiesbaden , 1973 .*

• **Dressler , Wolfgang :** *Einführung in die Textlinguistik , Max Niemeyer Verlag 2 Auflage ,Tübingen , 1973 .*

•**Dressler , W.** : *Textlinguistik Wissenschaftliche Buchgesellschaft , Darmstadt , 1978.*

•**Eckarad , Rolf :** *Die Funktionen der Gebrauchstextsorten , de Gruyter , Berlin , New York , 1993.*

•**Engelkamp , Johannes :** *Satz und Bedeutung , Verlag W. Kohlhammer., ,Stuttgart , Berlin , Köln , Meinz , 1976 .*

•**Erben , Johannes :** *Abriss der Deutschen Grammatik , Max Hueber Verlag , München ,1966 .*

*•**Fischer, Jürgen :** *Satzstruktur und Satzbedeutung , Tübingen,1981. G. Abraham u. a..*

•**Fischer , Wolfdietrich :***Grammatik des klassischen Arabisch , Otto Harrassowitz ,Wiesbaden ,1972 .*

•**Fischer, W. :***Daß Sätze mit* أن *und* أن *. In : Zeitschrift für arabische Linguistik Heft 1,Otto Harrassowitz , Wiesbaden , 1978 .*

•**Franck , Dorothea :** *Kontext und Kontext . In : Sprachphilosophie , Band 7, 2 , Berlin , New York , 1996 .*

•**Fries , Udo :***Studien zur Textlinguistik , Frage und Antwortsätze Eine analrse An neuenglischen Dramentexten , Wilhelm Braunmüller, Uni.Verlagsbuchhandlung 1975 .*

•**Gätje , Helmut :** *Zur Struktur gestörter Konditionalgefüge im Arabischen . In : Oriens ,Volume 25 -26 , Leiden , 1976 .*

•**Glinz, Hans :** *Textanalyse und Verstehenstheorie , Band 1 : Methodenbegründung -Soziale Dimension - Wahrheitsfrage - Achtausgeführte Beispiele . Athenäum Verlag GmbH , Frankfurt am Main , 1973.*

• ***Glück , Helmut :*** *Metzier Lexikon Sprache Verlag J.B. Metzler, Stuttgart. Weiner,1993 .*

• ***Graefen , Gabriele :****Der wissenschaftliche Artikel . Textart und Textorganisation ,Frankfurt , 1997.*

• ***Grewendorf , Gunther ,u. A.:****Semantische Grundlagen der Sprechakte. In : Semantik Handbücher zur Sprach - und Kommunikationswissenschaft , Band 6 , Berlin , New York , 1991 .*

• ***Gülich , Elisabeth , u.a .:*** *Linguistische Textmodelle , Grundlagen und Möglichkeit ,Wilheln Fink Verlag München , 1977.*

• ***Harweg , Roland :*** *Pronomina und Textkonstitution , Wilhelm Fink Verlag , München ,1968 .*

• ***Heger , Klaus :****Wort und Satz ,Tübingen , 1971 .*

• ***Heinemann W. u. a. :*** *Textlinguistik . Eine Einführung ,Max Niemeyer verlag , Tübingen , 1991.*

• ***Heringer , J.Hans ,u. a .:*** *Einführung in die Praktische Semantik , Quelle , Meyer , Heidelberg , 1977 .*

• ***Heringer , J.Hans u. a.. :*** *Syntax . Frage - Lösungen -Alternativen , Wihelm Fink Verlag , München , 1980 .*

• ***Heringer,u.A :*** *Syntax , UTB , München , 1980 .*

• ***Heusinger, Klaus :*** *Salienz und Referenz ,Der Epsilonopetor in der semantik der nominalphrase und anaphorischrpronomen . Akademie Verlag ,Berlin ,1997.*

• ***Hoffmann , Lothar :****Kommunikationsittel Fachsprache . Eine Einführung,Tübingen , 1985 .*

• ***Hofmann , Ute :****Untersuchung zur Topologie im Mittelfeld : Pronominale und nominalesatzglieder . Diss . München , 1992 .*

• **Jacobi , Renate :***Bedingungssätze mit verschiebung . In : Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft , Band 117, Wiesbaden , 1967.*

•**Kallmeyer. W. u. a. :** *Lektürekolleg zur Textlinguistik , Band 1 , Einführung , Athenäum , 3. Auflage , 1980 .*

• **Kolleg , Fünk:** *Sprache 2 . Eine Einführung in die moderne Linguistik , Fischer Taschenbuch , 1975 .*

•**Kummer , Huber :** *Transformationelle Syntax des Deutschen Sprache 1 , Wilhelm Fink Verlag , München , 1974 .*

•**Koniuszaniec , Gabriela :***Präpositionale Rektion und Valenz im Deutschen und Polnischen , Poznan , 1987.*

•**Lewandowski , Theodor :** *Linguistisches Wörterbuch , Band 2 ,Quelle und Meyer , Heidelberg ,Wiesbaden , 1985 .*

•**Lewandowski , Theodor :** *Linguistisches Wörterbuch , Band 3, Heidelberg , Wiesbaden , 1985.*

•**Leys, Odo :** *Das Reflexivpronomen . Eine Variante des Personalpronomen. In : Studien zur Texttheorie und zur Deutschen Grammatik , (Festgabe für Hans Glinz zum 60 . Geburtstag) , Herausgegeben von Horst Sitta und Klaus Brinker , Pädagogischer Verlag Schwann , Düsseldorf , 1973 .*

• **Lutzeier ,R . Peter:** *Linguistische Semantik , J.B. Metzlersche Verlagsbuchhandlung ,Stuttgart , 1993 .*

•**Lyons , John :** *Bedeutungstheorien ,1-24. In : Semantik . Ein Internationales Handbuch der Zeitgenössischen Forschung , Berlin , New York , 1991.*

*•**Lyons , John :** *Die Sprache , übersetezt von Heinz Peter und Andre ,C.Hbeck , München , 1990 .*

- **Lyons , John :***Einführung in die moderne Linguistik , übersetezt von Abraham und Andre , 3.Auflage ,Verlag C. H. Beck , München , 1973.*
- **Lyons, John :***Semantik , Band 1 , übersetzt von : Brigitte Asbach u.. a ., C. H. Beck'sche Verlagsbuchhandlung (Oscar Beck) , München , 1980 .*
- **Lyons, John :** *Semantik , Band 2 , übersetzt von : Jutta Schust , C. H. Beck'sche Verlagsbuchhandlung (Oscar Beck) , München ,1983 .*
- ***Marek , Nekula :*** *System der Partikeln im Deutschen und Tschechischen unter Besonderer Berücksichtigung der Abtönungspartikeln , Max Niemeyer Verlag , Tübingen , 1996 .*
- ***Margoliauth , M.A :*** *Chrestomathia Baiḏāwī The commentary of El Baidawi on Sura III , For The use of students of Arabic ,London , 1894 .*
- ***Matthews , Peter :****Central Concepts of Syntax . In : Syntax , Handbücher zur Sprach - und Kommunikations Wissenschaft , Band 9.1 , Berlin , New York , 1993.*
- ***Meibauer , Jörg :*** *Rhetorische Fragen , Max Niemeyer Verlag Tübingen ,1986.*
- ***Miller, Max*** *: Kontext und Sprachliche Referenz auf Objekte . Antwort auf eine Erwiderung von Werner Deutsch , Theottermann und Manfred Loucht . In : Zeitschrift für Literaturwissenschaft und Linguistik , Heft 33 (Sprache und Kontext) , Vandenhoeck , Ruprecht , Göttingen , 1979 .*
- ***Moskalsaja , O.I. :*** *Probleme der Systemhaften ,Beschreibung der Syntax . Ins Deutsche übersetzt von Eberhard Fleischmann , VEB Verlag Enzyklopädie , Leipzig , 1978 .*
- ***Müller, B. Louise :*** *Der Satz . Definition und sprachtheorietischer Status ,Max Niemeyer Verlag Tübingen , 1985 .*

•***Oppenrieder , Wilhelm :*** *Von Subjekten ,Sätzen und Subjektsätzen : Untersuchung zur Syntax des Deutschen , Max Niemeyer Verlag , Tübingen , 1991 .*

•***Pafel , Jürgen :*** *Subjekt , Prädikat , Objekt : Eine Semantische Definition Grammatischer Funktionen ,Frankfurt am Main ,Bern , Newyork , Paris ,1991 .*

• ***paul ,Z.:*** *Précis de Syntaxe du Français Contemporain , Troisième édition , èdidins Francke Berne , 1973 ..*

•***Polenz , Peter :*** *Deutsche Satzsemantik . Grundbegriffe des zwischen - den – Zeilen -Lesens ,Berlin , New York ,1985 .*

• **Praetorius , Franz :** حرف الإنكار : *In : Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft , Mit 1 Tafel , im Commissionhei F. A . Brockhaus , Leipzig ,1889 .*

•***Reckendorf , Hermann :****Die Syntaktischen Verhältnisse des arabischen , Buchhandlung und Druckerei ,E.J.Brill ,Leiden , 1895 .*

•***Reckendorf , Hermann*** *: Arabische Syntax , Carl Winter's Universitäts - buchhandlung , Heidelberg , 1921 .*

•***Reckendorf , Hermann*** *:Über Paronoma in den Semitischen sprachen , Verlag von Alfred Töpelmann (Vormals J . Ricker) Giessen , 1909 .*

•***Rehweger , Dieter*** *:Bedeutung und Struktur . In : Zeitschrift für Phonetik , Sprachwissenschaft und Kommunkationsforschung , Band 18 , Berlin , 1965 .*

•***Riffaterrre , Michel :*** *Semiatics of Poetry , Indiana Uni. Press ,1978.*

• ***Rolf , Eckard :*** *Die Fonktionen der Gebrauchttextsorten , Berlin , New York , de Gruyter , 1993 .*

Rudi , Conrad : *Studien zur Syntax , Semantik , Frage und Antwort , Akademie Verlag , Berlin , 1978 .*

•**Rudi , Corrad , u . a . :** *Kleines Wörterbuch Sprachwissenschaft Termini , 2 Durchgesehene , Auflage , Leipzig ,1978 .*

•**Schmidt , Franz :** *Logik der Syntax , Veb Deuscher Verlag der Wissenschaft , Berlin ,1961 .*

•**Schmidt , Franz :** *Symbolische Syntax , Max Hueber Verlag , München , 1970 .*

•**Schmidt, Siegfried :** *Texttheorie , Probleme einer Linguistik der sprachlichen Kommunikation , Wilhelm Fink Verlag , München , 1976 .*

•**Schwabe , Kerstin** *:Syntax Semantik , Tübingen , 1994 .*

•**Schwarz , Monika ,u .a .:***Semantik , Ein Arbeitsbuch ,narr Studienbücher ,Tübingen , 1993.*

• **Schwarze , Christoph :***Einführung in die Sprachwissenschaft . Mit Beispieln aus dem Französischen und dem Deutschen , Scriptor Verlag GmbH , 3.Auflage , 1980.*

•**Sezgin, Fuat :** *Bibliographie der Deutsch Sprachigen Arabistik und Islamkunde von den Anfängen bis 1986 nebst Literatur über die Arabischenländer der Gegenwart , Dritter Band , Arabischen Sprache , Philologie , Uni. Frankfurt ,1991.*

•**Silman, Tamara :** *Probleme der Textlinguistik , Quele , Meyer , Heidelberg ,1974 .*

•**Socin , A. :** *Arabische Grammatikparadigmen , Literatur , Übungsstücke und Glossar , Verlag von Reuther , Reichard , Berlin , 1899 .*

•**Sowinsk , Bernhard :***Textlinguistik . Eine Einführung , Berlin , Köln , Mainz , 1983 .*

•**Starke , Ingrid :** *Zu Syntax und Semantik Prädikativer Strukturen , Berlin , 1989 .*

•**Tesnière ;Lucien :** *Grundzüge der Strukturalen Syntax ,Herausgegeben und übersetzt von : Ulrich Engel , 1Aufe , Klett-Cotta , Stuttgart ,1980 .*

• **Tietz , Renate** *:Bedingungssatz und Bedingungsausdruck im Koran , Diss ,Tübingen , 1963 .*

•**Trumpp , Ernst** *:Der Bedingungssatz im Arabischen . Akademische :In :Sitzungesberishte der Kongil .Bayer .Akademie der Wissenschaften , Philos. Classe, München , 1881 .*

•**Ullmann, Stephen :** *Semantik . Eine Einführung in die Bedeutungslehre , S . Fischer Verlag GmbH , Frankfurt , 1973 .*

•**Vater, Heinz** *:Einführung in die Textlinguistik ,sturktur ,Thema und Referenz in Texten , Wilhelm Fink ,Verlag , München ,1994 .*

•**Vater , Heinz** *:Vp Struktur und Verbalenz im Deutschen . In : Lucien Tesnière : Syntaxe Strukturale et Opératios Mentales ..... anläßlich der 100 . Wiederkehr Geburtstages , Strasbourg , 1993 , Max Niemeyer Verlag Tübingen ,1996 .*

•**Wahrig , Gerhard** *:Anleitung zur Grammatisch - Semantischen Beschreibung Lexikalischer Einheit .Tübingen , 1973 .*

•**Westliche Entwicklungen :** *Geschichte der Syntaxforschung . In : Syntax . Ein Internationales Handbuch Zeitgenössischer Forschung , Herausgegeben von / Edited ..., Band 9 -1 , Erster Halbband , Walter de Gruyter , Berlin , New York , 1993 .*

•**Wright , W. :** *A Grammar of the Arabic Language , Cambrige At the University , press ,1955 .*

•**Wunderlich , Dieter :** *Arbeitsbuch Semantik , Frankfurt , 1991 .*

المحتويات

تصويبات

الصفحة	الخطأ	التصويب	الفقرة
ك	نواحي	نواح	٢
ك	الأول	الأولى	"
ك	الثانى	الثانية	"
ك	الثالث	الثالثة	"
م	للإعرابية	الإعرابية	"
٢٤	قال أن	إن	٣
٢٦	تنظم	تنفصل	١
٢٩	اللغويين	اللغويون	١
٣٣	عناصرها	العناصر	١
٣٣	هذا	وهذا	٥
٣٤	ليفاندوفسكى	لفاندوفسكى	٢
٣٧	أن	إن	٣
٣٨	حالة إعرابية	الحالةالإعرابية	٣
٤٠	—	فى مناقشة	٦
٤٤	يوضح	تحذف	٣
٤٨	المبتدأ محذوف	الخبر محذوفاً	
٤٩	الجملة	جمل	٣
٥٨	غربى	عربى	٣
٦٠	بيرجشتراسر	برجشتراسر	٢
٦١	إحداهما	أحدهما	١
٦١	كليهما	كلاهما	١
٦٢	أخر	آخر	٢
٦٥	من	ما	٣
٦٦	بقوله	بقوله	٣
٧٣	مفرد	مفردا	٣
٧٨	جديد	حديث	٢
٨٣	إحدى عشر	أحد عشر	٣
٨٤	تتكرر	يتكرر	٣
٨٤	الثانية	الثالثة	٤
٨٧	بتوضيحه أنماط	فى توضيحه بأ	٤
٩٢	أنثى	اُنثى	١
٩٩	جزائهم	جزاءهم	١
١٠٢	استواءهم	استوائهم	١

الصفحة	الخطأ	التصويب	الفقرة
١٦٩	ثمانى	سبع	٦
١٧٠	ثمانى	سبع	١
١٧٤	ثمانية	عشرة	٥
١٧٦	ليفاندوفسكى	لفاندوفسكى	٣
١٧٧	"	"	١
١٨٠	الصفر	الصرف	٤
١٨٤	أسرى	أثرى	٥
١٨٤	ص ...	ص ٢٧	حاشية
١٩٩	رسماً بيانياً	رسم بيانى	٢
٢٠٤	أو المفسرين	—	٣
٢٠٤	كانوا	كانت	٣
٢٠٥	يخالف	تخالف	٤
٢٠٦	القول أن	إن	٢
٢١٣	و لم يتكرر	تكرر	٢
٢١٤	ليفاندوفسكى	لفاندوفسكى	٤
٢١٧	جزء	جزءاً	٢
٢١٩	عذاب أليم	عذاباً أليماً	٢
٢٢٠	تحوى	يحوى	٣
٢٣٨	مذكر	مذكراً	٢
٢٤٣	شاكلة	شاكله	٤
٢٤٦	ليفاندوفسكى	لفاندوفسكى	٤
٢٤٧	هى	هو	٤
٢٥٤	الأداتين الأساستين	الأدوات الأساسية	١
٢٥٤	الهمزه ، هل	الهمزه ، هل، أم	١
٢٦٨	إليهم	إليها	٤
٢٨٢	أو	—	٧
٢٨٣	احتواءه	احتوائه	٣
٢٨٥	أن	إن	٣
٢٨٩	أنماط	أنماطاً	٢
٢٩٧	صية	صيغه	(الرسم)
٢٩٨	البرهان فى أصول الفقه	التوثيق فى المراجع	هامش
	اللمع فى أصول الفقه		
٣٠٠	إل	—	٢

الصفحة	الخطأ	الصواب	الفقرة	الصفحة	الخطأ	الصواب	الفقرة
١٠٥	مرجليوس	مرجليوث	٤	٣٠١	نالوا	نالت	٢
١١٠	السياق للتركيب	أثر السياق في	هامش	٣١٢	وخمس عشرةدلالة	خمس عشرة دلالة	٣
	والدلاله	مبنى التركيب		٣٢٠	ولاالبيانيون	—	٣
١٢١	لهم	لها	٣	٣٢٠	البيانيون	—	٤
١٢٥	يعالجون	يعالجان	١	٣٢١	البيانييون	—	
١٣٢	استسقاء	استقاء	٣	٣٣٩	آرائهم	آراءهم	٢
١٣٣	آراؤه	آراءه	٥	٣٧٠	غيرأن	غير أن	٦
١٣٩	الأولى	الأول	٣	٣٨٥	آرائه	آراءه	٤
١٤١	عقبه	عقبة	٣	٤٢١	رقم (٥)	رقم (٦)	٢
١٤٣	شيئاً	شيئ	٤	٤٧٤	دلالتي	دلتا	٤
١٤٤	أن قوله	أن نقوله	٣	٥١٣	آراءه	آرائه	٣
١٤٦	تكسبه	----	٤	٥١٤	علوم	علوماً	١
١٥٥	وإضافها	وأضافها	٣	٥١٥	المتاح	المتاحة	٢
١٦٢	ليفاندوفسكي	لفاندوفسكي	٣	ن	أتماط	أنماط	٢
٣٢	Schlarze	Schwarze	هامش				

The message ends with the conclusion and an index is followed by with the various types of the message then the sources and references of the message . It ends with a detailed index .

This study turns round the indication of semantic structures according to El-Zamakhshari .

The researcher meant to treat these linguistic issues that El-Zamkhshari treated it semantically .

This study is based upon the statistical and descriptive method and so it concerns with the linguistic material that the researcher extracted from the compositions of El-Zamakhshari and hence the study was as follows :

Part I : *It concludes the meaning of speech and words , sentence and simple sentence*

Chapter I : *It concludes the speech , the sentence in the heritage of grammar and ends with the modern linguistialists , it also concludes the study of sentence from the Oriental researchers who are specialists in the Arabic language and it concludes the components of the nominative sentence and its partitives and structures .*

Chapter II : *The simple sentence*

Part II : *The semantic and corners of the sentence It concludes:*

Chapter I : *The significance and semantic of the unknown nouns*

chapter II*: The semantic of " known words " structures and the genitive*

Chapter III : *The semantic and converting infrastructures and (the Pronouns separatives , selfness and demonstratives*

Part III : *The enlarged sentence and it concludes the semantic of interrogatives , the command ,Refusing , vowels , repetition .*

Part VI : *The meaning of the letters and it concludes the semantic of the letters of " ands " i.e the connectors and the semantic of the genitives .*

The message ends with the conclusion and an index is followed by with the various types of the message then the sources and references of the message . It ends with a detailed index .

ENGLISH SUMMARY

Minia University
Faculty of Arabic Studies
The Linguistics and Supreme &Oriental Languages Dept.

The Semantic syntax according to El-Zamakhshari

A message presented to the degree of Doctorate in The Arabic Language & Linguistics

Supervised by

Prof. Dr.Mahmoud F.Higazi
Prof. Of linguistics - Cairo University

Prof. Dr.Raeef G. Khory
Prof.Arabic Studies - Heidelberg , Germany

***Dr.* Eissa Shehata Eissa**
Lecturer of Linguistics – Faculty of Arabic Studies

Prepared by :

Ashraf Abdel Badia Abdel Karim

1420 H – 1999 A.D